













# المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تصدرها نقابة المحامين

فَلْيُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ  
وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ "قَارِئُكُمْ"

سبتمبر

١٩٦٣

السنة الرابعة والأربعون

العدد

الأول







بسم الله . . وفي مستهل عام جديد . . تسرى فيه العدالة نابغة من محاريبها على أيدي  
رسلها . . نعرف نحن المحامين موضع أقدامنا . . قضاءً واقفاً متعبداً ومتبتلاً في سبيل  
أشرف وأقدس الرسالات . . الحق والحرية .

بسم الله

وباسم الأمة

وباسم المكافحين المناهضين من حملة مشاعل الحق والحرية وضيئة تقدم العدد الأول  
من العام الجديد . في السنة الرابعة والأربعين في موعده المضروب بعدما كان قد تراخى  
صدور العديد من أعدادها فاستطعنا اجتياز التخلف حتى توطن الأمل في يقيننا إلى أن  
يكون التفاتنا في مستقبل أيامنا إلى التطوير والتغيير الذي يحقق أمانى المحامين في صحيفتهم  
لتوفي بجوانب رسالتهم العامة والتقائية .

وأنا إذ نكرر النداء إلى الزملاء بأن يكون التفاتهم إلى صحيفتهم مرتفعاً إلى مستوى  
احتياجاتهم فلا يضمن زميل برأى أو جهد أو تصويب حتى تخرج في صورة أقرب  
إلى الكمال المنشود .

وفي هذا العدد يلبس كل زميل من مطالعته إياه أن أحدث أحكام النقض المدني  
حتى يناير سنة ١٩٦٣ قد تضمنتها صحائفه وأن القوانين التي صدرت حتى شهر أغسطس  
سنة ١٩٦٣ تأخذ مكانها من هذه الصحائف دون أن تكون قد نشرت في أي صحيفة  
أو مجلة أخرى .

إننا ونحن على مشارف العام الجديد ندخر من الجهد والرغبة الجادة في أن تكون  
صحيفة المحامين مرآة تنعكس فيها كل أمانيتهم وخواطرهم .

إن محاولة جريئة هادفة ستكون في الأعداد القادمة إن شاء الله .

وإلى أن نلتقي في موعد لقاء قريب أدعو لكل زميل بالسراء والرشاد .

تقريب المحامين

عبد العزيز الشومري







# فهرس

## أولاً - الأحكام

### قضاء محكمات النقض

### النفذ الحزائي

المضاهاة - النهى على الحكم بانه أخل  
بحق الدفاع لا يقبل . ص ٢

الحكم ٣ :

نقض : إجراءات الطعن ، أسباب الطعن بالنقض ،  
المقدم من النيابة العامة . وجوب التوقيع  
عليها من رئيس نيابة على الأقل . التوقيع  
عليها من وكيل أول النيابة . ص ٣

الحكم ٤ :

١ - تفتيش : الإذن به ، عدم تعيين إسم المأمور  
المأذون له بإجرائه . لا يعيبه .

ب - تفتيش : تنفيذه . خلو إذن التفتيش من  
تعيين مأمور بعينه لإجرائه . صحة تنفيذه  
بعرفة أى واحد من مأموري الضبط  
القضائي . ص ٤

الحكم ٥ : ١٢ من يونيو ١٩٦٢

١ - صيدلة : جريمة صرف أدوية للمرضى من  
عيادة الطبيب الخاصة بغير ترخيص بإنشاء  
صيدلية . وصف التهمة . طلب النيابة  
تطبيق عقوبة السنتين ٨٣ و ٤٠ من

الحكم ١ : ١١ من يونيو ١٩٦٢

١ - شيك بدون رصيد : أصل الشيك . عدم  
وجوده . لا ينفي وقوع جريمة المادة ٣٣٧  
عقوبات . للمحكمة أن تكون عقيدتها  
بكل طرق الإثبات في الدعوى .

ب - سماع الشهود : أمام المحكمة الاستئنافية .  
غير ملزم ؛ إلا أن يكون ذلك لتحقيق  
دفاع جوهري . ص ١

الحكم ٢ :

١ - دعوى جنائية : انقضاؤها بمضى المدة .  
انقطاع المدة ؛ بإجراءات التحقيق  
أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر  
الجنائي أو بإجراءات الاستدلال . سريان  
المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع .  
المادة ١٧ أ ج .

ب - خبرة : المضاهاة ، لم تنظم في قانون المرافعات  
ولا في قانون الإجراءات بنصوص أمرة ،  
يترتب البطلان على مخالفتها ، عدم طلب  
تحقيق إجراء معين في خصوص عملية



القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ . قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة وإضافة مواد أخرى من القانون تنص على عقوبة أشد . تطبيقها ، إخلال بحق الدفاع .

ب — جريمة : عدم بيان عناصر التهمة الجديدة ، إدانة المتهم بمواد الاتهام ومواد أخرى ، دون إفصاح عن أى الجريمتين عاقبت . قصور . ص ٤

الحكم ٦ :

دعوى جنائية : دفاع ، قوة الشيء المقضى ، حكم ، تسببيه ، ما يعيبه ، سجل تجارى .

ص ٦

الحكم ٧ :

١ — دفاع : نقض « وظيفة محكمة النقض » ، الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، من النظام العام ، تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : ألا تكون هناك حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعى لخروج ذلك من وظيفة محكمة النقض .

ب — حكم : بطلانه لعدم التوقيع عليه في المعاد القانوني ، التمسك بذلك ، إثباته : بشهادة من قلم الكتاب بعدم حصول الإيداع ، الاستناد إلى وسيلة أخرى ، لا يجزى . ص ٦

الحكم ٨ :

١ — قانون المرافعات المدنية : لا ترجع إليه المحكمة الجنائية إلا عند الإحالة عليه صراحة في قانون الإجراءات ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة عامة وردت في قانون المرافعات .

إغفال الحكم في منطوقه القضاء بعقوبة على أحد المتهمين في الدعوى ، رغم إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله ، خلو قانون الإجراءات من إيراد حكم لهذه الحالة . وجوب إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص .

ب — حجية الشيء المحكوم فيه : لا ترد إلا على منطوق الحكم ، ولا يمتد أثرها إلى الأسباب . ص ٧

الحكم ٩ :

١ — حكم : تصحيحه ، حضور المتهم في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة . صدوره في مواجهته بعد أن أبدى دفاعه . الخطأ في اسم جد المتهم ، هو مجرد خطأ مادي . يجوز تصحيحه .

ب — قانون الإجراءات الجنائية : إغفاله النص على رسم طريق الطعن في قرار التصحيح . عند تجاوز الحق فيه . وجوب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية ، المادة ٣٦٥ ، آلة ذلك .

ج — طعن بالنقض : قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية . الطعن في القرارات والأوامر . لا يجوز إلا بنص .

د — نقض : صدور أمر من المحكمة بالتصحيح في الحدود الرسومة في المادة ٣٣٧ . ج . الطعن في هذا الأمر بالنقض . لا يجوز . ص ٨

الحكم ١٠ : ٢٥ من يونيو ١٩٦٢

معارضة : في حكم غيابي . تخلف المتهم عن حضور الجلسة الأولى . حضور محام عنه . تقديمه



#### الحكم ١٤ :

أ - قتل عمد : عقوبة المادة ٢٣٤/٢ عقوبات .  
يكفى لتطبيقها ؛ ثبوت استقلال الجريمة  
المقتربة عن جناية القتل ، وتميزها عنها ،  
وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .

ب - دفاع : لفت نظره بالجلسة إلى الوصف  
الصحيح للتهمة بما يشدها ، وإلى مادة  
القانون المنطبقة خلافاً لما جاء بقرار  
الانتهام . مطالبته بالمرافعة على هذا  
الأساس . لا إخلال بحق الدفاع .

ص ١٢

#### الحكم ١٥ :

إجراءات المحاكمة : محضر الجلسة . وجوب  
تحريره لإثبات ما يجري بالجلسة ،  
والتوقيع من رئيس المحكمة وكاتبها على  
كل صفحة منه . المادة ٢٧٦ أ . ج .  
بجرد عدم التوقيع على كل صفحة منه ،  
لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، ما دام  
أن المتهم لا يدعى أن شيئاً مما دون  
في المحاضر يخالف الحقيقة .

ص ١٥

شهادة طبية تفيد مرض المتهم . القضاء  
باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون  
الإشارة إلى هذا العذر ، وإبداء الرأي  
فيه . إخلال بحق الدفاع ، مما يعيب  
الحكم .

ص ١١

#### الحكم ١١ :

تزوير : جريمة استعمال المحرر المزور ، عنصراها  
المادى ، يتم باستعمال المحرر فيما زور  
من أجله . لا عبء بتحقيق النتيجة  
المرجوة . مثال .

ص ١١

#### الحكم ١٢ :

غرفة الاتهام : قرار إحالة ، خلوه من أسماء  
القضاة الذين أصدروه . الدفع بطلان  
هذا القرار يكون أمام محكمة الموضوع ،  
ذلك لإجراء سابق على المحاكمة ، إثارتها  
أمام محكمة النقض .

ص ١٢

#### الحكم ١٣ : ٢٦ من يونيو ١٩٦٢

محاكمة جنائية : إجراءاتها ، الأصل أن تبني  
على التحقيقات الشفوية التي تجريها  
المحكمة بالجلسة ، في حضور المتهم ،  
وتسمع الشهود ما دام ذلك ممكناً .

ص ١٢

## النقض المدني

#### الحكم ١٦ : ٣ من يناير ١٩٦٣

أ - حكم : ابتدائي ، أسبابه ، إحالة محكمة  
الاستئناف إليها . مدلولها .

ب - إصلاح زراعى : ليس في القانون ١٧٨  
لسنة ١٩٥٢ ما يمنع المالك لأكثر من  
مائتي فدان من أن يضمن إقراره  
ما شاء من التحفظات .

ج - حكم ، ابتدائي ، أسبابه ، عدم إحالة محكمة  
الاستئناف إليها .

د - إلزام : تنفيذه ، استعجاله ؛ تأجيله .

هـ - لجنة قضائية : إصلاح زراعى ؛ اختصاصها .

و - عقد : شريعة المتعاقدين .

ز - ظروف طارئة : تطبيق نظريتها على قانون

الإصلاح الزراعى .

ص ١٦



# المحكمة الإدارية العليا

الحكم ١٧ : ٤ من فبراير ١٩٦١

مؤهل دراسي : شهادة القبول بالمدارس الثانوية  
الحرّة ، معادلتها بشهادة إتمام الدراسة  
الابتدائية ، المدارس الثانوية التي يعتبر  
النجاح في امتحان القبول بها معادلا  
لهذه الشهادة ، شرط اعتبار الطالب  
حاصلا على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية .

ص ٢٩

الحكم ١٨ :

١ - مرتب : سقوطه ، ميعاده ، شرط تطبيق  
المادة ٥٠ من القسم الثاني من اللائحة  
المالية للميزانية والحسابات .

ب - مدة خدمة سابقة : حكم بضمها ، أثره  
على القرارات الصادرة بتخطي المحكوم  
له في الترقية قبل تقرير الضم ، عدم سقوط  
هذه القرارات ، شرطه . ص ٣٠

الحكم ١٩ :

موظف : شرطة ، مجلس البوليس الأعلى ، نظام  
الترقية قبل صدور القانون ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ : حق مجلس البوليس الأعلى  
في ترقية أحد معاوني مع تأخير أقدميته  
في الدرجة المرقى إليها بدلا من تركه  
في الترقية ، القول بأن تأخير الأقدمية  
عقوبة . ص ٣٢

الحكم ٢٠ :

كادر العمال : تطبيقه ؛ عمال معينون بصفة مؤقتة .

ص ٣٢

الحكم ٢١ : ١١ من فبراير ١٩٦١

جريمة تأديبية : ذنب تأديبي ، اختلافه عن الجريمة  
الجنائية ، قاعدة ألا جريمة بغير نص .

ص ٣٣

الحكم ٢٢ :

موظف : حكومة السودان ، ميعاد ، تعيينه ، شرط  
المؤهل الدراسي .

ص ٣٣

الحكم ٢٣ :

١ - موظف : تأديب ، تحقيق ابتدائي ، قصور  
فيه ، تداركته المحاكمة التأديبية . أثره .

ب - إثبات : قرار إداري ، سببه ؛ ضياع  
أوراق التحقيق ، ضياعها ، أثره .

ص ٣٥

الحكم ٢٤ :

تأديب : قرار تأديبي ، صدوره قبل العمل  
بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تحقيق ،  
تأديب إداري ، إجراءاتهما .

ص ٣٩

الحكم ٢٥ :

١ - رسم دعوى : طلب إعفاء منه ، ميعاد  
رفعه .

ب - تأديب ، درجات خصوصية ، درجة  
تاسعة ، سلطة تأديبية مختصة .

ص ٣٧

الحكم ٢٦ : ١٨ من فبراير ١٩٦١

١ - سلطة : إساءة استعمالها ؛ موظف ، نذبه  
لمدة سنة للقيام بأعباء وظيفة درجتها أعلى  
من درجته ، تركه في الترقية إلى درجة



هذه الوظيفة رغم استيفائه شروط

المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة

١٩٥١، ترقية من لم يصلح أصلاً لشغلها .

ب — موظف : ترقيته ؛ ندبه ، التذب المعنى  
في المادة ٢٢ من قانون الموظفين .

ص ٣٨

الحكم ٢٧ :

١ — إجراءات : التداعى أمام القضاء الإدارى ،  
قيام المنازعة الإدارية صحيحة ، بطلان  
إجراء نال كالإعلان .

ب — دعوى : بطلان أصلى ، الطعن فى حكم  
بطريق البطلان الأصلى ، حكم صدر ضد  
شخص بدون إعلان لحضور الجلسة  
المحددة لنظر الدعوى إعلاناً صحيحاً .

ص ٣٩

الحكم ٢٨ :

موظف : تقرير سنوى ، كفاية الموظف ، تقدير  
درجتها ، درجة جيد ، تعديل تقدير  
الكفاية وجعله بالدرجات ، اعتبار درجة  
جيد ثانى مراتب الكفاية ، صدور قرار  
وزير المالية بتقديرها بدرجات بدايتها ٧٥  
ونهايتها ٩٠ ، أساس وضع التقرير  
السنوى عن عام ١٩٥٣ ؛ تقدير كفاية  
الموظف عن هذا العام بدرجة جيد

ص ٤٢

الحكم ٢٩ :

كادر : عمال القنال ، تسوية ، حكم ، حجبيته ،  
صدوره قبل إعادة توزيع العامل إلى جهة  
أخرى

ص ٤٢

الحكم ٣٠ :

موظف : تأديب ، حق رئيس ديوان المحاسبات

فى طلب تقديم الموظف إلى المحاكمة  
التأديبية ، بدء سريان هذا الميعاد .

ص ٤٣

الحكم ٣١ :

موظف : سنه ، تقديرها ، اعتماد شهادة الميلاد  
أو شهادة رسمية مستخرجة من دفاتر  
المواليد فى هذا التقدير ، قيام شهادة  
التطعيم مقامها ؛ شرطه .

ص ٤٤

الحكم ٣٢ : ٢٥ من فبراير ١٩٦١

١ — عمد ومشايخ : كشوف المرشحين المنصوص  
عليها فى المادة الرابعة من القانون ١٠٦  
لسنة ١٩٥٧ ، شرط اعتبارها نهائية .

ب — عمد ومشايخ : ميعاد الشهر المنصوص عليه  
فى المادة السادسة من القانون ١٠٦  
لسنة ١٩٥٧ ، فى طلبات الإضافة  
والحذف من كشوف المرشحين ،  
ما يترتب على مخالفته .

ص ٤٥

الحكم ٣٣ :

عقد إدارى : مزايده ، تأمين نهائى ، تخلف  
الراسى عليه المطاء عن دفعه فى الميعاد ،  
جزاؤه ، تعويض ، مطالبة بهسا ، حالة  
جوازها .

ص ٤٦

الحكم ٣٤ :

طعن : تنازل عن الدعوى ، الطعن فى الحكم  
الصادر بوقف تنفيذ القرار المطلوب  
إلغاؤه ، التنازل عن دعوى الإلغاء وحكم  
محكمة الموضوع بترك الخصومة ، أثره  
على طلب وقف التنفيذ .

ص ٤٧

الحكم ٣٥ :

مدة خدمة سابقة : شرط ضمها ، العمل السابق  
قارىء عدادات أو مراقب تابلوه ،



الحكم ٣٧ :

إعانة غلاء المعيشة : إعانة الغلاء الإضافية ، منح  
موظفي منطقة عمال القنال إليها ، حكمته ،  
حالة الموظف المفصول بقرار من مجلس  
قيادة الثورة وافق عليه مجلس الوزراء  
قضى بصرف صافي المرتب وإعانة الغلاء  
عن المدة المضمومة مشاهرة دون أية  
مرتبات إضافية . ص ٤٩

والعمل الجديد مدرس رياضة أو علوم .

ص ٤٧

الحكم ٣٦ :

كادر : نقل من الكادر الكتابي إلى الكادر  
الإداري ، خلو ملف خدمة الموظف  
من قرار صريح به ، استخلاص النقل  
من أدلة واقعية ، قرار النقل الصادر  
بعد ذلك . ص ٤٨

## محكمة القضاء الإداري

الحكم ٤٠ :

انقطاع عن العمل : إجازة دراسية ، طلب مدها ،  
رفضه ، فصل . ص ٥٢

الحكم ٤١ : ٦ من فبراير ١٩٦٣

أمر تكليف : مهندس ، انتهاء خدمته ، إستقالة .  
ص ٥٢

الحكم ٣٨ : ٣٠ من يناير ١٩٦٣

أ - تظلم : إثبات حدوثه .

ب - نيابة إدارية : موظف ، تعيينه بوظيفة  
أخرى ، فصله . ص ٥٠

الحكم ٣٩ :

جزاء إداري : تحقيق . ص ٥١

## قضاء محاکم الاستئناف

الحكم ٤٤ : ٩ من يناير ١٩٦١

خصومة : انقطاعها ، أنواعه ، سقوطها ؛ مدة  
السنة ، مبدأها . ص ٥٥

الحكم ٤٥ : ٥ من يناير ١٩٦١

ضريبة . تكاليف ، خصمها ، قيمة إيجار العقارات  
التي تشغلها المنشأة . ص ٥٧

الحكم ٤٦ : ٥ من فبراير ١٩٦١

ضريبة : أرباح فعلية ، محاسبة على أساسها سنة  
١٩٥٤ ، أصحاب المهن التي تستلزم  
الحصول على دبلوم عالي . ص ٥٧

الحكم ٤٢ : ٩ من نوفمبر ١٩٦٠

محكون : اختصاصهم بالحكم ؛ دفع بعدم  
اختصاص المحكمة ؛ تحكيم ، تنازل  
ضمني . ص ٥٤

الحكم ٤٣ : ٥ من يناير ١٩٦١

تنازل عن محل تجاري : إغفال إعلان مصلحة  
الضرائب به ، في مدى الستين يوماً  
من تاريخ حدوثه ، مسئولية الأطراف  
المتعاقدة عن متأخر الضرائب ؛ تضامن .  
ص ٥٥



الحكم ٤٧ : ٦ من فبراير ١٩٦١  
عريش : مسافة ، ميعادها ؛ استئناف ، ميعاده ؛  
ضريبة ، طعن في قرار لجنة الطعون ،  
ميعاده . ص ٥٩

الحكم ٤٨ : ٤ من مارس ١٩٦١  
أ - ضريبة : خصم ، إكرامية ، مستندات من  
عمل الممول ، قيمتها .

ب - شركة : ذات مسئولية محدودة ، الشركة  
في معنى الفقرة الرابعة من المادة الأولى  
من الكتاب الأول من القانون ١٤  
لسنة ١٩٣٩ .

ج - شركة أجنبية : شرط خضوعها للضريبة .  
د - ضريبة : الاهتداء بالقانون الفرنسي في تفسير  
قانونها . ص ٦٠

الحكم ٤٩ : ٧ من مارس ١٩٦١  
ضريبة : سنة أساس ، ق ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ ،  
ق ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . ص ٦١

الحكم ٥٠ : ٨ من مارس ١٩٦١  
أ - حكم : نقضه ، تفيد المحكمة باتباع حكم  
النقض ، مرافعات م ٤٤٤ ؛ جريمة  
جبركية ، تقادم .

ب - لجنة جبركية : اختصاصها ، شرطه ،  
ضبط البضائع المهربة . ص ٦٣

الحكم ٥١ :  
ضريبة : سنة أساس ، سنة قياس ؛ وحدة النشاط  
وشكل المنشأة ومصدر الربح .

ص ٦٤

الحكم ٥٢ : ٨ من أبريل ١٩٦١  
أ - استئناف : ميعاده ؛ ضريبة عامة على الإيراد  
ب - ضريبة : كسب عمل ، لجنة طعن .

ص ٦٥

الحكم ٥٣ : ٥ من يونيو ١٩٦١  
ضريبة : حق مصلحة الضرائب في تصحيح  
الإخطار أو تعديله . ربط الضريبة  
بطريق التقدير . ص ٦٧

الحكم ٥٤ : ٢٨ من نوفمبر ١٩٦١  
إعلان : خصم ، محل مختار ، مكتب محام ؛ غياب  
المطلوب إعلانته . ص ٦٨

الحكم ٥٥ : ١٦ من يناير ١٩٦٢  
أ - مؤجر : إعادة الشيء المستأجر إلى أصله .  
ب - طعن بالتزوير : محرور رسمي .  
ص ٦٩

الحكم ٥٦ : ٢٢ من يناير ١٩٦٢  
تعسف : في استعمال الحق ؛ فلاحه ، عدم مراعاة  
أصولها . ص ٧٠

الحكم ٥٧ :  
عقد . تفسيره . ص ٧٠

الحكم ٥٨ :  
أ - دعوى : تدخل ، مصلحة محتملة .  
ب - عقد : فسخه من تلقاء نفسه .  
ج - إصلاح زراعي : ملكية أقل من خمسة  
أقدنة فاضلة بين الملاك . ص ٧٢

الحكم ٥٩ : ٣٠ من يناير ١٩٦٢  
أ - دعوى استحقاق : بيع ، إيقافه ، شروطه .  
ب - دعوى استرداد : بيع وقفه .  
ج - عيب جوهري : تعريفه .

ص ٧٤

الحكم ٦٠ :  
استئناف مقابل : طلب جديد ، إثارته لأول مرة  
أمام الاستئناف . ص ٧٦

الحكم ٦١ :  
مرض اللوت : تحديده . ص ٧٦



الحكم ٦٥ : ٢٩ من مايو ١٩٦٢  
قاضى البيوع : حكمه بصفة كونه قاضياً للامور  
المستعجلة ، استئنافه ، اختصاص ، نظام  
عام ، محكمة الاستئناف ، حقها في إحالة  
الاستئناف إلى المحكمة المختصة بنظره .  
ص ٧٩

الحكم ٦٦ : ٢٢ من يونيو ١٩٦٢  
سيارة : رخصتها ، نقل ملكية السيارة ، قبل  
نقل قيد الرخصة .  
ص ٨١

الحكم ٦٧ : ١٢ من يونيو ١٩٦٢  
ملكية صغيرة : حمايتها ، الدفع به بعد صدور  
الحكم بنزع الملكية .  
ص ٨٢

الحكم ٦٢ : ٢٧ من فبراير ١٩٦٢  
دعوى أصلية . وقفها كنتيجة للطعن بالنزوير ؛  
اتصال الخصومة .  
ص ٧٧

الحكم ٦٣ : ١٢ من مارس ١٩٦٢  
هبة : أموال مستقبلية ؛ هبة المورث ، مال منقول  
لابنه الصغير للاتفاق منه على بناء منزل .  
ص ٧٨

الحكم ٦٤ : ١٣ من مارس ١٩٦٢  
بصمة ختم : جهلها أو إنكارها ؛ اقتناع المحكمة  
بصحتها . أثره .  
ص ٧٩

## قضاة المحاكم الكلية

( المواد ٦٧٤ و ٦٩٨ ) لا تصرف  
مكافأة نهاية الخدمة أو بدل مهلة  
الإنذار .  
ص ٨٣

الحكم ٧٠ : ٢٨ من ديسمبر ١٩٦٢  
أ - مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، علاقتها بالعامل  
وصاحب العمل ، القانون ٩٢ لسنة ٥٩  
إلزامها متضامنة مع صاحب العمل  
بالتعويض عن الفصل التعسفي وبدل  
مهلة الإنذار ، خطأ .

ب - مكافأة نهاية الخدمة ، رفع دعوى بها على  
المؤسسة وحدها ، المادة ٦٣ من القانون  
٩٢ لسنة ٥٩ ( قبل تعديلها بالقانون  
١٤٣ لسنة ٦١ ) ، عدم اشتراك صاحب  
العمل عن العامل لا يعفيها ، إلزامها على  
أساس الحد الأدنى للأجور ، المادة ٧٩  
من القانون ٩٢ لسنة ٥٩ .  
ص ٨٥

الحكم ٦٨ : ٢١ من أكتوبر ١٩٦٢  
تعويض : عن الفصل التعسفي ، أساسه ، المسؤولية  
التقصيرية وليس عقد العمل  
ص ٨٣

الحكم ٦٩ : ٢٥ من نوفمبر ١٩٦٢ .  
أ - خدم منازل : ومن في حكمهم ، المادة ٥  
من القانون ٩١ لسنة ٥٩ ، علة استثنائهم  
من تطبيق قانون العمل ، قيام الخادم  
بعمل آخر لا يؤثر ، العبرة بالعمل الأساسي  
انطباق القانون المدني على خدم المنازل  
ومن في حكمهم ، بواب المسكن الخاص  
من عداد الخدم ، بوب العمارة الاستغلالية  
يسرى عليه قانون العمل ، علة ذلك .

ب - محاكم شؤون العمال : اختصاصها بجميع  
الدعاوى المتعلقة بعلاقات العمل أيّاً كان  
القانون الذي يحكمها ، أحكام عقيد  
العمل الواردة في القانون المدني



الحكم ٧١ : ٢١ من يناير ١٩٦٣	ب - لجان تقدير : طعن في تقديرها أمام المحكمة الابتدائية ، طريقته .
١ - دعوى : تنظر على وجه السرعة ، خضوعها للقواعد العامة في رفع الدعاوى .	ص ٨٦

## ثانياً - المِقالَاتُ والبَحُوثُ

أوامر الأداء ، طبيعتها وطرق الطعن فيها ، للسيد رئيس المحكمة فتحي عبد الصبور ، رئيس المكتب الفني بمحكمة النقض .	رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، للاستاذ عمر للاربية المحامي .
ص ٨٩	ص ٩٩
ملاحظات على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام قانون المحاماة	المحكمة المختصة بنظر دعوى استرداد المنقول ، للاستاذ أحمد طارق البابلي المحامي .
ص ٨٩	ص ١٠٢

## ثالثاً - النَشْرِيعَاتُ

### القَوَانِينُ

قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية .	بالإصلاح الزراعي .
ص ١	قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي .
قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة .	ص ٢٩
قانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ،	قانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٣ ، في شأن الاعتراضات بيور الأرض المقدمة من المستولي لديهم ، إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .
ص ١٦	ص ٣٣



## قرارات رئيس الجمهورية

قرار رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٣ ، في شأن تنظيم وزارة الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي . ص ٣٤	قرار رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ ، في شأن تنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي . ص ٣٧
---	---

## مذكرات إيضاحية للقوانين

مذكرة إيضاحية ، للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ ، ص ٤٣	مذكرة إيضاحية ، للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ . ص ٤٦
مذكرة إيضاحية ، للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ . ص ٤٤	مذكرة إيضاحية ، للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٣ . ص ٤٨
مذكرة إيضاحية ، للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣ . ص ٤٥	مذكرة إيضاحية ، للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ . ص ٤٨
مذكرة إيضاحية ، للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ . ص ٤٥	مذكرة إيضاحية ، للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ . ص ٤٩



# المحكمة

مجلد قضائى شهري

## قضاء محكمة النقض الجزائرية

المجنى عليه لمناقشته في ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد رخصت للتمم الطاعن ، بتقديم مذكرة في أجل حددته فلم يقدمها في الأجل المضروب فإن قضاءها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولأن الطاعن لم يأت بمجديد في دفاعه يكون صحيحاً لا يشوبه القصور ولا الإخلال بحق الدفاع .

المحكمة

« . . . حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفي ذلك يقول الطاعن إنه أبدى في دفاعه وفي مذكرته المقدمة إلى محكمة ثاني درجة أن أصل الشيك يحمل تاريخاً لتحريره هو ١٩٥٨/١٠/١٠ وتاريخاً لاستحقاقه هو ١٩٥٨/١٠/٣١ ودليل ذلك أن محقق الشرطة أثبت في محضره أن الشيك يحمل التاريخ الأول بينما أثبت في صورته الشمسية المقدمة من المدعى المدني أن تاريخ استحقاقه هو التاريخ الثاني وأوضح الطاعن أن بدأ عبث وتلاعب بالصورة فأزالت منها تاريخ التحرير ، وطلب دعوة المدعى المدني لسماع شهادته في هذا الخصوص لكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم تحقق دفاعه ودانته

٩

١١ من يونيو ١٩٦٢

١ - شيك بدون رصيد : أصل الشيك . عدم وجوده . لا ينفي وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . للمحكمة أن تكون عقيدتها بكل طرق الإثبات في الدعوى .  
ب - سماع الشهود : أمام المحكمة الاستئنافية . غير ملزم ؛ إلا أن يكون ذلك لتحقيق دفاع جوهرى .

المبادئ القانونية :

١ - عدم وجود أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها .

٢ - من المقرر قانوناً أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود إلا أن يكون ذلك لتحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . فإذا كانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتي التقاضى من أى ادعاء بحصول محو بالصورة في تاريخ تحرير الشيك ومن أى طلب لدعوة



في أجل حدده فلم يقدمها في الأجل المضروب ،  
على ما تبين من المفردات التي أمرت المحكمة  
بضمها تحقيقاً لأوجه الطعن ، فصدر الحكم  
المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه  
وأضاف أن الطاعن لم يأت بجديد في دفاعه . لما  
كان ذلك ، فإنه لا يكون هناك أساس لقالة الخطأ  
في تطبيق القانون أو القصور أو الإخلال بحق  
الدفاع بما يضمن معه رفض الطعن موضوعاً .

( القضية رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عبد السلام  
وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان  
المستشارين ) .

## ٢

١١ من يونيو ١٩٦٢

- ١ - دعوى جنائية : انقضاء ما يعرض المدة .  
انقطاع المدة : بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ،  
وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال . سريان  
المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع . المادة ١١٧ ج .
- ب - خبرة : المضاهاة ، لم تنظم في قانون المرافعات  
ولا في قانون الإجراءات بنصوص أمرة يترتب البطلان  
على مخالفتها ، عدم طلب تحقيق لإجراء معين في خصوص  
عملية المضاهاة . انتهى على الحكم بأنه أخل بحق الدفاع  
لا يقبل .

### المبادئ القانونية :

- ١ - مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨  
إجراءات أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية  
تتقطع بأي إجراء يتم في الدعوى بمعرفة  
السلطة المنوط بها القيام به سواء أ كان من  
إجراءات التحقيق أم الاتهام أم المحاكمة ،  
وسواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته .  
وأن هذا الانقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع

بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد مستندة  
إلى الصورة الشمسية مع أنها لا تنفي عن الأصل  
ولا يصح الاستناد إليها كدليل .

« وحيث إن الحكم الابتدائي دان الطاعن

بجريمة إعطاء الشيك لا يقابله رصيد قائم وقابل  
للسحب مستنداً إلى صورة شمسية قدمها المدعى  
المدني لشيك مستحق الأداء في آخر أكتوبر  
سنة ١٩٥٨ وموقع عليه من الطاعن ومسحوب

على بنك مصر فرع الامم اعيلية وإلى إفادة من  
البنك تفيد عدم وجود رصيد للساحب . وعرض  
الحكم لما دفع به الطاعن من أن محقق الشرطة

أثبت أن تاريخ الشيك هو أول أكتوبر وأن  
تاريخ الاستحقاق المثبت في الصورة الشمسية هو  
آخر أكتوبر ورد الحكم على ذلك في قوله  
« إن ما أثبتته المحقق المذكور هو مجرد خطأ

مادي وأن المحكمة تطمئن إلى الصورة الشمسية  
التي تحمل تاريخاً واحداً هو تاريخ الاستحقاق »  
لما كان ذلك ، وكان عدم وجود أصل

الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها  
في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات والمحكمة  
أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات

ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل  
في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها ، وكان من  
المقرر قانوناً أن المحكمة الاستئنافية تقضي على

مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون  
ملزمة بسماع الشهود إلا أن يكون ذلك لتحقيق  
دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى .

ولما كانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتي  
التقاضى من أى ادعاء بحصول عو بالصورة  
في تاريخ تحرير الشيك ومن أى طلب لدعوة

المطعون ضده لمناقشته في ذلك ، وكانت المحكمة  
الاستئنافية قد رخصت للطاعن بتقديم مذكرة



وبطلان المحرر موضوع الجريمة ، طالما أن هذا التقرير كان مطروحا بالجلسة ودارت عليه المرافعة .

وإذا كان الطاعنان أو المدافعان عنهما لم يطلبوا تحقيق إجراء معين في خصوص عملية المضاهاة فلا يقبل منهما النعى على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بالدفاع .

( القضية رقم ٣٤٢٢ سنة ٣١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود حلمي خاطر وعادل بولس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين ) .

٣

١١ من يوفيه ١٩٦٢

نقض : إجراءات الطعن . أسباب الطعن بالنقض ، المقدم من النيابة العامة . وجوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل . التوقيع عليها من وكيل أول النيابة .

المبدأ القانوني :

استلزمت الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في حالة رفع الطعن بالنقض من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل . فإذا كان الثابت بالأوراق أن الذي وقع أسباب الطعن هو وكيل أول نيابة جنوب القاهرة فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

( القضية رقم ٣٤٣٠ سنة ٣١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عبد السلام ومحمد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان المستشارين ) .

المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات . أما بالنسبة للأمر الجنائي وإجراءات الاستدلال فإنها لا تقطع المدة إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي فإذا كانت إجراءات التحقيق التي اتخذت في الدعوى في مواجهة المجنى عليه والمتهم الأول قد صدرت من سلطة التحقيق المختصة ومن ندبته ندبا صحيحا من مأموري الضبط القضائي مما تنتج أثرها في قطع مدة التقادم بالنسبة إلى جميع المتهمين في الدعوى فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة يكون سديدا وصحيحا في القانون .

٢ - لم ينظم المشرع المضاهاة ، سواء في قانون الإجراءات أو في قانون المرافعات بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها . إذ العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون باقناع القاضي بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، وإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستسكتاب التي اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة هي أوراق تؤدي هذا الغرض ، وأن المضاهاة التي تمت كانت صحيحة واطمأنت إليها المحكمة ، فلا يقبل من الطاعنين العودة إلى مجادلتها فيما خلاصت إليه من ذلك . ولا تثريب على المحكمة إن هي اعتمدت في تكوين عقيدتها على تقرير الخبير المقدم في الدعوى المدنية التي انتهت بالحكم برد



٤

١١ من يونيو ١٩٦٢

١ — تفتيش : الإذن به . عدم تعيين اسم المأمور المأذون له بإجرائه . لا يعيبه .

ب — تفتيش : تنفيذه . خلو إذن التفتيش من تعيين مأمور بعينه لإجرائه . صحة تنفيذه بمعرفة أى واحد من مأمورى الضبط القضائى .

المبادئ القانونية :

١ — عدم تعيين اسم المأذون له بإجراء التفتيش لا يعيب الإذن .

٢ — إذا كان إذن التفتيش لم يعين مأموراً بعينه لإجرائه ، فإنه لا يقدح فى صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى .

( القضية رقم ٣٤٣٤ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥

١٢ من يونيو ١٩٦٢

١ — صيدلة : جريمة صرف أدوية المرضى من عيادة الطبيب الخاصة بغير ترخيص بإنشاء صيدلية . وصف التهمة . طلب النيابة تطبيق عقوبة المادتين ٤٠ و ٨٣ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ . قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة وإضافة مواد أخرى من القانون تنص على عقوبة أشد . تطبيقها ، لإخلال بحق الدفاع .

ب — جريمة : هدم بيان عناصر التهمة الجديدة . إدانة المتهم بمواد الاتهام ومواد أخرى ، دون إفصاح عن أى الجريمتين عاقبت . قصور .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كانت التهمة التى أسندتها النيابة إلى الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها هى أنه صرف أدوية لمرضاة الخصوصيين قبل

الحصول على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته ، وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمعاقب عليها بالمادة ٨٣ من ذلك القانون . وكانت المحكمة الاستئنافية عند توقيع العقوبة قد ذكرت المادة ٨٠ من القانون التى تعاقب عن جريمة أخرى تختلف عما أقيمت به الدعوى من حيث الأركان والعناصر ، وكانت عقوبة الأخيرة أشد من الأولى دون أن تلفت نظر الطاعن إلى هذه التهمة الجديدة فإن الحكم يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع .

٢ — متى كانت المحكمة ، وقد أضافت تهمة جديدة وطبقت مواد الاتهام ومواد أخرى من ذات القانون ، دون أن تلفت نظر الطاعن ، لم تبين عناصر وأركان هذه التهمة الجديدة وجمعت بين المواد الخاصة بالجريمتين ولم تفصح عن أى الجريمتين عاقبت ، وكانت الأدلة التى استندت إليها لا تؤدى إلى توافر أركان الجريمة الثانية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ القانون إذ جاء قاصراً ومتخاذلاً ويتعين نقضه .

المحكمة

« . . حيث مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم دانه بمقتضى المادة ٨٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ مع أن النيابة لم تطلب تطبيق هذه المادة ، كما أن هذه المادة لا يصح إعمالها إلا فى حق من فتح أو أنشأ أو أدار مؤسسة صيدلية



التي تنطبق على الوصف القانوني للتهمة المستندة إليه » ، لما كان ذلك ، وكانت التهمة التي أسندتها النيابة إلى الطاعن وجرت المحكمة على أساسها هي أن الطاعن صرف أدوية لمرضاة الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته وهي الجريمة المصوص عليها في المادة ٨٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمعاقب عليها بالمادة ٨٣ من ذلك القانون ، وكانت المحكمة الاستئنافية عند توقيع العقوبة قد ذكرت المادة ٨٠ التي تنص على أنه « يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه كل من فتح أو أنشأ أو أدار مؤسسة صيدلية بدون ترخيص وفي هذه الحالة تغلق المؤسسة إدارياً وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة في الحدود المتقدمة معاً » وكانت هاتان الجريمتان مختلفتين في أركانها وعناصرها وعقوبة الجريمة الثانية أشد من الأولى والقول بتوافرها يضيف عنصراً جديداً إلى التهمة الأولى ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم تلت نظر الطاعن إلى هذه التهمة الجديدة ، كما أنها لم تبين عناصرها وأركانها وقد جمعت بين المواد الخاصة بالجريمتين دون أن تفصح عن أي الجريمتين عاقبت ، وكانت الأدلة التي استندت إليها لا تؤدي إلى توافر أركان الجريمة الثانية — لما كان ما تقدم كله ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون ، إذ جاء قاصراً ومتخاذلاً ومشوباً بالإخلال بحق الدفاع متعیناً نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن » .

( القضية رقم ٩٢٦ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود حلمي خاطر وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان ومحمود إسماعيل المستشارين ) .

بدون ترخيص ولم يثبت من أوراق التحقيق أن الطاعن قد فتح أو أنشأ مؤسسة صيدلية في عيادته . كما أنه لم تحصل معاينة لهذه العيادة حتى يثبت وجود صيدلية بها ، بل إن موضوع الدعوى كله زجاجة كلورومايسين أسعف بها الطاعن مريضاً ولذلك فقد طلبت النيابة تطبيق المادة ٨٣ من القانون السابق الإشارة إليه .

« وحيث إنه .. النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في يوم سابق على ٨ من يونيو ١٩٥٧ بصفته طبيباً بشرياً صرف أدوية لمرضاة الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته وطلبت معاقبته بالمواد ١٠ و ٤٠ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٩٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ ، ومحكمة أدفو الجزئية قضت بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٠ ببراءة الطاعن مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة ، ومحكمة جناح أسوان المستأنفة قضت بحكمها المطعون فيه ، وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسين جنيهاً والمصادرة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات . واستندت إلى أقوال أبو الوفا سرور في محضر جمع الاستدلالات ومؤداها أن الطاعن صرف له دواء من الأدوية الموجودة بعيادته ، وإلى أن الطاعن اعترف في هذا الحضر بأنه يصرف الأدوية من عيادته لمرضاة الخصوصيين . ورتب الحكم المطعون فيه على ما سرد من الأدلة المذكورة « أن التهمة ثابتة قبل الطاعن وأنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وإدانة المتهم طبقاً لمواد الإتهام المطاوعة والمادة ٨٠ من القانون المذكور ، وذلك لأن هذه المادة الأخيرة هي



## متعيناً نقضه والإحالة .

( القضية رقم ٧٣١٨ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمود حلمي خاطر ومحمد  
عبد السلام و عبد الحليم البيطاش ومختار مصطفى رضوان  
المستشارين ) .

٧

١٢ من يولييه ١٩٦٢

١ — دفاع : نقض « وظيفة محكمة النقض » ، الدفع  
بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، من النظام  
العام ، تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط  
ذلك : ألا تكون هناك حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي  
لمخرج ذلك عن وظيفة محكمة النقض .

ب — حكم : بطلانه لعدم التوقيع عليه في الميعاد  
القانوني ، التمسك بذلك ، لإثباته : بشهادة من قلم  
الكتاب بعدم حصول الإيداع ، الاستناد إلى وسيلة  
أخرى ، لا يجدي .

## المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن الدفع بعدم جواز  
نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وإن كان  
متعلقاً بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة  
أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله  
أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم  
المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية  
إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق  
موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة  
محكمة النقض .

٢ — إذا كان الطاعن قد حصل على  
تأشيرة تفيد إيداع الحكم ملف الدعوى  
في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً  
التالية لصدوره فإن ذلك لا يجدي في نفى

٦

١٢ من يولييه ١٩٦٢

دعوى جنائية : دفاع ، قوة الشيء المقضي ، حكم ،  
تسببه ، ما يعنيه ، سجل تجاري .

## المبدأ القانوني :

من المقرر أن أحكام البراءة المبينة  
على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم  
بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى  
مادياً تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة  
لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات  
الواقعة متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير  
ولا يفوت عليهم أي حق مقرر في القانون .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن  
الدعوى أقيمت على المتهم ، الطاعن ، لأنه  
بصفته مديراً لفرع الشركة لم يقدم في الميعاد  
المقرر طلباً لقيده في السجل التجاري ،  
فدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل  
فيها بحكم من المحكمة المختلطة قضى ببراءة  
متهمين آخرين من نفس التهمة تأسيساً على  
أن محل الشركة هذا ليس فرعاً لها ولا توكيلاً  
ولكنه مجرد مخزن — فإن الحكم المطعون  
فيه إذ دان المتهم دون أن يعرض لهذا الدفاع  
الجوهري ، الذي يقوم على انتفاء الجريمة  
في ذاتها بما قد يترتب عليه من تغيير وجه  
الرأي في الدعوى ، ومع ما يحتاج إليه من  
تحقيق يتناول فيما يتناوله ما إذا كان النشاط  
الذي تبشره الشركة في هذا المحل قد تغير أم  
بقي على حاله ، فإنه يكون مشوباً بالقصور



خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تنظم حالة إغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم من إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦٨ مرافعات تنص على أنه ، إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، فإنه يجب إعمال هذا النص أيضاً في الدعوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهمة المسندة للطعون ضده ، فالطريق السوي أمام النيابة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم ، وأن تطلب منها إكمال الفصل فيما أغفلته . وليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يظل باقياً بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفذ محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، وإلا فوُت بذلك درجة من درجات التقاضي على المتهم .

٢ - حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى

حصول التوقيع على الحكم في الميعاد القانوني ذلك بأن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك بالبطلان لهذا السبب أن يحصل من قلم الكاتب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .

( القضية رقم ٢٤٠٥ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود حلمي خاطر وعادل بونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين ) .

## ٨

١٢ من يونيو ١٩٦٢

١ - قانون : المرافعات المدنية . لا ترجع إليه المحكمة الجنائية إلا عند الإحالة عليه صراحة في قانون الإجراءات ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة عامة وردت في قانون المرافعات .

إغفال الحكم في منطوقه القضاء بعقوبة على أحد المتهمين في الدعوى . رغم إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله . خلو قانون الإجراءات من إيراد حكم لهذه الحالة . وجوب إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص .

ب - حجية الشيء المحكوم فيه : لا ترد إلا على منطوق الحكم ، ولا يمتد أثرها إلى الأسباب .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند



في مواجهته ، وكان ما يقوله الطاعن إن أدلة الدعوى قد انصبت في الواقع على شخص غيره يدعى « لبيب أيوب سعد » ، وأنه ظهرت عند تحقيق طلب إعادة النظر أدلة جديدة تؤيد ذلك - ما يقوله الطاعن في هذا الشأن لا يدفع ما أثبتته الأمر المطعون فيه من أنه هو بذاته الذي صدر الحكم ضده وهو لا يعدو في حقيقته أن يكون محاولة جديدة لتوجيه الاتهام وجهة غير التي أخذ بها الحكم وهو بعد وسيلة للتماس طريق لم يرسمه القانون للطعن في الحكم بعد أن أصبح نهائياً باستنفاد طرق الطعن فيه .

٢ - الأصل أنه لا يرجع إلى أحكام قانون المرافعات - في المواد الجنائية - إلا لتفسير ما عجز من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص . ولما كان حكم المادة ٣٦٥ مرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الإجراءات وإنما تكمل نقصاً فيه يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فإنه يتعين الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .

٣ - نظمت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ طرق الطعن في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح بما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق

الأسباب إلا لما كان مكملًا للمنطوق . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد تحدث في أسبابه عن ثبوت التهمة في حق المطعون ضده فإنه لا أثر لذلك طالما أن الحكم لم ينته في منطوقه إلى قضاء معين بالنسبة له .

( القضية رقم ٣٤٢٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة ) .

٩

١٢ من يولييه ١٩٦٢

١ - حكم : تصحيحه ، حضور التهم في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة . صدوره في مواجهته بعد أن أبدى دفاعه . الخطأ في اسم جند التهم . هو مجرد خطأ مادي . يجوز تصحيحه .

ب - قانون الإجراءات الجنائية : إغفاله النص على رسم طريق الطعن في قرار التصحيح . هند تجاوز الحق فيه . وجوب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية ، المادة ٣٦٥ ، علة ذلك .

ج - طعن بالنقض : فاصر على الأحكام الوضوعية النهائية . الطعن في القرارات والأوامر . لا يجوز إلا بنص .

د - نقض : صدور أمر من المحكمة بالتصحيح في الحدود الرسومة في المادة ١٣٣٧ . ج . الطعن في هذا الأمر بالنقض . لا يجوز .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الطاعن قد أقر أمام محكمة التصحيح ولم يحدد محسامين في تقرير أسباب الطعن وفي مرافعته بالجلسة أنه - أي الطاعن - هو بذاته الذي استجوب في تحقيق النيابة وأسند إليه الاعتراف بالتهمة وظل محبوساً حتى مثل أمام محكمة الجنايات وأبدى دفاعه أمامها ثم صدر الحكم

« وحيث إن الأمر المطعون فيه قد عرض لبحث ما إذا كان الطلب الذي تقدمت به النيابة العامة هو مجرد طلب تصحيح خطأ مادي وقع في إسم المحكوم عليه بحيث تختص المحكمة بالفصل فيه في حدود ما تقضى به المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى أساس أنها هي الهيئة التي أصدرت الحكم موضوع التصحيح أو هو خطأ في شخص المحكوم عليه لا يدخل في اختصاصها . ثم استعرض الأمر أوراق الدعوى ومحاضر التعريات والتحقيقات وأقوال الشهود وأحد المحكوم عليهم الآخرين وتقرير فحص بصمات الطاعن واستجوابه في التحقيقات باسمه الصحيح وتوقيعه به على بعض المحاضر وورود هذا الإسم في قرار الاتهام وفي محاضر جلسات غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات ، وانتهى من ذلك كله إلى أن المحكوم عليه هو بذاته « الطاعن » لبيب أيوب سعيد ، فصدر الأمر بناء على ذلك بتصحيح إسم المحكوم عليه « لبيب أيوب سعد » إلى « لبيب أيوب سعيد » . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أقر أمام محكمة التصحيح ولم يحدد محاميه في تقرير أسباب الطعن . وفي مراقبته بالجلسة أنه « أي الطاعن » هو بذاته الذي استجوب في تحقيق النيابة وأسند إليه الاعتراف بالتهمة وظل محبوساً حتى مثل أمام محكمة الجنايات وأبدى دفاعه أمامها ثم صدر الحكم في مواجهته . لما كان ذلك ، وكان ما يقوله الطاعن من أن أدلة الدعوى قد انصبت في الواقع على شخص غيره ويدعى « لبيب أيوب سعد » وأنه ظهرت عند تحقيق طلب إعادة النظر — الذي ضمت مفرداته — أدلة جديدة تؤيد ذلك ، ما يقوله الطاعن في هذا الشأن لا يدفع بما أثبتته الأمر المطعون فيه من أن الطاعن هو بذاته الذي صدر

استثنائي — إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى . أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بنص . وقد أفصح المشرع عن ذلك عندما بين طرق الطعن في أوامر غرفة الاتهام ووضع بما نص عليه في المادة ١٩٣ إجراءات وما بعدها قيوداً لها لا ترد على الطعن في الأحكام .

٤ — مناط الطعن بالنقض في أمر التصحيح أن تتجاوز المحكمة حقه في تصحيح الأخطاء المادية بما في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه ، فإذا كان يبين من الأمر المطعون فيه أنه لم يتجاوز في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ إجراءات ، وإنما اقتصر على تصحيح ما وقع من خطأ في إسم « جد » المحكوم عليه ، ولم يتعرض للفصل في قبول الطلب واختصاص الهيئة بنظره إلا بالقدر اللازم للتقرير بأنها لم تتجاوز حقه في التصحيح ، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأمر ويظل على حاله غير جائز الطعن فيه .

### المحكمة

« . . من حيث إن مبنى الطعن هو أن الأمر المطعون فيه الصادر من محكمة جنايات القاهرة بهيئة غرفة مشورة — إذ قضى بتصحيح إسم المحكوم عليه في الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ من « لبيب أيوب سعد إلى لبيب أيوب سعيد » قد تجاوز اختصاصه القاصر على تصحيح الخطأ المادي إلى الفصل في حقيقة شخص المحكوم عليه بما كان يتعين معه القضاء بعدم اختصاص الهيئة بنظر طلب التصحيح .



الحكم ضده وهو لا يعدو في حقيقته أن يكون محاولة جديدة لتوجيه الاتهام وجهة غير التي أخذ بها الحكم وهو بعد وسيلة للتماس طريق لم يرسمه القانون للطعن في الحكم بعد أن أصبح نهائياً باستنفاد طرق الطعن فيه .

« وحيث إن قانون المرافعات ، بعد أن نص في المادة ٣٦٤ منه على أن تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحجة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ، نص في المادة ٣٦٥ منه على أنه « يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في المادة السابقة ، وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال » فهو لم يجوز الطعن في هذا القرار إلا أن تكرر المحكمة قد أجرت التصحيح متجاوزة حقها فيه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه « إذا وقع خطأ مادي في حكم أو في أمر صادر من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام ولم يكن يترتب عليه البطلان تتولى الهيئة التي أصدرت الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ . . . ويقضى بالتصحيح في غرفة المشورة بعد سماع أقوال الخصوم ويؤشر بالأمر الذي يصدر على هامش الحكم أو الأمر ويتبع هذا الإجراء في تصحيح إسم التهم ولقبه » . وبيّن من هذا النص أن المشرع حرص في قانون الإجراءات الجنائية ، كما حرص في قانون المرافعات ، على تسمية ما يصدر في طلب تصحيح الأخطاء المادية أمراً لا حكماً . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نظمت طرق الطعن « في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح » مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض — وهو طريق استثنائي — إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى ، أما القرارات والأوامر فانه لا يجوز الطعن فيها إلا بنص ، وقد أفصح المشرع عن ذلك عندما بين طرق الطعن في أوامر غرفة الاتهام ووضع بما نص عليه في المادة ١٩٣ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية قيوداً لها لا ترد على الطعن في الأحكام . ولما كان مؤدى ما سبق أن قانون الإجراءات الجنائية لم يرسم طريقاً للطعن في أوامر التصحيح التي تصدر إعمالاً لحكم المادة ٣٣٧ منه كما فعلت المادة ٣٦٥ من قانون المرافعات التي أجازت الطعن استثناء في حالة تجاوز المحكمة حقها في التصحيح ولم تجزئه على استقلال في حالة رفض الطلب . ولما كان الأصل أنه لا يرجع إلى أحكام قانون المرافعات إلا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص ، وكان حكم المادة ٣٦٥ من قانون المرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما تكمل نقصاً فيها يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه فانه يتعين الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به . لما كان كل ذلك ، وكان مناط الطعن كما سبق القول أن تتجاوز المحكمة حقها في تصحيح الأخطاء المادية بما في ذلك تصحيح إسم التهم ولقبه ، وكان يبين من الأمر المطعون فيه أنه لم

يتعين معه - إن ثبت قيامه - تأجيل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، وكانت المحكمة قد قضت في الدعوى دون أن تقدر صحة العذر الذي أدلى به محامي الطاعن فإنها تكون قد أخلّت بحقه في الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

( القضية رقم ٣٤٣٦ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود حلي خاطر ومحمد عبيد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان المستشارين ) .

١١

٢٥ من يونيو ١٩٦٢

نزور : جريمة استعمال المحرر المزور ، عنصرها المادي ، يتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله ، لا عبرة بتحقيق النتيجة المرجوة . مثال .

المبدأ القانوني :

العنصر المادي لجريمة استعمال المحرر المزور يقوم ويتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة . فإذا كانت الواقعة التي استخلصها الحكم المطعون فيه واطمان إليها في خصوص جريمة الاستعمال أن الطاعن قدم لموظفي مكتب البريد التوكيل المزور لكنهم اشتبهوا في أمره ولم يصرفوا له المبلغ موضوع التوكيل ، فإن العنصر المادي للجريمة يكون قد تم بالفعل ، أما الحصول على المبلغ فهو أثر من آثار الاستعمار لا يلزم تحققه لتتام الجريمة وإنما قد يشكل جريمة أخرى هي

يتجاوز في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما اقتصر على تصحيح ما وقع من خطأ في اسم « جد » المحكوم عليه ولم يتعرض للفصل في قبول الطلب واختصاص الهيئة بنظره إلا بالقدر اللازم للتقرير بأنها لم تتجاوز حقها في التصحيح وهو ما لا يغير من طبيعة الأمر الذي ظل على حاله غير جائز الطعن فيه .

( القضية رقم ١٧٢٥ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيق ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار مصطفى رضوان المستشارين ) .

١٠

٢٥ من يونيو ١٩٦٢

معارضة : في حكم غيابي . تخلف المتهم عن حضور الجلسة الأولى . حضور محام عنه . تقديمه شهادة طبية تفيد مرض المتهم . القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون الإشارة إلى هذا العذر ، وإبداء الرأي فيه . إخلال بحق الدفاع ، مما يعيب الحكم .

المبدأ القانوني :

إذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محامياً حضر عن المتهم بالجلسة المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لمرضه وقدم شهادة بذلك ، ولكن المحكمة لم تحجب هذا الطلب وقضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، ولم تشر في حكمها المطعون فيه إلى ذلك العذر الذي أبداه المدافع عن الطاعن ولم تبد رأياً فيه فتثبته أو تنفيه - لما كان ذلك ، وكان المرض عنداً قهرياً -



جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ عقوبات .

( القضية رقم ٥٤ سنة ٣٢ في بالهيئة السابقة ) .

١٢

٢٥ من يونيو ١٩٦٢

غرفة الاتهام : قرار إحالة ، خلوه من أسماء القضاة الذين أصدروه . الدفع ببطلان هذا القرار يكون أمام محكمة الموضوع ، ذلك إجراء سابق على المحاكمة ، إنارته أمام محكمة النقض . .

المبدأ القانوني :

إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو البطلان في الإجراءات لخلو قرار الإحالة من أسماء القضاة الذين أصدروه ودون أن يرد به ذكر أو إحالة إلى الهيئة السابقة التي قررت التأجيل إلى الجلسة التي صدر فيها ، وكان الطاعن والدفاع عنه لم يدفعوا أمام المحكمة ببطلان قرار الإحالة — وهو إجراء سابق على المحاكمة — فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض .

( القضية رقم ٥٦ سنة ٣٢ في بالهيئة السابقة ) .

١٣

٢٦ من يونيو ١٩٦٢

عامة جنائية : لإجراءاتها ، الأصل أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة ، في حضور المتهم ، وتسمع الشهود ما دام ذلك ممكناً .

المبدأ القانوني :

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة

بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً . ولما كانت المادة ١٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على محكمة ثاني درجة أن تستحضر شاهد الإثبات الذي يتمسك به المتهم لسماعه ومناقشته فإذا هي لم تفعل دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه وقضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي عول في إدانة المتهم « الطاعن » على التقرير المقدم من الشاهد المذكور ، لما كان ذلك فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ويتعين لذلك نقض الحكم والإحالة .

( القضية رقم ٩٧٠ سنة ٣١ في بالهيئة السابقة ) .

١٤

٢٦ من يونيو ١٩٦٢

١ — قتل عمد : عقوبة المادة ٢٣٤/٢ عقوبات .  
يكفي لتطبيقها ؛ ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جنابة القتل ، وتميزها عنها ، وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .

ب — دفاع : لفت نظره بالجلسة إلى الوصف الصحيح للتهمة بما يشدها ، وإلى مادة القانون المنطبقة خلافا لما جاء بقرار الاتهام . مطالبته بالمرافعة على هذا الأساس . لا إخلال بحق الدفاع .

المبادئ القانونية :

١ — يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنابة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائيتان قد ارتكبتا في وقت

الأساس ، فإن المحكمة تكون قد عملت بذلك حكم القانون ولم تخل بحق الدفاع .

### المحكمة

« . . . حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية القتل العمد المقترن بجناية شروع في قتل أخرى طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع كما شابه قصور في التسبيب . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن أعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات التي دان الطاعن بها يستلزم أن يجمع المصاحبة الزمنية بين الجريمة المقتربة وبين جناية القتل وهو ما لم يتوافر في حالة الدعوى ، إذ مضت بين الجنايتين فترة من الزمن لا يتحقق بها معنى الاقتران . كما أن ما ردت به المحكمة على ما دفع به الدفاع من أن الطاعن قارف الجريمة دون شعور منه بها جاء قاصراً عن بيان ماهية ظروف الدعوى التي خلصت منها إلى أنه كان يعي ويدرك ما يفعله فضلاً عن أن اعترافه وشهادة المجنى عليها . . . لم يقطعاً بشيء مما انتهت المحكمة إليه من اعتباره كامل العقل والإدراك حين قارف جريمته — هذا إلى أن المحكمة لم توجه إلى الطاعن التهمة والوصف الجديدين وإنما اكتفت بأن طلبت إلى المدافع عنه الرافعة على الأساس الذي رأت تعديل وصف التهمة إليه مما يعتبر إخلالاً بحق الدفاع .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « إن المتهم . كان مستأجراً من . . حجرة في منزله السكّان بناحية بندر السبلاوين محافظة الدقهلية وتأخر في سداد الإيجار لبضعة أشهر بالرغم من استمرار مطالبته

واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع . فني قدر الحكم قيام رابطة الزمنية هذه فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى ، كما أوردها الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن شرع في قتل . . . بأن أطلق عليها عيارين ناريتين قاصداً قتلها وما أن أسرع لتجديتها والذبح . . . وشقيقتها . . . حتى أطلق عليهما عدة أعيرة نارية قاصداً قتلها فقضيتا ثم أردف ذلك بقتل . . . كل ذلك تم في مسرح واحد ، وقد ارتكب كل جريمة من هذه الجرائم بفعل مستقل فكونت كل منها جناية قتل قائمة بذاتها ، ولما كانت جنایات القتل قد تابعت وكانت جنایة الشروع في القتل قد تقدمتها وقد جمعتها جميعاً رابطة الزمنية بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

٢ — إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بوصف أنه قتل ثلاثة أشخاص وشرع في قتل أخرى . وطلبت النيابة عقابه عن ذلك بالمواد ٤٥ و٤٦ و٤٧ و٢٣٤/١ عقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة ألفت نظر الدفاع إلى أن جناية القتل العمد تقدمتها جناية الشروع في القتل الأمر المنطبق على المادة ٢/٢٣٤ عقوبات وطلبت إلى الدفاع المرافعة على هذا



من المؤجر وزوجته وأولاده المجنى عليهن .. وقد دأبت هذه الأخيرة في مواصلة حثه على السداد لحاجتها لنقود بمناسبة قرب زواجها فبرم المتهم من تلك المطالبة وحقد عليهن جميعاً بسببها . وفي يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٦١ دخلت المجنى عليها .. إلى حجرة المتهم وأخذت تتحدث معه في أمر سداد الإيجار المتأخر عليه فضاق وعزم وقتله على قتلها وإزهاق روحها فأطلق عليها عمداً مقذوفين ناريتين من مدفع رشاش صالح للاستعمال كان يحزره بغير ترخيص قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى . وأسرعت إليها لنجدتها والدتها .. المجنى عليها الأولى — وشقيقتها .. المجنى عليها الثانية — وما أن رأتهما النهم حتى ثار حقداه عليهما وعزم على قتلهما وإزهاق روحهما فأطلق عليهما عمداً عدة أعيرة نارية من مدفعه الرشاش قاصداً من ذلك قتلهما فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما ، وحدث في أثناء ذلك أن حضرت .. والدته المتهم وأرادت أن تمنعه من مواصلة إطلاق النار فأطلق عليها أيضاً عياراً نارياً قاصداً قتلها وإزهاق روحها فأصابها في بطنها وأحدث بها الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من شهادة شهود الإثبات الذين حصل مؤدى شهادتهم ، ومن اعتراف المتهم ومن التقارير الطبية الشرعية ، وهي أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعن بها وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها — لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم في خصوص عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على الوقائع

التي دين بها مردوداً بأنه يكفي لتخليط العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع ، فحق قدر الحكم قيام رابطة الزمنية هذه فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . وإذا كان الثابت من وقائع الدعوى ، كما أوردها الحكم أن الطاعن شرع في قتل .. بأن أطلق عليها عيارين ناريتين قاصداً قتلها وما أن أسرعت لنجدتها والدتها .. وشقيقتها .. حتى أطلق عليهما عدة أعيرة نارية قاصداً قتلهما فقضيتا، ثم أودى ذلك بقتل .. كل ذلك ثم في مسرح واحد وقد ارتكب كل جريمة من الجرائم بفعل مستقل فكانت كل منهما جنائية قتل قائمة بذاتها ، ولما كانت جنائيات القتل قد تابعت ، وكانت جنائية الشروع في القتل قد تقدمتها وقد جمعتهما جميعاً رابطة الزمنية بما يتحقق به معنى الاقتران النصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان ما ينهيه الطاعن على الحكم من قصوره في استظهار الظروف والملابسات التي استخلصت منها المحكمة أنه كان يدرك ما قارفه ، مردوداً بما أورده الحكم في قوله « إن المحكمة لا تعمل ما ذهب إليه المتهم من أنه قارف جريمة دون أن يحس لأن ظروف الدعوى وملابساتها واعترافه التفصيلي في التحقيقات وشهادة المجنى عليها .. في التحقيقات والجلسة تقطع بأن المتهم قارف جريمته وهو كامل العقل والإدراك وكان يعي ويدرك ما يفعل » . لما كان

ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن المستند إلى انتفاء مسئوليته وانتهى للأسباب السائغة التي أوردها أنه كان أهلاً لحمل المسئولية الجنائية لتوافر الإدراك والاختيار لديه وقت مقارفته الفعل الذي ثبت في حقه ، وكان الفصل في ذلك يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون معقب عليه فلا وجه لمجادلته في ذلك — لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى أن جناية قتل . عمداً تقدمتها جناية الشروع في قتل .. الأمر المنطبق على المادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات ، وطلبت إلى الدفاع المرافعة على هذا الأساس ، ولما كانت المحكمة قد أعملت بذلك حكم القانون ولم تخل بحق الدفاع — لما كان كل ذلك ، فإن ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل ويكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

« - وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة رأيت فيها إقرار الحكم الذي صدر بإعدام الطاعن وذلك عملاً بنص المادة ٤٩ من قانون حالات إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى على ما سلف بيانه بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين بها الطاعن وجاء خلواً من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسري على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإنه يتعين إقرار هذا

الحكم الصادر بإعدام الطاعن » .

( القضية رقم ١٧٢٣ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيف وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي . المستشارين ) .

١٥

٢٦ من يونيو ١٩٦٢

إجراءات المحاكمة : محضر الجلسة . وجوب تحريرها لإثبات ما يجري بالجلسة ، والتوقيع من رئيس المحكمة وكتابتها على كل صفحة منه . المادة ٢٧٦ أ . ج . مجرد عدم التوقيع على كل صفحة منه ، لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، مادام أن التهم لا يدعى أن شيئاً مما دون المحاضر يخالف الحقيقة .

المبدأ القانوني :

إنه وإن كانت المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأولى على وجوب تحرير محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكتابتها ، إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لا يدعيان أن شيئاً مما دون المحاضر قد جاء مخالفاً لحقيقة الواقع فلا يقبل منهما التمسك ببطلان الإجراءات تأسيساً على مجرد عدم التوقيع على بعض محاضر الجلسات .

( القضية رقم ١٧٨٧ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود حلمي خاطر ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان . المستشارين ) .



## قضايا محكمة النقض المدنية

١٦

٣ من يناير ١٩٦٣

١ — حكم : ابتدائي ، أسبابه : إحالة محكمة الاستئناف إليها ، مدلولها .

ب — إصلاح زراعي : ليس في القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ما يمنح المالك لأكثر من مائتي فدان من أن يضمن إقراره ما شاء من التحفظات .

ج — حكم : ابتدائي ، أسبابه : عدم إحالة محكمة الاستئناف إليها .

د — التزام : تنفيذه ، استحالة : تأجيله .

ه — لجنة قضائية : إصلاح زراعي : اختصاصها .

و — عقد : شريعة المتعاقدين .

ز — ظروف طارئة : تطبيق نظريتها على قانون الإصلاح الزراعي .

المبادئ القانونية :

١ — محكمة الاستئناف إذا أحالت إلى أسباب الحكم الابتدائي أو بعضها ، فإن هذه الإحالة تفيد بذاتها إقرار المحكمة للأسباب التي أحالت إليها .

٢ — حق الحكومة في الاستيلاء على الأرض الزائدة عن القدر الذي أباح القانون للأفراد تملكه ، لا ينشأ ولا يخاق إلا بعد أن يتخير المالك ما يرى أن يستيقبه لنفسه من الأطنان . والإقرار الذي تفرض المادة ٢ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على الملاك تقديمه ، هو الذي يبين هذا .

٣ — إذا لم تحل محكمة الاستئناف إلى أحد أسباب الحكم الابتدائي للطعون فيه فلا محل لاستناد الطاعن إلى ذلك السبب .

٤ — القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لم يحظر على الملاك التصرف فيما يستبقونه لأنفسهم في حدود المائتي فدان ، ولم يضع أي قيد على هذا التصرف ، وما دام الأمر قد انتهى إلى اعتبار القدر المبيع داخلا ضمن المائتي فدان ، فإنه لم يبق ثمة وجه للقول بأنه ترتب على صدور القانون المذكور استحالة تنفيذ البائع لالتزامه بنقل ملكية هذا القدر للمشتري . وإذا كان قد ترتب على عدم إدراج القدر المبيع ضمن الأطنان المختارة في الإقرار الأول ، فإن هذا لا يكون له أثر سوى تنفيذ الالتزام في الفترة التي قام فيها المانع .

٥ — المادة ١٣ مكررة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة أصلا بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٥٣ ، والمعدلة بالقانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ ، قد حددت اختصاص اللجنة القضائية بأن تكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها ، لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه . ثم أضاف القانون ٢٨١ اختصاصاً آخر للجنة ، وهو الفصل

في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولى عليها .

٦ - قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بعدم الاعتداد بعقد البيع . لا يعنى أكثر من اعتبار التصرف غير نافذ في حق جهة الإصلاح ، ويبقى التصرف صحيحاً بين عاقيه ، متى كان قد تم صحيحاً وفقاً لأحكام القانون العام .

٧ - العقود التي يكون إرجاء التنفيذ فيها ليس من طبيعتها ، بل هو من عمل المتعاقدين واتفاقهم بقصد تسهيل التنفيذ . على المدين ، لا تنطبق عليها نظرية الظروف الطارئة .

#### المحكمة

« .. وحيث إن .. محكمة الاستئناف إذا أحالت إلى أسباب الحكم الابتدائي أو بعضها ، فإن هذه الإحالة تفيد بذاتها إقرار المحكمة للأسباب التي أحالت إليها .

« وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور ذلك أنه أغفل إغفالا تاماً الرد على الحجج والنصوص القانونية التي استند إليها الطاعان في إثبات بطلان التحفظ الذي ذيل به المطعون عليه الإقرار المقدم منه إلى الإصلاح الزراعي في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وحاصل هذه الحجج أن للشرع إذ حدد مياعداً حتمياً لتقديم الإقرارات وفرض عقوبة على من يتجاوز هذا الميعاد فإنه لا يجوز بعد ذلك للملاك الذين ينطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي أن يقرنوا إقراراتهم بشروط أو تحفظات لا تتحقق

إلا بعد الميعاد المحدد لتقديم تلك الإقرارات إذ لا معنى لتعليق الإقرار كله أو بعضه على مثل هذا الشرط إلا التأخير الفعلي عن تقديم الإقرار في ذلك الميعاد وهو ما حرمه المشرع بنصوص صريحة قاطعة في المرسوم الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ بتعديل قانون الإصلاح الزراعي الذي تعتبر أحكامه من النظام العام — فإذا قدم أحد الملاك إقراره في الميعاد القانوني وحدد فيه المائتي فدان التي يريد الاحتفاظ بها ثم ذيل إقراره بتحفظ من شأنه تعديل هذا الاختيار في ميعاد لاحق على الميعاد المحدد أصلاً لتقديم الإقرار — كما هو الحال في هذه الدعوى — فإن الإقرار يصح ويبطل التحفظ ويترتب على بطلان التحفظ الوارد في إقرار المطعون عليه بطلان الفتوى التي أصدرها مدير الشئون القانونية للإصلاح الزراعي بإعمال مقتضى هذا التحفظ الباطل وبطلان الإقرار الثاني الذي طلبت إدارة الاستيلاء من المطعون ضده تقديمه وقدمه في ١٢ يونيو سنة ١٩٥٤ وكذلك بطلان الشهادة التي أعطتها له الإدارة المذكورة بناء على تلك الفتوى وبطلان إخطار قبول الشهر عن الأطيان المبيعة الصادر إليه من مصلحة الشهر العقاري والذي بني على تلك الشهادة الباطلة ويترتب بالتالي على بطلان جميع هذه الإجراءات — وهو بطلان من النظام العام — استعالة شهر عقد البيع الصادر للطاعنين وعدم تقييد جهة الإصلاح الزراعي به حتى لو تم شهره الأمر الذي يجعل الأطيان المبيعة مهددة باستحقاق هذه الجهة لها .

ويتحصل السبب الرابع من أسباب الطعن في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بتقريره صحة التحفظ الوارد في الإقرار المقدم من المطعون ضده بالمخالفة لنص المادة الثانية من



مؤقتاً استلزمه التيسير على الحكومة في تنفيذ القانون .

ويتحصل السبب السادس في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بمجاراته الحكم الابتدائي في اعتماد الإقرار الثاني الذي قدمه المطعون ضده إلى الإصلاح الزراعي بعد الميعاد القانوني .

« وحيث إن . . الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه رداً على ما أثاره الطاعنان في خصوص بطلان التحفظ الوارد في الإقرار الأول المقدم من المطعون عليه ، وعدم جواز تعديل هذا الإقرار بإقرار آخر لا حق له ما يأتي : » وحيث إن ما ذكره المستأنفان ( الطاعنان ) خاصاً بعدم جواز نقل الأطيان المبيعة من دائرة الأطيان الخارجة عما استبقاه البائع لنفسه ، إلى ما استبقاه لنفسه ؛ والقول بعدم أحقية إدارة الاستيلاء بالإصلاح الزراعي في عمل هذا التعديل لخروجه عن ولايتها ، وما قيل من أن حق صغار الزراع قد تعلق بهذه الصفقة وامتنع على أية سلطة من السلطات أن تخرجهم من هذا الحق وتحول بينهم وبين توزيع تلك الأطيان عليهم . كل هذا الذي قيل ليس من القانون في شيء ، بل ويبعد عنه بعداً كبيراً ، ذلك أن حق الحكومة في الاستيلاء على الأرض الزائدة عن القدر الذي أباح القانون للأفراد تملكه لا ينشأ ولا يخلق إلا بعد أن يتخير المالك ما يرى أن يستبقية لنفسه من الأطيان ، وهو صاحب الحق في الاختيار . والاقرار التي تفرض المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على الملاك تقديمه هو الفصل في ذلك ، أعني أنه هو الذي يبين هذا وذاك .

المرسوم الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبالمخالفة أيضاً لنص المادة ١٧ من القانون الأخير .

ويتحصل السبب الخامس في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبب لإغفاله الرد على الأدلة القانونية التي استند إليها الطاعنان في التذليل على أن القانون لا يبيح للمطعون ضده تقديم إقرار ثان معدل لإقراره الأول وقد استند الحكم في رده على هذه الأدلة إلى رأى خاطيء لأحد الشراح . وؤداه أن ملكية ما يزيد على المائتي فدان تبقى للمالك حتى تمام الاستيلاء على أطيانه الزائدة على هذا القدر وبذلك يملك تعديل إقراره حتى التاريخ الذي يتم فيه هذا الاستيلاء ويذكر الطاعنان أنه فضلاً عن أن صاحب هذا الرأى أوردته بصدد حالة ما إذا زادت ملكية المالك عن المائتي فدان بسبب الميراث أو الوصية بعد تقديم الإقرار — وهي حالة لا تنطبق على واقعة الدعوى — فإن هذا الرأى يجافي التفسير الصحيح للقانون إذ أن الأطيان التي لا يحتفظ بها المالك في إقراره وتكون زائدة على المائتي فدان تتعلق بها على الفرط طبقاً لأحكام القانون حقوق لطوائف معينة من الناس هم صغار الزراع وغيرهم ممن ورد ذكرهم في المادتين ٩ و ١٠ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي تعتبر أحكامه من النظام العام ويترتب على ذلك أن هذه الأطيان وإن بقيت تحت يد المالك حتى يستولي عليها فإنها تكون مخصصة بحكم القانون للتوزيع على هذه الطوائف عندما يتم الاستيلاء عليها وليس بقاؤها تحت يد المالك في الفترة السابقة على الحصول على هذا الاستيلاء واعتباره مالكا لها ومستولاً عنها إلا وضعا عملياً

« ومن حيث إن المحكمة كانت قد قررت الانتقال إلى مقر اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ، وبأن من محضر انتقالها أن المقرر وإن استبعد هذه الأطنان المبيعة من دائرة ما احتفظ به لنفسه ، إلا أن هذا الاستبعاد كان مقيداً بشرط واضح وهو الاعتداد بالبيع الصادر منه المستأقنين ، فإن رأت الجهة ذات الولاية عدم الاعتداد بالعقد المذكور ، فإن البائع يطلب إلى الجهة القائمة على الاستيلاء على الأرض الزائدة اعتبار الأطنان المبيعة ضمن ما استبقاه لنفسه مقابل اندراج مساحة مساوية مما احتفظ به لنفسه .

« والاقرار على هذا النحو إقرار سليم خال من الشوائب لأن تعليق الوضع النهائي للأرض موضوع العقد المطعون فيه على ما نراه الجهة القانونية للهيئة المشرفة على تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ، لا يتعارض مع القانون في شيء ، لأن التعليق لم يكن على أمر من عمله وإنما هو من عمل الجهة القضائية التي ستفصل في جواز الاعتداد بالعقد وعدم جواز ذلك . . ، فإذا جاءت اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي ورأت عدم الاعتداد بالعقد فلا تريب عليها في ذلك لأن ما ارتأته يدخل في حدود ولايتها .

« وإذا رأت هيئة الإصلاح الزراعي القائمة على عملية تنفيذ القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أن الرجل لم يتجاوز حقه في التحفظ الذي قيد به إقراره المقدم منه على النحو السالف الذكر ، فإنها تكون قد أعملت حكم القانون ؛ ويستوى بعد هذا أن يكون قبول التعديل في الإقرار صادراً من إدارة الاستيلاء أو من أية إدارة أخرى ، لأن نظام العمل قد اقتضى هذا التخصيص الداخلي الذي يعتبر بمثابة تفويض من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي .

« ومن حيث إن القول بتعلق حقوق صغار الزراع بهذه الأرض المبيعة بعد أن استبعدت مما استبقاه البائع لنفسه — هو قول غير مديد ، لا أصل له في القانون ؛ ذلك أن هذا الاستبعاد لم يكن استبعاداً نهائياً وإنما كان مشروطاً بشرط الحكم بالاعتداد بالتعرف الحاصل للمستأقنين ( الطاعنين ) ، وما دام أن الشرط لم يتحقق فقد زالت حجتهما . والقول بأن هذا التحفظ وأمثاله من التحفظات لم يقصد به إلا مجرد التأخير في تقديم الإقرار في ميعاده القانوني الذي لا يصح تجاوزه ، قول بعيد كل البعد عن دائرة الصواب . ذلك أن المقرر لم يمانع في أن ينظر في طلبه على وجه السرعة ، فإذا كان الفصل في طلبه قد تأخر بعض الوقت فلا إثم عليه في هذا التأخير . وليس بصحيح ما يقال من أن هذا التأخير من شأنه أن يسقط التحفظ ، إذ أن الشارع لم يمنع أهل الإقرارات من تضمين إقراراتهم ما يشاءون من إقرارات ؛ والمشرع يفترض أن هذه الإقرارات ستراجع بعد انتهاء مدتها وقد تستغرق مراجعتها شهوراً وأعواماً — وما كان ذلك ليسقط شيئاً مما حوته من تحفظات .

وخلص الحكم إلى أنه : « يبين من كل ما تقدم أن البائع قد خلص العقار المبيع من جميع الشوائب التي تخيلها المشتريان اللذان يسيان جهدهما للخلاص من الصفقة لما يعتقدان من هبوط أسعار الأطنان هبوطاً كبيراً مما يجعل تلك الصفقة خاسرة . وهما يصران أصلياً على اعتبارها مفسوخة ، وقد أحجبا عن إتمام عقد البيع وتوقيعه وتسجيله ؛ وموقفهما هذا ينفذه القانون ويأباه ، لأنه مادام المبيع خالياً من الشوائب ولم يمسه ما يحول دون نقل ملكيته إليهما والانتفاع به انتفاعاً كاملاً ، فقد لزمهما الثمن دون نقاش ولا مجادلة . »



وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ويتضمن الرد الكافي على جميع ما أثاره الطاعنان أمام محكمة الموضوع في شأن بطلان التحفظ الوارد في الإقرار الأول المقدم من المطعون عليه في الميعاد القانوني ، وعدم جواز تقديم إقرار ثان بعد هذا الميعاد . معدل الإقرار الأول . ذلك أنه ليس في القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ولا في القوانين المعدلة له ما يمنع المالك الذي انطبق عليه ذلك القانون لامتلاكه أكثر من مائتي فدان ؛ من أن يضمن إقراره ما شاء من التحفظات ما دام الأمر في تحقيق هذا الإقرار وفي الفصل في هذه التحفظات خاضعاً في النهاية لتقدير الجهة التي ناط بها القانون تحقيق الإقرارات ، فإذا انتهت هذه الجهة إلى قبول التحفظ الوارد في الإقرار وإعمال مقتضاه ، وذلك لما رأته من أنه يستند إلى سند قانوني صحيح ، فهذا شأنها وحدها ولا يكون للطاعنين بعد ذلك أن يعرضوا على هذا الرأي . أما عن القول بأن حق صغار الزراع وغيرهم ممن نص في المادتين ١٠٩ و ١٠٨ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن توزع عليهم الأرض المستولى عليها يتعلق بالأطيان الزائدة عن المائتي فدان التي يستبقها المالك لنفسه بمجرد انتهاء الميعاد المقرر لتقديم الإقرار ؛ فإنه قول يجافي القانون . ذلك أن حق هؤلاء لا يتعلق بالأرض الخاضعة للاستيلاء بمقتضى القانون سالف الذكر ، إلا بعد أن يتم الاستيلاء عليها وبعد أن توزع عليهم ، وقبل هذا التوزيع لا يكون لهم أية حقوق عليها .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه في خصوص ما أثاره الطاعنان . . على أسباب مستقلة ، ولم يحل في هذا الخصوص على أسباب الحكم الابتدائي ، وكان ما يعييه الطاعنان على

الحكم من تقرير أن حق المالك في تعديل إقراره يظل قائماً حتى يتم الاستيلاء على أطيانه الزائدة ، ومن استناده في ذلك إلى قول لأحد الشراح ، هذا الذي يعييه الطاعنان إنما ينصرف إلى ما ورد في أسباب الحكم الابتدائي التي لم يحل إليها الحكم المطعون فيه ، فإنه لا محل لمناقشته . .

« وحيث إن حاصل السببين السابع والثامن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن الطاعنين تمسكاً أمام محكمة الموضوع بأنه بفرض التسليم بصحة أعمال التحفظ الوارد في الإقرار الأول فإنه لا يترتب على ذلك قيام عقد البيع الابتدائي المبرم بين الطرفين ذلك أن هذا العقد قد بقي مستحيل التنفيذ منذ صدور قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبسبب صدوره إلى أن منحت إداره الاستيلاء المطعون ضده شهادتها الباطلة في ١٢ يونيو سنة ١٩٥٤ وقد تترتب على هذه الاستحالة طوال هذه الفترة انقراض العقد من تلقاء نفسه وبقوة القانون وبغير حاجة إلى إعدار أو حكم من القضاء وذلك بالتطبيق لنص المادتين ١٥٩ و ٣٧٣ من القانون المدني ، ويقول الطاعنان في السبب السابع إن الحكم المطعون فيه لم يتضمن أي رد على هذا الدفاع رغم أنه أشار إليه في أسبابه عند ما لحص أسباب الاستئناف بينما يقول الطاعنان في السبب الثامن إن الحكم خالف القانون فيما هو قاطع في الدعوى وذلك بمخالفته نص المادتين المذكورتين .

« وحيث إن . . الحكم المطعون فيه إذ قرر في أسبابه : « وحيث إنه يبين من كل ما تقدم أن البائع قد خلص العقار المبيع من جميع الشوائب التي تخيلها المشتريان اللذان يسعيان جهدهما للخلاص من الصفقة لما يعتقدان من هبوط

ضمن الأطيان المحتفظ بها للمالك (المطعون عليه) إلا أن هذا المانع لم يكن سوى مانع مؤقت ، وقد رأت المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية إنه لم يترتب عليه زوال المنفعة المرجوة من العقد ؛ وبالتالي فلا يكون له من أثر سوى تأجيل تنفيذ الالتزام في الفترة التي قام فيها المانع ، ولا يؤدي هذا المانع إلى انقضاء العقد بقوة القانون . .

« وحيث إن حاصل السبب التاسع أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ذلك أن المادة ١٣ مكررة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ توجب في حالة قيام المنازعة عرض الأمر على اللجنة القضائية المشكلة وفقاً لما نص عليه في هذه المادة — لتقوم بتحقيق الإقرار وخص الملكية وتحديد الأطيان التي يستولى عليها ثم عرض القرار الذي تصدره على اللجنة العليا للإصلاح الزراعي لاعتماده ولما كان الحاصل في الدعوى الحالية أنه كانت هنالك منازعة تدور على ملكية الأطيان المبيعة وما تضمنه إقرار البائع بشأنها فالبايع وهو المطعون ضده قد زعم أن هذه الأطيان خرجت من ملكه وإن لعقد البيع تاريخاً ثابتاً قبل يوم ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ونازع الطاعنان في ذلك وقالاً بأن العقد ليس له تاريخ ثابت قبل ذلك اليوم ومن ثم فإن القدر المبيع يعتبر باقياً في ملكية البائع ولا يجوز له نقل ملكيته إليهما وقد رفضت مصلحة الشهر العقاري بالفعل شهر العقد لهذا السبب وقد عرض الطاعنان هذا النزاع على محكمة مصر بالدعوى الحالية وأثناء نظرها صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ الذي عدل بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ وأضاف المادة ١٣ مكررة فقررت المحكمة وقف الدعوى حتى تفصل اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي في هذا النزاع

أسعار الأطيان هبوطاً كبيراً ، مما يجعل تلك الصفقة خاسرة وهما يصران أصلياً على اعتبارها منسوخة وقد أحجم عن إتمام البيع وتوقيعه وتسجيله . وموقفهما هذا ينبذه القانون ويأباه لأنه ما دام البيع خالياً من كل الشوائب ولم يمسسه ما يحول دون نقل ملكيته إليهما والانتفاع به انتفاعاً كاملاً فقد ازمهما الثمن دون نقاش ولا مجادلة .

إذ قرر الحكم ذلك فإنه يكون قد نفي قيام المانع الذي يحول دون تنفيذ البائع لالتزامه بنقل الملكية وبالتالي نفي استحالة التنفيذ المدعاة ، مما لا يدع بعد ذلك محلاً للاستناد للمادتين ١٥٩ و ٣٧٣ من القانون المدني اللتين تتحدثان عن انقضاء الالتزام بسبب استحالة تنفيذه .

وما قرره الحكم في هذا الخصوص لا يخالفه فيه للقانون ذلك أن القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لم يحظر على الملاك التصرف فيما يستبقونه لأنفسهم في حدود المائتي فدان ، ولم يضع أى قيد على هذا التصرف ؛ وما دام الأمر قد انتهى إلى اعتبار القدر المبيع من المطعون عليه إلى الطاعنين داخلاً ضمن المائتي فدان التي احتفظ بها الأول لنفسه ، فإنه لم يبق ثمة وجه للقول بأنه ترتب على صدور القانون المذكور استحالة تنفيذ البائع لالتزامه بنقل ملكية هذا القدر إلى المشتريين .

وإذا كان قد ترتب على عدم إدراج المطعون عليه ذلك القدر ضمن الأطيان التي اختارها لنفسه بصفة أصلية في إقراره الأول أن أصبح من المنتفع عليه نقل ملكيته إلى المشتريين (الطاعنين) في الفترة ما بين تقديم هذا الإقرار ، وبين موافقة جهة الإصلاح الزراعي على أعمال مقتضى التحفظ الوارد فيه بشأن هذا القدر وإدراجه



وقد عرض عليها فعلا وقررت عدم الاعتداد بمقد البيع الابتدائي واعتمدت اللجنة العليا هذا القرار وحرك الطاعنان الدعوى أمام محكمة القاهرة لتقضى لها برد ما كانا قد دفعناه من الثمن بعد أن زال سبب هذا الالتزام غير أن المطعون ضده كان قد التجأ إلى مدير الشئون القانونية للإصلاح الزراعي لا إلى اللجنة القضائية ولا إلى اللجنة العليا وحصل منه على فتوى بقبول إدراج القدر المبيع ضمن المائتي فدان التي احتفظ بها لنفسه وبجواز شهر عقد البيع الابتدائي وقد تمسك الطاعنان أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص الجهة التي أصدرت هذه الفتوى بإصدارها وبأن الاختصاص في تقرير ذلك هو للجنة القضائية وللجنة العليا دون غيرها وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاعهما هذا بأن اللجنة القضائية لا يلجأ إليها إلا في حالة قيام نزاع حول بيان من البيانات الواردة في الإقرار وبأن تحفظ المطعون عليه الوارد في إقراره الأول لم يكن محل نزاع من الجانبين ويقول الطاعنان إن هذا الذي قرره الحكم غير صحيح ذلك أن المادة ١٣ مكررة من قانون الإصلاح الزراعي لم تقصر اختصاص اللجنة القضائية على حالة قيام نزاع حول بيان من البيانات الواردة في الإقرار ولكنها بسطت اختصاصها على جميع المنازعات المتعلقة بملكية الأطنان المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء وفقاً للأقرارات المقدمة والمنازعة القائمة في الدعوى الحالية من هذا القبيل أما عن القول بعدم قيام النزاع على التحفظ الوارد في الإقرار فإنه يتعارض مع الوقائع الثابتة إذ لا شك أن هناك نزاعاً بين الطرفين على جواز شهر العقد وعدم جوازه وقد أقرت اللجنة القضائية وجهة نظر الطاعنين بعدم جواز الشهر

وذلك بتقريرها عدم الاعتداد بالعقد ولا شك أن ذلك النزاع يشمل حتماً مسألة أعمال التحفظ الوارد في إقرار المطعون عليه لأن مقتضى أعماله جواز شهر العقد والعكس صحيح ومن ثم فلم يكن يجوز قانوناً بأي حال اتخاذ إجراء في النزاع القائم حول شهر العقد دون الرجوع إلى اللجنة القضائية واللجنة العليا في مواجهة الطرفين وكان لذلك يتعين على محكمة الموضوع اعتبار المطعون عليه عاجزاً إثبات جواز شهر العقد لعدم تقديمه ما يفيد موافقة اللجنتين المذكورتين على أعمال تحفظه أو في القليل أن تحكما بوقف الدعوى حتى يرجع المطعون عليه إلى هاتين اللجنتين وإذا تنكب الحكم المطعون فيه هذا التطبيق الصحيح للقانون فإنه يكون مخالفاً له .

« وحيث إن .. الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعنين .. »

« وحيث إن المستأنفين ( الطاعنين ) قد أطلا الكلام بغير جدوى في صدد اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ، وخلصا من ذلك إلى أنه كان يتعين عرض أمر الموافقة على التحفظ الذي تضمنه إقرار المستأنف ضده ( المطعون عليه ) على اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي ، ثم على اللجنة العليا . وما دام أن ذلك لم يحصل فيعتبر القرار الصادر من إدارة الاستيلاء بقبول التحفظ قراراً باطلاً . وهذا كله ضرب في غير مضرب ، نظراً لأن اللجنة القضائية لا يلجأ إليها إلا في حالة قيام نزاع حول بيان من البيانات الواردة في الإقرار ؛ ولما كان النزاع هنا منصباً على أمر واحد وهو جواز أو عدم جواز الاعتداد بالعقد الصادر للمستأنفين ، فقد بسط الأمر على اللجنة وقررت قرارها المتقدم الذكر . أما التحفظ فلا نزاع فيه من الجانبين ، إذ هو لا يتعدى

التي تقرر الاستيلاء عليها أو التي تكون عرضة للاستيلاء وفقاً للإقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي ، وذلك كله لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون وتعيين أصحاب الحق في التعويض طبقاً لما تقتضيه هذه الأحكام .

أما غير ذلك من المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكون جهة الإصلاح الزراعي طرفاً فيها ، فإنه لا اختصاص للجنة بنظرها ولو تأثرت التزاماتهم المترتبة على تلك الاتفاقات بقانون الإصلاح الزراعي ، وإنما يكون الاختصاص للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص . ولما كان الثابت من الوقائع السالف بيانها أن جهة الإصلاح الزراعي التي جمع المشرع في يدها سلطة تنفيذ القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لم تنازع المطعون عليه في إدخال القدر المبيع منه للطاعنين ضمن المائق فدان التي أجاز له القانون الاحتفاظ بها لنفسه ، فإنه لا تكون ثمة منازعة في هذا الخصوص تختص اللجنة بنظرها ، ولا شأن للطاعنين في إثارة منازعة ما فيه .

أما قول الطاعنين بأن مقتضى قرار اللجنة بعدم الاعتداد بالعقد المبرم بينهما وبين المطعون عليه هو بقاء القدر المبيع في ملكية البائع (المطعون عليه) وعدم إمكان شهر هذا العقد ؛ فإنه مردود بأن عدم الاعتداد بالعقد لعدم ثبوت تاريخه قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ لا يعنى بطلانه بل أن هذا العقد متى تم صحيحاً طبقاً لأحكام القانون العام فإنه يظل صحيحاً وناظراً بين عاقيه ، فإذا وافقت جهة الإصلاح الزراعي على إدراج القدر المبيع فيما اختاره البائع في حدود

طلب المقرر إدخال قدر معين من الأطنان التي يملكها ضمن ما يستبقيه لنفسه ، ولم تنازعه جهة من الجهات في حقه هذا حتى يعرض الأمر على اللجنة القضائية .

وقال الحكم في موضع آخر « إنه يستوي بعد ذلك أن يكون قبول التعديل في الإقرار صادراً من إدارة الاستيلاء أو من أية إدارة أخرى ، لأن نظام العمل قد انقضى هذا التخصيص الداخلي الذي يعتبر بمثابة تفويض من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي » . وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون ، ذلك أن المادة ١٣ مكررة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة أصلاً بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ قد حددت اختصاص اللجنة القضائية بأن تكون مهتمتها في حالة المنازعة تحقيق الإقرارات والديون العقارية ونقص ملكية الأراضي المستولى عليها وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه طبقاً لأحكام هذا القانون ثم أضاف القانون ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ اختصاصاً آخر للجنة ، وهو الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولى عليها ؛ ومفاد نص المادة ١٣ مكررة المذكورة وما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ ، وفي اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ يولييه سنة ١٩٥٣ ، أن اختصاص اللجنة القضائية مقصور على الفصل فيما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولى لديهم بشأن البيانات الواردة في الإقرارات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء على ما تقرر الاستيلاء عليه من أراضهم ، أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأرض



القدر الذى يجيز له القانون الاحتفاظ به لنفسه من أطيانه ، فإن العين المبيعة تكون بمنجاة من الاستيلاء ، ولا يكون لجهة الإصلاح أن تعترض بمد ذلك على التصرفات الواردة عليها .

كذلك فإنه لا وجه لاعتراض الطاعنين على اختصاص الجهة التى أقرت أعمال التحفظ الوارد فى إقرار المطعون عليه ، ووافقت على إدخال القدر المبيع ضمن ما استبقاه لنفسه ؛ ذلك أن هذه الموافقة قد صدرت من إدارة الاستيلاء ، وهى إحدى الإدارات التابعة للجنة العليا للإصلاح الزراعى ، التى تغير اسمها فيما بعد بمقتضى قرار رئيس الجمهورية المؤرخ ١٠/٧/١٩٥٧ إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، والتى ناط بها المشرع تنفيذ أحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقيام على عمليات الاستيلاء والتوزيع ، وكل ما يصدر من تلك الإدارة مما يتعلق بمسائل الاستيلاء يعتبر صادراً من اللجنة العليا ، اعتباراً بأن هذه اللجنة قد فوضت الإدارة المذكورة فى إصداره . أما الإدارة القانونية التى استشارتها إدارة الاستيلاء قبل أن تصدر موافقتها ، فإنها تعتبر من الفنيين الذين أجازت المادة ١٢ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للجنة العليا الاستعانة بهم .

« وحيث إن الطاعنين ينعينان فى السبب الثانى عشر على الحكم المطعون فيه أنه فصل فى النزاع على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، وهو الحكم الصادر من اللجنة العليا للإصلاح الزراعى بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٥٤ باعتماد قضاء اللجنة القضائية الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ بعدم الاعتداد بعقد البيع موضوع النزاع ، ولم تصدر

اللجنة المذكورتان حكماً بذلك إلا بعد أن ثبت لها قيام مصلحة محققة للطاعنين فى الاعتراض على عقد البيع ، وقد جاء الحكم المطعون فيه مهبطاً لهذه المصلحة منافضاً لحكم اللجنتين الذى يعتبر حكماً نهائياً وقاطعاً لكل نزاع فى أصل الملكية طبقاً لنص المادة ١٣ مكررة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

« وحيث إن هذا النعى مردود بما سلف ذكره فى الرد على السبب التاسع من أن قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بعدم الاعتداد بعقد البيع المبرم بين الطرفين ، لا يعنى أكثر من اعتبار التصرف الوارد فى هذا العقد غير نافذ فى حق جهة الإصلاح الزراعى بالقدر الذى يتعارض فيه هذا التصرف مع أحكام قانون الإصلاح الزراعى ويبقى التصرف بعد ذلك صحيحاً وناظراً بين عاقيه متى كان قد تم صحيحاً وفقاً لأحكام القانون العام فإذا دخل القدر المبيع ضمن ما أجاز القانون للبائع الاحتفاظ به لنفسه ليس لجهة الإصلاح الزراعى أن تعترض على هذا التصرف ويبقى العقد صالحاً لنقل ملكية المبيع إلى المشتري ، ومتى كان الأمر كذلك فإنه لا يكون هناك تعارض بين قرار اللجنة القضائية بعدم الاعتداد بعقد البيع المبرم بين الطرفين ، وبين قضاء الحكم المطعون فيه بالزام الطاعنين بدفع الباقي فى ذمتها من الثمن على أساس قيام العقد ونفاذه .

« وحيث إن الطاعنين ينعينان فى السبب العاشر على الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق وتفسير الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى التى استند إليها فيما طلبناه فى الدعوى الفرعية المقامة ضدّهما من المطعون عليه — من رد ثمن البيع إلى الحد المعقول بعد أن هبطت أثمان

المفهوم والمعقول أن يكون العقد الذي يراد إخضاعه لأحكامها من بين العقود التي تختم بطبيعتها إرجاء التنفيذ وتراخيه . إما لأن الزمن يكون أساسه ، وإما لأن العمل المراد تحقيقه يستغرق تنفيذه فترة من الزمن كما هو الحال في عقد الاستصناع ، أما بقية العقود التي يكون إرجاء التنفيذ فيها ليس من طبيعتها ، بل هو من عمل المتعاقدين واتفاقهم بقصد تسهيل التنفيذ على المدين ، فلا تنطبق عليها تلك النظرية .

وأنه مما يدعم هذا الرأي أن تطبيق النظرية المذكورة برد الالتزام إلى الحد المعقول لا تكون إلا بالنسبة للحاضر فقط ، من غير مساس بمستقبل العقد ، بمعنى أنه يزاول أثر الحادث الطارئ يرجع العقد إلى ما كان عليه قبل التعديل ، وتعود إليه قوته الملزمة . وهذا لا يمكن أن يحوط إلا إذا كان العقد من طبيعته أو خاصته التعاقب ، بمعنى أنه يتضمن إداءات عدة يمكن أن يعتبر كل منها محلاً لعقد مستقل ، فإذا طرأت ظروف تجعل التزام المدين مرهقاً بالنسبة لأحدهما ، خفف عنه العبء بالنسبة إلى هذا الأداء فقط تحت تأثير الظروف التي يتحتم عليه أداؤها فيها . أما بالنسبة للإداءات الأخرى ، فتبقى خاضعة لحكم العقد ، ولا يمتد إليها قضاء القاضي .

ولما كان البيع طبيعته عقداً فورياً تنتقل فيه الملكية دفعة واحدة ولا يتصور أن يتحلل العقد إلى عقود عدة بقدر الأقساط ، حتى لو كان الثمن مقسماً تسهيلاً على المدين في الوفاء ، فإنه يمتنع على المشتري أن يحتج بظرف طارئ بغية الوصول إلى تخفيف عبء الثمن في الوقت الذي تخلى فيه البائع عن الملكية نهائياً ، ولم يدفعه إلى هذا التخلي إلا أنه اعتبر الصفقة مجزية بالنسبة له فتخلي عن الملكية مقابل الثمن المتفق عليه ولو

الأراضي وهبط إيجارها هبوطاً يهددهما بالخسارة الفادحة وذلك من جراء صدور قانون الإصلاح الزراعي وقد رفض الحكم إجابة هذا الطلب استناداً إلى ما قاله من أن حكم الفقرة المذكورة لا ينطبق إلا على العقود الزمنية المتراخية وإلى أن قانون الإصلاح الزراعي لا يعتبر حادثاً استثنائياً عاماً إذ هو لا يعدو أن يكون تشريعاً صدر من السلطة التي تملكه ويقول الطاعنان أن كلا هذين الأمرين خطأ ذلك أن نص الفقرة سالفة الذكر يتحدث في عموم عن الالتزام التعاقدى فلا يجوز والحال كذلك تخصيصه بالالتزامات المتراخية كما أن الأعمال التحضيرية تنطق بأن المشرع قصد باطلاق التعبير أن يجعل الحكم الوارد في الفقرة للمذكورة منطبقاً على كل التزام تعاقدى يصبح تنفيذه مرهقاً للمدين — كذلك فإن قانون الإصلاح الزراعي يعتبر حادثاً استثنائياً لأن الظروف التي صدر فيها لم تكن ظروفًا مألوفة بل كانت ثورة تاريخية لولاها ما صدر هذا القانون إذ هو أحد أهدافها الرئيسية وهذه الثورة لم يكن من المستطاع توقعها وبالتالي فإن قانون الإصلاح الزراعي الذي لازم قيام تلك الثورة هو كالثورة نفسها حادث استثنائي .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض ما طلبه الطاعنان من تخفيض الثمن طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني ، على نظر حاصله أن نص هذه الفقرة استثناء من حكم الفقرة الأولى التي تجعل من العقد شريعة المتعاقدين ، ولا يجوز التوسع في تطبيق هذا الاستثناء .

وأنه وإن كان المشرع لم يحدد العقود التي تنطبق عليها نظرية الظروف الطارئة ، إلا أن



حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلاً صار مرهقاً للمدين، بحيث يهدده بخسارة فادحة، جاز للقاضى تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك».

ويستلزم من هذا النص أن المشرع فى إطلاقه التعبير بالالتزام التعاقدى، لم يخصص نوعاً من الالتزام التعاقدى بعينه، بل أورد النص بصيغة عامة تتسع لتطبيق نظرية الظروف الطارئة على جميع العقود التى يفصل بين إبرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائى عام غير متوقع يؤدى إلى جعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين يتجاوز حدود السعة. ومن ثم فإن هذه النظرية تنطبق على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدورى، كما تنطبق على العقود الفورية التى يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ بعض التزامات العاقدين، وذلك لتحقيق حكمة التشريع فى الحالتين وهى إصلاح ما اخل من التوازن الإقتصادى للعقد، فى الفترة ما بين إبرامه وتنفيذه نتيجة للظروف الاستثنائية التى طرأت خلال هذه الفترة، وذلك برفع العنت عن المدين تمكيناً له من تنفيذ التزامه دون إرهاب كبير.

وهذا الاختلال كما قد يحدث فى الالتزامات التى تنفذ بصفة دورية أو مستمرة، فإنه يحدث أيضاً فى الالتزامات المؤجلة التنفيذ، على أنه يشترط لتطبيق النظرية ألا يكون تراخى تنفيذ الالتزام إلى ما بعد وقوع الظرف الطارىء راجعاً إلى خطأ المدين، إذ لا يجوز له أن يستفيد فى هذه الحالة من تقصيره كما أن النظرية لا تطبق على عقود الغرر، لأنها بطبيعتها تعرض العاقدين لاحتمال كسب كبير أو خسارة فادحة. ولا يصح الاحتجاج

أن الظرف الطارىء كان ربها للمشتري لاختساره لما استطاع البائع أن يعدل غن الصفقة. ثم قال الحكم إنه علاوة على ذلك فإن قانون الإصلاح الزراعى لا يمكن اعتباره حادثاً استثنائياً عاماً، لأنه لا يعدو أن يكون تشريعاً صدر من السلطة التى تملكه، ولم يكن التشريع فى يوم ما حادثاً استثنائياً. كما أن هذا القانون فى خصوص ثمن الاطيان، لا يطبق إلا على ما تستولى عليه الحكومة من الاطيان الزائدة عن المائى فدان التى أباح الشارع تملكها، أما ما زاد على هذا الحد فقد أجاز الشارع للمالك التصرف فيه إلى صغار الزراع فى نطاق المادة الرابعة من القانون المذكور، وترك تحديد الثمن لإرادة المتعاقدين، اللهم إلا تلك الخصوصية التى جاء ذكرها فى القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ الذى يتضح من مذكرته الإيضاحية أن نية المشرع اتجهت فى غير موضع إلى إعمال عقود الشراء واحترام نصوصها رغم صدور قانون الإصلاح الزراعى، ولم يهدف الشارع بالقانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ إلى إعمال حكم الظروف الطارئة الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدنى، إلا على هذه الحالة الوحيدة التى عاجلها ذلك القانون. ثم قال الحكم إنه علاوة على ما تقدم فإن قانون الإصلاح الزراعى لم يكن هو السبب فى هبوط ثمن الاطيان، وإنما السبب الجوهري فى ذلك يرجع إلى الكساد الذى أصاب الحالة الاقتصادية عقب انخفاض أسعار القطن ذلك المحصول الرئيسى الذى ترتبط به أثمان الاطيان ارتباطاً لا يمكن حله.

«وحيث إن هذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه فى هذا الخصوص غير صحيح فى القانون، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على أنه: «ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن فى الوسخ وقعها وترتب على

وهو أن قانون الإصلاح الزراعي لا يعتبر حادثاً استثنائياً عاماً في مدلول الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني ، فانه أيضاً غير صحيح ذلك أن الشروط التي يتطلبها القانون في الحادث الطارئ قد توافرت في قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، فهو بحكم كونه قانوناً يعتبر حادثاً عاماً . وهو بعد حادث استثنائي لم يكن في الوسخ توقعه ولا يمكن دفعه ولا يغير من اعتباره كذلك كونه تشريعاً ، ذلك أن نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني قد أطلق في التعبير عن الحادث ، فلم يقيد به بأن يكون عملاً أو واقعة مادية .

وغير صحيح ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٥٣ وما ضمنته مذكرته الإيضاحية يؤيد وجهة نظره ، ذلك أن النتيجة التي رتبها القانون المذكور على صدور قانون الإصلاح الزراعي لا يمكن تفسيرها إلا على أساس اعتبار القانون الأخير ظرفاً طارئاً . وإذا كان القانون ٥٢ لسنة ١٩٥٣ قد اقتصر على أعمال أثر نظرية الظروف الطارئة على خصوصية بعينها ، وهي حالة ما إذا استولت الحكومة طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي على أرض كان المستولي لديه قد اشتراها بعقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ، وكان الأجل المعين لوفائه بالثمن كله أو بعضه يهل أصلاً بعد هذا التاريخ ، إلا أن تدخل المشرع في هذه الحالة لم يقصد به قصر أعمال النظرية عليها وحدها ، وإنما قصد به تنظيم العلاقة فيها بين البائع والمشتري على وجه معين عن طريق تحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان المبعة التي أخضعت للاستيلاء حتى لا تختلف معايير التقدير في شأنها .

على تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع التي يكون فيها الثمن كله أو بعضه مؤجلاً بما احتج به الحكم المطعون فيه ، من أن إرجاء دفع الثمن إنما قصد به تيسير التنفيذ على المشتري فلا ينبغي أن يضار به البائع . ذلك أن الأجل شرط من شروط التعاقد على الصفقة أصلاً ، لولاه لما تمكن البائع من إبرام العقد بالثمن المتفق عليه فيه ، فلا يعتبر والحال كذلك تأجيل تنفيذ التزام المشتري بدفع الثمن تفضلاً من البائع .

كذلك فإن الحجة التي استند إليها الحكم من أن أعمال الجراء الذي ترتبه الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ على وقوع الظرف الطارئ ، وهو رد الالتزام إلى الحد المعقول بالنسبة للحاضر دون المستقبل ، لا يتأتى إلا إذا كان العقد من طبيعته التعاقب ، بمعنى أن يتضمن اداءات عدة يمكن معها تخفيف العبء عن المدين بالنسبة للاداء الذي تأثر بالطارئ دون غيره من الاداءات المستقبلية . هذه الحجة مردودة بأن تطبيق الحكم الوارد في الفقرة المذكورة على عقود البيع التي يكون فيها الثمن مؤجلاً أو مقسطاً لا يحول دون أعمال هذا الجراء على النحو الذي يتطلبه القانون ذلك أن القاضى لا يعمل الجراء إلا بالنسبة للقسط أو الأقساط التي يثبت له أن أداء المشتري لها قد أصبح بسبب وقوع الطارئ غير المتوقع مرهقاً له بحيث يهدده بخسارة فادحة ، أما باقي الأقساط المستقبلية فإن القاضى لا يعمل في شأنها هذا الجراء إذا تبين أن هناك احتمالاً لزوال أثر ذلك الحادث عند استحقاقها ، ويكون شأن الأقساط في ذلك شأن الاداءات في عقود المدة من حيث التأثير بالظروف الطارئة .

أما عن الأمر الثاني الذي استند إليه الحكم



وقد حرص القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على أن ينص في نهاية المادة الأولى التي أورد فيها هذا الحكم ، على أن ذلك الحكم لا يخل بحقوق الطرفين طبعاً لأحكام القانون المدني بالنسبة إلى باقي الصفقة . وبديهي أن من هذه الأحكام التي رأى المشرع أن يخضع لها باقي الصفقة الذي لم يشمل الاستيلاء ، حكم الظروف الطارئة الوارد في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ . ولو كان اتجاه المشرع إلى قصر تطبيق الحكم المذكور بالنسبة لعقود البيع التوجّل فيها الثمن ، على الخصوصية التي عالجها في تلك المادة ، وإلى إنقاذ حكم العقد فيما عداها؛ لقرر أن باقي الصفقة يخضع لحكم العقد ، أو لأغفل الإشارة كلية إلى ما يتبع في شأنه .

« وحيث إن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لم يكن السبب في هبوط ثمن الأفيان ، وإنما يرجع هذا الهبوط إلى انخفاض أسعار القطن ؛ هذا القول لا يصلح قانوناً لنفي قيام شرط الإرهاق في الدعوى الحالية ، ذلك أنه علاوة على أن المشرع قد أقر في المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٥٢ لسنة

١٩٥٣ بأنه ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي المذكور انخفاض أثمان الأراضي الزراعية وتحديد قيمة الأجرة عنها ، فإنه يجب أن ينظر عند تقدير الإرهاق الذي ترتب على الحادث الطارئ ، إلى الصفقة التي أبرم في شأنها العقد مثار النزاع .

ومن ثم فإنه لتقرير ما إذا كان قد ترتب أو لم يترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي إرهاق للطاعنين بالمعنى الذي يتطلبه القانون في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني ، يتعين على المحكمة أن تبحث أثر هذا القانون على ذات الصفقة محل التعاقد ، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النطاق كما أخطأ في تفسير الفقرة المذكورة على النحو السالف بيانه ، فإنه يتعين نقضه في خصوص ما قضى به في الدعوى الفرعية ، وذلك دون حاجة إلى بحث السبب الحادي عشر من أسباب الطعن المتضمن للنعي على الحكم لما قضى به من فرائد عن المبلغ المحكوم به في الدعوى المذكورة » .

( القضية رقم ٢٦٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني الموضي ومحمود توفيق إسماعيل واطفي على ومحمد ممتاز نصار وحافظ محمد بدوي المستشارين ) .

## قضاء المحكمة الإدارية العليا

١٧

٤ من فبراير ١٩٦١

مؤهل دراسي : شهادة القبول بالمدارس الثانوية الحرة ، معادلتها بشهادة إتمام الدراسة الابتدائية ، المدارس الثانوية التي يعتبر النجاح في امتحان القبول بها معادلا لهذه الشهادة ، شرط اعتبار الطالب حاصلا على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية .

المبدأ القانوني :

إن المدرسة الكاملة الثانوية ليست من المدارس الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ كما أنها ليست من المدارس الواردة في كتابي وزارة المالية الدوريتين رقمي ف ٣/٣/٢٣٤ الصادرين في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ ، ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتحويل وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة المعارف العمومية سلطة تطبيق قواعد الإنصاف على الموظفين الناجحين في امتحان الدراسة الابتدائية أو امتحان القبول بالمدارس الثانوية غير الحكومية ومدرسة الأبيض ، بشرط أن تقرر وزارة المعارف أن مستوى الدراسات والامتحانات في هذه المدارس يطابق مثيله بالوزارة .

والمدارس الثانوية التي يعتبر النجاح

في امتحان القبول في السنة الأولى الثانوية بها معادلا للشهادة الابتدائية في الفترة التي كانت فيها هذه الشهادة ، واردة في قرار مجلس الوزراء وكتاب وزارة المالية الدوري السالف الإشارة إليهما على سبيل الحصر ، ولا يمكن لأي سلطة أخرى غير وزارة التربية والتعليم أن تضيف إليها مدارس أخرى ، حتى ولو كانت هذه المدارس خاضعة لإشراف وزارة المعارف حينذاك ، مادام أنها لم ترد في قرار مجلس الوزراء وكتاب وزارة المالية الدوري . ولا يؤثر في ذلك ما يقوله المدعي من أن تقدمه لامتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول في عامي ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ يعتبر دليلا على حصوله على الشهادة الابتدائية ، لأن الوزارة ما كانت تقبل تقدمه لهذا الامتحان لو لم يكن حاصلا عليها . إذ أنه فضلا عن أنه لم يثبت أن المدعي تقدم فعلا لامتحان شهادة الكفاءة إذ لم يستدل في نتيجة امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ كما سلف البيان ، فإنه حتى ولو كان المدعي قد تقدم فعلا لهذا الامتحان ورسب فيه ، فإن الرسوب في شهادة ما ليس معناه وصول الطالب إلى مستوى ثقافي لشهادة عامة لم



يكن مشروطاً فيها حصول الطالب على مؤهل عام سابق .

ومتى كان الأمر كذلك فإن قيد المدعى في السنة الثانية الثانوية بالمدرسة الكاملة الثانوية ، لا يعتبر معادلاً للشهادة الابتدائية ، مادام أن هذه المدرسة ليست من المدارس الواردة على سبيل الحصر في قرار مجلس الوزراء وكتاب وزارة المالية الدوري . وليس بذى أثر في هذا الشأن أن تكون هذه المدرسة خاضعة لتفتيش الوزارة ، فإن هذا لا يترتب عليه أن يكون النجاح في امتحان القبول فيها معادلاً للشهادة الابتدائية ، وأن الثابت من الملف رقم ٣ — ٧٨/٢٢ جزء ٢ الخاص بوضع المدارس الحرة تحت تفتيش الوزارة ، أنه تضمن كشفين عن الإعانات المقترحة منحها للمدارس الثانوية التي تحت التفتيش سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، أحدهما خاص بالمدارس التامة وعددها ثلاث عشرة مدرسة ، والثاني خاص بالمدارس غير التامة وعددها أربع وعشرون مدرسة ، من بينها المدرسة الكاملة الثانوية . وبالرغم من أن هذه المدارس جميعها ، التامة منها وغير التامة ، تستوى في كونها تحت تفتيش الوزارة ومنحت إعانات بفتات مختلفة ، فإن كتابي وزارة المالية الدوريين رقمي ف ٣/٣/٢٣٤ في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ و ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ أم يشملا جميع المدارس الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف ، وإنما اقتصر

على بعض هذه المدارس دون بعضها الآخر ، مما يقطع بأن مجرد الخضوع لتفتيش وزارة المعارف لا يكفي في هذا الخصوص .

( القضية رقم ٣٤٣ سنة ٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سيد علي الدمراوى نائب رئيس المجلس وعلى ابراهيم بغدادى ومحمود محمد ابراهيم والدكتور ضياء الدين صالح وعبد المنعم سالم مشهور المستشارين .

١٨

٤ من فبراير ١٩٦١

١ — مرتب : سقوطه ، ميعاده ، شرط تطبيق المادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

ب — مدة خدمة سابقة : حكم بضمها ، أثره على القرارات الصادرة بتغطى المحكوم له في الترقية قبل تقرير الضم ، عدم سقوط هذه القرارات ، شرطه .

المبادئ القانونية :

١ — إن المادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن : « الماهيات التي لم يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقاً مكتسباً للحكومة » . ومفاد هذا النص أن الماهيات وما في حكمها من المبالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقاً مكتسباً لها ، إذا لم تتم المطالبة بها قضائياً أو إدارياً خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها .

ومناط تطبيق حكم هذه المادة رهين بأمرين ، الأول : نشوء حق مالى في ذمة الدولة نتيجة قرار تنظيمى عام ، أو قرار إدارى فردى . والثانى : تخلف المطالبة بهذا الحق قضائياً أو إدارياً مدة خمس سنوات من تاريخ

نشوء هذا الحق رغم علم صاحب الشأن بقيامه علماً حقيقياً أو افتراضياً . والاعتبارات التي يقوم عليها هذا النص اعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة ، وتهدف إلى استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض الميزانية ، وهي في الأصل سنوية ، للمفاجآت والاضطراب ، وعلى هذا المقتضى فإن تطبيق حكم المادة ٥٠ ، لا يتأتى بداهة إلا حيث يكون الحق قد نشأ وتكامل في ذمة الدولة ، وحينما تكون المطالبة به أمراً ميسوراً من جهة القانون .

أما إذا قام مانع قانوني تستحيل مع وجوده المطالبة قانوناً بهذا الحق من جانب صاحب الشأن ، فإن ميعاد السقوط لا يفتح إلا من التاريخ الذي يزول فيه هذا المانع ، وحينئذ فقط تصبح المطالبة أمراً ميسوراً قانوناً ، ويكون المتخلف عنها أو المقصر فيها بعد ذلك ، محلاً لإعمال حكم المادة ٥٠ من اللائحة المالية وتطبيقها على حالته .

والثابت أن المدعى قد تخطى في الترقية بالأقدمية إلى الدرجة الخامسة في سنة ١٩٤٨ وإلى الدرجة الرابعة في سنة ١٩٥٣ ، رغم أنه أسبق في الأقدمية قانوناً بمن رقوا بالقرارين المطعون فيهما بالإلغاء . ومن ثم فإن حق المدعى في الترقية بهذين القرارين . ولا شك ثابت وقائم من تاريخ نفاذهما ، ويكون حقه في اقتضاء الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية قائماً كذلك من هذا التاريخ .

إلا أنه ما كان في مكنة المدعى أن يطالب بهذه الفروق المالية ، قبل أن يطالب أولاً بإلغاء قرارى التخطى القائمين في مواجهته ، واللذين حال دون سريان ميعاد الطعن فيهما بالإلغاء ، بالنسبة إليه ، على فرض التسليم جدلاً بعلمه بهما أبان صدورهما ، الخلاف الذى دار حول تحديد مركزه القانونى فى الأقدمية فى الدرجة السادسة ، والذى لم يرسخ يقينه فيه ، إلا بالقرار الصادر من مدير مصلحة الضرائب فى ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٦ . فمن هذا التاريخ وحده ، يفتح ميعاد الطعن بالإلغاء فى قرارى التخطى ، وكذلك يسرى منه ميعاد التقادم الخمسى بالنسبة للفروق المالية المتفرعة عنهما ، وأيضاً ميعاد التقادم الخمسى بالنسبة لدعوى التعويض . فما يتبقى وطبائع الأشياء أن يبقى الحق فى طلب الإلغاء قائماً ، بينما يكون طلب الفروق المالية ، وهى الأثر ، وطلب التعويض ، وهو الإلغاء غير المباشر ، قد سقط بالتقادم الخمسى .

٢ - إن قرارى تخطى المدعى فى الترقية إلى الدرجتين الخامسة والرابعة الصادرين فى ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وفى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ لا يسقطان فى المجال القانونى ، كأثر من آثار الحكم بضم مدة الخدمة السابقة فى الدرجة السادسة ، وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، وإنما يجب على صاحب الشأن أن يطالب بإلغائهما .

( القضية رقم ٥١٤ سنة ٤ فى بالهيئة السابقة ) .



١٩

٤ من فبراير ١٩٦١

موظف : شرطة ، مجلس البوليس الأعلى ، نظام الترقية قبل صدور القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، حق مجلس البوليس الأعلى في ترقية أحد المعاوين مع تأخير أقدميته في الدرجة المرق إليها بدلاً من تركه في الترقية ، القول بأن تأخير الأقدمية عقوبة .

### المبدأ القانوني :

قبل صدور القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة ، كانت الترقيات بالجدارة . فكان مجلس البوليس الأعلى يملك تخطي المدعى في الترقية إلى الدرجة الخامسة ، وقد كانت صحيفة خدمته تسوغ هذا التخطي . وفي هذه الحالة كانت سترتب على تخطيه في الترقية أن يبقى في الدرجة السادسة ، وأن يسبقه جميع من يلونه في الأقدمية في الدرجة السادسة ، الذين يتقرر ترقيةهم إلى الدرجة الخامسة .

فإذا كان مجلس البوليس الأعلى رأى أن لا يحرم المدعى من الترقية ، مكثفياً بتأخيره في الأقدمية ثلاثين معاولاً ، فإن مثل هذا القرار مما يدخل في اختصاصه . ولا يحتج على ذلك بأن قرار التأخير في الأقدمية لا يعدو أن يكون عقوبة . وإذا كان المدعى قد سبق معاقبته بخمس عشرة يوماً من مرتبه ، فإنه يكون قد عوقب مرتين من أجل جرم واحد . لا يجوز الاحتجاج بهذا القول لأن الترقية لم تكن حتمية بل هي جوازية للمجلس حسبما يقيين من صحيفة خدمة

الموظف المعروض أمر ترقيته . فإذا وجد أن صحيفته لا ترشحه للترقية ، جاز له تخطيه ويكون سبب التخطي في هذه الحالة سوء صحيفة الموظف بما ارتكبه من مخالفات ووقع عليه من أجلها من جزاءات . فالتخطي في الترقية في هذه الحالة ليس عقوبة ثانية من أجل جرم واحد ، وإنما هو نتيجة لسوء صحيفة خدمة الموظف ، مما يجعله غير جدير بالترقي . ومن ثم فإن قرار مجلس البوليس الأعلى بتأخير أقدمية المدعى ثلاثين معاولاً لم يكن عقوبة ثانية ، وإنما كان نتيجة لسوء صحيفة المدعى ، وقد رأى المجلس عدم حرمانه من الترقية والاكتفاء بهذا التخطي .

( الفضية رقم ٨٠١ سنة ٥ في بالهيئة السابقة ) .

٢٠

٤ من فبراير ١٩٦١

كادر العمال : تطبيقه ، عمال معينون بصفة مؤقتة .

### المبدأ القانوني :

إن العامل متى عين بصفة مؤقتة ، وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته عند تعيينه على هذا النحو بالقرار الصادر بهذا التعيين على وفق أوضاع الميزانية ، فإنه يخرج بذلك عن نطاق تطبيق أحكام كادر العمال ، كما أكد ذلك كتاب وزارة المالية رقم ٨٧ - ٢٩/٣١ الصادر في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ . والأصل في مثل هذا العامل أنه يعتبر

إنما يرتكب ذنباً إدارياً يسوغ تأديبه جزاء  
على « خطأ وظيفي » *faute fonctionnelle*  
فتتجه إرادة السلطة الإدارية إلى توقيع  
« عقوبة وظيفية » *peine fonctionnelle*  
وفقاً للأشكال والأوضاع التي تقررها اللوائح  
والقوانين ، وذلك في حدود النصاب المقرر.  
والذنب التأديبي يختلف عن الجريمة  
الجنائية في أنه لا يخضع لقاعدة « ألا جريمة بغير  
نص » ، وإنما يجوز لمن يملك قانوناً سلطة  
التأديب أن يرى في أي عمل إيجابي أو سلبي  
يقع من الموظف عند ممارسته أعمال وظيفته  
ذنباً تأديبياً ، إذا كان ذلك لا يتفق وواجبات  
الوظيفة ؛ ومن ثم فلا يمكن حصر الذنوب  
التأديبية مقدماً ، على خلاف ما يجري في مجال  
الجرائم الجنائية وقانون العقوبات .  
( القضية رقم ٤٥٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٢٢

١١ من فبراير ١٩٦١

موظف: حكومة السودان ، مبعده ، تعيينه ، شرط المؤهل  
الدراسي .

## المبدأ القانوني :

في ١٠ من يناير سنة ١٩٢٦ رفعت اللجنة  
المالية إلى مجلس الوزراء مذكرة في شأن  
تعيين المبعدين سياسياً من السودان في  
الحكومة المصرية ، أشارت فيها أولاً إلى  
قرارين سابقين صادرين من مجلس الوزراء ،  
في ٢٨ من يولية و ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٥

مفصلاً بانتهاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة ،  
فإذا أعيد بعد ذلك لمدة أخرى محددة لذلك ،  
كان هذا تعييناً جديداً له صفة التوقيت ،  
ولا صحة في القول بأن استقالة الخدمة  
في هذه الحالة تقلب الصفة المؤقتة إلى دائمة ،  
لأن هذا يتعارض مع أوضاع الميزانية من  
جهة ، إذ يخضعها لظروف العامل وبفضي  
إلى تعديلها تبعاً لذلك ، كما يخالف أحكام  
كادر العمال من جهة أخرى ، إذ يخرج  
على ما تقضى به هذه الأحكام .

( القضية رقم ١١٤٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٢١

١١ من فبراير ١٩٦١

جريمة تأديبية : ذنب تأديبي ، اختلافة عن الجريمة  
الجنائية . قاعدة ألا جريمة بغير نص .

## المبدأ القانوني :

تنص المادة ٨٣ من القانون ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ على أن « كل موظف يخالف الواجبات  
المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على  
مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، يعاقب  
تأديبياً ، .

فالموظف الذي يخالف الواجبات الوظيفية  
مما تنص عليه القوانين أو القواعد التنظيمية  
العامة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون ،  
أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال الوظيفة  
التي يجب أن يقوم بها بنفسه ، إذا كان ذلك  
منوطاً به . وأن يؤديها بدقة وعناية وأمانة .



لذلك تقترح اللجنة تعديل القاعدة المذكورة بإجازة تعيين هذه الفئة من الموظفين والمستخدمين في الوظائف التي تخلو في مصالح الحكومة المختلفة، مع عدم التقيد بتقديم شهادات دراسية مصرية، اكتفاء بالخبرة التي اكتسبوها من مدة خدمتهم بحكومة السودان، وهي خبرة يمكن أن تقوم مقام الشهادات. . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٦ على رأى اللجنة المالية الوارد بهذه المذكرة.

وواضح مما تقدم أن قرار مجلس الوزراء في ٢١ من يناير ١٩٢٦ إنما هدف أساساً إلى استثناء موظفي حكومة السودان المبعدين سياسياً عند تعيينهم في الحكومة المصرية من شرط الحصول على مؤهلات دراسية، تقديرًا للظروف الخاصة التي أحاطت بهم، لا إلى اعتبارهم حاصلين على مؤهلات دراسية؛ وفرق ظاهر بين الحالين. ومن ثم فإن هذا الاستثناء مقصور الأثر على مجرد التعيين في الحكومة المصرية دون أن يمتد أثره إلى إفادة هذه الفئة من الموظفين من القواعد التنظيمية التي توضع لحلة المؤهلات الدراسية من موظفي الحكومة.

ولما كان قرار مجلس الوزراء في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر ١٩٥٠ بحساب مدد الخدمة السابقة في أقدمية الدرجة، قد خصاً أرباب المؤهلات الدراسية بميزة الانتفاع

بشروط استخدام الموظفين المذكورين ثم قالت إن اللجنة المالية: « قد أعادت النظر في هذه القواعد والشروط فرأت أنها تتعارض في تطبيقها مع الغرض الذي رمت إليه اللجنة من وضعها، وهو كما جاء في مذكرتها، أن ظروفهم جدية بكل تقدير، وأنه من العدالة أن تسهل لهم الحكومة المصرية طرق الارتزاق ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. »

فالقاعدة الأولى تقضى باستيفاء هؤلاء الموظفين الشروط المنصوص عليها لتعيين الموظفين بالقطر المصري وقتما عينوا هم بحكومة السودان. ولما كان الحصول على شهادات دراسية مصرية شرطاً أساسياً للانتظام في السلك الدائم بالحكومة المصرية بعد الأمر العالي الصادر في ٢٤ من يونية ١٩٠١ ولما كان المفروض أن المرشحين المصريين الذين لم يستوفوا شروط الاستخدام بالحكومة المصرية من حيث الشهادات الدراسية هم الذين لجأوا إلى حكومة السودان وأن معظم الحالين إلى المعاش من حكومة السودان الآن قد التحقوا بخدمتها بعد ٢٤ من يونية ١٩٠١، فكان تطبيق هذا الشرط لن يسمح للمصالح المختلفة بالحقاق هؤلاء البائسين بالوظائف التي قد تخلو فيها، فتضيع الفائدة التي رأت اللجنة المالية من أجلها أن ظروفهم جدية بكل تقدير، وأن من العدل أن تسهل لهم الحكومة المصرية طرق الارتزاق ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

بعد مراعاة الضمانات الأساسية التي تقوم عليها حكمة اجراءات التأديب ، إذ توافر في الاجراءات التي انبعت ضمان السلامة والحيدة والاستقصاء لمصلحة الحقيقة . كما كلفت حماية حق الدفاع للمدعين تحقيقاً للعدالة ، ومن ثم فلا وجه للنعي على القرار المذكور بالبطلان لعدم صلاحية بعض المحققين الذين اشتركوا في التحقيق الابتدائي الذي سبق المحاكمة التأديبية ، أو لأن بعضهم كان غير مختص بسبب نوع عمله أو مستوى درجته . فإن صح أن التحقيق الابتدائي الذي سبق المحاكمة التأديبية قد شابه قصور ، أو خلا من مقومات التحقيق الصحيح ، فقد تداركت المحاكمة التأديبية هذا العيب .

٢ - إن القول بأن عدم تقديم أوراق التحقيق الابتدائي أو فقدتها يجعل القرار المطعون فيه كأنه منتزع من غير أصول موجودة بمقول ظاهر الخطأ . فما كان ضياع أوراق التحقيق بل سند الحق بمضيعة للحقيقة ذاتها في شتى مجالاتها ، مدنياً أو جنائياً أو إدارياً ، مادام من المقدور الوصول إلى هذه الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى . وهذا الدليل قائم في خصوصية هذه المنازعة على ما سجله مجلس التأديب الابتدائي ثم مجلس التأديب الاستئنافي في قراريهما من خلاصة وما انتهى اليه من دلائل اقتنعا بها فيما انتهى اليه من نتيجة .

( القضية رقم ٩١٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة ) .

بضم هذه المدد السابقة ، سواء أكانت قضيت في درجة أو في غير درجة أو في درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي ، أو على اعتماد أو بمكافأة أو في التمرين ، مادامت الخدمة حاصلة في الحكومة المركزية . ولما كان المدعى غير حاصل على مؤهل دراسي ، فإنه لا يفيد من أحكام القرارين المذكورين ولا يشفع له في ذلك إعفاؤه من شرط الحصول على مؤهل دراسي عند تعيينه في الحكومة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من أكتوبر ١٩٢٦ .

( القضية رقم ٥١٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٣

١١ من فبراير ١٩٦١

١ - موظف : تأديب ، تحقيق ابتدائي ، قصور فيه ، تداركته المحاكمة التأديبية . أثره .

ب - إنبات : قرار إداري ، سببه : ضياع أوراق التحقيق ، ضياعها ، أثره .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الثابت أن مجلس التأديب الاستئنافي الذي أصدر القرار المطعون فيه كان مشكلاً تشكيلاً قانونياً ، وأنه واجه المدعين بالوقائع المكونة لما انتهما به من مخالفات إدارية ، وبمصادرها التي تم استجماها منها ، ومكنهما من إبداء أقوالهما ودفاعهما وملاحظتهما بعد تمكينهما من الاطلاع على التحقيقات التي أجريت والأوراق المتعلقة بها ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر



٢٤

١١ من فبراير ١٩٦١

تأديب : قرار تأديبي ، صدوره قبل العمل بالقانون  
١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، تحقيق ، تأديب إداري ، لإجراء اتهام .

المبدأ القانوني :

إذا كان القرار الجزائي المطعون فيه  
قد صدر في تاريخ سابق لصدور ونشر  
القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة  
الإدارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصري  
فيكون غير خاضع لأحكامه فيما يتعلق بضبط  
قواعد الشكل والاجراءات عند توقيع  
الجزاءات الإدارية ، وبوجه خاص ما تعلق  
منها بالتحقيق الإداري .

إلا أنه ليس معنى ذلك أن الأمر كان  
يجرى في التحقيق والتأديب الإداري بغير  
أصول أو ضوابط ، وإنما كانت تستلهم  
الأصول والضوابط في قاعدة أساسية كلية  
تصدر عنها وتستقي منها الجزئيات والتفاصيل  
وهي تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان  
للموظف موضوع المساءلة الادارية .

ويجب أن يكون للتحقيق الإداري كل  
مقومات التحقيق القانوني الصحيح وكفالاته  
و ضماناته من حيث وجوب استدعاء الموظف  
وسؤاله ومواجهته بما هو مأخوذ عليه من  
أعمال ، وتمكينه من الدفاع عن نفسه ، وإتاحة  
الفرصة له لمناقشة شهود الإثبات ، وسماع من  
يرى الاستشهاد بهم من شهود النفي ، وغير ذلك  
من مقتضيات الدفاع . واتباع تلك الاجراءات

ليس ضرورياً إذا تطلب القانون إجراء  
تحقيق فحسب ، وإنما يجب التزامها حتى إذا  
لجأت الادارة مختارة إلى إجراء التحقيق .  
وهو أمر تقتضيه العدالة كمبدأ عام في كل  
محاكمة جنائية أو تأديبية ، دون حاجة إلى نص  
خاص عليه . ومع ذلك فقد نصت الفقرة  
الآخيرة من المادة ٨٥ من القانون ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ على أنه :

« وفي جميع الأحوال يجوز أن يكون  
الاستجواب والتحقيق شفاهاً ، على أن يثبت  
مضمونة بالمحضر الذي يحوى الجزاء . »

وقالت في ذلك المذكرة الايضاحية  
للقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ : « ونظمت المادة  
٨٥ السلطات التي تتولى توقيع الجزاء الإداري  
وزيدت جملة ما يمكن خصمه من المرتب في  
السنة الواحدة إلى ٤٥ يوماً ، حتى يمكن الإقلال  
من الدعاوى التأديبية . كما أشير إلى سلطة  
الوزير في توقيع هذه العقوبات أو تعديل  
القرارات الصادرة بها من غيره . وكما نص  
على جواز أن يكون الاستجواب والتحقيق  
شفاهاً تسهيلاً للعمل مع المحافظة على  
الضمانات كافة . »

فاذا كان الثابت أن جزاء خصم ثلاثة  
أيام من مرتب المدعى قد صدر بناء على تحقيق  
أجرى معه بواسطة المحقق المختص الذي  
واجهه بالخالفه المنسوبة اليه والصكوك التي  
وجدت في حوزته ، وقد مكن المحقق المدعى  
من أن يدافع عن نفسه فجاء دفاعه مؤكداً

وهذه المادة تجيز إنشاء درجات فرعية أو خصوصية بأوضاع خاصة ، وإذ طبقت الهيئة العامة نص هذه المادة وأنشأت في ميزانيتها درجات خصوصية ؛ فللمعابة عليها في ذلك ، وبالتالي لا وجه للقول بأن الدرجات التي أنشأتها هي في واقع الأمر درجات تاسعة إذ الدرجات الخصوصية غير الدرجات التاسعة للاختلافات العديدة بينهما ، وأخصها في هذا المقام تحديد السلطة التأديبية صاحبة الولاية .

إذ الدرجة التاسعة تعتبر من درجات الموظفين الداخلين في الهيئة ، وبالتالي يكون مجلس التأديب دون غيره هو المختص بتوقيع عقوبة الفصل ، وذلك إعمالاً لنص المادة ٨٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . أما الدرجات الخصوصية أو الفرعية فيعتبر شاغلوها من الخارجين عن الهيئة ، إذ لم ترد درجاتهم في عداد الموظفين الداخلين في الهيئة ، ومن ثم يخضعون في سلطاتهم التأديبية لحكم المادة ١٢٨ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي عدت العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها على المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، ومن بينها الفصل ؛ وعقدت السلطة التأديبية عليهم لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ، وجعلت القرارات التي تصدر بهذه العقوبات نهائية ، فيما عدا عقوبة الفصل فأجازت التظلم منها إلى لجنة شئون الموظفين بالوزارة أو المصلحة التابع لها المستخدم في مدى أسبوعين من تاريخ الإعلان بقرار الفصل . وجعلت قرار

الذنب الإداري قبله ، ثم صدر القرار الجزائي المطعون فيه من يملك إصداره قانوناً ؛ فيكون الذنب الإداري قد وقع من المدعى وثبت في حقه ، وهو الذي استتبع توقيع الجزاء الإداري عليه . وقد تم ذلك كله في حدود القانون ومراعاة لأحكامه نصاً وروحاً ، فلا محل للطعن فيه ، ولا سبيل إلى القضاء بالغائه .  
( القضية رقم ١٥٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة ) .

٢٥

١١ من فبراير ١٩٦١

١ - رسم دعوى : طلب إعفاء منه ، ميعاد رفعه .  
ب - تأديب : درجات خصوصية ، درجة تاسعة ، سلطة تأديبية مختصة .

المبادئ القانونية :

١ - لا يشترط فوات المواعيد التي نص عليها القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، لتقديم طلب الاعفاء وانتظار البت في التظلم ، إذ هذا الميعاد لا يسرى إلا في شأن الطلبات الموضوعية فقط ، وطلب الاعفاء من الرسوم ليس منها .

٢ - إن المادة ١٣٥ مكرراً (١) التي أضيفت بالقانون ٤٧٣ لسنة ١٩٥٣ بحرى نصها كالآتي :

« يجوز إنشاء درجات فرعية أو خصوصية وتقرير قواعد منح العلاوات الخاصة بها والترقية اليها ، بقرار من الوزير المختص بموافقة وزير المالية والاقتصاد ، وبعد أخذ رأى ديوان الموظفين ... » .



اللجنة نهائياً ، وإذا أجازت التظلم ، فإن الذى يعرض عليها هو الصادر ضده ، لا الهيئة تلقائياً .

( القضية رقم ٤ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٢٦

١٨ من فبراير ١٩٦١

١ — سلطة : إساءة استعمالها ؟ موظف ، ندبه لمدة سنة للقيام بأعباء وظيفة درجتها أعلى من درجته ، تركه فى الترقية إلى درجة هذه الوظيفة رغم استيفائه شروط المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ترقية من لم يصلح أصلاً لشغلها .

ب — موظف : ترقينه ؟ ندبه ، الندب المعنى فى المادة ٢٢ من قانون الموظفين .

## المبادئ القانونية :

١ — لا محل للقول بأن جهة الإدارة فى حل من ترقية الموظف الذى تثبتت صلاحيته لأعمال الوظيفة التى ندب إليها متى توافرت فيه الشرائط القانونية التى استلزمها المادة ٢٢ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، إذ . ودى هذا القول يضع الجهة الإدارية فى موقف شاذ ، لأنها تكون قد أساءت استعمال سلطاتها فرقت من لم يصلح أصلاً لشغل هذه الوظيفة ، بعد أن تثبتت صلاحية موظف آخر لها . وليس بصحيح أن الإدارة فى هذا المجال ، بالخيار بين أعمال قاعدة أصلية ، وقاعدة استثنائية ، وإنما الصحيح أنها أمام قاعدتين أصليتين : فلما أن ترقى مباشرة من عليه الدور فى الترقية ، كما أن لها أن تندب غيره ، حتى إذا ما تثبتت صلاحية الموظف

المنتدب للوظيفة الأعلى عينته عليها . فإذا ما اختارت طريق الندب ، لم تعد فى حل من ترقية من تثبتت صلاحيته للوظيفة التى ندب إليها ، متى توافرت فيه شروط المادة ٢٢ .

٢ — إن القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم يشترط فى الندب أن يكون ندباً محلياً . بل جاء نص المادة ٢٢ منه عاماً مطلقاً ؛ والمطابق يجرى على إطلاقه ما لم يوجد نص يقيدده . والندب قد يجرى بين إدارات مستقل بعضها عن البعض الآخر ، وهذه هى الصورة المألوفة للندب . ولكن ليس ما يمنع أن يكون الندب دخل الإدارة الواحدة . فالمقصود من المادة ٢٢ هو الحصول على العناصر الصالحة للقيام بأعمال الوظيفة المنتدب إليها ، واختيار صلاحية تلك العناصر وانتفاؤها من مختلف الإدارات والأقسام ، دون التقيد بالقواعد الجارية .

ولقد جاءت المادة ٢٢ فى الباب الخاص بالتعيينات ، وليست فى باب الترقيات ؛ والحكمة فى ذلك أن الموظف الذى يصلح لوظيفة أعلى بعد ندبه لها مدة سنة على الأقل ، لا يمكن أن يخضع لقواعد الترقيات العادية ، بل هو يعين فى الوظيفة الأعلى ، وكفاءته وصلاحيته التى تثبتت خلال السنة التى قام فيها بأعباء الوظيفة الأعلى . ولذلك لم يشترط القانون أكثر من شرطين لجواز التعيين فى وظيفة أعلى بالتطبيق لنص المادة ٢٢ : (١) أن يقوم الموظف بعمل الوظيفة

ولما كانت إقامة المنازعة الإدارية تتم طبقاً للمادة ١٣ من القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ ، والمادة ٢٠ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، بإجراء معين يقوم به أحد طرفي المنازعة ، هو إيداع عريضتها سكرتيرية المحكمة ، وبه تنعقد هذه المنازعة . وتكون مقامة في الميعاد القانوني مادام الإيداع قد تم خلاله ، وتقع صحيحة ما دامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية التي تضمنتها المادة ١٤ من القانون الأول والمادة ٢٠ من القانون الثاني .

أما إعلان العريضة ومرفقاتها إلى الجهة الإدارية أو إلى ذوى الشأن فليس ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية ، أو شرطاً لصحتها ، وإنما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وإنما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها . وبناء على ما تقدم لا يكون بطلان إعلان العريضة ومرفقاتها إلى أى من ذوى الشأن ، مبطلان لإقامة الدعوى ذاتها ، ما دامت العريضة قد تمت صحيحة في الميعاد القانوني بإجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة . وإنما البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده ، إن كان لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان أثر ، إلا في الحدود والقدر الذى استهدفه الشارع .

٢ - أنه ولئن كان لا يجوز أن يطعن في الأحكام بطريق البطلان الاصلى ، وأنه إذا كان الحكم باطلاً وانقضت مواعيد الطعن فيه أو استنفدت اعتبر صحيحاً من

الأعلى لمدة سنة على الأقل ، حتى تتبين صلاحيته للقيام بأعبائها . (٢) وألا يتضمن تعيينه في الوظيفة الأعلى طفرة في التسلسل الوظيفي ، أو إهداراً لشرط المدة المقرر قضاؤها في الدرجة الأدنى ، ومن ثم اشترط القانون أن يكون الموظف صالحاً للترقية .

( القضية رقم ٩٢٤ سنة ٤ في بالمهنة السابقة ) .

## ٢٧

١٨ من فبراير ١٩٦١

١ - إجراءات : الداعى أمام القضاء الإدارى ، قيام المنازعة الإدارية صحيحة ، بطلان إجراء نال كإعلان .

ب - دعوى : بطلان أصلى : طعن في حكم بطريق البطلان الأصلى ، حكم صدر ضد شخص بدون إعلانه لحضور الجاسة المحددة لنظر الدعوى إعلاناً صحيحاً .

## المبادئ القانونية :

١ - إنه على مقتضى الإجراءات والأوضاع الخاصة بنظام الداعى أمام القضاء الإدارى ، يجب التفرقة بين الإجراء الذى يقيم المنازعة الإدارية أمامه ، سواء أكانت طعناً بالإلغاء أو غيره ؛ وما يترتب على هذا الإجراء من آثار ، وبين ما يتلو ذلك من إجراءات وما يترتب عليها . فإذا كانت إقامة المنازعة الإدارية بحسب هذا النظام تتم بإجراء معين وقع صحيحاً ، فإنه ينتج آثاره في هذا الشأن ، وبهذه المثابة لا يلحقه بطلان إجراء نال ، وإنما ينصب البطلان على هذا الإجراء التالى وحده في الحدود وبالقيود وبالقدر الذى قرره الشارع .



على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المواد ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ .

« ومن حيث إنه يجب التنبيه بآدى، ذى بدء على أن إجراءات قانون المرافعة المدنية والتجارية أو أحكامه لا تطبق أمام القضاء الإدارى إلا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض أساساً مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة .

« ومن حيث إنه على مقتضى الإجراءات والأوضاع الخاصة بنظام التدعى أمام القضاء الإدارى يجب التفرقة بين الاجراء الذى يقيم المنازعة الادارية أمامه سواء أ كانت طعنًا بالالغاء أو غيره وما يترتب على هذا الاجراء من آثار وبين ما يتلو ذلك من إجراءات وما يترتب عليها، فإذا كانت إقامة المنازعة الادارية بحسب هذا النظام تتم بإجراء معين وقع صحيحاً، فإنه ينتج آثاره فى هذا الشأن وبهذه المثابة لا يلحقه بطلان إجراء تال، وإنما ينصب البطلان على هذا الإجراء التالى وحده فى الحدود وبالقيد وبالقدر الذى قرره الشارع .

« ومن حيث إن إقامة المنازعة الإدارية تتم طبقاً للمادة ١٣ من القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ ، وللمادة ٢٠ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بإجراء معين يقوم به أحد طرفى المنازعة هو إيداع عريضتها سكرتيرية المحكمة وبه تنعقد هذه المنازعة وتكون مقامة فى الميعاد القانونى مادام الإيداع قد تم خلاله وتقع صحيحة مادامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية التى تضمنتها المادة ١٤ من القانون الأول والمادة ٢٠ من القانون الثانى ، أما إعلان العريضة ومرفقاتها إلى الجهة الإدارية أو إلى ذوى الشأن فليس

كل الوجوه ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال التمسك بأى وجه من أوجه بطلانه

طبقاً لقاعدة Voies de nullité n'ont lien contre les jugements.

هذه القاعدة تخضع لاستثناءات عدة ، وهى :  
(١) الأحكام التى تصدر من فرد أو أفراد عاديين ليس لهم ولاية القضاء (٢) الأحكام الصادرة من محكمة لا وظيفة لها ، أو على خلاف القواعد الأساسية الموضوعة للنظام القضائى (٣) القرارات القضائية التى لا تفصل فى منازعة ما ولو اتخذت شكل الأحكام ، كالحكم الصادر برسو المزداد (٤) الأحكام التى تصدر فى الدعوى فى مواجهة شخص بدون إعلان له للجلسة المحددة لنظر الدعوى إعلاناً صحيحاً، أو ضد شخص متوفى ؛ ففى هذا الحال وأشباهها يكون الحكم باطلاً لبنائه على إجراءات باطلة .

### المحكمة

« . . من حيث إن المدعى قدم حافظة مستندات تضمنت عقد زواجه بكريمة . . ، وذكر بالمقد أنه يقيم . .

« ومن حيث إن المدعى يستند فى دعواه الحالية إلى أنه لم يعلن بالدعوى . . وتقول الحكومة إن المدعى أعلن إليه بطرف صهره . .

« ومن حيث إن المادة ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن « تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه ويجوز تسليمها فى الوطن المختار فى الأحوال التى بينها القانون » كما تنص المادة ٢٤ من القانون المشار إليه على أنه « يترتب البطلان

إعلاناً صحيحاً ويترتب على ذلك بطلان جميع الإجراءات التالية لذلك الاعلان بما فيها الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إنه ولئن كان لا يجوز أن يطعن في الأحكام بطريق البطلان الأصلي وانه إذا كان الحكم باطلا وانقضت مواعيد الطعن فيه أو استنفدت اعتبر صحيحاً من كل الوجوه ولا يجوز بأي حال من الأحوال التمسك بأي وجه من أوجه بطلانه طبقاً لقاعدة voies de nullités n'ont lien contre les jugements إلا أن هذه القاعدة تخضع لعدة استثناءات وهي ( ١ ) الأحكام التي تصدر من فرد أو أفراد عاديين ليس لهم ولاية القضاء .

( ٢ ) الأحكام الصادرة من محكمة لا وظيفية لها أو على خلاف القواعد الأساسية الموضوعة للنظام القضائي . ( ٣ ) القرارات القضائية التي لا تفصل في منازعة مالمو اتخذت شكل الأحكام كالحكم الصادر برسو المزداد ( ٤ ) الأحكام التي تصدر في الدعوى في مواجهة شخص بدون إعلانه للجلسة المحددة لنظر الدعوى إعلاناً صحيحاً أو ضد شخص متوفى . وفي هذه الحالات وأشباهاها يكون الحكم باطلاً لبنيانه على إجراءات باطلة .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن قد قام على أساس سليم من القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى قد جاء مخالفاً للقانون ويتعين من أجل ذلك إلغاؤه والقضاء ببطلان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٩٠ لسنة ٣ القضائية لعدم إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى إعلاناً صحيحاً .

( القضية رقم ٧٧٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة ) .

ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها ، وإنما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وإنما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها ، وبناء على ما تقدم لا يكون بطلان إعلان العريضة ومرفقاتها إلى أي من ذوى الشأن مبطلا لإقامة الدعوى ذاتها ما دامت قد تمت صحيحة في الميعاد القانوني بإجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة وإنما البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده إن كان لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان أثر إلّا في الحدود وبالقدر الذي استهدفه الشارع .

« ومن حيث . . . إن المدعى قد أعلن بالدعوى لدى صهره مع أنه لا يقيم معه ، ومع علم إدارة المعاشات بمحل إقامته ؛ وآية ذلك أنها عندما طالبت من إدارة القضايا إقامة الدعوى ضد المدعى ذكرت في كتابها أنه مقيم بشارع . . . وهو حقاً عنوان المدعى ، إلا أنها لم تتحرر رقم المنزل مما ترتب عليه عدم إمكان الاستدلال عليه ، ثم علمت بعد ذلك من كتاب محافظة القاهرة . . . أن المدعى يقيم بعمارة . . . وهو عنوان صحيح ، وكانت الدعوى مؤجل نظرها أمام السيد المفوض لجلسة . . . لإعلان المدعى ، ومع ذلك لم تقم إدارة المعاشات بإخطار إدارة القضايا بعنوان لإعلانه فيه ، ثم عين لنظر الدعوى جلسة . . . ومنها أجلت لجلسة . . . لإعلان المدعى ، ثم لجلسة . . . لعدم حضور المدعى ، ثم لجلسة . . . ثم لجلسة . . . ومع ذلك لم يعلن المدعى في محل إقامته المعلوم لإدارة المعاشات للحضور في الدعوى ؛ إلى أن صدر الحكم في . . . ثم إذا بها ترسل الحكم إلى إدارة القضايا لإعلان المدعى به ، وتخطرها بعنوانه الصحيح وهو . . . » ويبين من ذلك كله أن إعلان صحيفة الدعوى . . . قد وقع باطلاً ، لعدم إعلان المدعى



٢٨

١٨ من فبراير ١٩٦١

موظف : تقرير سنوي ، كفاية الموظف ، تقدير درجتها ، درجة جيد ، تعديل تقدير الكفاية وجعله بالدرجات ، اعتبار درجة جيد ثاني مراتب الكفاية ، صدور قرار وزير المالية بتقديرها بدرجات بدايتها ٧٥ ونهايتها ٩٠ ، أساس وضع التقرير السنوي عن عام ١٩٥٣ تقدير كفاية الموظف عن هذا العام بدرجة جيد .

المبدأ القانوني :

إن المادة ٣٠ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة ، كانت تنص على أنه : « وتعد هذه التقارير في شهر فبراير من كل عام متضمنة درجة كفاية الموظف باعتباره جيداً أو متوسطاً أو ضعيفاً ، ثم عدلت بالقانون ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ فصارت : « وتعد هذه التقارير في شهر فبراير من كل عام على أساس تقدير كفاية الموظف بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة . » ثم عدلت بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على النحو التالي : « وتعد هذه التقارير في شهر فبراير من كل عام أو في أي شهر آخر يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص ، بعد أخذ رأي ديوان الموظفين ، ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتاز أو جيد أو مرض أو ضعيف . » وقد قدرت درجة جيد بقرار من وزير المالية بدرجات بدايتها ٧٥ درجة ونهايتها ٩٠ درجة .

وبناء على ما تقدم فإن تقرير المدعى عن عام ١٩٥٣ كان يجب أن يتم على أساس الدرجات ، وفقاً للتعديل الذي أدخل على

المادة ٣٠ بمقتضى القانون ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ إلا أن الوزارة وضعت التقرير على أساس أحكام المادة ٣٠ قبل تعديلها بالقانون المشار إليه ، ومنحت المدعى درجة جيد وهي أعلى درجات التقدير طبقاً للنظام الذي وضع على أساسه التقرير ، ثم عدلت المادة ٣٠ مرة أخرى بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، فأصبحت كفاية الموظف تقدر بمرتبة ممتاز أو جيد أو مرض أو ضعيف وقدرت مرتبة جيد بدرجات أقصاها ٩٠ درجة على أساس أن هناك مرتبة أخرى يعلوها هي مرتبة « ممتاز » ، ومن ثم فإن تقدير الحكم المطعون فيه لدرجة جيد التي حصل عليها المدعى عام ١٩٥٣ بتسعين درجة ، استناداً إلى التقدير الذي أورده القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، هو تقدير يخالف القانون ؛ إذ أن درجة جيد طبقاً لأحكام المادة ٣٠ قبل التعديلات التي أدخلت عليها ، كانت أعلى درجات التقدير على ما سلف البيان .

( القضية رقم ١٣٥٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة ) .

٢٩

١٨ من فبراير ١٩٦١

كادر : عمال القتال ، تسوية ، حكم ، حجيتيه ، سدوره قبل إعادة توزيع العامل إلى جهة أخرى .

المبدأ القانوني :

مع أن الحكم الصادر للمدعى . . من المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية باعتبار الخصومة منتهية هو حكم قطعي له مقومات

٣٠

١٨ من فبراير ١٩٦١

موظف : تأديب ، حق رئيس ديوان المحاسبات في طلب تقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية ، بدء سريان هذا اليعاد .

المبدأ القانوني :

إن المستفاد من نصوص المواد ١٢، ١٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصري، والمادة ٨٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفي الدولة ، أن الشارع حرصاً منه على حسن سير الجهاز الحكومي قد منح الوزير ، بصفة كونه الرئيس الأعلى لوزارته ، الحق في تعديل الجزاءات التي توقع على موظفي الوزارة بالزيادة أو بالنقص ، أو في إلغائها ، أو في إحالة الموظف إلى المحكمة التأديبية ، إذا رأى أن الجزاء الموقع عليه لا يتناسب مع جسامة الفعل الذي ارتكبه . كما رأى بالإضافة إلى ذلك محافظة على أموال الدولة وصيانة لها ، أن يكل إلى الجهة المنوط بها مراجعة التصرفات المالية في الدولة وهي ديوان المحاسبة ، الحق في الاعتراض على الجزاءات التي توقعها الجهات الإدارية بالنسبة للمخالفات المالية ، دون المخالفات الإدارية ، ويطلب إلى النيابة الإدارية إقامة الدعوى التأديبية ضده .

فسلطة ديوان المحاسبة في الرقابة والتعقيب لا تكون بالنسبة لجزاءات عن مخالفات

الأحكام وخصائصها ، ويحوز حجيتها ؛ إلا أن محور النزاع الذي أنهاه كان يدور حول الأجر عن مدة قضاها المدعى في وزارة الداخلية ، وهي مدة لم يكن بعد قد أعيد توزيعه فيها ، طبقاً للقواعد التي وضعتها اللجنة المشكلة لإعادة توزيع عمال القنال ؛ ومن ثم فإن حجية هذا الحكم لا يصح أن تتعدى بأثرها إلى خارج هذا النطاق .

فإذا حدث أن تغير المركز القانوني للمدعى عما كان عليه في النزاع الذي أنهاه الحكم المذكور ؛ فهذه واقعة جديدة لا أثر للحكم سالف الذكر عليها . ولما كان الثابت أن نقل المدعى إلى وزارة الحربية قد غير من مركزه القانوني الذي كان له وقت أن كان يعمل بوزارة الداخلية ، ذلك أن هذا النقل كان تنفيذاً للقواعد التي وضعتها اللجنة المشكلة لإعادة توزيع عمال القنال ، فتحول مركزه بهذا النقل من مركز مؤقت إلى مركز نهائي يكون المعول فيه طبقاً للقواعد المذكورة على ما تسفر عنه نتيجة اختياره أمام اللجنة الفنية المشكلة لهذا الغرض . لما كان ذلك فإنه لا أثر للحكم المشار إليه على المركز القانوني للمدعى في وزارة الحربية ، فهو مركز جديد لم يتناول النزاع الذي أنهاه الحكم المذكور .

( الفضية رقم ١٣٩٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة ) .



سلطته التي خوله القانون اياها . وبالتالى لا تسرى المدة المحددة لاعتراض رئيس ديوان المحاسبة إلا من يوم إخطاره بالجزاء بعد استقراره .

( القضية رقم ١٠٢ سنة ٦ في بالهيئة السابقة ) .

### ٣١

١٨ من فبراير ١٩٦١

موظف : سنه ، تقديرها ، اعتماد شهادة الميلاد أو شهادة رسمية مستخرجة من دفاتر المواليد في هذا التقدير ، قيام شهادة التطعيم مقامها ، شرطه .

#### المبدأ القانوني :

لم يرد بذكره ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين المملكين في مصالح الحكومة ، وهي اللائحة التي في ظلها عين المدعى ، نص صريح يبين الوسيلة التي تقدر بها سن الموظف ، وإنما نصت الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية الذي عومل المدعى به عند تثبيته ، على أنه : « يعتمد في تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة الميلاد أو على شهادة رسمية مستخرجة من دفاتر المواليد ، وفي حالة عدم إمكان الحصول على إحدى هاتين الشهادتين يعتمد على تقدير القومسيون الطبي بالقاهرة أو بالاسكندرية أو على تقدير طبيين مستخدمين في الحكومة منتدبين لهذا الغرض في المديريات والمحافظات . » وقد رددت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من

معينة ، ولا يمكن أن يستقيم له هذا الحق إلا بعد أن يكون الجزاء قد استقر على وضع نهائي ، وإلا انتهت الحكمة من الرقابة ، وأصبحت قاصرة على تحقيق الغرض منها . كما لو أخطر بجزاء أوقعه وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ، ورأى أنه كاف وراذع ، فلم يعترض عليه في الموعد المحدد ، وكان الوزير عند عرض الأمر عليه قد ألغى هذا الجزاء أو خفضه . أو يرى رئيس الديوان على العكس من ذلك أن الجزاء لا يتناسب مع خطورة الفعل الذي ارتكبه الموظف فيعترض عليه ويطلب إحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية في الوقت الذي شدد فيه الوزير الجزاء إلى الحد الذي لو عرض على ديوان المحاسبة لرأى فيه الكفاية .

هذا النظر هو ما يتفق مع التفسير السليم للمادة ١٣ من القانون من ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، حيث أوجب على الجهة الإدارية إخطار ديوان المحاسبة بالجزاء . وليست الجهة الإدارية هنا هي وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وإنما هي الجهة الإدارية كجموع وهي على هذا النحو بالنسبة للوزارة هي الجهاز بأكمله .

وتأسيساً على ما تقدم فإن الجزاء الذي يجب عرضه على رئيس ديوان المحاسبة بالنسبة للمخالفات المالية ، هي الجزاء المستقر ؛ وذلك إما بمضى الشهر الذي يحق للوزير أثناءه تعديله أو الغاءه ، وإما باستعمال الوزير

القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ذلك النص .

ولا جدال في أن تعيين سن الموظف هو من المسائل المتعلقة بالنظام العام ، لما لها من اتصال وثيق بالحقوق والواجبات ، ومؤدى ذلك أنه متى تم تعيينها بالطريق الذى رسمه القانون ، استقرت الأوضاع القانونية على مقتضى هذا التعمين ، وليس لذوى الشأن أن يتمحوا للمنازعة فيها عن طريق المجادلة فى تلك السن .

والدليل الطبيعى لإثبات السن يجب أن يستقى من الدفاتر الرسمية لقيد المواليد . فقد أعدت البيانات التى به لهذا الغرض ، ويحررها موظف مختص مسئول ؛ وبهذه المثابة لها من الحجية الرسمية فى الإثبات ما يتضاهل معه دليل آخر من تحريات أو تقديرات أو ما أشبه ذلك .

والشارع عندما نص على أن المرجع فى تقدير السن إلى شهادة الميلاد أو الشهادة الرسمية المستخرجة من دفتر المواليد ، إنما عنى شهادة الميلاد ذاتها ، أو صورة رسمية من البيانات المحررة بدفتر قيد المواليد بواسطة الموظف المختص ؛ ولا جدال فى أن شهادة التطعيم التى قدمها المدعى عند التحاقه بالخدمة إثبات لسنة ، هى شهادة رسمية حوت البيانات الخاصة بالمدعى الواردة بدفتر المواليد : فقد ورد بها اسمه ، واسم والده ، ومحل الميلاد وتاريخه ورقم القيد ، وهى بهذه المثابة الشهادة

التي تطلبها القانون فى المادة الثامنة من القانونين ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات الملكية .

( القضية رقم ١٧٨٧ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٣

٢٥ من فبراير ١٩٦١

١ - عمدة ومشايخ : كشوف المرشحين المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ ، شرط اعتبارها نهائية .

ب - عمدة ومشايخ : ميعاد الشهر المنصوص عليه فى المادة السادسة من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ ، فى طلبات الإضافة والحذف من كشوف المرشحين ، ما يترتب على مخالفته .

المبادئ القانونية :

١ - أن الكشوف التى تخررها اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن العمدة والمشايخ ، لا تعتبر نهائية ما دام الباب يظل مفتوحا لإضافة أسماء أخرى إلى الكشف أو حذف أسماء فيه عن طريق الالتجاء إلى اللجنة الثانية المنصوص عليها فى المادة السادسة . ولا تصبح هذه الكشوف نهائية إلا بعد أن تبت هذه اللجنة فى الطلبات المقدمة إليها ؛ ولذلك فإنه مهما يكن السبب الذى أدى إلى عدم درج اسم المدعى فى الكشف الذى حررته اللجنة الأولى ، فإن المدعى كان الباب أمامه مفتوحا لقيد اسمه عن طريق اللجنة الثانية .



تخلف الراسى عليه العطاء عن دفع التأمين في الميعاد ، فإنه يكون للحكومة الخيار بين أمرين : إما سحب قبول العطاء ومصادرة التأمين ، أى انتهاء العلاقة العقدية مع اقتضاء التعويض المتفق عليه مقدماً ، إذ أن مصادرة التأمين عبارة عن جزاء يحمل في طياته اتفاقاً سابقاً على التعويض ؛ وأما التمسك بالعقد وتنفيذه على حساب الراسى عليه العطاء ، مع الاحقية في المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار المباشرة التي تترتب على عدم التنفيذ .

وتبعاً لذلك فإنه لا يجوز الجمع بين الأمرين في وقت واحد ، لأن الجمع بينهما يعنى انحلال العقد واعتباره كأنه لم يكن ، وفي نفس الوقت اعتبار العقد قائماً منتجا لآثاره ؛ كما أنه يؤدي إلى حصول الحكومة على تعويض مزدوج . وهذا الحكم الذي جاء في اللائحة هو تطبيق صحيح للقاعدة العامة في القانون المدني بالنسبة للعقود الملزمة للجانبين ، وليس فيه أى خروج عليها . فكل من المتعاقدين في العقود التبادلية إذ لم يف الطرف الآخر بالتزامه الحق إما في فسخ العقد والمطالبة بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية ، لا على أساس العقد ، إذ أن الفسخ يعيد المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد ، وبهذا يصبح العقد واقعة مادية لا واقعة قانونية ؛ وإما التمسك بتنفيذ العقد والمطالبة بالتعويض على أساس المسؤولية العقدية . والتعويض في إحدى الحالتين

٢ — ان النص في المادة السادسة من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمدة والمشايخ ، على أن يفصل في طلبات الاضافة والحذف في كشوف المرشحين خلال الشهر التالي لانقضاء ميعاد تقديم هذه الطلبات ، إنما هو من قبيل حسن التوجيه والتنظيم ، ومن ثم لا يترتب على مخالفته أى بطلان .

( القضية رقم ٩٢٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٣

٢٥ من فبراير ١٩٦١

عقد إدارى : مزيدة ، تأمين نهائى ، تخلف الراسى عليه العطاء عن دفعه في الميعاد ، جزاؤه . تعويض ، مطالبة بها ، حالة جوازها .

المبدأ القانونى :

ينص البند ٣٠ من المادة ١٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات على أنه : « إذا لم يودع صاحب العطاء المقبول التأمين النهائى في الميعاد المطلوب ، فيجوز للحكومة سحب قبول عطائه ومصادرة التأمين المؤقت المدفوع . كما يجوز للحكومة أن تشتري على حسابه بعض أو كل الكمية التي رست عليه ، سواء بالممارسة أو بعطاءات خلية أو بمناقصة عامة أو من أصحاب العطاءات التالية ؛ ويكون لها الحق تبعاً لذلك في أن تسترد من المتعهد أية تعويضات من أية مبالغ تكون مستحقة أو تستحق للمتعهد لأى سبب كان ، لدى المصلحة المختصة » .

والواضح من هذا النص أنه في حالة

الثابت أن المدعى قد تنازل عن دعواه وقضت محكمة القضاء الإداري بقبول ترك المدعى للخصومة ، فإن هذا التنازل من جانب المدعى عن دعواه ينسحب أيضاً في الواقع إلى طلب وقف التنفيذ ، ومن ثم فيجب الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وبرفض الدعوى مع إلزام المدعى بالمصروفات .

( القضية رقم ٢١٥ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سيد إبراهيم الديوان وكبل المجلس والإمام الإمام الحربي وعبد المنعم سالم مشهور وحسن جرجي ومحمد مختار العزبي المستشارين ) .

٣٥

٢٥ من فبراير ١٩٦١

مدة خدمة سابقة : شرط ضمها ، العمل السابق فارئ عدادات أو مراقب تابلوه ، والعمل الجديد مدرس رياضة أو علوم .

المبدأ القانوني :

إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بحساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتحديد الماهية يستلزم توافر الشروط الآتية : (١) ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات . (٢) أن يتحدد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته (٣) ألا تقل المؤهلات الدراسية خلال مدة الخدمة السابقة عنها خلال مدة الخدمة الحالية (٤) ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة . (٥) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قراراً تأديبياً أو حكماً مانعاً من

سالف الذكر يتمتع معه المطالبة بالتعويض على الأساس الآخر . هذا ومن ناحية أخرى فإن القانون المدني لا يمنع من تقدير التعويض سلفاً .

وتأسيساً على ما سبق ، فإن الوزارة بإلغاء العقد ومصادرة التأمين ، تكون قد حصلت على التعويض المتفق عليه ، ولا يجوز لها بعد ذلك أن تطالب بتعويض آخر عن نفس الواقعة ، لاسيما أن التعويض المطالب به في الدعوى الحالية عن الأضرار التي لحقت بالوزارة على فرض صحة المفردات الواردة به ودون مراعاة لما حصلت عليه الوزارة من أجر يزيد على الأجر الذي رسا به المزداد على المدعى عليه . هذا التعويض يقل عن التعويض الاتفاقي الذي حصلت عليه الوزارة فعلاً بمصادرتها للتأمين .

( القضية رقم ١١٥٦ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٤

٢٥ من فبراير ١٩٦١

طعن : تنازل عن الدعوى ، الطعن في الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه ، التنازل عن دعوى الانهاء وحكم محكمة الموضوع بترك الخصومة ، أثره على طلب وقف التنفيذ .

المبدأ القانوني :

إذا كان الطعن المنظور الآن أمام هذه المحكمة يقوم على طلب الحكومة القضاء بإلغاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وكان



التوظيف أو سوء السلوك . (٦) ألا تزيد مدة ترك العمل بين مدتي الخدمة السابقة والحالية على خمس سنوات .

فإذا انتفى شرط من هذه الشروط كان التعيين تعييناً جديداً يخضع فيه الموظف لما يخضع له كل مرشح جديد ، وامتنع ضم مدد الخدمة السابقة .

وأن وظيفة قارئ عدادات لا تتفق في طبيعتها مع وظيفة مدرس رياضة أو علوم وبالمثل وظيفة مراقب تابلوه ، ذلك أن مثل هذا العمل لا يتطلب من فاحية الاستعداد والتأهيل ما تحتاج إليه وظيفة مدرس الرياضة أو العلوم . فبينما يلاحظ في طبيعة العمل بالمصنع أنه آلى محض لا يفتقر العامل في أدائه إلى استعداد عقلي أو تربوي أو إلمام على مناهج ، إذ بوظيفة التدريس تقتضى بطبيعتها فيمن يضطلع بها قسطاً من السيطرة على الناشئة ، وقدرة على سير أغوارهم وترويض عقولهم ، وهو إنماط من الخلق والاستعداد ، وتفهم سكانهم ونقط ضعفهم وملكانهم لإحسان توجيههم وتبصيرهم في يسر بالاصول العلمية . فستوى المدرس لا شك في أنه أرفع في طبيعته ، كما أن دائرة اختصاصه أشمل وأهم ، فالعاملان وإن تشاركا في بعض النواحي العملية ، إلا أنهما متباينان في المستوى وفي نطاق اختصاص كل منهما .

وعلى مقتضى التحديد المتقدم يكون شرط تجانس العمل السابق مع وظيفة المدهى

الحالية كمدرس علوم بوزارة التربية والتعليم متخلفاً ، الأمر الذي يحول دون الاعتراف بخدمته كمراقب تابلوه بصالة السكر بباء بقسم الورش . .  
لاختلاف الطبيعة الفنية في كل من عمله السابق وعدم تحاذيهما من حيث الاستعداد أو التأهيل أو الاختصاص ، وعدم تأثير العمل الأول في إكسابه خبرة يفيد منها في ممارسته عمله الجديد في تربية النشء وثقافته . تلك الخبرة التي هي علة ضم مدد الخدمة السابقة ومناطه . ذلك أن تماثل طبيعة العمل في كلتا الوظائفين بناء على الأصل القائم على اكتساب الخبرة ، هو شرط أساسي لضم المدد ، لا بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فحسب ، بل وفقاً لأحكام ومفهوم قرارات ضم مدد الخدمة السابقة التي صدرت بعد ذلك كافة .

( القضية رقم ٤٤٨ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سيد علي الدمراوى نائب رئيس المجلس والإمام الإمام الحربي والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل وأبو الوفا زهدى المستشارين ) .

٣٦

٢٥ من مارس ١٩٦١

كادر : نقل من الكادر الكتاني إلى الكادر الإداري ، خلو ملف خدمة الموظف من قرار صريح به ، استخلاص النقل من أدلة واقعية ، قرار النقل الصادر بعد ذلك .

المبدأ القانوني :

إن خلو ملف خدمة الموظف من قرار صريح بنقله من الكادر الكتاني إلى الكادر

الإقامة بها فعلا . فإذا نقل الموظف إلى جهة أخرى قطعت عنه هذه الإعانة الإضافية لزوال مسوغ منحها .

ومتى كان الأمر كما تقدم فإن الموظف الذى يعمل فى منطقة القناة ثم تنتهى مدة خدمته بقرار من مجلس قيادة الثورة وموافقة مجلس الوزراء ، نص على أن يصرف للموظف المفصول خلال المدة المضمومة صافى مرتبه وإعانة غلاء المعيشة على أقساط شهرية ، دون أى مرتبات إضافية كبذل التخصص وغيره ، هذا الموظف لا يكون مضطراً بسبب وظيفته إلى الإقامة هناك ، أو مكلفاً بذلك ، وإذا هو ببقى بها بعد ترك الوظيفة ، فبقاؤه يكون باختياره وليس بسبب الوظيفة ، وقد انقطعت صلته بها . ومن ثم فلا يكون مستحقاً لإعانة الغلاء الإضافية إلى جانب إعانة غلاء المعيشة الأصلية ، ويجب خصمها منه من اليوم الذى انتهى فيه خدمته .

( القضية رقم ١٤٠٤ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة سيد ابراهيم الديوانى وكيل المجلس وحسن جورجى وعبد الفتاح نصار ومحمد مختار العزبى وأبو الوفاء زهدى محمد المستشارين ) .

الإدارى لا يعنى حتماً أنه لم ينقل إلى السكادر الإدارى ، بل قد يستفاد هذا النقل إذا قامت أدلة واقعية تفيد به وإن صدور قرار بعد ذلك بهذا النقل إنما يكون بمثابة قرار كاشف لحالة قانونية واقعة فعلا .

( القضية رقم ٨٥٨ سنة ٥ ق بالمهية السابقة ) .

٣٧

٢٥ من مارس ١٩٦١

إعانة غلاء المعيشة : إعانة الغلاء الإضافية ، منح موظفى منطقة عمال القنال أياها ، حكمته ؟ حالة الموظف المفصول بقرار من مجلس قيادة الثورة وافق عليه مجلس الوزراء قضى يصرف صافى المرتب وإعانة الغلاء عن المدة المضمومة مشاهرة دون أية مرتبات إضافية .

المبدأ القانونى :

إن الموظفين الذين يعملون بمنطقة القناة يمنحون إعانة إضافية قدرها ٥٠٪ من إعانة غلاء المعيشة لمواجهة حالة الغلاء الخاصة التى تسود هذه المنطقة ، والتى ترفع تكاليف المعيشة بها عنها فى المناطق الأخرى ، وهذه الإعانة الإضافية لا تصرف إلا لمن كانت أعمال وظيفته تتطلب إقامته بالمنطقة ، ويكلف



## مجلس الدولة

### محكمة القضاء الإداري

٣٨

٣٠ من يناير ١٩٦٣

١ — تظلم : لإثبات حدوده .

ب — النيابة الإدارية : موظف ، تعيينه بوظيفة أخرى ، فصله .

المبادئ القانونية :

١ — خلو السجل الخاص بالتظلمات من بيان عن تظلم المدعى ، لا ينفي حدوث التظلم ، إذا قدم المدعى إيصال الهيئة العامة للبريد الذي يشعر بأنه أرسل تظلمه في الميعاد إلى وزير الدولة لشئون النيابة الإدارية ، وإلى المدير العام للنيابة الإدارية ، مع صورة من تظلمه .

٢ — نصت المادة ٤٨ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية ، والمحاكمات التأديبية على أن : « يصدر في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى المدير العام للنيابة الإدارية بإعادة تعيين أعضاء النيابة الإدارية طبقاً للنظام الجديد ، ويجوز أن يتم تعيين هؤلاء الأعضاء دون تقيد بأحكام المادة ٣٣ من هذا القانون ، أما الذين

لا يشملهم القرار المشار إليه في الفقرة السابقة فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية بصفة شخصية لمدة أقصاها ستة أشهر يصدر خلالها قرار رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم ، سواء أكانت إدارية أم فنية لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية ، وذلك بعد الاتفاق مع الجهات المختصة .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ، أن الأحكام العامة والوقتية : « بعد أن وفرت لأعضاء النيابة الإدارية الضمانات والإمكانات التي تيسر السير في عملها ، روى أنه من المناسب إعادة تشكيلها ، على أن ينقل من لا يتناولها التشكيل الجديد إلى وظائف عامة أخرى ؛ وقصرت مدة إعادة التعيين حتى تستقر الأوضاع . »

فالقانون يوجب نقل المدعى إلى وظيفة أخرى طالما أنه لم يتم إعادة تعيينه في النيابة الإدارية عند إعادة تشكيلها ؛ ولم يتضمن القانون نصاً يحيز فصل المدعى لانتهااء الفترة المحددة لنقله إلى وظيفة عامة . وتكون

والأسئلة والأجوبة ؛ ويطلب منه التوقيع على المحضر .

كما تنص المادة ٤٩ من اللائحة : « يتناول التحقيق ، يعرض أثناءه من وقائع تنطوي على مخالفات ؛ أو خروج على مقتضى الواجب ، ولو لم تتصل بالواقعة الأصلية ، ولو كان الذي ارتكبهاموظف غير الموظف الذي يحقق معه » .

كما تقضى المادة ٥٠ من ذات اللائحة بأن « يتلو المحقق على الموظف الذي نسبت إليه المخالفة أو الخروج عن مقتضى الواجب ، ملخص ما أسفر عنه من أدلة أو قرائن أخذاً من الأوراق ، أو من أقوال الشهود ، ويثبت حصول هذه التلاوة في المحضر ، وبدون إجابة الموظف عليها تفصيلاً ثم يحقق دفاع الموظف . وإن امتنع عن إبداء أقواله ، أو عن التوقيع ، أثبت المحقق ذلك في المحضر » .

ويخلص أن قانون التوظيف لموظفي الدولة ؛ يتطلب إجراء تحقيق مع الموظف قبل تحقيق الجزاء . وأن هذا التحقيق الإداري سواء أكان كتابة أم شفاهاً ، يجب أن يكون له مقومات التحقيق القانوني الصحيح وكفالاته وضماناته ، من حيث استدعاء الموظف وسؤاله ، ومواجهته بما هو مأخوذ عليه ، وتمكينه من الدفاع عن نفسه ، وإتاحة الفرصة له للرد على الأدلة والقرائن ومناقشة شهود الإثبات ، وسماع من يريد الاستشهاد بهم من شهود النفي وغير ذلك من مقتضيات

إحالة إلى المعاش مخالفة للقانون ، وقد ترتب على الفصل حرمان المدعى من مرتبه ؛ ومن ثم يستحق الفرق بين مرتبه ومعاشه حتى بلوغه من الإحالة إلى المعاش ، كأثر من آثار الحكم بإلغاء قرار فصله .

( الفضية رقم ٩٦٨ سنة ١٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد فهمي البلاوي . رئيس المحكمة ومحمد عبد الجواد حسين وصادق حسن مبروك المستشارين ) .

٣٩

٣٠ من يناير ١٩٦٣

جزء إداري : تحقيق .

المبدأ القانوني :

ينص القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في المادة ٨٥ على أن : « لوكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو لرئيس المصلحة ، كل في دائرة اختصاصه ؛ توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب مدة لا تجاوز ٤٥ يوماً في السنة الواحدة ؛ بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوماً ، وذلك بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه . ويكون قراره في ذلك مسدياً . وفي جميع الأحوال يجوز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاهاً ؛ على أن يثبت مضمونه بالمحضر الذي حوى الجزاء » .

وتنص المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه ، على أن « يثبت المحقق في المحضر كل ما يتخذه من إجراءات ، واسم المسئول وسنه ومحل إقامته ووظيفته ودرجته



٤١

٦ من فبراير ١٩٦٣

أمر تكليف : مهندس ، انتهاء خدمته ، استقالة .

المبدأ القانوني :

ينص القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن أوامر لتكليف المهندسين المصريين من خريجي الجامعات المصرية ، في مادته الخامسة على أن يحظر على مهندسى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها ، الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . وذلك فيما عدا الاستقالة ، سواء أكانت صريحة أم ضمنية ، فإنها تعتبر كأن لم تكن .

كما نصت المادة السادسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ على عقوبة المخالفة لأحكامه .

ولما كان الشارع حظر ، لمسوغات متعلقة بالمصلحة العامة ، امتناع المهندس عن أداء عمله ، وفرض عقوبة على هذا الامتناع ، فيكون قد استبعد هذه الحالة من الأسباب المسوغة لانتهاء خدمة المهندس ولو حكما ، كما أنه ألغى الاستقالة كمسوغ لإنهاء خدمة المهندس ، حقيقة أو فرضية ، واعتبرها كأن لم تكن .

ويسقط بذلك سند المدعى الفعلى في إنهاء خدمته ، وتحلل الجهة الإدارية من التزامها الفرضي أو الحكمي في قبول الاستقالة ، بل

الدفاع . فإذا خلا التحقيق من هذه المقومات ، فلا يكون تحقيقاً بالمعنى المقصود .

( القضية رقم ٦٢٣ سنة ١٥ ق بالهيئة السابقة ) .

٤٠

٣٠ من يناير ١٩٦٣

انقطاع من العمل : إجازة دراسية ، طلب مدها ، رفضه ، فصل .

المبدأ القانوني :

المادة ١٢ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن الموظفين ، تنص على اعتبار الموظف مستقيلاً إذا انقطع عن عمله بغير إذن خمسة عشر يوماً متتالية ، ولو كان الانقطاع عقب إجازة مرخص له فيها ، ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ، وفي هذه الحالة يجوز لوكيل الوزارة أن يقرر عدم الخصم من مرتبه عن مدة الانقطاع .

فإذا كان المدعى قد انقطع عن عمله فعلاً عقب انتهاء الإجازة الدراسية المرخص له بها لمدة سنة ، رغم رفض الجهة الإدارية مدها ، وإخطاره بالرفض ؛ فإن المادة ١١٢ من قانون التوظيف تنطبق عليه ، ويعتبر القرار المتضمن رفع اسمه من عداد موظفي وزارة التربية والتعليم قائماً على سببه ، مطابقاً للقانون .

( القضية رقم ٨٥ سنة ١٤ ق بالهيئة السابقة ) .

ويكون امتناع الجهة الإدارية عن قبول استقالة المهندس ، بما يتطلبه القانون ، ويكون طلب إلغاء هذا الامتناع فى غير محله ويتعين القضاء برفضه .

( الفضية رقم ٦٧٦ سنة ١٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة أحمد فهمى البيلوى رئيس المحكمة ومحمد عبد الجواد حسين ولطفى نجيب عبد الله المستشارين ) .

تفرض عليها المصلحة العامة ألا تعول على استقالة المهندس ، أو على امتناعه عن أداء عمله ، بل تتخذ ضده الإجراءات الموصلة إلى محاكمته جنائياً عند الاقتضاء ، وذلك حماية للمصلحة العامة من تعرض مشروعات الحكومة لخطر التوقف ، وتعويق سير الجهاز الحكومى .



## قضاء محاكم الاستئناف

٤٢

محكمة استئناف المنصورة

٩ من نوفمبر ١٩٦٠

محكون : اختصاصهم بالحكم ؛ دفع بعدم اختصاص المحكمة ؛ تحكيم ، تنازل ضمني .

المبدأ القانوني :

اختصاص المحكمة بالفصل في النزاع يقوم على اتفاق الخصوم على إخراج النزاع من ولاية المحكمة المختصة . ولكن هذا الاتفاق يجوز العدول عنه باتفاق الخصوم الصريح ، أو الضمني المستفاد من رفع أحد الخصوم الدعوى أمام المحكمة ، وسكوت الخصم الآخر من التمسك بالاتفاق .

المحكى به :

« . . . وحيث إن اختصاص المحكمين بالحكم في النزاع إنما يقوم على اتفاق الخصوم على إخراج النزاع من ولاية المحكمة المختصة ، ولكن هذا الاتفاق يجوز العدول عنه باتفاق الخصوم الصريح أو الضمني المستفاد من رفع أحد الخصوم الدعوى أمام المحكمة ، وسكوت الخصم الآخر عن التمسك بالاتفاق ؛ وينبئ على ذلك أن الدفع يسقط بالكلام في الموضوع أو بإبداء أى دفع شأن أى دفع بعدم الاختصاص لا يتعلق بالنظام العام .

وتأسيساً على ذلك فإنه يعتبر متنازلاً عن شرط التحكيم من رفعت عليه الدعوى أمام القضاء ،

رغم وجود مشاركة تحكيم ولم يدفع بالتمسك بهذه المشاركة . وقد ورد في كتاب العلامة رويير ( . . التحكيم في القانون المدني والتجاري والدولي طبعة سنة ٩٥٠ بند ١٣٠ ص ١٣٤ ) . أن الواجب على المحاكم أن تعتبر أن النزاع خاضع لفصل القضاء ، حق إذا وجد شرط بالاتفاق على التحكيم ؛ ما لم يتمسك المدعى عليه بدفع عدم الاختصاص . لأن ذلك ليس من النظام العام . ومن ثم يكون الاختصاص منعقداً أصلاً للمحاكم ولو مع وجود مشاركة التحكيم ، سواء في ذلك حضر الخصم المدعى عليه ولم يدفع بعدم الاختصاص ، أو تخلف عن الحضور ؛ ويكون شأنه في ذلك شأن من حضر وسكت عن إبداء الدفع .

« وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم يكون ما قضت به محكمة أول درجة من عدم اختصاصها الولائي بنظر الدعوى في غير محله ويتمين إلغاء حكمها والحكم باختصاصها .

« وحيث إن محكمة أول درجة لم تفصل في موضوع النزاع فيتعين إعادة القضية إليها للفصل في موضوعها . . . » .

( استئناف رقم ٩٩ سنة ١ ق « تجاري » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أديب نصر حنين ومحمد عزت السيد وكامل محمد بدوي المستشارين ) .

٤٣

### محكمة استئناف المنصورة

٥ من يناير ١٩٦١

تنازل عن محل تجارى : إغفال إعانات مصلحة الضرائب به ، في مدى الستين يوماً من تاريخ حدوثه ، مسئولية الأطراف المتعاقدة عن متأخر الضرائب ؛ تضامن .

#### المبدأ القانوني :

التضامن المنصوص عليه في المادة ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، يسرى على المتنازل إليه الذي تلقى المنشأة عن الممول الأصلي مباشرة ، كما يسرى على المتنازل إليه الذي تلقى المنشأة عن متنازل إليه سابق .

#### الحكمة

« . . . وحيث إن . . . التضامن المنصوص عليه في المادة ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ يسرى على المتنازل إليه الذي تلقى المنشأة عن الممول الأصلي مباشرة ، كما يسرى على المتنازل إليه الذي تلقى المنشأة عن متنازل إليه سابق ، وهذا التفسير يتفق مع عمومية النص ، كما أنه يحقق الحكمة التي توخاها الشارع من ضمان حصول مصلحة الضرائب على مستحقاتها ، ولو أخذ بالتفسير الذي يقول به المستأنفون لترتب على ذلك فسح المجال للنهرب من أداء الضريبة المستحقة . ولا عبرة بما استند إليه المستأنفون من أن المادة ٥٩ ذكرت المتنازل إليه بالإسم المفرد ، ذلك أن قانون الضرائب ذكر في مواضع عدة منه لفظ « الممول » ؛ وهو يقصد بذلك الممول وغيره من المولين . ومن المقرر أن إغفال إعلان مصلحة الضرائب بالتنازل عن محل تجارى في مدى الستين يوماً من تاريخ التنازل ، يجعل الأطراف

المتعاقدة مسئولة معاً عن متأخر الضرائب ، وإذا تعدد المشترون أو المتنازل إليهم ، فتكون المسؤولية عليهم بطريق التضامن فيما بينهم .

« وحيث إن سبب التزام المستأنفين بالضريبة ناشئ عن قانون الضرائب نفسه ( المادة ٥٩ ) وما من شك في أن القانون مصدر من مصادر الالتزام ، وعلى ذلك فالمصلحة غير ملزمة بإعلان المستأنفين بالأوراد الخاصة بربط الضريبة على الممول الأصلي . . طالما إنهم لم يخطرأ مصلحة الضرائب باندماج منشأة خلفاء . . مع منشأتهم . . » . ( استئناف رقم ١٩ لسنة ١ ق « تجارى » بالهيئة السابقة ) .

٤٤

### محكمة استئناف المنصورة

٩ من يناير ١٩٦١

خصومة : انقطاعها ، أنواعها ؛ سقوطها ؛ مدة السنة ، مبدأها .

#### المبدأ القانوني :

في حالة انقطاع الخصومة لسبب يقوم بالمدعى عليه أو المستأنف عليه ، فلا عذر للمدعى إن هو لم يعجل السير في دعواه قبل انقضاء مدة سقوط الخصومة .

أما في حالة انقطاعها بسبب يتعلق بالمدعى أو بالمستأنف ، فيجب على المدعى عليه إعلان ورثة المدعى أو من في حكمهم بوجود الخصومة بينه وبين مورثهم ومن في حكمه ، إذ قد يجهلون قيام الخصومة . فإذا لم يتم الإعلان فلا تسرى مدة السقوط في حقهم ، ولا تسقط الخصومة إلا بمضى خمس



## عشرة سنة تبدأ من تاريخ الانقطاع .

## الحكم

« . . . وحيث إنه يبين من استقراء نصوص المواد ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ من قانون المرافعات أن الغرض من سقوط الخصومة هو إرادة الشارع ألا تظل القضية معطلة إذا ما تقرر بانقطاع سير الخصومة فيها أو لم تستمد الدعوى سيرتها بفعل المدعى أو بامتناعه . وقد احتاط القانون بعد أن قصر أجل سقوط الخصومة وما كان عليه الحال في القانون الملغى ، فنص في المادة ٣٠٢ مرافعات على أن هذا الأجل ( مدة السنة ) لا يبدأ في حالات انقطاع الخصومة إلا من اليوم الذي قام فيه المتمسك بالسقوط بإعلان ورثة خصمه الذي توفي ، أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي ، وذلك لاحتمال أن يجهل هؤلاء وجود الدعوى . ( تراجع المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات الحالي ) .

« وحيث إنه يجب الفصل بين انقطاع الخصومة لسبب يقوم بالمدعى عليه أو المستأنف عليه وانقطاعها لسبب يتعلق بالمدعى أو بالمستأنف . ففي الحالة الأولى لا عذر للمدعى إن هو لم يجعل السير في دعواه قبل انقضاء مدة سقوط الخصومة ؛ وفي الحالة الثانية يتعين على المدعى عليه إعلان ورثة المدعى أو من في حكمهم بوجود الخصومة بينه وبين مورثهم ومن في حكمه ، إذ قد يجهلون قيام الخصومة . فإذا لم يتم الإعلان فلا تسرى مدة السقوط في حقهم ، ولا تسقط الخصومة إلا بمضي خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ الانقطاع . وقد جاءت المادة ٣٠٢ مرافعات مؤيدة لما سبق بيانه ، فهي تفرض إعمال القواعد العامة إذا قام بالمدعى

عليه سبب من أسباب الانقطاع ، وتسرى مدة السقوط من تاريخ آخر إجراء صحيح في الخصومة . أما إذا قام بالمدعى سبب من أسباب الانقطاع ، فلا تبدأ المدة كما تنص المادة إلا من اليوم الذي يقوم فيه المدعى عليه بإعلان ورثة خصمه ، أو من في حكمهم بقيام الخصومة حتى يصح اعتبارهم خصوماً فيها . (راجع المرافعات المدنية والتجارية للرحوم أبو هيف طبعة سنة ١٩٢١ بند ١٣٢ ج ١ ص ٨١٥ وما بعدها ونظرية الدفع في قانون المرافعات للدكتور أحمد أبو الوفا الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤ ص ٣٢٠ — ٣٢٢ ) .

« وحيث إنه بالبناء على ما تقدم ، فإن مدة السقوط المنصوص عليها في المادة ٣٠١ مرافعات تبدأ في الاستئناف الحالي من تاريخ الحكم الصادر بانقطاع سير الخصومة أي من يوم ٢٦/٤/١٩٥٨ باعتباره آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي ، وأما ما ذهب إليه المستأنف من أن مدة السقوط لا تبتدىء إلا من يوم إعلانه بتسلم الشركة المستأنف عليها أموالها من الحراسة العامة فهو غير سديد فضلاً عن أنه لا سند له من القانون . « وحيث إنه قد مضى من تاريخ الحكم الصادر بانقطاع سير الخصومة في . . . إلى تاريخ تحريات هذا الاستئناف في . . . مدة أكثر من سنة فمن ثم . . . يتعين . . . القضاء بسقوط الخصومة في الاستئناف الحالي ، مع إلزام المستأنف المصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة عملاً بالمواد ٣٥٦ و ١/٣٥٧ و ٤١٦ مرافعات » .

( استئناف رقم ٢٦ سنة ١ ق « تجاري » بالهيئة السابقة ) .

أفضل من تلك التي تملك الأرض والبناء ؛ إذ لا يخصم لها إلا الإيجار المتخذ أساساً لربط الضريبة ، وهو أمر لا يسمح به التشريع الضرائبي الذي يلتزم المساواة فيما يفرضه . مضافاً إلى ذلك أن مباني المنشأة على أرض مملوكة للغير ، لا تعدو أن تكون أصلاً ثابتاً تكلفته المنشأة بغية تمكينها من مباشرة أعمالها ، وحصولها على الربح من وراء ذلك ، وبمسير هذه المباني إلى مالك الأرض مقابل تعويض أو بدونه أو إلى الإزالة وفق ما تقضى به المادة ٥٩٢ أو المادة ٩٢٤ وما بعدها من القانون المدني وهي على أي حال لا تكون في ملك المستأجر الذي يبنها فيما استأجره في حكم المادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . . . »

( استئناف رقم ٥٣ سنة ١ في « تجاري » بالهيئة السابقة ) .

٤٦

## محكمة استئناف المنصورة

٥ من فبراير ١٩٦١

ضريبة : أرباح فعلية ، محاسبة على أساسها سنة ١٩٥٤ ، أصحاب المهن التي تستلزم الحصول على دبلوم عالي .

## المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت أن المستأنف عليه ، وهو من أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال ، قد حوسب على أساس الأرباح الفعلية سنة ١٩٥٤ ، ومن ثم فلم يكن في حاجة إلى طلب اختيار المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ وإنما يجب ربط الضريبة عليه في السنتين المذكورتين ، وفقاً لما تم في سنة ١٩٥٤ .

٤٥

## محكمة استئناف المنصورة

٥ من يناير ١٩٦١

ضريبة : تكاليف ، خصمها ، قيمة إيجار العقارات التي تشغلها المنشأة .

## المبدأ القانوني :

يجب خصم جميع التكاليف عند تحديدها في الأرباح ، وهي الأخص قيمة إيجار العقارات التي تشغلها المنشأة ، مملوكة أم مستأجرة ، وتكون العبرة بالإيجار الذي اتخذ أساساً لربط عوائد المباني .

## المحكمة

« . . . وحيث إنه . . . يبين من نص المادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وجوب خصم جميع التكاليف عند تحديد صافي الأرباح ، وعلى الأخص ، قيمة إيجار العقارات تشغلها المنشأة ، سواء أ كانت العقارات للذكورة مملوكة لها أم مستأجرة ، وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالإيجار الذي اتخذ أساساً لربط عوائد المباني ؛ ويبين في عبارة النص ووضوحها أن الشارع نص على خصم ما تدفعه المنشأة إيجاراً للعقار الذي تشغله ثم رأى أن يسوى بين المنشأة التي تدفع إيجاراً وتلك التي لا تدفع إيجاراً عن المكان الذي تشغله بسبب تملكها له ، فأوجب خصم ما يبلغ الإيجار الذي اتخذ أساساً لربط عوائد المباني .

ويختلف هذا عن المنشأة التي تقيم بناء على أرض تستأجرها ، إذ لو إيجز خصم الإيجار المتخذ أساساً لربط العوائد بجانب ما يجب خصمه من إيجار للأرض المقامة عليها ، لكانت في مركز



## المحكمة

« . . . وحيث إنه يبين من أسباب الحكم للمستأنف أنه . . . قد انتهى إلى أنه وقد تم ربط الضريبة على المستأنف على سنة القياس وهي سنة ١٩٥٤ ، على أساس الأرباح الفعلية ، فإنه لا يكون ملازماً بتقديم طلب صريح في السنتين التاليتين لكي يحاسب على نفس الأساس السابق ، وإنما يتعين على مصلحة الضرائب تطبيقاً لنص المادة ٣ من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ أن تعمل بهذا الربط في السنتين التاليتين .

« وحيث إن هذا الذي انتهى إليه الحكم صحيح في القانون ، ولا ترى معه هذه المحكمة إلا أن تقرر أن القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ جاء استثناء من أحكام المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٥ (الفقرتين الرابعة والخامسة) و ٧٦ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بتعدد فئات ثابتة للضريبة الواجبة الدفع بالنسبة لأصحاب المهن التي يستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى تختلف هذه الفئات باختلاف عدد السنوات التي تمضي على تاريخ الحصول على المؤهل العالي الذي تستلزمه مزاوله المهنة ، مع النص على عدم سريان الفئات الثابتة للضريبة على الممولين الذين تجاوز متوسط صافي أرباحهم الفعلية في السنوات الضريبية من سنة ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ أو تجاوز صافي أرباحهم في أية سنة لاحقة للسنة الضريبية ١٩٥٤ ألف جنيه . وأنه أجاز في المادة الثانية منه للمولين الذين يسرى عليهم اختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية . ونص في المادة الثالثة منه على أنه في حالة ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية يعمل بالربط لمدة سنتين خلاف السنة التي تم الربط عليها وذلك اعتباراً من سنة ١٩٥٤ .

ومن مقتضى ذلك أن طلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية لا يكون إلا حيث لا يوجد ربط للضريبة على أساس المحاسبة الفعلية للأرباح سنة ١٩٥٤ ، فإذا ما كان الممول قد حوسب على أساس أرباحه الفعلية في سنة ١٩٥٤ ، فإنه يعمل بمقتضى هذه المحاسبة في سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ . أما إذا كان الممول قد عومل بالفئات الثابتة وفقاً للقانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ . فأن له أن يطلب محاسبته على أرباحه الفعلية وفقاً للمادة الثانية من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ . ذلك بأن هذا القانون جاء كما يبين عن مذكرته الإيضاحية استجابة لرغبة أصحاب المهن الحرة في أن تكون مساهمتهم في الأعباء العامة على أساس مبالغ معينة يدفعونها ، مما اقتضى إجازة الخروج على أحكامه لمن يرغب منهم المحاسبة على أرباحه الفعلية . وعلى هذا لا يكون ثمة وجه لربط الضريبة بالفئات الثابتة في سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ إذا ما كان الممول قد حوسب على أرباحه الفعلية سنة ١٩٥٤ بصريح نص المادة ٣ من القانون المذكور ، ويكون الممول الذي ربطت عليه الضريبة بالفئة الثابتة أن يطلب إن أراد الخروج عن هذا النظام محاسبته على أرباحه الفعلية .

« وحيث إن الثابت أن المستأنف عليه قد حوسب على أساس الأرباح الفعلية سنة ١٩٥٤ ، ومن ثم فلم يكن في حاجة إلى طلب اختيار المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، وإنما يتعين ربط الضريبة عليه في السنتين المذكورتين وفقاً لما تم في سنة ١٩٥٤ . » ( استئناف رقم ٦٠ سنة ١ ق « تجارى » بالهيئة السابقة ) .

أول درجة فيما ذهب إليه من أن المقصود بمناطق الحدود المناطق النائية المتاخمة للحدود والتي لا تتصل بطرق المواصلات السريعة المنتظمة . ذلك أن نص الفقرة النائية من المادة ٢١ مرافعات جاء صريحاً في أن ميعاد المسافة يكون خمسة عشر يوماً بالنسبة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود ، ومن المسلم به أن العريش من مناطق الحدود فلا محل إذن للتأويل مع صراحة النص . فالمحكمة من وضعه ظاهرة وهي مراعاة الظروف الخاصة بمن يقيمون بمناطق الحدود التي اعتاد سكانها التنقل من جهة لأخرى ، يستوى في ذلك المقيم منهم بالمدن أو المقيم منهم بداخل الصحراء . وهذا ما حسدا الشارع على مد ميعاد المسافة إلى خمسة عشر يوماً . ولو أراد الشارع التفرقة بين مناطق الحدود النائية وغير النائية لما فاته النص على ذلك .

« وحيث إنه لما كان الثابت أن قرار لجنة الطعن قدم لإعلان الطاعن به في ١١/١٠/١٩٥٥ وأن علم الاستلام ورد للمصلحة بتاريخ ١٨/١٠/٥٥ برقم ١٥٢٩ موقفاً عليه من الطاعن بالاستلام ، دون أن يبين فيه تاريخ الاستلام إلا أنه من غير المشكوك فيه أن الطاعن قد تسلمه قبل تاريخ رده للمصلحة في ١٨/١٠/١٩٥٥ . ولما كان الطاعن قد طعن على قرار اللجنة في ٢٣/١١/١٩٥٥ فإن الطعن يكون قد تم في الميعاد القانوني لأنه قدم قبل انقضاء ٤٥ يوماً ( ميعاد الطعن مضافاً إليه ميعاد المسافة ) وذلك مع الافتراض جسدلاً بأن علم الاستلام سلم للطاعن في يوم ١١/١٠/٥٥ وهو يوم صدوره من المصلحة . . »

( استئناف رقم ١٠١ سنة ١ في « تجاري » بالهيئة السابقة ) .

٤٧

## محكمة استئناف المنصورة

٦ من فبراير ١٩٦١

عريش : مسافة ، ميعادها ؛ استئناف ، ميعاده ؛  
ضريبة ، طعن في قرار لجنة الطعون ، ميعاده .

## المبدأ القانوني :

إذا كان موطن المستأنف مدينة العريش وهي من مناطق الحدود ، فيكون ميعاد المسافة خمسة عشر يوماً ، ويضاف إلى ميعاد استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية ، وهو ثلاثون يوماً .

ويستوى في التمتع بميعاد المسافة كل من المقيمين في منطقة الحدود ، سواء أكانت إقامتهم في المدن أم في القرى . ويكون الطعن في قرار لجنة الطعون في خلال خمسة وأربعين يوماً طعنًا قانونياً ، ولو كان الطاعن مقيماً في مدينة العريش نفسها .

## المحكمة

« . . . وحيث إنه لما كان الثابت أن موطن المستأنف مدينة العريش وهي من مناطق الحدود فيكون ميعاد المسافة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢١ مرافعات خمسة عشر يوماً . فإذا أضيف هذا الميعاد إلى ميعاد الثلاثين يوماً المقرر لاستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية ، وهو الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإن الاستئناف يكون قد رفع في الميعاد ويتمين لذلك رفض الدفع . . »

« وحيث إن هذه المحكمة لا توافق محكمة



٤٨

## محكمة استئناف المنصورة

٤ من مارس ١٩٦١

أ - ضريبة : خصم ، إكرامية ؛ مستندات من عمل الممول ، قيمتها .

ب - شركة : ذات مسئولية محدودة ، الشركة في معنى الفقرة الرابعة من المادة الأولى من الكتاب الأول من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ج - شركة أجنبية : شرط خضوعها للضريبة .

د - ضريبة : الاهتداء بالقانون الفرنسي في تفسير قانونها .

### المبادئ القانونية :

١ - طبائع الأمور لا تتطلب أخذ إيصالات على متسلم الخصومات والمتنفع بالإكramيات ولا سبيل إلى إثباتها إلا في استثمارات خصم ؛ ويكفي رصد هذه الخصومات في ميزانية حسابات الشركة ، لتأكيد جديتها وموافقتها للواقع .

والتشريع الضريبي لا يتجاهل المستندات التي من عمل الممول طالما أنه ليس هناك ما يعيبها ، ومن ثم فلا يكفي لإطراح الأوراق التي قدمها الممول أن يقال إنها من عملها .

٢ - الشركات الخاضعة لحكم المادة الأولى ( الفقرة الرابعة ) من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، هي شركات المساهمة وحدها ، دون الشركات ذات المسئولية المحدودة أو غيرها .

٣ - إن مؤدى المادة ٣ من ق ١٤ لسنة ١٩٣١ ، إخضاع الشركات الأجنبية

التي تعمل في مصر للضريبة التي تخضع لها الشركات المماثلة المصرية ، فإذا كان للشركة الأجنبية مثل من الشركات المصرية غير خاضع لنوع من الضريبة ، فلا وجه لإخضاع الشركة الأجنبية له .

٤ - القول بإخضاع الشركات محدودة المسئولية لحكم الفقرة ٤ من المادة الأولى من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، اهتداء بالتشريع الفرنسي ، قول لا يتفق ومبدأ سيادة القانون وحده في شئون الضرائب ، لأنه لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلاتها ، ولا إلغاؤها إلا بقانون .

### المحكمة

« . . . وحيث إن . . . المستأنفة لا تجادل في وجوب خصم العمولات والخصومات التي جرت المستأنف عليها على خصمها على أن يكون ذلك في الحدود المعقولة ، وعابت على مستندات المستأنف عليها الخاصة بهذه العمولات أنها لا تعدو أن تكون استثمارات خصم صادرة منها ولا تفيد استلام الطرف الآخر للبالغ الخصومة ، كما أن نسبة الخصومات قد ارتفعت بغير مبرر عما جرت عليه المستأنف عليها من قبل ، وطلبت في مذكرتها نذب خير آخر لبحث الأمر على ضوء الواقع من ظروف الشركة والشركات التي تقوم بنشاط مشابه ومدى نشوء المنافسة التي تقول بها الشركة ومدى تأثيرها عليها ، وعلى رقم أعمالها وأسعار الخدمات التي تقوم بها الشركة ومدى تناسبها مع أسعار الشركات المناسبة .

« وحيث إن . . . طبائع الأمور لا تتطلب أخذ إيصالات على متسلم الخصومات والمتنفع

نص المادة ٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ إخضاع الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر للضريبة التي تخضع لها الشركات المماثلة المصرية ؛ فإذا كان للشركة الأجنبية مثل من الشركات المصرية غير خاضع لنوع من الضريبة ، فلا وجه لإخضاع الشركة الأجنبية لما لم تخضع له الشركة المماثلة المصرية ، ومؤدى ذلك أنه طالما لم تخضع لحكم الفقرة الرابعة من المادة الأولى الشركات محدودة المسؤولية المصرية ، فلا سييل إلى إخضاع الشركة المستأنف عليها لحكم هذه الفقرة . . . ثالثاً — أن وجه عدم إخضاع الشركات محدودة المسؤولية مصرية كانت أو أجنبية لحكم الفقرة ٤ من المادة الأولى من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، يرجع إلى أنه عند وضع هذا القانون لم يكن التشريع المصرى يعرف مثل هذه الشركات ، فما كان له أن ينظم خضوعها للضريبة أو يفرضها عليها ولم يكن لها كيان في محيطه . رابعاً — أنه عن القول بأنه لا مناص من إخضاع الشركات محدودة المسؤولية لحكم الفقرة ٤ من المادة الأولى من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ اهتداء بالتشريع الفرنسى ، فإنه قول لا يتفق ومبدأ سيادة القانون وحده في شئون الضرائب ، وأنه لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها ولا إلغاؤها إلا بقانون . . . »

( استئناف رقم ١٠٢ لسنة ١ ق «مأمورية بور سعيد» بالهيئة السابعة ) .

٤٩

محكمة استئناف المنصورة

٧ من مارس ١٩٦١

ضريبة : سنة أساس ، ق ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ ، ق ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ .

بالإكراميات ، وأنه لا سييل إلى إثباتها في استمارات خصم ، وأن في رصد هذه الخصومات في ميزانية وجسابات الشركة ما يكفي في هذا الشأن تأكيداً لجديتها ومطابقتها للواقع .

هذا إلى أن التشريع الضريبي لا يتجاهل في كثير المستندات التي من عمل الممول ، طالما أنه ليس هناك ما يعيبها ، ومن ثم فلا يكفي لإطراح الأوراق التي قدمتها الشركة المستأنف عليها تأييداً للخصومات محل النزاع أن يقال إنها من عملها ، طالما أنها تتفق وحساباتها وميزانياتها ، كما تتفق مع طبائع الأمور وما جرت عليه الشركة من قبل بما لم يكن محل طعن .

« وحيث إنه عن القول بمخاللة الشركة المستأنف عليها أخيراً في قدر هذه الخصومات ومبلغها فقد ردتته الشركة إلى ازدياد المناقشة بينها وبين الشركات المناهضة لها وهو أمر يتفق مع الواقع وفقاً لما ذهبت إليه محكمة أول درجة وما ناقشه الحجير الذى اعتمدت على تقريره . . .

« وحيث إنه بالبناء على ما تقدم يكون ما ذهبت إليه محكمة أول درجة في هذا الصدد صحيحاً في الواقع والقانون ولا ترى معه هذه المحكمة محلاً لعرض هذا الأمر ثانية على خبير . . .

« وحيث إن ما ذهبت إليه محكمة أول درجة في عدم إخضاع الشركة المستأنف عليها وهي شركة ذات مسؤولية محدودة لحكم المادة الأولى من القانون صحيح لأسبابه ، ولأسباب الآتية : أولاً — أن الشركات في معنى الفقرة الرابعة من المادة الأولى من الكتاب الأول من القانون ١٤ لسنة ٣٩ هي الشركات المساهمة وحدها ، دون غيرها ( نقض في ٢٨/٣/١٩٤٦ المجموعة الرسمية العددان ٨٧ و ٨٧٠ ) ثانياً — أن مؤدى



## المبدأ القانوني :

إذا كانت مصلحة الضرائب قد طبقت القانون ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ ، باتخاذ أرباح ١٩٥٤ أساساً للربط عن سنة ١٩٥٥ ، ولم يجادلها الممول ، فإن صدور القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ قبل أن تنتهي لجنة الطعن من قرارها ، لا يؤثر في قياس أرباح ١٩٥٥ على أرباح ١٩٥٥ ، وتكون أرباح ١٩٥٦ مقيسة على أرباح ١٩٥٥ ، سواء أكان التقدير حكماً أو فعلياً . إذ ليس في القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٤ ما يستلزم أن تكون أرباح ١٩٥٥ فعلية لا حكيمية .

## المحكمة

« . . . وحيث إن القانون ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ كان سارياً وقت محاسبة المستأنف عن أرباحه في ٢٦/١/١٩٥٨ . . . وأن المصلحة أشرت في التاريخ المذكور بتطبيق أحكام القانون ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ باتخاذ أرباح سنة ١٩٥٤ البالغة ٢٠٨ جنيهات أساساً للربط عن سنة ١٩٥٥ ، ولم يجادلها المستأنف عليه في هذا الشأن أو يتخذ منه مادة لطعنه أمام لجنة الطعن ؛ ومن ثم يكون لازماً اعتبار أرباح سنة ١٩٥٤ سنة أساس بالنسبة لسنة ١٩٥٥ ، واعتبار هذا الأساس مقطوعاً فيه ونهائياً مما لا تملك معه المصلحة فكاً ولو تداركها القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ المنشور في ٢١ يولييه سنة ١٩٥٨ قبل أن تنتهي لجنة الطعن من قرارها .

« وحيث إنه وقد تعين قياس أرباح سنة ١٩٥٥ على أرباح سنة ١٩٥٤ ، فإنه يكون من المنع في حدود القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أن تكون أرباح الممول عن سنة ١٩٥٦ مقيسة على ما تقدر

له أرباحاً عن سنة ١٩٥٥ ، سواء أكان هذا التقدير حكماً أو فعلياً ؛ إذ ليس في القانون المشار إليه ما يستلزم أن تكون أرباح سنة ١٩٥٥ أرباحاً فعلية لا حكيمية ، بل إنه في الواقع قد شرع لامتداد أحكام القانون ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ لأكثر من سنة ، كما أفصحت عن ذلك مذكرته الإيضاحية فيما قالته من أنه قد عيب على القانون ٥٤٢ لسنة ١٩٥٤ ضيق نطاق تطبيقه من حيث عدد الحالات التي ينطبق عليها ، ومن حيث نصه على سريان الربط عن السنة التالية وحدها ، مما رؤى معه إلغاء العمل به والأخذ بطريقة الربط الحكمي كنظام دائم بالنسبة إلى المولين الذين لا تتجاوز أرباحهم ٥٠٠ جنيه سنوياً .

« وحيث إنه بالإضافة إلى ما تقدم فإن القول باشتراط تقدير أرباح السنة المقيسة تقديرًا فعلياً ، لا يحول دون إعمال القانون ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ بالنسبة لسنة ١٩٥٥ ، ذلك أن أرباح سنة ١٩٥٤ قد قدرت على أساس الأرباح الفعلية ، ومن ثم قيست عليها أرباح سنة ١٩٥٥ عملاً بالقانون المذكور ، فإذا صدر القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ليتخذ من سنة ١٩٥٥ سنة قياس ، فإنه يكون غريباً القول بوجوب أن تكون أرباح سنة ١٩٥٥ مقدرة تقديرًا فعلياً لا حكيمياً ، إذ في هذه الحالة يتعذر إعمال أحكام هذا القانون على جميع من عمل في حقهم القانون ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ . فاصبحت أرباحهم عن سنة ١٩٥٥ مقدرة تقديرًا حكيمياً بالقياس على سنة ١٩٥٤ ، وهو أمر لم يستهدفه الشارع بإصداره القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، ويقع خلافاً لما أراده من أن يتلاقى عيوب القانون ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ ، ومنها قصر تطبيقه على سنة واحدة فقط . . . »

( استئناف رقم ٤٦ سنة ١ ق « تجاري » بالهيئة السابقة ) .

في الحدود التي نظمت لهم بغير إضرار بالحزاة العامة .

إذا كانت محكمة النقض قد قررت ذلك فإن الدفع بانقضاء الدعوى عن التهمة الموجهة للمستأنف ضده بمضى المدة القانونية المقررة في مواد الجنج ، يكون على غير أساس .

٢ - لا يشترط لصحة انعقاد اللجنة الجركية واختصاصها بمحاكمة المهرب ، أن تكون البضاعة أو وسائل النقل المهربية قد تم ضبطها فعلاً .

#### المحكمة

« . . . وحيث إنه طبقاً للمادة ٤٤٤ مرافعات إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض بسبب آخر غير مخالفته لقواعد الاختصاص ، يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة ، ومن ثم يكون الدفع بانقضاء الدعوى عن التهمة الموجهة للمستأنف ضده ، بمضى المدة القانونية المقررة في مواد الجنج ، على غير أساس وتعين لذلك رفضه .

« وحيث إن المستأنف ضده دفع أيضاً ببطلان القرار الجركي لصدوره من جهة غير مختصة ، بمقولة إنه يشترط لاختصاص اللجنة الجركية طبقاً للمادة ٣٣ من اللائحة أن تكون البضاعة المهربة قد تم ضبطها ضبطاً فعلياً استناداً على ما ورد في الفقرة الأولى عن تلك المادة من أنه : « عقب أي ضبط في مواد التهريب يجتمع أمين الجرك وثلاثة أو أربعة من كبار موظفي المصلحة بهيئة لجنة جركية وبعد تحقيق المسألة يقررون ما إذا كان هناك وجه المصادرة والتغريم » .

٥٠

#### محكمة استئناف المنصورة

٨ من مارس ١٩٦١

١ - حكم : نقضه ، نقيذ المحكمة باتباع حكم النقض ، مرافعات م ٤٤٤ ؛ جريمة جركية ، تقادم .

ب - لجنة جركية : اختصاصها ، شرطه ، ضبط البضائع المهربة .

#### المبادئ القانونية :

١ - طبقاً للمادة ٤٤٤ من قانون المرافعات إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض بسبب آخر غير مخالفته لقواعد الاختصاص ، يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة .

فإذا كانت محكمة النقض قد قررت بأن الأفعال التي هبرت عنها اللائحة الجركية والقوانين الملحق بها بتهريب البضائع ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة إخراجها بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص ، لا تعد من قبيل الأفعال الجنائية التي يتحدد سقوط الدعوى التي ترفع عنها بالمدد المقررة في المواد الجنائية طبقاً لقانون تحقيق الجنايات وقانون الإجراءات الجنائية الذي أعقبه ، وإنما ينطبق على هذه الأفعال أحكام تقادم الالتزام المقررة بالقانون المدني ، إذ أن ما يستهدفه الشارع من مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار إليها هو مجرد الحصول على الرسوم المقررة وتعويض مجز يستحث الأغراء على دفع الرسم ومباشرة حقوقهم



٩٨ لسنة ١٩٣٩ الذى أحال صراحة على المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة المشار إليها .

« وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص اللجنة الجمركية بمحاكمة التهريب في حالة عدم ضبط البضاعة أو وسيلة النقل المهربة غير قائم على سند صحيح من القانون ويتعين لذلك رفضه » . .

( استئناف رقم ٨٤ سنة ١ ق « تجارى » بالهيئة السابقة ) .

## ٥١

### محكمة استئناف المنصورة

٨ من مارس ١٩٦١

ضريبة : سنة أساس ، سنة قياس ؛ وحدة النشاط وشكل المنشأة ومصدر الربح .

### المبدأ القانوني :

يلزم لإعمال القانون ٢٤ لسنة ١٩٥٢ أن تتحقق الوحدة في النشاط ، وفي شكل المنشأة وفي الربح ، وذلك في سنة الأساس والسنة المقيسة .

### المحكمة

« . . وحيث إنه يلزم لإعمال القانون ٢٤ لسنة ١٩٥٢ أن تتحقق الوحدة في النشاط وفي شكل المنشأة ، وفي مصدر الربح ، وذلك في سنة الأساس والسنة المقيسة ، ويستفاد ذلك من المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون المذكور التي ذهبت بتريراً لهذا التشريع إلى أنه : « مع افتراض وحدة النشاط في السنوات المقيسة وسنة القياس ، وهي الحسالة الغالبة بين الممولين ، فإن أرباح سنة ١٩٤٧ تصلح أساساً لتقدير أرباح السنوات

» وحيث إن المحكمة ترى أنه لا يشترط لصحة انعقاد اللجنة الجمركية واختصاصها بمحاكمة المهرب أن تكون البضاعة أو وسائل النقل المهربة قد تم ضبطها فعلاً ، ذلك لأن واقعة التهريب تقوم قانوناً سواء تم ضبط الأشياء المهربة أو لم يتم ضبطها ، متى اجتمع من القرائن والأدلة ما يفيد حصولها . وقول الفقرة الأولى من المادة ٣٣ إنه عقب أى ضبط من مواد التهريب يجتمع أمين الجمرك وثلاثة أو أربعة من كبار موظفي المصلحة بهيئة لجنة جمركية الخ ليس معناه أن اختصاص تلك اللجنة مقصور فقط على حالات التهريب التي يتم فيها ضبط البضاعة المهربة ، وأن البطلان يلحق بإجراءاتها إذا اجتمعت في حالة عدم ضبط تلك البضاعة . ذلك أن اللائحة جعلت اللجنة الجمركية مختصة في مسائل التهريب عموماً وكذا الشروع فيه ، ولم ترتب البطلان في حالة اجتماع اللجنة لمحاكمة المهرب الذي لم يتيسر ضبط بضاعته المهربة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩ قد نص على أن جميع الحاصلات والبضائع التي تدخل ضمن الأصناف المبينة بالجدول الملحق به . والتي تصدر من القطر المصري أو يحاول إخراجها بالخالفه لهذا المرسوم بقانون ، تعتبر مهربة وتطبق عليها أحكام المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية . وبالرجوع إلى الجدول المذكور يتبين أنه نص في الفقرة العاشرة منه على السيارات وجميع وسائل النقل . ولما كانت السفن من وسائل النقل فإن تصديرها للخارج بغير الحصول على إذن من الجهة المختصة يكون جريمة التهريب سواء تم ضبط السفينة المهربة أو لم يتم ضبطها . وبذلك ينعقد الاختصاص للجنة الجمركية في جميع أحوال التهريب التي تقع بالخالفه لأحكام المرسوم بقانون

٥٢

## محكمة استئناف المنصورة

٨ من أبريل ١٩٦١

١ - استئناف : ميعاده ؛ ضريبة عامة على الإيراد

ب - ضريبة : كسب عمل ، لجنة طعن .

## المبادئ القانونية :

١ - الحكم الصادر في نزاع خاص بالضريبة العامة على الإيراد، الصادر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية ، يكون ميعاد استئنافه ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه .

٢ - المواد التي عاجلت الضريبة على كسب العمل ، لم يرد بها نص يبيح الانتجاع إلى لجنة الطعن عند قيام خلاف بشأنها ، ولكن إذا ثارت بمناسبة تقديم إقرار الضريبة العامة على الإيراد ، منازعات خاصة بضريبة كسب العمل التي أدرجت في هذا الإقرار ، فإن للجنة الطعن الحق في الفصل في أوجه الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب في كل ما يتناوله التصحيح أو التعديل ولو كان خاصاً بكسب العمل .

## المحكمة

« ... وحيث إن المادة ٩٩ من القانون ١٤

لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ قد نصت على ما يأتي : « يكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقاً للمادة ٥٤ ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الحكم » .

« وحيث إن الحكم قد صدر في نزاع خاص بالضريبة العامة على الإيراد ، وهي الضريبة الصادرة

التالية عليها » . أي أنه يشترط وحدة النشاط ، كما أن هذا الشرط تقتضيه طبيعة هذا القانون الذي قصد قياس أرباح سنة على أرباح سنة أخرى ، والقياس يقتضى وحدة الظروف والنشاط . « وحيث إنه بما لا شك فيه أن احتفاظ المنشأة بشكلها القانوني . . لازمة لوحدة النشاط ، وهذا يستفاد من القواعد العامة للقانون الضريبي ، لأنه من غير المستساغ في تقدير هذه القواعد قياس أرباح المنشأة في سنة القياس على منشأة تختلف عنها شكلاً في السنوات التالية ، ومن الطبيعي أن تحول أي مؤسسة أو منشأة من شكل قانوني معين إلى شكل آخر يجعلنا أمام محمول جديد ومنشأة أخرى جديدة تختلف عن المنشأة الأولى التي انقضت وانقضى نشاطها بمجرد تغيير شكلها وكيانها القانوني .

« وحيث إنه لم يتم جدل في خصوص تحول المنشأة الفردية المقهى ، إلى شركة بين المستأنف وآخر في أول يناير سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم يتعين محاسبة المستأنف عن السنوات السابقة على سنة ١٩٥٠ الضريبة على أساس أنه محمول فرد ، ومحاسبته بعد ذلك على أساس قيام شركة بينه وبين آخر لكل النصف فيها ابتداء من سنة ١٩٥٠ الضريبة ، واعتبار أرباح سنة ١٩٥٠ سنة الأساس بالنسبة لما تلاها من السنوات موضوع النزاع ، ومحاسبة الممول عن هذه السنوات بنسبة حصته في الشركة وهي الصنف ..

« وحيث إنه بالتطبيق على القواعد المتقدمة لا سبيل إلى قياس أرباح سنة ١٩٥٠ على سنة ١٩٤٧ ، ولا معدى من اعتبار هذه السنة ( سنة ١٩٥٠ ) بداية نشاط المنشأة بعد أن تحولت إلى شركة تضامن ... » .

( استئناف رقم ٩٨ سنة ١ ق « تجاري » بالهيئة السابقة ) .



هذه القاعدة لا يمكن الأخذ بها على إطلاقها ، لأنه من المقرر أن الضريبة العامة على الإيراد تفرض على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة ، كما أن تحديد هذا الإيراد يكون طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها ( تراجع المادة السادسة من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ) وقد يحدث عند ما يتقدم الممول بإقراره عن الضريبة العامة على الإيراد أن تثار في صدد بحث هذه الضريبة منازعات خاصة بضريبة كسب العمل التي أدرجت في هذا الإقرار ، فإذا ما أثبتت هذه المنازعات وامتدت يد التصحيح إليها من جانب الأمور وأخطر الممول بهذا التصحيح ولم يوافق عليه ، ثم أصرت المأمورية على موقفها وربطت الضريبة على الإيراد العام وفقاً لما ارتأته ، فإنه في هذه الحالة يكون للجنة الطعن الحق في الفصل في أوجه الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب في كل ما تناوله التصحيح أو التعديل ولو كان خاصاً بكسب العمل . ذلك لأن لجنة الطعن مختصة أصلاً بالفصل في أوجه الخلاف كافة بين الممول ومصلحة الضرائب ، الخاصة بالضريبة العامة على الإيراد طبقاً لما تقتضيه المادة ٢٠ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ؛ فإذا كان النزاع في هذه الضريبة قد تناول ضريبة كسب العمل بسبب إدراج تلك الضريبة في إقرار الممول ، ثم امتد يد التصحيح إليها من جانب الأمور ، فمن الطبيعي أن تختص لجنة الطعن بالفصل في هذا النزاع بصفة تبعية لاختصاصها بالفصل في أوجه الخلاف بشأن الضريبة العامة على الإيراد .

بشأنها القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ، والمرسوم بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ والقوانين اللاحقة . وقد نصت المادة ٢٠ منه على أنه إذا لم يوافق الممول على التصحيحات التي أجرتها مصلحة الضرائب فيجوز له بعد إخطاره بالربط أن يطعن في التصحيح أو التقدير الذي لم يقبله أمام اللجنة المشار إليها في المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وإنه لسكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة وفقاً لما هو منصوص عليه في تلك المادة . كما نصت المادة ٢٤ على أنه في تطبيق أحكام القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ تسري الأحكام الموضوعة في المواد من ٨٨ إلى ١٠٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن بين تلك المواد المادة ٩٩ من ذلك القانون .

« وحيث إنه لما كان الحكم المستأنف قد صدر من محكمة بور سعيد الابتدائية منعقدة بهئة تجارية طبقاً للمادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإن ميعاد استئنافه يكون ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه ، ولما كان الحكم الابتدائي المشار إليه قد أعلن بتاريخ ١١/٨/١٩٦٠ وكانت صحيفة الاستئناف قد أعلنت بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٠ ، فيكون الاستئناف مقبولا لرفعه في موعده القانوني . »

« وحيث إنه بمطالعة المواد من ٦١ إلى ٧١ التي وردت في الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي المواد التي عاجلت الضريبة على كسب العمل ، يتبين أنه لم يرد بها أي نص يبيح الالتجاء إلى لجنة الطعن عند قيام خلاف بين المأمورية والممول بشأن الضريبة المذكورة ، مما يجوز معه القول بأدى ذى بدء بأن المالك هي صاحبة الاختصاص بالفصل في المنازعات الخاصة بهذه الضريبة النوعية . ولكن

أما الربط بطريق التقدير ، فقد نظمته  
الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون ١٤  
لسنة ١٩٣٩ .

### المحكمة

« . . . وحيث إن محكمة أول درجة . .  
أوضحت أنه طبقاً للمادة ٢/٤٥ من القانون ١٤  
لسنة ١٩٣٩ للمصلحة تصحيح الإقرار أو تعديله ،  
وأنه يتعين عليها حينئذ أن تخطر المول ، فإذا  
وافق على التصحيح أو التعديل ربطت الضريبة  
عليه مقتضاه . أما الربط بطريق التقدير فقد  
نظمته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من  
القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وأن الثابت في خصوص  
الدعوى أن المأمورية قد اعتمدت دفاتر المول  
عند فحص أرباحه عن سنة ١٩٤٧ واطرحت  
منها بعض المصروفات التي لم تتأيد بمستندات ،  
ولما أخطرت المول بذلك وافق عليه ومن ثم  
يكون ربط الضريبة على الأساس المذكور لم  
يحصل بطريق التقدير ، وعندما تناولت الوجه  
الثاني من اعتراض المستأنف الخاص بفصل  
أرباحه من التوريدات عن أرباحه من المقاولات  
لم تر في ذلك ما يساند المستأنف في قوله من أن  
ذلك يتضمن إهدار دفاتره وحصول الربط عليه  
بطريق التقدير بالنسبة لأرباحه عن المقاولات كما  
حصل بالنسبة للتوريدات لأن ثمة فارقاً جوهرياً  
بين المقولة والتوريدات فإذا رأت المأمورية  
استقلال كل من النشاطين فإنه ليس في ذلك  
أى تعجن على الواقع .

« وحيث إن هذا الذي أقام الحكم المستأنف  
قضاه عليه صحيح في القانون والواقع مضافاً  
إلى أن الثابت أن مأمورية الضرائب اعتمدت  
في تقدير أرباح المول عن سنة ١٩٤٧ على دفاتره

أما إذا لم يكن هذا العنصر ( كسب العمل )  
الذي أدرج في إقرار الضريبة العامة على الإراد  
محل خلاف بين المأمورية والمول ، ولم يدربشأنه  
أية مناقشة أو منازعة ؛ فإنه لا يكون هناك وجه  
لإثارة أى نزاع بشأنه مستقبلاً أمام لجنة الطعن  
ولا أمام المحكمة التجارية لأن المفروض أن  
ما يطرح على اللجنة هو الموضوع الذي ثار بشأنه  
النزاع بين مأمورية الضرائب والمول ، وتناولته يد  
المأمور بالتصحيحات أو التعديلات التي يتظلم منها  
المول ، وكذلك تنقيد سلطة المحكمة التجارية  
وتعدد سلطة لجنة الطعن التي رفع أمامها النزاع  
ابتداء .

« وحيث إنه مما تقدم يكون ما أثارته مصلحة  
الضرائب من عدم اختصاص لجنة الطعن بنظر  
المنازعات الخاصة بضريبة كسب العمل ، فيما لو  
أثيرت هذه المنازعات بصدد بحث الضريبة العامة  
على الإراد ، وكانت المأمورية قد تناولتها  
بالتصحيح أو التعديل الذي لم يقبله المول ؛  
ما أثارته المصلحة في هذا الخصوص في غير محله  
ويتعين لذلك إطرأحه » .

( استئناف رقم ٨٢ سنة ١ في « تجارى » بالمهينة  
السابقة ) .

### ٥٣

### محكمة استئناف المنصورة

٥ من يونيو ١٩٦١

ضريبة: حق مصلحة الضرائب في تصحيح الإخطار  
أو تعديله . ربط الضريبة بطريق التقدير .

المبدأ القانوني :

لمصلحة الضرائب تصحيح إقرار الممول

أو تعديله ، وعليها أن تخطره .



## المحكمة

« . . . وبما أنه لما كانت المادة ٣٨ من قانون المرافعات تجيز إعلان الخصم في محله المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، وكان المستأنف عليه قد اتخذ في إعلان الحكم المستأنف محلاً مختاراً مكتب الأستاذ . المحامي . . . وقام المحضر بإعلانه بصحيفة الاستئناف في هذا المكتب مخاطباً مع . . . وكيل المكتب في الميعاد فإن هذا الإعلان يكون صحيحاً في القانون ولا يعيبه أن المحضر لم يثبت غياب المطلوب إعلانه أو الأستاذ . . . عن المكتب .

ذلك لأن المطلوب إعلانه وهو المستأنف ضده لا يتصور إقامته في مكتب المحامي حتى يتعتم إثبات غيابه في الإعلان كما أن الأستاذ . . . المحامي ليس هو المطلوب إعلانه حتى ينص على غيابه أو عدم غيابه ، ومن ثم يصح الإعلان في المكتب مخاطباً مع أى شخص ذى شأن فيه وليس ثمة شك في أن وكيل المكتب مسئول عما يجرى فيه من أمور إدارية كمباشرة الإعلانات القضائية وتلقيها ، وبالتالي يكون ذا صفة في التخاطب معه في خصوصية الإعلان في المحل المختار .

لما كان ذلك وكانت المادة ١٢ من قانون المرافعات التي تحدثت عن الإجراءات الواجبة الإلتزام في حالة غياب المطلوب إعلانه ، إنما وردت على حالة غيابه عن موطنه الأصلي ، وليس محله المختار ؛ فإن البطلان الذي يشوب الإعلان لعدم إثبات المحضر غياب المطلوب إعلانه لا يسرى في حالة تسلم الإعلان لدى صفه في المحل المختار .

والمحكمة إذ ترى هذا النظر يؤيدها ما ورد بالذكرة التحضيرية لقانون المرافعات تعليقاً على

بعد استبعاد المصروفات التي لم تكن مؤيدة بالمستندات ، وليس هذا هو الشأن في حالة ربط الضريبة بطريق التقدير وإلا كان كل ربط لا يتم وفقاً لحرفية الدفاتر وباعتماد جميع الأقلام الواردة بها ، ربط بطريق التقدير . ومن ثم فليس فيما وصلت إليه اللجنة وأيدها فيه محكمة أول درجة من خطأ في هذا الخصوص ، أما ما تناوله المستأنف في شأن أرباحه عن التوريدات ، فقد وصلت فيها اللجنة والمحكمة إلى أعمال أحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن أرباحه منها عن سنة ١٩٤٩ . . . » .

( استئناف رقم ٤ لسنة ١ ق « تجارى » بالهيئة السابقة ) .

## ٥٤

## محكمة استئناف طنطا

٢٨ من نوفمبر ١٩٦١

إعلان : خصم ، محل مختار ، مكتب عام ؛ غياب المطلوب إعلانه .

## المبدأ القانوني :

المادة ٣٨ من قانون المرافعات تتيح إعلان الخصم في محله المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، فإذا كان المستأنف عليه قد اتخذ في إعلان الحكم المستأنف محلاً مختاراً مكتب الأستاذ . . . المحامي ، وقام المحضر في الميعاد بإعلانه بصحيفة الاستئناف في هذا المكتب مخاطباً مع وكيل المكتب فإن هذا الإعلان يكون صحيحاً ولا يعيبه أن المحضر لم يثبت غياب المطلوب إعلانه ، أو الأستاذ صاحب المكتب .

هذا النص لا يمنع المحكمة من تعيين خبير لتقدير تكاليف إعادة الشيء إلى أصله مادام المؤجر لم يصرف شيئاً في سبيل إعادة الشيء إلى أصله . ولا يغير من الأمر أن يكون المؤجر ( المجلس البلدى ) قد عين لجنة رسمية لتقدير تلك التكاليف .

٢ - إذا كان المجلس البلدى قد عين لجنة رسمية لتقدير تكاليف إعادة الشيء المستأجر منه إلى أصله ، وكان الخبير الذى ندبته المحكمة قد خالف ما أثبتته اللجنة في كشفها ، فإن الأمر لا يقتضى الطعن في الكشف بالتزوير لأن المجال ليس مجال محرر رسمى ؛ بل مجرد كشف محرر بمعرفة لجنة عما شاهدته ؛ وليس ما يمنع المستأجر من مراجعة وصفها وتقديرها .

### المحكمة

« .. وبما أنه فيما يتصل .. . النعى على محكمة أول درجة ندب خبير لتقدير تكاليف الإصلاحات والأشياء التالفة ، الأمر المخالف من وجهة نظر بلدية طنطا لشروط التعاقد التى تختم الأخذ بتقدير هادون أن يكون للمستأجر حق الاعتراض ؛ فانه مردود بأن البند التاسع عشر من شروط العقد تقضى بأنه إذا لم يقيم المستأجر بأعادة الشيء إلى أصله في الميعاد الذى يحدده المجلس بخطاب موصى عليه ، فانه يكون من حق المجلس إجراء ذلك خصماً من التأمين ، ولا يكون للمستأجر الحق في الاعتراض على قيمة ما يصرف على ذلك ، مادام أن المجلس قد باشر العمل طبقاً للأنظمة والتعليمات المتبعة في أعماله الخاصة . ولما كان المجلس .. . لم يقيم باصلاح التالفيات ،

المادة ١٣ من القانون ، من أنه في حالة رفض من في الحل المختار استلام الصورة ، يكون على المحضر تسليمها إلى جهة الإدارة وإخطار الخصم ذاته ( لا المحامى الذى اتخذ مكتبه محلاً مختاراً ) بكتاب موصى عليه بأن الصورة قد سلمت لتلك الجهة .

ولو أن المقصود هو إثبات غيابه أو حضور المحامى ، لتعتم تسليم الصورة في حالة الرفض إليه ؛ « وبما أن المستأنف ضده الأول لم يدع أنه لم يتسلم صورة الإعلان من محله المختار ، كما أن الأستاذ .. هو وكيله الذى يباشر عنه المرافعة في هذا الاستئناف . ولم يدع أيضاً بوقوع ضرر لحقه من جراء الإعلان على هذه الصورة .

« وبما أنه بالبناء على ما تقدم يكون الدفع بالبطلان في غير محله ويتعين رفضه . » .

( استئناف رقم ٢٢٨ سنة ١٠ ق مدنى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد زكى اسحق رئيس المحكمة والدكتور حافظ محمد ابراهيم وسامى محب نامر المستشارين ) .

٥٥

### محكمة استئناف طنطا

١٦ من يناير ١٩٦٢

أ - مؤجر : إعادة الشيء المستأجر إلى أصله .  
ب - طعن بالتزوير : محرر رسمى .

### المبادئ القانونية :

١ - النص في عقد الإيجار على أنه إذا لم يقيم المستأجر بإعادة الشيء إلى أصله في الميعاد الذى يحدده المؤجر بخطاب موصى عليه ، فانه يكون من حق المؤجر إجراء ذلك خصماً من التأمين ؛ ولا يكون للمستأجر الحق في الاعتراض على قيمة ما يصرف على ذلك .



مشروع ؛ وهي حالة ما إذا كان لم يقصد سوء الإضرار بالغير ؛ وحالة ما إذا كانت المصالح التي ترمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية ؛ بحيث لا تناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها ؛ وحالة ما إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة .

أما عدم مراعاة أصول الفلاحة بترك المسافات المتعارف عليها ؛ فإنه لا يعتبر تعسفاً في استخدام الحق ما دام أنه لم يترتب عليه ضرر لا يتناسب مطلقاً مع المصالح التي أريد تحقيقها .

( استئناف رقم ٥٧ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٧

محكمة استئناف طنطا

٢٢ من يناير ١٩٦٢

عقد : تفسيره .

المبدأ القانوني :

لا يجدى التحدى بأن الظروف تدل على أن المتعاقدين قد أساء استعمال التعبير الواضح ، فقصدنا معنى وعبرا عنه بلفظ لا يستقيم له هذا المعنى الواضح للنظر ، بل له أن يعدل عنه إلى المعنى الذي قصد إليه المتعاقدان ، وأنه بذلك يفسر اللفظ الواضح ، بل ينحرف عن معناه الظاهر دون أن يحرفه أو يسخه أو يشوهه .

لا يجدى مثل هذا التحدى لأن القاضى لا يجوز له أن يفعل ذلك ، إلا إذا افترض

أو شراء الفاقد من الأدوات بالطرق المتبعة في أعماله الخاصة ، حتى يطالب بالمبالغ التي صرفها طبقاً لهذا الشرط ؛ فإنه ليس من حقه أن يفرض على المستأجر تقديرآ تضعه لجنة من موظفيه ، لتكاليف الإصلاح ، وتكون محكمة أول درجة إذ ندبت خبيراً لهذا التقدير ، لم تخرج على نصوص العقد . . . ؛ وهذا بالإضافة أنه حتى اللحظة التي قام الخبير المتدب فيها بمباشرة الأمور لم يكن المجلس قد قام بصرف شيء في سبيل الإصلاح . . .

« وبما أنه من البيانات عن بعض الأشياء التي استبعدتها الخبير على أساس أن المستأجر لم يوقع عليها ، مع أن الكشف محرز بمعرفة لجنة رسمية لا سيديل إلى الطمن على عملها إلا بالتزوير ، فإن المجال ليس مجال محرز رسمي لا يطعن عليه إلا بالتزوير بل الأمر محرز كشف محرز بمعرفة اللجنة عما شاهدته أو قدرته وليس يمنع ذلك من أن يراجعها المستأجر في هذا الوصف وذلك التقدير . وقد قام الخبير بتقدير تكاليف الإصلاحات والتلفيات بما رآه وشاهده واعتقد أنه التقدير السليم ، في حدود ما كلفه به الحكم الصادر بندينه . . . »

( استئناف رقم ٣٥٩ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة ) .

٥٩

محكمة استئناف طنطا

٢٢ من يناير ١٩٦٢

تعسف : في استعمال الحق ؛ فلاحه ، عدم مراعاة أصولها .

المبدأ القانوني :

عددت المادة الخامسة من التقنين المدني الأحوال التي يكون فيها استعمال الحق غير

حق ، حينما أخذت بهذا الشرط ولم تنحرف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر .

«وحيث إنه لا يجدى التعدى في هذا الصدد أن الظروف تدل على أن المتعاقدين قد أساء استعمال التعبير الواضح فقصدنا معنى أن المستأنف هو الدائن لمورث المستأنف عليهما ، وعبرا عنه بلفظ لا يستقيم له هذا المعنى الواضح للفظ أو العبارة . وأنه في هذه الحالة يجوز للقاضي ألا يأخذ بالمعنى الواضح للفظ ، بل له أن يعدل عنه إلى المعنى الذى قصد إليه المتعاقدان ، وأنه بذلك يفسر اللفظ الواضح بل ينحرف عن معناه الظاهر دون أن يحرفه أو يمسحه أو يشوهه .

لا يجدى مثل هذا التعدى لأن القاضى لا يجوز له أن يفعل ذلك إلا إذا افترض بادية الأمر أن المعنى الواضح من اللفظ هو ذات المعنى الذى قصد إليه المتعاقدان ، فلا ينحرف عنه إلى غيره من المعانى إلا إذا قام أمامه من ظروف الدعوى ما يبرر ذلك . فإذا كانت العبارة التى كتبها المستأنف على نفسه في ظهر نسخة العقد التى تحت يد مورث المستأنف عليهما واضحة من أن الباقي على الشيخ . . ( المستأنف ) ٣٧٥ جنيهاً ، تعهد بسدادها في ظرف شهر من تاريخه ووقع عليها ؛ لزم أن تعد هذه العبارة تعبيراً صادقاً عن إرادة المتعاقدين المشتركة ، ولا يجوز الانحراف عن هذا التعبير لاستقصاء ما أراده المتعاقدان حقيقة من طريق التفسير أو التأويل وتلك قاعدة يقتضى استقرار التعامل حرصاً بالغاً في مراعاتها .

حقاً ان إرادة المتعاقدين هى مرجع ما يرتب التعاقد من آثار ، بيد أن هذه الإرادة وهى ذاتية بطبيعتها لا يمكن استخلاصها إلا بوسيلة

بادية الأمر أن المعنى الواضح من اللفظ هو ذات المعنى الذى قصد إليه المتعاقدان ، فلا ينحرف عنه إلى غيره من المعانى إلا إذا قام أمامه من ظروف الدعوى ما يسوغ ذلك .

### المحكمة

« . . ومن حيث إن . . المادة ١٥٠ من التقنين المدنى نصت صراحة في الفقرة رقم ( ١ ) على أنه : « إذا كانت عبارة العقد واضحة ، فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين » فالانحراف عن عبارة العقد الواضحة فيه مخالفة للقانون ، بل يعد تحريفاً لها ومسخاً وتشويهاً ، مما يوجب نقض الحكم .

فإذا كان المستأنف قد كتب بخط يده على ظهر العقد الابتدائى المقدم من المستأنف عليهما العبارة الآتية : « استنزل من القدر الموضح بهذا العقد أربعة أفدنة مبيعة لعبد السلام رضوان بعقد مستقل مؤرخ اليوم وصار الباقي على الشيخ . . ٣٧٥ جنيهاً تعهد بسدادها في ظرف شهر من تاريخه ؛ ووقع المستأنف على هذا الشرط الصريح الظاهر بامضائه ، وكان نفس هذا الشرط قد حرر على ظهر العقد المقدم من المستأنف بخط يد مورث المستأنف عليهما متضمناً العبارة الآتية : « أقر بأنه قد استنزل من القدر المباع بهذا العقد للشيخ . . مساحة قدرها أربعة أفدنة مبيعة بعقد مستقل صادر منى بتاريخ اليوم لصالح . . وباقي القدر ما زال في ذمة المذكور وباقي عليه مبلغ ٣٧٥ جنيهاً يتعهد بسدادها في ظرف شهر من تاريخه وموقع عليه بإمضاء مورث المستأنف عليهما ، والشرطان مؤرخان يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٥٦ فمن ثم تكون محكمة أول درجة على



## المحكمة

«... ومن حيث إنه... وإن كان الأصل أنه يشترط لقبول تدخل المستأنف أمام محكمة أول درجة أن يكون له مصلحة في التدخل، وأن المصلحة التي يعتد بها في هذا الشأن هي المصلحة القانونية التي تستند إلى حق...»

وأنه وإن كان ينبغي أن تكون المصلحة القانونية شخصية ومباشرة وأن تكون قائمة وحالة، إلا أنه على ذلك تكفي المصلحة المحتملة؛ إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه.

وإذا كان هذا هو الأصل وكان المستأنف حينما تقدم بطلب تدخله كانت له مصلحة قانونية من وراء هذا التدخل، حيث أنه لم يكن قد حكم للمستأنف عليه الأول بعد بصحة العقد أو نفاذه، وكان محتملاً لو قضى برفض الدعوى لأي سبب كان أن يصبح المستأنف هو صاحب المصلحة الأولى في ذلك؛ فمن ثم كان طلب تدخله والحالة هذه حرياً بالقبول...

«... وحيث إن... الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه، لا يغني عن إعدار المدين ولا عن رفع الدعوى بالفسخ؛ ومفهوم هذا بلا شبهة أن المستأنف عليه الثاني بوصف كونه بائعاً، كان يتعين عليه إذا اختار الفسخ أن يعذر المستأنف عليه الأول أي يكلفه الوفاء؛ فإذا لم يدفع كان البائع في حل من إعمال خياره في الفسخ. وكان يتعين والحالة هذه أن يقوم المستأنف عليه الثاني قبل أن يتصرف بالبيع إلى المستأنف بإعمال الشرط الفاسخ الوارد بالإقرار، بأن يعذر المستأنف عليه الأول بالوفاء، ثم يتبع ذلك برفع دعوى الفسخ. أما أنه لم يفعل ذلك،

ما دية أو موضوعية هي عبارة العقد ذاتها، سواء أكان ثمة محل لتفسير العقد أم لا؛ فليس للقاضي المسدق ما يتمتع به القاضي الجنائي من حرية في تكوين عقيدته، بل ينبغي أن يلجأ إلى الوسائل المادية دون غيرها لاستخلاص إرادة المتعاقدين الذاتية...» (استئناف رقم ١٧٥ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة).

٥٨

## محكمة استئناف طنطا

٢٢ من يناير ١٩٦٢

١ - دعوى : تدخل ، مصلحة محتملة .

ب - عقد : فسخه من تلقاء نفسه .

ج - إصلاح زراعي : ملكية أقل من خمسة أفدنة فاضلة بين الملاك .

## المبادئ القانونية :

١ - إنه وإن كان يشترط لقبول التدخل أمام محكمة أول درجة ، أن يكون له مصلحة في التدخل ، وإن المصلحة التي يعتد بها هي المصلحة القانونية الشخصية المباشرة ، على أن تكون قائمة وحالة ، إلا أن المصلحة المحتملة تبسح طلب التدخل ، مادام المقصود به الاحتياط استيثاقاً لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه .

٢ - الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ، لا يغني عن إعدار المدين ، ولا عن رفع دعوى بالفسخ .

٣ - المادتان ٢٤، ٢٥ من قانون الإصلاح الزراعي لا تنصان على بطلان ، بل ينظمان إجراءات أولولة الأرض الزراعية في حالة تجزئتها إلى أقل من خمسة أفدنة .

فيكون القول بأن العقد قد أصبح مفسوخاً من تلقاء نفسه إعمالاً للشرط الوارد بالإقرار . . مجافياً للأصول القانونية الصحيحة . .

« وحيث إن . . المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعي قد نصت على أنه : « إذا وقع ما يؤدي إلى تجزئة الأراضي الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة ، سواء كان ذلك نتيجة للبيع أو المقايضة أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية ، وجب على ذوى الشأن أن يتفقوا على من تؤول إليه ملكية الأرض منهم . فإذا تعذر الاتفاق ، رفع الأمر إلى المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها أكثر العقارات قيمة بناء على طلب أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة للفصل فيمن تؤول إليه الأرض ؛ فإذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقي الأنصبة قررت المحكمة بيع الأرض بطريق الزاد ، وتفصل المحكمة في الطلب بغير رسوم » . وتنص المادة ٢٤ على أن « تفضل المحكمة الجزئية في أبولوة الأرض غير القابلة للتجزئة من يحترف الزراعة من ذوى الشأن ، فإن تساوا في هذه الصفة اقترح بينهم ، على أنه إذا كان سبب كسب الملكية الميراث فضل من يشتغل بالزراعة من الورثة ، فإن تساوا في هذه الصفة تقدم الزوج فالولد . فإذا تعدد . .

( تفترضان ) أن شخصاً يملك خمسة أفدنة أو أقل أو أكثر ، وباع جزءاً منها أو قايض عليه أو وهبه بحيث أصبح لا يملك إلا أقل من خمسة أفدنة ، وأصبح المشتري أو القايض الآخر أو الموهوب له لا يملك هو أيضاً إلا أقل من خمسة أفدنة ؛ ففي هذه الصورة تجزأت الأرض الزراعية إلى أجزاء يقل كل منها عن خمسة أفدنة فيجب في هذه الحالة أن تتركز الأرض في يد أحد هؤلاء الملاك بمن يقدر على دفع ثمن

ما لا يملكه ، ويكون الاختيار باتفاق الجميع . فإذا لم يتفقوا جاز لأحد هؤلاء الملاك أو للنيابة العامة رفع الأمر إلى المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها أكثر العقارات قيمة لتختار من بين الملاك من تؤول إليه الأرض ويكون قادراً على دفع ثمن ما لا يملك .

فإذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بثمن باقى الأنصبة بيعت الأرض كلها بالزاد لتكون في يد واحدة ولا تتجزأ ملكية الأرض الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة ، ويقسم الثمن على الملاك كل بقدر حصته ، وعند اختيار المحكمة للمالك الذى تؤول إليه ملكية الأرض على النحو الذى سلف بيانه ، ويتعدد الراغبون ، تفضل المحكمة من يحترف الزراعة ، فإن تعدد هؤلاء اقترعت بينهم . وإذا كان سبب التجزئة الميراث فضلت المحكمة من الورثة من يحترف الزراعة ، فإن تساوا كلهم أو بعضهم في هذه الحصة ، فضل الزوج ثم الولد فإن تعدد الأولاد اقترعت بينهم .

فشرط إعمال هذا الحكم هو وقوع ما يؤدي إلى تجزئة الأراضي الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة ، بأن يبيع الشخص وهو يملك خمسة أفدنة أو أكثر أو أقل ، بحيث أصبح لا يملك خمسة أفدنة وأصبح المشتري لا يملك إلا أقل من خمسة أفدنة ، ففي هذه الحالة يرفع الأمر إلى المحكمة الجزئية السكائن بدائرتها أكثر العقارات قيمة ، من أحد هؤلاء الملاك أو من النيابة العامة لتختار من بين الملاك من تؤول إليه الأرض ، ويكون قادراً على دفع ثمن ما لا يملك ؛ وإلا ترسمت السبيل الذى رسمه لها القانون .

فليس إذن ثمة بطلان يلحق بالعقد تلقائياً ، بل ينبغى الاحتكام إلى المحكمة الجزئية كي تفاضل بين الملاك وتختار منهم من تؤول إليه الأرض



مرافعات التي تقضى بأنه إذا رفعت دعوى استرداد الأشياء المحجوزة وجب وقف البيع إلا إذا حكم قاضي الأمور المستعجلة باستمرار التنفيذ .

أما المادة ٦٥٨ مرافعات فقد أراد بها الشارع تأكيد أن المنازعة في شأن الاعلان عن البيع، إذا قضى فيها بالرفض، لا تستوجب تأجيل يوم البيع المحدد من قبل .

٣ — العيب الجوهرى الذى يعيب الإجراء فيبطله ، هو العيب الواقع فى ذات الإجراء الذى يباشره ذو الشأن . وبطلان الذى يشوب الإجراءات التى تتم فى أثناء فترة انقطاع سير الخصومة بقوة القانون ، إنما هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته ، فإذا لم يقطع فى الإجراءات بشيء ، فلا يكون لغيره وجهه فى التمسك بالبطلان .

### المحكمة

«وبما أنه .. غير صحيح أن مجرد رفع دعوى الاستحقاق يترتب عليه إيقاف البيع حتما . ذلك أنه فى خصوصية هذه المنازعة ووفقاً لنص المادة ٧٠٧ مرافعات ، إذا حل اليوم الميعن للبيع قبل أن تقضى المحكمة بالإيقاف نتيجة لرفع دعوى الاستحقاق ، فإنه يكون لرافع الدعوى أن يطلب من قاضى البيوع وقف البيع بشرط أن يودع ملف التنفيذ صورة رسمية من صحيفة الدعوى العلنية ، والإيصال الدال على إيداع الأمانة الكافية للوفاء بمصاريف الدعوى ، ومقابل أتعاب المحاماة والمصاريف اللازمة لإعادة الاجراءات عند

مق توافرت شروط تطبيق المادتين ٢٤ و ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعى ، وإذا كان ليس من بين أوراق الدعوى ما يثبت أن المستأنف عليه الثأب إنما كان يمتلك خمسة أفدنة أو أكثر أو أقل بحيث أصبح لا يملك خمسة أفدنة ؛ وأن المستأنف عليه الأول لا يملك إلا أقل من خمسة أفدنة ، أو أن أحداً من ذوى الشأن لجأ إلى المحكمة الجزئية للفصل فى هذا الأمر بما رسمه لها القانون من إجراءات ، فيكون القول ببطلان العقد بالتطبيق لأحكام قانون الإصلاح الزراعى هو قول لا أساس له من القانون ، ويتعين إهداره ...» .  
( استئناف رقم ٢٠٧ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة ) .

### ٥٩

#### محكمة استئناف طنطا

٣٠ من يناير ١٩٦٢

- ١ — دعوى استحقاق : بيع ، إيقافه ، شروطه .
- ب — دعوى استرداد : بيع وقفه .
- ج — عيب جوهرى : تعريفه .

#### المبادئ القانونية :

١ — غير صحيح أن مجرد رفع دعوى الاستحقاق يترتب عليه إيقاف البيع حتما . بل تشترط لوقفه أن يطلبه رافع الدعوى عملاً بنص المادة ٧٠٧ مرافعات ، ولا يقع الوقف أيضاً إلا إذا قضى به القاضى طبقاً لنص المادة ٧٠٨ من قانون المرافعات .

وتشبه دعوى الاستحقاق بدعوى الاسترداد فى صدد الادعاء بأن كليهما يوقف البيع تلقائياً فى غير محله ، لأنه لم يرد فى باب التنفيذ على العقار نص مشابه لنص المادة ٥٣٧

الاقتضاء ، وذلك قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل .

فشرط الوقف إذاً أن يطلبه رافع الدعوى عملاً بنص هذه المادة ، ولا يقع الوقف أيضاً إلا إذا قضى به القاضى طبقاً لنص المادة ٧٠٨ من قانون المرافعات . والحال في الدعوى أن رافع الدعوى لم يطلب الوقف بل تنازل عن دعواه ، ومن ثم لم يقض بالوقف ، وبالتالي لا تعتبر إجراءات التنفيذ موقوفة إذ لم يمتنعها ما يوجب وقفها ، ولا يكون أمام قاضى البيوع بعد أن استوفيت إجراءات النشر عن البيع طبقاً للقانون إلا أن يجرى المزايدة والبيع في الجلسة المحددة لذلك من قبل ، وليس في نصوص القانون ما يبيح له تأجيل البيع لجلسة مقبلة لا لشيء إلا سبق إيداع صحيفة دعوى الاستحقاق مانف التنفيذ ، هذا الإجراء الذى لم يرتب عليه القانون أى أثر على إجراءات التنفيذ ، إلا إذا طلب رافع دعوى الاستحقاق الوقف ، وقضى القاضى كما سبق البيان .

« وبما أن تشبيه دعوى الاستحقاق بدعوى الاسترداد في صدد الادعاء بأن كليهما يوقف البيع تلقائياً في غير محله ، ذلك أنه لم يرد في باب التنفيذ على العقار نص مشابه لنص المادة ٥٣٧ من قانون المرافعات بشأن دعوى الاسترداد التى تقضى بأنه إذا رفعت دعوى استرداد الأشياء المحجوزة وجب وقف البيع إلا إذا حكم قاضى الأمور المستعجلة باستمرار التنفيذ ، بل أن المواد ٧٠٦ وما بعدها من قانون المرافعات الواردة في باب دعوى الاستحقاق الفرعية جعلت وقف البيع دائماً بحكم القاضى ، وهذا إلى جانب أن نص المادة ٥٣٩ من قانون المرافعات الواردة في باب دعوى الاسترداد يفيد أنه إذا قضى بشطب دعوى الاسترداد أو وقفها أو اعتبارها كأن لم

تكن أو حكم بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ، كان للحاجز أن يمضى في التنفيذ بما يؤكد أنه إذا قضى بذلك في دعوى الاسترداد قبل اليوم المحدد فعلاً للبيع ، فإنه ليس ثمة ما يدعو إلى تأجيله إلى موعد مقبل .

« وبما أن التساند على نص المادة ٦٥٨ مرافعات للقول بأن المشرع عندما أراد الخروج على الأصل العام وهو ضرورة تأجيل يوم البيع لموعده مقبل عند القضاء برفض طلب الوقف إثبات التنازل عن دعوى الاستحقاق . نص على ذلك صراحة في المادة سالفة الذكر وأوجب على القاضى عندما يرفض طلب البطلان الموجه إلى الإعلان عن البيع أن يجرى المزايدة فوراً ، هذا القول ينطوى على فهم خاطيء للنصوص . ذلك بأن المشرع هدف من النص على إجراء المزايدة فوراً عند رفض الادعاء ببطلان الإعلان ، تأكيد أن المنازعة في شأن الإعلان عن البيع إذا قضى فيها بالرفض ، لا تستوجب تأجيل يوم البيع المحدد من قبل ، بل إن عدم التأجيل ألزم في حالة التنازل عن دعوى الاستحقاق لأن هذه الدعوى ليست من إجراءات التنفيذ ذاتها .

« وبما أن . . . المقصود بالعيب الجوهرى الذى يعيب الإجراء فيسطله هو العيب الواقع في ذات الإجراء الذى ييسره ذو الشأن ، وهو في خصوصية الحالة الماثلة الإعلان عن البيع الذى قام به مباشر الإجراءات ، وقد تم هذا الإعلان صحيحاً لا مطمئن عليه من أحد ، ولا ينال منه أن مدعى الاستحقاق أودع صحيفة دعواه ملف التنفيذ ثم تنازل عن دعواه ، إذ لا تأثير لهذا الإجراء على البيع الذى تم وفق القانون .

« وبما أنه . . . فضلاً عن أن المستأنف لم يقدم



خالصة كاملة لها ، مما يعد طلباً جديداً لا يجوز قبوله في الاستئناف .

( استئناف رقم ٥٤ سنة ١١ ق و ٢ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة ) .

٦١

محكمة استئناف طنطا

٣٠ من يناير ١٩٦٢

مرض الموت : تحديده .

المبدأ القانوني :

يجب الرجوع في تحديد مرض الموت إلى الفقه الإسلامي مفسراً بقضاء المحاكم ، والتي يؤخذ منها أن ثمة شروطاً ثلاثة ليكون المرض مرض موت : أولها أن يقعد المريض المريض عن قضاء مصالحه ، وثانيهما أن يغلب فيه الموت ، وآخرها أن ينتهي بالموت فعلاً .

فإذا طال المرض دون أن يشتد ، واستقر بحيث لا يخشى منه خطر عاجل ، فلا يعد مرض موت وإن انتهى بعد ذلك بالوفاة .

المحكمة

« . . . وحيث إنه . . . في تحديد مرض الموت ينبغي الرجوع إلى الفقه الإسلامي مفسراً بقضاء المحاكم ، والتي يؤخذ منها أن ثمة شروطاً ثلاثة ليكون المرض مرض موت : أولها أن يقعد المريض المريض عن قضاء مصالحه ، وثانيها أن يغلب فيه الموت ، وآخرها أن ينتهي بالموت فعلاً . فإذا طال المرض دون أن يشتد ، واستقر بحيث

ما يدل على أن القاصرين . . . ولدى . . . والذين مثلاً في الإجراءات في شخص الوصية عليهما السيدة . . . كانا قد بلغا سن الرشد في الجلسة التي أجريت فيها المزايدة وإيقاع البيع ، فإن البطلان الذي يشوب الإجراءات التي تتم أثناء فترة انقطاع سير الخصومة بقوة القانون إنما هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته وهما القاصران . . . للقول بأنهما بلغا سن الرشد ، وهذان لم يطعنا على الإجراءات بشيء ، ومن ثم لا يكون للمستأنف وجه في التمسك بهذا البطلان . » .

( استئناف رقم ٢٣٨ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٠

محكمة استئناف طنطا

٣٠ من يناير ١٩٦٢

استئناف مقابل : طلب جديد ، إثارة لأول مرة أمام الاستئناف .

المبدأ القانوني :

لا يجوز إثارة طلب جديد لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . ولا يجدي التحدى بالمادة ١/٤١١ من قانون المرافعات ، التي تجيزه مع بقاء الطلب الجديد على حاله ، تغيير سببه والإضافة إليه ، إذا كان ما طلبته المستأنفة في استئنافها المقابل ليس تغييراً في السبب مع بقاء الموضوع على حاله ، بل هو تغيير في موضوع الحق ذاته : من كون الأطيان المبيعة داخلة ضمن أعيان الوقف ، إلى كونها ملك المستأنفة في الاستئناف المقابل ملكية

على مستندات الدعوى الأصلية ، والخصومة الأصلية غير منقطعة في إجراءاتها ووجوه الدفاع فيها عن الخصومة في التزوير .

فإذا كان الادعاء بالتزوير لم يفصل فيه على وجه نهائي إلا في ٤ فبراير ١٩٥٨ ويعتبر هذا الحكم هو آخر إجراء صحيح تم في الدعوى قبل تحريكها في ٩ من يونيو ١٩٥٨ ، ولم يكن قد مضى بين التاريخين المدة المقررة لانقضاء الخصومة في حكم المادة ٣٠٧ مرافعات ، فإنه لا محل لقبول الدفع بانقضاء الخصومة .

#### المحكمة

« .. وبما أن . موضوع الدعوى الأصلية ليس منقطع الصلة بموضوع دعوى التزوير ، فالأخيرة إن هي إلا دفاعاً موضوعياً منصباً على مستندات الأولى ، حتى لقد نص في المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات الملغى ، وفي المادة ٢٨١ قانون المرافعات الحديث على جواز الطعن بالتزوير في أي حالة تكون عليها الدعوى الأصلية كاستئناف .

وليس في ذلك تفويت لدرجة من درجات التقاضي على أحد من أصحاب الشأن ؛ لأن الطعن بالتزوير .. لم يخرج عن كونه مجرد وجه من أوجه الدفاع في الدعوى ، ولو أن الخصومة الأصلية منقطعة الصلة في إجراءاتها ووجوه الدفاع فيها عن الخصومة في التزوير ، لما أورد المشرع النص السالف في قانون المرافعات القديم والحديث ، ولحرص على أن لا يكون الطعن بالتزوير إلا بدعوى مبتدئة يتحتم أن تنظر على درجتين إذا حازت نصاب الاستئناف .

« وبما أنه بالبناء على ما تقدم فإن وقف الدعوى

لا يخشى منه خطر عاجل ؟ فلا يعد مرض موت . وإن انتهى بعد ذلك بالوفاة . ومرض الموت بالشروط المتقدمة واقعة مادية يجوز إثباتها بجميع طرق الإثبات ، ومنها البينة والقرائن ، وأكثر ما يثبت بالشهادات الطبية الدالة على حالة المريض في أواخر أيامه ، وكذلك يثبت بشهادة الشهود وبتقصي حياة المريض في أيامه الأخيرة .

« وحيث إنه يبين . . أن مرض الموت وإن اختلف الأطباء في تحديد كنهه ، إلا أنه أقعده عن قضاء مصالحه وألزمه الفراش منذ مدة جاوزت السنتين وذلك حسبما ورد بالشهادتين الطبيتين .. ومفاد ذلك أن مرض المورث قد استطال لأكثر من سنتين فأزمن واستقر ، فلم يعد يغلب فيه خطر للموت العاجل ، بدليل سفر المورث إلى حلوان طلباً للراحة عقب إبرام العقد بفترة وجيزة . فمن ثم لا يعد مرضه مرض موت ، وبالتالي يكون النص على حكم محكمة أول درجة قضاءها بصحة العقد رغم صدوره قبل وفاة المورث بشهر على غير أساس ، طالما أن الاستأنفة لم تثبت أن مرض الموت الذي استطال لمدة تربو على السنتين ، قد دخل عند تحرير العقد في دور جديد أو أنه قد اشتدت وطأته واستمر في الاشتداد حتى انتهى بالموت فعلاً . . »

( استئناف رقم ١٦١ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٢

محكمة استئناف طنطا

٢٧ من فبراير ١٩٦٢

دعوى أصلية : وقفها كنتيجة للطعن بالتزوير ؛ اتصال الخصومة .

المبدأ القانوني :

دعوى التزوير دفاع موضوعي منصب



ابنه الصغير بوصف كونه ولياً عليه ، في قبض الهبة ، كما ينوب عنه في انفاق هذا المال الذي وهبه للصغير .

### المحكمة

« . . . وحيث إنه وإن كان الأصل أن هبة الأموال المستقبلية تقع باطلة طبقاً لنص المادة ٩٢ من التقنين المدني ، بمعنى أنه لا يصح هبة منزل لم يتم بناؤه ، فمثل هذه الهبة تقع باطلة بطلاناً مطلقاً . ولا تلحقها الأجازة ولا يرد عليها التقادم ؛ ويجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بالبطلان ، بل يجوز للقاضي أن يحكم به من تلقاء نفسه . إلا أنه ليس ثمة ما يحول دون أن يهب المورث لابنه مالا منقولاً للاتفاق منه على بناء منزل مقام على أرض الأخير ، ففي هذه الحالة ينوب المورث بوصفه ولياً عن ابنه الصغير في قبول الهبة وفي قبضها حتى ولو كان هو الواهب نفسه . فيكون تعاقدده مع نفسه جائزاً بنص صريح في القانون ذلك أن المال في قبض المولى ومن ثم فإنه ينوب عن الصغير في القبض ، كما ينوب عنه في الاتفاق على البناء من هذا المال الذي وهبه للصغير .

« وحيث إنه في خصوصية هذا النزاع ، فإنه ثابتة فيه هبة المال الذي أنفق على تشييد البناء . . . قالوا بوصفه نائباً عن ابنه لم يشأ أن يستخرج رخصة البناء باسمه ، بل استخرجها باسم الابن وكذا الرسم الهندسي للبناء ، كما أنه تعاقد مع المقاول لإقامة البناء نيابة عنه ، وربط عوايد المنزل باسم الابن ، وأجره للغير باسمه كذلك . . . فهذه المستندات تدل دلالة واضحة على أن الأب إنما أراد أن يهب ابنه ثمن البناء وتكاليف إقامته من ماله إلى القاصر .

في ظل قانون المرافعات القديم كنتيجة للطعن بالتزوير وحق يفصل في هذا الطعن ، لا ينأى بالخصومة الأصلية عن القضاء طوال مدة الوقف ، بل أن الخصومة ما زالت متصلة في مجال من مجالاتها وهو الطعن بالتزوير .

حتى أن المشرع عندما أصدر قانون المرافعات الحديث لم يرد دعياً للنص على وقف الدعوى حتى يفصل في هذا الطعن عند التقرير به .

« وبما أن الادعاء بالتزوير لم يفصل فيه على وجه نهائي إلا في ٤ فبراير سنة ١٩٥٨ ، ويعتبر هذا الحكم هو آخر إجراء صحيح تم في الدعوى قبل تحريكها في ٩ يونيو سنة ١٩٥٨ ، ولم يكن قد مضى بين التاريخين المدة المقررة لانقضاء الخصومة في حكم المادة ٣٠٧ مرافعات ، وتكون محكمة أول درجة إذ قضت بقبول الدفع بانقضاء الخصومة قد جانبت الصواب . . . »

( استئناف رقم ٣٠٥ سنة ١٠ قى مدني بالهيئة السابقة ) .

### ٦٣

#### محكمة استئناف طنطا

١٢ من مارس ١٩٦٢

هبة : أموال مستقبلية ؛ هبة المورث ، مال منقول لابنه الصغير للاتفاق منه على بناء منزل .

#### المبدأ القانوني :

هبة الأموال المستقبلية تقع باطلة طبقاً لنص المادة ٩٢ من القانون المدني ؛ فلا تصح هبة منزل لم يتم بناءه ولكنه ليس ثمة ما يحول دون أن يهب المورث لابنه مالا منقولاً للاتفاق منه على بناء منزل مقام على أرض المورث ، لأن المورث ينوب عن

السند . لأن ذلك منها يعد إخلالاً بالدعوى  
التزوير التي لم ترفع في دعوى إنكار البصمة مع  
ما بين الدعويين من اختلاف في الإجراءات :  
إذ أنه في الأولى يقع عبء الإثبات على  
مدعى التزوير ، وفي الثانية يقع هذا العبء  
على المتهمينك بالورقة المطعون عليها .

وبما أنه بالبناء على ما تقدم تكون محكمة  
أول درجة إذ قضت برفض دعوى المستأنف  
تأسيساً على أنه قد عجز عن إثبات صحة  
صدور العقد من المورث ، مع ما تبين لهذه  
المحكمة الاستئنافية من صحة بصمة الختم ،  
تكون قد جانبت الصواب .

( استئناف رقم ١٧٦ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة ) .

وتكون محكمة أول درجة قد جانبت الصواب  
إذ طبقت أحكام البناء في ملك الغير ، معتبرة أن  
قيام المورث بالبناء على أرض القاصر ليس فيه ما يدل  
على صدور إيجاب الهبة من المورث بمقوله إن نية  
الهبة لا تفترض مغفلة كل ما تقدم لها من أدلة  
وقرائن تؤكد صدور الهبة عن الوالد على النحو  
الذي سلف بيانه ، ومن ثم يكون الاستئناف قد  
صادف محله وبالتالي يكون حكمها في الشق الثاني  
إذ بنى على هذا الأساس حقيقةً بالإلغاء مع رفض  
دعوى المستأنف عليها فيما يتعلق بالمطالبة بقيمة  
نصيبها في تكاليف البناء المقام على أرض  
القاصر . . »

( استئناف رقم ١٢ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٥

محكمة استئناف طنطا

٢٩ من مايو ١٩٦٢

قاضى البيوع : حكمه بصفة كونه قاضياً للأمر  
المستعجلة ؛ استئنائه ؛ اختصاص ؛ نظام عام ، محكمة  
الاستئناف ، حقها في إحالة الاستئناف إلى المحكمة  
المختصة بنظره .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المستأنف قد صدر من  
قاضى البيوع ، بصفة كونه قاضياً للأمر  
المستعجلة ، فإن استئنائه يكون أمام المحكمة  
الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية . ولا تكون  
محكمة الاستئناف مختصة بنظره ؛ ولولم يدفع

٦٤

محكمة استئناف طنطا

١٣ من مارس ١٩٦٢

بصمة ختم : جعلها أو إنكارها ؛ اقتناع المحكمة  
بصحتها ، أثره .

المبدأ القانوني :

إذا كان موضوع الدعوى هو جعل  
بصمة الختم الموقع به على السند ، أو إنكارها  
وثبت للمحكمة أن هذه البصمة صحيحة ؛  
فإنه لا يجوز لها أن تناقش صحة صدور السند  
من المتوفى ووضع ختمه عليه بيده ،  
والخلاص من ذلك إلى القضاء برد وبطلان



بذلك أحد من الخصوم ، لأن توزيع ولاية القضاء على طبقات المحاكم من النظام العام ، تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها . وللمحكمة أن تحيل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية المختصة .

### المحكمة

« . . . وحيث إنه وإن كان الحكم المستأنف قد صدر من السيد قاضي البيوع بمحكمة طنطا الابتدائية ، إلا أنه صدر بصفته قاضياً للأمر المستعجلة طبقاً لنص المادة ٦١٨ من قانون المرافعات ، والذي جاء فيه أنه : « إذا لم يكن العقار مؤجراً ، اعتبر المدين حارساً إلى أن يتم البيع ؛ ولم يحكم قاضي البيوع بصفته قاضياً للأمر المستعجلة بعزله من الحراسة ، أو بتحديد سلطته ، وذلك بناء على طلب الدائن الحاجز » .

ولما كانت الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة إنما تستأنف أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية ، وذلك طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون المرافعات ، وكان تحديد ولاية جهات القضاء المختلفة إنما تقوم على اعتبارات عامة من شأنها أن تجعل قواعد الاختصاص المتعلقة بالوظيفة من النظام العام ، ويستفاد هذا المعنى من المادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، إذ تنص على أن عدم اختصاص المحكمة بسبب عدم ولايتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ؛ ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف .

لما كان ذلك وكان الاستئناف عن الحكم الصادر من قاضي البيوع بصفته قاضياً للأمر المستعجلة لم يرتفع عنه الاستئناف أمام المحكمة

المختصة ، بل أمام هذه المحكمة ؛ فمن ثم يتعين الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الاستئناف . ولا يغير من ذلك أن أحداً من الخصوم لم يدفع بعدم الاختصاص ، لأن عدم إبداء هذا الدفع لا يضي على هذه المحكمة الاختصاص بنظر الاستئناف ، إذ أن توزيع ولاية القضاء على طبقات المحاكم أصبح وفقاً للمادة ١٣٤ المشار إليها متعلقاً بالنظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها .

« وحيث إن المادة ١٣٥ من قانون المرافعات قد أجازت للمحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها نوعياً أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، فإن إعمال حكم المادة المشار إليها يجيز لهذه المحكمة وقد رفع إليها هذا الاستئناف حالة كونها غير مختصة بنظره أن تحيل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية المختصة ، وهي المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية باعتبارها المحكمة المختصة بنظر هذا الاستئناف والفصل فيه .

ولا يغير وجه الرأي ما ورد في المذكرة التفسيرية عن المادة المشار إليها « من أن حكمه النص على جواز إحالة القضية إلى المحكمة المختصة لا تتوافر ، ولا يكون للعمل بها محل ، إذا قضت المحكمة في الدعوى في غيبة المدعى عليه وطعن هو في حكمها بالمعارضة أو الاستئناف . ففي هذه الحالة لا يكون للمحكمة المرفوع إليها الطعن إلا أن تقضى بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص المحكمة التي أصدرته . لا يغير من ذلك لأن حكمه الإحالة متوافرة في هذه الحالة ، لأن محكمة الدرجة الثانية ليست بصدد حكم باختصاص أو بعدم اختصاص يتعين عليها إلغاؤه أو تأييده ؛ وإنما هي بصدد اختصاصها أو عدم اختصاصها

المادة ١٢ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، أباحت التنازل عن الرخصة بعد تقديم طلب من المتنازل إليه بنقل قيد الرخصة مرفقاً به عقد نقل الملكية ، ورخصة السيارة ووثيقة التأمين ؛ ومن ثم فليس ثمة ما يمنع قانوناً من أن تنتقل الملكية إلى شخص معين ، قبل أن تنتقل قيد الرخصة باسمه ، وما على هذا الأخير إلا أن يطلب إذا شاء نقل قيد الرخصة ، بعد تقديم العقد المثبت بملكيته للسيارة وفي الوقت الذي يريده .

والجزء على عدم التقدم بطلب نقل قيد الرخصة إنما يتمثل في أمرين نصت عليهما المادة ١٢ سالفة الذكر : أولهما أن المتنازل إليه يلتزم بالتقدم بطلب نقل قيد الرخصة خلال خمسة عشر يوماً . وإلا اعتبرت الرخصة ملغاة ؛ والثاني أن يظل المقيده باسمه الرخصة مسئولاً عن تنفيذ أحكام القانون إلى أن تقيد الرخصة باسم المتنازل إليه . وظاهر أن هذين الجزأين لا يسلبان المتنازل إليه ملكيته للسيارة ، لأن إلغاء الرخصة لا يحول دون استخراج رخصة جديدة مبتدئة برسم جديد باسم المتنازل إليه . .

« وحيث إن وزارة الخارجية أبلغت الجمارك برغبة ... مساعد الملحق العسكري لسفارة أمريكا في بيع سيارته معفاة من الرسوم الجمركية ، وأنه قد تقرر الموافقة على ذلك تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل . . . وتقدم لإدارة المرور السيد ... (المستأنف ضده الأول) بطلب لنقل ملكية السيارة المذكورة لاسمه ومعه عقد بيع صادر إلى من مالكاها

بنظر الاستئناف . فضلاً عما يترتب على عدم الأخذ بالإحالة في عدم جواز تحديد الاستئناف وضياح الحق لقوات ميعاده في الغالب الأعم . . » .  
( استئناف رقم ١٠٣ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٦

## محكمة استئناف طنطا

٢٢ من يونيو ١٩٦٢

سيارة : رخصتها ؛ نقل ملكية السيارة ، قبل نقل قيد الرخصة .

المبدأ القانوني :

أباح قانون السيارات وقواعد المرور التنازل عن الرخصة ، وليس ما يمنع انتقال ملكية السيارة إلى شخص معين ، قبل نقل قيد الرخصة باسمه ، وما على هذا الأخير إلا أن يطلب نقل قيد الرخصة . والجزء على عدم التقدم بطلب نقل قيد الرخصة يتمثل في أمرين : أولهما أن المتنازل إليه يلتزم بالتقدم بطلب نقل قيد الرخصة خلال خمسة عشر يوماً ، وإلا اعتبرت الرخصة ملغاة ، والثاني أن يظل المقيده باسمه الرخصة مسئولاً عن تنفيذ أحكام القانون .

المحكمة

« . . وبما أن ترخيص السيارة باسم شخص لا يعني تخيماً أن يكون مالكا لها في حكم القانون ، مما يسلب ملكية حائزها لها ، تلك الملكية المستفادة بحكم القانون من الحياة . ذلك أن



## المبدأ القانوني :

لا غناء في الادعاء بأن إجراءات نزع الملكية قد وقعت مخالفة لقانون حماية الملكية الصغيرة بما يطلها ، إذ يجب على المدين أن يتمسك بهذا الدفع حتى صدور الحكم بنزع الملكية على الأكثر وإلا سقط حقه فيه . وما دام لم يتمسك بهذا الدفع حتى صدور الحكم بنزع الملكية ، فليس للمستأنف له أن يثير ذلك بدعوى مستقلة .

( استئناف رقم ٢٨٤ سنة ١١ ق مدني بالهيئة السابقة ) .

سالف الذكر . . وقد تقرر نقل قيد ملكية السيارة لإسم المشتري وصرفت إليه لوحاتها المعدنية » . .

( استئناف رقم ١ سنة ١٢ ق مدني بالهيئة السابقة ) .

٦٧

محكمة استئناف طنطا

١٢ من يونيو ١٩٦٢

ملكية صغيرة : حمايتها ؛ الدفع به بعد صدور الحكم بنزع الملكية .

## قضاء المحاكم الكلية

المكتب الفني السنة ٩ (صفحة ٢٥٩) وقد جاء بحكم النقض المشار إليه « أن التعويض مقابل الضرر الذي يصيب العامل جزاء فصله بغير مبرر فئاطه سوء استعمال الحق وترتب الضرر يدور معه وجوداً وعدمياً .

( القضية رقم ٦٣٩ سنة ١٩٦٢ عمال مستأنف رئاسة وعضوية السادة الأساندة عبد الحى قنصوه رئيس المحكمة وأحمد محمود حسنى وحافظ السامى القاضيين ) .

٦٩

### محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٥ من نوفمبر ١٩٦٢

١ - خدام منازل : ومن في حكمهم ، المادة ٥ من القانون ٩١ لسنة ٥٩ ، علة استثنائهم من تطبيق قانون العمل ، قيام الخادم بعمل آخر لا يؤثر ، العبرة بالعمل الأساسى ، انطباق القانون المدنى على خدام المنازل ومن في حكمهم ، بواب المسكن الخاس من عداد الخدم ، بواب العمارة الاستغلالية يسرى عليه قانون العمل ، علة ذلك .

ب - محاكم شئون العمال : اختصاصها بجميع الدعاوى المتعلقة بعلاقات العمل أياً كان القانون الذى يحكمها ، أحكام عقد العمل الواردة فى القانون المدنى ( المواد ٦٧٤ و ٦٩٨ ) لا تصرف مكاناً نهاية الخدمة أو بدل مهلة الانذار .

### المبادئ القانونية :

١ - المادة الخامسة من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ الواردة فى الفصل الثانى المعنون « أحكام عامة » قد نصت على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على خدام المنازل

٦٨

### محكمة اسكندرية الابتدائية

٢١ من اكتوبر ١٩٦٢

تعويض : عن الفصل التعسفى ، أساسه ، المسئولية التقصيرية وليس عقد العمل .

### المبدأ القانونى :

إن حق فسخ العقد غير محدد المدة قد خوله القانون لآى من طرفيه ومن ثم فإن هذا الحق بعيد عن دائرة العقد ولا محل للتعويض عنه إلا إذا شابه التعسف ، فالتعسف إذن هو مصدر الانزام بالتعويض فى هذه الحالة وفقاً للقانون ولا يمكن إسناد المسئولية عن فسخ العقد غير المحدد المدة إذا شاب الفسخ تعسفاً فى استعمال الحق فى الفسخ إلى عدم تنفيذ العقد بل إلى التعسف الذى جعله القانون سبباً للمسائلة عن التعويض وعلى ذلك فتكون المسئولية عن فسخ العقد غير المحدد المدة تعسفياً وبلا مبرر مشروع مسئولية تقصيرية أساسها الفعل غير المشروع وليست مسئولية عقدية أساسها عدم تنفيذ العقد . ( الوسيط للسنهورى جزء ١ صفحة ٥٥٨ ، قانون العمل الحالى مراد ص ٣٧٣ ، التشريع الأساسى للأستاذ جمال راشد ص ١٩٤ و ٢٠٨ ، نقض ١٦/١٠/١٩٥٨ بمجموعة



ومن في حكمهم إلا فيما يرد به نص خاص ، وقد كانت تشريعات العمل في مصر تستثنى على الدوام طائفة خدام المنازل ومن في حكمهم من انطباق أحكامها (الفقرة «و» من المادة الأولى من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ٥٢ في شأن عقد العمل الفردى والفقرة «ز» من المادة الثانية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى) . ويرجع استثناء هذه الفئة إلى أن طبيعة العمل الذى يؤدونه يختلف عن طبيعة العمل الذى يؤديه باقى طوائف العمال كما أن عملهم ذو صفة مباشرة بمخدوميهم مما يمكنهم من الاطلاع على أسرارهم وشئونهم الخاصة الأمر الذى يتطلب وضع قانون خاص بهم تراعى فيه هذه الظروف (المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ٥٢ الملغى بخصوص المادة الأولى فقرة «و» التى كانت تنص على هذا الاستثناء) . إلا أن المشرع فى القانون ٩١ سنة ٥٩ وما سبقه من قوانين عقد العمل الفردى لم يقصر الاستثناء على خدام المنازل وحدهم بل بسطه كذلك على من يعتبر فى حكمهم وهم من يقومون بأعمال تتصل بشخص المخدم أو ذويه وتمسكهم من الاطلاع على أسرار المنزل أو الشخصية وإن لم يطلق عليهم اسم الخدم فيدخل تحت ذلك سائق السيارة الخاصة بصاحب السيارة والبستاني الذى يتعهد باستمرار حديقة المنزل والتفكير الخاص المستخدم لحراسة المنزل وبواب المسكن الخاص . ولا خلاف

على اعتبار بواب المسكن الخاص للمالك فى عداد خدام المنازل المستثنى من تطبيق قانون العمل والخاضعين لأحكام التقنين المدنى إلا أنه قد يقوم الخادم بالخدمة فى منزل مخدومه ويقوم بعمل آخر فى آن واحد وفى هذه الحالة ينبغى الوقوف عند العمل الأساسى وحده فإذا كان الخدمة المنزلية اعتبر القائم بها خادماً خاضعاً لحكم التقنين المدنى وليس لقانون العمل ، كما استقر الفقه والقضاء على أن بواب العمارة التى تستغل بتأجير طوابقها وشققها إلى الأفراد يخرجون من عداد الخدم المقصودين بالاستثناء ويخضعون بالتالى لتقنين العمل إذ أنه لا يوجد فى شأنهم مثل هذا الاتصال الشخصى الوثيق لأمع المالك ولا مع السكان رغم قيامهم ببعض أعمال الخدم كتنظيف مدخل العمارة وسلمها أو قيامهم بقضاء حوائج السكان .

(راجع قانون العمل الطبعة الرابعة للدكتور حملى مراد بند ١٢٤ ، الوسيط فى عقد العمل الفردى للأستاذ فتحى عبد الصبور بندى ٣٨، ٣٩ ، أصول قانون العمل للدكتور حسن كيره الطبعة الأولى صفحة ١١٠ وما بعدها) .

٢ — محاكم شئون العمال تختص بالنظر فى جميع الدعاوى المتعلقة بعلاقات العمل أياً كان القانون الذى يحكمها سواء أكان قانوناً متخصصاً فى العمل أو قانوناً عاماً يشتمل على بعض أحكام خاصة بالعمل ومن ثم فهى تختص بالنظر فى دعاوى خدام المنازل

فلا تسأل هذه المؤسسة عن ما يطالب به العامل من تعويض على الفصل التعسفي أو أجر متأخر أو بدل إنذار إذ أن المطالبة بهذه الحقوق إنما تكون في مواجهة صاحب العمل وحده إذ هو المسئول الوحيد عنها باعتباره طرفاً في عقد العمل وباعتبار أن هذه الحقوق تستند في أساسها إما إلى العقد أو التعسف وإما إلى القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ والذي لم ترد به أية أحكام تشير إلى مسئولية مؤسسة التأمينات عن شيء من هذا القبيل . ومن ثم فتكون محكمة أول درجة قد أخطأت عندما قضت بإلزام مؤسسة التأمينات متضامنة مع صاحب العمل بأن تدفع للعامل قيمة التعويض عن الفصل التعسفي وبدل الإنذار إذ يتعين إلزام صاحب العمل وحده بهذه المبالغ .

٢ - لا مراء في أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية قد أصبحت قانوناً الجهة المنوط بها تنفيذ أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ومن ذلك حصول العامل على مبالغ تأمين الشيخوخة - الذي حل محل مكافأة نهاية الخدمة - التي تتكون من الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل والاشتراكات الشهرية التي تقتطع من أجور العمال المؤمن عليهم والمبالغ المدخلة لحسابهم في صناديق الادخار - المنشأة بالقانون ١٩ لسنة ١٩٥٥ الذي ألغى بالقانون ٩٢ سنة ١٩٥٩ - إن وجدت ومن ثم فإن مؤسسة التأمينات قد أصبحت مسئولة مباشرة قبل العامل .

رغم أن القانون المدني هو الذي يحكمها .

أحكام عقد العمل الواردة في التقنين المدني ( المواد ٦٧٤ - ٦٩٨ ) لا تعطى خدم المنازل ومن في حكمهم الحق في مكافأة نهاية الخدمة لعدم وجود نص على حقهم في المطالبة بها كما أنها لا تعطى لهم الحق في بدل مهلة في حالة فسخ عقودهم وإن كانت قد أعطيتهم الحق في المطالبة بتعويض إذا فسخ العقد بتعسف من الطرف الآخر طبقاً للقواعد العامة .

( القضية رقم ١٠٥٢ سنة ١٩٦٢ عمال مستأنف بالهيئة السابقة ) .

٧٠

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٨ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، علاقتها بالعامل وصاحب العمل ، القانون ٩٢ لسنة ٥٩ إلزامها متضامنة مع صاحب العمل بالتعويض عن الفصل التعسفي وبدل مهلة الإنذار ، خطأ .

ب - مكافأة نهاية الخدمة ، رفع الدعوى بها على المؤسسة وحدها ، المادة ٦٣ من القانون ٩٢ لسنة ٥٩ ( قبل تعديلها بالقانون ١٤٣ لسنة ٦١ ) ، عدم اشتراك صاحب العمل عن العامل لا يعفيها ، إلزامها على أساس الحد الأدنى للأجور ، المادة ٧٩ من القانون ٩٢ لسنة ٥٩ .

المبادئ القانونية :

١ - مما شك فيه أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية يحكمها في علاقتها بالعمال وأرباب الأعمال القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقرارات الوزارية المنفذة له ، وعلى ذلك



## المبادئ القانونية :

١ — المادة ١١٨ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تسوى بين الدعاوى التي أوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين نظرها على وجه السرعة ، وسائر الدعاوى العادية ، بحيث أضحى المقصود من اصطلاح الفصل في الدعاوى على وجه السرعة ، هو مجرد حث المحكمة على سرعة الفصل في النزاع .

٢ — لا يعتبر الطعن في تقدير لجان التقدير أمام المحكمة الابتدائية استئنافاً ، بل يرفع إليها الطعن بصحيفة افتتاح دعوى باعتباره دعوى مبتدأة يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، وتعلن صحيفةها على يد محضر .

## المحكمة

« . . ومن حيث إن المادة ١١٨ مرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، نصت على أن : « تسرى على الدعاوى التي يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة القواعد العامة في رفع الدعاوى ونظرها ، وإجراءات الطعن في الحكم الصادر فيها ومواعيده » وجاء بالذكرة الإيضاحية : « إن رائد المشرع كان توحيد طريق رفع الدعوى أو الطعن ، وأنه لما كانت التفرقة بين الدعاوى التي تنظر على الوجه المعتاد ، وتلك التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة تثير من المنازعات والمشاكل ما لا يتناسب والفائدة التي تحققها ، وكان الخطأ في الوصف قد يؤدي في كثير من الحالات إلى

ولما كان الناتج من الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في هذا التأمين وفي صندوق الادخار يحل محل المكافأة التي تستحق في نهاية الخدمة أيهما أكبر وكانت المادة ٢/٦٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ( قبل تعديلها بالقانون ١٤٣ لسنة ٦١ ) قد قضت بأنه إذا قل الناتج عما يستحق من المكافأة وجب على صاحب العمل تسوية ذلك الفرق إلى المؤسسة خلال أسبوع من تاريخ المطالبة به . فعنى ذلك أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية هي التي يجب أن ترفع عليها دعوى المكافأة وهي التي تحل محل العامل في مطالبة صاحب العمل بما يستحق من فرق بين الناتج سالف الذكر وبين المكافأة المستحقة . ويبقى التزام المؤسسة قائماً ولو كان صاحب العمل لم يشترك عن العامل في التأمين مع وجوب ذلك عملاً للمادة ٧٩ من قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ إلا أنه في هذه الحالة لا يجوز مطالبة المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها المقررة إلا على أساس الحد الأدنى للأجور .

( القضية رقم ٥٠١ لسنة ١٩٦٢ عمال مستأنف بالهيئة السابقة ) .

## ٧١

## محكمة المنيا الابتدائية

٢١ من يناير ١٩٦٣

١ — دعوى : تنظر على وجه السرعة ، خضوعها للقواعد العامة في رفع الدعاوى .

ب — لجان تقدير : طعن في تقديرها أمام المحكمة الابتدائية ، طريقته .

إهدار الحقوق الموضوعية أو حق الطعن . فقد رأى تعديل المادة ١١٨ من القانون وإنهاء الآثار القانونية كافة المترتبة على تلك التفرقة ، وهكذا يضحى المقصود من اصطلاح الفصل في الدعاوى على وجه السرعة هو مجرد حث المحكمة على سرعة الفصل في النزاع » .

ويبين من ذلك أن المشرع شاء أن يضع النص بمثل الوضع المتقدم ، حتى ينفي تماماً أية تفرقة قانونية بين الدعاوى التي تنظر على الوجه المعتاد ، والدعاوى التي تنظر على وجه السرعة ، سواء أورد هذا الاصطلاح في قانون المرافعات أم في غيره من القوانين ، وسواء أكان الأمر متصلاً بإجراءات رفع الخصومة ، أم نظرها ، أم إجراءات رفع الطعن في الحكم الصادر فيها ، أم ميعاد هذا الطعن ، ( الدكتور أبو الوفا في المستجدات في مشروع قانون المرافعات الموحد عن المادة ١١٤ منه المطابقة للمادة ١١٨ مرافعات ، بمجمله كلية الحقوق جامعة الاسكندرية السنة ٩ العددان ١ و ٢ ص ٢٢٢ ) .

« ومن حيث إن المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن : الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه يكون الحكم فيها دائماً بوجه السرعة ، وقد كان نص المادة ٥٤ من هذا القانون عند صدوره يحيز لسكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية ، ثم عدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ فأجاز للمصلحة والممول استئناف قرار لجنة الطعن أمام المحكمة الابتدائية طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، ثم استبدل لفظ طعن بلفظ استئناف عند تعديل هذه المادة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ الذي أبقى عبارة رفع الطعن طبقاً

لقواعد وإجراءات الاستئناف . ثم ألغيت هذه العبارة أخيراً بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ الذي جاء بمذكرته التفسيرية أنه قام الظن أن التعديل يجعل من اللجان درجة من درجات التقاضي بحيث تعتبر المحكمة الابتدائية درجة استئنافية للجان الطعن ، ثم استطردت أنه إذا أصدر قراراً للجنة اتخذ أساساً لربط الضريبة على ألا يكون مرحلة تقاضي ، بل يجب أن تكون مرحلة إعادة نظر في الخلاف قبل الالتجاء إلى ساحة القضاء .

وهكذا يبين أنه وإن كان التعديل الذي صدر به القانونان ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ يحمل مظنة اعتبار الطعن في قرار لجنة الطعن استئنافاً ، إلا أنه في حقيقته طعن من نوع خاص ولا يعد استئنافاً ( نقض مدني ١٩٦١/١٢/٢٠ طعن رقم ٢٦/٢٥٤ ق مجموعة المصنف الفنى س ١٢ ص ٨٠١ رقم ١٣٥ ) . وبذا لا تعتبر المحكمة الابتدائية بالنسبة للجان الطعن درجة استئنافية ، ويرفع إليها الطعن بصحيفة افتتاح دعوى . ( المرجع في تشريعات الضرائب للأستاذ كامل بدوي ص ٢٩٨ هامش ( ١ ) .

« ومن حيث إنه متى تقرر أن الطعن في قرار اللجنة إن هو إلا دعوى مبتدأة ، ولأن القانون يوجب الفصل فيها على وجه السرعة ، فانه يترتب على ذلك أن تسرى عليها القواعد العامة في رفع الدعاوى عملاً بصريح نص المادة ١١٨ مرافعات المعدلة . وبالرجوع إلى المادة ٦٩ من هذا القانون التي لم يلحقها تعديل والتي تقضى بأن « ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك » ، يبين أن القاعدة العامة هي أن ترفع الدعوى بصحيفة تعلن على يد محضر ،



وهو ما كان واجباً اتباعه في هذه الدعوى ، لأن هذا هو الأصل .

أما الاستثناء الذي أبقاه المشرع بعجز المادة في عبارة: « ما لم يقض القانون بغير ذلك » ، فالقصد به قانون المرافعات حيث رأى المشرع أن يستبقى الأحكام الخاصة ببعض الدعاوى والخصومات ذات الشكل الخاص النصوص عليها فيه ، والتي كانت نصوصها مطروحة أمامه عند تعديل قانون المرافعات ومع ذلك فلم يشأ أن يمسسها التعديل ، مثال ذلك دعوى مخاصمة القضاء وأعضاء النيابة والاعتراض على قائمة شروط بيع العقار ، أما سائر القوانين الأخرى السابقة على التعديل والتي يدق حصرها ، فحسبه أن اكتفى بتعديل أحكامها صراحة بمجموع نص المادة ١١٨ مرافعات والقول بغير ذلك فيه تعطيل لهذا النص وإهمال له بدلا من إعماله .

« ومن حيث إنه ترتيباً على ما سلف ، ولأن هذا الطعن قد رفع بصحيفة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة بعد العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المنفذ في ١٤/٧/٩٦٢ ، فيكون الدفع يبطلانه لرفعه بغير الطريق القانوني دفعاً سديداً ، إذ يشترط لصحة انعقاد الخصومة أن ترفع بإجراءات صحيحة ( المرافعات للدكتور أبو الوفا طبعة ١٩٥٦ بند ٣٥٧ ) بل من المقرر أن الأمور الشكلية الجوهرية الخاصة بإجراءات التقاضي والمتعلقة

بتوجيه الخصومات أمام المحاكم من النظام العام ، ومما يجب على المحاكم مراعاتها من تلقاء نفسها ، ( نقض مدني ١٩٦١/١٢/٢٠ طعن ٢٦/٤٦٤ ق مجموعة المكتب الفني س ١٢ رقم ١٣٦ ص ٨٠٩ ) .

هذا ولا يجدي الطاعن إعلانه المطعون عليها بتاريخ ١٦/٨/١٩٦٢ بتحديد جلسة لنظر طعنه المودع قلم الكتاب ، وذلك لأنه لم يفعل أكثر من أن تولى هو تحديد الجلسة التي كان يحددها رئيس المحكمة لينظر فيها الطعن بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وكان عليه لو أنه أراد تصحيح البطلان أن يعيد رفع الطعن من جديد بصحيفة تكميلية بالحضور ، على أن تعلن للمطعون عليها في خلال الميعاد المقرر قانوناً للطعن في قرار اللجنة كما أن إعلان المطعون عليها بصورة من صحيفة الطعن الباطلة ثم حضورها بالجلسة التي حددها الطاعن فيما بعد باعلان مستقل ، ليس من شأنه أن يزيل هذا البطلان ، وذلك لأنه ناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطريق رفع الدعاوى ، ومن ثم يتعين قبول الدفع والقضاء ببطلان صحيفة الطعن ( نقض ١٩٦٢/١٢/٢٠ سالف الذكر ص ٨٠٦ ) .

( القضية رقم ٢١٩ سنة ١٩٦٢ تجاري كلى رئاسة السيد الأستاذ يعيش محمد رشدي رئيس المحكمة ) .

## أوامر الاداء

طبيعتها وطرق الطعن فيها

للسير رئيس المحكمة فتمنى عبد الصبور

رئيس المكتب الفني بمحكمة النقض

— ١ —

### مقدمة عامة :

١ — الأصل أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن إلى المدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك<sup>(١)</sup> ، واستثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى ابتداءً أوجب الشارع في المادة ٨٥١ من قانون المرافعات ، على الدائن الالتجاء إلى نظام استصدار أوامر الأداء إذا كان كل ما يطالب به هو دين من النقود ثابت بالكتابة وحال الاداء ومعين المقدار سواء كان الدين صغيراً أم كبيراً . ولذلك فنظام أوامر الاداء طريق رسمه القانون للمطالبة القضائية بتلك الديون التي تتوافر فيها الشروط المتقدمة وذلك استثناء من القواعد العامة .

ولسنا ننبغي من هذا البحث بسط أحكام نظام أوامر الأداء بسطاً كاملاً وإنما كل ما نهدف إليه أساساً هو بيان « طبيعة أمر الأداء » التي تثار حولها الخلاف في المقتضى والقضاء لها من أهمية سواء من حيث الآثار القانونية المترتبة على أمر الأداء أو من حيث « طرق الطعن فيه » وسلطة المحكمة عند نظر الطعن في الأمر وما قد ينال الأمر من « بطلان » وأثره .

ولعل من المفيد قبل أن نتناول هذه النقاط في مباحث ثلاث هي : البحث الأول — في طبيعة أمر الاداء — والبحث الثاني — في الطعن في أمر الاداء ، والبحث الثالث — في بطلان أمر الاداء وأثره ، أن نستعرض في عجلة اجراءات استصدار أمر الاداء وصفة الإلزام في اتباع نظام أوامر الاداء (٢) .

### اجراءات استصدار أمر الاداء :

٢ — تجمل هذه الاجراءات في أنها تبدأ بأن يكلف الدائن مدينه أولاً بوفاء الدين بميعاد

(١) م ٦٩ مرافعات .

(٢) راجع بحثنا « طبيعة أمر الاداء وطرق الطعن فيها » — قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

المنشور بمجلة المحاماة س ٣٨ ص ٤٣٧ وما بعدها .



نظام أمر الأداء الرأسي للدارس :

(٤) وتطبيقا لذلك فقد نصت م ٨٥٨ / ٣ مرافعات معدلة على أنه في حالة التظلم من أمر الحجز ( السابق استصداره قبل استصدار أمر الاداء ) بسبب يتصل بأصل الحق يمنع إصدار أمر بالاداء وعلة ذلك أن الدين في هذه الصورة لا يكون ثابتا بالسكناية مستحقا في الحال ولا تكون الورقة في هذه الحالة كافية لشوته بالسكناية.

شرط أو لا تكفي الورقة في ذاتها للتحقق من ثبوت استحقاقه في ذمة المدين فانه لا محل لسلوك طريق أمر الاداء بل يتعين الالتجاء إلى الطريق العادى للتقاضى .

وإعمالاً لهذه القواعد قضى :

(أ) بأن شروط استصدار أمر الاداء لا تتوافر في الدين المبني على الحساب الجارى ذلك لأن العقد الذى يفتح به ذلك الحساب يقتضى بطبيعته الاستمرار في العمليات القانونية على النحو المتفق عليه فيه ولا يشرع في تصفية العلاقة بين طرفي العقد إلا بعد إقفال الحساب ومن مؤدى ذلك عدم إمكان اعتبار مثل هذا الدين بمنأى عن المنازعة الجدية (١) .

(ب) وبأن مطالبة المدعى برد المبالغ التى تسلمها المدعى عليه منه على ذمة توريد أقطان استناداً إلى عقد التوريد وإلى استعالة تنفيذ التزامه بالتوريد في ميعاد محدد فان هذه الطلبات تنطوى ضمناً على طلب اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه إعمالاً للمادة ١٥٩ مدنى والحكم برد ما دفعه المدعى للمدعى عليه نتيجة لهذا الفسخ علاوة على طلب التعويض المتفق عليه وكل هذه الطلبات لا تدخل في نطاق المادة ٨٥١ من قانون المرافعات ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى دون استصدار أمر أداء في غير محله (٢) .

(ج) إذا كان الدين موضوع النزاع قد اقتضى استظهار حقيقة ندب خير حسابى لتصفية الشركة التى قامت بين طرفي الدعوى فلا يكون وقت أن صدر به أمر الاداء المعارض فيه من قبيل دين النقود الثابت بالكتابة الحال الاداء المعين المقدار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٨٥١ مرافعات وبذلك يكون الأمر باطلا لصدوره على خلاف نصوص آمرة متعلقة بالنظام العام وواجبة الاتباع في حدودها المقيدة (٣) .

ثالثاً — بالنسبة للديون الثابتة في الأوراق التجارية : لا تتبع طريق أمر الاداء إلا إذا « كان صاحب الحق دائناً بورقة تجارية واقتصر رجوعه على الساحب أو المحرر أو القابل أو الضامن الاحتياطى لأحدهم ، أما إذا أراد الرجوع على غير هؤلاء وجب عليه اتباع القواعد العامة في رفع الدعوى » (٤ م ٢/٨٥١ مرافعات) .

ولم يكن نص المادة ٢/٨٥١ من قانون المرافعات قبل تعديله يشمل الضامن الاحتياطى مع أنه في مركز الدين (٤) ولكن التعديل الجديد قد حرص على النص على الضامن الاحتياطى فيكون الرجوع عليه بطريق استصدار أمر بالاداء لا بالطريق العادى لرفع الدعوى .

(١) أنظر استئناف اسكندرية ١٨/٣/١٩٦٢ المجموعة الرسمية للاحكام والبحوث القانونية س ٦٠ ص ٦٦٥ ع ٢؛ القاهرة الابتدائية ٣١/١/١٩٦١ في القضية ٢٢٩ س ١٩٥٩ لئلا « لا وجود للدين قبل قفل الحساب » .

(٢) استئناف القاهرة ١٣/٣/١٩٦٢ المجموعة الرسمية للاحكام والبحوث القانونية س ٦٠ ص ٦٥٩ ع ٢ .

(٣) « د د ١٩٥٩/١١/٢٩ » « د رقم ١٧ س ٥٩ ع ٢٠١ وراجع الوشاحى رقم ٣٤٣١ » .

(٤) راجع الاوراق التجارية للدكتور عمن شفيق ص ٤٤٨ وما بعدها .



أما إذا كان الدائن يريد الرجوع على غير الساحب — المدين الأصلي في الورقة التجارية — أو المهرر للسند الإذني أو المسحوب عليه القابل أو الضامن الاحتياطي ، كما إذا أراد الرجوع على المظهرين وغيرهم فإنه ينبغي اتباع القواعد العامة في رفع الدعوى مع مراعاة أحكام قانون التجارة (١) وما رسمه من اجراءات . وإذا جمع الدائن بين من نص عليهم في المادة ٥٨١ / ٢ من قانون المرافعات وغيرهم ممن لا يشتملهم هذا النص استناداً إلى التضامن بينهم فإنه ينبغي عليه أن يسلك الطريق العادي لرفع الدعوى إذ لا تكون طلباته الموجهة اليهم جائزة للاقتضاء بطريق أمر الأداء قانوناً .

### جزء اتباع طريق أمر الأداء :

٤ — وإذا كان استصدار أمر بالأداء في استيفاء الديون الثابتة بالكتابة واجباً وهو الطريق القانوني الذي رسمه الشارع للمطالبة القضائية بها فإن عدم اتباع هذا الطريق والالتجاء إلى القواعد العامة في الحالات التي كان يجب فيها سلوك طريق أمر الأداء من شأنه أن يجعل الدعوى غير مقبولة أصلاً لعدم سلوك الطريق القانوني لرفعها وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها بذلك لتعلقه بالنظام العام وذلك بسبب اتصاله باجراءات التقاضي وطرق رفع الدعوى (٢).

وواقع الأمر أن عدم قبول الدعوى لعدم سلوك طريق أمر الأداء في حالات وجوبه ليس إلا دفعا شكلياً (٣) يبطلان أثر صحيفة الدعوى — كطريق لرفعها — لخالفها للقانون ورفع الدعوى بها فيما لا يحيزه القانون (٤).

ويترب على الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم سلوك المدعى الطريق القانوني وهو طريق أمر الأداء أنه يتعين عليه أن يسلك هذا الطريق في المطالبة كما أنه يزيل أثر صحيفة الدعوى في قطع التقادم ، ذلك أن الخصومة لم تنعقد بها في هذه الحالة شأنه في ذلك شأن الحكم يبطلان صحيفة الدعوى (٥).

(١) المادتان ١٦٢ و ١٦٥ وما بعدها تجارى .

(٢) يرى البعض أن يقضى في الدعوى التي ترفع مباشرة دون اتباع طريق أمر الأداء ، بعدم الاختصاص ، ولكن يرد على هذا الرأي أن ما يرسمه الشارع من طريق لرفع الدعوى لا شأن له بقواعد الاختصاص وإنما يتصل بما لصحيفة الدعوى من أثر في قيام الخصومة وانقضاءها متى كان قد روعي في طريق رفعها ما يرسمه القانون من قواعد واجراءات . وراجع استئناف اسكندرية ١٨/٣/١٩٦٢ في الاستئناف رقم ٣٥١ لسنة ١٢ ق مدني . وراجع أوامر الأداء للاستاذ عبد الحميد الوشاحي م ٤٠ وما بعدها .

(٣) راجع نقض مدني ٢٠/١٢/١٩٦١ بمجموعة المكتب الفني م ١٢ س ٨٠٦ .

(٤) استئناف الحكم بعدم قبول الدعوى بعدم سلوك طريق أمر الأداء لانستنفد به محكمة أول درجة ولايتها في نظر الموضوع فإذا ألتته محكمة الاستئناف وجب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع (راجع نقض مدني ٢٩/٣/١٩٦٢ بمجموعة المكتب الفني م ١٣ س ٣٣٩) .

(٥) راجع نقض مدني ٧/٦/١٩٦٢ بمجموعة المكتب الفني م ١٣ س ٧٧٤ أما الحكم بعدم الاختصاص فإنه لا يزيل أثر صحيفة الدعوى في قطع التقادم ( م ٣٨٣ مدني ) .

## المبحث الأول

## طبيعة الأمر بالأداء

## الأمر بالأداء والأمر على عريضة :

هـ — ثار الجدل كثيراً حول طبيعة الأمر بالأداء فذهب البعض إلى أن أمر الاداء يعد أمراً ولائياً وأن القاضى المختص بإصداره إنما يقوم بوظيفة ولائية (١) بحته على أنه بمجرد صدور الأمر بتغير طبيعته فيعتبر بمثابة حكم قضائى ومضى كان كذلك اعتبر مشتملاً على قضاء قطعى ملزم ورتبوا على ذلك أنه لا يلزم توافر بيانات الحكم فى أمر الاداء فيما عدا ما نص عليه القانون من بيانات تطالبها فى الأمر ، كما رأى البعض الآخر أن الأمر بالأداء لا يصدر فى خصومة ولا ينعقد إلا بالظعن فيه بالمعارضة أما قبل ذلك فهو أمر على عريضة .

والذى نراه فى طبيعة أمر الأداء أنه ليس أمراً ولائياً ولا أمراً على عريضة لاختلافهما من حيث إجراءات الصدور والآثار التى يرتبها القانون لسكل منهما رغم أنهما يتفقان فى أنهما يصدران من قاضى على عريضة فى غيبة الخصوم وبدون سماع مرافعة وذلك للامور التالية :

أولاً — أن الأمر على عريضة يصدر بإجراءات وقتية أو تحفظية أو إدارية لتنظيم سير الخصومة التى لم تبدأ بعد فهى لا تفصل فى خصومة بين طرفين متنازعين أما أمر الاداء فهو يفصل فى مطالبة بحق وخصومة قائمة حول الحق لا حول إجراءات وقتية ولذلك فعمل القاضى فى إصداره الأمر على عريضة عمل ولائى بعكس عمله فى إصدار الأمر بالأداء فهو عمل قضائى (٢) . يشتمل على قضاء قطعى ملزم (٣) ولا يقبل القول بأنه بمجرد صدوره يعد قضاء بخير خصومة قائمة . والخصومة فى صورة طلب أمر الاداء إنما تشكل ذلك النزاع الذى يشيره طالب الأمر أمام القاضى فى طلبه بالاجراءات التى رسمها القانون .

ثانياً — أن القانون قد جعل نظام استصدار أمر الاداء وجوبياً واعتبره طريقاً لرفع الدعوى استثناء من القواعد العامة وذلك فى حالات المطالبة بالديون الثابتة بالكتابة وعلى ذلك فإن طلب

(١) راجع إجراءات التنفيذ للدكتور أبو الوفا ص ١٤٧ وما بعدها وص ٨٧١ وما بعدها .

(٢) وقد أخذ بهذا رأى الأستاذ عبد الحميد الوشاحى فى كتابه فى نظام أوامر الأداء . وراجع بحثنا فى « وقف تنفيذ قرارات النيابة العامة والناوذا » ( فى التفرقة بين العمل الولائى والعمل القضائى ) عمادة ص ٣٨ ع ٣ . وكثيراً ما كان يتطلب الشارع فى رفع الدعوى وانعقاد الخصومة أن يكون رفعها بطلب يودع قلم كتاب المحكمة ثم يعلن الخصم بعد ذلك كما فعل المشرع فى القانون ١٧١ لسنة ١٩٤٧ وقوانين الضرائب .

(٣) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . وقارن الوشاحى المرجع السابق ص ٩٧ .



استصدار أمر الاداء يعد مطالبة قضائية "demande en justice" (١) لأنه فيه معنى المطالبة أمام القضاء بالخق مطالبة جازمة بعد تكليف المدين بالوفاء . ولا ينال من ذلك أن القاضى يفصل في طلب أمر الاداء في غيبة الخصم ودون تكليفه بالحضور ما دام أن المشرع قد أراد رفع الدعوى بهذا الطريق وجعل سلوك هذا الطريق حتمياً في حالة الديون الراجعة بالسكتة فضلاً عن أنه في تكليف المدين بالوفاء قبل طلب استصدار الأمر بإعلانه للمدين بأنه إذا لم يوف بالمدين سلك الدائن طريق استصدار أمر بالاداء قبله . أما الأمر على عريضة فلا شرط فيه إعلان الخصم قبل استصداره .

وقد أخذ القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أخيراً بما رأيناه فنص في المادة ١/٨٥٧ مرافعات معدلة بأنه « يترتب على تقديم العريضة قطع التقادم » شأنها في ذلك شأن صحيفة افتتاح الدعوى (م ٣/٧٥٢ مرافعات معدلة) .

ثالثاً — أن المادتين ٨٥٣ و ٨٥٧ مرافعات قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — قد قضتا صراحة بأن الأمر بالاداء يعتبر بمثابة حكم غيابي كما أن الحكم في المعارضة يعتبر بمثابة حكم حضوري مما تقتضي معه فكرة أن الأمر بالاداء يأخذ حكم الأمر على عريضة ومن ذلك أن يكون واجب النفاذ وبقوة القانون وفقاً للمادة ١/٤٦٦ مرافعات وبذلك نصت المادة ٨٥٧ مكرر مرافعات على أنه تسرى على الأمر بالاداء والحكم الصادر في المعارضة فيه (التظلم فيه) الأحكام الخاصة بالنفاذ المعجل حسب الاحوال التي بينها القانون شأنها في ذلك شأن باقي الأحكام مما يستدل منه على أن أمر الاداء ليس أمراً على عريضة بل هو حكم قضائي كغيره من الأحكام (٢) .

رابعاً — أن أمر الاداء يعتبر كأن لم يكن إذا لم يعلن للمدين خلال ستة شهور من تاريخ صدوره (م ٨٥٦ مرافعات) وهو ذات الحكم إذا لم يعلن الحكم الغيابي خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره وفقاً للمادة ٣٩٣ مرافعات فإنه يعتبر كذلك كأن لم يكن — أما الأمر على عريضة فإنه يسقط إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره .

### أمر الإراء حكم قضائي :

٦ — وينبغي على ما تقدم أن أمر الاداء حكم قضائي فاصل في خصومة بحيث إذا لم يعارض (٣) فيه يصبح بعد فوات مواعيد المعارضة بمثابة حكم حضوري كما أنه إذا كانت قيمة الدعوى الصادر بها

(١) ومن ثم فطلب استصدار الأمر يقطع التقادم لأنه يعد مطالبة قضائية متى كان الأمر قد صدر أما رفض طلب الأمر فإنه يزيل ما لا طلب من أثر في قطع التقادم والشأن في ذلك شأن رفض الدعوى يزيل ما يترتب على صحيفة الدعوى من قطع للتقادم (راجع تقض ١٩٦٢/٤/٢٦ مجموعة المكتب الفني من ١٣ س ٥٠٦ ع ٢ . قارن الوشاحي — المرحم السابق من ١٢٠ — حيث يرى سيادته أن قطع التقادم واستحقاق فوائد التأخير لا يترتب على تقديم عريضة طلب أمر الاداء أو صدوره لأن أيهما لا ينشأ عنه خصومة بين الطرفين وإنما تترتب هذه الآثار من تاريخ إعلان الطلب والأمر .

(٢) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ المعدل بقانون المرافعات .

(٣) قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي استبدل بالمعارضة التظلم من الأمر كما سبقين .

الأمر بالأداء لا تتجاوز النصاب الانتهائي للمحكمة الجزئية فإن أمر الأداء بعد فوات مواعيد المعارضة يعتبر حكماً نهائياً غير قابل للطعن (١) .

ولا ينال من كون أمر الأداء بمثابة حكم قضائي أنه لا تحرر له أسباب لأن المشرع هو الذي رسم طريق استصدار أمر الأداء تبسيطاً للإجراءات ولم يتطلب تحرير أسباب له على أساس أن موضوع من الموضوع فهو لا يصدر إلا في حالة الديون الثابتة بالكتابة قدرأ واستحقاقاً والحال الأداء والمعين المقدار مما لا يكون ثمة هناك ضرورة أو أهمية من تحرير أسباب له . وإذا كان المشرع قد جعل من حيث الشكل أوامر الأداء تصدر في صورة أوامر ordonnance في قوة الأحكام ويجوز التنفيذ بها دون أن يشترط في شكل صدورهما إلا أن تصدر على إحدى نسختي الطلب فإن ذلك لا ينفي أنها في طبيعتها par nature تدخل في معنى الحكم القضائي الفاصل في خصومة بالمعنى العام jugement (٢) .

٧ — ولا نرى صحيحاً القول بأن أمر الأداء قضاء قطعي ملزم في مطالبة بحق وإن كان مطلقاً على شرط عدم التظلم فيه فإذا تحقق شرط عدم التظلم أصبح لأمر الأداء حجية الحكم وأثاره ، ذلك لأننا رأينا أن أمر الأداء قبل المعارضة فيه بمثابة حكم غيابي فله حجية الحكم الغيابي وأثاره ما لم يسقط بمضي ستة شهور من تاريخ صدوره دون اعلانه للخصم المدين ولأنه بفوات مواعيد المعارضة يصبح حكماً حضورياً له آثاره كذلك . وعلى ذلك فللأمر بالأداء قوة الحكم الغيابي وأثاره فيجوز الحصول به على أمر الاختصاص وفقاً للمادة ١٠٨٥ من القانون المدني إن كان مشمولاً بالتنفيذ كما تسرى على أحكام التنفيذ المتعلقة بالأحكام الغيابية كما أنه ينبغي على صدور الأمر بالأداء قطع مدة التقادم وسريان الفوائد وتستند هذه الآثار إلى تاريخ طلب الأمر لا إلى تاريخ صدوره (٣) .

### تعديلات القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ :

٨ — وإذ أصدر الشارع القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ممدلاً بعض نصوص قانون المرافعات بصدد أوامر الأداء فقد حذف منه المادة ٨٥٣ مرافعات الحكم القاضي باعتبار الأمر بمثابة حكم غيابي كما تضمنت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور ما نصه « كما عني المشرع بأن يبرز بجلاء صفة الأمر باعتباره أمراً وليس حكماً واحتفاظه بهذه الصفة حتى صدوره — هذا على الرغم من أنه يشتمل على قضاء قطعي ملزم — وبذا يتعين الاعتداد بهذه الصفة عند إصداره سواء من ناحية بيانات الأمر أو من

(١) مستعجل مصر ١٢/١٢/١٩٥٤ محاماة س ٣٦ ص ١١٠٧ .

(٢) ولذلك لا يشترط في أمر الأداء أن يعنون باسم الأمة . راجع حكم محكمة السيدة الجزئية في ١٢/٢/١٩٥٨ محاماة س ٣٩ ص ٤٤ العدد الأول . وقارن استئناف القاهرة ١٩٥٩/٦/٢٠ بالمجموعة الرسمية س ٥٩ رقم ١٦ وقارن الوشاحي المرجع السابق ص ١٠٥ وما بعدها .

(٣) راجع بحثنا — في مجلة المحاماة السالف الإشارة إليه وراجع نقض مدني ١٩٦٣/٤/٤ في الطعن رقم ٢٦٤

سنة ٢٧ ق .



ناحية إجراءات استصداره . وأجاز المشروع استئناف الأمر — استثناء — عند عدم التظلم منه في الميعاد . . . » .

ونبادر إلى القول بأن صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لا يغير مما انتهينا إليه من أن أمر الأداء — في طبيعته — حكم قضائي (١) فاصل في خصومة ويعد قاطعاً للتقدم ومجرباً للفوائد وذلك من تاريخ طلب الأمر ووظيفة القاضي في إصداره وظيفة قضائية وتشمل على قضاء قطعي ملزم وإن كان يصدر — من حيث الشكل — في صورة أمر ordonnance لم يتطلب القانون أن يتضمن ما تطلبه في الأحكام من بيانات شكلية أو أسباب كافية . ولم تقصد المذكرة الإيضاحية من عبارتها سالفة الذكر إلا ترديداً لما ذهب إليه البعض من أن الأمر بالأداء بمجرد صدوره يعد حكماً قضائياً أما قبل ذلك فهو أمر من حيث بياناته أو إجراءات استصداره بل قد أفصحت المذكرة الإيضاحية عن أن صفة الأمر يحتفظ بها حتى صدوره ولذلك فلا يستفاد من حذف المشرع الحكم القاضي باعتبار الأمر بمثابة حكم غيابي من نص المادة ٨٥٣ مرافعات أن أمر الأداء ليس حكماً قضائياً وإنما علة ذلك أنه من الأصول التشريعية أن يبتعد المشرع عن التعريفات والتكليف ما استطاع إلى ذلك سبيلاً كما أن المشرع قد ألغى — بصفة أصلية — نظام المعارضة في الأحكام الغيابية فيما عدا الحالات التي ينص عليها في القانون استثناء (م ٣٨٥ مرافعات معدلة) . ولا يستفاد كذلك من استبدال المشرع بطريق المعارضة في الأمر بالأداء ، طريق التظلم منه ذلك أن التظلم طريق للطعن في أمر الأداء كما أن من طرق الطعن فيه الاستئناف ولم يجعل التظلم في صورة معارضة في حكم غيابي لما تقدم ولتفادي الصعوبات التي تترتب على اعتباره معارضة كجواز أو عدم جواز إبداء الطلبات المعارضة في المعارضة أو كإبداء الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المحلي أو بالأحوالة كما سنبين في موضعه (٢) .

٩ — وبؤيد النظر للتقدم من أن أمر الأداء حكم قضائي :

(١) أنه يجوز الطعن فيه مباشرة بطريق الاستئناف شأنه في ذلك شأن الأحكام الحضرية وأن الطعن المباشر فيه بطريق الاستئناف من شأنه أن يسقط الحق في التظلم من الأمر وهو ذات الحكم الذي تضمنه نص المادة ٣٨٧ مرافعات بشأن المعارضة في الأحكام الغيابية من أن « يعتبر الطعن في الحكم الغيابي بطريق آخر غير طريق المعارضة نزولاً عن حق المعارضة فيه (٣) .

(٢) أن جواز استئناف أمر الأداء مباشرة ليس استثناء من القواعد العامة في الطعن في الأحكام بل هو تطبيق لها بدلالة ما نصت عليه المادة ٨٥٥/٥ مرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من أنه يبدأ « ميعاد استئناف الأمر ان كان قابلاً له من تاريخ فوات ميعاد التظلم منه أو من تاريخ اعتبار التظلم كأن لم يكن والمقصود بعبارته « ان كان قابلاً له » أن يكون الاستئناف جائزاً وفقاً

(١) راجع استئناف القاهرة ١٩٥٨/١٢/٢٥ المجموعة الرسمية س ٥٩ ع ٩ و ١٠ رقم ١٣٤ وقارن حكم المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة في ١٩٥٨/٦/٧ السنة ٣ من ١٣٧٣ .

(٢) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

(٣) راجع استئناف القاهرة ١٩٥٨/١٢/٢٥ المجموعة الرسمية س ٥٩ ع ٩ و ١٠ رقم ١٣٤ .

للقواعد العامة في الاستئناف بأن يزيد قيمة النزاع الذي صدر فيه الأمر بالاداء على انصاب الانتهاى للقاضى الذى أصدره (١) .

### قضاء المحاكم في طيعة الأمر بالاداء :

#### (١) قضاء الاستئناف :

١٠ — وبالرغم مما تقدم رأت محكمة استئناف الاسكندرية أن أمر الاداء لا يخرج في الواقع عن كونه أمراً صادراً على عريضة ولا يرفع عنه هذا الوصف أن المشرع اعتبره بمثابة حكم غيابي أجاز فيه المعارضة وبمثابة حكم حضوري إذا لم ترفع المعارضة في الميعاد المحدد وأنه إذ اعتبره كذلك لم يقصد غير الآثار التي تترتب على هذا الأمر دون اعتباره حكماً بمعناه المحدد كسائر الأحكام وأن المعارضة في أمر الاداء لا تعدو أن تكون تظلاً كما هو الشأن في الاوامر الصادرة على عرائض وأن معنى اعتبار أمر الاداء بمثابة حكم غيابي أو حضوري هو أن يكون كذلك من حيث شموله بالنفاذ من عدمه أما فيما عدا ذلك فلا يعتبر حكماً كسائر الأحكام وذلك على أساس أنه لا يفصل في خصومة ولم يبين على أسباب يمكن مناقشتها لدى استئنافه وأن الخصومة لا تنعقد في الأمر بالاداء إلا عند الطعن فيه بطريق المعارضة (٢) .

ورببت المحكمة على ذلك أن استئناف أمر الاداء ذاته غير جائز سواء فوت ميعاد المعارضة فيه أم لا ويكون الحكم الصادر في المعارضة في أمر الاداء هو الذي يقبل الطعن فيه بطريق الاستئناف .

١١ — على أن هذا الرأي مردود في نظرنا بما تقدمه في هذا البحث وبأن الشارع قد يساوى بين أمر الاداء والحكم الغيابي من حيث أحكام النفاذ ، وصرح بذلك في مذكرته الإيضاحية بأنه ليس من قبيل الأوامر على العرائض كما يساوى بينهما من حيث السقوط إذا لم يعلن أى منهما خلال ستة شهور من تاريخ صدوره ثم يساوى بينهما كذلك من حيث المعارضة (التظلم) وميعادها فجعلها لسكل منهما خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان الحكم الغيابي أو أمر الاداء (٣) .

وقد كان للرأي القائل بأن أمر الاداء هو أمر على عريضة ، سند من نصوص قانون المرافعات الخاصة باستيفاء الديون الثابتة بالكتابة (م ٨٥١ وما بعدها) قبل تعديلها بالقانونين رقمي ٣٦٥ سنة ١٩٥٢ و ٤٨٥ سنة ١٩٥٣ إذ كانت المادة ٨٥٥ مرافعات تنص قبل التعديل على أن التظلم من الأمر يكون خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانه وكانت المادة ٨٥٧ مرافعات قبل التعديل تنص على أن أمر الدفع يعتبر كأن لم يكن إذا لم يعلن للمدين في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وذلك أسوة بالأوامر على العرائض ولكن بتعديل المواد سالفة الذكر إتجه الشارع إلى الوضع السليم للأمر

(١) م ٤٥ مرافعات .

(٢) استئناف الاسكندرية ١٩٥٥/١٢/٦ بحاماة س ٣٦ م ١٣٥٨ .

(٣) م ٣٨٨ و ٨٥٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .



بالأداء من حيث أنه قد فصل في خصومة حول حق بدون مرافعة فاعتبر أمر الأداء بمثابة حكم غيابي واعتبر التظلم منه معارضة شأن المعارضة في الحكم الغيابي مما حدا بالمشرع إلى أن يستعمل لفظ المعارضة في أمر الأداء بدلا من لفظ « التظلم » وأن يجعل ميعاد المعارضة في الأمر متفقاً مع ميعاد المعارضة في الأحكام الغيابية وكذلك نص في المادة ٨٥٦ من قانون المرافعات على أن الأمر يعتبر كأن لم يكن إذا لم يعلن المدين خلال ستة أشهر من إتاريخ صدوره كما هو الحال في الأحكام الغيابية تماماً على ما تقدم (١) .

ومن أجل ذلك قضت محكمة استئناف القاهرة بأن الأمر بالأداء يعتبر « قضاء قطعياً ملزماً بأداء الدين متفقاً مع الحكم الغيابي من حيث طبيعته وكافة النواحي المتصلة به والآثار المختلفة التي تترتب عليه وليس فقط من حيث ثموله أو عدم ثموله بالنفاذ حيث يتعين أن تسرى عليه قواعد الاستئناف المقررة قانوناً شأنه في ذلك شأن الحكم الغيابي الصادر في أية دعوى ترفع بالطريق العادي فيكون جائزاً استئنافه مباشرة دون أن يكون هذا الاستئناف مشروطاً بسبق المعارضة فيه (٢) .

#### ( ب ) قضاء محكمة النقض :

١٢ — وقد قضت محكمة النقض أخيراً بما يؤيد الرأي الذي تقول به من أن أمر الأداء حكم قضائي ، في الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق بتاريخ ٤/٤/١٩٦٣ حين قررت أن القانون « أنزل أمر الاداء منزلة الأحكام فنص في المادة ٨٥٣ من قانون المرافعات على أنه يعتبر بمثابة حكم غيابي وعנית المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٢ وللقانون ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ بنفي الرأي القائل باعتبار أمر الاداء في حكم الأمر الذي يصدر على عريضة وقد أكد الشارع ذلك بمعاملة أمر الاداء بمعاملة الأحكام في مواطن كثيرة منها ما نصت عليه المواد ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ مرافعات مما يتأدى معه أن أوامر الاداء (٣) وإن كانت تصدر بطريقة تختلف عن الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى وتشبهه بطريقة استصدار الأمر على العريضة (٤) إلا أنها تصدر بموجب « السلطة القضائية » لا الولائية ولها ما للأحكام من قوة وتصلح أداة لاستصدار أمر بالاختصاص طبقاً لما تنص عليه المادة ١٠٨٥ من القانون المدني » .

« يتبع »

(١) المذكرة الإيضاحية لكل من القانونين ٢٦٥ لسنة ١٩٥٢ و ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ .

(٢) استئناف القاهرة ١٩٥٨/١٢/٢٥ السالف الإشارة إليه .

(٣) Ordonnance de paiement.

(٤) Ordonnance sur requête.

## ملاحظات

## على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣

بتعديل بعض أحكام قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧

للمستاذ عمر الماربري المحامي

كلمة شكر لدايم منها :

إلى كل من وقف بجانب هذا القانون .

وإلى كل من ساهم في السر أو العلانية في العمل على ظهور هذا القانون .

وإلى بطل القومية العربية وحامل لواء الاشتراكية في الشرق تقدم أسرة المحامين لهم جميعاً  
أجزل عبارات الشكر وعرفان الجليل .

فقد حقق هذا القانون أملاً للمحامين كانوا يترقبونه من زمن بعيد .

وأمن لهم ولأولادهم ولزوجاتهم من بعدهم حياة كريمة . وفي ذلك ممارسة فعلية لاشتراكية  
نادى بها زعيمنا المحبوب .هذه كلمة كان لا بد أن أبدأ بها مقالتي عن بعض ملاحظاتي على هذا التشريع الذي حاربه مع  
شديد الأسف بعض أفراد أسرة القانون . تقولاً عليه بأنه قانون لا مثيل له في أي تشريع وضع  
لتنظيم مهنة المحاماة . وأنه سوف يزيد الأعباء على المتقاضين . وأنه لا يتماشى مع اشتراكية العهد  
الذي نحياه .أما القول بأنه تشريع فريد لا مثيل له في التشريعات المقارنة فهو قول غير صحيح . لأن هذا  
التشريع له مثيل في قانون تقاعد المحامين في القطر السوري الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥٧  
بتاريخ ١٧/٩/١٩٥٣ . فقد نصت المادة الرابعة من هذا التشريع على أن من الموارد التي تتألف منها  
خزانة التقاعد :« ربع ما تقضى به المحاكم اتغايا للمحاماة وفقاً لأحكام المادة ٣٥ من المرسوم التشريعي رقم ٥١  
المؤرخ في ١٣/٨/١٩٥٢ » .وله مثيل في قوانين تقاعد المحامين في الجمهورية اللبنانية . فقد نصت المادة الأولى من القانون  
الصادر بتاريخ ١٢ كانون سنة ١٩٥٩ بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٨٠ والمرسوم الاشتراعي رقم ٦  
بشأن صندوق تقاعد محامي نقابة بيروت على أن من ضمن موارد صندوق التقاعد :



« ج — كامل أتعاب المحاماة التي تقضى بها المحاكم . وعلى جميع المحاكم المدنية والجزائية والشرعية والمذهبية والإدارية والعسكرية ومجالس العمل التحكيمية أن تقضى تلقائياً باتعاب محاماة في جميع القضايا التي يمثل بها أحد المحامين لديها وإن لم يطلبها المحامي » .

ونصت المادة الثانية من القانون رقم ١٥ شباط سنة ١٩٦٠ الذي عدل قانون انشاء صندوق تقاعد لمصلحة محامي نقابة طرابلس على أن من ضمن موارد صندوق التقاعد :

« كامل أتعاب المحاماة التي تقضى بها المحاكم وعلى جميع المحاكم المدنية والجزائية والشرعية والمذهبية أن تقضى باتعاب محاماة متناسبة مع أهمية القضية وفي جميع القضايا التي يمثل بها أحد المحامين لديها عنقاً ولو لم يطلبها » .

« وعند عدم استخراج الحكم بعد مرور شهرين من تاريخ صدوره تحصل هذه الأتعاب كما تحصل الرسوم والنفقات في الدعاوى الجزائية » .

ومن الاطلاع على هذه القوانين نجد أن المشرع اللبناني كان أكثر حيلة . فقد خشي أن يعتمد بعض الزملاء عدم طلب الحكم بالأتعاب فنص على وجوب القضاء بهذه الأتعاب حق ولو لم يطلبها المحامي .

وما كان مشرعنا في حاجة إلى وضع هذا الحكم الأخير لأن المادة ٣٥٧ مرافعات التي تقرر بأنه :

« يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة » .

فهذه المادة توجب على المحكمة عند الحكم بمصاريف الدعوى على الخصم الذي ستلزمه بهذه المصاريف أن تضمن المصاريف أتعاب المحاماة . فما دام قد طلب فيها الفصل في مصاريف الدعوى فهي ملزمة أن تدخل فيها أتعاب المحاماة دون حاجة إلى طلب الأتعاب بشكل مستقل . وإن كان العمل قد جرى أيضاً دائماً على أن يذكر رافع الدعوى طلب الحكم بالزام خصمه بالمصاريف والأتعاب .

وعلى هذا رأى المشرع المصري أنه في غير حاجة إلى ذكر العبارات التي جاءت بالتشريع اللبناني والتي توجب القضاء باتعاب المحاماة ولو لم يطلبها المحامي .

أما القول بأن هذا القانون سوف يزيد الأعباء على المتقاضين فهو أيضاً قول خاطيء . فأتعاب المحاماة المحكوم بها لا شأن لها برسوم الدعوى الواجب على المتقاضى سدادها قبل مباشرته لدعواه . فإذا كانت الأتعاب مقضياً بها لرافع الدعوى فسيدفعها لقلم البكتاب ثم يحصلها مع القضى له به من خصمه . وإذا كان مقضياً بها للمدعى عليه فلن يضار الأخير لأن قلم الكتاب سينفذ بها على المدعى .

أما القول بأن هذا التشريع لا يتماشى مع اشتراكية العهد الذي نحياه . فهو قول يجافي الحقيقة والواقع . لأن المرف قد جرى بين المحامين من أمد طويل على أن تكون الأتعاب المحكوم بها من حقهم زيادة على الأتعاب المتعاقد عليها . وتنفيذاً لهذا القانون فبدل أن يأخذ المحامي هذا المبلغ لنفسه

قد قبل أن يجمع لصندوق نقابته لتؤدي به خدمات لأكثر عدد من الزملاء سواء أكان ذلك في رفع قيمة معاش التقاعد للمعاشي حتى تضمن للزميل العيش الكريم في شيخوخته . أو في استمرار صرف معاش الزوجة والأولاد إلى أطول مدة . أو في زيادة الإعانات والمساعدات التي تقوم بها النقابة إلى العديد من الزملاء المحتاجين والذين لا يسعفهم قانون المعاشات الحالي في منحهم هذه الإعانات والمساعدات .

وإلى تعميم الخدمات الصحية لتشمل المحامي العامل وزميله المتقاعد وأسرها التي تشمل الوالدين والزوجة والأولاد بينما الخدمات الصحية حالياً قاصرة على المحامي العامل وأفراد عائلته فقط دون أن تمتد هذه الخدمات إلى المحامي المتقاعد أو أفراد أسرتهما بعد الوفاة .

ونص التشريع الجديد وإن جاء متضمناً بعض إجراءات تحصيل هذه الانعاب فإنه لا يختلف كثيراً عن النص الذي جاهدت لجنة الشؤون القانونية والعدل في مجلس الأمة أثناء انعقاده في سنة ١٩٦١ وتمكنت من إضافته إلى نصوص قانون المحاماة الموحد الذي كان مطلوباً من مجلس الأمة إقراره . ولا يفوتنا أن ننوه بفضل ومجهود هذه اللجنة وقد رأسها في كثير من جلساتها السيد وزير العدل الحالي وقت أن كان عضواً بالمجلس .

وقد جرى النص في القانون الموحد بعد تعديله في المادة ٩٨ من الفقرة الأولى منها على أن موارد النقابة تتألف من « ج - انعاب المعاماة المحكوم بها على الخصوم » .

ثم نظمت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة طريقة استيفاء هذه الانعاب فقررت :

« تستوفي انعاب المعاماة المحكوم بها على الخصوم والمشار إليها في الفقرة الأولى بواسطة أقلام الكتاب (المساعدين العدليين) ويجرى عليها حكم الرسوم القضائية ولا يعتد بأية مخالصة في هذا الشأن » .

والقانون الجديد لم يعمض على تنفيذه فترة طويلة حتى يتبين لنا بعض المآخذ عليه . إلا أننا نود أن نشير إلى حالة ما يكون طالب صورة الحكم هو المدعى عليه أو من في حكمه وكان محكوماً برفض الدعوى والانعاب لصالحه . فإن التعليقات التي أصدرتها وزارة العدل في هذا الخصوص تبيح تسليم صورة الحكم للمدعى عليه دون أن تلزمه بسداد انعاب المعاماة .

في حين أن هذه التعليقات أوجبت في حالة الحكم المدعى بطلباته والانعاب عدم تسليم المدعى الصورة التنفيذية للحكم إلا بعد سداد الانعاب لقلم الكتاب .

وما كان هناك أي محل لهذه التفرقة وكان يتعين أن يكون الحكم واحداً في كلا الحالتين لضمان سرعة تحصيل هذه الانعاب .

وفي النهاية أسأل الله أن يكون في تنفيذ هذا القانون راحة واطمئنان للسادة الزملاء نحو مستقبل زاهر ينعم فيه الجميع بحسنات الاشتراكية التي ينادي بها زعيم البلاد .

والله أكبر والعزة للعرب .



## المحكمة المختصة بنظر دعوى استرداد المنقول

الأستاذ أحمد طارق البابلي المحامي

أدى خلو التشريع المصرى قديمه وجديده عن النص صراحة على اختصاص المحكمة المركزى بدعوى استرداد المنقول المحجوز عليه تنفيذياً إلى ذهاب الآراء مذاهب شتى وإلى تضارب أحكام قضائنا .

ولقد كان للمشرع الفرنسى الفصل فى تجنيب فقهاء القانون الفرنسى مثل ذلك الخلاف القائم فى تشريعنا المصرى ، بأن نص صراحة فى المادة ٦٠٨ من قانون المرافعات على اختصاص المحكمة الواقع فى دائرتها الحجز فكان ذلك مدعاة إلى استقرار القضاء .

ومن أجل ذلك فقد رأيت أن أسهم ضمن من سبقنى إلى الكتابة فى هذا الموضوع اعلنا نصل جميعاً لما فيه خيرنا .

وقد آثرت أن أبدأ بمناقشة كل ما قيل فى هذا الصدد :

## الرأى الأول :

ذهب أول هذه الآراء إلى أن المحكمة المختصة بنظر دعوى الاسترداد هى المحكمة الواقع فى دائرتها التنفيذ عملاً بالمادة ٤٧٩ من قانون المرافعات باعتبارها — أى دعوى الاسترداد — ان هى إلا إشكال فى التنفيذ مستنداً إلى أنها جاءت بباب الاشكالات .

ويعيب ذلك الرأى الخلط بين الإشكال فى التنفيذ ودعوى الاسترداد فصحيح أن الأثر للترتب على الإشكال هو إيقاف البيع وهو نفس الأثر للترتب على رفع دعوى الاسترداد . ولكن ليس كل إشكال فى التنفيذ موقفاً للبيع ، فالإشكال فى التنفيذ — وبصريح نص المادة ٤٧٩ نفسها — وقى وموضوعى ، فان قلنا إن دعوى الاسترداد إشكال وقى فالمتخص بها قاضى الأمور المستعجلة وهو يحكم بإيقاف التنفيذ أو بالاستمرار فيه حسبما يظهر له من ظاهر الأوراق ، ومفاد ذلك أن الإشكال الوقى يحتاج إلى طلب الحكم بإيقاف التنفيذ بينما دعوى الاسترداد توقف البيع بنص القانون ولا تحتاج لصدور حكم بذلك .

هذا بالإضافة إلى أن القاضى للمستعجل ممنوع من البحث فى أصل الملكية وهو ما يخالف طبيعة دعوى الاسترداد التى تعتبر بحسب الأصل أنها دعوى تحتاج للفضل فيها إلى التغلغل فى الملكية .

(١) أنظر كوش رقم ٤٧ وجلاسون ٤ رقم ١٠٦٣ وجارسونيه ٤ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ وأبو هيف رقم ٣٧٥ والدكتور حامد فهمي ص ١٨١ والهاشية .

وإن قلنا إنها إشكال موضوعي في التنفيذ فإن الاختصاص المركزي يكون معقوداً للمحكمة التي أصدرت الحكم وليست تلك الواقع في دائرتها التنفيذ كما ذهب إليه خطأ ذلك الرأي (١).

### الرأي الثاني :

وقد ذهب ذلك الرأي إلى أن المحكمة المختصة بنظر دعوى الاسترداد هي المحكمة ذات الاختصاص وفقاً للقواعد العامة فتكون محكمة أي من المدعى عليهم عملاً بالمادة ٥٥ من قانون المرافعات . وهذا الرأي هو اجتهاد من القضاء في محاولة للخروج من ذلك الخلاف الفقهي وهو رأي مردود بأن التعدد المنصوص عليه في المادة ٥٥ من قانون المرافعات يشترط فيه أن يكون تعدداً حقيقياً لا صورياً ، ولما كانت طلبات المسترد في دعوى الاسترداد موجهة أساساً إلى طلب إيقاف البيع بسبب الادعاء بالملكية فإن الخصم الحقيقي للمسترد ليس المدين المحجوز عليه فحسب ، وإنما الدائن الحاجز .

فادعاء الملكية في حد ذاته قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ بدعوى مستقلة لا يمكن أن يكون وفق نصوص القانون مدعاة إلى إيقاف التنفيذ الحاصل بعد رفع الدعوى ، وما يدل على ذلك أن المشرع في المادة ٥٣٧ قد نص على وقف البيع ولم ينص على إيقاف التنفيذ . ولما كان إيقاف البيع يخضع لشروط معينة نص عليها المشرع في المادة ٥٣٨ مرافعات بحيث إذا تخلف أحد هذه الشروط حق للدائن الحاجز الاستمرار في التنفيذ واقتضاء حقه من المال المحجوز بالرغم من إمكان صدور حكم بثبوت ملكية المسترد للمحجوزات فيما بعد وأيضاً فإنه لا قيمة للحكم الصادر بتثبيت ملكية المسترد المنقولات الموجودة في حوزة المدين المحجوز عليه قبل التنفيذ على الأخير بواسطة الدائن الحاجز ذلك لأنه لم يكن طرفاً في هذه الدعوى .

ولذلك فإن لا يمكننا التسليم بأن التعدد المقصود في المادة ٥٥ مرافعات يشمل حالة دعوى الاسترداد لأن التعدد المنشود هو أن يكون المدعى عليهم ملتزمين بصفة أصلية وليس من ينكر بأن الدائن المنفذ ليس ملتزماً قبل المسترد في شيء (١) .

### الرأي الثالث :

وقد ارتأى البعض اختصاص المحكمة التي وقع الحجز في دائرتها متأثرين في ذلك بما نص عليه المشرع الفرنسي في المادة ٦٠٨ من قانون المرافعات مستندين في ذلك إلى أن القانون يوجب أن يعين الحاجز له موطناً مختاراً في المكان الواقع في دائرته التنفيذ .

(١) يراجع في ذلك مرجع القضاء ٧٥٠٦ ؛ بنى سوييف الجزئية ٢٦ إبريل سنة ١٩٣١ الحمامة ١٣ من ٤٤٨ ؛ والحمامة ١٤ من ٥٢٥ ؛ الدكتور أبو الوفا حاشية رقم ١ من ٣١٨ .



ولكن يعيب ذلك رأى أن القانون يوجب الاختصاص في الدعوى بصحيفة تعلن المدعى عليه في الوطن الأصلي لا الوطن المختار (١).

### الرأى الرابع :

وقد ظهر رأى يقول بأن المحكمة المختصة بنظر دعوى استرداد المنقول المحجوز عليه هي محكمة موطن المدعى عليه فليس هذه الدعوى ، وحدد ذلك الرأى هذا المدعى عليه بأنه هو المدين المحجوز عليه واستطرد ذلك الرأى قائلاً بأنه لما كان الأمر كذلك فإنه يتعين رفع دعوى الاسترداد أمام محكمة المدين المحجوز عليه وحده لأنه محور النزاع في الدعوى ولأنه هو أيضاً الذى يوجه إليه طلب الملكية الذى يعتبر أساس الدعوى . وقد استند ذلك الرأى إلى أن القانون يستوجب اختصاص المدين المحجوز عليه (٢).

وهذا الرأى أيضاً لا يمكننا التسليم به ذلك فإنه وإن كان صحيحاً أن القانون يوجب اختصاص المدين المحجوز عليه إلا أن القانون أيضاً يستوجب اختصاص الدائن الحاجز وسائر الدائنين الذين بيدهم مستندات تنفيذية . فهو ليس إذن للدعى عليه الوحيد في الدعوى . فضلاً عن أنه ليس هناك من جزاء يترتب على عدم اختصاص المسترد للمدين المحجوز عليه اللهم إلا أحقية الدائن المنفذ في أن يطلب الحكم بالاستمرار في التنفيذ دون ما انتظار للفصل في دعوى الاحقية — وطى ذلك فلا يمكن القول بأنه في حالة عدم اختصاص المدين المحجوز عليه بالرغم من وجود طرفي نزاع قائم وهما المسترد والدائن المنفذ و صدور الحكم بالاستمرار في التنفيذ ومع ذلك تكون محكمة الشخص ( المدين المحجوز عليه ) الغير مختصم في الدعوى هي المحكمة المختصة .

ومن الملاحظ أن هذه الآراء جميعاً يجمعها طابع واحد وهو نظرها لدعوى الاسترداد من زاوية خاطئة باعتبارها دعوى ملكية أو أحقية تشبهاً لها بمثلتها المعروفة بدعوى الاستحقاق العقارية . فالقائلين بهذه الآراء جميعاً يرون أن الادعاء بالملكية في الحجز التنفيذي هو الذى يوقف البيع . ولكن المراجع لتلك الدعوى منذ نشأتها في القانون القديم والمعاصر . ومقارنتها بمثلتها في القانون الفرنسى يرى :

أنه لو كان صحيحاً أن غرض المشرع في دعوى الاحقية التي ترفع بعد توقيع الحجز التنفيذي وتحديد يوم البيع أنها توقفه لرتب نفس هذا الأثر إذا رفعت قبل توقيع الحجز أو بعد البيع . ذلك لأن المسترد الجاد في دعواه هو الذى يبادر إلى ادعاء الملكية قبل التنفيذ عليها من الغير فإن صح ذلك فكأنما يحمى القانون المسترد المتعاس لا المبادر إلى المطالبة بحقه .

أما الاعتراض بأنه أى المسترد يطلب تثبيت ملكيته للمنقول المحجوز عليه في مواجهة الدائن الحاجز ذلك لأنه لم يكن طرفاً في السند المنفذ به بقصد تخليص ذلك المنقول من الحجز المتوقع عليه .

(١) الدكتور أحمد أبو الوفا ، حاشية رقم ٢ ص ٣١٩ إجراءات التنفيذ .

(٢) يراجع الدكتور أحمد أبو الوفا ، ص ٣١٧ وما بعدها بند ١٩٦ كتاب إجراءات التنفيذ .

فمثل هذا الاعتراض أن هو إلا اعتراف بأن الخصوم في دعوى الاسترداد هم الدائن المنفذ والمسترد دون المدين المحجوز عليه ، فسكما أن الحكم الصادر في دعوى الاحقية المرفوعة قبل التنفيذ ليس حجة على الدائن الحاجز لأنه ليس طرفاً فيه فيتعين على المسترد ان شاء رفع دعوى بالاسترداد بعد توقيع الحجز ليكون الحكم الصادر حجة على ذلك الدائن المنفذ .

فليس الغرض إذن من دعوى الاسترداد هو الادعاء بالملكية وحده وكذلك ليس الغرض منها عرقلة التنفيذ لأنه لو كان كذلك لنص المشرع على أن دعوى الامتداد توقف التنفيذ أسوة باشكالات التنفيذ ولسكن الواقع أنها ليست كذلك لأنه قد نص صراحة على أن دعوى الاسترداد توقف البيع بمعنى أنها تستمد قوتها من نص القانون بلا حاجة لصدور حكم بذلك بعكس الإشكال في التنفيذ . ويتفرع عن ذلك أنه لو فصل في الاشكال في التنفيذ بالرفض والاستمرار فيه ثم أعقبه رفع دعوى بالاسترداد لوجب إيقاف البيع والعكس أيضاً صحيح وهو ما يخالف ما رآه البعض من أنها عرقلة للتنفيذ .

يضاف إلى ما سلف أنه لو كان صحيحاً أن الغرض من دعوى الاسترداد هو الحصول على حكم بالاحقية في مواجهة الدائن الحاجز توطئة لإخراج المال المحجوز عن الحجز المتوقع عليه . ليسا حق -ووفقاً لذلك الرأي- للدائن الحاجز صاحب الامتياز أن يوقع مثل هذا الحجز في مواجهة المستأجر من الباطن عملاً بالمادة ١١٤٣ من القانون المدني بأي حال من الاحوال . ولحق القول بوجوب تعطيل نص المادة ١١٤٣ سالفة الذكر لأن المشرع افترض أن المال المحجوز مملوك لغير المدين المحجوز عليه ومع ذلك خول للدائن حق التنفيذ عليه ، لأن الدعوى التي ترفع من المالك بالاحقية في هذه الحالة هي دعوى ملكية عادية أما دعوى استرداد الحيازة فهي بلا شك الدعوى التي لا ينظر فيها إلى الملكية في ذاتها عملاً بصريح نص المادة ٤٨ مرافعات وهي تخرج من نطاق البحث الحالي .

ولما كانت دعوى الاسترداد هي تلك التي ترفع من المسترد حالة كون المال المحجوز في غير حيازته لأنها في غير هذه الحالة لا تسمى استرداد وإنما قد رسم القانون للمسترد الطريق بغيرها .

ولسكن ثار الخلاف في حالة وجود المال المحجوز في حيازة غير من يدعى ملكيته بأن كان في حيازة المدين المحجوز عليه مثلاً . فالمفروض في مثل هذه الحالة أن المتمتع بالقرينتين القانونيتين المتفرعتين عن الحيازة في المنقول سند الملكية هو المدين المحجوز عليه . فحيازته المادية قرينة على الحيازة القانونية والاحيرة قرينة على الملكية .

إذن فمن يتمسك بقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية ليس هو المدين المحجوز عليه لأن المفروض أن المال المحجوز تحت يده إما أن يكون باعتباره غاصباً إياه من ماله أو أنه تحت يده بناء على عقد غير ناقل للملكية . فإذا كانت الحالة الاخيرة فإنه ما من طلبات يوجهها المسترد للمدين المحجوز عليه الا تقديم العقد المبرم بينهما والذي بمقتضاه انتقلت الحيازة اليه . وبالتالي لا يمكن أن يكون ذلك مدعاة لاعتباره مديناً أصلياً في دعوى الاسترداد حتى يمكن القول بأن المدين المحجوز



عليه أحد المدعى عليهم مما يخول للمسترد رفع الدعوى أمام محكمة أى من المدعى عليهم فى الدعوى ومنهم المدين المحجوز عليه .

وان قلنا إنه أى المدين المحجوز عليه غاصب للمال المحجوز من المسترد فلا يمكن والحال كذلك أن يكون غرض المشرع من النص على وجوب وقف البيع عند الادعاء بملكية الاشياء المحجوزة هو عدم حماية المسترد الجاد فى ادعائه بمبادرته برفع مثل هذه الدعوى وان اختلفت تسميتها عن دعوى الاسترداد فلا يرتب نفس الأثر الموقوف للبيع فى حالة الادعاء بالملكية قبل البدء فى التنفيذ وتحديد يوم البيع ويحمى المسترد الغير جاد فى دعواه أو المتقاعس عن ادعائه لحين البدء فى التنفيذ وتحديد يوم البيع .

وانه لما يسترعى النظر أن يقضى القانون للدنى رقم ١٣١ لسنة ٩٤٨ فى المادة ٢/٩٧٧ طى أن لحائز المنقول المسروق أو الضائع إذا كان قد اشتراه من مزاد علنى أن يطلب من المسترد أن يعجل له الثمن الذى دفعه . ثم يأتى القانون — قانون المرافعات — فيقضى بأن دعوى الاسترداد ترفع من المسترد على المدين المحجوز عليه والدائن الحاجز ويحق له فى حالة التنفيذ على ماله أن يسترده دون أن يدفع قيمته ، وباعمال هذين النصين لرأينا موقفاً فى منتهى الغرابة ، فقد يقضى بالاستمرار فى التنفيذ ويستطيع الدائن الحاجز الحصول على دينه من بيع المال المحجوز ثم يأتى المسترد ( مدعى الملكية ) فيسترده من المالك الذى اشتراه من المزاد بشرط أن يدفع له قيمته ويكون موقف المدين المحجوز عليه كالتفرج فبينما يرفع المسترد دعواه مطالباً بالملكية تراه فى النهاية ملزماً بدفع قيمة المال المحجوز ، لى يستطيع الاحتفاظ بملكه وحيازته للمال المحجوز .

وبالبناء على ما تقدم لا يمكن التسليم بأن دعوى استرداد المنقول المحجوز عليه تنفذياً هى دعوى أحقية أو أنها دعوى مدعى فيها بالملكية أو أنها إشكال وقتى وموضوعى فى التنفيذ . . . . . الخ . هذه المسميات التى انتهى اليها شراح قانون المرافعات فقد كانت محاولاتهم من ذلك استخلاص حقيقة الخصوم فى هذه الدعوى توطئة لتطبيق القواعد العامة عليها فى مسألة اختصاص المحكمة نتيجة لذلك هى محاولات بعيدة كل البعد عن الحقيقة — وقد كان خروج المشرع الفرنسى عن القواعد العامة بنصه فى المادة ٦٠٨ من قانون المرافعات الفرنسى على أن الاختصاص معقود لمحكمة الحجز له ما يبرره بالنظر إلى أن التشريع الفرنسى قد اعتد بالصفة الغالبة لهذه الدعوى لأنها بمثابة اعتراض على الحجز فتسكون أقدر المحاكم على نظرها هى تلك الواقع فى دائرتها الحجز ذاته .

### رأينا فى الموضوع

انه لما كان المشرع المصرى قد نص صراحة على أن دعوى الاسترداد هى تلك التى ترفع من المسترد فى الفترة ما بين توقيع الحجز التنفيذى وتحديد يوم البيع وذلك بالنص صراحة على أنها توقف البيع فهمى بذلك تستند إلى نص تشريعى لا اجتهاد فيه . فعنى ذلك أنه قد اعتد بالصفة الغالبة لها وهى أن مجرد الاعتراض على البيع بالطريق الذى رسمه وذلك بادعاء الملكية بصحيفة دعوى مشروط فيها اختصاص المدين المحجوز عليه والدائن الحاجز . . . إلى آخر هذه الشروط فان هذا

الاعتراض كنفيل ، وبعد تحقق هذه الشروط ، من إيقاف البيع بحيث إذا تخلف شرط من هذه الشروط وجب على المحكمة بناء على طلب الدائن الحاجز الاستمرار في التنفيذ — وهو ما قضت به المادة ٥٣٨ مراقبات المعدلة بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٣ . فلم ينحول المشرع للمدين المحجوز عليه مثل هذا الطلب — وهو الحكم بالاستمرار في التنفيذ في حالة عدم تحقق هذه الشروط اللازمة لإيقاف البيع — بما يفهم منه إغفاله أى مصلحة لذلك المدين المحجوز عليه في هذه الدعوى .

وبما يؤيد ما نقول إن المشرع المصرى فى القانون القديم وإن كان ينص على بطلان صحيفة الدعوى فى حالة مخالفة هذه الشروط فإن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام حتى تستطيع المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما هو بطلان نسبي شرع لمصلحة من يتمسك به وهو ما استقر الرأى عليه ومع هذا فلم يكن أيضاً للمدين المحجوز عليه أن يطلب مثل هذا الطلب لانعدام مصلحته فيه (١) .

فالواضح إذن أن المشرع قد حاول التوفيق بين مصلحتين متعارضتين ، مصلحة المسترد الجاد فى دعواه والدائن المنفذ ذلك لأن التنفيذ واجب لكل حكم أو عقد رسمى عليه صيغة التنفيذ مما يستتبع منه ويستتبع حتماً وقوف المدين المحجوز عليه موقفاً لن يخرج عن تغليب إحدى المصلحتين على الأخرى كما لا يمكن القول بقبول ادعاء المدين المحجوز عليه طلباً يتعارض مع كلا المصلحتين وإنما يتحتم انضمامه لأى منهما .

وبما يزيد ما نقوله تأكيداً أن لجنة المراقبة القضائية (التفتيش القضائى حالياً) قد أرسلت مذكرة بتاريخ سنة ١٩٠٢ برقم ٤١٧ بما يفيد أنه فى دعوى استرداد أشياء محجوز عليها يكون لصاحب الحق توجيه اليمين الحاسمة إلى الدائن الحاجز هو المسترد لا المدين المحجوز عليه لأن طرفى دعوى الاسترداد فى الحقيقة هما المسترد والدائن الحاجز (٢) .

ونظراً لسكوت المشرع على اختصاص المحكمة بنظر مثل هذه الدعاوى فإتينا نرى أنه من المتعين الرجوع إلى القواعد العامة فى ذلك الشأن .

ولما كانت دعوى استرداد المنقول المحجوز عليه قد تحدت على ما سلف بيانه بين أصحاب مصلحتين ولأنها دعوى شخصية فالاختصاص إذن معقود لمحكمة موطن المدعى فيها وهو لا شك الدائن المنفذ فتكون المحكمة المختصة بنظر الدعوى هى محكمة موطن الدائن الحاجز ، سيما وأنه لا يقبل من الأخير الاعتراض على اختصاصه أمام المحكمة الواقع فى دائرتها محل إقامته لانعدام مصلحته فى ذلك .

هذه عجالة سريعة أن نشتم أن نكون بها قد أدينا بعض الواجب . وفى لقاء منقوم بشرح ما انتهينا إليه بشئ من التوسع . وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير .

(١) عكس ذلك مرجع القضاء ٩٨٢٠ استئناف أسبوط ١/٣٠/١٩٣٩ .

(٢) راجع مجموعة أحكام القضاء الجزء الثالث ص ٢٠٤٧ بند ٨٠١٥ .





## قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

( المادة الأولى )

يستبدل بالمواد : ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٦ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ،  
والفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، فقرة ثانية ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٧٦ ،  
٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٨ ، فقرة أخيرة ،  
١٠٩ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، فقرة أخيرة ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، فقرة أخيرة ، ١٣٨ من قانون السلطة  
القضائية النصوص الآتية :

« مادة ٥ — يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والاسكندرية وطنطا والنصورة وبني سويف  
وأسيوط . وتؤلف كل منها من رئيس أو أكثر ورؤساء للدوائر بقدر عددها ومن عدد كاف  
من المستشارين .

وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين .

ويجوز أن تنعقد محكمة الاستئناف في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها — أو خارج هذه الدائرة  
عند الضرورة — وذلك بقرار يصدر من وزير العدل وبناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٠ الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ .



وكذلك يجوز تأليف دائرة استئنافية بصورة دائمة في أحد مراكز المحاكم الابتدائية بقرار يصدر من وزير العدل بعد أخذ رأى الجمعية العمومية للمحكمة .

« مادة ٧ — تنعقد محكمة الجنايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية .

ويجوز أن تنعقد في أى مكان آخر في دائرة اختصاصها — أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة — وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف .

« مادة ٨ — يكون مقر المحكمة الابتدائية في كل عاصمة من عواصم محافظات الجمهورية . وتؤلف كل محكمة من عدد كاف من الرؤساء والقضاة . ويرأسها مستشار يندب من إحدى محاكم الاستئناف بموافقة مجلس القضاء الأعلى ، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد .

وتصدر الأحكام من قاض فرد بدرجة رئيس بالمحكمة على الأقل ويجوز عند الضرورة أن يكون قاضياً . وتشكل الهيئة الاستئنافية من رئيس بالمحكمة على الأقل واثنتين من القضاة ويجوز عند الضرورة أن يرأسها أقدم القضاة .

ويجوز أن تنعقد المحكمة الابتدائية في أى مكان آخر في دائرة اختصاصها — أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة — وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .

« مادة ١٠ — ترتب بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية محاكم جزئية يكون إنشاؤها وتعيين مقارها وتحديد دوائر اختصاصها بقرار من وزير العدل .

ويجوز أن تنعقد المحكمة الجزئية في أى مكان آخر في دائرة اختصاصها — أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة — وذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .

« مادة ١٦ — إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كلتاها عنها يرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى محكمة تنازع الاختصاص . وتختص هذه المحكمة كذلك بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين صادر أحدهما من جهة القضاء العادى والآخر من جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى .

« مادة ٤٤ — يكون بمحكمة النقض مكتب فنى يؤلف من رئيس بدرجة رئيس بالمحكمة وعدد كاف من الأعضاء فى درجة قاض من الفئة (ب) أو ما يعادلها على الأقل . ويكون شغل وظائفه بطريق الندب من بين رجال القضاء والنيابة بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد .

ويابعق به عدد كاف من الموظفين .

ويختص المكتب بالمسائل الآتية :

(١) استخلاص القواعد القانونية التي تقررها المحكمة فيما تصدره من الأحكام وتبويبها وفهرستها — بعد عرضها على رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم — بحيث يسهل الرجوع إليها .

(٢) إصدار مجموعات الأحكام .

(٣) إعداد البحوث الفنية التي يطلب إليه رئيس المحكمة القيام بها .

« مادة ٥٢ — يعين قضاة الفئة (ب) بالمحاكم الابتدائية من الهيئات الآتية :

(١) قضاة المحاكم الابتدائية السابقين ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة (ب) .

(ج) وكلاء النائب العام الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة ثلاث سنوات متوالية أو أمضوا في وظائف النيابة سبع سنوات متوالية .

(د) النواب بمجلس الدولة والنواب من الفئة (ب) بإدارة قضايا الحكومة .

(هـ) المحامين الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً أو أى عمل يعتبر نظيراً للعمل القضائي مدة سبع سنوات .

(و) أعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بجامعة الجمهورية العربية المتحدة والمشتغلين بعمل يعتبر نظيراً للعمل القضائي متى أمضوا سبع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة قاض من الفئة «ب» أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة .

« مادة ٥٣ — مع مراعاة مانص عليه في المادتين التاليتين يكون التعيين في وظيفة قاض من الفئة (١) أو رئيس محكمة من الفئة (ب) أو (أ) أو في وظيفة مستشار في محكمة استئناف بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في القضاء أو النيابة .

« مادة ٥٤ — متى توافرت الشروط الأخرى للبينة في هذا القانون جاز أن يعين رأساً :

أولاً — في وظائف قضاة من الفئة (١) :

(١) قضاة المحاكم الابتدائية السابقون الذين قضوا في هذه الوظيفة ست سنوات على الأقل ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون المدة ذاتها .

(ب) النواب بمجلس الدولة الذين قضوا ست سنوات على الأقل في هذه الوظيفة والنواب من الفئة (أ) بإدارة قضايا الحكومة .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة تسع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً أو أى عمل يعتبر نظيراً للعمل القضائي مدة أربع عشرة سنة .

(د) الأساتذة المساعدون بكليات الحقوق وأساتذة القانون المساعدون بجامعة الجمهورية العربية المتحدة . والمشتغلون بعمل يعتبر نظيراً للعمل القضائي متى أمضوا أربع عشرة سنة متوالية

في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة قاض من الفئة (أ) أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة .

ثانياً — في وظائف رؤساء فئة (ب) بالمحاكم الابتدائية :

(أ) رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلاؤها السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) المستشارون المساعدون بمجلس الدولة والمستشارون المساعدون من الفئة (ب) بإدارة قضايا الحكومة .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثني عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً أو أى عمل يعتبر نظيراً للعمل القضائي مدة سبع عشرة سنة .

(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة الجمهورية العربية المتحدة والمشتغلون بعمل يعتبر نظيراً للعمل القضائي متى أمضوا سبع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة .

ثالثاً — في وظائف رؤساء فئة (أ) بالمحاكم الابتدائية :

(أ) رؤساء المحاكم الابتدائية السابقون الذين قضوا في هذه الوظيفة ثلاث سنوات على الأقل ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون المدة ذاتها .

(ب) المستشارون المساعدون بمجلس الدولة الذين قضوا في هذه الوظيفة ثلاث سنوات على الأقل والمستشارون المساعدون من الفئة (أ) بإدارة قضايا الحكومة .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف خمس عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً أو أى عمل يعتبر نظيراً للعمل القضائي مدة عشرين سنة .

(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة الجمهورية العربية المتحدة متى شغلوا كرامتهم مدة لا تقل عن سنتين والمشتغلون بعمل يعتبر نظيراً للعمل القضائي متى أمضوا عشرين سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة رئيس محكمة من الفئة (أ) أو يتقاضون مرتبات يدخل في حدود هذه الدرجة .

رابعاً — في وظائف المستشارين بمحاكم الاستئناف .

(أ) مستشاروا محاكم الاستئناف السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) المستشارون بمجلس الدولة والمستشارون بإدارة قضايا الحكومة .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض مدة ثلاث سنوات متوالية .



(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة الجمهورية العربية المتحدة متى شغلوا كراسيهم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

« مادة ٥٥ — استثناء من أحكام المادة ٥٢ والفقرات أولا وثانياً وثالثاً من المادة ٤٥ والمادة ١٢٢ — يجوز أن يعين أعضاء مجلس الدولة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في جامعات الجمهورية العربية المتحدة في وظائف القضاء أو النيابة التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية ويكون تحديد أقدميتهم بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

« مادة ٥٦ — يشترط فيمن يعين مستشاراً بمحكمة النقض أن يتوافر فيه أحد الشروط الآتية :  
(أ) أن يكون قد شغل مدة سنتين على الأقل وظيفة مستشار بإحدى محاكم الاستئناف أو محام عام أو مستشار جمهوري بإدارة قضايا الحكومة أو مستشار بمجلس الدولة .

(ب) أن يكون قد اشتغل مدة خمس سنوات بالتدريس بكليات الحقوق أو بتدريس القانون بجامعة الجمهورية العربية المتحدة بوظيفة أستاذ ونضى على تخرجه عشرون سنة لم ينقطع فيها عن العمل القانوني .

(ج) أن يكون من المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض مدة ثمان سنوات متوالية .

« مادة ٥٧ — يكون تعيين كل من نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف والرؤساء بمحاكم الاستئناف ووكيل وزارة العدل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى .

ويكون تعيين كل من مستشاري محكمة النقض من بين أربعة ترشح اثنين منهم الجمعية العمومية لمحكمة النقض ويرشح الاثنين الآخرين مجلس القضاء الأعلى . على أن يكون للوزير حق الاختيار من بين المرشحين . ولا يحضره في هذه الحالة رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أو من يقوم مقامه ، وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

ويكون التعيين في وظائف المستشارين بمحاكم الاستئناف وتعيين الرؤساء بالمحاكم الابتدائية والقضاة وترقيتهم بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

ويكون تعيين أعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بالنيابة العامة الذين تعتبر درجاتهم معادلة لدرجات القضاء بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى إذا كان التعيين غير منطوق على ترقية وإلا فبموافقة المجلس المذكور .

ولا يسرى هذا الحكم على وظيفة النائب العام ووظيفة المحامي العام الأول .

« المادة ٥٨ — يكون تعيين القضاة في وظائفهم وترقيتهم ونقلهم بقرار من رئيس الجمهورية يحدد فيه المحاكم التي يلحقون بها ، ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من وقت موافقة مجلس القضاء ، وتاريخ النقل من وقت التبليغ بالقرار .

« مادة ٥٩ — لا يجوز عند التعيين في وظيفة قاض من الفئة (ب) أن تزيد نسبة التعيينات على الربع من غير رجال النيابة إلا في حالة عدم توافر العدد الكافي ممن يجوز التعيين منهم .  
كما لا يجوز تجاوز هذه النسبة عند التعيين من غير رجال القضاء والنيابة في وظيفة قاض من الفئة (أ) أو رئيس محكمة فئة (ب) أو (أ) أو مستشار بمحاكم الاستئناف  
وتحسب هذه النسبة لكل فئة على أساس الوظائف الحالية خلال سنة مالية كاملة » .  
« مادة ٦١ — يكون الاختيار لوظيفة قاض من الفئة (ب) بالمحاكم الابتدائية بطريق الترقية من بين أعضاء النيابة على أساس الأقدمية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم .  
وفيما عدا ذلك يجري الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية » .

« مادة ٦٢ فقرة ثانية — على أنه إذا عين مستشاراً أحد المحامين العامين كانت أقدميته بين المستشارين من تاريخ تعيينه في وظيفته » .

« مادة ٦٢ فقرة رابعة — وتعتبر أقدمية أعضاء النيابة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات . وإذا أعيد وكيل وزارة العدل أو المحامي العام الأول إلى القضاء أو طلب العودة إليه فتحدد أقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التي كانت له يوم تعيينه وكلاً للوزارة أو محامياً عاماً أول .

ويكون مرتب وكيل الوزارة معادلاً لمرتب من يعين نائباً لرئيس محكمة النقض أو رئيساً لإحدى محاكم الاستئناف أو رئيساً بها من المستشارين الذين كانوا يلونه في الأقدمية في محكمة الاستئناف أو محكمة النقض حسب الأحوال » .

« مادة ٦٤ — رؤساء دوائر محكمة استئناف القاهرة ومستشاروها لا يجوز نقلهم إلى محكمة أخرى إلا برضاهم وموافقة مجلس القضاء الأعلى . أما مستشارو محاكم الاستئناف الأخرى فيكون نقلهم إلى محكمة استئناف القاهرة تبعاً لأقدمية التعيين بمراعاة أن يكون من محكمة استئناف أسبوط إلى محكمة استئناف بني سويف ثم إلى المنصورة ثم إلى طنطا فالاسكندرية .

على أن يكون اختيار رؤساء دوائر محاكم الاستئناف بطريق النذب من المستشارين الذين يبلغ مرتبهم ١٥٠٠ ج ثم ١٤٠٠ ج وأن يبدأ بالفئة الأولى فالثانية وذلك على الأقل .  
ويكون النقل والنذب في هذه الأحوال بقرار من رئيس الجمهورية بموافقة مجلس القضاء الأعلى » .

« مادة ٦٥ — يجوز لوزير العدل أن يندب أحد مستشاري محاكم الاستئناف للاشتغال مؤقتاً بمحكمة النقض لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى وذلك بناء على ترشيح رئيس محكمة النقض وموافقة مجلس القضاء الأعلى وأخذ رأي الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف التابع لها » .

« مادة ٦٦ — يجوز لوزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى أن يندب في حالة الضرورة أحد

مستشارى محاكم الاستئناف للعمل في محكمة استئناف غير المحكمة الملحق بها لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العمومية للمحكمة التابع لها .

« مادة ٦٧ - ققرة ثانية - ويجوز لوزير العدل عند الضرورة أن يندب أحد مستشارى محاكم الاستئناف مؤقتاً لرئاسة إحدى المحاكم الابتدائية وذلك بموافقة مجلس القضاء . »

« مادة ٦٨ - يجوز نقل الرؤساء والقضاة بالمحاكم الابتدائية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى . »

ويجوز عند الضرورة ندهم للمحاكم غير محاكمهم لمدة ستة أشهر بقرار من وزير العدل ويجوز تجديد هذه المدة لمدة أخرى بقرار منه أيضاً . ويجب في هذه الحالة الأخيرة موافقة مجلس القضاء الأعلى . »

« مادة ٦٩ - لا يجوز في المحاكم الابتدائية أن يبقى قاض من غير نقل أكثر من خمس سنوات في محاكم القاهرة والاسكندرية والجيزة وأربع سنوات في محاكم بنى سويف والفيوم ومحاكم الوجه البحرى عدا كفر الشيخ ودمياط . وثلاث سنوات في محاكم كفر الشيخ ودمياط والمنيا ، وستين في محاكم أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان . »

ويجوز بناء على طلب القاضى تجاوز مدة السنتين والثلاث سنوات المشار إليها بالفقرة السابقة . وإذا عين في وظائف القضاء أو النيابة أحد المحامين فلا يجوز أن يكون مقر عمله في دائرة المحكمة الابتدائية التى كان بها مركز عمله إلا بعد مضي ثلاث سنوات من تعيينه . »

« مادة ٧٥ - استثناء من أحكام قانون موظفى الدولة وقوانين المعاشات لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه في المعاش أو المكافأة ويسوى المعاش أو المكافأة في هذه الحالة وفقاً لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المصولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر . وتعتبر استقالة القاضى مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل ، إذا كانت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط . »

« مادة ٧٦ - يحلف القضاة قبل مباشرة وظائفهم عيناً بأن يحكموا بين الناس بالعدل وأن يحترموا القوانين ويكون حلف رئيس محكمة النقض ونوابه ورؤساء محاكم الاستئناف أمام وزير العدل وحلف المستشارين أمام إحدى دوائر محكمة النقض . وحلف من عدا هؤلاء من رجال القضاء أمام إحدى دوائر محاكم الاستئناف . »

« مادة ٧٧ - لا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة أو أية وظيفة أو أى عمل لا يتفق مع استقلال القضاء وكرامته . »

ويجوز لمجلس القضاء الأعلى أن يقرر منع القاضى من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها . »

« مادة ٨١ - يجب أن يقيم القاضى في البلاد الذى به مقر عمله . »

ويجوز لوزير العدل لظروف استثنائية أن يرخص للقاضى في الإقامة في مقر المحكمة الابتدائية





« مادة ٨٧ — يقوم وزير العدل بإخطار من يقدر بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من رجال القضاء والنيابة العامة ، وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش المختصة من تقدير كفايته . ولمن أخطر الحق في التظلم من التقدير إلى مجلس القضاء الأعلى .

كما يقوم وزير العدل — قبل عرض مشروع الحركة القضائية على مجلس القضاء الأعلى بثلاثين يوماً على الأقل — بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية بسبب غير متصل بتقارير الكفاية التي فصل فيها المجلس وفقاً للفقرة السابقة أو فات ميعاد التظلم إليه منها . ويبين في الإخطار أسباب التخطي .

ويتم الإخطار المشار إليه في الفقرتين السابقتين بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . ويكون ميعاد التظلم خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار » .

« مادة ٩٠ — تختص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والندب والترقية وذلك متى كان مبنى الطلب غيباً في الشكل أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة . كما تختص الدائرة المذكورة دون غيرها بالفصل في الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم . وتختص أيضاً دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن كل ما تقدم . ولا يجوز أن يجاس للفصل في هذه الطلبات من كان عضواً في مجلس القضاء الأعلى أو مجلس التأديب أو المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة العامة إذا كان قد اشترك في القرار الذي رفع الطلب بسببه .

ويكون الطعن في القرارات الصادرة بالترقية بطريق التظلم إلى مجلس القضاء الأعلى طبقاً لما هو مقرر في المادة ( ٨٧ ) ، أما القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو الندب فلا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى .

ويشمل التعيين والترقية في حكم هذه المادة ما يستتبعانه من تحديد الأقدمية » .

« مادة ٩٨ — إذا لم يستطع القاضى بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الأجازات المقررة له في المادة السابقة أو ظهر في أي وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق ، فإنه يحال إلى المعاش بقرار جمهوري يصدر بناء على طلب وزير العدل وموافقة مجلس القضاء الأعلى .

ويجوز للمجلس المذكور في هذه الحالة أن يزيد على خدمة القاضى المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة إضافية بصفة استثنائية على ألا تتجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقررة للإحالة إلى المعاش بمقتضى هذا القانون . كما لا يجوز أن تزيد تلك المدة على ثماني سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقاً في معاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه ولا على ١٠٨٠ جنبها في السنة » .

« مادة ٩٩ — إذا ظهر في أى وقت أن القاضى قد أسباب الصلاحية لولاية القضاء لغير الأسباب الصحية يرفع طلب الإحالة إلى المعاش من وزير العدل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب رئيس المحكمة إلى المجلس المشار إليه في المادة ١٠٨ ولهذا المجلس إدارى محلا للسير في الإجراءات أن يندب عند الاقتضاء أحد أعضائه لإجراء ما يلزم من التحقيقات ويدعو المجلس القاضى للعضور أمامه بميعاد ثلاثة أيام ، وبعد سماع ملاحظات ممثل النيابة العامة وأقوال القاضى أو من ينوب عنه يصدر قراره بقبول الطلب أو برفضه . وللمجلس أن يقرر أن القاضى في أجازة حتمية بمرتب كامل إلى أن يصدر قراره في الموضوع .

ويجوز للمجلس في قراره الصادر بقبول الطلب أن يزيد على مدة الخدمة مدة إضافية لا تزيد على سنتين » .

« مادة ١٠٠ — يعرض وزير العدل على المجلس المشار إليه في المادة ١٠٨ أو المادة ١٣٥ حسب الأحوال أمر الرؤساء بالمعاكم الابتدائية والقضاة ومن في درجتهم من رجال النيابة العامة الذين حصلوا أو يحصلون على تقريرين متوالين بدرجة أقل من المتوسط أو أربعة تقارير متوالية بدرجة متوسط .

ويقوم المجلس بفحص حالتهم وسماع أقوالهم . فإذا تبين صحة التقارير أو صيرورتها نهائية بالتطبيق لنص المادتين ٨٧ ، ٨٩ قرر إحالته إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية » .

« مادة ١٠١ — يبلغ رئيس محكمة النقض وزير العدل القرارات الصادرة بالإحالة إلى المعاش أو النقل إلى وظيفة غير قضائية خلال الثماني والأربعين ساعة من وقت صدورها . ويقوم الوزير بتبليغ القاضى بمضمون القرار . وتزول ولايته من تاريخ ذلك التبليغ » .

« مادة ١٠٢ — يستصدر وزير العدل القرار الجمهورى بالإحالة إلى المعاش ويتولى تنفيذه ويعتبر تاريخ الإحالة إلى المعاش يوم نشر القرار المذكور بالجريدة الرسمية .

« مادة ١٠٨ فقرة أخيرة — ولا يمنع من الجلوس فى هيئة مجلس التأديب من سبق الاشتراك في طلب الإحالة إلى المعاش أو رفع الدعوى التأديبية » .

« مادة ١٠٩ — تقام الدعوى التأديبية من النائب العام بطلب من وزير العدل من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح رئيس المحكمة التى يتبعها القاضى ولا يقدم هذا الطلب إلا بناء على تحقيق جنائى أو بناء على تحقيق إدارى يتولاه رئيس محكمة استئناف يندبه وزير العدل بالنسبة إلى المستشارين ومستشار من إدارة التفتيش القضائى بالنسبة إلى الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضاها .

ويخطر مجلس التأديب بالطلب فإذا لم يقم النائب العام برفع الدعوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الطلب جاز لمجلس التأديب أن يتولى بنفسه الدعوى بقرار تبين فيه الأسباب » .

« مادة ١١٤ — تنقض الدعوى التأديبية باستقالة القاضى . ولا تأثير للدعوى التأديبية على الدعوى الجزائية أو المدنية الناشئة عن نفس الواقعة » .



« مادة ١٢٢ فقرة أخيرة — ويجوز أن يعين رأساً وكلاء للنائب العام من الفئة الممتازة (ب أو أ) أو رؤساء نيابة من الفئة (ب أو أ) من توافرت فيهم الشروط المبينة بالمادتين ٥٢ ، ٥٤ حسب الأحوال » .

« مادة ١٢٧ — يحلف أعضاء النيابة قبل اشتغالهم بوظائفهم اليمين بالصيغة المبينة في المادة ٧٦ من هذا القانون .

ويكون حلف النائب العام وأعضاء النيابة الآخرين أمام وزير العدل » .

« مادة ١٣٠ — تتألف إدارة التفتيش على أعمال أعضاء النيابة من رئيس ووكيل يختار كلاهما من بين المحامين العامين أو مستشاري النقض أو الاستئناف ومن مفتشين يختارون من بين رؤساء النيابة .

ويكون النذب للعمل بهذه الإدارة لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى بعد أخذ رأى النائب العام .

ويصدر بنظام الإدارة واختصاصها قرار من وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى بعد أخذ رأى النائب العام .

ويجب أن يحاط رجال النيابة علماً بكل ما يلاحظ عليهم . ويكون التقدير بإحدى الدرجات الآتية :  
كفء ، فوق المتوسط ، متوسط ، أقل من المتوسط » .

« مادة ١٣٧ فقرة أخيرة — وأحكام هذا الفصل لا تنس ما للحكومة من حق في فصل أى عضو من أعضاء النيابة العامة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية وذلك دون وساطة مجلس التأديب ولكن بعد أخذ رأى المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة بالنسبة إلى أعضاء النيابة حق وظيفة وكيل النائب العام ، وبعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى بالنسبة إلى رجال النيابة ابتداء من وظيفة وكيل النائب العام من الفئة الممتازة حق وظيفة المحامى العام » .

« مادة ١٣٨ — تسرى بالنسبة إلى رجال النيابة أحكام المواد ( ٥١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٧ مكررا ( أ ) ، ٧٧ مكررا ( ب ) ، ٧٧ مكررا ( ج ) ، ٧٨ ، ٨١ مكررا ( ب ) ، ٩٧ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ » .

ويجوز لمجلس القضاء الأعلى في الحالة التى يحال فيها عضو النيابة إلى المعاش بسبب عدم اللياقة الطبية بناء على قرار من القومسيون الطبي العام أن يزيد في معاشه أو مكافأته وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٩٨ » .

( المادة الثانية )

تعديل البنود من ١ إلى ٩ من جدول المرتبات رقم ( أ ) الملحق بقانون السلطة القضائية على النحو المرافق لهذا القانون .

## (المادة الثالثة)

تضاف إلى قانون السلطة القضائية مواد جديدة أرقامها ٥٤ مكررا ، ٥٧ مكررا ، ٧٧ مكررا (١) ، ٧٧ مكررا (ب) ، ٧٧ مكررا (ج) ، ٨١ مكررا (١) ، ٨١ مكررا (ب) و ٨٩ مكررا بالنصوص الآتية :

« مادة ٥٤ مكررا — يكون اعتبار العمل نظيراً للعمل القضائي بقرار من وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى وذلك بالنسبة إلى كل من يرشح للتعيين في إحدى وظائف القضاء أو النيابة وفي كل حالة على حدة » .

« مادة ٥٧ مكررا — يكون شغل الوظائف القضائية بالديوان العام لوزارة العدل سواء في مكتب الوزير أو الإدارة العامة للتشريع أو الإدارة العامة للمحاكم بطريق الندب من بين رجال القضاء أو النيابة بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد » .

« مادة ٧٧ مكررا (١) — يجوز ندب القاضى مؤقتاً لأعمال أخرى قضائية أو فنية غير عمله أو بالإضافة إلى عمله وذلك بقرار من وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى بعد أخذ رأى الجمعية العمومية التابع لها القاضى على أن يتولى المجلس المذكور وحدة تحديد المكافأة التى يستحقها القاضى عن هذه الأعمال .

ولا يجوز للقاضى بغير موافقة مجلس القضاء الأعلى أن يكون محكماً ولو بغير أجر ولو كان النزاع غير مطروح أمام القضاء إلا إذا كان أحد أطراف النزاع من أقاربه أو أصحابه لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية .

فإذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة طرفاً فى النزاع المراد فضله بطريق التحكيم جاز ندب القاضى ليسكون محكماً عن الحكومة أو الهيئة على أن يتولى مجلس القضاء الأعلى اختياره كما يتولى هذا المجلس وحدة تحديد المكافأة التى يستحقها » .

« مادة ٧٧ مكررا (ب) — تجوز إعارة القضاة لأعمال قضائية أو فنية بوزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية وذلك بقرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى وبعد أخذ رأى الجمعية العمومية التابع لها القاضى » .

« مادة ٧٧ مكررا (ج) — لا يجوز أن تزيد مدة ندب القاضى طول الوقت لغير عمله أو إعارته على سنتين متصلتين ومع ذلك يجوز — فى حالة الضرورة القصوى — أن تزيد المدة على هذا القدر بالنسبة للإعارات الخارجية لدولة أخرى . ويكون ذلك بقرار جمهورى بناء على عرض وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .

وتعتبر المدة متصلة فى حكم الفقرتين السابقتين إذا تابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمنى يقل عن خمس سنوات » .

« مادة ٨١ مكررا (أ) — لا يجوز للقاضي أن يتغيب عن مقر عمله قبل إخطار رئيس المحكمة ولا أن ينقطع عن عمله لسبب غير مفاجيء قبل أن يرخص له في ذلك كتابة . فإذا أخل القاضي بهذا الواجب نهبه رئيس المحكمة إلى ذلك كتابة . وفضلا عن ذلك فإنه إذا زادت مدة الانقطاع بدون ترخيص كتابي على سبعة أيام في السنة اعتبرت المدة الزائدة أجازة اعتيادية تبدأ من يوم الانقطاع وتنتهي بعودته إلى حضور جلساته .

فإذا استمر القاضي في مخالفة حكم هذه المادة وجب رفع الامر إلى مجلس التأديب .

« مادة ٨١ مكررا (ب) — يعتبر القاضي مستقila إذا انقطع عن عمله خمسة عشر يوما كاملة بدون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء مدة أجازته أو إعارته أو ندبه لغير عمله .

فإذا عاد وقدم أعذارا عرضها الوزير على مجلس القضاء الأعلى ، فإن تبين له جديتها وأقر الوزير ذلك أصدر قراره باعتباره غير مستقيل ، وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب أجازة من نوع الاجازة السابقة أو أجازة اعتيادية بحسب الأحوال .

« مادة ٨٩ مكررا — يقوم مجلس القضاء الأعلى — أثناء نظر مشروع الحركة القضائية — بفحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كفاء .

ولا يجوز له النزول بهذا التقدير إلى درجة أدنى إلا بعد تمكن صاحب الشأن من إبداء أقواله .

#### ( المادة الرابعة )

تضاف إلى المادة ٦ من قانون السلطة القضائية فقرة جديدة بالنص الآتي :

« ويجوز لرئيس محكمة الاستئناف أن يندب عند الضرورة أحد المستشارين للقيام بعمل المستشار الفرد » .

#### ( المادة الخامسة )

تستبدل كلمة ( الدائرة ) بكلمة ( الهيئة ) وبعبارة ( الهيئة العامة ) الواردة في كل من المادتين ٩١ ، ٩٢ من قانون السلطة القضائية .

وتستبدل بعبارة ( رؤساء المحاكم الابتدائية ) في الفقرة الرابعة من المادة ١٠٤ عبارة ( الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ) .

#### ( المادة السادسة )

تلغى المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون السلطة القضائية . وتستمر محاكم الاستئناف في نظر استئنافات أحكام المحاكم الجزئية في دعاوى الحيازة التي رفعت إليها قبل العمل بهذا القانون والتي ترفع إليها عن أحكام صادرة قبل العمل به . وذلك حتى يتم الفصل فيها نهائيا . ويكون الحكم الصادر منها غير قابل للطعن بطريق النقض .



## ( المادة السابعة )

القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية ومن في حكمهم من رجال النيابة العامة المدرجة أسماؤهم بالجدول ( الكادر ) القضائي العام في يوم أول سبتمبر ١٩٦٣ — يقسمون إلى فئتين ( أ ) و ( ب ) على أن يدرج بالمرتبة ( أ ) الأربعة آلاف الأول من القضاة ووكلاء النيابة من الفئة الممتازة ، ويوضع الباقون بالفئة ( ب ) . وأن يعتبر المائتان الأول من الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء النيابة العامة من الفئة ( أ ) والباقيون من الفئة ( ب ) .

## ( المادة الثامنة )

الاعارات والانتدابات الحالية التي تستكمل السنتين أو تتجاوزها في أول سبتمبر ١٩٦٣ تعتبر منتهية في التاريخ المذكور ولا يجوز تجديدها إلا بالشروط المنصوص عليها في المادة ٧٧ مكررا ( ج ) .

## ( المادة التاسعة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره وذلك فيما عدا التعديلات الخاصة بالإعارة والندب وبتقسيم بعض الوظائف إلى فئتين وإنشاء محكمة استئناف بني سويف فيعمل بها اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ ( ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

## جدول المرتبات المشار إليه في المادة الثانية

جنيه		
٢٥٠٠ ويعامل معاملة الوزير من حيث المعاش .	{	(١) رئيس محكمة النقض ... ..
٢٠٠٠ ويعامل كل منهم معاملة من هو في حكم درجته في المعاش .	{	(٢) نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف والنائب العام ... ..
١٨٠٠ ويعامل كل منهم معاملة من هو في حكم درجته في المعاش .	{	(٣) رؤساء بمحاكم الاستئناف والمحامي العام الأول
١٣٠٠ - ١٧٠٠ بملاوة ١٠٠ ج كل سنتين	{	(٤) المستشارون بمحكمة النقض والاستئناف والمحامون العامون ... ..
٩٠٠ - ١٣٠٠ بملاوة ٨٤ ج كل سنتين	{	(٥) الرؤساء بالمحاكم الابتدائية فئة (أ) وفئة (ب) ورؤساء النيابة فئة (أ) وفئة (ب)
٥٤٠ - ١٠٨٠ بملاوة ٦٠ ج كل سنتين	{	(٦) قضاة فئة (أ) وفئة (ب) ووكلاء نيابة ممتازة فئة (أ) وفئة (ب)
٣٦٠ - ٥٤٠ بملاوة ٣٦ ج كل سنتين	{	(٧) وكلاء نيابة ... ..
٢٤٠ - ٣٦٠ بملاوة ٣٠ ج كل سنتين	{	(٨) مساعدا نيابة ... ..
١٨٠ ج - ٢٤٠ ج بملاوة ٢٤ ج كل سنتين	{	(٩) معاونو نيابة ... ..

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ (١)  
في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ،  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — تستبدل بنصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه الأحكام المرفقة .
- مادة ٢ — يعتبر الثلاثون الأول من المستشارين الساعدين الحاليين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة ( أ ) والباقيون في وظيفة مستشار مساعد من الفئة ( ب ) .
- ويعتبر الأربعون الأول من النواب الحاليين في وظيفة نائب من الفئة ( أ ) والباقيون في وظيفة نائب من الفئة ( ب ) .

- مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .
- صدر برياسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ ( ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ )

## قانون إدارة قضايا الحكومة

- مادة ١ — تكون إدارة قضايا الحكومة إدارة قائمة بذاتها وتلحق بوزارة العدل .
- مادة ٢ — تشكل هذه الإدارة من رئيس وعدد كاف من الوكلاء والمستشارين والمستشارين الساعدين من الفئتين ( أ ، ب ) والنواب من الفئتين ( أ ، ب ) والمحامين والندوبين والندوبين الساعدين .
- مادة ٣ — أعضاء إدارة قضايا الحكومة تابعون لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم لوزير العدل .
- مادة ٤ — يشكل مجلس أعلى لإدارة القضايا للنظر في جميع ما يتعلق بشئون أعضائها برئاسة رئيس الإدارة وعضوية أقدم أربعة من رجالها .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٠ الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ .



ويؤخذ رأى هذا المجلس في تعيين أعضاء الإدارة وتحديد أقدميّاتهم ونقلهم وإعارتهم وندبهم خارج الإدارة وبسائر ما هو مبين بهذا القانون أما الندب من فرع إلى فرع فيكون بقرار من رئيس الإدارة .

مادة ٥ — تبين اللائحة الداخلية للإدارة نظام العمل فيها وفي الفروع وقواعد الترقية كما تبين اختصاص الوكلاء وباقي الأعضاء والمسائل التي يبت فيها كل عضو بصفة نهائية .

وتصدر اللائحة بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

مادة ٦ — تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصاً قضائياً .

وتسلم إليها صور الإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بتلك الجهات ما اتصل منها بجهة القضاء العادى أو جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى .

ولرئيس إدارة قضايا الحكومة أو لمن يفوضه أن يتعاقد مع المحامين المقبولين للرافعة أمام المحاكم في مباشرة دعوى خاصة بالحكومة أو للمصالح العامة أو للمجالس المحلية أمام المحاكم الأجنبية .

مادة ٧ — إذا أبدت إدارة القضايا رأياً بعدم رفع الدعوى أو الطعن فلا يجوز للجهة الإدارية صاحبة الشأن مخالفة هذا الرأى إلا بقرار مسبب من الوزير المختص .

مادة ٨ — لا يجوز إجراء صلح في دعوى تباشرها إدارة قضايا الحكومة إلا بعد أخذ رأيها في إجراء الصلح ، كما يجوز لهذه الإدارة أن تقترح على الجهة المختصة الصلح في دعوى تباشرها .

وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قانون مجلس الدولة .

مادة ٩ — تنشأ لهذه الإدارة فروع في المدن التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

مادة ١٠ — ينوب الرئيس عن الإدارة في جميع صلاتها بالمصالح العامة أو بالغير ويكون له الإشراف على جميع أعمالها وموظفيها .

وفي حالة غياب الرئيس ينوب عنه في جميع الاختصاصات الأقدم فالأقدم من الوكلاء .

مادة ١١ — يعاون رئيس الإدارة في تنفيذ اختصاصاته المبينة بالمادة السابقة أمين عام من درجة مستشار مساعد على الأقل يندب بقرار من رئيس الإدارة .

مادة ١٢ — يقدم رئيس إدارة القضايا كل سنة — وكما رأى ذلك — تقريراً إلى وزير العدل متضمناً ملاحظاته على سير العمل بالإدارة مع بيان وجوه الإصلاح .

مادة ١٣ — يشترط فيمن يعين عضواً بالإدارة :

( ١ ) أن تكون له جنسية الجمهورية العربية المتحدة ويكون متمتعاً بالأهلية المدنية السكاملة .

( ٢ ) أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بالجمهورية العربية المتحدة أو على شهادة أجنبية تعتبر معادلة لها وأن ينجح في هذه الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة وفقًا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

( ٣ ) ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر محض بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره .

( ٤ ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

( ٥ ) ألا يكون متزوجاً بأجنبية . ومع ذلك يجوز بإذن من رئيس الجمهورية إعفاؤه من هذا الشرط إذا كان متزوجاً بأجنبية تنتمي بجنسيتها إلى إحدى البلاد العربية .

مادة ١٤ — يكون التعيين في وظائف الإدارة بطريق الترقية من الدرجات التي تسبقها مباشرة .

ولا يجوز أن تزيد نسبة التعيين من غير رجال الإدارة على ربع عدد الوظائف وتحدد النسبة على أساس الوظائف الحالية خلال سنة مالية .

ولا يدخل في هذه النسبة الوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها ومن يحل محلهم من خارج الإدارة وكذلك الوظائف المنشأة عند شغلها لأول مرة .

مادة ١٥ — يكون شأن الرئيس والوكلاء بالنسبة إلى شروط التعيين شأن الرئيس والوكلاء بمجلس الدولة .

ويكون شأن باقي الأعضاء في ذلك شأن أفرانهم في القضاء والنيابة حسب التفصيل الآتي :

المستشار	شأنه في ذلك شأن المستشار بمحاكم الاستئناف
المستشار المساعد فئة أ	» » الرئيس بالمحكمة الابتدائية من الفئة أ
المستشار المساعد فئة ب	» » » » » » ب
النائب فئة أ	» » القاضي من الفئة أ
النائب فئة ب	» » » » ب
المحامي	» » وكيل النيابة
المندوب	» » مساعد النيابة
المندوب المساعد	» » معاون النيابة

مادة ١٦ — يعين رئيس إدارة القضايا والوكلاء بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العدل .

ويعين المستشارون والمستشارون المساعدون من الفئة أ وب بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العدل بعد أخذ رأي المجلس الأعلى أما من عدا هؤلاء من أعضاء الإدارة فيصدر بتعيينهم قرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة بعد أخذ رأي المجلس الأعلى .

مادة ١٧ — تعيين الأقدمية وفقاً لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية . وإذا عين عضوان أو أكثر في وقت واحد وفي الدرجة عينها أو رقوا إليها حسبت أقدميتهم وفقاً لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم .

وتعتبر أقدمية أعضاء الإدارة الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ تعيينهم أول مرة .  
وتحدد أقدمية من يعينون من خارج الإدارة في قرار التعيين ، وذلك بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

ويجوز تحديد الأقدمية لمن يعينون من رجال القضاء والنيابة ومجلس الدولة والمشتغلين بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في الكليات الأخرى بإحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة والنظر في تاريخ تعيينهم في الوظائف المماثلة أو بحسب مقدار مرتباتهم وتاريخ حصولهم عليها .

وبالنسبة للحامين تحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم داخل الإدارة .  
وبصدر بتحديد من يعتبر نظيراً لقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .  
مادة ١٨ — إذا قدر عضو الإدارة بدرجة أقل من المتوسط أو متوسط فلا تجوز ترقية إلى الدرجة أو الفئة الأعلى إلا بعد حصوله على تقريرين متتاليين في سنتين بدرجة فوق المتوسط على الأقل .  
مادة ١٩ — يكون نقل أعضاء الإدارة بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

مادة ٢٠ — يجب أن يقيم أعضاء الإدارة في البلد الذي به مقر عملهم .  
ولا يجوز لرئيس الفرع أو القسم أن يتغيب عن مقر عمله قبل إخطار رئيس الإدارة ولا أن ينقطع عن عمله لسبب غير مناجيء قبل أن يرخص له في ذلك كتابة فإذا أخل بهذا الواجب نبهه رئيس الإدارة إلى ذلك كتابة وإن استمر في المخالفة وجب رفع الأمر إلى مجلس التأديب .  
ويحل رئيس الفرع أو القسم محل رئيس الإدارة في هذه الاختصاصات بالنسبة للأعضاء الذين يعملون بالفرع أو القسم الذي يتولى رسالته .  
وتبين اللائحة الداخلية الحد الأقصى للعدد التي يقضيها العضو في البلاد المختلفة والأقسام التي تستثنى من ذلك .

مادة ٢١ — يجوز إعاره أعضاء إدارة القضايا لأعمال قانونية أو فنية بوزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

كما يجوز ندب أعضاء إدارة القضايا مؤقتاً لأعمال أخرى قانونية أو فنية غير عملهم أو بالإضافة إلى عملهم وذلك بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .



مادة ٢٢ — لا يجوز أن تزيد مدة نذب العضو طول الوقت غير عمله أو إعارته على سنتين متصلتين .

ومع ذلك يجوز — في حالة الضرورة القصوى — أن تزيد المدة على هذا القدر بالنسبة للإعارات الخارجية لدولة أخرى . ويكون ذلك بقرار جمهوري بناء على عرض وزير العدل بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

وتعتبر المدة متصلة في حكم الفقرتين السابقتين إذا تابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن خمس سنوات .

مادة ٢٣ — تحدد مرتبات أعضاء إدارة القضايا وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

مادة ٢٤ — يكون بإدارة القضايا إدارة للتفتيش الفني تتألف من رئيس في درجة مستشار على الأقل وعدد كاف من المستشارين والمستشارين الساعدين . ويكون نذهم للعمل بهذه الإدارة بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة لمدة سنة قابلة للتجديد بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

ويضع وزير العدل لائحة للتفتيش الفني بناء على اقتراح رئيس الإدارة بعد أخذ رأى المجلس المذكور . ويكون التقدير بإحدى الدرجات الآتية :

كفاء — فوق المتوسط — متوسط — أقل من المتوسط . ويجب أن يحاط رجال الإدارة علماً بكل ما يلاحظ عليهم .

مادة ٢٥ — تشكل لجنة التأديب والتنظيمات من أعضاء المجلس الأعلى منضماً إليه ستة من المستشارين بحسب ترتيبهم في الأقدمية .

وتختص هذه اللجنة بتأديب أعضاء الإدارة وبالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئونهم وفي طلبات التعويض المترتبة عليها مما يدخل أصلاً في اختصاص القضاء .

وتفصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع أقوال العضو والاطلاع على ما يبيديه من ملاحظات وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة إلا في حالة التأديب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي أعضائها . ويكون قرار اللجنة في جميع ما تقدم نهائياً ولا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة .

مادة ٢٦ — تنظم اللائحة الداخلية الأحكام الخاصة بتأديب أعضاء إدارة القضايا . والعقوبات التي يجوز توقيعها هي : الإنذار — اللوم — العزل . وتقام الدعوى التأديبية من وزير العدل بناء على طلب رئيس الإدارة .

ولا يقدم هذا الطلب إلا بناء على تحقيق جنائي أو بناء على تحقيق إداري يتولاه أحد وكلاء الإدارة بانتداب من وزير العدل بالنسبة إلى المستشارين أو مستشار من إدارة التفتيش الفني بالنسبة لغيرهم من الأعضاء .

مادة ٣٧ — إذا حصل عضو الإدارة على تقريرين متوالين بدرجة أقل من المتوسط أو أربعة تقارير متوالية بدرجة متوسط طلب وزير العدل إلى لجنة التأديب والتظلمات النظر في أمره . وتقوم اللجنة بفحص حالته وسماع أقواله فإذا تبينت صحة التقارير قررت إحالته إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة عامة أخرى . ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً غير قابل للطعن فيه بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة .

مادة ٣٨ — لرئيس القسم أو الفرع حق تنبيه الأعضاء في دائرة اختصاصه إلى كل ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظيفتهم بعد سماع أقوالهم . ويكون التنبيه شفاهاً أو كتابة . وفي الحالة الأخيرة تبلغ صورة لرئيس الإدارة الذى يبلغها لوزير العدل .

والعضو في حالة اعتراضه على التنبيه الصادر إليه كتابة من رئيس القسم أو الفرع أن يطلب خلال أسبوع من تاريخ تبليغه إياه إلى لجنة التأديب والتظلمات إجراء تحقيق عن الواقعة التى كانت محلاً للتنبيه . ولهذه اللجنة أن تجزئ به بعزفة أحد أعضائها أو من ترى ندبه من المستشارين بعد سماع أقوال العضو إن رأت وجهاً لذلك . ولها أن تؤيد التنبيه أو أن تعتبره كأن لم يكن وتبلغ قرارها إلى وزير العدل . فإذا كان التنبيه صادراً من واحد ممن تؤلف منهم اللجنة حل محله فيها من يليه في الأقدمية . ولوزير العدل ولرئيس الإدارة حق تنبيه أعضاء الإدارة بعد سماع أقوالهم على أن يكون لهم حق الاعتراض أمام اللجنة المشار إليها .

وفي جميع الأحوال إذا تكررت المخالفة أو استمرت بعد صيرورة التنبيه نهائياً رفعت الدعوى التأديبية .

مادة ٣٩ — يحال أعضاء إدارة القضايا إلى المعاش بحكم القانون عند بلوغهم ستين سنة شمسية . ولا تجوز إطالة مدة خدمتهم بعد ذلك .

مادة ٤٠ — إذا استنفد عضو الإدارة الاجازات المرضية طبقاً للقانون ولم يستطع بسبب مرضه مباشرة عمله أحيل إلى المعاش بقرار من السلطة التى تملك التعيين وذلك بعد أخذ رأى المجلس الأعلى . ويجوز أن يكون طلب الإحالة إلى المعاش لأسباب صحية من العضو نفسه .

ويجوز أن تضاف إلى مدة خدمته المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة إضافية بصفة استثنائية على ألا تتجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة الفعلية ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقرر للإحالة إلى المعاش ولا يجوز أن تزيد على ثمانى سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقاً في المعاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه ولا على ١٠٨٠ جنياً في السنة .

مادة ٤١ — استثناء من أحكام قانون موظفى الدولة وقوانين المعاشات لا يترتب على استقالة أعضاء إدارة القضايا سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة ويسوى المعاش أو المكافأة في هذه الحالة وفقاً لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المفصولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر .

مادة ٤٢ — إذا انتقطع عضو الإدارة عن عمله خمسة عشر يوماً كاملة بدون إذن يعتبر مستقلاً ولو كان الانتقطاع بعد انتهاء مدة أجازته أو إعارته أو ندبه لغير عمله ، فإذا قدم أسباباً مقبولة جاز

لوزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة أن يقرر عدم اعتباره مستقيلاً وذلك بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب أجازة من نوع الاجازة السابقة أو أجازة إعتيادية بحسب الأحوال .

مادة ٣٣ — تطبق على الموظفين الإداريين والسكرتاريين والمستخدمين القواعد العامة للتوظيف في الحكومة .

مادة ٣٤ — يكون الامتحان للتعين أو الترقية في الوظائف الإدارية والسكرتارية تحريراً وشفوياً في المواد الآتية :

(١) ما تعلق بما يقوم به هؤلاء الموظفون من عمل في التشريعات الخاصة بالإجراءات والقانون المدني وقانون التجارة .

(٢) معلومات عامة عن قوانين الرسوم ونظام موظفي الدولة ولوائح الحسابات والميزانية .

(٣) الخط والآلة الكتابية .

ويؤدي الامتحان في المكان الذي يحدده الأمين العام للإدارة .  
ويجب للنجاح فيه الحصول على ٤٠ ٪ على الأقل من مجموع درجات كل مادة في الامتحانين التحريري والشفوي و ٦٠ ٪ من المجموع الكلي ويعمل بنتيجة الامتحان لمدة السنوات الثلاث التالية له .

مادة ٣٥ — لا يجوز ترقية أحد الموظفين الإداريين أو السكرتاريين من الدرجة التي عين فيها إلى الدرجة التي تليها إلا إذا حسنت الشهادة في حقّه ونجح في امتحان يختبر فيه كتابتها وشفهاها . ويعفى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

مادة ٣٦ — تتولى إجراء الامتحان الخاص بتعيين الموظفين الإداريين والسكرتاريين وترقيتهم لجنة تشكل بقرار من رئيس الإدارة وتكون رئاستها للأمين العام .

مادة ٣٧ — يكون لرئيس إدارة القضايا سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة إلى الموظفين والمستخدمين الإداريين والسكرتاريين . كما يكون لأمين عام إدارة القضايا بالنسبة إلى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بحسب الأحوال .

### جدول المرتبات

(١) رئيس إدارة القضايا — ٢٠٠٠ ج ويعامل معاملة من هو في حكم

درجته في المعاش .

(٢) الوكلاء — ١٨٠٠ ج ويعامل كل منهم معاملة من

هو في حكم درجته في المعاش .



- (٣) المستشارون ١٣٠٠-١٧٠٠ ج بعلاوة ١٠٠ ج كل سنتين
- (٤) المستشارون المساعدون من الفئة « أ »  
والاستشارون المساعدون من الفئة « ب » } ٩٠٠٠ - ١٣٠٠ ج بعلاوة ٨٤ ج كل سنتين .
- (٥) النواب من الفئة « أ »  
والنواب من الفئة « ب » } ٥٤٠ - ١٠٨٠ ج بعلاوة ٦٠ ج كل سنتين تزداد إلى ٧٢ ج بعد علاوتين
- (٦) المحامون ٤٦٠ - ٥٤٠ ج بعلاوة ٣٦ ج كل سنتين
- (٧) المندوبون ٢٤٠ - ٣٦٠ ج بعلاوة ٣٠ ج كل سنتين
- (٨) المندوبون المساعدون ١٨٠ ج تزداد إلى ٢٤٠ ج بعد سنتين .
- تسرى فيما يتعلق بتحديد الوظائف وتعيين المرتبات والمعاشات وكذلك بنظامها جميع الأحكام والقواعد المقررة أو التي تقرر في شأن رجال القضاء .

### مذكرة إيضاحية

لما كانت إدارة قضايا الحكومة من الهيئات الرئيسية . لما تقوم عليه من المحافظة على أحوال الدولة ورعاية مصالحها خصوصاً بعد أن اتسع النشاط الحكومي وتشعب في ظل الأوضاع الجديدة ، فقد روى إعادة تنظيمها تنظيمًا شاملاً بأن يوضع لها قانون مستقل ينطوي على تعديلات وتشكيلات جديدة تماثل في جوهرها ما هو مقرر في شأن رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وذلك بالقدر الذي تقتضيه طبيعة العمل في تلك الإدارة وحسن سير الأمور فيها .

وفيما يلي بيان بأهم الأحكام التي انطوى عليها هذا المشروع :

أشير في المادة الثانية من المشروع إلى الوكلاء بصيغة الجمع بعد أن زاد عددهم إلى ثلاثة ابتداء من ميزانية ١٩٦٢/١٩٦٣ كما تضمنت المادة إشاراً إلى تقسيم كل من المستشارين الماعدين والنواب إلى فئتين ( أ و ب ) وذلك أسوة بنظرائهم من رجال القضاء والنيابة واستهداء بذات الاعتبار التي دفعت إلى الأخذ بهذا التقسيم في مشروع قانون الساطة القضائية .

ورغبة في تعزيز الضمانات لرجال إدارة القضايا وكفالة الاطمئنان لهم في شئونهم ، روى إنشاء مجلس أعلى للإدارة للنظر في جميع ما يتعلق بشئون أعضائها ، وهو ما تكفلت به المادة الرابعة من المشروع التي أبانت أيضاً أن المجلس المذكور شكل برئاسة رئيس الإدارة وعضوية أقدم أربعة من رجالها ، وأنه يتعين أخذ رأيه في تعيين أعضاء الإدارة ( سواء أكان التعيين مبتدأ أم بطريق الترقية إلى الدرجة الأعلى ) وتحديد أقدمياتهم ، وتقدمهم ، وإعارتهم ، وندبهم خارج الإدارة ، وغير ذلك من الأمور التي ينص القانون على وجوب أخذ رأي المجلس في شأنها ، كإصدار اللائحة الداخلية للإدارة أو تعديلها ( م ٥ ) ، وإنشاء الفروع ( م ٩ ) ، وإصدار أو تعديل لائحة التقيش الغنى ( م ٢٤ ) ،

والإحالة إلى للعاش لأسباب صحية ( م ٣٠ ) ، وتقدير عذر من سبق له التغييب عن عمله بدون إذن ( م ٣٢ ) .

وقد أوجب المشروع إصدار لائحة داخلية للإدارة توضح نظام العمل فيها وفي الفروع ، وقواعد الترقية كما تحدد اختصاص كل وكيل من وكلاء الإدارة وباقي الأعضاء والمسائل التي يبت فيها كل عضو وبصفة نهائية . وتصدر اللائحة بقرار من وزير العدل ، بناء على اقتراح رئيس الإدارة ، بعد أخذ رأى المجلس الأعلى ( م ٥ ) .

وردت المادة السادسة من المشروع ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون القائم في صدد الجهات التي تنوب إدارة القضايا عنها فيما يرفع منها أو عليها من قضايا ، وأضافت المجلس المعنية إلى تلك الجهات وذلك حسب لآى جدل في شأن هذا الاختصاص — كما تضمنت أيضاً فقرة مستحدثة تردد القاعدة المنصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة لتسليم صور الإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام ، وتشير إلى جريان هذه القاعدة أيضاً على صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بجهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى .

وقد لوحظ أن جهة الإدارة — تصرف في بعض الأحيان — على رفع الدعوى أو الطعن بالمخالفة لرأى إدارة القضايا ، مما يترتب عليه الحكم ضدّها غالباً ، ولهذا رأى تنظيم هذا الوضع ، فكانت المادة السابعة من المشروع التي تنص على أن إدارة القضايا إذا أبدت رأياً بعدم رفع الدعوى أو الطعن فلا يجوز لجهة الإدارة مخالفة هذا الرأى إلا بقرار مسبب من الوزير .

وقد نصت للمادة ١١ من المشروع على إنشاء أمانة عامة في إدارة القضايا لمعاونة رئيس الإدارة في تنفيذ اختصاصاته المبينة في المادة العاشرة ، وهو نظام مستمد أساساً مما هو متبع في مجلس الدولة .

وتعرضت المادة ١٣ من المشروع للشروط العامة اللازم توافرها فيمن يعين عضواً بإدارة القضايا . فاستبعدت شرط الحصول على دبلومات عليا بالنسبة للوظائف التي تقل عن وظيفة نائب وذلك أسوة بما هو متبع في شأن أقرانهم في النيابة العمومية . وقد اقضى ذلك إعادة وظيفة المندوب المساعد لتكون مقابلة لوظيفة معاون النيابة . وفيما تعلق بشروط التعيين الأخرى ، وما قد تتضمنه من تحديد أقدمية ، فقد تسكفت المواد من ١٤ — ١٧ بإيضاحها ، وهى تنطوى على ضوابط مستمدة في جوهرها من نصوص قانون السلط القضائية أو قانون تنظيم مجلس الدولة أما قواعد الترقية فقد أشير إلى بعضها فيما تقدم من نصوص وتركزت التفاصيل لتكون محل علاج في اللائحة الداخلية للإدارة ( م ٥ ) . وفي هذا المجال أيضاً أشارت المادة ١٨ من المشروع إلى أن عضو الإدارة إذا قدر بدرجة أقل من المتوسط أو متوسط فلا تتأى ترقية إلى الدرجة أو الفئة الأعلى إلا بعد حصوله على تقريرين متتاليين في سنتين مختلفتين بدرجة فوق المتوسط على الأقل ، وهو ما يتبع حالياً بالنسبة للقضاة .

وتعالج المادة ١٩ من المشروع أحكام نقل أعضاء الإدارة . أما المادة التالية لها فقد استحدثت

ضوابط لإقامة العضو في البلد الذي به مقر عمله ووسائل تكفل رقابة تنفيذ ذلك ، وأوجبت وضع حد أقصى للمدد التي يقضيها العضو في البلاد المختلفة تاركة بيان هذا الحد للائحة الداخلية .

وقد تكلفت المادة ٢١ و ٢٢ من المشروع بوضع ضوابط للإعارة والندب تسري على أعضاء الإدارة أياً كانت درجاتهم ، وأعمها وضع حد أقصى لمدة الإعارة والندب الكامل هو مدة سنتين ، وذلك حتى لا ينقطع العضو عن محيط عمله الفني ولا يبعد عن ملاحقة التطورات فيه وحق يفسح المجال لغيره للاسهام بجهده في خدمة الجهات طالبة الإعارة أو الندب . ومن هنا فقد اعتبر المشروع التزام هذه المدة متصلاً بالنظام العام بحيث يترتب البطلان على مخالفة هذا الالتزام . وقد رؤى — في شأن الندب الكامل والإعارة الداخلية — أن يطبق هذا الالتزام تطبيقاً مطلقاً لا يحتدل الاستثناء بحيث تقع المدة الزائدة في مجالها باطلة بطلاً مطلقاً في جميع الأحوال . أما الإعارة الخارجية لدولة أخرى فقد رخص المشروع تجاوز تلك المدة في شأنها بصفة استثنائية محضة وفي أضيق الحدود ، فكان أن نص على أن التجاوز في شأنها لا يكون إلا « في حالة الضرورة القصوى » وذلك حتى يتسع النص لمواجهة الحالات النادرة للغاية التي تقتضيها مصلحة عليا للدولة . وواضح أن هذه الصورة لا تتأني في شأن الإعارة الداخلية والندب ، حيث يمكن معالجتها عن طريق النقل .

هذا وقد نص على أن تضم مدد الندب الكامل والإعارة فتعتبر مدة واحدة كل مجموعة من المدد لا يفصل بينها فاصل زمني يبلغ خمس سنوات أو أكثر .

وغنى عن البيان أن الإعارة والندب الكامل يكمل كل منهما الآخر في شأن حساب المدة .  
ورغبة في كفالة مزيد من الضمانات لأعضاء الإدارة تصدى المشروع للنص على إدارة التفتيش الفني . فأوضح تشكيلها ، وأوجب إصدار لائحة لها بعد أخذ رأى المجلس الأعلى ، وحدد درجات الكفاية ، واستأنز إحاطة أعضاء الإدارة علماً بكل ما يلاحظ عليهم ( م ٢٤ ) .

كما استحدث المشروع أوضاعاً جديدة في شأن تأديب أعضاء الإدارة والنظر في قضايا الإلغاء أو التعويض المتعلقة بشؤونهم ، فجعل هذا وذاك من اختصاص لجنة يطلق عليها اسم ( لجنة التأديب والتظلمات ) ، تشكل من أحد عشر عضواً . هم أعضاء المجلس الأعلى منضماً إليهم ستة من المستشارين حسب ترتيب أقدميتهم . والنظام مستمد في جوهره مما هو متبع في مجلس الدولة .

ورغبة في تقرير ضمانة لأعضاء الإدارة قبل تقديمهم للمحاكمة التأديبية ، اعترطت المادة ٢٦ من المشروع أن يكون الطلب مسبوقاً بتحقيق جنائي أو إداري — أما التحقيق الجنائي فيدهى أنه يخضع للضوابط والأحكام المقررة في شأن التحقيقات الجنائية عموماً . وأما التحقيق الإداري فيتعين أن يجريه أحد وكلاء الإدارة بانتداب من وزير العدل إذا كان من يجري التحقيق معه مستشاراً ، فإذا كانت درجته أقل من ذلك تولى التحقيق أحد المستشارين بإدارة التفتيش الفني .

رؤى رعاية للصالح العام — النص بالتحديد والوضوح على حالة من حالات الإحالة إلى المعاش مبناها ضعف عضو الإدارة المائل في تقارير التفتيش التوالية في حقه ( تقريرين بدرجة أقل من



المتوسط أو أربعة تقارير بدرجة متوسط ) بحيث يجب على وزير العدل — دون ترخيص — أن يعرض أمر هؤلاء على لجنة التأديب والتظلمات ، وذلك سواء كانوا قد حصلوا على تلك التقارير كلها أو بعضها قبل العمل بهذا القانون أو بعده . وفي قيام اللجنة المذكورة ببعض الحالات المقدمة إليها، تتحقق من صحة تقارير التفتيش ولها أن تعقب عليها ، فإذا اتبعت من فحصها إلى أن التقارير صحيحة قررت إحالة العضو إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة عامة أخرى . ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً غير قابل للطعن فيه بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة .

وقد عالجت المادة ٢٨ من المشروع وضع بعض الضوابط السكفيلة برقابة الأعضاء في كل ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظيفتهم ، فنصت على حق الوزير ورئيس الإدارة ورؤساء الأقسام والفروع في توجيه تنبيه إلى مرتكب المخالفة وكفلت للآخر سبيل النظم من القرار أمام لجنة التأديب والتظلمات . وقد استمدت هذه الأوضاع المستحدثة بما هو متبع في شأن رجال القضاء ( المادة ١٠٤ من قانون السلطة القضائية ) .

وقد قنن المشروع القاعدة المقررة من اعتبار الشخص مستقلاً إذا انقطع عن عمله خمسة عشر يوماً كاملة بدون إذن ، ولو كان الانقطاع بعد انتهاء مدة إجازته أو نذبه لغير عمله أو إعارته الداخلية أو الخارجية ( م ٣٢ ) . وواضح أن الاستقالة في هذه الحالة تقع تلقائياً ، بقوة القانون ، دون حاجة إلى صدور قرار بشأنها ، ودون حاجة إلى إخطار سابق من جانب جهة الإدارة إلى المتغيب بوجوب عودته إلى عمله ، إذ المفروض أنه يعلم التاريخ الذي يتعين أن يباشر العمل فيه . كما عالجت هذه المادة حالة إبداء الأعذار بعد مضي المدة سالفة الذكر .

أما بالنسبة للموظفين الإداريين والكتابيين والمستخدمين فقد استحدثت المشروع نصاً يخول رئيس الإدارة بالنسبة إليهم سلطة الوزير النصوص عليها في القوانين واللوائح كما يخول الأمين العام للإدارة سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة حسب الأحوال ( م ٣٧ ) . وهو نص مماثل للمادة ٧١ من قانون مجلس الدولة .

وقد أرفق بالمشروع جدول للمرتبات لم يتضمن أى تعديل لفئات المرتبات المقررة في القانون القائم .

وتتشرف وزارة العدل برفع هذا المشروع إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إصدار قرض لأداء ثمن الأراضي المستولى

عليها وسنداته والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات

التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر

والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الأراضي الزراعية المصادرة على صغار الملاحين

والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بإدخال تعديلات على بعض التشريعات المتعلقة بشئون التعاون ،

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة سلطة الجمعية العمومية

أو جماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة

للاصلاح الزراعي والمجالس المحلية ،

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ بتوزيع أراضي على صغار الزراع ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحماية تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٠ الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ( ١٠ ) و ( ١٢ ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ١٠ — استثناء من حكم المادة السابقة تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إدارة الأراضي المستولى عليها المخصصة للحدائق واستغلالها . ويجوز للهيئة أن تتصرف في هذه الأراضي إلى شركات للمساهمة التي تنشئها أو تساهم في رأس مالها . أو إلى الجمعيات التعاونية التي تشرف عليها أو غيرها . وذلك وفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

كما يجوز للهيئة أن تعهد بإدارة تلك الأراضي إلى شركات للمساهمة أو إلى الجمعيات التعاونية المشار إليها .

ويسرى هذا الحكم على أراضي الحدائق التي سلمت أو تسلم بناء على قانون إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتوزيعها ، كما يسرى على ما ترى الدولة إسناد إدارته أو استغلاله أو التصرف فيه إلى هذه الهيئة من أراضي الحدائق الداخلة في ملكيتها وعلى ما تنشئه الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من الحدائق » .

« مادة ١٢ — تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزارة الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتكون لها ميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة للدولة وتعرض على مجلس إدارة الهيئة للموافقة عليها ويصدر باعتمادها قرار من رئيس الجمهورية وتبلغ إلى صندوق الإصلاح الزراعي بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة عليها ليرصد أرقامها الإجمالية في ميزانيته .

وتتولى الهيئة عمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الأراضي المستولى عليها إلى أن يتم توزيعها وفقاً للقانون .

ويجوز لها شراء الأراضي وفقاً للقواعد والشروط التي يقرها مجلس إدارتها وتوافق عليها وزارة الخزانة وذلك لتوزيعها وفقاً للقانون وتحمل الخزانة العامة الفرق بين ثمن الشراء وفوائده وبين الثمن الذي توزع به الأرض وفوائده .

ويكون للهيئة الاشراف على الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي وتوجيهها في حدود القانون كما يكون لها الاتصال بالجهات المختصة في شأن تنفيذ سائر أحكام هذا القانون .

ولا تنقيد الهيئة في أداء مهمتها بالنظم والقواعد واللوائح التي تخضع لها المصالح الحكومية على أن تكون حساباتها تحت رقابة ديوان المحاسبات .

ويتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية — وللمجلس أن يعين



في الميزانية من صافي الأرباح التي يحققها صندوق الإصلاح الزراعي ومن المبالغ التي ترصدها الدولة ما يلزم لرفع مستوى الإنتاج الزراعي بين من تؤول إليهم ملكية الأراضي المشار إليها والمساهمة في المشروعات التي تقوم بها الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة لتحسين حال المتفعين بتلك الأراضي ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصعي والثقافي والعمراني .

ويجوز للهيئة أن تمارس نشاطها إما بذاتها أو بواسطة ما تشرف عليه أو تنشئه أو تساهم في رأس ماله من شركات المساهمة والجمعيات التعاونية .

ويخول مجلس إدارة الهيئة بالنسبة إلى شركات المساهمة التي تنشئها منفردة سلطات الجمعية العمومية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وذلك حتى يتم التصرف في ٢٥ ٪ من أسهم هذه الشركات على الأقل .

وتسرى بالنسبة إلى شركات المساهمة التي تساهم الهيئة في رأس مالها — الأحكام المقررة بالفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

وتكون رئاسة مجلس الإدارة عند مباشرة سلطات الجمعية العمومية للشركات المشار إليها لوزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ ( ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ )

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات

الدولة العليا ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٠ الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ .

وعلى القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بإدخال تعديلات على بعض التشريعات المتعلقة  
بشئون التعاون ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسة التعاونية الزراعية العامة ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل  
منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بأحكام الباب الثاني من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه  
الأحكام الآتية :

## الباب الثاني

### في جمعيات التعاون للإصلاح الزراعي

« مادة ١٨ — تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية بمن تؤول إليهم ملكية الأرض  
الموزعة في القرية الواحدة ، ومن لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة في زمامها .  
ويجوز بقرار من وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي إنشاء جمعية واحدة لأكثر من  
قرية إذا اقتضى الحال ذلك » .

« مادة ١٩ — تقوم الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي المنشأة وفقاً لحكم المادة السابقة  
بالأعمال الآتية :

- ( أ ) الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقاً لحاجات الأراضي المملوكة لأعضائها .
- ( ب ) مد الاعضاء بما يلزم لاستغلال الأرض من بذور وأسمدة وماشية وآلات زراعية وغيرها ،  
وكذا ما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .
- ( ج ) تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف  
الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف وتطهيرها وصيانتها والإشراف على تنفيذ الدورات  
الزراعية وعلى إنتاج أنواع المحاصيل التي تقررها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .
- ( د ) بيع المحاصيل الرئيسية لحساب أعضائها — على أن يخصم من ثمن المحاصيل مستحقات  
الحكومة الناشئة عن تطبيق هذا القانون ، والضرائب العقارية والسلف الزراعية وديون الجمعية  
المستحقة قبل أعضائها .

( هـ ) القيام بجميع الخدمات الزراعية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها حاجات الأعضاء .  
« مادة ٢٠ — تؤدي الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي أعمالها تحت إشراف موظفين فنيين تختارهم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

وتنظم الهيئة الدورات الزراعية المناسبة وتصدر الإرشادات والتعليمات اللازمة التي يكون من شأنها زيادة الإنتاج في أراضي أعضاء الجمعيات التعاونية المشار إليها وتحسينها .

« مادة ٢١ — تشترك الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي في تأسيس جمعيات تعاونية مشتركة وعامة واتحادات تعاونية وفقاً للقانون .

« مادة ٢٢ — يصدر وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي القرارات اللازمة لتنظيم أعمال الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي .

مادة ٢ — يجوز بقرار من رئيس المجلس التنفيذي نقل الاختصاص في الإشراف على الجمعيات التعاونية الزراعية وتوجيهها من المؤسسة المصرية العامة للتعاونية الزراعية إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، وذلك سواء بالنسبة إلى جمعية تعاونية زراعية واحدة أو أكثر في قرية أو منطقة معينة أو بالنسبة إلى الجمعيات التعاونية الزراعية الواقعة في دائرة مركز معين أو محافظة معينة أو في أكثر من مركز أو محافظة .

وتخضع الجمعيات التعاونية الزراعية التي ينقل الاختصاص في الإشراف عليها وتوجيهها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي — للأحكام المنصوص عليها في المواد من ( ١٩ ) إلى ( ٢٢ ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

ويكون مستأجرو الأراضي الزراعية الواقعة في منطقة عمل كل من الجمعيات التعاونية الزراعية المشار إليها وملاكها أعضاء بحكم القانون في تلك الجمعيات .

وفي تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه تكون الهيئة العامة للإصلاح الزراعي هي الجهة الإدارية المختصة ويكون وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي هو الوزير المختص بالنسبة إلى الجمعيات التعاونية الزراعية المشار إليها .

مادة ٣ — تختص اللجان المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه — بالفصل في المخالفات التي تقع من أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية التي ينقل الاختصاص في الإشراف عليها وتوجيهها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وفقاً لحكم المادة السابقة . وذلك سواء في حالة تخلف أحد أعضاء هذه الجمعيات عن الوفاء بأي التزام جوهري يقضى به القانون أو في حالة تسببه في تعطيل قيام تلك الجمعيات بالأعمال المنصوص عليها في المادتين ( ١٩ ) و ( ٢٠ ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، أو حالة مخالفته الدورة الزراعية أو الإرشادات والتعليمات التي تقررها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، أو في غير ذلك من الحالات .

وللجان المشار إليها بعد استكمالها التعقيب وسماع أقوال ذوي الشأن أن تقضى على مرتكب



المخالفة بغرامة لا تتجاوز نصف القيمة الإيجارية مقدرة بسبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة على الأرض محل المخالفة -- عن سنة واحدة — أو بإحدى العقوبات الآتية بحسب الأحوال أو بهما معاً :

( ١ ) إذا كان من أتى المخالفة مستأجراً سواء بالنقد أو بالمزارعة — جاز للجنة أن تقضى بإلغاء عقد إيجاره وتقرر طرده من الأرض المؤجرة إليه .

وفي هذه الحالة تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تأجير الأرض نيابة عن المؤجر الأصلي إلى صغار الزراع الذين تتوافر فيهم الشروط التي يقررها مجلس إدارتها .

( ٢ ) إذا كان من أتى المخالفة مالكا — مؤجراً بطريق المزارعة — جاز للجنة تعديل عقد الإيجار الصادر منه لتصبح العلاقة بينه وبين المستأجر — إيجاراً بالنقد بأجرة المثل في حدود سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة على الأرض المؤجرة .

( ٣ ) إذا كان من أتى المخالفة مالكا زارعا أرضه لحسابه — جاز للجنة أن تقضى بحرمانه من استغلال الأرض وزراعتها كلها أو بعضها — لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

وفي هذه الحالة تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تأجير الأرض خلال هذه المدة إلى صغار الزراع الذين تتوافر فيهم الشروط التي يقررها مجلس إدارتها ، وتؤدي الهيئة إلى المالك ما تحصله من أجرة عن هذه الأرض خلال المدة المشار إليها — مخصوماً منها مصاريف إدارية مقدارها ١٠٪ من الأجرة المحصلة .

مادة ٤ — تبلغ قرارات اللجان المشار إليها في المادة السابقة إلى ذوى الشأن بالطريق الإداري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها . ولهم أن يتظلّموا من هذه القرارات إلى مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها إليهم .

ولا تكون قرارات اللجان نهائية إلا بعد تصديق مجلس الإدارة عليها بعد انقضاء ميعاد التظلم المشار إليه .

وتنفذ القرارات بالطريق الإداري . وتكون غير قابلة لأي طعن أمام أية جهة قضائية .

مادة ٥ — ترصد مبالغ الغرامات المحكوم بها وفقاً لحكم المادة ( ٣ ) في حساب خاص في الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وتوجه حصيلتها بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة لدعم الجمعيات التعاونية التي تنشئها الهيئة أو ينقل إليها الاختصاص في الإشراف عليها وتوجيهها ، ولتحسين حال أعضائها ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي والعمراني .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ ( ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٣ (١)

في شأن الاعتراضات ببور الأرض المقدمة من المستولى عليهم  
إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن التنظيم السياسي  
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
بالإصلاح الزراعي ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في نظر اعتراضات البور المقدمة  
من الملاك وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه على أن ينحصر المجلس الملاك  
بقراراته النهائية خلال مدة تقتضي في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٤

مادة ٢ — على الملاك المعارضين تقديم المستندات اللازمة للفصل في الاعتراضات المقدمة منهم  
خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون وإلا سقط حقهم نهائياً في هذه الاعتراضات .

~~مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦١ .~~

صدر برياسة الجمهورية في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ ( ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٠ الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٢ .

## قرارات رئيس الجمهورية

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٣ (١)

في شأن تنظيم وزارة الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن مشروع تنمية وتعمير مديرتي البحيرة والفيوم ؛  
وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٧ بنقل اختصاصات المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ورئيسه إلى وزير الدولة للإصلاح الزراعي فيما يتعلق بأعمال الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف ؛  
وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بإدخال تعديلات على بعض التشريعات المتعلقة بشئون التعاون ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦١ بإلغاء مؤسسة صندوق طرح النهر وأكلاه ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم وزارة الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي ؛



وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة مديرية التحرير ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ — تختص وزارة الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضي بما يأتى :

أولاً — رسم السياسة التنفيذية والإشراف على تنفيذها بالنسبة إلى ما يلى :

( أ ) تحقيق أهداف الدولة فى تحويل أكبر عدد من العمال الزراعيين إلى ملاك ورفع مستوى معيشة الفلاح وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية وتقريب الفوارق بين الطبقات .

( ب ) التوسع الأفقى باستصلاح الاراضى القابلة للزراعة واستزراعها وتعميرها وتوزيعها على صغار الزراع .

( ج ) تهجير المواطنين من المناطق المزدحمة بالسكان إلى مناطق الاراضى المستصلحة وتوطينهم وتهيئة وسائل معيشتهم .

( د ) التوسع الرأسى فى أراضى الإصلاح الزراعى والاراضى المستصلحة بقصد زيادة الإنتاج والدخل القومى ورفع مستوى المعيشة لصغار الزراع .

( هـ ) تسويق المحاصيل البستانية والخضر التى تنتجها الهيئات والمؤسسات العامة التابعة للوزارة .

( و ) نشر الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى وتدعيمها وزيادة نشاطها بقصد رفع مستوى معيشة أعضائها من صغار الزراع وزيادة دخولهم وتحقيق رفاهيتهم .

( ز ) التصرف فى العقارات الداخلة فى ملكية الدولة وفقاً للقانون .

ثانياً — مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية المتعلقة بالإصلاح الزراعى وإصلاح الاراضى والتأكد من سلامة تطبيقها وفقاً للخطة العامة للدولة وبما يحقق الاهداف المقررة لبناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى والتعاونى وتطويره .

- ثالثاً — مراقبة نشاط الهيئات والمؤسسات العامة التابعة للوزارة .
- رابعاً — الإشراف على إعداد مشروعات الميزانية اللازمة لتنفيذ برامج الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى .
- خامساً — الإشراف على تنفيذ الاتفاقات الدولية الخاصة بعمليات إصلاح الأراضى وتوزيعها .
- سادساً — القيام بالاتفاق مع الجهات المختصة بالبحوث والدراسات المتعلقة بالإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى وعقد المؤتمرات والندوات المحلية والدولية الخاصة بها أو الاشتراك فيها .
- سابعاً — تقييم الجهود التى تبذل فى ميادين التوسع الرأسى والأفقى والتعاون فى قطاعى الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى .

مادة ٢ — تشكل الوزارة على الوجه الآتى :

الوزير .

وكلاء الوزارة .

الإدارة العامة للبحوث والتخطيط .

الإدارة العامة المتابعة .

الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية .

الإدارة العامة للشئون القانونية .

الإدارات والمكاتب والوحدات الفنية والإدارية التى يصدر بها وبتحديد اختصاصاتها قرار من وزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى .

مادة ٣ — يتولى وزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى مسئوليات التوجيه والتنظيم والرقابة والإشراف على الهيئات والمؤسسات العامة الآتية :

أولاً — الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، ويتبعها :

( ١ ) الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعى .

( ٢ ) الشركة المصرية العامة لبساتين الإصلاح الزراعى .

ثانياً — المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى .

ثالثاً — المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى ، ويتبعها :

( ١ ) الهيئة العامة للتنمية والتعمير بالبحيرة والفيوم .

( ٢ ) هيئة مديرية التحرير .

رابعاً — المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى ، وتتبعها الشركات الآتية :

( ١ ) الشركة العامة لاستصلاح الاراضى .

( ٢ ) الشركة العقارية المصرية .

- ( ٣ ) شركة مساهمة البحيرة .  
 ( ٤ ) الشركة العامة للأبحاث والياه الجوفية ( ريجوا ) .  
 ( ٥ ) شركة وادي كوم امبو .  
 ( ٦ ) شركة الوادي الجديد لاستصلاح الاراضى .  
 ( ٧ ) الشركة العربية لاستصلاح الاراضى البور .

مادة ٤ — فى تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه تكون الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الجهة الإدارية المختصة ، ويكون وزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الاراضى هو الوزير المختص بالنسبة إلى الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعى والجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى .

مادة ٥ — تدمج الإدارة العامة للأموال وطرح النهر فى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . ويكون لمجلس إدارة الهيئة الاختصاصات التى كانت مقررة لمجلس إدارة صندوق طرح النهر وأ كله .

مادة ٦ — يفوض وزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الاراضى فى نقل الموظفين من وإلى الوزارة والهيئة العامة للإصلاح الزراعى وفقاً لمقتضيات التنظيم الجديد لكل منهما .

مادة ٧ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٨ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٨٣ ( ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ )

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

فى شأن تنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى  
 لسلطات الدولة العليا ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨١ الصادر فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٣ .



وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إصدار قرض لأداء ثمن الأراضي المستولى عليها وسندات والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ بالألحقة التنفيذية للرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن توزيع الأراضي الزراعية المصادرة على صغار الفلاحين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون ٥٢ لسنة ١٩٦١ بإدخال تعديلات على بعض التشريعات المتعلقة بشئون التعاون ،

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التي تديرها وزارة الاوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية ،

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف من المتوفين من غير وارث ،

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ بتوزيع أراضي على صغار الزراع ،

وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الاجانب للاراضى الزراعية وما في حكمها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ بالألحقة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لألحقة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد إضافي بميزانية الهيئة العامة

للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ وتسوية حالات موظفي وعمال الهيئة المذكورة ،

وعلى القرار المتفرق الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي برقم ٤٣

بتاريخ ١٩٦٣/٤/٦ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

## قرر :

مادة ١ — تختص الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بما يأتي :

( أولا ) تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي واللوائح والقرارات التنظيمية المتعلقة به ومتابعة هذا التنفيذ والاتصال في شأنه بالجهات المختصة .

( ثانيا ) القيام بأعمال الاستيلاء والتوزيع وإدارة الأراضي المستولى عليها والى تسلم إليها إلى أن يتم التصرف فيها وفقا للقانون .

( ثالثا ) إنشاء الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي ودعمها ومراقبة نشاطها والإشراف عليها وتوجيهها في حدود القانون . وتكون الجهة الإدارية المختصة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه بالنسبة إلى تلك الجمعيات .

( رابعا ) تنفيذ أعمال التوسع الرأسي في الأراضي للتابعة لها .

( خامسا ) تنفيذ ما يعهد به إليها من أعمال التوسع الأفقي بإصلاح الأراضي واستزراعها وتعميرها والتصرف فيها وفقا للقانون .

( سادسا ) تعمير مناطق الأراضي التي تتولى الهيئة توزيعها ، وتوطين المنتفعين بالتوزيع وتهيئة وسائل معيشتهم فيها .

( سابعا ) إعداد برامج الإصلاح الزراعي وما يعهد به إليها من برامج إصلاح الأراضي ، وبوجه خاص ما يلزم لرفع مستوى الإنتاج الزراعي بين من تؤول إليهم ملكية الأراضي المشار إليها والمساهمة في المشروعات التي تقوم بها الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة لتحسين حال المنتفعين بتلك الأراضي ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي والعمراني .

( ثامنا ) القيام بالبحوث والدراسات ، وعقد المؤتمرات والندوات المحلية والدولية المتعلقة بالإصلاح الزراعي والاشتراك فيها وذلك بالاتفاق مع الجهات المختصة .

مادة ٢ — تشكل الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على الوجه الآتي :

مجلس الإدارة .

رئيس مجلس الإدارة .

مدير الهيئة .

نائب مدير الهيئة للشئون الزراعية .

نائب مدير الهيئة للشئون الهندسية .

نائب مدير الهيئة لشئون الاستيلاء والتوزيع والتعويض .

نائب مدير الهيئة لشئون أملاك الدولة الخاصة .

نائب مدير الهيئة للشئون المالية والإدارية .

إدارات الديوان العام .

المراقبات في المحافظات .

المناطق الإقليمية .

مادة ٣ — تتبع الهيئة العامة للإصلاح الزراعى كل من :

( ١ ) الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعى .

( ٢ ) الشركة المصرية العامة لبساتين الإصلاح الزراعى .

مادة ٤ — مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها .

وتصرف أمورها وإدارتها . ووضع السياسة العامة التى تسيير عليها فى إطار الخطة العامة . وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت الهيئة من أجله وفقا لأحكام القانون ودون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية .

ويعارس المجلس جميع الاختصاصات والسلطات المقررة له فى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ولائحته التنفيذية ، كما تكون له الاختصاصات والسلطات المقررة قانونا لرئيس ديوان الموظفين وزير الخزانة بالنسبة إلى شئون موظفى الهيئة وعمالها وبالنسبة إلى شئونها المالية .

وبوجه خاص يكون لمجلس إدارة الهيئة ما يأتى :

( ١ ) إصدار القرارات واللوائح الداخلية التى تتضمن القواعد التى تتبع فى إعداد ميزانيتها وحسابها الختامى والقواعد التى تجرى عليها فى إدارة شئونها الفنية والإدارية والمالية وعلى الأخص فى الحسابات والمشتريات وأعمال الخازن ونظم موظفيها وعمالها سواء بالنسبة إلى تعيينهم أو ترقيةهم أو نقلهم أو تأديبهم وإنهاء خدمتهم أو بالنسبة إلى تحديد أجورهم ومرتباتهم ومعاشاتهم أو بالنسبة إلى المكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعارون إلى الهيئة وذلك كله دون التقيد بالقواعد الحكومية .

( ٢ ) النظر فى مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامى وتبليغها إلى وزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى وفقا للمادتين ١٦ و ١٨ — للنظر فيهما وعرضهما على السلطة المختصة لاعتادهما .

( ٣ ) تعيين مراجع خارجى لحسابات الهيئة إذا رأى المجلس مبررا لذلك — وتقرير مكافأته — وذلك مع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبات .

( ٤ ) ~~النظر فى المسائل التى يعرضها عليه وزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى~~  
أورئيس المجلس .

( ٥ ) النظر فى التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل فى الهيئة ومركزها المالى .

مادة ٥ — يجتمع مجلس إدارة الهيئة مرة كل شهر وتوجه الدعوة لحضور الاجتماع إلى الأعضاء قبل الموعد المعين للانعقاد بثلاثة أيام . وفى حالات الاستعجال يجوز عدم التقيد بهذا الميعاد .



- كما يجتمع المجلس إذا طلب أغلبية الأعضاء ذلك .  
وعند الاقتضاء يجوز استصدار القرارات من الأعضاء متفرقين بإجماع الآراء .
- مادة ٦ — لا يكون انعقاد مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضرته الأغلبية المطلقة لأعضائه وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين . وإذا تساوى عددها رجح الجانب الذي منه الرئيس .
- مادة ٧ — رئيس مجلس الإدارة هو الذى يرأس جلساته ويدير المناقشة فيه ويراقب تنفيذ قراراته وفي حالة غيابه يختار مجلس الإدارة من يحل محله من الأعضاء .
- مادة ٨ — تدون محاضر جلسات المجلس وقراراته ويوقعها كل من رئيس المجلس والقائم بأعمال السكرتارية .
- مادة ٩ — يجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه ومن غيرهم من الخبراء والفنيين لجائنا استشارية وتنظم أعمال هذه اللجان ويحدد اختصاصاتها بقرار من المجلس .  
ويجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها ببعض اختصاصاته كما يجوز له أن يعهد بذلك إلى رئيس المجلس أو مدير الهيئة والمجلس أيضاً أن يفوض أحد أعضائه أو مدير الهيئة أو أحد نواب مدير الهيئة فى القيام بمهمة محددة .
- مادة ١٠ — يبلغ رئيس مجلس الإدارة قرارات المجلس إلى وزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى لاعتمادها ، وعلى الوزير أن يقدم إلى رئيس الجمهورية المسائل التى تستلزم صدور قرار منه فيها .
- مادة ١١ — يمثل رئيس مجلس الإدارة — الهيئة أمام القضاء وفى صلاتها بالهيئات الأخرى وبالعير ، ويكون له ولن يفوضهم مجلس الإدارة فى ذلك التوقيع نيابة عن الهيئة .
- مادة ١٢ — يتولى رئيس مجلس الإدارة — إدارة الهيئة وتصريف أمورها وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وذلك وفقاً للقانون والنظم واللوائح الخاصة بالهيئة ويقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة كل ستة أشهر وكما رأى موجباً لذلك . ويتضمن التقرير عرضاً لأعمال الهيئة وأوجه نشاطها وما يراه من مقترحات .
- ولرئيس مجلس الإدارة أن يفوض مدير الهيئة أو واحداً من نوابه أو أكثر فى بعض اختصاصاته .
- مادة ١٣ — تحدد بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، إدارات الهيئة وأقسامها والمراقبات فى المحافظات والمناطق الإقليمية التابعة لها ، واختصاصاتها ويكون التعيين فى الوظائف الرئيسية فى الهيئة عدا مدير الهيئة ونوابه — وتحديد اختصاصات من يشغلون تلك الوظائف وفقاً للقواعد التى يقررها مجلس الإدارة .
- مادة ١٤ — تسرى على العاملين بالهيئة للإصلاح الزراعى أحكام التشريعات واللوائح المنظمة

- للووظائف العامة فيما لا يرد في شأنه نص خاص في اللوائح الداخلية التي يضعها مجلس الإدارة .
- مادة ١٥ — تبدأ السنة المالية للهيئة مع السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها .
- مادة ١٦ — يعد رئيس مجلس الإدارة أو من يفنيه قبل بدء كل سنة مالية بثلاثة أشهر على الأقل مشروع الميزانية الجديدة للهيئة ويعرضه على مجلس الإدارة قوطئة لعرضه على الجهات المختصة كما يعرض على المجلس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية مشروع الحساب الختامي .
- مادة ١٧ — يقوم ديوان المحاسبات بفحص حسابات الهيئة ومراجعتها دورياً ويعد تقريراً سنوياً ، يتضمن نتائج هذا الفحص وملاحظاته عليه .
- مادة ١٨ — يقدم مجلس الإدارة إلى وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي خلال أربعة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية الحساب الختامي للهيئة مع تقرير عن نشاطها ومركزها المالي في ختام السنة المذكورة .
- مادة ١٩ — تسري القواعد المتبعة في الحكومة في الشؤون المالية والمناقصات والمزايدات والخازن فيما لا يرد في شأنه نص في النظم واللوائح الخاصة بالهيئة .
- مادة ٢٠ — تقوم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بإبلاغ إدارة صندوق الإصلاح الزراعي بالبيانات والقرارات اللازمة لتمكين إدارة الصندوق من مباشرة الاختصاصات المسندة إليه قانوناً وتسدد الهيئة إلى الصندوق ما تحصله من مستحقاته .
- مادة ٢١ — يتولى مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الإشراف على أعمال الشركة العامة لبساتين الإصلاح الزراعي وتوجيهها ومراقبة نشاطها .
- كما يتولى إقرار البرامج التي تكفل تحقيق أغراض تلك الشركة . ويجوز بقرار من وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي بناء على طلب مجلس إدارة الشركة وموافقة مجلس إدارة الهيئة — نقل موظفين وعمال من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إلى الشركة المصرية العامة لبساتين الإصلاح الزراعي وتعيينهم فيها وفقاً لما يقتضيه الصالح العام وحاجة العمل في الشركة المذكورة .
- مادة ٢٢ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .
- مادة ٢٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ ( ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

## مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

وافق مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ على مذكرة اللجنة المالية الخاصة بمشروع ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ .

وقد ورد بتلك المذكرة أنه « لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم إلى السكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم الحالية ، فقد رؤى استقطاع ما يوازي هذه الزيادة مما يحصلون عليه من إعانة غلاء المعيشة . . . » .

ولما كان تطبيق أحكام هذا القرار اطرده منذ صدوره على أساس أن يستمر استقطاع هذه الزيادات من إعانة الغلاء ولو تمت ترقية الموظف إلى درجة أعلى لم يلحق ربطها المالي تحسين عند نفاذ جدول المرتبات الملحق بقانون نظام موظفي الدولة استناداً إلى أن المشرع قصد أن يجري الخصم من إعانة الغلاء بقدر ما طرأ على أصل المرتب من تحسين دائم فيه بما يستفاد منه عدم جواز توقيت الخصم وتوقفه عند الترقية .

ولما كانت تقديرات ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ وما بعدها بنيت على أساس استمرار الخصم من إعانة الغلاء وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وعدم توقف الخصم عند الترقية إلى أية درجة أعلى .

ولما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٨ نصت على أن يرد إلى إعانة غلاء المعيشة نصف ما تقرر خصمه منها بناء على قرار مجلس الوزراء سألني الذكر ، الأمر الذي يستفاد منه إقرار المشرع لقاعدة استمرار الخصم باعتبار أنه الحل الذي وقع عليه رد نصف ما سبق خصمه .

غير أن المحكمة الإدارية العليا أصدرت حكماً بجلسته ١٩٦٣/٣/٣ في الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٦ قضائية تضمن مبدأ مخالفاً لما جرى عليه التطبيق فضلاً عن أوضاع الميزانية من استمرار الخصم من إعانة الغلاء .

ولما كان تطبيق هذا المبدأ الذي استنه قضاء المحكمة الإدارية العليا يترتب عليه تحميل الميزانية لأعباء مالية ضخمة لم تدخل في الحساب والتقدير نتيجة المطالبة برد ما سبق خصمه طيلة السنوات الماضية فضلاً عن إيقاف الخصم مستقبلاً لمن رقى إلى الدرجات التي لم يلحق ربطها المالي تحسين عند نفاذ قانون نظام موظفي الدولة .

(١) نشر القانون بالعدد ١٠ سنة ٤٣ عمادة س ١٥٧ . .



لذلك رؤى إعداد التشريع المرافق بغية إقرار ما جرى عليه العمل واطراد تطبيقه من استمرار الخصم من إعانة غلاء المعيشة المقرر بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ولو تمت الترقية إلى أية درجة لم يلحق ربطها المالى تحسين عند نفاذ قانون نظام موظفى الدولة .

ويتشرف وزير الخزانة والتخطيط بعرض مشروع القانون مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة .

رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

## مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ (١)

يتضمن هذا المشروع إنشاء محكمة استئناف جديدة فى بنى سويف يشمل اختصاصها دوائر محاكم بنى سويف والمنيا والفيوم الابتدائية التى كانت تنظر قضاياها أمام محكمة استئناف القاهرة . كما يتضمن أيضاً فصل محكمة بنها الابتدائية من دائرة اختصاص محكمة استئناف القاهرة وإلحاقها بدائرة اختصاص محكمة استئناف طنطا . وهذا وذاك رغبة فى تخفيف عبء الانتقال على المتقاضين ورجال القضاء ، وحق يرتفع عن كاهل محكمة استئناف القاهرة بعض العبء الوافد إليها من جهات أخرى ، فتقتصر مهمتها على القضايا المتصلة بمحاكمة القاهرة وما يجاورها كالجزيرة والسويس . وستبقى محكمة استئناف القاهرة — رغم رفع هذا العبء عن كاهلها — مختصة بنظر عدد من القضايا يزيد على ما تنظره أى محكمة من محاكم الاستئناف الأخرى .

وقد نص المشروع على العمل به اعتباراً من أول سبتمبر ١٩٦٣ وذلك تلافياً لوقوع أى تغيير أثناء العام القضائى ، كما تضمن أحكاماً وقتية لمواجهة الوضع بالنسبة للقضايا التى يمسها التعديل .

وتتشرف وزارة العدل برفع هذا المشروع إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

## مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣ (١)

نظمت المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية البند (١٠) طريقة إعلان من لهم موطن معلوم في الخارج فأوجبت تسليم صورة الإعلان للنيابة على أن تتولى إرسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها للمعلن إليه بالطرق السياسية .

ورغبة في تبسيط الإجراءات وتيسيرها فقد رؤى إضافة حكم جديد إلى البند المشار إليه يحيز تسليم صورة الإعلان لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن المراد إعلانه كي تتولى هذه البعثة توصيلها للمعلن إليه .

ولما كان هذا السبيل يتضمن خروجاً على الأصل المقرر في إعلان الأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج ويحقق ميزة ، فقد اشترط نسلوكه قيام المعاملة بالمثل بمعنى أنه يشترط لإعلان شخص له موطن معلوم في الخارج عن طريق البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع موطنه فيها أن تقبل هذه الدولة أيضاً إعلان من لهم موطن معلوم في الجمهورية العربية المتحدة عن طريق بعثة الجمهورية السكائنة فيها ، ومن المقرر في هذه الحالة أن البعثة تتولى توصيل صورة الإعلان دون أن تتقاضى عن ذلك أى رسم .

ويتشرف وزير العدل برفع هذا المشروع إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، برضاء الموافقة عليه وإصداره .

## مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ (٢)

تنص المادة ٣٥ فقرة (٣) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية في الإقليم المصري على أن يكون تعيين سائر أعضاء النيابة الإدارية وترقياتهم ونقلهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة تشكل من المدير والوكلاء العامين . . .

وقد رؤى أن تكون مساهمة اللجنة المنصوص عليها في تلك الفقرة على سبيل المشورة لا على سبيل الإلزام ، وذلك بأن تكون مهمتها مقصورة على إبداء الرأي في التعيين أو الترقية أو النقل للسيد مدير النيابة الذي يقوم بعرض الأمر على السيد رئيس الجمهورية صاحب الولاية الأصلية في هذه المسائل ، وذلك تحقيقاً للمصالح العام .

(١) نشر القانون بالعدد ١٠ سنة ٤٣ محاماة ص ١٥٩ .

(٢) نشر القانون بالعدد ١٠ سنة ٤٣ محاماة ص ١٦٠ .

وقد أعد مشروع القانون المرافق ونص في المادة الأولى منه على أن يكون التعيين أو النقل أو الترقية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض مدير النيابة وبعد أخذ رأى اللجنة .  
وأتشرف بعرض مشروع القانون المرافق بعد إفراغه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .  
رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

## مذكرة إيضاحية

بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

صدر قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وقد تضمن النص على تشكيل لجنة مركزية للإدارة المحلية وأخرى إقليمية وناط بكل من هاتين اللجنتين عدة اختصاصات حددت في نصوص القانون ولائحته التنفيذية . ثم صدر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون نظام الإدارة المحلية وكان من أهم ما تناوله من تعديل أن نقل إلى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية كافة اختصاصات هاتين اللجنتين .

وبتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ صدر الإعلان الدستوري بالتنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا مبنياً في أساسه على فلسفة القيادة الجماعية .

ولذلك فإنه أخذ بهذا المبدأ الذي قام عليه التنظيم الجديد ، الصادر به الإعلان الدستوري أعد مشروع القانون المرافق ، وقد تضمن أساساً في مادته الأولى النص على أن تستبدل بنص المادة ٦١ من قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه نصاً يقضى بأن تنشأ لجنة وزارية للإدارة المحلية تشكل بقرار من رئيس الجمهورية ، وتتولى وضع السياسة التخطيطية لتطبيق نظام الإدارة المحلية ، ولنشاط المجالس المحلية في نطاق السياسة العامة للدولة ، وفي حدود الاختصاصات الموكولة للمجلس .

ثم تضمن المشروع استبدال نصين جديدين أيضاً بنصى المادتين ٦٢ ، ٦٣ من القانون المشار إليه حددت في الأولى منهما الاختصاصات الهامة التخطيطية التي كان يباشرها نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية ، وعهد بها إلى اللجنة التي تضمن النص السابق إنشاؤها . وحددت في المادة الثانية منها الاختصاصات ذات الطابع التنفيذي والمحلي المحض التي كانت تدخل في اختصاص نائب رئيس الجمهورية وعهد بها إلى وزير الإدارة المحلية .

كما نص المشروع على أن يستبدل بنص المادة ٢٩ من قانون نظام الإدارة المحلية نصاً جديداً تضمن تحديد سلطة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية في مجال فرض الضرائب الإضافية للمجالس المحلية وكذلك سلطة وزير الإدارة المحلية في توزيع الإيرادات المشتركة للمجالس المحافظات وذلك تطبيقاً

(١) نهر القانون بالعدد ١٠ سنة ٤٣ محاسبة ص ١٩٨ .



المبدأ الذى قامت عليه للواد السابقة من التفرقة بين طبيعة اختصاصات اللجنة الوزارية واختصاصات الوزير .

وبالإضافة إلى ما اقتضاه إعمال مبدأ القيادة الجماعية من تعديلات على الوجه المتقدم فقد تضمنت المادة الأولى من هذا المشروع استبدال نص المادتين ٢٥ ، ٣٤ فقرة أخيرة من قانون نظام الإدارة المحلية بنصين جديدين يجعلان التصرف فى أموال المجالس المحلية بالمجان أو بإيجارها بإيجار إسمى إلى الوزارات والمصالح العامة بنفس الأداة التى تلزم للتصرف فى هذه الأموال إن قل مجموعها فى السنة المالية الواحدة عن ٥٠٠٠ جنيه بالنسبة لمجلس المحافظة ، ١٠٠٠ جنيه بالنسبة لمجلس المدينة دون ما حاجة لاستصدار قرار من رئيس الجمهورية فى هذا الشأن نظراً لتحقيق المصلحة العامة المحلية واضحة إلى جانب المصلحة العامة القومية فى مثل هذه الحالات .

ولما كانت بعض المجالس المحلية تدير المرافق التابعة لها بمؤسسات عامة ، ولم ينظم القانون أداة اعتماد ميزانيات مثل هذه المؤسسات وحساباتها الختامية فقد تضمن نص المادة الأولى من المشروع أخيراً استبدال نص جديد بنص المادة ٧٢ من قانون نظام الإدارة المحلية يعالج هذا الأمر .

ولما كانت المجالس المحلية هى المسئولة أصلاً عن إدارة المرافق العامة المحلية وكانت بعض هذه المرافق تديرها هيئات أو مؤسسات عامة قد تحتاج للعون المادى من المجلس المحلى أو لمجرد الاقتراض منه ، فقد تضمنت المادة الثانية من مشروع القانون إضافة المادة ٢٥ مكرراً التى تنص على أن للمجلس أن يقرض الهيئات والمؤسسات العامة أموالاً لتنفيذ مشروع ذى نفع عام محلى ، على ألا يكون قراره فى هذا الشأن نافذاً إلا بعد موافقة وزير الإدارة المحلية .

أما المادة الثالثة من هذا المشروع فقد تضمنت إضافة حكم جديد إلى المادة ٣١ من القانون مؤداه أن يباشر وكيل مجلس المدينة اختصاصات رئيس المجلس عند خلو المنصب أو إذا امتنع على رئيس المجلس مباشرة هذا الاختصاص وذلك حتى لا يتوقف نشاط المجلس وأجهزته فى مثل هذه الحالات .

وأخيراً تضمنت المادة الرابعة من المشروع استبدال عبارة « اللجنة الوزارية للإدارة المحلية » بعبارة « نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية » حينما وردت فى كافة نصوص قانون الإدارة المحلية التى لم يشملها التعديل بالمواد السابقة ، واستبدال عبارة « وزير الإدارة المحلية » بعبارة « الوزير المختص » حينما وردت فى القانون وذلك بعدئذ تحدد الاختصاص بشئون الإدارة المحلية إلى وزير الإدارة المحلية .

وتضمنت المادة الأخيرة من مشروع القانون النص على نشره والعمل به من تاريخ النشر .

ويتشرف وزير الإدارة المحلية بأن يعرض على السيد رئيس الجمهورية هذا المشروع مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة — رجاء بعد الموافقة عليه إصداره .

## مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٣ (١)

تنص المادة ( ٥١ ) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ على ما يلي :

« يجوز في حالة الحرب أو الطوارئ استدعاء رجال الاحتياط كلهم أو بعضهم بقرار من وزير الحرية يبين فيه كيفية طلبهم » .

وحيث إنه لم يرد في هذه المادة أى نص على المعاملة المالية لأفراد الاحتياط الذين يتم استدعاؤهم وفقاً لها كما سبق النص على ذلك في المادة ( ٥٠ ) من القانون سالف الذكر التي حددت فترة الاستدعاء بستة أسابيع وألزمت الشركات والمؤسسات الأهلية بتحمل الفرق بين ماهيات موظفيها ومستخدميها وعمالها وبين ما تدفعه وزارة الحرية لهم عن مدة الاستدعاء .

وبما أنه لا يمكن تحديد فترة الاستدعاء لأفراد الاحتياط طبقاً للمادة (٥١) من القانون ولا يمكن إلزام تلك الشركات أو المؤسسات تحمل الفرق بين الماهيات والعلاوات التي تصرف للمستخدمين من موظفيها ومستخدميها وعمالها وبين ما يصرف لهم من وزارة الحرية عن مدة الاستدعاء إذا امتدت لفترة طويلة .

لذلك فقد رؤى تحديد هذه الفترة بقرار من وزير الحرية على ألا تزيد عن إثني عشر شهراً فإذا زادت مدة الاستدعاء عن ذلك أدت وزارة الحرية هذا الفرق عن المدة الزائدة .

لذا يتطلب الأمر تعديل تلك المادة لتتضمن النص على ما توضح بهاليه . مرفق طيه مشروع قرار رئيس الجمهورية اللازم استصداره في هذا الشأن . رجاء إصداره .

## مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ (٢)

صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم المؤسسات العامة ، وقد تناولت المذكرة الإيضاحية منه تحديد ضوابط التفرقة بين المؤسسة العامة والهيئة العامة ؛

ونظراً لأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه قاصر على تنظيم المؤسسات العامة وقد أشارت مذكرته الإيضاحية إلى إعداد تشريع مستقل ينظم الهيئات العامة في حدود الضوابط المشار إليها .

لذلك وتحقيقاً لهذا الغرض ، أعد مشروع القانون المرافق في شأن الهيئات العامة .

ويتشرف وزير الصناعة برفعه للسيد رئيس الجمهورية في الصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة ، رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره .

(١) نشر القانون بالعدد ١٠ سنة ٤٣ محاماة ص ٢٠٢ .

(٢) نشر القانون بالعدد ١٠ سنة ٤٣ محاماة ص ٢١٣ .

## مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

لما كان الهدف الأساسي من إنشاء المؤسسة المصرية العامة للتأمينات الاجتماعية هو تنفيذ أحكام قانون التأمينات الاجتماعية في حالات الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل والمرض على أن يمتد نطاق التغطية في تلك التأمينات إلى مختلف فئات المواطنين تدريجياً .

ولما كانت أغراض المؤسسة لا تختلف عن أغراض الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التي تتولى تنفيذ تلك التأمينات على العاملين في القطاع الحكومي .

ومن حيث إن إدارة التأمينات الاجتماعية تعتبر من الخدمات العامة وليست من النشاط الاقتصادي ، هذا فضلاً عن أنه ليس من الأغراض الأساسية المؤسسة المصرية العامة للتأمينات الاجتماعية أو للهيئة العامة للتأمين والمعاشات مباشرة أى نشاط اقتصادي عن طريق إنشاء الشركات أو الإشراف عليها بل أن الأساس في تقديم خدمات التأمينات الاجتماعية ألا تستهدف الربح بأي حال من الأحوال . لهذا فإن مقومات الهيئة العامة تكون قد توفرت للمؤسسة المصرية العامة للتأمينات الاجتماعية من الناحية القانونية .

وتأسيساً على ذلك فقد اعتبرت أموال المؤسسة أموالاً عامة وألحقت ميزانيتها بالميزانية العامة للدولة وخضع موظفوها للقوانين والنظم التي تطبق على الموظفين العموميين ومنحوا سلطة رجال الضبط القضائي ، كما خولت المؤسسة حق تحصيل مستحققاتها عن طريق الحجز الإداري .

لذلك يقتضى الأمر تعديل المادة ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ واستبدال عبارة « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » بعبارة « المؤسسة المصرية العامة للتأمينات الاجتماعية » مع مراعاة هذا التعديل في كل ما ورد من ذكر للمؤسسة في مواد قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين والقرارات المعدلة له والمتعلقة بتنفيذه .

هذا ونظراً لما يستتبع من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ حرص المشرع على الأخذ بمبدأ منح المعاشات وبالتالي الإفادة من الضمانات والمزايا التي استجبت بإصداره ، فضلاً عن إفساحه المجال لتجميع مدد الخدمة التي تمكن المؤمن عليهم من توافر شرط المدة اللازم لاستحقاق معاش الشيخوخة وهي ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً .

وإذا كانت المادة ٧١ من القرار بقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ قد حققت الهدف منها بما نصت عليه بفقرتها الثانية والثالثة فإنها — رغم ذلك — لم تجد من العمال المشتركين في الأنظمة الخاصة الاستجابة المنتظرة وذلك لما يأتى :

١ — استلزم النص أداة المؤمن عليه لحصته من رصيده في النظام الخاص إلى المؤسسة قدرت

(١) نشر القانون بالعدد ١٠ سنة ٤٣ عمارة ص ٢١٧ .



بنسبة ٨٪ من الأجر السنوى الاخير إذا ما أراد احتساب مده اشتراكه في هذا النظام ضمن المدة المحققة في معاش الشيخوخة وتقاضى معاشاً بواقع ٢٪ عن كل سنة منها ، وهو أمر أوجد — من وجهة نظر العمال أصحاب تلك النظم — شيئاً من التفرقة بين العامل المشترك في النظام الخاص والذي يلزم لاستحقاق نسبة ٢٪ عن كل سنة تأدية ٨٪ من أجره السنوى الأخير وبين زميله المشترك أصلاً في المؤسسة والذي أدى ٥٪ في الوقت الذى كان المؤمن عليه المتمتع بالنظام الخاص يعتبر في مركز ممتاز عن زميله المؤمن عليه في المؤسسة .

٢ — ارتأى أغلبية العمال المشتركين في النظام الخاص أن نسبة الـ ٨٪ بالتحديد المشار إليه في الفقرة السابقة تمثل عبثاً حال دون توفر شرط الاغلبية اللازم لاحتساب مدة الاشتراك فيه ضمن مدة الاشتراك في المؤسسة .

كما وأن ورود النص على ذلك الوضع فيه ما يشجع العمال على استمرار مطالبتهم بصرف الأرصدة الشخصية المجمدة لهم في الأنظمة الخاصة ، وليس بخاف ما لهذه الطلبات الجماعية في الصرف من أثر في الاقتصاد القومى الذى يعتمد من بين ما يعتمد على تجميع المدخرات واستثمارها في أوجه النفع العام المختلفة .

لهذا يقتضى الأمر تعديل المادة ٧١ من القانون لتدارك ما سبق الإشارة اليه من صعوبات مع الحرص على ما استهدفه المشرع بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ من حيث التوسع في الاستفادة بنظام المعاشات عند الشيخوخة بجواز ضم مدة الاشتراك في النظام الخاص متوخين في ذلك :

أولاً — الاكتفاء بأن يؤدى النظام عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه اعتباراً من أول ابريل سنة ١٩٥٦ حتى ١٩٦١/٧/٣١ أو انتهاء أو انتهاء النظام الخاص أيهما أقرب نسبة ٥٪ مقابل حصة صاحب العمل و ٥٪ مقابل حصة المؤمن عليه وذلك من أجر العامل السنوى الذى تسدد على أساسه الاشتراك في النظام الخاص مضافاً إليها جميعاً فائدة استثمار مركبة تحتسب بواقع ٥ر٤٪ سنوياً وذلك كله بدلا من نقل كل رصيد النظام الخاص الذى تزيد موارده عن هذه النسبة حسبما استبان للجنة المشكلة بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ لبحث الأنظمة الخاصة حيث اتضح لها أن النظم الخاصة تقع تحت الصور التالية :

(١) النظم الخاصة التى تشمل عقود التأمين والادخار أو عقود التأمين المختلط التى يدفع فيها صاحب العمل ما لا يزيد عن ٨٪ من الأجور الاجمالية وكذلك صناديق الادخار الخاصة التى يدفع فيها صاحب العمل ٥ر٥٪ وكذلك صناديق التأمين والادخار التى يدفع فيها أكثر من ٥ر٧٪ .

(٢) النظم التى تشمل عقود التأمين والادخار وعقود التأمين المختلط ونظم المعاشات والنظم الخاصة التى تشمل التأمين والادخار والتى يدفع فيها صاحب العمل أكثر من ٨٪ .

(٣) نظم التأمين والادخار العادية التى يؤدى فيها صاحب العمل ٥ر٥٪ من الأجر الاجمالى للادخار ، ٢٪ للتأمين .

(٤) نظم التأمين والادخار العادية التي يؤدي فيها صاحب العمل أكثر من ٥٥ ٪ من الأجر الاجمالي للادخار ، ٢ ٪ للتأمين .

(٥) نظم التأمين المختلط التي يؤدي فيها صاحب العمل ٧٥ ٪ من الأجر الاجمالي .

(٦) نظم التأمين المختلط التي يؤدي فيها صاحب العمل ٨ ٪ أو ٨٥ ٪ من الأجور الاجمالية .

(٧) نظم التأمين المختلط التي يؤدي فيها صاحب العمل أكثر من ٨٥ ٪ .

(٨) صناديق الادخار الخاصة والتي يؤدي فيها أصحاب الأعمال اشتراكاتهم بفئات تبدأ من ٥٥ إلى ١٥ ٪ من الأجر سواء كان الأجر الاجمالي أو الأجر الأساسي .

كذلك فان سعر الفائدة الاستثمارية الذي تحدد بنسبة ٥٤ ٪ قد روعي في تحديده ما يحققه النظام الخاص من ربح فضلا عن زيادة نسبة الاشتراكات التي تدخل فيه .

ثانياً — تيسيراً على النظم الخاصة في سداد ما التزمت به فقد أجاز لهذه الأنظمة سداد ما استحق عليها إما دفعة واحدة أو مقسطاً خلال مدة أقصاها خمس سنوات على أقساط سنوية متساوية مقابل فائدة مركبة قدرت بنسبة ٥٤ ٪ سنوياً .

ثالثاً — أما بالنسبة لمدة الاشتراك في النظام الخاص السابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ فقد رؤى إدخالها ضمن المدة المحسوبة في المعاش بواقع ٢ ٪ سنوياً على أن يؤدي النظام الخاص بالنسبة لكل مشترك مبالغ نقدية من رصيده تحسب وفقاً للجدول رقم «١» المرافق للقانون .

فاذا لم تف حصص العامل في النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام حق للعامل إما أداء الفرق دفعة واحدة أو مقسطاً وفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها مجلس إدارة الهيئة وتحسب الاقساط في هذه الحالة وفقاً للجدول رقم «٢» المرافق للقانون . أو احتسب له من مدة اشتراكه في النظام مدة بنسبة رصيده إلى المبالغ المطلوبة منه وفقاً للجدول رقم «١» المشار اليه .

ومرفق مع هذا مشروع القانون الخاص بهذا التعديل ، فاذا حاز قبولا لدى السيد الرئيس تفضل بإصداره .





# الجُزْءُ الْاَوَّلُ الْعَشْرَةُ

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٣٥ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛  
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات  
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقابة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

## بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة  
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين	: ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

## التليفونات

٥٤٧٤٤	سيادة النقيب (رقم خاص)
٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥ و ٥٠٨٣٥	النقابة والنساذى
٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢	غرفة المحامين بمحكمة القاهرة
٥٠٨٣٥	غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف
٨٠٣١٩٨	غرفة المحامين بمجلس الدولة
٨٩٤٣٢٢	غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية



# الحمامة

مجلد قصائده الشهيرة

نصدها نقابة المحامين

فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ  
هَآؤُمْ أَفْتَرُءُوا لِكِتَابِيهِ .  
"قَالَ كَبِيرٌ"





# فهرس

## أولاً - الأحكام

### قضاء محكمات النقض

### النقض الجزائي

#### نقابات

ممارسة المحامي لعمله أثناء فترة الاستبعاد . مخالفة مهنية . تخضعه للجزاءات القانونية ، ولا ترتب له أى حق ، القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

طلب ضم فترة الاستبعاد إلى مدة الاشتغال بالمحاماة . قرار اللجنة في ذلك . ذو طبيعة تنظيمية . الطعن فيه بالنقض . لا يجوز .

ص ١٠٩

الحكم ٧٢ : ٢٩ من أكتوبر ١٩٦٢

محاماة : استبعاد من الجدول . نقض . الاستبعاد من الجدول ، يزول تلقائياً بمجرد أداء الاشتراك المتأخر .

قرار الاستبعاد . قرار إداري . للجنة أن تعيد النظر فيه ، إذا ثبت لها بعد إصداره أنه بني على وقائع غير صحيحة .

## النقض الجزائي

الحكم ٧٤ :

دفاع : رابطة السببية : عاهة مستديمة . الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب والعاهة . دفاع جوهرى . ص ١١٢

الحكم ٧٥ : ٢ من أكتوبر ١٩٦٢

١ - نقض : « ما لا يجوز الطعن فيه » . حكم

الحكم ٧٣ : أول أكتوبر ١٩٦٢

دفاع : شك بدون رصيد . حكم « تسبيبه » ما يعنيه » . السفع بأن الشك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشك . إغفال تحقق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه في الحكم .

ص ١١٢

إخلال .

النقض الصادر في غيبة الطاعن . لا يجوز  
المعارضة فيه ولو لم يكن الطاعن قد  
أعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها  
الحكم . علة ذلك .

ب - معارضة : محاكمة . المعارضة التي ترفع  
في ظل أحكام القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
عن حكم صدر بعد العمل به . غير جائزة .  
التمسك بقاعدة سريان القانون الأصلح .  
بمجال أعمال المادة ٥ عقوبات .  
القواعد الموضوعية دون القواعد  
الإجرائية . ص ١١٣

الحكم ٧٦ :

إشكال : نقض « ما لا يجوز الطعن فيه » ، طرق  
الطعن في الأحكام . مبينة في القانون  
بيان تقرر . ص ١١٥

الحكم ٧٧ :

أ - حكم : « ما لا يعيه » ، تحرير الأحكام ،  
لم يرسم لها القانون حدوداً شكلية . كل  
ما أوجبه : ذكر البيانات النصوص  
عليها في المادة ١٣١٠ ج .

ب - ثقل عمد : عقوبة . ارتباط تعدد العقوبات  
لجرائم مرتبطة يستوجب تطبيق عقوبة  
واحدة المقررة للجريمة الأشد .

ص ١١٦

الحكم ٧٨ : ٨ من أكتوبر ١٩٦٢

أ - الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية  
الصادر من غرفة الاتهام . الطعن فيه  
بالنقض . قصره على حالة الخطأ في تطبيق  
نصوص القانون أو تأويلها . المادة ١٩٥

ج .

ب - غرفة الاتهام : هي هيئة تحقيق . لا تسرى  
عليها أحكام المادة ١٧١ ج . إجراءات  
نظر الدعوى أمامها . المادة ١٧٣  
ج .

ج - دعوى مدنية : بالتعويضات عن الضرر  
الناشئ عن الجريمة . لا ولاية لغرفة  
الاتهام بالفصل فيها . ص ١١٦  
الحكم ٧٩ :

أ - محاكمة : « إجراءاتها » . خلو محضر الجلسة  
من بيان بعض ما تم أمام المحكمة من  
إجراءات .

ب - دفاع : إثبات « شهود » . المنازعة في  
قدرة المحقق عليه على الكلام بعد الحادث ،  
وإفضائه للشهود بأسماء الحياة . دفاع  
جوهري ص ١١٧

الحكم ٨٠ :

سرقة : جريمة السرقة . يكفي للعقاب فيها . ثبوت  
أن السروق ليس مملوكاً للمتهم .

ص ١١٨

الحكم ٨١ : ٩ من أكتوبر ١٩٦٢

إثبات : حكم ، تسميته ، الحكم بالإدانة ، وجوب  
بيان مضمون ومؤدى كل دليل من أدلة  
الإثبات التي استند إليها .

ص ١١٨

الحكم ٨٢ : ١٥ من أكتوبر ١٩٦٢

تفتيش : تلبس ، ضبط ، لإذن لأمر الضبط  
القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثاً عن  
أسلحة وذخائر . حقه في إحراء التفتيش  
في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة  
والذخائر به . كشفه عرضاً أثناء ذلك  
جريمة أخرى : تلك جريمة متلبس بها ،  
يجب ضبطها . ص ١١٨



### الحكم ٨٣ :

١ — دفاع : التهم بالقتل الخطأ ، منازعته في ملكية السئول عن الحقوق المدنية للسيارة التي وقع منها الحادث .

ب — مسئولية مدنية : مسئولية التسرع عن أعمال تابعة . مبناهما : سوء اختياره لتابعه ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، المدة ١٧٤ مدني .

ص ١١٩

### الحكم ٨٤ :

حكم : تسببه ، الأحكام الجنائية ؛ يجب إقامتها على الجرم واليقين . ص ١٢٢

### الحكم ٨٥ : ١٦ من أكتوبر ١٩٦٢

تهديد . قصد جنائي ؛ ركن القصد الجنائي ، في جريمة التهديد ، متى يتوافر ؟ ثبوت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره في نفس المحقق عليه . ص ١٢٣

### الحكم ٨٦ :

١ — أسباب الإباحة : دفاع ، حكم ، الحالات النفسية ، ليست من حالات موانع العقاب في التشريع المصري ، الجنون والعامة في العقل دون غيرهما ، هما اللذان يجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاداً للشعور والاختيار في عمله ، المادة ٦٢ عقوبات .

ب — مسئولية مدنية : تقص ، مسئولية الوالد عن تعويض الضرر الذي يحدثه ولده ، هي مسئولية مفترضة ما دام الولد في كنفه . حق يبلغ سن الرشد . ص ١٢٣

### الحكم ٨٧ :

استئناف : الأحكام الجنائية ، من النيابة العامة ، ومن التهم ، هو حق خاص بكل منهما . حق النيابة في رفع الاستئناف ، و"طعن بالقص في الحكم الصادر فيه . ذلك قاصر عليها وحدها ، لا يجوز للتهم مباشرته . ص ١٢٤

### الحكم ٨٨ :

مرافق عامة : دعوى جنائية ، لإجراءاتها . مرفق مكك حديد وجه بحري ، تديره شركة وضعت تحت الحراسة ، هذه الشركة ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة . السائق العمومي لدى هذه الشركة ، لا يند في حكم الموظف أو المستخدم العمومي ؛ المادة ١٣/٦٣ ج . ص ١٢٥

الحكم ٨٩ : ٢٢ من أكتوبر ١٩٦٢  
معارضة استئنافية : محاكمة ، حضور المعارض بالجلسة المحددة ، إدراج اسمه ببول الجلسة على خلاف الإسم الحقيقي . ص ١٢٥

### الحكم ٩٠ :

استئناف : حكم ، ما يطله ، الاستئناف المرفوع من النيابة العامة . إحالة الحكم الاستئنافي في خصوص وقائع الدعوى وحدها إلى الحكم المستأنف ، المادة ١٣١٠ ج . ص ١٢٥

### الحكم ٩١ :

١ — تفتيش : صدور إذن من النيابة بالتفتيش خلال مدة محددة . انقضاء هذه المدة دون تنفيذ الإذن . استصدار إذن آخر ، بغير تحريات جديدة ، اكتفاء بالتحريات الأولى .

ب - إثبات : اعتراف المتهم للضابط بمجازته  
الأسلحة المضبوطة . ذلك يكفي وحده  
للحكم بالإدانة ، مادامت المحكمة قد  
اطمأنت إلى هذا الاعتراف وصدقته .

ص ١٢٦

الحكم ٩٢ : ٢٣ من أكتوبر ١٩٦٢ .

ا - مؤسسات عامة : مؤسسة مديرية التحرير ،  
موظفوها يعدون في حكم الموظفين  
العموميين ، تمتد إليهم الحماية الخاصة  
النصوص عليها في المادة ٦٣ . ج .

ب - دعوى جنائية : رفعها بغير الطريق القانوني .  
يستتبع عدم قبول الدعوى المدنية ضد  
المتهم والمستول عن الحقوق المدنية .

ج ، د - طعن : مرفوع من المستول عن الحقوق  
المدنية ، نعيه على الحكم المطعون فيه  
بمخالفة القانون حق قضي في موضوع  
الدعوى الجنائية التي رفعت بغير الطريق  
القانوني .

ه - نقض : الحكم بالنسبة للدعوى بالحقوق  
المدنية . لا يجيز نقضه بالنسبة للمتهم  
الذي لم يستأنف الحكم الابتدائي  
ولم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه ،  
المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ص ١٢٧

الحكم ٩٣ :

ا - حكم : بياناته ، لم يشترط القانون إثباتها في  
مكان معين منه . ورودها في ديوانه ،  
لا يبطل الحكم .

ب - إثبات : أدلة الدعوى ، حرية القاضي في  
تقديرها لتكوين عقيدته .

ص ١٢٨

الحكم ٩٤ : ٢٩ من أكتوبر ١٩٦٢  
قصد جنائي : في جريمة إحراز المخدر . يجب  
لتوافره أن يقوم الدليل على علم الجاني  
بأن ما يحرزه جوهر مخدر .

ص ١٢٩

الحكم ٩٥ :

ا - محكمة : إجراءاتها : طلب التأجيل ، أمام  
محكمة الجنج ، رفضه . لا إخلال بحق  
الدفاع .

ب - حكم : إلغاء الحكم المستأنف القاضي  
بالبراءة وإدانة المتهم . لا يلزم المحكمة  
الاستثنائية بمناقشة أسباب البراءة : ما دام  
حكمها مبنياً على أسباب شاملة تؤدي إلى  
النتيجة التي خلصت إليها .

ج - إخفاء أشياء مسروقة : تبرئة المتهم بالسرقة  
وإدانة المتهم الآخر بالإخفاء . لا تعارض .

ص ١٢٩

الحكم ٩٦ :

ا - نقض الحكم : وإعادة الدعوى للحكم فيها  
من جديد . لا يترتب عليه إهدار الأقوال  
والشهادات التي أبديت في المحاكمة الأولى ،  
بل تظل من عناصر الدعوى .

ب - نقض الحكم : وإعادة المحاكمة . أثر ذلك .  
عدم جواز الحكم بعقوبة أشد ولا بتعويض  
أكبر .

ص ١٣٠

الحكم ٩٧ : ٣٠ من أكتوبر ١٩٦٢

رسوم : الدمغة فرضها المشرع على كافة الإعلانات  
والإخطارات والتبليغات سواء كانت  
حكومية أو خاصة بالأفراد . استثناء من  
ذلك : ما صدر عن السلطات العمومية  
باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة .

ص ١٣١

# النقض المدنى

## طلبات رجال القضاء

الحكم ٩٩ : ٣٠ من مارس ١٩٦٤

أ - اختصاص : الهيئة العامة للمواد المدنية  
بمحكمة النقض قاصر على إلغاء القرارات  
الجمهورية والوزارية المتعلقة بأى شأن  
من شئون القضاة والخاصة بالمرتبات  
والمعاشات والمكافآت وطلبات التعويض  
الناشئة عن ذلك .

ب - إجراءات الطلب : محام . لا يجوز حضوره  
عن رجال القضاء والنيابة أمام محكمة  
النقض فى طلبات رجال القضاء . الطالب  
يباشر جميع الإجراءات بنفسه وإن جاز  
أن ينوب عنه أحد من رجال القضاء  
والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان  
العام وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة .

ص ١٣٣

الحكم ٩٨ : ٢٦ من يناير ١٩٦٢

أ - ترقية : الترقية لوظيفة وكيل محكمة أو  
ما يعادلها تكون على أساس درجة  
الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية .  
ب - تفتيش قضائى : عدم وجوب التفتيش على  
القضاة قبل إعداد الحركة القضائية  
فى كل سنة .

ج - ترقية : طالبان منفصلان ، الأول أساسه  
مقارنة درجة أهلية الطالب بدرجة  
أهلية زملاء تخطوه فى الترقية . والثانى  
أساسه المقارنة مع زملاء آخرين . كل  
طلب يخضع للقانون الذى يحكم موضوعه  
على استقلال .

د - ترقية : اختصاص مجلس القضاء الأعلى  
بنظر تظلمات رجال القضاء من تخطيمهم  
فى الترقية . قراره فى ذلك نهائى .

ص ١٣٢

# النقض المدنى

الحكم ١٠١ :

أحوال شخصية : طلاق . قانون . « تطبيق لأحكام  
ترتيب المحاكم الشرعية » ، إثبات .  
« إجراءات الإثبات » ، « قواعد  
الإثبات الموضوعية » . ص ١٣٥

الحكم ١٠٠ : ٢ من يناير ١٩٦٣

أ - حكم : عيوب التدليل . تناقض . رقابة  
محكمة النقض .

ب - محكمة الموضوع : عدم التزامها بالرد على  
كل ما يثيره الخصوم . ص ١٣٥



الحكم ١٠٢ : ٣ من يناير ١٩٦٣

أ — استئناف : « صحيفة الاستئناف » . بياناتها .  
أشخاص اعتبارية ، « الشركات » .

ب — محكمة الموضوع : سلطتها في تكليف العقد . ص ١٣٧

الحكم ١٠٣ :

بيع : البيع الوفاؤي . إثبات . القرائن القانونية القاطمة . ص ١٤١

الحكم ١٠٤ : ١٠ من يناير ١٩٦٣

تنفيذ : عقارى ، إعلان السند التنفيذي . قانون ، تنازع القوانين من حيث الزمان .

ص ١٤٢

الحكم ١٠٥ :

حكم : حجية الحكم . قضاء قطعى . إثبات . إجراءات الإثبات . حجية الأمر المقضى .

ص ١٤٢

الحكم ١٠٦ :

أ — عقد : تكليف العقد . بيع . أركانه . الرضا بالبيع . محكمة الموضوع .

ب — تموين : الاتفاق على زيادة مقطوعية السكر . ص ١٤٣

الحكم ١٠٧ :

تقضى : إعلان الطعن . بطلان . ص ١٤٦

الحكم ١٠٨ : ١٦ من يناير ١٩٦٣

إثبات : طرقه ، الإثبات بالبينة . ص ١٤٧

الحكم ١٠٩ : ١٧ من يناير ١٩٦٣

أ — ملكية : كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة . سبب قانوني . مستقل للملك .

ب — تقادم : مكسب . تقضى ، أسبابه . إثبات . قرائن .

ج — هبة : انعقادها . عقد ، العقد الباطل ، آثاره . ص ١٤٧

الحكم ١١٠ :

وقف : استبدال الوقف . التزام ، أوصافه . شرطه . بيع . ضمان الاستحقاق .

ص ١٤٨

الحكم ١١١ :

حكم : الطعن في الأحكام ، الأحكام المنهية الخصومة . نقض ، الأحكام الجائز الطعن فيها ، وكالة ، وكيل بالعمولة . ص ١٤٨

الحكم ١١٢ :

أ — حكم : الطعن في الأحكام ، القبول المانع من الطعن .

ب — نقض : تقرير الطعن ، أشخاص اعتبارية ، شركات .

ج — نقض ، إعلان الطعن ، بطلان .

د — رسوم : رسوم التسجيل ، رد الرسوم .

ص ١٥٠

الحكم ١١٣ :

نزع الملكية للنفعة العامة : تعويض ، تقديره ، وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذى لم تنزع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المنزوعة ملكيته .

ص ١٥١

الحكم ١١٤ : ٢٣ من يناير ١٩٦٣

ضرائب : ضريبة الأرباح الاستثنائية ، وعاء الضريبة ، تحديد الربح الاستثنائي

الخاضع للضريبة . المادتان ٣ و ٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، اختيار

رقم المقارنة . ص ١٥٢

الحكم ١١٥ :

استئناف : إعلان ، صحيفته ، إعلان أوراق  
التكليف بالحضور ، بطلان . ص ١٥٣

الحكم ١١٦ : ٢٤ من يناير ١٩٦٣

أ - نقض : أسباب الطعن ، السبب المتعلق  
بالنظام العام ، إجراءات الطعن . إبداء  
المستندات ، قاض ، ولايته في الحكم ،  
أثر قبول استئنافه . نظام عام .

ب - وكالة : أجر الوكيل ، تقدير أتعاب  
المحامى ، محاماة ، نقض ، أسباب الطعن ،  
الأسباب الواقعة . ص ١٥٣

الحكم ١١٧ :

أ - دعوى : سقوط الخصومة ، مدة السقوط .  
ب - اعتراض : الخارج عن الخصومة ، مناهة .  
ج - اعتراض . الخارج عن الخصومة ؛ أسبابه ،  
مهمة الموضوع . ص ١٥٧

الحكم ١١٨ :

أ - نقض : إعلان الطعن ، تقرير الطعن ،  
بياناته .

ب - علامات تجارية : المعارضة في تسجيلها .  
ج - علامات تجارية : نقل ملكية العلامة ، غير .  
د - شركات : الشركة المساهمة ، فترة التأسيس .

هـ - علامات تجارية : التشابه بين علامتين ،  
مناطة . ص ١٥٩

الحكم ١١٩ : ٣٠ من يناير ١٩٦٣

أ - أحوال شخصية : زواج ، حق ، حق  
مكتسب .

ب - أحوال شخصية : طلاق ، نفقة ، حجية  
حكم النفقة ، تعويض . ص ١٦٥

الحكم ١٢٠ :

ضرائب : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ،  
ضريبة المهن غير التجارية ، قانون ،  
سريانه من حيث الزمان . ص ١٦٤

الحكم ١٢١ :

أ - حكم : الطعن في الأحكام ، نقض ، الأحكام  
الجائز الطعن فيها .

ب - جنسية : إسقاط الجنسية ، استرداد الجنسية ،  
التجنس بجنسية أجنبية . ص ١٦٦

الحكم ١٢٢ : ٣١ من يناير ١٩٦٣

أ - نقض : إجراءات الطعن ، تقرير الطعن ،  
بطلان .

ب - إعلان : إعلان أوراق المحضرين ، إدارة  
قضايا الحكومة .

ج - رى : اختصاص ، تعويض . ص ١٦٧

# المحكمة الإدارية العليا

ج - مهندس مكلف : موظف ، تأديب .  
ص ١٧٢

الحكم ١٣٠ : ٩ من ديسمبر ١٩٦٢  
موظف : نقل ، ترقية ، تشريع ، تفسيره .  
ص ١٧٣

الحكم ١٣١ : ١٥ من ديسمبر ١٩٦٢  
قرار إداري : وقف تنفيذه ، استعمال ، إلغاء  
ترخيص باستغلال مقصف . ص ١٧٤

الحكم ١٣٢ :  
أ - محاماة : أثر مرافعة المحامي ضد المصلحة  
التي ترك خدمتها ، عريضة دعوى ، توقيعها .  
ب - جزاء تأديبي : تأثيره على فصل الموظف  
بغير الطريق التأديبي ، عقوبة ، ازدواجها .  
ص ١٧٤

الحكم ١٣٣ :  
مؤسسة : عامة ، مؤسسة خاصة ذات نفع عام ،  
مستشفى المواصاة . ص ١٧٥

الحكم ١٣٤ :  
أقدمية : في الدرجة ، تحديد لها ، اختلافه بالنسبة  
لقرار الترقية عنه بالنسبة لقرار التعيين  
الأول ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المادة ٢٥ ،  
تطبيقها بأثر رجعي ، على مركز قانوني  
نشأ قبل العمل بهذا القانون . ص ١٧٥

الحكم ١٣٥ :  
أ - محاماة : حظر المرافعة ضد المصلحة التي  
كان يعمل بها المحامي .  
ب - عمال : كادر ، فصل تأديبي .

الحكم ١٢٣ : أول ديسمبر ١٩٦٢  
مهندس مكلف : استقالته ، قيودها ، عقوبة  
جنائية ، عقوبة تأديبية ، جمع بينهما .  
ص ١٧٠

الحكم ١٢٤ :  
أ - سفر للخارج : قرار بإضافة اسم إلى قائمة  
الممنوعين منه .  
ب - مباحث عامة : تحريرات موظفيها .  
ص ١٧٠

الحكم ١٢٥ : ٢ من ديسمبر ١٩٦٢  
كادر عمال : نطاق تطبيق أحكامه ، عامل مؤقت  
ص ١٧١

الحكم ١٢٦ : ٨ من ديسمبر ١٩٦٢  
وقف تنفيذ : ميعاده ، طلب صرف مرتب ،  
طلب إلغاء ، اقترانهما بصحيفة واحدة .  
ص ١٧١

الحكم ١٢٧ :  
ميعاد إلغاء دعوى : إعلان الإدارة ، شكله ،  
إثباته . ص ١٧١

الحكم ١٢٨ :  
عامل : مؤقت أو موسمي ، فصله . ص ١٧٢  
الحكم ١٢٩ :

أ - ذنب إداري : موظف ، جزاء تأديبي ،  
محكمة تأديبية .

ب - تأديب : مشروعيته ، تقدير خطورة  
الذنب ، محكمة إدارية عليا ، رقابتها .



ج — لجنة استشارية : نصاب .

د — مكافأة : توصية اللجنة الاستشارية بالحرمان منها . ص ١٧٦

الحكم ١٣٦ :

ا — أوقاف : أعضاء قسم قضاياها ، انتهاء خدمتهم ، أحكامه .

ب — قرار إداري : معاش ، أسباب الإحالة إليه .

ج — مستشار : بقضايا الأوقاف ، مقياس صلاحيته للوظيفة . ص ١٧٧

الحكم ١٣٧ : ٢٢ من ديسمبر ١٩٦٢

ا — موظف : فصل تأديبي ، غير تأديبي ، قرار إداري ، سببه .

ب — موظف : فصل غير تأديبي ، دعوى تأديبية ، نيابة إدارية ، سلطة قضائية .

ص ١٧٧

الحكم ١٣٨ :

ا — طعن : قرار مجلس التأديب ، ميعاد الستين يوماً ، قطعه ، معافاة ، حبس احتياطي .

ب — حبس احتياطي : رفض طلب معافاة والطالب محبوس احتياطياً ؛ طعنه خلال ستين يوماً من خروجه من الحبس .

ج — ذنب إداري : عقوبته ، ملامتها للذنب . ص ١٧٨

الحكم ١٣٩ :

محكمة تأديبية : إتهام ؛ تقرير سنوي .

ص ١٧٩

الحكم ١٤٠ :

موظف : تقرير سنوي ، جزاء تأديبي .

ص ١٧٩

الحكم ١٤١ :

ا — عقد إداري : ممارسة .

ب — عقد إداري : استبعاد شخص من مجال التعاقد . ص ١٧٩

الحكم ١٤٢ :

موظف : استقالته بعد الخامسة والخمسين .

ص ١٨٠

الحكم ١٤٣ : ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢

ا — دفعة : تظلم إداري ، خلوه من طابع دفعة ، أثره .

ب — شرف : جريمة محلة به : شيك بدون رصيد ؛ موظف ، إنهاء خدمته .

ص ١٨٠

الحكم ١٤٤ : ٣٠ من ديسمبر ١٩٦١

ا — مهندس : غير ذي مؤهل ، قيده بسجل خاص بوزارة الأشغال ، شروطه .

ب — عمل هندسي : جوائز مباشرته لغير المهندسين ، وللمهندسين تحت التمرين ، وللمهندسين المساعدين . ص ١٨١

## قضاة المحاكم الكلية

ب — عامل عرضي : شروط انطباق المادة ١/٨٨  
من قانون العمل ، مثال — العامل  
العرضي في حكم المادة ٢/٢ من قانون  
التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩  
اختلاف العرضية في كل قانون عن  
الآخر .  
ج — فصل بلامبرر : عدم كفاية المبرر يستوى  
مع انعدامه ، مثال . ص ١٨٥

الحكم ١٤٥ : ٣ من فبراير ١٩٦٣  
استئناف ، متى يعتبر مرفوعاً ، المادة ١/٤٠٥  
مرافعات للعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ،  
المادة ٦ مرافعات . ص ١٨٤  
الحكم ١٤٦ : ٢٤ من مارس ١٩٦٣  
١ — استئناف : ميعاده ، المادة ٤٠٢ مرافعات  
للعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، استئناف  
حكم دعوى التعويض عن الفصل التعسفي ،  
المادة ٧٥ من قانون العمل للوحد  
رقم ٩١ لسنة ٥٩ .

## ثانياً - المقالات والبحوث

و عضو مجلس نقابة المحامين . ص ٢٠١  
صعوبات عملية :  
حول تطبيق القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، للاستاذ  
جمال عبد الحليم ، القاضي بمحكمة  
بنى سويف الابتدائية . ص ٢١٢

أوامر الأداء : طبيعتها وطرق الطعن فيها ،  
للسيد رئيس المحكمة فتحى عبد الصبور  
رئيس المكتب الفنى بمحكمة النقض .  
ص ١٨٩  
نهوض هيئة للمساعدات القضائية ، للأستاذ جمال  
العطيفى ، المحامى أمام محكمة النقض

## ثالثاً - التشريعات

### القوانين

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض  
أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨  
بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات  
التأديبية في الإقليم المصرى . ص ٥٥

قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ ، بإنهاء عقود بحث  
واستغلال المناجم وعقود استغلال بعض  
المهاجر الممنوحة للقطاع الخاص .  
ص ٥٣

قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ص ٥٦

قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون للتوسّعات العامة . ص ٥٧

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ ، في شأن تنظيم الاستيراد . ص ٥٨

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة . ص ٥٩

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ص ٦٠

قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية . ص ٦١

قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ، في شأن عدم قبول الطعن في الأعمال والتدابير التي اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص . ص ٦٣

قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصنوعات . ص ٦٤

قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ . ص ٦٨

قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٣ ، بتسوية حالة المستخدم الذي ينقل من كادر العمال إلى إحدى درجات الكادر . ص ٦٩

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ، في شأن رعاية الموظفين والعمال المرضى بالدرن والجذام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة وتقرير معاشات لهم . ص ٧١

قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل . ص ٧٣

قانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن . ص ٧٤

قانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٣ ، بامتداد المهلة المقررة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ . ص ٨١

قانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة . ص ٨٢

قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ص ٥٦

قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون للتوسّعات العامة . ص ٥٧

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ ، في شأن تنظيم الاستيراد . ص ٥٨

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة . ص ٥٩

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ص ٦٠

قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية . ص ٦١

قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ، في شأن عدم قبول الطعن في الأعمال والتدابير التي اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص . ص ٦٣

قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصنوعات . ص ٦٤

قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ . ص ٦٨

قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٣ ، بتسوية حالة المستخدم الذي ينقل من كادر العمال إلى إحدى درجات الكادر . ص ٦٩

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ، في شأن رعاية الموظفين والعمال المرضى بالدرن والجذام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة وتقرير معاشات لهم . ص ٧١

قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل . ص ٧٣

قانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن . ص ٧٤

قانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٣ ، بامتداد المهلة المقررة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ . ص ٨١

قانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة . ص ٨٢

## قرارات رئيس الجمهورية

لجنة ١٩٦٠ في شأن مكافآت ضبط الجواهر المخدرة . ص ٨٤

قرار رقم ١٦٦٤ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل بعض أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٣٧٥



## مذكرات إيضاحية

مذكرة إيضاحية للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ .  
ص ٩٧٠

## قرارات وزارية

القرار الوزاري رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩  
في شأن التصرف في أموال الغرامات  
التي تقتطع من العمال . ص ٩٤

قرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام  
القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن  
تنظيم الرعاية الطبية للعمال . ص ٩٥

قرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام  
القرار الوزاري رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩  
في شأن تنظيم الاحتياطات اللازمة لحماية  
العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية  
وأخطار العمل والآلات . ص ٩٦

### وزارة الاقتصاد

قرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ١١١  
من القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة  
١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات  
التقد . ص ٩٣

### وزارة العمل

قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء فرع لإدارة  
قضايا الحكومة بمدينة شبين الكوم .  
ص ٩٤

### وزارة العمل

قرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام

# المحاماة

مجلة قضائية شهرية

## قضاء محكمة النقض الجزائرية

نقابات

٧٢

٢٩ من أكتوبر ١٩٦٢

محاماة . استبعاد من الجدول . نقض . الاستبعاد من الجدول ، يزول تلقائياً بمجرد أداء الاشتراك المتأخر . قرار الاستبعاد . قرار إداري . للجنة أن تعيد النظر فيه ، إذا ثبت لها بعد إصداره أنه بني على وقائع غير صحيحة .

ممارسة المحامي لعمله أثناء فترة الاستبعاد . مخالفة مهنية . تخضعه للجزاءات القانونية ، ولا ترتب له أي حق ، القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

طلب ضم فترة الاستبعاد إلى مدة الاشتغال بالمحاماة . قرار اللجنة في ذلك . ذو طبيعة تنظيمية . الطعن فيه بالنقض . لا يجوز .

المبدأ القانوني :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة وقرار وزير العدل باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، أن مهمة لجنة قبول المحامين إزاء إخطارها بأسماء من يتخلف منهم عن أداء قيمة الاشتراك في الموعد المحدد لذلك ، تنحصر في استبعاد أسماء المتخلفين بمجرد

اطلاعها على الأسماء المختار عنها من النقابة التي من واجبها القيام بهذا الإخطار بعد التحقق من توافر الشروط الموجبة له ، ويزول الاستبعاد تلقائياً بمجرد زوال سببه أي عند أداء قيمة الاشتراك المتأخر . ولا يعدو قرار لجنة قبول المحامين الصادر في هذا الخصوص أن يكون قراراً إدارياً ، وليس في القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر في قرارها متى ثبت لها بعد إصداره أنه بني على وقائع غير صحيحة .

وإذ نهى الشارع عن ممارسة المحامي لعمله في أثناء فترة الاستبعاد فقد دل في صراحة وجلاء على أن هذه الممارسة تكون غير مشروعة ويترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في القانون ، ويكون أثرها معدوماً بالنسبة للمحامي فلا ترتب له أي حق لقيام عمله على أساس مخالفة مهنية . ومحل البحث في أثر هذه النتائج لا يكون إلا عند

اتصال واقعة الاستبعاد بطلبات القيد بجدول المحامين أو بقرارات مجلس التأديب في شأنها ، فيقوم عندئذ حق المحامي في الطعن عند رفض طلبه أو صدور قرار مجلس التأديب بإدائته تأسيساً على تلك المخالفة المهنية .

أما قرار لجنة قبول المحامين في شأن استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم تسديده قيمة الاشتراك وما يتصل بذلك من منازعة في إعادة القيد لزوال سببه أو ضم فترة الاستبعاد إلى مدة الاشتغال بالمهنة ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال نظراً إلى طبيعته التنظيمية البحتة التي لا تنتج أثرها إلا مآلاً .

### المحكمة

« . . من حيث إن الطاعن ينعى على القرار المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد القرار المعارض فيه الذي قضى برفض طلب زوال مدة استبعاده من جدول المحامين بسبب عدم تسديده قيمة الاشتراك السنوي للنقابة في المدة من ٢١ من يناير سنة ١٩٥٩ حتى ١٠ من يناير سنة ١٩٦٢ قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه كان يمارس مهنته فعلاً في خلال تلك الفترة ولم تزل عنه صفته كمحام بإقرار نقابة المحامين نفسها وقد قام بتسديد قيمة الاشتراك المتأخر مما يعنى اعترافاً من النقابة بالمدة المقابلة لتلك القيمة ورتب على ذلك عدم جواز حرمانه من مدة اشتغاله بمهنته في خلالها .

« وحيث إنه يتعين بداءة التصدي لدى جواز الطعن في القرار للطعون فيه المتضمن رفض احتساب مدة استبعاد اسم الطاعن من جدول المحامين في حساب مدة اشتغاله بالمحاماة . وإذا كانت

المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم قد نصت على أنه « على كل محام أن يؤدي قبل قيد اسمه بالجدول رسم القبول المقرر للجدول الذي يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة إذا لم يكن أداها وعليه أن يؤدي قيمة الاشتراك السنوي للنقابة في مدة نهايتها ١٥ مارس من كل سنة إلا إذا أعفى بقرار من مجلس النقابة . . . . . وعلى مجلس النقابة أن يخطر لجنة قيد المحامين في ميعاد لا يجاوز آخر شهر مارس من كل سنة بأسماء المحامين الذين لم يؤديوا قيمة الاشتراك . وتقرر اللجنة في مدة لا تتجاوز ١٥ أبريل من كل سنة استبعاد أسمائهم ، ومتى أدى المحامي قيمة الاشتراك قيد اسمه بالجدول . وكل محام اشتغل بالمحاماة رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم أداء الاشتراك يحال إلى مجلس التأديب . وتكون العقوبة الوقف مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر » ، وكانت المادة ٣٤ من قرار وزير العدل باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المؤرخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٦ السارية المفعول طبقاً لنص المادة ١١١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — قد نصت على أنه « يترتب على الاستبعاد من الجدول بمقتضى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ( المقابلة للمادة ٢٢ سالفه البيان ) منع المحامي من المرافعة والاستشارة وسائر حقوق المحامين وعدم اشتراكه في الجمعيات العمومية — ويؤول الاستبعاد بزوال سببه ، ولا تحتسب مدة الاستبعاد من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ولا من المدد المقررة لاستحقاق المعاش أو الإعانة المنصوص عنها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ » . كما جرى نص المادة ٣٥ من اللائحة على أنه « يعاد



اسم المحامي المستبعد للجدول بمجرد دفع التأخر من الاشتراكات . لما كان ذلك ، وكان يبين من هذا الاستعراض أن مهمة لجنة قبول المحامين إزاء إخطارها بأسماء من يتخلف منهم عن أداء قيمة الاشتراك في الموعد المحدد لذلك تنحصر في استبعاد أسماء المتخلفين بمجرد اطلاعها على الأسماء المخاطر عنها من النقابة التي من واجبها القيام بهذا الإخطار بعد التحقق من توافر الشرط الموجب له ، وهو التخلف عن أداء قيمة الاشتراك حتى الأجل المحدد للوفاء به ، ويزول الاستبعاد تلقائياً بمجرد زوال سببه أي عند أداء قيمة الاشتراك المتأخر . فهو إجراء قصد به الحفاظ على موارد نقابة المحامين المالية وفقاً لما أفصح عنه الشارع في المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . ولا يعدو قرار لجنة قبول المحامين الصادر في هذا الخصوص أن يكون قراراً إدارياً يجب أن تتوافر فيه شروط الصحة كما هو مصرح بها قانوناً ، وليس في القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر في قرارها بالاستبعاد متى ثبت لها بعد إصداره أنه بفي على وقائع غير صحيحة . وإذ نهى الشارع عن ممارسة المحامي لعمله في أثناء فترة الاستبعاد فقد دل في صراحة وجلاء على أن هذه الممارسة إنما تكون ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في القانون . ومثل هذه الممارسة وإن أتت في بعض الصور أثرها في حق موكل المحامي إلا أن هذا الأثر يكون معدوماً بالنسبة إلى المحامي لا يترتب له حقاً لقيام عمله على أساس

مخالفة مهنية مبناها إخلاله بواجبات مهنته . ومحل البحث في أثر هذه النتائج لا يكون إلا عند اتصال واقعة الاستبعاد بطلبات القيد بجدول المحامين أو بقرارات مجلس التأديب في شأنها فيقوم عندئذ حق المحامي في الطعن عند رفض طلبه أو صدور قرار مجلس التأديب بإدائته تأسيساً على تلك المخالفة المهنية وذلك بالشروط والأوضاع التي نظمها القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في صدد الطعن في قرارات لجنة قبول المحامين في هذا الخصوص ، وفقاً لما نص عليه في المواد ٨ ، ٦ ، ١٥ ، ١٦ ، ٦٥ إلى ٦٩ بالنسبة إلى طلبات القيد بداءة بجدول المحامين وإعادة القيد في جدول المحامين المشغلين وطلبات القيد للمرافعة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري وقرارات مجلس التأديب . أما قرار لجنة قبول المحامين في شأن استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم تسديده قيمة الاشتراك وما يتصل بذلك من منازعة في إعادة القيد لزوال سببه أو ضم فترة الاستبعاد إلى مدة الاشتغال بالمهنة ، فلا يجوز قانوناً الطعن فيه على استقلال نظراً إلى طبيعته التنظيمية البحتة التي لا تلتجأ أثرها إلا مآلاً كما سلف البيان .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن » .

( القضية رقم ٢ لسنة ٣٢ ق «تظلم محامين» برئاسة وعضوية السادة الأساتذة عادل يونس وتوفيق الحشن وأديب نصر وحسين السركي وأحمد موابي المستشارين ) .

## قضاء محكمات النقض الجزائية

بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة .

( القضية رقم ٢٣٩٢ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساتذة السيد أحمد عفيف وعادل بونس وتوفيق  
أحمد الحشن وحسين السركي ومحمد صبري المستشارين ) .

٧٤

أول أكتوبر ١٩٦٢

دفاع : رابطة السببية . عاهة مستديمة . الدفم بانتفاء  
رابطة السببية بين الضرب والعاهة . دفاع جوهري .

المبدأ القانوني :

إذا كان مبنى الطعن أن الحكم المطعون  
فيه قصر في بيان رابطة السببية بين فعل  
الضرب الذي دين به الطاعنون وبين العاهة  
التي تخلفت بالمجنى عليه ، وهي استئصال  
الطحال ، وكان يبين من الحكم أنه بعد أن  
أورد واقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشهود  
قد اكتفى ببيان الإصابات التي وجدت  
بالمجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين  
الابتدائي والشرعي ، ومنها تمزق بالطحال  
أدى إلى استئصاله ، دون أن يبين إلى أي  
تاريخ ترجع هذه الإصابات وما إذا كانت  
ترجع جميعاً إلى يوم الحادث ، ولم يبين  
كذلك التاريخ الذي حرر فيه التقرير  
الابتدائي وهل توقع الكشف الطبي لأول  
مرة على المجنى عليه يوم الحادث أم بعد

٧٣

أول أكتوبر ١٩٦٢

دفاع : شيك بدون رصيد . حكم « تسببية »  
ما يعنيه « . الدفم بأن الشيك موضوع الدعوى لا تتوفر  
فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك . إغفال تحقق  
هذا الدفاع الجوهري أو الرد عليه في الحكم . إخلال .

المبدأ القانوني :

إذا كان يبين من الاطلاع على محضر  
الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن  
الدفاع عن الطاعن طلب البراءة ، من تهمة  
إعطائه شيكا بدون رصيد المستندة إليه ،  
استناداً إلى أن جسم الجريمة غير موجود ،  
وهذا البيان وإن جاء بجملاً إلا أن الطاعن  
قد أورد في وجه طعنه أنه أراد به أن يوضح  
أن الورقة لم تتوفر لها الشروط الشكلية  
والموضوعية لاعتبارها شيكا مما ينعدم به  
وجودها كأساس للجريمة ، وكان الحكم  
المطعون فيه لم يعن بتحقيق هذا الدفاع  
الجوهري الذي لو صح لتغير به وجه الرأي  
في الدعوى — ولم يرد عليه ، وكان الحكم  
المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون  
فيه وإن ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحضر  
الشرطة ، إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة  
قد تحققت من أن السند موضوع الدعوى  
قد استوفى الشروط اللازمة لاعتباره شيكاً ،  
فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور والإخلال

ذلك بيومين ، كما قال الدفاع ، ولم يقل كلمته الأخيرة في تأخر المجنى عليه عن تقديم نفسه للطبيب مدة يومين وأثر ذلك في تحديد مسئولية الطاعنين إن صحت هذه الواقعة ، فإن الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يقوم على انتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والعاهة مما يعيبه بالقصور الموجب لنقضه .

(الطعن رقم ١٩٦٢ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة) .

٧٥

٢ من أكتوبر ١٩٦٢

١ - نقض « ما لا يجوز الطعن فيه » : حكم النقض الصادر في غيبة الطاعن . لا تجوز المعارضة فيه ولو لم يكن الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم . علة ذلك .

ب - معارضة : عاصمة . المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به . غير جائزة . التمسك بقاعدة سريان القانون الأصلح . مجال أعمال المادة ٥ عقوبات يمس القواعد الموضوعية دون القواعد الإجرائية .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد خلا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض ، كما كان يجرى بذلك نص المادة ٤٢٨ إجراءات الملغاة بمقتضى هذا القانون ، وأصبحت المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض جوازية إذارات المحكمة لزوماً لذلك ، فإن الطعن يعتبر مرفوعاً أمام المحكمة بمجرد إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل

الذي ارتآه القانون وفي الأجل الذي حدده ويترتب على هذا الإجراء الشكلي دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به . ولا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعاً لها تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضى الموضوع ، وإنما هي درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون لما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نسخ المادة ٣٠ إجراءات وألغى بذلك الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فإن المعارضة التي رفعت من المعارض في ظل أحكام هذا القانون عن حكم صدر بعد العمل به تكون غير جائزة .

٢ - المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر من محكمة النقض بعد العمل به تكون غير جائزة ، ولا وجه لما يتحدى به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، ولما كان من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة



المطروحة لا يبيح المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

### المحكمة

« ... وحيث إنه ... لما كان ذلك ، وكان الطعن في الحكم الصادر في موضوع الدعوى قد رفع إلى محكمة النقض بعد العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وكان هذا القانون قد أتى المواد من ٤٢٠ إلى ٤٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية واستبدل بها المواد من ٣٠ إلى ٤٦ المراقبة لقانون إصداره وكان قد نص في المادة السادسة من قانون الإصدار على العمل به من تاريخ نشره — الحاصل في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ — أما بالنسبة إلى الطعون المرفوعة أمام محكمة النقض عند العمل به فقد نص في المادة الخامسة في فقرتها الأولى على أنه تبصر في شأنها النصوص التي كانت سارية قبل العمل به . ولما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد خلا من النص على تقرير حق الطعن بطريق المعارضة في الأحكام الصادرة من محكمة النقض مخطأ في هذا ما جرى عليه قانون « تحقيق الجنايات الأهلى » الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ والذي سكت عن تقرير هذا الحق ولم يتضمن حكماً كالذي أورده قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ — الذي حل محله — والذي نص في المادة ٤٣٠ منه على أنه « إذا غاب أحد الخصوم ولم يحضر وكيل عنه يحكم في الدعوى في غيبته ولا تجوز المعارضة في الحكم الذي يصدر إلا إذا ثبت أن الغائب لم يعلن إعلاناً قانونياً » وهو في هذا قد أضاف

حكماً استثنائياً إلى نص المادة ٤٦٠ كما وردت في مشروع قانون الإجراءات الجنائية إذ خلت من الاستثناء الذي ورد في ذيل المادة التي أصبحت في قانون الإجراءات رقم ٤٣٠ ، وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية للمشروع عن مراد الشارع من هذه المادة في قولها « وقررت المادة ٤٦٠ قاعدة استقر عليها قضاء محكمة النقض في حالة غياب الخصوم فنصت على أنه إذا غاب أحد الخصوم ولم يحضر وكيل عنه يحكم في غيبته ولا تجوز المعارضة في الحكم الذي يصدر ، والنص عام فسيان كان الغائب هو رافع الطعن أو غيره من باقي الخصوم » . أما ذلك الاستثناء — الذي بموجبه أبيضت المعارضة إذا ثبت أن الغائب لم يعلن إعلاناً قانونياً — فقد رأت لجنة قانون الإجراءات الجنائية « بمجلس الشيوخ » إضافته وبررته في تقريرها تعليقاً على تلك المادة بقولها : مادة ٤٣٣ ( أصلها مادة ٤٦٠ في المشروع وأصبحت المادة ٤٣٠ ) تنص هذه المادة على أنه لا تجوز المعارضة في الحكم الغيابي الصادر من محكمة النقض ورؤى أنه يجب استثناء حالة ما إذا كان الغائب لم يعلن إعلاناً قانونياً بالحضور للجلسة لأن المادة ٤٥٨ من مشروع الحكومة التي أصبحت مادة ٤٣١ ( المادة ٤٢٨ من القانون ) أوجبت إعلان الخصوم بالحضور قبل الجلسة بثلاثة أيام كما أوجبت المادة ٤٥٩ من مشروع الحكومة التي أصبحت مادة ٤٣٢ ( المادة ٤٢٩ من القانون ) على المحكمة سماع أقوال المحامين عنهم فإذا أهمل هذا الإعلان وأصدرت المحكمة حكماً بدون سماع أقوالهم وجب أن يكون لهم حق المعارضة ، ولذلك أضافت عبارة « إلا إذا ثبت أن الغائب لم يعلن إعلاناً قانونياً » وهي مبررات لا قيام لها بعد أن صدر القانون رقم ٥٧

يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض كما سلف البيان ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

(الطعن رقم ١٠٠٥ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٧٦

٢ من أكتوبر ١٩٩٢

إشكال : نقض « ما لا يجوز الطعن فيه » ، طرق الطعن في الأحكام . مبينة في القانون بيان حصر .

المبدأ القانوني :

جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن في الأحكام مبينة في القانون بيان حصر ، وليس الإشكال في التنفيذ من بينها ، وإنما هو تظلم من إجراء تنفيذها مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم تتصل بإجراء تنفيذه . والأصل أن سلطة محكمة الإشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه ، وليس لها أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو أن تبحث أوجهاً تتصل بمخالفته القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الإشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلاً لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام .

لسنة ١٩٥٩ وجاء خلواً من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض كما كان يجري بذلك نص المادة ٤٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأصبحت المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض جوازية إذا رأت المحكمة لزوماً لذلك ( المادة ٣٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ) . والواقع من الأمر أن الطعن يعتبر مرفوعاً أمام محكمة النقض بمجرد إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه أو في الدفتر المعد لذلك بالسجن إذا كان المحكوم عليه محبوساً فيه ، وذلك في خلال الأجل الذي حدده القانون . ويترتب على هذا الإجراء الشكلى دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به . ولا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعاً لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استثنائية تعيد عمل قاضي الموضوع وإنما هي درجة استثنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نسخ المادة ٤٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية والتي بذلك الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فإن المعارضة التي رفعت من المعارض في ظل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به تكون غير جائزة . ولا وجه لما يتعدى به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من

الجريمة الأشد أو الفقرة التي طبقها من المادة ٣٢ عقوبات .

( القضية رقم ٢٣٦٦ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد تولى عتلم نائب رئيس المحكمة ومحمود حلمى خاطر وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر وغنثار رضوان المستشارين ) .

٧٨

٨ من أكتوبر ١٩٦٢

١ — الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من غرفة الاتهام . العلن فيه بالنقض . قصره على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . المادة ١٩٥ . ج .

ب — غرفة الاتهام : هي هيئة تحقيق . لا تسرى عليها أحكام المادة ١٢٧١ . ج . إجراءات نظر الدعوى أمامها . المادة ١١٧٣ . ج .

ج — دعوى مدنية : بالتعويضات عن الضرر الناشئ عن الجريمة . لا ولاية لغرفة الاتهام بالفصل فيها .

المبادئ القانونية :

١ — قصرت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . ومؤدى ذلك أنه لا يجوز الطعن في قرار غرفة الاتهام بدعوى الخطأ في تقدير الدليل أو القصور وفساد الاستدلال لأن ذلك كله لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

٢ — غرفة الاتهام ، باعتبارها هيئة تحقيق ، لا تسرى عليها أحكام المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة

ولما كانت أوجه النعى التي أثارها المستشكل تتمثل بإجراءات المحاكمة التي تمت أمام محكمة النقض ، فإن الإشكال لا يصلح أساساً للاعتراض بها .  
( القضية رقم ١٠٠٥ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة ) .

٧٧

٢ من أكتوبر ١٩٦٢

١ — حكم : « ما لا يعيبه » ، تحرير الأحكام ، لم يرسم لها القانون حدوداً شكلية . كل ما أوجبه : ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ . ج .  
ب — قتل عمد : عقوبة . ارتباط . تعدد العقوبات لجرائم مرتبطة يستوجب تطبيق عقوبة واحدة المقررة للجريمة الأشد .

المبادئ القانونية :

١ — لم يرسم القانون حدوداً شكلية تعين مراعاتها في تحرير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافر نية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد استخلاصاً سليماً فلا يعيبه أن جمع بين هذين الظرفين عند تحدده عنهما .

٢ — إذا كان الحكم قد بين الجرائم التي ارتكبها الطاعن والمستوجبة لعقابه وأنها ارتكبت لغرض واحد مما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هذه الجرائم ، وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ، ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر



٧٩

٨ من أكتوبر ١٩٦٢

١ - محاكمة : « إجراءاتها » خلو محضر الجلسة من بيان بعض ما تم أمام المحكمة من إجراءات .  
 ب - دفاع : إثبات « شهود » . المنازعة في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحادث ، وإفضائه للشهود بأسماء الجناة . دفاع جوهرى .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة وما يتم أمام المحكمة من إجراءات لم تذكر في محضرها . فإذا كان يبين من محاضر الجلسات أن المدافع عن الطاعن الأول دفع أمام المحكمة بعدم إمكان تصديق أن المجنى عليه تكلم إثر إصابته بالرغم من سوء حالته ، ثم جاء الحكم حين عرض لهذا الدفاع فقال إنه صدر من الطاعنين ، فإن ما ورد في الحكم من الجمع بين الطاعنين معاً في خصوص إثارة ذلك الدفاع يفيد تمسك الطاعن الثانى به .

٢ - إذا كان الحكم قد استند من بين ما استند إليه في إدانة الطاعنين إلى أن المجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأفضى بأسماء الجناة إلى الشهود الذين نقلوا عنه واعتمد في تكوين عقيدته على أقوال هؤلاء الشهود دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى - فإن التفتات الحكم عن هذا الإجراء يحل بدفاع الطاعنين ، ولا يقدر في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة . ذلك بأن منازعة الطاعنين في

بإجراءات التحقيق بجلسته المحاكمة . وقد نظمت المادة ١٧٣ من القانون إجراءات نظر الدعوى أمام غرفة الاتهام فنصت على أن تعقد جلساتها في غير علانية وتصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والاطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الإيضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم . لما كان ذلك ، فإن النعى على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون إذ لم تستجوب غرفة الاتهام المتهمين ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدنى - على فرض صحته - لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله وبالتالي لا يكون هذا النعى مقبولاً عملاً بالمادة ١٩٥ إجراءات .

٣ - غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل في طلب التعويض الذى يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة ، إذ حددت المادة ١٧٩ إجراءات اختصاص غرفة الاتهام إما بإحالة الدعوى إلى المحكمة إذا رأت أن الدعوى معاقب عليها قانوناً وأن الدلائل كافية وترجحت لديها إدانة المتهم ، وإما التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية . لما كان ذلك ، فإن تعيب القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لأن الغرفة ، في قرارها الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، لم تفصل في التعويضات يكون على غير أساس . ( القضية رقم ٣٠٥ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

بيان مضمون ومؤدى كل دليل من أدلة الإثبات التي استند إليها .

### المبدأ القانوني :

من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الإثبات التي استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يكشف عن وجه استشهاده به كي تتمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم .

فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن - بين ما استند إليه - إلى معاينة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة وأن يبين وجه اتخاذها دليلاً مؤيداً لأدلة الإثبات الأخرى التي أوردتها على الرغم مما جاء بمحضر الجلسة من أن الطاعن اتخذ من هذه المعاينة دليلاً على براءته ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

( القضية رقم ٢٩٧ سنة ٣٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة أحمد عفيفي وعمود حملي خاطر وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان المستشارين ) .

٨٢

١٥ من أكتوبر ١٩٦٢

تفتيش : تلبس ، ضبط ، الإذن لمأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثاً عن أسلحة وذخائر .  
حقه في إجراء التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والذخائر به . كشفه عرضاً أثناء ذلك جريمة أخرى . تلك جريمة تلبس بها ، يجب ضبطها .

قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحادث بالرغم من سوء حالته ، يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو بالرد عليه بما يفنده . ولا يرفع هذا العوار ما تعلل به الحكم من رد قاصر ، ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ، ليست من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها .

( القضية رقم ١٩٦٤ سنة ٣٢ في بالهيئة السابقة ) .

٨٠

٨ من أكتوبر ١٩٦٢

سرقة : جريمة السرقة . يكفى للعقاب فيها . ثبوته أن المسروق ليس مملوكاً للتهمة .

### المبدأ القانوني :

يكفى للعقاب في السرقة أن يكون ثابتاً بالحكم أن المسروق ليس مملوكاً للتهمة . ذلك أن السارق كما عرفته المادة ٣١١ عقوبات هو من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره ، ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق لا يعيبه .

( القضية رقم ١٩٦٥ سنة ٣٢ في بالهيئة السابقة ) .

٨١

٩ من أكتوبر ١٩٦٢

إثبات : حكم ، تسميته ، الحكم بالإدانة ، وجوب

تابعه . منها : سوء اختياره لتابعه ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، المادة ١٧٤ مدني .

### المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية المتهم عن التعويض على أساس ثبوت مقارفته الفعل الضار الناتج عن الجريمة التي دين بها وتحقق الضرر منها ، فلا صفة للمتهم فيما يثيره في خصوص إلزام المستول عن الحقوق المدنية ، ومنازحته في ملكيته للسيارة التي وقع منها الحادث ، ولا مصلحة له في هذا الدفاع .

٢ - بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عند ما عهد إليه بالعمل عنده ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته . ولا ينفي هذه المسئولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدي عملاً مشتركاً . على أنه يكفي لتحقيق مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، يستوي في ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة .

وعلاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب طالما أنه يقيمها على عناصر تنتجها .

### المبدأ القانوني :

لأمور الضبط القضائي - المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر - أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فإن كشف عرضاً أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها ، فإنه يكون حياًل جريمة متلبس بها ، ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش - فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعي رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر ، وأن أمر ضبطها كان عرضاً ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة ، وكان وصف المحكمة للفاقة لا يسمح بفضها على اعتبار أنها تحتوي على مقدوف للمسدس المضبوط قد بنى على نتيجة معاينتها للحرز الذي به قطعة الحشيش - على ما هو ثابت بجلسة المحاكمة - فلا يصح مجادلتها في ذلك ويكون الضبط قد وقع صحيحاً في القانون .

( القضية رقم ٩٤٤ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة ) .

٨٣

١٥ من أكتوبر ١٩٦٢

١ - دفاع : التهم بالقتل الخطأ ، منازعته في ملكية المستول عن الحقوق المدنية للسيارة التي وقع منها الحادث .

ب - مسئولية مدنية : مسئولية المتبوع عن أعمال



## المحكمة

« أولاً » تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الأول :

« من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبب كما أخطأ في تطبيق القانون . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إنه تمسك في مرحلتي التقاضي بأن الحادث وقع بسبب مفاجيء خارج عن إرادته وهو ظهور سيارة أخرى أمامه فجأة ، وطلب إلى المحكمة الاستئنافية دعوة المهندس الفني للسيارات لمناقشته في هذا الشأن ، غير أن المحكمة لم تجبه إلى ما طلب بدعوى أن تقرير المهندس قد أوضح حالة كل من السيارتين بما يغني عن مناقشته وهو ما لا يصلح رداً ، هذا إلى أن الحكم ألزمه مع متبوعه المسئول عن الحقوق المدنية « الطاعن الثاني » التعويضات على رغم ما دفعه أمام المحكمة الاستئنافية من أن السيارة التي كان يقودها لم تكن مملوكة لأى منهما ، بل هي مملوكة لآخر مميّاه وكان من التمعن مساءلة هذا الأخير عن التعويض بوصفه صاحب السيارة بدلاً من الطاعن الثاني .

« ونحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمبكم بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية للجريمة القتل والإصابة الخطأ التي دين الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن المعاينة ومن تقرير المهندس الفني للسيارات ومن الكشف الطبي ، وهي أدلة سائقة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى دفاع الطاعن في خصوص ما ذهب إليه من وقوع الحادث

نتيجة وقوف السيارة التي كانت تتقدمه فجأة فاطرحه تأسيساً على ما ثبت له من أدلة الدعوى من خطأ الطاعن وقعوده من مفاداة السيارة التي كانت تقف أمامه في الطريق بإقراره ولم يعول على ما أثاره الطاعن من تعلله بكسر « أكس » السيارة التي كان يقودها وهو على مبعدة خمسين متراً من مكان وقوف السيارة الأمامية ، واعتمد الحكم في ذلك على ما حصله من تقرير المهندس الفني من « أن السيارتين كانتا بحالة جيدة وقد توافرت لهما شروط الأمن والثبات مما ينفي هذا الزعم كما ينفى ما قرره رشدي العيسوي حجاج الذي كان يركب مع المتهم « الطاعن » من أنه لم يلاحظ حصول كسر بالأكس وأن السيارة كانت تسير سيرها الطبيعي حتى وقع الاصطدام » . ورد الحكم على ما طلبه الطاعن من دعوة المهندس الفني للسيارات بعدم جدوى هذا الطلب وأنه معطل لسير الدعوى بغير مبرر إذ أن التقرير من الواضح بحيث لا تبنى المحكمة حاجة إلى أى إيضاح ، فضلاً عن أن المتهم « الطاعن » على ما بدا من رغبته في إعلان المهندس الفني يهدف إلى سؤاله عما إذا كان قد حصل الحادث بسبب مفاجيء أم لا وهو لا يبرر استدعاء ذلك المهندس الذي أوضح بتقريره حالة كل من السيارتين وضوحاً تاماً . ولما كان يبين مما تقدم أن المحكمة إذ أطرحت طلب الطاعن قد أسست رفضها على ما استبان لها من تقرير المهندس الفني الذي اطمأنت إليه وعلى عناصر الدعوى الأخرى التي رجعت إليها في تكوين عقيدتها ، فلا تريب عليها إن هي رفضت دعوته لمناقشته بعد أن وضعت لها الدعوى . ذلك بأنه ليس في القانون ما يحتم دعوة الخبير المناقشته متى رأت المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها أنها في غنى عن رأيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أسس قضاءه

أهدرت دفاع الطاعن الاول في شأن دعوة المهندس الفنى لما نشأه في آثاره في خصوص نشوء الحادث من سبب مفاجيء ، وكان من المتعين إجابته لقصور التقرير عن إيضاح هذه الواقعة . ويضيف الطاعن أنه دلل على ثبوت عدم ملكيته للسيارة بمسند الشحن المقدم من مندوب شركة النقل في التحقيق الذي تضمن اسم مالك السيارة والتفت الحكم عن دلالة هذا المسند بما يعنيه بما يطله ويستوجب نقضه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما أثاره الطاعن في صدد نفيه ملكيته للسيارة موضوع الحادث فقال « وحيث إنه بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية ( الطاعن ) فقد انصب دفاعه على أنه ليس مالك للسيارة وأنها ملك زكى حسين الجريدلى ، وهو دفاع فضلا عن افتقاره إلى الدليل فإن الثابت من أقوال التهم من بداية التحقيق أن السيارة سيارة المسئول عن الحقوق المدنية وأنه يعمل سائقاً طرفه على تلك السيارة والرخصة المنصرفة إليه مدرج بها ذلك وليس في أقوال التهم من هذه الناحية ما يناقضه ، فضلا عما ثبت بالمحضر المؤرخ ١٩٦٠/٥/٣ من حضور محمود على محفوظ تابع هذه السيارة طالباً حراستها موقفاً من صاحب السيارة الحاج شعاعته على الديق « الطاعن » لحراسة الأجولة التي بها . ومع كل فإن المسؤولية مناطها مسؤولية التابع عن أعمال متبوعه « كذا » التي وقعت منه وما دام أن السائق للتهم اعترف بأنه يعمل طرف المسئول عن الحقوق المدنية فتكون مسؤوليتهما عن التعويض متضامنة . . . » وما خلاص إليه الحكم فيما تقدم من مسؤولية المتبوع عن عمل تابعه -- وهو ما يقصده الحكم -- صحيح في القانون ، ذلك بان الشارع قد بنى حكم المادة ١٧٤ من القانون

بمسئولية الطاعن عن التعويض على أساس ثبوت مقارنته الفعل الضار الناتج من الجريمة التي دين الطاعن بها وتحقق الضرر منها ، فلا صفة لهذا الأخير فيما أثاره في خصوص إلزام المسئول عن الحقوق المدنية ومنازعة في ملكيته للسيارة التي وقع منها الحادث ولا مصلحة له في هذا الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون سديداً ويتمين رفضه موضوعاً وإلزامه المصاريف المدنية .

ثانياً — تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الثاني :

« من حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن تمسك بأنه ليس مالكا للسيارة التي كان يقودها الطاعن الاول والى تسببت في الحادث وأصر على أنها مملوكة لآخر سماه غير أن الحكم التفت عن هذا الدفاع بقوله إنه يفتقر إلى الدليل ، وعول على أقوال الطاعن الأول من أنه يعمل لديه سائقاً على تلك السيارة المملوكة له . واستطرد الحكم إلى القول بأن مناط المسؤولية هو علاقة التبعية ورتب عليها تضامنه مع تابعه في الالتزام بالتعويض . وما ذهب إليه الحكم من ذلك — على ما يقول الطاعن — يجافي الصواب ، إذ أن مناط المسؤولية في حوادث السيارات هو ملكية المسئول عن الحقوق المدنية للسيارة التي وقع منها الحادث لعلاقة التبعية التي لا صفة لما قرره الطاعن عنها في محضر التحقيق . وما كان للحكمة أن تركز في إثبات ملكية الطاعن للسيارة على أقوال قائدها أو غيره ، بل كان من المتعين عليها أن تعتمد في ذلك على ملف السيارة بقلم المرور . هذا إلى أن المحكمة قد



٨٤

١٥ من أكتوبر ١٩٦٢

حكم : تبينه ، الأحكام الجنائية ؛ يجب إقامتها على  
الجزم واليقين .

### المبدأ القانوني :

يجب أن تبني الأحكام الجنائية على  
الجزم واليقين ، وأن يؤسس هذا الجزم على  
الأدلة التي توردها المحكمة ، والتي يجب أن  
تبين مؤداها في الحكم بياناً كافياً . فلا يكفي  
مجرد ذكر الدليل ، بل ينبغي بيان مؤداه  
بطريقة واضحة بين مدى تأييده للواقعة كما  
اقتضت بها المحكمة .

فإذا كان الحكم قد استند في إدانة الطاعن  
إلى شهادة الختام دون أن يورد مؤدى هذه  
الشهادة في ثبوت الجرائم التي دانه بها ،  
ودون أن يناقش ما أثاره الطاعن في دفاعه  
من حسن نيته في التوقيع على دفتر الختام ،  
ومن غير أن يثبت في حقه أنه هو الذي  
زور البصمات في الاستمارتين — إما بنفسه  
أو بواسطة غيره — فإن الحكم يكون قاصر  
البيان لخلوه عما يكشف عن وجه استشهاد  
المحكمة بالدليل الذي استنبط منه معتقده في  
الدعوى مما يصح بالقصور ويستوجب نقضه .

( القضية رقم ٢٠٧٣ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساتذة محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة  
ومحمود حلمي خاطر وعبد الحليم البيطاش ، ومختار  
رضوان ومحمد صبرى المستشارين ) .

المدنى على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان  
سوء اختياره لتابعه عندما عهد إليه بالعمل عنده  
وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ،  
ولا ينفي هذه المسؤولية أن تكون موزعة بين  
أكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدي  
عملاً مشتركاً — لو أن ثبت مسئولاً آخر —  
على أنه يكفي لتحقيق مسؤولية المتبوع عن الضرر  
الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون  
هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع  
يستوى في ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به  
المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، يستوى  
كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب  
الخطأ لولا الوظيفة ، وهو ما لم يخطئ به الحكم  
في تقديره . لما كان ذلك ، وكانت علاقة التبعية  
مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع بغير  
معقب طالما أنه يقيمها على عناصر تنتجها ، وكان  
ما يشير الطاعن في خصوص ملكية السيارة محل  
الحادث ينحل إلى جدل موضوعى في سلطة المحكمة  
في وزن عناصر الدعوى وأدلتها وفي تكوين  
عقيدتها فيها ، فلا وجه لصدارتها في ذلك . هذا  
فضلاً عن أنه لا جدوى للطاعن من هذه المجادلة  
بعد إذ أثبت الحكم قيام علاقة التبعية ورتب عليها  
مسألة الطاعن عن أعمال تابعه غير المشروعة .  
أما ما ينعه الطاعن على الحكم في خصوص التفاته  
عن تحقيق دفاع الطاعن الأول بدعوة المهندس  
الفنى للسيارات لمناقشته فقد سبق الرد على هذا  
النعى عند بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن  
الأول . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعن  
بكونه في غير محله ويتعين رفضه موضوعاً وإلزامه  
المصاريف المدنية ومصادرة الكفالة عملاً  
بالمادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن  
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .  
( القضية رقم ١٠٨٩ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .



## المبادئ القانونية :

١ - إذا كان مما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الصورة التي قارف بها جريمته إنما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عن عمله ، وطلب إحالته إلى معهد نفساني لفحصه ، وكان مؤدى هذا الدفاع أن النفس شيء آخر متميز تماماً عن العقل وأن أمراضاً قد تصيبها فتكون أمراضاً نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية - وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن ناقش حالة المتهم العقلية ونفى عنه إصابته بأى مرض عقلي - قد رد على هذا الدفاع بأن التشريع الجنائي المصرى لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها وكل ما فى الأمر أن قانون العقوبات قد نص فى المادة ٦٢ منه على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل إما لجنون أو عاهة فى العقل ، وبالتالي فإن هاتين الحالتين اللتين أشارت إليهما هذه المادة دون غيرهما ورتبت عليهما الإعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقداً للشعور والاختيار فى عمله ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التى يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا معقب عليه ظالماً أنه يقيمه على أسباب سائغة - كما هو الحال فى واقعة الدعوى - فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب يكون فى غير محله .

٨٥

١٦ من أكتوبر ١٩٦٢

تهديد : قصد جنائى ، ركن القصد الجنائى ، فى جريمة التهديد ، متى يتوافر ؟ ثبوت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره فى نفس المجنى عليه .

## المبدأ القانونى :

ركن القصد الجنائى فى جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب فى نفس المجنى عليه ، بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ، ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلى الذى أحدثه التهديد فى نفس المجنى عليه . فإذا كان القرار المطعون فيه قد خلط بين القصد والباعث بأن جعل الباعث معياراً لثبوت القصد أو نفيه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٤٠٢ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة).

٨٦

١٦ من أكتوبر ١٩٦٢

١ - أسباب الإباحة : دفاع ، حكم ، الحالات النفسية ، ليست من حالات موانع العقاب فى التشريع المصرى ، الجنون والعاهة فى العقل دون غيرهما ، هما اللذان يجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقداً للشعور والاختيار فى عمله ، المادة ٦٢ عقوبات .

ب - مسئولية مدنية : نقض ، مسئولية الوالد عن تعويض الضرر الذى يحدثه ولده ، هى مسئولية مفترضة ما دام الولد فى كنفه حتى يبلغ سن الرشد .

## المبدأ القانوني :

لسكل من النيابة العامة والمتهم حقه في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح وهو حق خاص بكل منهما ولا يستعمل كل من الحقين شروطه الخاصة بما لا سبيل معه للمتهم أن يباشر حق النيابة فيه سواء كان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعدم حق النيابة فيه .

فإذا كان الطعن مرفوعاً من المتهم وحده ووارداً على ما قضى به الحكم المطعون فيه من عدم جواز استئناف النيابة فإن الطعن لا يكون مقبولاً ، ذلك أنه ليس للمتهم أن يتذرع في تحدته عن حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، إذ أن استفادة المتهم من استئناف النيابة لا تكون إلا حين يكون استئنافها مقبولاً وعندئذ تكون للمحكمة الاستئنافية حرية التقدير التي خولتها لها المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، بأن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته .

( القضية رقم ١٠٩٧ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

٨٨

١٦ من أكتوبر ١٩٦٢

مرافق عامة : دعوى جنائية ، لإجرائها . مرفق  
سكك حديد وجه بحري ، تديره شركة وضعت تحت  
الحراسة ، هذه الشركة ليست من المصالح الحكومية  
أو الهيئات العامة .

## ٢ — مقتضى نص المادة ١٧٣ من القانون

المدني يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ، ويقوم من ذلك مسئولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد . وهذه المسئولية بالنسبة إلى الوالد تستند إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه أساء تربية ولده أو إلى الأمرين معاً ، وهي لا تسقط إلا بإثبات العكس وعيب ذلك يقع على كاهل المسئول الذي له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعاً ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية . وإذا كان المسئول هو الوالد فقد كان عليه أن يثبت أيضاً أنه لم يسيء تربية ولده . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يجادل في أساس مسئوليته وفوض الرأي للمحكمة في تقدير مداها ، فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( القضية رقم ٩٠١ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساندة السيد أحمد عفيف وعادل يونس وتوفيق  
الحسن وأديب نصر وحسين السركي المستشارين ) .

٨٧

١٦ من أكتوبر ١٩٦٢

استئناف : الأحكام الجنائية ، من النيابة العامة ،  
ومن المتهم ، هو حق خاص بكل منهما .

حق النيابة في رفع الاستئناف ، والطعن بالنقض  
في الحكم الصادر فيه . ذلك قاصر عليها وحدها ،  
لا يجوز للمتهم مباشرته .

السائق العمومي لدى هذه الشركة ، لا يعد في حكم الموظف أو المستخدم العمومي ، المادة ١٣/٦٣ . ج .

### المبدأ القانوني :

مرفق سلكك حديد وجه بحرى تديره شركة وضعت تحت الحراسة حتى ينتهى عقد امتيازها فى ١٩٦٤/٦/٣٠ ومن ثم فهم ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة . فإذا كان يبين من الأوراق أن الطاعن ، وقت ارتكابه جريمة القتل الخطأ المسندة إليه ، كان يعمل سائقاً عمومياً لدى هذه الشركة ، فإنه حينئذ لا يعد فى حكم الموظف أو المستخدم العمومي . ويكون النعى على الإجراءات بالبطلان ، لأن الدعوى رفعت على المتهم من وكيل النيابة بالمخالفة لحكم المادة ٢/٦٣ إجراءات ، فى غير محله .

( القضية رقم ١٧٢٤ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ومحمود حلمى خاطر وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان المستشارين ) .

٩٠

٢٢ من أكتوبر ١٩٦٢

استئناف : حكم ، ما يطله ، الاستئناف المرفوع من النيابة العامة . إحالة الحكم الاستئنافى فى خصوص وقائع الدعوى وحدها إلى الحكم المستأنف ، المادة ١٣١٠ . ج .

### المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم الاستئنافى « المطعون » ، فيه قد أحال على الحكم المستأنف فى خصوص واقعة الدعوى وحدها ، ثم عرض الحكم إلى الأسباب التى أقامت عليها النيابة استئنافها وهى خطأ الحكم المستأنف فى تطبيق القانون

٨٩

٢٢ من أكتوبر ١٩٦٢

معارضة استئنافية : محاكمة ، حضور المعارض بالجلسة المحددة ، إدراج اسمه برول الجلسة على خلاف الاسم الحقيقى .

### المبدأ القانوني :

إذا كان مبنى الطعن أن الطاعن حضر بالجلسة المحددة لنظر معارضته فى الحكم الاستئنافى الغيابى وقد صدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن ينادى على



تحريات دقيقة تبرر إصدار الإذن الجديد مما يرتب بطلانه لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه رداً على هذا الدفع أن المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات الأولى وكفايتها لتسويغ إصدار إذن التفتيش الجديد وأنها أقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

٢ — استناد الحكم في القضاء بالإدانة إلى ما قرره الضابط من أن الطاعن قد اعترف له بحيازته الأسلحة المضبوطة يكفي وحده لحل قضائه طالما أن المحكمة قد اطمأنت إلى هذا الاعتراف وصدفته . ولا يؤثر في ذلك ما يقول به الطاعن من أن الاعتراف المذكور كان مبعثه الخوف من الاعتداء والإهانة ما دام أنه لا يدعى أن هذا الخوف كان وليد أمر غير مشروع .

( القضية رقم ١١٢٠ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

٩٢

٢٣ من أكتوبر ١٩٦٢

١ — مؤسسات عامة : مؤسسة مديرية التحرير ، موظفوها يعدون في حكم الموظفين العموميين ، تمتد إليهم الحماية الخاصة المصوّر عليها في المادة ١٦٣ . ج .  
ب — دعوى جنائية : رفعها بغير الطريق القانوني . يستتبع عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمستول عن الحقوق المدنية .

وانتهى إلى تعديل ذلك الحكم فيما قضى به من عقوبة دون أن يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى إليه من ثبوت التهمتين اللتين دان الطاعنة بهما ، ودون أن يحيل هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف ، فإنه بذلك يكون قد أغفل إيراد الأسباب التي بنى عليها مخالفاً حكم المادة ٣١٠ إجراءات مما يبطله ويستوجب نقضه .

( القضية رقم ١١٠٠ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة )

٩١

٢٢ من أكتوبر ١٩٦٢

١ — تفتيش : صدور إذن من النيابة بالتفتيش خلال مدة محددة . انقضاء هذه المدة دون تنفيذ الإذن . استصدار إذن آخر ، بغير تحريات جديدة ، اكتفاء بالتحريات الأولى .

ب — إثبات : اعتراف المتهم للضابط بحيازته الأسلحة المضبوطة . ذلك يكفي وحده للحكم بالإدانة ، مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى هذا الاعتراف وصدفته .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان مبنى الطعن أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ، وأوضح ذلك بقوله إن الضابط استصدر إذناً من النيابة بتفتيشه بحثاً عن أسلحة وذخائر غير مرخص بها ، ولكنه لم ينفذ الإذن خلال المدة المحددة به ، ثم استصدر إذناً جديداً من النيابة في اليوم التالي دون أن يبين السبب في عدم تنفيذ الإذن السابق ، كما أن مضي يوم واحد على تاريخ انقضاء الإذن لا يكفي لإجراء

٢ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بغير الطريق القانوني وفقاً لنص المادة ٢/٦٣ من قانون الإجراءات ؛ فإن ذلك يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمستول عن الحقوق المدنية لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية .

٣ - إنه وإن كان الطعن موجهاً من المستول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقتضيه المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها على حقوقهما المدنية فقط ، إلا أنه لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم المطعون فيه في شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوي على مساس بحقوقه المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملاً بنص المادة ٢/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمستول عن الحقوق المدنية لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى

ج، د - طعن : مرفوع من المستول عن الحقوق المدنية ، نعيه على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون حتى قضى في موضوع الدعوى الجنائية التي رفعت بغير الطريق القانوني .

هـ - نقض الحكم بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية : لا يجوز نقضه بالنسبة للمتهم الذي لم يستأنف الحكم الابتدائي ولم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه ، المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

### المبادئ القانونية :

١ - مؤسسة مديرية التحرير مؤسسة عامة ، وموظفوها يعدون في حكم الموظفين العموميين من حيث خضوعهم للأحكام العامة لقانون الوظائف العامة فيما لم يرد به حكم خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو باللوائح التي يضعها مجلس الإدارة ، كما تنعطف عليهم الحماية الخاصة التي أسبغها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط حين نص في الفقرة الثالثة على أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . وهذه الحماية تمتد إلى جميع العاملين في الوظيفة العامة تحقيقاً لمراد الشارع الذي أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون حفاظاً على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة .

الذي صدر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية ولم يكن بذلك طرفاً في الحكم المطعون فيه .  
(الفضية رقم ٤٢٠٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة).

٩٣

٢٣ من أكتوبر ١٩٦٢

١ — حكم : ببياناته ، لم يشترط القانون لإثباتها في مكان معين منه ، ورودها في ديباجته ، لا يبطل الحكم .  
ب — لإثبات : أدلة الدعوى ، حرية القاضي في تقديرها لتكون عقيدته .

## المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح في ديباجته جميع البيانات الخاصة بسماع أمر الإحالة وطلبات النيابة والمدعى المدنى وأقوال المتهمين وشهادة الشهود والمرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً ، وكان القانون لم يشترط لإثبات هذه البيانات في مكان معين من الحكم ، فإن ما ينعاه الطاعن من اشتراط إيراد تلك البيانات في الجزء المحرر بعد كلمة « المحكمة » لا في الجزء السابق عليها هو شرط لا سند له من القانون .

٢ — من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهماً يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحكمة ، غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء فضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه

أيضاً . لما كان ذلك ، فإنه يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية صفة في النعى على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه ، وهو دفع من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة تجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى .

٤ — رفع الدعوى الجنائية على المتهم — وهو موظف عمومي — بغير الطريق المرسوم في المادة ٦٣/٣ إجراءات يكون غير جائز وبالتالي فإن ما يشير الطاعن في خصوص عدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة إليه بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية في الدعوى المدنية التي أقيمت تبعاً للدعوى الجنائية يكون في محله نظراً لما ينطوي عليه هذا العيب من مساس بحقوقه المدنية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد فاته التصدي لهذا الدفع فإنه يكون معيباً ويتعين نقضه في خصوص الدعوى المدنية وإلغاؤه فيما قضى به من إلزام الطاعن بصفته التعويض والمصروفات والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبله بغير حاجة إلى الإحالة لمحكمة الموضوع .

٥ — لما كان المتهم لم يطعن في الحكم المطعون فيه ، فلا تملك المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحته من تلقاء نفسها عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على رغم اتصال العيب في الحكم به وابتدائه على مخالفة للقانون تقوم على انعدام ولاية المحكمة بالفصل في الدعوى ، وذلك لأن المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائي



والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضى الآخر .

( القضية رقم ٣٠٤ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيقى ومحمد حلمى خاطر وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان المستشارين ) .

٩٤

٢٩ من أكتوبر ١٩٦٢

قصد جنائى : ل جريمة إحراز المخدر . يجب لتوافره ؛ أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره جوهر مخدر .

المبدأ القانونى :

من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحياة المادية ، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً ، ولا حرج على القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها - على أى نحو يراه - وإذ كان الطاعن قد دفع بأن المضبوطات دست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة ، فإنه كان من المتعين على الحكم ، وقد رأى إداتته ، أن يبين ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يحزره من الجواهر المخدرة . أما قوله بأن مجرد وجود المخدر فى حيازة الشخص كاف لاعتباره محرزاً له وأن عبء إثبات عدم علمه بكنهه الجوهر المخدر إنما يقع على كاهله هو ، فلا سند له من القانون . إذ أن القول بذلك فيه إنشاء

لقريئة قانونية مبناها افتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن إقراره قانوناً مادام القصد الجنائى من أركان الجريمة ، ويجب أن يكون ثبوته فعائياً لا افتراضاً . ولما كان يؤدى ما أورده الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن ، ولا يشفع فى ذلك استطراده إلى التدليل على قصد الاتجار لأن البحث فى توافر القصد الخاص ، وهو قصد الاتجار ، يفترض ثبوت توافر القصد العام بداءة ذى بدء وهو ما قصر الحكم فى استظهاره وأخطأ فى التدليل عليه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيباً ويتعين نقضه والإحالة .

( القضية رقم ١١٣٤ سنة ٣٢ رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عادل يونس وتوفيق الحشن وأديب نصر وحسين السركى ، وأحمد موالى المستشارين ) .

٩٥

٢٩ من أكتوبر ١٩٦٢

١ - محاكمة : إجراءاتها ، طلب التأجيل أمام محكمة الجنىح . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع .

ب - حكم : إلغاء الحكم السنأف النافى بالبراءة وإدانة التهم . لا يلزم المحكمة الاستثنائية بمناقشة أسباب البراءة : مادام حكمها مبنيّاً على أسباب شاملة تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها .

ج - إخفاء أشياء مسروقة . تبرئة المتهم بالسرقعة وإدانة المتهم الآخر بالإخفاء . لا تعارض .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد أعلن بالحضور إعلاناً صحيحاً ، وكانت الجريمة المسندة إليه هى جريمة جنحة

مستقلة عن السرقة وتختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الأخرى . وعلى ذلك فإن القضاء نهائياً — من محكمة أول درجة — ببراءة المتهم بالسرقة لا يتعارض مع ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إدانة الطاعن بجريمة إخفاء المسروقات بعد أن تحققت المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها من حيازته للمسروقات مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة .

( القضية رقم ١١٢٩ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد ، تولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، ومحمود حلمي خاطر وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى المستشارين ) .

٩٦

٢٩ من أكتوبر ١٩٦٢

١ — نقض الحكم : وإعادة الدعوى للحكم فيها من جديد . لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التي أبديت في المحاكمة الأولى . بل تظل من عناصر الدعوى .

ب — نقض الحكم : وإعادة المحاكمة . أثر ذلك . عدم جواز الحكم بعقوبة أشد ولا بتعويض أكبر .

المبادئ القانونية :

١ — نقض الحكم وإعادة القضية للحكم فيها من جديد ، لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التي أبديت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى ، بل إنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، وللمحكمة أن تستند إليها في قضائها .

٢ — قاعدة جواز إضرار الطاعن بطعنه

بما لا يوجب القانون حضور محام عن المتهم فيها ، فليس له أن ينعى على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع إذا ما رأت المحكمة رفض طلب التأجيل الذي تقدم به محاميه ، إذ يلزمه القانون أن يحضر الجلسة مستعداً للدفاع ، ولأن طلب التأجيل الاطلاع والاستعداد يخضع لتقدير المحكمة بغير معقب . أما القول بأن من حقه أن يستأجل الدعوى للاستعداد في أولى جلسات المعارضة بعد أن قضى استئنافياً في غيبته بإلغاء الحكم الصادر ببراءته فلا سند له من القانون . فإذا ما رفض المحامي الاطلاع على ملف القضية بالجلسة — حين عرضته المحكمة عليه — وانسحب فلا تثريب على المحكمة إن هي طلبت من الطاعن أن يدافع عن نفسه ، وكان هو آخر من تكلم في موضوع الدعوى .

٢ — لا تلزم المحكمة الاستئنافية ، عند إلغائها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ، بأن تناقش أسباب هذا الحكم — ما دام حكمها بالإدانة مبنيّاً على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور لعدم رده على القرينة التي ساقها الحكم الابتدائي بعدم توافر ركن العلم بالسرقة — في جريمة إخفاء المسندة للطاعن — في غير محله ما دام أن الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استند إليها في إدانة الطاعن وبين العناصر التي استقى منها توافر ركن العلم بالسرقة قبله .

٣ — جريمة إخفاء المسروقات جريمة

لا تتعدى العقوبة المحكوم بها أو التعويض الملقى به ، بحيث لا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة المبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المتقوض . أما أتعاب المحاماة ، فإن تقديرها يرجع إلى ما تتبينه المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبده المحكوم له من أتعاب لمحاميهِ والأمر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها .

(القضية رقم ١١٤٢ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة) .

٩٧

٣٠ من أكتوبر ١٩٦٢

رسوم : الدفعة فرضها المشرع على كافة الإعلانات والإخطارات والتبليغات سواء كانت حكومية أو خاصة بالأفراد . استثناء من ذلك : ما صدر عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة .

المبدأ القانوني :

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والمواد ١ و ١٣ و ١٥ من الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون . أن المشرع فرض رسم الدفعة المقررة على كافة الإعلانات والإخطارات والتبليغات وما يشا كلها مما نص عليه في تلك المواد ،

سواء كانت حكومية أو خاصة بأفراد الناس واستثنى من ذلك ما يصدر منها عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة ، ومن ثم فإن الإعلانات وغيرها التي تصدر من الهيئات الحكومية عن أعمال خاصة لا تتصل بأعمال السيادة تكون خاضعة لرسم الدفعة . وقد جاءت المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ منفذة لمواد القانون السابقة ومبينة نوع الإعلانات العامة المعفاة من رسم الدفعة وطبيعتها وهي الإعلانات والإخطارات العلنية التي تصدر من البرلمان بمجلسيه والحكومة المركزية وفروعها بقصد إعلان أوامر السلطة العامة وما يتعلق بتنفيذ القوانين التي تمس الدولة بصفة مباشرة — أما الإعلانات والإخطارات العلنية التي تصدر من ممثلي السلطة التنفيذية بصفة أخرى ، كالوحدات بصفتهم رؤساء مجالس بلدية أو قروية أو مجالس مديريات فإنها تخضع لرسم الدفعة في كل الأحوال . ويقع عبء الالتزام بأداء هذه الرسوم إلى مصلحة الضرائب على عاتق صاحب الجريدة التي تقوم بهذه الإعلانات ، على أن يقوم هو من جانبه بتحصيلها من الجهات المعنية .

(القضية رقم ٢٥٥٦ لسنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .



# قضاء محكمة النقض المدنية

## طلبات رجال القضاء

على القضاة قبل إعداد الحركة القضائية في كل سنة وأن إغفال التفتيش على أعمال القاضي خلال سنة من السنين لا يمنع من أن يكون ما في ملفه من تقارير وبيانات كافياً لتقدير درجة أهليته تقديرًا يطمأن إليه ويمكن معه مقارنة أهليته بأهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح .

٣ — متى كان مبنى الطلب هو مقارنة درجة أهلية الطالب بدرجة أهلية زملائه ممن كانوا يلوونه في الأقدمية وتخطوه في الترقية وكان أساس طلبه اللاحق هو مقارنة درجة أهليته بأهلية زملاء آخرين غير من تخطوه في الترقية بالقرار موضوع الطلب السابق فإن الطلب اللاحق يكون منبث الصلة بالطلب السابق وخاضعاً للقانون الذي يحكم موضوعه على استقلال .

٤ — لما كان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد جعل الاختصاص بتظلمات رجال القضاء من تخطيهم في الترقية معقوداً لمجالس القضاء الأعلى الذي يكون قراره في ذلك نهائياً غير قابل للطعن فيه بأي طريق ، وكان القانون المذكور قد نص في المادة ٢٣ من مواد

٩٨

٢٦ من يناير ١٩٦٣

١ — ترقية : الترقية لوظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية .

ب — تفتيش قضائي : عدم وجوب التفتيش على القضاة قبل إعداد الحركة القضائية في كل سنة .

ج — ترقية : طلبان ، منفصلان الأول أساسه مقارنة درجة أهلية الطالب بدرجة أهلية زملاء تخطوه في الترقية . والثاني أساسه المقارنة مع زملاء آخرين . كل طلب يضع للقانون الذي يحكم موضوعه على استقلال .

د — ترقية : اختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر تظلمات رجال القضاء من تخطيهم في الترقية ، قراره في ذلك نهائي .

### المبادئ القانونية :

١ — إذ نصت المادة ٢٦ من قانون استقلال القضاء على أن الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة ابتدائية أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية ، فقد دل ذلك النص على أن المشرع قد اعتبر أن الأهلية على درجات وأنه عند المفاضلة بين درجاتها يكون من هو حائز على درجة أعلى من غيره أولى بالترقية .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض — الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية — على أنه ليس في القانون ما يوجب التفتيش

إصداره على أنه . . . خلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل به يكون التعيين في وظائف القضاء والنيابة والترقية والنقل والتدب ما هو من اختصاص مجلس القضاء الأعلى - بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير العدل ، فإن القرار الذي يصدر في هذه الحدود لا سبيل للطعن فيما ينطوي عليه في شأن الترقية ، إذ يعتبر قانوناً بمثابة ما يصدر في ذلك الشأن من قرارات يختص بها مجلس القضاء الأعلى ولا يجوز الطعن فيها بأي طريق أو أمام أية جهة قضائية .

( القضية رقم ٣٨ سنة ٢٨ في رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد عبد الرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة ومحمود القاضي وأحمد زكي محمد ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد الشاى ، ومحمد عبد الحميد السكرى ومحمد عبد اللطيف مرسى ، ولأميل جبران وأحمد حسنين موفى ، ولطفي على أحمد المستشارين ) .

٩٩

٣٠ من مارس ١٩٦٣

١ - اختصاص : الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض قاصر على إلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء والخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت وطلبات التعويض الناشئة عن ذلك .

ب - إجراءات الطلب : عام . لا يجوز حضوره عن رجال القضاء والنيابة أمام محكمة النقض في طلبات رجال القضاء . الطالب يباشر جميع الإجراءات بنفسه وإن جاز أن ينيب عنه أحداً من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام ومحكمة النقض وبالنيابة العامة .

المبادئ القانونية :

١ - اختصاص الهيئة العامة للمواد

المدنية والتجارية بمحكمة النقض مقصور - طبقاً للمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء والمادة ٩٠ المقابلة لها من قانون السلطة القضائية - على إلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء والطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم ولورثتهم . وطلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك . . . . . وهذا الاختصاص لا يتسع لمثل النزاع الذي يؤسس طالب التدخل التعويض عليه على أساس ما ينسب له للطالب من عمل غير مشروع لاصلة له بشأن من شئون القضاء .

٢ - استثناء من الإجراءات التي تتبع أمام محكمة النقض ، حظر المشرع في المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - المعدل بالقانونين ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ و ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ - حضور محام عن رجال القضاء والنيابة أمام محكمة النقض في الطلبات التي تقدم منهم ، إذ نصت المادة الرابعة من المادة المذكورة على أن الطالب هو الذي يباشر جميع الإجراءات ويحضر بنفسه أمام الهيئة العامة للمواد المدنية وأن يقدم دفاعه إذا شاء كتابة وإن جاز له أن ينيب عنه في ذلك كله أحداً ممن نص عليهم في الفقرة الأولى على سبيل الحصر وهم رجال القضاء والنيابة العامة والموظفون القضائيون بالديوان العام وبمحكمة النقض

## للقض في المواد المدنية .

( القضيّتان رقما ٢٤ و ٣٧ لسنة ٢٨ ق رئاسة  
وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة  
ومحمد زعفراني سالم ، وعبد السلام بليغ ومحمود القاضي  
وأحمد زكي محمد ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد أحمد الشامي  
ومحمد عبد اللطيف مرسى وأميل جبران المستشارين ) .

وبالنيابة العامة وأن الطلبات لا تعرض  
على دائرة فحص الطعون بل تنظرها الهيئة  
مباشرة ، وفيما عدا ذلك تتبع في تقديم الطلبات  
والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة



## قضاء محكمة النقض المدنية

### المبدأ القانوني :

مفاد المواد ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل فأخضع إجراءات الإثبات كيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات - أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانوني فقد أبقاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية - والحكمة التي ابتغاها المشرع من ذلك هي احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك إخلال بحق المتخاصمين في تطبيق أحكام شريعتهم - ولا يغير من ذلك أن يكون المشرع قد نص في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهو الخاص بالأدلة ولم يستبق من مواده سوى المواد الخاصة بعدم سماع دعوى الوقف عند الإنكار وشهادة الاستكشاف والنققات والشهادة على الوصية - إذ أنه لم يقصد بهذا الإلغاء الخروج على الأصل المقرر بمقتضى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي

١٠٠

٢ من يناير ١٩٦٣

- ١ - حكم : عيوب الدليل . تناقض . رقابة محكمة النقض .  
ب - محكمة الموضوع : عدم التزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم .

### المبادئ القانونية :

- ١ - التناقض المعتبر والذي يعيب الحكم هو التناقض الذي تنبأ به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه .  
٢ - حسب قاضي الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يذكر دليلها وما عليه أن يتتبع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه في مرافعتهم .

( القضية رقم ٢٣ سنة ٣٠ « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفراني سالم وأحمد زكي محمد وقطب عبد الحميد فراج ، وحافظ محمد بدوي المستشارين )

١٠١

٢ من يناير ١٩٦٣

- أحوال شخصية : طلاق . قانون . تطبيق  
لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إثبات . إجراءات الإثبات . « قواعد الإثبات الموضوعية » .

أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف الإشارة إليها ، وإذ كان إثبات وقوع الطلاق ونفيه عند المسلمين من مسائل الأحوال الشخصية ومن ثم يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التي يرجع إليها في إثبات وقوعه وكيف يكون معتبراً شرعاً ، فإن الحكم المطعون فيه وقد طبق حكم الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات والقانون المدني في هذا الخصوص لا يكون قد خالف القانون .

#### المحكمة

« . . . وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الزوجة استناداً إلى ما ذهب إليه من أن قواعد الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أصبحت وفقاً للمادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تنقسم إلى قسمين أحدهما شكلي خاص بالإجراءات ويخضع لأحكام قانون المرافعات والآخر موضوعي وهو تحديد الأدلة وقيمة كل منها ومن يقع عليه عبء الإثبات وما يجب عليه إثباته وذلك يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية وأرجح الأراء من مذهب أبي حنيفة ثم رتب الحكم على ذلك استبعاد شهادة كل من شاهدي الزوجة غير المسلمين على الزوج لما في الشهادة من ولاية ولا ولاية لغير المسلم على المسلم ولم يعتد بشهادة شاهديها الباقيتين عذبة محمد أحمد لعدم اكتمال نصاب الشهادة بهما . — والحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على هذا النظر قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن المشرع قد

ألغى بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهو الخاص بالأدلة ولم يستبق من مواد هذا الباب سوى مواد ثلاثة خاصة بعدم مسماع دعوى الوقف عند الإنكار والاستكشاف في النفقات والشهادة على الوصية — وبذلك يكون قد ألغى جميع الفصول الخاصة بطرق الإثبات في اللائحة ومنها الشهادة . فأصبح قانون المرافعات والقانون المدني هما المرجع الوحيد في تحديد طرق الإثبات وتحديد قيمة كل دليل منها أي المرجع في شكل الأدلة وموضوعها مما — فلا فرق بين شاهد وآخر من حيث الدين أو الجنس كما لم يعد للشهادة نصاب معين يجب توافره .

« وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد نصت على أنه « تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية » وكانت المادة السادسة من ذات القانون قد نصت على أن « تصدر الأحكام في المنازعات المتعاقبة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مدون في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة » فإن مفاد هذه النصوص أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل على معنى أن إجراءات الإثبات الشكلية التي تتعلق بإجراءات الدليل كيان الوقائع وكيفية التحقيق ومسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشكلية وهذه كلها قد رأى إخضاعها لقانون المرافعات — أما قواعد الإثبات الموضوعية المتصلة بذات الدليل

(القضية رقم ٨ لسنة ٢٠٠٣ «أحوال شخصية» بالهيئة  
السابقة ) .



بأن الثابت من مطالعة الحكم المذكور أنه تناول دفاع الطاعن ودحضه وأسس قضاءه برفض الدفع على دعائم صالحة لذلك ، فأشار إلى أن الاستئناف قد رفع من الشركة وأنه لم يذكر اسم سيبرو كغوبولو في العريضة إلا لبيان وظيفته فيها باعتباره مديراً لها وأن هذه الصفة قد ثبتت من المستخرج الرسمي من السجل التجاري المقدم من الشركة وأن الشريك المتضامن المسئول قد منح سيبرو توكيلاً رسمياً سابقاً على الاستئناف يحيز التقاضى بإسم الشركة .

« وحيث إن الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٤/٩ بنى على ستة أسباب يتحصل أولها وثانيها وخامسها وسادسها في أن الحكم المذكور إذ أقام قضاءه على أن العلاقة التي قامت بين الطاعن والشركة المطعون عليها تتمثل في عملية بيع أفطان على الكوتتراتات وأنها لم تكن علاقة مدين راهن بدائن مرتهن قد أخطأ في تكييف هذه العلاقة ، وأنه لم يبد أسباباً سائغة للنتيجة التي انتهى إليها وأنه مسخ المستندات وفسرها تفسيراً أخرجها عن مدلولها الصحيح ، كما أن الحكم انطوى على فساد في الاستدلال يتمثل في أنه — الحكم — استند إلى الفاتوريتين المؤرختين ٩ يناير سنة ١٩٥٠ و ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ وإلى الخطاب المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥٠ — في مقام الاستدلال على أن القطن موضوع النزاع كان مبيعاً من الطاعن إلى الشركة قبل هذه التواريخ في حين أن كمية من الأفطان كانت بيعت فعلاً على دفعات بعد استئذان الطاعن وموافقته كما هو ثابت بفواتير هذه الكميات وكمية من الأفطان لم تكن قد بيعت وهي موضوع النزاع وأن الطاعن أقام الدليل على ذلك من برقية

لشركة المطعون عليها في حين أن الذي يحملها قانوناً هو السيد كوستى . ز . يوا كيموغلو الذي صدر الحكم المستأنف ضده لأن الشركة شركة توصية بسيطة وهو الشريك المتضامن والمسئول فيها أمام السيد سيبرو فهو مجرد وكيل عن السيد كوستى ونائب عنه وأن الفقرة الرابعة من المادة ١٤ من قانون المرافعات نصت على أن من يمثل الشركات التجارية قضائياً هم أحد الشركاء المتضامين أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير وذلك على سبيل الحصر وليس السيد سيبرو واحداً من هؤلاء وأن المشرع حذف من المادة ٨ من قانون المرافعات القديم عبارة « أو من ينوب عنها » وفي هذا ما يؤكد عدم صفة السيد سيبرو في تمثيل الشركة — وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ تطبيق القانون كما أنه إذ أغفل الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص يكون مشوباً بالقصور .

« وحيث إن هذا النعي مردود — أولاً — بأن الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي أن الدعوى الأصلية رفعت على الشركة وكذلك رفعت الدعوى الفرعية منها كما أن الثابت من مطالعة صحيفة الاستئناف المقدمة صورتها علف الطعن أن الاستئناف قد رفع من شركة كوستى . ز . يوا كيموغلو التجار بالاسكندرية — وهذه الشركة لها شخصية اعتبارية بحكم المادة ٥٢ من القانون المدني ولها تأسيساً على ذلك اسم يميزها عن غيرها فليس بالازم بعد ذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تحتوى صحيفة الاستئناف الموجه منها إلى خصمها على اسم مديرها ولا اعتداد بما عساه يكون من خطأ في اسم مدير هذه الشركة أو عدم احتواء ورقة الاستئناف على لقبه — ومردود ثانياً —

الشركة المطعون عليها المؤرخة ٢٧ يونه سنة ١٩٥٠ والتي تقول فيها ( قطعنا أقطانكم بقفل أمس ) وإلى ما جاء بمذكرة الشركة المقدمة لجلسة ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ والتي تقول فيها وكيل الشركة للطاعن بأن يسرع إلى قطع السعر بالنسبة للبضاعة الباقية ، وأن الشركة المطعون عليها قد خلطت بين كلمة ( المركز ) وكلمة القطن مع وجود فارق كبير بينهما في العرف التجاري إذ الأول ينصب على البيع على الكوترات والثانية على البضاعة الحاضرة وأن المحكمة فسرت كلمة « أقطانكم » في برقية ١٩٥٠/٢/٢١ تفسيراً معكوساً لتبرير ما انتهت إليه من أن الأقطان مودة للطاعن لحساب الشركة .

« وحيث إن الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد ضمن أسبابه ما يأتي في شأن دلالة مستندات الطرفين وتكييف العلاقة بينهما : « وحيث إن أول ما تلاحظ هذه المحكمة في شأن التكييف القانوني الصحيح للعلاقة التي كانت قائمة بين الطرفين هو أن أوراق الدعوى ومستنداتها ظاهرها التناقض ولكنها على ضوء التنفيذ الذي أدى به كل من الطرفين التزاماته السابقة على نشوء النزاع تنسجم جميعها في أن الرابطة التي كانت بينهما لم تكن رهناً تجارياً الذي تطبق فيه المادة ٧٨ من قانون التجارة . » وبعد أن أورد الحكم ما لاحظته في شأن التناقض البادى من تعجس مستندات النزاع أورد مايلي : « وحيث إن هذه المحكمة لاتعتمد بهذا التناقض الظاهري وتطرح فكرة الرهن جانباً وذلك للاعتبارات الآتية : (١) كتب الكشف على ورق مطبوع ليكون سنداً مثبتاً للأرقام والتواريخ والحساب الذي ورد فيه لا لإثبات تكييف قانوني

معين خاصة وأن عبارة « سلفيات على أقطان » مطبوعة على نموذج عام خاص بأعمال الشركة وفيه عنوانها ورقم السجل التجاري ورقم التليفون ونمرة سلسلة . أما بيانات الحساب ذاتها فمكتوبة بخط اليد واستخرجت من واقع الدفاتر . (٢) نصت عبارات الإيصالات المشار إليها وكلها موقع عليها من السنانف عليه أن المبالغ التي استلمها من الشركة كانت ثمناً أو أمانة أو لدعة مشترى الأقطان لاسلفيات . (٣) قدمت السنانفة في حافظتها رقم ٢٧ دوسيه فأتورتين مؤرختين في ٩ من يناير سنة ١٩٥٠ وقع عليهما السنانف عليه وجاء فيهما بيان للأقطان ووصف بأنها « الباعة » من عبد الحكيم أمين الخولى إلى شركة يواكيموغلو وفاتورة ثالثة إجمالية مؤرخة في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ جاءت فيها نفس العبارة ووقع عليها السنانف عليه بإمضاءه . (٤) قدمت السنانفة في الحافظة رقم ٢٧ دوسيه خطاباً أرسله لها السنانف عليه في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٠ طلب منها فيه أن تقطع سعر ١٠٠ قنطار كرنك بقوله « من ضمن الكمية المباعة منى لكم » . (٥) وقدم السنانف عليه في حافظته رقم ٤ كشوفات فرز ووزن القطن وقد جاء فيها أن الأقطان المذكورة « لحساب » يواكيموغلو . . . وحيث إن المحكمة ترى وقد استبعدت فكرة الرهن التجاري أن العلاقة بين الطرفين كانت من نوع خاص هو أقرب إلى البيع منه إلى الوكالة بالعمولة وذلك لأنه عملاً بالمادة ٤٧٩ من القانون المدني الجديد لا يجوز لمن ينوب عن غيره أن يشتري مباشرة بنفسه أو لحسابه ولو بطريق الزاد المعنى ما يظ به بعه بموجب هذه النيابة . . . وحيث إنه حتى مع افتراض أن العلاقة كانت نوعاً من الوكالة بالعمولة فقد رددت محكمة النقض المصرية



لا ترى محلاً لمؤاخذة المستأنفة على هذا التصرف لأنها سواء اعتبرت مشترياً أو وكيلة بالعمولة رخص لها العرف التجاري أن تباع البضاعة التي عندها ضماناً لحقوقها وبدون الالتجاء إلى إذن قاضي الأمور الوقفية سواء كان الأمر هذا أو ذاك فما لاشك فيه أنها انتظرت وفاء المستأنف عليه بما كان في ذمته لها وهو يزيد عن ثمانية آلاف جنيه حتى آخر لحظة إذ أن محصول قطن ١٩٤٩ — ١٩٥٠ كان آخر ميعاد لقطعه طبقاً للعرف التجاري في شهر يونيو لمقود استحقاق يوليو وهو آخر شهر في السنة التجارية بالنسبة لمحصول السنة من القطن . . . » وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أطرح دفاع الطاعن المؤسس على أن علاقته بالشركة المطعون عليها هي علاقة راهن بدائن مرتين وأن العلاقة بين الطرفين في حقيقتها أقرب إلى البيع منها إلى الوكالة بالعمولة مستنداً في ذلك جميعه إلى العبارات الواردة بالإيصالات والكشوف المقدمة ومستعينة في ذلك بالظروف التي أحاطت المعاملة بين الطرفين وتنفيذ ماتم من التزامات قبل كل منهما، ولما كان استخلاص الحكم المطعون فيه لمؤدى العبارات الواردة بالإيصالات والأوراق المقدمة سائناً ومقبولاً ومؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها في تكييف العلاقة بين الطرفين — فإن النعى عليه بالخطأ في تكييف العلاقة أو الاستناد إلى أسباب غير سائغة أو فساد في الاستدلال أو مسخ في المستندات يكون على غير أساس .

« وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور — ذلك أن الطاعن تمسك في مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية بأن وكيل الشركة المطعون عليها قرر بمحضر جلسة ١١/١١/١٩٥٢

في حكمها الهام الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣ أن هذا النوع من الوكالة قد أدخل عليه العرف التجاري تعديلات جوهرية فيما لا يخضع في أحكامه لنصوص أمرة ومن ذلك أن الوكيل بالعمولة يستطيع أن يجرى البيع مباشرة في حالة عدم وفاء العميل ( الموكل ) بالضمانات المقررة للوكيل المذكور وذلك بدون اضطرار هذا الأخير عملاً بالمادة ٨٩ من القانون التجاري إلى الالتجاء إلى السيد قاضي الأمور الوقفية ليأذن له بإجراء ذلك البيع ضماناً لحصوله على حقوقه الممتازة التي خولها له القانون . . . » ثم عرض الحكم المطعون فيه بعد ذلك لتطبيق القواعد المتقدمة على واقعة الدعوى فقال : « . . . وحيث إنه بإعمال المبدأ الذي سار عليه ذلك القضاء وأقرته فيه محكمة النقض على القضية الماثلة تلاحظ هذه المحكمة أن المستأنفة كانت قد بعثت إلى المستأنف عليه ببرقية مؤرخة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٠ تدعوه فيها لتغطية مركزه فوراً وعبرت عنها بعبارة ( لتغطية أقطانكم ) وتعتقد المحكمة أنها كانت تقصد الأقطان الموردة منكم وهددته بأنها ستضطر لعمل ما تراه لصالحها فلما لم يرد عليها المستأنف ضده أرسلت إليه بريقة أخرى بنفس المعنى في ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ ثم عادت في ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ وأرسلت له بريقة ثالثة قالت فيها له إنه كان قد وعد بالحضور لدفع ما يجب عليه دفعه ثم أخلف وعده ولذا فهي تدعوه لتسوية حسابه وإلا اضطرت لرفع دعوى عليه ورغم هذه التهديدات المتكررة لم يحرك المستأنف عليه ساكناً إلا بعد أن قطعت المستأنفة السعر فعلاً في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ وأخبرته بذلك تلغرافياً ليحضر لتصفية حسابه الختامى وعندئذ أرسل لها بريقة في يونيو سنة ١٩٥٠ يحث فيها على ما حدث . . . وحيث أن المحكمة



أن المدعى (الطاعن) يشتري الأقطان لحسابنا — كما أنه تمسك بما ورد في مذكرة الشركة المقدمة لمحكمة أول درجة جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٥٢ من أن هناك أقطاناً مبيعة وأقطاناً غير مبيعة وأن الأقطان الباقية مملوكة له — كما تمسك بما ورد بمذكرة الشركة المقدمة لجلسة ١٩٥٤/٦/٢٦ من استعداد الشركة للقيام بتسليمه أقطاناً تعادل أقطانه مقابل دفع الرصيد المدين، وأن المحكمة الاستئنافية لم ترد على هذا الدفاع الجوهري مما يجعل الحكم مشوباً بالإخلال والقصور .

« وحيث إن هذا النعى مردود بأن المحكمة وقد خلصت إلى تكييف العلاقة بين الطرفين بالتكييف الذي ارتأته في هذا الشأن ولأسباب سائغة وصالحة للنتيجة التي انتهت إليها لم تكن ملزمة بتعقب حجج الخصوم والرد استقلالاً على كل حجة أو طلب آثاره في مرافعتهم مادام الدليل الذي ساقته وارد فيه التعليل الضمني المستقط لتلك الأقوال .

« وحيث إن حاصل السبب الرابع من أسباب الطعن — أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في الإسناد خطأ كان له أثره في الخطأ في تطبيق القانون بقوله إن المحكمة أسندت إلى الطاعن أنه ذكر في صحيفة دعواه أنه كان يورد الأقطان للشركة لتبيعها هي لحسابه ويأذنه في حين أن صحيفة الدعوى لم تذكر ذلك وإنما ذكرت أن الطاعن هو الذي كان يبيع صفقات الأقطان التي كان يسلمها للشركة كلما أراد البيع — أي أن مدلول صحيفة الدعوى يشير إلى أن الطاعن كان هو صاحب القطن الذي يتولى بيعه بنفسه وإرادته لأنه راهن له بينما مدلول عبارة الحكم أن الشركة هي التي تبيع القطن لحسابه أي أنها وكيلة بالعمولة .

« وحيث إن الثابت من مطالعة صورة صحيفة

الدعوى ( مستند ١٤ من حافظة مستندات الطاعن ) أنها تضمنت ما يأتي . « أن الطالب ( الطاعن ) اتفق مع المعلن إليه على أن يفتح له حساباً جارياً ويحده بالتقود اللازمة لتوريد أقطان لحساب الطالب وفعلاً جرى العمل بين الطرفين على هذا الأساس وكلما أراد الطالب أن يبيع جزء من الأقطان التي سلمها للمعلن إليه أخطره بذلك ومتى تم البيع تحورت فاتورة بالكمية المبيعة والثمن وتوقع عليها من الطرفين ، وجاء بأسباب الحكم المطعون فيه في صدد ما استخلصه من شرح الطاعن لدعواه ما يأتي : « إن المستأنف عليه (الطاعن) كان بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٥١ قد أقام الدعوى على شركة كوستي ( ز ) يوا كيموغلو وشركاء قال فيها إن الأخيرة منحت له حساباً جارياً مؤسساً على القرض فكانت تده بالقروض لقاء أن يورد لها أقطاناً تباعها لحسابه ويأذنه — ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد دفاع الطاعن الذي شرح فيه دعواه على حقيقته ولم ينحرف عن مدلول العبارات التي ساقها الطاعن في شرح مدعاه .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

( القضية رقم ٢٦٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود القاضي ومحمد عبد اللطيف مرسى وأميل جبران ومحمد ممتاز نصار المستشارين ) .

١٠٣

٣ من يناير ١٩٦٣

بيع : البيع الوقائي . إثبات . القرائن القانونية القاطعة .

المبدأ القانوني :

تقضي المادتان ٣٣٨ و ٣٣٩ من القانون

نص مستحدث لا يعمل به إلا من تاريخ العمل بالقانون الجديد ولا يسرى على الإجراءات التي تمت في ظل القانون الملغى .

( القضية رقم ٢٣٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود القاضي ومحمد عبد اللطيف مرسى وأميل جبران ومحمد ممتاز نصار المستشارين ) .

## ١٠٥

١٠ من يناير ١٩٦٣

حكم : حجية الحكم . قضاء قطعى . لإثبات . إجراءات الإثبات . حجية الأمر المقضى .

## المبدأ القانوني :

متى كان الحكم قد قطع في منطوقه وأسبابه بأن الأساس الذي يجب أن يقام عليه تقدير أجرة الحكر هو قاعدة النسبة بين الحكر القديم وثمان الأرض وقت التحكير ومن ثم فإن قضاءه في هذا الخصوص يعد قضاء قطعياً لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساساً مغايراً . ولا مجال للتحدى — في هذا الشأن — بنص المادة ١٦٥ من قانون المرافعات إذ أن نطاق تطبيقها مقصور على الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات الإثبات ولا تتضمن قضاء قطعياً .

( القضية رقم ٢٩٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسينى العوضى ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكرى ولطفى على وحافظ محمد بدوى المستشارين ) .

المدين القديم المعدلتان بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ ببطالان عقد البيع الوفاى المقصود به إخفاء رهن سواء بصفته بيعاً أو رهناً بأن العقد يعتبر مقصوداً به إخفاء الرهن إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو إذا بقيت العين المبيعة في حيازة البائع بأية صفة من الصفات . وهاتان القريفتان — على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض — من قبيل القرائن القانونية القاطعة بحيث إذا توافرت إحداها كان ذلك قاطعاً في الدلالة على أن القصد من العقد هو إخفاء رهن وما نأى من إثبات العكس .

( القضية رقم ٣٤١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسينى العوضى ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكرى ، ولطفى على وحافظ محمد بدوى المستشارين ) .

## ١٠٤

١٠ من يناير ١٩٦٣

تنفيذ : عقارى ، إعلان السند التنفيذى . قانون ، تنازع القوانين من حيث الزمان .

## المبدأ القانوني :

مؤدى نص المادة ٥٣٧ من قانون المرافعات القديم أنه كان يكفي في ظل القانون الملغى أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذى إلى المدين دون حاجة إلى إعلان ورثته به إذا كان التنفيذ حاصلًا في مواجهمهم . وإذا كانت المادة ٦٢ من قانون المرافعات الجديد قد أوجبت على الدائن إعلان السند التنفيذى لورثة المدين قبل البدء في التنفيذ فإن ذلك

إلا من يوم تحقق حاجة الاستهلاك الفعلي للمصنع بما ينتفي معه القول بتعلق حق الشركة بذات الكمية المستوردة - والنقصان لذلك - وقت وصولها .

### الحكم

« ... ومن حيث إن الطاعة تنمى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ انتهى هذا الحكم إلى أن ماتم بين الشركة الطاعنة ووزارة التموين لا يكون عقد بيع بل هو تعهد من جانب الوزارة بزيادة مقطوعية السكر المقرر للشركة فلا تنتقل ملكية القدر المزداد إلا عند التسليم ويكون الثمن هو سعر يوم التسليم وذلك بناء على أن الشركة استلمت أربع مائة طن من غير السكر البلجيكي المشار إليه بخطاب الوزارة المؤرخ ١٤/٥/١٩٥٠ مما مقتضاه عدم تعلق حق الشركة بذات السكر البلجيكي وبما يعتبر عدولا من الشركة عن هذا الحق - حالة أن تسليم الوزارة إلى الشركة الطاعنة سكرًا من نوع آخر غير المنوّه عنه بالخطاب المؤرخ ١٤/٥/١٩٥٠ يعتبر إخلالا منها بالتزامها وإذا قبلت الشركة الطاعنة هذا النوع الآخر كتعويض عيني بعد هلاك الشيء محل التعاقد نتيجة تصرف الوزارة فيه فإن ذلك لا يعتبر عدولا من الطاعنة عن حقها الناشئ بخطابي ١٢ ، ١٥/٥/١٩٥٠ - وإذا اقتضى الحكم المطعون فيه جدلا بأن العلاقة بين الطرفين هي علاقة بيع انصب فيها البيع على مبيع غير معين بالذات لا تنتقل فيه الملكية إلى المشتري إلا بالتسليم فإن ذلك أيضا منه مخالفة للقانون إذ أن خطاب ١٤/٥/١٩٥٠ يدل بلفظه وعبارته على أن البيع انصب على مبيع معين بالذات تنتقل فيه الملكية إلى المشتري فور التعاقد

١٠٦

١٠ من يناير ١٩٦٣

١ - عقد : تكييف العقد . بيع . أركانه . الرضا بالبيع . محكمة الموضوع .

ب - تموين : الاتفاق على زيادة مقطوعية السكر .

### المبادئ القانونية :

١ - لا ينعقد البيع إلا إذا اتفق العاقدان على طبيعة العقد الذي يقصدان إبرامه بحيث يتلاقى الإيجاب والقبول على حصول البيع ، فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت استخلاصاً سائغاً من الخطابين المتبادلين بين الشركة الطاعنة ووزارة التموين المطعون عليها - المفصحين عن إيجاب الشركة وقبول وزارة التموين هذا الإيجاب - ومن الظروف التي لا تبست التعاقد أن نية الطرفين لم تنصرف إلى البيع ، بل إلى الاتفاق على زيادة مقطوعية السكر ، المقررة لمصنع الشركة مقابل استيراد الأخيرة كمية من السكر من الخارج وكانت الأسباب التي استندت إليها تبرر قانوناً هذا التكييف فإن النمي على الحكم - في هذا الخصوص - بمخالفة القانون يكون في غير محله .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تكييف العلاقة بين الشركة الطاعنة ووزارة التموين بأنها اتفاق على زيادة مقطوعية السكر المقررة لمصنع الشركة لمواجهة حاجة الاستهلاك الفعلي على أن تصرف من المقادير التي تستورد فعلاً ، فإن من شأن هذا التكييف ألا يتعلق حق الشركة في تلك الزيادة نوعاً ،



عند وصول الشيء إلى حيازة المتعهد ووضعه تحت تصرف المشتري عند وصوله عملاً بنص المادة ٤٣٥ من القانون المدني ولا يؤثر في ذلك تراخي التسليم المأدّى إلى حين التحقق من قيام حاجة المصنع الفعلية — كما أن الحكم المطعون فيه إذ استدل على عدم ملكية الشركة الطاعنة للسكر بخطابها الذى أرسلته وزارة التموين في ١٢/٣/١٩٥٢ والذي تتعهد فيه بعدم استعمالها كمية من السكر — استدل بها — إلا بعد الرجوع إلى الوزارة فإنه استدلال بما لا يدل عليه إذ أن هذا التعهد من جانب الشركة شرط من شروط البيع يرجع إلى أن الشيء المبيع مادة تموينية اشترط عدم استعمالها إلا في حدود حاجة المصنع ولا يؤثر ذلك على أن العقد عقد بيع .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه انتهى إلى أن العلاقة التي قامت بين الشركة الطاعنة ووزارة التموين لم يقصد بها إبرام عقد بيع وإنما قصد بها زيادة مقطوعية مصنع الشركة من السكر مقبلاً قضاءه على الأسباب الآتية « وحيث إنه لتبيان نية العاقدين وما اتجهت إليه إرادتهما وقت قيام تلك العلاقة يتعين الرجوع إلى الخطابات المتبادلة التي أشارت إلى تلك العلاقة » . « وحيث إنه بالرجوع إلى ملف هذه العملية بين أن شركة الشرق الأوسط للتجارة والأقطان قد عرضت بخطابها المؤرخ ١٢/٥/١٩٥٠ على وزارة التموين استيراد خمسة آلاف طن من السكر بالمواصفات المشار إليها بهذا الخطاب بسعر الطن الواحد ٤٩ ج و ٩٩ ق ثم تقدمت شركة نادلر إلى وزارة التموين بخطابها المؤرخ ١٤/٥/١٩٥٠ والموقع عليه بإمضاء الأستاذ جمعه المذكور عن الشركة

تعرض عليها فيه أنه مساهمة منها في استيراد السكر من الخارج تقبل دفع الفرق وهو ٢٤ قرشاً عن كل طن في كمية خمسة آلاف طن من السكر في نظير أخذ كمية منه لمصنع إخوان نادلر فوق الكمية المقررة له وهي ٧٠٠ طن على ثلاثة أشهر أو رفع الكمية من خمسة وسبعين طناً شهرياً إلى ١٣٠ طناً حيث إن المصنع كان قبل الحرب يستورد السكر من الخارج وقوة إنتاجه الحقيقية هي ٣٠٠ طن شهرياً وعند قيام الحرب كان المصنع يشتغل للجيش الإنجليزي وكان يأخذ كل ما يريده من السكر وبعد انتهائها اشترى من الجيش ٥٠٠ طن ولأن كل هذه الكميات نفذت فلذلك يطلب إعطاءه ٧٠٠ طن أو رفع الكمية شهرياً إلى ١٣٠ طناً لأن المصنع به ١٥٠ عاملاً وعاملة وليمكن من الاستمرار في العمل وعدم قفل المصنع عشرة أيام كل شهر لذلك يأمل التكرم بإعطائه هذه الكمية » « وقد أجابت وزارة التموين على هذا العرض بخطابها المؤرخ ١٤/٥/١٩٥٠ بأنه بالإشارة إلى العرض المتقدم من شركة الشرق الأوسط للتجارة والأقطان بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٠ الجاري عن استيراد ٥٠٠٠ طن من السكر من بلجيكا بالمواصفات والشروط الموضحة بالعرض المذكور وإلى كتابكم المؤرخ ١٤ مايو الجاري بشأن استعدادكم لتسليم هذه الكمية للوزارة في ميناء الاسكندرية بالمواصفات والشروط والمواعيد الموضحة بعرض شركة الشرق للتجارة والأقطان المشار إليه بسعر ٤٩ ج ٧٥٠ م للطن في مقابل زيادة حصة مصنعكم من السكر إلى ما يكفي لسد حاجة الاستهلاك كاملة نتشرف بإحاطة جنابكم أنه لا مانع لدى هذه الوزارة من تخصيص ٥٠٠ طن من الكمية المعروضة تصرف لمصنعكم علاوة على مقطوعيته المقررة في الوقت الحاضر على

اثنى عشر شهراً بشرط أن يكون صرف الكمية المذكورة من المقادير التي تستورد فعلاً وبنسبتها وأن يثبت من المراجعة الحسابية أن هذه الزيادة هي في حدود حاجة الإستهلاك الفعلي للمصنع » وقد استطرد الحكم بعد ذلك قائلاً « وحيث إن المحكمة تستخلص من عرض الوقائع السابقة أن الشركة المدعية عند ما تقدمت بعرضها لوزارة التموين بخطابها المؤرخ ١٤/٥/١٩٥٠ لدفع فرق السعر لكمية السكر المطلوب استيرادها وقدرها ٥٠٠ طن كان ذلك كقولها بالخطاب المشار إليه في نظير أخذ كمية منه لمصنعها فوق الكمية المقررة له وذلك على ثلاثة أشهر أو رفع الكمية المقررة للمصنع من خمسة وسبعين طناً شهرياً إلى ١٣٠ طناً وأسست الشركة عرضها على حاجة المصنع لهذا القدر ليتمكن من الإستمرار في العمل ومقاد ذلك أن هدف الشركة من دفعها فرق السعر المشار إليه إنما تقصد به زيادة مقطوعية المصنع من السكر المقدر له وسواء أكان ذلك بزيادة المقطوعية شهرياً من ٧٥ طناً الحالية إلى ١٣٠ طناً أو بزيادتها ٧٠٠ طن على ثلاثة أشهر أى أن الشركة لم تهدف إلى عقد صفقة بيع لكمية معينة من السكر مقابل ثمن معين » . « وحيث إن هذا المعنى الذي جال بخلد الشركة عند ما توجهت إلى وزارة التموين قد أجابت عليه الوزارة بمعناه إذ قبلت منها هذا العرض بخطابها المؤرخ ١٤/٥/١٩٥٠ مقررته أنه ردّاً على طلب الشركة بزيادة حصة المصنع من السكر إلى ما يكفي لسد حاجة الإستهلاك كاملة لا مانع لدى الوزارة من تخصيص ٥٠٠ طن من الكمية المعروضة تصرف للمصنع علاوة على مقطوعيته المقررة في الوقت الحاضر وذلك على ١٢ شهراً بشرط أن يكون صرف الكمية المذكورة من المقادير التي تستورد فعلاً وبنسبتها وأن يثبت من المراجعة الحسابية

أن هذه الزيادة هي في حدود حاجة الإستهلاك الفعلية للمصنع . فالوزارة قد استجابت لعرض الشركة وفي الحدود التي ارتأتها مؤكدة أن هذا التصرف إنما ينصرف إلى تنظيم شئون التموين بزيادة كمية مقطوعية مصنع الشركة مقابل ذلك الصنيع الذي تقدمت به الشركة وهو إعفاؤها من دفع الفرق في سعر الطن من السكر المستورد لما كان ذلك ، وكان البيع لا ينعقد إلا إذا اتفق المتعاقدان على طبيعة العقد الذي يقصدان إبرامه فيجب أن يتلاقى الإيجاب والقبول على حصول البيع وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت استخلاصاً سائغاً من الخطابين المتبادلين بين الشركة الطاعنة والمطعون عليها والمفصحين عن إيجاب الشركة وقبول الوزارة ومن الظروف التي لا يستلزم التعاقد أن نية المتعاقدين لم تنصرف إلى البيع وكيفت علاقة الطرفين بأنها اتفاق على زيادة مقطوعية السكر وكانت الأسباب التي استندت إليها تبرر قانوناً هذا التكييف فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص بمخالفة القانون يكون في غير محله .

« ومن حيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك أنها أقامت دعواها على سببين قانونيين الأول سبب أصلي هو قيام عقد البيع والثاني وهو سبب احتياطي قوامه أن تعاقد الشركة الطاعنة مع وزارة التموين على تخصيص خمسمائة طن من سكر معين للشركة الطاعنة مقابل مبلغ معين هو ١٢٥٠ جنيه يولد للشركة حقاً قانونياً على هذه الكمية يوم وصولها من شأنه أن يلزم الوزارة بحبسها بذاتها لحساب الشركة وعدم التصرف فيها لغيرها ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتناول بالرد هذا السبب اكتفاء بالرد على السبب الأول فإنه يكون مشوباً بالقصور .



التنازل وقتئذ لا يصادف محلاً .

«ومن حيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن» .

( القضية رقم ٣٦٨ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة ) .

١٠٧

١٠ من يناير ١٩٦٣

نقض : إعلان الطعن . بطلان .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان إغفال المحضر إثبات بعض البيانات اللازمة في صورة الإعلان مما يترتب عليه بطلانه عملاً بالمواد ١٠ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات إلا أنه متى كان تقرير الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون عليه قد قدم دفاعه في الميعاد القانوني فإنه لا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

المحكمة

« . . . وحيث أن المطعون عليه دفع في مذكرته بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن صورة إعلان تقرير الطعن المسند إليه في ٢٤ يناير سنة ١٩٦١ لم يبين فيها المحضر اسم المحكمة التي يعمل بها كما أن اسم هذا المحضر لا يمكن قراءته للتحقق من صفة الشخص الذي باشر الإعلان ومدى اختصاصه بإجرائه وكذلك لم يبين في هذه الصورة المقدمة من المطعون عليه الساعة التي تم فيها الإعلان . ولم يثبت المحضر فيها غياب المطعون عليه وقت الإعلان وأن زوجته التي استلقت صورة الإعلان تقيم معه لأن شرط الإعلان إلى

«ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى تكيف العلاقة بين الشركة الطاعنة ووزارة التموين بأنها اتفاق على زيادة مقطوعية السكر المقررة لمصنع الشركة فإن من شأن هذا التكيف ألا يتعلق حق الشركة بتلك الزيادة نوعاً إلا من يوم تحقق حاجة الاستهلاك الفعلي للمصنع مما يتفق معه القول بتعلق حق الشركة بذات الكمية المخصصة وقت وصولها ومن ثم فلم يكن الحكم بحاجة بعد ذلك إلى أن يرد استقلالاً على ما أبدته الشركة الطاعنة من سبب احتياطي .

« ومن حيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسيب ذلك أن الحكم المطعون فيه أخذها بالتنازل الصادر من مستشارها الفني السيد جمعه مذكور عن اعتراضها على أحقية الوزارة لمبلغ ١٦ جنيهاً عن كل طن تأسيساً على توافر وكالته الضمنية عن الشركة مع أن التنازل المانع من الرد تحكمه المادة ١٨١ من القانون المدني التي تشترط أن تتوافر في التنازل أهلية التبرع وعلى الرغم من أن الشركة أثارت ذلك بمذكرتها المقدمة بمرحلة التحضير أمام محكمة الاستئناف كما تمسكت بأن هذا التنازل كان وليد إكراه لكن الحكم المطعون فيه قد مكث عن ذلك مما يجعله مخالفاً للقانون ومشوباً بالقصور .

«ومن حيث إن هذا النعي غير منتج ما دام أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار العلاقة التي تمت بين الطرفين ليست عقد بيع بل اتفاق على زيادة في المقطوعية ينشأ حق الشركة فيها عند تحقق شرط حاجة الاستهلاك الفعلي وبالسعر السائد وقتها فلا ينشأ الحق قبل ذلك ومن ثم فإن



١٠٩

١٧ من يناير ١٩٦٣

١ - المسكية : كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة سبب قانوني . مستقل للتملك .

ب - تقادم : مكسب . نقض ، أسبابه . إثبات . قرائن .

ج - هبة : انعقادها . عقد ، العقد الباطل ، آثاره .

المبادئ القانونية :

١ - كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة يعتبر بذاته سبباً قانونياً مستقلاً للتملك فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على التملك بالتقادم المكسب دون أن يستند إلى العقد المدعى بصوريته فلا حاجة للخوض في بحث تلك الصورية ويكون ما أورده الحكم في هذا الشأن تزيده منه يستقيم الحكم بدونه .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد استظهر - بصدد التدليل على تملك المطعون عليه بالتقادم المكسب الطويل المدة - أركان وضع اليد المملك من حيث الظهور والاستمرار والهدوء ونية التملك وأثبت توافرها وكان استخلاصه هذا سائغاً من شأنه أن يؤدي في مجموعه إلى النتيجة التي انتهى إليها فلا سبيل للجدل في ذلك أمام محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي ، ولا عبرة بما يثيره الطاعن من بطلان عقد رهن الأعيان محل النزاع الذي اتخذ الحكم من حصوله قرينة على وضع اليد الظاهر بنية التملك

أحد أقارب المعلن إليه أن يكون مقماً معه عند غيابه وقت الإعلان وقد أوجب القانون على المحضر أن يبين بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته كل البيانات وإلا كان الإجراء باطلاً وانتهى المطعون عليه من ذلك إلى أن إعلان تقرير الطعن قد وقع باطلاً بما يترتب عليه بطلان الطعن .

« وحيث أن هذا الدفع مردود بأنه وإن كان إغفال المحضر إثبات بعض البيانات اللازمة في صورة الإعلان مما يترتب عليه بطلان الإعلان عملاً بالمواد ١٠ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات إلا أنه متى كان إعلان تقرير الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون عليه قد قدم دفاعه في الميعاد القانوني فإنه لا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .. » .

( القضية رقم ٣٨٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود القاضي ومحمد عبد اللطيف مرسى وأميل جبران ومحمد ممتاز نصار المستشارين ) .

١٠٨

١٦ من يناير ١٩٦٣

إثبات : طرقه ، الإثبات بالينة .

المبدأ القانوني :

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في إجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو رفضه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها وكانت الأسباب التي أوردتها سائغة وتؤدي إلى ما انتهت إليه .

( القضية رقم ٤٥ لسنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفراني سالم وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي وقطب فراج المستشارين ) .

## المبدأ القانوني :

إذا أذن القاضي باستبدال الوقف فإن الاستبدال لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة المختصة صيغة البديل الشرعية ، ومن ثم فالتعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف وبين من يرسو عليه مزارع العين المراد استبدالها يعتبر معاقاً على شرط واقف هو توقيع هذه الصيغة بحيث إذا تخلف هذا الشرط بأن رفضت المحكمة توقيع صيغة البديل للرأسي عليه المزارع فإن التعاقد يصبح كأن لم يكن ولا وجود له منذ البداية ولا يكون للرأسي عليه المزارع إذا رفضت المحكمة توقيع صيغة البديل الشرعية له وأوقعها لغيره وانتقلت ملكية العقار إلى هذا الغير أن يرجع على وزارة الأوقاف بضمان الاستحقاق طبقاً لأحكام البيع أو أن يطالبها بالتعويض على أساس فسخ العقد ذلك أن الرجوع بضمان استحقاق المبيع لا يكون إلا على أساس قيام عقد البيع كما أن الفسخ لا يرد إلا على عقد كان له وجود .

( القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة الحسيني العوضي ومحمود توفيق اسماعيل وعبد عبد الحميد السكري ولطفي علي وحافظ محمد بدوي المستشارين ) .

١١١

١٧ من يناير ١٩٦٣

حكم : الطعن في الأحكام ، الأحكام المنهية للخصومة .  
نقض ، الأحكام الجائز الطعن فيها ، وكالة ، وكيل بالعمولة .

على تلك الأعيان ذلك أن الحكم لم يكن بصدد مسألة تتعلق بصحة العقد أو بطلانه ، كما أن بطلان العقد — بفرض تحققه — ليس بذى أثر في قيام هذه القرينة وصحة الاستدلال بها في هذا المقام .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في تقريراته أنه على الرغم من بطلان عقد البيع باعتباره هبة سافرة لم تتم في شكل رسمي فإن أحد الموهوب لهم قد وضع يده على الأعيان الموهوبة المدة الطويلة واستوفى وضع يده الأركان القانونية التي تجعله سلباً لكسب الملكية ، فإن مؤدى ذلك أنه قد تملك تلك الأعيان بالتقادم المكسب لا بالعقد الباطل ومن ثم فإذا كان عقد قسمة تلك الأعيان قد لحقه البطلان لاستناده إلى عقد الهبة الباطل إلا أنه إذ تضمن بيعاً من والد الموهوب له لحفيده عن نصيبه الميراثي في تلك الأعيان التي لم تول ملكيتها للبائع أو لمورثه بسبب عقد الهبة الباطل وإنما بسبب آخر غير مترتب عليه ولا صلة له به ، فإن هذا البيع لا يمتد إليه البطلان بل يبقى صحيحاً باعتباره عقداً مستقلاً وإن كان وارداً في عقد القسمة المذكور .

( القضية رقم ٢٤٩ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة ) .

١١٠

١٧ من يناير ١٩٦٣

وقف : استبدال الوقف ، التزام ، أوصافه . شرطه  
بيع . ضمان الاستحقاق .

## المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول الدعوى الموجهة للوكيل بالعمولة لرفعها على غير ذي صفة — وبقبولها استناداً إلى ما ارتآه الحكم من جواز رجوع المتعاقد مع الوكيل بالعمولة الذي أظهر اسم موكله وقت التعاقد على الصورة التي صورها الحكم الابتدائي لواقع العلاقة بين طرفي الدعوى. دون أن يقطع الحكم المطعون فيه بأنها هي العلاقة الحقيقية التي تقوم عليها مسئولية الطاعن (الوكيل بالعمولة) في العقد مثار النزاع ومع الاحتفاظ له بالدفاع الذي يتمسك به من أن العقد قد قام مباشرة بين المطعون عليه وموكله ولا تنصرف آثاره إلا إليهما ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه من قبول الدعوى على هذا الأساس لا يكون منهيّاً للخصومة كلها أو بعضها ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من القانون المدني .

## المحكمة

« . . . وحيث إنه لما كانت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وبقبولها على الأسباب التالية :

« وحيث إن مفصل النزاع في القضية ينحصر في نقطة واحدة هي معرفة ما إذا كان الوكيل بالعمولة مسئولاً أمام الغير عن تنفيذ العقد بين هذا الغير والوكيل الذي يمثله الوكيل بالعمولة وذلك لأن المستأنف يقول بمسئولية الوكيل بالعمولة ويرتكب على نص المواد ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ تجاري والمستأنف عليه يقول بعدم مسئولية وأن العقد يعتبر قائماً بين المتعاقدين دون مسئولية العقد ويجب أن يرجع كل منهما على الآخر بكل الحقوق التي تنشأ عن العقد أو التعويضات التي تنشأ عن عدم تنفيذه . وحيث إنه بالرجوع إلى نص المادة ٨٢ تجاري التي تنص على أن الوكيل بالعمولة هو الملتزم دون غيره لموكله ولمن يتعامل معه وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من غير أن يكون لأحدهما طلب على الآخر ، يبين أن الوكيل بالعمولة مسئول أمام موكله كما أنه مسئول أمام الغير الذي يتعاقد مع هذا الموكل . وهو نص صريح في أنه ليس لأحد المتعاقدين الرجوع على الآخر . . . وهذا هو الأصل الذي وضعه القانون التجاري لتحديد مسئولية الوكيل بالعمولة أمام كل من الموكل والغير . وهناك حالة أخرى أجاز القانون فيها لكل من الغير والموكل الرجوع على من تعاقد معه دون الوكيل بالعمولة وهذه الحالة منصوص عليها في المادة ٨٣ تجاري إذ ورد بها — وإنما إذا عقد الوكيل بالعمولة عقداً باسم موكله وبناء على إذن منه بذلك فلكل من الموكل والمقود معه إقامة الطلب على الآخر وتراعى فيما للوكيل المذكور من الحقوق وما عليه من الواجبات — القواعد المقررة للتوكيل فقط — وهذا النص وإن كان صريحاً في جواز رجوع أحد المتعاقدين على الآخر إلا أنه لا يؤثر على القاعدة الأصلية الواردة في المادة ٨٤ تجاري لأنه بتفسير المادتين



المطعون فيه بناء عليها هو مخالفة النظر القانوني الذي انتهى إليه الحكم الابتدائي بعدم جواز رجوع المتعاقد على الوكيل بالعمولة الذي أظهر إسم موكله وقت التعاقد وما رتبته على ذلك من القضاء بعدم قبول الدعوى الموجهة إلى الطاعن ، فقضى الحكم المطعون فيه — وعلى الرأي الذي ارتآه — بأن الدعوى تكون مقبولة في هذه الصورة التي صورها الحكم الابتدائي لواقع العلاقة بين طرفي الدعوى دون أن يقطع الحكم المطعون فيه بأنها العلاقة الحقيقية التي تقوم عليها مسئولية الطاعن في العقد مشار النزاع ومع الاحتفاظ له بالدفاع الذي يتمسك به بأن العقد قام مباشرة بين المطعون عليه والبائع الإيطالي ولا تنصرف آثاره إلا إليهما لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى به من قبول الدعوى على الأساس الذي أقيم عليه لم يثبت له الخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ المشار إليها ويتمين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن » .

( القضية رقم ٢٦٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمد عبد الحميد السكري وأميل جبران ولطفى على ومحمد ممتاز نصار المستشارين ) .

١١٢

١٧ من يناير ١٩٦٣

- ١ — حكم : الطعن في الأحكام ، القبول المانع من الطعن .
- ب — نقض : تقرير الطعن ، أشخاص اعتبارية ، شركات .
- ج — نقض ، إعلان الطعن ، بطلان .
- د — رسوم : رسوم التسجيل ، رد الرسوم .

٨٢ ، ٨٣ تجارى معاً يبين أن القاعدة الأصلية هي رجوع كل من المتعاقدين على الوكيل بالعمولة وجواز الرجوع على الوكيل بالعمولة في الحالة الواردة في المادة ٨٣ تجارى ومن ثم يكون للغير طبقاً للمادتين المذكورتين أن يرجع على الوكيل بالعمولة وهذا هو الأصل كما أنه أن يتنازل عن هذا الحق قبل الوكيل في العمولة ويرجع على الموكل بصفة جوازية في الحالة المنصوص عليها في المادة ٨٣ وما دام تفسير النصين المذكورين يعطى الحق للغير إما في الرجوع على الوكيل بالعمولة أو على الموكل فليس للوكيل بالعمولة أن يدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وتكون محكمة أول درجة عند ما قضت بذلك قد خالفت القانون ولم يصادفها التوفيق فيما ذهبت إليه » وبعد أن استدل الحكم بأقوال بعض الشراح انتهى إلى القول بأنه « في النزاع الذي يكون الوكيل بالعمولة ملزماً بشخصه واقتضى الأمر رجوع الغير عليه مباشرة دون الرجوع على الموكل تطبيقاً للمادة ٨٣ تجارى فلا شيء يمنع من إدخال موكله بصفته ضامناً في الدعوى وهذا ما فعله المستأنف عليه إذ قام بإدخال التاجر الإيطالي صاحب الصفقة ولا يغير من أثر ذلك قوله إن إدخاله كان من باب الاحتياط ومع تمسكه بنظريته في عدم مسئوليته وأن العقد قد قام مباشرة بين موكله والغير . . . »

وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا يعدو أن يكون تقارير قانونية مؤداها أن الوكيل بالعمولة يكون مسئولاً أمام الغير سواء تعاقد معه باسم نفسه ولحساب موكله أو تعاقد باسم الموكل ولحسابه — وأياً كان وجه الخطأ في بعض هذه التقارير — فإن قصارى ما قضى به الحكم

المبادئ القانونية :

١ - يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه به بما لا يحتمل بحالاً للشك أو التأويل ومن ثم فجرد إبداء الرغبة في تنفيذ حكم أصبح واجب التنفيذ لا يفيد الرضا بالحكم على وجه يرتفع معه الشك في ذلك .

٢ - متى كان الطعن موجهاً إلى الشركة المساهمة - وهي ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها - باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون مثلها فإن ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في تقرير الطعن بالنقض يكون كافياً لصحته في هذا الخصوص .

٣ - متى كان المطعون عليه حضر في الطعن وقدم مذكرة بدفاعه في الميعاد دون أن يبين وجه مصلحته في التمسك بطلان إعلانه بتقرير الطعن - فإنه على فرض قيام هذا البطلان - فلا يكون الدفع به مقبولاً .

٤ - أحال الشارع - بخصوص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ - إلى القانونين رقمي ٩٠ و ٩١ لسنة ١٩٤٤ ( بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية ) وذلك فيما يتعلق برد رسوم التسجيل . ولما كانت المادة ٦٦ من القانون

رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ تنص على أنه لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ، وقد خلا القانونان المذكوران من نص صريح يحيز رد الرسوم في حالة عدول أصحاب الشأن ، فقد دل ذلك على أن المشرع لم يقر رد رسوم التسجيل في هذه الحالة .

( القضية رقم ٢٨٤ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة ) .

١١٣

١٧ من يناير ١٩٦٣

نزع الملكية للمنفعة العامة : تعويض ، تقديره ، وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المنزوعة ملكيته .

المبدأ القانوني :

تنص المادة ١٤ من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ( التي يقابلها نص المادة ١٩ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الذي حل محل القانون السابق ) على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم ينزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة فيجب مراعاة هذه الزيادة أو النقصان على الأزيد المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته في أي حال على نصف القيمة التي يستحقها المالك . ولما كان في ورود هذا النص بصفة عامة ومطلقة تدل على أن ما قصد إليه الشارع من عبارة « زيادة القيمة » الواردة به هو ما يطرأ على قيمة

الجزء الذى لم تنزع ملكيته من تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة سواء كان هذا التحسين قاصراً على هذا الجزء أو كان شاملاً لعقارات أخرى لم يؤخذ منها شيء لأعمال المنفعة العامة ، فلا محل للقول بأن ماعناه النص هو المنفعة المقصورة على المالك المنزوعة ملكيته وحده والتي لا يشترك معه فيها آخرون إذ فى هذا التفسير تخصيص للنص بما لا تحتمله عبارته . ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ رفض خصم ما طرأ من زيادة القيمة على الجزء الذى لم تنزع ملكيته من أرض المطعون عليه تأسيساً على أن المنفعة التى عادت من أعمال نزع الملكية كانت عامة ولم تقتصر على الجزء المذكور ، يكون قد خالف القانون .

( القضية رقم ٣٧٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة الحسنى العوضى ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد البكرى ولطفى على وحافظ محمد بدوى المستشارين ) .

## ١١٤

٢٣ من يناير ١٩٦٣

ضرائب : ضريبة الأرباح الاستثنائية ، وعاء الضريبة ، تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة .  
المادتان ٣٠٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ،  
اختيار رقم المقارنة .

المبدأ القانوني :

بينت المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ كيفية تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة باتباع إحدى الطريقتين :  
( ١ ) إما ربح سنة يختارها الممول فى السنوات

١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ أو السنوات المالية للمنشأة التى انتهت خلال السنوات المذكورة .  
( ٢ ) وإما ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقى المستثمر فإذا لم يكن للممول رأس مال أو كان رأس ماله يقل عن ثلاثة آلاف جنيه اعتبر هذا الرقم رأس مال — على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المذكورتين كأساس للمقارنة متروك للممول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب طبقاً للاوضاع وفى المواعيد التى تحدد بقرار وزارى . فإذا لم يبلغ الممول اختياره فى المواعيد المحددة فيحدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ( م ٣/١ و ٣ ق ٦٠ لسنة ١٩٤١ ) . وإعمالاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أصدر وزير المالية القرار وزارى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لا يمكن استعمال الحق المخول بمقتضى هذا القانون ينبغى أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع فى دائرة اختصاصها مركز أعماله طلباً فى ميعاد لا يجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موضحاً به الطريقة التى يختارها من الطريقتين المنصوص عليهما فى المادة الثانية من القانون — وقد امتد هذا الأجل بقرارات متوالية كان آخرها القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ الذى حدد يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ آخر ميعاد يجوز فيه للممول تقديم طلب اختيار رقم المقارنة . ولما كان



الذي لحق إعلان صحيفة الاستئناف في مكتب محام — كان وكيلاً عنه أمام محكمة أول درجة ولم يتخذ مكتبه محلاً مختاراً لهم في ورقة إعلان الحكم الابتدائي — وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يترتب على الأخذ به تغيير وجه الفصل فى الدفع بإعلان صحيفة الاستئناف فإنه يكون قد عاراه قصور فى التسليم يستوجب نقضه .

( القضية رقم ٢٠٠ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة ) .

١١٦

٢٤ من يناير ١٩٦٣

أ - نقض : أسباب الطعن ، السبب المتعلق بالنظام العام ، إجراءات الطعن ، إيداع المستندات ، قاض ، ولايته فى الحكم ، أثر قبول استقالته ، نظام عام .

ب - وكالة : أجر الوكيل ، تقدير أتعاب المحامى ، عمالة ، نقض ، أسباب الطعن ، الأسباب الواقعة .

المبادئ القانونية :

١ - لئن كان من الجائز إبداء السبب المتعلق بالنظام العام فى أى وقت إلا أن التمسك بمثل هذا السبب بعد فوات ميعاد الطعن بالنقض لا يكون مجدياً — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — ما لم تكن عناصر الفصل فى الطعن المطروح بناء على هذا السبب مستكملة من واقع المستندات المقدمة بملف الطعن تقديمًا صحيحاً وفى المواعيد التى حددها القانون . فإذا كان الطاعن قد تمسك فى طعنه — وبعد أن انقضت مواعيد

يبين من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون عليها من الممولين ذوى الحسابات المنتظمة وأنهم لم تتقدم بطلب اختيار رقم المقارنة إلا بعد فوات آخر موعد حدده القانون لمباشرة هذا الحق فإن الحكم إذ قضى بعدم سقوط حق الشركة فى اختيار رقم رغم فوات الميعاد المقرر قانوناً يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه ، ذلك أنه متى كان القانون قد حدد ميعاداً لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء خلال هذا الميعاد سقوط الحق فى مباشرته .

( القضية رقم ١٣٣ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد فوزى جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفرانى سالم وأحمد زكى محمد وأحمد أحمد الشاوى وقطب عبد الحميد فرج المستشارين ) .

١١٥

٢٣ من يناير ١٩٦٣

استئناف : إعلان ، صحيفته ، إعلان أوراق التكليف بالحضور ، بطلان .

المبدأ القانونى :

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى إعلانها لا يتعلق بالنظام العام على ما يستفاد من المادة ١٤٠ من قانون المرافعات ومذكرته التفسيرية . وإذ كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف أنه تمسك بأن حضور محام عن المطعون عليه فى أول جلسة حددت لنظر الاستئناف يزيل العيب

بالسبب الأخير الذى أبداه — بعد انقضاء ميعاد الطعن — هو بطلان الحكم المطعون فيه بطلاناً يتعلق بالنظام العام بمقولة إن السيد المستشار حسونه الطوير أحد أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٥٧ كان قد قدم استقالته وصدر قرار جمهورى بقبولها فى ٧ يناير سنة ١٩٥٧ وبذلك تكون ولايته قد زالت قبل صدور الحكم المطعون فيه مما يترتب عليه بطلان ذلك الحكم .

« وحيث إن هذا السبب وإن كان من الجائز إبدائه فى أى وقت لتعلقه بالنظام العام إلا أن التمسك بمثل هذا السبب بعد فوات ميعاد الطعن لا يكون مجدياً — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ما لم تكن عناصر الفصل فى الطعن بناء على السبب المذكور مستكملة من واقع المستندات المقدمة بالملف تقديمياً صحيحاً وفى المواعيد التى حددها القانون لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يودع حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذى يستدل به على صحة السبب الذى أبداه فى الميعاد المحدد بالمادة ٤٢٩ مرافعات لإيداع المستندات وهو وقت التقرير بالطعن فإن ذلك السبب يعتبر عارياً عن الدليل بما يتعين منه إطرأحه .

« وحيث إن الطعن قد بنى فى الأصل على سببين : حاصل أولهما مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره فى التسييب فى خصوص تقدير أتعاب الطاعن فى الدعوى رقم ٢١٩٨ سنة ١٩٥٣ كلى مصر وفى الاستئناف رقم ٤٩١ سنة ١٩٥٦ فى القاهرة فقد اعتمد الحكم المطعون فيه عناصر تقدير الأتعاب المنصوص عليها فى قانون المحاماة والى قام على أساسها أيضاً تقدير الحكم الابتدائى

الطعن — ببطلان الحكم المطعون فيه بمقولة صدوره بعد قبول استقالة أحد أعضاء الهيئة التى أصدرته مما تزول به ولايته ، دون أن يودع الطاعن حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذى يستدل به على صحة السبب الذى أبداه ، وذلك فى الميعاد المحدد بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات لإيداع المستندات وهو وقت التقرير بالطعن فإن ذلك السبب ، يكون عارياً عن الدليل بما يتعين إطرأحه .

٢ — متى كان الحكم قد أحاط بوقائع المنازعة حول تقدير أتعاب المحامى ( الطاعن ) وما أبداه الطرفان فيها واستظهر مقدار الجهد الذى بذله المحامى فى الدفاع ومركز الموكلين ( المطعون عليهم ) وثروتهم فإنه يكون قد راعى فى تقدير أتعاب الطاعن جميع العناصر التى يوجب قانون المحاماة مراعاتها فى تقدير أتعاب المحامين وهى أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله الوكيل وأضاف إليها كعنصر من عناصر التقرير كذلك مركز الوكيل . وإذ كان تقدير الأتعاب مما يستقل به قاضى الموضوع فإن محكمة الاستئناف عند تعديلها تقدير محكمة أول درجة لمبلغ الأتعاب لا تكون ملزمة ببيان سبب هذا التعديل باعتبار أنه يدخل فى سلطتها التقديرية ومن ثم فالمجادلة فى ذلك لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً لا تصح إثارته أمام محكمة النقض .

المحكم

« . . . وحيث إن حاصل ما ينهه الطاعن



فيوليت من طلبهما إلزام المطعون عليهم بتقديم ورقة الإقرار المشار إليها للطعن فيها بالتزوير كان هدفهما بطبيعة الحال الوصول بعد ذلك إلى الطعن في الأحكام الشرعية النهائية وبالتالي إلى إثبات استحقاقهما في تركة المرحوم عزيز ناشد بما يدل على الارتباط الوثيق بين الدعوى وبين المنازعة على تلك التركة — ويتحصل السبب الثاني في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره في التسيب فيما يتعلق بتقدير أتعاب الطاعن عن إجراء عقد القسمة فقد أبرز الحكم في عبارات قوية الجهود التي بذلها الطاعن في عمل العقد ودل على أن ما قام به محام آخر — على ما قاله المطعون عليهم — في إجراءات القسمة لا يقدر في جهد الطاعن ولا يقلل من قيمته ورغم ذلك انتهى الحكم إلى تقدير ضئيل للأتعاب لا يتفق مع هذه الأسباب ولا يتناسب مع التركة التي تناولها عقد القسمة ويكون الحكم بذلك قد خالف ما تنص عليه المادة ٤٣ من قانون المحاماة التي ربطت بين الأتعاب وبين ثروة الموكل وعقدت النسبة بينهما .

« وحيث إن ما ينعم الطاعن بسببي طعنه مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أحاط بوقائع المنازعة وبما أبداه الطرفان فيها من أسباب الادعاء والدفاع وعرض لموضوع الدعوى المطالب بتقدير الأتعاب عنها واستعرض أقوال الجانبين في مقدار ما بذله الطاعن من جهد فيها وفي مدى اتصال موضوعها بالتركة الخلفة عن المرحوم عزيز ناشد ثم انتهى من ذلك إلى القول « بأن الطاعن على حق في المطالبة بتقدير أتعابه عن تلك القضية بمرحلتها الابتدائية والاستئنافية وتقدر له المحكمة عنها مبلغ ٥٠٠ جنيه مراعية

ومع ذلك فقد انتهى إلى تقدير ظاهر البخس بالنسبة إلى تقدير الحكم الابتدائي ولم يورد الحكم المطعون فيه أسباباً يمكن أن تحمل عليها مخالفته لتقدير الحكم الابتدائي كما أن الحكم المطعون فيه قد أبهم في بيان عناصر التقدير ولم يعن بإيضاح مؤداها ولا مدى انعكاسها على القضية فقد أشار إلى أهمية النزاع إشارة موجزة لا تكفي للتعريف بالقضية وما أثير فيها من دفع وأوجه دفاع أو لبيان قيمتها المادية وأثرها الأدبي على مراكز طرفيها وقد ألمع الحكم إلى ما بذله الطاعن من جهد في الدفاع دون إيضاح لمقدار هذا الجهد بإيراد بيان مفصل للمذكرات الكتابية والمرافعات الشفوية التي اضطلع بها الطاعن في مرحلتى التقاضى في الدعوى مع ما اقتضاه ذلك من وقت وجهود فنية ومادية ومؤدى ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يدخل في حساب تقدير الأتعاب مقدار الفائدة التي عادت على المطعون عليهم من القضاء لصالحهم نهائياً في الدعوى ولا مبلغ ما بذله فيها الطاعن من الجهود ، وقد أخطأ الحكم المطعون فيه أيضاً حيث ذكر بمناسبة البحث في تقرير حق امتياز للطاعن بالمبلغ المقضى به على أعيان التركة المختلفة عن مورث المطعون عليهم — أن التركة المذكورة لم تكن موضوع القضية المطلوب تقدير الأتعاب فيها بل كان موضوع هذه القضية هو الإقرار المؤرخ في ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٣ الذي كان مطلوباً إلى المطعون عليهم تقديمه للطعن عليه بالتزوير ومؤدى ما ذكره الحكم المطعون فيه ذلك أنه استبعد من عناصر التقدير قيمة تركة المرحوم عزيز ناشد التي اعتبرها الحكم الابتدائي بمثابة لقيمة النزاع ولم يورد الحكم المطعون فيه سبباً لاستبعادها من عناصر التقدير مع أنها جوهر المنازعة في القضية . فقد كان هدف السيدة أديل وابتها



في ذلك مركز الوكيلين والوكيل وأهمية النزاع وما بذله الوكيل من جهد في القضية لا يقدح فيه أنه سلك في مرافقته سبيلاً لا يقره عليه الدفاع عن الورثة في القضية الحالية إذ أن اختلاف وجهات النظر في أساليب الدفاع أمر مقرر وطبيعي وقد بذل الأستاذ طالب التقدير في خدمة القضية بدرجتهم — جهداً لا يمكن إنكاره وتشهد به مذكراته ومرافقاته فيها وقد تكال مجهوده فيها بالحكم لصالح موكله وترى المحكمة أن يكون الحكم له بهذا المبلغ بطريق التضامن على المطعون عليهم . . . أما ما طلبه من القضاء عليهم من تركة مورثهم وبالاتميّاز على أعيان التركة المخلقة عن المرحوم عزيز ناشد فلا ترى المحكمة له محلاً إلى أن هذه التركة لم تكن موضوع القضية ٢١٩٨ سنة ١٩٥٣ بالذات وإنما كان يدور النزاع فيها حول الإقرار المؤرخ في ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٣ الذي أرادت السيدة أديل وابنتها فيوليت أن تطعنا فيه بالتزوير « كما عرض الحكم لدفاع الطرفين في خصوص الأتعاب المناسبة لإجراء عقد القسمة فيبين أن موضوع ذلك العقد أطيان زراعية مقدارها ١٦٦٠ فدانا ثم أورد الحكم عناصر التقدير بقوله « وفي صدد تقدير الأتعاب وبمراعاة مركز كل من للوكيلين والوكيل ومقدار التركة التي تضمنها عقد القسمة المطالب عنه بالأجر وما بذله فيه الأستاذ الباز الطاعن من جهد ترى المحكمة أن مبلغ ٣٠٠ جنيه حد القيمة وفيه الجزاء الكافي لعمله فيتمين تعديل الحكم على هذا الوجه » ولما كان هذا الذي أوردته الحكم للمطعون فيه يفيد أنه استظهر مقدار الجهد الذي بذله الطاعن في الدفاع في الدعوى رقم ٢١٩٨ سنة ١٩٥٣ كلى مصر بمرحلتها من جميع ما بها من الأوراق فلا يكون به حاجة بعد ذلك إلى سرد بيان مفصل بما قدمه الطاعن في تلك الدعوى من مذكرات

كتابية أو ما اضطلع به من مرافعات شفوية ، وكان الحكم قد أخذ في اعتباره أهمية النزاع في الدعوى المذكورة فجاء على مناقلة الطرفين في مدى اتصالها بحقوق المطعون عليهم في التركة التي آلت إلى مورثهم عن أخيه المرحوم عزيز ناشد بما يدل على تقديره أهمية النزاع ملحوظاً فيه ذلك النضال . وكان ما قرره الحكم من رفض طلب الطاعن إلزام المطعون عليهم باتعابه عن الدعوى المشار إليها من تركة مورثهم وبالاتميّاز على الجزء المورث أصلاً عن المرحوم عزيز ناشد وما انتهى إليه قضاء الحكم من إلزام المطعون عليهم بهذه الأتعاب بطريق التضامن فإن ذلك ليس إلا تطبيقاً صحيحاً للقانون لأن المطعون عليهم يلتزمون شخصياً بالأتعاب التي يستحقها الطاعن ما دام أن الدعوى — المطالب بالأتعاب عنها — قد وجهت إلى المطعون عليهم بأشخاصهم لإلزامهم بتقديم ورقة الإقرار المقول بأنها تحت أيديهم ولم توجه إليهم بوصفهم ورثة لمورثهم ولا يفيد ذلك أن الحكم المطعون فيه قدر أهمية ورقة الإقرار موضوع الدعوى تقديرًا مجرداً عن الاتصال بتركة المرحوم عزيز ناشد أو أنه استبعد من الحساب ما كان يمكن أن يترتب على الحكم في تلك الدعوى لغير صالح المطعون عليهم من آثار تتعلق بالتركة المذكورة — ولما كان الحكم المطعون فيه وفي خصوص تقدير أتعاب الطاعن عن إجراء عقد القسمة قد صرح أنه راعى في التقدير مركز الوكيلين (المطعون عليهم) ومقدار التركة التي تضمنها العقد وحدد مقدارها المسلم به من الطرفين فإنه بذلك لا يكون قد أغفل ثروة الموكل من عناصر تقدير الأتعاب ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على ما يبين من أسبابه قد راعى في تقدير أتعاب الطاعن جميع العناصر التي يوجب

٢ - لا يصح اعتبار الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسم مبرراً لاعتراض الخارج عن الخصومة - طبقاً للمادة ٥٠ من قانون المرافعات - إلا إذا توافرت علاقة السببية بينه وبين الحكم الصادر فيها - محل الاعتراض - بحيث يكون الغش أو الإهمال الجسم هو الذي أدى إلى صدور هذا الحكم على الوجه الذي صدر به .

٣ - استخلاص الحكم أن في مكانة الطاعن تحريك الاستئناف باسم المطعون عليه قبل فوات ميعاد سقوط الخصومة وأنه من أجل ذلك يكون اسناد الإهمال الجسم إلى المطعون عليه كسبب لاعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر بسقوط تلك الخصومة - في غير محله ، استخلاص موضوعي مبرر متى كان ذلك الاستخلاص سائغاً .

### المحكمة

« . . . وحيث إن الطاعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن الطاعنين لم تكن لهم مصلحة في الاعتراض وقرر أن توافر الضرر هو شرط لازم لإعمال حكم الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون المرافعات ، وأن الطاعنين لم يلحقهم ضرر ما من الحكم القاضي بسقوط الخصومة في الاستئناف وبميرورة الحكم المستأنف انتهائياً - ثم إن الحكم المطعون فيه نفى عن المطعون عليها الرابعة - البائنة لمورث الطاعنين - الإهمال الجسم وتوافر الغش لديها وتواطؤها مع

قانون المحاماة مراعاتها في تقدير أتعاب المحامين وهي أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذي بذله الوكيل كما ذكر الحكم أنه أدخل في التقدير أيضاً مركز الوكيل ( الطاعن ) وكان تقدير الأتعاب مما يستقل به قاضي الموضوع وكانت محكمة الاستئناف إذ عدلت في تقدير محكمة الدرجة الأولى لمبلغ الأتعاب غير ملتزمة ببيان سبب هذا التعديل لأنه مما يدخل في سلطتها التقديرية فإن ما ينمى الطاعن بسبب الطعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ويتعين لذلك رفض الطعن » .

( القضية رقم ٢٥٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكري واطفى على أحمد وحافظ محمد بدوي المستشارين ) .

١١٧

٢٤ من يناير ١٩٦٣

١ - دعوى : سقوط الخصومة ، مدة السقوط .  
ب - اعتراض : الخارج عن الخصومة ، مناطه .  
ج - اعتراض : الخارج عن الخصومة ؛ أسبابه ، محكمة الموضوع .

### المبادئ القانونية :

١ - إذا كان قد قضى في الدعوى بنقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد فإن مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٣٠١ من قانون المرافعات الخاصة بسقوط الخصومة تبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء صحيح في الدعوى لا من تاريخ إعلانه .



خصمها المطعون عليه الأول — هذا في حين أن الحكم المعترض عليه كان من مؤداه انتزاع الأرض المبيعة لمورثهم من تحت أيديهم وفي ذلك أبلغ الضرر بمقوقمهم — وفي حين أنهم ساقوا من القرائن ما يكفي لثبوت الغش والتواطؤ لدى المطعون عليها الرابعة وإهمالها الجسيم ، ذلك أنها لم توال السير في الاستئناف بعد صدور الحكم من محكمة النقض بإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد وأنها أقرت بصحة الإعلان الباطل الذي بموجبه أعلن هذا الحكم إليها مع أن مدة السقوط — على الرأي الراجح — تبدأ من تاريخ إعلان هذا الحكم لا من تاريخ صدوره — ولم ينفي الحكم المطعون فيه الغش والتواطؤ والإهمال عن المطعون عليها الرابعة إلا بالاستناد إلى أمور وهمية زعم أن عبارات عقد البيع تدل عليها — وحاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه القصور إذ أقام قضاءه على تقديرات تخالف ما هو ثابت في عقد البيع الذي استند إليه .

« وحيث إن هذين السببين مردودان أولاً — بما جاء في الحكم المطعون فيه إذ قرر (وحيث إن المدعين في الدعوى المائلة قد بنوا اعتراضهم على الفقرة الأولى من المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات التي تكلمت عن حالة الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم بقولهم إن السيدة عليّة أحمد حسن عابدين التي باعت الـ ١٢ فداناً لمورثهم قد توأطأت مع شقيقها السيد / بيارس أحمد حسن عابدين وأقرت أنها استلمت إعلان حكم النقض من العمدة وبذا تعتبر مدة السنة قد فاتت منذ ذلك الإعلان الأمر الذي ترتب عليه الحكم بسقوط الخصومة . وحيث إن هذه الواقعة غير صحيحة إذ أنه قد وضع لهذه المحكمة من دراسة ملف دعوى سقوط الخصومة رقم ٢٤٠ سنة ٣ ق أن محكمة

استئناف المنصورة كانت في أول الأمر قد اتجهت إلى تحقيق الدفاع المقدم من السيد / السيد أحمد حسن عابدين (وله نفس المصلحة التي لأخته السيدة عليّة) المؤسس على أن هذه الأخيرة لم تعلن إعلاناً صحيحاً ولم تستلم صورة الإعلان ولذا . . . الخ . ولسكنها عادت بعد ذلك وعدلت هذا الرأي عملاً بالمادة ١٦٥ مرافعات وقضت . . . في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ بأن بدء احتساب السنة لا يبدأ من تاريخ إعلان حكم النقض . . . بل من يوم النطق به . . . ومعنى ذلك أن — الإدعاء بأن الحكم بسقوط الخصومة قد بني على غش السيدة / عليّة أحمد حسن عابدين غير صحيح — وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أن الحكم المعترض عليه ، التزم ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٣٠١ مرافعات الخاصة بسقوط الخصومة ، تبدأ في مثل هذه الدعوى من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر أجزاء صحيح في الدعوى ، لا من تاريخ إعلان هذا الحكم — والغش — أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم — إذا لم تتوافر علاقة السببية بينه وبين الحكم الصادر في الدعوى بأن كان هو الذي أدى إلى صدور هذا الحكم على الوجه الذي صدر به — فإنه لا يصح اعتباره مبرراً لاعتراض الخارج عن الخصومة على هذا الحكم ، عملاً بالمادة ٤٥٠/١ مرافعات . ومردودان ثانياً بأنه نص في البند الرابع من عقد البيع الصادر من المطعون عليها الرابعة لمورث الطاعنين والمقدم بملف الطعن على أن « الأطنان المبيعة بهذا العقد هي ملك صحيح للبائعة » وعلى أن « بيارس حسن عابدين ينازع البائعة في ملكيتها وقد رفع فعلاً دعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية بموجب عريضة دعوى تاريخها ١١ مايو



« وحيث إنه يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه ، أقيم على أسباب سائغة تكفي لحمله مما يتعين معه القضاء برفض الطعن » .

( القضية رقم ٢٧٨ سنة ٢٧ ق رثاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود الفاخني وأميل جبران ومحمد ممتاز نصار وحافظ محمد بدوي المستشارين ) .

## ١١٨

٢٤ من يناير ١٩٦٣

أ - نقض : إعلان الطعن ، تقرير الطعن ، بياناته .

ب - علامات تجارية : المعارضة في تسجيلها .

ج - علامات تجارية : نقل ملكية العلامة ، غير .

د - شركات : الشركة المساهمة ، فترة التأسيس .

هـ - علامات تجارية : التشابه بين علامتين ، منطاه .

### المبادئ القانونية :

١ - كل ما اشترطه المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض ، لصحة إعلان الطعن هو أن يعلن تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن وأن يكون الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية في خمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة فكلما تحقق أن الإعلان قد تم في ميعاده على هذا النحو واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب استيفائها طبقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات فإنه يكون صحيحاً ولا يبطله خلو الصورة المسلمة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن بقلم الكاتب أو إسم الموظف

سنة ١٩٤٤ » - ونص في البند السادس من هذا العقد على أن الثمن وقدره ٢٠٧٦ جنيهاً و ٣٩٠ ملياً دفع منه ٨٠ ج وتعهد المشتري بأن يدفع إلى البائعة ٥٠٠ ج بعد تسلم الأطنان المباعة مباشرة » أما باقي الثمن فيبقى محبوساً لدى المشتري بدون فوائد مخصصةاً تخصيصاً صريحاً للمطالبات والإدعاءات المرفوعة من بيرس أحمد حسن عابدين . . . وما يصرفه المشتري من مصاريف وأتعاب في سبيل الدفاع عن حقوقه وحقوق البائعة في هذه القضايا . . . الخ » ونص في البند الثامن من هذا العقد على ما يأتي ( مصاريف هذا العقد النسبية الخاصة بالتسجيل لنقل الملكية هي فقط على المشتري أما باقي الرسوم والمصاريف والأتعاب منها ما يلزم للإعلان والتسليم أو الشهادات العقارية أو للقضايا المقامة من بيرس أحمد حسن عابدين . . . . . سواء كانت هذه المصاريف والأتعاب لحضور المحامين عن البائعة أو عن المشتري كلها على البائعة وحدها تخصم من أصل ما هو محجوز طرف المشتري من باقي الثمن ) - وقد استخلص الحكم المطعون فيه من ذلك أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى أن مورث الطاعنين هو الذي يقوم بالإتفاق على القضية وتوكيل المحامين وإمدادهم بالمعلومات ، وهو الذي يوجه الدفاع عن الطعون عليها الرابعة كي يتمكن من المحافظة على الأطنان المباعة منها - وبني الحكم قضاءه على ما رتبته على هذا الاستخلاص من أن الطاعنين كان في مقدورهم تحريك الاستئناف باسم الطعون عليها الرابعة قبل فوات ميعاد سقوط الخصومة ، ومن أنه من أجل ذلك يكون إسناد الإهمال الجسيم إليها ، في غير محله ، وهو استخلاص موضوعي مبرر لا انحراف فيه عن عبارات العقد ولا مسخ لها .

أن يتقدم — خلال فترة التأسيس —  
لحساب الشركة المستقبلية للدفاع عن العلامة  
التجارية التي انتقلت إليها ملكيتها .

٥ — ليس الفیصل فی التمييز بين علامتين  
باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو  
صور مما تحتويه العلامة الأخرى بل العبرة  
بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة  
لتركيب هذه الصور أو الرموز وبالشكل الذي  
تبرز به في علامة أخرى بصرف النظر عن  
العناصر التي ركبت فيها و عما إذا كانت الواحدة  
فيها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه  
الأخرى ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ  
أنزل حكم هذه الضوابط مقررأ — في نطاق  
سلطته الموضوعية — وجود تشابه خادع  
بين علامتي الطاعن والمطعون عليه فإنه  
لا يكون قد خالف القانون .

#### المحكمة

« . . . ومن حيث إن مبني ما دفعت به  
المطعون عليها من بطلان إعلانها بتقرير الطعن  
هو خلو ذلك الإعلان من البيانات التي يجب أن  
يشتمل عليها مثل التاريخ وإسم الطاعن ومتلقى  
الطعن وقرار الإحالة وهي بيانات جوهرية  
يترتب على إغفالها بطلان الإعلان .

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن كل  
ما تشترطه المادة ١١ من القانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن  
أمام محكمة النقض لصحة إعلان الطعن أن يعلن  
تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة إلى جميع  
الخصوم الذين وجه إليهم الطعن وأن يكون هذا  
الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع

الذي قرر بالطعن أمامه إذ أن هذا البيان  
ليس من البيانات التي يوجب القانون اشتغال  
ورقة الإعلان عليها . ولا يؤثر في صحة  
الإعلان كذلك الادعاء بعدم اشتغال صورة  
تقرير الطعن المعلنة من التأشير عليها بقرار  
الإحالة مادامت صورة الإعلان المقدمة  
بملف الطعن قد اشتملت على بيان المحضر أن  
المطعون عليه قد أعلن بصورة مطابقة الأصل  
من تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة  
متى كان ذلك ليس محل نعي من المطعون عليه .

٢ — أجازت المادة ١٢ من القانون  
رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ لصاحب الشأن أن يعارض  
في تسجيل العلامة التجارية فإذا كان يبين من  
تقارير الحكم المطعون فيه أن ورثة المالك  
الأصلي للعلامة التجارية قد قدموا هذه العلامة  
ومحلهم التجاري ضمن الحصص العينية التي  
اشتركوا بها في رأس مال الشركة المطعون  
عليها فإن هذه الشركة — وقد انتقلت إليها  
العلامة التجارية بمقتضى عقد الشركة —  
تعتبر صاحبة شأن في حكم المادة ١٢ سالفه  
الذكر .

٣ — الغير الذي لا يحتج عليه بنقل ملكية  
العلامة التجارية إلا بعد التأشير والإشهار  
وفقاً لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٣٩ هو كل من ثبت له على العلامة  
المبيعة حق عيني بعوض .

٤ — تعتبر الشركة المساهمة في فترة  
التأسيس ممثلة بالمؤسسين ومن ثم فيكون لأحدهم



الطعون عليها لإدارة العلامات التجارية لرفعها عن غير ذي صفة إذ أن العلامة التجارية موضوع المنازعة — كانت مملوكة للمرحوم نيقولا كحلا وظلت مسجلة باسمه حتى وفاته فهو صاحب الحق في الحماية التي يسبغها القانون على تلك العلامة — ولما كانت المعارضة في تسجيل العلامة قد قدمت من الأستاذ أسطفان باسيلى المحامى بصفته وكيلًا عن الشركة المطعون عليها فإنها تكون مقدمة غير ذي صفة وذلك لاستقلال شخصية الشركة الاعتبارية عن شخصية المرحوم نيقولا كحلا مالك العلامة أما ما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه بوفاة المرحوم نيقولا كحلا انتقلت ملكية العلامة إلى ورثته وهؤلاء بدورهم كونوا الشركة المطعون عليها مع آخرين بمقد جاء به أن ما يملكه الورثة الشركاء في أسهم الشركة قد قدر في مقابل الحصص العينية للملوكة له في مصانع المرحوم نيقولا كحلا والآيل إليهم باليراث فإن هذا العقد إن كان من شأنه أن ينقل ملكية العلامة من ذمة الشركاء إلى ذمة الشركة المطعون عليها فإنه لا يحتاج عليه بهذا النقل باعتباره غيرا في حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ التي تنص على أنه « لا يكون نقل ملكية العلامة أو رهنها حجة على الغير إلا بعد التأشير به في السجل وإشهاره بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية ، ذلك التأشير والإشهار اللذان لم يتما حتى الآن » .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه لا كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ قد أجازت لصاحب الشأن أن يمارض في تسجيل العلامة التجارية وكان يبين من تقارير الحكم المطعون فيه وبما ذكره الطاعن بسبب الطعن أن ورثة المالك الأصلي للعلامة قد قدموا هذه العلامة مع محملهم التجاري ضمن حصصهم العينية التي

العادية وأن يتم هذا الإعلان في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة فكلما تحقق أن الإعلان قد تم في ميعاده على هذا النحو واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب إستيفاؤها طبقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات فإنه يكون صحيحاً ولا يبطله خلل الصورة المسلمة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن بقلم الكتاب أو إسم الموظف الذي قرر بالطعن أمامه إذ أن هذا البيان ليس من البيانات التي يوجب القانون إشتال ورقة الإعلان عليها ولما كان الثابت من أن الطعن أعلن إلى المطعون عليها في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ — أى في الميعاد القانونى وكانت صورة الإعلان المقدمة منها قد اشتملت على جميع البيانات التي توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات إشتال ورقة الإعلان عليها فإنه لا يؤثر في صحة هذا الإعلان ما جاء في الصورة من إغفال تاريخ التقرير بالطعن وإسم الموظف الذي قرر بالطعن أمامه كما لا يؤثر في صحة ما تقول به المطعون عليها من عدم إشتال صورة تقرير الطعن المعلنة من التأشير عليها بقرار الإحالة ما دامت صورة إعلان الطعن المقدمة منها بملف الطعن جاء بها على لسان المحضر أنه أعلنها بصورة طبق الأصل من تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة وهو ما لم تطعن عليه المطعون عليها بطعن ما ومن ثم يكون هذا الدفع متعين الرفض .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون قائلاً إنه دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول المعارضة المرفوعة من الشركة



اشتركوا بها في رأس مال الشركة المطعون عليها فان الشركة التي انتقلت إليها ملكية العلامة بمقتضى عقد الشركة تعتبر صاحبة الشأن في حكم المادة ١٣ المشار إليها ولا محل لما يتحدى به الطاعن من أن هذا النقل لا يحتاج به عليه عملاً بنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المنوه عنها بسبب الطعن باعتباره غيراً إذ أن الطاعن لا يعتبر غيراً في حكم هذه المادة ذلك أن الذي تعنيه المادة المذكورة بالغير الذين لا يحتاج عليهم بنقل ملكية العلامة التجارية إلا بعد التأشير والإشهار المنوه عنهما بتلك المادة إنما هم الغير الذين يثبت لهم على العلامة المبيعة حق عيني بعوض ولم يدع الطاعن بوجود مثل هذا الحق له وإذ انتهى الحكم في منطوقه إلى هذه النتيجة الموافقة للقانون فإنه لا يعيبه ما يكون قد اشتمل عليه من قرارات قانونية خاطئة .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب إذ دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول المعارضة على أساس آخر هو أنه في ١٢/١/١٩٥٣ قرر الأستاذ اسطفان باسيلى المحامى بالمعارضة في تسجيل العلامة بصفته وكيلاً عن الشركة المطعون عليها مع أنه لم يكن لهذه الشركة حينئذ وجود قانونى إذ لم يتوافر لها هذا الوجود إلا بالنشر عنها في ٢٥/٦/١٩٥٣ ومن ثم فلم يكن لها وقت تقديم المعارضة أهلية لعدم توافر الشخصية الاعتبارية التي تبيح لها تقديمها ومع ذلك رفضت محكمة الاستئناف هذا الدفع دون أن تورد في حكمها أسباباً لهذا الرفض فجاء الحكم بذلك مخالفاً للقانون ومشوباً بالقصور .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن الثابت من إخطار المعارضة في تسجيل العلامة أن المعارضة قدمت من الأستاذ اسطفان باسيلى المحامى بصفته وكيلاً عن شركة مصانع الصابون والمواد الغذائية « شركة مصرية مساهمة تحت التأسيس » ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد وفاة المرحوم نيقولا كحلا الذى كان مالكا للعلامة . تكونت الشركة المطعون عليها من أحد عشر مساهماً منهم الأستاذ اسطفان باسيلى مقدم المعارضة وكانت شركة المساهمة في فترة التأسيس تعتبر ممثلة بالمؤسسين فان الأستاذ اسطفان باسيلى وهو أحد المؤسسين يكون له أن يتقدم في فترة التأسيس بالمعارضة لحساب الشركة المقبلة للدفاع عن هذه العلامة ومن ثم يكون الدفع غير سديد وتكون المعارضة بالتالى مقبولة ويكون النعى على الحكم بالقصور لإغفاله الرد على الدفع بعدم قبولها للسبب الوارد في النعى غير منتج .

« ومن حيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن على ثلاثة أوجه حاصل الوجه الأول أن إجراءات الخصومة أمام محكمة الاستئناف قد شابهها بطلان أثر في الحكم بإعلان صحيفة الاستئناف في مكتب محامى الطاعن مع أن الإعلان في المحل المختار لا يجوز إلا إذا أغفل المستأنف عليه ذكر محل إقامته في إعلان الحكم المستأنف — وحاصل الوجه الثانى أن المحامى الذى حضر عن الطاعن أمام محكمة الاستئناف غير مقرر للمرافعة أمامها فيكون حضوره للمرافعة باطلاً — وحاصل الوجه الثالث أنه بجملة ١٩/٦/١٩٥٦ أمام محكمة الاستئناف أجلت القضية إدارياً لجلسة ٥/١٠/١٩٥٦ بسبب عطلة عيد الجلاء ومع ذلك لم يعلن الطاعن بهذا التأجيل .

« ومن حيث إن هذا السبب بأوجهه الثلاثة مردود بأن الطاعن فيما يشير فيها جميعاً — لم يقدم ما يفيد أنه تمسك بها أمام محكمة الاستئناف ومن ثم فيعتبر سبباً جديداً لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

« ومن حيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي ذلك قرر أنه بمطالبة أسباب حكم محكمة الاستئناف يبين أن وجهة نظرها تقوم على أساس خاطيء مبناه ما ارتأته من وجود تشابه بين علامة الطاعن « القباني » وعلامة المطعون عليها « الميزان » وأن من شأن هذا التشابه أن يدعو في الظاهر إلى الخلط بينهما بالنسبة للرجل العادي حالة أن هناك اختلافاً بين آلة « القباني » وآلة « الميزان » ولا تشابه بينهما إلا في استعمالهما كأداتين من أدوات الوزن وإذا كان المقصود من حماية — العلامة التجارية قانوناً هو عدم تقليدها كلاً أو جزءاً مما ينخدع به المستهلك فإنه لا يدخل في معنى هذه الحماية أن يمنع من السوق كل علامة تجارية تتفق ولو من بعيد مع العلامة المطلوب حمايتها ومن ثم فإن الحكم المطعون حين قرر وجود التشابه بين العلامتين يكون قد خالف القانون .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض للمقارنة بين العلامتين قرر « وحيث إنه خلافاً لما ذهب إليه الحكم المستأنف فإن العبرة في خصوص هذا النزاع ليس في درجة أوجه الاختلاف بين العلامتين وإنما في مدى تشابههما تشابهاً يدعو في الظاهر إلى الخلط بينهما بالنسبة للرجل العادي ومما لا شك فيه أن حرص الطاعن على أن يتخذ لعلامته نوعاً من أنواع الموازين هو ميزان القباني وما ألفه مستهلكو الصنف

الذي تطرحه الشركة المستأنفة للبيع في الأسواق من طلب صابون الميزان أن يوقع المستهلك العادي في خلط يتعذر معه التفرقة بين صابون الميزان ذي الكفتين وهو الصنف المطلوب وبين صابون الميزان ذي الحامل والصنعة الذي اتخذها الطاعن كعلامة لمنتجاته في هذا الصنف بالذات — وعجرب المطابقة بين العلامتين حسبما أجرتها هذه المحكمة من واقع ملفي علامتي المستأنفة والمستأنف عليه الأول المضمومين من إدارة العلامات يوصل في الظاهر وبسهولة لخدع الرجل العادي وفي هذا ما يكفي لاعتبار قرار لجنة إدارة العلامات الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٤/١١ برفض تسجيل علامة الطاعن قائماً على أساس سليم » ولما كان الفصل في التمييز بين علامتين ليس باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى بل الفصل هو بالصورة العامة التي تنطبع في ذهن نتيجة تركيب هذه الصور أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تركبت منها وعما إذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ أنزل حكم هذه الضوابط مقررأ في نطاق سلطته الموضوعية وجود تشابه خادع بين علامتي الطاعن والمطعون عليها فإنه لا يكون مخالفاً للقانون .

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن » .

( القضية رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني الموضي ومحمد توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكري ولطفى علي وحافظ محمد بدوي المستشارين ) .



إسقاط حكم النفقة فإنه يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

« . . . وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك أنه أقام قضاءه بالتعويض على أن الطاعن استعمل حق الطلاق استعمالاً غير مشروع قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة هي إسقاط حكم النفقة الصادر للمطعون عليها طبقاً لشرعية العقد وهذا القضاء يخالف أحكام القانون التي توجب تطبيق أحكام الشريعة الغراء وهي ديانة الزوج عند إيقاع الطلاق كما يخالف ما استقر عليه القضاء من عدم وجود حقوق مكتسبة استناداً إلى القانون الذي أبرم الزواج في ظله .

« وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتعويض على أن المحكمة « ترى أن الزوج في استعمال حق الطلاق — وذلك بقطع النظر في جدية إسلامه أو عدم جديته وما ثبت من أن الزوج تردد على دار العبادة للدين الذي كان يعتنقه حين الزواج رغم إشهار إسلامه المزعوم — ترى في استعمال حق الطلاق هذا استعمالاً غير مشروع قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة وهي إسقاط حكم النفقة الصادر للمستأنفة طبقاً لأحكام شريعة العقد ويتعارض مع قواعد النظام العام التي تقرر قداسة الحقوق المكتسبة بقدر تقريرها حرية العقيدة » وهذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون ذلك أن الحكم الصادر بالنفقة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يحوز حجية مؤقتة يرد عليه التغيير والتبديل كما يرد عليه الإسقاط بسبب تغيير دواعيها كما أن عقد الزواج لا يكسب أيّاً من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطليق حقاً

١١٩

٣٠ من يناير ١٩٦٣

١ — أحوال شخصية : زواج ، حق ، حق مكتسب .

ب — أحوال شخصية : طلاق ، نفقة ، حجية حكم النفقة ، تعويض .

### المبادئ القانونية :

١ — لا يكسب عقد الزواج أيّاً من الزوجين — فيما يختص بالطلاق أو التطليق حقاً مستقراً ومن ثم فلا يصح التحدى من أحد الزوجين قبل الآخر بأن له حقاً مكتسباً في استبقاء عروة الزوجية معقودة طبقاً للقانون الذي كان يحكم به قبل تغيير الزوج ديانته .

٢ — الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة فيرد عليه التغيير والتبديل كما يرد عليه الإسقاط بسبب تغيير دواعيها . فإذا كان الثابت من الأوراق أنه مع اعتناق الطاعن (الزوج) الإسلام لم يعد لحكم النفقة السابق صدوره قبله من المجلس الملي ، وجود فيما جاوز مدة السنة بعد إيقاعه الطلاق وكان الثابت أيضاً أن المطعون عليها (الزوجة) قد استوفت حقها في هذا الخصوص فإنه لا يكون لها بعد ذلك أن تتحدى بقيام حكم النفقة سالف الذكر كسبب لطلبها التعويض عن طلاقها . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن إيقاع الطاعن للطلاق كان قد قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة وهي



الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام إذ نص في الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو مشاة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها في حين أنه عندما تحدث في المادة ٧٢ عن أرباح المهن غير التجارية قصرها على المهن التي عينها أو التي أباح لوزير المالية تعيينها بقرار منه . ولما كان الثابت أن مهنة المخرج السينمائي لم ترد ضمن المهن التي عدتها المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية باعتبارها من المهن غير التجارية وكان لا محل لقياسها على مهنة الخبير إذ أن الشارع قصد بلفظ الخبير الوارد في المادة ٧٢ المشار إليها مدلولاً خاصاً هو التعمق والتخصص في فن معين وانخاذ الخبرة فيه مهنة ، لما كان ذلك ، وكان التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث يسرى من أول يناير سنة ١٩٥١ ولا يحكم واقعة الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر يكون قد خالف القانون .

( القضية رقم ٢٢٦ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة ) .

١٢١

٣٠ من يناير ١٩٦٣

١ - حكم : الطعن في الأحكام ، نقض ، الأحكام الجائز الطعن فيها .

مستقراً ولا يصح التحدى من أحد الزوجين قبل الآخر بأن له حقاً مكتسباً في استيفاء عروة الزوجية معقودة طبقاً للقانون الذي كان يحكم به قبل تغيير الزوج ديانتهم . والثابت من الأوراق أنه مع اعتناق الطاعن للإسلام لم يعد لحكم النفقة الصادر من المجلس إلى وجود فيما جاوز مدة السنة بعد إيقاع الطاعن الطلاق على ما قضت به محكمة النقض ببيئتها العامة بين الطرفين في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ٤ سنة ٢٥ ق وقد استوفت المطعون عليها حقها في هذا الخصوص فليس لها بعد ذلك — أن تتحدى بقيام حكم هذه النفقة المقضى لها بها من المجلس إلى المشار إليه . والحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واعتبر أن إيقاع الطاعن للطلاق كان قد قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة وهي إسقاط حكم النفقة المشار إليه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

( القضية رقم ٥٣٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفراني سالم وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشاوي وقطب عبد الحميد فراج المستشارين ) .

١٢٠

٣٠ من يناير ١٩٦٣

ضرائب : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، ضريبة المهن غير التجارية ، قانون ، سريانه من حيث الزمان .

المبدأ القانوني :

جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون

رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد جعل الضريبة على

ب — جنسية : إسقاط الجنسية ، استرداد الجنسية ،  
التجنس بجنسية أجنبية .

### المبادئ القانونية :

١ — متى كانت الخصومة بين الطرفين تنحصر في إدعاء الطاعن استحقاقه الإرث عن المتوفاة باعتباره عصبه لها طبقاً للقانون المصري الواجب التطبيق باعتبار المورثة مصرية الجنسية وذلك دفعاً لطلب المطعون عليه ضبط إسمه شرعي بالوراثة عنها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المورثة يونانية الجنسية وأن أحكام القانون اليوناني هي الواجبة التطبيق في مسائل الوراثة والوصية وهي لا تمنح حقاً على التركة للطاعن في حالة وجود فرع وارث ذكراً أو أنثى ، فإن الحكم يكون قد أنهى كل الخصومة بين الطرفين ولم يبق شيئاً يستلزم الفصل فيه مما يجوز معه الطعن فيه بالنقض استقلالاً عن الحكم الأخير الصادر في الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات التي لا تخص إلا المطعون عليهم وحدهم .

٢ — تنص المادة التاسعة من قانون الجنسية العثمانية الصادر في ١٩/١/١٨٦٩ على أنه « يعتبر كل شخص مقيم بالديار العثمانية عثمانياً ويعامل كذلك إلى أن تثبت جنسيته الأجنبية بصفة رسمية ، والمقصود بالديار العثمانية في مدلول هذه المادة أي إقليم من أقاليم الامبراطورية العثمانية في ذلك الوقت ومنها مصر . إذ كان الثابت بالحكم أن المتوفاة تزوجت

في مصر سنة ١٩٠٩ من شخص ولد في لبنان ثم غادرها إلى مصر سنة ١٩٠٧ وظل مقيماً بها إلى أن توفي في سنة ١٩١٦ فإنها تكون وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض قد ألحقت بالجنسية العثمانية وتبقى على هذه الجنسية حتى بعد وفاة زوجها ، ولما كانت المتوفاة قد ظلت مقيمة في مصر ومحافظة على إقامتها العادية فيها حتى بعد صدور قانون الجنسية المصرية الصادر في سنة ١٩٢٩ فإنها تعتبر مصرية بحكم القانون دون حاجة إلى طلب منها ( م ٣/١ من القانون المذكور ) ، ومتى ثبتت الجنسية للمتوفاة على هذا الوضع فلا تنطبق عليها أحكام استرداد الجنسية وإنما تطبق أحكام التجنس التي يشترط فيه طبقاً للمادة ١٢ من قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٩ سبق استئذان الحكومة المصرية وإلا فإن الجنسية المصرية تظل قائمة من جميع الوجوه وفي جميع الأحوال إلا إذا رأت الحكومة المصرية إسقاط هذه الجنسية — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

( القضية رقم ٣٠ سنة ٣٠ ق « أحوال شخصية »  
بالهيئة السابقة ) .

١٢٢

٣١ من يناير ١٩٦٣

١ — نقض : إجراءات الطعن ، تقرير الطعن ،  
بطلان .

ب - إعلان : إعلان أوراق المحضرين ، إدارة قضايا الحكومة .

ج - رى : اختصاص ، تعويض .

المبادئ القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مقصود الشارح من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم في الطعن هو إعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم وأن كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغاية التي يهدف إليها القانون . فإذا كان يبين من الأوراق أن الطاعن قد اختصم وزير الأشغال بالحكومة المصرية في مرحلتى التقاضى قبل أن تتعدد وزارات الأشغال في عهد الوحدة بين إقليمى مصر وسوريا فإن توجيه إعلان الطعن إلى وزير الأشغال دون تحديد لوزير الأشغال المقصود بإعلانه كافيا في الدلالة على أن المقصود بالإعلان هو وزير الأشغال التنفيذى بالإقليم المصرى .

٢ - إذ تقضى المادة ١٤ من قانون المرافعات بأنه فيما يتعلق بالدولة تسلم صور الإعلان بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام إلى إدارة قضايا الحكومة أو إلى مأموريانها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها فإن الإعلان إلى الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحا في هذه الأحوال سواء سلمت الصورة في المركز الرئيسى لإدارة القضايا أو في المأمورية التى تختص بالدعوى اختصاصا محليا .

٣ - جعلت المادة ٧٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف الاختصاص بطلب التعويض فى الأحوال الخاصة التى نص على استحقاق التعويض فيها عما ينشأ من الأضرار بسبب تنفيذ بعض أحكامه إلى لجنة إدارية . ومفاد ذلك أن اختصاص اللجنة الإدارية مقصور على نظر طلبات التعويض فى الحالات المحددة بالقانون المذكور ، أما طلبات التعويض فى غير هذه الأحوال فإن اختصاصها بنظرها يكون للحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر جميع الأنزعة إلا ما استثنى منها بنص . فإذا كان الطاعن قد طلب التعويض عن الأضرار التى لحقت بأرضه نتيجة لما يدعيه من أن الحكومة لم تراعى الأصول الفنية فى إنشاء المصرف ولم تتعمده بالصيانة والتطهير وكان التعويض لذلك السبب مما لم يرد عليه نص فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فإن اللجنة الإدارية سالفة الذكر لا تكون مختصة بنظره .

#### المسألة

« . . . وحيث إن مبنى ما دفع به المطعون عليهما بطلان الطعن وهو أن إعلان تقرير الطعن إليهما قد شابه البطلان من وجهين : الأول أن صيغة الإعلان وجهت إلى المطعون عليه الأول باسم « وزير الأشغال » دون تحديد لوزير الأشغال المقصود بإعلانه فى وقت تعدد فيه وزراء الأشغال بسبب الوحدة التى كانت قائمة بين مصر وسوريا مما يجعل المعلن إليه ويطل الإعلان ، والوجه الثانى أنه مع التسليم جدلا بأن المقصود



بالإعلان هو وزير الأشغال التنفيذي بالإقليم المصري فإن مقره ومقر قسم النقض بإدارة قضايا الحكومة يقع بمدينة القاهرة مما كان يتعين معه إعلانه بتقرير الطعن في إدارة قضايا الحكومة بالقاهرة عملاً بالمادة ١٤ من قانون المرافعات وإذا كان الإعلان قد تم بمأمورية قضايا الحكومة بطنطا التي لا اختصاص لها بمباشرة انقضائهم أمام محكمة النقض فإنه يكون قد وقع باطلاً ولا يصحح من هذا البطلان إعلان مفتش رى طنطا المطعون عليه الثاني ، ذلك أن مفتش الرى لا يمثل الوزارة ولا هو ينوب عن مصلحة الرى .

« وحيث إن هذا الدفع مردود في وجهه الأول بأنه يبين من الأوراق أن الطاعن قد اختصم وزير الأشغال بالحكومة المصرية في مرحلة التقاضي قبل أن تتعدد وزارات الأشغال في عهد الوحدة بين إقليمى مصر وسوريا كما أنه من الثابت أن الأعمال المطالب بالتعويض عنها تقع بدائرة تفتيش رى طنطا الذى لا يتصور أن يكون تابعاً وقت قيام الوحدة إلا لوزارة الأشغال التنفيذية بالإقليم المصرى ولذلك فإن إعلان الطعن على الوجه الذى تم به يكون كافياً في الدلالة على أن المقصود بالإعلان هو وزير الأشغال التنفيذي بالإقليم المصرى وإذا كانت المقصود من أحكام القانون في هذا الصدد — ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم وإن كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغاية التي يهدف إليها القانون فإن الدفع استناداً إلى ذلك الوجه يكون في غير محله . كما أن الدفع في وجهه الثاني مردود بأن المادة ١٤ من قانون المرافعات تقضى بأنه فيما يتعلق بالدولة تسلم صور الإعلان بصحف الدعاوى وصحف الطعون

والأحكام إلى إدارة قضايا الحكومة أو إلى مأمورياتها بالإقليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها ومن ثم فإن الإعلان إلى الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحاً في هذه الأحوال سواء سلمت الصورة في المركز الرئيسى لإدارة القضايا أو في المأمورية التي تختص بالدعوى اختصاصاً محلياً . ولما كانت مأمورية إدارة قضايا الحكومة بمدينة طنطا قد أنشئت بمقتضى قرار وزير العدل الصادر في ١٥ يونيه سنة ١٩٥٠ الذى حدد اختصاصها بقضايا الحكومة لدى محاكم طنطا وشبين الكوم وكفر الشيخ الابتدائية وما يتبعها من المحاكم الجزئية ومن ثم يكون الاختصاص المحلى للمأمورية المذكورة شاملاً دوائر الاختصاص المحلى لتلك المحاكم . ولما كان الثابت أن الاختصاص بالنزاع قد انعقد لمحكمة كفر الشيخ الابتدائية وهى التي أصدرت في الدعوى الحكم الابتدائي فإنه تبعاً لذلك تعتبر مأمورية إدارة القضايا بمدينة طنطا مختصة بهذه الدعوى اختصاصاً محلياً ويصح إعلان وزير الأشغال بتقرير الطعن بتسليم الصورة إلى هذه المأمورية ، ولما كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الدفع ببطلان الطعن .

« وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« وحيث إنه مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ذلك أنه قضى بعدم الاختصاص بنظر الدعوى على أساس أن المادة ٧٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف تجعل الاختصاص بطلب التعويض عن الأضرار المنصوص عليها في ذلك القانون للجنة إدارية يرأسها مفتش الرى مع أن المادة ٧٧ المشار إليها تحدد اختصاص اللجنة المنصوص عليها فيها بالأحوال التي يجب فيها التعويض طبقاً لأحكام

القانون المذكور وإذ كانت الأضرار التي يطلب الطاعن فيها التعويض عنها ليست من الأحوال المنصوص عليها في ذلك القانون فإن تلك اللجنة لا تكون مختصة بنظر النزاع وتبقى الولاية فيه لجهة القضاء .

« وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه بعدم الاختصاص على أن المادة ٧٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف قد جعلت الاختصاص فيما يتعلق بالتعويض المطالب به في الدعوى للجنة الإدارية دون غيرها . ولما كان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه قد ضمن نصوصه أحوالاً خاصة لاستحقاق التعويض عما ينشأ من الإضرار بسبب تنفيذ بعض أحكامه ، ثم نص في المادة ٧٧ على أنه « في جميع الأحوال التي يقضى فيها هذا القانون بأداء تعويض ولم يتم الاتفاق عليه ودياً تقدر قيمته لجنة تشكل برئاسة مفتش الري وعضوية مفتش المساحة والزراعة وعمدة البلد ويكون قرارها نهائياً » ويبين من ذلك أن اختصاص

اللجنة مقصور على نظر طلبات التعويض في الحالات المحددة في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ أما طلبات التعويض في غير هذه الأحوال فإن الاختصاص بنظرها يكون للمحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر جميع الأنزعة إلا ما استثنى منها بنص خاص ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد طلب بالدعوى التعويض عن الأضرار التي لحقت بأرضه نتيجة لما يدعيه من أن الحكومة لم تراعى الأصول الفنية في إنشاء المصرفين ولم تتعهدهما بالصيانة والتطهير وكان التعويض لذلك السبب مما لم يرد عليه نص في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فإن اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من ذلك القانون لا تختص بنظره ويكون الاختصاص به للمحاكم وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم الاختصاص فإنه يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه » .

( القضية رقم ٣٨٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني الهوضي ومحمود توفيق اسماعيل ولطفى علي وعبد ممتاز نصار وحافظ محمد بدوي المستشارين ) .

## قضاء المحكمة الإدارية العليا

١٢٣

أول ديسمبر ١٩٦٢

مهندس مكلف : استقالته ، قيودها ، عقوبة جنائية  
عقوبة تأديبية ، جمع بينهما .

المبدأ القانوني :

حق الموظف في الاستقالة وفقاً للقانون  
٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛  
يعطل منه ، في نطاق ما تضمنه من أحكام  
القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن أوامر  
التكليف للمهندسين .

وفرض عقوبات جنائية بموجب القانون  
٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ على مخالفة أحكامه ، لا يجب  
المخالفات التأديبية المنصوص عليها بقانون  
نظام موظفي الدولة ، أو يحول دون العقاب  
تأديبياً عنها ؛ إذ لا تطابق بين نطاق الجريمة  
التأديبية والجريمة الجنائية .

( القضية رقم ٢٥٤٩ سنة ٦ ق ) .

١٢٤

أول ديسمبر ١٩٦٢

١ — سفر للخارج : قرار بإضافة اسم إلى قائمة  
المنوعين منه .

ب — مباحث عامة : تحريرات موظفيها .

المبادئ القانونية :

١ — القرار الصادر بإضافة اسم إلى

قوائم المنوعين من السفر إلى الخارج ،  
يتجدد أثره بحكم طبيعته كلما استجدت  
مناسبات السفر ، ولا وجه لاعتبار القرار  
الصادر برفض التصريح بالسفر محض تأكيد  
لقرار سابق ، طالما أنه صدر في مناسبة سفر  
جديدة متميزة عن مناسبة السفر السابقة ،  
ويستمتع القرار الجديد بميعاد طعن مستقل .

٢ — التصريح بالسفر إلى الخارج من  
الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسبما تراه  
متفقاً مع المصلحة العامة ، ولجهة الإدارة أن  
ترفض الترخيص إذا قام لديها من الأسباب  
ما يسوغ ذلك ؛ ولا تثريب على وزارة  
الداخلية إذا كانت قد اطمأنت فيما انتهت  
إليه من رفض الترخيص إلى صدق تحريرات  
موظفيها المسؤولين . وفوات بعض الوقت  
على الوقائع التي تضمنتها التحريات ، والسماح  
للمدعي خلاله بالسفر دون اعتراض ، لا يقدح  
في سلامة قرار آخر برفض الترخيص بالسفر ،  
لأن الإدارة حرة في اختيار مناسبة إصدار  
قرارها بغير معقب عدا إساءة استعمال  
السلطة .

( القضية رقم ١٩٧٧ سنة ٦ ق ) .



الإجراءات والمواعيد ، بين طلب وقف التنفيذ وبين طلب صرف المرتب .

وعدم النص على وجوب اقتران طلب صرف المرتب بطلب الإلغاء في صحيفة واحدة ، كما هو الحال في شأن طلب وقف التنفيذ ، لا يجعل محلاً ، بحكم هذه المغايرة ، للقياس من حيث المواعيد والإجراءات ، بين طلب وقف التنفيذ ، وطلب صرف المرتب .

وعدم تحديد الشارع نهاية لميعاد تقديم طلب صرف المرتب ، ومنعه من اعتبار الحكم بصرف المرتب كأن لم يكن بعد رفض التظلم إذا رفعت دعوى الإلغاء في الميعاد ، يفيد أن طلب صرف المرتب يكون مقدماً في الميعاد ، إذا كانت دعوى الإلغاء مرفوعة في الميعاد ، إلى أن يقضى فيها نهائياً .

( القضية رقم ٨٢٠ سنة ٨ ق ) .

١٢٧

٨ من ديسمبر ١٩٦٢

ميعاد : دعوى إلغاء ، إعلان الإدارة ، شكله ، إثباته .

المبدأ القانوني :

يقصد بإعلان صاحب الشأن الذي يسرى منه ميعاد الإلغاء ، الطريقة التي تنقل بها جهة الإدارة القرار الإداري إلى فرد بعينه ، أو أفراد بذواتهم من الجمهور .

والأصل أن الإدارة ليست ملزمة اتباع وسيلة معينة في تبليغ القرار ، وعدم خضوع

١٢٥

٢ من ديسمبر ١٩٦٢

كادر عمال : نطاق تطبيق أحكامه ، عامل مؤقت .

المبدأ القانوني :

يخرج العامل المؤقت عن نطاق تطبيق كادر العمال عليه ، متى عين بصفة مؤقتة ، وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة عند تعيينه على هذا النحو بالقرار الصادر بهذا التعيين على وفق أوضاع الميزانية وما دام هذا التعيين على غير درجة من درجات كادر العمال ، وعلى غير بند في الميزانية غير مخصص لأجور العمال .

واستقالة خدمة العامل المؤقت لا تقلب الصفة المؤقتة إلى دائمة لتعارض ذلك مع الميزانية ، ومع أحكام كادر العمال ، ذلك أن أحكام هذا الكادر لا ينشأ الحق في الاستفادة منها إلا بمقتضى القرار الإداري الذي يصدر في هذا الشأن ، منشأ للمركز القانوني الذي يجب معاملة العامل على أساسه .

( القضية رقم ١٨٥٩ سنة ٦ ق ) .

١٢٦

٨ من ديسمبر ١٩٦٢

وقف تنفيذ : ميعاده ، طلب صرف مرتب ، طلب إلغاء ، اقترانها بصحيفة واحدة .

المبدأ القانوني :

المادة ٢١ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، غايرت في

سلطة الادارة في إنهاء خدمة هذا العامل قبل انقضاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة، أو قبل إنهاء العمل المعين له، أو قبل نفاذ الاعتماد المرهون لهذا العمل .

وليس من شأن هذا الحظر المساس بسلطة الادارة في فصل العامل المؤقت أو الموسمي عند انقضاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة، أو عند انتهاء العمل المعين له، أو عند نفاذ الاعتماد المرهون لهذا العمل؛ وأساس ذلك جلي بين من أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة والسادسة من القرار الجمهوري المشار إليه .

( القضية رقم ٩٠٦ سنة ٨ ق ) .

## ١٢٩

٨ من ديسمبر ١٩٦٢

- ١ — ذنب إداري : موظف ، جزاء تأديبي ، محكة تأديبية .
- ب — تأديب : مشروعيتها ، تقدير خطورة الذنب ، محكة إدارية عليا ، رقابتها .
- ج — مهندس مكلف : موظف ، تأديب .

### المبادئ القانونية :

- ١ — الأفعال المكونة للذنب الإداري ليست محددة حصراً ونوعاً ؛ إنما مردها بوجه عام إلى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها . وتحديد الجزاء التأديبي المناسب للذنب الإداري متروك للسلطة التأديبية ، بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستأمله من جزاء في حدود النصاب القانوني المقرر .

هذا الاعلان لشكاية معينة ، لايجرمه من مقومات كل إعلان ، مادام مشتملا على اسم الجهة الصادر منها ، وصادرا من موظف مختص ، وموجها إلى ذوى المصلحة شخصيا ، إذا كانوا كاملي الأهلية ، وإلى من ينوب عنهم ، إذا كانوا ناقصيها . ويقع عبء إثبات هذا الاعلان على عاتق جهة الادارة ، من غير تقييدها بوسيلة إثبات معينة .

( القضية رقم ٥٨٨ سنة ٧ ق ) .

## ١٢٨

٨ من ديسمبر ١٩٦٢

عامل : مؤقت أو موسمي ، فصله .

### المبدأ القانوني :

الأصل أن العامل المؤقت، إما أن يكون معيناً لمدة محددة ، فيعتبر مفصولاً تلقائياً بانتهاء ، تلك المدة ؛ مالم يحدد تعيينه بذات الصفة المؤقتة أو بصفة أخرى . وإما أن يكون معيناً بصفة مؤقتة دون تحديد مدة ، فيعتبر مفصولاً عقب كل يوم عمل يقوم به ، وإن طال قيامه بهذا العمل ، ولو لم تنته الأعمال المعين لها ، أو تنفذ الاعتمادات المالية المخصصة لها . ومن باب أولى تنقطع صلته بالعمل بانتهاء تلك الأعمال ، أو نفاذ اعتماداتها .

والقرار الجمهوري ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ يحظر فصل أى عامل مؤقت أو موسمي إلا بالطريق التأديبي ، وهذا من شأنه تقييد

ويجب أن تقوم الإدانة على أساس رد الفعل المكون للذنب الإداري أى الاخلال بواجبات الوظيفة ، أو الخروج على مقتضياتها ، لا باستعارة وصف جنائي وارد في قانون العقوبات ، وتحديد أركان الفعل المكون للذنب الإداري على نحو ما حدده القانون المذكور للوصف المستعار ، وتبقيد المحكمة التأديبية بهذا النظام القانوني ، ويجب أن يسند قضاؤها إليه في تكييفها للفعل المكون للذنب الإداري ، وتقديرها الجزاء الذي يناسبه .

٢ - تتمتع السلطات التأديبية بسلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء ، بغير معقب عليها في ذلك ، ومناطق مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو ؛ ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره . ذلك بأن ركوب متن الشطط في القسوة يؤدي إلى إحجام عمال المرافق العامة عن تحمل المسؤولية خشية التعرض لهذه القسوة الممعة في الشدة ؛ على حين يؤدي الافراط في المسرف في الشفقة إلى الاستهانة في أداء الواجب طمعاً في هذه الشفقة المفرطة في اللين .

ومعيار عدم المشروعية في هذه الحالة ليس معياراً شخصياً ، وإنما هو معيار موضوعي قوامه أن درجة خطورة الذنب الإداري لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره .

ويخضع تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية وعدم المشروعية ، لرقابة المحكمة الإدارية العليا ، بحيث يراعى عند تقدير الجزاء التأديبي اعتبارات المصلحة العامة التي تغلو سواها ، بما يوجب عدم الغلو أو الإسراف في القصاص إسرافاً يترد أثره إلى المصلحة المذكورة ، ولا يقف عند الموظف المسمى .

٣ - فإذا انتهت إعارة مهندس مكلف ، ولم يرجع للجهة المعار منها ، والمكلف العمل فيها ؛ فإن معاقبة هذا المهندس على ما بدر منه في حق المصلحة العامة لا يكون مجزماً من هذه المصلحة من الخدمات التي يمكن أن تفيدها منه ، لذلك يكون باطلا جزاء العزل من الوظيفة الموقع عليه ، إذ يصيب الجزاء في هذه الحالة المهندس وهو مخطئ يستحقه ؛ كما ينال في الوقت ذاته من المصلحة العامة وهي بريئة يجب ألا تضار بفعله .

( القضية رقم ١١٣٦ سنة ٨ ق ) .

١٣٠

٩ من ديسمبر ١٩٦٢

موظف : نقل ، ترقية ، تشرية ، تفسيره .

المبدأ القانوني :

نقل الموظف من إدارة إلى أخرى ؛ جائز ، ما لم يكن من شأنه تقويض دوره في الترقية . إلا أن يكون بناء على طلبه ، فيجوز في هذه الحالة ، ولو كان من شأنه ذلك . ويحظر ترقية الموظف المنقول إلا بعد سنة من تاريخ نقله ؛ إلا في حالة الترقية بالاقتدار ، والترقية في درجات المصالح المنشأة حديثاً .



الذين يعملون في المقصف ويعولون أسراً  
عديدة الأفراد .

( القضية رقم ١٣٧٢ لسنة ٨ ق ) .

١٣٢

١٥ من ديسمبر ١٩٦٢

١ — عامة : أقر مراقبة المحامى ضد المصلحة التي  
ترك خدمتها ، عريضة دعوى ، توقيعها .

ب — جزاء تأديبي : تأثيره على فصل الموظف بغير  
الطريق التأديبي ، عقوبة ، ازدواجها .

المبادئ القانونية :

١ — حظر القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ،  
الخاص بالمحاماة أمام المحاكم ، على المحامى أن  
يتراجع ضد المصلحة التي كان يعمل بها خلال  
السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة .  
وإخلال المحامى بهذا الحظر يعرضه للمساءلة  
التأديبية ، دون أن يقدح في صحة الاجراء  
الذى باشره كمحام مقبول أمام المحاكم .

ذلك بأن الحظر موجه إلى المحامى شخصياً  
ويتعلق بواجباته كمحام حتى يسمو بالمهنة التي  
يتشرف بالانتماء إليها فوق كل شبهة ؛ وتكون  
عريضة الدعوى الموقعة من المحامى في هذه  
الحالة صحيحة ، إذ لا بطلان بغير نص .

٢ — مجازاة الموظف تأديبياً ، لا تحول  
دون استعمال الادارة حقها في فصله بغير  
الطريق التأديبي ، إذ لا ازدواج في العقوبة  
في هذه الحالة ، لقيام كل منهما على حالة  
قانونية مستقلة عن الأخرى ، ولعدم

ويجب إعمال هذا الحظر أياً كانت كيفية نقل  
الموظف ؛ بطلب منه ، أو دون طلب ؛ ومهما  
تكن صلاحيته للبقاء في الجهة الأصلية  
المنقول منها .

ونقل الموظف بدرجة ، لا ينهض  
ذريعة لخرق هذا الحظر ، لأن نص المادة  
٤٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام  
موظفي الدولة صريح في وجوب التزام مفهوم  
النص ونطاقه المحدد ، وليس لقواعد التفسير  
فيما لو كان النص غامضاً يحتاج فيه إلى إعمالها ،  
أن تخلق حالات جديدة ليس لها وجود  
تشريعي تأخذ حكم ما نظمه التشريع تنظيمياً  
واضحاً .

( القضيتان رقم ٢٥١٠ و ٢٥٤٣ لسنة ٦ ق ) .

١٣١

١٥ من ديسمبر ١٩٦٢

قرار إداري : وقف تنفيذه ، استعجال ، إلغاء  
ترخيص باستغلال مقصف .

المبدأ القانوني :

يتوافر الاستعجال المشروط قيامه للحكم  
بوقف تنفيذ القرار الإداري ، في القرار  
الصادر بإلغاء ترخيص استغلال مقصف ؛  
لما يترتب على تنفيذ هذا القرار من أضرار  
جسيمة قد يتعذر تداركها ، تتمثل ليس في  
مجرد حرمان المدعى الانتفاع بالترخيص ،  
بل في ارتباك التزاماته المالية ، فضلاً عن  
تشريد عدد غير قليل من المستخدمين والعمال

اشتراط وجود واقعة محددة كمسوغ للفصل  
بغير الطريق التأديبي .

( القضية رقم ١٠١٥ سنة ٨ ق ) .

١٣٣

١٥ من ديسمبر ١٩٦٢

مؤسسة : عامة ، مؤسسة خاصة ذات نفع عام ،  
مستشفى الواساة .

المبدأ القانوني :

خلا التشريع في مصر ، قبل العمل  
بالقرار بقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن  
المؤسسات العامة ، من أى تعريف للمؤسسات  
العامة ، وعدم التزامه خطة موحدة أو شكلا  
واحداً في إنشائها ، والخلط في استعمال تعبير  
المؤسسات العامة ، بينها وبين المؤسسات  
ذات النفع العام ، ومقاييس التفرقة بين  
هذين النوعين من المؤسسات ليس منها  
مقياس جامع مانع يصدق تماماً في جميع  
الحالات .

فلا مندوحة من أن يوكل أمر هذا  
التكييف إلى تقدير القضاء في كل حالة على  
حسده ، مستعيناً بالمقاييس المشار إليها في  
مجموعها ، بوصف كونها علامات تهتدى إلى  
طبيعة المؤسسة ، فهو يرجع مثلاً إلى النصوص  
التشريعية إن وجدت ، ويستهدى بأصل نشأة  
المؤسسة ، وهل هي من خلق الإدارة أو من  
خلق الأفراد ، كما يستأنس بمدى اختصاصات  
السلطة العامة التي تتمتع بها ، ويستنير بمدى  
رقابة الإدارة عليها من الناحيتين المالية

والإدارية ، ثم يستنبط من كل ذلك وما إليه  
تقديره لحقيقة طبيعة المؤسسة .

ومستشفى الواساة ، في ظل هذه المقاييس  
وقبل العمل بالقرار بقانون المشار إليه ،  
ليس من المؤسسات العامة ؛ وإنما هو مؤسسة  
خاصة ذات نفع عام . لأن هذا المستشفى في  
أصل نشأته من خلق جمعية خاصة ، وليس  
من خلق الإدارة ، والشارع إذ تدخل فيما بعد  
في تنظيمه ، لم يعلن إرادته في جعله مؤسسة  
عامة ، ولم يمنحه أى اختصاص من  
اختصاصات السلطة العامة . أما رقابة الإدارة  
عليه من الناحيتين المالية والإدارية ، فهي  
بالقدر الذي يفرض عادة على المؤسسات  
الخاصة ذات النفع العام .

( القضية رقم ٢٤٤ سنة ٥ ق ) .

١٣٤

١٥ من ديسمبر ١٩٦٢

أقدمية : في الدرجة ، تحديدها ، اختلافه بالنسبة  
لقرار الترقية عنه بالنسبة لقرار التعيين الأول ، ق ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ المادة ٢٥ ، تطبيقها بأثر رجعي ، على  
مركز قانوني نشأ قبل العمل بهذا القانون .

المبدأ القانوني :

تنص المادة ٢٥ من القانون ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، على أن :  
" تعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين  
فيها ، فإذا اشتمل مرسوم أو أمر جمهوري  
أو قرار على تعيين أكثر من موظف في  
درجة واحدة ، اعتبرت الأقدمية كما يلي :  
(١) إذا كان التعيين متضمناً ترقية ، اعتبرت

١٣٥

١٥ من ديسمبر ١٩٦٢

- ١ — محاماة : حظر المرافعة ضد المصلحة التي كان يعمل بها المحامي .
- ب — عمال : كادر ، فصل تأديبي .
- ج — لجنة استشارية : نصاب .
- د — مكافأة : توصية اللجنة الاستشارية بالحرمات منها .

### المبادئ القانونية :

- ١ — القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، بشأن المحاماة أمام المحاكم ، يحظر على المحامي أن يترافع ضد المصلحة التي كان يعمل بها خلال السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة . ويتحدد نطاق هذا الحظر مكانياً بالمصلحة التي كان يعمل بها المحامي ، لا الوزارة بجميع مصالحها وفروعها وهيئاتها ، كما يتحدد زمنياً بالثلاث سنوات التالية لترك الخدمة . وتتلخص حكمة الحظر في الرغبة في تجنب استغلال الموظف ما عسى أن يكون قد عليه بحكم وظيفته من أسرار المصلحة التي كان يعمل بها وقت أن كان أميناً عليها . وحظر المرافعة يقدر بقدره ، فلا يمتد إلى غير المصلحة التي يعمل بها المحامي ، ولو كانت تابعة لذات الوزارة التي تتبعها المصلحة التي كان موظفاً فيها ، كما لا يستمر بعد السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة ، وإن كان استغلال الأسرار بعدها ممكناً ، أو كانت المرافعة ضد ذات المصلحة .

- ٢ — فصل العامل من الخدمة بسبب

الأقدمية على أساس الأقدمية في الدرجة السابقة . (ب) إذا كان التعيين لأول مرة ، اعتبرت الأقدمية بين المعينين على أساس المؤهل ، ثم الأقدمية في التخرج ، فإن تساوى تقدم الأكبر سناً ، وذلك مع عدم الإخلال بالقواعد التي تقررها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان .

وتقضى مفهوم هذا النص المحكم يؤكد أن ما رعى إليه الشارع من تحديد الأقدمية في الدرجة الواحدة ، يختلف في نطاق قرار الترقية ، عما رسمه بالنسبة لقرار التعيين الأول ، إذا اجتمع في كل من القرارين أكثر من موظف في درجة واحدة .

وهذا التمييز الجلي ، كاف وحده في تنفيذ القول بأن فقرتي المادة ٢٥ من قانون موظفي الدولة متكاملتان في التطبيق ، ومرتبطان إحداها بالآخرى أو ثبوت ارتباط ذلك إن هذا الارتباط المزعوم إن كان يراد به الاقتران أو التلازم النظري في ذاته ، ينقصه أن الحكم الذي أرساه الشارع بشأن تجديد الأقدمية في حال اجتماع أكثر من موظف في قرار الترقية ، غير الذي قرره في حال اجتماع الموظفين في قرار التعيين الأول .

( القضية رقم ٦٦٦ سنة ٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز البيلاوي نائب رئيس المجلس والدكتور محمد سعد الدين الشريف وعبد الفتاح نصار وعزت عبد المحسن وأبو الوفا زهدى المستشارين ) .



٢ - مستشار : بقضايا الأوقاف ، مقياس صلاحيته للوظيفة .

### المبادئ القانونية :

١ - انطباق الأحكام الخاصة بالأعضاء الفنيين بمجلس الدولة على أعضاء قسم قضايا الأوقاف ، مقصور على أحكام المراتب وشروط التعيين ، ولا يجوز القياس فيما عدا ذلك من الأحكام الخاصة بانتهاء خدمة أعضاء مجلس الدولة الفنيين ، بل تسري أحكام قانون الموظفين في هذا الشأن .

٢ - القرار الصادر بالإحالة إلى المعاش بغير الطريق التأديبي ، ليس جزاء تأديبياً ، ولا يلزم لمشروعية هذا القرار ثبوت كل الوقائع التي يستند إليها ، إذ يقع صحيحاً ولو انتفت بعض هذه الوقائع ، مادامت الوقائع الأخرى محتلة ، ويمكن أن يستخلص منها استخلاصاً سائغاً عدم الصلاحية للبقاء في الوظيفة .

٣ - صلاحية مستشار بقسم قضايا الأوقاف للبقاء في الوظيفة ، يجب أن توزن بحسب أرفع مستويات الأخلاق والسلوك ، وبحسب ما تستوجبه من أبلغ الحرص على اجتناب الشبهات .

( القضية رقم ١٧٢٧ لسنة ٦ ق ) .

١٣٧

٢٢ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - موظف : فصل تأديبي ، غير تأديبي ، قرار إداري ، سببه .

ب - موظف : فصل غير تأديبي ، دعوى تأديبية ، سلطة قضائية .

تأديبي ، لا يكون إلا بموافقة وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنة الفنية التي يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ؛ وأخذ رأى اللجنة لإجراء شكلي تمهيدى واجب ؛ وإن كان وكيل الوزارة لا يتقيد بهذا الرأى في إصدار قراره .

٣ - مادام القانون قد أغفل النص على نصاب معين بصحة انعقاد اللجنة الاستشارية ؛ فإن انعقادها بأغلبية أعضائها يكون صحيحاً .

٤ - توصية اللجنة الاستشارية بحرمان العامل من المكافأة المستحقة عن مدة خدمته كعقوبة تبعية لقرار الفصل ، لا يعنيه أن قرار رئيس الجمهورية ٦٣٤ بشأن قواعد تأديب عمال اليومية الحكوميين ، الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٠ ، قد أغفل النص على هذا الحرمان بين الجزاءات التي أورد بيانها في المادة الأولى منه ؛ ذلك أن الحرمان من المكافأة من توابع الفصل ، وعقوبة مكمله له ، فهي لا تقوم على استقلال حتى تحتاج إلى نص يقررها .

( القضية رقم ١٠٣٨ لسنة ٦ ق ) .

١٣٦

١٥ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - أوقاف : أعضاء قسم قضاياها ، انتهاء خدمتهم ، أحكامه .

ب - قرار إداري : معاش ، أسباب الإحالة إليه .

## المبادئ القانونية :

١ — فصل الموظف من الخدمة يتم عن طريق التأديب ، أو بغير طريق التأديب ، طبقاً للأوضاع المرسومة قانوناً . والفصل التأديبي يدخل في باب الجزاءات المنصوص عليها قانوناً ، وليس كذلك الفصل غير التأديبي . والفصل التأديبي قوامه وقائع معينة محددة ، وهو مالا يتطلبه الفصل بغير طريق التأديب . والفصل غير التأديبي يكفي فيه وجود أسباب لدى الإدارة تسوغه ، سواء أفصح عنها أم لم تفصح ، ما دام لم يثبت أنها قد انحرفت فيه إلى غير المصلحة العامة .

لذلك يعتبر قرار الفصل غير التأديبي صحيحاً قائماً على سببه المسوغ له ، في حالة عدم ذكر السبب ، وعلى من يدعى العكس عبء الإثبات ، مع خضوع السبب لرقابة المحكمة عند الإفصاح عنه .

٢ — إحالة أوراق المخالفة إلى النيابة الإدارية لمباشرة الدعوى التأديبية ، ثم فصل الموظف من الخدمة بغير طريق التأديب قبل أن تتصل الدعوى بالمحكمة التأديبية ، لا يمثل عدواناً على السلطة القضائية ، أو مصادرة لاختصاصها ، وإجراءات المحكمة التأديبية غير ذات موضوع بعد صدور قرار الفصل غير التأديبي ، لأن لكل من الفصل التأديبي وغير التأديبي نطاقه الخاص ، ووصفه الذي يتميز به ، والمحكمة التأديبية ، والحكم على الموظف

بغير عقوبة الفصل ، لا يحول دون استعمال جهة الإدارة حقها في الفصل بغير الطريق التأديبي ، متى قام على سببه المسوغ له . والفصل غير التأديبي ليس جزاء حتى يعكس اعتداء من جهة الإدارة على السلطة القضائية ، وإنما هو إجراء خوله القانون لها ، لإبعاد من لم تر فيهم الصلاحية للقيام بأعباء الوظيفة العامة .

( القضية رقم ١٠٢٦ لسنة ٧ ق ) .

## ١٣٨

٢٢ من ديسمبر ١٩٦٢

- ١ — طعن : قرار مجلس التأديب ، ميعاد الستين يوماً ، قطعه ؛ معافاة ؛ حبس احتياطي .  
ب — حبس احتياطي : رفض طلب معافاة والطالب بحبس احتياطياً ؛ طعنه خلال ستين يوماً من خروجه من الحبس .  
ج — ذنب إداري : عقوبته ، ملاءمتها للذنب .

## المبادئ القانونية :

١ — قرار مجلس التأديب الصادر بالعزل من الخدمة ، هو حكم يسرى عليه ما يسرى على أحكام العزل الصادرة من المحاكم التأديبية . ويكون الطعن فيه مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا ، فإذا تقدم صاحب الشأن بطلب إلى مفوض الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا ، لمعافاته من رسوم الطعن في هذا القرار ، فأحال المفوض هذا الطلب إلى مفوض الدولة لمحكمة القضاء الإداري ، باعتبار القرار المطلوب الطعن فيه ليس حكماً ، فإن طلب صاحب الشأن يقطع في هذه الحالة سريان مواعيد الطعن .

٢ - صدور قرار مفوض الدولة برفض طلب المعافاة وقت أن كان الطالب محبوساً احتياطياً، وإقامة الطالب طعنه خلال الستين يوماً التالية للإفراج عنه ، يجعل الطعن مقبولا لتقديمه في الميعاد القانوني .

٣ - يجب تدرج العقوبات المقررة للذنوب الإدارية ، بما يتلاءم وهذه الذنوب . فإذا قرر مجلس التأديب فصل موظف من الخدمة تأسيساً على ما ارتآه من ثبوت جرمي التزوير والاختلاس في حقه ؛ ثم نفي الحكم الجنائي الذي صدر لاحقاً لقرار مجلس التأديب ثبوت هاتين الجريمتين ، فإن عقوبة الفصل لا تكون في هذه الحالة ملائمة للذنب الإداري ، ويكون للهجكة الإدارية تعديل العقوبة في حدود ما يتلاءم وما ثبت بصفة نهائية من ذنب إداري يستاهل المواخذة .

( القضية رقم ١٠٨١ لسنة ٨ ق ) .

١٣٩

٢٢ من ديسمبر ١٩٦٢

محكمة تأديبية : إلغاء ؛ تقرير سنوي .

المبدأ القانوني :

المحكمة التأديبية ليست محكمة إلغاء في مجال أعمال حكم المادة ٣٢ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم فلا تملك التعقيب على تقدير الكفاية في التقرير السنوي الذي يعرض عليها . والمحكمة التأديبية منوط بها فحص حالة الموظف وتقرير صلاحيته للاضطلاع بأعباء

وظيفة أخرى ، أو عدم قدرته على العمل ؛ بغير تعقيب على تقرير الكفاية بالتقارير السنوية .

( القضية رقم ٢٦٠١ لسنة ٦ ق ) .

١٤٠

٢٢ من ديسمبر ١٩٦٢

موظف : تقرير سنوي ، جزاء تأديبي .

المبدأ القانوني :

تقدير كفاية الموظف في التقارير السنوية السرية عن الأعوام ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦ بدرجة ٨٥ و ٩٥ و ٩٨ و ١٠٠ على التوالي . ثم تقديرها عن عام ١٩٥٧ بدرجة ضعيف ؛ فإن التقدير الأخير يكون سليماً متى كان مستمداً من أصول صحيحة ثابتة في الأوراق . لأن دلالة التقارير السنوية السابقة على العام الذي يجرى عنه التقرير ليست دلالة قاطعة فلا تثير على لجنة شئون الموظفين إن هي اعتمدت في تقريرها على سبق توقيع جزاءات على الموظف ، مادام في تعاقب هذه الجزاءات ما يرين على صفحته ويخمدش قيامه بعمله بكفاية .

( القضية رقم ١٢٢٣ لسنة ٧ ق ) .

١٤١

٢٢ من ديسمبر ١٩٦٢

أ - عقد إداري : ممارسة .

ب - عقد إداري : استبعاد شخص من مجال التعاقد .



## المبادئ القانونية :

١ — حرية الإدارة في اختيار المتعاقد لدى التعاقد عن طريق الممارسة ، ليس ما يتنافى معها إخضاع الممارسة لتنظيم قانوني معين ؛ لأنه ليس في النظم المقررة للتعاقد عن طريق الممارسة ، مهما تبلغ دقتها ، ما يلزم جهة الإدارة اختيار متعاقد معين .

٢ — يجوز للإدارة استبعاد بعض الأشخاص عن مجالات التعاقد مع جهة الإدارة بما يتجمع لديها من تقرير عام عن كفايتهم وقدرتهم ، ولو لم يسبق ارتباطهم معها في عمل ما ، وذلك كأجراء وقائي تملية غير الإدارة توخيا للمصلحة العامة .

( القضية رقم ١٦٥٤ لسنة ٦ ق ) .

## ١٤٢

٢٢ من ديسمبر ١٩٦٢

موظف : استقالته بعد الخامسة والخمسين .

## المبدأ القانوني :

إذا طلب الموظف الذي بلغ سن الخامسة والخمسين ترك الخدمة ، على أن يسوى معاشه على أساس ضم سنتين لمدة خدمته وحسابها في المعاش ، وذلك طبقاً للقانون ١٢٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة ؛ يجب التزام أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن هذا الطلب ، باستثناء الفقرة الأخيرة من المادة ١١٠ منه ، وهي

التي تنص على اعتبار الاستقالة المقترنة بأى قيد ، أو المعلقة على أى شرط ، كأن لم تكن . مع وجوب الفصل في الطلب المذكور خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ، وإلا اعتبر مقبولا .

( القضية رقم ١٥٦٦ لسنة ٧ ق ) .

## ١٤٣

٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢

أ — دمغة : تظلم إداري ، خلوه من طابع دمغة ، أثره .

ب — شرف : جريمة مخلة به ؛ شيك بدون رصيد ؛ موظف ، إنهاء خدمته .

## المبادئ القانونية :

١ — خلو التظلم الإداري من طابع الدمغة لا يبطله ؛ إذ يكفي أن يقوم التظلم بين سمع الإدارة وبصرها ، حتى يترتب عليه أثره ، وإن أعوزه استيفاء إجراء شكلي متطلب لغرض آخر ، لم يترتب عليه القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن تقرير رسم دمغة ، جزاء البطلان .

والورقة التي تقدم إلى الجهات القضائية أو الإدارية غير مستوفاة رسم الدمغة ، لا تعتبر معدومة في ذاتها ، أو كأن لم تكن ؛ وإنما يمتنع على القضاة والموظفين إجراء أي عمل من اختصاصهم في شأنها ، ما لم يؤد الرسم المستحق عليها . فالورقة صالحة في ذاتها ، وقائمة بما فيها ، وإنما العمل المطلوب

من هؤلاء الموظفين مرجأ من جانبهم إلى ما بعد سداد الرسم .

أما الأثر القانوني الذي يرتبه الشارع على واقعة تقديم التظلم ، وإن خلا من رسم الدفعة ؛ فإنه يتحقق من حيث اعتبار شرط التظلم الإداري السابق مرعياً قبل رفع دعوى الإلغاء .

٢ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد ، من الجرائم المحلة بالشرف ، لما تنطوي عليه من مساس بسمعة الموظف و ذمته وتأثيرها على الثقة في أمانته ونزاهته وصلاحيته ، ولما تتطلبه من قصد جنائي خاص ، حتى أن الشارع ألحقها بجريمة النصب ، وعاقب عليها بالعقوبة المقررة لها .

لذلك يقع لزماً بقوة القانون ، إنهاء خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة ، بعد صدور حكم عليه بالحبس مع الشغل في جريمة إصدار شيك بدون رصيد ، دون حاجة إلى قرار خاص بذلك .

( القضية رقم ١٦٧٣ لسنة ٧ ق ) .

١٤٤

٣٠ من ديسمبر ١٩٦١

١ - مهندس : غير ذي مؤهل ، قيد بسجل خاص بوزارة الأشغال ، شروطه .

ب - عمل هندسي : جائز مباشرته لغير المهندسين ، والمهندسين تحت التمرين ، والمهندسين الساعدين .

المبادئ القانونية :

١ - إن وزارة الأشغال العمومية

أنشأت سنة ١٩٣٩ ، وقبل صدور القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء نقابة المهن الهندسية ، سجلاً داخلياً خصصته لقيد مهندسي المقاولين القدامى ، وهم القائمون بالأعمال الهندسية من غير ذوي المؤهلات ، ودرجت على أن تراعى فيمن يقيد اسمه بهذا السجل لاعتقاده كمهندس مقاول ، أن يكون قد تحقق لها سابقة قيامه بأعمال هندسية بفروع الوزارة ، تثبت توافر الخبرة والصلاحيات اللازمة ، واكتساب المراتب الكافية للاضطلاع ببعض الأعمال الهندسية التي لا تتطلب تأهيلاً خاصاً ، وأن يوصى بالتفتيش المختص ، أو المصلحة صاحبة الشأن بقيد اسمه في هذا السجل في ضوء التقارير المقدمة عنه .

ومتى تم القيد كان للوزارة حرية القبول أو رفض أي مهندس من المقيدين بهذا السجل ، يرشحه المقاول لعملية معينة بحسب تقديرها لصلاحيته الشخصية للقيام بأعباء هذه العملية ، ولو كان مستوفياً الشروط المطلوبة . كما أن لها في أي وقت ، إذا رأت عدم صلاحية المهندس المقيد للعمل ، أن تطلب من المقاول استبدال غيره به ، بمن تأنس فيه الكفاية من بين المهندسين المقيدين ، الأمر الذي جرت على النص عليه عادة في العقود التي تبرمها مع المقاولين .

وقد استمر العمل بنظام القيد بهذا السجل على الأسس المتقدمة ، حتى صدر القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ، بإنشاء نقابة المهن الهندسية ،

الذى نص في الفقرة الثالثة من المادة ٧١ على أنه : « لا يجوز لغير المهندسين ، والمهندسين تحت التمرين ، والمهندسين المساعدين ، المقيدين بالسجل ، أن يباشروا من الأعمال الهندسية إلا الأعمال التي يحددها وزير الأشغال بقرار يصدره بعد أخذ رأى مجلس النقابة . »

وتطبيقاً لهذا النص ، أصدرت وزارة الأشغال القرار الوزاري ٨٥٢٨ في ٢٤ من نوفمبر ١٩٤٩ ، الذي حدد الأعمال الهندسية التي يجوز لغير المهندسين مباشرتها . إلا أن هذا القرار عدل بالقرار ٨٧٠١ في ١٧ من يولييه ١٩٥٤ ، وذلك بناء على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسته ٣٠ من يونيو ١٩٥٣ في الدعوى ٢١٨ لسنة ٤٤ ق الذي قضى بإلغاء القرار الوزاري السابق ، فيما تضمنه من تقييد الأعمال الهندسية التي يجوز لغير المهندسين مباشرتها ، بقيد عدم زيادة قيمتها على قدر معين من المال أو الأقدنة ، وبقيود موافقة المصالح والهيئات الهندسية .

وفي أوائل عام ١٩٥٤ اتجه رأى الوزارة إلى إلغاء نظام القيد في سجلها الخاص وقفل هذا السجل نهائياً . وهو الذي كان الغرض منه تحديد عدد أفراد هذه الطائفة من مهندسي المقاولين القدماء غير الحاصلين على مؤهلات هندسية ، وحصرهم إلى أن ينقرض هذا النظام تدريجاً ، سواء بوفاة المقيدين بالسجل ، أو بثبوت هجرهم عن العمل . وتحقيقاً لهذا الاتجاه ، حررت الوزارة في ١٢ من أبريل

١٩٥٤ إلى جميع تفتيش الرى للإفادة عما إذا كانت ثمة مندوبو مقاولين ، سبق لهم العمل بالتفتيش من غير المقيدين بالسجل . وتنطبق عليهم شروط القيد به ، مع بيان العمليات التي قاموا بها ، لعرض أمرهم على السيد الوزير للنظر في إضافة اسم من يكون مستوفياً للشروط بالسجل ، وقفله بعد ذلك نهائياً .

٢ - إن قرار وزير الأشغال العمومية ٨٧٠١ لسنة ١٩٥٤ ، الصادر تطبيقاً لنص المادة ٧١ فقرة ثالثة من القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية ، وهو الذي يحكم الحالة المعروضة ، تناول في مادته الأولى الإحالة إلى الجداول المرافقة له فيما يختص بتحديد الأعمال الهندسية التي يجوز أن يباشرها غير المهندسين والمهندسين تحت التمرين والمهندسين المساعدين المقيدين بالسجل ، أي التي يجوز أن يباشرها مهندسو الخبرة ، وهم مندوبو المقاولين غير المؤهلين في أي جهة من الجهات ، لافي وزارة الأشغال بحسب .

ولم يتضمن القرار ولا القانون ، إلزاماً على الوزارة المذكورة أو على غيرها من الجهات الأخرى ، بقبول هذه الطائفة من المهندسين حتماً للقيام بما قد يكون لديها من الأعمال ، أو قصرها عليهم دون سواهم ، بل جعل الأمر في ذلك جوازياً ، مرده إلى رأى الجهة صاحبة الشأن ، التي تترخص بما هي أقدر على وزن ملامته فنياً وعملياً ، في تقدير صلاحية



المهندس الشخصية ، للقيام بالأعمال الهندسية المراد إجراؤها في دائرة اختصاصها ، بما يضمن سلامة هذه الأعمال ، ويحقق حسن أدائها على هدى المصلحة العامة .

ومقاد الجواز المعنى بنص الفقرة الثالثة من المادة ٧١ من القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ، ليس إقرار مهندس الخبرة ذاتياً بالأعمال الهندسية التي خول القانون وزير الأشغال تنفيذها بقرار منه ، أو جعلها حقاً لهم أو وقفاً عليهم ؛ بل إباحة مزاوتهم هذه الأعمال ، وحظر مباشرتهم لما عداها ، أي أنه تحديد موضوعي لنشاطهم الفني الهندسي ، وقيد على هذا النشاط في الوقت ذاته .

فإذا كانت وزارة الأشغال قد أنشأت منذ سنة ١٩٣٩ ، وقبل صدور هذا القانون ، سجلاً خاصاً بها ، منبت الصلة بالقانون المذكور ومقصوراً عليها ، لقيد مهندسى المقاولين غير المؤهلين ، نظراً إلى طبيعة أعمالها الهندسية وماتتضيه من دقة خاصة ، وذلك كتنظيم داخلي خاص بها وبفروعها للرجوع إليه في أعمالها الهندسية العديدة ،

وكان هذا السجل من ابتكارها ولا يقيد بها أو يقيد سواها من وزارات الحكومة الأخرى أو مصالحها ، أو الهيئات والأفراد . وهو سجل لم يقض القانون بإنشائه ، أو يتصد لتنظيمه وتحديد شروط القيد به ؛ وكان إمساك هذا السجل أو إقفاله ، أمر خاضع لرغبتها وتقديرها ، إذ لا يحكم القانون ولا صلة له به ، فهو لا يؤثر بصفة عامة على حق هذه الطائفة المستمند من نص المادة ٧١ من القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ، ومن قرار وزير الأشغال ٨٧٠١ لسنة ١٩٥٤ ، وعدم موافقتها على قيد المدعى بسجلها بعد قفله ، وهو تنظيم عرفي ذات خاص بها ، لم يتعلق به حقه ، لا يعنى حرمانه بصفة مطلقة من مباشرة الأعمال الهندسية التي حددها القرار الوزاري آنف الذكر ، بتفويض من الشارع بما يمكن أن يعتبر مصادرة لهذا الحق أو مانعاً له من ممارسته .

( القضية رقم ٢٠٣٧ لسنة ٦ ق وثاسة وعضوية السادة الأساتذة سيد إبراهيم الديوانى نائب رئيس المجلس ومصطفى كمال إسماعيل وحمد مختار العزبى وعزت عبد المحسن وأبو الوفا زهدى المستشارين ) .

## قضاء المحاكم الكلية

١٤٥

محكمة اسكندرية الابتدائية

٣ من فبراير ١٩٦٣

استئناف ، متى يعتبر مرفوعاً ، المادة ١/٤٠٥  
مرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، المادة ٦  
مرافعات .

المبدأ القانوني :

لكي يعتبر الاستئناف مرفوعاً في الميعاد  
( بعد التعديلات الواردة في القانون ١٠٠  
لسنة ١٩٦٢ ) يجب أن يتم إعلان المستأنف  
عليه بصحيفة الاستئناف في الميعاد القانوني  
إعلاناً صحيحاً ولا عبرة بتاريخ تقديم  
الصحيفة لقلم المحضرين .

المحكمة

« من حيث إن الحكم للاستئناف قد صدر في  
مادة مستعجلة فيكون ميعاد استئنافه خمسة  
عشر يوماً طبقاً لنص المادة ٢/٤٠٢ مرافعات  
للمعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . »

« ومن حيث إن المادة ١/٤٠٥ من قانون المرافعات  
( المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ٦٢ ) قد نصت على أن  
« يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور يراعى فيه  
الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى » وبيّن  
منها بوضوح أن الاستئناف لا يعتبر مرفوعاً  
في الميعاد إلا إذا أعلنت صحيفته للمستأنف ضده  
في خلال الميعاد بصرف النظر عن الوقت الذي  
تقدم فيه صحيفة الاستئناف لقلم المحضرين إذ أن

المشرع لم يذكر في باب الاستئناف أن تقديم  
صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين أو قلم الكتاب  
يعتبر معه أن الاستئناف قد رفع ويمنع من فوات  
ميعاد الاستئناف . ولا يقدر في هذا ما جاء  
بالمذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٠ لسنة ٦٢ بشأن  
المادة ٤٠٥ من أنه « سوف يترتب على ذلك  
اعتبار الاستئناف مرفوعاً إذا قدمت صحيفته إلى  
قلم المحضرين في ذلك الميعاد بعد أداء الرسم »  
إذ أن النص لا يفيد ذلك وليس معنى اتباع  
إجراءات رفع الدعوى عند رفع الاستئناف أن  
يكون تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين  
منتجاً لنفس الأثر المترتب على تقديم صحيفة  
الدعوى ، لأن اتباع نفس الإجراءات لا يستتبع  
حتماً حدوث نفس الآثار . هذا فضلاً عن أن  
المادة السادسة من قانون المرافعات ( التي لم يشملها  
التعديل الوارد بالقانون ١٠٠ لسنة ٦٢ ) تنص  
على أنه « إذا نص القانون على ميعاد حتمي لرفع  
دعوى أو طعن أو أي إجراء آخر يحصل بالإعلان  
فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم  
خلاله » .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم فليسكي يعتبر  
الاستئناف مرفوعاً في الميعاد يجب أن يتم إعلان  
المستأنف عليه بصحيفة الاستئناف في الميعاد  
القانوني إعلاناً صحيحاً » .

( القضية رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٦٢ مدني مستعجل  
مستأنف رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الحى  
قنصوه رئيس المحكمة وأحمد محمود حسني وحافظ السلي  
القاضين ) .

الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ٥٩ في المادة ٢/٢ منه  
إذ أن المادة الأخيرة لا تشترط توقيتاً للعمل  
كما لا تستلزم أن يكون العمل ممسلاً لا يدخل  
بطبيعته فيما يزاوله رب العمل .

٣ - إذا كان السبب الذي استندت إليه  
الشركة لفصل العامل لا ينهض مبرراً كافياً  
فلا حاجة بعد ذلك إلى تكليف هذا الأخير  
بإثبات تعسف الشركة إذ أن عدم كفاية المبرر  
يستوى مع انعدامه .

#### المحكمة

« . . . ومن حيث إنه عن الدفع المبدي من  
المستأنف عليها فقد نصّ المشرع في المادة السابعة  
من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن  
« تعفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل  
التقاضى الدعاوى التي يرفعها العمال والعمال  
المتدرجون والمستحقون عنهم ونقابات العمال  
طبقاً لأحكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه  
السرية وللمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالتنفيذ  
المؤقت وبلا كفالة ، ولها في حالة رفض الدعوى  
أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها »  
وبناء على هذا النص وعملاً بالمادة ٤٠٢/٢ من  
قانون المرافعات ( قبل تعديلها بالقانون ١٠٠  
لسنة ١٩٦٢ ) كان ميعاد استئناف الدعاوى  
العمالية عشرة أيام باعتبارها من الدعاوى التي  
يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة . أما  
ما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون  
العمل ٩١ لسنة ٥٩ من أن يكون ميعاد استئناف  
الأحكام الصادرة في موضوع طلب التعويض عن  
الفصل التعسفي عشرة أيام فليس إلا استطراد لما  
سبق أن نظمته المادة السابعة من نفس القانون

١٤٦

#### محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٤ من مارس ١٩٦٣

١ - استئناف : ميعاده ، المادة ٤٠٢ مرافعات  
المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ٦٢ ، استئناف حكم دعوى  
التعويض عن الفصل التعسفي ، المادة ٧٥ من قانون  
العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ٥٩ .

ب - عامل عرضي : شروط انطباق المادة ١/٨٨  
من قانون العمل ، مثال - العامل العرضي في حكم المادة  
٢/٢ من قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ٥٩ -  
اختلاف العرضية في كل قانون عن الآخر .

ج - فصل بلا مبرر : عدم كفاية المبرر يستوى  
مع انعدامه ، مثال .

#### المبادئ القانونية :

١ - ميعاد استئناف الدعاوى العمالية بما  
فيها الحكم الصادر في دعوى التعويض عن  
الفصل التعسفي هو ستين يوماً طبقاً لنص  
المادة ٤٠٢ مرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠  
لسنة ١٩٦٢ ، ميعاد العشرة أيام المنصوص  
عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل تزيد من  
المشرع سبباً عن تعديله عند تعديل مواعيد  
الاستئناف بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

٢ - لكي يعتبر العامل عامل عرضي  
لا تنطبق عليه أحكام الفصل الخاص بعقد  
العمل الفردي من قانون العمل ٩١ لسنة ٥٩  
يجب توافر شروط ثلاثة : الأول أن يكون  
العمل عرضياً لا يتكرر من وقت لآخر .  
والثاني ، ألا يكون ممادخل بطبيعته فيما يزاوله  
صاحب العمل . والثالث ، ألا يستغرق العمل  
أكثر من ستة أشهر . والعرضية في مفهوم  
قانون العمل تختلف عنها في قانون التأمينات



الحكم صادراً من محكمة جزئية أم ابتدائية وخمسة عشر يوماً في المواد المستعجلة أيّاً كانت المحكمة التي أصدرت الحكم ولم يعد مدة ميعاد منقوص في مواد الأوراق التجارية ولا المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة لأن هذه التفرقة لم يعد لها محل ولا تتناسب الفائدة المرجوة منها مع الخلافات التي تثيرها .

وعلى هذا وبناء على إلغاء التفرقة بين الدعاوى التي تنظر على وجه المعتاد وتلك التي تنظر على وجه السرعة أصبح ميعاد استئناف الدعاوى العمالية — والتي كانت تنظر على وجه السرعة — ستين يوماً طبقاً لنص المادة ٤٠٢ مرافعات المعدلة ولا محل لاستثناء الدعاوى الصادرة في موضوع طلب التعويض من هذه القاعدة والقول بأن ميعاد استئنافها هو عشرة أيام طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ٥٩ إذ أن النص على هذا الميعاد ما هو إلا تزييد من المشرع كان في غنى عنه اكتفاء بالمادة السابعة من القانون كما أنه لم يكن في حاجة إلى النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ على أن دعوى التعويض يفصل فيها على وجه السرعة مما يفهم منه أنه ما حدد ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى التعويض بعشرة أيام إلا لأنه اعتبرها بنص صريح منفرد — وهو ما جاء بالفقرة الثالثة من المادة — من الدعاوى التي يفصل فيها على وجه السرعة مما يستتبع بعد إلغاء التفرقة بين الدعاوى التي تنظر على وجه الاعتیاد وتلك التي تنظر على وجه السرعة أن تكون دعوى التعويض شأنها شأن باقي الدعاوى العمالية فيما يتعلق بميعاد استئناف الحكم الصادر فيها . ولا يمكن القول بعكس ذلك إذ لا يتصور أن يكون المشرع قد أراد أن يفرد دعوى التعويض بميعاد خاص لاستئناف الحكم الصادر فيها دون

بدليل ما جاء في الفقرة الثالثة من هذه المادة من أنه « وعلى المحكمة أن تفصل في الموضوع إن كان له محل وذلك على وجه السرعة خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ أول جلسة » ولم يكن المشرع يقصد بذلك إلا تأكيد الحاق دعاوى المطالبة بالتعويض بتلك التي أوجب الفصل فيها على وجه السرعة حتى لا يتطرق إليها أى شك ولم يقصد أن يجعل لها ميعاداً خاصاً لاستئناف الأحكام الصادرة فيها إذ أن القاعدة العامة الواردة في المادة السابعة من القانون ٩١ لسنة ٥٩ جعلت ميعاد الاستئناف عشرة أيام في جميع الحالات بالنسبة للدعاوى التي ترفع طبقاً لأحكام هذا القانون سواء أكان موضوع الدعوى مطالبة بأجر أو بكفاة أو بتعويض عن الفصل التعسفي أو غيره من الحقوق العمالية فلو أن المشرع لم ينص على ميعاد الاستئناف في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ٥٩ لكان الميعاد تطبيقاً لنص المادة ٧ من نفس القانون هو عشرة أيام إذ أن هذه المادة الأخيرة تسري على جميع الدعاوى وقد وردت في الفصل الثاني الخاص بالأحكام العامة ضمن الباب الأول التمهيدى وما كان المشرع بحاجة إلى ترديد الحكم العام في نص المادة ٧٥ فقرة أخيرة ولم يكن هذا منه إلا تزييد كان في غنى عنه .

« ومن حيث إن المادة ٤٠٢ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ٦٣ نصت على أن « ميعاد الاستئناف ستين يوماً لم ينص القانون على غير ذلك ، ويكون الميعاد خمسة عشر يوماً في المواد المستعجلة أيّاً كانت المحكمة التي أصدرت الحكم » وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٠ لسنة ٦٢ تحت هذه المادة أن المشرع وحد ميعاد الطعن بالاستئناف فجعله ستين يوماً سواء أكان

الإيضاحية للمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ٥٢ للعمل العرضي بحالة تسكليف بناء بإقامة حائط في أحد المصانع .

٣- وقد حدد المشرع العمل المؤقت تحديداً زمنياً بأنه العمل الذي لا يستغرق أكثر من ستة أشهر فتطبق أحكام الفصل الخاص بعقد العمل الفردي على العمال الذين يقومون بأعمال عرضية لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل إذا استمرت أعمالهم أكثر من هذه المدة .

« ومن حيث إنه يبين بوضوح من استقراء ما جاء بتقرير الحبير المتدب في الدعوى أن الشركة المستأنف عليها تقر بأن المستأنف كان يعمل بها بأجر يومي قدره ٣٠ قرشا في بعض الأوقات في عملية شحن الحزان الخاص بالمولاس وتفريقه في حالة التصدير للخارج وأن مدة عمله بدأت في ١٢/٣١/١٩٥٥ وانتهت في ١٢/٣١/٦١ أي أنه عمل لمدة ست سنوات وعلى هذا وتطبيقاً للقواعد القانونية السالف بيانها بين بجلاء أن العمل الذي كان يقوم به المستأنف لا يخرج عن طبيعة عمل الشركة المستأنف عليها وهي شركة السكر والتقطير المصرية إذ أن شحن وتفريق الخزانات الخاصة بمادة المولاس هو من صميم عمل الشركة كما أن مدة عمل المستأنف بالشركة بإقرارها هي ست سنوات فضلاً عن أن العمل لا يعتبر في حكم القانون عملاً عرضياً مؤقتاً بدليل أن يتكرر من وقت لآخر .

ولا يغير من هذا النظر الذي انتهت إليه المحكمة ما جاء بنص المادة ٢/٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ٥٩ التي تقضى بأن يستثنى من تطبيق أحكام ذلك القانون « العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال

بقية الدعاوى العمالية إذ لا يوجد ما يبرر جعل ميعاد الاستئناف فيها عشرة أيام في حين أن ميعاد استئناف الدعاوى في المواد المستعجلة خمسة عشر يوماً وباقي الدعاوى العمالية ستين يوماً . ولا يفسر بقاء نص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ٥٩ رغم تعديل المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات إلا بأنه من قبيل السهو إذ اكتفى المشرع بتعديل القاعدة العامة وسهى عن التعرض للاستطراد الذي كان في غنى عنه والذي كان يمكن تداركه بقواعد التفسير .

« ومن حيث إن المادة ١/٨٨ من القانون ٩١ لسنة ٥٩ ( تقابل وتطابق للفقرة ١ من المادة الأولى من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ) تخرج عن نطاق تطبيق الفصل الخاص بعقد العمل الفردي « الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر » ويتضح من هذا النص أن هناك شروطاً ثلاثة لا بد من توافرها جميعاً حتى يتحقق هذا الاستثناء :

١- فيشترط أولاً أن يكون العمل عرضياً أي لا يكون من الأعمال التي تتكرر من وقت لآخر كالأعمال الموسمية .

٢- ويشترط ثانياً ألا يكون العمل مما يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل فلا يعتبر العمل عرضياً بمجرد كونه غير مستمر مثل قيام شركة السكر بنقل القصب لمصانعها في بعض الأوقات فهو عمل موسمي وليس عملاً عرضياً وهو يدخل في النشاط المعتاد للشركة . وبالتالي تطبق أحكام الفصل الخاص بعقد العمل الفردي على القائمين به أيأ كانت مدة العمل . وقد مثلت المذكورة

التراحييل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ إلا فيما يرد به نص خاص » إذ لا يشترط لتحقيق هذا الاستثناء — في حكم القانون ٩٢ لسنة ٥٩ — أن يكون العمل عمالاً يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل بل يكفي أن يكون العمل عرضياً مؤقتاً ولذلك نص القانون على أن الاستثناء من أحكام التأمينات الاجتماعية يشمل عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ رغم أن عملهم يدخل في صميم ما يزاوله المقاول رب العمل كما لم يحدد التوقيت بألا تزيد مدة اشتغال العامل على ستة أشهر كما هو الحال في نص الفقرة ١ من المادة ٨٨ من قانون العمل كما يلاحظ أن المادة ٢/٢ من قانون التأمينات الاجتماعية قد خصت بالذكر «العمال الموسمين» كمنال للعمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة . وهذا يدل على أن المقصود بلفظ العرضية في نص هذه المادة يختلف عن معناه في نص المادة ٨٨/١ من قانون العمل

إذ أن العمل الموسمي لا يعتبر عملاً عرضياً في مفهوم قانون العمل .

« ومن حيث إن هذه المحكمة ترى من قيام الشركة المستأنف عليها بتوقيع الكشف الطبي على المستأنف بعد أن عمل بها لمدة ست سنوات وفصله من عمله لمجرد رسوبه في هذا الكشف نظراً لارتفاع ضغط دمه ورغم عدم ثبوت عجزه عن تأدية عمله الذي ظل يقوم به لمدة ست سنوات دون أن يوقع عليه كشف طبي . ترى من هذا أن السبب الذي استندت إليه الشركة لفصل المستأنف لا ينهض وبرراً كافياً لفصله وعلى ذلك فلا حاجة بعد ذلك إلى تكليف هذا الأخير بإثبات تعسف الشركة إذ أن عدم كفاية البرر تستوى مع انعدامه » .

( القضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ عمال مستأنف بالهيئة السابقة ) .



## أوامر الأداء

طبيعتها وطرق الطعن فيها

للسيد رئيس المحكمة فتمحي عبد الصبور

رئيس المكتب الفني بمحكمة النقض

- ٢ -

قدمنا في مقال سابق (١) أن أمر الأداء في طبيعته *Par nature* ليس أمراً ولائياً ولا أمراً على عريضة لاختلافهما من حيث إجراءات الصدور والآثار التي يرتبها القانون لكل منهما رغم أنهما يتفقان في أن كلا منهما يصدر من قاض على عريضة في غيبة الخصم وبدون سماع مرافعة ، وأن أمر الأداء ليس إلا حكماً قضائياً (٢) فاصلاً في خصومة وإن كان المشرع قد جعله من حيث الشكل يصدر في صورة أمر *ordonnance* .

أثر تكليف أمر الأداء بأنه حكم قضائي :

١٣ - وتبدو أهمية تكليف أمر الأداء بأنه حكم قضائي لا أمر على عريضة وبأنه فاصل في خصومة قضائية من وجوه عدة كما يلي :

( أ ) وجوب مراعاة القواعد التي رسمها القانون للاختصاص بالدعوى والتوكيل في الخصومة .  
( ب ) حيوية أمر الأداء باعتباره حكماً قضائياً حاسماً للخصومة وما يتصل بذلك من أحكام النفاذ المعجل والإشكال في تنفيذه .

( ج ) طرق الطعن وخضوعه للأحكام التي وضعها القانون لقواعد الطعن في الأحكام ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه إلا بمن صدر ضده الأمر كما لا يجوز الطعن في الأمر بمن قبله أو بمن قضى له بكل طلباته ، وإن كان الأمر بالأداء ينفرد بطريق خاص من طرق الطعن هو طريق التظلم فيه .  
ومنفرد المبحث التالي لبيان طرق الطعن في أمر الأداء ولا يبق هنا إلا أن نتناول بالمبحث ما تقتضيه طبيعة الأمر بالأداء — على ما تقدم — من وجوب مراعاة قواعد الاختصاص بالدعوى والتوكيل في الخصومة ومدى حيوية الأمر بالأداء .

(١) راجع مقالنا « أوامر الأداء : طبيعتها وطرق الطعن فيها » بمجلة المحاماة السنة ٤٤ العدد الأول ص ٨٩ وما بعدها .

(٢) وقد أخذ بهذا الرأي الدكتور رمزي سيف في كتابه الوسيط في شرح قانون المرافعات طبعة سنة ١٩٦٢ ص ٧٧٩ وما بعدها .

## قواعد الاختصاص والتوكيل في الخصومة :

١٤ — قدمنا (١) أن طريق أمر الأداء طريق للتقاضى رسمه الشارع استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى الواردة بالمادة ٦٩ من قانون المرافعات وأن طلب استصدار أمر الأداء بعد مطالبة قضائية جازمة بالحق بعد تكليف المدين بالوفاء وأن الخصومة في صورة طلب أمر الأداء إنما تشكل ذلك النزاع الذى يشهده طالب الأمر أمام القاضى فى طلبه بالإجراءات التى رسمها القانون ولذلك فإن أمر الأداء يشتمل على قضاء قطعى ملزم (٢) .

١٥ — ومتى كان طلب أمر الأداء مطالبة قضائية ، وقد صرح المشرع فى المادة ١/٨٥٧ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأنه قاطع للتقدم وتبدأ به الخصومة بين الطرفين (٣) من تاريخ تقديم الطلب فينبى على ذلك :

(١) أن طلب الأمر بالأداء لا يقبل من الدائن إلا إذا كانت عريضته مصحوبة بما يدل على أداء الرسم كاملاً (٤) .

(ب) أن الشارع قد أوجب صدور الأمر من قاضى محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين أو قاضى المحكمة الابتدائية بحسب الأحوال أى بحسب قواعد الاختصاص العامة فى التقاضى وذلك ما لم يقبل المدين اختصاص محكمة أخرى — محلياً أو قيمياً — بالفصل فى النزاع (٥) وذلك لعدم تعلق الاختصاص بحسب قيمة الدعوى والاختصاص المحلى بالنظام العام (٦) .

أما الاختصاص النوعى فلا جدال فى وجوب أن يكون القاضى الذى أصدر الأمر مختصاً بالفصل فى النزاع نوعياً ولذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت المنازعة « إيجارية » ناشئة عن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن وتستلزم تطبيق نصوصه فإنها تدخل فى اختصاص المحكمة الابتدائية دون المحكمة الجزئية عملاً بالمادة ١٥ من القانون المذكور ومن ثم لا يكون قاضى محكمة المواد الجزئية مختصاً بإصدار أمر الأداء بالمبالغ التى كانت محل هذا النزاع (٧) .

(١) راجع مقالنا السابق الإشارة إليه بند ٥ .

(٢) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وقارن م ٨٥٢ مرافعات معدلة حيث عبرت بعبارة « الفصل فى النزاع » .

(٣) راجع د . رهزى سيف المرجع السابق ص ٧٨٥ وقارن الاستاذ الشاحى فى كتابه « أوامر الأداء » بند ٧٨ .

(٤) م ٨٥٧ / ١ مرافعات معدلة .

(٥) م ٨٥٢ مرافعات معدلة .

(٦) راجع م ١٣٢ و ١٣٤ مرافعات .

(٧) راجع نقض مدنى ١٤ مارس سنة ١٩٦٣ فى الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ ق بمجموعة المكتب الفنى

س ١٤ ص ٢٩٣ .

وفي مجال الاختصاص الولائي لا يكون القاضي الذي يصدر الأمر بالأداء مختصاً بما يخرج عن ولاية المحاكم بمعنى أنه إذا كان المبلغ المطالب بمس أمراً إدارياً أو يتعلق بالتعويض عنه أو كان متعلقاً بتنفيذ عقد إداري أو بالتعويض بشأنه فإن قاضي أمر الأداء لا يكون مختصاً بإصداره ولائياً ، بل أن الرأي الراجح أنه لا محل لتطبيق نظام أوامر الأداء أمام مجالس الدولة (١) وليس أدل على ذلك من أن المادة ٨٥٢ مرافعات معدلة قد أفصحت عن أن أمر الأداء إنما يستصدر من قاضي محكمة المواد الجزئية أو قاضي المحكمة الابتدائية مما يتعلق بنظام القضاء العادي الأمر الذي لا يقوم عليه النظام القضائي بمجلس الدولة .

(ج) إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالحماية أمام المحاكم قد ساوى طلبات الأداء بصحف الدعاوى حين نص في المادة ٤/٢٥ و ٥ منه على أنه « لا يجوز تقديم صحف الدعاوى للمحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الأداء إلى المحاكم الابتدائية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها . ولا يجوز تقديم صحف الدعاوى أو طلبات الأداء إلى المحاكم الجزئية إلا إذا كان موقعاً عليها من أحد المحامين المقررين أمامها وذلك متى بلغت أو تجاوزت قيمة الدعوى أو أمر الأداء نصاب الاستئناف » . ومخالفة حكم المادة ٢٥ سالفة الذكر يؤدي إلى البطلان لعدم استيفاء الأوضاع التي يتطلبها القانون وهذا البطلان متعلق بالنظام العام (٢) ولا يكفي اتخاذ مكتب المحامي محلاً مختاراً في طلب أمر الأداء دون توقيع المحامي عليه (٣) .

### موجبة الأمر بالأداء :

١٦ — قدمنا أن أمر الأداء حكم قضائي فاصل في خصومة ومن ثم فهو يحوز حجية الأمر للقضي فيمنع الخصوم من العودة إلى المنازعة فيما قضى به إلا بطريق من طرق الطعن المقررة قانوناً . ومتى أصبح أمر الأداء نهائياً فقد أضفى عنواناً للحقيقة ولو كان قد شابته بطلان متعلق بالنظام العام ذلك أن اعتبارات قوة الأمر للقضي للتعلمة بالعدالة تعلو على اعتبارات النظام العام (٤) .

ومتى حاز أمر الأداء حجية الأمر للقضي كان حجة بما فصل فيه من الحقوق ، شأنه في ذلك شأن الأحكام . على أن هذه الحجية لا تقوم إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً (٥) . والقرينة القانونية المستمدة من هذه الحجية قرينة قاطعة لا يجوز قبول دليل ينقضها وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها لعدم تعلقها بالنظام العام (٦) .

- 
- (١) راجع حكم المحكمة الإدارية العليا ١٩٥٨/٦/٧ س ٣ من ١٣٧٣ وراجع د . رمزي سيف المرجع السابق ص ٧٩٣ وراجع الاستاذ الوشاحي المرجع السابق ص ٢٤٦ .  
 (٢) راجع نقض مدني ١٩٥٠/١٢/١٤ محاماة س ٣١ من ٩٨٣ .  
 (٣) راجع استئناف القاهرة ١٩٤٨/٥/٥ محاماة س ٣٠ من ١٢٠ و ١٩٤٨/٥/١٦ مجلة التشريع ص ٢٧٨ .  
 (٤) راجع نقض ١٩٦٢/٦/١٤ مجموعة المكتب الفني س ١٣ من ٨٢٠ .  
 (٥) م ١/٤٠٥ مدني وراجع نقض ١٩٦٢/١/٣ مجموعة المكتب الفني س ١٣ من ١٣ .  
 (٦) م ٢/٤٠٥ مدني وراجع نقض مدني ١٩٦٢/٦/٢١ مجموعة المكتب الفني س ١٣ من ٨٢٤ .



١٧ — وإذا كان الأصل أنه بصدور أمر الأداء لا يملك القاضى الأمر الرجوع فيه أو تعديله وإنما وسيلة ذلك الطعن فيه وفقاً للقانون ، إلا أنه يجوز مع ذلك بعد توقيع الأمر إصلاح ما وقع فى منطوقه من أخطاء مادية كناية أو حسائية كما يجوز تفسير ما وقع فيه من غموض وإبهام وذلك وفقاً للمادتين ٣٦٤ و ٣٦٥ من قانون المرافعات متى توافرت شروط جواز التصحيح أو التفسير وبشرط عدم المساس بجوهر الأمر ذاته ومن ثم فلا سبيل للتخلص من أمر الأداء برفع دعوى بطلان أصلية أى بدعى مبتدأه ولا بدفع بالبطلان فى دعوى قائمة ولو كان الأمر الذى حاز قوة الأمر المقضى وانعلق باب الطعن فيه وفقاً للقانون — باطلا لئيب شكلى أو لقيامه على إجراء باطل وذلك طبقاً للقاعدة المقررة من أنه « لا بطلان فى الأحكام » وذلك ما لم يكن الأمر بالأداء معدوماً لوجوده قانوناً ومن ثم فلا يكون له أية حجية وذلك كالأمر الذى يصدر من غير قاض أو الأمر الذى لم يوقعه قاضى وإنما وقعته شخص آخر (١).

#### مدى أهمية الأمر بالأداء :

١٨ — ومتى أصبح أمر الأداء انتهائياً فقد حاز كفاً من حكمة قوة الأمر المقضى بحيث يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها (٢).

بل لا يجوز أمر الأداء حجية الأمر المقضى فيما جاوز المسألة المقضى فيها ولا على غير الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها (٣). ومع ذلك قد تمتد حجية الأمر بالأداء إلى الخلف العام أو الخلف الخاص للمحكوم عليه وبيان ذلك :

#### (١) بالنسبة للخلف العام :

١٩ — يكون أمر الأداء حجة على وارث المدين باعتباره خلفاً عاماً وإن كان من المقرر أن الوارث يعتبر من الغير بالنسبة لتصرف مورثه إذا اتفق على ذلك فى عقد المورث مع دائنه أو نص القانون على عدم نفاذ تصرف المورث إلى الخلف العام ومن ذلك العقود التى ترد على الإيصاء أو صدور التصرف فى مرض الموت أو إذا كانت طبيعة الحق أو الالتزام الناشئ عن العقد تأبى قيام هذه الخلافة (٤). وحق الوارث فى الطعن على تصرف مورثه فى سند الدين الصادر به أمر الأداء بدعى أنه فى حقيقته وصية قصد به التحايل على أحكام الإرث حق خاص مصدره القانون وليس حقاً يتلقاه عن المورث (٥).

(١) راجع قضاء إدارى ١٩٥١/١٢/٥ عمارة ص ٣٣ من ١٠٤٣ .

(٢) و (٣) راجع نقض مدنى ١٩٦٢/٤/١٣ بمجموعة المكتب الفنى ص ١٢ من ٤٤١ .

(٤) راجع استئناف أسيوط ١٩٦١/٣/٥ بالمجموعة الرسمية للأحكام والبحوث القانونية ص ٦٠ من ٥٣ .

(٥) راجع نقض ١٩٦٢/٦/٢١ بمجموعة المكتب الفنى ص ١٣ من ٢٤٤ .

وإذا كان من المقرر وفقاً للشريعة الإسلامية أن شخصية المورث لا تنتقل إلى وارثه وإنما تبقى التركة محملة بهذه الالتزامات فلا تركة إلا بعد سداد الدين فإن الوارث لا يكون مسئولاً شخصياً في جميع أمواله ودمته عن التزامات المورث (١) وإنما تكون أعيان التركة محملة بحق عيني (٢) تبعي ، يخول للدائن حق تتبعها تحت يد أى وارث أو من يكون الوارث قد تصرف إليهم مادام أن الدين قائم وليس للوارث أن يدفع بانقسام الدين على الورثة (٣) وإن كان له أن يدفع بانقضاء الدين بالتقادم بالنسبة له دون باقى الورثة بحيث لا يمنع من سريان التقادم بالنسبة لوارث دون البعض الآخر الذى انقطع التقادم بالنسبة إليهم أن تكون المطالبة من تركة المدين المورث متى كان الالتزام بطبيعته قابلاً للانقسام كالمطالبة بمبلغ من النقود بمقتضى أمر بالأداء بإلزام المورث أو الورثة من تركة مورثهم .

#### (ب) بالنسبة للخلف الخاص :

٢٠ - الأصل ألا تمتد حجية الحكم إلى الخلف الخاص إلا إذا كان سابقاً على اكتساب الخلف حقه (٤) بمعنى أن أثر الحكم لا يتعدى إلى الخلف إلا إذا صدر قبل انتقال الشيء إلى الخلف ولا يكفي أن تكون الدعوى قد رفعت قبل انتقال الشيء إذا كان الحكم قد صدر بعد ذلك .

ولا يعد الدائن خلفاً للمدين في تصرفاته الصورية التى تصدر منه أو التى تصدر بطريق التواطؤ مع دائن آخر إضراراً بحقه إذ يصبح الدائن في هذه الحالات من طبقة الغير (٥) فإذا كان الأمر بالأداء قد صدر استناداً إلى سند صوري بين المدين والدائن فإن الأمر لا يحوز أية حجية بالنسبة إلى دائن آخر لنفس المدين ويمتد هذا الأثر إلى ما يترتب على الأمر من إجراءات التنفيذ (٦) وذلك لأن الصورية كما تكون في العقود يصح أن تتصور في الأحكام (٧) ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المادة ٢٤٤ من القانون المدنى تخول لدائن المتعاقدين - في عقد صوري - وللخلف الخاص متى كانوا خسفى النية أن يتمسكوا بالعقد الصوري كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويشتبوا بجميع الوسائل صورية العقد الذى أضر بهم . وإذا تعارضت مصالح ذوى الشأن وتمسك بعضهم بالعقد الظاهر في حين تمسك الآخرون بالعقد المستتر كانت الأفضلية للاولين (٨) .

(١) راجع استئناف مصر ١٩٣٩/٤/٤ المجموعة الرسمية س ٤٠ ص ٥٠٧ .

(٢) نقض مدنى ١٩٦٢/٦/٧ بمجموعة المكتب الفنى س ١٣ ص ٧٧٤ .

(٣) قارن د . السنهورى في الوسيط في شرح القانون المدنى ج ٣ ص ٣٩٠ .

(٤) نقض مدنى ١٩٥٨/٣/٢٧ بمجموعة المكتب الفنى س ٩ ص ٢٤٣ .

(٥) راجع السنهورى ج ٢ ص ١٠٩٤ .

(٦) نقض مدنى ١٩٥٧/٥/٢٣ بمجموعة المكتب الفنى س ٨ ص ٥٢٠ .

(٧) نقض مدنى ١٩٤١/١٢/١١ بحاماه س ١٢ ص ٦٥٣ .

(٨) نقض ١٩٥٧/٥/٢٣ السابق الإشارة إليه .

## النفاذ في أمر الأراء :

٢١ — وتسرى على أمر الأداء ( والحكم الصادر في التظلم منه ) ذات الأحكام الخاصة بالنفاذ المعجل حسب الأحوال التي يبينها القانون ( المادة ٨٥٧ مكررا مرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ) مما يدل بجلاء على أن أمر الأداء في طبيعته حكم قضائي فاصل في خصومة وليس كالأمر الولائي الذي يكون واجب النفاذ دائماً بحكم القانون (١) .

وقد ثار الخلاف بين ما إذا كان يجوز شمول الأمر بالأداء بالنفاذ المعجل استناداً إلى المادة ٤٧٠ مرافعات واعتبار أن المدين في السند الصادر به الأمر لم يحدد السند (٢) والرأي الصحيح في رأينا أن في عموم نص المادة ٨٥٧ مكررا مرافعات وإعلان المدين بالتنبيه بالوفاء الذي يسبق صدور أمر الأداء ، ما يجيز اعتبار المدين غير جاحد للسند وشمول الأمر بالنفاذ المعجل استناداً إلى المادة ٤٧٠ مرافعات .

٢٢ — النفاذ الوجوبي : ويكون الأمر بالنفاذ واجباً طبقاً للمادة ٤٦٧ مرافعات في المواد التجارية بشرط تقديم كفالة ولو كان الأمر قد صدر بناء على سند أو إخلال بالتزام عقدي (٣) وسواء أكان قابلاً للاستئناف أم طعن فيه بهذا الطريق .

كما يكون النفاذ واجباً طبقاً للمادة ٤٦٨ مرافعات بغير كفالة إذا كان الأمر قد صدر تنفيذاً لحكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم به أو مشمول بالنفاذ المعجل وبغير كفالة أو كان مبنياً على سند رسمي لم يطعن فيه بالتزوير متى كان الصادر ضده الأمر خصماً في الحكم السابق أو طرفاً في السند مع الإعفاء من تقديم الكفالة في هذه الأحوال إذا كانت المادة تجارية . كما يكون النفاذ واجباً كذلك إذا كان الأمر قد صدر بأداء أجور الخدم أو الصناع أو العمال أو مرتبات المستخدمين وذلك بشرط الكفالة أو بدونها ( م ٤٦٩ مرافعات ) .

٢٣ — رفض طلب النفاذ : كما يختلف فيما إذا كان رفض طلب النفاذ المعجل يعد رفضاً لبعض الطلبات بحيث يتعين على القاضى أن يرفض إصدار الأمر وتحديد جلسة لنظر الموضوع طبقاً للقواعد العامة في رفع الدعاوى . وقد حسم الشارع في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هذا الخلاف مقررأ في المادة ٢/٨٥٤ مرافعات معدلة بأنه « لا يعتبر رفض شمول الأمر بالنفاذ رفضاً لبعض الطلبات » في هذا الصدد ومن ثم يكون للقاضى أن يصدر الأمر بالأداء مشتملاً على أصل الدين والفوائد

(١) م ٤٦٦ مرافعات .

(٢) قارن الدكتور عبدالمنعم العرفاى في كتابه التعديلات التشريعية في قانون المرافعات طبعة ١٩٥٤ ص ٣٢ .

(٣) راجع استئناف القاهرة ١٩٦٢/٣/٢٧ المجموعة الرسمية للأحكام والبحوث القانونية ص ٦٠ ع ٢٦٩ وراجع مقال الدكتور جيسى بمجلة العلوم القانونية ص ١٩٦٢ ص ١٠٧ وقارن استئناف القاهرة ١٩٦١/١١/٢١ المجموعة الرسمية ص ٦٠ ع ١٣٧ وقارن التنفيذ للدكتور محمد حامد فهمى ص ١٧ • بتد ١٣٥ واستئناف القاهرة ١٩٦١/١/٣١ في الاستئناف رقم ٢٧ لسنة ٧٨ ق •



والمصروفات دون شموله بالنفاذ للمعجل (١) ولو كان النفاذ المعجل من الطلبات التي تضمنها طلب استصدار أمر الأداء .

٢٤ — التظلم من وصف النفاذ ووقف النفاذ : وإذا كان الأمر بالأداء — في طبيعته — حكماً قضائياً تسرى عايه جميع الأحكام الخاصة بالنفاذ المعجل فإنه ينطبق عليه كذلك حكم المادة ٤٧١ مرافعات فيجوز التظلم من وصف النفاذ أو رفض : الأمر به للمحكمة الاستئنافية بتكليف الخصوم بالحضور كما يجوز إبداء هذا التظلم في الجلسة أثناء نظر الاستئناف المرفوع عن أمر الأداء (٢) . ويتنصر بحث المحكمة طلب التنفيذ أو طلب منعه على تصحيح الخطأ فيما يتعلق بالتنفيذ (٣) .

كما يجوز في جميع الأحوال المحكمة المرفوع إليها الاستئناف أو التظلم من أمر الأداء متى رأت أن أسباب الطعن في الأمر يرجع معها إلغاؤه أن تأمر بوقف النفاذ المعجل المشمول به أمر الاداء المطعون فيه إذا كان يخشى منه وقوع ضرر جسيم (م ٤٧٢ مرافعات معدلة) .

والذي تجدر الإشارة إليه هنا أن طلب وقف النفاذ استناداً للمادة ٤٧٢ مرافعات ليس من الطلبات المستعجلة (٤) والحكم به ليس حكماً بإجراء وقتي لقيامه على أسباب موضوعية وإنما هو حكم قطعي فاصل في مسألة فرعية (٥) وإن كان لا يحسم الخصومة ولا يقيد المحكمة عند فصلها في موضوع الطعن (٦) لأنه يصدر على أساس رجحان إلغاء الأمر المطعون فيه وبعد تقدير الأمر تقديراً مؤقتاً . ولا يجوز الطعن فيه استقلاً (٧) .

وينبني على كون الحكم بوقف التنفيذ حكماً فاصلاً في مسألة فرعية مؤقتة أن المحكمة بصدوره تستنفذ ولايتها فيه ولا يصح طلب وقف التنفيذ من جديد (٨) بعد رفضه استناداً إلى خطر لم يكن

(١) راجع الدكتور أبو الوفا في مقاله نظام أوامر الأداء بمجلة المحاماة م ٣٨ ع ٨ و ٩ م ١١٧٣ وما بعدها وقارن الوشاحي المرجع السابق بند ٨٢ .

(٢) التظلم من وصف النفاذ — وهو يقوم على أسباب قانونية — يجوز ابدائه بطريق التظلم من أمر الأداء قبل سلوك طريق استئناف الحكم الصادر في التظلم من أمر الأداء . راجع التنفيذ للدكتور محمد حامد فهمي م ٣٥ وقارن التنفيذ لأبو الوفا م ١٧٧ .

(٣) راجع تقض ١٩٥٧/١/١٠ بمجموعة المكتب الفني م ٨ م ٤٥ .

(٤) قارن د . الصرقاوي التعديلات التشريعية لقانون المرافعات م ١١٤ .

(٥) استئناف القاهرة ١٩٦١/١٢/٣١ في الطعن ٤٧ لسنة ٧٩ ق .

(٦) راجع التنفيذ للدكتور أبو الوفا م ٥٠ واستئناف القاهرة ١٩٦٢/٥/٢٢ في الاستئناف رقم ٦٢٤ لسنة ٧٩ ق .

(٧) راجع تقض ١٩٥٦/٥/٣١ بمجموعة المكتب الفني م ٧ م ٦٥٨ . وتقض ١٩٦٣/٤/٤ في الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٧٧ ق .

(٨) راجع تقض ١٩٥٤/١٢/٣٠ بمجموعة المكتب الفني م ٦ م ٤٠١ ومقال الدكتور عبد الباسط جيمع « مسائل في قانون المرافعات » بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية م ٨٦ وما بعدها .

ماتلاً وقت الطعن واستناداً إلى ما يكون قد فات الطاعن أثناء نظر الطلب الاول من أدلة على توافر الخطر . ولا مرأى في أن القضاء في طلب وقف التنفيذ بوقفه يحوز حجية الامر المقضى في خصوص ما قضى به كما ينبغي على أن طلب وقف التنفيذ ليس إجراء وقتياً مستعجلاً أن المحكمة لا تملك المدول عن حكمها برفضه (١) .

### الرسائل في تنفيذ أمر الإجراء :

٢٥ — ولا كان أمر الاداء في طبيعته حكماً فهو يصح أن يكون محلاً للاشكال في التنفيذ متى كان مشمولاً بالنفاذ المعجل أو أضحي واجب التنفيذ لصيرورته نهائياً ، وبالتالي فالاصل أن الاشكال في تنفيذ أمر الاداء يخضع لذات القواعد التي يخضع لها الإشكال في تنفيذ مائر الاحكام القضائية .

ومن المسلم به أن الاشكال ليس طريقاً من طرق الطعن في الأحكام المقررة قانوناً ومن ثم لا يجوز الاعتراض في الاشكال على تنفيذ حكم نهائى أو مشمول بالنفاذ بدعوى أنه أخطأ من حيث ما قضى به في الموضوع أو ما طبقه من قواعد القانون أو بدعوى أنه باطل لعيب يعتريه أو لعيب يشوب الإجراءات التي بنى عليها لأن سبيل ذلك اتخاذ طرق الطعن المقررة في القانون وعلى ذلك فلا يجدى الاشكال من المحكوم عليه إلا إذا كان سببه حاصلاً بعد صدور الحكم الذي يتم التنفيذ بمقتضاه أما إذا كان مبنياً على وقائع سابقة على الحكم فالمفروض أنه حسمها صراحة أو ضمناً ويعد السبب السابق على الحكم أنه قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى التي صدر فيها سواء كان قد دفع به فعلاً في تلك الدعوى أم لا (٢) ولا يستثنى من ذلك إلا أن يكون الاشكال مبنياً على انعدام الحكم لان الانعدام لا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية يختص القضاء المستعجل بإزالتها أما إذا كان الحكم غير فاقد لأركانه الأساسية وإنما شابه بطلان فإن هذا البطلان لا يعدم الخصومة ولو كان البطلان متعلقاً بالنظام العام في بعض الأحوال (٣) .

٢٦ — وبإزالة هذه القواعد على الإشكال في تنفيذ أمر الأداء كان الاصل هو أن أسباب الإشكال فيه ينبغي أن تكون لاحقة لصدوره أما إن كانت سابقة عليه فلا يكون الإشكال مجدداً لما في ذلك من مساس بحجية الامر بالأداء وهو حكم قصائى وعلى ذلك نرى أن الوفاء السابق على أمر الاداء لا يصلح سبباً للاشكال في تنفيذه وإن صلح سبباً لطلب وقف تنفيذه من محكمة التظلم من أمر الاداء أو من محكمة الاستئناف بحسب الاحوال (٤) .

(١) راجع استئناف القاهرة ١٩٦١/١٢/٢١ في الطعن رقم ٤٨ لسنة ٨٩ ق .

(٢) راجع اجراءات التنفيذ للدكتور أبو الوفا ص ٧٠١ والتنفيذ لحامد فهمى المرجع السابق ص ٩٦ ومستعجل طناً ١٩٦٠/٩/٢٦ في القضية رقم ٣١٥ لسنة ١٩٦٠ مستعجل طناً .

(٣) راجع نظرية الاحكام للدكتور أبو الوفا ص ٢٧٣ . والتنفيذ للدكتور محمد حامد فهمى المرجع السابق هامش ٩٦ « جواز الإشكال المبني على الادعاء بتزوير الحكم المراد تنفيذه أو انعدامه متى رأى القاضى الادعاء ظاهراً الصحة » .

(٤) قارت القضاء المستعجل للمستشار محمد عبد اللطيف ص ٤٤٢ وما بعدها (طبقة ثانية) وراجع التنفيذ للدكتور محمد حامد فهمى ص ٩٦ .

على أننا نرى أنه إذا كان سند الدين الذي صدر على أساسه أمر الأداء المستشكل في تنفيذه ظاهر التزوير جاز ابتناء الاشكال فيه على أساس الادعاء الجدى بهذا التزوير متى كان الامر بالأداء لم يصبح نهائياً بعد للطعن عليه بطريق التظلم (المعارضة) أو الاستئناف، وعلة هذا الاستثناء أن من شرائط إصدار أمر الأداء أن يكون صادراً بدين ثابت بالكتابة كما أن المدين وإن كان يذنب عليه بالوفاء قبل استصدار الأمر إلا أنه لا يعلن بالسند الكتابي الذي يستصدر الأمر به وبالتالي فليس في مكنته أن يتمسك بتزويره قبل صدوره وعلى ذلك فإذا ما استبان ظهور تزوير ذلك السند كان شرط إصداره بادی الانهيار مما يستأهل معه إضفاء حماية القضاء المستعجل بوقف التنفيذ على المحكوم عليه . وواقع الامر أن تزوير السند الذي يصدر به أمر الأداء لا يعدو أن يكون بمثابة تزوير معنوي لذات الامر لا محل لكشفه قبل صدوره (١) ويشترط لوقف التنفيذ في هذه الحالة أن يكون الامر بالأداء محل طعن عليه أمام محكمة الموضوع سواء بطريق التظلم (المعارضة) أم بطريق الاستئناف أو تكون مواعيد الطعن لا زالت ممتدة (٢)، أما إذا أضحى أمر الأداء نهائياً لفوات مواعيد الطعن أو للفصل فيه بتأييده فإن الإشكال في التنفيذ لا يكون مجدداً لمساسه بحجية الاحكام .

٢٧ — وما يعزز الرأي الذي نقول به إن المادة ١/٨٥٦ مرافعات معدلة قد نصت على أن « يعتبر المتظلم في حكم المدعى وتراعى عند نظر التظلم القواعد والاجراءات المتبعة أمام محكمة الدرجة الأولى » وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل للمادة المذكورة أن الشرع قد اتجه إلى أن يكون الطعن في هذه الاوامر — أوامر الأداء — في صورة تظلم تراعى فيه الاوضاع المقررة لرفع الدعوى . . . وذلك لتفادي الصعوبات التي تترتب على اعتبارها معارضة كجواز أو عدم جواز إبداء الطلبات المعارضة في المعارضة أو كإبداء الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المحلي أو بالإحالة . ومؤدى ذلك — كما سنبين تفصيلاً فيما بعد — أن سلطة القاضي في التظلم من أمر الأداء قد أضححت أكثر سعة من سلطته في المعارضة كطريق للطعن وصارت الدعوى — في حالة التظلم — محكمة بالقواعد والاجراءات المتبعة أمام محكمة الدرجة الأولى . ومن ذلك الدفع بالإحالة أو تعديل الطلبات .

### رفض طلب أمر الاداء :

٢٨ — تنص المادة ١/٨٥٤ مرافعات معدلة على أنه « إذا رأى القاضي ألا يجيب الطالب إلى كل طلباته كان عليه أن يمتنع عن إصدار الامر وأن يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة مع تكليف الطالب بإعلان خصمه إليها » كما تنص المادة ٣/٨٥٨ مرافعات معدلة على أنه « في حالة التظلم من أمر الحجز بسبب يتصل بأصل الحق يمتنع إصدار الامر بالأداء وتحدد جلسة لنظر الدعوى طبقاً لنص المادة ٨٥٤ » .

(١) راجع حكم مستعجل طنطا في ١٩٦٠/١٢/٢٠ في القضية رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٦٠ مستعجل طنطا .

(٢) قارن القضاء المستعجل للمستشار محمد عبد العلييف المرجع السابق ص ٢٤٤ .



ومفاد هذه النصوص أن القاضى إذا لم ير توافر شروط إصدار الأمر بالأداء فى الدين موضوع المطالبة أو رأى أن يجيب الطالب إلى بعض طلباته دون البعض الآخر كان عليه أن يمتنع عن إصدار الأمر وأن يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة بالطرق العادية . كما أن للقاضى أن يمتنع عن إصدار الأمر إذا لم تراعى إجراءات استصداره كالتبليغ بالوفاء واختصاص القاضى المطلوب منه إصدار الأمر ولو كان ذلك الاختصاص غير متعلق بالنظام العام (١) إلا أنه ليس للقاضى فى هذه الأحوال أن يحدد جلسة لنظر الموضوع أمام المحكمة بالطرق العادية حتى لا يفوت طريقاً رسمه القانون لاستيفاء الديون الثابتة بالكتابة وأوجب اتباعه (٢) .

### ما هيية رفض طلب أمر الأداء :

٢٩ — ذهب البعض (٣) إلى أن رفض أمر الاداء ليس إلا أمراً على عريضة يصدر من القاضى للطروح عليه طلب أمر الاداء استناداً إلى سلطته الولائية شأنه شأن الامر بالاداء فى رأى الذى يقولون به — وأنه لا يلزم تسبب أمر الرفض إلا إذا كان مخالفاً لأمر سبق صدوره وذلك عملاً بالمادة ٣٧١ مرافعات ورتبوا على ذلك أن للدائن إذا صدر الامر برفض طلبه أن يتظلم من هذا الرفض أمام المحكمة المختصة التى يتبعها القاضى الأمر عملاً بالمادة ٣٧٣ مرافعات التى تحدد القواعد العامة فى التظلم من الاوامر على العرائض .

ونحن نرى أنه وإن كان القاضى يباشر وظيفة قضائية فى فصله فى النزاع الذى يثيره طلب أمر الاداء فإن قراره بالامتناع عن إصدار الامر وتحديد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة المختصة لنظرها طبقاً للقواعد العامة ليس « قضاء » ولكنه لا يعدو أن يكون قراراً من المحكمة متعلقاً بالدعوى وليس « أمراً على عريضة » خصوصاً وأن الشارع لم يتطلب من القاضى الطروح عليه طلب أمر الاداء أن يصدر الامر أو أن يقضى برفضه وإنما طلب منه أن يمتنع عن إصداره وأن يحدد جلسة لنظر الموضوع ومن ثم فلا يمكن اعتبار قراره بتحديد الجلسة « أمراً على عريضة » بحيث يجوز التظلم منه وفقاً للمادة ٣٧٣ مرافعات (٤) فضلاً عن أنه ليس من صالح الدائن فى شيء أن يتظلم من أمر الرفض مع تحديد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة بالطرق العادية .

٣٠ — أما قرار الرفض بدون تحديد جلسة فلا مراء فى أنه أمر على عريضة مؤداه أن الطالب سلك طريقاً غير صحيح فى طلبه مخالفاً للقانون مما يجيز للدائن أن يتظلم من هذا الامر إذا ما صدر هو مخالفاً للقواعد المقررة لنظام أوامر الاداء ، وذلك وفقاً للقاعدة العامة المقررة فى اللواد

(١) قارن المرافعات للدكتور رمزى سيف م ٢٧٣ الطبعة الرابعة .

(٢) راجع محمد حامد فهمى المرجع السابق م ٥١٦ وقارن الشرقاوى المرجع السابق م ٢٩ ورمزى سيف المرجع السابق م ٧٧٧ .

(٣) راجع الدكتور أبو الوفا إجراءات التنفيذ م ١٧٤ والشرقاوى المرجع السابق م ٣٠ .

(٤) راجع الوشاحى المرجع السابق م ٨٧ .

٣٧٣ مرافعات وما بعدها ولا يخضع هذا النظم لقواعد النظم الخاصة بأمر الأداء (١) . وإذا كان النظم من قرار الرفض دون تحديد جلسة من شأنه أن يطرح الدعوى في صورة نظم عملاً بالمادة ٣٧٣ مرافعات إلا أنه يختلف عن الدعوى المبتدأة ذلك أن سلطة محكمة النظم في هذه الحالة تقتصر على تأييد الأمر أو إلغائه وعلى بحث ما إذا كان الأمر قد صدر مخالفاً للقانون أم لا دون أن يكون لها أن تقضى في أصل النزاع وإنما يكون لها أن تحكم في النظم في حدود الولاية التي كانت للقاضي الأمر عند رفض الطلب أي أن تؤيد الأمر أو تلغيه بتحديد جلسة لنظره في حين أن رفع الدعوى ابتداءً أو بمد رفض إصدار أمر الأداء وتحديد جلسة لنظره وفقاً للقواعد العامة ، يطرح الموضوع برمته أمام المحكمة لتقول كلمتها الفاصلة في النزاع الدائر بين الطرفين .

وقد لا يجد الدائن حاجة إلى النظم من أمر رفض الطلب دون تحديد جلسة إذا استقر لديه أن سبب الرفض يرجع إلى عدم توافر الشروط الموضوعية لاستصدار أمر الأداء لا إلى إغفال الدائن لإجراء من إجراءات استصداره أي « الشروط الشكلية » لذلك ، فيادر الدائن إلى رفع الدعوى ابتداءً أي وفقاً للقواعد العامة ولكن قد تظهر مصلحته في أنه قد دفع عند طلب أمر الأداء الرسم كاملاً وإذا رفع الدعوى مبتدأة في حالة رفض طلب الأمر دون تحديد جلسة فسيفطر إلى أداء الرسم مرة أخرى .

### رأي مخالف :

٣١ — وقد ذهب رأي مخالف (٢) إلى أن الأمر بالرفض لا يجوز الطعن فيه استناداً إلى أن القاضي المختص الذي يعرض عليه طلب الأمر لا يملك أن يقضى فيه بالرفض وإنما يتمتع فقط عن إصدار الأمر . وأنه لو صدر هذا القرار بالرفض فملا فإن هذا القرار لا يقيد القاضي ولا الدائن . طالب الأمر بالأداء لأنه لا يعتبر حكماً فاصلاً في الموضوع ، ويترتب على هذا الرأي أنه ليس هناك ما يمنع القاضي من إتمام قراره بالرفض بإضافة تحديد جلسة لنظره أمام المحكمة وفقاً للقواعد العامة .

### أثر رفض طلب أمر الأداء :

٣٢ — وينبغي على رفض طلب أمر الأداء عدة آثار سواء من حيث سير الدعوى أو من حيث أثره على صعوبة الطلب أو من حيث التقادم :

(١) مؤدى نص المادة ١/٨٥٤ مرافعات معدلة على أنه إذا امتنع إصدار الأمر بالأداء وحدد القاضي جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة مع تكليف الطالب بإعلان خصمه إليها ، فإن قيام الدعوى ونظرها يكون وفقاً للقواعد والإجراءات العادية ومن ثم يتعين على الدائن أن يعلن خصمه بالدعوى بتكليف بالحضور مبيناً بصعقتها ما يتطلبه القانون من بيانات وأن يراعى مواعيد الحضور أمام

(١) م ٨٥٥ مرافعات معدلة ، وتارن رمزي سيف المرجع السابق ص ٧٧٧ .

(٢) الوشاحي المرجع السابق ص ٨٨ و ٩٣ .

المحكمة (١) كما هو الشأن في الدعوى المبتدأة تماماً وتكون الدعوى في هذه الحالة مستقلة تماماً عن إجراءات طلب أمر الاداء التي انتهت بالرفض ومن ثم فلا يغني عن بيانات صحيفة الدعوى مجرد إعلان الخصم بأمر رفض طلب الاداء دون بيان وقائع الدعوى وأدلتها وطلبات المدعى وأسانيده . كما أن صحيفة الدعوى — بعد الرفض — تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً أما باقي الاثار التي تترتب على رفع الدعوى فلا تسري إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها (٢) .

(ب) أن من شأن رفض طلب أمر الاداء إهدار ما سبقه من إجراءات لان مؤداه أن القاضي قد رأى أن شروط طلب استصدار أمر الاداء غير متوافرة مما يتعين معه سلوك الطريق العادي لرفع الدعاوى أو أن الدائن لم يسلك ما تطلبه الشارع في نظام أوامر الاداء من إجراءات شكلية مما يبطئها ويتعين عليه أن يعيدها بإجراءات صحيحة وفي الحالين يزول أثر عريضة طلب أمر الاداء — كطالبة قضائية — في قطع التقادم ولو كان الطلب قد رفع إلى قاض غير مختص برفض إصدار الأمر لهذا السبب ، ذلك لان اختصاص القاضي الأمر — كما سنبين في موضعه — ليس إلا شرطاً شكلياً في إصدار الأمر (٣) ومن ثم كان الطلب المقدم لقاض غير مختص باطلا شكلاً مما يعدم أثره القانوني في قطع التقادم (٤) بعكس الحال في الدعوى العادية فإن رفعها إلى محكمة غير مختصة (٥) لا ينال من صفة المطالبة القضائية لأن الاختصاص في هذه الصورة ليس من شروطها الشكلية ولكنه « قاعدة اختصاص » تبحث كدفع أو مسألة أولية في الدعوى . « يتبع »

(١) م ٧١ و ٧٢ مرافعات معدلة .

(٢) م ٣/٧٥ مرافعات معدلة .

(٣) إذ تنص م ٨٥٢ مرافعات معدلة : « ... ثم يستصدر أمراً بأدائه من قاضي محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين ... » .

(٤) راجع نقض ١٩٦١/١٢/٢٠ من ١٢ من ٨٠١ ونقض ١٩٦٢/٤/٢٦ من ١٣ من ٥٠٦ ونقض ١٩٦٢/٦/٧ من ١٣ من ٧٧٤ والذكرة الإيضاحية للقانون المدني .

(٥) م ٣٨٣ مدني وقازن مقال الدكتور أبو الوفا السالف الإشارة إليه من ٩٩٧ . أما في حالة عدم الاختصاص الولائي فإن صحيفة الدعوى تكون معدومة الأثر في قطع التقادم على أساس أن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة ولائياً والحكم فيها بإجراءات معدومة مخالفة للقانون ولا يولد الشارع أثراً على المدوم . وقازن التقادم للمستشار محمد عبد اللطيف من ١٤١ حيث يرى سيادته أن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة ولائياً يقطع التقادم . والوسيط في شرح القانون المدني للدكتور الشهورى ج ٣ من ١٠٩٦ حيث يرى سيادته أن ذلك لا يقطع التقادم إلا إذا كان عدم ولاية المحكمة واضحاً .



## نحو هيئة للمساعدات القضائية

الأستاذ جمال العتيقي

المهامى أمام محكمة النقض وعضو مجلس نقابة المحامين

لا شك أن الاشتراكية التي أشرقت في بلادنا ، سيسطع ضوؤها ليغمر كل نواحي حياتنا .  
فلا يمكن أن تبقى ناحية تنظيم العدالة بعيدة عن هذا الضوء الباهر .

إن رسالة رجال القانون في المجتمع الاشتراكي هي تدعيم سلطان القانون وإقرار الحقوق ونصرة الحقيقة وعدم طمس معالمها والدفاع عن الاشتراكية .

إن العدالة الاشتراكية عدالة رائمة يسودها الحق وتسم الحسومة فيها بالشرف . أنها ليست عدالة القادر على أن يدفع أتعاباً للمحامى الذى يدافع عنه . إنها ليست عدالة تختل فيها موازين تكافؤ الفرص ويستطيع فيها الخصم القوي القادر أن يجهز على خصمه الذى يعجز عن دفع أتعاب لحام يدافع عنه ويشرح وجهة نظره .

وهذه هي إحدى نواحي العدالة التي يجب أن ينعكس عليها الضوء الاشتراكي الباهر .

### نقص نظام المعونة القضائية الحالى

إن تكافؤ الفرص هو دعامة نظامنا الاشتراكي . ومن ثم فإن علينا أن نسعى إلى تحقيق هذا التكافؤ في الدفاع والتقاضى كما حققناه في شق نواحي حياتنا . فلا يزال نظامنا القضائى الحالى عاجزاً عن أن يقدم للمواطن غير القادر خدمة مجانية في الدفاع . إن كل ما يسمح به هو الإعفاء من الرسوم القضائية وندب محام للشتم في قضايا الجنايات وحدها .

ولكن هذه المعونة ناقصة . .

ذلك أن المواطن يفتقر إلى هذه المعونة في قضايا الجناح وفي القضايا المدنية والتجارية والإدارية وقضايا الأحوال الشخصية ، أكثر مما يفتقر إليها في قضايا الجنايات .

إن الصورة الغالبة التي يحتاج فيها المواطن إلى معونة المحامى هي قضايا الجناح التي تعددت وتنوعت جرائمها والتي تصل فيها العقوبة إلى الحبس ثلاث سنوات والتي تحال إلى المحاكم بغير أن تحققها النيابة ، ثم القضايا المدنية والتجارية والأحوال الشخصية التي قد تؤدي إلى ضياع حق الأرملة أو إلى تفويت

مصلحة على مواطن كادح ، وهى التى يحمل فيها الخصم وحده عبء الدفاع بغير تدخل من المحكمة التى يقتصر دورها على الفصل فى الدعوى تبعاً لما يقدم بها من مستندات وما يعرضه الخصوم من وجهات نظر .

فكيف يتقدم المواطن غير القادر إلى القضاء بدعواه المدنية أو التجارية ؟ وهو لا يعرف كيف يكتب صحيفة الدعوى ولا ما يستلزمه القانون من توافر شروط شكلية فيها . وكيف يعلم المتقاضى بمواعيد المرافعات وكيف يجرى إعلان الأوراق القضائية . وكيف يبدى الدفع قبل التعرض للموضوع وإلا سقط حقه فيها ، وكيف يحسب ميعاد المعارضة أو الاستئناف وكيفية التقرير بهما .

وليس هذا هو الجانب الوحيد المشكل . فهناك جوانب أخرى لا تقل أهمية فى حياة المواطن العادى . هناك العقود ، كيف للمواطن غير القادر أن يعدها ، وأن يعرف ما يحتاج منها إلى تسجيل أو شهر وأن يضع فيها من الشروط ما يحمى مصلحته وكيف يصوغها بما يتفق مع قصده ؟

وهناك الاستشارات القانونية ، من ذا الذى يمددها وكيف يعرف ما إذا كان على حق أو أنه متوهم فيما يطلبه ؟

إنها إذن عدالة ناقصة تلك التى تقدمها ، إنها عدالة لا تتغلغل إلى الحقيقة ، إنها ما زالت عدالة القوى القادر !

إن القضاء يبذل جهده للوصول إلى الحقيقة . ولكن هل يمكن للقاضى أن يتولى بنفسه الدفاع عن المصالح المتعارضة فى الدعوى ؟

إن القاضى فى الدعاوى المدنية يراقب للعركة التى تجرى بين الخصمين والتى تستخدم فيها أسلحة قانونية رهينة .

فالدفاع وأوجه البطلان فى الشكل والموضوع ، واختلاف النظر فى التفسير ، وما يستطيع كل خصم تقديمه من مستندات .

كل هذا عبء يجب أن يتحمله المواطن وحده أمام القضاء .

أما الدعاوى الجنائية فإن القاضى يتدخل فى سيرها وتزداد هيئته عليها ولكن ليس الحكم فى النهاية بناء على اقتناع وجدانه ؟

فمن الذى يمكنه أن يقنع القاضى بوجهة نظر قد تكون عادلة ؟ ومن الذى يستطيع أن يلفت نظره إلى أوجه بطلان أو دفاع قد لا يفتن إليها ؟

أستطيع هذا كله للتمه المنكود الذى قد يقف وحيداً فى قفص الانهزام ؟

ثم الفتاوى والعقود . . وإجراءات الشهر العقاري والسجل التجارى وغيرها من الإجراءات الإدارية المكتملة للعمل القضائى ، كيف يمكن أن يجد المواطن غير القادر فرصته فيها ؟  
لذلك كان من الضرورى فى نظام اشتراكى يقوم على تحقيق الفرص أن نحقق تكافؤ الفرص فى الدفاع والتقاضى مثلما حققناه فى نواحى حياتنا الأخرى .

### المطالبة بإنشاء هيئة للمعونة القضائية

ومن أجل هذا نطالب بأن تتولى نقابات المحامين وهى الأمانة على العدالة أمر تحقيق هذه المساعدات القضائية وأن تجعلها جزءاً من رسالتها .

إن المحامين كانوا ولا يزالوا فى الصف الأول للدفاع عن الحق والعدل . وهم لا يترددون فى أن يحملوا عبء الدفاع عن أى منهم غير قادر . كما أنهم يشعرون بمسئوليتهم تجاه الجماهير ، لأن المحاماة رسالة قبل أن تكون حرفة أو صناعة .

ولكن ، هل تستمر هذه « النجدة » متروكة لعواطف متفرقة للمحامين ؟

وهل يمكن أن تكون للخدمات القانونية المجانية قيمة إذا كانت تتم بطريقة عرضية ؟ أم أنه يتعين تنظيمها وتجميعها فى هيئة مسئولة يجد عندها المواطن غير القادر السند والمعونة فى أى وقت .

لقد أقيمت المستشفيات العامة دائماً لخدمة محدودى الدخل من المرضى ، أما المحتاجون إلى خدمات قانونية ، فلا توجد لهم حق اليوم هيئة تقدم لهم هذه الخدمات بالجان أو نظير أتعاب رمزية قليلة .

إن هذه الهيئة ليست تأميناً للمحاماة ، بل أنها تنظيم لدور هام يجب أن يضطلع به المحامون أصعب الرسالة .

وهى فى الوقت الذى تحل فيه مشاكل للتقاضين . تحل مشاكل هذا العدد الضخم من المحامين الذى يتخرج فى كليات الحقوق ولا تمكنه الظروف من أن يفتح مكتباً خاصاً به .

إن أغلب بلاد العالم تعرف نظم المساعدات القضائية ولكن الجديد أننا نريد هيئات متخصصة لتقديم هذه المساعدات تتبع نقابات المحامين .

ولكن هناك أسئلة كثيرة ترد على الذهن ونحن بصدد هذا الاقتراح . .

طبيعة الهيئة أن تكون هيئة حكومية أم هيئة منبثقة من نقابة المحامين ؟

إن بعض النظم تجعل أمر هذه المساعدات مسئولية الدولة .

فالنمسا واليونان والنرويج والفلبين وبعض مقاطعات سويسرا وتركيا ، تجعل تقديم المساعدات القضائية تنظيماً حكومياً . وفى بعض البلاد تتولاها المحاكم مثل ألمانيا وأسبانيا .

أما بعض النظم الأخرى ، بأنها تنشئ هيئات خاصة للمساعدات القضائية . ففى اليابان هناك



جمعية المساعدات القضائية أسسها اتحاد المحامين . وفي إنجلترا هناك جمعية القانون تتولى المساعدات ، وفق قانون المساعدات القضائية الصادر سنة ١٩٤٩ . وفي أمريكا توجد مكاتب للمساعدات القضائية تتولاها جمعيات خاصة أو بعض نقابات المحامين . بل وبعض كليات الحقوق ، وفي جنوب أفريقيا تتولى مسئولية هذه المكاتب هيئات شعبية مشكلة من ممثلي نقابة المحامين والشئون الاجتماعية . وفي الاتحاد السوفيتي والصين ، هناك جمعيات زملاء المحامين تتولى الدفاع عن المتقاضين طبقاً لتعريفه مخفضة كما أنها تتولى الدفاع بالمجان في طائفة كبيرة من القضايا .

وقد يكون الأقرب إلى طبيعة العمادة أن تقوم نقابة المحامين بتنظيم هيئة للمساعدات القضائية . هل تتولى الهيئة تقديم المساعدات في القضايا الجنائية وحدها أم المدنية أيضاً :

أغلب نظم المساعدات القضائية تمد هذه المساعدات إلى القضايا المدنية وخاصة قضايا الطلاق وقضايا العمال . وبعض البلاد مثل إنجلترا وسيلان تستثنى دعاوى القذف المدنية والإخلال بالتعهدات ومنها ما يستثنى دعاوى المطالبة بالحقوق ودعاوى الإفلاس مثل سويسرا . كما أن بعض النظم لا تسمح بتقديم هذه المساعدات في القضايا الإدارية أو قضايا الضرائب مثل اليونان وهولنده .

وفي أمريكا تقدم المساعدات القضائية حتى أمام الجهات الإدارية مثل الهجرة وإدارة تعويضات العمال . وعلى النقيض فإن سويسرا لا تسمح أصلاً للمحامين بالحضور في دعاوى العمال والأحداث . وفي الاتحاد السوفيتي تهتم المساعدات القضائية أساساً بقضايا النفقة وحوادث العمل .

أما الدعاوى الجنائية فإن أغلب البلاد لا تقصر تقديم المساعدة القضائية على الجنايات منها ، كما هو الحال في بلادنا . ففي البرتغال وبلجيكا وإنجلترا وتركيا وتايلاند وفنزويلا وفي أغلب ولايات أمريكا تقدم المساعدات القضائية في جميع الدعاوى الجنائية .

وقد يكون من الأوفق ، أن نبدأ بتقديم هذه المساعدات في القضايا الجنائية عموماً عدا المخالفات التي لا يحكم فيها بعقوبة تبعية . ثم تدرج في تطبيقه بالنسبة للقضايا المدنية فنبدأ بقضايا العمال والأحوال الشخصية والإصلاح الزراعي ، ثم تدرج إلى جميع القضايا الجزئية ، إلى أن نتبين مدى نجاح التجربة . كما أن هذه المساعدات يجب أن تشمل الاستشارات القانونية ، ففي أغلب الحالات لا يحتاج المواطن إلا إلى نصيحة أو مشورة . كما أن مكاتب المساعدات القضائية يمكنها أن تحل كثيراً من المنازعات بطريق التوفيق والتحكيم خصوصاً في المنازعات الصغيرة ، مثل منازعات الإيجار والمنازعات العائلية والعمالية وفي المعاملات البسيطة . وفي بعض البلاد مثل ألمانيا تقدم نقابة المحامين هذه الاستشارات وفي بعضها مثل إنجلترا تقوم بذلك جمعية نظمها المحامون وفي بعضها يعهد إلى هيئات عامة بتقديم هذه الاستشارات مثل البرتغال والسويد ، أما في البلاد الأخرى التي أنشئت فيها هيئات للمساعدة القضائية فإن هذه الهيئات هي التي تتولاها .

وأغلب النظم تشترط لتقديم المساعدة في الدعاوى المدنية أن يتبين لأول وهلة أن الدعوى مأمولة النكسب . أما في الدعاوى الجنائية ، فإن أمر المساعدة فيها واجب أيّاً كان مركز المتهم في الدعوى .

وذلك استناداً إلى القاعدة الأصولية من أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته . وذلك فيما عدا بلجيكا التي تشترط أن يكون مركز الدعوى سليم حتى في الدعاوى الجنائية .

كذلك فإن أغلب النظم لا تشترط إثبات عدم المقدرة المالية ، إلا بالنسبة للدعاوى المدنية ، أما الدعاوى الجنائية فإنه يكفي بطلب المساعدة .

#### من الذي يدفع أتعاب المحامي الذي يقدم المساعدة القضائية :

في بعض النظم تدفع الخزنة العامة أتعاب المحامي ، مثل النظام المصري الحالي في الجنايات . ومثل ألمانيا واليابان وهولنده والترويج وسويسرا .

وفي بعض النظم يعتبر تقديم هذه المساعدة منحة إنسانية لا يتقاضى عنها المحامي أتعاباً مثل أسبانيا وسكوتلنده والفلبين .

وفي النظم التي توجد فيها هيئات للمساعدة القضائية ، تكفل خزينة الهيئة بدفع أتعاب محاميها مثل إنجلترا .

وفي نظم أخرى ، ترجع الهيئة على الخصم الذي خسر دعواه بقيمة أتعابها ، وتحصلها منه لحسابها ، مثل السويد وبعض الولايات الأمريكية .

وكذلك فإن بعضها يتقاضى من طالب المساعدة القضائية أتعاباً رمزية مثل الفلبين ، وبعضها يتقاضى منه نسبة مما يحكم له به مثل إيران .

وفي نظري أن خير نظام هو أن تتولى الهيئة دفع أتعاب المعامين المتمين إليها على أن تدبر الهيئة مواردها بطرق مختلفة . فتتقاضى أتعاباً مخفضة من أى مواطن يتقدم إليها طالباً المساعدة ، فإذا ثبتت عدم مقدرة على الدفع أعفى من هذه الأتعاب . وأن يكون لها الحق في أن ترجع على الخصم الذي خسر الدعوى بقيمة أتعاب المعاماة ، وأن تتقاضى نسبة مما قد يحكم به للخصم غير القادر . وكلها وسائل لها مثيل فيما قدمناه من نظم المساعدة القضائية في البلاد الأخرى .

\* \* \*

وأخيراً فإنه يجب أن يكون لهذه الهيئة فروع في الأقاليم ، ويجب أن يكون لها نظام للتفتيش على أعمال المعامين المتمين إليها ، وأن توضع لها آداب وتقاليد تكفل لها أداء رسالتها .

فإن هذه الهيئة إذا كتب لها النجاح ستكون بداية لعدالة حقيقية تصل إلى كل مواطن ولا تقتصر على المواطن القادر .

إن العدالة يجب ألا تكون مجرد شعار تعلقه المحاكم . بل أن العدالة يجب أن تصل إلى كل مواطن في يسر وسرعة وبلا نفقات باهظة ...

## هيئات المعونة القضائية في البلاد الأخرى

وهذا الاقتراح له نظير في الدول الاشتراكية بل وفي بعض الدول الرأسمالية .

ففي الاتحاد السوفيتي مرت المحاماة *advokatoura* بعدة تطورات منذ قيام الثورة الروسية حتى استقر وضعها منذ عام ١٩٣٠ كمدافعة عن حقوق الجماهير . فالى جانب المكاتب الفردية وهى قليلة ، أصبحت مزاوله المحاماة تتم عن طريق جماعات زملاء المحامين *Collèges d'avocats* المنتشرة في روسيا والمشكلة على نحو جماعي *Kollktiv* وهذه الجماعات تزاوّل المحاماة كمهنة حرة ، فالمتقنون إليها من المحامين لا يعتبرون موظفين كما أن الانضمام إلى هذه الجماعات اختياري . وتوزع مكاتب الاستشارات التابعة لهذه الجماعات وفقاً لنخطيط تضمه وزارة العدل ويشرف على كل مكتب محام تختاره الجماعة .

ومزاولة المهنة على نحو جماعي قد أدت إلى زيادة العناية بدراسة القضايا وإلى التخصص في كافة فروع القانون تبعاً لاستعداد المحامي .

والموكل لا يطلب المعونة من محام بذاته ولكنه يطلبها من الجماعة وتدفع الأتعاب إلى خزائنها ويكافأ الأعضاء من المحامين بقدر ما تولوه من أعمال وما بذلوه من جهد .

أما الأتعاب فهي تحدد وفقاً لتعريفه تصدر بها لائحة تعتمدّها وزارة العدل وتعلن في جميع المكاتب . ولا تحدد هذه اللائحة الحد الأقصى للأتعاب الذي لا يجوز تجاوزه وإلا عد ذلك مخالفة تأديبية . وتنص اللائحة على الحالات التي يجب فيها على المكاتب الاستشارية تقديم خدماته بالمجان ومنها دعاوى النفقة والتعويضات عن حوادث العمل والرعاية الاجتماعية والاستشارات القضائية . كذلك يخضع الجنود وصف الجنود بالحق في الخدمات القضائية المجانية . كما أنه يجوز الإعفاء من دفع الأتعاب في الحالات الأخرى إذا تبين أن حالة الموكل تستوجب ذلك .

فمزاولة المهنة على أساس جماعي وتطوير مكاتب المحاماة الفردية إلى مكاتب للمساعدات القضائية تجربة خاضتها روسيا السوفيتية وأثبتت نجاحها .

ولم تعدم البلاد الرأسمالية ذاتها من يدعو إلى تطبيق مثل هذه الفكرة . فقد شغلت نظم المساعدات القضائية بالرجال القانون والعدل في البلاد الرأسمالية حتى أن أحدهم ويدعى كاليسون نشر كتاباً سماه محاكم الظلم ونعت فيه المحاكم في أمريكا بهذا الوصف لأن المواطن الفقير لا تتكافأ فرصته في الدفاع أمام خصمه الغني . وحتى أن اتحاد المحامين الدولي *International Bar Association* قد خصص المؤتمر الخامس الذي انعقد في موناكو في يوليو ١٩٥٤ لبحث موضوع المساعدات القضائية .

والمواقع أن محاولات قد بذلت في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المحامين الأحرار لكي يوضع هذا التنظيم الذي يستهدف مصلحة العدالة موضع التنفيذ . ففي عام ١٨٩٦ أنشئت في أمريكا



جمعية المساعدات القضائية وفي ولاية فيلادلفيا أنشئت مكاتب شبه رسمية لتقديم هذه المساعدات في جميع أنواع القضايا .

كما أن بعض ولايات أمريكا قد أنشأت هيئات عامة للدفاع في القضايا الجنائية وقد دافع بعض الكتاب الأحرار في أمريكا عن هذه التجربة ، وقالوا في تبريرها إنه كما أن الدولة تقوم بإنشاء هيئات عامة للاتهام ، فانها يجب أن تنشئ هيئات عامة للدفاع . وقد أدت هذه التجربة التي طبقت فيها أجل الخدمات للعدالة . فالجو المشحون بالبغضاء والإثارة وأساليب الاتهام والدفاع التي لاتعنى بالوصول إلى الحقيقة بقدر ما تعنى بكسب المعركة . هذا كله لم يعد له وجود في العلاقة بين هيئتي الاتهام والدفاع .

### المساعدات القضائية ليست تأمياً :

غير أنني أود ألا يختلط هذا الاقتراح ببعض الأفكار الفجة غير المتعمقة التي تصورت ما سمته تأميم المحاماة .

إن هيئة المساعدات القضائية التي نقترحها ليست مؤسسة عامة ، وإنما هي هيئة تتبع نقابة المحامين ويلتزم المتحمون إليها بواجباتهم كأعضاء في النقابة ويخضعون في مباشرتهم لمهنتهم لإشراف نقابة المحامين . فهي المحاماة ذاتها لم تتغير طبيعتها ولكنها اتخذت أسلوباً جديداً في التنظيم يتفق مع ظروف المهنة الحالية ومقتضيات العصر الذي نعيش فيه .

ولذلك فإنني أفضل ألا تسمى هذه الهيئة بالمؤسسة ، حرصاً على تجنب أي لبس .

ونحن لا ندعو إلى تصفية نشاط المكاتب الخاصة للمحامين ، بل أنه من مصلحة العدالة أن تقوم هذه المكاتب الخاصة التي تضم المحامين المتخصصين والتي لا يمكن أن ننكر أن بعضها كان مدارس حقيقية لتخريج المحامين وإرساء تقاليد المهنة . ولكننا ندعو إلى أن يوجه إلى جانب هذه المكاتب الخاصة التي تتطلب الاستعانة بها مقدرة مالية ، هيئة لتقديم المساعدات القضائية لغير القادرين .

إن المحاماة مهنة حرة في طبيعتها . واقتراح إنشاء هيئة للمساعدات القضائية لن يفقدها خصائصها الحرة المستقلة بهذا الدور ليس مما يحتم تدخل الدولة أو إشرافها ولا هو مما يقتضى أن يصبح المحامون مجرد موظفين تابعين للدولة . فالمحاماة حتى في الدول الاشتراكية التي أمت جميع وسائل الملكية ، لا زالت مهنة بعيدة عن تبعية الدولة .

وهي لا يمكن أن تكون تابعة للدولة لسبب بسيط . هو أن المواطن قد يلجأ إلى المحامي ليدافع عنه ضد الدولة ذاتها . فالقضاء أمام الحاكم الإدارية هو قضاء ضد الدولة . والقضاء أمام المحاكم الجنائية هو قضاء ضد السلطة العامة الممثلة في النيابة ، فلا يمكن أن نتصور أن الدفاع عنه يصبح معقوداً لموظف تابع للدولة التي يختصمها هذا المواطن .

إن الشرط الأساسي في المحاماة الحرة المزدهرة التي تخدم العدالة هو الاستقلال ، وإلى جانب استقلال القاضى يجب أن يقوم استقلال المحامي ، فبغير محاماة مستقلة لا يمكن أن يقوم قضاء مستقل .

واستقلال المحاماة يتحقق ببيعة المحامين لتقائهم ، لا لهيئة أو سلطة حكومية وقد جربت فرنسا في أعقاب ثورتها الكبرى إلغاء نقابة المحامين طوال خمس سنوات ثم اضطر نابليون إلى إعادتها والتقارير باستقلال المحاماة ، وذلك بناء على تقرير قدمه له المسيو مرلان قال فيه إن إلغاء نقابة المحامين قد جرد العدالة من سندها حتى حرم المتقاضون من القضاء .

ومن أجل هذه المعاني حرصت في مشروع هيئة المساعدات القضائية على النص على أنها تتبع نقابة المحامين وعلى أن يستمر المحامون النتمون إليها في خضوعهم لنظام المحاماة .

فالاقترح بإنشاء هيئة للمساعدات القضائية هو تطوير لفكرة المعونة القضائية التي يعرفها القانون حينما يقرر إعفاء غير القادر من الرسوم القضائية أو إيجاب نذب محام عن المتهمين في قضايا الجنايات . فبدلاً من أن تسير المعونة القضائية في نطاقها المحدود المرتجل الذي تسير عليه الآن والتي لا تحقق كفاية حقيقية في الدفاع والتي لا توجد إلا في ناحية الإعفاء من الرسوم أو نذب محام في قضايا الجنايات ، محام لا يرتبط بمسئولية حقيقية . وبدلاً من أن تكون هذه المساعدات القضائية في النواحي الأخرى مثل الدفاع في القضايا المدنية والتجارية والإدارية ومثل الدفاع في قضايا الجنح ومثل إبرام العقود وطلب الرأي والنصيحة — بدلاً من أن تكون هذه المساعدات القضائية في هذه النواحي مجرد « صدقة » يركى بها المحامي عن أرباحه بين حين وآخر أو تدعوه إليها علاقة مجاملة أو وساطة — بدلاً من ذلك نريد أن تتطور المساعدات القضائية إلى نظام يحل مشكلة المتقاضين كما يحل مشكلة تضخم المحامين ، نظام واضح الحدود له تقاليد ومسئوليات .

إننا لا يمكن أن نقف جامدين أمام التطور ولا يمكن أن نستمر في عهد الاشتراكية في بحث مشاكلنا على أساس فردي ذاتي لا تبدو فيه إلا أنانية الظائفة . وإذا أردنا نحن المحامين لمهنتنا النبيلة أن تكون موضع تقدير ، وأن يفهم المواطنون أهمية الدور الذي تقوم به — فلا بد وأن نربط مشاكلنا بمستقبل هؤلاء المواطنين وحقوقهم . فالمواطن لن يقبل حلاً لمشكلتك أيها الزميل المحامي ، أن تلزمه بأن يلجأ إليك في طائفة معينة من القضايا أو الإجراءات كما ينص على ذلك مشروع قانون المحاماة الموحد ، ولكنه سيقدر موقفك وسيقف إلى جانبك إذا وجد أنك تقف إلى جانبه أمام القضاء في هيئة تقدم له المساعدات القضائية نظير أتعاب لا ترهقه وبالحجاف في بعض الحالات .

المحاماة مهنة مستقلة إذن وهيئة المساعدات القضائية تدعم هذا الاستقلال لأننا إذا طلبنا للمحامي الفرد أن يكون مستقلاً في أدائه لواجبه ، فإن انتهاء هذا المحامي إلى هيئة من الزملاء تتبع نقابة المحامين مباشرة يقوى هذا الاستقلال ويدعمه .

وبعد فإن مشروع إنشاء هيئة لتقديم المعونة القضائية للمواطنين ، هو اقتراح يحقق الغرضين معاً ، تكافؤ الفرص في التقاضي ، وإتاحة تنظيم جديد للمحاماة يساهم في حل أزمة المحامين . ثم إنه اقتراح يكمل لمهنة المحاماة أن تظل محتفظة بخصائصها وطبيعتها ويدعم رسالة الحق والعدل .

إن المستقبل للمحاماة . . . . المحاماة المتطورة الواعية التي تعرف دورها في مجتمع اشتراكي .

## ملحق

### يبين الخطوط العريضة لاقتراح إنشاء هيئة للمعونة القضائية

المقدم إلى لجنة تعديل قانون المحاماة المشكلة في مجلس نقابة المحامين بالجمهورية العربية المتحدة

#### طبيعة الهيئة :

تنشأ في الجمهورية العربية المتحدة هيئة تتبع نقابة المحامين يكون لها الشخصية الاعتبارية ويطلق عليها « هيئة المساعدات القضائية » .

#### أغراض الهيئة :

تقديم المساعدات القضائية إلى المواطنين ، وتشمل هذه المساعدات إعداد صيغ العقود وتقديم الاستشارات القانونية ورفع الدعاوى وتوجيه الإعلانات القضائية وتنفيذ الأحكام والحضور في جميع القضايا أمام جميع المحاكم فيما عدا محكمة القضا والمحكمة الإدارية العليا والدفاع عن المتهمين في القضايا الجنائية .

ولا يجوز للهيئة أن تنوب عن المواطنين في رفع الدعاوى أو في الحضور عنهم في القضايا المرفوعة منهم إلا إذا ترجع لديها أحقيتهم في طلباتهم .

وإذا لجأ إليها خصمان فلا يجوز للهيئة الحضور عنهما معاً ، ولكن يتعين عليها أن تبذل مساعيها لنقض النزاع ودياً . فإذا فشل مساعيها كان لها الحضور عن الخصم الذي يرجع لديها أحقيته في طلباته .

وبوجه عام تباشر الهيئة وظيفتها كخصم شريف عادل ، فلا يجوز أن تلجأ إلى الوسائل الكيدية في الدفاع أو إلى الوسائل التي تؤدي إلى تعطيل الفصل في القضايا وإطالة أمد المنازعات .

#### الالتحاق بالهيئة :

يقبل الالتحاق بهذه الهيئة من يشاء من المحامين الذين انتهت فترة تمرينهم واجتازوا امتحانا عمليا تنظمه نقابة المحامين ، ويستهدف هذا الامتحان تعرف مدى استعداد المحامي للمهنة ومعرفة باجراءاتها وأساسليها العملية .

ويعفى من شرط الامتحان المحامون الحاليون المقبولون للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويطلق على المحامي الذي ينتمى إلى الهيئة ( محامي الشعب ) .

#### ترتيب المحامين :

يرتب محامو الشعب تبعاً لدرجات قديم في جدول المحامين ، فيكون هناك قسم للمحامين المقبولين



للمرافعة أمام المحاكم الجزئية ، وقسم للمحامين القبولين أمام المحاكم الابتدائية ، وقسم للمحامين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف .

وينشأ قسم للمقود والاستشارات يختار أعضاؤه من بين محامي الهيئة القبولين أمام محاكم الاستئناف ومن أقدم محامي الهيئة القبولين أمام المحاكم الابتدائية .

#### مكافآت المحامين :

يمنح المحامي الذي ينتمي للهيئة علاوة على مصاريف الانتقال مكافآت ثابتة ، ويصدر بتنظيم هذه المكافآت جدول خاص ويجوز تعديلها بقرار من مجلس النقابة تبعاً لحالة الهيئة المالية .

وعلاوة على المكافآت الثابتة يجوز أن يمنح المحامي مكافأة استثنائية سنوية بقرار من مجلس النقابة بناء على اقتراح إدارة التفتيش لما بذله من جهد في القضايا المعالة عليه .

ولا يجوز لمحامي الشعب أن يقبل أتعاباً من المواطن الذي يندب للدفاع عنه كما لا يجوز له أن يتولى أعمالاً خاصة .

#### التفتيش على أعمال المحامين :

تنشأ إدارة للتفتيش على أعمال المحامين النتمين للهيئة وتشكل بقرار من مجلس النقابة بالاتفاق مع وزارة العدل ويندب لها مفتشون قضائيون من وزارة العدل كما يضم لها بعض قدامى محامي الهيئة القبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف .

وتقوم هذه الإدارة بمراجعة أعمال المحامين وتقديم تقارير عن كفايتهم ومدى قيامهم بواجباتهم .

#### موارد الهيئة :

تتكون موارد الهيئة المالية مما يأتي :

١ — رسم يدفعه المواطن المستفيع بخدمات الهيئة ويصدر بتحديد فئات هذا الرسم جدول خاص على ألا يقل الرسم عن ٥٠٠ مليم ولا يزيد من خمسة جنيهات عن الحالة الواحدة .

٢ — نسبة من حصيللة أتعاب العامة المحكوم بها على الخصوم في جميع القضايا والتي تحصل لحساب صندوق معاشات المحامين .

٣ — نسبة من حصيللة الرسوم الإضافية التي تحصلها وزارة العدل ونسبة من حصيللة رسوم الدفعة التي تحصلها نقابة المحامين .

٤ — نسبة من المبالغ المحكوم بها في الدعاوى التي تزيد قيمة المحكوم به فيها عن مائة جنيه .

٥ — إعانات الحكومة والهيئات .

### التدرج في تطبيق النظام :

يبدأ بتطبيق هذا النظام في الدعاوى الجنائية عموماً وفي الدعاوى المدنية والتجارية والجزئية التي يحددها مجلس نقابة المحامين ويعمم تطبيقه تدريجياً بناء على ما يقرره مجلس النقابة حتى يشمل جميع المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والمحاكم الإدارية .

ولا يخل قيام الهيئة بحق المحامين غير المنتمين إليها في فتح مكاتب خاصة لهم ومباشرة مهنتهم ، كما أنه لا يخل بحق المناقضين في اختيار المحامي الذي يرغبون في توكيله من خارج الهيئة .

ويستمر المحامون المنتمون للهيئة في الخضوع لأحكام قانون المحاماة إلى جانب خضوعهم

لنظام الهيئة .

معلومات عملية :

## حول تطبيق القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

للرئيس جمال عبد الناصر  
القاضي بمحكمة بني سويف الابتدائية

### المادة الأولى :

تقترح إضافة فقرة ثالثة إلى المادة ٢٥ مرافعات معدلة ، يكون نصها كالآتي :  
« على أنه يتعين على المحكمة أن تكشف للخصوم أوجه البطلان في أي إجراء يكون قد وقع باطلاً ، وأن تمنعهم ميعاداً مناسباً لتصحيحه . ولا يصح في جميع الأحوال أن تقضى بإبطال إجراء ما لم تنبه الخصوم إليه في جلسة المرافعة » . وحكمة ذلك أن المحكمة ، وهي الجهة التي تهيمن على التطبيق السليم للقانون ، من واجبها أن تبصر الخصوم بما خفي عنهم أو جهلوه من أوجه البطلان التي يتطلب اكتشافها خبرة قانونية دقيقة قد لا يتوافر للأفراد ، وخاصة إذا لم يكن يعاونهم من يترافع عن حقوقهم . كما أن من شأن هذا التعديل صيانة الحقوق من الضياع لأسباب شكلية .

### المادة الثانية :

تقترح تعديل نص المادة ٧٥ في الفقرة الثانية منها ، بحيث تصبح على النحو الآتي :  
« ويقيد قلم الكتاب الدعوى في يوم تقديم الصحيفة في السجل الخاص بذلك ، بعد أن يثبت تاريخ الجلسة المحددة لنظرها في أصل الصحيفة وصورها ؛ ثم يحيلها إلى قلم المحضرين لإعلانها ، ما لم يعترض المدعى على هذه الإحالة لمبرر معقول » .

وحكمة هذا التعديل هو أن يتمكن قلم الكتاب من تحديد جلسة مناسبة يكون الإعلان قد تم قبلها ؛ إما أن يتسلم المدعى عريضة الدعوى ثم يسلمها إلى قلم المحضرين متى شاء ، فذلك مما يخلق اضطراباً في العمل يحسن التأني عنه ، خاصة وأن المادة ٧٧ مرافعات ألزمت قلم المحضرين بإعلان الصحيفة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليمها إليه ، إلا إذا كان قد حدد لنظر الدعوى جلسة تقع أثناء هذا الميعاد ، فعندئذ يجب أن يتم الإعلان قبل الجلسة .

وهذا الأمر لا يمكن تصوره إذا قدم المدعى صحيفة الدعوى قبل الجلسة بفترة بسيطة ، مما يضع قلم المحضرين في موقف حرج ، ويعرض للشك في الجزاء القانوني المستحدث في الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ مرافعات .



## المادة الثالثة :

نقترح أن يعدل نص المادة ٩٥ على النحو التالي :

« إذا تخلف المدعى عليه أو المدعى عليهم كلهم عن الحضور في الجلسة الأولى ، وجب على المحكمة — في غير الدعاوى المستعجلة — تأجيل نظر القضية إلى جلسة تالية يعلن المدعى بها الخصم الغائب ؛ وذلك ما لم يكونوا قد أعلنوا بصحة افتتاح الدعوى شخصياً ولم يقدموا عذراً مقبولاً لتخلفهم بتلك الجلسة . ويعتبر الحكم في الدعوى بمثابة حكم حضوري في حق المدعى عليهم جميعاً » .  
والقصد بهذا التعديل أنه لا محل لإعادة الإعلان ، طالما أن المدعى عليه أو المدعى عليهم قد أعلنوا جميعاً بصحة افتتاح الدعوى شخصياً ، وبذلك تكون قرينة علمهم باليوم المحدد للجلسة لا نزاع فيها ، ويكون تخلفهم عن الحضور رغم هذا العلم وانتفاء العذر غير مقبول ، أو رغبة في الماطلة لا محل لمسايرتهم فيها .

## المادة الرابعة :

نقترح تعديل المادة ١١٨ بحيث يصبح نصها على النحو التالي :

« تسرى على الدعاوى التي يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة ، القواعد والأصول السارية على الدعاوى المستعجلة ، في رفعها ، ونظرها ، وإجراءات الطعن في الحكم الصادر فيها ، ومواعيده » .  
ويستهدف هذا التعديل الإسراع في الفصل في القضايا ، وتبسيط إجراءات رفعها ، وتقصير مدد الطعن فيها .

## المادة الخامسة :

نقترح تعديل نص المادة ١٣٢ بمجمله كالآتي :

« الدفع بعدم الاختصاص و . . يجب إبدائها معاً قبل إبداء أى طلب في موضوع الدعوى أو دفاع فيها أو دفع بعدم القبول ، وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها » .  
والقصد بهذا التعديل أن لا يقال بأن تقديم أى طلب حق لو كان « طلب التأجيل للاطلاع » . . يسقط الحق في إبداء هذه الدفوع .

## المادة السادسة :

نقترح تعديل المادة ١٣٥ في فقرتها الثانية على النحو التالي :

« وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ما لم تكن هي بدورها غير مختصة ، وفي هذه الحالة الأخيره تحيل المحكمة ملف القضية إلى رئيس المحكمة الابتدائية لتعديد المحكمة المختصة ، وتلتزم المحكمة الأخيرة بالفصل فيها » .

والمقصود بهذا التعديل أن لا تجبر محكمة على نظر دعوى لا تدخل في اختصاصها قانوناً ، مادام أن محكمة أخرى قد أحالتها خطأ عليها .

#### المادة السابعة :

نقترح نقل المواد ٢٤٩ حق ٢٥٢ من قانون المرافعات ، إلى القانون الخاص المنظم لأعمال الخبرة .

#### المادة الثامنة :

نقترح إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٣٤٤ مرافعات نصها كالآتي :

« على أنه لا يحق للمحكمة فتح باب المرافعة مهما تكن الأحوال لأكثر من مرتين » .

والمقصود بهذا التعديل أن الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ لا تكفي وحدها للبحث على إنجاز القضايا وسرعة الفصل فيها ، طالما أنه بمقدور المحكمة فتح باب المرافعة — دون قيد — متى استنفدت فرص مد أجل الحكم .

#### المادة التاسعة :

نقترح تعديل نص المادة ٣٤٦ على الوجه التالي :

« يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة في خلال أسبوع من تاريخ النطق بالحكم ، وإلا كان الحكم باطلا » .

والمقصود بهذا التعديل أن كثيراً من القضايا البسيطة ، التي يكون وجه الحق فيها ظاهراً ، ويكون بوسع المحكمة النطق بالحكم فيها في نهاية الجلسة ؛ يضطر القاضي إلى حجزها للحكم بلا مبرر يقنضيه ، اللهم إلا تقيده بإيداع الأسباب في ذات يوم النطق بالحكم .

#### المادة العاشرة :

وتمشياً مع التعديل الذي اقترعناه بصدد المادة ٣٤٦ ، نرى تعديل نص المادة ٣٧٩ على الوجه التالي :

« يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ، ما لم تكن الأسباب لم تودع بعد ، فيبدأ الميعاد من تاريخ إيداعها ؛ ما لم ينص القانون على غير ذلك » .

والمقصود بهذا التعديل إطالة ميعاد الطعن في حالة ما إذا تأخر إيداع الأسباب لمدة أسبوع على الأكثر ، وبذلك يكون الخصوم على علم تام بحجثيات الحكم ، ليدبروا أمرهم على ضوءها في شأن الطعن في هذه الأحكام .

## المادة الحادية عشرة :

وتمشياً مع اقتراحنا السابق بتسوية الدعاوى المستعجلة بالدعاوى التي كانت تنظر على وجه السرعة ؛ نرى تعديل الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ على النحو التالي :

« ويكون الميعاد خمسة عشر يوماً في المواد المستعجلة أيّاً كانت المحكمة التي أصدرت الحكم ، وكذلك تلك التي تنظر على وجه السرعة » .

ولا يفوتني في نهاية هذه الملاحظات أن أسجل أنه كان للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أثر بالغ الأهمية في تبسيط الإجراءات وتيسيرها ، وكان من شأنه حل كثير من الصعوبات التي كان يعاني منها المشتغلون بالقانون .





## قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ (١)

بإنهاء عقود بحث واستغلال المناجم وعقود استغلال بعض المحاجر الممنوحة للقطاع الخاص

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأنهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تنتهي تراخيص البحث وعقود استغلال المناجم وكذلك عقود استغلال الجبس والرمال البيضاء الممنوحة لأفراد أو شركات القطاع الخاص .

مادة ٢ — تؤم الأصول المستخدمة في الاستغلال وتؤول ملكيتها إلى الدولة .

مادة ٣ — تتولى تقييم رؤوس أموال المنشآت المشار إليها في المادة السابقة لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتجديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل .

وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجان نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٧٧ الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٩٦٣ .

مادة ٤ — تؤدي الدولة قبة ما آل إليها من أموال المنشآت المشار إليها بموجب مندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنوياً ، وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ، ويجوز للدولة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الإسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية ، وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين .

مادة ٥ — لا تسأل الدولة عن التزامات المنشآت المشار إليها في المادة الأولى إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين .

فإذا لم تكن أسهم هذه المنشآت متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت . ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال .

مادة ٦ — يرخص لوزير الصناعة في إسناد استغلال المناجم والمحاجر المشار إليها في المادة الأولى إلى شركات القطاع العام .

وإلى أن يتم ذلك يجوز للوزير إعفاء القائمين على إدارة هذه المناجم والمحاجر وتعيين مندوب أو أكثر مؤقت لإدارتها تحت إشراف المؤسسة المصرية العامة للتعدين .

ويكون له الاختصاصات المخولة لمجلس الإدارة والمدير وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة لتصديق رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

مادة ٧ — يجوز لوزير الصناعة تأجيل أداء ديون والالتزامات المنشآت المشار إليها لمدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٨ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ ( ١١ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم  
النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية في الاقليم المصرى

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ فى شأن التنظيم السياسى  
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية فى الإقليم  
المصرى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه النص التالى :  
« يحلف مدير عام النيابة الإدارية وجميع الأعضاء المعيّنين بها قبل مباشرة أعمالهم بيميناً بأن يؤدوا  
عملهم بالذمة والصدق .

ويكون أداء اليمين بالنسبة إلى المدير العام والوكلاء العاملين أمام رئيس المجلس التنفيذى ويكون  
أداء اليمين بالنسبة لباقي الأعضاء أمام مدير عام النيابة الإدارية » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠٠ الصادر فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ =

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩  
في شأن تنظيم مجلس الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات  
الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٦١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص التالي :  
« يحلف أعضاء مجلس الدولة قبل اشتغالهم بوظائفهم عيناً بأن يؤديوا أعمال وظائفهم  
بالنمّة والصدق .

ويكون حلف رئيس المجلس ونواب رئيس المجلس والوكلاء أمام رئيس المجلس التنفيذي وحلف  
المستشارين أمام المحكمة العليا وحلف باقي أعضاء المجلس أمام رئيس مجلس الدولة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية في ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

(١) : نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠٠ الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣

بإصدار قانون المؤسسات العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرص ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنة ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

## أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه النص الآتي :

« مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بالقانونين رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما واستثناء من حكم المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه تعفى البالغ التي تصرفها المؤسسات العامة نظير مساهمتها في رؤوس أموال الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة لها وكذا القروض التي تفرضها وأما تدفيعه ثمناً لشراء أوراق مالية من رسم الدمنة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠٠ الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .



وتعفى الشركات التي تنشئها المؤسسة العامة بمفردها من رسوم الشهر والتسجيل .  
مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

في شأن تنظيم الاستيراد

مجلس الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات

الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يكون استيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار أو التصنيع مقصوراً على شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام .

مادة ٢ — تكون تراخيص الاستيراد شخصية ولا يجوز التنازل عنها بأي وجه من الأوجه أو بيعها ، كما لا يجوز توكيل الغير في استعمالها .

مادة ٣ — يعاقب كل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع في مخالفته بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

كما يحكم على الفاعلين الأصليين وشركائهم بالتضامن فيما بينهم بتعويض لا يقل عن ٢٠ ٪ من قيمة المضبوطات ولا يجاوز ٥٠ ٪ من قيمتها ، وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو بتعويض يعادل ثمنها إذا لم يتيسر مصادرتها .

ويجوز مضاعفة التعويض المحكوم به في حالة العود .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠٠ الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠  
في شأن التبعة العامةباسم الأمة  
رئيس الجمهوريةبعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛  
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن التنظيم السياسي لسلطات  
الدولة العليا ؛وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التبعة العامة ؛  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛  
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار  
إليه النص التالي :« تؤدي الوزارات والمصالح والهيئات الإقليمية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة  
لها مرتبات وأجور موظفيها وعمالها طوال مدة استدعائهم أو تكليفهم أو نديهم » .مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
صدر برياسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ ) .

## مذكرة إيضاحية

نصت المادة ١٧ فقرة ( ١ ) من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التبعة العامة على أن تؤدي  
الوزارات والمصالح ولؤسسات والهيئات العامة والهيئات الإقليمية مرتبات وأجور موظفيها ومستخدميها  
وعمالها طوال مدة استدعائهم أو تكليفهم أو نديهم في حين أن المادة ١٨ تنص بأن يتقاضى من  
يكاف بالصفة المدنية أو العسكرية من العاملين بالشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة مرتبه  
أو أجره من الجهة التي يكلف فيها .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

إلا أنه بصدد القوانين الاشتراكية في شهر يوليو سنة ١٩٦١ اتسع نطاق القطاع العام ودخل فيه عدد غير قليل من الشركات ومن ثم فقد أصبح الصالح العام يقتضى توحيد المعاملة بينها وبين أشخاص القانون العام من حيث تحمل مرتبات وأجور موظفيها وعمالها طوال مدة استدعائهم أو تكليفهم أو نديهم خاصة وأن المؤسسات والشركات التابعة لها تعمل في ظروف واحدة لتحقيق أهداف مشتركة .

ولذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق ونصت المادة الأولى منه على تعديل الفقرة الأولى من المادة ١٧ بما يحقق هذا الغرض ، وعلى مقتضى هذا التعديل ينصرف حكم المادة ١٨ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه إلى شركات ومنشآت القطاع الخاص فقط .

ويتشرف رئيس المجلس التنفيذي برفع مشروع القانون المرافق بعد إفراغه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم  
مجلس الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يعمل بأحكام التعيين والترتب والترقية إلى الوظيفة التالية المعمول بها قبل صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بالنسبة إلى المندوبين المساعدين الذين يعينون قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برياسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ )

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .



## مذكرة إيضاحية

في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة متضمناً النص على أنه يشترط فيمن يعين مندوباً مساعداً بالمجلس أن يكون حاصلاً على دبلوم معهد العلوم الإدارية والمالية بكلية الحقوق أو دبلوماسيين من دبلومات الدراسات العليا أحدهما في القانون العام . كما نص البند السادس من القواعد الملحقة بمجدول الوظائف والمرتبات لأعضاء المجلس على أنه : « تظل أحكام التعيين والمرتب والترقية إلى الوظيفة التالية المعمول بها قبل صدور هذا القانون سارية بالنسبة للمندوبين المساعدين الحاليين والذين يعينون منهم قبل أول سبتمبر سنة ١٩٦١ » .

غير أنه تبين — أن تنفيذ ذلك الشرط في الأجل المضروب قد لا يسته بعض الصعوبات مما حدى إلى استصدار هذا القانون لتأجيل العمل بهذا الحكم مدة أخرى بعد مواعده الحالى بحيث يبدأ العمل به اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بدلاً من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ وذلك نزولاً على ذات المقضيات التي دفعت إلى استصدار القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية بتأجيل العمل بالأحكام الماثلة من قانون السلطة القضائية حتى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٣<sup>(٢)</sup>

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦

بإنشاء نقابة المهن الهندسية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأولى من البند (ج) من المادة ٣ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه النصان الآتيان :

« مادة ٣ بند (ج) فقرة أولى :

ويعتبر مهندساً مساعداً كل من حصل على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم الفنون التطبيقية « قسم النسيج وطباعة المنسوجات » أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة « قسم العمارة » أو على شهادة هندسية من الخارج قبل العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ تتفق وزارتا الأشغال والثرية والتعليم ومجلس النقابة على اعتبارها معادلة لأحد الدبلومات المذكورة .

« مادة ٢٦ ( فقرة أخيرة ) :

وكل مهندس تحت التمرين أو مهندس مساعد لم يتقدم بطلب قيد اسمه في سجل النقابة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون يسقط حقه في طلب القيد .

مادة — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ )

## مذكرة إيضاحية

بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٣١ وافق مجلس الوزراء على إنشاء شعبة جديدة بنقابة المهن الهندسية خاصة بصناعة الغزل والنسيج ، فتقدم الكثيرون من خريجي مدرسة الفنون التطبيقية قسم الغزل والنسيج والطباعة إلى النقابة بطلبات للقيد بسجلات شعبة هندسة صناعة الغزل والنسيج .

وقد وافقت النقابة — بناء على قرار لجنة المعارضات بـ على قيد خريجي الفنون التطبيقية بأنظمتها المختلفة الذين تقدموا بطلبات قديمهم في الميعاد المحدد بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ مهندسين مساعدين وفقاً للفقرة « ج » من المادة الثالثة من قانون نقابة المهن الهندسية ، وقيد هؤلاء بالفعل في الشعبة المشار إليها ، وبقي عدد كبير من زملائهم دون قيد ، إذ لم يقدموا طلبات للقيد انتظاراً لنتيجة فصل لجنة المعارضات في مبدأ معادلة شهادة مدرسة الفنون التطبيقية « قسم الغزل والنسيج والطباعة » . فلما قررت هذه اللجنة قبولهم أعضاء بالنقابة تقدموا بطلبات لقيدهم — فعاق قبولها فوات الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ المعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، ولذلك لم يكن بد من معالجة أمرهم عن طريق تعديل التشريع — كما يوجد أيضاً عدد من خريجي مدرسة الهندسة التطبيقية العليا وجملة دبلوم الفنون والصناعات دون قيد ، إذ قدموا طلبات القيد بعد الميعاد المذكور

في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ المعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ وليس من المصلحة العامة حرمان هذا العدد الكبير من حق مزاولة المهنة حرماناً نهائياً ، وحسبهم جزاء على تفويتهم الميعاد المشار إليه بقاءهم هذه السنوات دون إفادة من مزايا القيد بالنقابة والالتقاء إليها .

لذلك رؤى تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ سالفه الذكر وذلك بالنص على فتح ميعاد طلب القيد بالنسبة للمهندسين تحت التمرين والمهندسين المساعدين لمدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون كأجل أخير ، يغلّق نهائياً دونه طلب القيد في سجل المهندسين تحت التمرين والمهندسين المساعدين .

ولما كان هذا التعديل لا يأتي ثمرة بالنسبة لخريجي الفنون التطبيقية « قسم الغزل والنسيج والطباعة » مع قيام النص الحالي للفقرة « ج » من المادة ٣ من قانون النقابة للمدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ والتي تقصر المؤهلات الهندسية المذكورة فيها على دبلوم الفنون والصناعات وعلى دبلوم مدرسة الفنون الجميلة « قسم العمارة » وعلى شهادة هندسية من الخارج قبل العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، فقد رؤى تعديل هذا النص بإضافة دبلوم الفنون التطبيقية ( قسم النسيج وطباعة المنسوجات ) ليتسنى قيد من لم يتم قديمهم من خريجي هذا القسم من حملة دبلوم الفنون التطبيقية .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق بحققاً للاغراض المستهدفة .  
وتتشرف وزارة الأشغال بتقديم المشروع إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>  
في شأن عدم قبول الطعن في الأعمال والتدابير التي اتخذتها الجهة القائمة  
على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة  
على أموال وممتلكات بعض الأشخاص

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .



وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ ،  
وعلى الأمر رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل لجنة الحراسات ؛  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛  
وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

#### أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها الطعن في أى تصرف أو قرار أو تدبير أو إجراء وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات وذلك سواء أكان الطعن مباشراً بطلب الفسخ أو الإلغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان نوعه أو سببه .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
صدر بمراسلة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ )

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>  
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦  
الخاص بدمج المصنوعات

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛  
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمج المصنوعات ؛  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛  
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

## أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمواد ١ و ٨ و ١١ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ١ — في تطبيق أحكام هذا القانون تحدد الاصطلاحات الآتية كما يلي :

( ١ ) « مشغولات ذهبية » كل قطعة معدنية مشغولة تحتوي على الأقل على إثني عشر قيراطاً من الذهب النقي ( ٥٠٠ سهم أو جزء من الألف ) .

( ٢ ) « مشغولات فضية » كل قطعة معدنية مشغولة تحتوي على الأقل على ٦٠٠ جزء من الألف من الفضة النقية .

( ٣ ) « أصناف من معادن ثمينة أخرى » وهي المجموعة البلاتينية .

( ٤ ) « أصناف ذات عيار واطى » كل صنف مخلوط يحتوي على أقل من ١٢ قيراطاً معدناً نقياً للذهب أو على أقل من ٦٠٠ جزء من الألف معدناً نقياً من الفضة .

( ٥ ) « أصناف ملبسة » كل صنف من المعدن المغطى بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة .

( ٦ ) « أصناف غير مشغولة » .

« مادة ٨ — لا تقبل مصلحة دمع المصوغات والموازين قطعة من المشغولات لدمعها إلا إذا كانت مشفوعة بإقرار مكتوب يوقعه صاحبها أو وكيله ويبين فيه أن القطعة المقدمة ذات عيار من العيارات القانونية المذكورة في المادة السادسة .

ويشترط أن تكون القطعة كاملة الصنع بحيث لا يحدث بها تغيير ما بسبب عمليات إعدادها للبيع إلا ما توجبه ضرورات الصناعة وفقاً لما تقرره مصلحة دمع المصوغات والموازين .

ويجوز في الحالات التي تقتضيها الضرورة الصناعية أن يركب على المشغولات الذهبية معدن ثمين آخر من المجموعة البلاتينية ويصدر قرار من وزير التكوين بتحديد المعدن أو المعادن التي تتركب على تلك المشغولات والشروط التي يجب توافرها ونسبة النقاوة في كل معدن منها وشكل الدمغة التي تدمغ به .

ويجوز تقديم إقرار واحد عن عدة قطع على شرط أن تكون من نوع واحد ومن عيار واحد » .

« مادة ١١ — يكون رسم الدمغة خمسة مليات عن كل جرام في المشغولات الذهبية ، ونصف مليم عن كل جرام في المشغولات الفضية ، وعشرة مليات عن كل جرام في المشغولات الذهبية المركب عليها معادن ثمينة أخرى ، ولا يجوز أن يقل الرسم عن ثلاثين مليا للمشغولات الذهبية ، وعشرة مليات للمشغولات الفضية وخمسين مليا للمشغولات الذهبية المركب عليها معادن ثمينة أخرى ، وفي حساب الرسم تعتبر كسور الجرام جراماً » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ ) .

## مذكرة إيضاحية

تقضى أحكام القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصنوعات بعدم جواز بيع المشغولات الذهبية أو عرضها للبيع إلا إذا كانت مدموغة بدمغة الحكومة ( المادة ٣ من القانون ) . وأن تكون من أحد العيارات المنصوص عليها في المادة الخامسة منه ( المادة ٧ من القانون ) . ولا تجيز هذه الأحكام أن يركب على المشغولات الذهبية أى معدن ثمين آخر حتى ولو اقتضت الضرورة الصناعية . بل إنه إذا ركب مثل هذا المعدن في المشغولات الذهبية — ترفض المصلحة المختصة وهي مصلحة دمع المصوغات والموازين — دمهغه . ويتعرض كل من يخالف ذلك للعقوبات المنصوص عليها في المادتين ٢١ ، ٢٢ من القانون وهي الحبس والغرامة .

وقد تبين بعد أن أجريت تجارب كثيرة أن الضرورة الصناعية تتطلب تعديل أحكام ذلك القانون للنهوض بصناعة المشغولات الذهبية في الجمهورية حتى تتبوأ السكان اللائق بها ولتتحشى مع المشغولات المصنوعة في الخارج من حيث الجودة والإتقان . فقد ثبت أن المشغولات التي تتركب عليها أحجار كريمة أو نصف كريمة أو من أى نوع كانت لا تعطى بريقاً للأحجار أو مظهراً جميلاً لها إلا إذا كانت القاعدة المركب عليها من الذهب بسبب لونه على عكس ما إذا ركب نفس الحجر على معدن من لون أبيض فقد وجد أن اللون الأبيض يزيد من بريق الحجر ، ويعطيه مظهراً جميلاً محبباً يفضل به الجمهور ويقبل عليه .

لذلك اقتضى الأمر تعديل أحكام القانون المشار إليه لتحقيق هذا الغرض فعدلت المادة الأولى منه وهي الخاصة بتحديد الاصطلاحات التي نص عليها فيه فأضيفت إليها المعادن الثمينة الأخرى وهي المجموعة البلاتينية التي تتميز باللون الأبيض كما عدلت المادة ٨ منه فأضيفت إليها فقرة جديدة تتضمن جواز تركيب أى معدن من معادن المجموعة البلاتينية على المشغولات الذهبية وقد تضمن المشروع النص صراحة على أن لا تتركب هذه المعادن على المشغولات الذهبية إلا إذا اقتضتها الضرورة الصناعية وأن يحدد وزير التكوين المعدن أو المعادن التي يمكن تركيبها وفقاً للاعتبارات الآتية :

( أ ) أن تكون قيمة المعدن الثمين المركب مساوية على الأقل لقيمته من الذهب . وذلك حتى لا يضار الجمهور وينبغي فيها إذا بيعت إليه على اعتبار أنها كلها من الذهب .

( ب ) ونظراً لأن المجموعة البلاتينية تشتمل على معادن « البلاديوم — الاريديوم — الروديوم — الروثينيوم — الأزميوم » وتختلف قيمة كل معدن منها عن المعدن الآخر لذلك نص في المشروع على أن يحدد وزير التكوين نسبة النقاوة في كل معدن يضاف وذلك لتحقيق الغرض المشار إليه في البند السابق فإذا كان ثمن الجرام من البلاتين النقي بالنسبة للجرام الواحد من الذهب النقي يساوى ١ إلى ٤



فيحدد في القرار أن يكون البلاتين بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ وإذا كانت النسبة ١ إلى ٢ فيحدد في القرار أن يكون بنسبة ٥٠ ٪ على الأقل . وهكذا وبهذه الطريقة يتوافر الضمان للجدهور في أن يكون المشغول كله — سواء للجزء المشغول من الذهب أو الجزء المشغول من البلاتين متساوى — في القيمة .

وقد نص في المشروع على أن يترك للوزير أن يعين بقرار منه المعدن الذي يضاف من معادن المجموعة البلاتينية — وذلك بقصد إيجاد الوسيلة لتفادي الموقف إذا ما انقضى المعدن من السوق . فإذا صدر القرار بإضافة البلاتين لتوفره في السوق ثم قل البلاتين أو اختفى فإن للوزير أن يعالج الأمر بإضافة أى معدن آخر من المجموعة البلاتينية — يكون متوافراً في السوق .

كما نص أيضاً في المشروع على أن يحدد الوزير الشروط التي يجب توافرها في المعدن — فقد لوحظ من الناحية الفنية إنه إذا خلط معدن البلاتين بمعدن البلاتيوم — فإنه يتعذر فصل أحدهما عن الآخر لمعرفة نسبة البلاتين النقي . ففي مثل هذه الأحوال ينص في القرار على عدم جواز خلط أيهما بالآخر .

ولما كانت المشغولات التي من هذا النوع أصبحت خاضعة للرقابة ويجوز تداولها لذلك نص في المشروع على وجوب دمج هذه المشغولات بما في ذلك الأجزاء المصنوعة من معدن البلاتين أو من مجموعته — على أن يحدد الوزير علامة الدمغة التي توضع .

وقد تضمن مشروع القانون تعديل المادة ١١ بتحديد رسم دمغة قدره خمسة مليات عن كل جرام في المشغولات الذهبية ونصف مليم عن كل جرام في المشغولات الفضية وعشرة مليات عن كل جرام في المشغولات الذهبية المركب عليها معادن ثمينة أخرى « المجموعة البلاتينية » بحد أدنى قدره ثلاثون مليا للمشغولات الذهبية وعشرة مليات للمشغولات الفضية وخمسون مليا للمشغولات الذهبية المركب عليها معادن ثمينة أخرى

ونص على أنه في حساب الرسم تعتبر كسور الجرام جراماً .

وتتشرف وزارة التموين — بعرض مشروع القانون على السيد رئيس الجمهورية — مفرغا في الصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة بكتابه المؤرخ ١٩٦٢/١٢/١٠ برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بتعديل القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة الرابعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٤ — على الشركات القائمة أن توفق أوضاعها طبقاً لحكم المادة الأولى من هذا القانون حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

صدر برياضة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ )

### مذكرة إيضاحية

بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ونص في البند ٢ من

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

المادة السابعة منه على أن تظل الأسهم إسمية إلى أن يتم الوفاء بقيمتها كاملة . ولا تسرى أحكام هذه الفقرة على أسهم الشركات القائمة التي حولت أسهمها إلى أسهم لحاملها قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

وبتاريخ ١٩ من يوليو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ونص في مادته الأولى على أن يستبدل البند ٢ من المادة ٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :

٢ — وتظل الأسهم إسمية ،

كما نص القانون المشار إليه في المادة الرابعة على إلزام الشركات القائمة أن توفق أوضاعها طبقاً لأحكام مادته الأولى ، خلال سنة من تاريخ العمل به .

وقد أظهر التطبيق العملي لأحكام القانون المشار إليه أن بعض الشركات لم تتمكن من توفيق أوضاعها طبقاً لأحكام المادة الأولى خلال المدة التي حددتها المادة الرابعة . لذلك روى مد المهلة المحددة بالمادة الرابعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

وتحقيقاً للغرض المتقدم أعد مشروع القانون المرافق ونص على العمل به بأثر رجعي من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ويتشرف وزير الصناعة برفعه للسيد رئيس الجمهورية في الصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتسوية حالة المستخدم الذي ينقل من كادر العمال إلى إحدى درجات الكادر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .



وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يمنح المستخدم الذي ينقل من كادر العمال إلى إحدى درجات الكادر في الجهة التي يعمل بها مرتباً شهرياً يعادل أجره اليومي مضروباً في خمسة وعشرين يوماً أو أول مربوط الدرجة التي عين فيها أيهما أكبر بشرط ألا يتجاوز ذلك نهاية مربوط هذه الدرجة .

مادة ٢ — يعتمد التجاوز عن استرداد ما صرف إلى العمال المعيّنين في إحدى الوظائف المشار إليها في المادة السابقة إذا كان تحديد المرتب قد تم طبقاً لما جاء في هذه المادة .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ )

## مذكرة إيضاحية

لما كانت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة رأّت بجلستها المنعقدة في ٣٠/٤/١٩٦٠ أن العامل الذي يعين بإحدى وظائف الكادر العام نقلاً من كادر العمال إنما يتقاضى أول مربوط الدرجة المعين فيها بغض النظر عن أجره الذي كان يتقاضاه قبل ذلك في سلك اليومية . ولما كان الأمر يقتضي أن يحتفظ لمثل هذا الموظف بمرتبه أو أجره الذي كان يتقاضاه حتى لا يتأثر مستوى معيشته من ناحية فضلاً عن أن هذه الحالة وإن وصفت بأنها تعيين إلا أنها تتضمن جانباً من النقل لأن رابطة الموظف بالدولة لم تنقسم .

ولما كان هذا الرأي هو المطبق عند النقل من الكادرات الخاصة إلى الكادر العام فضلاً عن أن المادة ٣١ من قانون التوظيف نصت على أن يحتفظ لموظفي الكادر المتوسط الذين يعينون في إحدى وظائف الكادر العام بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في الكادر المتوسط إذا زادت على أول مربوط الدرجة التي عينوا فيها وبشرط ألا تتجاوز نهاية مربوط الدرجة .

لذلك رؤي تعميم هذا المبدأ بالنص على أن يمنح من يعين في إحدى وظائف الكادر العام نقلاً من كادر العمال مرتباً شهرياً يعادل أجره اليومي مضروباً في خمسة وعشرين يوماً إذا زاد على أول مربوط الدرجة التي عين فيها وبشرط ألا يتجاوز نهاية مربوط هذه الدرجة .

كما رؤي النص في المادة الثانية على حكم خاص من مقتضاه التجاوز عن استرداد ما صرف من العمال المعيّنين في إحدى وظائف الكادر العام من مرتب يعادل أجره اليومي مضروباً في خمسة وعشرين يوماً إذا تجاوز أول مربوط الدرجة المعين فيها .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

في شأن رعاية الموظفين والعمال المرضى بالدرن والجذام  
والأمراض العقلية والأمراض المزمنة وتقرير معاشات لهم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة ؛

وعلى كادر العمال ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها

وعمالها المدنيين ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — استثناء من أحكام الإجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها يمنح الموظف أو العامل المريض بالدرن أو الجذام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديد لها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة للقومسيونات الطبية إجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته ويجرى الكشف الطبي عليه بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما رأى داعياً لذلك .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برياسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ ) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

## مذكرة إضافية

تولى الدولة عنايتها الخاصة بفئة من موظفي الحكومة والمؤسسات العامة وعمالها المرضى بالدرن والجذام فأصدرت قرارات جمهورية بنديهم للعمل في وحدات الوزارة منع استمرار صرف مرتباتهم وأجورهم طيلة مدة مرضهم . . ولم يكن القصد من النذب إلا القول بأنهم قائلون بعمل فلا يحرمون من مرتباتهم وقد زاد عدد هؤلاء المرضى زيادة كبيرة ، مما يدعو إلى إعادة النظر في مسألة النذب هذه إذ والأمر لا يعدو أن يكون معاونة من الدولة لهم إبان مرضهم ومن ثم فإنه يجب أن تفصح الدولة عن ذلك خصوصاً وإن رعاية المواطنين أحد الأهداف الرئيسية في الدولة الاشتراكية ولما كان مقتضى نذب الموظف أو العامل المريض للعمل بوحدات الأمراض الصدرية أو الجذام فيه مشقة على المريض من ناحية وفيه تعطيل للعمل بهذه الوحدات من ناحية أخرى فإنه يجب النظر في طريقة أخرى لحل محل الطريقة المتبعة حالياً بقصد رعاية هؤلاء المرضى .

ولما كانت القواعد الحالية قاصرة على حالة الموظفين والعمال المرضى بالدرن والجذام في حين أن ثمة طوائف من المرضى يجب أن يعاملوا نفس المعاملة وهم المرضى بمرض عقلي أو بإحدى الأمراض المزمنة فقد رأى التقدم بهذا القانون لرعاية الموظفين والعمال بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة في حالة إصابتهم بمرض الدرن أو الجذام أو بأحد الأمراض العقلية أو المزمنة في الحالات الأخرى التي يوافق عليها وزير الصحة بعد أخذ رأى القومسيون الطبي العام وذلك بمنحهم إجازات مرضية استثنائية بمرتب أو بأجر كامل حتى يمكنهم الانفاق على علاجهم الذي غالباً ما يطول أمده وأن يعولوا كذلك أسرهم ، وهذه الرعاية الاجتماعية من واجبات الدولة في مجتمعنا الاشتراكي التعاوني ويستمر صرف المرتب إلى أن يشفى المريض أو تستقر حالته المرضية استقراراً يمكنه من العودة إلى عمله ، على أن يجري الكشف الطبي عليه دورياً لتقرير عودته إلى عمله أو استمرار إجازته المرضية . وتقرير ما إذا كان المرض مزمناً أو غير مزمن وقابليته للشفاء أو عدم احتماله من المسائل الفنية التي تركت للجهات الفنية لتقول فيه الكلمة النهائية .

ويتشرف وزير الصحة بعرض مشروع القانون المرافق — في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة بكتابته رقم ٨٢ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٦٢ — رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على  
إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية  
والصناعية وعلى كسب العمل

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات  
الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى  
الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ؛  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛  
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من البند ( ثالثاً ) من المادة ١ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النص الآتي :

« يجوز بقرار من وزير الخزانة أن تعفى من الضريبة فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التي  
حصلت عليها الحكومة أو الهيئات العامة والمؤسسات العامة أو تحصل عليها في المستقبل من مصادر  
خارج الجمهورية العربية المتحدة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير  
الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برياسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ ) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢  
بتحديد إيجار الأماكن

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الأماكن ؛

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجار بمقدار الإعفاء ؛

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة ١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه فقرة أخيرة

نصها الآتي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

« ويقصد بلفظ المباني المنصوص عليه في الفقرة السابقة كل وحدة سكنية أو غير سكنية لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه » .

مادة ٢ — يستبدل بالفقرة الرابعة من المادة ٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه النص الآتي :

« ويجوز في بعض المناطق تعديل هذه النسبة بما يتفق وصقع الموقع وظروف العمران وذلك حسبما تراه لجان التقدير ومجالس المراجعة » .

مادة ٣ — تستبدل بالمواد ٤ و ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ٤ — تختص لجان تقدير القيمة الإيجارية المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه بتحديد إيجار المباني الخاضعة لهذا القانون وتوزيعه على الوحدات . على أن يعدل تشكيلها بأن يضم إلى عضويتها اثنان من المهندسين الموظفين بالحكومة أو بالمجالس المحلية يصدر باختيارها قرار من المحافظ وتكون رئاسة اللجنة للموظف الأعلى درجة من الأعضاء أو الأقدم عند تساوى الدرجة ويشترط لصحة انعقادها حضور أربعة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم المهندسان المنضمان إلى اللجنة وأحد العضوين الموظفين وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

ويجوز للمحافظ بقرار منه أن ينشئ لجانا إضافية تشكل على غرار اللجان الأصلية وتختص بذات اختصاص هذه اللجان كما يحدد كيفية توزيع الأعمال بينها وبين اللجان الأصلية . ويجب على مالك البناء فور إعداده للاستعمال أن يخطر اللجنة التى يقع البناء فى دائرتها لتقوم بتحديد الإيجار وتوزيعه على وحدات البناء على أن يتم هذا الإخطار فى موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ أول عقد إيجار عن أية وحدة من وحدات البناء أو من تاريخ شغلها لأول مرة بأية صورة من صور الاستعمال ويتم هذا الإخطار خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون بالنسبة إلى الحالات القائمة وقت العمل به والتي لم يسبق الإخطار عنها .

ولمالك أن يقدم إلى اللجنة المستندات المثبتة لقيمة الأرض والمباني لتستعين بها عند تقدير الإيجار كما له أن يقدم إليها مقترحاته فى شأن توزيع الإيجار على وحدات البناء .

ويجوز للمالك قبل صدور قرار اللجنة بتحديد الإيجار وتوزيعه أن يؤجر المبنى كله أو بعضه على أن يسرى قرار اللجنة بأثر رجعى من بدء تنفيذ عقد الإيجار » .

« مادة ٥ — يجوز لكل من المالك والمستأجر أن يتظلم من قرار لجنة التقدير أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه فى المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه على أن يعدل تشكيل هذا المجلس بحيث يكون برئاسة قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة ويضم إلى عضوية المجلس اثنان من المهندسين الموظفين بالحكومة أو بالمجالس المحلية يصدر باختيارها قرار من



المحافظ . ويشترط لصحة انعقاد المجلس حضور الرئيس وأربعة على الأقل يكون من بينهم المهندسان النضمان وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وللمحافظ أن ينشئ مجالس مراجعة إضافية تشكل على غرار المجالس الأصلية .

ويجب تقديم التظلم إلى المجلس خلال ستين يوماً تسرى بالنسبة إلى المالك من تاريخ إخطاره بقرار اللجنة بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول وبالنسبة إلى المستأجر من تاريخ إخطاره على النحو السابق بقرار اللجنة أو من تاريخ نفاذ عقد الإيجار بالنسبة إلى المستأجر الأول .

ويشترط لقبول التظلم أن يكون مصحوباً بما يدل على أداء التأمينات الآتية إلى المحافظة إما نقداً أو بحوالة بريدية .

( أ ) ١٠٪ ( عشرة فى المائة ) من قيمة الزيادة التى يطالب بها المالك فى الإيجار السنوى فى حالة تظلمه من تقدير الإيجار .

( ب ) ١٪ ( واحد فى المائة ) من قيمة الإيجار السنوى المتنازع على توزيعه فى حالة تظلم المالك من توزيع الإيجار على الوحدات .

( ج ) ١٠٪ ( عشرة فى المائة ) من قيمة إيجار شهر واحد بمقد أدنى قدره جنيه واحد فى حالة تظلم المستأجر .

ويحدد مجلس المراجعة القدر الذى يرى رده من هذه التأمينات عند الفصل فى التظلم على أنه فى حالة رفض التظلم كلياً أو عدم قبوله شكلاً فلا يزد شئ من التأمينات المذكورة . وتؤول التأمينات التى لا يتقرر ردها إلى خزانة المحافظة المختصة .

وتكون قرارات لجان التقدير نافذة رغم الطعن فيها كما يكون القرار الصادر من مجلس المراجعة بالفصل فى التظلم نهائياً . وغير قابل للطعن فيه أمام أية جهة .

ولا يجوز لأى مستأجر آخر المنازعة فى الأجرة متى صار تحديدها نهائياً .

« مادة ٧ — يعاقب المالك الذى لا يخطر اللجنة فى المواعيد المقررة فى المادة ٤ بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . كما يعاقب بالعقوبة ذاتها كل مؤجر يخالف قرار تحديد الإيجار وتوزيعه » .

مادة ٤ — تضاف إلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه أربع مواد جديدة برقم ٤ مكرر و ٥ مكرر و ٦ مكرر ( أ ) و ٦ مكرر ( ب ) نصها الآتى :

« مادة ٤ مكرر — يجوز لمن يستأجر وحدة سكنية مفروشة لمدة تزيد على ستة شهور أن يتقدم إلى لجان التقدير المنصوص عليها فى المادة السابقة لتقوم هذه اللجان بتحديد ما يجب إضافته على الإيجار المستحق قانوناً عن هذه الوحدات كمقابل للمفروشات .

ويجب تقديم الطلب إلى لجان التقدير خلال ستين يوماً من تاريخ عقد الإيجار أو من تاريخ استكمال مدة الستة شهور .

ويشترط لقبول الطلب أن يكون مصحوباً بما يدل على أداء تأمين يوازي ١٠ ٪ من قيمة إيجار شهر واحد بمحد أدنى جنيه واحد . ويقدم هذا التأمين إلى المحافظة تقدماً أو بحوالة بريدية .

ويصدر قرار من وزير الإسكان والمرافق بتحديد القواعد التي تتبعها اللجان لتقدير مقابل المفروشات وقسط الاستهلاك السنوي وتتبع الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في المادة السابقة عند نظر الطلب .

« مادة ٥ مكرر — يجوز لكل من المالك والمؤجر من الباطن والمستأجر على حسب الأحوال أن يتظلم من قرار لجنة التقدير الذي يصدر تطبيقاً لحكم المادة ٤ مكرر أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه في المادة السابقة .

ويخضع التظلم من حيث المواعيد والإجراءات للأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة . »

« مادة ٦ مكرر (١) — تسرى أحكام هذا القانون على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وعلى القرى التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق بناء على طلب المحافظ المختص . »

« مادة ٦ مكرر (ب) — تشكل لجنة عليا برئاسة وزير الإسكان والمرافق وعضوية كل من وكيل وزارة الإسكان والمرافق المختص ومستشار الدولة لوزارة الإسكان والمرافق يكون لها تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتُنشر في الجريدة الرسمية . »

مادة ٥ — تسرى أحكام المادتين ٤ مكرر ، ٥ مكرر على مستأجري الوحدات السكنية المفروشة الحاليين بشرط أن يتقدموا بطلباتهم إلى لجان التقدير خلال ستين يوماً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ )

### مذكرة إيضاحية

بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن مستهدفاً تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أسس ثابتة ومستقرة مع حماية المستأجرين من أساليب المغالاة في الأجرة .

وينص القانون المذكور في مادته الأولى على سريان أحكامه على الأماكن المعدة للسكن أو لغير ذلك من الأغراض التي تنشأ بعد ٥/١١/١٩٦١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في

شأن خفض إيجار الأماكن ، كما نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن يسرى القانون على « المباني » التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى التاريخ المذكور .

وثمة اختلاف في الرأي نشأ حول تفسير كلمة « المباني » الواردة بهذه الفقرة . فرأى يذهب إلى أن القانون يسرى على كل مكان لم يؤجر أو يشغل لأول مرة حتى ٥ / ١١ / ١٩٦٢ ولو كان هذا المكان ضمن مبنى أجرت بعض وحداته قبل التاريخ المذكور بينما ذهب رأي آخر إلى أن المبنى الذي يتكون من عدة وحدات وأجر بعضها أو شغل قبل هذا التاريخ فلا يسرى القانون على باقي وحداته التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة بعد ٥ / ١١ / ١٩٦١ ، وإنما يسرى عليها القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، وكان مرد هذا الخلاف هو هل تعنى كلمة المباني الواردة بالفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ الوحدات السكنية أم أنها تعنى المبنى ككل مهما تعددت وحداته .

ولما كان المشرع قد قصد من كلمة « المباني » الواردة بالفقرة الأخيرة من المادة الأولى آتفة الذكر الوحدات التي يتكون منها المبنى مستهدفاً تطبيق القانون على كل وحدة لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى ٥ / ١١ / ١٩٦١ ولو كانت هذه الوحدة ضمن مبنى أجرت أو شغلت بعض وحداته قبل هذا التاريخ .

لذلك رأى إضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ تفسر المقصود من كلمة « المباني » الواردة بالفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن يسرى حكمها اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام القانون المذكور .

وتحدد المادة الثانية من هذا القانون أسس تقدير الإيجار منسوبة إلى قيمة الأرض وإلى تكاليف المباني والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة ، وتقضى في هذا المجال بأنه في حالة عدم استكمال المبنى للارتفاع المسموح به يحسب الاستئثار الذي يخص الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية بنسبة الارتفاع الفعلي للمبنى إلى الارتفاع المسموح به .

كما تجبز المادة المذكورة في فقرتها الرابعة للجان التقدير ومجالس المراجعة أن تعدل في هذه النسبة بما يتفق وصقع موقع البناء وذلك تحقيقاً للبرونة في التقدير ولعدم التقيد بالنسبة المذكورة مراعاة لظروف كل حال .

ولما كان متوسط ارتفاع المباني يختلف من مدينة إلى أخرى ، أو من منطقة إلى أخرى في ذات المدينة تبعاً لظروف العمران الأمر الذي يستتبع تعديل نسبة ارتفاع المبنى الفعلي إلى الارتفاع السكلي المسموح به عند تقدير الاستئثار الذي يخص الأرض والأساسات والتوصيلات فقد روى تعديل نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية بما يحقق هذا الغرض .

هذا ويتم تنفيذ القانون بواسطة لجان التقدير ومجالس المراجعة المنصوص عليها في المادتين ٤ و ٥ منه وهي ذات اللجان والمجالس المشكلة طبقاً للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالضرائب



العقارية ، مع إعادة تشكيلها بضم اثنين من مهندسى الإدارات الهندسية المحلية بالمحافظة يصدر باختيارهما قرار من المحافظ .

ولما كان استقرار العلاقة بين المالك والمستأجرين يتوقف على سرعة صدور القرارات الخاصة بتحديد الإيجار وتوزيعه مما يقتضى انجاز طلبات التقدير خصوصاً ما تجمع منها خلال الفترة التى شملها الأثر الرجعى للقانون إلى أن بدأت لجان التقدير عملها .

ولإمكان إيجاد العدد الكافى من المهندسين اللازمين لهذه اللجان وزيادة عددها حتى يمكن مجابهة كافة طلبات التقدير بالسرعة المطلوبة ، فقد رأى تعديل نص المادتين ٤ و ٥ من القانون بحيث يضم إلى عضوية كل من لجان التقدير ومجالس المراجعة اثنان من المهندسين الموظفين بالحكومة أو بالمجالس المحلية بدلا من التقيد بمهندسى الإدارات الهندسية المحلية بالمحافظة كما هو منصوص عليه حالياً فى القانون .

كما أضيفت فقرة جديدة لكل من هاتين المادتين تجيز للمحافظ أن ينشئ لجاناً ومجالس مراجعة إضافية حتى لا يتقيد بعدد من اللجان المشكلة طبقاً للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . وتختص بذات اختصاص اللجان والمجالس الأصلية .

ونظراً لأن القانون قد أوجب فى مادته الرابعة على مالك العقار قبيل إعدادة للاستعمال أن يخطر اللجنة التى يقع فى دائرتها العقار لتقوم بتحديد الإيجار وتوزيعه ولم يحدد لذلك موعداً معيناً أو جزاء ، فقد رأى تعديل هذه المادة بالنص على تحديد مدة يتم فيها الإخطار ، وذلك فى موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ أول عقد إيجار عن أية وحدة من وحدات البناء أو من تاريخ شغله لأول مرة بأية صورة من صور الاستعمال .

ويتم هذا الإخطار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون بالنسبة إلى الحالات القائمة وقت صدوره والتى لم يسبق الإخطار عنها .

وقد رأى كذلك تعديل المادة السابعة من القانون بفرض عقوبة على المالك الذى لا يخطر اللجنة فى هذه المواعيد بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين حتى تكون رادعة للمالك الذى يفوت بتأخيرهِ فرصة استفادة المستأجر بسرعة تقدير الإيجار طبقاً للقانون .

ولضمان جدية التظلمات التى تقدم لمجالس المراجعة سواء من المالك أو للمستأجر فقد تضمن تعديل المادة أنه يتعين لقبول التظلم أن يكون مصحوباً بتأمين أوضحته الفقرة الرابعة من هذه المادة بحسب الأحوال على أن يحدد مجلس المراجعة القدر الذى يرى رده من هذه التأمينات عند الفصل فى التظلم . وتؤول التأمينات التى لا ترد إلى خزانة المحافظة .

هذا وقد لاحظت الوزارة أنه بالرغم من أن القانون قد وضع أسس ومعايير دقيقة لتحديد

العلاقة بين الملاك والمستأجرين بما يكفل عدم إرهاب المستأجرين ، إلا أن الكثير من المؤجرين يتحايل على أحكام القانون بوضع مفروشات بالوحدات السكنية وتأجيرها بإيجار يزيد كثيراً على الإيجار المحدد قانوناً بزعم أن الزيادة تمثل إيجاراً للمفروشات وذلك لأن هذا القانون لم يتعرض إلا لتحديد إيجار الوحدات السكنية باعتبارها خالية .

لذلك رؤى حماية لأمثال هؤلاء المستأجرين من هذا العنت والإرهاب إضافة مادة جديدة برقم ٤ مكرر وتقضى بتحويل مستأجرى الوحدات السكنية المفروشة بمن تزيد مدة عقودهم على ستة شهور سواء كانت هذه المدة أصلاً أو تجديداً أو امتداداً التقدم إلى لجان التقدير المختصة لتقوم بتحديد ما يجب إضافته على الإيجار المستحق قانوناً كقابل لهذه المفروشات وذلك بشرط تقديم الطلب خلال ستين يوماً من عقد الإيجار وإلا سقط الحق فيه . وبذلك يخرج عن حكم القانون العقود التي تبرم لظروف مؤقتة كعقود استخدام الشقق المفروشة في الصيف حيث أن الطبيعة المؤقتة لهذه العقود تنأى بها عن الخضوع لمثل هذا التنظيم الدائم .

ويصدر قرار من وزير الإسكان والمرافق بتحديد القواعد التي تتبعها لجان التقدير في تحديد مقابل المفروشات وقسط الاستهلاك السنوى . وغنى عن البيان أنه يدخل ضمن هذه القواعد جواز النص على استعانة اللجنة بمن تراه من الخبراء الفنيين .

ولضمان جدية الطلب اشترط أن يكون مصحوباً بتأمين نقدي وأباح المشروع للمالك والمؤجر من الباطن والمستأجر التظلم من قرار لجنة التقدير أمام مجلس المراجعة المختص تأسيساً بحالة الوحدات السكنية الحالية .

ومن المسلم به أن المؤجر الذى يخالف قرار تحديد الإيجار الصادر وفقاً لأحكام هذا القانون يقع تحت طائلة العقاب المنصوص عليه في المادة السابعة .

وحرص المشروع على أن يستفيد مستأجرو الوحدات السكنية المفروشة الحاليين بأحكام هذا القانون بشرط أن يقدموا طلباتهم خلال ستين يوماً من تاريخ العمل بأحكامه .

هذا ولما كان يجب تحديد الجهات التي يسرى فيها هذا القانون فقد رؤى إضافة مادة جديدة إليه برقم ٦ مكرراً تنص على سريانه في عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ وفى القرى التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق بناء على طلب المحافظ المختص .

ونظراً لتنوع الحالات الخاصة لأحكام القانون واختلافها تبعاً لنمو العمران وتطور قواعد تصميم المباني الأمر الذى يستتبع اختلافات في تفسير نصوص القانون وتأويلها فقد رؤى إضافة مادة جديدة برقم ٦ مكرر ب تنص على تشكيل لجنة عليا برئاسة وزير الإسكان والمرافق تختص بتفسير أحكام القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً . وبذلك يمكن توحيد الجهة المختصة بتفسير أحكام القانون منعاً لاختلاف الآراء باختلاف الجهات القائمة على تنفيذه .

ويتشرف وزير الإسكان والمرافق بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية  
مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة برجاء الموافقة عليه وإصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بامتداد المهلة المقررة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات  
العامة أو الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو برتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه  
فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتبأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تمد المهلة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار

إليه حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برياسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ ) .

## مذكرة إيضاحية

نص القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ معدلاً بالقانون رقم ٨٩ في مادته الثانية على أنه :

« على الجهات المشار إليها في المادة الأولى أن تطلب إصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق  
أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين ومن يبلغون المرتب المنصوص عليه في المادة الأولى » .

كما قضى في مادته الثالثة بأن تقدم طلبات إصدار القرارات الجمهورية المشار إليها في المادة

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .



السابقة خلال خمسة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو عند بلوغ المرتب الحد الوارد في المادة الأولى بالنسبة لمن يناقونه بعد هذا التاريخ .

ونظراً لصدور القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات العامة وقد تضمنت هذه اللائحة النص على أن يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف الخاصة بالشركة في حدود الجدول الملحق باللائحة وحتى تتمكن الوزارات والمؤسسات والشركات التابعة لها من التقدم بطلبات إصدار القرارات الجمهورية اللازمة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعد ترتيب وظائف العاملين بالشركات التابعة المؤسسة وإعداد جداول التعادل الخاصة بمرتباتهم على ضوء الأحكام المقررة قانوناً .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق بالترخيص في تقديم الطلبات المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ إلى موعد غايته ١٩٦٣/١٢/٣١ ويتشرف وزير المواصلات بعرض مشروع القانون المرافق مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١

بتقرير رسم دمغة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادة (٧) من الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتي :

« يخضع استهلاك الكهرباء لرسم قدره أربعة مليات عن كل كيلو وات / ساعة من الكهرباء المستعملة للاضاءة على العموم أو للأغراض المنزلية » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٣ .  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ )

### مذكرة إيضاحية

تقضى المادة السابعة من الجدول رقم ( ٥ ) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنعة نوعي قدره مليون عن كل كيلو وات / ساعة من استهلاك الكهرباء المستعملة للاضاءة على العموم أو للأغراض المنزلية .

ولما كانت أعباء الخزانة العامة قد تزايدت بتزايد الخدمات التي تؤديها الدولة للشعب في مختلف القطاعات .

لذلك رؤى زيادة قيمة هذا الرسم إلى أربعة مليات بدلا من مليون وهي زيادة طفيفة يساهم بها الشعب مع حكومته فيما تهدف إليه من توفير حياة حرة كريمة له .  
ويتشرف وزير الخزانة والتخطيط بعرض مشروع القانون المرافق مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة — رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

## قرارات رئيس الجمهورية

قرار رقم ١٦٦٤ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٦٠  
في شأن مكافآت ضبط الجواهر المخدرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافآت ضبط الجواهر المخدرة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بالفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى وبالمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النصوص الآتية :

« المادة الأولى (أولاً) — الجواهر المخدرة المنصوص عليها في البندين ١ و ١٢ من الجدول (١)

الملحق بالقانون المشار إليه :

ملسم جنيه

١٠٠ — عن كل جرام من الـ ١٠٠ جرام الأولى .

٢٥ — عن كل جرام من الـ ٩٠٠ جرام الثانية .

١٠ — عن كل كيلو جرام بعد ذلك .

وذلك كله بشرط ألا يتجاوز مجموع المكافأة في القضية الواحدة ثلاثة آلاف جنيه .

( ثانياً ) الجواهر المخدرة الأخرى :

ملسم جنيه

١ — عن كل جرام من الـ ٢٠ جراماً الأولى .

٥٠٠ — عن كل جرام يزيد على الـ ٢٠ جرام الأولى لغاية ١٠٠ جرام .

٢٥٠ — عن كل جرام يزيد على الـ ١٠٠ جرام الأولى لغاية كيلو جرام .

٥٠ — عن كل كيلو جرام يزيد على الكيلو جرام الأول .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٢ الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٣ .



وذلك كله بشرط ألا يتجاوز مجموع المكافأة في القضية الواحدة ثلاثة آلاف جنيه .

« المادة الثالثة — توزع المبالغ المستحقة لضباطين بالحصص الآتية :

أربع حصص لضابط من أى رتبة .

ثلاث حصص للكونستابل أو المساعد .

حصتان للصف والعساكر المكافئين بالبحث والمكافحة .

حصاة للصف والعساكر النظاميين .

وتصرف الموظفين المدنيين الذين قد يشتركون في الضبط ذات الحصص المقررة للرتب العسكرية

المعادلة لدرجاتهم المدنية » .

مادة ٢ — تضاف المادة الأولى من القرار المشار إليه فقرة خامسة بالنص الآتى :

« ( خامساً ) المواد المخدرة السائلة :

يحسب السنتيمتر المكعب من هذه المواد على أساس أنه يساوى في الوزن جراماً واحداً .

وتصرف مكافآت ضبط هذه المواد جميعها بذات الفئات المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ ( ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

## مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ (١)

لقد كشفت التجربة التي مر بها قانون السلطة القضائية منذ وضع موضع التطبيق عن نواح من النقص يجب تداركها أو من الغموض ينبغي إيضاحها ، فأجبه النظر إلى تعديله بما يكفل للقضاة مزيداً من الضمانات ويحفظ للقضاء هيئته على الاصطلاح برسالته ويسعى بنظامه نحو السكال .

فأعد لذلك مشروع القانون الرافق وفيما يلي بيان بشأن أهم أحكامه :

## ١ — تقسيم القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية إلى فئتين .

إذا كان القانون الحالي قد توخى من إدماج وظائف القضاة والرؤساء بالمحاكم إلغاء الفوارق بينهم في الدرجات فإن التجربة قد دلت على أن طول المدة التي يقضيها القاضي في الدرجة له مضاره الناشئة عن اتساع الكادر ويبعد ما بين القاضي وبين الأمل في الترقية مما يحتمل معه أن يبقى بعض القضاة بدون ترقية أكثر من خمسة عشر عاماً والرؤساء أكثر من عشرة أعوام ، وذلك بالمظر إلى عددهم الحالي في الكادر ومعدل الترقية سنوياً في الحركات القضائية المختلفة ، فتلافياً لهذه المضار وشحذاً للهمة وحفزاً على العمل المتجدد رؤى أن من الأوفق لصالح الجهاز القضائي العدول عن نظام الإدماج وتقسيم وظائف القضاة والرؤساء بالمحاكم ومن في حكمهم من رجال النيابة العامة إلى فئتين أ ، ب — وقد اقتضى ذلك إدخال تعديل على عديد من مواد القانون القائم حتى تتماشى مع الوضع الجديد ( المواد من ٥٢ حتى ٥٩ و ٦١ و ١٢٢ و جدول المرتبات ) .

## ٢ — حالات عدم الصلاحية :

لئن كان التشريع الحالي يجيز بالنسبة إلى كل قاض يفقد أسباب الصلاحية لولاية القضاء بصفة عامة أن يرفع أمره إلى مجلس التأديب بطلب الإحالة إلى المعاش فإنه قد رؤى صوناً لمصلحة القضاء والمتقاضين إيراد نص يعالج بالتحديد والوضوح حالة من حالات عدم الصلاحية مبناها ضعف القاضي المائل في تقارير التفتيش للتوالية في حقه ( تقريرين بدرجة أقل من للتوسط أو أربعة تقارير بدرجة متوسط ) بحيث يجب على وزير العدل دون ترخص أن يعرض أمر هؤلاء على مجلس التأديب المختص وذلك سواء كانوا قد حصلوا على تلك التقارير كلها أو بعضها قبل العمل بهذا القانون أو بعده . ويقرر المجلس إما إحالته إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية .

وفي قيام المجلس المذكور بفحص الحالات المقدمة إليه يتحقق من صحة تقارير التفتيش وله أن يعقب عليها ، إلا إذا كانت هذه التقارير قد سبق البت في شأنها من جانب مجلس القضاء الأعلى إثر تظلم صاحب الشأن أو أصبحت نهائية بفوات ميعاد النظم إليه منها ( م ١٠٠ ) .

## ٣ - الإعارة والندب :

لما كانت أحكام القانون الحالي تغفل تنظيم إعارة القضاة وتجترىء في شأن نديهم بأحكام محدودة ، هذا في حين قد اتسعت أمام رجال القضاء والنيابة ميادين الإعارة للأعمال القضائية والفنية سواء في الداخل أو في الخارج والندب إليها ندباً كاملاً طول الوقت أو ندباً بالإضافة إلى العمل الأصلي ، فقد اقتضى الأمر وضع ضوابط للإعارة والندب تسري على رجال القضاء والنيابة أياً كانت درجاتهم أهمها وضع حد أقصى للإعارة والندب الكامل هو مدة سنتين وذلك حتى لا ينقطع القاضي عن محيط عمله القضائي ولا يبعد عن ملاحقة التطورات فيه ، وحتى يفسح المجال لغيره للإسهام بمجده في خدمة الجهات طالبة الإعارة أو الندب ومن هنا فقد اعتبر المشروع التزام هذه المدة متصلاً بالنظام العام بحيث يترتب البطلان على مخالفة هذا الالتزام . وقد رؤى في شأن الندب الكامل والإعارة الداخلية — أن يطبق هذا الالتزام تطبيقاً مطلقاً لا يحمل الاستثناء بحيث تقع المدة الزائدة في مجالها باطلة بطلاناً مطلقاً في جميع الأحوال . أما الإعارة الخارجية لدولة أخرى فقد رخص المشروع تجاوز تلك المدة في شأنها بصفة استثنائية محضة وفي أضيق الحدود ، فكان أن نص على أن التجاوز في شأنها لا يكون إلا « في حالة الضرورة القصوى » ، وذلك حتى يتسع النصوص لمواجهة الحالات المادية للغاية التي تقتضيها مصلحة عليا للدولة ، وواضح أن هذه الصورة لا تتأتى في شأن الإعارة الداخلية والندب ، حيث يمكن معالجتها عن طريق النقل .

هذا وقد نص على أن تضم مدد الندب الكامل أو الإعارة فتعتبر مدة واحدة كل مجموعة من المدد لا يفصل بينها فاصل زمني يبلغ خمس سنوات أو أكثر .

وغنى عن البيان أن الإعارة والندب الكامل يكمل كل منهما الآخر في شأن حساب المدة . وإعمالاً لمقتضى الأثر المباشر للقانون فقد رؤى النص على أن الإعارات والانتدابات الحالية التي تستكمل الحد الأقصى أو تجاوزه في تاريخ سريان القانون في هذا الخصوص ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ ) تعتبر منتهية في ذلك التاريخ ولا يجوز تجديدها إلا بالقيود السالف ذكرها .

## ٤ - إنشاء محكمة استئناف بمدينة بنى سويف :

نظراً لإعداد مشروع قانون بإنشاء محكمة استئناف سادسة في مدينة بنى سويف اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ فقد اقتضى الأمر إدخال تعديل على بعض نصوص قانون السلطة القضائية التي تصدى لذكرها كمحاكم الاستئناف .

## ٥ - تظاهرات رجال القضاء والنيابة :

وفقاً لنصوص القانون القائم يبيت مجلس القضاء الأعلى في تظاهرات رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم في الترقية وأخطروا بأن الحركة القضائية لن تشملهم ، وقد لوحظ أن المجلس يكون مثقلاً في تلك الفترة بعبء دراسة الحركة القضائية السنوية فرؤى — زيادة في الضمانات — تعديل النصوص بما يفسح أمام المجلس فرصة النظر في الجزء الأكبر من هذه التظاهرات على مدار السنة بدلا



من حصرها في تلك الفترة الضيقة . فكان أن نصت المادة ٨٧ على أن كل من يقدر بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط ( وهم الغالبية العظمى من أصحاب تلك التظلمات ) يتعين إخطاره بذلك فور انتهاء إدارة التفتيش المختصة من تقدير كفايته . وله أن يتظلم من هذا التقدير إلى مجلس القضاء الأعلى في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار .

ومضى أضفى هذا التقدير نهائياً — بالبت في التظلم أو بفوات ميعاده — فإن يخطر صاحبه قبيل إجراء الحركة القضائية إذا ما حل دوره في الترقية ولم تشمله الحركة لسبب يرجع إلى هذا التقدير ، وإنما سوف يقتصر الإخطار — قبيل الحركة القضائية — على أولئك الذين لم تشملهم الترقية لسبب آخر غير ما ذكر ، وهم من القلة بحيث لا يكون ثمة تريب من البت في تظلماتهم أمام مجلس القضاء الأعلى في فترة دراسته للحركة القضائية السنوية .

وقد نص المشروع على أنه لا يجوز لمجلس القضاء الأعلى النزول بتقدير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كفاء إلى درجة أدنى إلا بعد تمكينهم من إبداء أقوالهم أمام المجلس ( م ٨٩ مكرراً ) .

#### ٦ — استئناف أحكام المحاكم الجزئية في دعاوى الحيازة :

ينص القانون القائم على استثناء يتعلق بأحكام المحاكم الجزئية في دعاوى الحيازة ، ويتمثل هذا الاستثناء في وجوب طرح استئنافات تلك الأحكام أمام محكمة الاستئناف العليا ، دون المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية ( م ٥ من قانون إصدار قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ) . وقد أثبت العمل عدم جدوى هذا الاستثناء ، خصوصاً وأنه ينطوي في بعض الأحيان على مشقة المتقاضين حين يكون مقر المحكمة الابتدائية أقرب إليهم من مقر محكمة الاستئناف . ولهذا رأى المشروع إلغاء هذا الاستثناء ، ونظم حكماً وقتياً لمعالجة الاستئنافات التي رفعت في هذا الصدد قبل الإلغاء وتلك التي ترفع بعده عن أحكام صادرة قبل العمل به ( المادة ٦ من المشروع ) .

#### ٧ — إجازة عقد المحكمة خارج دائرة اختصاصها :

رؤى النص على إجازة عقد المحكمة — عند الضرورة — خارج دائرة اختصاصها وذلك لمواجهة حالات الضرورة التي قد يتعذر معها عقد المحكمة في مقرها الأصلي أو في مقر آخر ملائم داخل دائرة اختصاصها ( تعديل المواد ٥ و ٧ و ٨ و ١٠ من قانون السلطة القضائية ) .

#### ٨ — اختصاص محكمة التنازع :

أسند المشروع إلى محكمة تنازع الاختصاص النظر في طلبات التنازع ( المشار إليها في المادة ١٦ ) بين جهة القضاء العادي وأية هيئة قضائية أخرى ، بعد أن كان الأمر مقصوراً في القانون القائم — على تلك التي تشوب بين جهة القضاء العادي وجهة القضاء الإداري ، وذلك أن القوانين المختلفة تنشئ أحياناً هيئات قضائية بمعنى الكلمة لا تدخل في مدلول جهة القضاء العادي ولا هي معتبرة ضمن جهة القضاء الإداري .

## ٩ - وكيل الوزارة والمحامي العام الأول :

نص في الفقرة الرابعة من المادة ٦٢ على أنه إذا أعيد وكيل الوزارة أو المحامي العام الأول إلى القضاء أو طلب العودة إليه ، فتحدد أقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التي كانت له يوم تعيينه وكلاً للوزارة أو محامياً عاماً أول . كما نصت الفقرة المذكورة على أن يكون مرتب وكيل الوزارة معادلاً لمرتب من يعين نائباً لرئيس محكمة النقض أو رئيساً لإحدى محاكم الاستئناف أو رئيساً به من المستشارين الذين كانوا يلونه في الأقدمية في محكمة النقض أو محكمة الاستئناف حسب الأحوال .

وقد قصد بذلك تشجيع ذوي الكفاية من المستشارين على التعيين في منصب وكيل الوزارة أو البقاء فيه ، إذ أن المستشار يصل مرتبه إلى ١٧٠٠ جنيه سنوياً وينفصح أمامه فرص الترقية إلى درجات أعلى بمربوط قدره ١٨٠٠ جنيه أو ٢٠٠٠ جنيه وكلها تزيد على المربوط الثالث لوظيفة وكيل الوزارة .

## ١٠ - مجلس القضاء الأعلى :

أضيف رئيس محكمة القاهرة الابتدائية إلى التشكيل الحالي لمجلس القضاء الأعلى حتى تكون كافة الهيئات القضائية ممثلة في المجلس المذكور . وأوضح النص من محل محل وكيل الوزارة أو النائب العام أو رئيس محكمة القاهرة إذا تغيب أيهم عن الحضور ، حتى لا تكون ثمة صعوبة في عقد المجلس عند تعذر حضور أحد من رجاله لسبب أو لآخر .

## ١١ - تعيين مستشاري محكمة النقض :

نص المشروع على أن مجلس القضاء الأعلى عند ترشيح مستشاري النقض ينعقد بستة من أعضائه فقط ، فلا يحضره رئيس محكمة القاهرة الابتدائية (أو من يحل محله) وذلك دفعاً لأي حرج . ونظراً لانعقاد المجلس في هذه الحالة - بستة من أعضائه فقط فقد رؤى النص - بالنسبة إليها - على أنه عند تساوى الآراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس (م ٥٧) .

## ١٢ - تاريخ نفاذ الحركة القضائية :

أدخل المشروع تعديلاً على المادة ٥٨ بالنص صراحة على اعتبار تاريخ الترقية من وقت موافقة مجلس القضاء الأعلى . ويتقنين ما استقر عليه العمل من اعتبار تاريخ النقل من وقت التبليغ بقرار النقل .

## ١٣ - ندب مستشاري الاستئناف :

أحيط ندب مستشاري محاكم الاستئناف للعمل بمحكمة النقض بمزيد من الضمانات فتضمن المشروع شروطاً جديدة لإتمام هذا الندب : هي موافقة مجلس القضاء الأعلى ، وأخذ رأى الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف التابع لها المنتدب ، وقصر مدة الانتداب على ستة أشهر قابلة للتجديد ستة أشهر أخرى فقط (م ٦٥) .

كما أن المشروع — في شأن ندب المستشار بالاستئناف للعمل في محكمة استئناف غير المحكمة الملحق بها — قد أجاز الندب لمدة ستة أشهر أخرى بعد أن كان القانون القائم يقصر المدة على ستة أشهر فقط غير قابلة للتجديد ، مما كان يؤدي في كثير من الأحيان إلى اضطراب سير العمل أثناء العام القضائي .

وقد أضيف إلى المادة السادسة من القانون فقرة جديدة تنص في صراحة على إجازة ندب أحد المستشارين للقيام بعمل المستشار الفرد عند الضرورة ، وذلك حسبما لسل كل جدر في قانونية هذا المحلول .

#### ١٤ — مدد إقامة القاضي في البلاد المختلفة :

وفي صدد الحد الأقصى لمدد إقامة القاضي في البلاد المختلفة أدخل المشروع تعديلا على تلك المدد بالنسبة لبعض البلاد بمراعاة طبيعة الإقامة فيها ، فجعل الحد الأقصى لمدة الإقامة في محكمة الجيزة الابتدائية مساويا لمحكمة القاهرة والإسكندرية ، وجعله في محكمة كفر الشيخ ثلاث سنوات بدلا من أربع ، كما أنقص المدة إلى سنتين بالنسبة لمحكمة أسيوط بدلا من ثلاث سنوات .

وأجاز المشروع — بناء على طلب القاضي — تجاوز مدة السنتين والثلاث السنوات ، وذلك تيسيراً على من تنجبه رغبته منهم إلى ذلك ، متى استبان مشروعية هذه الرغبة وعدم إضرارها بحسن سير العمل ونظامه .

#### ١٥ — استقالة القاضي :

تضمن المشروع النص صراحة في المادة ٧٥ على أن القاضي الذي يستقيل من منصبه يسوى معاشه أو مكافأته وفقاً لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المصولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر وبذلك يتحسم أي جدر قد يشيره إبهام نص القانون القائم حول هذه التسوية .

وقد نصت الفقرة الثانية قضاء مستقراً في شأن إعمال أثر استقالة القاضي من تاريخ تقديمها دون توقف على قبولها من جانب جهة الإدارة . فنصت على اعتبار الاستقالة مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل إذا كانت غير مقترنة بقاء أو معلقة على شرط . وبدهى أنها إذا كانت مقترنة بقاء أو معلقة على شرط فلا تكون مقبولة من تاريخ تقديمها بل يرجع في ذلك إلى الأصل العام المقرر في قانون نظام موظفي الدولة .

وقد عدلت المادة ١١٤ أيضاً تعديلاً ينسجم مع ما قننته الفقرة الثانية من المادة ٧٥ .

#### ١٦ — حلف اليمين :

تنص المادة ٧٦ والمادة ١٢٧ على أن يكون حلف اليمين بالنسبة إلى رئيس محكمة النقض ونوابه ورؤساء محاكم الاستئناف والنائب العام أمام رئيس الجمهورية .

ولما كان وزير العدل هو الذي يشرف على شئون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة



فيما لذلك فقد رأى أن يكون حلف اليمين بالنسبة إلى رئيس محكمة النقض ونوابه ورؤساء محاكم الاستئناف والنائب العام أمامه إذ أن القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم لا يعدو أن يكون تنويهاً للعمل المستول عنه الوزير .

#### ١٧ - إختيار رئيس ووكيل التفتيش القضائي وتفتيش النيابة :

رؤى النص في المادة ٨٦ على إجازة إختيار وكيل إدارة التفتيش القضائي من بين مستشاري النقض أو الاستئناف أسوة برئيس الإدارة المذكورة ، وانبع نفس الوضع بالنسبة لرئيس ووكيل إدارة التفتيش على أعمال النيابة فقد عدل المشروع المادة ١٣٠ تعديلاً يسمح باختيارهما من بين المحامين العامين أو مستشاري النقض أو الاستئناف . وبذلك يتوحد وضع هذه المناصب في إدارتي التفتيش ويتسع مجال الاختيار بالنسبة لها .

#### ١٨ - تأديب رجال القضاء :

أضاف المشروع فقرة جديدة إلى المادة ١٠٩ ابتغاء تقرير ضمانات لرجال القضاء قبل تقديمهم للمحاكمة التأديبية . وتقضى هذه الفقرة بأن طلب إقامة الدعوى التأديبية يتعين أن يكون مسبوقاً بتحقيق جنائي أو بتحقيق إداري . أما التحقيق الجنائي فبدهى أنه يخضع للضوابط والضمانات المشار إليها في المادتين ١٠٦ و ١٠٧ وأما التحقيق الإداري فيتعين أن يجريه أحد رؤساء محاكم الاستئناف بانتداب من وزير العدل إذا كان من يجري التحقيق معه مستشاراً ، فإذا كان قاضياً أو رئيساً بمحكمة ابتدائية تولى التحقيق أحد المستشارين بإدارة التفتيش القضائي .

#### ١٩ - نقل أعضاء النيابة خارج السلك القضائي :

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٧ من القانون القائم على حق الحكومة في فصل أعضاء النيابة العامة بغير الطريق التأديبي ، وقد أضاف المشروع إلى هذه الفقرة الحق في نقل عضو النيابة إلى وظيفة أخرى غير قضائية ، إذ قد تعرض بعض الحالات التي يكفي لمعالجتها مجرد النقل خارج السلك القضائي إلى وظيفة غير قضائية بدلاً من الالتجاء إلى الفصل من الوظيفة .

#### ٢٠ - النظراء للعمل القضائي :

استحدث المشروع نصاً على اعتبار العمل نظيراً للعمل القضائي بقرار من وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى وذلك بالنسبة إلى كل من يرشح للتعيين في وظائف القضاء أو النيابة وفي كل حالة على حدة ( م ٥٤ مكرراً ) . وبذلك أضحي تحديد النظر رهيناً بفحص حالة المرشح عند الشروع في تعيينه ، وهو وضع أكثر انضباطاً ، وأقرب إلى تحرى الدقة في شأن اتصال العمل الذي يباشره بالعمل القضائي . وقد اقتضى ذلك إدخال تعديلات لفظية على بعض المواد لتساير النص المستحدث ( المادتين ٥٢ و ٥٤ ) .

#### ٢١ - رؤساء المحاكم الابتدائية والوظائف القضائية بالديوان العام والمكتب الفني :

رؤى النص على إسناد رئاسة المحكمة الابتدائية إلى مستشار يندب لمدة سنة قابلة للتجديد من بين

مستشارى محاكم الاستئناف (م ٨ معدلة) ، وأن يكون شغل الوظائف القضائية بالسكيب المفنى لمحكمة النقض وبالديوان العام للوزارة — سواء فى مكتب الوزير ، أو الإدارة العامة للتشريع ، أو الإدارة العامة للمحاكم — بطريق الندب من بين رجال القضاء والنيابة لمدة سنة قابلة للتجديد (م ٤٤ و ٥٧ مكرراً) وتبعاً لذلك حذف من المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٢ و ٨٧ و ٩٠ ما لا يتسق منها وهذا التعديل .

## ٢٢ — الأجازات :

نص المشروع على أنه إذا زادت مدة انقطاع رجل القضاء بدون ترخيص كتابى على سبعة أيام فى السنة اعتبرت المدة الزائدة أجازة اعتيادية تبدأ من يوم الانقطاع وتنتهى بعودته إلى حضور جلساته .

## ٢٣ — التغيب خمسة عشر يوماً بدون إذن :

قن للمشروع القاعدة المقررة من اعتبار الشخص مستقلاً إذا انقطع عن عمله خمسة عشر يوماً كاملة بدون إذن ، ولو كان الانقطاع بعد انتهاء مدة أجازته أو نذبه لغير عمله أو إعارته الداخلية أو الخارجية (م ٨١ مكرراً ب) . ووضح أن الاستقالة فى هذه الحالة تقع تلقائياً بقوة القانون دون حاجة إلى صدور قرار فى شأنها ودون حاجة إلى إخطار سابق من جانب جهة الإدارة إلى التغيب بوجوب عودته إلى عمله ، إذ المفروض أنه يعلم التاريخ الذى يتعين أن يباشر العمل فيه .

وقد عالجت الفقرة الثانية من المادة حالة إبداء الأعذار بعدمضى المدة المذكورة . فنصت على وجوب عرضها من قبل الوزير على مجلس القضاء الأعلى . ومتى اقتنع كلاهما بمجديتها أصدر الوزير قراره باعتبار القاضى غير مستقيل ، وعندئذ تحسب مدة الغياب أجازة من نوع الأجازة السابقة ، أو تحسب أجازة اعتيادية إذا كان الانقطاع غير مسبوق بأجازة .

## ٢٤ — جدول المرتبات :

تضمن المشروع رفع وظائف رؤساء محاكم استئناف طنطا والمنصورة وأسيوط وبني سويف إلى ٢٠٠٠ جنيه بدلاً من ١٨٠٠ جنيه أسوة بوظيفتى رئيس محكمى استئناف القاهرة والإسكندرية ، إذ لا محل للفرقة بين هذه الوظائف المتماثلة . أما الرؤساء بمحاكم الاستئناف والمحامى العام الأول فقد روى إبقاء وظائفهم على ما هى عليه .

ولم يتضمن الجدول تعديلاً فى الحد الأدنى أو الأقصى لوظيفة الرئيس بالمحكمة الابتدائية (وما يقابلها فى النيابة العامة) أو وظيفة القاضى (وما يقابلها فى النيابة العامة) ، بل اكتفى بتقسيم كل وظيفة إلى فئتين أ و ب دون مساس بالرتب فى كل فئة زيادة أو نقصا .

وتشرف وزارة العدل برفع هذا المشروع إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

## قرارات وزارية

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتعديل المادة ١١١ من القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠  
بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة  
له والقرارات الوزارية المنفذة ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛  
وعلى القرار الوزاري ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد والقرارات  
الوزارية المعدلة له ؛  
وعلى ارتآء مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١١١ من القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه  
النص الآتي :

« يجوز للبنوك أن تصدر خطابات ضمان لصالح غير مقيمين في حدود المدفوعات الجارية المصرح  
للبنوك بتحويلها مباشرة أو المدفوعات الأخرى الصادر بشأنها موافقة من الإدارة العامة للنقد كما يجوز  
للبنوك إصدار خطابات ضمان لصالح مقيمين بالنيابة أو لحساب مراسليها في الخارج على أن تكون  
خطابات الضمان المقابلة صادرة بعمله مناسبة للعملية الصادر بشأنها خطاب ضمان .  
ويجوز للمؤسسات المصرية العامة في نطاق العملات التي تجريها الشركات والجمعيات التعاونية  
التابعة لها إصدار خطابات ضمان بالعملات الأجنبية أو لصالح غير مقيمين وذلك بشرط الحصول  
مقدماً على موافقة الإدارة العامة للنقد .

ويراعى إبلاغ الإدارة العامة للنقد بكافة البيانات المتعلقة بخطابات الضمان المنفذة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٣ الصادر في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .



### وزارة العدل :

قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ؛

وبناء على ما اقترحه رئيس إدارة قضايا الحكومة ؛

قرر :

مادة ١ — ينشأ لإدارة قضايا الحكومة فرع بمدينة شبين الكوم ويختص بكافة شئون قضايا الحكومة لدى المحاكم الواقعة في دائرة محكمة شبين الكوم الابتدائية ؛

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ .

مادة ٣ — على رئيس إدارة قضايا الحكومة تنفيذ هذا القرار .

تحريراً في ١٩ رمضان سنة ١٣٨٢ ( ١٤ فبراير سنة ١٩٦٣ ) .

### وزارة العمل :

قرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٣<sup>(٢)</sup>

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩  
في شأن التصرف في أموال الغرامات التي تقتطع من العمال

وزير العمل

بعد الاطلاع على المادة ٧٠ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصرف في أموال الغرامات التي تقتطع من العمال والمعدل بالقرار الوزاري رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار وزير العمل رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اختصاصات الديوان العام والمناطق الإقليمية وفروعها بوزارة العمل ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٢ الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٠ الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرتين الأخيرتين من المادة ١ من القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :

« ويجوز بناء على طلب مندوب صاحب العمل والعاملين أن يشترك في اللجنة مندوب عن منطقة العمل المختصة وتكون له الرئاسة .

ويشترط اصحة انعقاد اللجنة بحضور جميع أعضائها وتصدر قراراتها بموافقة مندوب صاحب العمل وواحد على الأقل من مندوبي العمال وفي حالة الخلاف يعاد عقد اللجنة بحضور مندوب منطقة العمل المختصة فإذا تساوت الأصوات رجح رأى الجانب الذى منه الرئيس » .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة ٢ من القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :

« مع عدم الإخلال بأحكام المادة الرابعة من هذا القرار يجب لنفاذ قرار اللجنة اعتماده من منطقة العمل وإذا لم تعترض عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اعتبر نافذاً .

وتحسب مدة الثلاثين يوماً المشار إليها في الفقرة السابقة من تاريخ إيداع المحضر منطقة العمل الواقع في دائرة اختصاصها مقر المنشأة أو من تاريخ وروده إليها .

وتكون إدارة المنشأة ملزمة بإيداع أو إرسال المحضر على الوجه المتقدم في موعد لا يجاوز ١٥ يوماً من تاريخ صدور قرار اللجنة » .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

تهجيراً في ٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

قرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم

الرعاية الطبية للعمال

وزير العمل

بعد الاطلاع على المادة ٦٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم الرعاية الطبية للعمال ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٠ الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١١ من القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النص الآتي :  
« على صاحب العمل الذى يستخدم مائة عامل فأكثر أن يرسل مرة كل ثلاثة أشهر إلى منطقة العمل المختصة من صورتين البيانات المتعلقة بعدد العمال ممن عولجوا على نفقة المؤسسة وأنواع مرضهم وأيام الغياب التى انقطع خلالها العمال عن العمل بسبب المرض وذلك وفقاً للنموذج الملحق بهذا القرار » .

مادة ٢ — تلغى المادة السادسة من القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

تحريراً فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

قرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩  
فى شأن تنظيم الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من  
الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات

وزير العمل

بعد الاطلاع على المادة ١٠٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين  
المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم الاحتياطات  
اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٤ من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :  
« على صاحب العمل الذى يستخدم مائة عامل فأكثر أن يرسل مرة كل ثلاثة أشهر إلى منطقة العمل المختصة إحصائية من صورتين عن إصابات العمل طبقاً للنموذج الملحق بهذا القرار » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول سبتمبر ١٩٦٣ .

تحريراً فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٠ الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .



# الجُلدُ الأوَّلُ العِشْرِينُ

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٣٥ قرشا

لكل من المدني ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛

والتجاري وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدني ؛ والمرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات

أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقابة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

## بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين	: ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

## التليفونات

سيادة النقيب (رقم خاص) ٥٤٧٤٤

النقابة والنادى ٥٠٨٣٥ و ٤٥٥٨٥ و ٥٠٦٤٩

غرفة المحامين بمحكمة القاهرة ٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢

غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف ٥٠٨٣٥

غرفة المحامين بمجلس الدولة ٨٠٣١٩٨

غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية ٨٩٤٣٢٢



# المحكمة

مجلد قضائيه شهريه

تصديها نقابة المحامين

وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ  
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ \* وَأَنْتُمْ كَرِيمُونَ

نوفمبر

١٩٦٣

السنة الرابعة والأربعون

العدد

الثالث





# النشاط النقابي

قانون المحاماة ، التأمين الجماعي

إدارة قضايا المؤسسات

إقامة دورين فوق مبنى النقابة

أولاً — قانون المحاماة :

— انتهى مجلس النقابة بجلسته خاصة عقدها يوم الجمعة ١٠ يناير سنة ١٩٦٤ من القراءة الأخيرة لمشروع قانون المحاماة وقرر طبعه وتقديمه إلى المسؤولين فوراً ، وستنشر مجلة المحاماة هذا المشروع في العدد القادم .

ثانياً — التأمين الجماعي :

— استعرض مجلس النقابة بجلسته ١٦ يناير سنة ١٩٦٤ بعض المشروعات المقدرة من شركات التأمين للقيام بتأمين جماعي للمحامين ضد الوفاة والعجز بحيث يدفع للمحامي في حالة العجز السكلي عن مباشرة عمله مبلغ ألف جنيه ، ويدفع لورثة المحامي في حالة وفاته مبلغ ألف جنيه كذلك . وقد رأى أن تقوم النقابة نفسها بعملية التأمين بدلا من الشركات وقرر المجلس التأجيل أسبوعين لاستكمال البحث .

ثالثاً — إدارة قضايا المؤسسات :

— يقوم مجلس النقابة بدراسة مشروع إنشاء إدارة قضايا للمؤسسات لإبداء الرأي فيه نظراً لمساسه بكيان المحاماة ومصلحة المحامين .

رابعاً — إقامة دورين فوق مبنى النقابة :

— قرر مجلس النقابة بجلسته ١٦ يناير سنة ١٩٦٤ الإعلان عن مناقصة لإقامة دورين علويين بأعلا مبنى النقابة يخصص أحدهما لانتجاد المحامين العرب علي أن يتكفل الاتحاد بنفقاته .





# فهم

## أولاً - المَقَالَاتُ وَالْبَحُوثُ

تأمين : رجوع المؤمن على الغير فاعل الضرر . تعليق على حكم محكمة النقض المصرية في ٢٥ من ديسمبر ١٩٦٢ ؛ للدكتور على جمال الدين عوض ، استاذ القانون التجارى والقانون البحرى المساعد	بجامعة القاهرة . ص ٢١٧ أمر أداء : أوامر الأداء ، طبيعتها وطرق الطعن فيها ؛ للسيد رئيس المحكمة فتحي عيد الصبور ، رئيس المكتب الفنى بمحكمة النقض . ص ٢٤٤
--	--

## ثانياً - الأحكام

### قضاء محكمة النقض

### النفذ الحزائى

الحكم ١٤٧ : ٥ من نوفمبر ١٩٦٢ أ - دفاع شرعى : أسباب إباحة ، رد عدوان . ب - غرفة اتهام : قرارها ، إحالة الدعوى محكمة الجنج ، محكمة جزئية اختصاصها ، تقيدها فى خصوص قيام العذر القانونى أو توافر الظروف المخففة ، حقها فى القضاء بعدم الاختصاص . ج - سلطة الإحالة : قرارها بوجود الظروف	المخففة أو الأعذار القانونية ، خضوعه لرقابة محكمة الموضوع . د - نقض : طعن ، مصلحة فيه ؛ دفاع شرعى ، تجاوز حقه . ص ٢٦١ الحكم ١٤٨ : محكمة : إجراءاتها ؛ دفاع ، حقه ، إخلال به ؛ محام ، مرافقته عن جميع المتهمين مع تمارض مصالحهم . ص ٢٦٢
---	---

الحكم ١٤٩ : ٦ من نوفمبر ١٩٦٢

تبيد : قصد جنائي . حكم ، تسليب ، عيب .

ص ٢٦٣

الحكم ١٥٠ :

قتل عمد : شروع . سلاح . عقوبة ، ارتباط .  
حكم ، ما يعيبه ، نقض ، أسبابه ، قبولها .

ص ٢٦٣

الحكم ١٥١ : ١٢ من نوفمبر ١٩٦٢

شيك : بدون رصيد ، مسئولية جنائية .

ص ٢٦٤

الحكم ١٥٢ :

دعوى مدنية : صلح . دفاع

ص ٢٦٤

الحكم ١٥٣ :

ا — غش : جريمته ، توافرها ؛ بضاعة ، تغيير  
طبيعتها بالحذف والإضافة .

ب — نقض : طعن ، أسبابه ، غش بضاعة  
معروضة للبيع ، علم به ؛ محكمة موضوع ،  
اختصاصها .

ص ٢٦٥

الحكم ١٥٤ :

ا — رابطة سببية : قتل خطأ ، حكم ، تسليب ،  
عيب .

ب — دعوى مدنية : تعويض ، خطأ مشترك .

ص ٢٦٧

الحكم ١٥٥ :

ا — سلاح : عقوبة مصادرة الأسلحة والدخائر ،  
النصوص عليها في المادة ٣٠ من  
ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، توقيعها .

ب — عقوبة أصلية : مقررة لأشد الجرائم

المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، جب ،

أثرها فيه .

ص ٢٦٧

الحكم ١٥٦ :

ا — تفتيش : أمر النيابة بتفتيش شخص معين  
ومن قد يكون موجوداً معه أو في محله  
وقت التفتيش ، صحته .

ب — تفتيش : إذن به ، طلبه ، صدور إذن  
النيابة غير متقيد بما ورد في طلب  
الإذن .

ص ٢٦٨

الحكم ١٥٧ : ١٩ من نوفمبر ١٩٦٢

وصف التهمة : محاكمة ، إجراءاتها . دفاع ،  
إخلال بحقه ، تنبيه المتهم على تغيير وصف  
التهمة .

ص ٢٦٨

الحكم ١٥٨ :

محاكمة : إجراءاتها ؛ دفاع ، إخلال بحقه ، أقوال  
أحد المتهمين في الدعوى ، اعتبارها دليل  
إثبات ضد متهم آخر معه ، تعارض  
المصلحة ، ترافع محام واحد عنهما .

ص ٢٦٩

الحكم ١٥٩ :

اختلاس . أشياء محجوزة إدارياً ، قيام المتهم بوفاء  
جزء من الدين المحجوز من أجله قبل  
يوم البيع يعادل قيمة الأشياء المحجوزة ،  
أثره .

ص ٢٦٩

الحكم ١٦٠ : ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٢

حكم : نطق به ، مسودته ، توقيعها ، بطلانه .

ص ٢٧٠

الحكم ١٦١ :

ا — نقض : طعن من المتهم ومن المدعى بالحقوق  
المدنية ؛ محام واحد ، توقيع على تقريره

الأسباب ، أثره على صحة تقرير الأسباب .

ب — نية : استدلال على قيامها .

ج — مسئولية المتبوع : عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير المشروع .

د — حكم : أسباب ، عيب ؛ التفات الحكم عن دلالة استعمال السلاح الحكومي المسلم إلى المتهم ، في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به . ص ٢٧٠

الحكم ١٦٢ :

نقض : طعن ، إجراءاته في المواد الجنائية ، توكيل ، خلوه من النص على تحويل الوكيل استعمال هذا الحق ، أثره . ص ٢٧٢

الحكم ١٦٣ : ٢٦ من نوفمبر ١٩٦٢

إثبات : اعتراف ، حكم ، تسبيب ، عيب ، الاستناد إلى بطلان التفتيش دون التعرض لاعتراف أحد المتهمين في التحقيقات بصحة الضبط وباشترائه مع باقي المتهمين في تقطير المواد المضبوطة . ص ٢٧٢

الحكم ١٦٤ :

ا — سرقة : ركن الإكراه ، متى يتحقق ؟ .

ب — تهمة : تغيير فيها ، إسناد أفعال للتهمة غير التي رفعت بها عليه الدعوى . حق المحكمة في أن تغير في التهمة . كيفية ارتكاب الجريمة ، رد المحكمة إليها إلى صورتها الصحيحة ؛ دفاع ، حقه . ص ٢٧٣

الحكم ١٦٥ :

ا — عاهة مستديمة : توافرها ، قوة إبصار ، تحديدها .

ب — طبيب شرعى : ندبه خيراً في الدعوى ، استعانت به بتقرير طبيب إخصائى ، إبداءه الرأى على ضوء هذا التقرير . استناد الحكم إلى رأى الطبيب الشرعى المؤسس على تقرير الطبيب الإخصائى ؛ يمين ، حلفها . ص ٢٧٤

الحكم ١٦٦ :

ا — اغتصاب أموال : صور شائنة ، تهديد بنشرها إذا لم يدفع مبلغاً من المال ، عناصر جريمة المادة ٣٢٦ عقوبات .

ب — نقض : طعن ، أسباب ، اعتراف وليد إكراه المتهم في أثناء التحقيق ، إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ص ٢٧٤

الحكم ١٦٧ : ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٢

قبض : تفتيش ، بطلان ، ثبوته . حكم بالإدانة استناداً إلى عناصر إثبات أخرى لا يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل . نقض ، طعن ، حالاته . ص ٢٧٥

الحكم ١٦٨ :

محكمة : إجراءاتها ، قانون ، سريانه من حيث الزمان . نقض طعن ، أسبابه ، مالا يقبل منها . إعدام ، إجماع آراء المحكمة . ص ٢٧٥

الحكم ١٦٩ : ٨ من أكتوبر ١٩٦٢

محاماة : جدول محامين ، قيد ، شرطه ؛ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م ٤/٣ ، فصل غير تأديبي ، ق ١١٨ لسنة ١٩٥٢ ، سوء سمعة ، دلائلها . ص ٢٧٧



الحكم ١٧٠ : ٢١ من أكتوبر ١٩٦٣

محاماة : جدول غير مشغولين ؛ اسم محام ، نقله ،  
شرطه ؛ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ؛ لائحة  
داخلية ؛ حراسة عامة ، مباشرة قضاياها  
ص ٢٧٧

الحكم ١٧١ : ٧ من أكتوبر ١٩٦٣

معارضة : دفاع ، إخلال بحقه . ص ٢٧٨  
الحكم ١٧٢ :  
حكم : تسبيب ، عيب ؛ إثبات ، خبرة .  
ص ٢٧٨

الحكم ١٧٣ :

حكم : تسبيب ، عيب : عاهة . ص ٢٧٩

الحكم ١٧٤ :

١ — قتل عمد : قصد جنائي ، نية قتل ؛ حكم  
تسبيب ، عيب ؛ محكمة موضوع ؛ فاعل  
أصلي .

ب — محكمة : نقض ، سلطتها : ق ١٩٥٧ ٤٦٢ .  
ص ٢٧٩

الحكم ١٧٥ : ١٤ من أكتوبر ١٩٦٣

١ — إثبات : اعتراف ، محكمة موضوع ، حكم ،  
تسبيب ، عيب ، دفاع ، إخلال بحقه .

ب — نقض : طعن ، مصلحة فيه . عقوبة ،  
تعددتها ، ارتباط . اعتراف . عقوبات  
م ٣٢ . ص ٢٨٠

الحكم ١٧٦ :

١ — خطأ : صوره ، مسؤولية .  
ب — خبير : تقرير ، رأيه الترجيحي ، أخذ  
الحكمة به .  
ج — مسؤولية : خطأ مشترك .

د — دفاع : إخلال بحقه . خطأ . هدم ، قراره ،  
ق ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ .

ه — محاكمة : إجراءاتها . حكم ، تسبيب ، عيب .  
محكمة استئنافية ، تحقيق ، شهود .  
ص ٢٨١

الحكم ١٧٧ :

١ — نصب : نقض ، طعن ، أحواله ؛ مخالفة  
القانون . دعوى مدنية .  
ب — تهمة : وصفها . حكم تسبيب ، عيب .  
ج — جريمة : نصب ، عقوبات م ٣٣٦ ، غش  
احتيال . ص ٢٨٢

الحكم ١٧٨ : ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٣

١ — قرار : نقض ، سلطته ، طعن ، أحواله ؛  
خطأ في تطبيق القانون . جريمة ، عقوبات  
م ٣٥٢ ، ق ١٧ لسنة ١٩٥٥ ؛ مسكن ،  
فتح لألعاب العمار .

ب — طاعن : لا يضارب طاعنه ، عقوبة تكميلية ،  
غرامة ، تصحيح حكم أغفل الحكم بها ،  
طعن من المحكوم عليه .  
ص ٢٨٣

الحكم ١٧٩ : ١٤ من أكتوبر ١٩٦٣

حكم : تسبيب ، عيب ، إثبات ، شهود ، اختلاس  
أشياء ، محجوزة . ص ٢٨٣

الحكم ١٨٠ : ٢١ من أكتوبر ١٩٦٣

١ — حكم : إصداره ، نطق به ، توقيع عليه .  
قانون مرافعات ، رجوع إليه فيما نص  
عليه قانون الإجراءات الجنائية .

ب — تزوير : طعن به ، محكمة موضوع ، حكم ،  
تسبيب ، عيب . دفاع ، إخلال بحقه ،  
إجراءات جنائية م ٢٩٥ ؛ دعوى  
تزوير فرعية .

ب — حكم : تسييب ، عيب ، طلب ضم قضية .  
ج — فاعل أصلى : قتل عمد ، شروع ، مسئولية جنائية ، عقوبات م ٣٩/٢ عيار ، تعيين من أطلقه .

د — شهود : دليل فنى ، دليل قولى ، مطابقةهما .  
ه — دليل : محكمة موضوع ، إرادته فى حكمها ؛ عيار ، إطلاقه ، تحديد مسافته .  
ز — شاهد : أقواله بالجلسة ، أقواله بالتحقيق ، تعويل المحكمة على بعض أقواله دون بعضها .

ح — نقض : طعن ، أسباب : منازعة فى القوة التدليلية لشهادة بعض الشهود .  
ص ٢٨٦

ج — تبديد : نقض طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها .

د — خيانة أمانة : حكم ، تسييب ، عيب .  
ص ٢٨٤

الحكم ١٨١ :

ا — حكم : إدانة ، بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، خلو الحكم منه ، قصور .

ب — حكم : براءة ؛ محكمة استئنافية ، إلغاؤه ؛ حكم ، تسييب .  
ص ٢٨٥

الحكم ١٨٢ :

ا — إثبات : معاناة ؛ تحقيق ، إجراءاته ؛ محكمة موضوع . دفاع ، إخلال بمحمه .

## النقض المدنى

الحكم ١٨٦ : ٧ من فبراير ١٩٦٣  
ا — نقض : طعن ، توكيل به ، قانون ، تنازع القوانين من حيث المكان ، وكالة .

ب — إعلان : شخص مقيم بالخارج . حكم ، طعن ، استئناف .  
ص ٢٩٤

الحكم ١٨٧ : ١٣ من فبراير ١٩٦٣  
ضريبة : إيرادات رؤوس أموال منقولة ، تقادم ، مسقط . فوائد ديون .  
ص ٢٩٧

الحكم ١٨٨ :  
عمل : عقده ، عناصره . حكم ، فساد .  
ص ٢٩٨

الحكم ١٨٩ : ١٤ من فبراير ١٩٦٣  
إنفلاس : توقف عن الدفع . تاريخه ، تحديده

الحكم ١٨٣ : ٦ من فبراير ١٩٦٣  
ا — أحوال شخصية : مصريون غير مسلمين ؛ طلاق ؛ القانون الواجب التطبيق ، التنازع الداخلى لقوانين الأحوال الشخصية .

ب — طلاق : دعوى ، سماعها .  
ص ٢٨٨  
الحكم ١٨٤ :

ا — حكم : طعن ، تنازل عنه ، صراحته ووضوحه .

ب — أحوال شخصية : طلاق ، دعواه ، سماعها .  
ص ٢٩٢

الحكم ١٨٥ :  
أحوال شخصية : طلاق ، دعوى سماعها .

ص ٢٩٤

وتعديله . معارضة ، استئناف ، دعوى .

ص ٢٩٨

الحكم ١٩٠ :

ا — دعوى : تقدير قيمتها ، طلبات ، تعددها .  
عمل ، أجر ، مكافأة .

ب — اختصاص : نوعي ، قيمي ، نظام عام .  
استئناف ، حكم جائز استئنافه . أثر ناقل .  
قوة الأمر المقضي به . محكمة ابتدائية ،  
قبول الطاعن اختصاصها . ص ٢٩٩

الحكم ١٩١ :

رسم : شهر عقاري ، رده . ص ٣٠٠

الحكم ١٩٢ :

دعوى : نطاقها ، تقدير قيمتها . اختصاص  
قيمي ، طلب تسليم مبدى بصفة أصلية .  
ص ٣٠٠

الحكم ١٩٣ : ٢٠ من فبراير ١٩٦٣

ضريبة : منشأة ، تنازل عنها ، إخطار به ،  
تضامن . ص ٣٠٠

الحكم ١٩٤ :

وقف : شرط الواقف ، تفسيره . ص ٣٠١

الحكم ١٩٥ : ٢١ من فبراير ١٩٦٣

ا — وقف : رجوع أو تغيير : شروط عشرة ؛  
استحقاق بعوض مالي . إثبات بالقرائن .  
قرينة قانونية قاطعة .

ب — خيرات : وقف عليها ، إلغاؤه . ملكية ،  
إيلولتها للواقف أو المستحقين .

ج — إثبات : طرقه : ، ورقة رسمية ، سورية ،  
وارث .

د — وصية : تصرف مضاف لما بعد الموت .

ص ٣٠١

الحكم ١٩٦ :

شفعة : ثمن حقيقي ، إيداعه ، ملحقاته .

ص ٣٠٣

الحكم ١٩٧ :

ا — استئناف : ميعاد . إفلاس ، دعاوى ناشئة  
عن التفليسة . سورية .

ب — دعوى : سببها ، سورية ، إفلاس ، دعوى  
إبطال تصرف للفلس في فترة الارتباب .

ص ٣٠٣

الحكم ١٩٨ : ٩ من أكتوبر ١٩٦٣

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤها  
منشأة تغيير شكلها ، شركة تضامن .

ص ٣٠٤

الحكم ١٩٩ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، صنويتها ،  
مرسوم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ م .

ص ٣٠٤

الحكم ٢٠٠ : ٢٢ من أكتوبر ١٩٦٣

ا — أحوال شخصية : مصريون مسلمون خطبة ،  
هدايا .

ب — هبة : رجوع فيها ، شرطه ، هدايا خطبة ،  
شبكة ، استردادها ، مدني م ٥٠٠ .

ج — عقد : أركانه ، سببه .

د — حكم : تسبيب ، شهود ، استئناف ، مناقشة  
أقوالهم .

ص ٣٠٤

الحكم ٢٠١ : ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٣

ا — تقص : طعن ، إعلانه ، معان ، صفته ،  
اسم ، خطأ فيه .

ب — مسئولية : تقصيرية . تابع ، متبوع ،  
مرشد . معاهدة بروكسل .



الحكم ٢٢٨ : ٢٦ من يناير ١٩٦٣	الحكم ٢٣١ :
دعوى : تأديبية ، ميعاد رفعها ؛ مخالفة مالية ؛ جزاء إدارى .	١ — تحقيق : إجراءاته ، شهود ، سماعهم .
الحكم ٢٢٩ :	ب — حكم تأديبي : تسببه ، دفاع ، حقه .
١ — تعيين : تحت الاختبار ؛ طبيب ، سنة امتياز .	ص ٣٢١
ب — فصل : موظف فى فترة الاختبار .	الحكم ٢٣٢ : ٣٠ من يناير ١٩٦٣
ص ٣٢٠	١ — نقل : موظف مجلس بلدى قديم ، تبعيته .
الحكم ٢٣٠ :	ب — ترقية : موظف منقول من مجلس بلدى السويس إلى مجلس محافظة السويس .
تأديب : موظف ، ملائمة الجزاء مع الذنب الإدارى .	ص ٣٢١
ص ٣٢٠	

## الجمعية العمومية للقسم الاستشارى

٢٣٣ : ٢ من يناير ١٩٦٣	٢٣٨ :
إيجار أماكن : قبل ٥ من نوفمبر ١٩٦١ .	راتب : منحة وفاة .
ص ٣٢٣	ص ٣٢٥
٢٣٤ :	٢٣٩ :
معاش : مكافأة ، جمع بينهما .	عقد إدارى استغلال طحالب وأعشاب بحرية ، ترخيص به .
ص ٣٢٤	ص ٣٢٥
٢٣٥ : ١٦ من يناير ١٩٦٣	٢٤٠ :
مكافأة : نهاية خدمة ؛ مسكة حديد دلتا ، حسابها .	بنك تسليف زراعى وتعاونى : مؤسسة عامة ، موظف عام ، مكافأة .
ص ٣٢٤	ص ٣٢٦
٢٣٦ :	٢٤١ :
راتب : منحة ، وفاة موظف .	تأديب : عقوبة خفضه الدرجة ، أثر الحكم بها .
ص ٣٢٤	ص ٣٢٦
٢٣٧ : ٣٠ من يناير ١٩٦٣	٢٤٢ : ١٣ من فبراير ١٩٦٢
جامعة : معيدة ، تمييزها ، ق ٨ لسنة ١٩٦١ ، لياقة طبية ، إعفاء من شرطها .	جزاء إدارى : نقابة صحفيين .
ص ٣٢٥	ص ٣٢٦

## قضاء محاكم الاستئناف

الحكم ٢٤٦ : ١٧ من أبريل ١٩٦٢ صورية : طعن بهسا ، متى يجوز لمن كان طرفاً في العقد ؟ . ص ٣٣١	الحكم ٢٤٣ : ٢ من مايو ١٩٦٢ ضريبة : أرباح ، تقدير مصلحة الضرائب في حالة عدم وجود تقرير للدول . ص ٣٢٧
الحكم ٢٤٧ : ٢٧ من أبريل ١٩٦٢ أ - استئناف : عريضة ، اشتراط رفعها باسم رئيس محكمة الاستئناف . ب - ثمن : مناسبة وقيمة البيع . ص ٣٣١	الحكم ٢٤٤ : ٧ من مايو ١٩٦٢ دعوى : رفعها ، ميعاده ، معاهدة بروكسل ، تعارضها مع المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون التجاري . ص ٣٢٧
الحكم ٢٤٨ : ١٠ من مايو ١٩٦٢ أ - قاض : ولاية القضاء على المسلمين ، شرطه . ب - حكم طلاق : قوة الشيء المقضي . ص ٣٣١	الحكم ٢٤٥ : أ - عقد أيجار : أجره ، حق للطالبة بزيادتها بما يقابل الزيادة في النفعة . ب - قانون : تفسيره ، مفهوم المخالفة ، معناه . ص ٣٢٩

## قضاء المحاكم الابتدائية

الحكم ٢٥٠ : ٩ من ديسمبر ١٩٦٣ أ - دعوى : بوليصة ، مدني م م ٣٣٧ و ٣٣٨ ، شروطها ، غش ، دين بالالتزام بنقل الملكية . ب - غش : دعوى بوليصة ، إثباته ، حالة الدين ، التزام بنقل الملكية ، حق دائنه ، إثبات غشه إذا باع العقار لشخص آخر بادر بتسجيله . ص ٣٣٩	الحكم ٢٤٩ : ٢٦ من مايو ١٩٦٣ أ - حكم : قوة الأمر المقضي ، شروطه . ب - تفليسة : حكم بقلها ، نقضه . ج - خصومة : حكم بانقضاءها المورور خمس سنوات على حكم قفل التفليسة ، لعدم كفاية أموالها ، نقض . د - دعوى : فتح التفليسة ، علاقتها بدعوى شهر الافلاس ، وقفل التفليسة لعدم ظهور مال . ص ٣٣٧
--	--

## ثالثاً- التشريعات

### القوانين

الإدارة المنتخبين في الشركات والجمعيات

والمؤسسات الخاصة . ص ١٠٠

قانون ١٤٣ ، بتعديل حكم المادة ٢٢ من القانون ٢٦

لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة

بالشركات المساهمة وشركات التوصية

بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

ص ١٠١

قانون ١٤١ ، بتشكيل مجالس الإدارة في الشركات

والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وكيفية

تمثيل العاملين فيها . ص ٩٨

قانون ١٤٢ ، بسريان أحكام قانون النيابة

الإدارية والمحاكم التأديبية على أعضاء

مجالس إدارة التشكيلات النقاية المشككة

طبقاً لقانون العمل وعلى أعضاء مجالس

### قرارات رئيس الجمهورية

الاستئناف ومن في درجتهم .

ص ١٠٦

قرار ٢٠٢٣ ، بتعيين وكيل لوزارة العدل .

ص ١٠٦

قرار ٢٠٣١ ، بتعيين رئيس مجلس الغنائم .

ص ١٠٧

قرار ٢٤٤٨ ، بتعديل أحكام لائحة نظام العاملين

بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

ص ١٠٧

قرار ٢٤٤٩ ، بتنظيم إجراءات الترشيح في

الانتخاب لأعضاء من العاملين في الشركة

أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة في مجلس

إدارتها وطرق الطعن فيها والقواعد

الخاصة بها . ص ١٠٨

قرار ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام القرار

الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين

بالجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة .

ص ١٠٢

قرار ٢٠١٤ ، بتعيين نائب رئيس محكمة النقض

ومستشاريها . ص ١٠٣

قرار ٢٠١٥ ، تعيين محام عام أول .

ص ١٠٣

قرار ٢٠١٦ ، بتعيين أعضاء إدارة قضايا

الحكومة . ص ١٠٤

قرار ٢٠١٧ ، بتعيين النائب العام .

ص ١٠٥

قرار ٢٠١٨ ، بتعيينات في وظائف رؤساء بمحاكم



## قرارات وزارية

قرار وزير العدل ، بمقر الدائرة الثانية بمحكمة  
استئناف بنى سويف . ص ١٢٩

قرار وزير العدل ، بالألحة التفتيش القضائي .  
ص ١٢٩

### وزارة العمل

قرار ٩٨ لسنة ١٩٦٣ ، بتنظيم الاجراءات التي تتبع  
في الترشيح والتثبت من شروطه والانتخاب  
لأعضاء من العاملين في الشركة أو الجمعية  
أو المؤسسة الخاصة في مجلس إدارتها .  
ص ١٣٣

### وزارة الاقتصاد

قرار ٦٩٧ لسنة ١٩٦٣ ، بتعديل أحكام القرار  
٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون  
٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن التصدير .  
ص ١١١

### وزارة الخزانة

قرار ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛ بإصدار اللأحة الداخلية  
لمصلحة الضرائب . ص ١١٢

### وزارة العمل

قرار بتحويل المشرقات الاداريات بمصلحة  
السجون صفة مأمورى الضبط القضائي .  
ص ١٢٨

# المحكمة

## مجلد قضائى شهري

### رجوع المؤمن على الغير فاعل الضرر

تعليق على حكم محكمة النقض المصرية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢

للككتور على، محمد الدين عوض

أستاذ القانون التجارى والقانون البحرى المساعد  
بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

١ - أصدرت محكمة النقض المصرية فى ٢٠ من ديسمبر ١٩٦٢ (١) حكماً تعرض - لأول مرة - لمسألة هى محل خلاف كبير فى مصر وفى فرنسا ، تلك هى المتعلقة بما إذا كان يجوز للمؤمن فى عقد التأمين من الأضرار أن يرجع على فاعل الضرر ، إما مستنداً إلى حلول قانونى محل المستأمن فيها له من حق ضد هذا الغير المسئول عن الضرر ، وإما مستنداً إلى قواعد المسئولية التقصيرية باعتبار أن فعل الغير المنشئ للضرر يعد خطأ تسبب فى تنفيذ المؤمن التزامه بالتعويض ، وبذلك تتوافر أركان المسئولية التقصيرية - ويرتبط بالإجابة عن هذا السؤال سؤال آخر ، ذلك أنه إذا أنكرنا على المؤمن هذا الحق فى الرجوع على الغير ، فهل يكون للمستأمن الذى قبض تعويض التأمين أن يرجع على الغير الفاعل المسئول ، أم أن هذا الفاعل يفلت نهائياً من مطالبة المؤمن ومطالبة المستأمن .

والذى نلفت إليه النظر أن المسألة التى تعرض لها الحكم تبدو أهميتها الخطيرة فى خصوص التأمين البحرى دون التأمين البرى ، لأن البضاعة التى تسافر بحراً يندر أن تكون غير مؤمن عليها ، وقد استقرت المعاملات فى صناعة النقل والتأمين البحرى على حلول معينة فى التأمين البحرى ، منها أن المؤمن يحل حتماً محل المستأمن فى حقوقه ضد الناقل المسئول عن البضاعة ، ومنها أن للمستأمن الشاحن أو المرسل إليه أن يحافظ على دعوى الرجوع ضد الناقل وإلا ضاعت حقوقه ضد المؤمن ، ومن هذا فإن الحلول التى أخذت بها محكمة النقض فى حكمها محل تعليقنا تؤثر تأثيراً كبيراً فى ميدان العلاقات البحرية إذا أخذ بها فى هذا الميدان .

ونحرص قبل عرض الموضوع على الإشارة إلى أن الحكم محل التعليق خاص بتأمين برى ، وأن من شأن ذلك أن يفتح الفرصة للقول بعدم انطباقه في ميدان التأمين البحري إذا قضى العرف البحري بغيره ، لأن هذا الميدان له أحكامه وعرفه الذي يجب احترامه ما دام لا يخالف نصاً آمراً في القانون .

٢ — وبعد أن نعرض حكم المحكمة تناقش المسائل التي يثيرها على التوالي : أولاً ، هل للمؤمن أن يتقاضى الفاعل المسئول بدعوى حاوله قانوناً محل المستأمن ، ثانياً ، هل يمكنه مقاضاته بدعوى مباشرة . وثالثاً ، هل يمكن للمستأمن — إذا امتنع على المؤمن مقاضاة الفاعل أن يقاضى الفاعل بعد قبضه مبلغ التأمين .

### ٣ — المبادئ التي أوردها الحكم :

أولاً — خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث ، وإنما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته ، فلولا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث . وينبغي على ذلك أنه ليس للمؤمن أن يدعى بأن ضرراً قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين ، إذ أن هذا الوفاء من جانبه لم يكن إلا تنفيذاً لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التي يؤديها له الأخير ، وتنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره ضرراً لحق بالملتزم ، وإذا كان الحادث الذي تسبب الغير في وقوعه هو الذي يجعل مبلغ التأمين مستحقاً ، فإن عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه في أى وقت ، وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مؤسساً حق شركة التأمين في الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسؤولية التقصيرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث .. ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

ثانياً — لا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة في الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ، ذلك أن رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالمدين المترتب في ذمة المدين ، لا بددين مترتب في ذمته هو مما لا يتحقق بالنسبة لشركة التأمين ، إذ أن وفاءها بمبلغ التأمين يستند إلى الالتزام المترتب في ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين .

٤ — وفي نفس معنى المبدأ الأول قضت محكمة الاستئناف المختلطة : أنه ليس لشركة التأمين دعوى مباشرة تقاضى بها الغير الذي تسبب في الحادث على أساس أنها هي قد لحقها ضرر بفعله ، لأن سبب التزامها بدفع مبلغ التأمين هو في الحقيقة قبضها لأقساطه لا وقوع الحادث المؤمن منه ، إذ أن وقوع هذا الحادث ليس إلا شرطاً ليتحقق بتحقيقه التزام الشركة بدفع التعويض ، الذي هو مقابل ما سبق أن أخذ منه من الأقساط ( ٢١ فبراير ١٩٣٤ جازيت ٢٦ ص ٣٢٦ رقم ٢٣٦ ) .

وبأن يظل للمستأمن الذي أصابه الضرر حقه في التعويض كاملاً في مواجهة من تسبب فيه ،



فيجوز له أن يجمع بين هذا التعويض ومبلغ التأمين ، ( استئناف مختلط ٢١ فبراير ١٩٣٤ جازيت ٢٦ رقم ٢٣٦ ص ٣٢٦ ) .

وفي معنى المبدأ الثاني قضت بأن المؤمن الذي يعرض المستأمن لا يدفع دين الغير المسئول عن حصوله الضرر لأنه ليس ملزماً معه أو لأجله ، وإنما قام بإبراء ذمته من التزامه الذي فرضته عليه المشاركة مقابل قيام المستأمن بدفع الأقساط ، فإذا أراد المؤمن استعمال الحقوق والدعاوى التي للمستأمن الذي دفع له التعويض ، فليس له أن يتمسك بالحلول القانوني الذي بينت أحواله بطريق الحصر في المادتين ٢٢٤ و ٢٢٥ مدني مختلط ، وإنما يكون للمؤمن حق مقاضاة فاعل الضرر إذا وجد في وثيقة التأمين نص يتنازل به المستأمن للمؤمن عن دعواه . ( استئناف مختلط ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ جازيت ٢٨ رقم ١١٥ ص ١٢٨ ) .

وأنه يجوز للمستأمن أن يتنازل إلى شركة التأمين ، ولو مقدماً ، عن حقه في التعويض قبل فاعل الضرر ، ويصح هذا التنازل سواء كان في الوثيقة أو بعدها حتى ولو كان بلا مقابل . ( استئناف مختلط ٢١ فبراير ١٩٣٤ جازيت ٢٦ رقم ٢٣٦ ص ٣٢٦ ) .

وأنه متى كان المؤمن قد حصل على التعويض الذي للمستأمن ضد فاعل الضرر ، جاز له أن يتدخل في الدعوى المرفوعة من المستأمن ضد هذا الغير ، وهذا التدخل يجيز الحكم لصالحها مباشرة بالتعويض ، ( استئناف مختلط ٢١ فبراير ١٩٣٤ جازيت ٢٦ رقم ٢٣٦ ص ٣٢٦ ) .

## أولاً

### حلول المؤمن محل المستأمن

#### في حقوقه ضد فاعل الضرر

٥ — هل يمكن أن يحل المؤمن محل المستأمن في حقوقه ضد الغير فاعل الضرر ؟ تحتل هذه المسألة اهتماماً كبيراً ونطاقاً متسعاً في دراسة التأمين البحري ، ولا ننوي هنا التعرض لها إلا من حيث اتصال عقد التأمين بعقد النقل البحري ، وفي إيجاز يقتضيه المقام .

ووضع المشكلة أن المستأمن بوصف كونه طرفاً في عقد النقل قد يكون له أن يرجع على الناقل يطالبه بتعويض الضرر الذي أصابه هو بسبب سوء تنفيذ عقد النقل ، وقد يكون الشاحن قد أبرم عقد تأمين يغطي الأضرار التي أصابته ، فيفضل أن يتوجه شطر المؤمن يطالبه بتنفيذ عقد التأمين وتعويضه عن هذا الضرر . فهل يكون للمؤمن الذي يدفع التعويض للمستأمن الشاحن أن يحل محله في مقاضاة الناقل المسئول عن الضرر ؟

٦ — وقبل أن نعرض لهذه المشكلة نلفت النظر إلى أن الرأي مستقر على أنه ليس للمؤمن إطلاقاً أن يمتنع عن دفع التعويض بحجة أن بإمكان المستأمن الرجوع على فاعل الضرر ، لأن المستأمن ذاته

لا يلزم بمقاضاة هذا الغير (١) ، بل يعتبر التعويض مستحقاً بمجرد وقوع الضرر ولو كانت هناك لدى المستأمن وسيلة أخرى لجبره .

مثال ذلك إذا استولت حكومة أجنبية على البضاعة المؤمن عليها مقابل مئذونات تستحق بعد أجل معين (٢) ، أو استولت عليها وكان هناك احتمال قوى لأن تقضى محكمة الغنائم للمستأمن بأحقية في ناتج بيعها (٣) .

ففي هذه الحالات يستحق تعويض التأمين فوراً دون مناقشة ، ما لم يكن متفقاً على غير ذلك . وقد حكم القضاء المصري بذلك بقوله : « إنه إذا أُلقيت البضاعة المؤمن عليها في سبيل السلامة العامة للرحلة ، أعتبر ذلك ضرراً حالاً يبرر للمستأمن حقه في طلب التعويض فوراً وكاملاً ، ولو كان يستحق فيما بعد نصيباً في الخسارة المشتركة (٤) .

وحكم صراحة أن للمستأمن الحرية في مقاضاة المؤمن أو الناقل بحسب اختياره (٥) . وسنعرض فيما بعد لمسألة ما إذا كان هذا الخيار للمستأمن يسمح له بالجمع بين تعويض من الناقل وتعويض التأمين .

نعود بعد ذلك إلى المشكلة محل البحث :

### المسألة في فرنسا :

٧ — في فرنسا استقر الرأي على أن المؤمن الذي يدفع التعويض للمستأمن يحل محله فيما له من حقوق في مواجهة الناقل ، فقضت به محكمة النقض الفرنسية بقولها « استقرت العادة في مسائل التأمين البحري على أن المستأمن يفترض أنه — عندما يقبض مبلغ التأمين ، يحل المؤمن محله ضد الغير فاعل الضرر . ولا أهمية لكون هذا الحلول غير صريح كما تقضى بذلك المادة ١٢٥٠ من القانون المدني الفرنسي (٦) .

٨ — وقد حاول الطاعن بالنقض الذي انتهى بالحكم الصادر في ١٠ يناير ١٩٢٣ المشار إليه فيما تقدم ، استبعاد الحلول ، بقوله إنه في ظروف القضية لا يدخل تحت حالة مما ذكره نص المادة ١٢٥٠

(١) المحكمة العليا الهولندية ١٠ يناير ١٩٢٤ مجله القانون البحري المقارن دور ٨ ص ٢٩٩ وتعليق في نفس المعنى ص ٣٠٢ : قرار تحكيم بلجيكي ١٥ نوفمبر ١٩٢٢ دور ١ ص ٢٥٦ .

(٢) استئناف أمستردام ٢٠ مارس ١٩٢٣ دور ٨ ص ٣١٤ .

(٣) أمستردام ١٣ أكتوبر ١٩٢٢ دور ٨ ص ٣٤٠ .

(٤) الاسكندرية الابتدائية المختلطة ٢٨ مايو ١٩٢٣ دور ٥ ص ٢٣١ .

(٥) استئناف مختلط الاسكندرية ٢٩ إبريل جازيت ١٤ ص ٢٦٤ .

(٦) نقض مدني ١٠ يناير ١٩٢٣ دور ٢ ص ١٤ : تعليق Gosset هرائض ٢٠ مارس ١٩٢٨

ملحق دور ٢ ص ١٩٧ .

مدنى على سبيل الحصر فان المؤمن ليس ملزماً بالدين الذى يوفيه مع فاعل الضرر بل كل منهما عليه التزام أصيل ، وأضاف أن العادة التجارية التى استندت اليها المحكمة لا تكفى للاعفاء من اتباع الاجراءات الشكلية الواردة بالمادة ١٢٥٠ مدنى ، فكان على محكمة النقض أن تفصل فى مدى قوة المادة ١٢٥٠ مدنى وما إذا كانت العادة التجارية تستطيع استبعادها ، فأجابت بالإيجاب وأقرت أن المؤمن يحل محل المستأمن دون استناد إلى النص المذكور بل إلى مجرد العادة التجارية وإلى تراض مفترض بين المؤمن الذى يدفع التعويض والمستأمن الذى يتلقى الوفاء به .

ولعل المحكمة لاحظت — فى قضائها — أن المشرع ذاته فى حالة التسوية بطريق التخلي يأخذ بهذه الفكرة عندما ينص فى المادة ٣٨٥ تجارى أن المؤمن يملك الأشياء المتخلى عنها ويرتب بذلك حلولاً على الاتفاق على التخلي أو الحكم بصحته ولو لم ينص فى أيهما على الحلول لأنه يتم بنص القانون . فلم ترداعياً للفرقة بين حالة التخلي وحالة التسوية بدعوى الخسارة .

٩ — ويتردد الفقه فى تكييفه لهذا الحلول بين آراء مختلفة : فقل هو حلول اتفاق يثبت بالقرينة عليه المستمدة من العادة التجارية (١) ، وقل هو حوالة ضمنية تبرم وقت إبرام العقد للحق المحتمل نشوؤه ضد الناقل ، وقل هو حلول يفرضه جوهر عقد التأمين ذاته وكونه قائماً على مبدأ التعويض (٢) ، وقل هو حلول قانونى مما ورد النص عليه فى القانون المدنى (٣) .

ومن حكم محكمة النقض يفهم أنها ترى الحلول قائماً على رضا مفترض بين المؤمن والمستأمن وقت وفاء التعويض وأن هذا الافتراض تسنده عادة مستقرة .

وقد برز بعض القضاء هذا الحلول من الناحية العملية بقوله إن المؤمن يحدد القسط بالنظر إلى حصة الرجوع الذى قد يباشره ضد الناقل أو أى مسئول آخر عن الضرر (٤) .

والعادة التى أقرتها محكمة النقض فى سنة ١٩٢٣ يبررها الواقع لأن المؤمن عندما يدفع التعويض يقصد القضاء على دينه الناشئ من الوثيقة ، ولكنه لا يقصد بذلك القضاء على حق عميله ضد الناقل ، ويبدو ذلك واضحاً متى لاحظنا أنه لا توازن بين قدر القسط الذى يتقاضاه والتعويض الذى يدفعه ، وهو تعويض لا يلزم بالضرورة أن يكون مساوياً لما يلتزم به الناقل خاصة وأن ما يدفعه المؤمن كثيراً ما يخص منه مسموحات .

(١) ديجاردان ٧ - ١٥٠٦ و ١٥١٤ ؛ ليون كان ورينو ٦ - ١٣١١ ؛ دانيجون ٥ - ١٩١٤ وما بعده ؛ ريبير ٣ - ٢٧٩٣ ص ٥٧٦٥ ؛ ليرو فى مقال بمجلة القانون البحرى الفرنسى ١٩٥٢ ص ٣ ؛ دور وشوتوفى مقال فى دور ٨ ص ٣٨ إلى ٥١ ، أوبران فى تعليق تحت مرسلياً ١٤ فبراير ١٩١٩ دلويز دورى ١٩٢٩/٢/١٢١ قال فى تعليق بسيرى ١٩٠٣ - ٢ - ٢٥٨ .

(٢) أنظر مقال دور وشوتوفى ، السابق ٢ دور ٨ ص ٣٨ :

(٣) ديجاردان السابق ؛ دانيجون السابق ؛ ليون كان ورينو السابق .

(٤) بوردو التجارية ٢٧ مارس ١٩٥٢ بحرى فرنسى ١٩٥٢ ص ٦٦٣ .



فالمؤمن بالوفاء يقضى دينه ، ولا يؤدي ذلك إلى إنهاء دين المجهز (١).

### طبيعة هذه الحلول :

١٠ — ولما كان الحلول القانوني طبقاً للمادة ١٢٥١/٣ مدني فرنسي هو حلول الشخص الذي يوفي ديناً يلتزم به مع غيره أو عن غيره فقد قيل إن حلول المؤمن هنا ليس هو الحلول القانوني (٢).

١١ — قيل يفسر شرط الحلول الوارد بالوثيقة بأنه حوالة للدعوى بل ويفترض هذا الشرط (٣) هذا القول يعيبه أنه يؤدي إلى جواز رجوع المؤمن على الغير قبل وفائه المستأمن بل بأكثر مما وفاه أو ما يلتزم به (٤).

وتقوم الفكرة التي تترده إلى طبيعة عقد التأمين دون حاجة إلى افتراض الرضا به على أن التعويض الذي يلتزم به المؤمن يمثل القسط ولا يمثل الشيء المؤمن ولا يحل محله لأن ذلك لا يكون إلا بنص قانوني خاص .

ويقضى احترام مبدأ التعويض أن يحصل المؤمن على ما يفرض من تعويض الضرر مما يدفعه الغير المسئول حتى لا يثرى المستأمن . ولذلك فهو حلول قانوني .

وقيل هو حلول قانوني تماماً تنفيذاً للمادة ١٢٥١ مدني (٥). وينتقد الرأي القائل إن المؤمن هنا يدفع دينه الشخصي الناشئ من العقد ، بأن هذا تفسير مضيق للمادة ١٢٥١ مدني ويكفي في نظر هذا الرأي أن يدفع الشخص ديناً لا ينوي أن يتحمله نهائياً ولذلك نرى أن المؤمن البحري يحل قانوناً محل المستأمن (٦).

١٢ — ويأخذ القضاء في معظم الدول بمبدأ حلول المؤمن الذي يدفع التعويض محل المستأمن (٧) وينص عليه صراحة قانون التأمين الانجليزي الصادر سنة ١٩٠٦ في المادة ٨٩ منه وهو نص يقوم ، لا على تأصيل نظري ، بل على اعتبار هذا الحلول مجرد وسيلة عملية لإجبار المستأمن على احترام مبدأ التعويض الذي يسيطر على عقد التأمين ، بمنعه من قبض التعويض مرتين . وعلى هذا الأساس يلتزم المستأمن بالمحافظة على حق الرجوع على الغير المسئول ، وباعطاء المؤمن ما قد يحصل عليه بسبب هذا الرجوع وإلا أصبح الحادث سبباً لاثرائه .

(١) وينتقد البعض ذلك التحليل بقوله إنه يقوم على افتراض لا دليل عليه : Guiho في كتابه عن رجوع الغير ضد الغير فاعل الضرر الذي ينشئ حقاً في التعويض ، باريس ١٩٥٢ رقم ٢٠٨ .

(٢) لير في مقاله بعنوان دعوى المؤمن ضد الناقل المسئول ، بحري فرنسي ١٩٥٢ .

(٣) ريبير ٣ - ٢٧٩٣ ، روسو في تطبيق بسيري ١٩٢٤ - ١ - ٢٥٨ ؛ مازد في المسئولية طبعة ١٩٥٠ رقم ٢٧٣٢ .

(٤) جيهو ، السابق رقم ٢٠٧ .

(٥) بونكاز رقم ٧٥٥ / مكرر ؛ دانجون ٥ - ١٩١٦ .

(٦) جيهو ، رقم ٢٠٩ .

(٧) انفرس ١٦ يوليو ١٩٢٥ دور ١٤ ص ١٦١ ، بالنقض الإيطالية ١٢ أكتوبر ١٩٢٨ دور ٢٠ ص ٤٠٩ .

## المسألة في مصر :

١٣ — أما في مصر فتقضى المادة ٣٢٦ مدني بأنه : إذا قام بالوفاء شخص غير المدين ، حل محل الدائن الذي استوفى حقه في الأحوال الآتية :

- ( أ ) إذا كان الموفي ملزماً بالمدين مع المدين أو بوفائه عنه .
- ( ب ) إذا كان الموفي دائناً وفي دائناً آخر مقدماً عليه بماله من تأمين عيني ، ولو لم يكن للموفي أى تأمين .
- ( ج ) إذا كان الموفي قد اشترى عقاراً ، ودفع ثمنه وفاء لدائنين خصص العتار لضمان حقوقهم .
- ( د ) إذا كان هناك نص خاص يقرر للموفي حق الحلول .

وتعرض المادة ٣٢٧ مدني للحلول الاتفاق فتقول « للدائن الذي استوفى حقه من غير المدين أن يتفق مع هذا الغير على أن يحل محله ، ولو لم يقبل المدين ذلك ، ولا يصح أن يتأخر هذا الاتفاق عن وقت الوفاء .

وتضيف المادة ٣٢٩ أن : « من حل قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن كان له حق بما لهذا الحق من خصائص ، وما يلحق من ترواح ، وما يكفله من تأمينات ، وما يرد عليه من دفع ، ويكون هذا الحل بالقدر الذي أداه من ماله من حل محل الدائن » .

ولم يقرر القانون المدني حالة خاصة لحلول المؤمن محل المستأمن سوى حالة التأمين من الحريق ، فقالت المادة ٧٧١ يحل المؤمن قانوناً بما دفعه من تعويض عن الحريق في الدعاوى التي تكون المؤمن له قبل من تتسبب فيه .

ولا يتضمن القانون البحري إشارة إلى حلول المؤمن محل المستأمن في حقوقه ضد الغير ، فيما عدا الحلول محله في حقوقه الذي أشارت إليه المادة ٢٢٣ الخاصة بحالة التخلي . ولذلك ثار الخلاف في الرأي ، وأخذ الراجح بنفس الحل المتبع في البلاد الأخرى بوصف كونه ، يتفق مع مبدأ التعويض الذي يقوم عليه التأمين ، إذ من الطبيعي أن المستأمن متى قبض التعويض فليست له مصلحة خاصة في مقاضاة المسئول عن الضرر ، لأن ما أصابه هو قد جبر بمحصله على التعويض ، ولكنه ملزم بالمحافظة على حقوق المؤمن وحماية مصالحه ومن العدل أن لا تتأثر مسئولية الغير بسبب وجود التأمين فيظل ملزماً أمام المستأمن ، ولكن لأن المستأمن قد جبر ما أصابه من ضرر فإن مبدأ التعويض يحل المؤمن محله في مباشرة هذه المسئولية ضد الغير فاعل الضرر .

( قد يقال إن نص المادة ٣٢٦ مدني عدد حالات الحلول القانوني على سبيل الحصر ، وأن المادة ١٧١ التي وردت بشأن التأمين ضد الحريق تفيد عدم اعتراف المشرع بالحلول القانوني في حالات

أخرى (١) : ولكن هذه المناقشة برمتها مستبعدة من نطاق التأمين البحري ما دمنا نأخذ بجواز خروج العرف التجارى على التصوص غير الآمرة وما دام هذا العرف مقبولا من المشتغلين بالتجارة البحرية من قديم الزمن وفي معظم الدول .

١٤ — وقد أخذ القضاء المختلط بهذا المعنى . وأيده بعض الفقهاء ( على يونس ج ٢ رقم ٥٠٣ ) .

ويقول الأستاذ جمال الحكيم ( في كتابه عن التأمين البحري ) . ص ٢٦٨ و ٢٦٩ :

من الخطأ أن ننصّر أن وظيفة مكتب التأمين أو شركة التأمين تقف عند حد دفع التعويض ، فلو كان الأمر كذلك لانهار الاقتصاد القومى للدولة بدفع التعويض إلى المؤمن لهم عما يلحق بهم من أضرار مباشرة دون أن يجبر ما أصاب المجتمع نفسه من أضرار .

وظيفة شركة التأمين هي التقليل بقدر الإمكان من هذه الأضرار — ففي التأمين ضد الحريق ، تحاول شركات التأمين البحري عن أسباب الحرائق ثم توضح ما يجب اتخاذه من احتياطات علاقاتها فضلا عن أنها تقاضى التسبب في وقوعها . وبذلك تمتنع الحرائق المفتعلة والحرائق التي تنجم من الإهمال ، وبذلك تقل الأضرار مما يؤدي تبعاً إلى المحافظة على الاقتصاد القومى .

وكذلك الحالة في التأمين على السيارات والتأمين البحري وما شاكلها من عقود التعويض التي يتمكن فيها المؤمن ( بعد أن يدفع التعويض ) أن يرجع تلقائياً على الغير المتسبب في الضرر .

والواقع أن تمسك شركة التأمين باستعمال حقها بمقتضى نظام الحلول أو الحوالة ما هو إلا دليل على أنها لا تبقى من وراء هذا الحق إلا تعقب التسبب في الضرر ، فتمتنع بقدر الامكان حالات الإهمال والفعل المتعمد ، فضلا عن أنها لا تستفيد من الرجوع على هذا الغير إلا بما قد تكون قد أوفته للزمن له كتعويض عن خسارته المضمونة بموجب وثيقة التأمين .

١٥ — ومع ذلك فقد حكمت محكمة الاسكندرية حكماً حديثاً رفضت فيه الأخذ بفكرة الحلول القانوني والحلول المفترض فقالت « وردت حالات الحلول القانوني بالمادة ٣٢٦ على سبيل الحصر ، وحلول المؤمن محل المستأمن لا يدخل في حالة منها ، ولم يرد بالقانون نص يسمح بالقبول به خاصة أن القانون المدني لم يورد الحلول إلا في نوع معين من التأمين هو التأمين ضد الحريق ولو شاء بسط أثر الحلول على غيره من الحالات لما كان في حاجة إلى إيراد هذا النص الخاص » .

وينتقد الحكم المذكور حكم محكمة النقض الفرنسية في ١٠ يناير ١٩٢٨ بأنه خلط بين حق المؤمن في الرجوع على الغير المسئول وبين وسيلة هذا الرجوع لأن إن جاز القول بوجود عرف يعطى المؤمن

(١) السهوى في الوسيط ج ٢ لسنة ١٩٥٨ ص ٦٧٥ هامش « ١ » .

(٢) الاسكندرية التجارية الجزئية ، القضية رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٢ يرجع القضاء التجارى البحرى محمد فهمي غانم سنة ١٩٥٤ ص ١٣٦ .



البحرى حق الرجوع فان هذا العرف لا يمكن أن يتجاوز نطاق تقرير الحق ، أما الوسيلة فانها لا بد أن تتقرر طبقا للقانون إذ العرف لا شأن له بالاجراءات والوسائل وإنما هو قاصر على تناول موضوع الحقوق ذاتها .

١٦ — وقد حكمت محكمة النقض المصرية في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢ بالحكم موضوع هذا التعليق — في خصوص تأمين برى — بعدم حلول المؤمن محل المستأمن حلولا قانونيا ، وقالت في ذلك :

« لا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة في الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ذلك أن رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالمدين المترتب في ذمة المدين لا بد من مترتب في ذمته هو مما لا يتحقق بالنسبة لشركة التأمين إذ أن وفاءها بمبلغ التأمين يستند إلى الالتزام المترتب في ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين ... » .

١٧ — والذي نراه أن هذا الحكم — بالرغم من عموم عبارته — لا يسرى على العلاقات الناشئة في خصوص التأمين البحرى ، فهو قد صدر في شأن تأمين برى وللتأمين البحرى ظروفه الاقتصادية الخاصة وببيئته الفريدة .

وعلى كل حال فقد جرت شركات التأمين البحرى على وضع شرط فى وثائق التأمين يقضى بحلوطها محل المستأمن فى حقوقه ضد الناقل المسئول . بل يمكن للقضاء أن يستخلص هذا الشرط من إرادة الطرفين الضمنية ، ولذلك يستتجه بعض الشراح من النص فى الوثيقة على التزام المستأمن بحفظ حقوقه ضد الناقل المسئول ( جوفرى ، كتابه فى دعوى المسئولية فى نقل البضائع بالبحر باريس ١٩٥٧ ص ٢٨ ) .

### شروط هذا الحلول :

١٨ — لا نعرض لهذه الشروط تفصيلا ، لأننا نعرض الموضوع من وجهة أن المؤمن وهو غريب فى الأصل عن عقد النقل قد يخاطب الناقل مطالبا أياه بتعويض ما سببه من ضرر وذلك بمقتضى حلولة محل المستأمن ، وأما شروط هذا الحلول وأحكامه فلها موضع آخر غير هذا البحث :

١٩ — أما الشرط الأول الذى تتطلبه قواعد الحلول ( المادة ٣٢٦ مدنى مصرى ، والقضاء السابق الإشارة إليه ) فهى حصول الوفاء بالتعويض فعلا من المؤمن للمستأمن ، وعلى المؤمن الذى يقاضى الناقل أن يثبت حصول هذا الوفاء ، وإلا كان للناقل أن يطلب الحكم برفض دعواه لعدم توافر صفة المؤمن الذى يدعى الحلول .

٢٠ — والشرط الثانى هو أن يكون المؤمن قد دفع التعويض للشخص الذى له مطالبة الناقل مادام يدعى أنه حل محله . فإذا دفع التعويض لشخص آخر هو المستأمن — ولم تكن لهذا المستأمن صفة فى مطالبة الناقل فلا ينفع المؤمن أن يحل محله ما دام هذا الشخص ليست له حقوق ضد الناقل يحل المؤمن فيها .

٢١ - وقد عرض الفقه لهذه المشكلة لأنها كثيراً ما تحدث عملاً بسبب ما يلجأ إليه الوكلاء بالعمولة transitaire للنقل البحري من شحن البضاعة وتحرير سندات شحنها باسمهم الخاص على أن يتساموها في ميناء الوصول من الناقل ويقومون هم بتسليمها المرسل إليه ، وقد يحرر سنداً لشحن باسم البنك الذي فتح اعتماد بضمان البضاعة ويعين نفسه مستفيداً من سند الشحن لكي يباشر على البضاعة حقوقه كحائز لها . في مثل هذه الحالات يكون الوكيل أو البنك هو المرسل إليه المستفيد من سند الشحن وهو الذي له الصفة في مقاضاة الناقل لأنه صاحب الحق في استلام البضاعة أو التعويض عنها . فإذا قبض المستفيد الحقيقي أى الأصيل في العملية مبلغ التعويض من المؤمن فهل يستطيع أن يحل للمؤمن محله ؟

اختلف الرأى . فقل إن الحلول هنا غير منتج لأن هذا المستأمن ليس له حق مقاضاة الناقل فليس له ما يحل المؤمن فيه ولا يتصور إحلال المؤمن محل المستفيد من سند الشحن لأن هذا المستفيد لم يقبض شيئاً من المؤمن ، ويمكنه إذا شاء أن يحيل إليه حقوقه ضد الناقل ولكن باتباع إجراءات حوالة الحق المنصوص عليها في القانون المدنى (١) .

وذهب رأى آخر (٢) بتطبيق أحكام الوكالة بالعمولة الواردة بالمادة ٩٤ و ٩٥ و ١١٠ من القانون التجارى والسماح للموكل بالعمولة بمقاضاة الغير الذى تعامل معه الوكيل ، وعندئذ يمكن لهذا الموكل الأصيل أن يحل المؤمن محله في دعواه ضد الناقل (٣) .

والذى نرجحه هو ضرورة احترام الحلول التى أقرها القضاء بالنسبة لقبول دعوى شخص غير المذكور بسند الشحن ضد الناقل ، ففى كان لشخص مثل هذه الدعوى وكان هو المستأمن الذى يقبض التعويض من المؤمن أمكن القول بحلول المؤمن محله وإلا فلا . فإذا كان المرسل إليه الحقيقي الأصيل قد تعامل مع شخص يحترف الوكالة كانت له دعوى ضد الناقل الذى لا بد أن يعرف أن من تعامل معه مجرد وكيل عن غيره ، أما إذا لم يكن بوسع الناقل أن يعلم بذلك فلا تكون لهذا الأصيل مقاضاة الناقل فلا يكون له أن يحل المؤمن محله لأنه لم يقبض منه شيئاً وإن جاز أن يحيل إليه حقه طبقاً لقواعد الحوالة (٤) .

(١) طبقاً للمادة ٣٢٦ مدنى مصرى والقضاء السابق الإشارة إليه .

(٢) لبرو ، فى مقاله بعنوان دعوى المؤمن ضد الناقل المسئول ، بحرى فرلىسى ١٩٥٢ ص ٣ . وهو يعرض لمحاولات أخرى بقصد الوصول إلى هذا الحل فى القصر محل البحث منها فكرة الوكالة وفكرة الدعوى غير المباشرة . أنظر كذلك مقال لبرو بعنوان الحل فى مادة التأمين ، بحرى فرلىسى ١٩٥٦ ص ١٣١ .

(٣) سوفاج فى مقال بعنوان قبول فتوى المدعى غير المذكور فى سند الشحن ، بحرى فرلىسى ١٩٥٣ ص ٦٠٧ .

(٤) فى هذا المعنى فريكان فى كتابه مسئولية الناقل البحرى ص ٣٥١ ، وأنظر القضاء ، مفصلاً فيه ص ٣٤١ - ٣٤٧ ويرى برتران دى لاجراسيير عدم قبول الدعوى من الأصيل إلا إذا كانت صفته كوكيل معلومة للناقل ، أنظر مقاله فى بحرى فرلىسى ١٩٥٤ ص ٢٣٩ بعنوان الدعوى غير المباشرة للشاحن الحقيقي والمرسل إليه الحقيقي ضد الناقل البحرى .

٢٢ — وقد تعرض القضاء لهذا الغرض في قضايا كثيرة وحكم أحكاماً يبدو فيها التضارب وإن كان يفسرها ظروف كل قضية : فقد حكم أن المؤمن الذي دفع التعويض لسمسار المستأمن يحل محل هذا المستأمن وهذا طبعاً لأن السمسار في هذه القضية كان وكيل المستأمن فالدفع الحاصل له دفع للمستأمن نفسه .

وكذلك يحل المؤمن محل صاحب الحق في حقوقه ضد الناقل متى دفع التعويض لا للمستأمن أو وكيله بل لمن تحولت إليه حقوق المستأمن قانوناً على أساس أن العبرة هي ليست بالدفع للمتعاقد شخصياً مع المؤمن بل للمتعاقد الذي يكون صاحب الدعوى ضد الناقل .

وقد توصل القضاء إلى تطبيق فكرة الحلول تطبيقاً عادلاً بقصد تمكين المؤمن من الوصول إلى حقه ، ف قضى أنه متى كان المؤمن قد دفع التعويض للمستأمن الشاحن ولم يكن هو حامل سند الشحن المستفيد منه ولكنه نقل التعويض إلى حامل السند الحالي فإن الشاحن يحل محل السند والمؤمن يحل محل الشاحن في مقاضاة الناقل .

ومتى عوض المؤمن المستأمن حامل سند الشحن فلا أهمية لما إذا كان هذا الحامل لم يظهر سند الشحن للمؤمن إلا على بياض لا أن المؤمن بمقتضى الحلول يعتبر حائزاً قانوناً لسند الشحن ولا يجوز عندئذ لشخص آخر أن يقاضى الناقل (١) .

وفي قضية تمسك الناقل بأن المستأمن الذي قبض التعويض من المؤمن كان شخصاً غير المستفيد من سند الشحن وأنه كناقل غير ملزم بتسليم البضاعة ولا بالتعويض عنها إلا أمام حامل السند المذكور ، في حين أن حامل السند كان وكيلاً بالعمولة أعلن في المحكمة وفي حضور الناقل عن صفته كمجرد وكيل عن المستأمن صاحب المصلحة الحقيقية . ولهذا رفضت المحكمة دفع الناقل على أساس أن هذا التقرير من الوكيل بالعمولة يعتبر نقلاً للحق الثابت في السند يساوي في الأثر تظهير سند الشحن (٢) .

الخلاصة — لا يحل المؤمن محل المستأمن الذي قبض التعويض إلا إذا كان هذا المستأمن صاحب الحق في مقاضاة الناقل لأن المؤمن يحل محله في هذا الحق .

٢٣ — وإذا كان مبلغ التعويض قد تفرض لحصم قدر منه على سبيل المسموحات لصالح المؤمن . كما يحدث أيضاً إذا كان التأمين على البضاعة جزئياً فإن المستأمن يقبض تعويضاً يتناسب مع الجزء المؤمن عليه إلى القيمة الإجمالية للشيء فيحل المؤمن محله فيما قبضه ويكون للمستأمن الرجوع بباقي القيمة على الناقل لأنه يعتبر بالنسبة للجزء العارى من التأمين كأنه هو المؤمن عليه لحساب نفسه (٣) .

(١) النقض الإيطالية ١٨ ديسمبر ١٩٤٣ دور ٢٩ من ٣٠١ .

(٢) النقض الإيطالية ٨ فبراير ١٩٢٧ دور ١٦ من ٣٩١ .

(٣) رانجون ج ٥ رقم ١٩١٨ من ٣٩٩ .



ويلاحظ أن المؤمن لا يعتبر أنه قد حل محل المستأمن إلامن دفع التعويض بالفعل للمستأمن (١). وإذا كان التعويض الذي دفعه المؤمن للمستأمن لا يغطي كل الضرر ولا يستغفره مسؤولية الغير المسئول كان المؤمن أن يرجع على هذا الغير في حدود ما دفعه للمستأمن ويكون لهذا المستأمن أن يرجع كذلك على الغير بتعويض الجزء من الضرر الباقي دون تعويض .

فإذا كان هذا الغير معسراً فقد ثار السؤال عن يتقدم على أمواله هل هو المؤمن ، أم المستأمن ، أم لا تكون بينهما مناضلة ويتزاحمان بنسبة مطالبتهما ؟ . . . فذهب بعض الشراح إلى أن المؤمن لا يرجع بمقتضى حاول بل بمقتضى حوالة دعوى وبالتالي يتزاحمان طبقاً للقواعد العامة ( مازو ج ٣ رقم ٢٦٩٨/٨ و ٢٧٣٣/٣ ) .

أما الذين يعتبرون رجوع المؤمن على أساس حاول ما تنظمه المادة ١٢٥٠ مدني فيرون يفضل المستأمن لأن المادة ١٢٥٢ مدني تقضى ( جيهو رقم ٢١٤ ) .

٢٤ — هذا ، ويلاحظ أن الحلول ينقل إلى المؤمن دعاوى المسؤولية التي للمستأمن كالدعوى بالمطالبة عن تعويض ضرر ناشئ عن تصادم . كما ينقل إليه كذلك كل الدعاوى الناشئة عن سبب الضرر ولو لم تكن دعاوى مسؤولية بالمعنى الدقيق وذلك كدعاوى المطالبة بالمساهمة في الخسارة المشتركة ( بوتكاز ٧٥٥/مكرر ، فرمون رقم ٢٣٤ ) .

٢٥ — ويلاحظ كذلك أن هذا الحلول — ما دام لا يستند إلى نص القانون المدني في المادة وليس قياساً عليها فلا يخضع لشروطها وأحكامها ، فإذا كان القانون المدني يستبعد رجوع المؤمن على بعض أقارب المستأمن المتسبب في الحريق الذي نشأ عنه الضرر فهذا الحكم لا عمل له هنا ويتصور حلول المؤمن في الدعاوى التي للمستأمن ضد هؤلاء الأقارب ( انظر رانجون ٥ رقم ١٩١٨ ) .

٢٦ — هل يلزم أن يكون المؤمن ملزماً بهذا الوفاء الذي قام به للمستأمن ؟ . . .

قيل يجب لحلول المؤمن أن يكون ملزماً بالوفاء بمقتضى العقد ، فإذا كان غير ملزم طبقاً لأحكام عقده أو كان عقده باطلاً فإنه لا يحل محل المستأمن لأنه يكون وفاء اختياريًا لا يرتب حلولاً نافذاً في حق الغير (٢) الإنجليزي حيث يربط الحلول بالوفاء فعلاً ولكن بشرط استناده إلى عقد تأمين صحيح . ( انظر تعليقا في دور ٣٨ صفحة ٣٤٩ بالذات ) .

وقيل لا يلزم . وإنما الشرط اللازم للحلول هو مجرد جبر الضرر الذي أصاب المستأمن .

(١) حكم مع ذلك بقبول الدعوى ما دام المؤمن قد دفع التعويض للمستأمن أثناء سيرها : استئناف الجزائر ٢ مارس سنة ١٩٥١ بحري فرنسي ١٩٥١ ص ٣٨٦ تعليق .

(٢) استئناف نيويورك ٤ نوفمبر ١٩٣٥ دور ٣٣ ص ٢٩٨ وكذلك القضاء الإنجليزي حيث يربط الحلول بالوفاء فعلاً ولكن بشرط استناده إلى عقد تأمين صحيح : أنظر تعليقا في دور ٣٨ ص ٣٤٩ على وجه الخصوص .

وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة (١) أنه مادام المؤمن قد دفع بحسن نية للمستأمن قيمة التعويض المقضى به فإنه يحل محله في حقوقه ضد الغير المسئول دون أن يكون لهذا الغير أن يتمسك على المؤمن بأنه كان يستطيع — طبقا لشروط الوثيقة — أن لا يدفع التعويض وأن يعتبر الخطر مضمون وبالتالي فلا يكون لحلوله أساس .

### نطاق ونتائج الحلول :

٢٧ — وأيا ما كان الرأي في حلول المؤمن محل المستأمن أو عدم حلوله ، فإنه متى قررت المحكمة وقوع هذا الحل فإن عليها مراعاة أن المؤمن يباشر ضد الناقل الحقوق التي للمستأمن ولا يباشر ضده رجوعا خاصا شخصا . يترتب على ذلك أن دعواه تخضع من حيث قبولها وتعادتها وإجراءاتها لأحكام سند الشحن (٢) .

كما أن نطاق مسئولية الناقل في هذه الدعوى يتحدد بما يحدده سند الشحن من شروط إعفاء من المسئولية أو إعفاءات قانونية أو تحديد مدى التعويض .

وتبدو ضرورة احترام أحكام سند الشحن كذلك من حيث أن التعويض فيها يقدر بحسب قيمة الشيء المالك كما هي مذكورة في سند الشحن لا بقيمة في وثيقة التأمين ، فإذا ذكرت له قيمة أقل في سند الشحن فلا يمكن أن يتعدى الحكم على الناقل هذه القيمة بالرغم من أن المؤمن قد دفع تعويضا على أساس قيمة أعلى في سند الشحن .

وإذا كان المؤمن قد دفع للمستأمن تعويضا أقل من المنصوص على استحقاقه في سند الشحن تحدد حق المؤمن — كشخص حل محل الشاحن أو المرسل إليه — بما دفعه فعلا إليه . ويحدث ذلك بوجه خاص .

٢٨ — وإذا حصل المستأمن على تعويض جزئي من المؤمن ثم رجع بالباقي على الناقل ورجع المؤمن كذلك بدعوى الحل بما دفعه فقد حكمت محكمة النقض بأن الضرر الشاحن يفضل في الترتيب على المؤمن طبقا لنص القانون الذي يقرر أن الحل لا يضر بالدائن الذي لم يستوف عن دينه إلا جزءا منه ( نقض مدني ٥ مارس دلو ١٩٤٦ — ١ تعليق بيسون ، وهو تأمين ضد الحريق ولكن حكمه عام ) .

### موانع الحق للمؤمن :

٢٩ — للمستأمن أن يحيل حقه ضد الناقل إلى المؤمن بشرط اتباع إجراءات الحوالة المدنية . وتثور الصعوبة في حالة ما يكون المرسل إليه غير مذكور في السند الحل المناسب لذلك في نظرنا

(١) استئناف مختلط ٢ فبراير ١٩٢٧ دور ١٧ ص ٣٣٥ .

(٢) جيهور رقم ٢١٢ .

هو الحوالة وعندئذ لا أهمية بكون المحيل مجرد وكيل بالعمولة أو شركة ملاحية أخرى أو بنكاً . المهم  
ويكفى أن تكون له علاقة قانونية بالناقل : ولا يهم أن يكون المؤمن وقت الحوالة منه عوض  
المستامن أو لا .

ويكفى في نظر البعض أن يتم إعلان الحوالة بعبارة في إعلان التكاليف بالحضور (١) .

وقد حكم أن إجراءات م ١٦٩٠ مدني تعتبر قد روعيت ما دام أن الإعلان للمدين قد تم  
per l'exploit d'ajournement à condition que le désistement soit reproduit en  
tete de cet exploit نقض مدني ١٧ فبراير ١٩٣٧ حاتريت ١٩٣٧ — ١ — ٨٧٧

وقد حكمت محكمة الإسكندرية أن :

« الحق المحال به ينتقل طبقاً للمادة ٣٠٣ مدني للمحال إليه بمجرد انقضاء عقد الحوالة وبانتقاله  
إليه ومنذ لحظة انتقاله يصبح المحال إليه صاحب المصلحة الشخصية والمباشرة فيه .

ويترتب على انتقال هذا الحق منذ عقد الحوالة بثبوت بعض حقوق له قبل المدين حق قبل إعلان  
بالحوالة منها وفيما يتعلق بالحق المحال إليه اتخاذ الإجراءات التحفظية للمحافظة على الحق الذي  
انتقل إليه .

وأن إعلان الحوالة للمدين لا يفتىء حقاً للمحال إليه في الحق المحال به .

وأن إعلان الحوالة لا يجعل من الإعلان دعوى مبتدأة مرفوعة من تاريخه ، كما أن إعلان الحوالة  
لا يعتبر طلباً جديداً يحاسب المدعى على تاريخ رفعه حتى إذا وقع هذا التاريخ بعد المواعيد التي  
يحددها القانون لرفعه يعتبر ساقطاً » (٢) .

كما حكمت في قضية أخرى أن مجرد إعلان صحيفة الدعوى assignation لا يتضمن حتماً وفي  
كل الأحوال إعلان الحوالة notification اللهم إلا إذا تضمنت صحيفة الدعوى كل البيانات  
الخاصة بهذه الحوالة إن لم يكن نسخ صورتها بالكامل .

(١) فريكان رقم ٣٨٤ .

(٢) اسكندرية التجارية الجزئية القضية ٨٩ لسنة ١٩٥٣ منشور بمرجم القضاء التجاري البحري للاستاذ  
محمد فهمي غانم سنة ١٩٥٤ صفحة ١٤٩ .



## ثانياً

## الدعوى المباشرة للمؤمن ضد الناقل

٣٠ — قدمنا الصعوبات التي تعترض رجوع المؤمن على الناقل على أساس عقد النقل . أما في أساس هذا الرجوع أى الحلول محل المستأمن أو حوالة الحق إليه من المستأمن ، وأما في نطاق هذا الرجوع من حيث أنه يصطدم بقواعد الاختصاص الخاصة بالعقد وبإجراءات وتقادم ودفع بعدم القبول خاص بالدعوى على الناقل أو بشروط اتفاقية أو أسباب قانونية تعدم أو تحد من مسئولية الناقل . ولهذا يثور البحث عما إذا كان للمؤمن أن يتفادى هذا الطريق التعاقدى ويرفع دعوى خاصة مباشرة قائمة على أساس المسئولية التقصيرية باعتبار الناقل قد ارتكب خطأ أضر بالشاحن وتسبب في التزام المؤمن بالتعويض وبذلك تتحقق شروط المسئولية التقصيرية وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية .

وليس في الفقه ولا في القضاء مذهب راجح في هذا الخصوص .

## المسألة في فرنسا :

٣١ — عرضت هذه المسألة في فرنسا بصدد التأمين البحري، فقضت محكمة النقض بقبول دعوى المؤمن على أساس المسئولية التقصيرية (١) ، كما حكمت كذلك به في تأمين بحري (٢) . وفي الحالتين كان فاعل الضرر غير مرتبط مع المستأمن برابطة تعاقدية .

٣٢ — أما في حالة وجود عقد بين المستأمن وفاعل الضرر المسئول عنه بمقتضى هذا العقد ، وهي الحالة التي نحن بصدد عرضها فقد عرضت لها محكمة النقض بخصوص تأمين على الأشخاص رفضت دعوى المؤمن مباشرة على الأساس التقصيري (٣)

ثم عرضت لها في خصوص تأمين بحري فقضت بقبول دعوى المؤمن على الأساس التقصيري ضد الناقل بشرطين ، الأول أن يكون رجوعه عليه بدعوى المسئولية التعاقدية غير ممكنة ، والثاني ، أن يثبت خطأ الناقل إثباتاً لا يقبل الشك . وكانت القضية تطبيقاً لأحكام القانون المراكشي في المسئولية التعاقدية وأحكامه فيهما لا تختلف عما تقضى به نصوص القانون

(١) نقض ٢٢ ديسمبر ١٨٥٢ دلوز الدوري ١٨٥٣ - ١ - ٩٣ .

(٢) نقض ١٢ أغسطس ١٨٧٢ دلوز الدوري ١٨٧٢ - ١ - ٢٩٣ .

(٣) نقض ٦ يناير ١٩١٤ دلوز ٩١٨ ح ١ - ١ - ٥٧ .

الفرنسي (١) . وكانت الواقعة خاصة بنقل صناديق بها أقشة نهبا تابعو الناقل فبدأ المحكمة أن العدالة تأتي عدم مساءلة الناقل بالرغم من غش من يسأل عنهم . ولهذا يقرر الشراح — بسبب ظروف هذه القضية — أن الحكم فيها لا يقرر مبدأ عاما وأن المسألة — لذلك — لا تزال مفتوحة أمام الفقه والقضاء .

والرأي متفق على أنه ليس للمؤمن أن يرجع بدعوى مباشرة عما دفعه للمستأمن كمساهمة في الخسارات المشتركة ضد المشتركين الآخرين في الرحلة البحرية لأن الالتزام بالمساهمة مقصور على أصحاب المصالح والشركات في هذه الرحلة دون أي شخص غريب عنهم .

وهو متفق كذلك على أنه ليس للمؤمن رفع دعوى مباشرة استناداً إلى عقد النقل لأنه ليس طرفاً فيه (٢) .

ثم ينقسم الرأي بعد ذلك إلى مؤيد لدعوى المسؤولية التقصيرية ومنكر لها .

وتتلخص حجج الفريق الذي يطالب بقبول الدعوى المباشرة في حجة واحدة هي أنه لا مانع من قبولها لتوافر شروط المسؤولية التقصيرية لأن الناقل بخطئه يتسبب في استحقاق التعويض على المؤمن لصالح المستأمن ، وأما المنكرون فحججهم تتلخص في أربعة : الأولى ؛ أن الضرر في هذه الصورة ليس ناشئاً من فعل الغير أي الناقل ، والثانية أنه حتى لو كان ناشئاً من فعل الناقل فهو ضرر يتحملة المؤمن لأنه ليس له وصف الضرر الذي يستوجب التعويض ، والثالثة أن المؤمن لو طالب الناقل بتعويض هذا الضرر فكأنه يتمسك عليه بوصفه مؤمناً أي مستنداً إن عقد التأمين والناقل غريب عن هذا العقد ، والرابعة ، أن قبول الدعوى المباشرة توصلنا إلى مساءلة الناقل يلقي اضطراباً خطيراً في تنفيذ عقد النقل وهو يخضع لتنظيم متكامل متناسق .

ولنفصل هذه الحجج .

٣٣ — أما الحجة الأولى ، فتتلخص في أن التزام المؤمن بتعويض المستأمن بسبب وقوع الحادث لا يرجع بسببه إلى فعل الناقل بل إلى عقد التأمين ولو لم يكن هذا العقد موجوداً لما سئل المؤمن فعنده هو السبب المباشر (٣) وكل ما هناك أن خطأ الناقل هو الشرط المتوقع في عقد التأمين ليحرك الضمان المنصوص عليه فيه . وكل ما يمكن أن يقال في خصوص علاقة السببية بالنسبة للمستأمن الشاحن أن خطأ أحد المتعاقدين معه ( وهو الناقل ) أنشأ الضرر وأن عقداً آخر حدد مقدار التعويض المستحق عنه (٤) .

(١) نقض ٢٥ أغسطس ١٩٥١ بحري فرنسي ١٩٥١ س ٣٨١ .

(٢) ديجاردان ٧ — ١٥١٦ ، ليون كان ورينو ٦ — ١٣١٣ .

(٣) ريبير :

(٤) ليرو في مقال بمتوان بحري فرنسي ١٩٥٢ س ٣ .

ويرد على ذلك الأستاذ دانجون (١) بقوله إن التزام المؤمن التزام شرطى معلق على وقوع الحادث ، والغير بفعله هو الذى حقق الشرط وجعل الالتزام باتاً . ففي علاقة المؤمن بالمستأمن يرجع الالتزام بالتعويض إلى العقد وأما بالنسبة إلى الغير فهذا الالتزام سببه خطأ هذا الغير وبذلك تتوافر شروط المسؤولية التقصيرية ، ويضرب مثلاً لذلك بسيارة واقفة فهي لا تضر بأحد وإنما يمكن أن تضر إذا تحركت فى اتجاه خاطئ ، فإذا عبت بها شخص فأضرت بالغير كان سبب الضرر هو تدخل هذا الغير .

٣٤ — وتقتضى الحجة الثانية أن التزام المؤمن دفع التعويض ليس ضرراً يمكنه أن يشكل منه لأنه ضرر يتوقعه ويدخل فى الاحتمالات الطبيعية لعقد التأمين وهو عتد بطبيعة وبالضرورة احتمالى (٢) وكما أن الحادث إن لم يتحقق فإن مسائله أحد عن الأقساط التى قبضها . فبالمثل متى وقع الحادث فليس له أن يرجع على أحد . بل أن دفع التعويض ذاته ليس ضرراً يلحقه لأنه بحكم مهنته يغير منه مجموع الأقساط التى يجمعها من المستأمنين . وأكثر من ذلك أن السماح للمؤمن بالرجوع على الغير يفسد التوازن الواجب فى عقد التأمين لأنه يهدم العنصر الاحتمالى الذى قبل المؤمن تحمله ويعتبر العقد عندئذ وفى النهاية بالنسبة للمؤمن ربحاً مؤكداً .

ويرد أنصار قبول الدعوى المباشرة بأن القول بأن المؤمن ليس له أن يشكو من الحادث الذى تعرض له باختياره والذى لا يعتبر — بسبب خصوصية عقد التأمين — ضرراً بالمعنى الفنى قول غير صحيح ، لأنه يصدق على كل شخص يرتبط بعقد فيه معنى المضاربة الشروعة فإذا لم يتحقق ربحه بفعل خاطئ من شخص من الغير فلا يقبل من هذا الغير — تخلصاً من المسؤولية — أن يدعى أن المضارب يجب أن يتوقع أو ينتظر فشل مشروعه ، ويصدق هذا الحكم — إن صح — على المسافر مثلاً الذى يصاب بخطأ الغير إذ أنه يعلم بركوب السفينة أو القاطرة أنه يتعرض لخطر الحوادث . صحيح أن التأمين عقد احتمالى ولكن ذلك لا يعنى جواز تدخل الغير فى سير الحوادث فى تنفيذه أو تعطيل سيرها .

وليس صحيحاً أنه إذا لم يقع الحادث بفضل تدخل الغير لا يكون المؤمن مسئولاً أمام هذا الغير بل إن لهذا الغير أن يحاسبه على أساس الفضالة أو الإثراء بلا سبب مثلاً ، فيكون للمؤمن بالمقابلة — أن يحاسب الغير إذا وقع الحادث بسببه على أساس المسؤولية التقصيرية .

وأما أن المؤمن لا يلحقه ضرر حقيقى لأنه يوازن بين الأقساط والتعويضات فهو إن كان صحيحاً

(١) دانجون ٥ — ١٩٢٣ وما بعده ، وريبير ط ٣ ج ٣ رقم ٢٧٩٦ ، ديجاردان ٧ — ١٥١٦ ، ليون كان ورينو ٦ — ١٣١٢ ، مئرى كاييتان فى تطبيق بدلوذ الدورى ١٩٠٦ — ٢ — ١٨٥ ، روسو فى تعليق بسيرى ١٩٢٤ — ١ — ٢٥٨ ، بونكاز رقم ٧٥٥ مكرر .

(٢) فى هذا المعنى التعليق تحت استثنائى مختلف اسكندرية ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ دور ٣٥ ص ١٢٤ .



إلا أن إعفاء الغير من مسئولية أخطائه اتجاه المؤمن يفسد هذا الحساب والتقدير لأنه يدفع الغير إلى ارتكبات الحوادث .

٣٥ — وأما الحجة التالية فتتلخص في أن المؤمن إذ يدعى أن فعل الناقل حرك التزامه بالضمان الناشئ من عقد التأمين إنما يتمسك على الناقل بمقد ليس هذا الأخير طرفاً فيه وهو يخالف قاعدة نسبية العقود .

والرد على ذلك — في نظر أنصار قبول الدعوى المباشرة — ان قاعدة نسبية العقود معناها على إلزام شخص بتنفيذ التزام من عقد لم يكن طرفاً فيه ولكن ليس معناها أن المركز الناشئ منه لا يكون على الغير احترامه ، فالبيع والإيجار مثلاً كلاهما يخاق مراکز قانونية مفروضة على الكافة احترامها ولم يقل أحد أن في ذلك خروجاً على قاعدة الأثر النسبي للعقود (١) .

٣٦ — وأما الحجة الأخيرة فهي أن عقد النقل إذ ينشئ مركزاً تعاقدياً بين طرفيه تنظمه أحكام قانونية وانفاقية فيها نوع من الانسجام والتناسق وتتعدد فيه الأجرة على أساس مدى مسئولية الناقل وحقوقه فإن هذا المركز يضطرب إذا وجد الناقل نفسه محروماً من مزايا هذا المركز المقابل لأعبائه بسبب رجوع المؤمن عليه بدعوى مباشرة أياً كان الأساس الذي تستند إليه لأن مثل هذه الدعوى تتجاهل قواعد الاختصاص بنظر منازعات العقد وأسباب تقادم الدعوى وانقضائها والأسباب القانونية للإعفاء من المسئولية أو تحديدها وكذلك الشروط الأخرى الواردة فيه ، فكأن في الدعوى المباشرة مفاجأة للناقل وحرماناً له من الوضع الذي نظم على أساسه أموره (٢) .

بل إن هذه الدعوى المباشرة لا تتجاهل فقط أسباب انقضاء الدعوى ومدى المسئولية التي يلتقيها عقد النقل على الناقل بل إنها قد تؤدي إلى الحكم للمؤمن بتعويض أكبر مما تعطيه له دعوى الحلول لأنه في الدعوى المباشرة يحصل على تعويض يساوي الضرر الذي لحقه هو شخصياً أي كل ما دفعه للمستأمن الشاحن وقد يكون ذلك أكبر من التعويض الذي يلتزم به الناقل قبل الشاحن والذي لا يحصل الناقل إلا عليه إذا قاضاه بدعوى الحلول محل الشاحن المستأمن . ويسوق هذا الرأي مثلاً بين هذه النتيجة بقوله إن التأمين على البضاعة عادة يكون بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية المذكورة في عقد النقل ، ومثلاً آخر يظهر في حالة التخلي عن البضاعة إذ يحصل المستأمن على مبلغ التعويض بأ كمله دون أن يسبقه ضرر يساوي هذا المبلغ (٣) .

ويرد الرأي العكسي بقوله المشفقين على الناقل من هذه النتائج المشار إليها قد بالغوا فيما قدروه

(١) دانيجون ٥ - ١٩٢٤ ص ٤١٨ - ٤٢٥ .

(٢) لير في مقاله السابق بحري فرنسي ١٩٥٢ ص ٣ و ١٢ و ١٤ .

(٣) أنظر تاملق قال في شبري ١٩٠٣ - ٢ - ٣٥٧ .

من خطر ، لأنه بالنسبة للمسئوليات التي يكون الناقل قد تخفف منها بسبب قانوني أو اتفاق فليس للمؤمن أن يتجاهل هذا التخفيف وإلا لكان الإعفاء لغواً إذ يستطيع الشاحن حرمان الناقل من الإعفاء الذي ارتضاه بأن يبرم تأميناً فيصل بذلك إلى مساءلته بطريقة غير مباشرة ، ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة بأحد طريقين : الأول ما ذهب إليه البعض من أنه لو تمكن المؤمن من مساءلته الناقل لكان للناقل أن يرجع على المستأمن بطالبه عما دفعه إلى المؤمن لأنه يعتبر مخالفاً للاتفاق على الإعفاء من المسؤولية إذ يمكن المؤمن من مقاضاته وبذلك تسبب في مساءلته بعد أن تعهد بإعفائه ، ولهذا لا يكون للمؤمن مقاضاة الناقل رغم شرط الإعفاء وإلا تسبب في الإضرار بالمستأمن الشاحن في حين أنه ضامن له عدم وقوع هذا الضرر (١) .

وقيل كذلك إن المؤمن عليه احترام شروط سند الشحن لأنه يعلم يجب أن يعلم بها إما من اطلاعه على السند قبل إبرام التأمين أو من إعلان الشاحن إياه بها (٢) أما إذا حصل تنازل من الشاحن عن هذه المسؤولية بعد إبرام التأمين بغير رضا المؤمن فهو لا يضر المؤمن لأنه سيخصم مما يدفعه للمستأمن قدر المرجوع الذي ضيعه المستأمن بهذا التنازل لأنه ملزم بالمحافظة عليه لصالح المؤمن (٣) .

وأما ما يخشاه أنصار رفض الدعوى المباشرة من إمكان حصول المؤمن على تعويض أكبر مما يلزم به الناقل أمام الشاحن فهو كذلك تقدير في غير محله ، إذ لا يصح أن تزيد مسؤولية فاعل الضرر عما سببه فعله من ضرر ولا يصح أن يختلف تقدير مسؤولية بحسب ما إذا كان المضرور قد أبرم تأميناً أو لا . ولذلك يسأل الناقل — مثلاً — عن تعويض الشيء بقيمته الواردة في سند الشحن ولو ذكرت له قيمة أكبر في وثيقة التأمين لأن هذه الأخيرة لا عمل لها إلا بين أطراف العقد وهم المؤمن والمستأمن وهي علاقة نسبية لا شأن للغير — أي للناقل — بها (٤) .

#### المسألة في مظهر :

٣٧ — نجد في القضاء المختلط أحكاماً قبلت دعوى المؤمن ضد الناقل على الأساس التقصيري ونشير منها إلى حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة في ٢٥ مايو ١٩٣١ (٥) إذ قرر أن شروط سند الشحن لا تنفذ على المؤمن .

(١) ليون كان وريبنو ٦ - ١٣١٥ وتعليق ليون كان في المجلة الانتقادية ١٨٨٩ ص ٦١٤ .

(٢) دانيجون ٥ - ١٩٢٧ ص ٤٣٥ و ٤٣٦ .

(٣) يلاحظ أن ريبير ( ٣ - ٢٧٩٦ ) يرى في القول بضرورة احترام المؤمن لشروط الإعفاء الواردة بسند الشحن دليلاً على عدم وجود الدعوى المباشرة لصالحه ويقول إنه لو كانت هذه الدعوى موجودة حقاً لما كان ملزماً باحترام الشروط المذكورة .

(٤) دانيجون ٥ - ١٩٢٦ .

(٥) دور ٢٤ ص ٢٨٤ .

وحكم بها في ١٦ مايو ١٩٣٢ (١) وقرر قبول الدعوى متى أثبت المؤمن خطأ الناقل وحكم في ١١ يناير ١٩٣٢ (٢) بقرار صراحة للمؤمن دعوى خاصة به غير دعوى الحمول وهذه الأحكام صدرت بصدد تأمين نهرى ولكن ما ورد بها يطبق على التأمين البحرى لعدم انفراد أى من التأمينين بقواعد خاصة .

ولكن نفس المحكمة قضت في ١١ ديسمبر ١٩٣٣ (٣) أن تحقق الحادث لا يعتبر بالنسبة للمؤمن ضرراً يخوله مطالبة فاعله بالتعويض بدعوى خاصة بل يؤدي فقط إلى إلزامه بتنفيذ تعهده الناشئ من عقد التأمين .

ثم حكمت محكمة الاستئناف المختلطة في ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ (٤) ، بأن ليس للمؤمن دعوى مباشرة ضد فاعل الضرر ، وليس له أن يقاضى هذا الأخير إلا متى حل محل المستأمن في حقوقه وعندئذ يتعرض للدفع الذى كان المستأمن يتعرض لها لو وقع هو الدعوى على فاعل الضرر .

#### القضاء الوطنى :

٣٨ — وقد عرض القضاء الوطنى المسألة في خصوص تأمين بحرى من مخاطر النقل بالسكة الحديد ، ونجد تحت أيدينا حكماً لمحكمة مصر الوطنية في سنة ١٩٤٨ رفض السماح للمؤمن بالرجوع بدعوى مباشرة على الغير ، وحكما لمحكمة استئناف مصر في سنة ١٩٥٠ أخذ بالوجهة الأخرى وأيد المؤمن في رجوعه على أساس المسؤولية التقصيرية ، ونظراً لما تضمنه الحكم أن المستأمن بالتفصيل لوجهات النظر الفقهية في خصوص هذه المسائل نورد نصهما فيما يلى .

أما محكمة مصر الوطنية ( الدائرة التجارية في ٢٤ مايو ١٩٤٨ ) فقبلت الدعوى المباشرة .

٣٩ — ولما طعن في هذا الحكم الأخير أمام محكمة النقض المصرية قضت في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بعدم جواز استناد المؤمن في مقاضاة الغير المسئول عن الضرر إلى قواعد المسؤولية التقصيرية ، وقالت في ذلك : —

« إن خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث . وإنما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته فلولا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث . وينبى على ذلك أنه ليس

(١) دور ٢٦ ص ٢٥٦ .

(٢) دور ٢٥ ص ٢٢٩ .

(٣) دور ٣٠ ص ١٩٩ .

(٤) دور ٣٥ ص ١٢٤ وتعليق مؤيد .

وهو خاص بتأمين نهرى كذلك . بلتان ٣٥ — ١٩٣٦ ، كذلك ٢١ فبراير ١٩٣٤ بلتان ٤٦ ص ١٢٨ .



للمؤمن أن يدعى بأن ضرراً قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين إذ أن هذا الوفاء من جانبه لم يكن إلا تنفيذاً لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التي يؤديها له الأخير ، وتنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره ضرراً لحق بالملتزم ، وإذا كان الحادث الذي تسبب الغير في وقوعه هو الذي يجعل مبلغ التأمين مستحقاً فإن عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه في أى وقت ، وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد .

« وإذا خالف الحكم للطعون فيه هذا النظر مؤسساً حق شركة التأمين في الرجوع عن المسئول عن الضرر بما دفعه للمؤمن له على أساس من المسئولية التقصيرية وتوافير رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث ، ورتب ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه » .

( نقض ٢٠ ديشمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني السنة الثالثة عشرة ص ١١١٦ ، والمقامة السنة ٤٣ ص ١١٧٩ ) وهو الحكم موضوع التعليق .

٤ - وهكذا تبنى المحكمة حرمان المؤمن من رجوعه على الغير - فيما تبنى - على أنه لولا عقد التأمين ذاته لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين ، وهذا صحيح ، وصحيح كذلك - في نظرنا - أنه لولا الحادث أى الخطأ الغير لما التزم المؤمن بالدفع بالرغم من وجود عقد التأمين . فالعقد والحادث كلاهما سبب في تحريك الالتزام بالضمان .

وتستند المحكمة كذلك إلى أن احتمال تحقق الخطر كان محل اعتبار المؤمن عند التعاقد ، ونحيل في مناقشة هذه الحجة إلى ما سبق أن فصلناه فيما تقدم رقم ٣٤ .

#### الفقه في مصر :

ويأخذ معظم الشراح المصريين بالرأى الذي قضت به محكمة النقض ( السهورى فى الوسيط ج ١ سنة ١٩٥٢ رقم ٦٦٠ ؛ على يونس فى القانون البحرى ج ٢ سنة ١٩٦٠ .

#### أحكام الدعوى المباشرة :

١ - ومضى قبلت المحكمة دعوى المؤمن ضد الناقل على الأساس التقصيرى فمن الواضح أن هذه الدعوى تخضع للأحكام الخاصة بهذا النوع من الدعاوى دون أحكام دعوى عقد النقل .

ويبدو ذلك من حيث الاختصاص ، ومدد رفع الدعوى ، وإجراءاتها الشكلية ، وعبء الإثبات .

ونشير فى هذا الخصوص إلى أن بعض الشراح يشترط لنجاحها أن لا يكفى إثبات إهمال سلبى على الناقل فى صورة عدم تنفيذ التزامه الناشئ من التعديل يلزم إقامة الدليل على خطأ إيجابى فى جانبه (١)

وهو اشتراط غير لازم إذا فهمت عبارته بصفته المطبقة بحسب المفهوم من عبارة الخطأ السلبى والخطأ الإيجابى . ولكنه اشتراط معقول إذا فهم على أن المؤمن لا يكفيه التمسك بمخالفة الناقل لعقد النقل إذ ليس له التمسك به لأنه ليس طرفاً فيه ، بل يلزمه إقامة الدليل على خطأ آخر غير مجرد الإهمال فى تنفيذ هذا العقد .

٤٢ — هذا . ونلاحظ أن المؤمن قد يتنازل صراحة فى عقد التأمين عن استعمال الدعوى المباشرة ضد الناقل ، ويكون ذلك اشتراطاً من المستأمن لصالح الناقل ولهذا الأخير أن يتمسك به .

٤٣ — وإذا كان الغير ( الناقل ) الذى يقاضيه المؤمن بالدعوى المباشرة مستأمناً من مسئولية لدى مؤمن آخر كان المؤمن الأول الرجوع على هذا الأخير بالدعوى غير المباشرة باعتباره دائماً للناقل إذا توافرت شروطها .

فإذا كان هذا التأمين من المسئولية لدى نفس المؤمن الأول تعذرت مباشرة هذا الرجوع . على أن هذا الرجوع يمتنع إذا كان التأمين من المسئولية يغطى كل الضرر الذى يريد المؤمن الرجوع به فإذا كان تأميناً ناقصاً كان للمؤمن الأول الرجوع على الناقل فى حدود الجزء المكشوف لأن الناقل عندئذ يعتبر مؤمناً لحساب نفسه فى حدود هذا القدر .

## ثالثاً

هل تقبل دعوى المستأمن ضد الناقل  
بالرغم من سبق حصوله على تعويض من المؤمن ؟

٤٤ — الفرض أن المستأمن الشاحن عندما وقع الحادث بدأ بمقاضاة المؤمن وحصل منه على التعويض المشروط فى عقد النقل ، فهل يجوز للناقل الذى يقاضيه الشاحن بعد ذلك أن يدفع بأن الشاحن وقد قبض من المؤمن قد زال ضرره ولم يعد له مصلحة فى رفع الدعوى ؟ . . .

وبالمثل لو فرضنا أن الشاحن بدأ بمطالبة الناقل وحصل على التعويض فهل المؤمن الذى يطالبه الشاحن للمستأمن بعد ذلك أن يتمسك بأن ضرر المستأمن قد جبر فلا محل لمطالبته ؟ . . .

فى الفقه والقضاء اتجاهاً ، الأول يؤيد الدفع بأن سبق الحصول على تعويض من الناقل أو المؤمن يعتبر جبراً للضرر ولا يجوز لذلك المطالبة بالحصول على تعويض آخر . والاتجاه الثانى على العكس لا يرى مانعاً من الحكم بهذا التعويض .

٤٥ — أما الحجة الأولى لأنصار قبول الدفع فهى أنه لا مانع من قبوله ، وإذا تمسك الشاحن بقاعدة الأثر النسبى بقوله إن الناقل يتمسك بعقد التأمين الذى حصل التعويض تنفيذاً له ( أو كان المؤمن هو الذى يتمسك بعقد النقل ) فإن قاعدة الأثر النسبى معناها أنه لا يجوز لشخص أن يطلب باسمه

تنفيذ التزام من عقد ليس طرفاً فيه ، ولكن متى نفذ هذا العقد كان لكل شخص أن يتمسك بالوضع الفعلي أو المركز القانوني الذي أدى إليه تنفيذ هذا العقد ، وهذا المركز — هنا — ناف لكل ضرر يطلب المدعى جبره .

ويرد أنصار الرأي المعارض بقولهم إن طلب الشاحن مقبول لأنه إذا كان التعويض ينفي الضرر وبالتالي يستبعد المصلحة المقصود بهذا التعويض هو الوفاء الصادر من فاعل الضرر أو من شخص آخر بقصد وفاء التزام فاعل الضرر ، أو — على الأكثر — بقصد التبرع للضرر ثم الرجوع على الفاعل على أساس الإثراء بلا سبب . أما التعويض الصادر من شخص يلتزم به عقد معاوضة مع المستأمن بدفعه في نظير مقابل فإن هذا التعويض لا ينفي — في علاقة الشاحن أو الناقل بالمؤمن — وجود الضرر . لأن التعويض يقابل القسط المدفوع من الناحية الاقتصادية ، وكذلك من الناحية القانونية متى أدخلنا في اعتبارنا الطبيعة الاحتمالية للعقد .

٤٦ — والحجة الثانية التي يسوقها أنصار قبول الدفع فهي مبدأ التعويض الذي يقوم عليه عقد التأمين ، فيقولون إن الشاحن إذا قبض تعويضاً من المؤمن ثم تعويضاً من الناقل كان ذلك إثراء له مخالفاً لمبدأ التعويض .

ويرد أنصار الرأي العكسي بالنظر في أساس مبدأ التعويض ذاته ، فيلاحظون أن هذا المبدأ قد ظهر خلال القرن ١٩ ووقتها لم يكن معروفاً سوى التأمين من الأضرار ، وكان العقد يوصف بأنه عقد تعويض أي يهدف إلى جبر الضرر الناشئ عن الحادث . وكان يرتب عليه نتائج ثلاثة :

١ — لا يستطيع المستأمن اشتراط دفع تعويض يتجاوز قدر الضرر : وهذا هو حظر التأمين ببيعة أريد من قيعه الشيء .

٢ — لا يستطيع المستأمن أن يتوصل إلى ذات النتيجة عن طريق تعدد العقود ، وهذا هو منع التأمينات على ذات الشيء .

٣ — لا يستطيع المستأمن أن يجمع بين تعويض التأمين والتعويض من الغير المسئول . فالضرر متى عوضه المؤمن يزول ، وهذا هو حظر الجمع بين التعويضات .

٤٧ — بل انتقض البعض فكرة قيام التأمين على مبدأ التعويض في أساسها : فقال الأستاذ لابي (١) إن كل تأمين أيّاً كان هو عقد إدخار احتمالي Capitalisation aléatoire وكذلك كابينتان (٢) فقد تمسك بقصر وصف التعويض على طرفي العقد دون الغير وذلك بقصد تبريد الجمع بين التعويضات . لكن ذلك انتقد لأن يجعل للعقد طبعين بالنسبة للغير وبالنسبة لطرفيه .

(١) لابي تعليق في سيرى ١٨٨٠ - ١ - ٤٤١ .

(٢) كابينتان تعليق بالحجة الفصلية لقانون المدني ١٩٠٦ ص ٣٧ وما بعدها .



ويقوم الأستاذ فين Weens (١) الفكرة الحديثة لمبدأ التعويض بقوله : إن فن التأمين واحد في كل صورة ويهدف إلى جبر الضرر بنظام التعاون mutualité وذلك بنظام مقايمة المخاطر معاً ، فالتأمين عقد تبادل Commutatif يتضمن مقدمة واحدة وشرطيه من المؤمن مقابل تقدمات مؤكدة ومتتابعة وهى القسط . والتعويض هو مقابل القسط وليس مقابل الضرر . والقسط يمثل قيمة الخطر المضمون ويعتمد تقديره على احتمال وقوع الحادث وقيمة مبلغ التأمين . والتأمين يقوم على مبدأ أساسى هو تناسب التعويض مع القسط وهو مبدأ لا يحتمل استثناء إلا فى حالة التأمين المبالغ فيه إذ يجرمه مبدأ التعويض ويؤدى إلى أنقاص التعويض ، ويبرره اعتبار عملى من النظام العام هو منع المستأمن من أن تكون له مصلحة فى وقوع الحادث ، ولذلك فهذا المبدأ لا وجود له فى التأمين على الأشخاص لأن خطر إيقاع الحادث لا وجود له . لهذا فإن مبدأ التعويض ليس من جوهر التأمين من الأضرار ولا التأمين على الأشخاص .

ولذلك فإن ما يدفعه المؤمن يعتبر تعويضاً للضرر فى الواقع وليس فى القانون .

فمبدأ التعويض ليس سوى قيمة سلبية هى تحديد قيمة التعويض متى تطلب ذلك النظام العام ، وهذا هو نطاق مبدأ التعويض — فى نظرنا كذلك (٢) .

كما أن هذا المبدأ — فى وجهة النظر المعارضة — لا يقوم إلا فى علاقة المؤمن بالمستأمن ولا شأن للغير به لأن الغرض منه هو منع التأمين من أن يصبح وسيلة للمقامرة ومنع المستأمن من أن تكون له مصلحة فى إتلاف الشيء المؤمن بقضه تعويضاً أكبر من القيمة التى تفوت عليه بهلاكه ، وهذا هو سبب اعتبار هذا المبدأ جوهرياً فى التأمين ومتعلقاً بالنظام العام ، ولكنه لا يمنع المستأمن الذى يقبض التعويض من المؤمن من أن يطلب من فاعل الضرر تعويضه عنه (٣) . قد يقال ولكن لماذا يقوم هذا المبدأ فى علاقة المؤمن بالمستأمن فقط ولماذا لا يمكن للغير (الناقل) من التمسك به ما دام الأصل أن للكافة أن يتمسكوا بكل قاعدة من النظام العام ؟ . . .

إن الإجابة على هذا السؤال مستمدة من الهدف من المبدأ ذاته فهو يهدف إلى منع المستأمن من أن تسكون له مصلحة فى إتلاف الشيء . أما إذا كان الهلاك راجعاً إلى فعل الغير (كالناقل) فإن ذلك ينفي كل سوء نية لدى الشاحن المستأمن إذ ليست له سيطرة على الشيء فلا يكون ثمة محل لتطبيق المبدأ على علاقة المستأمن بالغير .

٤٨ — هذا فضلاً على أن مركز الناقل المسئول يجب أن لا يختلف بحسب ما إذا كان الشاحن

(١) فين ، فى كتاب بعنوان التأمين على الأشياء عقد تعويض ، باريس ١٩٢٧ أرقام ٥٦ إلى ٦٢ و ٢٥٣ إلى ٢٦٨ .

(٢) جيهو ، السابق رقم ٣٦ .

(٣) كابتيان فى تعليقه بدلوذ الدورى ١٩٠٦-٢-١٨٥ .

قد أمن على بضاعته أو لم يؤمن ، فلا يصح أن يعامل بالنسبة للشاحن الحريص الذى تكلف التأمين على بضاعته معاملة أحسن من معاملته أمام الشاحن الذى لم يكن لديه هذا الحرص . كما يجب أن لا يختص مركز الناقل الذى بدأ الشاحن بمطالبته (فهو عندئذ لا يكون له أن يدفع بأن الشاحن قد أمن على البضاعة وأن عليه — لذلك — أن يبدأ بمطالبة المؤمن) نقول يجب أن لا يختلف مركزه مع هذا الشاحن عن مركزه أمام الشاحن الذى بدأ بمطالبة المؤمن وقبض منه مبلغ التعويض .

وينتهى أنصار هذا رأى إلى أنه ليس هناك ما يمنع الشاحن من مقاضاة الناقل أو المؤمن بعد سبق قبض التعويض من أيهما (١) .

٤٩ — وقد يتمسك أنصار الناقل أو المؤمن المدعى عليه بأن المشرع البحرى ذاته يمنع المستأمن من قبض التعويض مرتين عندما ينظم أحكام تعدد التأمين على ذات المصلحة بالمادة ١٨٥ بحرى التى تقول « لا يجوز للمؤمن له فيما يختص بالأشياء التى سبق عمل السيكورتاه على قيمتها بتأمينها أن يعمل سيكورتاه مرة ثانية للزمن بعينه والأخطار نفسها وإلا كانت لاغية . . . » فالمشرع يؤيد إذن رأى القائل إن التعويض عن الضرر لا يحصل إلا مرة واحدة .

ومن السهل ملاحظة أن هذا النص خاص بعقد التأمين لما يتعرض له المؤمن — وهو لا سيطرة له على الظروف التى يكون فيها الشيء — من مخاطر الغش من جانب المستأمن الذى يحول التأمين إلى وسيلة للكسب ، ويختلف الوضع بين حالة عقد تأمين يعطيان نفس الشيء وكلاهما له وظيفة واحدة وموضوع واحد وبين عقد نقل وعقد تأمين لكل منهما وظيفة مختلفة ومركز المستأمن فى التأمين يختلف عن مركزه كشاحن فى عقد النقل ، كما أن مركز المؤمن يختلف عن مركز الناقل الذى يرتكب الخطأ الذى يسبب الضرر . فلا محل إذن لاستخلاص حجة من مسلك المشرع فى خصوص تعدد التأمينات .

٥٠ — الخلاصة إذن أن مبدأ التعويض الذى يقوم عليه عقد التأمين لا يتعارض مع دعوى الشاحن ضد الناقل بعد قبضه تعويض التأمين ، وأن السماح بالجمع هنا لن يشجع ارتكاب الحادث إذ الغرض أن وقوعه راجع إلى فعل الغير ، ولا يتصور حتى التواطؤ بين الغير والمستأمن لأن الغير هو الذى يتحمل مصاريفه .

فبدأ التعويض يمنع المستأمن أن يقبض تعويضاً من عدة مؤمنين يجاوز الضرر ، لكنه لا يمنعه من قبض تعويض من المؤمن ، وكذلك تعويضاً من الغير المسئول .

كذلك لما كان ما يدفعه المؤمن ليست قانوناً صفة التعويض فإنه لا يقال — متى دفع التعويض — أن الضرر قد جبر قانوناً (٢) .

(١) أنظر التعليق تحت نقض فرنسى ١٣ مايو ١٩٢٤ دور ١٧ ص ٤٠٧ ، والتعليق ص ٤١٩ إلى ص ٤٣١ .

(٢) ويؤيد الأستاذ هيار قبول دعوى المرسل إليه ضد الناقل وضد المؤمن لا أن له مصلحة فى دعواه ضد الناقل =

المستأمن إذن له دعويان مستقلتان ضد المؤمن ، وضد الغير .

٥٩ — هذا ويلاحظ أن هذه المناقشة لا تشور في الفروض الآتية :

الأول : إذا تضمن التشريع نصاً يقرر حلول المؤمن قانوناً محل المستأمن في حقوقه ضد الناقل ، إذ لا تقبل دعوى الشاحن عندئذ إذا دفع له المؤمن التعويض وأخطر الناقل بهذا الدفع كالمسادة ٧٩ من القانون الانجليزي ) .

الثاني : إذا حل المؤمن باتفاق صريح مع المستأمن وأخطر الناقل بهذا الحل .

الثالث : إذا أخذنا بالرأى الذى يفترض حلول المؤمن محل المستأمن وأخطر الناقل بالوفاء بالحاصل للمستأمن .

الرابع : إذا التزم المستأمن في عقد التأمين أمام المؤمن بالمحافظة على ما يكون له من حقوق أمام الناقل إذ تقبل دعوى الشاحن عندئذ لأن له مصلحة فيها لأنه ينفذ التزاما عليه من عقد التأمين .

الخامس : إذا دفع المؤمن للمستأمن واشترط عليه رفع الدعوى ضد الناقل أو اشترط عليه الاستمرار في الدعوى التي رفعها ضد الناقل .

وقد عرضت لهذه الصورة الأخيرة محكمة النقض الفرنسى في ١٣ مايو ١٩٢٤ (٢) فقالت متى دفع المؤمن التعويض للمستأمن تحت شرط أن يستمر المستأمن في الدعوى المرفوعة ضد الناقل فإن هذا الاتفاق بين المؤمن والمستأمن يخول للمستأمن مالك البضاعة حق مباشرة الدعوى الناشئة له من العقد المبرم بينه وبين الناقل ، وتبقى له كذلك مصلحة في رفع هذه الدعوى — ونتيجة ذلك يكون معيياً الحكم الذى يرفض دعوى المستأمن ضد الناقل والذى يسمح لهذا الناقل — بذلك — أن يتخلص من التزاماته بالإفادة من عقد التأمين وهو عقد لم يكن طرفاً فيه ) .

السادس : إذا كان المستأمن مبرم التأمين هو نفسه الشخص المسئول وأبرم التأمين لصالح الغير مستهدفاً ( ولو ضمناً ) أن يقلل من قدر التعويض الذى قد يتعرض للحكم به عليه .

وهذه حالة التأمين الذى تبرمه شركات الملاحة لصالح المسافرين على خطوطها مع شرط الاختيار ،

برغم سبق تعويضه من المؤمن ومصلحته من المطالبة بتنفيذ عقد النقل الذى دفع ثمناً له ، فضلاً على أنه لا يتحقق له اثر لأن فضلاً على أنه دفع ثمناً هو قسط التأمين وهو ما يسمح له بالجمع بين قيمة البضاعة وتعويض التأمين ، فإن كل خطر افش المستأمن لأن الحادث لا يمكن أن يقع بفعاله .

وبالعكس فإن الناقل هو الذى يثرى على حساب المستأمن إذا كان هذا الأخير قد حرص على التأمين من مسئوليته ويفيد الناقل من ذلك بأن ترتفع عنه المسئولية .

وبهذا حكم القضاء إذ قبل دعوى المستأمن ضد الناقل برغم سبق تعويضه من المؤمن : نقض عرائض ٢٧ مارس سنة ١٩٢٨ حكمان سيرى ١٩٢٨-١-٢٥٧ تعليق Hugueney ( هيمار في العقود التجارية. باريس ١٩٥٥ س ٣٣٢ وما بعدها رقم ٩٦٦-٩٦٨ ) .

(٢) دور ١٧ س ٤٠٧ وتعليق مؤيد .



فإن تعريض التأمين المستعفى يجب أن يخص من التعويض الذى تسأل عنه (١).

٥٢ - وياخذ الأستاذ السهورى ( الوسيط ج ١ سنة ١٩٥٢ رقم ٦٦٠ ) بالرأى القائل بجواز الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض لأن الأول ليس له وصف التعويض بل هو مقابل الأقساط المدفوعة .

ولم يتعرض القضاء المصرى - فيما نعلم - لحالة مقاضاة المستأمن المؤمن بعد سبق حصوله على التعويض من الناقل ، ولعل ذلك راجع إلى أن المستأمن يفضل الرجوع على المؤمن بدلا من مقاضاة المسئول الأول . والذي عرض له القضاء المصرى هو الوجه العكسى المسألة أى رجوع المستأمن على الناقل بعد سبق حصوله على التعويض من المؤمن ، فاستقر القضاء المختلط على أن تعويض المؤمن للمستأمن لا يحرم المستأمن من دعوى الرجوع على المسئول عن الضرر لأنه لا يقبل من فاعل الضرر أن يدفع الدعوى بوجود عقد تأمين لصالح المستأمن إذ ليس له التمسك بعقد لم يكن طرفا فيه (٢) .

### خاتمة

يبين مما تقدم أن المسألتين المفصول فيهما بالحكم موضوع التعليق لم يستقر فيهما الحل بعد فى فرنسا . ونعتقد أنه بالرغم من عمومية العبارة التى صيغ فيها الحكم فإن الأخذ بما قضى به فى خصوص التأمين لن ينسجم تماما مع مقتضيات العمل المستقرة . وهى نتيجة قد يكون فى الإمكان تفاديها إما بالأخذ بفكرة استقلال العلاقات البحرية عن المبادئ المدنية ، وإما بإدخال نص فى مشروع القانون البحرى يحمى المصالح التى تتأذى بتطبيق المبادئ الواردة بالحكم .

وقد ورد بالمشروع المذكور نص على حلول المؤمن محل المستأمن فى حقوقه ضد الغير المسئول عن الضرر ، ولسكن لم يرد ذكر لجواز دعوى المؤمن مباشرة ضد هذا الغير على الأساس التقصيرى ، وكنا نود لو فعل .

(١) جيهو رقم ٤٠ .

(٢) استئناف مختلط ٢٥ يناير ١٩٣٩ ، جازيت ٣٠ س ٥٣٨٢ ، ٢٤ مايو ١٩٣٩ ، جازيت ٣٠ س ٤٨٩ .

## أوامر الأداء

طبيعتها وطرق الطعن فيها

للصبر رئيس المحكمة فتمى عبد الصبور

رئيس المكتب الفنى بمحكمة النقض

— ٣ —

## المبحث الثانى

طرق الطعن فى الأمر بالأداء

٣٣ — قدمنا<sup>(١)</sup> أن أمر الأداء حكم قضائى فاصل فى خصومة وايس أمراً على عريضة وان تمت آثاراً تترتب على هذا التكييف<sup>(٢)</sup> سواء من حيث وجوب مراعاة القواعد التى رسمها القانون للاختصاص أو التوكيل فى الخصومة أو من حيث اكتساب أمر الأداء حجية الأمر الملقى وقوته شأنه فى ذلك شأن سائر الأحكام القضائية . وينبى على هذا التكييف كذلك خضوع أمر الأداء — فى الأصل — لما يخضع له الحكم من قواعد تتعلق بطرق الطعن فى الأحكام :

(١) قواعد الطعن :

٣٤ — يخضع أمر الأداء للأحكام التى وضعها القانون للطعن فى الأحكام ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه إلا ممن صدر ضده الأمر بالأداء كما لا يجوز الطعن فى الأمر من قبله أو من الدائن الذى قضى له بطلباته<sup>(٣)</sup> وإن كان الأمر بالأداء ينفرد بطريق خاص من طرق الطعن هو « التظلم من أمر الأداء » الذى يقترب من بعض الوجوه من « المعارضة » فى الأحكام النعائية التى يجوز فيها الطعن بهذا الطريق كما سنبين<sup>(٤)</sup> .

(١) راجع مقالينا « أوامر الأداء : طبيعتها وطرق الطعن فيها » بمجلة المحاماة س ٤٤ ع ١ ص ٨٩ وما بعدها وع ٢ ص ١٨٩ وما بعدها .

(٢) راجع ما سبق بند ١٣ بالمقال الثانى السالف الإشارة إليه .

(٣) م ٣٣٧ مرافعات .

(٤) راجع ما يلى بند ٤٣ .

## (ب) استئناف أمر الأداء :

٣٥ - ويجوز استئناف أمر الأداء مباشرة - مثل الحكم الغيابي - بحيث يترتب على هذا الطعن سقوط الحق في التظلم من أمر الأداء (١). وكذلك يجوز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في التظلم من أمر الأداء سواء أكان قد صدر بتأييد أمر الأداء أم بإلغائه . ويبدأ ميعاد استئناف أمر الأداء إن كان قابلاً له من تاريخ فوات ميعاد التظلم منه أو من تاريخ اعتبار التظلم كأن لم يكن (٢) .

## (ج) اعتراض الخارج على الخصومة :

٣٦ - وإذا أجازت المادة ٤٥٠ مرافعات لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يعترض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثل أو تواطئه أو إهماله الجسيم ، وكذلك يجوز للدائنين والمدينين المتضامنين وللدائنين والمدينين بالتزام غير قابل للتجزئة الاعتراض على الحكم الصادر على دائن أو مدين آخر منهم ، فإن هذا النص يسرى كذلك بالنسبة لأوامر الأداء فيجوز الاعتراض عليها ممن يكون الأمر حجة عليه على ما قدمنا (٣) على أن سلوك طريق اعتراض الخارج على الخصومة أمر جوازي فلمن يكون الأمر حجة عليه أن يتبع هذا الطريق أو أن يعدل عنه إلى طريق آخر أباحه القانون (٤) كأن يدفع الدائن بصورة الأمر الصادر ضد مدينه .

## (د) دعوى البطلان الأصلية :

٣٧ - وكالأحكام القضائية تماماً لا يصح أن يكون أمر الأداء محل دعوى بطلان أصلية ذلك أنه حكم قضائي في خصومة ويجوز حجية الأمر المقضى بحيث لا محل للتخلص منه إلا بطريق من طرق الطعن الجائزة في القانون لا بطريق رفع دعوى مبتدأة بالبطلان (٥) .

ذلك لأن القانون إذ نظم طرقاً معينة للطعن في الأحكام إنما قصد إلى قصر التظلم من هذه

(١) م ٦/٨٥٥ مرافعات .

(٢) م ٥/٨٥٥ مرافعات .

(٣) راجع ما سبق بند ١٩ بالمقال الثاني السابق الإشارة إليه .

(٤) راجع نقض مدني ١٩٥٧/٥/٢٣ مجموعة المكتب الفني س ٨ من ٥٢٠ وراجع بند ٢٠ بالمقال الثاني .

(٥) راجع نقض مدني ١٩٥٦/٤/١٩ مجموعة المكتب الفني س ٧ من ٥٢٨ وراجع نقض مدني ١٩٥٦/١٠/١٨ في الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٣ ق مجموعة المكتب الفني س ٧ من ٨٢٥ . قبول دعوى بطلان قرار اللجنة الجبركية المرفوعة بصفة أصلية بعد صيرورته نهائياً . مخالفة للقانون . وراجع نقض ١٩٥٨/٣/٤ بمجلة المحاماة س ٢٩ ع ٣ و٤ س ٣٤٣ .



الأحكام على تلك الطرق دون غيرها احتراماً للأحكام وتقديراً لحجيتها وإن جاز القول في بعض الصور بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية بشأن حكم تجرد من الأركان الأساسية للأحكام (١) أى الحكم المردوم (٢).

على أنه يبدو لنا أن الطعن في أمر الأداء بالتظلم منه أو بالاستئناف في حاجة إلى تفصيل القول فيهما بما يلي :

## الفصل الأول

### التظلم من أمر الأداء

محمدي :

٣٨ — كان المشرع في قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ يحيز للمدين المعارضة في أمر الأداء باعتباره حكماً غيائياً — خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه إليه وذلك بتكليف الدائن بالحضور أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية بحسب الأحوال وتعلق ورقة التكليف بالحضور في الوطن المختار للدائن ويقتد قلم المحضرين « دعوى المعارضة » من تلقاء نفسه ويحكم فيها على وجه السرعة فإذا لم ترفع المعارضة في اليماد يصبح الأمر بمثابة حكم حضوري (٣) ولم تكن هذه المعارضة إلا طريقاً من طرق الطعن العادية في الأحكام بحيث يعتبر الطعن في الأمر بالأداء بطريق آخر غير المعارضة نزولاً عن حق المعارضة (٤) ولكن المشرع في تعديله قانون المرافعات بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد أتجه إلى أن « يكون الطعن في أمر الأداء في صورة تظلم في الأمر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه إلى المدين (٥) وليس في صورة معارضة في حكم غيائي وذلك لتفادي الصعوبات التي تترتب على اعتبارها معارضة كجواز أو عدم جواز إبداء الطلبات المعارضة في المعارضة أو كإبداء الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المحلي أو بالإحالة (٦) » .

(١) راجع نقض جنائي ١٩٦٠/٤/٢٦ مجموعة المكتب الفني س ١١ س ٣٨٠ « الطعن في الأحكام بدعوى البطلان الأصلية غير جائز » .

(٢) راجع قضاء إداري ١٩٥١/١٢/٥ س ٦ س ١١١ . واستئناف المنصورة ١٩٦٢/١/٣ المجموعة الرسمية س ٦٠ ع ٢ س ٥٨١ و س ٥٩٠ .

(٣) م ٨٥٥ مرافعات .

(٤) م ٣٨٧ مرفعات .

(٥) م ٨٥٥ مرافعات معدلة .

(٦) المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

## ماهية التظلم من أمر الأداء :

٣٩ — يرى البعض (١) أن تغيير القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعارضة في أمر الأداء إلى التظلم منه ليس إلا تغيير لفظي وأن ما سماه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ « تظلماً » ليس إلا معارضة تنطبق عليها كافة القواعد المتعلقة بالمعارضة في الأحكام الغيابية

ولكننا نبادر إلى القول بأن التظلم من أمر الأداء وإن كان طريقة من طرق الطعن في الأمر ، إلا أنه طريق خاص يختلف عن المعارضة في الحكم الغيابي من بعض الوجوه وإن اقترب منها في كثير من الأحكام وذلك باعتبار أنه بحسب طبيعة معارضة في حكم غيابي ولكن الشارع أراد أن يجعله في « صورة تظلم » لا في « صورة معارضة » كما أفصح عن ذلك في المذكرة الإيضاحية — لتفادي ما تترتب على اعتباره معارضة من صعوبات حول إبداء الطلبات المعارضة أو الدفوع على ما سنبين (٢) . كما يختلف التظلم من أمر الأداء في صوره التشريعية الأخيرة وفقاً للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ عن التظلم من الأمر على عريضة سواء من حيث رفعه أو سلطة المحكمة في نظره أو ما يترتب على الحكم فيه من آثار على ما سنبين في موضعه (٣) .

## التظلم من أمر الأداء والمعارضة في الحكم الغيابي :

٤ — قلنا إن التظلم من أمر الأداء اعتراض على الأمر وهو حكم قضائي صدر في غيبة الخصوم وهو وإن كان بحسب طبيعته لا يختلف عن المعارضة إلا أن الشارع أراده في « صورة تظلم » له قواعد خاصة مغايرة لأحكام المعارضة على ما يلي :

(١) إن التظلم من الأمر بالأداء يعد « خصومة جديدة » إذ نصت المادة ٨٥٦/١ من قانون المرافعات على أن « يعتبر للتظلم في حكم الدعوى وتراعى عند نظر التظلم القواعد والإجراءات المنبئة أمام محكمة الدرجة الأولى » كما نصت المادة ٨٥٧ مكرر مرافعات على أن « تسرى على الحكم الصادر في التظلم من أمر الأداء الأحكام الخاصة بالنفاذ المعجل حسب الأحوال التي بينها القانون » . ويترب على ذلك أمران :

١ — أن يكون للمتظلم أن يبدى في التظلم « طلبات عارضة » كما أن له أن يدخل ضمناً في الدعوى بل إن للمتظلم ضده كذلك أن يوجه للمتظلم طلبات إضافية لم يسبق له تقديمها من قبل

(١) راجع المرافعات للدكتور رمزي سيف ص ٨٤٥ وما بعدها .

(٢) راجع ما يلي بند ٤٠ .

(٣) راجع ما يلي بند ٤٤ .

في طلب أمر الأداء ولو كانت تتضمن تعديلاً للطلبات أو كانت الطلبات المضافة بما تتوافر فيه شرائط الديون الثابتة بالكتابة التي يصح استيفاءها بطريق أمر الأداء ذلك أن المشرع — على ما سبق بيانه — لم يشترط لسلوك هذا الطريق إلا بالنسبة لما يطالب الدائن به ابتداء (١) كما أن للتظلم ضده أن يدخل ضامناً في الدعوى .

أما قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فقد كان التظلم من أمر الأداء في صورة « معارضة » وإن كان للمعارض والمعارض ضده إبداء الطلبات المعارضة دون المساس بحجية الحكم الغيابي ( أمر الأداء ) إلا أنه لم يكن للمعارض ضده أن يعدل طلباته في المعارضة بالمطالبة بديونه ثابتة بالكتابة (٢)

٢ — أنه يجوز الدفع في التظلم بالإحالة للارتباط (٣) أو بعدم اختصاص محكمة التظلم نوعياً أو عملياً بحسب الأحوال كما هو الحال في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وإذا كانت المادة ٢/٨٥٥ مرافعات تنص على أن يحصل التظلم أمام محكمة المواد الجزئية أو أمام المحكمة الابتدائية بحسب الأحوال فإن المقصود بذلك المحكمة التي صدر أمر الأداء من أحد قضاتها باعتبار أن التظلم يمثل طعناً على الأمر محل التظلم وليس لأية محكمة غير مختصة بنظر التظلم — كطعن — نظر هذا الطعن بل تملك من تلقاء نفسها الحكم بعدم اختصاصها بنظره وذلك لتعلقه بالنظام العام .

ويرى بعض الفقهاء (٤) أن الحكم بعدم الاختصاص أو بالإحالة من محكمة التظلم يترتب عليه حتماً الفصل في التظلم بإلغاء أمر الأداء لأن هذا القضاء يتنافى مع بقاء الأمر فتكون الإحالة مقصورة على ذات مطلوب الدائن الأصلي .

ونرى مع ذلك أنه إذا كانت محكمة التظلم مختصة بنظره باعتبار أن الأمر المتظلم منه قد صدر من أحد قضاتها ولكن تبين لها أن القاضي الآمر غير مختص بإصدار الأمر نوعياً أو عملياً فقد وجب عليها إلغاء الأمر لصدوره من قاض غير مختص بإصداره دون أن يكون لمحكمة التظلم أن تتصدى لموضوع الدعوى أو أن تحيلها إلى المحكمة التي تراها مختصة في هذه الحالة (٥) ذلك لأن صدور الأمر من قاض مختص بإصداره شرط شكلي للصدور لا قاعدة من قواعد الاختصاص (٦) كما أنه لو جاز لمحكمة التظلم

(١) م ٨٥١ مرافعات .

(٢) الوشاحي — المرجع السابق — ص ١٤٤ وما بعدها .

(٣) إذا أبدى في صحيفة التظلم .

(٤) إجراءات التنفيذ للدكتور أبو الوفا ص ٩٢٢ .

(٥) راجع حكم محكمة باب الشعرية الجزئية ١٢/٢٠/١٩٥٤ بمجموعة رسمية ص ٥٥ رقم ٥٧ .

(٦) لأجل لتطبيق حكم المادة ١٣٥ مرافعات من وجوب الإحالة إلى المحكمة المختصة لما قدمناه في المتن .



ذلك لترتب على تفويت غرض الشارع في إيجابه سلوك طريق أمر الأداء بإجراءات صحيحة بعكس ما إذا كان مبنى التظلم عدم توافر سبب موضوعي من الأسباب الموضوعية التي تطلبها القانون لاستصدار أمر الأداء فإن سلطة محكمة التظلم في هذه الحالة كاملة في الدعوى تتبع فيها جميع القواعد المتبعة أمام محكمة الدرجة الأولى .

أما المعارضة في الحكم الغيابي فلا يجوز فيها الإحالة للاختصاص أو الارتباط إلا إذا كانت المحكمة المحال إليها من نفس درجة المحكمة التي أحالت . فقد أوردت المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات أنه « إذا قضت المحكمة في الدعوى في غيبة المدعى عليه وطمئن هو في حكمها بالمعارضة أو الاستئناف في هذه الحالة لا يكون للمحكمة المرفوع إليها الطعن إلا أن تقضى بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص المحكمة التي أصدرته » أما الدفع بالإحالة للارتباط فمن الجائز إيدأؤه في صحيفة المعارضة وإلا سقط الحق فيه وفقاً لنص المادة ١٣٣/٢ مرافعات قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي قضى في المادة ١٣٢ مرافعات المعدلة بوجوب إبداء كل الدفوع التي تتصل بالإجراءات — ما لم تتعلق بالنظام العام — معاً قبل التكلم في الموضوع وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها كما ألقى القاعدة التي ترتب هذه الدفوع فيما بينها لزوال المحكمة من هذا الترتيب بعد أن أوجب إبداء هذه الدفوع جميعاً في وقت واحد (١) . ويسقط حق التظلم في هذه الدفوع إذا لم يبدنها في صحيفة التظلم (٢) فيما عدا الدفع بعدم الاختصاص النوعي (الولائي) فيجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى لملقهما بالنظام العام بل وللمحكمة أن تقضى بهما من تلقاء نفسها (٣) .

٤١ — (ب) التظلم من أمر الأداء خصومة جديدة تترتب على الحكم الذي يصدر فيها سقوط الأمر أو تأييده (٤) ويدل على ذلك ما نصت عليه المادة ٤٧٢ من قانون المرافعات المعدلة من أنه : « يجوز في جميع الأحوال للمحكمة المرفوع إليها الاستئناف أو المعارضة أو التظلم من أمر الأداء ... متى رأت أن أسباب الطعن في الحكم أو الأمر يرجع معها إغاؤه أن تأمر بوقف النفاذ المسجل إذا كان يخشى منه وقوع ضرر جسيم مما يستفاد منه أن الأمر بالأداء المتظلم منه يبقى قائماً رغم رفع التظلم حتى يصدر الحكم في موضوع التظلم . أما بالنسبة للمعارضة في الحكم الغيابي فقد رأى البعض أنها امتداد للخصومة السابقة على الحكم المعارض فيه (٥) وأنه لذلك لا يترتب على رفع المعارضة إلغاء الحكم

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

(٢) م ١٣٢/٢ مرافعات معدلة .

(٣) م ١٣٤ مرافعات معدلة .

(٤) المرافعات للدكتور رمزي سيف ص ٨٣٧ .

(٥) المرافعات للدكتور عبد المنعم العرفاوى ص ١٦٣ وما بعدها .

الغيايى ودلوا على ذلك بما نص عليه فى المادتين ٣٠٤ و ٣٩١ مرافعات من أن «الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الأحكام القطعية الصادرة فيها ولو كانت غيايية» فى حين يرى آخرون أن هذين النصين يفيدان الدلالة على أن المعارضة من حيث الشكل خصومة جديدة وأن مجرد رفعها لا يسقط الحكم الغيايى (١).

٤٢ — (ح) أن المشرع أورد بعض الأحكام الخاصة بالنظم من أمر الأداء وهى تماثل أحكام المعارضة فى الحكم الغيايى كما سنبين (٢) بما يدل على أن النظم صورة مغايرة لصورة المعارضة وإلا لما كان المشرع فى حاجة إلى تكرار تلك الأحكام الواردة فى باب المعارضة وإيرادها فى باب النظم من الأمر بالأداء وإلا كان عمل المشرع عبثاً ينبغى أن يتنزه المشرع عنه .

### أقسام النظم المماثلة لأقسام المعارضة :

٤٣ — ويتفق النظم من أمر الأداء مع المعارضة فى الحكم الغيايى فى أن كلا منهما طريق من طرق الطعن فى الحكم أو الأمر بالأداء لا تظلماً من الأمر على عريضة أو الأمر الولائى ولذلك فقد ساوى الشارع بين النظم من الأمر بالأداء والمعارضة فى بعض المواطن فيها .

١ — ميعاد النظم : خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المدين لشخصه أو فى موطنه بالعريضة والأمر الصادر عليها بالأداء (٣) (م ١/٨٥٥ مرافعات) وهو ذات ميعاد المعارضة فى الحكم الغيايى ما لم يقض القانون بغير ذلك (٤) .

٢ — رفع النظم : ويرفع النظم أمام محكمة المواد الجزئية أو أمام المحكمة الابتدائية بحسب الأحوال وتراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى ويجب أن يكون النظم مسبباً وإلا كان باطلاً (م ٢/٨٥٥ و ٣ مرافعات) وهذه الأحكام هى ذات ما نصت عليه المادة ٣٨٩ من قانون المرافعات بالنسبة لرفع المعارضة فى الحكم الغيايى .

٣ — نظر النظم : إذا تخلف النظم عن الحضور فى الجلسة الأولى لنظر النظم تحكم المحكمة من تلقاء نفسها باعتبار النظم كأن لم يكن (م ٢/٨٥٦ مرافعات) وهو حكم مماثل لنص المادة ٣٩٠ من قانون المرافعات بالنسبة للمعارضة فى الحكم الغيايى .

(١) المرافعات للدكتور أبو الوفا ص ٩٦٥ وما بعدها .

(٢) راجع ما يلى بند ٤٣ .

(٣) ويقف ميعاد الطعن بموت المحكوم عليه ولا يزول الوقف إلا بعد إعلان الحكم أو الأمر إلى الورثة فى آخر موطن كان لمورثهم (م ٣٨٢ مرافعات) .

(٤) م ٣٨٧ مرافعات .

٤ - إن الأمر بالأداء يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم إعلانه للمدين خلال ستة شهور من تاريخ صدور الأمر (م ١٨٥٦/٣ مرافعات) وقد أخذ المشرع بذات الحكم بالنسبة للمعارضة في الحكم الغيابي (١) .

### التظلم من الأمر بالأداء والتظلم من الأمر على عريضة :

٤٤ - لا مراء في أن التظلم من الأمر بالأداء يختلف عن التظلم في الأمر على عريضة سواء من حيث رفعه أو سلطة المحكمة في نظره أو أثر الحكم فيه ، وأساس ذلك الاختلاف أن الأول تظلم من حكم قضائي في حين أن الثاني تظلم من أمر ولائي صادر على عريضة أي ليس مستنداً إلى وظيفة قضائية من قاضي الأمور الوقفية (٢) بالمحكمة المختصة ومظهر الخلاف في الأحكام بين النوعين من التظلم ما يلي :

(١) رفع التظلم : يرفع التظلم من أمر الأداء من المدين وحده أما الأمر على عريضة فامن صدر عليه الأمر (٣) ولمن صدر الأمر برفض طلبه الحق في التظلم إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك (٤) - ويرفع التظلم من أمر الأداء إلى المحكمة الابتدائية أو الجزئية بحسب الأحوال - أي المحكمة التي صدر الأمر من أحد قضائتها في حين أن التظلم من الأمر على عريضة كما يرفع إلى المحكمة المختصة يجوز رفعه للقاضي الأمر نفسه مع تكليف الخصوم بالحضور أمامه بل ويجوز رفعه على سبيل التبع للدعوى الأصلية في أية حالة تكون عليها (٥) .

(ب) ميعاد التظلم : لم يحدد القانون ميعاداً للتظلم من الأمر على عريضة (٦) وإن كان الأمر ذاته يسقط إذا لم يقدم للتنفيذ في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره (٧) . أما التظلم من أمر الأداء فميعاده كما قدمنا خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه إلى المدين ولا يعتبر أمر الأداء كأن لم يكن إلا إذا

(١) م ٣٩٣ مرافعات .

(٢) م ٣٦٩ مرافعات .

(٣) م ٣٧٣ مرافعات .

(٤) قانون استئناف القاهرة ١٩٥٩/٦/٢٩ بمجموعة رسمية س ٥٩ رقم ١٢ « جواز رفع التظلم من أمر المحجز من كل ممن أضر الأمر بحقوقه أو اعتدى عليها » وهذا الحكم محل نظر إذ أن الغير المراد بالتنفيذ على أمواله ليس له أن يتظلم من الأمر لأنه ليس طرفاً فيه وإن جاز له أن يستشكل في الأمر وقت تنفيذه أو أن يرفع دعوى موضوعية بشأنه .

(٥) م ٣٧٤ و ١/٣٧٥ مرافعات .

(٦) راجع نقض مدني ١٩٦٢/١٢/١٣ بمجموعة المصنف الفنى س ١٣ من ١١٣٤ . -

(٧) م ٣٧٦ مرافعات .



لم يتم إعلائه للمدين خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره (١).

(ج) سلطة محكمة التظلم : ليس لمحكمة التظلم من الأمر على عريضة إلا أن تقضى بتأييد الأمر أو بإلغائه دون أن تمس موضوع الحق وإنما يكون لها لحسب ما للقاضي الأمر عند إصدار الأمر من ولاية (٢). أما محكمة التظلم من أمر الأداء فالأصل أن لها سلطة كاملة في نظر الموضوع في حدود ما تظلم منه بل إنها على ما سنبين إذا قضت ببطالان أمر الأداء للتظلم منه أن تتصدى لموضوع النزاع لا أن تقف عند حد تقرير البطلان (٣).

(د) الحكم في التظلم : وإن كان الحكم في التظلم من أمر الأداء أو في التظلم من الأمر على عريضة يعتبر حكماً قضائياً (٤) ويقبل كل منهما الطعن وفقاً للطرق المقررة في القانون إلا أنهما يفترقان من حيث الأثر ذلك أن إلغاء الأمر على عريضة أو سقوطه لا يمنع من استصدار أمر جديد بعكس أمر الأداء فإنه إذا ألغى ورفضت دعوى الدائن انحسم النزاع وامتنعت العودة إليه من جديد متى توافرت شرائط حجية الأمر للقضى ، أما إذا أبطل أمر الأداء لعيب شكلى في إجراءات استصداره فإن ذلك لا يمنع من إعادة استصدار أمر أداء — لا من الأمر الذى أبطلته محكمة التظلم — بإجراءات صحيحة . كما يفترقان كذلك من حيث الاستئناف فإن الحكم الصادر في التظلم من أمر الأداء يكون استئنافه إما أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية أو أمام محكمة الاستئناف بحسب قيمة الدعوى أمام الحكم الصادر في التظلم من الأمر على عريضة فإنه إذا كان صادراً من قاضى الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية ورفع التظلم إلى المحكمة أو إلى القاضى الأمر فإن الاستئناف المرفوع عنه يكون من اختصاص محكمة الاستئناف ذلك أن الحكم الذى يصدر من القاضى الأمر في هذه الحالة يعد كأنه صادر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئتها الكاملة (٥). أما إذا كان الأمر على عريضة قد صدر من قاضى الأمور الوقفية بالمحكمة الجزئية اختص بنظر الاستئناف المحكمة الابتدائية التى تتبعها المحكمة الجزئية .

### سلطة محكمة التظلم من أمر الأداء :

٤٥ — الأصل كما قدمنا أن محكمة التظلم من أمر الأداء لها سلطة كاملة في نظر الموضوع في حدود

(١) م ٨٥٦ مرافعات .

(٢) راجع نقض مدنى ١٩٦٢/١٢/٦ مجموعة المصنف الفنى من ١٣ من ١٠٩٢ ، وقارن استئناف القاهرة ١٩٥٨/١٢/٢٥ مجموعة رسمية من ٥٨ رقم ١٣٥ .

(٣) راجع مايلي بنده ٤ وما بعده وراجع استئناف القاهرة ١٩٥٩/١١/٣٠ المجموعة الرسمية من ٥٩ رقم ٤٩ .

(٤) راجع حكم نقض مدنى ١٩٦٢/١٢/٦ السالف الإشارة إليه .

(٥) نقض ١٩٥٦/١٢/٦ مجموعة المصنف الفنى من ٧ من ٩٥٧ ونقض ١٩٦٢/١٢/٦ مجموعة المصنف الفنى من ١٣ من ١٠٩٢ .

ما تظلم منه وإن كان نطاق التظلم قد يتسع أمامها بما يبيده التظلم أو المتظلم ضده من طلبات عارضة أو دفع وتفضل في التظلم على ضوء القواعد المتبعة أمام محكمة الدرجة الأولى (١).

وإذا لحق البطلان أمر الأداء للتظلم منه وقضت محكمة التظلم بهذا البطلان فإن من حقها بل واجب عليها أن تتصدى لموضوع النزاع لتفصل فيه وفقاً لطلبات المتظلم ضده الواردة في طلب استصدار الأمر ولا تقف عند حد تقرير البطلان وليس في ذلك تفويتاً لدرجة من درجات التقاضي ولا حرماناً من إبداء أوجه الدفاع التي يريدها الدين . قد عللت محكمة استئناف القاهرة وجوب الطعن في نظر الدعوى بعد تقرير بطلان أمر الأداء بأن « الخصومة قد انعقدت أمامها بين الدائن والمدين بإعلان الأخير بعريضة الطلب وبالأمر الصادر عليه بالأداء » (٢).

ولكننا لا نوافق على هذا التعليل ونرى أن علة وجوب معنى محكمة التظلم — بعد تقرير البطلان — في نظر موضوع النزاع والفصل فيه أن التظلم كما قدمنا « خصومة جديدة » وإن كان مجرد رفعها لا يسقط أمر الأداء للمتظلم منه إلا أن الفصل فيها يتوقف على إلغاء الأمر أو تأييده فيما قضى به ، وعلى ذلك فإذا كان أمر الأداء قد وقع باطلاً لسبب يتعلق بالشروط الموضوعية (٢) لإصداره أى أن يكون ديناً ثابتاً بالكتابة حال الأداء ومعين المقدار فإن التظلم — وهو خصومة جديدة — يطرح النزاع أمام محكمة التظلم كاملاً للفصل فيه .

أما إذا كان مبنى بطلان أمر الأداء تخلف شرط شكلي لإصداره كعدم قيام الدائن بتكليف الدين أو لصدوره بدين غير نقدي أو من قاض غير مختص بإصداره أو غير ذلك كما سنبين في موضعه ، فإن محكمة التظلم ينبغي عليها أن تقف عند حد تقرير بطلان أمر الأداء دون أن تتصدى إلى موضوع النزاع أو تحيله إلى محكمة أخرى لأن في ذلك تفويتاً لطريق وجوب رسمه القانون وتطلب سلوكه لاستيفاء الديون الثابتة بالكتابة وأوجب إتباعه بإجراءات صحيحة فإن لم تتبع هذه الإجراءات وتقرر إبطالها والوقوف عند هذا الحد حتى يلجأ الدائن من جديد إلى سلوك الطريق الصحيح لاستيفاء دينه بالإجراءات التي رسمها القانون .

(١) راجع ما سبق بند ٤٠ .

(٢) راجع استئناف القاهرة ١٩٥٩/١١/٣٠ مجموعة رسمية س ٥٩ ع ٤٣ و ٤١ رقم ٤١ وراجع الوشاحي المرجع السابق س ١١٢ وراجع بند ٥ وما يليه من هذا البحث .

(٣) قارن استئناف اسكندرية في ١٩٦٢/٢/٢٤ في الاستئناف رقم ٥١٦ لسنة ١٧ ق « وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة المعارض في أمر الأداء إذا ألغت المحكمة الاستئنافية حكمها الصادر في المعارضة ببطلان أمر الأداء لحسب دون التعرض للموضوع » وراجع نقض ١٩٥٣/٣/٢٦ مجموعة المكتب الفني س ٤ ص ٧٧ .

## الفرع الثاني

### استئناف أمر الأداء

( ١ ) استئناف الأمر مباشرة :

جواز الطعن بالاستئناف مباشرة :

٤٦ — ثار الخلاف قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ حول ما إذا كان استئناف أمر الأداء مباشرة دون الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً قانوناً أم لا وذلك تأسيساً على الخلاف القائم حول طبيعة أمر الأداء هل هو حكم قضائي أم أمر على عريضة .

فمن اعتبر أمر الأداء في طبيعته حكماً قضائياً قطعياً ملزماً رتب على ذلك خضوعه لقواعد الاستئناف المقررة قانوناً شأنه في ذلك شأن الحكم الغيابي الصادر في أية دعوى ترفع بالطريق العادي من حيث جواز استئنافه مباشرة دون أن يكون هذا الاستئناف مشروطاً بسبق المعارضة فيه (١) وإنما يعتبر الطعن بطريق آخر عند المعارضة نزولاً عن حق المعارضة (٢) .

وأما من رأى أن أمر الأداء لا يخرج في واقعه عن كونه أمراً على عريضة لا حكماً قضائياً فقد رتب على ذلك أن الخصومة في الأمر لا تنعقد إلا عند الطعن عليه بطريق المعارضة ولهذا يكون الحكم الصادر في هذه المعارضة هو الجائز استئنافه فقط باعتباره الحكم الذي تحسم به الخصومة دون أمر الأداء في ذاته وعلى ذلك يكون استئناف أمر الأداء على هذا الرأي غير جائز (٣) سواء فوت المستأنف ميعاد المعارضة أم لا (٤) بل رتبوا على ذلك أنه لا مجال لتطبيق المادة ٣٨٧ من قانون المرافعات التي تنص على اعتبار الطعن في الحكم الغيابي بطريق آخر غير المعارضة نزولاً عن حق المعارضة تأسيساً على أن أمر الأداء ليس هو الحكم التالي الذي تستهدفه المادة المذكورة (٥) .

٤٧ — وقد حسم المشرع هذا الخلاف في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي عدل المادة ٥/٨٥٥ مرافعات بالنص على أن « يبدأ ميعاد استئناف الأمر إن كان قابلاً له من تاريخ فوات

(١) راجع استئناف القاهرة ١٩٥٨/١٢/٢٥ مجموعة رسمية السنة ٥٨ رقم ١٣٤ وراجع ما سبق بيده وما يليه .

(٢) م ٣٨٧ مرافعات .

(٣) راجع استئناف اسكندرية ١٩٥٥/١٢/٦ مجموعة رسمية س ٥٥ رقم ١٨٧ .

(٤) راجع استئناف القاهرة ١٩٥٨/٦/١٧ مجموعة رسمية س ٥٧ رقم ١٤٦ .

(٥) م ٦/٨٥٥ مرافعات معدلة . وراجع المرافعات للدكتور وهزى سيف م ٩٠٨ .



التظلم منه أو من تاريخ اعتبار التظلم كأن لم يكن » ومؤدى هذا النص أن أمر الأداء يجوز استثنائه مباشرة دون اشتراط سبق التظلم فيه بل أن هذا التظلم يسقط الحق فيه إذا طعن فيه مباشرة بالاستئناف . وعلة جواز استئناف أمر الاداء مباشرة أنه — كما قدمنا — بطبيعته حكم قضائي لا أمر على عريضة (١) . ولا ينال من هذا النظر ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من أن المشرع أجاز « استئناف الأمر استثناء عند عدم التظلم منه في الميعاد » ذلك أن إجازة الاستئناف ليس استثناء من القاعدة العامة في الطعن في الأحكام بل يتفق مع هذه القاعدة ذاتها . ولا يغير هذا النظر كذلك أن يكون المشرع قد اعتبر — على ما قدمنا — انتظام من أمر الأداء طريقاً خاصاً من طرق الطعن يفاير المعارضة من بعض الوجوه (٢) ذلك أن أمر الأداء على ما قدمنا وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض حكم قضائي وليس أمراً على عريضة ، وهى كان الأمر كذلك فلا مناص من تقرير خضوعه للقواعد العامة في الطعن ومن ذلك إجازة الطعن فيه بالاستئناف دون اشتراط التظلم منه بداءة .

### (ب) استئناف الحكم الصادر في التظلم من أمر الأداء (٣) :

٤٧ — لا جدال في أن الحكم الصادر في التظلم من أمر الأداء حكم قضائي فاصل في خصومة هى تلك الخصومة التى يثيرها التظلم من الأمر على ما قدمنا (٤) ومن ثم فإنه يجوز الطعن فيه بالاستئناف وفقاً للقواعد العامة أى متى كانت قيمة الدعوى تتجاوز النصاب الانتهاى للمحكمة التى أصدرت ذلك الحكم .

ويجوز استئناف الحكم الصادر في التظلم من أمر الأداء سواء أكان قد صدر بتأييد أمر الأداء أم بإلغائه .

أما إذا كان الحكم الصادر في التظلم من أمر الأداء يدخل في حدود النصاب الانتهاى للمحكمة التى أصدرته فإنه لا يكون جائزاً استئنافه قانوناً إلا بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وذلك عملاً بالمادة ٣٩٦ مرافعات وفي هذه الأحوال يجب على المستأنف عند تقديم الاستئناف إيداع كفالة قدرها خمسة جنيهات إذا كان الحكم الصادر في التظلم من المحكمة الجزئية أو عشرة جنيهات إذا كان صادراً من محكمة ابتدائية ومصادرة الكفالة بقوة القانون متى حكم

(١) راجع ما سبق بند ٥ وما يليه .

(٢) راجع ما سبق بند ٤٠ وما يليه .

(٣) راجع مقالنا « طبيعة أوامر الأداء » بمجلة المحاماة س ٣٨ ص ٤٣٧ وما بعدها .

(٤) راجع ما سبق بند ٣٨ .

بعدم قبول الاستئناف أو بعدم جوازه أو بطلانه . وقد هدف الشارع من اشتراط إيداع الكفالة عند تقديم الاستئناف إلى العمل على منع الاستئنافات غير الجدية عند الأحكام الصادرة في حدود النصاب الاتهامي ولذلك فإن إيداع الكفالة في هذه الحالة شرط لقبول الاستئناف شكلاً (١) ولو كان الخصم قد أعفى من أداء الرسوم القضائية في الدعوى (٢) . وإغفال هذا الإيداع وهو إجراء جوهري يؤدي إلى البطلان الذي يحق لكل ذي مصلحة أن يتمسك به والمحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى به كذلك .

### ( ج ) شكل الاستئناف :

٤٨ — كان الاستئناف — قبل تعديل قانون المرافعات بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي وحد طريقة رفعه كما سنبين — يرفع بطريق التكليف بالحضور في بعض الأحوال وبطريق إيداع عريضة الاستئناف قلم كتاب المحكمة في الأحوال الأخرى ، فانقسم الرأي في طريقة استئناف أمر أداء أو الحكم الصادر في المعارضة فيه إلى ثلاثة آراء .

الرأي الأول يذهب إلى أن العبرة في استئناف الأحكام الصادرة في المعارضة في أمر الأداء هو بموضوع الدعوى التي صدر فيها الأمر فإن كانت ضمن الدعوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات — قبل تعديلها — كان الاستئناف بتكليف بالحضور وإلا كان الاستئناف بطريق تقديم عريضة إلى قلم الكتاب واتخاذ إجراءات الاستئناف المنصوص عليها قانوناً في هذه الحالة وكذلك تكون العبرة في استئناف أمر الأداء دون المعارضة فيه بموضوع الدعوى التي صدر فيها .

والرأي الثاني ذهب إلى التسوية كذلك بين استئناف أمر الأداء دون المعارضة فيه وبين استئناف الحكم الصادر في المعارضة من حيث شكل الاستئناف ، فاشتراط أن يكون الاستئناف في الحالين بتكليف بالحضور استناداً إلى أن المعارضة في أمر الأداء يفصل فيها على وجه السرعة عملاً بنص المادة ٨٥٥ مرافعات — قبل تعديلها — وعلى ذلك فتندرج ضمن الدعوى التي تضمنها نص المادة ١١٨ مرافعات قبل تعديلها — وأن أمر الأداء الذي لم يعارض فيه يصدر كذلك بإجراءات رسمها القانون على وجه السرعة إذ تطلب صدوره خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تقديم عريضة طلب أمر الأداء (٣) .

وقد أخذت محكمة النقض بداءة بهذا الرأي فقضت بأن « الاستئناف الذي يرفع مباشرة عن أمر

(١) راجع تقض ١٣/١٢/١٩٦١ مجموعة المكتب الفني س ١٢ ص ٧٧٥ .

(٢) قانون م ٢/٨ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة للطعن بالنقض حيث يعني من إيداع الكفالة الدولة ومن يعفون من الرسوم القضائية .

(٣) م ٥٨٣ مرافعات .

أداء لم يعارض فيه يكون حاصلًا في مادة تتسم بطبيعتها بوصفه وجه السرعة ويخضع في ميعاده لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات — قبل تعديلها — وهو عشرة أيام « تأسيساً على أن نصوص القانون التي تضمنت طريق أوامر الاداء إنما تضي عليها سواء في إجراءات استصدارها أو المنازعة فيها طابع السرعة .

ولكن ما لبثت محكمة النقض أن قضت في عديد من أحكامها إلى أن مناط وصف السرعة ليس هو تقدير الخصوم أو تقدير المحكمة ولكن مناطه أمر الشارع صراحة سواء ورد هذا الأمر في قانون المرافعات أو في أي قانون آخر وان مجرد تقصير ميعاد الاستئناف ليس من شأنه وحده إسباغ وصف السرعة على الدعوى (١) .

٤٩ — ويعيب الرأي الأول أنه لم يعتد بما نصت عليه المادة ٢/٨٥٥ مرافعات — قبل تعديلها — من أن « قلم المحضرين يقيد دعوى المعارضة ( في أمر الاداء ) من تلقاء نفسه ويحكم فيها على وجه السرعة . . » مما يجعل المعارضة في أمر الاداء من الدعاوى التي يحكم فيها على وجه السرعة والتي شملها نص المادة ١١٨ مرافعات وبالتالي يكون استئنافها بطريق التكليف بالحضور لا بإيداع عريضة قلم النكتاب (٢) .

ويعيب الرأي الثاني أنه اعتبر أمر الاداء صادراً في دعوى على وجه السرعة مع أن القانون لم ينص صراحة على ذلك ومن ثم فلا يمكن اعتبار أمر الاداء صادراً في دعوى يحكم فيها على وجه السرعة وفقاً للمادة ١١٨ مرافعات قبل تعديلها التي اشترطت صراحة في الدعاوى التي يحكم فيها على وجه السرعة أن ينص القانون على وجوب ذلك . ولا يمكن اعتبار دعوى أنها من الدعاوى التي يحكم فيها على وجه السرعة ما لم يصرح بذلك القانون (٣) .

٥٠ — والرأي الثالث : وهو الذي نراه — يفرق بين استئناف أمر الاداء دون المعارضة فيه وبين استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الاداء .

أما استئناف أمر الاداء دون المعارضة فيه من قبل فالعبرة في طريقة رفعه بموضوع الدعوى التي صدر فيها فإن كانت ضمن دعاوى المادة ١١٨ مرافعات كدعاوى السندات والكمبيالات كان استئناف الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور لأن أمر الاداء الذي لم يعارض فيه بمثابة حكم حضوري فيرجع في تعرف طريقة استئنافه إلى موضوع الدعوى فإذا خرج موضوعها عن الدعاوى

(١) راجع نقض مدني ١١/٢/١٦٩٠ مجموعة المكتب الفني س ١١ ص ١٥٧ .

(٢) راجع نقض مدني ٢٣/٢/١٩٦١ مجموعة المكتب الفني س ١٢ ص ١٧٣ ونقض ٢٥/١/١٩٦٢ و ٢٠/١٢/١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني س ١٣ ص ٩٠ و ١٢٠١ على التوالي ونقض ١٠/١/١٩٦٣ مجموعة المكتب الفني س ١٤ ص ١٠٠ .

(٣) راجع مقالنا السابق الإشارة إليه ص ٤٤٧ .



المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات — قبل التعديل — كان استئناف الحكم فيها بعريضة إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بالاستئناف .

أما استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الاداء فلا مرأى في وجوب رفعه بتكليف بالحضور (١) دائماً دون اعتداد بموضوع الدعوى سواء كانت تندرج ضمن دعاوى المادة ١١٨ من قانون المرافعات سالفة الذكر أم لا ذلك لأن هذا القانون قد أفصح عن أن المعارضة في أمر الاداء يفعل فيها على وجه السرعة (٢) ومن ثم فتعد من الدعاوى التي تضمنتها نص المادة ١١٨ مرافعات قبل تعديلها وبالتالي يكون استئناف الاحكام الصادرة فيها بتكليف الحضور .

٥١ — وأهمية التفرقة بين طريق الاستئناف — قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تظهر بالنسبة لمواعيد الطعن بالاستئناف ( قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ) فهي في حالة الاستئناف بطريق التكليف بالحضور عشرين يوماً بالنسبة لأحكام محاكم المواد الجزئية وأربعين يوماً بالنسبة لأحكام المحاكم الابتدائية وينقص هذان الميعادان إلى النصف في مواد الأوراق التجارية ويكون الميعاد عشرة أيام في المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة (٣) وفي حالة رفع الاستئناف بعريضة إلى قلم الكتاب ينبغي أن تقدم العريضة إلى قلم الكتاب خلال المواعيد سالفة الذكر ثم يعلن المستأنف عليهم خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضة الاستئناف بالاستئناف المرفوع (٤) ويعتبر الاستئناف مرفوعاً في الحالة الاولى بإعلان صحيفته بورقة تكليف بالحضور وفي الحالة الثانية بمجرد تقديم عريضة الاستئناف إلى قلم كتاب المحكمة المختصة وقبل إعلانها إلى الخصوم .

وتفريعاً على ما تقدم يكون ميعاد استئناف أمر الاداء دون المعارضة فيه إذا كان صادراً في دعوى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة عشرة أيام أيا كانت المحكمة التي أصدرت الامر وإن كان صادراً في مواد الأوراق التجارية لدعاوى السندات الإذنية أو الكمبيالات عشرة أيام بالنسبة للوامر الصادرة من المحاكم الجزئية وعشرين يوماً بالنسبة للوامر الصادرة من المحاكم الابتدائية .

أما مواعيد الاستئناف في حالة استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء فهي عشرة أيام وإنما من تاريخ الإعلان فينبغي إعلان صحيفة الاستئناف ( بتكليف بالحضور ) إلى المستأنف ضده خلال هذا الميعاد مهما كان موضوع الدعوى الصادر فيها أمر الأداء المعارض فيه وذلك لما قدمنا من أن المعارضة في أمر الأداء من الدعاوى التي أوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة .

(١) استئناف أسسيوط ١٧/٢/١٩٥٨ مجموعة رسمية س ٥٧ رقم ٥٠ .

(٢) راجع قنا الابتدائية ١٩/٤/١٩٥٤ عمارة س ٣٦ س ٨٠١٠٩ .

(٣) م ٤٠٢ مرافعات قبل التعديل وراجع استئناف اسكندرية ٥/٣/١٩٥٦ مجموعة رسمية س ٥٧ رقم ١٤٦ .

(٤) م ٤٠٥ و ٤٠٦ مرافعات قبل تعديلها .

## تعديلات القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ :

٥٢ - وقد وحد المشرع بصدد القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - إجراءات رفع الاستئناف ومواعيده فنص بأن يرفع الاستئناف دائماً بتكليف بالحضور يراعى فيه الاوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى ويجب أن تشتمل صحيفته على بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف وإلا كانت باطلة ويترتب على ذلك أن الاستئناف يعتبر مرفوعاً في الميعاد إذا قيدت صحيفته إلى قلم المحضرين في ذلك الميعاد بعد أداء الرسم وإن كانت الخصومة فيه لا تبدأ إلا بإعلان الخصوم بتكليف بالحضور خلال ثلاثين يوماً من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين فإن لم يتم ذلك الإعلان في الميعاد المذكور اعتبر الاستئناف كأن لم يكن (١) كما وحد القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ميعاد الطعن في الاستئناف فجعله ستين يوماً سواء أكان الحكم صادراً من محكمة جزئية أم ابتدائية (٢) ولم يمدد ميعاد منقوص في مواد الاوراق التجارية ولا المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة وذلك ما لم ينص القانون على غير ذلك (٣) .

ويبدأ ميعاد استئناف أمر الأداء إن كان قائلاً له من تاريخ فوات ميعاد التظلم من الأمر (وهو خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه إلى المدين) أو من تاريخ اعتبار التظلم كأن لم يكن أما الحكم في التظلم من أمر الأداء فإن ميعاد استئنافه يبدأ من تاريخ صدوره .

## ملحوظة محكمة الاستئناف :

٥٣ - وإذا كان أمر الأداء - حكماً قضائياً - على ما تقدم - فإن استئناف ذلك الأمر أو استئناف الحكم الصادر في التظلم منه إنما يخضع لذات القواعد العامة التي تحكم استئنافه كافة الأحكام القضائية ومن ذلك أن الاستئناف ينقل الدعوى ، أمام محكمة الاستئناف - في حدود طلبات المستأنف - . بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف فإذا كانت محكمة أول درجة قد فصلت في موضوع الدعوى بالحكم المستأنف فإنها تكون قد استنفدت ولايتها وينبغي على ذلك أنه إذا تبين لدى محكمة الاستئناف بطلان الحكم أو الأمر المستأنف فقد وجب عليها ألا تقف عند حد تقرير البطلان بل يتعين عليها المضي في نظر الدعوى والفصل في موضوعها (٤) . ومع ذلك فهذه القاعدة العامة التي تسود استئناف الحكم القضائي ليست على إطلاقها - في نظرنا - بالنسبة لأمر الاداء ذلك أنه ينبغي التفرقة (٥) بين بطلان أمر الاداء لسبب من الأسباب

(١) م ٢/٤٠٥ مرافعات معدلة .

(٢) المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، ( م ١/٤٠٢ مرافعات ) .

(٣) راجع بحثنا « رفع الدعاوى والطعن بالاستئناف في القوانين الخاصة » بمجلة المجموعة الرسمية للأحكام والبحوث القانونية س ٦٠ ع ٢ .

(٤) راجع استئناف القاهرة ١٩٥٩/١١/٢٦ بمجموعة رسمية س ٥٩ رقم ١٧ .

(٥) راجع ما سبق بند ٤٥ .

الشككية كعدم قيام الدائن بتكليف المدين بالوفاء قبل استصدار الأمر بالأداء أو لصدوره بدين غير تقدي أو من قاض غير مختص بإصداره أو غير ذلك كما سنبين في موضعه (١) وبين بطلان الأمر لسبب من الأسباب الموضوعية كصدوره بدين ليس ثابتاً بالكتابة حال الأداء ومعين المقدار ، فإن على محكمة الاستئناف أن تقف في الصورة الأولى عند حد تقرير بطلان أمر الأداء دون أن تفصل في موضوع الخصومة وإلا فوتت بذلك طريقاً رسمه القانون لاستيفاء الديون الثابتة بالكتابة وأوجب اتخاذ إجراءات شككية في استصداره ، أما في الصورة الثانية فإن بطلان الأمر بعدم توافر الشروط الموضوعية فإن بطلان أمر الأداء في هذه الصورة ليس بطلائاً بالمعنى الدقيق لأن البطلان جزاء شكلي لمخالفة ما ينص عليه القانون من إجراءات كما أن البحث في توافر الشروط الموضوعية بحث موضوعي متروك تقديره إلى القاضي الأمر اما توافر الشروط الشككية فلم يتركه المشرع للتقرير وإنما تطلبه القانون بنصوص خاصة لأعمال التقرير فيها (٢) وينبغي على ذلك أن مخالفة الشروط الموضوعية عند إصدار أمر الأداء وإن ترتب عليه بطلان الأمر وإعائه فإن على محكمة الاستئناف أن تقضي في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد إذ استنفذ القاضي الأمر سلطته التقديرية في تقدير توافر الشروط الموضوعية اللازمة لإصدار الأمر (٣) .

( يتبع )

(١) سنتناول بطلان الأمر وأثره بشيء من التفصيل في البحث الثالث « البطلان وأمر الأداء » في مقال قادم بإذن الله .

(٢) قارن استئناف الاسكندرية ١٩٦٢/٢/٢٤ في الاستئناف رقم ١٦ لسنة ٢٧ ق .

(٣) راجع تقضي ١٩٥٣/٣/٢٦ مجموعة المكتب الفني س ٤ ص ٧٧٠ .



## قضاء محكمة النقض الجزائية

١٤٧

٥ من نوفمبر ١٩٦٢

- ١ — دفاع شرعى : أسباب إباحة ، رد العدوان .
- ب — غرفة الاتهام : قرارها ، إحالة الدعوى إلى محكمة الجنب . اختصاص المحكمة الجزئية ، تقيدها في خصوص قيام المذنب القانونى أو توافر الظروف المخففة ، حقها في القضاء بعدم الاختصاص .
- سلطة الإحالة : قرارها بوجود الظروف المخففة أو الاعذار القانونية ، خضوعه لرقابة محكمة الموضوع .
- ج — دفاع شرعى : تجاوز حقه ، نقض ؛ طعن ، مصلحة فيه .

### المبادئ القانونية :

- ١ — حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه ، وإنما شرع لرد العدوان . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها أن المتهم الثانى فى الدعوى كان قد انتهى من اعتدائه على الطاعن ، وأن الحاضرين كانوا قد أمسكوا به وحاولوا دون مواصلته الاعتداء على الطاعن فإن ما يقع من اعتداء من هذا الأخير على المتهم سالف الذكر بعد أن كف عن الاعتداء ، هو اعتداء معاقب عليه ، ولا يصح فى القانون اعتباره دفاعاً شرعياً .

- ٢ — قرار غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنب ، متى أصبح نهائياً ، ينقل الاختصاص بنظر الجنائية موضوع التجنيح

إلى المحكمة الجزئية . ولا تتقيد هذه المحكمة بالقرار المذكور في خصوص قيام العذر القانونى أو توافر الظروف المخففة التى من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب ، بل لها أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تسوغ تخفيض العقوبة إلى ذلك الحد طبقاً لما جرى به نص المادة ١٥٨ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية ، التى أحالت إليها المادة ١٧٩ قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . والقول بتقيد قاضى الموضوع بقرار غرفة الاتهام فى هذا الصدد ، يتنافى مع ما هو مقرر من سلطة الإحالة ليست بقاضى موضوع ، فلا يكون لقرارها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوجود الظروف المخففة أو الأعذار القانونية التى تسوغ تطبيق عقوبة الجنب ، وإنما يكون تقديرها فى ذلك خاضعاً لرقابة محكمة الموضوع .

- ٣ — النعى على المطعون فيه بأنه خالف القانون إذ لم يلتزم بما ارتأته غرفة الاتهام ، حين أحالت الدعوى إلى محكمة الجنب ، من قيام عذر تجاوز حق الدفاع الشرعى لديه ، مردود بأنه فضلاً عن أن قرار الغرفة فى هذا الشأن لا يلزم محكمة الموضوع ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يشيره فى هذا الخصوص ، طالما

فصل دفاع كل من الفريقين عن الآخر ، وإقامة محام خاص لكل منهما تتوافر له حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . فإذا كانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن الطاعنين وعن المتهمين الآخرين مع قيام هذا التعارض ، فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعنين في الدفاع ، مما يستوجب نقض الحكم والإحالة .

### المحكمة

« . ولما كان شاهدا الإثبات في الدعوى قد تناقضت أقوالهما إذ قرر أولهما . . أن الطاعنين الثلاثة هم الفاعلون لجرمي القتل والشروع فيه ، بينما قرر ثانيهما . . وهو المجنى عليه في جريمة الشروع في القتل أن أحدا من الطاعنين لم يشرع في قتله ، واتهم في ذلك المتهمين الرابع والخامس . بل ذهب إلى حد القول بأنه لم يكن مع القتل وقت الاعتداء عليه ، وأن الشاهد الأول لم يكن مصاحباً له . ولما كان التناقض في أقوال الشاهدين المذكورين يؤدي حتماً إلى تعارض المصلحة بين الطاعنين والمتهمين الآخرين ، فبينما يدعو صالح المتهمين الرابع والخامس إلى تأييد أقوال الشاهد الأول ، فإن مصلحة الطاعنين تستدعي تكذيب هذا الشاهد والتشكيك في الصورة التي أعطاها للحادث ؛ مما يستلزم فصل دفاع كل من الفريقين عن الآخر وإقامة محام خاص لكل منهما حتى تتوافر له حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن الطاعنين وعن المتهمين الرابع والخامس مع قيام التعارض المشار إليه آنفاً فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعنين

أن عقوبة الحبس التي أنزلها الحكم عليه تدخل في نطاق ما نصت عليه المادة ٢٥١ عقوبات في صدد العقوبة المقررة لجناية العاهة المستديمة عند اقترانها بعذر تجاوز حق الدفاع الشرعي .

( القضية رقم ١١٥٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة وعادل يونس وتوفيق الحشن وأديب نصر وحسين السركي المستشارين ) .

١٤٨

٥ من نوفمبر ١٩٦٢

محكمة : حقه ، إخلال به ؛ إجراءاتها ، دفاع ، محام ، مرافقته عن جميع المتهمين مع تعارض مصالحهم .

### المبدأ القانوني :

إذا كانت النيابة العامة قد عدلت وصف التهمة بالجلاسة وأسندت إلى كل من المتهمين جرائم القتل والشروع فيه وإحراز الأسلحة والذخائر المرفوعة بها الدهوى والتي كانت موزعة بينهم في قرار الاتهام وأمر الإحالة ، ثم جاءت أقوال شاهدي الإثبات بالجلاسة متناقضة في نسبة الجرائم إلى فريق معين من المتهمين دون الفريق الآخر ، فإن هذا التناقض يؤدي حتماً إلى تعارض المصلحة بين الطاعنين المحكوم بإدانتهم ، والمتهمين الآخرين المحكوم ببراءتهم ، فبينما تستدعي مصلحة الطاعنين تكذيب أقوال أحد الشاهدين فإن مصلحة المتهمين الآخرين كانت تدعو إلى تأييد أقوال هذا الشاهد مما كان يستلزم

في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

( القضية رقم ١١٥٩ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة )

١٤٩

٦ من نوفمبر ١٩٦٢

تبديد : قصد جنائي . حكم ، أسبابه ، ما يعيبه .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى عليه أجزاء السيارة ولم يردّها إضراراً به ، وبني على ذلك إدانته بجرمة التبديد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه ، وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

المحكم

« . . . وحيث إن حكم محكمة أول درجة — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — إذ تحدث عن ثبوت جريمة التبديد في حق الطاعن قال : « وحيث إنه يبين من أقوال المجنى عليه والشاهدين أن أجزاء السيارة سلمت إلى المتهم لتوصيلها إلى منزل المجنى عليه ولم يسلمها له إضراراً به ، ومن ثم تكون أركان جريمة السرقة غير متوفرة ، ويكون الثابت في حق المتهم أنه بدد الأجزاء المبيعة بالحضر ، وتكون المادة المنطبقة

هي المادة ٣٤١ من قانون العقوبات » . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى عليه أجزاء السيارة ولم يردّها إضراراً به ، وبني على ذلك إدانته بجرمة التبديد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه ، وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه . . . » .

( القضية رقم ١١٥٣ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمود حلمي خاطر وعبد الحليم البيطاش ومختار رضوان ومحمد صبري المستشارين ) .

٥٠

٦ من نوفمبر ١٩٦٢

قتل عمد : شروع . سلاح . عقوبة ارتباط . حكم ، أسبابه ، ما لا يعيبه ، نقض ، أسبابه ، قبولها .

المبدأ القانوني :

إذا كانت النيابة العامة قد أسندت للطاعنين أنهما شرعا في قتل المجنى عليهما بسلاحين كانا يحملانهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد استبعد نية القتل لعدم اقتناعه بتوافرها وانتهى إلى اعتبار الحادث جنحة منطبقة على المادة ٢٤٢/١ عقوبات وجنائية إحراز سلاح ؛ وطبق المادة ٣٢ عقوبات فقضى بعقوبة الجريمة الأشد ، وهي العقوبة المقررة لجريمة إحراز السلاح والذخيرة ، وكان الحكم لم يسند إلى الطاعنين إحراز السلاحين المضبوطين



استحب قيمة الشيك ، إذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظاً فيه بما يفي بقيمتك الشيك حتى يتم صرفه .

( القضية رقم ١١٦٨ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ومحمود حلمي خاطر وعبد الحليم البيطاش ومختار رضوان ومحمد صبرى المستشارين ) .

١٥٢

١٢ من نوفمبر ١٩٦٢

دعوى مدنية : صلح ، دفاع .

المبدأ القانوني :

إذا كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق حصول صلح فيها مع أخ الجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفع بقوله إن المدعية بالحق المدنى ، وهى الوصية على أولادها القصر ، لم تكن طرفاً فى هذا الصلح ؛ فإن ما انتهى إليه الحكم يكون صحيحاً فى القانون . ذلك أن عقد الصلح ، كغيره من العقود ، مقصور على طرفيه ، وما دام أن العقد قد تم مع شقيق الجنى عليه ، وهو ليس بوارث ولا نائب عن الورثة ولا وصى على قصر أخيه ؛ فإن توقيعه على هذا العقد بصفة كونه وصياً ، لا يضمن عليه هذه الصفة ؛ كما أن أثر العقد لا يتعدى إلى المدعية بالحق المدنى .

( القضية رقم ١١٦٩ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

وإنما أسند إلى كل منهما إحراز السلاح والطلقة اللذين استعملهما فى الحادث ، واعتمد فى ذلك على أقوال الجنى عليهما وما أسفر عنه التقرير الطبي من أن إصابة كل منهما حدثت من عيار نارى معمر بالرش مما يلزم عند إحرازهما للأسلحة النارية التى أحدثت هذه الإصابات ولذخائرها ، وهو لم يعرض للسلاحين المضبوطين إلا بصدد القضاء بمصادرتهم عملاً بنص المادة ٣٠ عقوبات ، فإن النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال يكون فى غير محله .

( القضية رقم ١٩٠٨ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

١٥١

١٢ من نوفمبر ١٩٦٢

شيك : بدون رصيد ، مسئولية جنائية .

المبدأ القانوني .

لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يتقدم المستفيد بالشيك إلى البنك فى تاريخ إصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم به فى تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لنكى يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الإطلاع دائماً . لما كان ذلك ، فإنه لا يعفى من المسئولية الجنائية من يعطى شيكاً لا يقابله رصيد أو من أعطى شيكاً له مقابل ثم سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف

من ضمن عناصر تكوينه الأساسية، وذلك بقصد تضليل المشتري وإيهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص، فإن الحكم بما أثبتته يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الغش المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١. ولا يقبل من الطاعن التحدي في هذه الصورة بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات الكاكاو والحد الأدنى لعناصر تكوينه.

٢ - العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع، فتمنى استنتاجه من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة النقض به.

#### الوقائع :

أثبت الحكم الابتدائي، المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه، الواقعة في حق الطاعن بقوله : « وحيث إن التهمة المسندة إلى المتهمين الأول والأخير « الطاعن » ثابتة قبلهما فقد اعترفا بإضافة مادة النشا إلى محتويات علب الشيكولاته بدعوى أنها لازمة في صناعة الشيكولاته لتجميدها في الصنع ولحاجة مادة الكاكاو إليها لذوبانه ». ولما كان هذا الزعم قد دحضته الخبرة الكيماوية حسبما هو ظاهر من مناقشتها في محضر جلسة ١٨/٥/١٩٦٠ فقد قررت أن إضافة النشا إلى الكاكاو يساعد على تلفه وتسوسه، وأن مادة النشا لا تساعد على تجميد الشيكولاته في الصنع ولا على ذوبانه لأن الكاكاو فيه مادة النشا بطبيعته. وفضلاً عما سبق فقد شهدت بأن

١٥٣

١٢ من نوفمبر ١٩٦٢

أ - جريمة الغش: ما يوفرها، تغيير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة.

ب - نقض: أسبابه، العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع، اختصاص محكمة الموضوع به.

#### المبادئ القانونية :

١ - الغش كما عيّنته المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل، بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥، قد يقع بإضافة مادة غريبة إلى السلعة، أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة، كما يتحقق أيضاً بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري؛ ويتحقق كذلك بالخلط أو الإضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها، ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه، أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة. ولا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة، بل يكفي أن تكون قد زيفت. ويستفاد التزييف من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الإضرار بالمشتري.

فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن صنع مسحوق شيكولاتة من مسحوق كاكاو ومضاف إليه ما نسبته ١٥٪ من مادة نشا الأذرة التي تقل في التكلفة عن مادة الكاكاو، وأنه يعرض هذا المسحوق للبيع بغير أن ينبه على أن مادة نشا الأذرة

الككاو ينغير إذا أضيف إليه نشا أذرة بنسبة ١٥٪ كالنسبة المضافة . أما من حيث إن الفحص السكياوى لم يفرق في تقريره بين نشا الككاو ونشا الأذرة ، فقد ردت الحجة على ذلك بأن الوارد في التقرير إنما هو نسبة النشا المضافة من الخارج لأن نشا الككاو لا يذكر في التقرير ، كما ذكرت أن السبب في إضافة نسبة كبيرة من نشا الأذرة إلى الككاو ، هو رخص ثمن نشا الأذرة عن مادة الككاو وعلى هذا فقد جرى العمل على التجاوز عن ٥٪ ، وما زاد عن ٥٪ يعتبر غشاً وذلك طبقاً لرسوم التوابل . وقالت أيضاً إن المتهمين لم يذكروا على العبوة أن بها نشا مع أنهم ذكروا جميع المواد الأخرى المضافة ، وهذا غش أيضاً . كذلك ليس لهم الاحتجاج بالمشور الخامس بعدم صدور قرار بفرض حد أدنى لمسحوق الشيكولاته أو للشيكولاته طبقاً للمادة ٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، لأن الحالة التى صدر بخصوصها هذا المنشور ليست كالحالة التى نحن بصدددها . فالعبوات المضبوطة فى حالة المنشور موضعاً عليها إضافة مواد نشوية وقد طبقت نتيجة التحليل البيان الموضوع على العبوة ، أما فى حالتنا فالأمر يختلف إذ لم يوضح على العبوات أن بها مواد نشوية مع أنه ثبت من التحليل أن بها نشا أذرة بنسبة ١٥٪ ورماد بنسبة ٧ — ٢٪ . . أما من حيث الاحتجاج بالأحكام المقدمة فهى ليست حجة على هذه المحكمة ، ومع ذلك فإن نشا الأذرة لا شك أنه من العناصر الداخلة فى تركيب الغذاء المعروض إذا ما أضيف إلى الككاو بنسبة مرتفعة وبيع باعتباره مسحوق ككاو مع أن نشا الأذرة مضاف إليه بهذه النسبة التى لم يقل بها أحد والتى يكذبها المتهمون أنفسهم فى مذكراتهم ؛ فإذا لم توضح

على هذه العبوات هذه الإضافة فلا شك أن ذلك غش حرمه القانون ، كما أن لتهمة الإضافة تأثيراً طيباً من ناحية القيمة الغذائية بالزيادة أو النقصان إذا لم يكن القصد من إضافتها — كما ذهبت الأحكام المقدمة — أن تكون عاملاً خارجاً عن تكوين المادة الغذائية ، فإن هذا إن أمكن القول به فى إضافة نسبة بسيطة لا تتجاوز ٥٪ من النشا ، فإنه لا يمكن القول به فيما لو زادت النسبة إلى ١٥٪ لأن القصد فيه هو الغش فى الحالة الأخيرة ، فضلاً عن الجشع التجارى عند ما تبين أن نشا الأذرة أرخص ثمناً من الككاو كما ذكرت الحجة . وهذا والفرق كبير من حيث القيمة الغذائية والتكلفة فى الإنتاج بين شيكولاتة صنعت من ككاو ، وأخرى أضيفت إليها نشا الأذرة بنسبة زائدة . كذلك يرد على ما شهد به المفتش السكياوى بالاسكندرية من أن نشا الأذرة ليست من العناصر الداخلية فى تكوين ذلك المحلول . هذا إذا كانت النسبة المضافة من نشا الأذرة مرتفعة كالحالة التى نحن بصدددها وأخفيت هذه الإضافة فلم توضح على الغلاف الخارجى للعبوات ، ولا شك أن المتهمين قصداً من إضافتها فى هذه الحالة لتكون عاملاً أساسياً للتكوين وهو غش حرمه القانون .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الغش كما عينته المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . . لما كان ما تقدم ، وكان ما يقوله الطاعن من أن نسبة النشا فى مسحوق الككاو تعادل نسبة النشا الطبيعى فى مادة الككاو على غير أساس ، إذ أثبت الحكم المطعون فيه من واقع تقرير التحليل وشهادة المحلل الكيميائى أمام المحكمة أن المادة



الحد الأقصى لعقوبة الإصابة الخطأ المبينة  
بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون  
١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

٢ - متى كان الحكم الابتدائي ، الذي  
اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه ، قد حصر  
الخطأ في الطاعن وحده دون المجنى عليه ،  
فإن استطراد الحكم المطعون فيه ، مع أخذه  
بأسباب الحكم المستأنف ، إلى القول بإسهام  
المجنى عليه في الخطأ ، فضلاً عن قصوره في  
بيان مداه ، فإنه يكشف عن اضطراب في  
بيان الواقعة بحيث لا يستطاع استخلاص  
صورة واضحة لها ، مما يتعين معه نقضه .

( القضية رقم ١١٧٨ سنة ٣٢ في رئاسة وعضوية  
السادة الأساتذة السيد أحمد عفيف وعادل يونس وتوفيق  
الحسن وأديب نصر وأحمد موابي المستشارين ) .

### ١٥٥

١٢ من نوفمبر ١٩٦٢

١ - سلاح : عقوبة مصادرة الأسلحة والذخائر  
المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة  
١٩٥٤ ، توقيعها .

ب - عقوبة أصاية : مقررّة لأشد الجرائم المرتبطة  
ارتباطاً لا يقبل التجزئة . أثرها في الجب .

### المبادئ القانونية :

١ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها  
المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في  
شأن الأسلحة والذخائر ، هي عقوبة تكميلية  
نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك  
يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لها  
ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى

المضافة إلى المسحوق وهي نشا الأذرة تختلف  
في طبيعتها عن نشا السكاو الطبيعي كما تقل عن  
هذه المادة في سعر التكلفة ، وكان العلم بفش البضاعة  
المروضة للبيع هو مما انفصل فيه محكمة الموضوع  
فتم استنتاجه من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً  
فلا شأن لمحكمة النقض به ، فإن الطعن برمته  
يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .  
( القضية رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ في بالهيئة السابقة ) .

### ١٥٤

١٢ من نوفمبر ١٩٦٢

١ - رابطة السببية : قتل خطأ ، حكم ، تسببه .

ما يعيبه .

ب - دعوى مدنية : تعويض ، خطأ مشترك .

### المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم الابتدائي ، المؤيد  
بالحكم المطعون فيه ، وإن عرض لإصابات  
المجنى عليه من واقع أوراق علاجه والتقرير  
الطبي الموقع عليه قبل وفاته ، إلا أنه حين  
دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدل على  
قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين  
وفاة المجنى عليه استناداً إلى دليل فني مما يصمه  
بالقصور الذي يعيبه . ولا يقدح في هذا  
أن تكون العقوبة المقررة بها على الطاعن ،  
وهي الحبس لمدة ستة أشهر ، تدخل في نطاق  
عقوبة الإصابة الخطأ ، ذلك بأن الواضح  
من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة  
على أساس ثبوت مقارفة الطاعن جريمة  
القتل الخطأ ونزل بالعقوبة إلى هذا القدر  
لاعتبارات الرأفة التي أراها ، فوصل بذلك

والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

٢ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة بها ؛ إلا أن هذا الجب لا يمتد إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن جرمي الشروع في السرقة ليلاً من شخصين يحمل أحدهما سلاحاً نارياً وإحراز السلاح والذخيرة وأوقع عليه عقوبة واحدة وهي المقررة لأشدهما عملاً بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها .

( القضية رقم ١٩١١ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

١٥٦

١٢ من نوفمبر ١٩٦٢

أ - تفتيش : أمر النيابة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجوداً معه أو في محله وقت التفتيش ، صحته .  
ب - تفتيش : طلب الإذن به ، صدور إذن النيابة غير متقيد بما ورد في طلب الإذن .

المبادئ القانونية :

١ - الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجوداً معه أو في محله وقت التفتيش ، على تقدير

اشتراكه معه في الجريمة أو اتصاله بالواقعة التي صدر أمر التفتيش من أجلها ، يكون صحيحاً في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذاً له لا مخالفة فيه للقانون .

٢ - القول بأن طلب الإذن قد اقتصر على طلب الإذن بتفتيش والد الطاعن ومسكنه فقط ، وقد تجاوز الإذن الصادر هذا الطلب فشمّل من يوجدون مع المأذون بتفتيشه ، مما يعيب ذلك الإذن ، هذا القول مردود بأن للنيابة ، وهي تملك حق التفتيش من غير طلب ، لا تنقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الإذن ، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير سديد .

( القضية رقم ١٩١٢ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

١٥٧

١٩ من نوفمبر ١٩٦٢

وصف التهمة : مخاكمة ، إجراءاتها . دفاع ، اخلاص بحقه ، تنبيه المتهم على تغيير وصف التهمة .

المبدأ القانوني :

إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن الأول لإحدى عمداً بالجنى عليه إصابة تخلف لديه من جرائمها عاهة مستديمة ، ولأن الطاعنين الثاني والثالث أحدثا بالجنى عليه نفسه إصابات أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى القول بأن المحكمة لا تطمئن إلى نسبة العاهة إلى الطاعن الأول وحده ، وانتهى إلى تبرئته من هذه

جميعاً نظراً لوحدة الواقعة وتحقيقاً لحسن سير العدالة .

( القضية رقم ١٧٨٢ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

١٥٨

١٩ من نوفمبر ١٩٦٢

عامة : لإجرائها ، دفاع ، إخلال بحقه ، أقوال أحد المتهمين في الدعوى ، اعتبارها دليل لإثبات ضد متهم آخر معه ، تعارض المصلحة ، تراقع محام واحد عنها .

المبدأ القانوني :

إذا كان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال المتهم الثالث أنه اعتبر مقرر لها شاهد لإثبات ضد الطاعن الرابع ، مما يستلزم حتماً فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما ، وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . لما كان ما تقدم ، فإن المحكمة إذ سمحت لمحامي الطاعن الثالث بالمرافعة عن الطاعن الرابع مع قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله .

( القضية رقم ١٧٨٤ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة وعادل يونس ونوفيق الحشن وأديب نصر وأحمد موانى المستشارين ) .

١٥٩

١٩ من نوفمبر ١٩٦٢

اختلاس أشياء محجوزة : إدارياً ، قيام المتهم بوفاء

التهمة ودان الطاعنين الثلاثة باعتبار أنهم ضربوا المجنى عليه عمداً فأحدثوا به الإصابات التي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً طبقاً لنص المادة ١/٢٤١ عقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن مرافعة الدفاع دارت حول الوصف الوارد بأمر الإحالة ، دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهة الطاعن الأول ، أو تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل كي يعد دفاعه على أساسه ، مما يبطل إجراءات المحاكمة . ذلك أن المحكمة وإن كانت غير مقيدة بالوصف الوارد بأمر الإحالة ، بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح ، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنياتها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى خلاف التي أقيمت بها الدعوى — كتعديل التهمة من إحداث إصابة معينة نشأت عنها عاهة إلى ضرب أحدث إصابة أخرى بالمجنى عليه غير التي وردت بأمر الإحالة والتي دارت عليها المرافعة — فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم عليه ، ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا ما طلب ذلك . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لم تنبه الطاعن الأول على هذا التعديل ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين



جزء من الدين المحجوز من أجله قبل يوم البيع يعادل قيمة الأشياء المحجوزة ، أثره .

### المبدأ القانوني :

إذا كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه سدد ما كان مطلوباً منه للحكومة قبل اليوم المحدد للبيع ، وأن بنك التسليف قبل تقسيط المبلغ المطلوب منه ، وكان الحكم قد عول في الإدانة عن التبديد على ما قاله من أن الطاعن لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع ، دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع ، ودون أن يبين قيمة المحجوزات منسوبة إلى المبلغ الذي أوفاه الطاعن قبل يوم البيع ، مع أن المسؤولية عن التبديد تنتفي إذا ماتم الوفاء بما يعادل قيمة الأشياء المحجوز عليها قبل اليوم المحدد للبيع . إذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه المسألة فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

( القضية رقم ١٩١٣ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

١٦٠

٢٠ من نوفمبر ١٩٦٢

حكم : نطق به ، مسودته ، توقيعه ، بطلانه .

### المبدأ القانوني :

إذا كان يبين من المفردات أن أحد القضاة كان ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ، ولو كونه لم يشترك

في الهيئة التي نطقت به ، بل حل محله قاض آخر ، ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودة الحكم كما تقضى بذلك المادة ٢٤٢ من أفعات ، كما خلت قائمة الحكم من توقيعه عليها ، ولا يوجد في أوراق الدعوى ما يفيد ثبوت اشتراك القاضي سالف الذكر في الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالبطلان متعيناً نقضه .

( القضية رقم ١١١٦ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

١٦١

٢٠ من نوفمبر ١٩٦٢

أ - نقض : طعن من المتهم ومن المدعى بالحقوق المدنية . عام واحد ، توقيعه على تقرير الأسباب ، أثره على صحة تقرير الأسباب .

ب - نية : الاستدلال على قيامها .

ج - مسؤولية التبوع : عن الضرر الذي يحدته تأجيل عمله غير المشروع .

د - حكم : أسباب : قصور ، إلتفات الحكم عن دلالة استعمال السلاح المحكومي المسلم إلى المتهم في ارتكاب القتل الضار الذي دين به .

### المبادئ القانونية :

١ - إذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحامي الموقع على تقرير الأسباب المقدم من المحكوم عليه ، الطاعن الأول ، هو بذاته الذي وقع على تقرير الأسباب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية ، الطاعن الثاني ، الأمر الذي يتمتع عليه طبقاً للمادة ٣٥ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالحماية أمام المحاكم ؛ إلا أن هذه المخالفة المهمة لا تستتبع تجريد العمل الإجرائي الذي قام

فه من آثاره القانونية ، وبالتالي لا تنال من صحة تقرير الأسباب المثبت للإجراء المذكور الذي تم وفقاً للأوضاع التي تطلبها القانون ، ومن ثم فلا يضار أى الطاعنين بتلك المخالفة .

٢ - لا يقدح في سلامة الحكم ما استورد إليه من قول وهو في معرض التدليل عن نية القتل من أنه : « وإن كانت إصابات بعض المصابين لم تكن في مقتل ، فإن هذا لا ينفي قيام نية القتل التي ظهر أثرها في إزهاق روح من توفي من المصابين ، . ذلك بأن هذا التقرير ، وإن كان مجافياً للفهم القانوني الصحيح لاستدلاله على قيام نية القتل من إزهاق روح من توفي من المصابين ، وهي النتيجة التي يضررها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها ؛ إلا أن هذا التقرير القانوني الخاطئ لا يضير الحكم ولا يعدو أن يكون تزييداً منه لا يعيبه ، بعد أن أورد الأدلة والمظاهر التي تدل على نية القتل وتكشف عنها في مجموع مقالته في مدوناته عن تلك الغيبة ، وعن سبق الإصرار وما حصله من التقارير الطبية الشرعية .

٢ - من المقرر أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤/١ منه على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع

فرضاً لا يقبل إثبات العكس ، مرجعه إلى سوء اختياره تابعه وتقصيره في رقابته . وإذ حدد القانون نطاق هذه المسئولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعاً من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها . لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً داخل في طبيعة وظيفته ويمارس شأناً من شئونها ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورة لإمكان وقوعه ؛ بل تتحقق المسئولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه في أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته ، أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان الفعل الضار غير المشروع ، أو هيأت له بأى طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكب التابع فعله لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي ، وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليه بها ، متسكفاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته .

٤ - التفات الحكم عن دلالة استعمال البندقية الحكومية المسلمة إلى المتهم في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به ، ومدى ما هيأته له الوظيفة واستغلال شئونها في مقارنة ذلك

٢ - من المقرر أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤/١ منه على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع

٢ - لا يقدح في سلامة الحكم ما استورد إليه من قول وهو في معرض التدليل عن نية القتل من أنه : « وإن كانت إصابات بعض المصابين لم تكن في مقتل ، فإن هذا لا ينفي قيام نية القتل التي ظهر أثرها في إزهاق روح من توفي من المصابين ، . ذلك بأن هذا التقرير ، وإن كان مجافياً للفهم القانوني الصحيح لاستدلاله على قيام نية القتل من إزهاق روح من توفي من المصابين ، وهي النتيجة التي يضررها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها ؛ إلا أن هذا التقرير القانوني الخاطئ لا يضير الحكم ولا يعدو أن يكون تزييداً منه لا يعيبه ، بعد أن أورد الأدلة والمظاهر التي تدل على نية القتل وتكشف عنها في مجموع مقالته في مدوناته عن تلك الغيبة ، وعن سبق الإصرار وما حصله من التقارير الطبية الشرعية .

٢ - من المقرر أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤/١ منه على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع

القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تناولها التعديل وردت في باب الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ، ولا تمس إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون .

( القضية رقم ١٩٠٧ سنة ٣٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عقيني وعمود حلمي خاطر وعبد الحليم البيطاش ومختار رضوان ومحمد صبري المستشارين ) .

١٦٣

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٢

إثبات : اعتراف ، حكم ، تسميته ، عيب ، الاستناد إلى بطلان التفتيش دون التعرض لاعتراف أحد المتهمين في التحقيقات بصحة الضبط وباشتراكه مع باقي المتهمين في تقطير المواد المضبوطة .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم ، أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لاعتراف المطعون ضده الثاني بصحة الضبط ، وباشتراكه مع باقي المطعون ضدهم في تقطير المواد الكحولية المضبوطة ، ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل ، بما يدل على أنها

الفعل ، يجعله مشوباً بالقصور الذي يعيبه ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صارت إثباتها في الحكم ؛ ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية قبل المسئولين عن الحقوق المدنية .

( القضية رقم ١١٢٩ سنة ٣٢ في بالهيئة السابقة ) .

١٦٢

٢٠ من نوفمبر ١٩٦٢

نقض : طعن ، إجراءاته في المواد الجنائية ، الطعن بوكيل ، خلوه من النص على تفويض الوكيل استعمال هذا الحق ، أثره .

المبدأ القانوني :

الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه . فإذا كان محامي الطاعن هو الذي قرر بالطعن بالنقض ، وكان يبين من الاطلاع على التوكيل الرسمي السابق على الطعن أنه لا يخول الوكيل هذا الحق نيابة عن الموكل ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة . ولا يغير من ذلك صدور إجازة لاحقة بتوكيل خاص استناداً ، كما يقول الدفاع ، إلى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض إجراءات الطعن أمام محكمة النقض ؛ ذلك أن المادة السابعة من



أصدرت حكمها دون أن تحيط به وتمحصه ؛  
فإن حكمها يكون معيباً مستوجباً للنقض .

( القضية رقم ٣١٢٦ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساتذة محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة  
ومحمود حلمى خاطر وعبد الحليم البيطاش ومختار رضوان  
ومحمد صبرى المستشارين ) .

١٦٤

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٢ -

١ - سرقة : ركن الإكراه . متى يتحقق ؟

ب - تهمة : تغيير فيها ، إسناد أعمال المتهم غير  
التي رفعت بها عليه الدعوى . لا يجوز للمحكمة إجراؤه  
في الحكم . كيفية ارتكاب الجريمة . رد المحكمة لإياها  
إلى صورتها الصحيحة ، حق الدفاع .

المبادئ القانونية :

١ - الإكراه فى السرقة يتحقق بكل  
وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل  
قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات للسرقة .  
فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه  
بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسمه ،  
فإنه يصح أيضاً أن يكون بالتهديد باستعمال  
السلاح . وليس بلام أن يتحدث الحكم عن  
ركن الإكراه فى السرقة استقلاً ، مادامت  
مبدوناته تكشف عن توافره وترتب جريمة  
السرقة عليه .

٢ - لا يغيب الحكم تغييره وضعف  
الأسانيد التى رفعت بها الإكراه على غير ما جاء  
بأمر الإحالة ، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز  
للمحكمة أن تغير فى التهمة بأن تستند إلى المتهم  
أفعالاً غير التى رفعت بها الدعوى عليه ، إلا

أن التغيير المحظور هو الذى يقع فى الأفعال  
المؤسسة عليها التهمة . أما التفصيلات التى  
يكون الغرض من ذكرها فى بيان التهمة هو  
أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب  
الجريمة ؛ فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها  
الصحيحة ما دامت فيما تجرّيه لا تخرج عن  
نطاق الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الإحالة ،  
والتي كانت مطروحة على بساط البحث .

وعلى ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه  
أن ينسب إلى الطاعن استعماله السكين فى شل  
مقاومة المجنى عليها فى جريمة السرقة بالإكراه ،  
بخلاف ما جاء بأمر الإحالة من أنه صفع المجنى  
عليها على وجهها ولوى ذراعها ؛ مادام الحكم  
لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى  
بالتعديل ، وهى تهمة السرقة بالإكراه ، وما  
دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة  
التي وقع بها الحادث أخذاً من ظروف  
الدعوى كافة ، ومن أدلتها المطروحة والتي  
دارت عليها المرافعة ، إذ أن الطاعن لم يسأل  
فى النتيجة بغض النظر عن الوسيلة ، إلا عن  
جريمة السرقة بالإكراه التى كانت معروضة  
على بساط البحث ، ومن ثم فلا تلزم المحكمة  
بأنظر الدفاع إلى مثل هذا التعديل .

( القضية رقم ١٨٩٤ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفى وعادل يونس وتوفيق  
الحق وأحمد نصير وحسين السركى المستشارين ) .

ب - الإكراه : متى يتحقق ؟  
١ - الإكراه : متى يتحقق ؟  
٢ - الإكراه : متى يتحقق ؟

وأبدى رأيه في الحادث على ضوئه ، فليس يعيب الحكم الذي يستند إلى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي ، كون الطبيب الإخصائي لم يحلف اليمين .

( القضية رقم ١٩٠٤ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

١٦٦

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٢

١ — اغتصاب الأموال : تهديده بنشر صور شائنة إذا لم يدفع مبلغاً معيناً من المال ، عناصر جريمة المادة ٣٢٦ عقوبات .

ب — نقض : طعن ، أسبابه ، القول بأن الاعتراف كان وليد إكراه وقع على المتهم أثناء التحقيق ، إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه تمكن خلسة من التقاط صورة للمجنى عليه وهو في وضع منافي للأداب ، ثم قابله بعد ذلك وهدده بنشر هذه الصورة للتشهير به إن لم يدفع له مبلغ مائتي جنيه ، فإن هذا يعد بياناً كافياً على أن الطاعن قد ارتكب الجريمة مع عليه بأنه يغتصب مالا لا حق له فيه قانوناً ، متوخياً في ذلك تعطيل إرادة المجنى عليه بطريق التهديد بالتشهير به ، بما من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلبه منه ، وهو ما تتوافر به كل العناصر القانونية للجريمة المستندة إليه .

٢ — لا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقض لأول مرة أن الاعتراف المنسوب

١٦٥

٢٥ من نوفمبر ١٩٦٢

١ — عامة مستديمة : توافرها ، تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة .

ب — طبيب شرعي : ندبه خبيراً في الدعوى ، استعانته بتقرير طبيب إخصائي ، وإبداءه الرأي على ضوء ذلك التقرير . استناد الحكم إلى رأي الطبيب الشرعي المؤسس على تقرير الطبيب الإخصائي الذي لم يحلف اليمين .

المبادئ القانونية :

١ — يكفي لتوافر العامة المستديمة كما هي معرفة قانوناً ، أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤيه حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة .

فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت ما تضمنه التقرير الطبي بما مفاده أن الطاعن الأول قد أصيب بتمدد في حدة العين اليسرى نتيجة المصادمة بجسم صلب راض ، وأنه شفى من إصابته وتخلف لديه منها عامة مستديمة يستحيل برؤيها هي ضعف قوة إبصار تلك العين بما يقدر بحوالي ١٠ ٪ ، بما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وأن قوة إبصارها ضعفت على أثرها ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٢ — للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته . فإذا كان الطبيب الشرعي الذي ندب في الدعوى قد استعان بتقرير طبيب إخصائي ثم أقر رأيه وتبناه ،

إليه قد صدر منه عن إكراه ، ما دام لا يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن أو المدافعين عنه قد أثار أى منهم أن ثمة إكراها مادياً قد وقع عليه في أثناء التحقيق .  
( القضية رقم ٢٦٢٤ سنة ٨ ق بالمهنة السابقة ) .

١٦٧

٢٧ من نوفمبر ١٩٦٢

قبض : تفتيش ، ثبوت بطلان . الحكم بالإدانة استناداً إلى عناصر لإثبات أخرى ، لا يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل ، نقض : حالاته .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى إلى بطلان القبض على الطاعن وتفتيشه ، قضى بإدانته قولاً منه إنه يستند في ذلك إلى عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن القبض والتفتيش ، والمؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها ؛ معتمداً في ذلك على أقوال اثنين من الشهود قررا بأن الطاعن هو صاحب السلة المضبوطة وأنه كان يحملها على ركبته ، وأن الضابط أخرج منها ومن جيوبه المخدرات المضبوطة ، وإلى ما قرره الطاعن في تحقيق النيابة من أن المواد المخدرة قد ضبطت بتلك السلة ، وإلى ما أسفر عنه تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة حشيش وأفيون ، وما تبين منه من وجود فتات من الحشيش بجيوب صديري الطاعن وآثار بالكيس الذي كان بالسلة . لما كان ذلك ، وكانت شهادة الشاهدين التي استندت عليها

المحكمة في قضائها بالإدانة لا تخرج عن أن تكون تقريراً لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطلان وتأكيداً له ، ولا يمكن أن يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل الذي أسفر عن وجود المخدر ، وكان ما قرره الطاعن من العثور على المخدر في السلة لا يعد اعترافاً منه بحيازته أو إحرازه له ، ولا يعدو أن يكون تقريراً لما نتج عن التفتيش الباطل ، كما أن نتيجة التحليل أثر من آثار ذلك التفتيش الباطل ، وإذا انهارت هذه الأدلة فإنه لا يبقى في الدعوى دليل على نسبة إحراز المخدر إلى الطاعن ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بالإدانة استناداً إلى تلك الأدلة رغم قضائه ببطلان القبض والتفتيش ، يكون معيباً ويتعين نقضه والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه .

( القضية رقم ١١٧٧ لسنة ٣٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد متولى عتلم وعمود حلمي خاطر وعبد الحليم البيطاش ومختار رضوان ومحمد صبرى المستشارين ) .

١٦٨

٢٧ من نوفمبر ١٩٦٢

محاكمة : إجراءاتها ، قانون ، سرية من حيث الزمان . نقض أسبابه . ما لا يقبل منها . عقوبة الإعدام ، إجماع آراء المحكمة .

المبدأ القانوني :

إذا كان الطاعن قد أثار أمام محكمة النقض وجهاً جديداً من أوجه الطعن ، استناداً إلى أن القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذي صدر



بعد الحكم عليه ، قد استحدثت قاعدة مؤداها عدم جواز الحكم بالإعدام إلا بإجماع الآراء ، وهي قاعدة أصليـح يستفيد منها الطاعن إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ؛ فإن ما يتحدى به الطاعن من ذلك مردود بأن النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذي استحدثته الشارع بالتعديل سالف البيان قد ورد في الفصل الخاص بالإجراءات أمام محاكم الجنايات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الإجماع وبين أخذ رأى المفتى ، فأصبح الحكم بالإعدام وفقاً لهذا التعديل مشروطاً باستيفاء هذين الإجرائين على حد سواء ، بحيث إذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم .

فالإجماع في منطق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالإعدام ، وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطاً لصحته . ولما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة إلى المسائل الموضوعية دون الإجراءات ، فهي لا تهمس إلا بالنصوص التي تتصل بالتحريم وتقرير العقاب أو تعديله بالتخفيف أو بالتشديد ، وكان خروج الشارع عن الأصل العام في إصدار الأحكام من وجوب صدورهما بأغلبية الآراء وفقاً لنص المادة ٣٤ من أفعاليات السارى على الدعاوى الجنائية . واشترطت النص المستحدث للمادة الثانية من المادة ٣٨١ إجراءات توافر

الإجماع عند الحكم بالإعدام لاعتبارات قدرها المحسن نسير العدالة ، لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعديل ، ولا ينشئ المقارفيها أضراراً وظروفاً تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، بل اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة ، فهو تعديل يندرج تحت مدلول القوانين الإجرائية لا الموضوعية . ذلك بأنه من المقرر أن القواعد التي تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها ، تعد من الإجراءات الشكلية البحتة ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدورها ، دون أن ترتد إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل . إذ الأصل أن كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون . لما كان ذلك ، فإن التعديل المدخل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٢/٣٨١ لإجراءات لا يسرى على واقعة الدعوى التي انتهت بالحكم المطعون فيه والذي يفتقر مستوفياً شروط صحة في ظل القانون المعمول به وقت صدوره . (مقتضى رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٣ بالهيئة السابقة) .

من رئيس الجمهورية يفصله من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش .

ولما كان القرار الجمهوري المشار إليه ، قد خلا من نسبة أمور إلى الطاعن تمس نزاهته أو شرفه ؛ وكان المقرر أن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي طبقاً لأحكام القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ لا يدل بذاته على على سوء السمعة ، ولا يحول دون القيد بجدول المحامين متى توافرت الشروط الواردة بالمادة الثانية من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ : فإن فقدان الطالب شرط حسن السيرة والسمعة وأهلية الاحترام الواجب لمهنة المحاماة مستندة في ذلك إلى الجزاءات المتقدمة الذكر ، لم يكن تقديرها سائغاً مبنياً على أسباب تنجيه .

ومن ثم فإنه يتمين إلغاء القرار المطعون فيه ، وقيد الطالب بجدول المحامين تحت التمرين .

( القضية رقم ٣ لسنة ٣٣ بطلبات محامين )

١٧٠

٢١ من أكتوبر ١٩٦٣

حماية : جدول غير المشتغلين ؛ اسم محام ، نقله ، شرطه ؛ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، لائحة داخلية ؛ حراسة عامة ، مباشرة قضائياً .

المبدأ القانوني :

نحوت المادة الثامنة من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، بشأن المحاماة ، مجلس نقابة

١٦٩

٨ من أكتوبر ١٩٦٣

حماية : جدول محامين ، قيد ، شرطه : ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م ٤/٢ ؛ بشأن فصل غير تأديبي ، ق ١١٨ لسنة ١٩٥٢ ، سوء سمعة ، دلالة عليها .

المبدأ القانوني :

مفاد تفسير المادة الثانية من ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة ، وجوب توافر شرطين في طالب القيد بجدول المحامين : أولهما - أن يتوافر فيه حسن السمعة والسيرة وأهلية الاحترام الواجب للمهنة . وثانيهما - ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية ، أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته لأسباب ماسة بالذمة أو بالشرف .

فإذا كانت اللجنة ، التي يفصل مجلس الوزراء الموظفين بعد موافقتها ، وفقاً لنص المادة الثانية من ق ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، قد قدرت فقدان الطاعن الشرط الأول استناداً إلى الجزاءات الإدارية الموقعة عليه ، والحكم التأديبي القاضي بخمسة عشر يوماً من راتبه ، واتهامه في قضية تأديبية بخروجه على واجب الأمانة في عمله ، وصدر جزاءين إداريين عليه لم يبين سببهما . وكانت هذه الجزاءات الإدارية كافة وكذلك الحكم التأديبي الصادر ضده لم يكن أي منها لمسائل تمس نزاهته أو سمعته ، بل مبنياً بالإهمال في أمور تتعلق بالعمل ؛ وإنه قد قضى لمصلحته بإلغاء أحد القرارات الإدارية الصادرة ضده ، كما قضى بإنهاء المحاكمة في الدعوى التأديبية المقامة عليه ، تأسيساً على القرار الصادر

فإن القرار المطعون فيه إذ قضى بنقل أسماء الطاعنين إلى جدول المحامين غير المشتغلين، يكون قد خالف القانون، ويتعين إلغاؤه والحكم بإعادة قيد أسمائهم بجدول المشتغلين.

( القضية رقم ٢ سنة ٣٣ « تظلمات محامين » ) ..

١٧١

٧ من أكتوبر ١٩٦٣

معارضة : دفاع ، إخلال بمقه .

المبدأ القانوني :

إبداء المدافع عن الطاعن قيام عذر بالطاعن، حال دون حضوره جلسة المعارضة، من شأنه أن يجعل لزاماً على المحكمة أن تعني بالرد على هذا الدفاع بالقبول أو بالرفض .

فإذا كانت المحكمة قد قضت باعتبار المعارضة كمان لم تكن، دون أن تشير أو تعرض لقيام هذا القدر، فإن في ذلك مساساً بحق الطاعن في الدفاع ؛ بما يستوجب نقض الحكم .

( القضية رقم ٦٨٠ سنة ٣٣ ق ) .

١٧٢

٧ من أكتوبر ١٩٦٣

حكم : تبسيبه ، عيب ؛ لإثبات ، خبرة .

المبدأ القانوني :

من المقرر أنه يجب اشتغال المحكم على الأدلة التي تستند إليها المحكمة، وبيان مؤداها

المحامين أن يطلب نقل اسم المحامي إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، إذا التحق بعمل يتفق مع مهنة المحاماة طبقاً لنصوص هذا القانون ولائحته الداخلية .

كما حرمت المادة ١٩ من هذا القانون الجمع بين المحاماة وغيرها من الوظائف والأعمال التي عدتها .

ولما كان التحاق المحامي بإحدى هذه الوظائف أو الأعمال هو الموجب لنقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وكان هذا الموجب غير قائم بالنسبة إلى الطاعنين ، بما أفادت به الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، من أن العلاقة التي تربط الطاعنين بها ، هي علاقة وكالة يباشرون بمقتضاها قضايا الحراسة العامة أمام المحاكم ، وأن ما يتقاضونه منها هي أتعاب مقدرة في صورة مكافأة ؛ وهو ما يلتقي به القول بأن الطاعنين قد التحقوا بوظائف تحول دون ممارستهم صناعة المحاماة في معنى ما هو وارد بالمادة ١٩ من القانون سالف الذكر .

ولما كان لازم الاشتغال بالمحاماة وممارستها ، أن تكون أسماء المشتغلين بها مقيمة بجدول المحامين المشتغلين ، إذ القيد هو سيلمهم إلى ذلك ، وكانت الحراسة العامة ليست من بين الهيئات الواردة بالمادة ٢٦ من قانون المحاماة ، والتي يقبل محاموها للرافعة عنها أمام المحاكم نيابة عنها :



بياناً كافياً : فلا تكفى مجرد الإشارة إليها ، بل يجب سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة ، كما اقتضت بها المحكمة ، ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها .

ولا يكفى استناد الحكم إلى تقرير الخبير ، دون أن يعرض إلى الأسانيد التي أقيم عليها هذا التقرير ، ودون أن يعنى بمناقشة أوجه الاعتراض التي أثارها الطاعن في خصوص مضمون هذا التقرير ؛ لا يكفى هذا الاستناد في بيان أوجه الاعتراض التي أثارها الطاعن في خصوص مضمون هذا التقرير ولا يكفى في بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة ، لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالأدلة التي استنبطت منها معتقده في الدعوى ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور ، ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

( القضية رقم ٦٨٢ سنة ٢٣ ق ) .

مرتين على رأسه ، وكان هذا يخالف ما نقله الحكم عن التقرير الطبي الشرعي ، الذي عول عليه في إدانة الطاعن : إذ يستفاد منه أن إصابة الرأس واحدة ، نشأ عنها فقدين بعظام القبوة ؛ ويخالف أيضاً ما أفصح عنه الحكم بصدد رده على دفاع الطاعن من أن الأخير ضرب المجنى عليه مرة واحدة على رأسه ، لا مرتين . ولما كان ما أورده الحكم في أسبابه على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض ، بحيث لا يبين منه إن كانت المحكمة قد أخذت الطاعن بضربه المجنى عليه مرة واحدة أو أكثر ، وهل نشأت العاهة من إصابة واحدة أو إصابتين ؛ مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة لاضطراب ما أورده الحكم من عناصرها ، وهدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، مما يعيب الحكم بالقصور الموجب لنقضه .

( القضية رقم ٦٨٩ سنة ٣٣ ق ) .

١٧٤

٧ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - قتل عمد : قصد جنائي ؛ نية القتل ، حكم ، تسبب ، عيب ؛ محكمة الموضوع ؛ فاعل أصلي .  
ب - محكمة : نقض ، سلطتها : ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٤٦ .

المبادئ القانونية :

١ - نية القتل من الأمور الموضوعية

١٧٣

٧ من أكتوبر ١٩٦٣

حكم : تسبب ، عيب : عامة .

المبدأ القانوني :

متى كان يبين ما أثبتته المحكمة عند تحصيله لواقعة الدعوى ، أن الطاعن أحدث بالمجنى عليه إصابتين بالرأس ، مما مفاده أنه ضربه

١٧٥

١٤ من أكتوبر ١٩٦٣

- ١ - إثبات : اعتراف ، محكمة موضوع : حكم ،  
تسبيب ، عيب ، دفاع ، إخلال بحقه .  
ب - نقض : طعن ، مصلحة فيه . عقوبة ، تعددها ،  
ارتباط . اعتراف . عقوبات م ٣٢ .

## المبادئ القانونية :

١ - الاعتراف في المسائل الجنائية  
من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة  
الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها  
وقيمتها في الإثبات : فلقاضي الموضوع  
البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن  
الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق  
الإكراه . ومتى تحقق من أن الاعتراف  
سليم بما يشوبه ، واطمأنت إليه نفسه ، كان  
له أن يأخذ به : وهو في ذلك لا يكون  
خاضعاً لرقابة محكمة النقض .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت  
سلامة الاعتراف المنسوب إلى الطاعن  
ومن معه ، واطمأن إليه وبني عليه قضاءه ،  
إلى جانب اعترافات باقي المتهمين ، والأدلة  
الأخرى التي أخذ بها مجتمعه في غير لبس  
أو قصور ؛ فإن ما يشير الطاعن من إخلال  
الحكم بحق الدفاع والقصور ، يكون  
في غير محله .

٢ - لما كان الطعن وارداً على إحدى  
الجريمتين اللتين دين الطاعن بهما ، ونهني  
جريمة السرقة بحمل السلاح لئلا ، والتي دلت

التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته  
التقديرية .

ولما كانت المحكمة قد استخلصت من  
مجموع الأدلة التي أوردتها في الحكم ، في منطق  
سائع ، أن الطاعن الثاني كان قد عقد العزم  
مع باقي الطاعنين على قتل المجنى عليه لقاء أجر  
متفق عليه ، وأنه أمسك به من أطراف جسمه  
في أثناء خنق الطاعن الأول له ليشل حركته  
حتى تم إزهاق روحه ؛ وأنه قد باشر فعل  
الاعتداء الذي وقع منه ، في سبيل تنفيذ  
القصد المشترك بينه وبين باقي الطاعنين ؛  
وهو قتل المجنى عليه ؛ مما يجعله فاعلاً أصلياً ،  
ومسئولاً عن الجريمة التي وقعت .

فإن ما أوردته المحكمة من ذلك تدليلاً  
على توافر نية القتل لدى الطاعن الثاني ،  
يكفي لحمل قضائها . وما يشير هذا الطاعن  
عنه ، لا يعدو أن يكون محاولة جديدة  
لمناقشة الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة .

٢ - استقر قضاء محكمة النقض على  
أن تجاوز الميعاد المنصوص عليه في المادة  
٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن  
حالات الطعن بالنقض وإجراءاته ، عند  
عرض النيابة العامة القضية على هذه المحكمة  
مشفوعة بمذكرة برأيها عملاً بنص المادة ٤٦  
من القانون المذكور ؛ لا يترتب عليه عدم  
قبول عرض النيابة .

( القضية رقم ٦٩٠ سنة ١٣٣٣ ق ٢ )

الأعلى ، أن تجزم بصحة ما رجحه  
الخبر الفنى فى تقريره ، متى كانت وقائع  
الدعوى وأدلتها قد أيدت ذلك عندها ؛  
وأكدته لديها .

٣ - يصح فى القانون أن يكون الخطأ  
الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين  
المتهم وآخر ، فلا ينفى خطأ أحدهما  
مستولية الآخر . ومن ثم فإن عدم إزعان  
سكان المنزل لطلب الإخلاء الموجه إليهم ،  
لا ينفى عن الطاعن الخطأ الموجب لمستوليته  
عن الحادث .

٤ - لا جدوى فيما يشير الطاعن فى شأن  
النعى على قرار الهدم عدم استيفائه الشروط  
التي نص عليها القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ؛  
ذلك أن مجال البحث فى هذا الخصوص إنما  
يكون عند تطبيق ذلك القانون وإعمال  
أحكامه ، مجرداً عن النتيجة التى وقعت ،  
والتي دين الطاعن بها ، تأسيساً على توافر  
الخطأ فى حقه ، بصرف النظر عن قرار  
الهدم .

ومن ثم فلا محل لمسا ينعاه الطاعن فى  
خصوص التفات الحكم عن الدفع بعدم  
قانونية هذا القرار ، وعدم إجابة المحكمة  
لطلب المبدى بضم ملف التنظيم تحقيقاً لهذا  
الدفع .

٥ - المحكمة الاستئنافية إنما تقضى  
على مقتضى الأوراق ، وهى لا تلتزم بأن  
تجرى تحقيقاً ، إلا ما ترى لزوماً لإجرائه .

الحكم عليها بالأدلة التى أوردها ، ومنها  
اعترافه بارتكابها مع غيره من المتهمين .  
ولم توقع المحكمة عليه سوى عقوبة واحدة ،  
تطبيقاً للسادة ٣٢ من قانون العقوبات ،  
وكانت تلك العقوبة مقررة فى القانون  
لإحدى الجريمتين المسندتين إليه ؛ فإنه  
لا يكون للطاعن مصلحة فيما ينعاه على الحكم  
المطعون فيه .

( القضية رقم ٢٩٢٧ سنة ٣٢ ق ) .

١٧٦

١٤ أكتوبر ١٩٦٣

- ١ - خطأ : صوره ، مسئولية .
- ب - خبر : تقرير ، رأيه الترجيحي ، أخذ  
المحكمة به .
- ج - مسئولية : خطأ مشترك .
- د - دفاع : إخلال بحقه . خطأ . هدم ، قراره ،  
فى ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ .
- هـ - عاكة : إجراءاتها . حكم ، تسبب ، هيب .  
محكمة استئنافية ، تحقيق ، شهود .
- و - دفاع : إخلال بحقه ؛ خطأ .

المبادئ القانونية :

١ - إطمأنت المحكمة إلى توافر  
الخطأ فى حق المتهم ، وعددت صور هذا  
الخطأ ، وكانت كل صورة منها تكفى لترتيب  
مستوليته ولولم يقع منه خطأ آخر ؛ فإنه  
لا جدوى من المجادلة فى باقى صور الخطأ  
التي أسندتها إليه الحكم .

٢ - للمحكمة بوصف كونها الخير



ومن ثم فلا جناح عليها إن هي التفتت عن الطلب المبدى بسماع أقوال الشهود ، لا سيما وقد عنيت بتسوية ذلك في حكمها ، تسويةً سليماً .

٦ — لما كان حكم أول درجة الذي أخذ به الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه قام بنزع النوافذ والأبواب دون اتخاذ أى احتياطات لمنع سقوط المنزل ؛ وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة ، أن الطاعن أبدى دفاعه معه لا بشأن ما أسنده إليه الحكم .

فإنه لا يكون مقبولاً ما ينعاه الطاعن على الحكم من الإخلال بحقه في الدفاع ، بدعوى أن المحكمة الاستئنافية لم تنبهه على صورة الخطأ التى أضافتها .

( القضية رقم ١٥ سنة ٣٣ ق ) .

١٧٧

١٤ من أكتوبر ١٩٦٣

أ — نصب : نقض ، طعن ، أحواله ؛ مخالفة القانون . دعوى مدنية .

ب — تهمة . وصفها ، نصب ؛ نقض ، طعن ، أحواله ؛ مخالفة القانون . حكم ، تسبيب ، عيب ؛ دعوى مدنية .

ج — جريمة : نصب . نقض ، طعن ، أحواله ؛ مخالفة القانون ، عقوبات م ٣٣٦ . غش ، احتيال .

المبادئ القانونية :

١ — متى كانت المحكمة قد تبين أن عقد البيع يتضمن شرطاً بإخلاء الأرض

المبيعة من المبنى القائم عليها ، وأن تمت اتفاقاً بين طرفي العقد على جزاء معين عند الإخلال بشرط العقد ؛ ورأت في حدود سلطتها التقديرية أن استيلاء المطعون ضده الأول على المبلغ المدفوع قد حصل تنفيذاً لهذا العقد ، وأنه كان يعتقد قدرته على الوفاء بالتزامه ، مما تنتفى به أركان جريمة النصب ؛ فإن حكمها برفض الدعوى المدنية لا يخالفه فيه للقانون .

٢ — للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كل ظروفها وأدلتها المطروحة ، والتى دارت عليها المرافعة . ولما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المطعون ضده الأول بوصف أنه توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على بعض المبالغ من المجنى عليه بادعائه كذباً الوكالة عن بعض ملاك العقار المبيع ؛ فإنه لا يعيب الحكم الابتدائي أن يفصل في التهمة المسندة للمتهم ، على أساس انتحاله صفة الوكالة عن جميع ملاك العقار المبيع ، مادام أن هذه الواقعة كانت من بين ما تناوله التحقيق الابتدائي ، وتعرض لها الدفاع عن طرفي الخصومة أمام تلك المحكمة ؛ اتهاماً ودفاعاً ؛ وكان الحكم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل .

وطالما أن المتهم لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة النصب التى كانت معروضة على بساط البحث ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى أن انتحال صفة الوكالة كذباً عن بعض

المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات ، المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل قد أعد خصيصاً لألعاب القمار . أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب ؛ بل يكفي أن يكون مفتوحاً للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم ، يزاولون فيه ألعاب القمار حتى ولو كان مخصصاً لغرض آخر .

ولما كان المحكم المطعون فيه قد خلص فيها أورده ، في منطق سائق ، إلى أن الطاعن فتح مسكنه لألعاب القمار فأعده ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط ؛ فإن ما ذكره المحكم يكفي ، في صحيح القانون ، لتطبيق المادة سالفة الذكر .

٢ - لما كان المحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بالغرامة بالإضافة إلى عقوبة الحبس ، إعمالاً لنص المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٢ ، على الرغم من وجود استئناف مرفوع من النيابة ؛ إلا أنه لا سبيل إلى تصحيح هذا الخطأ ؛ إذ أن الطعن مرفوع من المحكوم عليه ، ولا يضار الطاعن بطعنه .

( القضية رقم ٧٠٢ سنة ٣٣ ق ) .

١٧٩

١٤ من أكتوبر ١٩٦٣

حكم : بسبب ، عيب ، إثبات ، شهود ، اختلاس أشياء معجوزة .

ملاك العقار ، الذين لم ترد أسماؤهم في وصف التهمة . يعتبر بمثابة تهمة جديدة ما كان يسوغ للمحكمة أول درجة أن تعرض لها ؛ يكون قد خالف القانون .

ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن البحث في توافر العناصر القانونية للجريمة النصب التي رفعت بها الدعوى ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية يكون مشوباً بالقصور ، مما يوجب نقضه والإحالة .

٣ - جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال ، والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٢٣٦ كوسائل للاحتيال ، يجب أن تكون موجهة إلى خدع المجنى عليه وغشه .

ولما كانت المحكمة قد استخلصت أن غشاً لم يقع على المجنى عليه ، فإن النعي على المحكم بمخالفة القانون لا يكون له محل .  
( القضية رقم ٦٩٥ سنة ٣٣ ق ) .

١٧٨

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٣

أ - قار : نقض ، سلطته ، طعن ، أحواله . خطأ في تطبيق القانون . جريمة . عقوبات م ٣٥٢ ، ق ١٧ لسنة ١٩٥٥ ؛ مسكن ، فتحه لألعاب القمار .

ب - طاعن : لا يضار بطعنه : عقوبة تكميلية غرامة ، تصحيح حكم أغفل الحكم بها ، طعن من المحكوم عليه .

المبادئ القانونية :

١ - لا يشترط في العقاب على الجريمة

## المبدأ القانوني :

لا يصح للمحكمة أن تؤسس حكمها على شهادة منقولة عن شخص مجهول لم تسمع أقواله ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه تصرف في المحجوزات قبل اليوم المحدد للبيع تأسيساً على ما شهد به الضراف وشيوخا البلدة من أن هذه الواقعة قد تزامنت إلى علمهم ، دون أن تتحقق المحكمة من المصدر الذي علموا منه بها ، ومبدى تحقيق هذا المصدر منها ؛ فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

( القضية رقم ٧٠٩ سنة ٢٣ ق )

١٨٠

٢١ من أكتوبر ١٩٦٣

أ — حكم : إصداره ، نطق به ، توقيع عليه ، قانون مرافعات ، رجوع إليه فيما تم عليه إجراءات جنائية .

ب — تزوير : طعن به ، محنة موضوع ، حكم ، تسبيب ، عيب ، دفاع ، إخلال بحقه ، إجراءات جنائية ٢٩٥ ، دعوى ، تزوير فرعية ،

ج — تمييز ، نقض ، طعن ، أسباب ، ما لا يقبل منها .

د — خيانة أمانة : حكم ، تسبيب ، عيب .

## المبادئ القانونية :

١ — لم يحدد قانون الإجراءات الجنائية أجلاً للنطق بالحكم ، وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها ، على أن تبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدورها دون

التوقيع عليها . ولا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما ينص عليه قانون الإجراءات الجنائية .

ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن من أن إجراءات المحكمة وقعت باطلة ، تأسيساً على أن محكمة الجشع المستأنفة أخلت النطق بالحكم أكثر من مرة ، خلافاً لما يقضى به قانون المرافعات ؛ يكون على غير أساس .

٢ — نظمت المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ، أحكام الطعن بالتزوير بطريق التبعية للدعوى الأصلية ؛ وقد توخى الشارع تبسيط الإجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات في دعوى التزوير الفرعية .

ويبين من هذه المواد ، والمذكورة الإيضاحية المصاحبة لمشروع قانون الإجراءات الجنائية ، أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى ، هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ؛ ولا تلزم هذه المحكمة بإجابته ؛ لأن الأصل أن لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهي الخير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها ، أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث ، التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها .



في البضاعة : ما دام الحكم قد أثبت في حقه أنه تسلم مبالغ من بعض العملاء على ذمة توصيلها إلى المجنى عليه ، ولكنه اختجزها لنفسه بغير مقتضى ، ودون أن يزعم لنفسه حقاً في احتسابها ، مما يكفي لتوافر سوء القصد في حقه ، وتتوافر به أركان جريمة خيانة الأمانة على ما هي معرفة به قانوناً ، وهو ما لا يجادل الطاعن في صحته .

ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور والخطأ في تطبيق القانون ، يكون على غير أساس .

( القضية رقم ١٠٥٠ سنة ٣٣ ق )

١٨١

٢١ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - حكم : إدانة ، بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، خلو الحكم منه ، قصور .

ب - حكم : براءة ؛ بحكمة استثنائية ، إلغائه ، حكم ، تسبيب .

المبادئ القانونية :

١ - أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة ، بحيث يتضح وجه استدلالها بها ، وسلامة المأخذ ، وإلا كان الحكم قاصراً .

ولما كانت المحكمة قد قدرت أن الطاعن وقع على كشوف الجرد المقدمة في الدعوى ، فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه .

ولا يعدو ما طلبه الدفاع من تمكينه من الطعن بالتزوير في إمضائه على الكشوف سالفة الذكر ، أن يكون طلباً للتأجيل لاتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليه ؛ فلا يصح أن يعاب على المحكمة التفاتها عنه . ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع ، والفساد في الاستدلال ، في غير محله .

٣ - متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى صريحة في ثبوت علاقة المتهم بالمجنى عليه كوكيل بالاجرة ، وتأيدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى ؛ فإن مثل هذه العلاقة تعتبر أساساً لجريمة الاختلاس .

ولا يقدح في ذلك قول المجنى عليه بجملة المحاكمة : إن الطاعن كان عاملاً لديه بالاجر ذلك بأن العبرة في هذا الصدد بحقيقة الواقع .

ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سوى مناقشة في موضوع الدعوى ، وتقدير أدلة الثبوت فيها ؛ مما لا يهمل أمام محكمة النقض . ولا يجوز أن لا يحدوى فيما ينعاه الطاعن على المحكمة من أنها لم تبحث فهل كان الثمن الذي ورد للمجنى عليه يعادل قيمة النقص

الحكم ، أن المحكمة لم تر في طلب المعاينة إلا أنه قصد به إثارة الشبهة في أقوال الشهود ، وسوغت رفضها بما أوردته من أسباب ؛ فإن المنازعة في هذا الذي انتهت إليه المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، لا تكون مقبولة .

٢ — طلب ضم قضية بقصد نخرج أقوال أحد الشهود ، لا يقتضى من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً ، طالما أن الدليل الذى قد يستمد منه ، ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة ، أو أن يذهب بصلاحيته الدليل المستمد من أقوال هذا الشاهد في الإثبات .

٣ — الأصل أنه متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤ — متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى ساقها ، وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشدة أزر زميله وقت إطلاقه النار على الجنى عليهما ، تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذى يتنا عليه ، فإن فى هذا ما يتحقق به مسئولية المتهمين معاً عن جنايتي قتل أحد الجنى عليهما عمداً ، والشروع فى قتل الآخر ، كفاعلين أصليين فيهما ، طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يستوى فى هذا أن يكون مطلق العيار النارى الذى قضى على الجنى عليه الأول معلوماً ومعيناً بالذات ، أو غير معلوم .

٢ — على المحكمة الاستثنائية ، إشارات إلغاء حكم صادر بالبراءة ، أى تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب ، وإلا كان حكمها بالإلغاء ناقصاً نقصاً جوهرياً موجباً لنقضه .

( القضية رقم ٧٥٢ سنة ٣٣ ق ) .

١٨٢

٢١ من أكتوبر ١٩٦٣

- ١ — إثبات : معاينة ، تحقيق ، إجراءاته ، محكمة موضوع ، دفاع ، إخلال بحقه .
- ب — حكم : تسبيب ، عيب ، دفاع ، إخلال بحقه : طلب ضم قضية .
- ج — حكم : تسبيب ، عيب ، إثبات ، شهود .
- د — فاعل أصلى : قتل عمداً ، شروع فيه ، مسئولية جنائية ، عقوبات م ٢/٣٩ مطلق العيار ، تعينه .
- هـ — إثبات : خبرة ؛ محكمة موضوع ؛ حكم ، تسبيب ، عيب .
- و — شهود : دليل نفي ، دليل قول ، مطابقتها .
- ز — دليل : محكمة موضوع ، إرادته فى حكمها ، إطلاق عيار ، تحديد مسافته .
- ح — شاهد : أقواله بالجلسة ، أقواله بالتحقيق ، تمويل المحكمة على بعض أقواله دون بعضها الآخر .
- ط — نقض : طعن ، أسباب : منازعة فى القوة التدلالية لشهادة بعض الشهود .

المبادئ القانونية :

١ — طلب المعاينة من إجراءات التحقيق التى لا تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته ، طالما أنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود .

ولما كان الظاهر من الرد الذى ذكره

٥ - تقدير آراء الخبراء ، والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ، مرجعه إلى قاضي الموضوع ، الذي له كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير ، شأنه في هذا كشأن سائر الأدلة ؛ فله مطلق الرأي في الأخذ بما يطمئن إليه منها ، والالتفات عما عداه . ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير .

٦ - ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني ، تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

ولما كان تحديد المسافات أمراً تقديرياً ، فليس من شأن الخلاف في ذلك بين أقوال الشاهد ورأي الخبير الفني ، أن يهدر شهادة الشاهد ؛ مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحتها .

٧ - لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها

من مؤدى الأدلة ما يكفي لتسويغ اقتناعها بالإدانة ؛ مادامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها . فلا يؤثر في سلامة الحكم أن يغفل الإشارة إلى تحديد مسافة الإطلاق كما حددها التقرير الطبي الشرعي .

٨ - للمحكمة أن تعول في حكمها على ما تطمئن إليه من أقوال شاهد في التحقيق ، دون ما شهد به أمامها في الجلسة ؛ وأن تأخذ ببعض قوله دون البعض الآخر .

٩ - المنازعة في القوة التدليلية لشهادة بعض الشهود ، لا يعدو أن يكون جسدا موضوعياً في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها ، بما لا تناقض فيه ؛ بما لا يقبل معاودة التصدي له أمام محكمة النقض . لما هو مقرر من سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتقديرها .

( القضية رقم ٧٥٠ سنة ٣٣ ق ) .



## قضايا محكمة النقض المدنية

١٨٣

٦ من فبراير ١٩٦٣

١ - أحوال شخصية : مصريين غير مسلمين ، طلاق ، القانون الواجب التطبيق . النزاع الداخلي لقوانين الأحوال الشخصية .

ب - طلاق : دعوى ، سمعها .

المبادئ القانونية :

١ - وضع الشارع في المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قاعدة الاسناد في قضايا الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين ، وجعل المناطق فيها هو اتفاق الزوجين أو اختلافهما في الطائفة والملة ، فنص على القاعدة الأصلية وهي أن تطبق بصفة عامة شريعة البلاد على جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية ، ولم يستثن من هذه القاعدة إلا حالة اتحاد الزوجين في الملة والطائفة ، وانتهائهما إلى جهة قضائية ملية منتظمة وقت صدور القانون المذكور ، فتطبق عليهما أحكام شريعتهما الخاصة ، ما لم تتعارض مع قواعد النظام العام ، وإذا لم تتوافر هذه الشروط جميعها في الزوجين فإن هذا الاستثناء لا يقوم ويتعين تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية .

فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن

الزوجين مختلفان في الطائفة ، ويدينان بوقوع الطلاق ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون إذ طبق الشريعة الإسلامية ، يكون على غير أساس ، ولا وجه للتحدي في هذا الصدد بأن الدين المسيحي على اختلاف مذاهبه لا يعرف الطلاق بالإرادة المنفردة .

٢ - تنص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن دعوى الطلاق لا تسمع من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق ، أي أن يكون الطلاق مشروعاً في ملة الزوجين غير المسلمين ، ولو توقف على حكم من القاضي ، إذ أن الملة الوحيدة التي لا تجيز التطبيق هي ملة الكاثوليك ، وهذا النص يؤكد قصد الشارع من أنه لا يرجع لشريعة الزوجين عند اختلافهما في الطائفة أو الملة ، إلا لبحث دينوتهما بوقوع الطلاق فقط .

المحكمة

« . . . وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ تطبيق القانون من وجوه ثلاثة : الأول : أنه طبق المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تطبيقاً غير صحيح إذ أن الطائفة والمطعون عليه أرثوذكسيان لأنها أرمنية أرثوذكسية ، ودو

روى أرثوذكس ، وقد اشترطت المادة المذكورة لتطبيق الشريعة الإسلامية اختلاف الزوجين طائفة وملة ، وهذا الشرط غير متحقق بالنسبة لهما لأنهما أرثوذكسيان وإن اختلف طائفة كل منهما . والوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، إذ قرر أن الزوجين يدينان بالطلاق أى بمبدئه ، مع أن المذاهب المسيحية التي أجازت الطلاق إنما أجازته على الوجه المعروف بينهم وفي دياتهم لا يستقل الزوج بإيقاع الطلاق ولا يكون إقراراً بل قضاء . وقد تناقض الحكم المطعون فيه في هذا الشأن لأنه بعد أن قرر أن دين الطرفين يجعل الطلاق متوقفاً على وقوع موجه من زنا أو تغيير دين أو لأى سبب من الأسباب الموجبة للطلاق ، عاد وقرر أن للزوج أن يستقل بإيقاعه ؛ والوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه لم يلتزم أرجح الأقوال من مذهب الإمام أبي حنيفة كما تقضى بذلك المادة ٢٨٠ من اللائحة لأن الإمام يرى إقرار زواج غير المسلمين ولو كان فاسداً عند المسلمين ، ويكفى لإقراره أن يكون صحيحاً وجائزاً في دينهم ، كما يرى أن القاضي لا يتدخل من تلقاء نفسه ليفرق بين الزوجين ، أو لجرد مرافعة أحدهما دون الآخر ، ورأى الإمام هو الملقى به ، وإقرار غير المسلمين على جميع أنسكحتهم طبقاً لرأى الإمام يستتبع حتماً عدم تطبيق القواعد الموضوعية الخاصة بالمسلمين عليهم في موضوع الطلاق . والمذكورة الإيضاحية للقانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ تؤيد هذا النظر حيث قررت أن المشرع ترك أهل الذمة وما يدينون في أمور تمس معتقداتهم التي حرص في كل الأدوار على عدم التعرض لهم فيها ، وطبقاً

لرأى الإمام وصاحبيه يحكم القاضي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بين الذميين إذا قبل الاحتكام إليه ، وهذا ما لم يحصل في الدعوى المطعون في حكمها .

« وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر عند إلغاء المحاكم الشرعية وتوحيد القضاء نصت على أنه : « تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ؛ أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة وللملة الذين لهم جهات قضائية ملية منتظمة وقت صدور هذا القانون ، فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم » . وقد اشتمل هذا النص على شيئين أولهما أن منازعات الأحوال الشخصية التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية تخضع لحكم المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية ونصها : تصدر الأحكام طبقاً للبدون بهذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة . وثانيهما أن منازعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة وللملة الذين لهم جهات قضائية ملية منتظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم .

« ويظهر من البند الثاني أن محكمة الأحوال الشخصية التي تحكم في هذه المنازعات بشريعة الطرفين غير المسلمين ، إنما تحكم بشريعتهم إذا تحققت ثلاثة شروط . الأول : اتحاد الطائفة ،



ومذكرتها التفسيرية . والطلاق والتطليق هو  
الفرقة بين الزوجين سواء كان من عمل الزوج  
أو بحكم القضاء .

ثم قرر أيضاً : « أن قواعد الإسلام منها ما يتعلق  
بالصلة بين المسلمين وغيرهم حريين وذميين  
ومستأمنين ومنها ما يتعلق بأمور عباداتهم  
ومناكحاتهم ومعاملاتهم ومنها ما يتعلق بإسلامهم  
وعقودهم قبل الإسلام وبعده ومنها ما يتعلق برفع  
أمورهم إلينا للحكم فيما بينهم وكل ذلك مبسوط  
في كتب الفقه والمنهج هو بيان حكم الفقه إذا رفع  
غير المسلمين الأمر إلينا وقد بنى الخلاف بين الفقهاء  
على آيتين كريمتين نزلتا في غير المسلمين الأولى  
قوله تعالى « فان جاؤوك فاحكم بينهم أو اعرض  
عنهم » والثانية قوله تعالى « وأن احكم بينهم بما  
أنزل الله ولا تتبع أهواءهم » فظاهر الآية الأولى  
التخيير بين الحكم والإعراض عنه ، وظاهر الآية  
الثانية الحكم بينهم بما أنزل الله . فالحنفية وبعض  
الأئمة يرون أن الآية الثانية نسخت حكم الآية  
الأولى روى ذلك عن ابن عباس وعن مجاهد  
وعن عكرمة . يؤيد ذلك قوله تعالى عقب ذلك  
مباشرة : ولا تتبع أهواءهم وروى عن بعض  
الصحابه أن الآية الأولى لم تنسخ وإنما هي في  
غير الذميين ، والآية الثانية خاصة بالذميين .

وأياً كان الرأي فمذهب الحنفية مؤيد بأسباب  
كثيرة مذكورة بالجزء الثاني ص ٥٣ من تفسير  
الخصاص لآيات الأحكام وهذا المذهب المعمول به  
طبقاً للقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ ما لم يوجد  
نص يخالفه في هذا القانون ، فالحنفية يزعمون أن  
الآية الأولى سواء كانت منسوخة أم هي للحكم  
بين غير الذميين ، فإن الآية الثانية تدل على أنه  
إذا رفع الأمر إلينا من غير المسلمين يكون الحكم  
بينهم بقواعد الإسلام وحده متى رفع الأمر من

الثاني اتحاد الملة ، الثالث أن تكون لهم مجالس مالية  
منتظمة عند إلغاء المحاكم الشرعية والمالية .  
وهذه الشروط قد عطفت بالواو فدل ذلك على  
وجوب تحقق هذه الشروط جميعها ، ولم تعطف  
بأو حتى يكتفى بشرط واحد دون باقي الشروط .  
والطرفان في هذه الدعوى اختلفا في الطائفة كما  
سبق ، ويكفي هذا لتطبيق الشريعة الإسلامية دون  
شريعتيها أو شريعة أحدهما طبقاً لنص القانون .  
ثم أورد الحكم المطعون فيه : « أن المستأنفة  
تمسكت بحكم المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية . . .  
وهذه المادة تنص في فقرتها الأخيرة على أنه لا تسمع  
دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين  
على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق وهذا  
النص يدل بدهاهة على أن الدعوى لا تسمع إذا  
كان الطرفان لا يدينان بالطلاق وتسمع إذا كانا  
يدينان به لأنها اشتملت على مستثنى ومستثنى منه  
وحكم المستثنى طبقاً لقواعد اللغة يغير حكم  
المستثنى منه .

وقد بينت المذكرة التفسيرية ذلك المعنى حين  
ذكرت أن بعض الطوائف تدين بالطلاق وبعضها  
لا يدين به ، وجعلت لكل حكماً وبينت السبب  
والحكمة من وضع هذه الفقرة وكان الحكم قبل  
وضعها هو تطبيق حكم الإسلام فيتعين الاختصار  
على ما استثنى في هذه الفقرة . وترى المحكمة بيان  
معنى يدينان بالطلاق لدفع الشبهة التي أثارها  
المستأنفة . . . أما يدينان فمعناها أن الزوجين  
يعتقدان بمبدأ شرعية الطلاق ، لأن دينهما يقره  
وإن كان هذا الطلاق متوقفاً على توافر موجه  
من زنا أو تغير دين أو لآي سبب من الأسباب  
الوجبة للطلاق ، وهذا الفهم متعين لأنه مبني على  
ما ذكره القانون وإلا لكانت جميع الطوائف  
لا تدين بالطلاق وهذا مخالف لنص المادة



تنفيذه وترافع الطرفان إلينا لأن المحكمة الوطنية هي المختصة طبقاً للقانون بعد إلغاء المحاكم الشرعية وتوحيد القضاء ، وقد ظهر مما سبق رأى الحنفية في هذا النزاع وهو بإجماع فقهاءهم على الحكم بين الطرفين بالتفريق لأنهما ترافعا إلينا وأن هذا التفريق هو حكم الإسلام ومن ثم يكون ادعاء المستأنفة أن الفقه الإسلامي يؤيدها غير صحيح . وهذا الذي أورده الحكم لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أن المشرع قد وضع في المادة السادسة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ قاعدة الإسناد في قضايا الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين ، وجعل المناط فيها هو اتفاق الزوجين أو اختلافهما في الطائفة والملة ، فنصت الفقرة الأولى من هذه المادة على القاعدة الأصلية وهي أن تطبق بمسألة عامة شريعة البلاد على جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية ، ولم يستثن من هذه القاعدة إلا حالة ما إذا كان الزوجان متحدين الملة والطائفة ، ولها جهة قضائية ملية منتظمة وقت صدور القانون المذكور . ونصت الفقرة الثانية من المادة السادسة المشار إليها على أن تطبق عليهما أحكام شريعتيها الخاصة ما لم تتعارض مع قواعد النظام العام ، فإذا لم تتوافر هذه الشروط جميعها في الزوجين فإن هذا الاستثناء لا يقوم ويتعين تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية . إلا أن المشرع دفعاً للحرج الذي قد يحدث عند الطلاق في حالة ما إذا كان الزوجان لا يدينان بوقوعه ، قد نص في الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر ، إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق . ولا وجه للتحدث في هذا الصدد بأن الدين المسيحي على اختلاف

الطرفين أو من أحدهما دون الآخر فيما يحتاج إلى الدعوى ؛ والمنازعات التي لا تحتاج إلى دعوى كبعض الحدود التي هي من حقوق الله فيكتفي فيها بعلم القاضي ، وتصبح شهادة الحسبة . ولكن أبا حنيفة يرى أن يقرأوا على منكحاتهم قبل رفع الأمر إلينا ، ويرى أبو يوسف ومحمد وزفر أن ما كان صحيحاً من عقودهم أقرروا عليه ، وما كان فاسداً أو محروماً في نظر الإسلام فإنه يفسخ ، وانفرد زفر بأن عقودهم الفاسدة تفسخ وإن لم يرفعوا الأمر إلينا ويحملون على أحكام الإسلام ، ولكن أدلته للبسطة في كتب الفقه . ومن ذلك يظهر الخلاف بين الحكم إذا رفعوا الأمر إلينا والحكم إذا لم يرفعوه إلينا ، وقد اشتبه الأمر على حكم محكمة الاستئناف الذي قدمته المستأنفة حيث ذكرت أن مذهب أبي حنيفة هو إقرار زواج غير المسلمين ، وإن كان فاسداً ؛ فإن رأيه هذا إنما هو بالنسبة لأنكحتهم السابقة على رفع الأمر إلينا ولا تعلق له بالحكم فيما بينهم بغير حكم الإسلام ولو كان الأمر كما تدعى المستأنفة من أن الفقه يؤيدها لما قرر أبو حنيفة أن طلاق الذي يقع وقد اتفق مع أصحابه على ذلك فقد ورد في صفحة ٤٧ جزء أول من الفتاوى الأنقروية : « إذا طلق الذي امرأته ثلاثاً أو خالعها ثم أقام عليها فرافعتها إلى السلطان ، فالقاضي يفرق بينهما بالاتفاق كما ورد في صفحة ٤٣٦ من الجزء الثاني من ابن عابدين طلاق الكافر ، وورد في الحاشية تعليقا على صحة طلاقه وقد ترافعا إلينا لأنه يحكم بالفرقة كما ورد في صفحة ٣٩٧ إذا طلق الكافر ثلاثاً يفرق بينهما إجماعاً لأن الطلاقات الثلاث قاطعة للملك النكاح .. » « وقد سبق للمستأنفة أن استشكلت في حكم الطلاق الصادر من المجلس الملي ، وحكم لها بوقف

أحوال الشخصية التي تقوم بين الزوجين غير المسلمين، إذا ما اختلفا طائفة أو ملة، وإن استبقى الشارع المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تقضى بعدم سماع دعوى الطلاق بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع الطلاق وهي طوائف الكاثوليك، وذلك دفعا للخرج والمشقة. فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن الطرفين مختلفا الطائفة ويدينان بوقوع الطلاق، فقد تعين تطبيق أحكام الشريعة على واقعة النزاع بينهما، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأسس قضاءه برفض دعوى الطاعن «إثبات طلاق» على أن القواعد الموضوعية المشتركة بين ذوى الملة المختلفة هي الواجبة التطبيق، وأن تلك القواعد لا تجيز الطلاق بمجرد الإرادة المنفردة، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

### المحكمة

«... وحيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن ذلك أن الطاعن بعد أن رفع طعنه الحالى أعاد طرح النزاع من جديد على القضاء للفصل فيه إذ رفع الدعوى... أمام محكمة الاسكندرية بطلب إثبات طلاقه، حيث قضى فيها بعدم جواز سماعها لسبق الفصل فيها، ثم رفع الدعوى... أمام دائرة أخرى ولا تزال منظورة، مما يعتبر ذلك منه نزولا عن طعنه.

«وحيث إن... تنازل الطاعن عن طعنه يجب أن يكون صريحا واضحا ولا يؤخذ فيه بالظن ولا يقبل التأويل، فرفع النزاع من جديد مع

مذاهبه لا يعرف الطلاق بالإرادة المنفردة ذلك أن المقصود من المادة المشار إليها أن يكون الطلاق مشروعاً في ملة الزوجين غير المسلمين، ولو توقف على حكم من القاضي. إذ أن الملة الوحيدة التي لا تجيز التطليق هي ملة الكاثوليك، وهذا النص يؤكد قصد الشارع من أنه لا يرجع لشريعة الزوجين عند اختلافهما في الطائفة أو الملة، إلا لبحث دينوثهما بوقوع الطلاق فقط، لما كان ذلك، وكان الثابت من وقائع الدعوى أن الزوجين مختلفان في الطائفة، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه».

(القضية رقم ٣٦ سنة ٢٩ ق «أحوال شخصية» رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفراني سالم، وأحمد زكي محمد، وأحمد أحمد الشامي وقطب عبد الحميد فراج المستشارين).

١٨٤

٦ من فبراير ١٩٦٣

١ — حكم : نقض، طعن، تنازل عنه. وجوب أن يكون التنازل عن الطعن صريحا واضحا. عدم الأخذ فيه بالظن والتأويل. رفع النزاع من جديد مع قيام طعن لا يعتبر تنازلا عن هذا الطعن.

ب — أحوال شخصية : طلاق، دعواه، سماعها.

المبادئ القانونية :

١ — التنازل عن الطعن يجب أن يكون صريحا واضحا، فهو لا يؤخذ بالظن ولا يقبل التأويل، ورفع النزاع إلى القضاء من جديد مع قيام الطعن لا يعتبر تنازلا عنه.

٢ — مفاد المادتين ٦ و ٧ من القانون

٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، أن الشارع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات



قيام طعنه ، لا يعتبر تنازلاً عنه مما يتعين معه رفض الدفع .

« وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .  
« وحيث إن مما ينعماء الطاعن على المحكم المظعون  
فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك أن  
أطرح أحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بالطلاق  
بين المسلمين وهي الواجبة التطبيق في النزاع بين  
الطرفين وهما مختلفي الطائفة وذلك وفقاً للفقرة  
الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢  
لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم  
الشرعية التي تحيل إليها والمادة ٧/٩٩ من اللائحة  
المشار إليها وأعمال القواعد الموضوعية المشتركة  
بينهما مع مخالفة ذلك للمواد السالفة ولغرض  
الشارع ولما استقر عليه قضاء المحاكم الشرعية التي  
لم يشأ المشرع أن يعدل عنه .

« وحيث إن هذا النعمى في محله ذلك أن المادة  
السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تنص  
على أنه « تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة  
بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من  
اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر  
في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة .  
أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية  
للمصريين غير المسلمين والمتعدى الطائفة والملة  
الذين لهم جهات قضائية ملية منتظمة وقت صدور  
هذا القانون فتصدر الأحكام — في نطاق النظام  
العام — طبقاً لشريعتهم » وتنص المادة ٧ منه  
على أنه « لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من  
المادة المتقدمة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد  
الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير  
الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فتطبق  
الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون »  
وتنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم

الشرعية على أن « تصدر الأحكام طبقاً للبدون  
في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب  
أبي حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون  
المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن  
تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد » . كما تنص  
المادة ٩٩ منها في فقرتها الأخيرة على أن « لا نسمع  
دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين  
على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق »  
وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذه المادة الأخيرة  
« أن المحاكم الشرعية كانت تحكم بوقوع طلاق  
غير المسلم على زوجته غير المسلمة في الدعوى  
المرفوعة من أحدهما على الآخر وكان في ذلك حرج  
ومشقة بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع الطلاق  
لعدم استطاعة هذه المطلقة الزواج من آخر للتقاليد  
المتبعة في ملتها ، فتبقى معلقة لا تزوج وقد تحرم  
من النفقة فلا تجد من ينفق عليها ، فرؤى معالجة  
هذه الحالة عملاً بمبدأ جواز تخصيص القضاء  
بالنص على عدم سماع دعوى الطلاق من أحد  
الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا  
يدينان بوقوع الطلاق » ومفاد هذه النصوص أن  
المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية  
في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين  
الزوجين غير المسلمين إذا ما اختلفا طائفة أو ملة  
ولم يشأ أن يخالف ما استقر عليه قضاء المحاكم  
الشرعية من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية  
في هذا الشأن والتي كانت تختص بالفصل  
في المنازعات بينهم باعتبارها صاحبة الاختصاص  
العام في مسائل الأحوال الشخصية ، ولهذا استبقى  
المشرع المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية  
بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع الطلاق  
وذلك دفعاً للحرج والمشقة بالنسبة لهذه الطوائف  
وهي طوائف الكاثوليك التي لا تجيز التطليق .



مما يتعين معه نقضه .

( القضية رقم ٣ سنة ٣١ ق « أحوال شخصية »  
بالمهئة السابقة ) .

١٨٦

٧ من فبراير ١٩٦٣

١ - نقض : طعن ، توكيل به ، قانون ، تنازع  
القوانين من حيث المكان . وكالة .

ب - إعلان : شخص مقيم بالخارج ، حكم ، طعن ،  
استئناف .

المبادئ القانونية :

١ - تخضع أشكال العقود والتصرفات  
لقانون البلد الذي أبرمت فيه . فإذا كان  
التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة قد وثق  
بمعرفة السلطات الرسمية بيوغوسلافيا وصدقت  
عليه وزارة الخارجية بها والقنصلية المصرية  
ببلغراد عملاً بالمادة ٦٤/١٤ من القانون ١٦٦  
لسنة ١٩٥٤ واعتمدت السفارة اليوغوسلافية  
بالقاهرة ترجمة التوكيل إلى اللغة العربية بما  
يطابق اللغتين الأجنبيةتين اللتين حرر بهما ،  
ثم صدقت وزارة الخارجية المصرية على  
إمضاء سكرتير السفارة المذكورة ، وكانت  
المطعون عليهم - لم تبد أى اعتراض على  
إجراءات توثيق التوكيل فى الخارج أو على  
ما يتضمنه هذا التوكيل ، أو على الترجمة  
الرسمية المدونة به ، فإن هذا التوكيل وقد  
استكمل شرائطه الشكلية والقانونية يكون  
حجة فى إسباغ صفة الوكالة للمحامى الذى  
قرر بالطعن .

٢ - لئن كانت المادة ١٤/١٠ من  
قانون المرافعات تنص على أنه : فيما يتعلق

ولما كان الثابت من وقائع الدعوى أن الطاعن  
ينتمى إلى طائفة الروم الارثوذكس وذلك قبل  
رفع الدعوى وأن المطعون عليها انضمت إلى  
طائفة الاقباط الارثوذكس قبل زواجهما ، أى  
أنهما مختلفا الطائفة ودينان بوقوع الطلاق ،  
فكان يتعين تفريغاً على ما تقدم تطبيق أحكام  
الشريعة الإسلامية لما كان ذلك ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يكون قد  
أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله مما يستوجب  
نقضه دون حاجة لبحث باقى الأوجه ..

( القضية رقم ٣٧ سنة ٣٠ ق « أحوال شخصية »  
بالمهئة السابقة ) .

١٨٥

٦ من فبراير ١٩٦٣

أحوال شخصية : طلاق ، دعوى . سماعها .

المبدأ القانونى :

إذ نص الشارع فى الفقرة السابعة من  
المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية على أنه :  
« لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين  
غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان  
بوقوع الطلاق » ، فإنه يكون قد قصد التفرقة  
بين الطوائف التى تدين بالطلاق ، فأجاز  
سماع دعوى الطلاق بالنسبة لها ؛ والطوائف  
التي لا تدين بالطلاق وهى الكاثوليك ،  
فمنع سماع دعوى الطلاق بينها دفعاً للخرج  
والمشقة . فإذا كان الثابت أن الطرفين مختلفا  
الملة والطائفة ، ولا يندمى أحدهما إلى طائفة  
الكاثوليك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى  
بعدم سماع الدعوى ، يكون قد خالف القانون

يبدو أنها اللغة اليوغسلافية ولم تقترن بها ترجمتها مما يجعل بالأجراءات التي اتخذت للتصديق على توقيع المؤسسة الطاعنة والتحقق من مطابقتها لقانون محل العقد . هذا فضلا عن عدم تصديق وزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة على خاتم القنصلية المصرية ببلغراد مما لا يمكن معه التثبت من صحة ذلك الخاتم ، أما عبارة التصديق الصادرة من وزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة فلا تنصب على خاتم القنصلية المصرية ببلغراد — كما طعنتم النيابة في مذكرتها — بل هو تصديق على إمضاء . . سكرتير السفارة اليوغسلافية بالقاهرة الذي صدق . . على ترجمة العبارة إلى اللغة الفرنسية . ومن ثم فلا يعتد بهذه الورقة المقدمة على أنها توكيل في إثبات أن الطعن قد حصل التقرير به من محام موكل في ذلك كما أوجب القانون .

« وحيث إن . اشكال العقود والنصرفات تخضع لقانون البلد الذي أبرمت فيه ، ويبين من الرجوع إلى التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة أنه حرر أولا باللغتين الفرنسية والكرواتية متضمناً صدور التوكيل من . . مدير مؤسسة . . إلى الأستاذ . . المحامي لاتخاذ إجراءات الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاستئناف . . وقد وثق هذا التوكيل بمعرفة السلطات الرسمية بيوغسلافيا . . ثم صدقت وزارة الخارجية اليوغسلافية على محضر التوثيق . . كما صدقت القنصلية المصرية ببلغراد . . على إمضاء مدير التصديقات وختم وزارة الخارجية اليوغسلافية وذلك عملاً بالمادة ١٤/٦٤ من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ واعتمدت السفارة اليوغسلافية بالقاهرة . . ترجمة التوكيل إلى اللغة العربية بما يطابق اللغتين الفرنسية والكرواتية

بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم صورة الإعلان إلى النيابة وعلى النيابة إرسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية ، إلا أن الشارع قد رأى ، في بعض الأحوال ، وجوب إعلان الشخص الذي له محل إقامة معلوم بالخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه ، مستبعداً جواز تسليم الصورة للنيابة . . من وجوب إعلان الحجز لشخص المحجوز لديه المقيم خارج مصر أو في موطنه ، وذلك حرصاً من الشارع على وجوب توافر العلم الشخصي أو الظني ، مستبعداً بذلك العلم الحكمي بتسليم الصورة إلى النيابة تقديرأ منه لأهمية ذلك العلم في هاتين الحالتين . وهذا الإيجاب لا يتأتى معه القول بأن مواعيد الطعن تجري من تاريخ تسليم الصورة للنيابة ، متى كان للمعلن إليه موطن معلوم في الخارج ، وهو ما جرى به قضاء محكمة النقض .

### المحكمة

« . . وحيث إن الطعون عليها دفعت في مذكرتها بعدم قبول الطعن شكلاً لأن ورقة التوكيل الصادر للمحامي المؤسسة الطاعنة تحررت بغير اللغة العربية . لغة المحاكم طبقاً لقانون نظام القضاء ، والعبارة المدونة بها على أنها ترجمة ليست متعمدة . فهي لا تحمل توقيعاً ولم يصدق عليها من أية جهة مختصة بالترجمة ، بل إن التصديق المشار إليه في هذا التوكيل على أنه تصديق على الترجمة إنما يتعلق بالترجمة إلى الفرنسية مما يتعذر معه التثبت من صحة ذلك التوكيل . كما أن عبارة التصديق على توقيع الموكل قد حررت بلغة أجنبية

اللتين حرر بهما التوكيل ، ثم صدقت وزارة الخارجية المصرية . . على إمضاء . . سكرتير السفارة اليوغسلافية بالقاهرة . لما كان ذلك ، وكانت المطعون عليها لم تبد أى اعتراض على إجراءات توثيق التوكيل فى الخارج أو على ما يتضمنه هذا التوكيل أو على الترجمة الرسمية المدونة به ، فإن هذا التوكيل وقد استكمل شرائطه الشكلية والقانونية يكون حجة فى اسباب صفة الوكالة للدعوى التى قرر بالظمن . .

«وحيث إن الظمن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

«وحيث إن مبنى الظمن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى القانون إذ اعتبر تاريخ تسلم صورة الحكم للنيابة فى ١٧ مارس سنة ١٩٥٦ هو بداية احتساب ميعاد الاستئناف . دون اعتبار للتاريخ الذى تم إعلان الطاعنة فيه بتسليم صورة الحكم الابتدائى إليها فى موطنها بيلغراد بالطرق السياسية . . مع أن المبرة بتسليم الصورة بالفعل إلى المراد إعلانه . ولا يعتد بتاريخ تسليم صورة الإعلان إلى النيابة العامة لأن الصورة لم تسلم إليها إلا لتم هى عملية الإعلان فتقوم بما لا يستطيع المحضر القيام به طبقاً للمادة ١٤/١٠ من قانون المرافعات .

«وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه وإن نصت الفقرة العاشرة من المادة ١٤ من قانون المرافعات على أنه : « فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم فى الخارج تسلم صورة الإعلان إلى النيابة وعلى النيابة إرسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية » إلا أنه يبين من مراجعة نصوص القانون أن المشرع قد رأى فى بعض الأحوال وجوب أن يكون إعلان الشخص الذى له محل إقامة معلوم

فى الخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص ، أو فى موطنه ، مستبعداً جواز تسليم الصورة للنيابة . فنصت المادة ٥٥٠ مرافعات على أنه إذا كان المحجوز لديه مقبلاً خارج مصر وجب إعلان الحجز لشخصه أو فى موطنه بالخارج بالأوضاع المقررة فى البلد الذى يقيم فيه ، كما نصت المادة ٣٧٩ مرافعات على أن مواعيد الظمن فى الأحكام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو فى موطنه الاصلى ، وذلك حرصاً من المشرع على وجوب توافر العلم الشخصى وفى الأقل العلم الظنى مستبعداً بذلك العلم الحسمى بتسليم الصورة إلى النيابة تقديرآ منه لأهمية ذلك العلم فى هاتين صورتين .

يؤكد ذلك ماورد فى الأعمال التحضيرية للمادة ٣٧٩ مرافعات — تقرير لجنة قانون المرافعات بمجلس الشيوخ — « من أن المشرع رأى أن مواعيد الظمن لا يصح أن تبدأ من تاريخ الإعلان للمحل المختار أو إلى قلم الكتاب » نظراً لخطورة أثر الإعلان فى بدء مواعيد الظمن ، وقد انتهى الامر إذا استبقى المحل المختار إلى إعلان الحكم فى بعض الصور إلى قلم الكتاب إذا لم يكن الخصم قد اتخذ محلاً مختاراً ، كما يصح أن تكون علاقة الخصم بالمحل المختار قد انتهت . وهذا يفصح عما يقدره المشرع من خطر بدء مواعيد الظمن ، مما دعاه إلى تقرير وجوب السعى لإيصال الصورة المعلنة لعلم العلن إليه وذلك بتسليمها له شخصياً أو فى موطنه الاصلى ، وهو إيجاب لا يتأتى معه صواب متابعة رأى القائل بأن مواعيد الظمن تجرى من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للعلن إليه موطن معلوم فى الخارج — وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة .



متجدد ، ولو أقر به المدين . . فإذا كان البنك الطاعن قد حجز تحت يده جزءاً من أرباح الكوبونات أكثر من خمس سنوات ، دون أن يطالب أصحاب الشأن بها فإنها تؤول إلى الحكومة إذ أن هذه المبالغ لا تخرج عن كونها جزءاً من الفائدة السنوية ، ولا تغير طبيعتها بمجرد استقطاعها وحجز البنك لها مع عليه بأنها تزيد عن الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الحق في المطالبة بهذه المبالغ بالتقادم ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المبالغ التي ساهم بها البنك في صندوق تعاون وادخار موظفيه والفوائد المستحقة عن مجموع المبالغ المودعة به تخرج عن ملكية البنك وتصبح ملكاً للموظفين ، وأن البنك يستثمر هذه الأموال لحسابه وبذلك يتوافر في النزاع وجود طرفين دائن ومدين ، وكانت المادتان ١٥ و ١٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضيان بإخضاع فوائد الديون للضريبة ، وبامستحقاق هذه الضريبة على المجموع الكلي للفوائد ، فإن ما انتهى إليه الحكم من أن تخضع الفوائد التي يدفعها البنك والموظفون إلى صندوق التعاون والادخار للضريبة - فلا مخالفة فيه للقانون وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض .

( القضية رقم ١٥٣ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفراني سالم وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي وقطب عبد الحميد فراج المستشارين ) -

ولما كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن صورة الحكم الابتدائي قد سلمت للمؤسسة الطاعنة في موطنها ببلغراد . . وأن هذه المؤسسة رفعت استئنافها . . بعد تسعة أيام من تاريخ إعلان الحكم فإن الاستئناف يكون قد رفع في الميعاد القانوني وهو أربعون يوماً بخلاف مواعيد المسافة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر بداية ميعاد الاستئناف هو تاريخ تسليم صورة الحكم إلى النيابة العامة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

( القضية رقم ٣٨٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود القاضي واميل جبران ولطفى علي ، ومحمد ممتاز نصار المستشارين ) -

١٨٧

١٣ من فبراير ١٩٦٣

أ - ضريبة : إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .  
تقدم ، مسقط .

ب - ضريبة : فوائد الديون .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ٢٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن : « تؤول إلى الحكومة نهائياً جميع المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم قانوناً بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها ، وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المبينة بعد الأرباح والفوائد المتفرعة عن الأسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون أصدرته أية شركة تجارية أو مدنية . » كما تنص المادة ٣٧٥ من التقنين المدني في فقرتها الأولى على أن : « يتقدم بخمس سنوات ، كل حق دوري

١٨٨

١٣ من فبراير ١٩٦٣

عمل : عقده ، عناصره . حكم . فساد .

## المبدأ القانوني :

المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاولة أو غيره من العقود هو توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته ، وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقيين المدني بقولها إن « عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة العاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر ، وما نصت عليه كذلك المادة الأولى من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بقولها : « عقد العمل هو الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه في مقابل أجر ، ويكون لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استدل في تكييفه للعلاقة بين الطرفين بأنها علاقة عمل ، بما استخلصه من تحديد نوع العمل ونطاقه وحدوده والمواعيد المقررة له وخضوع المطعون عليه في تنفيذه لإشراف الطاعن ورقابته وهو استخلاص سائق يؤدي إلى ما انتهى إليه فإن النعي على هذا الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

المحكم

« . . . وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استظهر عقد استخدام المطعون عليه وهو خطاب تعيينه . . . بأن أورد بياناً شاملاً لما تضمنه من تحديد لنوع العمل ونطاقه ونطاقه ، ثم قرر أنه . . . « يبين من ذلك أن ركن التبعية ثابت من إصدار المؤسسة أوامرها إلى المطعون عليه بصدد علاج موظفيها وعمالها في الحدود التي رسمتها وإتباعه هو بهذه الأوامر وتنفيذها . . . كما أن الأجر كعنصر من عناصر عقد العمل ثابت ومن ثم تكون العلاقة التي تربط المطعون عليه بالطاعن هي علاقة عمل يحكمها قانون عقد العمل الفردي ، ولا يغير من هذا النظر كون المطعون عليه يشتغل في مستشفيات أخرى وله عيادة خاصة إذ أن القانون لا يشترط في عقد العمل التبعية الاقتصادية ، كما أن إلزام المطعون عليه بدفع ضريبة المهنة لا يغير من جوهر العقد وطبيعته » وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفه فيه للقانون ولا فساد فيه للاستدلال . . .

( القضية رقم ١٣٧ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) .

١٨٩

١٤ من فبراير ١٩٦٣

إفلاس : التوقف عن الدفع . تاريخه . تحديده وتعديله . معارضة . استئناف . دعوى .

## المبدأ القانوني :

تاريخ التوقف عن الدفع إنما يتحدد في حكم إشهار الإفلاس تحديداً مؤقتاً أو في حكم مستقل ولا يصح تعديل ذلك التاريخ إلا بطريق الطعن في الحكم سواء بالمعارضة إعمالاً للمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ من قانون التجارة ، أو بطريق

أن كل طالب يستند إلى عقد عمل مستقل بذاته ، عن عقد العمل الذي يستند إليه الطالب الآخر ، فإن الأسباب تعتبر مختلفة في معنى المادة ٤١ من قانون المرافعات ولو تماثلت في النوع .

٢ - مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة وه طروحة دائماً على المحكمة ، وعليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها طبقاً للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، لتعلق قواعد الاختصاص النوعي بالنظام العام . ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمني باختصاص المحكمة بنظر هذا الموضوع فإن خالف هذا الحكم قواعد الاختصاص النوعي كان استئنافه جائزاً مهما تكن قيمة الدعوى باعتبار الحكم صادراً في مسألة اختصاص نوعي ، وذلك بالتطبيق لنص المادة ٤٠١/٢ من قانون المرافعات .

٣ - لا ينقل الاستئناف الدعوى إلى محكمة الاستئناف إلا بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، أى في حدود طلبات المستأنف ، فإذا كان الطاعن قد قبل بعض ما قضى به الحكم الابتدائي في الطلبات الخارجة عن اختصاص المحكمة الابتدائية (القيمي) ، وقصر استئنافه على ما زاد على المبالغ الذي قبله ، فإن الاستئناف على هذا النحو لا يطرح على محكمة الاستئناف مسألة الاختصاص : لأن هذه المسألة لا تعتبر مستأنفة تبعاً لاستئناف الجزء الذي لم يقبله ،

الاستئناف طبقاً للقواعد العامة لعدم وجود نص خاص باستئناف هذا الحكم ومن ثم فإن طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانوناً .

( القضية رقم ٢٢٩ سنة ٢٧ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة الحسيني العوضي وعمود القاضي وعمود توفيق اسماعيل ولطفي على وحافظ محمد بدوي المستشارين ) .

١٩٠

١٤ من فبراير ١٩٦٣

١ - دعوى : تقدير قيمتها . طلبات . تعددها . عمل ، الأجر والمكافأة .  
ب - اختصاص : نوعي وقيمي ، نظام عام . استئناف ، أحكام جائز استئنافها .  
ج - استئناف : أثر ناقل له . قوة الأمر المقضي ، قبول الطاعن اختصاص المحكمة الابتدائية .

المبادئ القانونية :

١ - متى كانت الدعوى قد تضمنت طلب إلزام ثلاثة أوقاف بما يستحقه رافع الدعوى في ذمة كل منها من مرتب متأخر ومكافأة عن مدة خدمته ، فإن هذه الطلبات الثلاثة وإن جمعتها صحيفة دعوى واحدة ، إلا أنها تعتبر في حقيقتها ثلاث دعاوى مستقلة تختلف موضوعاً وسبباً وخصوماً ومن ثم فلا ينظر في تقدير قيمة الدعوى إلى مجموعها ، وإنما تقدر الدعوى باعتبار قيمة كل طلب منها على حدة . ولا يغير من هذا النظر كون السبب الذي يستند إليه كل من هذه الطلبات من نوع السبب الذي يستند إليه الطلب الآخر ، إذ هو في كل منها عقد عمل . ذلك أنه ما دام



وأورد أحكاماً صريحة تقضى بعدم جواز رد الرسوم إذا عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصلت عنه .

( القضية رقم ١٥٧ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة ) .

١٩٢

١٤ من فبراير ١٩٦٣

دعوى : نطاقها . تقدير قيمتها . اختصاص ، قيمي ، التسليم — بصفة أصلية — تعتبر غير قابلة للتقدير وتعد قيمتها زائدة على مائتي وخمسين جنيهاً .

المبدأ القانوني :

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون المرافعات أن الدعوى تعتبر غير قابلة للتقدير في نظر الشارع ، إذا كان المطلوب فيها لا يمكن تقدير قيمته طبقاً لأي قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التي وضعها الشارع في المواد من ٣٠ — ٤٣ من قانون المرافعات . ولما كان طلب التسليم الذي يبدى بصفة أصلية ليس من بين الطلبات التي أورد قاعدة لتقديرها في المواد المشار إليها ، فإن الدعوى بطلبه تكون غير قابلة للتقدير ، وتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً . ويؤيد ذلك أن الشارع حين عرض في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات بضرب أمثلة للطلبات غير المقدرة القيمة ذكر « التسليم » من بينها .

( القضية رقم ٣٣٥ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة ) .

١٩٣

٢٠ من فبراير ١٩٦٣

ضريبة : تنازل عن منشأة ، لإخطار به ، تضامن .

إذ يعتبر الطاعن بقبوله بعض ما قضى به في تلك الطلبات . ، قد قبل الحكم الضمني باختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها ، وبالتالي أضحي هذا اللقاء انتهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى ، وهي تسمو على قواعد النظام العام ومن ثم فلا يكون لمحكمة الاستئناف في هذه الحالة أن تتعرض للفصل في مسألة الاختصاص .

( القضية رقم ٧٣ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة ) .

١٩١

١٤ من فبراير ١٩٦٣

رسوم : شهر عقارى . ردها .

المبدأ القانوني :

أحال الشارع — في المادة ٩ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ فيما يتعلق بتقدير رسوم الشهر العقارى وتحصيلها وردها والمنازعة فيها ، إلى الأحكام المقررة لذلك في القانونين ٩٠ و ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والشرعية . ولما كانت المادة ٦٦ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، المقابلة للمادة ٥٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٤٤ ، قد حصرت أحوال رد الرسوم وليس من بينها حالة عدول أصحاب الشأن عن الإجراء الذي حصل عنه الرسم ، فإن مؤدى ذلك عدم جواز الرد في هذه الحالة . ويؤيد هذا النظر أن الشارع أصدر القانون ٨١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل القوانين ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤

## المبدأ القانوني .

مؤدى نص المادة ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، المعدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ ، أن الطلب الذى يوجهه المتنازل له إلى مصلحة الضرائب لتوافيه ببيان الضرائب المستحقة لها على المنشأة المتنازل عنها ، هو إجراء قائم بذاته لا يغنى عنه الإجراء الخاص بالإخطار عن التنازل نفسه ؛ وأن مدة الستين يوماً التى يترتب على انقضائها إعفاء المتنازل له من المسئولية عن هذه الضرائب ، إنما يبدأ سريانها من تاريخ طلب البيان عنها من مصلحة الضرائب لا من تاريخ الإخطار بالتنازل نفسه .

( القضية رقم ٢٣٢ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفرانى سالم وأحمد زكى محمد وقطب عبد الحميد فراج المستشارين ) .

١٩٤

٢٠ من فبراير ١٩٦٣

وقف : شرط الواقف ، تفسيره .

## المبدأ القانوني :

لئن أطلقت المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ للقاضين حرية فهم غرض الواقف من عبارته دون التقيد بالقواعد اللغوية ، إلا أن هذا الفهم مقيد بعدم الخروج بشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يخالفه . فإذا كانت عبارة الواقف قد جرى نصها في كتاب الوقف على الوجه الآتى :

« ومن ذلك حصة قدرها السدس . . تكون وفقاً يصرف ريعه على متولى النظارة على هذا الوقف ، ولم ينص على أن هذا المشروط أجر نظر أو فى مقابلة العمل ، وكان ما يعينه الواقف للناظر يعتبر استحقاقاً له قل أو أكثر ، سواء عمل أو لم يعمل ، ولا يعتبر أجراً ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر بعض ما هو مشروط للناظر من قبيل الأجر ، يكون قد أساء تأويل شرط الواقف وخرج عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائغ فحاج مشوباً ببطلان جوهرى يعيبه ويستوجب نقضه .

( القضية رقم ٤٣ سنة ٣٠ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفرانى سالم وأحمد زكى محمد وأحمد أحمد الشامى ، وقطب عبد الحميد فراج المستشارين ) .

١٩٥

٢١ من فبراير ١٩٦٣

أ - وقف : رجوع أو تغيير ؛ الشروط العشرة . الاستحقاق بعوض مالى . لإثبات بالفرائض . قرائن قانونية قاطعة .  
ب - وقف : على غير الخيرات ، الغاؤه . ملكية ، أيلواتها للواقف أو المستحقين .  
ج - وقف : استحقاق بعوض مالى . لإثبات . طرقه : بالكتابة ، أوراق رسمية . صورية . وارث .  
د - وصية : تصرف مضاف إلى ما بعد الموت . استحقاق بعوض مالى . لإثبات به . وقف ، ملكية ، أيلواتها بعد الغائه .

## المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت المادة ١١ من القانون

الواقف ، وفقاً لأحكام المادة ١١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، إذ يؤول في هذه الحالة ملك الوقفية إلى من سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته ، ويكون للواقف حق الانتفاع مدى حياته .

٣ — استحدث الشارع عند إنهاء الوقف حكماً جديداً بشأن إثبات تلقى الواقف العوض ، فنصت المادة ٤/٢ من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه : « يعتبر إقرار الواقف بإشهاد رسمي بتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعاً ، متى صدر خلال الثلاثين يوماً التالية للعمل بهذا القانون ، ومؤدى ذلك أن الإقرار إذا صدر من يملكه وفى خلال هذا الميعاد ، فإنه لا يقبل نفى ما تضمنه ، وتمتد حججته إلى ذوى الشأن ممن لهم مصلحة فى أيلولة المال الذى انحل عنه الوقف إلى الواقف كالورثة والمستحقين وغيرهم ؛ وذلك لضمان استقرار الحقوق وحسم المنازعات .

وينبنى على ذلك أنه ليس لو ارث الواقف أن يطعن بالصورية على إقرار الواقف الذى أشهد فيه بتلقى عوض مالى ، أو ثبوت حقوق قبله .

٤ — لا تؤول ملكية رقبة العين الموقوفة . بعد إلغاء الوقف ، طبقاً للقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، إلى المستحق عن الواقف الذى أصدر الإقرار بتلقى العوض ؛ لأنه لم يكن يملك هذا المال حتى ينقله إلى غيره ، وإنما تؤول ملكية

٤٨ لسنة ١٩٤٦ تحظر على الواقف الرجوع أو التغيير فى وقفه قبل العمل بهذا القانون ، وجعل استحقاقه لغيره فى حالتين ، الأولى : إذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له ؛ والثانية : إذا ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعرض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف ؛ فقد دل ذلك . وهو ما يبين من المذكرة التفسيرية للقانون المذكور ، على أن حرمان الواقف نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة يعتبر قرينة قاطعة على أن هذا التصرف كان بمقابل يمنعه من الرجوع ، دون حاجة إلى تحقيق أو إثبات ، بل يكفي وجود هذا المظهر فى كتاب الوقف أو إشهاد التغيير . أما الحالة الثانية ، فإن إثبات تلقى الواقف العوض بمن له الاستحقاق فى الوقف ، يكون بكافة الطرق القانونية فى الإثبات بما فى ذلك القرائن .

٢ — يصبح ما انتهى فيه الوقف على غير الخيرات ملكاً للواقف إن كان حياً ، وله حق الرجوع فيه ؛ فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته فى الاستحقاق على أن المادة الرابعة من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف قد نصت استثناء من هذه القاعدة ، على أن الملكية لا تؤول إلى الواقف متى ثبت أن استحقاق من سيخلفه فى الاستحقاق كان بعوض مالى ، أو لضمان حقوق ثابتة قبل



المال إلى المقر له بإجازة من القانون . وعلى ذلك فإذا كان التصرف المقصود بالمادة ٩١٧ من القانون المدني ، الذي يعتبر مضافاً إلى ما بعد الموت ، ويأخذ حكم الوصية إذا احتفظ المتصرف بجزية العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته ، هو تصرف الشخص لأحد ورثته تصرفاً يرد على ملكية العين أو على حق عيني فيها ؛ فإن إقرار الواقف بتلقي العوض لا ينصب إلا على تلقي العوض ، وبالتالي فلا يخضع لحكم المادة ٩١٧ من القانون المدني سالفة الذكر .

( القضية رقم ٢٦٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود القاضي وأميل جبران ومحمد ممتاز نصار وحافظ محمد بدوي المستشارين ) .

١٩٦

٢١ من فبراير ١٩٦٣

شفعة : ثمن حقيق ، إيداعه ، ملحقاته .

المبدأ القانوني :

إذا كانت المادة ١٤ من قانون الشفعة القديم توجب على الشفيع إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة مشتملاً على عرض الثمن والملحقات الواجب دفعها قانوناً ، إلا أن الشارع في القانون المدني الجديد لم يأخذ بقاعدة عرض الثمن والملحقات وأوجبت المادة ٩٤٢ منه على الشفيع إيداع كامل الثمن ضماناً لجدية طلب الشفعة ، وجعل الجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق في الأخذ

بالشفعة ، مما يدل على أن الشارع قد تعمد في القانون الجديد إغفال ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه ، اكتفاء منه بتقييد حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقي فحسب ؛ مما يتعين معه إعمال هذا القيد في أضيق الحدود ، بحيث لا ينسحب إلى ملحقات الثمن التي لم يرد بها تكليف في القانون .

( القضية رقم ٤٣ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي ومحمود القاضي وأميل جبران ومحمد ممتاز نصار وحافظ محمد بدوي المستشارين ) .

١٩٧

٢١ من فبراير ١٩٦٣

١ - استئناف : ميعاد - إفلاس - دعاوى ناشئة عن التفليسة - سورية .

ب - دعوى : سببها ، سورية ، إفلاس ، دعوى إبطال تصرف المفلس في فترة الارتباب .

المبادئ القانونية :

١ - لا يعتبر الحكم صادرأ في دعوى ناشئة عن نفس التفليسة وخاضعاً في استئنائه للبيعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة ( وهو خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان ) ، إلا إذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض إلا بمناسبة الإفلاس ، ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة في قانون التجارة في باب الإفلاس . ومن ثم فاللهوى بصورية التصرف الحاصل من المفلس صورية مطلقة ، لا ينشأ النزاع فيها عن الإفلاس ، بل قد يشور ولو لم يشور الإفلاس . كما أن الفصل في هذا النزاع لا يقتضي تطبيق قاعدة من القواعد المتعلقة بالإفلاس

١٩٩

٩ من أكتوبر ١٩٦٣

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، سنويتها .  
مرسوم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ م .

المبدأ القانوني :

الأصل في السنة المالية للمنشأة أن تكون  
متماشية مع السنة التقويمية ؛ ولكن رعاية  
لمصلحة الممولين من تختلف سنتهم المالية  
عن السنة التقويمية ، اعتبر الشارع نظام  
السنوات المتداخلة ، وجعل تحديد الضريبة  
في كلا الحالتين على أساس النشاط الذي تزاوله  
المنشأة طوال السنة ، يتحدد بين كسب  
وخسارة ، ثم يتحدد في نهايتها .

ولما كان الربح الناتج من المتاجرة خلال  
١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ ، لا يتحقق  
إلا في سنة ١٩٤٧ ، فإنها تكون هي سنة  
الأساس التي عنها الشارع في المادة الأولى  
من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

( القضية رقم ١٣٦ لسنة ٢٩ ق ) .

٢٠٠

٢٢ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - أحوال شخصية : مصريون مسلمون ؛ خطبة ،  
هدايا .

ب - هبة : رجوع فيها ، شرطه ، هدايا خطبة ،  
شبكة ، استردادها ، مدني م ٥٠٠ .

ج - عقد : أركانه ، سببه .

د - حكم : تسببه . شهود ، استئناف مناقشة  
أقوالهم .

المبادئ القانونية :

١ - الخطبة وإن كانت تمهيداً للزواج ،

ولأنما تحكمه قواعد القانون المدني ، وينبني  
على ذلك أن استئناف الحكم الصادر في هذه  
الدعوى لا يخضع بالنسبة لميعاده لحكم المادة  
٣٩٤ سالفة الذكر ، وإنما يكون ميعاده هو  
الميعاد العادي المبين بالمادة ٤٠٢ من قانون  
المرافعات ، أي أربعين يوماً من تاريخ  
إعلانه .

٢ - متى طلب الدائن في الدعوى إبطال  
البيع الحاصل من مدينه المفلس لصوريته  
صورية مطلقة كما طلب لإبطاله لصدوره منه  
في فترة الارتباب ، فإن هذين الطلبين ، وإن  
اتحدا محلاً وخصوماً ، إلا أن السبب القانوني  
في كل منهما يختلف عنه في الآخر .

( القضية رقم ٦٠ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة وعمود توفيق  
اسماعيل وأميل جبران ولطفى علي ، وحافظ محمد بدوي  
المستشارين ) .

١٩٨

٩ من أكتوبر ١٩٦٣

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاماً ؛ مفشاة ،  
تغيير شكلها ، شركة تضامن .

المبدأ القانوني :

يعتبر شكل المنشأة من فردية إلى شركة  
تضامن ، من شأنه اعتبار نشاط المنشأة  
الفردية منتهياً ؛ واعتبار نشاط الشركة مبتدأ  
من تاريخ تكوينها ، ولا يغير من ذلك اتحاد  
نشاط المنشأتين .

( القضية رقم ١٣٣ لسنة ٢٩ ق ) .

الطاعن في هبته ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

٣ - السبب ركن من أركان العقد ، فينظر في توفره وعدم توفره إلى وقت انعقاد العقد : فإن انعقد بتوفر سببه ، فإنه لا يمكن أن يقال بعد ذلك بتخلف هذا السبب بعد وجوده . فإذا كانت الخطبة هي السبب في هذا النوع من الهبات ، الشبكة ، وذلك باعتبارها الباعث الدافع للتبرع ، فإن فسخها لا يمكن أن يؤدي إلى انعدام هذا السبب بعد أن تحقق .

٤ - متى كانت محكمة الاستئناف قد نفت في حدود سلطتها التقديرية قيام المانع الأدبي الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، واستلزمت في إثبات دفع مبلغ المهر هذا الدليل الكتابي ؛ فقد كان هذا حسيبها لتأسيس قضائها برفض الدعوى بالنسبة لهذا المبلغ ، ما دام أن الطاعن لم يقدم ذلك الدليل .

ولم يكن على المحكمة بعد ذلك أن تناقش أقوال الشهود التي استند إليها الحكم الابتدائي الذي قضت بإلغائه .

( القضية رقم ٣٠٢ لسنة ٢٨ ق ) .

٢٠١

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - نقض : طعن ، لإعلانه ، معلى ، صفته ، اسم ، خطأ فيه .

ب - مسئولية : تقصيرية ، تابع ، متبوع ، مرشد ، معاهدة بروكسل .

وهو من مسائل الأحوال الشخصية ، إلا أن الهدايا التي يقدمها أحد الخاطبين للآخر ، وبينهما الشبكة ، إبان فترة الخطبة ؛ لا تعتبر من هذه المسائل ، لأنها ليست ركناً من أركان الزواج ، ولا شرطاً من شروطه ؛ إذ يتم الزواج صحيحاً بدونها ، ولا يتوقف عليها . ومن ثم يكون النزاع بشأن تلك الهدايا بعيداً عن المساس بعقد الزواج ، وما هو متعلق به ، ويخرج بذلك عن نطاق الأحوال الشخصية .

وتعتبر هذه الهدايا من قبيل الهبات ويسرى عليها ما يسرى على الهبة من أحكام في القانون المدني . وقد أورد هذا القانون أحكام الهبة باعتبارها عقداً مالياً كسائر العقود ، واستمد أحكامها الموضوعية من الشريعة الإسلامية . ومن ثم فالمعول عليه في حق الخاطب في استرداد الهدايا ، هو أحكام الرجوع في الهبة الواردة في المادة ٥٠٠ وما بعدها من القانون المدني .

٢ - يشترط للرجوع في الهبة ، على ما نصت عليه المادة ٥٠٠ من القانون المدني في حالة عدم قبول الموهوب له ، أن يستند الواهب في الرجوع إلى عذر يقبله القاضي ، وألا يوجد مانع من موانع الرجوع .

فإذا كانت محكمة الموضوع قد أعملت هذه المادة ، و انتهت إلى عدم أحقية الطاعن في استرداد مبلغ الشبكة ، لما رآته في حدود سلطتها التقديرية والأسباب السائغة التي أوردتها من انتفاء العذر المقبول الذي يسوغ رجوع



إذ تقضى المادة الخامسة منها ببقاء مسؤولية السفينة في حالة ما إذا حصل التصادم بسبب خطأ المرشد ، حتى ولو كان الارشاد إجبارياً .

ومؤدى ذلك أن المرشد ينسلخ في الفترة التي يياشرب فيها نشاطه على ظهر السفينة عن الجهة التي يتبعها أصلاً ، وعلى ذلك فلا تسأل هذه الجهة عن الأخطاء التي تقع منه في تلك الفترة .

٣ — ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الأول من لائحة الملاحة في قناة السويس من أن أى سفينة تجتاز مياه القناة وموانئها تضمن garantit لشركة القناة كل دعوى تقام عليها من الغير من جراء أى أضرار مباشرة أو غير مباشرة ، وتسبب السفينة في حدوثها ، لا يعدو أن يكون تطبيقاً للقواعد العامة في تقرير حق المضمون في الرجوع على متعهد الضمان ، إذا كان الأخير هو ذات الشخص المسئول عن الفعل الضار .

وإذا كان الثابت أن الخطأ الذي نشأ عنه الضرر ، الذي حكم على المطعون عليها ، هيئة قناة السويس ، في الدعوى الأصلية بتعويضه قد وقع من الربان والمرشد ، وكلاهما تابع للشركة الطاعنة « شركة السفينة » ، مما يجعلها مسئولة عن هذا الخطأ مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة ؛ فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى به من أحقية المطعون عليها في الرجوع

ج — دعوى : ضمان فرعية ؛ مضمون ، ضامن ؛ متعهد ضمان ، حق الرجوع عليه ؛ ملاحه ، قناة السويس ، لائحة .

### المبادئ القانونية :

١ — إعلان الطعن الموجه من الحارس على الشركة ، يدل على أن طالب الإعلان هو الشركة ممثلة في هذا الحارس ؛ ويكون الإعلان على هذا النحو صحيحاً .

ولا اعتداد في هذا الخصوص بما يكون قد وقع من خطأ في اسم ممثل الشركة ، ذلك أن الشركة هي المقصودة بذاتها في الخصومة ، دون تمثيلها .

٢ — المرشد يعتبر في أثناء قيامه بعملية إرشاد السفينة تابعاً للمجهز ، لأنه يزاول نشاطه في هذه الفترة لحساب المجهز ؛ ويكون الحال كذلك ولو كان الإرشاد إجبارياً .

وليس في هذا خروج على الأحكام المقررة في القانون المدنى في شأن مسؤولية المتبوع ؛ ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ منه تقضى بأن رابطة التبعية تقوم ولولم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه .

والمجهز يمارس سلطة الرقابة والتوجيه على المرشد بواسطة ربانه . وقد قررت هذه القاعدة المتقدمة معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية ، والتي وافقت مصر عليها ، وصدر مرسوم بالعمل بأحكامها .

على الطاعة بما حكم به عليها في الدعوى الأصلية ، يكون مخالفاً للقانون .

ولا يعيبه خطؤه في تفسير الشرط المتقدم ، ووصفه بأنه التزام بالتأمين من المسئولية ، مادام أن منطوقه متفق على التطبيق الصحيح للقانون .

( القضية رقم ٣٠٦ لسنة ٢٨ ق )

٢٠٢

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - إثبات : حجية الأمر المقضى ، دفع بعدم جواز نظر الدعوى .

ب - وصية . وارث ؛ إرث ، تحايل على أحكامه ؛ مورث ، تصرفاته ، الطعن فيها ؛ نظام عام .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان النزاع في الدعوى الأولى يدور حول صحة صدور العقود من المورث ، وقد اقتصر الحكم الصادر في تلك الدعوى على بحث النزاع ، وفصل فيه برفض الادعاء بنزوير تلك العقود ، تأسيساً على ما ثبت له من صحة نسبتها إلى المورث ، ولم يفصل الحكم في منطوقه ، أو في أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق ، في صحة انعقاد هذه العقود ؛ كما أنه لم يتعرض لمسألة استيفاء المورث الثمن ، أو لوضع يد الطاعن على العين المتصرف فيها بعد صدور التصرفات إليه .

ولما كان النزاع في الدعوى الثانية منصفاً على التصرفات التي تتناولها العقود المحكوم بصحة نسبتها إلى المورث في الدعوى الأولى

سائرة لوصايا ، وما يترتب على ذلك من عدم نفاذها ؛ فإن السبب في الدعوى الأولى يكون مغايراً للسبب في الدعوى الثانية ، وبالتالي فلا تكون للحكم الأول حجية الأمر المقضى في الدعوى الثانية .

٢ - صدور تصرف في صورة يسع منجز بمن هو أهل للتصرف ، لا يمنع وارث المتصرف من الطعن في هذا التصرف ، بأن حقيقته وصيته ؛ وأنه قصد به المساس بحقه في الميراث ؛ ذلك أن قواعد الإرث تعتبر من النظام العام ، وكل تحايل عليها لا يقره القانون .

( القضية رقم ٣٥٥ لسنة ٢٨ ق )

٢٠٣

٣٠ من أكتوبر ١٩٦٣

حجز : إداري ؛ مرافعات م ٥١٩ ، تطبيقها .

المبدأ القانوني :

مجال تطبيق المادة ٥١٩ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائي ، ولا يتعداه إلى الحجز الإداري الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة لا تتضمن نصاً مماثلاً ، عدا التشريع الجديد الذي صدر به قانون الحجز الإداري ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

( القضية رقم ٨٢ لسنة ٢٩ ق )

## ٢٠٤

٣٠ من أكتوبر ١٩٦٣

ضريبة : أرباح استثنائية ، وعافؤها ، ربح استثنائي خاضع للضريبة ، تحديده . ق ٦٠ سنة ١٩٤١ .

المبدأ القانوني :

مفاد المواد ٣ و ١٢ و ١٣ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، في شأن الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ، أن الشارع جعل الأرباح الاستثنائية التي تحقق في السنة المالية التي تقتم بعد ٣٠ من ديسمبر ١٩٤٠ ، هي أول سنة تخضع للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية .

كما جعل هذه الضريبة تسري على الممولين الذين بدأوا نشاطهم قبل سنة ١٩٤٠ أو في خلالها ، سريانها على الممولين الذين بدأوا نشاطهم بعدها .

فإذا بدأ الطاعن نشاطه التجاري في أول نوفمبر ١٩٤٩ ، وحقق أرباحاً استثنائية من نشاطه هذا ، فإن من هذا التاريخ يصبح خاضعاً للضريبة الخاصة ، ويجب التزامه بها عن سنة كاملة ، طبقاً للمادة الحادية عشرة من القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، التي أحالت على أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد الربح الخاضع للضريبة ، ومنها مبدأ سنوية الضريبة المنصوص عليه في المادة ٣٨ من هذا القانون .

ويؤكد ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون ٦٠ لسنة ١٩٥٠ من إبطال الالتزام بالضريبة الخاصة من التاريخ المقابل لبدء

الخضوع لها في سنة ١٩٤٠ ، دون أن يحدد تاريخها موحداً لإبطال العمل بها ، بل ترك تحديد هذا التاريخ للتطبيق العملي ، بالنسبة لكل منشأة على حدة ، تحديداً للمساواة بين سائر الممولين .

( القضية رقم ١٠٩ سنة ٢٩ ق ) .

## ٢٠٥

٣٠ من أكتوبر ١٩٦٣

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعافؤها ، تقدير أولي .

المبدأ القانوني :

إذا لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب على التقدير الذي تكون المصلحة قد اقترحت عليه ، في سبيل الاتفاق معه ، فإن هذا التقدير يسقط باعتباره مجرد عرض لم يلحقه القبول ، ومن ثم فإنه لا يكون له كيان قانوني ، ولا تكون المصلحة ملتزمة به ، وتعود إلى لجنة التقدير سلطاتها التامة في تقدير الأرباح ، باعتبارها جهة التقدير الأصلية .

( القضية رقم ١١٥ سنة ٢٩ ق ) .

## ٢٠٦

٣٠ من أكتوبر ١٩٦٣

وقف : واقف ، شرطه ، استحقاق في وقف ، ق ١٨٠ سنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني :

متى كان الواقف قد اشترط لاستحقاق



لسنة ١٩٥٢ على أن : « يصبح ما ينتهي فيه الوقف على الوجه المبين في المادة الثانية ، ملكاً للواقف إن كان حياً . . فإن لم يكن ، آلت الملكية إلى المستحقين الحاليين ، لا يمنع من المنازعة أو التداعي بشأن هذا الاستحقاق .

( القضية رقم ٤٦ سنة ٣١ ق « أحوال شخصية » ) .

## ٢٠٨

٣١ من أكتوبر ١٩٦٣

أ - إثبات : بالكتابة ، أوراق عرقية ، بصمة .  
ب - دليل : إثبات ، إجراءاته ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير الدليل .

ج - بصمة : حجيتها ؛ إثبات . إمضاء .

د - ورقة رسمية : توقيع عليها ، حجيتها .

المبادئ القانونية :

١ - التوقيع بالإمضاء على المحرر من صدر منه ، لا ينفى توقيعه عليه ببصمة الأصبع أيضاً ، إذ قد يكون التوقيع بالبصمة بالإضافة إلى الإمضاء ، تلبية لطلب الطرف الآخر ، الذي يقصد التحفظ من الطعون التي قد توجه في المستقبل إلى صحة الإمضاء .

٢ - للمحكمة أن تطرح ما يقدم لها من أوراق المضاهاة ولو كانت أوراقاً رسمية ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها المحكمة في استعمال هذا الحق سائغة ، ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، ويكفي لحل قضائها في هذا الشأن .

بنائه في الوقف ، أن يكن معسرات ، بأنفسهم أو بأزواجهم ؛ فإنه يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الشرط فيمن تطلب الاستحقاق من بنائه وقت العمل بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات ، إذ أنه بغير هذا التحقيق لا يتأتى القول بعدم توافر شرط الاستحقاق فيها صدور القانون أو لاحقة له .

لأن الشارع إنما أورد هذا النص ، استصحاباً لحال الوقف والمستحقين فيه وقت صدره ، وعلى افتراض خلو استحقاقهم من المنازعة ، دون أن يحصر الاستحقاق فيهم ، أو يمنع من المنازعة أو التداعي مع أيهم في شأنه .

وهذه المنازعة إنما يرجع فيها إلى كتاب الوقف ، لبيان من هو المستحق ، ومقدار استحقاقه ، وهو ما تدل عليه المادة الثامنة من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، بعد تعديلها بالقانونين ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ و ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

( القضية رقم ٣٩ سنة ٣١ ق « أحوال شخصية » ) .

## ٢٠٧

٣٠ من أكتوبر ١٩٦٣

وقف : إلغاء الوقف على غير الخيرات ، أيلوئه للمستحقين ؛ استحقاق ، منازعة فيه ، ق ١٨٠ سنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني :

النص في المادة الثالثة من القانون ١٨٠

٣ — للبصمة قوة الإمضاء في نظر الشارع المصري .

٤ — توقيعات ذوى الشأن على الأوراق الرسمية التي تجرى أمام الموثق . تعتبر من البيانات التي يلحق بها وصف الرسمية ، فتكون ، لها حجية في الإثبات حتى يطعن فيها بالنزوير .

( القضية رقم ١٥١ سنة ٢٨ ق ) .

٢٠٩

٣١ من أكتوبر ١٩٦٣

نزع ملكية : تعويض ، تقديره .

المبدأ القانوني :

سن الشارع في المادتين ١٤ و ١٣ من قانون نزع الملكية لسنة ١٩٥٧ ، قواعد خاصة يجب التزامها في تقدير التعويض عن العقارات التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة .

فخص في المادة ١٣ على أن يقدر ثمن العقار في حالة نزع ملكيته بدون مراعاة

زيادة القيمة الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ عن نزع الملكية .

أما إذا كان نزع الملكية مقصوراً على جزء منه ، فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه ، وبين قيمة الجزء الباقي منه للمالك .

ونص في المادة ١٤ ، على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة ، فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان ، ولكن المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته لا يجوز أن يزيد في أى حال على نصف القيمة التي يستحقها المالك .

ومفاد ذلك ، أن التعويض الذي يستحقه المالك نظير النقص في قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة ، لا يصح أن يتجاوز بأى حال نصف التعويض الذي يستحقه عن الجزء الذي نزع ملكيته .

( القضية رقم ٧٦٣ سنة ٣٩ ق ) .

## قضاء المحكمة الإدارية العليا

٢١٠

٥ من يناير ١٩٦٣

١ - مصلحة : الأملاك الحكومية ، إلحاقها بوزارة الزراعة ، ثم بوزارة الإصلاح الزراعى .  
ب - طعن : صفة ، حكم ، شخصية معنوية ، مصلحة الأملاك الحكومية .

ج - شخصية معنوية : صفة « مصلحة الأملاك الحكومية » .

د - دعوى : مرفوعة ضد مدير مصلحة الأملاك الحكومية ، دفع بأنها مرفوعة على غير ذى صفة .

المبادئ القانونية :

١ - إن مصلحة الأملاك الحكومية قد ألحقت بوزارة الزراعة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية فى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ ، ثم ألحقت بوزارة الإصلاح الزراعى بموجب قرار رئيس الجمهورية ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل للقرار الأول .

٢ - لمصلحة الأملاك الحكومية الصفة فى الطعن على الحكم الصادر ضدها من المحكمة الإدارية ، وإن لم يكن لها أصلاً صفة فى التقاضى فى الدعوى أمام المحكمة الإدارية ، ولا أهلية لها لذلك ، لعدم تمتعها بشخصية معنوية مستقلة . ذلك بأن صاحب الصفة فى الطعن هو المحكوم عليه الذى كان طرفاً فى الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، والمحكوم عليه هو صاحب المصلحة فى الطعن لأنه هو وسيلته الوحيدة لتصحيح الخطأ

الواقع فى الحكم . والتخلص من آثاره . وحتى يتاح له أن يبدى أمام المحكمة العليا ما كان يمكنه إبدائه أمام المحكمة المطعون فى حكمها من دفرع لم يسقط الحق فيها ، أو أوجه دفاع فانه لإدائها .

٣ - مصلحة الأملاك الحكومية ليست شخصاً من الأشخاص الاعتبارية العامة ، وليس لها استقلال ذاتى ، وإنما هى فرع من وزارة الإصلاح الزراعى تابع لها ، وليس لمدير مصلحة الأملاك الحكومية النيابة عنها قانوناً وتمثيلها فى التقاضى ، وإنما يمثلها وزير الإصلاح الزراعى .

٤ - الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة ضد مدير مصلحة الأملاك الحكومية ، لرفعها على غير ذى صفة ، يجوز إبدائه فى أى حالة تكون عليها الدعوى ، ولو فى الاستئناف ، ويجوز إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا .

( القضية رقم ٨٩٢ سنة ٧ ق ) .

٢١١

٥ من يناير ١٩٦٣

١ - موظف : مؤقت ، تأديب ، سلطة مختصة به ، مجلس بلدى القاهرة .  
ب - مركز وظيفى : تحديده .



## المبادئ القانونية :

١ — الموظفون الموقتون بمجلس بلدى مدينة القاهرة ، يختص بتأديتهم وفصلهم من الخدمة المدير العام لاهيئة المجلس البلدى ، وذلك بناء على مفهوم نصوص المواد ٤٧ إلى ٤٩ من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى القاهرة والمادتين ٢٠ و ٢٦ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

٢ — المركز الوظيفى للموظف يحدده القرار الصادر بتعيينه .

( الفضية رقم ٩٦١ سنة ٧ ق ) .

٢١٢

٥ من يناير ١٩٦٣

موظف : تعيينه ، اختباره . صلاحيته .

## المبدأ القانونى :

تعيين الموظف تحت الاختبار وفقاً للبادة ١٩ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، إنما شرع لمدة محددة ، يكون مركز الموظف فيه معلقاً على شرط فاسخ يتحقق بعدم ثبوت الصلاحية . ومناطق الصلاحية عناصر عدة ، منها المقدرة الصحيحة ، والعامل النفساني فى تحمل أعباء الوظيفة ومشاقها ، والرضا بهما . يكتنف العمل فيها من ظروف غير ميسرة . فإن الوظيفة ليس لهواً ، أو هى وعاء يغترف منه الموظف أجره ، إنما هى جد يأخذ الموظف منها بقدر ما يعطى .

فإذا تبين لجهة الادارة إبان فترة الاختبار أن روح الموظف يسودها الاضطراب والقلق وأن تصرفاته ترم عن عدم الرضاء بعمله ، والانصراف عنه إلى قصد معين لا يمت للمصلحة العامة بصلة ؛ فإن قرارها بإنهاء خدمة الموظف لتحقيق شرط عدم الصلاحية لإسرافه فى الحصول على إجازات مرضية ، تثير الملايسات المقترنة بها شكاً عميقاً فى جدية المرض وحقيقته ، يكون قراراً سليماً ؛ ذلك أن مرد تقدير صلاحية الموظف إنما هو لجهة التعيين وحدها ، بلا معقب عليها ، مادام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة .

( الفضية رقم ١٠٢٥ سنة ٨ ق ) .

٢١٣

٥ من يناير ١٩٦٣

محكمة تأديبية : إخطار المتهم بجلسة المحاكمة .

## المبدأ القانونى :

إخطار المتهم بجلسات المحاكمة التأديبية ضرورى ، وشرط لازم لصحتها ، وإغفال هذا الإخطار يستتبع بطلان جميع الإجراءات التالية له ، بما فى ذلك الحكم التأديبي .

( الفضية رقم ١١٧٣ سنة ٧ ق ) .

٢١٤

٦ من يناير ١٩٦٣

مؤهل : دراسى ، تقديره ، دبلوم مدرسة الفنون التطبيقية بباريس .

### المبدأ القانوني :

تقدير المؤهل الدراسي طبقاً للقواعد الواردة في القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، مشروط بأن يكون الموظف قد التحق بخدمة الحكومة ابتداء في ظل العمل بأحكام هذا القانون .

ويكون تقدير المؤهلات الدراسية الأجنبية ، في الفترة السابقة على نفاذ القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وفقاً لأحكام الدكرتين ١٠ من أبريل ١٨٩٧ ، وشرط أداء الامتحان في حالات معينة . ولا يجوز إعادة النظر في التقدير الذي يضعه مجلس الوزراء لمؤهل ، وفي ترخيصه استثناء صاحبه من أداء الامتحان ؛ ما دام قرار المجلس قد أصبح نهائياً قبل صدور قانون إنشاء مجلس الدولة .

فإذا كان مجلس الوزراء قد أصدر قراراً فردياً في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٣٧ باعتبار « دبلوم مدرسة الفنون التطبيقية بباريس » ( قسم الخزف ) معادلة لدبلوم الفنون والصناعات ؛ فإن قانون المعادلات الدراسية يكون منطبقاً على هذا المؤهل .

( القضية رقم ١٤١١ سنة ٢ ق ) .

٢١٥

١٢ من يناير ١٩٦٣

١ - تأديب : جزاء ، محاكمة ، تهمة سبق مجازاة الموظف منها .

ب - ذنب : خطورته ؛ جزاء ، مقروعه .

### المبادئ القانونية :

١ - لا تجوز محاكمة الموظف تأديبياً عن تهمة جوزي من أجلها إدارياً ، ذلك بأنه من الأصول المسجلة في القوانين الجزائية ، ومن البدايات التي تقتضيها العدالة الطبيعية ، عدم جواز المعاقبة عن الذنب الإداري الواحد مرتين . وما دام الجزاء التأديبي الذي وقع أولاً ، قد وقع طبقاً للأوضاع القانونية الصحيحة ، فإنه يجب ما عداه .

٢ - حكم المحكمة التأديبية على الموظف بالعزل من الوظيفة بمجرد ثبوت الإهمال في حقه ، يعتبر غلواً مبناه عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب ، وبين نوع الجزاء ، ويجعل الجزاء غير مشروع ، بما يعيب الحكم . ( القضية رقم ١٣٣٠ سنة ٧ ق ) .

٢١٦

١٢ من يناير ١٩٦٣

سمعة : تأديب ، شرط حسن السمعة والسيرة الحميدة ، فقهه ، جريمة خلقية ، وعد بالزواج .

### المبدأ القانوني :

شرط حسن السمعة والسيرة الحميدة ، يؤدي فقده إلى عدم صلاحية الموظف للبقاء في الوظيفة . فارتكاب موظف وفراشه جريمة خلقية يفقدها شرط حسن السمعة ، والسيرة الحميدة ، ولو وقع الفعل برضاهاما الكامل ، وسواء وقع الفعل في المدرسة أو في أي مكان آخر .

والعهد بالزواج لا يؤثر على مسئولية

## المبادئ القانونية :

١ - تخلى الموظف في الترقية خلال فترة تالية لمجازاته تأديبياً بالوقوف عن العمل مدة ثلاثة أشهر مع الحرمان من الراتب خلالها ، لا سند له من نص المادة ١٠٣ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لعدم النص فيه على فترة معينة يجب فيها عدم الترقية بالنسبة إلى الوقف عن العمل بالذات . ولا وجه لقياس هذه الحالة على عقوبات الخصم من الراتب ، لأنه لا محل لإعمال القياس أو الاستنباط في مجال العقوبات التأديبية ، وما يترتب عليها مباشرة من آثار عقابية تقتضى النص الصريح ؛ شأنها في ذلك شأن العقوبات الجنائية : فهذه قيود على الحريات ، والعقوبات التأديبية قيود على حقوق الموظف وعلى المزايا التي تكفلها له ، القوانين واللوائح . وخطورة القول بالقياس في هذه الحالة ترجع إلى عدم وجود حد يمكن الوقوف عنده ، فيستطاع القول بأن للحكمة التأديبية سلطة الحكم بوقف الموظف عن عمله لمدة سنة مثلا ، ما دامت تملك توقيع عقوبة العزل عليه ، وهي العقوبة الأشد .

( القضية رقم ١٥٠٧ سنة ٦ ق ) .

٢١٩

١٣ من يناير ١٩٦٣

كادر العمال : ترقية .

المبدأ القانوني :

الترقية إلى درجة صانع دقيق ممتاز ،

الفراشة تجاه واجبها الوظيفي ، وما كان يجب عليها من التمسك بالفضيلة ، وعدم التردى في الهاوية إلى أبعد الحدود .

٢١٧

١٣ من يناير ١٩٦٣

معان : مدة خدمة ، حسابها ، ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ .

## المبدأ القانوني :

يجب تثبيت جميع الموظفين غير المثبتين عند العمل بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، وذلك بمقتضى المادة الأولى منه ، متى كان هؤلاء الموظفون يشغلون وظيفة من الوظائف المنصوص عليها في هذه المادة .

وتحسب جميع المدد التي قضيت على تلك الوظائف قبل العمل بذلك القانون بالنسبة للذين كانوا في الخدمة عند العمل بالقانون . ولا تفرقة في هذا بين ما إذا كانت المادة السابقة على العمل بهذا القانون منفصلة أو متصلة ، ما دام نص المادة سالفة الذكر قد ورد خالياً من اشتراط اتصالها .

( القضية رقم ١٠٣٤ سنة ٧ ق ) .

٢١٨

١٣ من يناير ١٩٦٣

أ - ترقية : تخط .

ب - تأديب : عقوبة الوقف عن العمل مع الحرمان من الراتب ، تأثيرها على الترقية .



٢٢١

١٩ من يناير ١٩٦٣

- ١ - هيئة قناة السويس : عمالها ، علاقتهم بها .
- ب - عامل : فصله ، لائحة جزاءات هيئة قناة السويس .
- ج - عامل : مرسوم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ؛ غياب .
- د - غياب : عامل ، مشروعيتها ، تقديرها .

المبادئ القانونية :

١ - علاقة عمال هيئة قناة السويس بهيئتهم ، علاقة تنظيمية تحكمها لائحة العمل التي وضعت الشركة المؤممة بعض أحكامها واستحدثت البعض الآخر من المرسوم ٣١٧ لسنة ١٩٦٢ الخاص بعقد العمل الفردي . ويستمر العمل بهذه القواعد بصدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

والنص في لائحة الجزاءات على جواز فصل العامل مع حرمانه المكافأة ، وبغير إعلان في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤ من قانون عقد العمل الفردي ، مقتضاه جعل حكم هذه المادة نصاً منديجاً في هذه اللائحة ، يسرى على عمال الهيئة باعتباره قاعدة تنظيمية من قواعد النظام اللائحي الذي يخضعون له في علاقتهم بها .

فإذا صدر قرار بفصل العامل بسبب الغياب غير المشروع ، بالاستناد إلى لائحة الجزاءات المشار إليها ، فلا يؤثر في صحته مخالفته الأحكام الخاصة بالتحقيق والإنذارات والمواعيد والإجراءات التي

بعد مضي ست سنوات وفقاً لأحكام كادر العمال ، ليست ترقية إلزامية حتمية ؛ بل هي ترقية جوازية . أما استكمال المدة المشروطة ، فهو شرط صلاحية لا شرط لزوم .

( القضية رقم ٩٧٧ سنة ٧ ق ) .

٢٢٠

١٣ من يناير ١٩٦٣

- ١ - أقدمية : نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر الفني المتوسط إلى الكادر الفني العالي .
- ب - نقل : أدائه ؛ مدير عام هيئة سكك حديد .

المبادئ القانونية :

١ - نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر الفني المتوسط إلى الكادر الفني العالي ، تبعاً لنقلها في الميزانية ؛ يقتضى استصحاب الأقدمية في الدرجة المتوسطة وحسابها في الكادر العالي ، كما لو كان الموظف فيه أصلاً منذ حصوله على الدرجة المتوسطة .

٢ - أداة نقل الموظف من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي تبعاً لنقل درجته في الميزانية ، هي قرار من الوزير المختص ، أو من يسند إليه هذا الاختصاص بنص في قانون واجب التطبيق ، ومثل ذلك اختصاص المدير العام للهيئة العامة للسكك الحديدية ، طبقاً لحكم المادة الثانية من القانون ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ .

( القضية رقم ١١٣٩ سنة ٥ ق ) .

يستلزمها قانون عقد العمل الفردى، والقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩، للفصل لهذا السبب .

٢ — لائحة جزاءات عمال هيئة قناة السويس تجيز فصل العامل في حالة الغياب بدون سبب مشروع أكثر من خمسة عشر يوماً خلال السنة الواحدة . والسنة المعتمدة في حساب هذه المدة ، تكون بمراعاة بدء الخدمة ، ولا ترتبط بالسنة الميلادية ، لأن المؤاخذة على الغياب تقاس بالمدة الحاصل فيها بالنسبة إلى الوحدة الزمنية التي لا يسمح فيها بتجاوز هذا القدر ، وهي التي حددها الشارع بسنة كاملة ، أياً كان بدؤها ونهايتها . وهذا الأساس هو المتبع في نظام الإجازات عامة ، وبغيره تفوت الحكمة من النص في السنة الأولى للتعيين ، إذا لم يصادف تاريخه بدء السنة الميلادية . ويؤيد هذا النظر نصوص كادر عمال اليومية بالنسبة للإجازات الاعتيادية ، ونصوص قانون موظفي الدولة بالنسبة للإجازات الاعتيادية والمرضية .

٣ — وضعت لائحة جزاءات عمال هيئة قناة السويس ، جدولاً لأنواع المخالفات وحددت جزاءات متدرجة لكل منها . وهذه المخالفات تختلف عن تلك المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ ، حتى ما كان منها يتصل بالغياب . فمثلاً : فصل العامل مع صرف مكافأته كجزاء مقرر في اللائحة عن الغياب بدون إذن أو عذر

مقبول ، رهين بمعاودة ارتكاب المخالفة خمس مرات متتالية خلال ثلاثة أشهر من وقوع المخالفة الأولى ؛ لا بمجموع مدد الغياب . وهذا النوع من الغياب يختلف ؛ في موضوعه ، وفي أوضاعه وأحكامه ، عن الغياب بدون سبب مشروع أكثر من ١٥ يوماً خلال السنة الواحدة ، المنصوص عليه في ختام اللائحة بالإحالة إلى المادة ٤٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر ، فلا يشترط فيه تكرار الغياب في فترات عدة ، ولا يرد عليه قيد التدرج في الجزاءات ، الذي شرع للغياب الآخر .

٤ — تقدير مشروعية سبب غياب العامل بهيئة قناة السويس مدة تزيد على ١٥ يوماً خلال السنة الواحدة ، مرده إلى رأى الهيئة ، للاعتبارات التي تنفرد بوزن ملامتها بحسب طبيعة العمل ومقتضياته في المرفق ، ولا معقب عليها في ذلك مادام قرارها قد قام على سبب صحيح ، وابتغى وجه المصلحة العامة ، وخلا من عيب إساءة استعمال السلطة . والهيئة غير ملزمة بإجراء تحقيق لتحرى صحة الغياب ومشروعيته ، بل يقع عبء إقامة الدليل على عائق العامل المتغيب .

٢٢٢

١٩ من يناير ١٩٦٣

١ — دعوى إلغاء : ميعاد رفضها ، قبولها ؟ متطوع بالقوات المسلحة ، قرار بإنهاء خدمته .

العامة ، ولا معقب عليها مادام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة .

وقرار تجديد التطوع بمدة محددة موقوتة يستلزم انتهاء الخدمة حتماً بتحقيق واقعة انتهاء هذا الأجل ، دون حاجة إلى قرار يصدر بذلك . وكف يد المتطوع عن الوظيفة ، وتسلمه شهادة أداء الخدمة العسكرية ، لا ينشئ له مركزاً قانونياً جديداً ؛ بل هو مقرر لواقعة انتهاء مدة تجديد تطوعه وعدم انصراف نية الإدارة إلى إعادة التجديد لمدة تالية . ويجوز مد الخدمة بعد ذلك بصدر قرار بالمد ، منشيء لرابطة جديدة ؛ أما مجرد استيفاء المتطوع الشروط في ذاته ، أو إنصاح الإدارة عن النية في التجديد ، إذا لم يقترن بقرار قاطع في هذه النية ، فإنه لا يرتب للمتطوع حقاً إزاء الإدارة ، ولا يقيد بها أو يفرض عليها أى التزام .

٣ - تقدير سن الموظف بواسطة القومسيون الطبي ، ثم ثبوت تاريخ ميلاد معلوم بملف خدمته ، كان موجوداً في تاريخ سابق على التقدير ، يسقط حجية هذا التقدير .

٤ - تقدير سن المتطوع في القوات المسلحة بواسطة القومسيون الطبي ، قبل تجديد خدمته ، ليس له مقومات القرار الإداري في خصوص التجديد ، فلا يكسب حقاً لازماً فيه .

( القضية رقم ٩١٨ سنة ٧ ق ) .

٢٢٣ \*

١٩ من يناير ١٩٦٣

١ - تقرير سنوى : موظف .

ب - قوات مسلحة : متطوع . خدمته ، تجديدها ، انتهاءها .

ج - سن : موظف ، تقديرها بواسطة القومسيون الطبي .

### المبادئ القانونية :

١ - قرار إنهاء خدمة المتطوع في القوات المسلحة ؛ ليس قراراً تنفيذياً للقرار الصادر بتجديد التطوع لمدة محددة ، ويكون في غير محله الدفع بعدم قبول دعوى إلغاء قرار الإنهاء لرفعها بعد فوات الميعاد المقرر للطعن في قرار التجديد ، باعتبار قرار الإنهاء قراراً تنفيذياً لقرار التجديد وذلك ما دامت الدعوى قد أقيمت في الميعاد المقرر لإلغاء قرار الإنهاء .

ذلك بأن الطاعن ليس بوسعه وقت صدور قرار التجديد أن يعلم بما سيكون عليه مركزه القانوني عند نهاية مدة التجديد ، من حيث استكمال شروط إعادة تجديد التطوع ؛ وليس له أن يطعن قبل الأوان في الآثار غير المنظورة التي يمكن أن تترتب على هذا القرار لأن الطاعن موجه في الحقيقة إلى قرار عدم الموافقة على امتداد تطوعه لمدة أخرى ( أو قرار إنهاء التطوع ) .

٢ - إن القانون ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن خدمة أفراد القوات المسلحة قد أجازت مراده ١٨ و ٢١ و ٢٢ للهيئة الإدارية المختصة تجديد خدمة الأفراد المتطوعين متى استوفى المتطوع الشروط المطلوبة للتجديد .

ومن حق الإدارة الترخيص في التجديد بسلطانها التقديرية ، وفقاً لمقتضيات المصلحة



الوظيفة التي كان يشغلها قبلا ، فلا يصح  
الاعتداد به لتقرير الفصل .

( القضية رقم ١٠٠٨ سنة ٨ ق ) .

٢٢٤

٢٠ من يناير ١٩٦٣

ترقية : موظف ؛ معيارها .

المبدأ القانوني :

المعيار الذي كانت تجرى على أساسه  
الترقية ، قبل العمل بالقانون ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ ، هو الأقدمية مع الجدارة .

( القضيتان رقم ٥٥٢ و ٥٥٣ سنة ٦ ق ) .

٢٢٥

٢٠ من يناير ١٩٦٣

١ - اختصاص : قانون معدل له .

ب - قضاء : إدارته ، طلب إلغاء قرار تعيين  
أو ترقية .

المبادئ القانونية :

١ - القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ تنص  
مادته ٩٠ على جواز الطعن أمام أي جهة  
قضائية في القرارات الصادرة في شأن تعيين  
القضاة ورجال النيابة العامة ؛ لا ينطوي على  
قاعدة عامة من قواعد الاختصاص ، وأساس  
ذلك هو جواز الطعن في هذه القرارات في ظل  
القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . وتعديل المادة  
٩٠ سالف الذكر ، في طبيعة هذا النوع من  
القرارات الصادرة في ظل القانون ٥٦ لسنة

ب - فصل : موظف ؛ تقرير سنوي ضعيف  
لثالث مرة .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ٣١ من قانون التوظيف  
على ضرورة إعداد التقرير السنوي من  
الرئيس المباشر ، ثم عرضه على المدير المحلي  
ورئيس المصلحة لبدء ملاحظتهما . ومناطق  
وجوب اتخاذ هذا التسلسل في إعداد  
التقارير وجود سلسلة التدرج التي أشار إليها  
القانون . لذلك يكتفي في إعداد التقارير  
السنوية ، حيث لا يوجد هذا التدرج ،  
بالرؤساء الذين يتضمنهم التدرج في نطاق  
المصلحة أو الإدارة التي يعمل بها الموظف .

٢ - تنص المادة ٣٢ من قانون التوظيف

على إحالة الموظف الذي يقدم عنه تقريران  
بدرجة ضعيف إلى الهيئة المشكل منها مجلس  
التأديب لتقرر أحد أمرين : إما نقله إلى  
وظيفة أخرى ، أو فصله من الخدمة إذا كان  
غير قادر على العمل .

فإذا حصل الموظف على تقرير ثالث  
بدرجة ضعيف ، في حالة نقله إلى وظيفة  
أخرى ، وجب فصله . ويشترط لصحة  
التقرير الثالث أن يوضع عن نشاط الموظف  
في الوظيفة الجديدة التي قرر نقله إليها . أما  
التقرير الثالث الذي يعد في الفترة التي كان  
أمر الموظف خلالها معروضا على الهيئة  
المشكل منها بمجلس التأديب ، وعن ذات

١٩٥٩ ؛ يجعلها حصة من الإلغاء أمام أى جهة قضائية .

٢ - طلبات إلغاء قرارات التعيين والترقية المتعلقة بإدارة القضاء ، تختص بالفصل فيها محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية . ويشمل هذا الاختصاص الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة ، أو من غير هؤلاء متى كان القرار محل الطعن متعلقاً بإدارة القضاء .

( القضية رقم ١٤٧٢ سنة ٦ ق ) .

٢٢٦

٢٠ من يناير ١٩٦٣

جامعة : عين شمس ؛ هيئة تدريس ، تعيين أعضائها ، أقدميتهم .

المبدأ القانوني :

القانون ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء جامعة عين شمس ، أدمج فيها بعض المعاهد العليا لتتكون نواة لتلك الجامعة ، ومن بينها المعهد العالي للعلوم المسالية والتجارية ؛ ولكن موظفي هذا المعهد القائمين بالتدريس فيه ، لا يمكن اعتبارهم أعضاء في هيئة التدريس بالجامعة بمجرد صدور القانون سالف الذكر بل يجب لا اعتبارهم أعضاء فيها ، صدور قرار من الأداة التي حددها القانون للتعيين في هيئة التدريس بالجامعة .

فإذا أصدر وزير المعارف قراراً بمقتضى الرخصة التي أعطاها لها القانون

المذكور ، فإن قراره يعتبر منفذاً للميزانية بالحق موظفي المعهد بالجامعة ، إلى أن تصدر الأداة الخاصة بقرارها بتعيين من يصلح منهم في هيئة التدريس .

وتعتبر أقدمية من يعين منهم عضواً في هيئة التدريس بالجامعة من تاريخ قرار تعيينه ، وهو لا يستصحب أقدميته في الدرجة المعادلة عند تعيينه في هيئة التدريس . فالموظف من الدرجة الثالثة في المعهد العالي ، عند تعيينه في هيئة التدريس أستاذاً بالجامعة تعتبر أقدميته في وظيفة أستاذ مساعد من تاريخ تعيينه فيها .

( القضية رقم ٣٥٥ سنة ٤ ق ) .

٢٢٧

٢٠ من يناير ١٩٦٣

أ - دعوى : إدارية : عريضتها ، إعلانها .  
ب - إعلان : ورثة المطعون ضده .

المبادئ القانونية :

١ - إعلان عريضة الدعوى ، ليس ركناً من أركان إقامتها ، أو شرطاً لصحتها ، بل هو إجراء مستقل تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها ، وبإعلان الإعلان لا يترتب عليه المساس بقيام الطعن في ذاته .

٢ - إعلان ورثة المطعون ضده في الدعوى الإدارية ، يكون وفقاً لقانون المرافعات ؛ لعدم ورود نص في شأنها بقوانين مجالس الدولة . ويكون صحيحاً إيداع صحيفة الطعن ضد ورثة المطعون ضده جملة ، دون ذكر لأسمائهم وصفاتهم في

٢٢٩

٢٦ من يناير ١٩٦٣

١ - تعيين : تحت الاختبار ؛ طبيب ، سنة الامتياز .

ب - فصل : موظف في فترة الاختبار .

## المبادئ القانونية :

١ - تعيين الطبيب بعد قضاء سنة الامتياز ، لا يعتبر تعييناً نهائياً باتاً ، بل هو تعيين تحت الاختبار وفقاً لنص المادة ١٩ من قانون نظام موظفي الدولة . ذلك بأن هذا التعيين لا يعتبر إعادة تعيين ، وإنما هو تعيين لأول مرة ، ويعتبر ضم سنة الامتياز لمدة الخدمة تسوية فرضية ليس من شأنها أن يتعدى أثرها إلى تعطيل المحكمة التي قام عليها نص المادة ١٩ سالفه الذكر .

٢ - مصير الموظف المعين تحت الاختبار ، رهين بتحقيق اللياقة للنهوض بأعباء الوظيفة العامة ، وهي شرط الصلاحية للبقاء فيها ؛ ولا يعتبر فصل الموظف في أثناء فترة الاختبار من قبل الفصل التأديبي .

( القضية رقم ١٠٩٥ سنة ٧ ق ) .

٢٣٠

٢٦ من يناير ١٩٦٣

تأديب : موظف ؛ ملاءمة الجزاء مع الذنب الإداري .

## المبدأ القانوني :

إذا اقتضت المحكمة بأن الكسارى قد اختلس ، وعاقبته بالعزل من الوظيفة ؛ ثم

الميعاد المحدد للطعن ، تنعقد به الخصومة الإدارية . ولا يكون سليماً القضاء ببطالان صحيفة الطعن ، لعدم ذكر أسماء الورثة ، بعد أن طلبت الطاعنة فتح باب المرافعة لإعلان الورثة إعلاناً صحيحاً .

( القضية رقم ١٤١٤ سنة ٦ ق ) .

٢٢٨

٢٦ من يناير ١٩٦٣

دعوى : تأديبية ؛ ميعاد رفعها ؛ مخالفات مالية ؛ جزاء إداري .

## المبدأ القانوني :

نصت المادة ١٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على حق رئيس ديوان المحاسبة في الاعتراض على الجزاء الإداري في المخالفات المالية خلال ١٥ يوماً من تاريخ إخطاره به ، فإذا انقضى هذا الميعاد دون أن يطلب خلاله استكمال ما ينقصه من أوراق أو بيانات لازمة لتقدير ملاءمته ، اعتبر ذلك قرينة على اكتفائه بما وصل إليه منها ، وقيام افتراض اكتفائه بالجزاء الموقع ، الذي يصبح جزاء نهائياً ، لا وجه معه لإقامة الدعوى التأديبية .

ولا ترتفع هذه القرينة إلا بعمل إيجابي يصدر من الديوان خلال الميعاد ، بطلب ما يلزم من استيفاءات . ولا يحسب الميعاد في هذه الحالة إلا من تاريخ ورود كل ماطلبه من أوراق وبيانات .

( القضية رقم ٢٥٩٢ سنة ٦ ق ) .



٢٣١

٢٦ من يناير ١٩٦٣

- ١ - تحقيق : لإجراءاته ، شهود ، سماعهم .  
ب - حكم تأديبي : تسببيه ، دفاع ، حقوقه .

المبادئ القانونية :

١ - إغفال المجلس سماع أقوال شهود ،  
رأى في تقديره عدم الجدوى من سؤالهم ،  
والاكتفاء بما سبق أن أدلوا به أمام محقق  
آخر ، لا يمكن أن يكون سبباً للبطلان ؛  
وإن أمكن أن يكون مأخذاً على التحقيق  
بالقصور ، مسوغاً طلب استكمال .

٢ - لا إلزام على المحكمة التأديبية أن  
تتعقب دفاع المدعى عليه في وقائعه وجزئياته ،  
للرد على كل منها ؛ مادامت قد أبرزت إجمالاً  
الحجج التي كونت منها عقيدتها ، مطرحة  
بذلك ضمناً الأساس الذي قام عليها الدفاع .

( القضية رقم ١٠٠١ لسنة ٨ ق ) .

٢٣٢

٣٠ من يناير ١٩٦٣

- ١ - نقل : موظف مجلس بلدى قديم ، تبعيته .  
ب - ترقية : موظف منقول من مجلس بلدى  
السويس الى مجلس محافظة السويس .

المبادئ القانونية :

يعتبر موظفو بلدية السويس القديمة بعد  
صدور القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن  
الإدارة المحلية ، تابعين لمجلس محافظة السويس  
بمجرد حلول هذا المجلس الجديد محل المجلس  
البلدى القديم ، وذلك بقوة القانون ، دون

ثبت للمحكمة العليا أن التهمة يحوطها من  
الشك ما لا تطمئن معه المحكمة الإدارية العليا  
إلى ثبوت توافر نية الاختلاس لدى  
الكمسارى ، فكيفت الواقعة النابتة قبله  
إهمالاً لا اختلاساً ؛ فإن جزاء العزل يكون  
غير ملائم للذنب الإدارى الذى ارتكب ،  
لانطوائه على غلو لا يتناسب مع درجة  
خطورته .

وبذلك يقع الفعل الذى ارتكبه  
الكمسارى تحت طائلة المادة ٤٤ من القرار  
الجمهورى ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ، بنظام الموظفين  
بهيئة سكك حديد مصر ، والمادتين ٦٢ و ٦٣  
من القرار الجمهورى ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ بلائحته  
التنفيذية ، ويعتبر بطريق القياس من قبيل  
ما يدخل فى عموم المخالفات الواردة بجدول  
المجموعة الثالثة ، المنصوص على عقوبتها فى  
المادة ٣ من لائحة الجزاءات التأديبية ،  
المرافقة للقرار الوزارى رقم ١٠٨ فى  
١٨/١٢/١٩٦٠ بإصدار لائحة الجزاءات  
التأديبية لموظفي هيئة سكك حديد مصر .

وهو أمر يغير المخالفة المنصوص عليها  
فى البند ٣٢ بجدول مخالفات المجموعة الأولى  
من اللائحة المشار إليها ؛ وهى الخاصة  
بتحصيل نقود بدون استخراج قسائم  
مخالفات .

( القضية رقم ١٤١٢ لسنة ٨ ق ) .

محافظة السويس ، منذ حلول المجلس الأخير  
محل الأول ؛ دون توقف على تمام نقل  
موظفي الوزارات الأخرى المعارين إلى  
المحافظة ؛ وذلك حتى لا ينفصح مجال الترقية  
أمام موظفي الوزارات الأخرى المعارين  
خلال فترة الانتقال ، ويترك الموظفون  
الأصلاء دون مسوغ قانوني أو عملي .

حاجة لإجراء نقل ما ، لافتراض النقل  
لوجود جبهتين إداريتين متعاصرتين ؛ وليس  
الحال هكذا بالنسبة لحلول المجالس المحلية  
الجديدة محل المجالس البلدية الملغاة .

٢ — يجوز بقوة القانون ترقية موظفي  
مجلس بلدي السويس ، المنقولين إلى مجلس

## الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

٢٢٣

٢ من يناير ١٩٦٣

إيجار أماكن : مبان شغلت أو أجزأت بعض أجزائها قبل ٥ من نوفمبر ١٩٦١ . تعديلات جوهريّة ؟ أرض قضاء مؤجرة لشركات إعلان ؟ تركيبات الإعلانات على سطوح العمارات ؟ قيمة إيجارية ، تقديرها ، علاقته بتقدير القيمة العقارية .

النتيجة :

لا تسري أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن على المباني التي شغلت أو أجزأت بعض أجزائها قبل ٥ من نوفمبر ١٩٦١ ( تاريخ العمل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ) ولم تشغل أجزاؤها الأخرى أو تؤجر حتى هذا التاريخ ؛ لأن القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ يسري على المباني التي لم تشغل أو تؤجر كلها حتى ٥ من نوفمبر ١٩٦١ .

التعديلات الجوهرية التي تحدث للمباني أو أجزائها في ظل نفاذ القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، تخضع لأحكام هذا القانون ، مادام التعديل قد غير معالم العقار أو كفية استعماله تغييراً محسوساً يؤثر على قيمتها الإيجارية . وتكون طريقة تقدير القيمة الإيجارية لهذه المباني ، هي ذات الطريقة المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من القانون .

الأراضي القضاء التي تؤجر إلى شركات الإعلان لإقامة تركيبات ولوحات للإعلانات عليها ، لا تخضع من حيث تقدير أجرتها

لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، لأن هذا يسري على الأماكن المبنية وحدها ، وإقامة الإعلانات واللوحات لا تحول الأراضي القضاء أرضاً مبنية ؛ فلا قيد على حرية المتعاقدين في تحديد الأجرة .

التركيبات أو اللوحات الكهربائية ، التي تقام على سطوح العمارات المبنية بمعرفة الأفراد أو شركات الإعلانات ، نظير أجرة شهرية لجزء السطح الذي يقام عليه التركيب ؛ لا يختلف حكمها عن حكم الأراضي القضاء ، لأن اللوحات لا تعتبر جزءاً من المبنى ، ولا وحدة من وحداته .

تقدير القيمة الإيجارية ، وعلاقته بتقدير الضريبة العقارية ، وفقاً لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٥٢ و٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، يكون بحساب إيجار المسكان على أساس صافي فائدة استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني ، مضافاً إليهما ٣ ٪ من قيمة المباني مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة ، مع مراعاة الإعفاءات المقررة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية ، وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء ، يضاف إلى القيمة الإيجارية بعد استئصال ٢٠ ٪ منها مقابل جميع المصروفات التي يتكبدها المالك ، بما فيها مصاريف الصيانة ؛



أى تنسب الضريبة إلى ٨٠ ٪ من القيمة  
الإيجارية المحددة للسكان . ( ق ٥٦ لسنة  
١٩٥٤ م ١٢ ) .

٢٣٤

٢ من يناير ١٩٦٣

معاش : مكافأة ، جمع بينهما .

الفتوى :

تسرى أحكام القانون ٢٥ لسنة ١٩٥٧  
على أسانذة الجامعات بعد إحاطتهم إلى المعاش ،  
لأنه يعتبر مكافأة لقوانين المعاش السارية  
أصلاً على هؤلاء . كما يسرى أيضاً على  
المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة  
أو الملحقة بصريح نضه ، والجامعات من بين  
تلك المؤسسات . ولا حجية فيما يقال من  
أن قانون الجامعات قانون خاص ، وقانون  
الجمع بين المعاش والمكافأة قانون عام .

كما تسرى أحكام هذا القانون على الأساتذة  
غير المتفرغين ، إذا كانوا من أرباب المعاشات ،  
شأنهم في ذلك شأن أى صاحب معاش  
آخر ، ولا محل لقياس الجمع بين المرتب  
والمعاش على حالة جمع الاستاذ غير المتفرغ  
بين وظيفته الأصلية والتدريس ، وهى الحالة  
المنصوص عليها فى المادة ٨٨ من القانون  
١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ؛ لأن هذا النص خاص  
بجواز الجمع بين وظيفتين ، لا مرتب ومعاش ،  
والقياس لا يجوز فى موضع النص .

٢٣٥

١٦ من يناير ١٩٦٣

سكة حديد دلتا : مكافأة نهاية خدمة ، حسابها .

الفتوى :

مكافأة نهاية الخدمة للموظف المعين بمزلق  
سكك حديد الدلتا ، بعقد لمدة محددة ،  
تحتسب بالتطبيق لأحكام المرسوم ٣١٧ لسنة  
١٩٥٢ ، على أساس المرتب الأسمى ، دون  
المكافأة عن الأعمال الإضافية المؤقتة الخاصة  
بتصفية المرفق .

٢٣٦

١٦ من يناير ١٩٦٣

راتب : مائة وفاة موظف .

الفتوى :

المنحة المقررة بمقتضى القانون رقم ١  
لسنة ١٩٦٢ فى حالة وفاة الموظف ، تصرف  
إلى الشخص الذى يعينه الموظف أو العامل  
أو المستخدم .

فإذا لم يعين أحداً ، تصرف إلى الأرملة إن  
وجدت ، فإذا تعددت ، تقسم بينهم بالتساوى .  
ومع ذلك فى حالة وجود أولاد قصر  
أو بنات غير متزوجات من غير الأرملة ،  
فإنهم يستحقون ما كان يستحق لو أنهم  
إذا لم تكن توفيت أو طلقت ، ويصرف  
الاستحقاق إلى الولى الشرعى أو المتولى  
شؤونهم .

فإذا لم يعين الموظف أحداً ، ولم تكن له

أرملة أو أولاد قصر، أو بنات غير متزوجات  
لا تصرف المنحة لأحد في هذه الحالة .

أما الرواتب والإعانات التي تصرف  
لموظفي أو عمال الهيئة الدائمة للإصلاح  
الزراعي ، طبقاً لقرار رئيس الجمهورية  
٢٢٧ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية لهذه  
الهيئة ، فإن للمدير العام للهيئة أن يأذن بصرفها  
للموظفين والعمال ، أو إلى أسرهم في حالة  
وفاتهم ، في حدود مرتب شهرين ، أو خمسين  
جنيهاً ، أيهما أكثر .

ويتم الصرف في هذه الحالة إلى من كان  
يعولهم الموظف ، فهم وخدم الذين يستحقون  
الإعانة المقررة بمقتضى القرار الجمهوري  
سالف الذكر .

٢٣٧

٣٠ من يناير ١٩٦٣

جامعة : معيدة ، تعيينها ق ٨ لسنة ١٩٦١ ؛ لياقة  
طبية ، إعفاء من شرطها .

الفتوى :

المعيدة المعينة بكلية العلوم بجامعة القاهرة  
طبقاً لأحكام القانون ٨ لسنة ١٩٦١ بوضع  
استثناء وقى من بعض أحكام قانون التوظيف ،  
لا يجوز اعتبارها مفصولة بالتطبيق لأحكام  
هذا القانون ، إذا هي لم تستوف شرط اللياقة  
الطبية خلال تسعة الأشهر التالية لتعيينها ،  
مضى كانت إجراءات الإعفاء من هذا الشرط  
قد اتخذت قبل انقضاء ذلك الميعاد .

٢٣٨

٣٠ من يناير ١٩٦٣

راتب : منحة وفاة .

الفتوى :

المنحة المقررة في القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢  
في حالة وفاة الموظفة أو صاحبة المعاش ،  
تصرف للمستحقين عنها ، إذ لا فرق بين  
موظف أو موظفة وفي هذا الخصوص ،  
أخذاً بعموم النص وشموله لنوع الجنس ،  
وإن وردت العبارة بصيغة المذكر مراعاة  
للتغليب ، وأخذاً بالحكمة المقصودة من  
تقرير هذه المنحة في تأمين مستقبل الأسرة ،  
وتلافياً للإخلال بمبدأ المساواة بين الرجل  
والمرأة في الحقوق والواجبات ، إذا وجدنا  
في مركز قانوني واحد .

ويكون صرف لمن المنحة تعينه صاحبة  
المعاش أو الموظفة قبل وفاتها ، فإذا لم تعين  
أحداً ، تصرف لزوجها ، فإن لم يكن ، تصرف  
لأولادها القصر وبناتها غير المتزوجات .

٢٣٩

٣٠ من يناير ١٩٦٣

عقد إداري : استغلال طحالب وأعشاب بحرية ،  
الترخيص به .

الفتوى :

يجوز أن يصدر شفوياً الترخيص  
باستغلال الطحالب والأعشاب البحرية  
بمنطقة الاسكندرية .

٢٤٠

٣٠ من يناير ١٩٦٣

بنك تسليف زراعى وتعاونى : مؤسسة عامة  
موظف عام . مكافأة .

الفتوى :

يعتبر بنك التسليف الزراعى والتعاونى  
المصرى مؤسسة عامة لتوافر مقومات  
المؤسسة العامة به . فإذا جمع رئيس مجلس  
إدارته أو عضوه المنتدب بين هذه الصفة  
وبين القيام بوظيفة مدير البنك بصفة أصلية  
لفترة ما ، ثم تفرغ بعد ذلك رئيساً لمجلس  
الإدارة ، فإنه يعتبر موظفاً لتوافر مقومات  
الوظيفة العامة ، رغم نزع صفة مدير البنك  
عنه . ويجوز تسوية مكافأة رئيس مجلس  
إدارة البنك قبل انتهاء خدمته فيه .

٢٤١

٣٠ من يناير ١٩٦٣

تأديب : عقوبة خفض الدرجة ، أثر الحكم بها .

الفتوى :

عقوبة خفض الدرجة المنصوص عليها

فى المادة ٨٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ،  
والمادة ٣١ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨  
بشأن النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ،  
تستتبع حتماً خفض المرتب إلى الحد الذى  
يتجاوز نهاية مربوط الدرجة التى خفض  
إليها الموظف ؛ وذلك أخذاً بالأصل العام  
الذى يقضى بعدم تجاوز نهاية مربوط الدرجة  
إلا إذ وجد نص صريح يحيز هذا التجاوز .

٢٤٢

١٣ من فبراير ١٩٦٢

جزء إدارى . نقابة صحفيين .

الفتوى :

لا يجوز للحجز الإدارى على أموال نقابة  
الصحفيين لاقتضاء مبالغ مستحقة عليهم  
كتعويض حدث عن تلف بأحد الأماكن  
المملوكة للدولة ، والمؤجرة لهذه النقابة ، لأن  
القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز  
الإدارى لا يتضمن نصاً يحيز توقيع الحجز  
استيفاء لمثل هذه المبالغ .



## قضاء محاكم الاستئناف

٢٤٣

محكمة استئناف المنصورة

٢ من مايو ١٩٦٢

ضريبة : أرباح ، تقدير مصلحة الضرائب في حالة  
عدم وجود تقرير المول .

المبدأ القانوني :

إذا لم تتقدم المستأنف ضدها بتقرير عن  
عن أرباحهما عن سنوات النزاع ، فليس  
أمام مصلحة الضرائب إلا أن تقدر أرباحها ،  
وتربط الضريبة على هذا الأساس .

المحكمة

« . . . وحيث إن من مقتضى نص المادة ٤٥  
من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، أنه إذا امتنع  
المول عن تقديم الإقرار أو المستندات أو البيانات  
النصوص عليها في المادتين ٤٣ و ٤٤ ، أو إذا  
لم يرد على ما طلبته المصلحة من ملاحظات على  
التعديل أو التصحيح الذي أجرته على إقراره ؛  
قدرت المصلحة الأرباح وربطت الضريبة وفقاً  
لهذا التقدير . وقد أوضحت المادة ٢٤ من اللائحة  
التنفيذية للقانون المشار إليه بعد تعديلها بالقرار  
الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٥١ ، أن إخطار  
المول بعناصر ربط الضريبة وطلب ملاحظاته  
على التصحيحات التي أجرتها المصلحة في إقراره  
النصوص عليه في المادة ٤٥ من القانون ١٤ لسنة  
١٩٣٩ ، يكون على النموذج رقم ١٨ ضرائب ،  
ويكون إخطاره بربط الضريبة عليه بطريق

التقدير على النموذج رقم ١٩ ضرائب .

وحيث إنه في خصوص النزاع المطروح لم يكن  
أمام مصلحة الضرائب ، ولم يتقدم المستأنف ضدها  
بإقرار عن أرباحهما عن سنوات النزاع ، فإن لم  
يكن أمام المصلحة إلا أن تقدر أرباحهما وتربط  
الضريبة على أساس هذا التقدير ، وتخطرهما  
بذلك على النموذج ١٩ ضرائب .

وحيث أنه بالبناء على ما تقدم يبين أن مصلحة  
الضرائب لم تخالف نصاً في القانون بإخطارها  
المستأنف ضدها بربط الضريبة عليهما مباشرة  
على النموذج رقم ١٩ ضرائب ، ومن ثم يكون  
الحكم المستأنف قد جانب الصواب فيما ذهب إليه  
في هذا الخصوص مما يتعين معه إلغاؤه وإلزام  
المستأنف عليهما بالمصروفات عن الدرجتين  
عملاً بالمواد ٣٥٦ و ٣٥٧ و ١٦٩ مرافعات .

( استئناف رقم ٤٤ لسنة ١ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساتذة أديب نصر ومحمد عزت أمين وكامل  
بدوي المستشارين ) .

٢٤٤

محكمة استئناف المنصورة

٧ من مايو ١٩٦٢

دعوى : معاد رفعها ؛ معاهدة بروكسل ، تارضها  
مع المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون التجاري .

المبدأ القانوني :

إن مصر قد انضمت إلى معاهدة بروكسل ،

وحيث إنه مما لا شك فيه أن معاهدة بروكسل لها قوتها الملزمة بالنسبة لمن وقعها من الدول أو انضم إليها ، وتسرى أحكامها على رعايا تلك الدول دون غيرها من الدول التي لم توقع عليها أو تنضم إليها .

وحيث إن مصر انضمت إلى المعاهدة بموافقة البرلمان عليها .

وحيث إنه وإن كانت المعاهدة قد أصبحت ملزمة لمصر في أحكامها ، إلا أن ذلك لا يخرج بهذه الأحكام عن نطاقها الذي تطبق فيه وتسرى عليه ، فهي تسرى حيث يكون ثمة نقل بحري يخضع لأحكام هذه المعاهدة ، ويلتزم القاضى المصرى بإعمال أحكامها عندئذ دون أحكام القانون التجارى البحرى احتراماً لمشية الشارع فى هذا الخصوص ، ولا يفيد انضمام مصر إلى هذه المعاهدة أو إدماجها ضمن تشريعاتها أكثر من هذا ، فهي بهذا الإدماج أصبحت قائمة بجانب القانون التجارى البحرى وتنسخ أحكامه المتعارضة مع أحكامها ، عندما يكون الأمر متعلقاً بنقل بحرى يجرى فى نطاق تطبيقها ؛ أما إذا لم يكن الأمر خاصاً بنقل بحرى يخضع لأحكام هذه المعاهدة ، فإنه لا سبيل إلى إعمال أحكامها ويكون القانون الواجب التطبيق هو القانون التجارى البحرى دون ما تقضى به من نصوص ، ولو كان تطبيقه يؤدي إلى نتائج تختلف عما تكون عليه النتائج لو أعمت أحكام المعاهدة المذكورة .

وحيث أن القول بأن ميعاد رفع الدعوى وفق أحكام المعاهدة يختلف عنه وفق القانون التجارى البحرى المصرى ، وإنها وقد صدرت لائحة على صدوره واندرجت فيه ، فإنها تنسخ من

بموافقة البرلمان عليها . وأصبحت المعاهدة ملزمة لمصر فى أحكامها ، إلا أن ذلك لا يخرج بهذه الأحكام عن نطاقها الذى تطبق فيه وتسرى عليه . فهي تسرى حيث يكون ثمة نقل بحرى يخضع لأحكام هذه المعاهدة ، ويلتزم القاضى المصرى بإعمال أحكامها عندئذ ، دون أحكام القانون التجارى البحرى .

فإدماج المعاهدة ضمن التشريع المصرى يجعلها قائمة بجانب القانون التجارى البحرى وتنسخ أحكامه المتعارضة مع أحكامها عندما يكون الأمر متعلقاً بنقل بحرى فى نطاق تطبيقها .

أما إذا لم يكن الأمر خاصاً بنقل بحرى يخضع لأحكام هذه المعاهدة ، فإنه لا سبيل إلى إعمال أحكامها .

المحكم:

« . . . وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى فإنه من المسلم به فى الدعوى أن الشاخصين . . . تابعون لدولة العراق ، وأن المراق لم توقع على معاهدة بروكسل أو تنضم إليها ، وأن الدعوى المستأنف حكمها رفعت بصحيفة أعلنت فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ عن بضاعة تم تسليمها فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

وحيث إن الفصل فى الدفع بعدم قبول الدعوى يقتضى تعريف القانون الواجب التطبيق فى هذا الشأن ، فإذا انتهت المحنكة إلى إعمال قانون التجارة البحرى بمادتيه ٢٧٤ و ٢٧٥ ، أضحت الدعوى غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد المضروب فيها .

بمجال تطبيق المعاهدة المذكورة ، أما في حالة  
تعلق الأمر بمجالها فإن المفهوم أن القانون اللاحق  
ينسخ السابق فيما يتعارض معه فيه .

وحيث إنه بالبناء على ما تقدم تكون الدعوى  
ضد المستأنفة قد رفعت بعد قوات المواعيد المنصوص  
عليها في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجارى بحرى ، بما  
يتعين معه الحكم بعدم قبولها مع إلغاء الحكم  
المستأنف . .

( استئناف رقم ١٧ سنة ١ ق تجارى بور سعيد  
بالهيئة السابقة ) .

٢٤٥

محكمة استئناف طنطا

٢٧ من مارس ١٩٦٢

١ - عقد إيجار : أجرة ، حق المطالبة بزيادتها  
بما يقابل الزيادة في المنفعة .

ب - قانون : تفسيره ، مفهوم المخالفة ، معناه .

المبادئ القانونية :

١ - المادة ٣٦٩ من القانون المدنى  
القديم لا تلزم المؤجر بعمل الترميمات أو  
الاصلاحات الضرورية أو النافعة ، ما لم  
يوجد نص صريح في العقد على خلاف  
ذلك .

٢ - الاستنتاج من مفهوم المخالفة ،  
أحد طرق تفسير القانون ، ويقصد به إعطاء  
حالة غير منصوص عليها ، عكس حالة  
منصوص عليها ، فإذا كان الشارع يعطى  
للمستأجر عند وقوع خلل بالمسكان المؤجر ،  
ينقص من منفعته عن مستوى المنفعة التي  
روعت عند التعاقد ، الحق في إنقاص

أحكامه ما يتعارض معها ، فهذا قول صحيح حيث  
يتصل الأمر بنقل بحرى يخضع لأحكام المعاهدة  
المذكورة بالتطبيق على المادة ١٠ منها إذ لا يتفق  
أن يكون النقل خاضعاً لأحكامها ثم بحرى في شأن  
مواعيد رفع الدعوى عن مسئولية الناقل أحكام  
القانون التجارى البحرى المصرى المتعارضة مع  
أحكامها ، بل يجب أن تطبق بمخالفاتها على كل  
ما بحرى في فلكها من نقل بحرى .

أما حيث لا يكون النقل خاضعاً لأحكام  
المعاهدة المشار إليها كما هو الشأن في الدعوى  
المطروحة لعدم انضمام العراق التابع لها الشاحن  
إلى أحكامها ، فإن أحكامها ترتفع عن النزاع  
لتترك المجال للقانون التجارى البحرى الذى يلتزم  
القاضى المصرى بإعمال حكمه طبقاً لقواعد  
الاسناد .

وحيث إنه عن القول بأن صدور تشريع  
مصرى بالمعاهدة يجملها بمنزلة القانون فتفسخ  
أحكام التشريع السابق بالقدر الذى يقوم فيه  
تعارض بينهما . فإن هذا القول يتصل بالنقل  
الدولى البحرى الخاضع لأحكام المعاهدة ، أما إذا  
تعلق الأمر بنقل محلى أو بنقل بحرى غير خاضع  
لأحكام المعاهدة لعدم انضمام دولة أحد أطرافها  
أو توقيعها عليها ، فإنه لا يمكن السماح لأحكامها  
بأن تتسرب إلى هاتين الحالتين حق لو أصبحت  
ضمن تشريع القاضى المصرى . فهى عقدت  
كمعاهدة لتحكم حالات خاصة دون غيرها ، ثم إن  
ادماجها في التشريع المصرى لم يكن لنسخ أحكام  
تشريع المتعارضة معها على إطلاقها ، وإلا لنص  
الشارع على إلغاء المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون  
التجارى البحرى ، إشاراً لأحكام المعاهدة في هذا  
الخصوص وهو إذا لم يفعل ذلك ، فإنما يكون  
قد أراد لها البقاء بأحكامها حيث لا يتصل الأمر



الإيجار ، فتستحق الأجرة بتمامها بدون تنقيص شيء منها من يوم تمام الترميم .

وبما أنه من طرق تفسير النصوص القانونية — الاستنتاج من مفهوم المخالفة ، ويقصد به كما استقر على ذلك الفقه والقضاء إعطاء حالة غير منصوص عليها عكس حكم حالة منصوص عليها ، فإذا كان المشرع يعطى للمستأجر عند وقوع خلل بالمكان المؤجر ، ينقص من منفعة عن مستوى المنفعة التي روعيت عند التعاقد ، الحق في إنقاص الأجرة فإذا قام المؤجر بإصلاح الخلل كان للمؤجر المطالبة بالأجرة كاملة ؛ فإنه بطريق الاستنتاج من مفهوم المخالفة يكون للمؤجر الذي قام بإصلاحات ومنشآت جوهرية في المكان المؤجر على نفقته ، سواء كان ذلك عن طريق جبره على ذلك أو برضاه ، وكان من شأن هذه الإصلاحات أو المنشآت زيادة المنفعة من المكان المؤجر عن المستوى الذي روعي عند بدء التعاقد ، الحق في المطالبة بزيادة الأجرة بما يتناسب مع الزيادة في المنفعة .

وبما أن الحبير المنتدب في الدعوى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى طنطا المنضمة قد أوضح في تقريره بياناً بالإصلاحات والمنشآت التي أدخلت على المطحن ، وانتهى إلى أن ذلك أدى إلى زيادة القوة الإنتاجية للمطحن وبالتالي زيادة منفعة عن المستوى القائم وقت التأجير ؛ فإنه يكون من حق المؤجر — المستأجرة — التي ساهمت بنصيبها بوصفها شريكة على الشيوع في الملكية في هذه الإصلاحات نزولاً على الحكم الصادر في هذه الدعوى المشار إليها أن تطالب بزيادة الأجرة بما يتناسب مع زيادة المنفعة . .

( استئناف رقم ١٩ لسنة ١١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد زكى أسحق رئيس المحكمة والدكتور حافظ محمد إبراهيم وسامى محب ناصر المستشارين ) .

الأجرة ، فإذا قام المؤجر بإصلاح الخلل كان للمؤجر المطالبة بالأجرة كاملة ؛ فإنه بطريق الاستنتاج من مفهوم المخالفة يكون للمؤجر الذى قام بإصلاحات ومنشآت جوهرية في المكان المؤجر على نفقته ، سواء عن طريق جبره على ذلك أو برضاه ؛ وكان من شأن هذه الإصلاحات أو المنشآت زيادة المنفعة من المكان المؤجر عن المستوى الذى روعي عند بدء التعاقد ، الحق في المطالبة بزيادة الأجرة بما يتناسب مع الزيادة في المنفعة .

### المحكمة

وبما أن المادة ٣٦٩ من القانون المدنى القديم تلزم المؤجر بتسليم العين المؤجرة بالحالة التي تكون عليها في الوقت المعين لابتداء انتفاع المستأجر بها ، أى أن كل ما يلتزم به المؤجر في هذا الصدد هو أن يترك المستأجر ينتفع بالعين المؤجرة بحالتها والتي تحددت على أساسها الأجرة الواردة بالعقد ، ومن ثم فلا إلزام على المؤجر بعمل الترميمات أو الإصلاحات الضرورية أو النافعة ، ما لم يوجد نص صريح في العقد على خلاف ذلك وهو بما خلا منه عقد الإيجار المهرى بين الطرفين ( المادة ٣٧٠ من القانون المذكور ) .

وبما أن المادة ٣٧٠ من القانون المدنى القديم قد نصت على أنه إذا هلك الشيء المؤجر يفسخ الإيجار حتماً ، وأما إذا حصل به خلل فيجوز للمستأجر أن يطلب إما فسخ الإيجار ، وإما تنقيص الأجرة على حسب الأحوال ، ومع ذلك إذا تعهد المؤجر في حالة تنقيص الأجرة بإعادة الشيء المؤجر إلى الحالة التي كان عليها وقت

ثمة ما يحتم بأن تعنون العريضة باسم السيد /  
رئيس محكمة الاستئناف .

٢ - لو صح أن ما ذكر في العقد من ثمن  
لا يتناسب وقيمة المبيع ؛ فإن هذا لا يؤثر  
البتة في سلامة العقد ، ولا يقدح في صحته .  
إذ ربما يكون غرض المتبايعين من وراء ذلك  
درء أخذ الأطيان المبيعة بالشفعة ، أو خير  
ذلك من الأسباب التي لا تؤثر على صحة  
العقد .

( استئناف رقم ٢٤٥ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة ) .

٢٤٨

محكمة استئناف اسكندرية

١٠ من مايو ١٩٦٢

١ - قاض : ولاية القضاء على المسلمين ، شروط .

ب - حكم طلاق ، قوة الشيء المقضى .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان أحد طرفي عقد الزواج  
مسلماً ، فالحكم في أحواله الشخصية للشريعة  
الإسلامية باتفاق الآراء ؛ وإن من شريعة  
المسلمين ألا يلي القضاء عليهم غير مسلم .

ولما كان الحكم المستأنف صادراً من قاض  
غير مسلم ، فهو باطل بصدوره ممن لا ولاية  
له ، ومن ثم يجب القضاء ببطلانه ، وعلى  
المحكمة أن تقضى في الدعوى بحكم جديد .

٢ - رفض طلب الطلاق لعدم ثبوت  
الضرر ، غير مانع بنفسه من تكرار الشكوى  
لأثباته ، فإن ثبت في الشكوى المسكوبة فرق  
القاضي بين الشاكية وزوجها .

٢٤٦

محكمة استئناف طنطا

١٧ من أبريل ١٩٦٢

سورية : طعن بهما ، متى يجوز لمن كان طرفاً  
في العقد ؟

المبدأ القانوني :

إذا كان البائع قد أقر بأن ثمن الصفقة  
هو ٣١٥ جنيهاً وأنه قد قبض المبلغ جميعه  
على دفعتين ؛ فإن ادعائه بأن حقيقة الثمن  
هو ١٨٠ جنيهاً ، يكون من قبيل الطعن  
بصورية العقد ، ولا يجوز لمن كان طرفاً  
في العقد أن يطعن عليه بالصورية ، إلا أن  
يثبت بكتابة مضادة أن الثمن صوري ، وأن  
حقيقته هي المدعى بها .

( استئناف رقم ٢٩٠ سنة ١٠ ق بالهيئة  
السابقة ) .

٢٤٧

محكمة استئناف طنطا

١٧ من أبريل ١٩٦٢

١ - استئناف : عريضة ، اشتراط رفعها باسم  
السيد / رئيس محكمة الاستئناف .

ب - ثمن : تناسبه وقيمة المبيع .

المبادئ القانونية :

١ - الدفع ببطالان الاستئناف بمقولة  
لأنه لم يعنون باسم السيد / رئيس محكمة الاستئناف ؛  
مردود بأن الاستئناف في غير الدعاوى المشار  
إليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات ،  
يرفع بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة  
المختصة بنظره خلال ميعاد الطعن . وليس

## المحكّم:

« . . ومن حيث إن أحد طرفي عقد الزواج محل هذا التداعي مسلم . . . ، فالحكم في أحواله الشخصية للشرعية الإسلامية باتفاق الآراء .

ومن حيث . . أن نص المادة ١٩ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بترتيب المحاكم الشرعية على أن شروط التعيين في وظيفة القضاء الشرعي تبين بقانون ، كما أن نص المادة ٢٨٠ من القانون المذكور على أنه تصدر الأحكام طبقاً للمدون في هذه اللائحة ( القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ ) ولا رجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ، ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون خاص للمحاكم الشرعية على قواعد خاصة ، فيجب أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد . ومقتضى النصين أنه ما لم ينص على حكم معين في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو في قانون آخر خاص للمحاكم الشرعية ، فالأحكام التي تصدر عن تلك المحاكم محكومة بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ؛ وإنه بالتالي إلى أن يصدر قانون خاص بشروط التعيين في وظيفة القضاء الشرعي ، فإن تلك الشروط موكولة كذلك بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة .

ومن حيث إنه منذ صدور القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية إلى إلغاء تلك المحاكم بالمقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لم يصدر قانون خاص بشروط التعيين في وظيفة القضاء الشرعي ولكن ألزم ولي الأمر في تعيين رجال القضاء الشرعي حكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فتقيد في تعيينهم — كنص الشارع — بأرجح الأقوال من مذهب أبي

حنيفة وهو — كغيره من المذاهب — يشترط في القاضي لصحة توليته القضاء شروطاً عديدة منها الإسلام والعقل والبلوغ والحرية والبصر والنطق والسمع وعدم الخد في قذف والذم والذم والنج والقول بغير ذلك غير مستساغ إذ لو قيل بأنه ونص المادة ١٩ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ على أن شروط التعيين في وظيفة القضاء الشرعي تبين بقانون فإنه إلى أن يصدر القانون الموعود تكون حرية ولي الأمر مطلقة في شروط تولية رجال القضاء الشرعي ، لجاز لولي الأمر بهذا الإطلاق أن يولي في القضاء الشرعي غير المسلم والمجنون والمحدود في قذف والافتى وغير هؤلاء من المنهي شرعاً عن صلاحيتهم لولاية القضاء ، وهو ما لم يقل به أحد أو يجري به عمل التزاماً محتملاً لحكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي لم يقيد إطلاقات ولي الأمر من نصوص القانون سواها .

ومن حيث إنه لما ألغيت المحاكم الشرعية — وغيرها من جهات قضاء الأحوال الشخصية بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، لم يبق الشارع بهذا الإلغاء غير توحيد جهات القضاء وتنسيق الإجراءات ، من غير أدنى مساس بالأحكام الموضوعية أو بقواعد النظام العام ، فنص في المادة الأولى من القانون المذكور على أنه تلغى المحاكم الشرعية والمجالس المليّة ، وتحال الدعاوى المنظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقاً لأحكام قانون المرافعات . كما نص في المادة السادسة منه على أنه تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف ، والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية ، طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة . أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة



بالأحوال الشخصية للمصريين والمتحدى الطائفة والملة ، الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون ، فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم ، ثم كشف عن مكون هذين النصين في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور بقوله إنه : « من أجل ذلك عيّنت الحكومة بوضع المشروع العالي لتنظيم الاختصاص القضائي في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين على نحو يكفل توحيد جهة القضاء بالنسبة لهم جميعاً ، كما أن المشروع يكفل احترام ولاية القانون الواجب التطبيق ، حق لا يكون هناك أى إخلال بحق أى فريق من المصريين ، مسلمين أو غير مسلمين ، في تطبيق شريعة كل منهم » . ووضح من النصين والمذكرة التفسيرية أن حق أى فريق من المصريين مسلمين أو غير مسلمين في تطبيق شريعته عليه ، لم يزل حتى بعد صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ مكفولاً . وقد سبق البيان أن من شريعة المسلمين ألا يلى القضاء عليهم غير مسلم ، عملاً بقوله تعالى : « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً » ، وهذا الحق بمقتضى النصوص ومنها نص المادة ٢٨٠ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ لم يزل مكفولاً .

ومن حيث إنه لا يرد على هذا النظر أن الإجراءات في مسائل الأحوال الشخصية . وكولة لقانون المرافعات والمالم يبلغ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وليس في أيهما ما يحد من ولاية القاضي غير المسلم ، وأن نص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية مقصور على الأحكام الموضوعية فلا يمتدّها إلى مدى صلاحية القاضي لولاية القضاء ، ذلك أنه إن كانت صلاحية القاضي أو عدم صلاحيته لنظر قضية معينة وإجراءات رده عند عدم صلاحيته لنظرها من قبيل الإجراءات فإن شروط صحة

تولية القاضي ليست قطعاً من هذا القبيل ، كما أنها ليست من الأحكام الموضوعية التي تحكم موضوع الخلاف . بل هي فوق هذا وذلك نظام عام يحكمه بالنسبة للقاضي الوطني قانون السلطة القضائية ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، وكان يحكمه بالنسبة للقاضي الشرعي نص المادة ١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي كانت تجرى بأن شروط التعيين في وظيفة القضاء الشرعي تبين بقانون ، وهو القانون الذي لم يصدر حتى الآن اكتفاء بقواعد النظام العام في الشريعة الإسلامية التي تحدد شروط صحة تولية القضاء ، وهذا النظام العام لم يبلغه نص بل كفله في صراحة القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالإبقاء على الحكم العام الوارد في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالنص صراحة في المذكرة التفسيرية للقانون المذكور على أن ذلك القانون لم يخل بحال بحق أى فريق من المصريين مسلمين وغير مسلمين في تطبيق شريعة كل منهم . كما لا يرد على النظر المتقدم بأن نص المادة الرابعة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أنه تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المليّة ، وإن هذا النص لم يفرق بين قاض وقاض باختلاف الدين ، ذلك أن المشرع لم يمنع بقانون السلطة القضائية ٥٦ لسنة ١٩٥٩ من تعيين قاض مسلم ، فإنه لم يحل دون التقيد بقاعدة النظام العام المقررة في قانون آخر وهو وهو مالم يبلغ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومنها نص المادة ٢٨٠ ، كما أن المقصود بالنصوص عليه في قانون نظام القضاء في مفهوم نص المادة ٤ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ هو طريقة تشكيل

فيما يتعلق بشروط صحة تولية القضاة فلم يفرق في المعاملات وفي الحدود ذاتها بين قاض وقاض بسبب اختلاف الدين ، فنظر مردود بأن المشرع وله اختيار القانون الذي يرضيه وإن لم ير التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في شروط صحة تولية القضاة في المعاملات والحدود « المواد المدنية والجزائية » ، قد اختار التقيد بها في مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين ، لما للأحوال الشخصية من مساس بالناس في أدق مشاعرهم وأقرب صلاتهم بربهم وذويهم .

وحيث إن ما تذهب إليه النيابة العامة من أن محكمة النقض على غير هذا النظر ، مذهب يعوزه الدليل ، ذلك أن الحلف في الطعن رقم ٤ لسنة ٢٩ ق ( الحكم فيه صادر من دائرة خصن الطعون ومن ثم لم ينشر ) كان مردداً بين مسيحي انجيلي ومسيحية ارثوذكسية ، فلا مقام فيه لولاية غير المسلم على المسلم ، كما أن الحلف في الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ ق كان على توزيع العمل بين دوائر المحكمة المختلفة ، وأثر هذا التوزيع على اختصاص كل دائرة ، والرأي فيه مستقر على أن توزيع العمل بين دوائر المحكمة المختلفة تنظيم إداري لا شأن له بالاختصاص .

ومن حيث إنه فضلا عن كل ذلك ففي هذا الرأي دفع حرج عن القاضي غير المسلم ، ذلك إنه إذا أسلمت زوجة المسلم ورفقت أمرها إلى القضاء ، كان على القاضي أن يعرض على زوجها الإسلام ، وأن يلقنه الشهادة بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأنه برىء من كل دين غير دين الإسلام ، فإن أسلم على هذا النحو أقره على نكاحه « ما لم تكن زوجته محرماً » . وإن أبي الإسلام فرق في الحال بينه وبين زوجته ، وفي

الدوائر بعرض طريقة تشكيلها على الجمعية العمومية لكل محكمة ، وليس في ذلك ما يمنع من اختيار القاضي المسلم للفصل في منازعات الأحوال الشخصية للمسلمين . وأخيراً فإنه إذا كان التزام أحكام قانون السلطة القضائية أو قانون نظام القضاء لا يجحد أيهما من ولاية القاضي غير المسلم ، وكان مفاد المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية غير ذلك ، فالقاعدة أنه إذا تعارض المقتضى والمانع أعمل المانع ، وظاهر أنه إذا كان القضي قانون السلطة أو قانون نظام القضاء ، فالمانع هو النظام العام مقررًا بالمادة ٢٨٠ من اللائحة .

ومن حيث إن الحكم الصادر في الاستئناف المنظم رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ قد أقيم على غير هذا النظر ، ولكه يرد على الحكم المذكور أنه استبعد من الإثبات شهادتي كل من . . لأنهما وهما غير مسلمين فشهادتهما على المسلم غير جائزة ، والشهادة ولاية ولا ولاية لغير المسلم على المسلم ، وهذا الذي أقيم عليه في استبعاد شهادتي كل من . . هو ذاته قوام الحد من ولاية القاضي غير المسلم على المسلم ؛ ذلك أنه إذا كانت الشهادة ولاية ولا ولاية لغير المسلم على المسلم ، فالقضاء أكبر الولايات وأعمها ومن ثم أجدرها بالتدقيق وأحلقها بالحرص وإذا كانت المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد اتسعت عند البعض للحيولة دون شهادة غير المسلم على المسلم ، باعتبارها إحدى الولايات ، فهي من باب أولى تتسع للحد من قضاء غير المسلم على المسلم والقضاء أكبر الولايات وأعمها بل هو في الواقع دعائمها وقوامها .

ومن حيث إن ما قد يثار من أن المشرع لم يصرح على قواعد الشريعة الإسلامية



ومن حيث إنه لهذا وذلك يكون الدفع من  
المستأنف بعدم جواز نظر الدعوى في غير محله ،  
متعين الرفض .

ومن حيث ( إن الزوج يسئ معاملة زوجته )  
مستفاد من شهادة شهود المستأنف عليها . .  
بالسب وسوء الظن في مسلكها الذي لم يقم على  
سوته دليل أو قرينة ، وثالثة بانكار أبوت أولادها  
ورميها إلى الأرض ، وإن من هذه الأضرار  
ما جاء لاحقاً لإقامة الدعوى رقم ١٤ سنة ١٩٥١  
كرميها إلى الأرض من تسعة شهور سابقة  
على شهادة الشاهدة عديله محمد أحمد ، التي أدلت  
بها إلى المحكمة بجلطة أول مارس سنة ١٩٦١ ،  
وسبها بأنها « شرموطة » من ثمانية شهور سابقة  
على شهادة الشاهد عباس أحمد محمد عباس التي  
أدلى بها في ذات الجلسة ، ذلك أن الدعوى  
رقم ١٤ سنة ١٩٥٦ كلى الاسكندرية أقيمت كما  
هو ظاهر من الأوراق بعريضة أعلنت بتاريخ  
٢ من مايو سنة ١٩٥٩ أى قبل الواقعتين المشار  
إليهما ولا تعول المحكمة على ما يرمى به المستأنف  
بعض شهود المستأنف عليها من أنهم يشهدون  
كذباً وزوراً ذلك أن إبلاغ المستأنف النياية  
ضدهم بتهمة شهادة الزور وحفظ البلاغ إدارياً ،  
أو أقامته اللجنة المباشرة عليهم لذات التهمة دون  
أن يحكم على أى منهم بعقوبة شهادة الزور ، ليس  
من شأنه أن ينال من شهادتهم ، أو يفض من  
قيمتها في الإثبات ما دامت المحكمة قد اطعأت  
إلى صدق تلك الشهادة ، وما دامت شهادتهم  
مؤدية لما كلفت المستأنف عليها إثباته .

ومن حيث إنه متى تدبت الضرر بما لا يستطيع  
معه دوام العشرة بين الزوجين وأمثالهما كانت  
محكمة أول درجة قد عجزت عن الإصلاح بين  
الزوجين عجزاً ثبت في محاضر الجلسات التي

دعوة القاضى غير المسلم إلى الإسلام حرج عليه  
يتنزه الشارع عن سوقه إليه .

ومن حيث إنه متى كان ذلك وكان الحكم  
المستأنف صادراً من قاضى غير مسلم ، فهو باطل  
لصدوره ممن لا ولاية له ومن ثم يتمين القضاء  
ببطلانه وعلى هذه المحكمة أن تقضى في الدعوى  
بحكم جديد .

ومن حيث أنه غمما يدفع به المستأنف من  
عدم جواز سماع الدعوى لسابقة الفصل فيها  
بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٢ سنة ١٩٦٠  
الاسكندرية ، فإن نص المادة السادسة من المرسوم  
بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه إذا ادعت الزوجة  
الإضرار بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين  
أمثالها ، يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق ،  
وحينئذ يطلقها القاضى طليقة بائنة إذا ثبت  
الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما ؛ فإذا رفض  
الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر ،  
بعث القاضى بحكمين الخ . ومفاد النص أن رفض  
الطلب لعدم ثبوت الضرر ، غير مانع بنفسه من  
تكرار الشكوى لإثباته . فإن ثبت في الشكوى  
المكررة فرق القاضى بين الشاكية وزوجها .  
وهذا رأى متفق مع ما يراه المالكية والتطليق  
للضرر مذهبهم ، إذ هم لا يشترطون تكرار الضرر  
والإساءة ، بل يرون الطلاق ولو لم يحدث  
الضرر إلا مرة واحدة .

ومن حيث إنه فضلاً عن ذلك فإن المستأنف  
عليها تدعى بهذه الدعوى ضرراً لاحقاً لدعواها  
السابقة رقم ١٤ . . استئناف الاسكندرية ، بل  
لاحقاً للحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٣  
سنة ١٩٦٠ ، وهو ادعاء بواقعة جديدة مانع بذاته  
من القول بعدم جواز نظر الدعوى .



المستأنف عليها من زوجها المستأنف طلاقه  
بأثنية . .

( استئناف رقم ٩ لسنة ١٩٦١ شرمى رئاسة  
وعضوية السادة الأساتذة محمود محمد عبد اللطيف رئيس  
المحكمة ومحمد فؤاد الرشيدى وصبرى أحمد المستشارين).

لا يؤثر في قوتها في الإثبات بطلان الحكم  
المستأنف فإن التفريق بين الزوجين بطلاقه بأثنية  
يكون متعيناً عملاً بحكم المادة ٦ من الرسوم بقانون  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

ومن حيث إنه لذلك يتعين القضاء بتطبيق

## قضاء المحاكم الكلية

٢٤٩

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٦ من مايو ١٩٦٣

١ - حكم : قوة الأمر المقضى ، شروطه .

ب - نفليسة : حكم بقفلها ، نقضه .

ج - خصومة : حكم بانقضائها لمرور خمس سنوات على حكم قفل النفليسة ، لعدم كفاية أموالها ، نقضه .

د - دعوى : فسخ النفليسة ، علاقتها بدعوى شهر الإفلاس ، وقفل النفليسة لعدم ظهور مال

المبادئ القانونية :

١ - لا تكون الأحكام حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، إلا في نزاع قام من الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ، وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً .

٢ - الحكم بقفل أعمال النفليسة لعدم وجود مال كاف لها ، هو حكم مؤقت .

والمفلس والسنديك والدائنين أن يطلبوا من محكمة الإفلاس فتح النفليسة بمقتضى الحكم الصادر بقفلها إذا ثبت وجود مال كاف لمصاريف أعمال النفليسة .

٣ - الحكم المختص بدعوى ناشئة عن النفليسة لا يعتبر امتداداً لدعوى شهر الإفلاس وبذلك لا تدرج في الدعوى الواردة في المادة ١١٨ عقوبات .

٤ - قفل أعمال النفليسة لعدم وجود

مال كاف لها يصدر بحكم إجرائي مؤقت ، ويظل عمل السنديك باقياً ، فإذا ما ظهر المال الكافي عاد للسنديك عمله في أي وقت .

٤ - قفل النفليسة يتم بحكم ، ونقض ذلك الحكم يتم بحكم آخر ؛ فكل من الدعويين خصومة مستقلة عن الأخرى بإجراءاتها ، ودعوى النفليسة ليست امتداداً لدعوى شهر الإفلاس ، ولا لقفل النفليسة لعدم وجود مال .

المحكم

« وحيث إنه فيما يتعلق بالدفع المبدئي بعدم جواز نظر هذا الطلب لسابقة الفصل فرودود :

أولاً بأن الحكم بقفل أعمال النفليسة لعدم وجود مال كاف لها هو حكم مؤقت . ولذلك سمى بحكم وقف إجراءات النفليسة مؤقتاً . وينبني على ذلك أن السنديك يظل عمله قائماً وباقياً متربصاً بظهور أموال جديدة ، وإذا ما ظهر المال الكافي عاد للسنديك عمله في أي وقت . « البلتان ال ٣ ص ٢٦٤ » .

ومردود ثانياً بأن المادة ٤٠٥ من القانون المدني قد نصت على أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير

صفاتهم ، وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً . وحيث إنه متى كان ذلك كذلك أن الطلبين لم يتحددا خصوصاً ، وبما لا جدال فيه أن المادة ٣٣٨ من القانون التجارى قد نصت بصراحة على أنه يجوز للفلس أو لغيره من أرباب الحقوق أن يتحصل من المحكمة فى أى وقت على نقض الحكم الصادر بقفل التفليسة - بسبب عدم كفاية أموالها ، إذا ما أثبت وجود مال كاف لمصاريف أعمال التفليسة وغنى عن الإيضاح كذلك أن فتح التفليسة يحصل عن طريق تقديم طلب بذلك إلى محكمة الإفلاس ، ويجوز هذا الطلب من كل ذى مصلحة كالفلس والسنديك والدائنين ، ويحصل فتح التفليسة بحكم يصدر بذلك .

« وحيث إنه لما سلف يكون الدفع بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسابقة الفصل فيها فى غير محله متعيناً رفضه .

« وحيث إنه فيما يتعلق بالدفع بانقضاء الخصومة لمضى أكثر من خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ، إعمالاً لنص المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات ، وبمقولة إن ذلك النص عام يسرى المواد المدنية والتجارية على حد سواء ، وبمقولة إن الحكم بقفل أعمال التفليسة صدر فى ١٩٤٤/٥/٢٥ والطلب بفتح التفليسة لظهور مال كاف بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١ ، وصار رفض تحديد جلسة لا ورد من تأشير على ذلك الطلب ، طرح وقضى فيه بجلسة ١٩٦٢/٥/٢٦ برفضه وأعيد الطلب بمعرفة السنديك فى ١٩٦٢/١٠/٢٥ ومؤيداً بالمستند سالف الإشارة إليه ومضى خمسة أعوام على آخر إجراء من ١٩٤٤/٥/٢٥ إلى ١٩٦٢/١٠/٢٥ وبذلك تنقضى الخصومة :

« وحيث إن ذلك الدفع مردود كذلك :

أولاً : بأن الاحتجاج بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم ٧٢/٥٤١ ق والذى قضى بانقضاء الخصومة لمضى خمس سنوات على حكم قفل التفليسة لعدم وجود مال إعمالاً لنص المادة ٣٠٧ مرافعات ، قد ألقته محكمة النقض فى الطعن القيد رقم ٢٦/٥٠ ق بجلستها المنعقدة فى ٢٥ يناير سنة ١٩٦٢ ، إلا أنها لم تتناول بالبحث مسألة انقضاء الخصومة إعمالاً لنص المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات ، بل اكتفت بإلغاء ذلك الحكم إذ قضى بصحة الاستئناف رغم رفعه بتكليف بالحضور ، ولأنه يكون بذلك قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وجدير بالذكر أن محكمتنا العليا قالت فى حكمها المذكور : إن الحكم المطعون فيه يخص بدعوى ناشئة عن التفليسة ، ولا تعتبر امتداداً لدعوى شهر الإفلاس ، وبذلك لا تندرج فى الدعوى الواردة فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات .

ثانياً : بأن قفل أعمال التفليسة يصدر بحكم ، وينبنى على ذلك أنه ليس بإجراء ، وقد ينبت ذلك الحكم بأنه حكم إجرائى مؤقت بقفل أعمال التفليسة لعدم وجود مال كاف لها ، ولذلك يسمى بحكم وقف إجراءات التفليسة ( مؤقتاً ) ؛ وينبنى على ذلك أن السنديك يظل عمله باقياً ومتربصاً بظهور أموال جديدة ، وإذا ما ظهر المال الكاف عاد للسنديك عمله فى أى وقت

ثالثاً : أن المادة ٣٣٨ من القانون التجارى قد نصت بصراحة على أنه يجوز للفلس أو لغيره من أرباب الحقوق أن يتحصل من المحكمة فى أى وقت على نقض الحكم الصادر بقفل التفليسة بسبب عدم كفاية أموالها إذا ما أثبت وجود مال كاف لمصاريف أعمال التفليسة . وغنى عن



قياساً على ما نصت عليه المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات وهي أن التفليسة لا تنقضي في حالة قفلها بسبب عدم كفاية أموالها ، ولكن تنقضي إجراءاتها مؤقتاً إلى أن يتوفر لها المال اللازم لاستئناف السير فيها . ولذلك تظل التفليسة أوحالة الإفلاس باقية ، وآثاره قائمة بعد قفل التفليسة كما كان الحال قبل ذلك غير أن المشرع أورد استثناء على هذا الأصل من ، مقتضاه أن يسترد الدائنون الحق في رفع الدعاوى واتخاذ الإجراءات الانفرادية . وغنى عن الإيضاح أن الإفلاس طريق للتنفيذ الجماعي ، الهدف منه تعقب أموال المفلس أينما وجدت وتصفيتها وبيعها ، تمهيداً لتوزيع ثمنها على الدائنين بنسبة ديونهم .

« وحيث إنه . . يكون الدفع المبدئي بانقضاء الخصومة إعمالاً للمادة ٣٠٧ مرافعات في غير محله متعيناً رفضه .

« وحيث إنه فيما يختص بطلب فتح إجراءات التفليسة من جديد استناداً إلى ما ظهر من أموال . في ذمة مدينين للسيد . .

« وحيث إن الواضح . أن جميع الأموال قد تم إيداعها بإسم الغير وبذلك فهي ليست للمدين ، ومق كان ذلك كان القول بظهور مال للمفلس في غير محله وعلى غير أساس . .

( القضية رقم ٢٦ سنة ١٩٤٢ تجاري افلاس كلبي برئاسة السيد الأستاذ أحمد فتحي القاضي رئيس المحكمة ) .

٢٥٠

محكمة طنطا الابتدائية

٩ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - دعوى : بوليصية ، مدني م ٣٣٧ و ٢٣٨ ،

الإيضاح أن ذلك مؤداه . وبما لا يدع مجالاً للشك ، أن نقض حكم قفل أعمال التفليسة أو الطعن عليه جائز في أي وقت وبلا ميعاد للمفلس أو لغيره من أرباب الحقوق ، ما دام قد ظهر مال للمفلس أن يتحصل على حكم بنقض الحكم بقفل التفليسة وفتحها من جديد .

ولأن المادة ٣٠٧ مرافعات خاصة بخصومة يصير انقضاؤها وإلغاء جميع إجراءاتها في جميع الأحوال بناء على طلب أحد الخصوم بسبب عدم مواصلتها خمس سنوات دون انقطاع على آخر إجراءات صحيح فيها . وظاهر أن دعوى فتح التفليسة ليست امتداداً لدعوى شهر الإفلاس ، ولا لقفل التفليسة لعدم وجود مال . وظاهر كذلك أن قفل التفليسة يتم بحكم إعمالاً لنص المادة ٣٣٧ من القانون التجاري ، وأن نقض ذلك الحكم يتم بحكم آخر إعمالاً لنص المادة ٣٣٨ تجاري ؛ ومن ثم فكل من الدعويين خصومة مستقلة عن الأخرى بإجراءاتها . وبذلك لا يكون ثمة محل لإعمال المادة ٣٠٧ مرافعات واعتبار الحكم بقفل أعمال التفليسة إجراء ، واحتساب السنوات الخمس منه لتاريخ طلب نقض الحكم بقفل التفليسة .

رابعاً : إن الحكم بقفل التفليسة حكم إجرائي مؤقت ، أشبه بوقف إجراءات التنفيذ على المقار لرفع دعوى استحقاق فرعية ، بحيث تعود الإجراءات بمجرد الانتهاء من دعوى الاستحقاق برفضها واستمرار التنفيذ .

خامساً : إن الحكم بقفل التفليسة حكم مؤقت بوقف إجراءات التفليسة ، والتفليسة تنقضي منها دعاوى عدة وتظل باقية ومستمرة ، وإنه بمجرد زوال سبب الوقف تستأنف الدعوى بقوة القانون سيرها من النقطة التي وقفت عندها ،

شروطها ؛ غش ؛ دين بالتزام بنقل الملكية .  
ب - غش : دعوى بوليصية ، لإثباته ، حالة المدين  
الالتزام بنقل الملكية ، حق دائنه إثبات غشه إذا باع  
العقار لشخص آخر بأدر بتسجيله .

### المبادئ القانونية :

١ - شروط الدعوى البوليصية أولاً :  
أن يكون الدائن الذي يمارسها ذا حق مستحق  
الاداء .

ثانياً : أن يكون عمل المدين الذي يطعن  
فيه الدائن تصرفاً قانونياً . مفقراً ، وتابعاً  
في الوجود لحق الدائن .

ثالثاً : أن يؤدي تصرف المدين إلى  
إعساره أو الزيادة في إعساره مع التواطؤ  
بين المدين والمتصرف له .

٢ - إذا كان الدين المستحق الاداء هو  
التزام المدين بنقل ملكية عقار إلى الدائن ،  
فإن فإن تصرف المدين في هذا العقار إلى مشتر  
آخر سبق إلى تسجيل العقار المبيع للدائن ،  
لا يجوز للحكمة بحال أن تمسكن الدائن من  
إثبات الشرط الأساسي في الدعوى البوليصية ،  
وهو الغش والتواطؤ بين المدين البائع ،  
والمشتري المتصرف إليه .

ولكن الدائن إذا استصدر حكماً بفسخ  
عقده وأصبح دائناً بالنش ، أى دائناً عادياً ؛  
ففي هذه الحالة يمكنه إثبات الغش والتواطؤ .  
والطعن في العقد المسجل بالدعوى  
بوليصية ، لا يجوز إلا لكي يصل المشتري  
الاول إلى استرداد الثمن الذي دفعه ، والحصول  
على التعويضات التي يستحقها ، دون أن  
يسترد العقار ذاته ، ليسجل عليه حقه .

المحكم

يؤخذ من نص المادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ من

القانون المدني أن : غش المدين هو أهم  
الشروط في الدعوى البوليصية ، بل هو العمود  
الفكري لها الذي يقوم على محاربة الغش ؛ ويمكن  
تجميع شروط الدعوى البوليصية كلها في شرط  
الغش ، لأن الغش لا يتوافر في جانب المدين إلا  
إذا تصرف تصرفاً مفقراً يؤدي إلى إعساره ،  
للاضرار بدائن حقه ثابت قبل هذا التصرف . فلا  
يكفي إذن أن يكون التصرف المطعون فيه قد  
تسبب في إعسار المدين أو زاد في إعساره ؛  
بل يجب أيضاً أن يكون هذا التصرف قد صدر  
من المدين غشاً وشرط الغش هذا هو الذي  
يدخل العنصر النفسي في الدعوى البوليصية ، لأن  
الباعث هنا له الأثر الأكبر في نفاذ التصرف  
في حق الدائن أو عدم نفاذه ( الوسيط ج ٢  
ص ٩٩٦ وما بعدها وعلى الأخص بند ٥٩٠ ) .

وحيث إن المدعية دائنة فعلاً للمدعى عليه الأول  
بدين مستحق الاداء قبل التصرف المسجل المطالب  
إبطاله ، بيد أن هذا الدين . . . يتمتع في إزمه  
بنقل الملكية لها . وإذا كان دينها هكذا فليس  
للهكمة بحال أن تمكنها من اثبات الشرط الأساسي  
في الدعوى البوليصية ، وهو الغش والتواطؤ بين  
البائع لها والمتصرف إليه الثاني الذي سجل عقده  
لأنه من المقرر أن الملكية لا تنتقل من البائع  
إلى المشتري إلا بتسجيل عقد شرائه وفقاً لنص  
المادة ٩ من القانون ١١٤ سنة ١٩٤٦ ، ولا  
يحول دون نقل الملكية أن يكون المشتري عالماً  
بأن البائع له سبق أن تصرف في البيع ، لأنه  
كشتر آخر لم يسجل عقده ؛ ما لم يثبت أن عقد  
المشتري الثاني المسجل هو عقد صوري ،  
ولا ينتج في ثبات هذه الصورية مجرد علم هذا  
المشتري وقت شرائه بالتصرف السابق غير  
المسجل إليه .

ولا يكون للمتصرف إليه في الفترة التي تمضي من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل ، سوى مجرد أمل في الملكية دون أى حق فيها ؛ وفي تلك الفترة إذا تصرف المتصرف لشخص آخر ، فإنه يتصرف فيما يملكه ملكاً تاماً . فإذا أدرك هذا الشخص الآخر وسجل عقده قبل تسجيل عقد المتصرف إليه الأول ، فقد خلصت له بمجرد تسجيله تلك الملكية العينية التي لم يتعلق بها حق مال الأول ، حتى لو كان المتصرف والمتصرف إليه الثاني سبيد النية متواطئين كل التواطؤ على حرمان المتصرف إليه الأول من الصفقة .

وقد استقر قضاء النقض على ذلك في عهد قانون التسجيل ( راجع على سبيل المثال ) نقص مدني ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ بمجموعة النقض المدني ٢٥ عاماً ج ١ ص ٣٧٦ رقم ١٩٣ ، ص ٤٢٨ رقم ١ ، ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ بمجموعة الأحكام ص ٨ ص ١٥٣ رقم ١٩ و ٣ من أبريل ١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٣٠ رقم ٥٦ . ثم أصرت على نفس البدء في ظل قانون تنظيم الشهر العقاري ، راجع نقض ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ؛ و ١٣ من مايو سنة ١٩٥٤ بمجموعة الأحكام ص ٥ ص ٣٥٢ رقم ٥٤ و ص ٨٥٦ رقم ١٢٨ . وقارن مع ذلك الوسيط ج ٤ في البيع بند ( ٢٩٠ ) . « وحيث إنه متى بان ذلك ، فإن المدعية ما دامت مجرد دائنة للمدعى عليه الأول بالالتزام بنقل الملكية ، وكان من شروط الدعوى البوليصة إثبات النش والتواطؤ بين المتصرف إليه الأول والمتصرف إليه الثاني الذي سجل عقده ، وهو ممتنع عليها طبقاً لما استقرت عليه أحكام النقض على الوجه سالف البيان ؛ فإن دعوى المدعية بحالتها لا تكون مقبولة .

وقد يتغير موقف المدعية حين تستصدر حكماً

بفسخ عقدها وتصبح دائنة بالثمن أى دائنة عادية ، وقد قضت محكمة استئناف أسيوط بإمكان الطعن في العقد المسجل بالدعوى البوليصة ، ولكن ليصل المشتري الأول إلى استرداد الثمن الذي دفعه والحصول على التعويضات التي يستحقها دون أن يسترد العقار ذاته ليسجل عليه حقه . فقررت هذه المحكمة أنه يجوز للمتصرف إليه الأول بعقد غير مسجل أن يرفع دعوى إبطال العقد الثاني المسجل إذا توافرت شرائط دعوى إبطال التصرفات ، على اعتبار أنه دائن عادي من حقه أن يبطل التصرف المفقر لمدينه ، ليستطيع استرداد الثمن الذي دفعه والحصول على التعويضات التي يستحقها .

على أنه يلاحظ أن الغرض من هذه الدعوى لا يمكن أن يكون بطلان التصرف الثاني ليحل محله التصرف الأول غير المسجل ، فإن الدعوى إذا كانت تهدف إلى هذا الغرض تعتبر تحايلاً على مخالفة قانون التسجيل ، فضلاً عن أن الدعوى البوليصة في الواقع لا تهدف إلى إبطال التصرف ، وإنما تهدف إلى الحشد من سريانه في حق الدائن الذي يتضرر من أثر التصرف في مال مدينه ؛ فإذا وجد في هذا المال ما يفي بمدينه زالت المحكمة فيها وأصبحت غير مقبولة ، وهي ليست خاصة بدائن واحد بل يستطيع جميع الدائنين العاديين أن يشتركوا فيها ، وأن يتقاسموا المال الذي يرجع إلى مدينهم . ( ٣ من يونيو ١٩٤٨ ، المجموعة الرسمية ٤٩ رقم ٢ ص ٤٧ ) .

« وحيث إنه متى بان ما سلف فإن دعوى المدعية تضعي مفتقرة إلى الأساس القانوني الذي يسندها ويتعين رفضها بحالتها .

( القضية رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٨ ق رئاسة الأستاذ محمد جميل حسن الحريبي رئيس المحكمة ) .





## قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَدِينَتِ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ (١)

في شأن تكليف خريجي الجامعات والكليات والمعاهد العالية

التابعة لوزارة التعليم العالي شغل وظائف المعيّنين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تكليف المهندسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة والقانون المعدل له ؛

وعلى القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تكليف الأطباء وأطباء الأسنان والصيدلة ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة

التعليم العالي ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يجوز لوزير التعليم العالي استثناء من أحكام القوانين المشار إليها تكليف خريجي الجامعات شغل وظائف معيّنين بها لمدة سنتين قابلة للتجديد بناء على اقتراح مديري الجامعات بعد موافقة عمداء الكليات المختصة . كما يجوز لوزير التعليم العالي تكليف خريجي الكليات والمعاهد العالية شغل وظائف معيّنين بها مدة سنتين قابلة للتجديد بناء على اقتراح وكيل الوزارة .

مادة ٢ — لا يخل الاستثناء المشار إليه في المادة السابقة بالشروط الواجب توافرها فيعين يشغل

وظيفة معيد بإحدى الجامعات أو الكليات والمعاهد العالية طبقاً للقوانين واللوائح ، أو أية شروط أخرى خاصة يضعها المجلس الأعلى للجامعات بالنسبة للمعدين بالجامعات أو يضعها وزير التعليم العالي بالنسبة للمعدين بالكليات والمعاهد العالية.

مادة ٣ — يحظر على المعدين الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة (١٠٧) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فإنها تعتبر كأن لم تكن .

مادة ٤ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ) .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

في شأن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات  
والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الشركات المساهمة وشركات اتوصية بالأسمهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة ؛

وعلى قانون الجمعيات التعاونية الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٣٨ الصادر في ١٩ من أكتوبر ١٩٦٣ .



التأديبية على بعض موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛  
 وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛  
 وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والمؤسسات ؛  
 وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة ؛  
 وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين  
 بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛  
 وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛  
 وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

#### أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يشكل مجلس إدارة الشركة من تسعة أعضاء على الأكثر يكون من بينهم أربعة أعضاء ممن يعملون فيها .

ويتم انتخاب الأعضاء المذكورين بالاقتراع السري المباشر تحت إشراف وزارة العمل وتكون مدة عضويتهم سنتين تبدأ من أول يولييه .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد الشروط الواجب توافرها في المرشحين والناخبين وتنظيم إجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بها والظعن فيها .

مادة ٢ — تسري أحكام المادة السابقة على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير العمل .

مادة ٣ — يلغى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، وكل حكم آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ ( ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ) .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ (١)

في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاکم التأديبية  
على أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لقانون  
العمل وعلى أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين في الشركات  
والجمعيات والمؤسسات الخاصة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن التنظيم السياسي لسلطات  
الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکم التأديبية  
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاکم  
التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة ؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس إدارة الشركات والجمعيات  
والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف بند رابع إلى المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ،  
نصها الآتي :

« ٤ — أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لقانون العمل وأعضاء مجالس  
الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ »

مادة ٢ — تضاف فقرة جديدة إلى المادة ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ،  
نصها الآتي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٣٨ الصادر في ١٩ من أكتوبر ١٩٦٣ .

« ومع ذلك فلا يجوز وقف أحد الأعضاء المشار إليهم في البند الرابع من المادة الأولى أو توقيع عقوبة الفصل عليه إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية المشار إليها في المادة من القانون »  
 مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
 صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ من جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ ( ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ )

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتعديل حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

باسم الأمة  
 رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛  
 وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛  
 وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له  
 وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛  
 وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، والنص الآتي :  
 « مادة ٢٢ — يجب أن يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل في كل شهر » .  
 مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
 صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ من جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ ( ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ) ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٣٨ الصادر في ١٩ من أكتوبر ١٩٦٣ .



## قرارات رئيس الجمهورية

قرار رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بسريان أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

على العاملين بالجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات

الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية والقوانين

المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكم

التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والهيئات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات

التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

### قصر

مادة ١ - تسري أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم

فيها الدولة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

صدر برياسة الجمهورية في ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧٣ ( ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٣ )

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢٥ الصادر في ٣ من أكتوبر ١٩٦٣ .

قرار رقم ٢٠١٤ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بتعيين نائب رئيس محكمة النقض ومستشاريها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وتعديلاته ؛

وبناء على موافقة مجلس الرياسة ؛

## قرر

مادة ١ - يعين نائباً لرئيس محكمة النقض السيد / ابراهيم عثمان يوسف - المستشار بالحكمة .

مادة ٢ - يعين مستشاراً بمحكمة النقض كل من السادة .

محمد عبد السلام - على أن تكون أقدميته بعد السيد المستشار / محمود محمد يوسف القاضي ،  
جمال صادق محمد المرصفاوي ، ابراهيم جبر الجافي ، محمد محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، محمد  
عبد المنعم حمزاوي ، ابراهيم محمد عمر هندي ، صبري أحمد فرحات ، بطرس عوض الله زغلول ،  
محمد نور الدين عويس .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٣ ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برياسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٣ )

قرار رقم ٢٠١٥ لسنة ١٩٦٣<sup>(٢)</sup>

بتعيين محام عام أول

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وتعديلاته ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

(٢، ١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠٧ الصادر في ١٢ من سبتمبر ١٩٦٣ .

## قرار :

- مادة ١ — يعين محاميا عاما أول السيد/ محمود صادق رمضان — رئيس محكمة القاهرة الابتدائية .  
مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٣ ، وعلى وزير العدل تنفيذه .  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٣ )

قرار رقم ٢٠١٦ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بتعيين أعضاء بإدارة قضايا الحكومة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

- وعنى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛  
وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ؛  
وعلى رأى المجلس الأعلى لإدارة قضايا الحكومة بجلسته المنعقدة في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦٣ ؛  
وعلى اقتراح وزير العدل ؛  
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

## قرار :

- مادة ١ — عين وكيلًا بإدارة قضايا الحكومة كل من السيدين :  
أحمد عبد العال .

محمد سمير البيومي .

- مادة ٢ — عين مستشاراً بإدارة قضايا الحكومة كل من السادة :  
كمال حامد علام ( على سبيل التذكار ) .

سعيد أحمد رشدي .

إبراهيم حسنين حامى .

سيد عبد الهادي منصور .

على فهمى بدوى ، اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٣

- مادة ٣ — عين مستشاراً مساعداً من الفئة ( أ ) بإدارة قضايا الحكومة كل من السادة :

عبد الوهاب أحمد محمد الحشن .

أبو النصر محمد الفار .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠٧ الصادر في ١٢ من سبتمبر ١٩٦٣ .



شرف الدين حسنين يوسف

محمد عبد الفتاح الإياري .

عبد الهادي ابراهيم المليجي .

أسعد سوريال بشارة .

أحمد حسن أحمد شلبي ، اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٣

مادة ٤ — عين مستشاراً مساعداً من الفئة (ب) بإدارة قضايا الحكومة كل من السادة :

محمد توفيق السيد يوسف .

محمد رشاد الحاذق .

محمد أحمد سابق .

أحمد سمير أبو شاوي ، ( على سبيل التذكار ) .

وفيق محمد صادق زاهر .

أحمد على البشبيشي ، ( على سبيل التذكار ) اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٣

صلاح الدين محمد خليفة ، اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٣

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ من ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٣ )

قرار رقم ٢٠١٧ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بتعيين النائب العام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

والمواد ٥٧ ، ١٢٥ ، ١٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والقوانين

المعدلة له ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر :

مادة ١ — يعين نائباً عاماً السيد / محمد عبد السلام المستشار بمحكمة النقض .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٣ ، وعلى وزير العدل تنفيذه ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٣ )

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠٧ الصادر في ١٢ من سبتمبر ١٩٦٣ .

قرار رقم ٢٠١٨ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>  
بتعيينات في وظائف رؤساء محاكم الاستئناف ومن في درجاتهم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور المؤقت ؛  
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛  
وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وتعديلاته ؛  
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ — عين كل من السادة :  
محمد سعيد ، رئيساً لمحكمة استئناف الاسكندرية .  
محمد شفيق أحمد ، رئيساً لمحكمة استئناف طنطا .  
راغب قلندس ، رئيساً لمحكمة استئناف بني سويف .  
محمد عبد الحبير محمد ، رئيساً لمحكمة استئناف أسيوط .  
بهجت أحمد حلمي ، رئيس محكمة بمحكمة استئناف القاهرة .  
عبد الحميد لطفى ، رئيس محكمة بمحكمة استئناف الاسكندرية .  
محمد أحمد الشربيني ، رئيس محكمة بمحكمة استئناف طنطا .  
مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٣ وعلى وزير العدل تنفيذه و  
صدر برياسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٣ )

قرار رقم ٢٠٢٣ لسنة ١٩٦٣<sup>(٢)</sup>  
بتعيين وكيل لوزارة العدل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛  
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛  
وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المدلة له ؛  
وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وتعديلاته ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠٧ الصادر في ١٢ سبتمبر من ١٩٦٣ .

وبعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى ؛  
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

- مادة ١ — عين السيد/ محمد نصر الدين كامل للمستشار بمحاكم الاستئناف وكيلا لوزارة العدل .  
مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٣ وعلى وزير العدل تنفيذه .  
صدر برياسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

قرار رقم ٢٠٣١ لسنة ١٩٦٣ (١)  
بتعيين رئيس لمجلس الغنائم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

- وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛  
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ الصادر بشأن مجلس الغنائم ؛  
وعلى المرسوم الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٥٠ بتأليف مجلس الغنائم والقرارات المعدلة له ؛  
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

- مادة ١ — عين السيد / محمد سعيد رئيس محكمة الاستئناف ، رئيساً لمجلس الغنائم .  
مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .  
صدر برياسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ )

قرار رقم ٢٤٤٨ لسنة ١٩٦٣ (٢)  
بتعديل بعض أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة  
للمؤسسات العامة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت ؛

- وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات  
الدولة العليا ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠٧ الصادر في ١٢ من سبتمبر ١٩٦٣ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٣٨ الصادر في ١٩ من أكتوبر ١٩٦٣ .



وعلى لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ؛  
وطى ما ارتآه مجلس الدولة ؛  
وطى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٣ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المشار إليها ، النص الآتي :

« مادة ٣ — تنشأ في كل شركة لجنة أو أكثر لشئون الأفراد وتشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الشركة من ثلاثة أعضاء من بينهم واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وتجتمع بناء على دعوة من رئيسها » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ ( ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ )

قرار رقم ٢٤٤٩ لسنة ١٩٦٣ (١)

في شأن تنظيم إجراءات الترشيح والانتخاب لأعضاء من العاملين  
في الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة في مجلس إدارتها وطرق  
الظعن فيها والقواعد الخاصة بها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦١٧ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم إجراءات الترشيح والانتخابات لعضوين عن الموظفين والعمال بمجلس إدارة الشركة أو المؤسسة ؛  
وطى موافقة مجلس الرياسة ؛

## قرر :

مادة ١ — يقوم العاملون في الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة بانتخاب أربعة منهم لعضوية مجلس إدارتها .

ويستثنى من حق الانتخاب المشار إليه في الفقرة السابقة العمال الذين تقل سنهم عن ١٨ سنة ميلادية عند الانتخاب والعمال الذين يؤدون أعمالاً عرضية والعمال المعينون تحت الاختبار .

مادة ٢ — يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الإدارة ما يأتي :

( ١ ) ألا يكون ممن يقومون بأعمال يدوية غير فنية .

( ٢ ) أن يكون ممن لهم حق الانتخاب المشار إليه في المادة السابقة بشرط ألا يقل عمره عن ٢١ سنة ميلادية عند الترشيح وألا يكون محجوراً عليه .

( ٣ ) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

( ٤ ) ألا يكون محكوماً عليه بعقوبة جنابة أو بعقوبة جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

( ٥ ) أن يجيد القراءة والكتابة .

( ٦ ) أن يكون عضواً عاملاً بالاتحاد الاشتراكي العربي .

ويحدد وزير العمل بقرار منه كيفية التثبت من توافر الشروط المشار إليها .

مادة ٣ — يقوم رئيس مجلس إدارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة أو المدير في حالة غيابه في الأسبوع الأول من شهر أبريل بالإعلان في جميع الفروع التابعة لها عن فتح باب الترشيح لمدة خمسة عشر يوماً .

وتسجل الطلبات بأرقام متسلسلة حسب تواريخ ورودها

مادة ٤ — يقوم رئيس مجلس الإدارة أو المدير في حالة غيابه في اليوم التالي لقفل باب الترشيح بإعلان الكشف المتضمن أسماء المرشحين في جميع الفروع لمدة ثلاثة أيام ، وعليه خلال الأسبوع التالي لانتهاؤها أن يودع أربع صور من هذه الكشف منطقة العمل التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للشركة أو الجمعية أو المؤسسة حسب الأحوال .

وعلى منطقة العمل إرسال صورة من هذه الكشف إلى وزارة العمل لبحث توافر شروط الترشيح ويجوز لكل ذي مصلحة أن يطعن في كشف المرشحين خلال أسبوع من تاريخ انتهاء مدة الإعلان المشار إليها في الفقرة الأولى بطلب كتابي يقدم لمدير منطقة العمل المختص الذي عليه أن يحيله إلى الوزارة للبت فيه ويكون قرارها نهائياً .

مادة ٥ — تقوم منطقة العمل بإخطار رئيس مجلس إدارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة حسب

الأحوال بنتيجة بحث كشوف المرشحين من حيث توافر شروط الترشيح مع تحديد تاريخ إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز ١٥ يوماً من تاريخ هذا الإخطار .

وتتم عملية الانتخاب تحت إشراف وزارة العمل وعلى أساس الكشوف المعتمدة منها وبطريق الاقتراع السري المباشر .

مادة ٦ — تقوم وزارة العمل بإخطار رئيس مجلس إدارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة حسب الأحوال وكذلك الجهات المختصة بأسماء الأعضاء الفائزين وبعدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم وذلك خلال أسبوع من تاريخ إعلان النتيجة .

وعلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير في حالة غيابه إعلان النتيجة في جميع الفروع .

مادة ٧ — يجوز لكل ذي شأن أن يطعن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول في نتيجة الانتخاب بطلب يتقدم به إلى وزارة العمل خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إعلان رئيس مجلس الإدارة لنتيجة الانتخاب .

وعلى وزارة العمل أن تبت في الطعن خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ ورود أوراق الطعن إليها ويكون قرارها نهائياً .

مادة ٨ — إذا قبل الطعن أو خلا محل أحد الأعضاء لأي سبب من الأسباب خلال مدة العضوية حل محله المرشح الحائز على أكثر الأصوات التالية وتكون عضويته مكتملة للمدة الباقية للعضو الذي حل محله .

مادة ٩ — يلغى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦١٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ١٠ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، ولوزير العمل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ ( ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ) .



## قرارات وزارية

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٦٩٧ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>  
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير ؛  
وعلى القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه  
والقرارات المعدلة له ؛  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص البند (١) فقرة (٢) والبند (ب) فقرة (٤) من المادة ٢٥ من القرار  
الوزاري رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ النص الآتي :

« مادة ٢٥ بند ٢/١ — أن يكون متمتعاً بسمعة تجارية حسنة ولم يسوء إلى مصالح الدولة  
الاقتصادية ويؤخذ في ذلك رأى إدارة الأبحاث » .

« مادة ٢٥ بند ب/٤ أن يكون كل شريك متضامن وكل شريك في الشركة ذات المسؤولية  
المحدودة متمتعاً بسمعة تجارية حسنة ولم يسوء إلى مصالح الدولة الاقتصادية ويؤخذ في ذلك رأى  
إدارة الأبحاث » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

نحريراً في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٣ )

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٥ في ٣١ من أكتوبر ١٩٦٣ .

## وزارة الخزانة :

قرار وزارى رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بإصدار اللائحة الداخلية لمصلحة الضرائب

وزير الخزانة والتخطيط

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ بتوزيع الاختصاصات  
في الوزارات والمصالح؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى  
الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والرسوم بقانون رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٢ بفرض الضريبة على التركات والقوانين المعدلة ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم دمنة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى ؛

وعلى القرارات الوزارية باللوائح التنفيذية للقوانين المشار إليها ؛

وعلى القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٧ فى فبراير سنة ١٩٣٩ بإنشاء مأهورات الضرائب ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية بمصلحة الضرائب ( قسم  
الضرائب المنقولة ) ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء قسم مكافحة التهرب من الضرائب ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء قسم الضريبة العامة على الإيراد ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٥١ بإنشاء قسم للجان الطعن ؛

وعلى المرسوم الخاص بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية ١٩٥١/١٩٥٢ لإنشاء قسم خاص للاحصاء  
بمصلحة الضرائب ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مراقبة عامة للربط ومراقبة عامة للحصول  
بالإدارة العامة لمصلحة الضرائب ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤ بتوزيع اختصاص إدارة الشركات المساهمة  
بمصلحة الضرائب ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ الصادر فى ١٠ من أكتوبر ١٩٦٣ .

والقرار الوزارى رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء الادارات المحلية بمصلحة الضرائب ؛  
والقرار الوزاوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٤ ببيان الفروع التى تتكون منها الادارة العامة  
لمصلحة الضرائب ؛

والقرار الوزارى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مراقبة عامة للشئون التنفيذية ومأموريات للتفتيش  
على المصالح الحكومية ومأمورية (ب) للدمغة فى كل من مدينتى القاهرة والأسكندرية وإلغاء المراقبة  
العامة للربط بمصلحة الضرائب ؛

والقرار الوزارى رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب  
العمل وتعديل القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مأموريات للتفتيش على المصالح الحكومية ؛

والقرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مراقبة عامة للمصالح والاستقاط الضريبى  
بمصلحة الضرائب ؛

والقرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مراقبة عامة للشئون العامة والتدريب والتنظيم  
بمصلحة الضرائب ؛

والقرار الوزارى رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء مأموريتين للتركات بالقاهرة والأسكندرية ؛  
وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة المساعد لشئون الضرائب ؛

#### قرر :

مادة ١ — تحدد اختصاصات أقسام وفروع مصلحة الضرائب وتنظيم العلاقة بينها وفقاً  
للاحكام الآتية :

#### المدير العام :

يختص بإدارة شئون المصلحة ويحدد سياستها فى حدود السياسة العامة لوزارة الخزانة ويشرف  
على تنفيذها .

ويصدر القرارات المتعلقة بتقسيم الادارات العامة والمراقبات العامة والمأموريات داخلياً إلى  
أقسام فرعية ويحدد اختصاص كل قسم فرعى فى حدود الاختصاصات العامة للادارة العامة أو  
المراقبة العامة أو المأمورية بما يكفل حسن سير العمل وانتظامه مع تنسيق العلاقة بين الأقسام  
(وبعضها البعض) .

ويصدر التعليمات التفسيرية والتعليمات التنفيذية والتنظيمية والكتب الدورية فنية وإدارية .



كما يقوم بما يفوض فيه رؤساء المصالح عامة ومدير عام مصلحة الضرائب خاصة بمقتضى القوانين والقرارات والتعليمات .

ويرفع لوكيل وزارة الخزانة المختص بشئون مصلحة الضرائب تقريراً سنوياً عن حالة العمل بالمصلحة خلال ثلاثة شهور من نهاية السنة المالية مستعرضاً ما تم خلال السنة المالية المنتهية وما يراه لعلاج أوجه النقص واقتراحاته في شأن برامج السنة المالية الجديدة .

#### ويتبع المدير العام :

( ١ ) مكتب المدير العام .

يختص يبحث وعرض ما يرد للمدير العام من مواضيع فنية وإدارية سواء من أقسام المصلحة أو الجهات الأخرى كما يقوم بإعداد ما يكاف به من بحوث ودراسات ومتابعة تنفيذ ما يشير به مدير عام المصلحة .

( ٢ ) الإدارة العامة للبحوث :

وتتولى الآتى :

( أ ) إجراء البحوث الفنية والقانونية والدراسات المقارنة في كل ما يحال إليها من المدير العام .

( ب ) إعداد مشروعات القوانين والقرارات المنفذة لها ومذكراتها التفسيرية وغيرها من القرارات الوزارية سواء أكانت مقترحة من أقسام المصلحة أم من جهات أخرى وعرضها على المدير العام والاتصال بشأنها بمجلس الدولة ومتابعتها حتى صدورها وتجميعها ونشرها .

( ج ) إعداد وإصدار وتجميع ونشر التعليمات التفسيرية المتعلقة بالقوانين التي تقوم المصلحة على تنفيذها سواء أكانت مقترحة من أقسام المصلحة أم كشفت عنها بحوثها ودراساتها أو فتاوى مجلس الدولة أو غير ذلك ، وذلك بعد اعتمادها من المدير العام .

( د ) الاتصال بمجلس الدولة في كل ما يتعلق بالأمور والمواضيع التي يرى المدير العام استطلاع الرأى فيها .

( هـ ) دراسة مشروعات اتفاقات تجنب الازدواج الضريبي الدولي والاشتراك في مناقشتها مع الوفود داخليا وخارجيا .

( و ) الإشراف على مكتبة المصلحة .

( ٣ ) المراقبة العامة للشئون العامة والتدريب والتنظيم :

وتقسم إلى ثلاثة أقسام :

( أ ) قسم الشئون العامة :

ويختص بالآتى :

(أولاً) توطيد العلاقة مع الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة للتعرف على نواحي الصعوبة أو الاختلاف في الأعمال التي تقضى الاتصال بشأنها مع مصلحة الضرائب واقتراح وسائل تذليلها .

(ثانياً) التعرف على رغبات الجمهور في شأن القوانين التي تطبقها للمصلحة واقتراح وسائل تحقيق ما يمكن منها .

(ثالثاً) نشر الوعي الضريبي بين المولين بكافة وسائل الإعلام والنشر في جميع المناسبات بما في ذلك إعداد النشرات والكتيبات التي تتضمن موجز القوانين التي تقوم المصلحة بتنفيذها، وواجبات كل محمول .

(رابعاً) توفير وسائل اتصال الجمهور بفروع المصلحة المختلفة وتلقي شكاواه وتحقيقها وتبويبها وإخطاره بنتيجة بحثها .

(خامساً) الاتصال بالصحافة في كل ما تريد المصلحة نشره من بيانات أو أخبار أو تعليقات .

(سادساً) تنظيم الاجتماعات العامة والمؤتمرات الضريبية واستقبال الزائرين .

(سابعاً) القيام بالخدمات الاجتماعية اللازمة لموظفي المصلحة .

(ب) قسم التدريب :

ويختص بالعمل على رفع الكفاية الانتاجية للموظفين على النحو الآتي :

(أولاً) إعداد وتنفيذ برامج تدريب موظفي المصلحة الفنيين والكتابيين على أعمالهم نظرياً وعملياً .

(ثانياً) إعداد وتنفيذ برامج تدريب القادة على أسس الإدارة العامة والتنظيم بالاشتراك مع معهد الإدارة العامة .

(ثالثاً) ترشيح من يصلح من الموظفين لبرامج التدريب التي تنظمها الهيئات والمصالح العاملة في ميدان التدريب .

(رابعاً) الاتصال بالجهات المختصة بأعمال التدريب فيما يتعلق بهذا الشأن كديوان الموظفين ومعهد الإدارة العامة وإدارة التدريب بوزارة الخزانة .

(خامساً) دراسة مدى إفادة الموظفين الذين أتموا تدريبهم طبقاً للبرامج الموضوعية ومراعاة نتائج هذه الدراسات لتعديل البرامج وتكييفها بحيث تؤدي إلى أحسن النتائج .

(سادساً) إثبات كفاءة الأعمال الإدارية المتعلقة بحسن سير العمل وإعداد المحاضرات وطبعها وتوزيعها على الدارسين .

(سابعاً) عقد امتحان للدارسين في نهاية كل دورة تدريبية بإشراف ديوان الموظفين وإخطار الجهات المختصة بنتائج هذه الامتحانات .

(ج) قسم التنظيم :

ويختص بالآتي :

( أولاً ) بحث ودراسة البناء التنظيمي للمصلحة على ضوء أعبائها المتزايدة والسياسة العامة للوزارة والتنظيمات المقارنة .

( ثانياً ) تطوير أساليب العمل بحيث تتلاءم مع أحدث الوسائل وأكملها بوفرة الإنتاج وجودته ( ثالثاً ) الاتصال بلجان التنظيم العامة ومعاونتها في دراستها التنظيمية لرفع مستوى الكفاية الإدارية .

( رابعاً ) تحسين أساليب العمل ووضع معدلات أدائه وتبسيط إجراءاته ولا يمتد اختصاص هذا القسم إلى تخطيط ورسم برامج العمل ومتابعته وتنفيذه .

#### ( ٤ ) الادارة العامة للتفتيش :

وتختص بالتفتيش على سائر الأعمال الفنية والادارية والكتابية بأقسام الادارة العامة ومناطق الضرائب الاقليمية ومأموريات الضرائب والتفتيش على المصالح الحكومية والتركات والدمغة مستهدفة : ( أ ) الكشف عن الصعوبات التي تصادفها المأموريات في تطبيق القوانين ووسائل علاجها . ( ب ) الكشف عن نواحي القصور في قوانين الضرائب على ضوء التطبيقات العملية واقتراح وسائل علاجها .

( ج ) مدى حسن تطبيق قوانين الضرائب .

( د ) فحص أعمال المأمورين والكشف عن القصور أو المغالاة في تقديرهم لأرباح المولين .

( هـ ) تقدير الكفاية الفنية للموظفين .

ويتم التفتيش جماعيا ودوريا مرة على الأقل في السنة بالقياس إلى جميع المأموريات ويقدم رئيس المجموعة تقريراً شاملاً بنتيجة التفتيش على أعمال القسم أو المأمورية .

ويراعى وضع برامج دورية تنسق عملية التفتيش تحدد فيها مهمة كل مجموعة .

كما تتولى الإدارة العامة للتفتيش إبداء الرأي الفني في المسائل التي تحال إليها من المدير العام ، كما تقدم تقارير دورية لمدير عام المصلحة بما قامت به من أعمال وما عرض لها من ملاحظات وما تراه من اقتراحات .

وتتولى إبلاغ أقسام المصلحة والمأموريات المختصة بنتائج هذا التفتيش لتنفيذ ما يستقر عليه الرأي في شأن ما أبدى من ملاحظات على أعمالها ولأخذه في الاعتبار عند تقدير كفاية الموظفين بها .

ويلحق بالادارة العامة للتفتيش :

مكتب الرد على مناقضات ديوان المحاسبات .

ويختص بتلقى مناقضات ديوان المحاسبات وإعداد رد المصلحة عليها على ضوء إيضاحات الادارات المختصة عما ورد بها .



وكلاء مدير عام المصلحة :

يعاون المدير العام في عمله ثلاثة وكلاء . ولكل منهم الحق في البت بصفة نهائية فيما يعرض عليه من أعمال في حدود اختصاصه سواء تعلقته هذه الأعمال بالتطبيق القانوني أو بالتنفيذ على ألا يكون ذلك متصلاً بنواحي جوهرية تمس الأوضاع أو السياسة القائمة أو يكون اختصاص المدير العام بناء على تفويض عام أو خاص . وتوزع الأعمال بينهم على النحو الآتي :

أولاً — الوكيل العام لشئون الضرائب على الإيرادات :

ويشرف على الإدارات العامة والمراقبات العامة الآتية :

( ١ ) الإدارة العامة للضرائب على الإيرادات :

وتتولى التوجيه الفني في كل ما يتعلق بتطبيق قوانين الضرائب على الإيرادات ( الضرائب النوعية والضريبة العامة على الإيراد ) بما في ذلك كل ما يتعلق بالافتاء في شئون التحصيل والحجز والأحكام العامة فتقوم بالافتاء وبإبداء المشورة الفنية والرد على استفسارات فروع المصلحة أو الجهات الخارجية في كل ما يتعلق بتطبيق قوانين الضرائب على الإيرادات من الناحية القانونية أو من الناحية الموضوعية .

كما تقوم بالبت في الخلافات القانونية التي قد تنشأ بين المولين وجهات التنفيذ .

وتختص بالإشراف على مباشرة وتبعية إجراءات تحرير المحاضر والسير في رفع الدعوى العمومية أو حفظ المحاضر .

كما تختص بالإشراف على مباشرة وتبعية إجراءات التقاضي من بدء طعن الممول أو المصلحة في قرارات لجان الطعن حتى تمام الفصل في الدعوى أمام مختلف درجات القضاء والإشراف على مباشرة وتبعية الدعاوى الخاصة بالحجوز والبيوع ودعاوى بطلان التصرفات والاستحقاقات وكل ما يتعلق بالتحصيل أو الحجز ، ولها في هذا الشأن مراجعة عرائض الطعن ومذكرات الرد على الطعون واستيفائها واستيفاء المستندات وإبداء الرأي فيما يتعلق بالسير في الدعوى أو التنازل عنها واستئناف الأحكام أو قبولها .

كما تختص بمراجعة حالات التصالح التي تتم بالطريق العادي .

وتكون حلقة الاتصال بين الأمور وبين إدارة قضايا الحكومة في كل ما يتعلق بهذه الأمور

كما تختص بالبت في أوامر الحجوز التنظيمية وإصدارها وذلك بتفويض من مدير عام المصلحة .

وتقوم باقتراح التعليمات التفسيرية التي ترى إصدارها لتسهيل مهمة جهات التنفيذ في تفهم القوانين والقرارات على ضوء ما يتكشف لها من دراسة الإشكالات والخلافات والاستفسارات التي عرضت عليها .

ولها أن تتقدم بمقترحاتها في شأن تعديل القوانين أو القرارات القائمة على ضوء ما يتكشف لها من دراساتها وأبحاثها الخاصة في حدود اختصاصاتها ، كما لها أن تتقدم بمقترحاتها في شأن إصدار قوانين جديدة .

## ( ٢ ) الإدارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات :

وتختص باقتراح وإنشاء وإلغاء مناطق الضرائب الإقليمية والأموريات وتحديد وتعديل اختصاصاتها وتحديد القوى والتنسيق بينها وبين عبء العمل الفعلي واحتياجات تنفيذ السياسة العامة للمصلحة .

كما تختص بوضع برامج الفحص والربط وتنظيم أعمال التحصيل وتحديد العلاقات بين الشعب المختلفة بالأموريات .

كما تختص بوضع التعليمات التنفيذية والتنظيمية والإشراف على سائر العمليات التنفيذية والتنظيمية وتوجيهها ومراقبة النشاط في الحصر والفحص والربط والتحصيل والنشاط الفردي للأمورين وسائر موظفي الشعب المختلفة واتخاذ وسائل تنشيط الفحص والربط والتحصيل وتقدير الكفاية الانتاجية للموظفين عن طريق مديري المناطق التابعة لها .

كما تتلقى كشوف النشاط الفردية والاجمالية وتقوم بمراجعتها وتموين الرقابة العامة للاحصاء بها .

كما تتولى إعداد مشروع تقدير إيرادات المصلحة من الضرائب على الإيرادات .  
وتتبع هذه الإدارة مناطق الضرائب الإقليمية .

### مناطق الضرائب الإقليمية :

وتختص بالمراقبة والإشراف على الأموريات التابعة لها من حيث :

( أ ) تقسيم العمل بالأموريات على الشعب المختلفة وتحديد قوة كل شعبة بما يتماشى والسياسة العامة للمصلحة والاحتياجات الإقليمية .

( ب ) تنفيذ الأموريات لما يصدر من تعليمات تنفيذية وتنظيمية ومراقبة حسن سير العمل بها .

( ج ) تنفيذ برامج الحصر والفحص والربط والتحصيل والنشاط في سائر نواحيه ومراقبة النشاط عامة .

( د ) مراجعة ملفات المولين التي يتم فحصها قبل الاخطار وتتم هذه المراجعة في الأموريات نفسها بطريق الجاشني فيختار مراجع أو مفتش المنطقة في كل شهر عدداً من الملفات لا يتجاوز ١٠٪ من عدد الملفات التي تم فحصها ويتولى مراجعتها ويبدى ملاحظاته عليها لمراقبي الأمورية وفي حالة عدم الاتفاق على تنفيذ هذه الملاحظات يعرض الخلاف على مدير المنطقة للبت فيه نهائياً .

( هـ ) مراجعة التقديرات عن طريق الجاشنى لمنع المغالاة والكشف عن نواحي القصور في العمل على حل الخلافات بين المأمورين والمولين داخل المأموريات وقبل إحالة الخلاف إلى لجان الطعن .

( و ) إمسالك السجلات والبطاقات وكافة البيانات الاحصائية .

( ز ) التفتيش الشامل بصفة دورية على أعمال الخزانة والحسابات والمستخدمين والمحفوظات بالمأموريات .

( ح ) التفتيش على الوزارات والمصالح الحكومية ومجالس الحكم المحلى بأنواعها والمؤسسات والهيئات العامة فيما يتعلق بتطبيق الضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وفوائد الديون والودائع والتأمينات والمرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات وكذلك فيما يتعلق بمراقبة تنفيذ حكم المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر المولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة وذلك فيما عدا المناطق التى توجد بها مأموريات للتفتيش على المصالح الحكومية .

( ط ) إعداد تقارير دورية طبقاً للنماذج الموضوعة عن كل مأمورية تناول حالتها وما يلاحظ عن نواحي القصور فى تنفيذ تعليمات المصلحة وما اتخذ من إجراءات لمعالجتها وكذا البيانات والاحصائيات التى ترى الادارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات ضرورة موافاتها بها للوقوف على حالة العمل بالمأموريات .

كما يخول للمناطق الاقليمية ، باعتبارها مسئولة مسئولية كاملة عن حسن سير العمل ، بالمأموريات التابعة لها ، الحق فى :

( ١ ) إجراء التحقيقات الميدانية للمخالفات التى تقع من موظفى هذه المأموريات على أن تعرض النتيجة على الادارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات مشفوعة بالرأى واقتراح الجراء المناسب .

( ٢ ) التصريح بالاجازات لمراقبي المأموريات فى حدود التعليمات ومقتضيات صالح العمل وإخطار الادارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات والسكرتارية العامة بذلك .

( ٣ ) اقتراح الانتدابات المؤقتة للموظفين بين مختلف المأموريات التابعة لها حسب احتياجات العمل والعرض عن ذلك على الادارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات .

( ٤ ) العرض عن أسماء مساعدى المأمورين الذين تقترح المأمورية منحهم لقب مأمور .

ويتبع مناطق الضرائب الاقليمية مأموريات الضرائب فيما عدا مأموريات الدمغة والتركات بالقاهرة والاسكندرية كما يتبعها مأموريات التفتيش على المصالح الحكومية .

وتكون هذه المناطق حلقة الاتصال بين هذه المأموريات والادارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات فى كل ما يتعلق بالشئون التنفيذية والتنظيمية والادارية .



### مأموريات الضرائب على الإيرادات :

وتختص بتطبيق وتنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري وكل ما يتعلق بهذه القوانين من قرارات ولوائح تنفيذية وتعليمات وكذا كل ما يتصل بتطبيق وتنفيذ هذه القوانين من قوانين أخرى .

ويسند إلى مأموريات الأقاليم (المأموريات غير الواقعة في دائرة اختصاص منطقى ضرائب شمال القاهرة وجنوب القاهرة ومنطقة ضرائب الإسكندرية فيما عدا مأموريات ضرائب دمنهور وإيتاي البارود) الأعمال المتعلقة بتطبيق وتنفيذ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات والقرارات واللوائح المنفذة لها . كما يسند إلى مأموريات الأقاليم (المأموريات غير الواقعة في دائرة اختصاص منطقى ضرائب شمال وجنوب القاهرة ومنطقة ضرائب الإسكندرية فيما عدا مأموريات ضرائب دمنهور وإيتاي البارود) الأعمال المتعلقة بتطبيق وتنفيذ القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنهور والقرارات واللوائح المنفذة له .

### مأموريات التفتيش على المصالح الحكومية :

وتختص بالتفتيش على الوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المحكم المحلى بأنواعها وللاؤسسات والهيئات العامة فيما يتعلق بتطبيق الضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وفوائد الديون والودائع والتأمينات والمرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات وكذلك فيما يتعلق بمراقبة تنفيذ حكم المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر المولدين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة .

### (٣) المراقبة العامة لإنهاء المنازعات والإسقاط الضريبي :

وتختص بالآتي :

- ( أ ) الإشراف على تنفيذ قوانين إعادة النظر في المنازعات وتنفيذ قوانين الإسقاط الضريبي .
- ( ب ) اقتراح تشكيل لجان إعادة النظر ولجان الإسقاط الضريبي أو تعديل اختصاصها أو إلغاؤها .
- ( ج ) متابعة أعمال اللجان المختلفة ومراجعة قراراتها وعمل إحصائيات عن نتيجة أعمالها .
- ( د ) وضع القواعد اللازمة لتنظيم العمل وطرق إنجازها ودراسة توصيات اللجان وملاحظاتها واقتراح ما تراه بشأنها .
- ( هـ ) اقتراح مشروعات تعديل قوانين إعادة النظر في المنازعات وقوانين الإسقاط الضريبي واللوائح المنفذة لها على ضوء ما يكشف عنه التطبيق العملي .

ثانياً — الوكيل العام لشئون الشركات والدمغة والتحقيقات :

ويشرف على الإدارات والمراقبات العامة الآتية :

١ — الإدارة العامة للتركات :

وتتولى التوجيه الفنى فى كل ما يتعلق بتطبيق قوانين الضريبة على التركات ورسوم الأيلولة فتقوم بالإفتاء وإبداء المشورة الفنية والرد على استفسارات فروع المصلحة أو الجهات الخارجية فى كل ما يتعلق بتطبيق قوانين الضريبة على التركات ورسم الأيلولة من الناحية القانونية أو من الناحية الموضوعية .

وتقوم باقتراح التعليمات التفسيرية التى ترى إصدارها لتسهيل مهمة جهات التنفيذ فى تفهم القوانين والقرارات على ضوء ما يتكشف لها من دراسة الإشكالات والخلافات والاستفسارات التى عرضت عليها .

ولها أن تقدم بمقترحاتها فى شأن تعديل القوانين والقرارات القائمة أو فى شأن إصدار قوانين جديدة .

كما تختص بالإشراف على مباشرة وتبعية إجراءات تحرير المحاضر والسير فى رفع الدعوى العمومية أو حفظ المحاضر وكذا الإشراف على مباشرة وتبعية إجراءات التقاضى .

كما تختص بمراجعة حالات التصالح التى تتم بالطريق العادى .

كما تختص بوضع برامج الفحص والربط وتنظيم أعمال التحصيل فى مأموريى تركات القاهرة والإسكندرية وفى شعب التركات بمأموريات الضرائب بالأقاليم ووضع التعليمات التنفيذية والتنظيمية التى تسكن حسن سير العمل ، وتقوم بمتابعة التنفيذ ومراقبة النشاط الفردى ونشاط المأمورية أو الشعبة حسب الأحوال واتخاذ وسائل تنشيط التقدير أو الفحص أو الربط والتحصيل وتقدير الكفاية الإنتاجية للموظفين .

وتتلقى كشوف النشاط الفردية والإجمالية وتقوم بمراجعتها وتموين الرقابة العامة للاحصاء بها .

كما تتولى إعداد مشروع تقدير إيرادات المصلحة من الضرائب على التركات .

وتتضمن هذه الإدارة مركزاً للتجميع من اختصاصه حفظ الملفات المنتهية واستخراج ما يطلب منها من شهادات فضلاً عن تلقى البيانات والتبليغات الخاصة بالتوفيق من الجهات الحكومية وهيئات التأمين والبنوك وغيرها وتوزيعها على الفروع وإمسك بطاقات أجمدية عن التركات المفتوحة فى المأموريات لغرض تنسيق الأعمال وتفاذى تكرار فتح الملفات .

كما تضم إليها سكرتارية لجنة اختيار الأوراق المالية وسكرتارية جدول خبراء التركات .

وتتبع الإدارة العامة للتركات مأموريى التركات بالقاهرة والإسكندرية ويكون إشرافها عليها

إشرافاً مباشراً ، كما تتبعها شعب التركات بمأموريات الضرائب بالأقاليم ويكون إشرافها عليها عن طريق مناطق الضرائب الإقليمية .

مأموري التركات بالقاهرة والإسكندرية :

تتولى مأمورية التركات بالقاهرة تنفيذ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات واللوائح والقرارات المنفذة لها وكل ما يتصل بتطبيقها وتنفيذها من قوانين وقرارات أخرى ، وذلك بالنسبة إلى التركات الواقعة في دائرة اختصاص مأموريات ضرائب منطقى شمال وجنوب القاهرة .

وتتولى مأمورية التركات بالإسكندرية تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات سالفة الذكر بالنسبة إلى التركات الواقعة في دائرة اختصاص مأموريات ضرائب منطقة ضرائب الإسكندرية فيما عدا مأموريق دمنهور وإيتاى البارود .

## ٢ — الإدارة العامة للدمغة :

وتتولى التوجيه الفنى فى كل ما يتعلق بتطبيق قوانين الدمغة فتقوم بالإفتاء وإبداء المشورة الفنية والرد على استفسارات فروع المصلحة والجهات الخارجية فى كل ما يتعلق بتطبيق قوانين الدمغة من الناحية القانونية أو من الناحية الموضوعية .

وتقوم باقتراح التعليمات التفسيرية التى ترى إصدارها لتسهيل مهمة جهات التنفيذ فى تفهم القوانين والقرارات على ضوء ما يتكشف لها من دراسات الإشكالات والخلافات والاستفسارات التى عرضت عليها . ولها أن تتقدم باقتراحاتها فى شأن تعديل قوانين الدمغة والقرارات القائمة وفى شأن إصدار قوانين جديدة .

كما تختص بالإشراف على مباشرة وتتبع إجراءات تحرير المحاضر والسير فى رفع الدعوى العمومية أو حفظ المحاضر وكذا الإشراف على مباشرة وتتبع إجراءات التقاضى .

كما تختص بمراجعة حالات التصالح التى تتم بالطريق العادى .

كما تختص بوضع برامج العمل فى التفتيش والفحص والتحصيل فى مأموريق الدمغة بالقاهرة والإسكندرية وفى شعب الدمغة بمأموريات الضرائب بالأقاليم ووضع التعليمات التنفيذية والتنظيمية التى تكفل حسن سير العمل ، وتقوم بمتابعة التنفيذ ومراقبة النشاط الفردى ونشاط المأمورية أو الشعبة حسب الأحوال واتخاذ وسائل تنشيط العمل وتقدير الكفاية الإنتاجية للموظفين .

وتتلقى كشوف النشاط الفردية والإجمالية وتقوم بمراجعتها وتعين المراقبة العامة للاحصاء بها .

كما تتولى إعداد مشروع تقدير إيرادات المصلحة من الدمغة .

كما تتولى الإشراف على قسم ماكينات الدمغة والمخازن وتنظيم عمليات صرف الأوراق المدموغة .



في مركز الإدارة العامة وفي مكاتب هيئة البريد وكذا حسابات الدمغة .

وتتبع الإدارة العامة للدمغة مأموريق الدمغة بالقاهرة والإسكندرية ويكون إشرافها عليهما إشرافاً مباشراً كما تتبعها شعب الدمغة بمأموريات الضرائب بالأقاليم ويكون إشرافها عليها عن طريق مناطق الضرائب الإقليمية :

مأموريق الدمغة بالقاهرة والإسكندرية :

وتختص على التوالي بتطبيق والإشراف على تنفيذ القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة واللوائح والقرارات المنفذة له وكل ما يتصل بتطبيقه وتنفيذه من قوانين أو قرارات أخرى على الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والهيئات والشركات غير المساهمة والأفراد الواقعة في دائرة اختصاص مأموريات ضرائب منطقتي شمال وجنوب القاهرة ومنطقة ضرائب الإسكندرية عدا مأموريق دمنهور وإيتاي البارود ، كما تختص بالإشراف على تطبيق القوانين واللوائح سالفة الذكر والتفتيش عليها بالوزارات والمصالح الحكومية ومجالس الحكم المحلي بأنواعها وللؤسسات والهيئات العامة الواقعة في دائرة اختصاص مناطق الضرائب سالفة الذكر .

### ٣ - المراقبة العامة للتحقيقات :

وتختص بالآتي :

( أ ) التحقيق في كل ما يحال إليها من المدير العام أو الوكلاء العاملين من مخالفات فنية وإدارية .  
( ب ) التحقيق في المخالفات المالية التي يسفر عنها تفتيش ديوان المحاسبات على كافة مأموريات وفروع المصلحة .

( ج ) بحث التحقيقات التي تقوم بها النيابة الادارية سواء كانت خاصة بمخالفات مالية أو إدارية وإبداء الرأي فيها بالحفظ أو بتوقيع الجزاء ( مادة ١٢ من القرار بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ) .

( د ) البت في المخالفات المالية القديمة والتي كانت عمالة إلى ديوان المحاسبات لاختصاصه بها طبقاً للمرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٨ ولم يتم التصرف فيها حتى تاريخ العمل بالقرار بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الذي خول الجهة الادارية سلطة البت فيها .

( هـ ) الرد على اعتراضات ديوان المحاسبات نحو ما تصدره المصلحة من جزاءات .

( ن ) لتحقيق شكاوى الموالين والجمهور ضد الموظفين المحالة إليها من مكتب الشكاوى الملحق بالمراقبة العامة للشئون العامة والتدريب والتنظيم .

( ز ) بحث تظلمات الموظفين من الجزاءات الموقعة عليهم .

( ح ) تحقيق التحريات التي تقوم بها الادارة العامة لمساخنة التهرب نحو موظفي المصلحة وبيان مدى صحتها .

( ط ) إعداد المذكرات الخاصة بطلب إقامة الدعوى التأديبية ضد بعض الموظفين لخطورة الاتهامات الموجهة ضدهم .

ثالثاً — الوكيل العام لشئون الخدمات :

ويشرف على الإدارات العامة والمراقبات العامة الآتية :

١ — الإدارة العامة لمكافحة النهرب :

وتختص بأعمال الكشف عن الجرائم الضريبية التي ترتكب للتهرب من الضرائب وتحقيق ما يرد إليها من بلاغات ضد الممولين وتبحث طلبات المغادرة وتحويل الأموال إلى الخارج . كما تتلقى إخطارات الوزارات والمصالح عن المشتريات والتمهيدات والمزايدات وغيرها من الاخطارات كما تتلقى من الوزارات والهيئات والشركات والمنشآت الاخطارات الخاصة بممولي الضريبة العامة على الايراد وتتولى توزيعها على المأموريات .

وتقسم الإدارة العامة إلى الشعب الآتية :

( أ ) شعبة المباحث :

وتقوم بأعمال الشرطة الضريبية وبإجراء ما يطلب إليها من تهريرات .

( ب ) شعبة المكافحة :

وتقوم بالكشف عن الجرائم الضريبية وتحقيق ما يرد في هذا الشأن من بلاغات وشكاوى ، كما تقوم باتخاذ إجراءات ضبط وفحص الدفاتر والمستندات والاطلاع على البيانات لدى الوزارات والمصالح والشركات والأفراد وعليها إخطار المأموريات بما يتكشف لها ولها اقتراح صرف المكافآت التشجيعية للمبلغين والمرشدين طبقاً للتعليمات .

( ج ) شعبة المغادرة وتحويل الأموال :

وتختص بتلقي طلبات المغادرة والتحويل والبت فيها على ضوء بيانات المأموريات المختصة عن المركز الضريبي للمغادر أو طالب التحويل .

( د ) مركز التجميع :

ويختص بتلقي إخطارات الوزارات والمصالح عن المشتريات والتمهيدات والمزايدات وغيرها من الاخطارات كما يتلقى من الوزارات والهيئات والشركات والمنشآت الاخطارات الخاصة بممولي الضريبة العامة على الايراد ويتولى توزيعها على المأموريات ، كما يتلقى الاخطارات المتعلقة بالحصر التي ترد إلى الإدارة العامة ويتولى الاتصال بالتقابات والاتحادات والهيئات وغيرها لاستكمال حصر الممولين ، ويتولى جمع البيانات عنهم وعن نشاطهم ومد المأموريات بهذه المعلومات والبيانات .

٢ — الإدارة العامة للجان الطعن .

وتختص باقتراح إنشاء لجان الطعن وتعديل عددها واختصاصها وفقاً لمقتضيات العمل وإعداد

مشروعات القرارات اللازمة .

كما تختص متابعة أعمال لجان الطعن ومراجعة قراراتها واستخلاص البادئ منها وعمل إحصائيات عن نتيجة أعمالها واقتراح ما يتطلبه حسن سير العمل في اللجان من تنظيمات .

كما تختص بفحص طلبات اللجان وملاحظاتها واقتراح ما تراه بشأنها ، واقتراح ما تراه من الشئون المتعلقة بأعضاء اللجان من موظفي المصلحة من ناحية التنقلات والانتدابات والأجازات .

كما تتولى إعداد السكشوف السنوية بأسماء التجار ورجال الصناعة الممولين الذين يجوز اختيارهم لعضوية لجان الطعن .

### ٣ — المراقبة العامة للاحصاء :

وتختص بتجميع البيانات الاحصائية الخاصة بعدد الممولين وأنواعهم وعدد الاقرارات المقدمة وما يتم فحصه وما يتم الربط عليه أولا بأول والباقي بدون فحص أو ربط والضرائب المستحقة من واقع الاقرارات ومن واقع الربط والمنحصرات والمتأخرات بالنسبة لكل نوع من أنواع الضرائب والرسوم على حدة .

كما تختص بتجميع البيانات الاحصائية الخاصة بلجان الطعن ولجان إنهاء المنازعات ولجان الاعفاء من الضرائب وكذا الخاصة باقضايا من أقسام المصلحة المختصة .

كما تتولى إعداد ما يطلب منها من دراسات وبيانات إحصائية قد تطلبها البحوث الاقتصادية والمالية والضريبية .

كما تتولى إعداد التقرير الشهري عن أعمال أقسام المصلحة المختلفة على ضوء البيانات التي تتلقاها من تلك الأقسام .

وتقوم المراقبة بإصدار تقرير كل ثلاثة شهور وتقرير عام سنوي عن كل سنة مالية يتضمن سير العمل بكل مأمورية وبالمصلحة جملة ، كما يتضمن النتائج المستخلصة من هذه البيانات وأسبابها ومبرراتها على ضوء البرامج المعدة وما تقدمه الادارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات والادارة العامة للتركات والادارة العامة للدمغة من تعليقات عليها .

### ٤ — السكرتارية العامة :

وتختص بالاشراف على أعمال المستخدمين والحسابات والسكرتارية والتوريدات كما تقوم بتوزيع الموظفين الفنيين والسكرتاريين طبقاً لحاجة العمل بفروع المصلحة وبعد تلقي اقتراحات الادارة العامة للبرامج التنفيذية والمتابعة للضرائب على الإيرادات والادارة العامة للتركات والادارة العامة للدمغة .

وتضم الأقسام الآتية :

#### ( ١ ) قسم المستخدمين :

ويقوم بتنفيذ كل ما يتعلق بقوانين التوظيف من تعيين وندب وإعارة وترقية وعلاوات وجزاءات وتقارير سرية وحفظ ملفات واستخراج بيانات وإعداد كشوف الماهيات وتتبع إجراءات الدعاوى والتظلمات الإدارية التي يرفعها موظفو المصلحة وإعداد الميزانية الخاصة بالموظفين .



## (ب) قسم الحسابات :

ويختص بمسك حسابات المصلحة بالديوان العام وكل ما يتعلق بحركة النقود وارد ومنصرف والإشراف على خزانة المصلحة ومراقبة الاعتمادات المقررة في الميزانية وعدم تجاوزها ، ويقوم بعمل الحسابات الختامية الدورية وغيرها وعمل الإحصائيات عن المركز المالي لإيرادا ومصرفا كما يقوم بإعداد مشروع ميزانية الإيرادات والمصروفات على ضوء ما يتلقاه من بيانات من الإدارات والمراقبات المختصة .

## (ج) قسم السكرتارية :

ويقوم بأعمال السكرتارية فيما يتعلق بالاييجارات والتليفونات والمقاصف وشئون الطبع والنشر ونظافة المبنى وشئون العمال والفراشين والسعاة والخفر فيما يتعلق بمراقبة أعمالهم وملايئهم ، كما يقوم بأعمال التوريدات والمخازن والمحفوظات والمهد الخاصة بالأثاث والأدوات والمهمات والطبوعات .

مادة ٢ — يحدد الاختصاص الجغرافي لمناطق الضرائب الإقليمية كالآتي :

١ — منطقة ضرائب شمال القاهرة :

وتتبعها المأموريات الآتية :

(١) مأمورية ضرائب الشركات المساهمة .

(٢) » » شبرا :

(٣) » » روض الفرج .

(٤) » » الأزبكية .

(٥) » » التوفيقية .

(٦) » » الجمالية .

(٧) » » بولاق .

(٨) » » اللوسكي .

(٩) » » الويلي .

(١٠) » » مصر الجديدة .

٢ — منطقة ضرائب جنوب القاهرة .

وتتبعها المأموريات الآتية :

(١) مأمورية ضرائب عابدين أول .

(٢) » » عابدين ثان .

(٣) » » قصر النيل .

- ( ٤ ) مأمورية ضرائب الدرب الأحمر .  
 ( ٥ ) » » السيدة زينب .  
 ( ٦ ) » » الجزيرة .  
 ( ٧ ) » » الدقى .  
 ( ٨ ) » » حلوانى .  
 ( ٩ ) » » على المصالح الحكومية .

### ٣ — منطقة ضرائب الاسكندرية .

- وتتبعها المأرباب والمكاتب الآتية .  
 ( ١ ) مأمورية ضرائب الشركات المساهمة .  
 ( ٢ ) مأمورية ضرائب الرمل .  
 ( ٣ ) » » عطارين أول  
 ( ٤ ) » » عطارين ثانى  
 ( ٥ ) » » عطارين ثالث .  
 ( ٦ ) » » المنشية .  
 ( ٧ ) » » محرم بك  
 ( ٨ ) » » اللبان .  
 ( ٩ ) » » مينا البصل .  
 ( ١٠ ) » » دمنهور .  
 ( ١١ ) » » إيتاى البارود .  
 ( ١٢ ) مأمورية التفتيش على المصالح الحكومية .  
 ( ١٣ ) مكتب ضرائب رشيد .  
 ( ١٤ ) » » كفر الدوار .

### ٤ — منطقة ضرائب القنال والشرقية :

- وتتبعها المأموريات والمكاتب الآتية .  
 ( ١ ) مأمورية ضرائب بور سعيد .  
 ( ٢ ) » » الاسماعيليه .  
 ( ٣ ) » » السويس .  
 ( ٤ ) » » الزقازيق .  
 ( ٥ ) » » فاقوس .  
 ( ٦ ) مكتب ضرائب العريش .

## ٥ — منطقة ضرائب النصورة .

وتتبعها المأموريات الآتية .

( ١ ) مأمورية ضرائب النصورة .

( ٢ ) » ميت غمر .

( ٣ ) » دمياط

( ٤ ) » دكرنس .

( ٥ ) » بلقاس .

## ٦ — منطقة ضرائب طنطا .

وتتبعها المأموريات الآتية .

( ١ ) مأمورية ضرائب طنطا .

( ٢ ) » بنها .

( ٣ ) » كفر الزيات .

( ٤ ) مأمورية ضرائب منوف .

( ٥ ) » المحلة الكبرى .

( ٦ ) » شبين الكوم .

( ٧ ) » كفر الشيخ

( ٨ ) » دسوق .

## ٧ — منطقة ضرائب بني سويف .

وتتبعها المأموريات الآتية .

( ١ ) مأمورية ضرائب بني سويف .

( ٢ ) » الفيوم .

( ٣ ) » المنيا .

( ٤ ) » مغاغة .

( ٥ ) » ملوى .

( ٦ ) » يبا .

## ٨ — منطقة ضرائب أسيوط .

وتتبعها المأموريات الآتية .

( ١ ) مأمورية ضرائب أسيوط .

( ٢ ) » ديروط .

( ٣ ) » سوهاج .



( ٤ ) مأمورية ضرائب جرجا

( ٥ ) » أبوتيج .

٩ — منطقة ضرائب قنا :

وتتبعها المأموريات الآتية :

( ١ ) مأمورية ضرائب قنا .

( ٢ ) » الأقصر .

( ٣ ) » أسوان .

( ٤ ) » نجع حمادى .

مادة ٣ — لمدير عام مصلحة الضرائب إصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل الداخلى فى أقسام الإدارة العامة والمراقبات العامة والمأموريات .

مادة ٤ يلغى كل ما صدر مخالفا لأحكام هذه اللائحة .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٤ م  
تحريراً فى ٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ ( ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٣ )

وزارة العدل :

قرار (١)

بتحويل المشرقات الإداريات بمصلحة السجون

صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون ؛

وعلى موافقة وزير الداخلية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تحول المشرقات الإداريات بمصلحة السجون — كل فى دائرة اختصاصها — صفة

مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ) .

( ١ ) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٥ الصادر فى ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٣ .

قرار<sup>(١)</sup>

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ؛  
وبناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف بنى سويف ؛

## قرر :

مادة ١ — تنتقل الدائرة الثانية بمحكمة استئناف بنى سويف إلى مقر محكمة الفيوم الابتدائية لنظر جميع الاستئنافات التي ترفع عن الأحكام التي تصدرها محكمة الفيوم الابتدائية في القضايا المدنية والتجارية والعمالية والضرائب والأحوال الشخصية والوقف ومواد المساعدة القضائية وقضايا التحكيم في منازعات العمل واستئنافات أحكام المحاكم الجزئية في دعاوى الحيازة وبدائرة هذه المحكمة. ويكون انعقادها بمدينة الفيوم ثمانية أيام متتالية .

مادة ٢ — تنتقل الدائرتان الثالثة والرابعة بمحكمة استئناف بنى سويف إلى مقر محكمة المنيا الابتدائية لنظر جميع الاستئنافات التي ترفع عن الأحكام التي تصدرها محكمة المنيا الابتدائية في القضايا المدنية والتجارية والعمالية والضرائب والأحوال الشخصية والوقف ومواد المساعدة القضائية وقضايا التحكيم في منازعات العمل واستئنافات أحكام المحاكم الجزئية في دعاوى الحيازة بدائرة هذه المحكمة ويكون انعقاد هاتين الدائرتين بمدينة المنيا لمدة ثمانية أيام متتالية بالنسبة للدائرة الثالثة وأربعة أيام متتالية بالنسبة للدائرة الرابعة .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ .

قرار<sup>(٢)</sup>

بشأن لائحة التفتيش القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٨٦ من قانون السلطة القضائية الصادرة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وعلى القوانين المعدلة له ؛  
وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى ؛

## قرر :

مادة ١ — تختص إدارة التفتيش القضائي بالتفتيش على أعمال القضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٦ الصادر في ٣٠ من سبتمبر ١٩٦٣ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية ( ملحق ) الصادر في ٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣ .

وذلك لجمع البيانات التي تؤدي إلى معرفة درجة كفايتهم ومدى حرصهم على أداء واجبات وظيفتهم وتحقيق الشكاوى التي تقدم ضدهم وفحص الطلبات التي تقدم منهم .  
ولما أن تجرى تفتيشاً عاجلاً مفاجئاً على أعمالهم وتصرفاتهم .  
ويجب أن يكون المفتش أسبق في ترتيب الأقدمية ممن يجرى التفتيش على عمله .  
كما تختص بجمع التحريات والمعلومات والبيانات اللازمة عن المرشحين للوظائف القضائية من الخارج .

مادة ٣ — لإدارة التفتيش أن تقدم للوزير ما تراه من اقتراحات عامة في شأن إدارة القضاء ؛

#### التفتيش الدوري

مادة ٣ — يجرى التفتيش بديوان الوزارة أو بالانتقال إلى المحاكم .

مادة ٤ — يوزع رئيس التفتيش العمل بين المفتشين .

وينوب عنه — عند غيابه — وكيل التفتيش ثم الأقدم فالأقدم من المفتشين المستشارين .

مادة ٥ — لا يجوز فحص أى تصرف قضائي في دعوى ما زالت منظورة أمام القاضي المطلوب فحص تصرفه .

مادة ٦ — يتناول التفتيش فحص جميع القضايا في الفترة التي يحددها رئيس التفتيش ومدى إشراف القاضي على الأعمال الإدارية والكتابية بوجه الاجمال .

مادة ٧ — يضع المفتش تقريراً من قسمين ، يتضمن لأول منه الملاحظات القضائية والإدارية التي ظهرت له من التفتيش ، ويتضمن القسم الثاني رأيه في كفاية القاضي وعنايته بعمله .

مادة ٨ — يجب أن يحتوي القسم الأول من التقرير بياناً وافياً عن :

( أولاً ) عدد القضايا التي عرضت على القاضي في فترة التفتيش وأنواعها وما فصل فيه منها خلال الفترة .

( ثانياً ) الملاحظات التي يراها في شأن تأجيل القضايا من بحث أسبابه ومدى ملاءمته .

( ثالثاً ) مواعيد فتح الجلسات وإقفالها وكيفية توزيع القضايا على أيام الجلسات وما يراه من ملاحظات في هذا الشأن .

( رابعاً ) كيفية توزيع القضايا على أعضاء الدوائر وبيان ما إذا كان التوزيع يجرى بينهم بالتساوي من حيث عدد القضايا وأهميتها .

( خامساً ) إقامة القاضي في مقر عمله .

( سادساً ) إعتذارات القاضي عن أعماله العادية وعما يندب له .

( سابعاً ) مدى إشراف القاضي على سير العمل بأقلام الكتاب والمحضرين .

مادة ٩ — يجب أن يشمل التقرير عدد القضايا التي راجعها المفتش وموضع الملاحظة فيها — وعلى المفتش أن يشير دائماً إلى الأحكام الجديرة بالتنويه لتكوين صورة كاملة عن درجة كفاية القاضي



مادة ١٠ — تشكل بقرار من رئيس التفتيش ، لجنة أو أكثر من المفتشين برئاسة مستشار وعضوية اثنين على الأقل من المفتشين لنظر تقارير التفتيش مع مراعاة أن يكون عضواً للجنة أسبق في ترتيب الأقدمية ممن يجرى التفتيش على عمله — وتكون اللجنة برئاسة رئيس التفتيش بالنسبة إلى التقارير الخاصة بالرؤساء من الفئة ( أ ) ولرئيس التفتيش أن يرأس اللجنة الأخرى أو يحيل إلى اللجنة المشكلة برئاسة ما يروى من تقارير .

فإذا اعتذر رئيس التفتيش أو منعه مانع ، حل محله وكيل التفتيش ثم الأقدم فالأقدم من المفتشين المستشارين .

فإذا غاب أحد رؤساء اللجان أو أحد أعضائها أو منعه مانع يندب رئيس التفتيش من يحل محله .  
مادة ١١ — يودع التقرير الملف السرى للقاضى وترسل له صورة منه متضمنة درجة التقدير بكتاب سرى موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وله أن يبدى اعتراضاته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار .

وإذا كان التقرير خاصاً بدائرة أرسلت صورة منه إلى القاضى المعنى بالتفتيش وصورة من الملاحظات القضائية إلى كل من عضوى الدائرة الآخرين .

مادة ١٢ — الاعتراضات التى يندبها القاضى فى الميعاد المبين بالمادة السابقة تنظرها اللجان المشار إليها فى المادة ١٠ وتقرر ما تراه بشأنها وتودع الاعتراضات ورأى اللجنة ملف القاضى وتخطره إدارة التفتيش بذلك ، وفى حالة تعديل تقدير درجة كفاية القاضى يؤثر بذلك على أصل تقرير التفتيش المعترض عليه وفى السجل السرى .

مادة ١٣ — إذا انقضى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ( ١١ ) دون اعتراض ، أو انتهت اللجنة من الفصل فى الاعتراض ، تقوم إدارة التفتيش بتبليغ الوزير بمن انتهت من تقدير كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط لأعمال حكم المادة ٨٧ من قانون السلطة القضائية .

مادة ١٤ — للجان المشار إليها فى المادة ١٠ لدى فحص التقارير أو الاعتراضات أن تقرر إجراء ما يلزم لاستيفاء التقدير أو إعادة أو متابعة التفتيش على عمل القاضى .

مادة ١٥ — لا يخل بالأحكام المتقدمة ، تعيين القاضى فى مثل درجته بالنيابة العامة إذا كان قد جرى التفتيش على عمله فى القضاء ، بل يبقى الاختصاص بتقدير درجة كفايته وبالنظر فيما يبدىه من اعتراض خاضعاً لأحكام هذه اللائحة ويرسل التقرير إلى إدارة تفتيش النيابة لإيداعه الملف السرى وإرسال صورة منه إليه .

مادة ١٦ — يقدم تقرير على الأقل عن القضاة المشار إليهم فى المادة ٧٢ من قانون السلطة القضائية .

فإذا كانت درجة كفاية القاضى قد قدرت فى هذا التقرير بأقل من المتوسط وجب إعادة التفتيش على عمله قبل انقضاء الميعاد المنصوص عليه فى المادة المذكورة بثلاثة أشهر على الأقل .

## الشكاوى

مادة ١٧ — جميع الشكاوى التي ترد لأية إدارة بالوزارة عن أمور متعلقة بالقضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية ترسل فوراً لإدارة التفتيش القضائي لفحصها وتقيد بسجل خاص بها .  
ولرئيس التفتيش أن يحيل ما يراه من الشكاوى إلى رؤساء المحاكم لفحصها أو لتحققها وموافاة التفتيش بالنتيجة .

مادة ١٨ — لا يجوز اتخاذ أى إجراء في أية شكوى تقدم ضد أحد القضاة أو الرؤساء بالمحاكم الابتدائية إلا إذا كان مبيناً بها اسم مقدمها ووطنه ، ما لم تكن مشتملة على وقائع معينة يرى رئيس التفتيش أنها جديرة بالفحص أو التحقيق .

مادة ١٩ — مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة إذا كان محل الشكوى تصرفاً قضائياً واستدعى الحال توجيه ملاحظة قضائية للقاضي المشكو عرض الأمر على اللجنة المشار إليها في المادة ( ١٠ ) .

مادة ٢٠ — إذا كانت الشكوى من تأجيل قضية جاز إحالتها إلى رئيس المحكمة المختص لفحصها وموافاة التفتيش بالنتيجة .

مادة ٢١ — إذا كانت الشكوى متعلقة بأمور أخرى كالسلوك الشخصي أو تصرف إداري فلرئيس التفتيش أن يقرر إما حفظها خارج الملف السري أو إحالتها بعد التحقيق على اللجنة . فإن رأت اتخاذ إجراء فيها يعرض الأمر على الوزير .

مادة ٢٢ — تتولى إدارة التفتيش القضائي التحقيق واتخاذ اللازم قانوناً في الشكاوى التي تقدم ضد أحد أعضاء النيابة عن فترة عمله بالقضاء .  
الملفات السرية والسجل السري .

مادة ٢٣ — يكون لسكل قاض ملف سري تودع فيه طبقاً للقواعد السابقة تقارير التفتيش والشكاوى التي تقدم ضده والشكاوى التي تقدم منه وما يوجه إليه من تنبيه أو يوقع عليه من جزاء تأديبي والقرارات المتضمنة تخطياً في الترقية وضاير الأوراق التي تساعد على تكوين رأى صحيح عنه ويجب أن يحاط القاضي علماً بكل ما يودع ملفه .

مادة ٢٤ — يمد بإدارة التفتيش القضائي سجل سري يخصص فيه صحيفة لسكل قاض يدون فيها ملخص حالته من جميع ما حواه ملفه السري .

مادة ٢٥ — إذا رأت اللجنة المشار إليها في المادة ( ١٠ ) أن الأوراق التي يحويها الملف السري لا تساعد على تكوين رأى صحيح عن القاضي فلها أن تقرر التفتيش على أعماله لمدة لا تقل عن سنة وإجراء التعريبات اللازمة لتكوين الرأى عن حالته .

مادة ٢٦ — تحفظ الملفات السرية والسجل السري بإدارة التفتيش .

- مادة ٢٧ — ملفات القضاء والسجل السرى سرية لا يجوز لغير وزير العدل والجهات القضائية المختصة الاطلاع عليها ، وعلى رئيس التفتيش أن يقضى للقاضى بما دون عنه فيها إذا طلب ذلك .
- مادة ٢٨ — يلغى ما يخالف ذلك من قرارات سابقة ، ويعمل بهذا القرار من تاريخ نشره .  
تحريراً فى ٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ ( ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ) .

## وزارة العمل :

## قرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٣ (١)

فى شأن تنظيم الإجراءات التى تتبع فى الترشيح والتثبيت  
من شروطه والانتخاب لأعضاء من العاملين فى الشركة  
أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة فى مجلس إدارتها

## وزير العمل

- بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تشكيل مجالس الإدارة فى الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين ؛
- وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٤٤٩ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إجراءات الترشيح والانتخاب لأعضاء من العاملين فى الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة فى مجلس إدارتها وطرق الطعن فيها والقواعد الخاصة بها ؛
- وعلى قرار وزير العمل رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الإجراءات التى تتبع فى الترشيح وانتخاب ممثلى الموظفين والعامل فى مجالس الإدارة فى الشركات والمؤسسات ؛
- وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

## قصر

- مادة ١ — يجب على كل شركة أو جمعية أو مؤسسة خاصة أن تعد وتعلن فى أمكنة العمل قبل الموعد المحدد لإجراء الانتخابات بخمسة أيام على الأقل كشوفاً بأسماء الناخبين من العاملين فيها ومنهم فيما عدا أسماء الذين يعملون تحت الاختبار أو يقومون بأعمال عرضية أو تقل منهم عن ١٨ سنة .

- مادة ٢ — يجوز لكل ذى مصلحة أن يتقدم بما قد يكون لديه من الاعتراض على كشف الناخبين خلال الثلاثة أيام التالية لإعلانها وذلك بطلب يقدم إلى مدير منطقة العمل الواقع فى دائرتها



محل العمل الذي عليه أن يصدر قراره فيه خلال أربعة أيام من تاريخ تقديم الطاب وإبلاغه إلى إدارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة لتعديل الكشوف المشار إليها وفقاً لهذا القرار .

مادة ٣ - يجب على الراغب في الترشيح لعضوية مجلس الإدارة أن يقدم طلب الترشيح مشتملاً على البيانات الآتية :

- ( أ ) الاسم بالكامل متضمناً اسمه واسم أبيه ولقب الأسرة أو الجد واسم الشهرة إن وجد .
- ( ب ) تاريخ الميلاد والسن عند الترشيح .
- ( ج ) الجنسية .
- ( د ) محل الإقامة - السكن - بالتفصيل .
- ( هـ ) رقم وتاريخ وجه إصدار البطاقة الشخصية أو البطاقة العائلية .
- ( و ) العمل أو الوظيفة التي يشغلها وقت تنظيم الطلب .
- ( ز ) أعلى شهادة دراسية حصل عليها .
- ( ح ) التشكيل النقابي الذي يكون عضواً بمجلس إدارته إن وجد وعليه أن يرفق بطلب الترشيح الشهادات والقرارات الآتية .

- ( أ ) شهادة بأنه من اللمتمتعين بمجنسية الجمهورية العربية المتحدة .
- ( ب ) إقرار بخط يده يفيد أنه يجيد القراءة والكتابة .
- ( ج ) إقرار بأنه غير مجبور عليه ولم يسبق صدور حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- ( د ) إقرار بأنه عضو عامل بالاتحاد الاشتراكي العربي مصدق عليه من الوحدة الجماهيرية أو الأساسية التي تتبعها حسب الأحوال .

مادة ٤ - يستثنى من حق الترشيح لعضوية مجلس الإدارة من يقل عمرهم عن ٢١ سنة ميلادية عند الترشيح ومن يقومون بأعمال يدوية غير فنية .

ويعتبر من العاملين الذين يؤدون أعمالاً يدوية غير فنية السعاة والفراشون وعمال النظافة والمساعد والبوابون والحفراء والعتالون ومن في حكمهم .

مادة ٥ - على رئيس مجلس إدارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة أو المدير في حالة غيابه أن يودع - خلال الفترة المحددة بالمادة ٤ من القرار الجمهوري رقم ٢٤٤٩ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه - كشوف المرشحين منطقة العمل المختصة مرافقاً لها الاقرارات والبيانات الآتية :

- ( أ ) إقرار بفتح باب الترشيح على النموذج المعد لذلك .
  - ( ب ) بيان بعدد اللجان الانتخابية اللازم تشكيلها لاجراء الانتخابات وبيان الفروع التي تدخل في اختصاص كل منها وعدد العاملين الذين سيقترعون أمامها .
- وعليه في حالة وجود لجان انتخابية في أكثر من منطقة عمل واحدة أن يودع صوراً من ذلك البيان بعدد هذه اللجان .

وعلى مدير منطقة العمل المختصة أن يحرر محضراً على النموذج المعد لذلك تبين فيه الأوراق المودعة على أن تسلم صورة منه للمودع .

مادة ٦ — على مدير منطقة العمل المختصة أن يقوم ببحث كشوف المرشحين من حيث توافر شروط الترشيح ، وله في هذا السبيل استيفاء الإقرارات والبيانات على الوجه الذي يراه مطابقاً للقانون .

وعليه أن يرسل كشف المرشحين من أصل وصورتين إلى الإدارة العامة للنقابات والثقافة العمالية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتماده .

مادة ٧ — على رئيس مجلس إدارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة أو المدير في حالة غيابه أن يقوم خلال ثلاثة أيام من إبلاغه بكشوف المرشحين المعتمدة وفقاً للمادة السابقة بما يلي :

( أ ) إعلان أسماء المرشحين في أما كن العمل .

( ب ) إعداد كشوف بأرقام مسلسل بأسماء الناخبين من العاملين موزعين على المركز الرئيسي والفروع إن وجدت وإرسال صورتين منها لكل مدير منطقة عمل مختص .

( ج ) تسليم العاملين الذين لهم حق الانتخاب بطاقة انتخاب وفقاً للنموذج المعد لذلك .

مادة ٨ — تشكل لجنة الانتخاب في كل شركة أو جمعية أو مؤسسة خاصة برياسة موظف من وزارة العمل تختاره منطقة العمل المختصة وعضوين يختارهما رئيسها من العاملين في الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة .

ويجوز للمشرف على عملية الانتخاب تشكيل لجان فرعية على الوجه المبين في الفقرة السابقة .

مادة ٩ — على الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة أن تقوم بإعداد جميع صناديق الانتخاب واستمارات إبداء الرأي وكل ما يلزم لعملية الانتخاب من أدوات ومطبوعات وغيرها بالكيفية التي يقررها رئيس لجنة الانتخاب ، وأن تقدم له كل عون لتيسير المهمة الموكولة إليه .

مادة ١٠ — يجرى الانتخاب بطريق الاقتراع السري المباشر في أما كن العمل وعلى رئيس كل لجنة انتخابية تحرير محضر يثبت فيه كل ما يدور أثناء عقد اللجنة وعلى الأخص تاريخ وساعة بدء العمل واسمى عضوى اللجنة وعدد الناخبين المقيدون بالكشوف المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار ونتيجة فحص صندوق الانتخاب للتأكد من خلوه من أية أوراق وكذلك إثبات إغلاق الصندوق بمعرفة اللجنة والإجراءات التي تتم أثناء عملية الانتخاب والصموبات والمشاكل التي تعترضها أثناء عملها وكيفية التصرف فيها وتاريخ وساعة الانتهاء من التصويت وبيان عدد من أدلى من الناخبين بصوته ثم إثبات سد فتحات الصندوق بقماش أو ورق يثبت بالشمع الأحمر أو بالأوراق المصمغة ويوقع عليها أعضاء اللجنة .

مادة ١١ — تقوم لجنة الانتخاب فور انتهاء الناخبين من الإدلاء بأصواتهم بفتح صناديق الانتخاب بعد التأكد من سلامة الأختام الموضوعة على فتحاتها وفرز الأصوات وإثبات نتيجة عملها في محضر يحرر لهذا الغرض .

وعلى رئيس لجنة الانتخاب بعد الانتهاء من فرز الأصوات وضع استمارات إبداء الرأى فى صندوق أو أكثر وسد فتحاتها بقماش أو ورق يثبت بالشمع الأحمر أو بالأوراق المصمغة ويوقع عليه مع أعضاء اللجنة وتسليمه للشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة لحفظها أمانة لديها .  
وإذا تمددت لجان الانتخاب الفرعية داخل الفرع الواحد شكلت لجنة الفرز من رؤساء وأعضاء هذه اللجان برئاسة المشرف على عملية الانتخاب على أن تراعى الاجراءات المشار إليها فى الفقرتين السابقتين فى فرز الأصوات .

مادة ١٢ ب — على كل من المشرف ورئيس لجنة الانتخاب أن يعد تقريراً عن عملية الانتخاب ونتيجة الفرز يرسل مصحوباً بمحاضر لجان الانتخاب والفرز إلى منطقة العمل لتجميعها وإرسالها للإدارة العامة للثقافة العمالية لتتولى إعلان نتيجة الفائزين وإبلاغها لإدارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة وغيرها من الجهات المختصة .

مادة ١٣ — على الإدارة العامة للثقافة العمالية فى حالة حصول أكثر من مرشح على عدد متساو من الأصوات أن تقوم بإجراء القرعة بينهم بحضورهم وبعد استدعائهم بخطاب موصى عليه مبين فيه الموعد المحدد لإجراء القرعة وإثبات ذلك فى محضر يثبت فيه باسم من حضر منهم ونتيجة القرعة ولا يمنع غيابهم أو أحدهم فى الموعد المحدد عن إجراء القرعة . ويتبع فى إعلان النتيجة الاجراءات المشار إليها فى المادة السابقة .

مادة ١٤ — يتولى وكيل الوزارة المختص إصدار ما يراه لازماً من تعليمات لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١٥ — يلغى القرار الوزارى رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ١٦ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٦٣

تحريراً فى ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ ( ١٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ )





# الجريدة العشرية

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدنى ؛ والرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛  
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ؛ والرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات  
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقاة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

## بيان

اولا - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة  
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين	: ٣٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

## التليفونات

٥٤٧٤٤	سيادة النقيب (رقم خاص)
٥٠٨٣٥ و ٤٥٥٨٥ و ٥٠٦٤٩	النقاة والنساذى
٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢	غرفة المحامين بمحاكمة القاهرة
٥٠٨٣٥	غرفة المحامين بمحاكمة النقض والاستئناف
٨٠٣١٩٨	غرفة المحامين بمجلس الدولة
٨٩٤٣٣٢	غرفة المحامين بمحاكمة الجيزة الكلية

الطبعة العالمية ١٧٠١٦ مشايخ صريح سعد القاهرة



# المحاضرة

مجلد قضائيه شهريه

تصدرها نقابة المحامين

فَلْيُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ  
وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ "قَارِئُكُمْ"

ديسمبر ١٩٦٣

يناير ١٩٦٤

السنة الرابعة والأربعون

العدد ١٠

الرابع والخامس



# النشاط النقابي

## مشكلة تحويل مياه نهر الأردن

بيان السيد الأستاذ

عبد العزيز السورجى

نقيب المحامين

### مشكلة الساعة :

إن مشكلة الساعة ، التى تشغل بال العرب فى كل مكان ، وتوشك أن تتمخض عن خطر يقوض أركان السلام فى منطقة الشرق الأوسط ، بل قد يودى إلى تهديد سلام العالم قاطبة ، هى مشكلة اغتصاب المياه العربية ، واستغلالها لتثبيت كيان إسرائيل المزعزع ، وتلميذ خططها السياسية والعسكرية ضد الأمة العربية .

### الخطر الصهيونى المائل :

لذلك بادر الرئيس جمال عبد الناصر ، رائد العروبة وقائدها المظفر إلى دعوة الملوك والرؤساء العرب ، فلبوا دعوته سراعاً ، وبعد خمسة أيام من العمل للنواصل فى القاهرة ، أصدر مؤتمر القمة بيانه الخالد محملاً جميع أعضائه لمسئوليتهم التاريخية أمام الأمة العربية فى الظروف الخطرة المحيطة بها ، ومعلنين على العالم أنهم اتخذوا القرارات العملية اللازمة لتقاء الخطر الصهيونى المائل . . سواء فى الميدان الدفاعى أو الميدان الفنى ، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطينى وتمكينه من القيام بدوره فى تحرير وطنه وتقرير مصيره .

ولم تكن إسرائيل تعرف بالقرارات حتى ترنحت تحت وطأة القوة الرهيبة المنبعثة من اتحاد كلمة العرب وما أسفرت عنه اجتماعات مؤتمر القمة من إجماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات وتعصية الجوار العربى من جميع الشوائب ، فبادرت بإصدار بيانها الرسمى ردّاً على مؤتمر القمة .

ولم تكن إسرائيل وحدها ، بل صدر بيان أمريكى بعد البيان الإسرائيلى ، قابله العالم العربى بما يستحقه من رفض إجماعى واستنكار لا يطوى عليه من تحيز ضد العرب ، وتعام عن العدوان الإسرائيلى ، وانتحال لصفة المسئول عن السلام فى الشرق الأوسط ، مع ما فى هذا من عدوان على العرب ، وانتهاك لميثاق الأمم المتحدة ، وتعد على اختصاصها الذى تنفرد به دون أى جهة أخرى .



## العرب مائة دفاع شرعى :

وإنه لمن الواجب قبل الرد على البيانين ، أن يعرف العرب ، والعالم قاطبة ، أن الدول العربية التى ابتلاها الاستعمار بإنشاء دولة إسرائيل واحتضانها ، تعتبر اليوم فى حالة دفاعى شرعى عن النفس والمال ، يخولها نفس الحقوق فى الميدان الدولى ، التى أباحتها القوانين العادية فى المجال الداخلى .  
وأى موقف دولى أو فردى ، يمكن أن تتوافر فيه شروط الدفاع الشرعى عن النفس أكثر من موقف الدول العربية من إسرائيل ، وهى تقتصب مياههم بعد أن اغتصبت أرضهم ، لى تدعم اقتصادها على حساب العرب . وتوسع رقعتها وتزيد عدد سكانها لتستكمل بذلك أسباب القوة ، للفتك بأرواحهم وأموالهم .

أن من واجب كل عربى بل من حق كل آدمى يعتز بأقدس حقوق الإنسان ، أن يعرف شيئاً عن أبشع الجرائم فى الربع الثالث من القرن العشرين ، ألا وهى جريمة سرقة مياه نهر الأردن .

## أعمار النقب مائة إسرائيل الذى ان يخفق :

أن محاولات إسرائيل المستميتة لجر مياه الأردن للنقب هو عدوان مرتبط بوجودها الزائف فى فلسطين ، وبالسعى لدعم هذا الوجود المغتصب وتركيزه فوق حطام حق العرب .  
ومشروعات إسرائيل المتشابكة فى وادى الأردن والنقب لا تؤمن لها الحياة والاستمرار فحسب ، ولا تقضى على آخر مظاهر عروبة فلسطين وحدها ، ولكنها تنطوى على أخطار جسام يمتد أثرها إلى النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية فى سائر البلاد العربية .

وحسبنا أن نسوق على سبيل المثال ، تصريح « بن جوريون » لجريدة « نيويورك تايمز » بأن :  
« تنفيذ مشروع رى النقب سيمكن اليهود من إنشاء مائتى قرية على طول الحدود المصرية ، يسكنها مليون على الأقل من شباب منظمات ( الحالوتسيم ) الصهيونية العسكرية » .

وستتمكن إسرائيل بعد رى « النقب » من تحقيق حلمها بن جوريون بإنشاء مئات القرى العسكرية على طول الحدود المصرية الأردنية ، وعلى مقربة من الأراضى السعودية ، يقيم فيها ملايين المحاربين .

فإعمار صحراء النقب الشاسعة ليس عملية إحياء واستصلاح ، بل هى جزء من خطة صهيونية سياسية عسكرية ، تتصل بحلها التوسعى فى احتلال أرض الميعاد .

إن إسرائيل بتحويلها مياه الأردن إلى صحراء « النقب » ، ستضيف إلى الأراضى المنزوعة فيها مساحات شاسعة من أجود الأراضى البكر وأكثرها ثروات دفيئة . وستمكنها هذه المساحات الواسعة من الأراضى الجديدة من استيعاب أربعة ملايين مهاجر يهودى كما قدر لها « لودر ملك » فى تقريره الشهير .

وبالتالى سيعتق تحويل نهر الأردن وإرواء « النقب » أمنية إسرائيل وحلمها الذى عبر عنه « لودر ملك » بقوله : « عندما تكون فلسطين اليهودية الخيرة التى ستحول جميع أراضي الشرق الأدنى » .

والواقع أن منطقة « النقب » الشاسعة التى تركزت عليها دراسات اليهود ، هى أنسب مكان لاحتشد ، وأحسن قاعدة للزحف والوثوب : فهى تتصل بسيدياء ، وتجاور مصر وقناة السويس ، وتطل على البحر الأحمر ، وتحاذى أرض الحجاز .  
لذلك كان جر مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب الشاسعة ، هو الوسيلة الوحيدة لتنفيذ الخطط الصهيونية ، والأساس الذى تقوم عليه كل تطلعاتها العدوانية .

### الناحية الرواية لتحويل مياه الأردن :

بدأت إسرائيل منذ سنة ١٩٤٩ فى تنفيذ مشروعاتها المائية الخاصة بتحويل مياه نهر الأردن ، وقد أثرت أعمالها على الجمهورية السورية والمملكة الأردنية ، فتقدمت الدولتان بشكواهما ضد إسرائيل إلى لجنة الهدنة المشتركة ، التى أصدرت قرارات عدة بمنعها عن القيام بأى عمل لاستغلال نهر الأردن بتحويله عن مجراه .

وفى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قرر مجلس الأمن أن توقف فوراً جميع الأعمال الإسرائيلية لتحويل نهر الأردن ، لتعارضها مع اتفاقات الهدنة المبرمة بينها وبين جيرانها الدول العربية . ذلك بأنه لا يجوز أن تلجأ دولة إلى سحب المياه من نهر تستفيد منه دولة أخرى .

ولكن إسرائيل ضربت عرض الحائط بهذا القرار ، واستمرت فى تنفيذ أغراضها غير المشروعة ؛ مما أدى إلى اصطدامات مسلحة عدة عبر حدود الهدنة السورية الإسرائيلية ، وفى المنطقة المجردة من السلاح .

وغنى عن البيان أن الأردن نهر عربى : فمنابعه الرئيسية الثلاثة تقع كلها فى الأراضي السورية واللبنانية العربية ، ويقع مجراه بكامله من منابعه حتى مصبه فى البحر الميت ، فى أرض عربية خالصة ؛ هى الأراضي السورية والفلسطينية والأردنية . ومياه النهر التى تحاول إسرائيل اغتصابها وتحويلها عن مجراها الطبيعى كانت منذ القدم حتى الآن حقاً طبيعياً من حقوق سكان المنطقة .

### الوضع بين العرب وإسرائيل :

ومعلوم أن العلاقة بين الدول العربية وإسرائيل المحتلة فى فلسطين ، لا تزال منذ قيامها سنة ١٩٤٨ تخضع لسكل ظروف الدول المتحاربة والتزاماتها : إذ أن اتفاقيات الهدنة التى وقعت فى أثناء الحرب الفلسطينية إنما أوقفت تلك الحرب ، ولكنها لم تنهها ، ولم تزل آثارها .

وعلى الرغم من اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل الغازية كدولة ، فإن الدول العربية لم تعترف لها قط بهذه الصفة ، وبالتالى لم يتم بينها وبين إسرائيل أى نوع من أنواع الصلح .

## اتفاقيات الهدنة :

ولذلك فقد تضمنت كل اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل نصاً موحداً ، أكدت فيه أن أحكامها مستوحاة من الاعتبارات العسكرية المجردة ولا يجوز لأى من الطرفين أن يستغلها لأغراض سياسية أو حقوقية ؛ وإن حدود هذه الهدنة يجب ألا تعتبر حدوداً سياسية أو إقليمية .

فأى محاولة من إسرائيل لتغيير الحالة القائمة عند الهدنة في فلسطين ، تعتبر في نظر القانون الدولي نقضاً منها لاتفاقيات الهدنة ، وانتهاكاً لنصوص القانون الدولي وروحه .

## الأنهار الدولية :

وحق في حالة اعتبار إسرائيل دولة ، وحسبان نهر الأردن نهراً دولياً ، فإن من أصول القانون الدولي أن تكون للدول التي يجري في أقاليمها النهر ، حقوق متعاقبة والتزامات متبادلة في ضرورة احترام الحقوق المكتسبة ، وفي الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه الإضرار بالمصالح المقررة .

وقد أوجب القانون الدولي كذلك مسئولية الدولة التي تقوم بتحويل مجرى النهر المشترك تحويلاً يلحق الضرر بمصالح الدول الأخرى وحقوقها ؛ مع العلم بأن مشروع إسرائيل لتحويل مياه الأردن يلحق الضرر بالدول العربية بما ينطوي عليه من خطر عظيم يهدد مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

والنطور الحديث للقانون الدولي في شقيه : الاتفاق ، والعرف قد أكد وأوضح مبدأ التوزيع المتساوي العادل لمياه الأنهار الدولية ، بحيث لا تلجأ أى دولة بمفردها إلى استغلال المياه بطريقة تسبب الضرر لمصالح دولة أخرى ، إلا إذا كان هذا الانتفاع يسبب لها الضرر .

والعهادات الدولية المختلفة تقضى بأن حق الدولة على الجزء الذي يجري في إقليمها من النهر الدولي ليس حقاً مطلقاً ، بل هو حق مقيد بوجوب احترام حقوق الدول الأخرى التي يجري النهر في أقاليمها وتحدد هذه الحقوق الأوضاع التاريخية والاقتصادية لكل دولة . ويعتبر الانتفاع القائم لمصلحة دولة ما ، حقاً مكتسباً لها لا يجوز المساس به إلا بموافقتها ، وأنه تبعاً لذلك لا يجوز تحويل المجرى الطبيعي للنهر دون موافقة الدول التي يجري فيها .

وقد أصدر مؤتمر جمعية القانون الدولي في سنة ١٩٥٧ قراراً بأنه : « وإن كان النهر الدولي في جزئه الذي يمر بأقليم الدولة خاضعاً لسيادتها ، إلا أنه يتعنم على الدولة أن تستعمل سيادتها على النهر بطريقة لا تؤثر على حقوق الدول الأخرى ، التي يجري فيها النهر . وتعتبر الدولة مسئولة ، طبقاً ٣٧ للقانون الدولي عن كل الأعمال الخاصة والعامة التي من شأنها تغيير النظام القائم على وجه يلحق الضرر بدولة أخرى » .

كما فسر مؤتمر جمعية القانون الدولي في سبتمبر سنة ١٩٥٨ « النهر الدولي » بأنه : « المياه التي تتصل فيما بينها في حوض طبيعي ، متى امتد أى جزء من هذه المياه داخل دولتين أو أكثر ، وهو



يشمل المجرى الرئيسى للمياه ، كما يشمل روافد هذا المجرى . وأن الفقه الدولى قد استقر رأيه على وجوب تحديد حوض النهر تحديداً من شأنه أن يشمل الحوض تلك الوحدة الجغرافية الطبيعية التى تكون مجرى مياهه .

ومعنى ذلك اعتبار حوض النهر وحدة طبيعية لاتنجزاً . ينظر اليها كمجموع فى جميع مشروعات التنمية المائية ، وما يحكمها من قواعد قانونية .

وقد قال الفقيه سبر «هيرسن لوتراخت» أحد علماء القانون الدولى العام ، والقاضى الانجليزى بمحكمة العدل الدولية .

« إن جريان النهر الدولى ليس خاضعاً لسلطان أى دولة من الدول التى يجرى خلالها ، إذ أن من قواعد القانون الدولى العام أنه ممنوع على أى دولة تغيير الأحوال الطبيعية فى إقليمها ، إضراراً بالأحوال الطبيعية فى إقليم دولة أخرى ؛ ولهذا السبب فإن الدولة يتمتع عليها أن توقف جريان النهر ، أو أن تحول مجراه ، إذا كان يجرى طبيعياً فى إقليمها إلى إقليم دولة مجاورة . كما أنه يتمتع على الدولة للسبب عينه ، أن تستعمل مياه النهر على وجه يسبب لجيرانها خطراً ويحول بينها وبين الاستعمال العادى لمياه النهر فى إقليمهم » .

#### بيان إسرائيل :

جاء فى البيان الاسرائيلى ، ردأ على قرارات مؤتمر القمة العربى . إن إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان قد وافقت على مشروع « جونستون من الساحتين الفنية والموضوعية . وأن إسرائيل ستبدأ فى عام ١٩٦٤ فى سحب حصتها من المياه من بحيرة « طبريا » فى نطاق السكيات التى حددها للمشروع المذكور .

وأن هذا الذى جاء فى البيان لمو الكذب المحض ، الذى لاسنده من الواقع ، بل الواقع يدحضه : ذلك بأن هذه الدول قد رفضت كلها مشروع « جونستون » ، كما رفضته باقى الدول العربية لما انطوى عليه من أجحاف بحق العرب ؛ بل لقد رفضته إسرائيل نفسها ، وتقدمت بمشروع آخر لم يوافق عليه العرب .

وكيف يوافق العرب على مشروع « جونستون » وقد هدفت به أمريكا إلى إحباط المقاطعة الاقتصادية المفروضة على إسرائيل ، وإيجاد تقارب بين العرب واليهود ، وتوطيد الملاجئين الفلسطينيين خارج بلادهم .

فلم يكن ثمة محيص من معارضة الدول العربية المشروع : لخطورة مبدأ تخزين مياه اليرموك فى بحيرة طبريا ، نظراً لوقوع البحيرة تحت إشراف السلطات الإسرائيلية ؛ ولأن المشروع يلقى على الحكومتين السورية والأردنية عبء السدود وزيادة التخزين ؛ ولأن إنشاء محطة توليد القوة الكهربائية من مياه نهر « الحصباني » فى أراض يهودية ، يحرم « لبنان » الاستفادة منها كما يحرم

أراضيها من أى سقاية من نهر « الحصباني » ، بعد إنشاء سد عليه وتقل مياهه إلى المنطقة اليهودية ؛ كما يحرم المشروع سوريا الاستفادة من مياه « بانياس » و « الدان » ،

### المشروع العربي

وهي أثر رفض مشروع « جونستون » وضع العرب مشروعا لاستغلال مياه « اليرموك » ومياه نهر الأردن وروافده ؛ ويسترد هذا المشروع من برائن إسرائيل ١١٠ مليون متر مكعب سنوياً من كل من نهري « الحصباني » و « بانياس » ؛ و ٣٥ مليون متر مكعب من نبع « بالوزاني » .

### المشروع الإسرائيلي الأول :

وليس أدل على كذب إسرائيل من أن لها مشروعا لتحويل نهر الأردن جنوب « جسر بنات يعقوب » بالقرب من قصر « عطوه » داخل المنطقة المجردة ؛ وقد وقفت الدول العربية ضد هذا المشروع .

### المشروع الإسرائيلي الممدد :

وقد عدلت إسرائيل مشروعها في سنة ١٩٥٠ بإنشاء محطات كبيرة لرفع المياه من الزاوية الشمالية الغربية لبحيرة « طبريا » بالقرب من « الطايغه » إلى القناة المكشوفة المتجهة غرباً إلى نفق « غليون » ومنه إلى خزان « الياطوف » .

وعندما وقعت معركة بين الجيش السوري وإسرائيل منذ ثلاث سنوات أيام الوحدة ، توقفت إسرائيل عن إتمام التحويل من مجرى النهر مباشرة إلى سد عطوه في المنطقة المنزوعة السلاح بين سوريا وإسرائيل .

ولجأت إسرائيل إلى إنشاء محطات رافعة كبيرة لرفع المياه من الزاوية الشمالية الغربية لبحيرة « طبريا » ، ثم ركبت مضخات لسحب المياه من نهر الأردن بطريقة احتيالية ، تفاديا لقرار مجلس الأمن ، بأن أخذت مياه الأردن من نفس بحيرة « طبريا » بدلا من أن تقوم بالتوصيل من المنطقة المجردة .

### تفصيل إسرائيل :

ومن العجب أن يزعم رئيس وزراء إسرائيل بأن الشيء الذي جمع ملوك ورؤساء الدول العربية هو الرغبة في العدوان على دولة مجاورة !

وهو في نفس الوقت يصرح بأن إسرائيل ستسحب المياه من بحيرة « طبريا » في نطاق الكميات التي حددها المشروع الموحد المعروف باسم مشروع « جونستون » ، الذي وافقت عليه الأردن وسوريا ولبنان !

والواقع الذى لا شك فيه أن الدول العربية هى المحنى عليها فى تحويل إسرائيل مجرى الأردن ، وأن الجناية منصبة على نفس أفراد شعوبها جميعاً وعلى ما لهم ، وأن هذه الشعوب وحكوماتها قد عقدت النية على أن تستخدم كامل حقوقها فى الدفاع الشرعى عن نفسها وما لها ضد أبشع ضروب العدوان التى تعرضت لها الشعوب منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا .

### مؤتمر القمة :

وإن نقابة المحامين إذ تسجل النصر البين الذى حققه مؤتمر القمة ولا سيما من حيث نجاحه المنقطع النظير فى تصفية الجو العربى ، لتطيب بالشعب العربى فى كل مكان أن يقف كتلة واحدة فى وجه العدوان الإسرائيلى ليمنع إسرائيل عن تحويل مجرى الأردن ، ولا سيما وقد تركها زهاء سبع سنين حتى فرغت من المرحلة الأولى التى سوف تؤدى إلى سرقة ٣٢٠ مليون متر مكعب من ماء النهر المقدس .

فإن النجاح العظمى لمؤتمر القمة ليس فى التوفيق الذى لازم أعضائه واقترب بقراراته ، بل هو أولاً وقبل كل شئ فى قيام كل فرد فى العالم العربى بأسره بواجبه كاملاً نحو نفسه ووطنه العربى وإخوته العرب ، بأن يساهم بكل جهده وإيمانه وتضحيته فى كنف غرب إسرائيل ووقفها عن أن تخطو خطوة واحدة جديدة فى تحويل نهر الأردن .

### البيان الأمريكى :

أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بياناً فى ٢١ من يناير سنة ١٩٦٤ ، هو أول بيان يصدر عن سياسة الرئيس الأمريكى « ليندون جونسون » .

ويلاحظ على البيان صدوره فى أعقاب مؤتمر القاهرة ، وما انطوى عليه من إنذار بالتدخل ضد أى معتد فى الشرق العربى ، متناسية العدوان الواقع بالفعل على الشعب العربى فى فلسطين ، والذى لم تكثف أمريكا بالامتناع عن التدخل فيه ضد المعتدى بل هى تدخلت لصلحته وشد أذره .

وهى تذهب إلى حد القول بأن أهدافها تتفق ومصالح شعوب الشرق الأدنى وهو زعم لا نستطيع شعوب الشرق العربى أن تقبله على علاته ، بل هى ترى الشقة بعيدة بين مصالحها ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

أما البترول العربى والممرات الجوية ، والطرق البحرية ؛ فإن العرب يقدمون سلامة الأمة العربية إذا استهدفت حقوقها للخطر .

وقد جاء فى البيان : « أن السياسة الأمريكية تقوم على أساس من عدم المحاباة ، والاعتقاد القوى بأن مصالح الولايات المتحدة فى أهدافها تتفق ومصالح شعوب الشرق الأدنى .

« وأن الولايات المتحدة لن تقف ساكنة إذا ارتكبت أى دولة من دول الشرق الأدنى عملاً عدوانياً ، وبوسع الدولة التى يقع عليها الاعتداء أن تعتمد على تأييد أمريكا .



« وقد يعتقد البعض أنهم ليسوا بحاجة إلى مساعدتنا ، ولكننا واثقون من أن جميع الدول مدركة لثباتنا والالتزاماتنا ومقدرتنا على وضعها موضع التنفيذ إذا اقتضى الأمر . وأولئك الذين يرغبون في مساعدتنا يستطيعون التعويل عليها إذا احتاجوا إليها .

« ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تميز وتختار بين دول الشرق الأدنى ، بل عليها أن تحتفظ بعلاقات متوازنة مع المنطقة ككل .

« ولا يزعم الرئيس « جونسون » ادخال أى تعديلات سياسية على سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأدنى ، ولو أن هذا لايعنى أننا لاندرك أخطار الصلابة السياسية .

«والولايات المتحدة تعتقد بأن القرارات التي تصل إليها والإجراءات التي تؤمن بأن اتخاذها من واجها مستقابل دائماً بالموافقة من جانب الدول العربية أو إسرائيل .

«ولكنها ستعمل على أن تفهمنا هذه الدول، وستكون موافقتها موضع تقديرنا ، واسوف نحاول دائماً أن نعمل بطريقة من شأنها عدم الإضرار بمصالحها . .

« ولكن سياستنا في تحليلها الأخير ، ستكون على أساس مصلحة الولايات المتحدة كما تراها هي ، وإذا كنا مخلصين في اعتقادنا أنه لا يوجد تضارب بين مصالحنا ومصالح شعوب الشرق الأدنى ، فإننا سنتبع سياستنا ، تحذونا العقيدة الكاملة بأننا متوخون الحق والعدل إزاء جميع الأطراف المعنية » .

### أثر البيان في العالم العربي :

ولم يكدهذا يذاع حتى رفضته الشعوب العربية ، مستنكرة تجاهل أمريكا العدوان القائم بالفعل على شعب فلسطين العربي ، وانحيازها إلى جانب الصهيونية ضد العرب ومحاولها فرض الوصاية على منطقة الشرق الأدنى .

ولم يسع ممثل فلسطين في الجامعة العربية إلا أن صرح بأن البيان يوحي بأن الوطن العربي أصبح منطقة نفوذ تابعة لأمريكا ، إذ أعلنت فيه أمريكا عن عزمها على التدخل العسكري في شئون الشرق الأوسط تحت ستار حماية السلم . وهو اعتداء صارخ على ميثاق الأمم المتحدة ، لأن الأمن الدولي ليس من شأن أمريكا ، ولكن من حق المنظمة الدولية ، ولا تستطيع أمريكا أن تنصب من نفسها وصياً على الأمن الدولي ، ولا سيما أن أهدافها تمثلت في قيام إسرائيل ، والعمل على بقائها ومدها بالسلاح والمال ، وليس أدل من البيان الأمريكي الأخير ، على أن أمريكا تكاد تكون هي إسرائيل الكبرى . .

كما صدق مجلس الوزراء « اللبناني » على قرارات مؤتمر القمة ، وأعلنت حكومته أنها شرعت في تنفيذ ما ينحصر من قرارات المؤتمر ، كما أعلن وزير الداخلية رفض البيان الأمريكي .

وأعلنت وزارة الخارجية « السورية » أن بيان أمريكا ينطوي على انحياز إلى جانب الصهيونية

ضد العرب ، وتشجيع سافر لاتجاه إسرائيل العدواني . وأن الدول العربية لن تغير موقفها إزاء إسرائيل ، نتيجة لهذا البيان ، بل سيزداد إصرارها على منع إسرائيل من سرقة مياه العرب » وأعلنت « الأردن » أن الوقت والآن وقت عمل فقط ؛ وصرح وزير الخارجية أن البيان كان موضع عدم رضى حكومة الأردن ، وقد أفت الوزير نظر ممثل أمريكا إلى ذلك .

وأعلنت « الكويت » تأييدها الكامل لقرارات مؤتمر القمة والبدء في تنفيذها . وقد أذاع راديو « بغداد » أن متحدثاً بلسان وزارة الخارجية « العراقية » قال : نؤكد أن الدول العربية عازمة على تنفيذ المادة التي وردت في بيان الملوك والرؤساء ، وهى المادة الخاصة بإعادة تنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول التي تقف بجانب إسرائيل .

### عمرقة البيان الأمريكى بقرارات مؤتمر القمة :

وأيا كان هدف البيان الأمريكى ، فهو بيان يكشف عن نيات غير جديرة ببلد منصف محدود الرغبة الخالصة في استتباب السلام . ولو أن أمريكا كانت صادقة في دعواها بأن مصالحها تتفق ومصالح شعوب الشرق الأدنى ، لما انحازت هذا الانحياز الظاهر الذى أدى إلى قيام دولة غاصبة تعتمد في بقائها على اغتيال حقوق العرب في أرضهم ومياههم ومصالحهم الأساسية . والتزمت الحياد الجدير بالدولة العارفة بواجبها وبقدر نفسها .

ولكن أمريكا تريد أن تفرض سياسة العدوان على العرب غداة صدور قرارات مؤتمر القمة ، وفات أمريكا أن العرب وقد صبروا وصابروا حتى بلغ السيل الزبى ، قد صحت عزيمتهم على الدفاع الشرعى عن أنفسهم ومالهم لا تثنيهم شنشة بيان أمريكا ولا إفك إسرائيل وكذبها .  
إن النصر لنا وإن كره الكافرون : « إن تنصروا الله ينصركم » .

والله أكبر

والعزة للعرب

نقيب المحامين

عبدالمعز السورجى

## تحقيقات الشرطة وحق المحامي في حضورها

تقرير الأستاذ

راغب حنا

وكيل مجلس نقابة المحامين

عن مهمة اللجنة المنتدبة لمقابلة السيد وزير الداخلية  
بشأن شكوى الأستاذ منيد علي حسين المحامي ضد أحد ضباط الشرطة

تنفيذاً لقرار مجلس النقابة الصادر بجلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٣ بتشكيل لجنة من الأساتذة :  
راغب حنا وكيل مجلس النقابة ، وحسين كرم أمين سر النقابة ، وماهر محمد علي عضو مجلس النقابة؛  
لمقابلة السيد وزير الداخلية بشأن شكوى الأستاذ منيد علي حسين المحامي من الاعتداء الذي وقع عليه  
من أحد ضباط الشرطة ومنعه من الحضور مع موكلته في تحقيق كان يجريه الضابط .  
قابل أعضاء اللجنة السيد وزير الداخلية يوم الاثنين ١٧ من يونيو سنة ١٩٦٣ وأبلغوه شكوى الزميل  
من منع ضابط الشرطة له من حضور التحقيق ، والاعتداء الذي وقع عليه دون مبرر وخلافاً للقانون ،  
وذكروا له أن مثل الحوادث قد تكررت وقوعه بالرغم من أن وزارة الداخلية سبق أن أصدرت منشوراً  
لضباط الشرطة لتنبيههم على أن من حق المحامي أن يحضر التحقيقات التي يجرونها ، وبالرغم من النص على  
هذا الحق صراحة في قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، وطلبوا من السيد الوزير أن يأمر بإجراء  
تحقيق في الموضوع ، وأن يصدر منشوراً لضباط الشرطة بالمنع المذكور حتى لا تتكرر مثل هذه  
الحوادث المؤسفة .

وقد أبدى السيد الوزير اهتماماً كبيراً بالموضوع ، وتقديراً لرسالة المحامين باعتبارهم أعواناً للعدالة،  
وقال إنه على أثر تلقي شكوى المحامي وموكلته أمر بإجراء تحقيق . وقد أبلغ السيد وكيل الوزارة  
أن ضابط الشرطة قرر عند سؤاله أنه لم يمنع المحامي من حضور التحقيق ، إلا لأنه كان لا يحمل بطاقة  
شخصية ، ولا بطاقة النقابة ، ولا توكيلاً عن التهمة .

فعمد أعضاء اللجنة عن ذلك بأن عدم حمل المحامي بطاقة شخصية أمر غير معقول ؛ ولو كان  
ماقرره الضابط صحيحاً لحرر محضر مخالفة للمحامي لعدم حمل البطاقة الشخصية كما يوجب  
عليه القانون .

أما التوكيل فلا محل له في التحقيقات ، إذ يغني عنه حضور المحامي مع موكله . وأضاف أعضاء  
اللجنة أن التحقيق الذي أمر به السيد الوزير كفيل بإظهار الحقيقة .



وقال السيد الوزير إنه اطلع على بحث منشور بمجلة الأمن العام مؤداه عدم جواز حضور محام في تحقيقات الشرطة باعتبارها جمع استدالات ، كما اطلع على بحث منشور بعدد آخر من نفس المجلة يعارض الرأي المذكور ، ويؤكد حق المحامي في حضور تحقيقات الشرطة ، وأنه أمر بإعداد كتاب دورى يرسل لجميع رجال الشرطة لتأكيد حق المحامي في حضور تحقيقات الشرطة .

وقد شكر أعضاء اللجنة سيادته ، ورجوه موافاة النقابة بصورة من الكتاب الدورى الذى يعد في هذا الشأن .

وبتاريخ ١٩ من يونيو ١٩٦٣ حضر الزميل الشاكي إلى دار النقابة شاكرا اهتمام مجلس النقابة بالأمر ، وعلم منه أعضاء اللجنة أن السيد نائب الأمور استدعاه ، كما استدعى موكلته وسمع أقوالهما بالتفصيل عما وقع من الضابط من اعتداء ، وما صدره عنه من أقوال ؛ ولا زال التحقيق مستمرا .

تحريرا في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦٣

## المحاضرة تتحدث عن نفسها

على شرف العلياء محمد موضعي  
بلغت من التقديس غاية شأوه  
وكفاني فخرا أن تكون رسالتي  
أنا مهنة الحق المقدس ذكره  
أنا ذلك القبس للشع بنوره  
أنا عصمة القاضي ومشرق نوره  
أنا قصد من بالظلم هيض جناحه  
في ساحتي يأوى الضعيف فيغتندي  
لا يرتجى الباغون ظل كنفاتي  
ميزان كل عدالة في مقولي  
ولن بغى فصل الخطاب فيأتي  
أنا وحى كل رسالة علوية  
أنا رمز كل مروءة وحضارة  
فالله أرسل للخلقة رساله  
والحق أرسلنا حماسة ذمارة

وفي ذروة الجبد المؤئل مربعي  
وجل مقامي في السكان الأرفع  
عون الضعيف وغوث كل منبجع  
مهوى الرجاء وقبلة المتطلع  
وبه النجاة لمن يفكر أوعى  
للحق أسعى والعدالة مرجعي  
أنا ذلك المرجو عند الفزع  
بالحق في الحصن القوي الأمنع  
ولن يريد الحق أبسط أذرعى  
 وإقامه العدل المبرأ مطمعي  
مهد الفضائل واللكارم أجمع  
نزلت إلى السكون الكبير الأوسع  
وأنا الموكل بالجهاد الأنفع  
وضيائه فوق الجهات الأربع  
والله آثرنا بأكرم موضع

محمود محمد طه  
الحامى

## نقابة المحامين الأمريكيين

### الأداة الرسمية لنقابة محامي أمريكا<sup>(١)</sup>

تهدف نقابة محامي أمريكا ، وهي جمعية اختيارية لمحامي الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى إعلاء دستور الولايات المتحدة والدفاع عنه ، والمحافظة على نظام الحكومة النيابية ، والعمل على تحسين إدارة العدالة ، وتجانس التشريع والأحكام القضائية في الأمة ، والرفع من قدر صناعة القانون ، واستخدام علمها وخبرتها القانونية في تنمية الخير العام ، وتشجيع الاتصال الودي بين أعضائها ، وتزويد نشاط نقابات المحامين في الأمة ، وفي الولايات ، في حدود هذه الأهداف وتبادل الصلات بينها تحقيقاً لمصلحة صناعة القانون ومصلحة الجمهور .

وتحاول النقابة ما وسعها الجهد ، أن تنشر أهداف منظمة نقابات محامي الولايات المتحدة عن طريق تمثيل مندوبي نقابات الولايات ، والأقاليم ، والنقابات المحلية ، في مجلس مندوبي النقابة . وثمة ثمانية عشر قسماً لتنفيذ أعمال النقابة ، يتصرف كل قسم منها في حدود لوائحه الخاصة ، وتصدر بعض هذه الأقسام مطبوعات في فروع نشاطها المختلفة .

وعضوية المؤتمر النقابي الصغير مقصورة على أعضاء النقابة الذين تقل سنهم عن ٣٦ عاماً ، وهم يقيدون آلياً بمجرد اختيارهم لعضوته النقابة . ومن حق كل عضو في النقابة أن يكون عضواً في سائر الأقسام .

ومن حق كل شخص حسن الأخلاق ، قدقبل في نقابة أي ولاية أو إقليم في الولايات المتحدة ، أن يكون لائفاً لعضوية النقابة بعد الموافقة والترشيح والاختيار .

والتقدم يطلب العضوية يقتضى موافقة وترشيح أحد أعضاء النقابة ذوى المسكنة . وتبلغ جميع الطلبات المستوفاة لهذه الشروط إلى لجنة المحافظين للاختيار . ولجنة المحافظين إجراء ما تراه لازماً من البحوث الخاصة بمؤهلات الطالب ، ولا ينتخب الطالب إذا اعترض أربعة من أعضاء لجنة المحافظين .

والاشتراكات : ٢٠ دولاراً في السنة ، فيما عدا العاملين الأولين بعد قبول الطالب في النقابة ، فيكون الاشتراك ٥ دولارات سنوياً ثم ١٠ دولارات سنوياً لمدة ثلاث سنين بعد ذلك ، ويشمل كل من هذه الاشتراكات قيمة الاشتراك في المجلة .

---

(١) عن مجلة نقابة المحامين الأمريكيين .



ولا تدفع اشتراكات أخرى لعضوية المؤتمر الصغير للنقابة ، ولا لقسم « التعليم القانوني والقبول في النقابة » .

أما اشتراكات الأقسام الأخرى فهي كما يلي : القانون الإداري ٥ دولارات ؛ قوانين ضد توحيد الشركات antitrust دولارات ؛ النشاط النقابي دولارات ؛ قوانين الطوائف Guilds' Corporations والبنوك والتجارة ، ٥ دولارات ؛ القانون الجنائي دولارات ، قانون الأسرة ، ٥ دولارات ؛ قوانين التأمين والاهمال والتعويض ، ٥ دولارات ؛ القانون الدولي والقانون ، ٥ دولارات ؛ الإدارة القضائية ٣ دولارات ؛ قانون العلاقات العمالية ؛ ٦ دولارات ؛ قانون الإدارة المحلية ، ٥ دولارات ؛ قانون المعادن والموارد الطبيعية ٧ دولارات ؛ قانون براءات الاختراع وحقوق المؤلف والنشر ، والعلاقات التجارية ، ٥ دولارات ؛ قانون المنافع العامة ٥ دولارات قانون العقارات والامسهاد (probate) والطوائف ، ٥ دولارات ؛ الضرائب ، ٨ دولارات .

ويرفق مطلب الالتحاق بعضوية النقابة شيك بمبلغ ٣٠ دولارا للمحامين الذين قبلوا في النقابة لأول مرة في سنة ١٩٥٦ أو قبلها ؛ و ١٠ دولارات للمقبولين في السنوات ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٥٩ ، و ٥ دولارات للمقبولين سنة ١٩٦٠ أو ما بعدها .

## مشروع تنظيم حضور المحامين بالنيابة عن زملائهم

تنص المادة ٣٣ من قانون المحاماة على أن « للمحامى سواء أكان خفياً أصيلاً أو وكيلًا في الدعوى أن يتنبأ عنه في الحضور أو في المرافعة أو في غير ذلك من إجراءات التقاضى محامياً آخر تحت مسئولية ودون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك » .

ولما كانت الحاجة ماسة إلى تنظيم حضور المحامى عن زميله نظراً لكثرة عدد المحامين وعدم معرفة بعضهم البعض الأمر الذى استغله بعض الكتبة العموميين بنسبة « نوت » تثبت توكيل بعض المحامين للبعض الآخر دون موافقتهم أو علمهم بل بتحرير « نوت » بأسماء محامين غير مشغولين أو مستبعدين أو وهميين الأمر الذى قد يورط بعض المحامين فى مسئولية دون علم بها ويسئ إلى العدالة ويضر بمهنة المحاماة ضرراً بليغاً .

لذلك كان لا مناص من التفكير فى تنظيم هذه المسألة ، ونقترح أن يتم التنظيم على النحو الآتى :

١ — تقوم النقابة بطبع « نوت » تختم بخاتمها وتوزع على اللجان الفرعية لتقوم الأخيرة بتوزيعها على السادة المحامين نظير رسم معين يضاف إلى ميزانية اللجنة الفرعية للصرف منه فى نطاق نشاطها المحلى .

٢ — لا تسلم هذه « النوت » إلا للسادة المحامين المشغولين والمسددين لاشتراك النقابة ويكتب على النوتة إسم المحامى ودرجة قيده أمام المحاكم ورقم القيد .

٣ — تعمل النقابة على أن يصدر السيد « وزير العدل » منشوراً إلى المحاكم بضرورة التثبت من تنفيذ هذا التنظيم وإيداع « النوت » ملف القضايا .

ومن مزايا هذا التنظيم :

أولاً : وضع حد لتلاعب الكتبة العموميين وغيرهم الذين يفررون بالوكيلين ويحصلون منهم على أتعاب باسم المحامين دون علمهم مع توريط المحامين فى المسئولية .

ثانياً : ضمان عدم توزيع قضايا المحامين غير المشغولين أو المستعبدة أسمائهم .

ثالثاً : ضمان إثبات وكالة المحامى عن موكله كتابة ويخطه وإيداع هذه الوكالة ( المثلثة بالنوتة ) ملف القضية .

رابعاً : ضمان عدم حضور محام فى غير الدرجة المقيد أمامها .

خامساً : فضلاً عن إيجاد مصدر لإيراد اللجان الفرعية تباشر وتوسع به نشاطها الاجتماعى .

أحمد محمود فؤاد

رئيس لجنة استئناف القاهرة

# نقابة المحامين

مكتب

العنوان :  
التليفون :  
رقم القيد بالجدول العام  
الجدول المقيّد به

لجنة  
توقيع رئيس اللجنة  
ختم النقابة

رقم القضية في الرول  
محكمة  
الدائرة  
جلسة

صفته

الموكل

يحضر عنه الأستاذ ..... المحامي بتوكيل عام خاص رقم ..... توثيق

ضد

صفته

الخصم

الموضوع والطلبات

توقيع المحامي

قرار المحكمة

توقيع المحامي النائب

ملاحظات :

- (١) يودع أصل النوتة ملف الدعوى .
- (٢) لا يجوز استعمال النوتة باسم محام آخر .
- (٣) تبقى الصورة الثالثة بدفتر النوت .



وبمجلسه ٧ من نوفمبر ١٩٦٣ عرض المشروع على مجلس النقابة فوافق عليه وكلف السيد الأستاذ أمين السر طبع ٢٠٠٠ دفتر نوت لتوزيعها على اللجان الفرعية .

وقد تم طبع هذه النوت وستكون في متناول يد السادة الزملاء اعتباراً من أول أبريل ١٩٦٤ . وترجو النقابة من السادة الزملاء عدم الحضور عن زملائهم بنوت غير صادرة من النقابة إعمالاً للفائدة المرجوة .

### رداء المحاماة

إعمالاً لنص المادة ٢٤ من قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ التى تنص على أن : « يكون حضور المحامين أمام المحكمة بالرداء الخاص بهم » — قرر مجلس النقابة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ من أكتوبر ١٩٦٣ بيع الرداء للسادة المحامين بسعر التكلفة وقدره ٢٧٥ قرشاً ، كما قرر إمكان بيع الرداء بالتقسيط . ويمكن الحصول عليه من دار النقابة بالقاهرة ، أو من مقر اللجان الفرعية بالمحافظات .

### مبدأ هام

#### رسم تمغة المحاماة

إلزام المحامين بالشركات والقطاع العام بسدادها  
قرر مجلس النقابة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ من مارس ١٩٦٤ أن كل مترافع فى دعوى يحضر فى تحقيق أو يؤدى عملاً من أعمال المحاماة ، يجب عليه سداد التمغة طبقاً للقانون . ولا ينطبق هذا القرار على محامى إدارة قضايا الحكومة .



# فهرس

النشاط النقابي : مشكلة تحويل مياه نهر الأردن ؛ بيان السيد الأستاذ عبد العزيز الشوربجي نقيب المحامين .

## أولاً - المقالات والبحوث

القانون والرسوم : إلغاء القانون بمرسوم ، والرجعية في المراسيم ؛ تعليق على حكم المحكمة الإدارية العليا ، الأستاذ الدكتور رياض شمس المحامي . ص ٣٤٣	الأستاذ محمود القاضي المستشار بمحكمة النقض . ص ٣٥٠
قانون المرافعات : والتطور الاشتراكي ، للسيد	الحبس المطلق : في قانون الطوارئ والإجراءات الجنائية ؛ الأستاذ حافظ السلي ، القاضي ص ٣٥٨

## ثانياً - الأحكام

### قضاء محجبة بالنقض

### النقض الحزلي

الحكم ٢٥١ : ٣ أيارسبدر ١٩٦٢ معارضة : محكمة ، إجراءاتها ، عذر مانع من حضورها . نقض ، حالاته ص ٣٧٣	ب - إختلاس : أشياء محجوزة : حارس ، تبديد . ص ٣٧٣
الحكم ٢٥٢ : ١ - معارضة : حكم ، بطلانه . نقض طعن ، أسبابه .	الحكم ٢٥٣ : غرفة اتهام : سرقة بإكراه ، نقض ، طعن ، أسبابه . ص ٢٧٤



الحكم ٢٥٤

رابطة سببية : قصد احتالي ، ضرب أفضى إلى موت . نقض ، طعن ، أسبابه .

ص ٣٧٤

الحكم ٢٥٥ :

أ — أمر حفظ : شكوى إدارياً ، أمر بالأوجه ؛ تحقيق ، عودة إليه .

ب — شكوى : طلب ، ضدها إستجابة المحكمة إلى إلى هذا الطلب ؛ دفاع ، إخلال بحقه . حكم تسبيب ، عيب . ص ٣٧٥

الحكم ٢٥٦ : ٤ من ديسمبر ١٩٦٢

دعوى جنائية : إنقضاؤها ، محاكمة ، إجراءات . نقض . سلطة محكمة النقض .

ص ٣٧٦

الحكم ٢٥٧ : ١٠ من ديسمبر ١٩٦٢

تحقيق : إجراءاته . حكم ، أسبابه . عيب . إثبات ، دليل مستمد من الضبط ، تحريزه .

ص ٣٧٦

الحكم ٢٥٨ :

أ — تفتيش : مأمور ضبط قضائي شاهدان ، حضورهما .

ب — مواد مخدرة : قصد اتجار ؛ نقض ، طعن ، أسبابه . ص ٣٧٦

الحكم ٢٥٩ : ١١ من ديسمبر ١٩٦٢

سلاح : قانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، قانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، رد اعتبار . عقوبة . حكم ، تسبب عيب . نقض طعن ، أسبابه .

ص ٣٧٧

الحكم ٢٦٠ :

قانون أصلح : تجنيد . نقض ، طعن ، أسبابه .

ص ٣٨٧

الحكم ٢٦١ :

دعوى مدنية : اختصاص . تبديد ؛ عقد بيع ، إخلال بتنفيذه . نقض ، طعن ، حالاته .

ص ٣٧٩

الحكم ٢٦٢ : ١٧ من ديسمبر ١٩٦٢

أ — شيك : بدون رصيد ، جريمة ، تمامها . قانون .

ب — جريمة : مكانها .

ج — شيك : إختلاف التاريخ المثبت عليه عن التاريخ الحقيقي لإصداره ، تقديمه .

د — قانون : سريانه من حيث المكان ؛ شيك : في بلد أجنبي ، مسحوباً على بنك مصر بدون رصيد ، شرط سريان أحكام القانون المصري على الساحب المصري .

ه — قانون أجنبي : تمسك بسريانه ، سريان القانون المصري على واقعة تمت بالخارج ص ٣٧٩

الحكم ٢٦٣ :

تفتيش : منزل ، دخوله . حالة الضرورة . حكم ، تسببيه ، عيب . ص ٣٨١

الحكم ٢٦٤ :

محاكمة : إجراءاتها . دفاع . عاهة مستديمة . قدر متقن . نقض ، طعن ، أسبابه . دفاع ، إخلال بحقه . ص ٣٨١

الحكم ٢٦٥ :

دفاع : عن متهم بجحجة ، محام ، حضوره محاكمة إجراءاتها حكم ، تسببيه ، عيب نقض ، طعن ، أسبابه . ص ٣٨٢

الحكم ٢٦٦ : ١٨ من ديسمبر ١٩٦٢

تبديد : خيانه أمانة ؛ إثبات ، إعتراف مخالف . للحقيقة .

الحكم ٢٦٧ : ٢٤ من ديسمبر ١٩٦٢

إثبات : تزوير ، دفاع ، إخلال بحقه . نقض ، طعن ، أسبابه ، ما يقبل منها .

ص ٣٨٢

الحكم ٢٦٨ :

١ — دفاع : طلب جوهرى ، طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى ومتعلقة بموضوعها . رفضه إخلال بحق الدفاع .

ب — مواد مخدرة : معاقبة متهم عن جريمة إحراز مخدر ، قصد الاتجار .

ص ٣٨٣

الحكم ٢٦٩ :

حكم : بطلانه ، إسم الأمة . دستور مؤقت م ٦٣ . نقض ، سلطة محكمة النقض .

ص ٣٨٤

الحكم ٢٧٠ : ٢٥ من ديسمبر ١٩٦٢

مسؤولية : جنائية ؛ تضامن فيها ، توافق على ارتكاب جريمة . حكم ، تسبيب ، عيب . قتل عمد . نقض ، طعن ، أسبابه .

ص ٣٨٤

الحكم ٢٧١ : ٣١ من ديسمبر ١٩٦٢

عقوبة : مصادرة ، تنفيذها ، سلاح ، حكم ، تسبيب ، نقض ، سلطة محكمة النقض .

ص ٣٨٤

الحكم ٢٧٢ :

نقض : طعن ، إجراءاته ، ميعاد الطعن بالنقض في الأحكام الجنائية الحضرية ، قيام عذر مقبول يحول دون الطعن بالنقض خلال هذا الأجل امتداد ميعاد تقديم أسباب الطعن .

ص ٣٨٥

الحكم ٢٧٣ :

حكم : تاريخ صدوره ، بطلانه ، عقوبة ، إعدام . نقض ، سلطة محكمته

ص ٣٨٦

الحكم ٢٧٤ : ٣١ من ديسمبر ١٩٦٢

أشياء ضائعة : تملكها ، نيته ، توافرها .

ص ٣٨٧

الحكم ٢٧٥ : ٢١ من أكتوبر ١٩٦٣

تشرذ : حكم ، تسبيب ، عيب ؛ دفاع ، إخلال بحقه .

ص ٣٨٧

الحكم ٢٧٦ :

١ — حكم : تسبيب ، عيب . محكمة موضوع . إثبات ، شاهد ، أقواله ، اختلافها .

ب — هتك عرض : عورة ، كشفها ؛ فحش ، فعل مادی ؛ حياء ، خدشه .

ج — قصد جنائى : هتك عرض ، انتقام .

د — ركن : قوة وتهديد في جريمة هتك عرض ، إكراه في جريمتى إغتصابات سيدات وشروع فيها بالتهديد .

ه — ارتباط : عقوبات م ٣٣ ، مناطه .

ص ٣٨٧

الحكم ٢٧٧ :

١ — سب : طريق عام ، مكان عام ، حكم تسبيب ، عيب .

ب — سب : ألفاظه ، تعريفها .

ج — محاكمة : إجراءاتها ، تحقيق أولى سابق على المحاكمة ؛ حكم ، تسبيب .

د — شاهد : أقواله ، وزنها . محكمة موضوع ، أخذها بشهادة شاهد ، إطراح ما ساقه الدفاع ضدها .

هـ — دليل: محكمة، أخذها به، إطراحها ماعداه،  
تقدير دليل، إثباته أمام النقض.

ص ٣٨٩

الحكم ٢٧٨ :

ا — حكم : بياناته ، ديباجته ؛ تهمة وصفها ،  
مواد القانون المنطقية .

ب — حكم : تدليل ، واقعة ، تاريخها .

ج — قانون : أصاح للمتهم ، تهمة ، وصفها ،  
عقوبة ، مواد مخدرة . دفاع ، إخلال  
بحقه .

د — دفع : بتلفيق تهمة . حكم ، تسببيه ،  
عيب . ص ٣٨٩

الحكم ٢٧٩ :

ا — إخفاء : أشياء مسروقة ، ركن العلم .  
إثبات .

ب — محاكمة : إجراءاتها ، إثبات شاهد . محكمة  
استثنائية ؛ دفاع ، إخلال بحقه .

ج — حكم : تسبيب ؛ عيب .

د — إثبات : محاكمة ، إجراءاتها حكم ،  
تسبيب ، عيب .

هـ — مضبوطات : ردها ؛ إخفاء أشياء مسروقة .  
ص ٣٩٠

الحكم ٢٨٠ : ٢٢ من أكتوبر ١٩٦٢

ا — إثبات : اعتراف ؛ محكمة موضوع . حكم ،  
تسبيب ، عيب ، قتل عميد سبق  
إصرار .

ب — عقاب : موانعه جنون ، عاهة في العقل ؛  
محكمة موضوع ، دفاع ، إخلال .  
مسؤولية جنائية .

ج — نقض : سلطة محكمة النقض . نيابة ،  
رأيها إعدام . ص ٣٩١

الحكم ٢٨١ : ٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣

ا — نقض : طعن ، حكم فيه ، أثره ؛ محكمة  
إحالة ، سلطتها .

ب — نشر : جرائمه ، قذف ، قصد جنائي .  
حكم ، تسبيب ، عيب . ص ٣٩٣

الحكم ٢٨٢ :

ا — محاكمة : إجراءاتها ؛ ارتباط . دعوى  
جنائية . نيابة عامة . سلاح . قتل ،  
شروع ؛ سرقة ، شروع . سلاح ،  
إحراز .

ب — حكم : تسبيب ، عيب .

ج — إثبات : شاهد ، محكمة موضوع ، حكم ،  
تسبيب ، عيب . ص ٣٩٣

الحكم ٢٨٣ :

ا — سلاح : إحرازه بدون ترخيص ، جريته ،  
قيامها .

ب — دفاع جوهرى : حق دفاع ، إخلال .

ص ٣٩٤

الحكم ٢٨٤ :

ا — شاهد : أقوال شهود ، تطابقها .

ب — دليل : تساند الأدلة في المواد الجنائية .

ج — حكم : أجزاءه ، المعول عليه فيها . نقض ،  
طعن . مصلحة فيه .

هـ — تلبس : قبض ، مأمور ضبط قضائي .  
تفتيش ، إذن ، تنفيذه . ص ٣٩٥

الحكم ٢٨٥ :

ا — حكم : عقيدة المحكمة ، تكوينها ، الاقتضاء  
العقلي والمنطقي .

ب — تفتيش : إذن به ، خطأ في اسم المطلوب  
تفتيشه .

ج — تحريات : جديتها وكفايتها ، تقديرها .

ص ٣٩٦



الحكم ٢٨٦ :

ا - قتل عمد : قصد جنائي ، عام ، خاص ؛  
نية قتل . حكم ، تسبیب ، عيب .

ص ٣٩٧

ب - إبادة : أسبابها ، دفاع شرعي ، دفع به .

ص ٣٩٧

الحكم ٢٨٧ :

ا - دفع : موضوعي ، بطلان إجراءات ،  
تفتيش محكمة موضوع . مواد مخدرة ؛  
حكم تسبیب ، عيب .

ب - تفتيش : إذنه ، تنفيذه ، منزل متهم ،  
مأمور ضبط قضائي . حكم ، تسبیب ،  
عيب . تلبس .

ج - إذن تفتيش : أجل محدد ، انتهاءه ، تجديد  
مفعوله ؛ تعرييات تقدير جديتها .

د - حكم : تسبیب ، عيب ، إثبات معانيه .

ص ٣٩٨

الحكم ٢٨٨ :

نقض : طعن ، إجراءاته ، تقريره ، أسبابه ،  
معياده .

ص ٣٩٩

الحكم ٢٨٩ : ٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣

ا - مواد مخدرة : إنتاج ، واقعة مادته ، محكمة  
موضوع ، سلطتها في تقديرها .

ب - قصد جنائي : حكم ، تحدته عنه استقلالاً  
في جريمة إحراز مخدر .

ج - إقرار : مواد جنائية محكمة موضوع ،  
تقديرها . ص ٤٠٠

الحكم ٢٩٠ : ٢٩ من أكتوبر ١٩٦٣

ا - استئناف : تقرير به ، طريقته حكم تسبیب ،  
عيب دفاع ، إخلال بحقه . ملف تقارير  
الاستئناف ، ضمه .

ب - أمر تكليف مهندس . قانون : تفسيره ،  
نقض ، طعن ، أحواله ، خطأ في تطبيق  
القانون .

ج - قانون : عنوان ، نصه .

د - محكمة : نقض ، سلطتها ، استئناف .  
معارضة ؛ معارض ، تسوية مركزه .  
مهندس . ص ٤٠٠

## النقض المدني

الحكم ٢٩١ : ٧ من مارس ١٩٦٣

ا - نقض : مصالحة فيه قيامها وقت صدور  
الحكم . زوالها بعد ذلك .

ب - نقض : طعن ، حالاته ، حكم سابق حائز  
لقوة الامر القضي ، حجيته . قوة الامر  
القضي ، دعوى ، عدم جواز نظرها .

ص ٤٠٣

الحكم ٢٩٢ : ١٤ من مارس ١٩٦٣

اختصاص : نوعي ، إجازة أما كن ، صلح ،  
نقض ، طعن ، أحواله ؛ أمر أداء ،  
صدوره من قاض جزئي بالأجرة الزائدة

ص ٤٠٣

الحكم ٢٩٣ : ١٤ من مارس ١٩٦٣

أ - دعوى : صحة التعاقد والحكم فيها ، تسجيلها ؛  
غير . بطلان بيع ملك الغير ؛ نظام عام ؛  
عقد . ص ٤٠٤

الحكم ٢٩٤ :

أ - قرار إداري : اختصاص ولائي . قاضي  
أمور مستعجلة ؛ تقض .

ب - اختصاص ولائي : أموال عامة ، ملكية .  
ص ٤٠٤

الحكم ٢٩٥ :

استئناف : أثر ناقل ، طلب أصلي ، احتياطي .  
ص ٤٠٦

الحكم ٢٩٦ :

أ - دعوى : إجراءات نظرها ، خصومة ،  
سقوط ، نزول عنه نظام عام ، استئناف .

ب - نقل أشياء : ناقل ، مسؤوليته التزام بتسليم  
بضاعة ، سند النقل لحامله ، إثبات ،  
بوليسة شحن .

ج - إثبات : عبء ، محكمة موضوع .  
ص ٤٠٦

الحكم ٢٩٧ : ٢٠ من مارس ١٩٦٢

أ - ضريبة : تقادم مسقط ، وقف التقادم .

ب - دفع موضوعي : بالتقادم . استئناف ، أثر  
ناقل . تقض . طعن ، حالاته ؛ بطلان

إجراءات ، تقادم مسقط .

ج - حكم : تسبيب ؛ ضريبة . ص ٤٠٧

الحكم ٢٩٨ :

حكم : تسبيب ، عيب . وقف ، إلهاد . وصيته ،  
انعقادها ، ق ٤ لسنة ١٩٤٦ .

ص ٤٠٨

الحكم ٢٩٩ :

نسب : ثبوته ؛ طلاق ، رجعي ، بائن . حكم ،  
تسبيب ، عيب . ص ٤٠٩

الحكم ٣٠٠ : ٢١ من مارس ١٩٦٣

أ - تقض : طعن ، خصم ، تدخل انضمامي ؛  
دائن يستخدم حق مدينة .

ب - وكلة : محام ، إنهاؤها . تقض ، طعن ،  
إجراءات نظره . ص ٤٠٩

الحكم ٣٠١ :

دعوى : خصومة ، حكم ، قطعي . استئناف ،  
حكم بوقف السير فيه حجته .

ص ٤١٠

الحكم ٣٠٢ :

أ - تقض : تقريره ، طعن ، بطلان .  
ب - أوراق محضرين : إعلانها .

ج - دعوى : طعن ، إعلانه ، نظره ، إجراءات  
تقرير ، تلخيصه ؛ استئناف حكم ، بطلان .

ص ٤١٠

الحكم ٣٠٣ :

أ - حوادث طارئة : نظريتها ، نطاقها .  
عقود تبادلية .

ب - إرهاب : حوادث طارئة نظريته ، تطبيقها  
حكم تسبيب ، عيب . ص ٤١١

الحكم ٣٠٤ :

أ - اختصاص : مسألة . قانون مرافعات ،  
سريانه .

ب - دعوى : شخصية ، عقارية ، اختصاص ،  
محل .

ج - بيع : بائع ، التزاماته ، ضمان عدم  
تعرض ، انتقاله للورثة ، تقادم ، دعوى

ص ٣١٣

الحكم ٣٠٥ : ٢٧ من مارس ١٩٦٣

أ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، ربط ،  
إجراءاته ، طعن في الربط . قانون ،

سريانه من حيث الزمان . شركة  
مساهمة .

ب - ضريبة : على إيرادات رؤوس أموال  
منقولة ، على كسب العمل .

ص ٤١٥

الحكم ٣٠٦ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية . ربط ضريبة ،  
إجراءاته ، نموذج ١٨ ضرائب ، بطلان .

ص ٤١٦

الحكم ٣٠٧ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، ربط ضريبة ،  
تحصيلها ، منشأة ، توقف .

ص ٤١٦

الحكم ٣٠٨ : ٢٨ من مارس ١٩٦٣

أ - تجزئة : أحوال عدم التجزئة ، مرافعات  
م ٣٨٤ - حكم ، طعن .

ب - حكم : طعن خصم فيه ، أحوال عدم التجزئة .

ص ٤١٦

الحكم ٣٠٩ :

أ - حق عيني : « الامفتوز » . قانون ، تنازع  
من حيث المكان .

ب - نقض : طعن ، سبب جديد نظام عام .  
دعوى ، نطاق .

ص ٤١٧

الحكم ٣١٠ :

أ - بيع : مبيع ، ملكيته ، انتقالها . تسجيل  
تقديم دعوى استحقاق .

ب - ضمان عدم تعرض : بيع ، ملكية ،  
تقديم ، مسقط ، مكسب .

ج - نقض : طعن ، مصلحة ، تقديم .

د - تقديم : مكسب ، سبب صحيح .

هـ - إثبات : إجراءات خبرة . محكمة موضوع .  
نقض ، طعن أسبابه .

و - وفاء : التزام ، انقضاء . ص ٤١٨

الحكم ٣١١ :

وقف : إثباته : دعوى ، عدم سماعها . حكم ،  
تسبيب ، عيب . ص ٤١٩

الحكم ٣١٢ :

أ - التزام : تنفيذه ، تنقيذ عيني ، تنفيذ بطريق  
التعويض . دعوى ، نطاقها . استئناف ،  
طلب جديد .

ب - فوائد : استئناف ، طلب جديد .

الحكم ٣١٣ :

أ - خصومة : وكالة فيها .

ب - دعوى : إجراءات نظرها . خصومة .  
بطلان ، نظام عام .

ج - بيع : زيادة المبيع . ثمن ، تقديره . بيع  
جزائي . ص ٤٢٠

## المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٣١٤ : ٩ من فبراير ١٩٦٣

أ - محكمة إدارية عليا : طعن ، ميعاده ، بدء  
حسابه . ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ١٥ .

ب - إعلان : طعن في مقر موظف .

ج - طعن : تقرير به ، بطلانه .

د - مصلحة : الميكانيكا والكهرباء ، موظفوها



الفنيون ، أقدميتهم ، ترقية . ق ٤٩٣

لسنة ١٩٥٥ .

ه — ترقية : بالاختيار ، موظفو مصلحة الميكانيكا

والسكرباء ، وظيفة تلقائية . ق ١٢٤

لسنة ١٩٥٣ . ص ٤٢٢

الحكم ٣١٥ : ١٦ من فبراير ١٩٦٣

تقرير سنوي : عرضه ، بطلانه . ص ٤٢٣

الحكم ٣١٦ :

تأديب : مخالفة مالية ، رئيس ديوان محاسبة ،

إخطاره بالمخالفة ؛ جمة مختصة بالإخطار ؛

ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ميعاده .

ص ٤٢٣

الحكم ٣١٧ :

تأديب : جزاء ، توقيع ، رقابة قضاء إداري .

ص ٤٢٤

الحكم ٣١٨ : من مارس ١٩٦٣

إعانه : غلاء معيشة ، خصم ما يزيد من المرتب

لتطبيق الكادر الجديد . ص ٤٢٤

الحكم ٣١٩ : ١١ من مايو ١٩٦٣

ا — تأديب : موظف ؛ وظيفة ، واجبهـا ،

رئيس ، إطاعته .

ب — رئيس : شكوى منه ، مهاترة ، تعريض ؛

وظيفة عامة ، احترامها .

ص ٤٢٨

الحكم ٣٢٠ :

ا — قرار إداري : موظف ، موافقة لجنة

شؤون موظفين . طلب ترك خدمة ،

ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ .

ب — موظف : خدمة ، تركها .

ج — خدمة : تركها ، ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ،

حكته .

ص ٤٢٧

الحكم ٣٢١ :

ا — طعن : صفة فيه ، مخالفة مالية ؛ رئيس

ديوان محاسبة ، صفته ، ق ١١٧ لسنة

١٩٥٨ م م ١٣ و ٣٢ .

ب — موظف : تأديب ، مخالفة مالية ، رئيس

ديوان محاسبة ، حقه في الاعتراض .

ص ٤٢٨

الحكم ٣٢٢ :

ا — مرسوم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ : معاش .

مدة فصل ، حسابها ؛ قرار إداري ، طعن ؛

ميعاده ؛ ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

ب — تمويض : موظف ؛ فصل في وقت غير

لائق .

ج — معاش : مرسوم بقانون ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ ،

فرق مجد ، استرداده ، طريقته : ق ١١١

لسنة ١٩٥١ . ص ٤٢٩

الحكم ٣٢٣ :

ا — دعوى : مصلحة .

ب — نيابة إدارية : تعيين أعضائها ، ق ١١٧

لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيمها م ٤٨ ؛

قرار جمهوري ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ .

ص ٤٣٠

الحكم ٣٢٤ : ١٧ من مايو ١٩٦٣

ا — طعن : حكم ، محكمة إدارية عليا ؛ ميعاد ،

وفاة محكوم عليه .

ب — خصومة : انقطاعها ، أسبابه ؛ فقد أهليتها ،

ثبوته . مرض عقلي . مجلس مراقبة .

دليل . موعد توافره . ق ١٤١ لسنة ١٩٤٤ .

مرافعات م ٢٩٤ . ص ٤٣١

الحكم ٣٢٥ : ٢٥ من مايو ١٩٦٣

ا — عقد إداري : مميزاته ، شركة سكر وتقدير

مصرية . علاقة بالإدارة ، قضاء إداري ،

ولايته . ص ٤٣٢

الحكم ٣٢٦ : أول يونيو ١٩٦٣

ا — عقد توريد : متعهد التزامه توريد أصناف

متعاقد عليها مع الإدارة على دفعات ، وفي

مواعيد ، إخلاله بالتزامه ، إلغاء العقد ،  
تسلم دفعة بعد الميعاد على سبيل الأمانة ،  
رفض التوريدية ، حق مد العقد .  
ب — عينة : إدارة ، تحليل صنف مورد ، الجهة  
الفنية هو التي تقوم به .

ج — مواصفات : صنف مخالف لها ، قبوله  
إطلاقات إدارية .

د — محكمة قضاء إداري : اختصاص ، إدارة ،  
رفضها قبول توريد ، رفضها إعادة تحليل .  
ص ٤٣٢

الحكم ٣٢٧ : ٨ من يونيو ١٩٦٣  
تأديب : جزاء ، مشروعيتها ، جرم تناسبه مع  
الجزاء . ص ٤٣٣

الحكم ٣٢٨ :  
تأديب : موظف ؛ بريد ، م ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦  
إلى ٢٧٤ تعليقات عمومية م ، استعجال ؛  
صندوق مخصوص ؛ شبك رقم ٥ .  
ص ٤٣٣

الحكم ٣٢٩ : ١٥ من يونيو ١٩٦٣  
أ — أملاك : خاصة للدولة أو شخص اعتباري  
عام ، أو وقف خيري . مدني م ٨٨ و ٩٧٠ ،  
ق ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ؛ ق ٣٩ لسنة  
١٩٥٩ .

ب — مال عام : جبانة ، تخصيصها للمنفعة العامة ،  
انتهاؤه ؛ مدني م ٨٨ .

ج — مال خاص : للدولة ، تعد عليه ، تأجير ،  
دلالتة .

د — تعد : مال خاص للدولة ، إزالته إداريا ،  
ق ٣٩ لسنة ١٩٥٩ . ص ٤٣٤

الحكم ٣٣٠ :  
أ — قرار إداري : عيب مشكلة ، بطلان .  
ب — شكل : قرار إداري ، عيب ؛ استيفاءه .

ج — لجنة : صحية ، تشكيلها ، قرار إداري ،  
قرار وزارى ١١ من مايو ١٨٩٥ ؛  
ضابط بوليس ، تخلفه عن حضور اللجنة .  
د — تحليل عينة : قرار وزارى .

ص ٤٣٥  
الحكم ٣٣١ : ٩ من نوفمبر ١٩٦٣  
سلاح وذخيرة : ترخيص . ص ٤٣٦  
الحكم ٣٣٢ :

أ — موظف : ترخيص بمباشرة مهنته خارج  
وظيفته في غير أوقات العمل ، مقتضاه .  
ب — مسؤولية : موظف ، قانون ، خطأ ، في  
فهمه ، واقع ، خطأ في فهمه .

ص ٤٣٦  
الحكم ٣٣٣ :

أ — تعيين : تفويض بإجرائه ، تكليف بشغل  
الوظيفة ، استدعاء ، مدته ، حسابها .  
ب — تكليف : ق ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، استدعاء  
بالقانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ ، مجال العمل  
بكل من القانونين .

ج — حكم جنائي ، حجيتة ، مدني م ٤٠٦ ، حجيتة  
في تفيد القضاء الإداري بصدد مشروعية  
تجديد تكليف . ص ٤٣٦

الحكم ٣٣٤ :  
أ — دعوى : تسوية ، رفعها ، ميعاده ، ق ١٢٠  
لسنة ١٩٦٠ . ص ٤٣٧

الحكم ٣٣٥ : ٢٦ من نوفمبر ١٩٦٣  
ب — دعوى : صفة . وزير مواصلات ، تمثيله هيئة  
عامة للسكك الحديدية ، ق ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦  
م ٥٠٥ ق ٣٢ لسنة ١٩٥٧ م ٥٠٩ ، ٦١  
لسنة ١٩٦٣ .

ج — موظف : فصل ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
م ١١٢ ، انقطاع ١٥ يوماً .

ص ٤٣٧

الحكم ٣٣٦ :  
موظف : تأديب ، فصل ، جزاء ، ملامته ،  
قرار مشروعيته . ص ٤٣٨

الحكم ٣٣٧ :  
موظف : مؤقت ، فصل ، سوء سلوك شديد ،  
استناد إلى المادة ١١٢ ق ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ م ٢٦ . قرار مجلس وزراء ٣١  
من ديسمبر ١٩٥٢ .

الحكم ٣٣٨ :  
قرار إداري : موظف ، طلب اعتزال خدمة ، ق  
١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ، ق ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ م ١١٠ . استقالة ، قبولها ،  
تاريخه . ص ٤٣٨

الحكم ٣٣٩ : ١٧ من نوفمبر ١٩٦٣  
عامل : كادر ، « صبي » ، « صانع » .  
ص ٤٣٩

الحكم ٣٤٠ : ٢٤ من نوفمبر ١٩٦٣  
موظف : عامل ، معادلة دراسية ، تسوية ، ترقية ،

تزام ، درجة شخصية ، درجة أصلية .  
ص ٤٣٩

الحكم ٣٤١ :  
عامل قناة ، مدة خدمة سابقة ، ضمها ، ق ٥٩٦  
لسنة ١٩٥٥ ، أقدمية ، حسابها ، ق  
٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٢٣ و ٢٤ ، ق  
١٧٣ لسنة ١٩٦١ ، قرار جمهوري ١٥٩  
لسنة ١٩٥٨ . ص ٤٣٩

الحكم ٣٤٢ : ٢٤ من نوفمبر ١٩٦٣  
١ — قرار إداري : نهائي تنفيذي ، لجنة شؤون  
موظفين ، قرار بالترقية معتمد من  
الوزير .

ب — موظف : ترقية ، اختبار ، مفاضلة بين  
بين الممتازين من مرتبة واحدة ، ق ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ م ٢/٤٠ . ص ٤٤٠

الحكم ٣٤٣ : أول ديسمبر ١٩٦٣  
عامل : قرار تعيينه ، مركزه القانوني ، كادر ،  
أجرة . ص ٤٤٠

## الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

وثيقة التزام ١٨٠٤ ، اتفاقية ٢٣ من  
أبريل ١٨٦٩ ، ق ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ ،  
ق ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بالتأميم .  
ص ٤٤٢

الفتوى ٣٤٧ :  
١ — مؤسسة : عامة ذات طابع اقتصادي ،  
شرطها ، تأثر طابعها بالتبعية لمؤسسة  
رئيسية .

ب — مصر الجديدة : مؤسسة صاحبها ،  
وظفوها وعمالها ، ق ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ،

الفتوى ٣٤٤ : ١٠ من أبريل ١٩٦٣  
رسم قضائي : ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية  
م ٣/٣ ، خفضه إلى النصف .  
ص ٤٤١

الفتوى ٣٤٥ :  
معاش : منازعة فيه ، تسويته ، ق ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ،  
ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ م ٤٢ .  
ص ٤٤١

الفتوى ٣٤٦ :  
رسم : مرور أو ملاحاة ، بقناة السويس ، تكييفه



قرار جمهورى ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١  
وقرار ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ .

ص ٤٤٢

الفتوى ٣٤٨ :

رسم : دمغة ، بنك مركزى مصرى ، ق ١٤٥  
لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مرفق مياه القاهرة ،  
ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ م ١٢ .

ص ٤٤٢

الفتوى ٣٤٩ :

رسم : عقد قرض لجمعية تعاونية ، شهره : ق ٥٨  
لسنة ١٩٤٤ ، ق ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

ص ٤٤٣

الفتوى ٣٥٠ :

١ — شركة مساهمة : عضوية مجلس الإدارة ،  
انتهائها ، ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م ٣٣ .

ب — من الستين : عضو مجلس إدارة شركة  
مساهمة ، رئيس الجمهورية ، سلطة ترخيص  
لبقاء عضو . ق ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ م ٧ ،  
ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م ٣٣ ، ق ١٥٤  
لسنة ١٩٦٣ م ١ .

ج — قرار جمهورى : تعيين عضو جاوز الستين ،  
قرار ترخيص بالبقاء . ص ٤٤٣

الفتوى ٣٥١ :

فصل : موظف : تعيين ، مسوغاته : ق ٨ لسنة  
١٩٦١ . ص ٤٤٤

الفتوى ٣٥٢ :

تأديب : موظف محاكم ، سلطة توقيع جزاء ،  
ق ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء م ٧٨ ،  
ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية  
م ٧١ . ص ٤٤٤

الفتوى ٣٥٣ : ٢٤ من أبريل ١٩٦٣  
١ — عامل : راتب ، علاوة دورية ، كادر عمال .  
ب — إعانة غلاء : عامل يومية ، تثبيتها ، قرار  
مجلس وزراء فى ١١ من يونيه ١٩٥٠  
و ٢٤ من يونيه ١٩٥٩ . ص ٤٤٥  
الفتوى ٣٥٤ :

١ — إعاره : موظف ، راتبه ، الجهة التى تتجمله  
قرار جمهورى ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة  
نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات  
الطابع الاقتصادى م ٢ . ص ٤٤٥  
الفتوى ٣٥٥ :

١ مال عام : مجمع المحاكم ، مبنى ملحق مخصص  
لسكنى القضاة ، سلطة قضائية ، قانونها .  
ب — مرفق عام : مال عام ، حصيلة المباني  
الملحقة بمجمعات المحاكم ، أيلولتها ، ق  
١٢٤ لسنة ١٩٦٠ م ٤٤ ج .

ص ٤٤٦

الفتوى ٣٥٦ : ١١ من مايو ١٩٦٣  
عمل إضافى : مكافأة ، حسابها . ق ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ بشأن موظفى الدولة م ٤٥ ، قرار  
مجلس وزراء ، فى ١١ من أغسطس  
١٩٥٢ ، و ٢٦ من مايو ١٩٥٥ ، قرار  
رئيس جمهورية ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

ص ٤٤٦

الفتوى ٣٥٧ :

١ — ديوان محاسبات : رئيسية ، اختصاص  
فى شؤون موظفيه ، ق ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠  
م ٣٨ و ٢٦ م ٣٨ .

ب — إعاره : موظف ديوان محاسبات ، مدها ؛  
ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى  
الدولة م ٥١ / د . ص ٤٤٧

الفتوى ٣٥٨ : من مايو ١٩٦٣  
١ — عقد إدارى : مرفق كهرباء وغاز ، استغلاله

إسقاطه ، ق ١٢٢ لسنة ١٩٦١ م ١٦ ؛  
تقييمية .

ب — حراسة : مرفق ، استغلاله ، إسقاطه ،  
آثاره . ص ٤٤٧

الفتوى ٣٥٩ :

١ — أجر إضافي : بدل تمثيل ، قرار رئيس  
جمهورية ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ، ق ١١٧  
وق ١١٨ وق ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، ق  
٦٧ لسنة ١٩٥٧ م .

ب — مندوب مفوض : بدل تمثيل جمع بين مكافأة  
وبدل تمثيل ، قرار جمهوري ١٢٠٢  
لسنة ١٩٦١ . ص ٤٤٨

الفتوى ٣٦٠ :

١ — تأمينات اجتماعية : ق ٩٢ لسنة ١٩٥١ ،  
بشأن التأمينات الاجتماعية م ٧٦ و ٨٣ .

ب — تأمين : اشتراك ، تأخر ، تخلف .

ج — شركة : قطاع عام ، اشتراك ، تأمين ،  
تأخر ، تخلف . ص ٤٤٩

الفتوى ٣٦١ :

١ — معاش : مرتب ، جمع بينهما ، ق ٢٥ لسنة  
١٩٥٧ كتاب المالية الدورية ف ٢٣٤/٢٧  
في ٦ من يناير ١٩٤٢ ، قرار مجلس  
وزراء في أول ديسمبر ١٩٤١ م ٥ ،  
إعانة غلاء معيشة .

ب — مكافأة : معاش ، جمع بينهما ، عمل إضافي ،  
أجر .

ج — أجر إضافي : حسابه . ص ٤٥٠

الفتوى ٣٦٢ :

١ — مؤسسة عامة : ذات طابع اقتصادي ، ق

٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ م ٢١ ، قرار جمهوري  
٤٨٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مجلس أعلى  
للمؤسسات العامة .

ب — ضريبة : إعفاء ، قرار جمهوري ١٥٢٨  
لسنة ١٩٣١ . ص ٤٥٠

الفتوى ٣٦٣ :

١ — تأديب : موظف ، اشتغال بشركة مساهمة  
دون ترخيص ، ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤  
٩٥٢ . ق ١٢٠ لسنة ١٩٥١ بشأن  
موظفي الدولة م ٧٩ و ٨٠ و ٨٣ .

ب — فصل : موظف وجوب العمله بشركة مساهمة  
مختصة به ، تكييفه ، تأثيره عن حسن  
السيرة ، سحبه ، قرار مجلس وزراء ٣١  
من ديسمبر ١٩٥٢ ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
٢٦٢ . ص ٤٥١

الفتوى ٣٦٤ : ٥ من يولييه ١٩٦٣

عهد : موظف ، ضمانها ، قرار مجلس وزراء  
٨ من أبريل ١٩٥٠ بإنشاء صندوق  
تأمين حكومي لضمان أرباب العهد م ٧ ،  
مسؤولية الصندوق . ص ٤٥٢

الحكم ٣٦٥ :

١ — مأذون : جمع بين وظيفتين ، ق ١٢٥ لسنة  
١٩٦١ ، فتوى جمعية عمومية للقسم  
الاستشاري ٦٥٨ في ١٤ من أكتوبر  
١٩٦٢ .

ب وظيفة : جمع بينها وبين وظيفة أخرى ؛  
اختيار بينهما ، ميعاده ، ق ١٢٥ لسنة  
١٩٦١ ، بدء سريانه ؛ وظيفة أخرى ،  
حكم الأشغال بها في الفترة السابقة على  
الاختيار . ص ٤٥٢

الفتوى ٣٦٦ :

سداد : رسم ابتداء ، ق ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ م ١٦  
بإنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة ،  
كتاب دورى وزارة المالية ٣٤/٢/١٦٨  
فى ١٥ من فبراير و ٦ من مارس ١٩٤١  
بتنظيم عملية استيراد السماد وتوزيعه .  
قرار وزير تموين ٨٦ لسنة ١٩٤٩ ،  
قرار لجنة اقتصادية مركزية فى ٢٨ من  
أبريل ١٩٦٠ . ص ٤٥٣

الفتوى ٣٦٧ :

١ — علاوة : تأجيل ، حرمان ؛ موظف ،  
تأديب ، ضعف كتابة ، ق ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ بشأن موظفى الدولة م ٤٢  
إلى ٤٤ و ٨٤ .

ب — عقوبة : تأديبية . هيئة تأديبية ؛ علاوة ،  
تأجيل ، حرمان .  
ج — محو : عقوبة تأديبية . ص ٤٥٤

الفتوى ٣٦٨ :

١ — تأديب : موظف ، عقوبة إنذار ، ترقية ،  
ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى  
الدولة م ١٠٣ و ١٣٦ .

ب — ترقية : تأجيلها ، مواعيده .  
ص ٤٥٤

الفتوى ٣٦٩ :

١ — عقد إدارى : سعر صرف رسمى . سعر  
تماثل ، ق ١٨٥ لسنة ١٩٥١ ، قرار  
وزير مالية واقتصاد ٣٤ لسنة ١٩٥٦ .  
متعاقد ، بينهما .

ب — إيجار : دفع قيمته بسعر الدولار الرسمى .  
ج — آلة حاسبة : استئجارها قبول الشركة

المالكة الدفع بالجنهات المصرية ،  
دلالاته . ص ٤٥٥

الفتوى ٣٧٠ : ١٩ : ١٩ من يونيو ١٩٦٣

١ — تأمين : تنظيم عملياته ، ق ١٩٥ لسنة  
١٩٥٩ بإصدار قانون هيئات التأمين  
م ٧ ، ق ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ، تنظيم  
موضوعاته ، أدواتها ، صندوق إعانة .  
رسم ، قانون ، عرف دستورى .

ب — ترقية وتعليم : وزير ، قرار ١٤٠ لسنة  
لسنة ١٩٦١ بإنشاء إدارة شؤون تأمينات ،  
قرار ٨١ لسنة ١٩٦٢ بالقواعد العامة  
للتأمين على الطلبة من الحوادث . مدرسة  
خاصة . ص ٤٥٦

الفتوى ٣٧١ :

ترقية : حتمية ، موظف ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
بشأن موظفى الدولة م ٤٠ مكرراً ؛ مدة  
خدمة ، ضمها ، حسابه ، قرار رئيس  
جمهورية ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تطبيق  
قرار جمهورى ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .  
ص ٤٥٧

الفتوى ٣٧٢ : ٢٢ من يولييه ١٩٦٣

حصانة دبلوماسية : محكمة عدل دولية ، نظامها  
م ١٩ ، هيئة أمم متحدة ، جمعية عمومية ،  
قرار ١١ من ديسمبر ١٩٤٦ ؛ جرك ،  
إعفاء ، لأئحة جركية م ٧ . ق ٥٥ لسنة  
١٩٥١ ، قرار مجلس وزراء ع من  
مارس ١٩٥١ . ص ٤٥٧

الفتوى ٣٧٣ :

١ — بدل : طبيعة معمل ، طيب بالجامعة متفرغ ،  
استحقاقه ، ميعاده ، قرار رئيس جمهورية  
٣٤ لسنة ١٩٦٠ ، أثر رجعى .



ب — شركة : تأمين ، مساهم ، نصيبه ، ق ٢٦  
لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات .

ص ٤٥٨

ب — رجعية : مبدأ عدم الرجعية ، أساسه .  
ص ٤٥٨

الفتوى ٣٧٤ :

١ — تأمين : كامل ، شركة ، ق ١١٧ لسنة  
١٩٦١ ، أثره .

## قضاء محاكم الاستئناف

الزوج . دعوى ، قرار عدم سماعها ، جواز  
استئنافه استقلالاً دعوى الطلاق ،

ج — دعوى : سماعها ، مسوغه ، طلاق ، حوادث  
واقعة من سنة ١٩١١ ، مرسوم ٧٨ لسنة  
١٩٣١ م ٣/٩٩ .

ص ٤٧١

الحكم ٣٧٨ : من يناير ١٩٦٢

١ — حكم : باطل ، معدوم ، فرقهما .

ب — نظام عام : حجية حكم ، سموها عليه .

ج — جنون : احتجاج بطلان حكم .

د — وفاة : إشهاد بتحقيقها ، طعن فيه ، طرفه .

ص ٤٧٦

الحكم ٣٧٩ :

١ و ب : حكم : قبل الفصل في الموضوع ، طعن  
فيه ، مرافعات م ٣٧٨ . معدوم ، ماهيته .

ج — دعوى : تكييفها .

د — حكم : حجته . ص ٤٧٨

الحكم ٣٨٠ : ٨ من أبريل ١٩٦١

١ — استئناف مقابل : إجراءاته .

ب — ظرف طارئ : مدني م ١٤٢ و ٦٠٨ .

ص ٤٨١

الحكم ٣٧٥ : ٢٥ من يونيو ١٩٦٣

١ — طيران : اتفاقية « فارسوفيا » م ٢٢ ،  
نفاذها ، هدفها ، شرط مطبوع ،  
إذعان .

ب — ناقل جوي : مسؤولية ، عقدية ، مقيدة ،  
تفسيرية .

ج — قانون : واجب تطبيقه .

د — تعويض : شامل للمسؤوليتين العقدية  
والتقصيرية ، خطأ جسيم .

ص ٤٦٠

الحكم ٣٧٦ : ٥ من يونيو ١٩٦٣

١ — إصلاح زراعي : لجنة قضائية ، اختصاصها ،  
دعوى وضع يده ، وقف تنفيذ .

ب — قرار استيلاء : لجنة عليا للإصلاح الزراعي ،  
طعن فيه ، إلغاء ، وقف تنفيذ .

ص ٤٦٧

الحكم ٣٧٧ : ٣ من مايو ١٩٦٢

١ — استئناف : حكم ، أسبابه ، فصله في مسألة  
موضوعية ، قانون مرافعات م ٣٧٨ ،  
مرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، أحوال  
شخصية . طلاق ، إثباته بالبينة بعد وفاة

ب - موظف : خلو الاعلان من انتقال المحضر  
إليه ، إثبات عدم وجود العلن بالوطن ؛  
نسلم الإعلان إلى الساكن مع العلن ،  
إثبات أنه ساكن معه .

ص ٤٨٢

الحكم ٣٨١ : ٧ من يولييه ١٩٦١  
١ - إعلان : أوراق محضرين ، اشتراك مجهول  
مع المحضر ، تحريره عبارة إذا استبعدت  
خلا الإعلان من بيان انتقال المحضر إلى  
محل إقامة المطلوب إعلانه ، صفة من  
يتولى الإعلان .

## قضاء المحاكم البحرينية

د - قانون : ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، سريانه .  
هـ - نظام عام : قانون نظام عام متعلق بالمعاملات ،  
حماية مصلحة عامة ، حماية مصلحة خاصة .  
ص ٤٨٥

الحكم ٣٨٣ : ٢٨ من ديسمبر ١٩٦٣  
١ - اجتماعات عامة : القانون ١٤ لسنة ١٩٦٣  
اجتماعات دينية .  
ب - شعائر دينية : حرية إقامتها . الدستور  
والميثاق .

ج - وعظ وإرشاد ديني : اجتماعاتها ، إخطار  
عن إقامتها . ص ٤٩١

الحكم ٣٨٢ : ٢٥ من يولية ١٩٦٣  
١ - جمعية تعاونية زراعية : إجارة أطيان ،  
علاقة تأجيرية ، سلطة التحقق من قيامها ،  
تحرير عقدها وتوقيعه . نيابة الجمعية عن  
الطرف المستع عن توقيع العقد ، طبيعتها  
عقد إيجار مبرم بعد ١٣ من فبراير  
١٩٦٣ .

ب - عقد : إجارة أطيان مبرم قبل ١٣ من  
فبراير ١٩٦٣ .

ج - عقد شكلي : إيجار أراضي زراعية بالنقد ،  
مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ٣٦

## ثالثا - التشريعات

### القوانين

( ١٩٦٣ )

وتنظيم الأعمال المرتبطة بالنقل البحري .

ص ١٣٩

قانون ١٥٢ : بتعديل القانون ١٢٩ لسنة ١٩٦٢  
بشأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة  
لنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت ،

قانون ١٥٦ : بتعيين خريجي الكليات والمعاهد | قانون ١٦٦ : بتنظيم الانتاج الزراعى .  
العليا النظرية . ص ١٤٠ ص ١٤٢

## قرارات رئيس الجمهورية

( ١٩٦٣ )

قرار ٢٧٨٦ : بالموافقة على القواعد الدولية | سلامة الأرواح فى البحار .  
لمنع التصادم فى البحار التى أقرها مؤتمر ص ١٤٤

## قرارات وزارية

وزارة الخزانة	لسنة ١٩٦٣ . ص ١٦٧
قرار ٦٢ لسنة ١٩٦٣ : بتعديل أحكام القرار ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بعدم خضوع بعض الطلبات والرفض لرسم الدمغة على اتساع الورق . ص ١٦٦	وزارة العدل
قرار ٦٣ لسنة ١٩٦٣ : بإجراءات وقواعد وقف العمل بالاستبدال . ص ١٦٦	قرار : ١٨ من ديسمبر ١٩٦٣ ، بنقل الدائرة الثانية بمحكمة استئناف طنطا إلى مقر محكمة بنها الابتدائية . ص ١٦٨
قرار ٦٤ لسنة ١٩٦٠ : باستمرار انتفاع العاملين بالمؤسسات العامة بأحكام قانون التأمين والمعاشات ، لموظفى الدولة ومستخدميها وعملها الدينين ، الصادر بالقانون ٥٠	قرار : ٤ من سبتمبر ١٩٦٣ ، بتحويل بعض موظفى وزارة الزراعة صفة مأمور الضبط القضائى . ص ١٦٨
	قرار : ٢٣ من اكتوبر ١٩٦٣ ، بتحويل بعض موظفى المؤسسة المصرية العامة الثروة المائية صفة مأمورى الضبط القضائى . ص ١٦٩

## مجلس الدولة

قرار : ٢٠٣ فى ١٠ من ديسمبر ١٩٦٣ ، بتعديل اختصاص المحكمة التأديبية . ص ١٧٠



# المحكمة

## مجلس القضاء الأعلى

تعالى على الأنظمة :

إلغاء القانون بمرسوم

الرجعية في المراسيم

حكم المحكمة العليا في ١١ من مايو ١٩٦٣ - قضية ١٣٧١ لسنة ٦ ق

الأستاذ الدكتور رياض شمس الحامى

أصدرت محكمة القضاء الإدارى حكماً حديثاً ، قضت فيه بأن الرسوم بقانون ، الصادر بأثر رجعى ، يمكن أن يبطل القانون : مادام الرسوم لاحقاً للقانون ؛ وصارداً بأداة معادلة في قوتها لتلك التى صدر بها القانون .

وقد تعرض الحكم لمبدأين قانونيين على جانب كبير من الأهمية والخطورة وهما : مبدأ إلغاء القانون بأداة أقل منه وهى الرسوم ، ومبدأ صدور الرسوم بأثر رجعى ؛ فضلاً عن أنه خالف أحكام المحكمة الإدارية العليا ؛ وأحكام محكمة القضاء الإدارى ؛ وحكم الدوائر المجتمعة .

لذلك رأينا أن نعقب على الحكم برأينا فيه ، بادئين بنشر ملخص الحكم المشار إليه :

المحكمة الإدارية العليا .

١١ من مايو ١٩٦٣ - قضية ١٣٧١ لسنة ٦ ق :

« ينص المرسوم بقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن الترقيات والعلاوات والأقدميات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية ، المعمول به من أول أبريل ١٩٥٢ ، والعدل بالمرسوم بقانون ٨٠ لسنة ١٩٥٢ : على إبطال الترقيات والعلاوات والأقدميات الاستثنائية ، التى منحت للموظفين والمستخدمين من إحدى الهيئات التى ذكرتها مادته الأولى ، فى خلال المدة من ٨ من أكتوبر ١٩٤٤ إلى تاريخ العمل به .

« كما نص المرسوم المذكور على إبطال القرارات الصادرة من هذه الهيئات بضم مدة الفصل فى المعاش ، مع التجاوز عن دفع الاختياطى عنها ، تأسيساً على أن الفصل كان سياسياً .

« ويعتبر صحيحاً القرار الصادر من مجلس الوزراء ، تطبيقاً للمرسوم سالف الذكر ، بإبطال القرار السابق الصادر بضم مدد الانفصال السياسى إلى المعاش ؛ ويتحصن قرار الإبطال بانقضاء ميعاد الطعن فيه .

« ولا يغير من هذا كون القانون ٨٦ لسنة ١٩٥١ بشأن المدد التى تحسب فى المعاش ، المعمول به فى ٣١ من مايو ١٩٥١ ؛ قد اعتبر فى حكم الصحيحة القرارات الصادرة من مجلس الوزراء فى المدة من ٤ من يونيو ١٩٢٩ ، إلى تاريخ العمل به ، وكذلك القرارات التى تضمنت حساب مدد المعاش استثناء من القوانين التى أشار إليها ، ومنها قرار مجلس الوزراء فى ٨ من مايو ١٩٥٠ ، بحساب مدد الحلو السياسى فى المعاش ، لمن أعيدوا للخدمة ابتداء من ١٥ من يناير ١٩٥٠ .

« ذلك بأن القانون ٨٦ لسنة ١٩٥١ ، قد نسخ بأثر رجعى بالمرسوم بقانون ٣٦ ، وبالمرسوم بقانون ٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، اللذين أبطلا القرارات الصادرة بضم مدد الحلو السياسى فى المعاش .

« وما دام المرسومان اللذان نسخا القانون ٨٦ لسنة ١٩٥١ لاحقين لصدوره ، وصادرين بأداة قانونية معادلة فى قوتها لتلك التى صدر بها القانون الأخير ؛ فلا وجه للاحتجاج بعدم جواز إبطال ما سبق اعتباره صحيحاً من هذه القرارات بمقتضى القانون المنسوخ .

\*\*\*

قضت محكمة القضاء الإدارى بأن المرسوم بقانون ٣٦ والمرسوم بقانون ٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، قد أبطلا القانون ٨٦ لسنة ١٩٥١ ؛ ولا بد لنا من الوقوف أمام مرسومى ١٩٥٢ ، لنبين أنهما قاصران من كل الوجوه ، عن إحداث الأثر الذى رتبته عليهما المحكمة الإدارية العليا .

ونبدأ بالمرسوم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ فنستعرض ما شابه من الأسباب المبطله له من جهة الشكل ، ومن جهة المحل ، فضلاً عما اعتوره من وجوه البطلان الأخرى .

أولاً — بطاوة المرسوم ٣٦ من جهة الشكل :

١ — عدم عرضه على مجلس الدولة — كان قانون مجلس الدولة الذى صدر المرسوم ٣٦ فى ظله ينص على أن : « يتولى ( قسم التشريع ) ، صياغة المراسيم . . » .

٢ — تحمله من قيود المادة ٤١ من دستور ١٩٢٣ — كانت المادة ٤١ من دستور ١٩٢٣ تقيد إصدار المراسيم بقيود عدة :

( ١ ) قيد أن يكون استصدارها فيما بين أدوار الانعقاد : فلا سبيل لإصدارها فى فترة التأجيل أو فى فترة الحل ؛ وقد استقرت على هذا جميع السوابق الدستورية من سنة ١٩٢٦ ، مستندة إلى تقرير اللجان الدستورية البرلمانية ؛ ولجنة قضايا الحكومة ؛ وأساطين رجال القانون البرلمانيين ؛ وأئمة الفقه الدستورى .

ومع أن محكمة القضاء الإداري قد أجازت إصدار المراسيم نظراً لحالة الضرورة في فترة الحل ؛ فإنها لا تجيز إصدارها استناداً إلى المادة ٤١ وحدها ؛ ذلك بأنها وإن كانت لم تر الحكم بإعلان المرسوم ( الصادر ) في ٢٦ من يونيو ١٩٥٢ ، فإنما كان ذلك لأن المرسوم لم يكن صادراً استناداً إلى المادة ٤١ وحدها ، بل صدر ( مستأنساً بها ، ومستنداً ) إلى حالة الضرورة ، كسائر المراسيم الصادرة ابتداء من ٥ من يونيو ١٩٥٢ .

ويكون كل ما ارتأته المحكمة : أن حالة الضرورة تسوغ إصدار المراسيم في فترة الحل ؛ ولكنها لم تقل قط ، إن المادة ٤١ وحدها تسوغ إصدار مراسيم بقوانين في فترة الحل .

أما محكمة النقض فهي تشترط لتنفيذ المراسيم بقوانين أن تكون صادرة فيما بين أدوار الانعقاد ؛ وقد توارت أحكامها على هذا بمناسبة تطبيق المرسوم بقانون ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ، إذ حكمت في ٢١ من فبراير ١٩٥٦ بأنه : « وحيث إن . . ما قررته هذه المحكمة في العديد من أحكامها ، أن المرسوم بقانون ١١٧ لسنة ١٩٤٦ قد صدر مستوفياً الأوضاع المقررة بالمادة ٤١ من الدستور ؛ ذلك أنه صدر بين دورى انعقاد البرلمان . . » .

وكان المرسوم المشار إليه قد صدر في ١٤ من أغسطس ١٩٤٦ فيما بين أدوار انعقاد الفصل التشريعي الواحد ؛ مع أن المرسوم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ قد صدر بعد حل المجلس ؛ فضلاً عن أنه قد صدر ، كما قدمنا ، مستنداً إلى المادة ٤١ وحدها ؛ « بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور » على حين استند المرسوم ٧٨ وما بعده إلى المادة ٤١ ، ( ونظراً إلى حالة الضرورة ) ؛ وكان ذلك على إثر الطعن بعدم دستورية المرسوم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ .

والاستناد صراحة إلى حالة الضرورة ، تسليم بأثر المادة ٤١ لا تصلح وحدها في حالة الحل ؛ وما ذكر المادة ٤١ إلا « استثناءً » بحالة الضرورة الخاصة التي نصت عليها .

وغنى عن البيان أن فترة ما بين أدوار الانعقاد ، غير فترة الحل ؛ وقد قطع بهذا دستور ١٩٥٦ في المادة ١٣٥ المقابلة للمادة ٤١ من دستور ١٩٢٣ ؛ إذ نص على أنه : « إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة ، أو في فترة حله . . » .

كما نصت المادة ٥٣ من الدستور المؤقت الصادر في ٥ من مارس ١٩٥٨ على حق رئيس الجمهورية في التشريع في غياب المجلس .

( ب ) قيد وجوب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي : اتفقت على صدور المرسوم ٣٦ إحدى عشرة سنة من غير أن يدعى البرلمان إلى اجتماع غير عادي لعرض المرسوم عليه ؛ بل سقط دستور ١٩٢٣ ؛ وصدر دستور ١٩٥٦ ، وكان يحتم عرض المراسيم بقوانين على مجلس الأمة في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها ، وإلا زال عنها بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ؛ بغير حاجة إلى إصدار قرار بذلك .



( ح ) قيد مواجهة حدث طرأ بعد فسخ الدورة : ويشترط في الحادث الطارئ، أن يستلزم اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير ، مع أن المرسوم ٣٦ يعالج حوادث سبقت صدوره بسنين . ويلاحظ أن شرط الاستعجال مما يخضع لرقابة المحكمة ؛ ولا يغير من الأمر شيئاً أن محكمة القضاء الإداري قد قضت في ١٠ من فبراير ١٩٤٨ بأن دستور ١٩٢٣ ترك للسلطة التنفيذية أن تترخص في تقدير ملاءمة أحوال الاستعجال : ذلك بأن المحكمة كانت متأثرة بأن المرسوم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ قد صدر فيما بين أدوار الانعقاد ، وأنه قد عرض على مجلس الشيوخ ، أي أنه واقع منذ صدوره تحت رقابة البرلمان .

فضلاً عن أن المرسوم ٣٦ قد ظل مدة غير معقولة بغير صدور أي قرار من المجلسين . مع أن الفقهاء المتساهلين يستلزمون أن يفرغ البرلمان من إقرار المرسوم في مدة أقصاها آخر الدورة البرلمانية التي عرض فيها المرسوم .

ويلاحظ أن دستور ١٩٥٦ كان قد أوجب أن تعرض على مجلس الأمة القرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية ؛ إذا حدث ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير ، في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها : إذا كان المجلس قائماً .

كما نص دستور الهند على جوب عرض مراسيم الضرورة على المجلسين ، على أن ينقضي مفعولها بمضي ستة أسابيع من تاريخ اجتماع البرلمان .

### ثانياً - يطأرون المرسوم ٣٦ من جهة المل :

١ - إهماره لمبدأ المساواة بين المواطنين : فرق المرسوم ٣٦ بين الأجانب والمواطنين ؛ ثم عاد لفرق بين المواطنين : إذ جعل الموظفين وأصحاب المعاشات فريقين ، فريق من ٦ من فبراير ١٩٤٢ إلى أول أبريل ١٩٥٢ ؛ وفريق ما قبل ٦ من فبراير ، وما بعد أول أبريل ١٩٥٢ .

٢ - صدوره بأثر رجعي : إن عدم الرجعية هي من أصول التشريع الطبيعية ، ومخالفاتها لا تكون إلا لضرورة قصوى بشروط دستورية صريحة . والضرورة التي أيجت من أجلها رجعية القانون غير الجنائي ، هي رخصة خولها الدستور السلطة التشريعية وحدها ، فلا يمكن أن تمارسها الإدارة فيما تصدره من مراسيم . والمرسوم ليس قانوناً ، وإن كانت له قوة القانون ، فلا يمكن أن يتخذ أداة لإصدار تشريع بأثر رجعي ، لا سيما أنه يواجه حادثاً بذاته طرأ لساعته ؛ فضلاً عن احترام الحقوق المكتسبة ، أي المراكز القانونية الدائمة ، فإذا اكتسب أحد الأفراد مركزاً قانونياً ذاتياً نتيجة قرار إداري ، فإنه لا يجوز المساس بهذا المركز إلا بالوسيلة المشروعة : وهي القانون ذو الأثر الرجعي .

والفقه والقضاء في فرنسا ، يسلطان بأن قاعدة عدم الرجعية في القرارات الإدارية ، هي قاعدة آمرة وجزاء الرجعية هو البطلان الكلي أو الجزئي .

والقضاء الإدارى المصرى قد قطع فى جميع أحكامه ؛ منذ أوائل سنة ١٩٤٨ ، بأن مبدأ عدم الرجعية يسرى على القرارات الإدارية بنوعيتها : اللائحية والفردية : « لا تسرى أحكام القرارات الإدارية والأوامر ، إلا على ما يقع من تاريخ صدورهما ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله » . ( حكم ١٠ من مارس ١٩٤٨ ) .

ودوائر محكمة القضاء الإدارى المجتمعة ، تقطع بأن تقرير الرجعية من اختصاص السلطة التشريعية وحدها ، أى أنها مقصورة على القوانين التى يقرها البرلمان دون المراسيم بقوانين : « ومن حيث إن المادة ٢٧ من دستور (١٩٢٣) ، إذ تنص على أنه لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ، ما لم ينص على ذلك بنص خاص ، لم يقصد كما ذكرت الحكومة فى دفاعها أن يدخل فى مدلول القوانين القرارات التنظيمية ، بل عنت القوانين التى يقرها البرلمان . ويبدو هذا واضحاً إذا لوحظ أن المادة ٢٧ قد وردت بعد المادة ٢٥ . وهذه تعرض للقوانين التى يقرها البرلمان ؛ فنص على أنه : لا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان . . ثم تضع المادة ٢٧ القيد الوارد على سريان القوانين من حيث الزمان ؛ أى القوانين التى قررها البرلمان . . فنص على عدم رجوعيتها إلا بنص خاص فيها ، وبهذا صدر حكم من الدوائر المجتمعة . ومن حيث إنه . . ما دام أن الأثر الرجعى لا يجوز إلا أن يكون فى قانون يقرره البرلمان ؛ وبنص خاص فيه ، فلا يصح للبرلمان أن يفوض أى سلطة أخرى فى تقرير هذا الأثر » . ( حكم ٢٦ من فبراير ١٩٥٢ ) .

وعادت محكمة القضاء الإدارى تؤكد أن الرجعية لا تكون إلا فى قانون : « والرجعية فى القرارات الإدارية ، وهو الأمر الذى لا يجوز ؛ إذ أن الرجعية تؤثر فى الحقوق وفى المراكز القانونية التى اكتسبها الغير ، وهذا لا يمكن إلا بقانون » . ( حكم ١٩ من يناير ١٩٥٦ ) .

بل لقد قضت المحكمة الإدارية العليا بأن إهدار المركز القانونى الذاتى للموظف بأثر رجعى ؛ لا يكون إلا بنص خاص فى قانون ؛ وليس فى أداة أدنى منه . ( حكم ٢٦ من نوفمبر ١٩٥٥ ) . كما أن المحكمة الإدارية العليا قد دأبت على تأكيد أن اللائحة يستحيل سريانها بأثر رجعى . ( حكم ١١ من فبراير ١٩٥٦ ) .

وغنى عن البيان أن المرسوم بقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٢ إنما هو قرار إدارى ؛ « يعتبر من ناحية مصدره ، وهى الناحية التى يعتد بها وحدها فى تحديد مدى رقابة القضاء ، قراراً إدارياً يخضع لرقابة هذه المحكمة خضوع سائر القرارات الإدارية » . ( حكم الدوائر المجتمعة فى ٢١ من يونيو ١٩٥٢ ) .

وعادت المحكمة فقررت : « أنه لا نزاع فى جواز المطالبة بإلغاء المراسيم بقوانين الصادرة من السلطة التنفيذية فيما بين دورى الانعقاد ، أو فى فترة الحل ؛ باعتبارها قرارات إدارية ، أخذاً

بالمعيار الشكلي في التفرقة بين القانون والقرارات الادارية . ( حكم محكمة القضاء الادارى ٢٢ من ديسمبر ١٩٥٤ ) .

ولا شك في أن المراسيم بقوانين هي نوع من القرارات الادارية التنظيمية ، التي منها المراسيم بقوانين الصادرة في أثناء تعطيل الدستور ؛ واللوائح التفويضية ؛ واللوائح الرئيسية ؛ ولوائح الضبط والبوليس ؛ واللوائح التنفيذية .

فالمرسوم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ ليس قانوناً ، ولكنه لأئحة ، من لوائح الضرورة ؛ والدستور لم يشأ أن يعتبرها قانوناً ، فهو إذن نص على أن تكون لها قوة القانون ، لم يسحب عليها طبيعة القانون ، وإن كان قد أضفى عليها قوة القانون .

ولقد قطعت الدوائر المجتمعة لمحكمة القضاء الإداري دابر كل مظنة يمكن إثارتها حول هذه البدئية القانونية ، إذ حكمت بأن دستور ١٩٢٣ جعل رخصة تقرير الرجعية بيد السلطة التشريعية وحدها ؛ لما يتوافر فيها من ضمان : « لا يجوز المساس بالحقوق المكتسبة أو بالمراكز القانونية التي تمت ، سواء أكان اكتسابها بقانون أو بقرار تنظيمي إلا بقانون ؛ وذلك نزولاً على حكم الدستور الذي جعل تقرير الرجعية رهيناً بنص خاص في قانون ؛ أي جعل هذه الرخصة التشريعية ذات الخطر من اختصاص السلطة التشريعية وحدها ، لما يتوافر فيها من ضمانات ، ولأنها تمثل إرادة الأمة مصدر السلطات » . ( حكم الدوائر المجتمعة في ٢٥ من ديسمبر ١٩٥٠ ) .

كما حكمت المحكمة الادارية العليا بأن حق الموظف في مرتبه الذي حل فعلاً ، حق مكتسب لا يجوز المساس به إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى منه كلائحة . ( حكم ١١ من فبراير ١٩٥٦ ) .

ويلاحظ أن المادة ١٨٦ من دستور ١٩٥٦ اشترطت في الرجعية أن تقررها أغلبية أعضاء الهيئة التشريعية ، أي أن مشروع القانون الرجعي الأثر يجب أن يوافق عليه ١٨١ ؛ لا ٩١ عضواً كما هو الحال في سائر القوانين ، وذلك تعبيراً لإقرار الرجعية في القوانين إلا لضرورة قصوى .

ولم تغب خطورة الرجعية في القوانين عن واضع الدستور المؤقت ؛ فاعتبر الرجعية من أمهات المسائل التي لا غنى له عن الاحتفال بها ، وأفرد لها المادة ٦٦ ، وهي المادة ١٨٦ من دستور ١٩٥٦ .

المادتان ١٩٠ و ١٩١ من دستور ١٩٥٦ : نصت المادة ١٩٠ على أن : « كل ما قرره القوانين والمراسيم . من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذاً ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور » .

والمقصود بالمراسيم هنا ما صدر منها في ظل الاعلان الدستوري ١٠ من فبراير ١٩٥٣ ؛ أما المرسوم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ فإنه من المستحيل أن يكون دستور ١٩٥٦ قد قصد إلى حمايته ؛ أو أن حمايته في مكنة دستور ١٩٥٦ ، إذا فرضنا جدلاً أنه كان قد أرادها .

وقد تضمن الأمر الملكي ٧٠ لسنة ١٩٣٠ نصاً مطابقاً للمادة ١٩٠ في مادته السادسة : « كل



ما قررته القوانين والراسيم .. قبل صدور هذا أن الدستور يبقى نافذاً ؛ ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور » . ولكن هذا النص لم يغن عن النص في المادة الخامسة من الأمر المشار إليه على أن : « تعرض القوانين التي صدرت منذ ٢١ من يونيو ١٩٣٠ حتى اجتماع البرلمان على المجلسين في دور الانعقاد الأول للبرلمان » .

ولا يعقل أبداً أن يقصد دستور ١٩٥٦ إعادة الحياة إلى مرسوم بأثر رجعي صدر باطلاً بطلاناً أصلياً لمصلحة الدستور ، على حين أن دستور ١٩٥٦ نفسه يحرم إصدار المراسيم بأثر رجعي ، ويستلزم عرض المراسيم على المجلس في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها ، وإلا زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، بغير حاجة إلى إصدار قرار آخر .

والمحكمة الإدارية العليا لا تفرق بين المادة ١٩٠ والمادة ١٩١ من حيث المحكمة من منهما ، وهي : « إضفاء حصانه دستورية على حركة التشريع السابقة التي تمت في عهد الثورة » . (حكم ١٤ من ديسمبر ١٩٥٧ ؛ وحكم ١٢ من يولية ١٩٥٨ ) .

#### المرسوم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ :

وأما المرسوم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، فقد عاره ما عار المرسوم ٣٦ من مآخذ ، فيما عدا صدوره بعد عرضه على مجلس الدولة .

\* \* \*

لذلك أن نرى أن حكم المحكمة الإدارية العليا قد جانب الصواب إذ قضى بأن المرسوم بقانون يمكن أن يبطل القانون بأثر رجعي ، وأن السلطة التي أصدرت المرسوم بقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٢ ، معادلة للسلطة التي أصدرت القانون ٨٦ لسنة ١٩٥١ .

## التطور الاشتراكي في قانون المرافعات<sup>(١)</sup>

للسير المستشار محمود القاضي

### قانونه المرافعات ، والاشتراكية :

قانون المرافعات هو أولى القوانين بالتطوير ، ومجال التعديل الاشتراكي فيه أوسع منه في أى قانون آخر . ذلك أن فكرة إيصال الحق لصاحبه في مجتمع رأسمالى ، تختلف عنها في مجتمع اشتراكي فمثلا الدائن الرأسمالى قد يتحمل تأخير الفصل في دعواه . أما الآن فلا يقوى صاحب الحق على الانتظار أمداً طويلاً . ولذلك يجب في ظل النظام الاشتراكي وضع حد للعناد واللدن في الخصومة . وإذا حسن نظام التقاضى وأتقن تنسيق الاجراءات وتحقيقها ، فإن ذلك أدعى إلى استتباب الأمن ، وتوجيه الناس إلى واجباتهم ، والاستزادة من العمل والإنتاج .

### إقامة العدل :

وما لا ريب فيه أن القاضى الذى يدير بأحدى يديه دفة العدل ، يدير باليد الأخرى دولاب الحركة التجارية ، وللعاملات المدنية ؟؟ والتعاون الاجتماعى ؟؟ وفي عنقه مسئولية كبرى لدى أطراف الخصومة ولدى الدولة والمجتمع الذى أجلسه على منصة القضاء .

فإقامة العدل أساس العمران والاجتماع والعدل إذا كان اسماً أو وهماً أو بطيئاً لا يعدو عدلاً ، بل يكون ضرباً من ضروب العسف التى لا يقبلها مجتمع اشتراكي .

### تيسير مرفق العدل :

ولذلك فإن من واجبننا نحن المشتغلين بالقانون وبرسالة العدل ، أن نعبد السبل لتحقيق هذه الغاية ، التى تقصر القوانين القائمة عن أدائها . يجب أن يكون مرفق العدل ميسراً يتيح لكل مواطن تحقيق العدل في أقرب وقت وعلى قدم المساواة مع الآخرين أيا كانت مراكزهم ، بحيث تتسكفاً الفرصة لكل مواطن في الوصول إلى حقه .

### مجهود الشارع :

وإن كان المشرع المصرى قد بذل في سبيل هذه الغاية بعض الجهد في . قانون المرافعات الحالى ،

(١) محاضرة ألقاها بجمعية الاقتصاد والتشريع في ٢٢ من يناير ١٩٦٤ .

وجهوداً أخرى مشكورة في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . . إلا أن الأمل لا يزال معقوداً في الوصول إلى تحقيق أسمى الغايات في تبسيط الاجراءات وتنقيتها من مواطن العيب ، والتخفيف من كثير من الشكليات ، مع توفير المزيد من الضمانات .

### القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

نعم لقد وحد القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ طريقة رفع الدعوى أو الطعن : فكانت هناك دعوى رفع بعريضة وأخرى رفع بتسليف بالحضور . كذلك كانت ترفع طعون بالطريقة الأولى وطعون أخرى ترفع بالطريقة الثانية — وجعل الدعوى أو الطعن مرفوعاً بمجرد تقديم عريضته إلى قلم الكتاب فتلافي بذلك سقوط المواعيد بخطأ المحضرين .

وكذلك ألغى الإعلان بطريق البريد ، لما كشف عنه العمل من عيوب ؛ وألغى نظام التحضير ، ووضع قواعد مستحدثة لتحضير الدعوى . وحتم حصر الدفوع الشككية وأوجب إبداءها جميعاً في بدء النزاع ، ، وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها . وقلل من دواعي البطلان ، وألغى المعارضة في الأحكام الغيابية ، ووحّد ميعاد الطعن في الأحكام ، وألغى الآثار القانونية المترتبة على التفرقة بين الدعاوى التي تنظر على الوجه المعتاد ، والدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة .

هذه المادة عاجلة بما جاء به القانون ١٠٠ لسنة ٦٢ وهو أول لجنة في التطوير الاشتراكي ، جاء إسهافاً مسكناً ، وليس دواء شافياً .

### إعادة النظر في قوانين الاجراءات :

لقد أصدرت الثورة تشريعات كثيرة غيرت فيها مفاهيم الملكية ؛ وتأثرت فيها نظرية الالتزام ، والمسئولية ، والعقد في القانون المدني ، وأصبحت لها معالم أخرى . وهذا يستتبع حتماً إعادة النظر في قوانين الاجراءات . لأن قانون الشكل وقانون الموضوع متلازمان ومترابطان .

### مثل من إقطاعة الاجراءات :

والاجراءات المطولة التي يتضمنها القانون القائم في باب التنفيذ على العقار ، هي صورة من صور الإقطاع الذي ينبغي مجتمعهما الجديد .

### مثل من اشتراكية الاجراءات :

وكانت خطوة مباركة تلك التي أجهزت على تعدد المحاكم ، وإدماج المحاكم الشرعية والمجالس المالية في القضاء الوطني ؛ فامتنع بذلك نزاعات طويلة المدى بين محاكم الأحوال الشخصية وبين هذه المحاكم ، والقضاء الوطني .



## القاضي الفرد :

وفي سبيل التيسير والسرعة أدخل المشرع نظام القاضي المرد وهو نظام يجدى إلى حد كبير في إنجاز القضايا . وإن كان يقلل بعض الضمانات ، إذ لا ريب في أن رأى ثلاثة أذوم من رأى واحد ، ويستطيع القاضي الحديث العهد بالقضاء أن يستفيد بخبرة زميله في الدائرة . وتبدو خطورة القاضي الفرد في القضايا التي يكون حكمه فيها نهائياً : كقضايا الإيجارات .

وأذكر في هذا المقام قول عمر رضى الله عنه : والرأى الفرد كالخيط السحيل ( الحبل الذى قتل فتلاً واحداً ) ، والرأىان كالخيطين البرمين . والثلاثة مرار ، أى الحبل الذى أجيد قتله فلا ينتقض .

ويتجه الرأى لتفادى عيوب هذا النظام مع الإبقاء عليه ، إلى تعديل طبقات المحاكم وإلغاء نظام القاضي الجزئى . بحيث تكون هناك طبقتان : المحكمة الابتدائية في كل مركز من مراكز الجمهورية — ومحكمة الاستئناف — وتشكل المحكمة الابتدائية من قاض واحد يفصل في جميع القضايا بالغة قيمتها ما بلغت . ويكون حكمه نهائياً في نصاب معين ، وابتدائياً في القضايا الأخرى ويستأنف حكمه لدى ثلاثة قضاة ، في القضايا التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠ جنيه ، ويستأنف حكمه فيما زاد عن ذلك أمام محكمة الاستئناف مشكلة من ثلاثة من المستشارين ذلك أن تكافؤ الفرص يقتضى أن يكون القاضي الذى ينظر قضية المواطن الفقير ، هو بعينه الذى يفصل في قضية الرجل القادر وحلول المحكمة الابتدائية محل المحكمة الجزئية يجعل القاضي قريباً من المتقاضين ، ويمكن صغار المعامين من الحضور أمام هذه المحاكم . والأجدى من هذا ، أن يقضى على مشا كل الاختصاص التي تثار حول اختصاص المحكمة الجزئية والمحكمة الابتدائية ، وحول اختصاص القاضي الجزئى الاستئنافي ؛ وحول تقدير الدعاوى وما إلى ذلك — ويقتضى هذا بطبيعة الحال زيادة عدد القضاة وأعوانهم لمواجهة هذا التطوير . وما يوجب من أن يكون للقاضي دور إيجابي فعال في الدعوى .

## تخصيص القضاة :

ويحسن إدخال نظام تخصيص القضاة ؛ ذلك النظام الذى يكتسب به القاضي خبرة ومراناً وذوقاً في الفرع الذى تخصص فيه . وقد لسننا فائدة هذا النظام في تخصيص دوائر للقضاء : المستعجل ؛ والتجارى ؛ والضرائب ؛ والعمال ؛ والأحوال الشخصية وهكذا .

## خفض الرسوم القضائية :

ويقتضى الطابع الاشتراكي أيضاً تخفيض الرسوم القضائية تخفيضاً محسوساً يمكن كل إنسان من الالتجاء إلى القضاء بغير عنت ، وتدرج الرسوم في الزيادة كلما زاد المبلغ المطالب به . وقد أعدت وزارة العدل فعلاً مشروع قانون جديد للرسوم ، يحقق هذه الغاية ، وينزل بالرسوم على المبالغ الصغيرة إلى ٢ ٪ .

## تدخل النيابة المدنية :

كذلك يقتضى النظام الجديد التوسع في تدخل النيابة المدنية في القضايا ، لتكون عوناً فعالاً في دراسة القضايا ومعالجة كثير من المسائل والدفع التي قد ينوء القاضى الفرد بحملها . خصوصاً في نظام قضائى كنظامنا ليس فيه محلفون . وسوف تكون النيابة في وضعها الجديد أداة فعالة في حسن سير العدالة ، وخاصة في الدعاوى الجماعية المتعلقة بالنقابات والجمعيات ، لمساس مثل هذه الدعاوى بمصالح عدد كبير من الناس . وكذلك الدعاوى التي ترى النيابة التدخل فيها لملاقمتها بالنظام العام والآداب .

## أهمية النيابة المدنية :

وسوف تكون النيابة المدنية فضلاً عن ذلك نواة طيبة لإعداد رجال القضاء ، ووسيلة فعالة في الإشراف على أعمال المحضرين بشأن الإعلانات ، وهي الآفة الكبرى التي تعطل سير العدالة وتبعث على الشكوى . وأرجو أن يحين الوقت القريب الذي نرى فيه كل أعوان القضاء من محضرين وأمناء سر من الحائزين لشهادة الليسانس في الحقوق ، حتى يكون لهم من كفاياتهم ودراساتهم القانونية ما يضمن شعورهم بالواجبات للقاء على عاتقهم .

## القضاء في النظامين الاشتراكي والرأسمالي :

التنظيم الاشتراكي يعتبر القضاء مرفقاً عاماً ، يعنى أول ما يعنى بتكافؤ الفرص ، وحماية الضعيف من القوى . وأن تكون الخصومة أداة فنية طيبة ، تقوم فيها فكرة الحق على المصلحة الذاتية وحدها ؛ وإنما يكون لها كيانها بقدر اتفاقها مع مصلحة الجماعة .

أما النظام الرأسمالي فالخصومة تقوم فيه على أساس المصلحة الخاصة ، على عكس النظام الاشتراكي الذي تسهر فيه الدولة على تطبيق القانون وإعطاء الحق لصاحبه ولذلك يجب أن يتاح للقاضى فيه إستيفاء أوضاع الدعوى واستكمال عناصرها . ومن أمثلة ذلك ادخال شركة التأمين المشوثة عن الحق في الدعوى أو من يكون مسئولاً عن الحق أو جزء منه لأحد الخصوم ؛ تحقيقاً لحسن سير العدالة وتفادياً للأثر النسبي لحيية الأحكام . وإذا رفعت الدعوى من غير ذى صفة ، فإن المحكمة تدعو صاحب الصفة لتتقضى في مواجهته .

## دور القاضى في النظام الاشتراكي ، تصحيح الاجراء الباطل :

يجب أن يكون دور القاضى في النظام الاشتراكي إيجابياً لا سلبياً ، فيقع على عاتقه تنبيه الخصوم إلى ما يشوب إجراءاتهم من خطأ . وأن يوجه الدعوى وجهتها القانونية الصحيحة . وقانون المرافعات القائم يجيز للقاضى بمقتضى المادة ٢٥ المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ٦٢ أن يصحح الإجراء الباطل ، بتسكلة البيان أو الشكل أو العنصر المغيب ، بشرط أن يتم ذلك في اليعاد للقرر لاتخاذ رغب التمسك بالبطلان .

ذلك بأن نظرية الحقوق المكتسبة في المرافعات ليست على قدم المساواة مع نظرية الحقوق المكتسبة في القانون الموضوعي : لأن الإجراء وسيلة لا غاية ، فإذا وقع باطلاً فإن هذا البطلان يزول بتصحيح القاضي له . ويقتضى التطور الإشتراكي ألا يكون البطلان إلا بنص ، ونص صريح . فلا يكفي التعويل عليه من عبارة أمرة أو ناهية ، أو استعمال عبارة « يجب » « أو لا يجوز » ؛ بل يجب للحكم بالبطلان أن ينص القانون صراحة عليه ، وأن يراعى المشرع التقليل من المواطن التي ينص فيها صراحة على البطلان قدر المستطاع ، بحيث يقتصر على الحالات التي يكون فيها الشكل لازماً حتماً لتحقيق الغاية منه . وهذا هو تفسير شرط الضرر الذي ينص عليه القانون الحالي ، مع الإفادة من تدخل القاضي ليعمل دوماً على تصحيح الإجراء الباطل ما دام الميعاد لم ينتقض . أما في حالة عدم النص الصريح على البطلان فلا يكون تمت بطلان بسبب عيب في الشكل ، إلا إذا كان هذا العيب جوهرياً . وعلى من يتمسك بالبطلان أن يثبت وقوع الضرر أو عدم تحقق الغاية من الشكل ، وفي هذه الحالة أيضاً يعمل القاضي على تصحيح الإجراء الباطل إذا كان الميعاد يسمح بذلك وإلى جانب هذا لا يتمسك بالبطلان إلا من شرع لمصلحته ؛ ولا يتمسك به الخصم المتسبب فيه بفعله أو إهماله ، وبشرط أن يبين وجه مصلحته في التمسك به ، وذلك فيما عدا الحالات المتعلقة بالنظام العام . ويزول البطلان بالنزول عنه ضراحة أو ضمناً أو إذا لم يبد في أول طلب أو دفاع لاحق على علم المتمسك به بالإجراء الباطل ، أو على إعلان الخصم به إن تم في غيبته . كما يزول بصور تشريع يستغنى عن الإجراء الباطل ، أو يحل محله إجراء آخر ، طالما أنه لم يصدر حكم نهائي بالبطلان .

### دور القاضي في التأكد من صحة التمثيل في الدعوى :

ويستتبع تدخل القاضي في الدعوى تدخلاً إيجابياً أن يتأكد من صحة التمثيل في الدعوى : فإذا رفع الدعوى وصى على قاصر وكانت الدعوى مما تقتضى صدور إذن بها من القضاء ؛ ففي هذه الحالة لا يقضى بعدم قبول الدعوى ، وإنما تؤجل الدعوى ويطلب من الوصى الحصول على إذن . وإذا رفعت دعوى على جهة حكومية ليست لها شخصية معنوية ، يؤجل القاضي الدعوى لإعلان الممثل الحقيقي ، بلا حاجة للحكم بعدم قبول الدعوى .

والقانون القائم ينبه على هذا ، فالمادة ١٤٤ تقرر حق المحكمة ، ولو من تلقاء نفسها ، في أن تأمر بإدخال خصم في الدعوى ولو لم يكن طرفاً فيها . والمادة ١٤٥ تقرر حق المحكمة في أن تكلف قلم الكتاب إعلان ملخص واف من طلبات الخصوم في الدعوى ، إلى أي شخص ترى لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة أن يكون على علم بها . وهذا النظام مأخوذ به في قانون مجلس الدولة : إذ تتولى هيئة المفوضين تحضير الدعوى وتجهيزها للمرافعة ، ولها في سبيل ذلك الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن واستدعاء من ترى مسؤولهم عن الوقائع التي يقتضى الأمر تحقيقها وتسكلفتهم بتقديم مستندات تكميلية . ولها أن تعرض على الطرفين تسوية النزاع على أساس المبادئ القانونية التي ثبتت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا ؛ فإن تمت التسوية استبعدت القضية من الجدول .

وهذا التدخل قد يكون الزم في مسائل الأحوال الشخصية ، وما يجب أن يكتنفها من مسائل



الصلح ، مع التريث في حسم المنازعة أملا في تأليف القلوب وربط أواصر المودة ، وعملا بكتاب الله الكريم : « وإن خفتن شقاق بينهما فاجتريا حكماً من أهله وحكماً من أهلها » .

### الحق في النظام الاشتراكي :

الحق في النظام الاشتراكي وظيفة اجتماعية للدولة فيه شأن كبير ، وهذا يقتضى أن يكون للطالب المقدم للجنة المساعدة القضائية أثره القانوني : فيقطع التقادم ، ويمتنع به سقوط الحق في الدعوى أو الطعن . وهو ما يجرى عليه العمل فعلا في مجال القضاء الإداري ، ولا ضير أن يعدل القانون المدني للوصول إلى هذه الغاية ، وأن يجعل تقديم هذه الطلبات من قبيل المطالبة القضائية التي تقطع التقادم .

### تسبيب الأعطال التمهيدية :

وفي مجال التبسيط والتيسير يجدر أن نخفف عن كاهل القاضى تسبيب الأحكام التمهيدية ، فيكفى أن يصدر قراره بالاحالة إلى التحقيق أو بندب خبير ؛ وهذا القرار ينبىء بذاته عن الغرض المقصود منه ، وهي مرحلة تمهيدية لا تنقيد بها المحكمة ، بل إن من حقها العدول عنها . وهذا هو ما أخذ به الشارع في نظام أوامر الأداء ، وهي أقطع في الحق نفسه ؛ وهذا هو ما يجرى عليه القانون الايطالى الصادر في سنة ١٩٤٠ ، وهو من أحدث التشريعات في أوروبا ، والأخذ بهذه الطريقة يوفر كثيراً من وقت القاضى ، مما يستطيع الاستفادة منه في إنجاز قضايا أخرى .

### الاستعانة بالجهاز الكتابي في تحرير وقائع المحكم :

وإذا ما استكمل الجهاز الكتابي من أمناء السر المؤهلين ، أمكن أيضاً الاستعانة بهم في تحرير الوقائع المتعلقة بالحكم ؛ وترك الجانب الفنى الصرف للقاضى . وجبذا لو بدأ متخرجو الحقوق في وظائف أمناء السرفرة ، من الزمن يولون بعدها وظائف النيابة . وهذا يجعلهم على دراية كافية بدقائق الاجراءات . ويفسح أمامهم الأمل ، وهو ما كان متبعاً إلى عهد قريب في القضاء الشرعى .

### تيسير قواعده الاختصاص :

الاختصاص بالنسبة لقيمة الدعوى وحسناً فعل القانون ١٠٠ لسنة ٦٢ ، في عدم اعتبار الاختصاص المتصل بقيمة الدعوى من النظام العام ، وفيما أوجبه على المحكمة من الأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة في كل حالة من الحالات التي يقضى فيها بعدم الاختصاص ، بعد أن كان ذلك جوازياً .

الاختصاص المتعلق بالوظيفة — ويقضى الاتجاه الاشتراكي تعميم هذه القاعدة وإعمالها ، حتى في حالات عدم الاختصاص المتعلق بالوظيفة المعتبر من النظام العام ، بحيث إذا رفعت الدعوى أمام جهة قضاء ترى أن لا ولاية لها ، فعليها في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص وإحالة الدعوى

إلى جهة القضاء التي تكون مختصة بنظرها . وعلى هذه الأخيرة ، إذا رأت عدم اختصاصها ، أن تقضى بعدم الاختصاص وبإحالة النزاع إلى محكمة تنازع الاختصاص ، لتعين الجهة المختصة .

وتظهر فائدة هذه القاعدة في الحفاظ على الحقوق وصونها من السقوط . وحق يكون رفع الدعوى أمام جهة قضاء غير مختصة ، حامياً لها من التقادم أو السقوط ؛ ولا يترتب عليه فقدان الرسوم القضائية التي دفعت .

وكم من الحقوق قد سقطت بسبب ما يدق من أمر الاختصاص بين جهة القضاء الإداري وجهة القضاء العادي ، وبسبب أنه لا يجوز لإحدهما أن يحيل على الأخرى . كل هذه حلول مستحسنة . إذ لا يصح في الأفهام أن يقال إن الخصومة منازلة يكون لكل طرف فيها الاستفادة من خطأ خصمه وتلمس سقطاته ؛ بل يجب أن تعتبر الخصومة ضرورة اجتماعية غايتها ضمان حقوق المواطنين وتحقيق العدالة بينهم ، وأن تؤخذ قواعد المرافعات أداة بريئة إلى هذه الغاية .

الاختصاص المحلي — وبالنسبة للاختصاص المحلي يقتضى التطور الاشتراكي عدم جواز الاتفاق مقدماً على خلاف المحكمة التي حددها القانون . وبهذا تزول كل خشية من إملاء الإرادة في عقود الإذعان ، وتبقى الإرادة حرة في قبول الاختصاص أو عدم قبوله بعد رفع الدعوى .

### إعلان الحكم الصادر في شأن الإثبات :

وفي خصوص الإثبات لا داعي مطلقاً لحكم القانون القائم بأن يعلن منطوق الحكم الصادر في شأن الإثبات إلى من لم يحضر الحكم . ذلك بأن المدعى هو المحرك للدعوى ، والمتابع لمراحلها ، والمدعى عليه قد حضر فيها ومتابع لأجراءاتها ، إذا لم يحضر فقد أعذر . ومن غير المعقول أن يفترض القانون علم أطراف الخصومة بالحكم الموضوعي ، ويجرى ميعاد الطعن في حقهم من تاريخ الحكم ، ثم يقرر إعلانهم بمنطوق الحكم الفرعي الصادر في شأن الإثبات .

### مقابل تعطيل الشهود :

كذلك يجب ألا يشيب عن البال ما يتحمله الشهود من تعطيل أعمالهم ومصالحهم . وقد تتأثر أرزاقهم بهذا التعطيل . وحق لا يجدوا حرجاً في أداء الشهادة ، يقتضى النظر الاشتراكي أن يصرف لهم مقابل تعطيلهم وحضورهم لأداء الشهادة ، وذلك على نفقة من أحضرهم لأداء الشهادة . فإن كان الشاهد قد استدعته المحكمة من تلقاء نفسها تصرف له مصاريف تعطيله من خزانة المحكمة فور أداء شهادته .

### المادة ٣٧٨ مرافعات :

وهناك صعوبات كثيرة أثارها تطبيق المادة ٣٧٨ مرافعات التي تنص على أن الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى ، ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، وبما أثير في تطبيق هذا النص التفرقة بين الحكم الموضوعي

والحكم الفرعى ؛ والفرقة بين الحكم الفرعى الذى يقبل الطعن المباشر ، والذى لا يقبله . وهل يتعين أن يكون الأول حاسماً لكل الخصومة : أو جزء منها ، واختلف الرأى فى تحديد معنى الأحكام التى تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها والى لا تنتهى بها . هذا فضلاً عن أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعل بداية ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم ، مما جعل بعض المتقاضين يطعنون فى كل الأحكام فور صدورها خشية فوات ميعاد الطعن فيها ، على اعتبار أنها موضوعية أو مهنية لشق من الخصومة . ويتجه التطور الاشتراكي إلى القضاء على هذه العقبات ووضع قاعدة أخرى مقتضاها أنه لا يجوز الطعن الفورى فى الأحكام التى لا تنتهى بها كل الخصومة إلا إذا كانت صادرة فى شق من الموضوع وقابلة للتنفيذ الجبرى أو كانت صادرة بوقف الدعوى أو كانت وقتية أو صادرة فى مسألة مستعجلة أو قابلة للتنفيذ الجبرى والطعن فى الحكم الذى تنتهى به كل الخصومة أمام المحكمة يستتبع حتماً اعتبار الأحكام الصادرة قبله مطعوناً فيها ، ما لم تكن قبلت صراحة .

ومؤدى هذا أن الحكم إذا كان صادراً فى شق من الموضوع وغير قابل للتنفيذ الجبرى كما لو لم يشمل بالنفاذ أو صادراً برفض بعض الطلبات فإنه لا يستأنف . وكذلك الحكم بعدم الاختصاص أو بالاحالة إلى محكمة معينة لا يقبل الطعن المباشر ، لأنه لا تنتهى به الخصومة فى الواقع : فهى إنما تنتهى أمام المحكمة التى رفعت إليها لتتظر أمام المحكمة الأخرى التى أحييت إليها ؛ ويؤدى هذا التعديل إلى تبسيط الأوضاع ، ومنع تقطيع أوصال القضية ، وتفادى ما أثارته هذه المادة من تفرقة دقيقة بين الأحكام التى تقبل الطعن المباشر ، وتلك التى لا تقبله ؛ بحيث يصبح الأصل العام هو عدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الحتامى للنهى لها . والاستثناء هو جواز استئناف الأحكام الوقتية أو المستعجلة ، أو الصادرة بوقف الدعوى ، أو فى شق من الموضوع قابل للتنفيذ الجبرى ، إذ أن هذا الحكم بالإلزام ينشئ مصلحة جديدة للمحكوم عليه فى الطعن على استقلال ، حتى يتسنى له طلب وقف تنفيذه .

ويتصل بهذا وضع قاعدة تعتبر فيها جميع الأحكام السابقة مستأنفة مع استئناف الحكم للنهى للخصومة ، سواء كانت هذه الأحكام السابقة فرعية أو موضوعية ، وسواء كانت قابلة للطعن المباشر أم غير قابلة له ؛ وسواء كانت صادرة لمصلحة المستأنف أو للمستأنف عليه . وذلك بشرط أن تكون هذه الأحكام مرددة بين الطرفين المستأنف والمستأنف عليه ، وألا تكون قد قبلت صراحة ، ومع مراعاة أن القضية الاستئنافية تلتزم الحدود التى يقررها الأثر الناقل ، سواء من حيث موضوعها أو أشخاصها .

وينسحب هذا على الطعن بالنقض أسوة بالطعن بطريق الاستئناف . فطالما أن سبباً من أسباب الطعن يرد على حكم فرعى ، سابق فى ذات الدعوى التى صدر فيها الحكم ، فإن الطعن يشملها ولو لم يذكر ذلك صراحة فى تقرير الطعن (١) .

(١) البقية فى العدد القادم ؛ وأولها بداية ميعاد الطعن فى الأحكام .



## الحبس المطلق

## في قانون الطوارئ والإجراءات الجنائية .

الدكتور سنان مافط السلمي

القاضي بمحكمة الاسكندرية الابتدائية

قانون الإجراءات الجنائية ، هو القانون العام لإجراءات التحقيق والمحاكمة وتنفيذ العقوبات ، بالنسبة لجميع الجرائم والأشخاص ؛ إلا أنه يوجد إلى جانبه — نظراً للأحوال الاستثنائية وظروف الطوارئ — قانون آخر ينص على قواعد إجراءات استثنائية ، يجعل الاختصاص لمحاكم خاصة ، ترفع إليها الدعوى الجنائية عن بعض الجرائم المعينة ، ومثلها محاكم أمن الدولة التي تشكل طبقاً لقانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ (١) .

ويقصد بحالة الطوارئ وإعلانها ، اتباع قواعد إجراءات غير عادية ، كلما تعرض الأمن أو النظام العام في البلاد للخطر ، سواء أكان ذلك بسبب وقوع حرب أم قيام حالة تهدد بوقوعها ، أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء .

ورغم إعلان حالة الطوارئ ، فإن قانون الإجراءات الجنائية يظل هو القانون . الواجب التطبيق في الحالات التي لا يرد بها نص خاص ، أو ما يخالفه سواء في قانون الطوارئ أو الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه . ( في الطوارئ م ١٠ / ١ ) .

وقد نص قانون الإجراءات الجنائية على بعض الإجراءات الاحتياطية التي تتخذ ضد المتهمين بارتكاب الجرائم ، ومنها القبض والحبس الاحتياطي رهن التحقيق في بعض الجرائم ، وبشروط خاصة ، ولدد منصوص عليها فيه ؛ كما أعطى هذا الحق لسلطات التحقيق المختلفة بقيود معينة .

ومع أن هذا النظام للحبس الاحتياطي — بقيوده وشروطه — هو الواجب الاتباع حيال المتهمين بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الأوامر التي تصدر من رئيس الجمهورية تطبيقاً لقانون حالة الطوارئ ، والأوامر التي تصدر بتجريم وتأثيم بعض الأعمال الأخرى ، إلا أن هناك نظاماً آخر

(١) في ٢٦ من يولية ١٩٢٣ صدر القانون ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية ، ثم تعاقبت القوانين المعدلة له بالحذف والإضافة ، حتى ألغى بالقانون ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٧ من أكتوبر ١٩٥٤ ، وظل هذا القانون الأخير معمولاً به — في حالة إعلان الأحكام العرفية — إلى أن ألغى بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — الصادر بشأن حالة الطوارئ في ٢٧ من سبتمبر ١٩٥٨ ، والمعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٢٨ من سبتمبر ١٩٥٨ ، بالعدد ٢٩ مكرر (ب) غير اعتيادي .

للقبض والحبس في هذه الحالات ، جرى الاصطلاح في العمل على أن يطلق عليه « الحبس المطلق »<sup>(١)</sup> . وهذا النظام هو موضوع بحثنا (١) .

### الحبس المطلق :

الحبس المطلق — تعبير يطلق على نظام الحبس المتبع حيال المتهمين بارتكاب الجرائم المعروفة باسم « جرائم أمن الدولة » ، ويختلف عن الحبس الاحتياطي العادي الذي هو إجراء من إجراءات التحقيق في جرائم القانون العام في الظروف والأحوال العادية .

وهو مطلق ، لأن النيابة العامة عند قيامها بالتحقيق طبقاً لما خوله لها قانون حالة الطوارئ في المادة العاشرة منه بفقرتها الثانية ، إذ أرات إصدار أمر بالحبس ، فإنما تصدر ، مطلقاً ، بمعنى أنه غير مقيد أو موقوف بميعاد معين ، وبغير مراعاة لإجراءات التجديد والمد ؛ أي أنه حبس غير مؤقت بـمدة ولا يخضع لأحكام التجديد المقررة في المواد ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ ج ، فيد النيابة العامة فيها يتعلق به مطلقاً من كل قيد إذ نصت المادة ١٠/٢ من قانون الطوارئ على أنه : « ويكون للنيابة العامة عند التحقيق — في الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة — كافة السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق وعرفة الاتهام بمقتضى هذه القوانين » . والمقصود بالقوانين — القوانين المعمول بها ، طبقاً لما ورد في الفقرة الأولى من ذات المادة التي جرى نصها على أنه « فيما عدا ما هو منصوص عليه من إجراءات وقواعد في المواد التالية ، أو في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبيق أحكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة ، وإجراءات نظرها والحكم فيها ، وتنفيذ العقوبات المفوضة بها » .

ويتضح من هذا النص أن النيابة العامة ، عند مباشرتها التحقيق ، تجمع بين السلطات المخولة لها لها أصلاً ، إلى جانب سلطات قاضي التحقيق وغرفة الاتهام ، فيما يتعلق بإجراءات التحقيق (٢) .

### جرائم أمن الدولة :

ونصت المادة السابعة من قانون الطوارئ على أن « تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا في الجرائم التي تقع بالخالف لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه » (١/٧ م) .

ونصت المادة التاسعة منه على أنه : « يجوز لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام » .

(١) في أول نوفمبر ١٩٥٦ ، على أثر العدوان الثلاثي الناشئ على البلاد ، أصدر رئيس الجمهورية القرار ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ ، استناداً إلى القانون ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ( المسمى ) ، للمحافظة على الأمن والنظام العام بعد إغارة قوات العدو من الخارج ، وفي ٢٧ من سبتمبر ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ ، وعمل به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٢٨ من سبتمبر ١٩٥٨ بالعدد ٢٩ مكرر « ج » غير اعتيادي ، وذلك بناء على قانون حالة الطوارئ ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

(٢) حلت غرفة المشورة محل غرفة الاتهام بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

فهناك طائفتان من الجرائم تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة العليا ، الجزئية ، حسبما إذا كانت الجريمة جنائية أو جنحة .

أولا : الطائفة الأولى : الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، أى الأفعال التي يرى تأييدها وتجريمها بأوامر تصدر منه توجب اتباعها أو النهي عنها ، طبقاً للمادة ٣ من قانون الطوارئ ، التي نصت على أن : « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوي التدابير الآتية (١) » .

ثانياً : الطائفة الثانية : وهى الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام . قانون العقوبات والقوانين الجنائية الخاصة الملحقه به ، والتي يرى رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه إحالتها إلى محاكم أمن الدولة .

وقد أصدر رئيس الجمهورية فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ الأمر ٤١٠ لسنة ١٩٥٨ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة ، ونص فى مادته الأولى على أنه : « يجوز للنيابة العامة أن تحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم الآتية ولو كانت قد وقعت قبل العمل به (٢) » .

ثم أضيفت إلى الجرائم المبينة بهذا الأمر جرائم أخرى بمقتضى الأوامر الجمهورية ٤٩ لسنة ١٩٥٨ (٣) .

ورقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ (٤) ، ورقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠ (٥) ، ورقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٢ (٦) ،

ويتضح من استقراء هذه الأوامر ، أو الجرائم المنصوص عليها فيها هى من جرائم قانون العقوبات ، والجرائم المنصوص عليها فى قوانين خاصة ، ومنها ما يكون جنائية تختص بها محكمة أمن الدولة العليا ، ومنها ما يكون جنحة تختص بها محاكم أمن الدولة الجزئية (٧) .

(١) راجع فى ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المادة ٣ بشأن حالة الطوارئ ، وقد نصت على القيود والأوامر ، وإجراءات الأسلحة ، والترخيص بحمل الأسلحة وسحبها ، وإخلاء بعض المناطق . وأصدر رئيس الجمهورية القرار ٨٦٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تفويض وزير الداخلية باتخاذ بعض التدابير المنصوص عليها فى البند (١) من هذه المادة ، وهى تتعلق بوضع القيود على حرية الأشخاص فى الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور فى أماكن وأوقات معينة ، والقبض على المشتبه فيهم واعتقالهم ، والترخيص وتفتيش الأشخاص والأماكن دون التنفيذ بأحكام قانون الإجراءات الجنائية ، وكذلك تسليط أى شخص بتأدية أى عمل من الأعمال .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٧٩ مكرر « ١ » غير اعتيادى فى ٩ من أكتوبر ١٩٥٨ .

(٣) الجريدة الرسمية فى ٢٢ من ديسمبر ١٩٥٨ العدد ٤١ مكرر « ١ » .

(٤) الجريدة الرسمية العدد ١٨٧ مكرر غير اعتيادى فى ٢ من ديسمبر ١٩٥٩ .

(٥) الجريدة الرسمية فى ٢٩ من أغسطس ١٩٦٠ العدد ١٩٥ .

(٦) الجريدة الرسمية فى ٧ من يناير ١٩٦٢ العدد رقم ٦ .

(٧) تنص المادة ٢/٧ من قانون الطوارئ على أن : « تختص محكمة أمن الدولة الجزئية بالفصل فى الجرائم التى



وقد جعل قانون الطوارئ النيابة العامة هي الجهة والسلطة المنوط بها مباشرة الدعوى أمام محاكم أمن الدولة (م ٣/٧) (١).

والجدير بالملاحظة هو اختلاف اختصاص محاكم أمن الدولة بما يجوز إحالته إليها من جرائم ، عن اختصاص نيابة أمن الدولة المحدد بمقتضى قرار إنشائها الصادر من وزير العدل في ١٣ من مارس ١٩٥٣ المعدل بقراره في أول يونيو ١٩٥٧ — وقد روعي في اختصاص هذه النيابة أهمية بعض الجرائم التي نيط بها التصرف فيها والتحقيق في بعضها ، وما تتطلبه هذه الجرائم من مران وتخصص لدى من يقومون بتحقيقها ومباشرة الدعوى الجنائية فيها (٢).

ومن الجرائم التي تختص بالتصرف فيها نيابة أمن الدولة ما ليس من اختصاص محاكم أمن الدولة ، إنما هي من اختصاص محاكم الجنابات والجنح العادية ، فإذا كانت الجريمة من اختصاص نيابة أمن الدولة ، فإنها إذا رأت إحالتها إلى المحكمة فإنها تحيلها إلى مستشار الإحالة في الجنابات وهو الذي يتم التصرف فيها . ما دامت الجريمة ليست من جرائم أمن الدولة الصادر بتحديد رئيس الجمهورية ٤ لسنة ١٩٥٨ والأوامر المعدلة واللاحقة له . أما إن كانت من هذه الطائفة الأخيرة ، فإن نيابة أمن الدولة تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة مباشرة « محكمة أمن الدولة سواء أ كانت جنائية أو جنحة وحسب الأحوال » . استناداً إلى نص المادة الأولى من الأمر رقم ٤١ التي جرت بأنه : « يجوز للنيابة أن تحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم الآتية (٣) » . . . .

### إجراءات التحقيق والمحاكمة :

نصت المادة العاشرة من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر بقانون حالة الطوارئ — حسبما سبقت الإشارة على اتباع أحكام وقواعد قانون الإجراءات الجنائية فيما لم يرد به نص في المواد التالية

يعاقب عليها بالحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين . وتشكل كل دائرة من دوائر أمن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية من أحد قضاة المحكمة . وتختص محكمة أمن الدولة العليا بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الجنائية ، وبالجرائم التي يعاقب عليها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أياً كانت العقوبة المقررة لها . وتشكل من ثلاثة مستشارين بمحكمة الاستئناف .

وتنص المادة ٧/٤ على أن : « يجوز استثناء لرئيس الجمهورية أو يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل . وتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين من ضباط من ضباط القادة » .

ويلاحظ أنه كاد يطلق على محاكم أمن الدولة اسم « المحاكم العسكرية » في ظل قانون الأحكام العرفية الملغى .

(١) ونص قانون الطوارئ في الفقرة الأخيرة من المادة ٧ على أن يعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأي وزير العدل بالنسبة إلى القضاة والمستشارين ، ورأي وزير الحربية بالنسبة إلى الضباط .

(٢) ديباجة قرار وزير العدل في ١٢/٣/١٩٥٣ الصادر بإنشاء نيابة أمن الدولة ، الوقائع المصرية العدد ٢٢ في ١٢ من مارس ١٩٥٣ — والجريدة الرسمية العدد ٤٥ في ٦ من يونيو ١٩٥٧ .

(٣) راجع ما تقدم فيما يتعلق بنص الأمر رقم ٤١ .

لها ، أو في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية ، بالنسبة لقواعد إجراءات التحقيق والمحاكمة في الجرائم التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة ، وكذا ما يتعلق بتنفيذ العقوبات المقررة بها .  
وابتغاء للغاية التي توخاها المشرع في اتخاذ الإجراءات الاستثنائية من سرعة التحقيق والفصل في هذه الجرائم حول النيابة العامة — باعتبارها سلطة التحقيق الأصلية — عند توليها التحقيق فيها كل السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق ولغرفة الاتهام (١) بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية .

والذي يهمنا في ضوء هذا البحث ، هو سلطة النيابة العامة فيما يتعلق بأمر الحبس الذي تری إصداره ضد المتهمين بارتكاب هذه الجرائم — التي منطلق عليها جرياً مع التعبير للمصطلح عليه في العمل : « جرائم أمن الدولة » — وحسب التقسيم السابق الإشارة إليه (٢) في جرائم أمن الدولة

### الحبس في جرائم أمن الدولة طبقاً لقانون الطوارئ :

طبقاً لنص المادة العاشرة من قانون الطوارئ المشار إليه ، إذا ما باشرت النيابة العامة التحقيق في جريمة من جرائم أمن الدولة ، فلها اتخاذ إجراءات التحقيق كافة ومنها إصدار الأمر بحبس المتهم باعتباره إجراءً من إجراءات التحقيق التي تتخذ حيال المتهم بالجريمة .

ولكن أمر الحبس في هذه الحالة يصدر من النيابة بغير توقيت بمدة الأربعة أيام التي خولت لها بمقتضى المادة ١/٢٠١ ج ، كما أنها غير ملزمة بإذارات مد الحبس بعرض الأوراق على القاضي الجزئي قبل القضاء هذه الأيام الأربعة طبقاً للمادة ٢٠٢ / ١ ج ، أو على غرفة الاتهام « لمشورة » حسب المادة ٢٠٣ / ١ ج . لأنها بمقتضى قانون الطوارئ — في حالة إعلان حال الطوارئ — تجمع في يدها سلطة الحبس التي خولها قانون الإجراءات الجنائية لقاضي التحقيق في المادة ١٣٤ ، ١٤٢ ، تلك التي بغرفة الاتهام « المشورة » في المادة ١٤٣ ج . أي أنه بعبارة موجزة ، للنيابة العامة في حالة استعمالها حق الحبس في هذه الجرائم أو تصدره مطلقاً من قيود المدة والتوقيت والتجديد ، وبلا : إلزام باتباع إجراءات عرض الأوراق على الجهات التي جمعت سلطاتها في يدها .

وفي هذا المجال يهمنا الإشارة إلى مسألة أثار خلاف في الرأي نتيجة الخلط بينها وموضوع آخر : وهي تتعلق بالحق الذي خولته المادة ٦ من قانون الطوارئ بالنص على أنه : « يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدر طبقاً لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الأوامر » .

والحق في القبض على هؤلاء المخالفين : يختلف عن حبس المتهمين بارتكاب جرائم أن الدولة فهذا القبض إجراء نص عليه قانون الطوارئ لمواجهة به حالته إذا كان الحبس غير جائز بالنسبة للجرائم التي يرتكبها المخالفون للأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه . طبقاً للمادة ٣ سالفة الذكر في الطائفة الأولى من جرائم أمن الدولة عندما تكون عقوبة هذه الجريمة .

(١) غرفة المشورة بعد صدور القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

(٢) راجع ما تقدم .

لا تحول للنيابة إصدار أمر بالحبس ، إذا كانت جنحة معاقباً عليها بالحبس لمدة ثلاثة أشهر أو أقل مثلاً ؛ إذ تنص المادة الخامسة من قانون الطوارئ على أنه « مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها ، يعاقب كل من خالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه . بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر ، على ألا تزيد هذه العقوبة على الأشغال الشاقة المؤقتة ، ولا على غرامة قدرها أربعة آلاف جنيه » .

ثم نصت فقرتها الثانية على أنه : « وإذا لم تكن تلك الأوامر قدينت العقوبة على مخالفة أحكامها فيعاقب على مخالفتها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً ، أو بإحدى هاتين العقوبتين » .

ومن ثم فإن هذه الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه قد تنص على عقوبة لمن يخالفها بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر ، وقد تكون لأقل من ثلاثة أشهر ، وبالتالي طبقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية — القانون المعمول به فيما لم يرد به نص خاص في قانون الطوارئ أو الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية — لا يجوز إصدار أمر بحبس المتهم بارتكاب جريمة من تلك الصادر بها الأمر ؛ وللمواجهة هذه الحالة خولت المادة السادسة في فقرتها الأولى من قانون الطوارئ حق القبض في الحال على المخالفين لتلك الأوامر والجرائم المحددة فيها .

وبهذا وفق المشرع بين اتباع أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، وبين الغاية التي ابتغاها من اتباع أحكام الإجراءات الاستثنائية ، وحتى لا يفلت المتهم من جواز القبض عليه — وهنا يكون القبض أيضاً بلا مدة أو توقيت محدد .

وعلى هذا يتأكد لدينا أن حق القبض الجائز اتخاذه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٦ ، يختلف عن حق الحبس المحول للنيابة العامة عند توليها التحقيق فإذا ما انضمت هذه الحقيقة وفرت جهداً كبيراً في الوصول إلى حل لباقي الخلاف الذي أشرنا إليه والذي سيأتي بحثه بعد قليل .

ولا يمكن أن يكون المقصود بهذه الأوامر — المشار إليها في م ١/٦ — الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة ، كما ذهب إلى ذلك رأى به آخر مخالف لأنه فضلاً عن تسلسل المواد ٣ و ٤ و ٥ في قانون الطوارئ ، وكلها تشكلم من الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بتجريم وبتأيم بعض الأفعال والتدابير المنصوص عليها في المادة ٣ فإن أوامره بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة وحقه في إصدارها ، منصوص عليه في المادة ٩ وهي جرائم قائمة فعلاً وأفعال مؤتممة من قبل بمقتضى القوانين المعمول بها ، وليس بمقتضى أن رئيس الجمهورية الذي أجاز له — فقط — إحالتها إلى محاكم أمن الدولة ، تحقيقاً لغايته أو مقصداً يراه .

وبهذا أن نؤكد هذا المعنى الذي تفصح عنه نصوص قانون الطوارئ . وإن كان عدم التفرقة بين أوامر القبض المشار إليها بالمعنى الذي قصدناه ، وأوامر الحبس المطلق ، قد أثار لبساً وكان مشارخلافات في العمل يمكن القضاء عليها إذا ما فهم كل إجراء من الإجراءات على المعنى الذي قصده المشرع .



## في قانون الإجراءات الجنائية :

هذا هو الوضع بالنسبة لأوامر الحبس الصادرة من النيابة العامة عند توليها التحقيق وطبقاً لقانون حالة الطوارئ — وكان هو نفس الوضع تقريباً في ظل قانون الأحكام العرفية ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ( الملغى ) — وطبقاً للأمر العسكري ٢٠ الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٧ بشأن الإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم إلى المحاكم العسكرية وبالحكم فيها (١) .

وطبقاً للمادة الأولى من الأمر العسكري ٢٠ لسنة ١٩٥٧ كانت النيابة العامة تبأثر التحقيق في الجرائم التي تدخل في إختصاص المحاكم العسكرية غير مقيدة في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، من قانون الإجراءات الجنائية — أى أنها بالنسبة لحبس المتهمين كان لها سلطة إصدار أمر الحبس غير مقيدة بالقيود الواردة في المواد ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ج وكانت تصدره مطلقاً بغير قيد من مده أو توقيت .

إلا أن نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا الأمر ، أجاز للمحاكم العسكرية العام الإفراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل إحالة الدعوى إلى المحكمة العسكرية — وهو ما تنص عليه أيضاً المادة ٢/١٣ من قانون حالة الطوارئ ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

وبقى الوضع على هذا الحال . حتى ١٩ مايو ١٩٥٧ . عندما أصدر الشرع القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية (٢) ونص فيه على إضافة مادة جديدة إلى هذا القانون رقمها ٢٠٨ مكرراً .

## المادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية :

نصت هذه المادة المستحدثة على أنه « يكون للنيابة العامة في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرراً والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات — بجانب السلطة المخولة لها سلطات قاضى التحقيق وغرفة الاتهام ، ولا تتقيد في ذلك بالقيود المبينة . في المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٣ ج » . وكان رائد الشرع في إضافة هذا الحكم أنه يتمثل في تلك الجرائم المنصوص عليها فيها — بصفة أساسية — أعظم الجرائم أثراً على الصلحة العامة وأشدها خطراً على الأمن العام وهى : الجرائم المفضرة بأمن الحكومة الخارجى والداخلى ؛ وجرائم المفرقات ، والرشوة ؛ واختلاس الأموال الأميرية ؛ والغدر .

(١) راجع المادة الأولى من الأمر العسكري ٢٠ لسنة ١٩٥٧ — الوقائع المصرية في ١٢ من يناير ١٩٥٧ العدد ٤ مكرر (ب) تابع — والأوامر العسكرية ٢١ لسنة ١٩٥٧ بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية و٢٤ ، ٢٩ الصادرين بإضافة جرائم أخرى إلى الأمر ٢١ لسنة ٥٧ .  
(٢) الوقائع المصرية في ١٩ من مايو ١٩٥٧ العدد ٢٩ مكرر (د) .

ومن ثم أطلق يد النيابة العامة — فيما يتعلق بالحبس — وجعل لها الحق في حبس المتهمين بارتكابها بدون التقيد ببيعةاد ، وبغير مراعاة لموعده تجديد، وهي القيود الواردة في المادتين ١٤٢ ، ١٤٣ ج . ١ . فضلا عن القيود الواردة في المادتين ٢٠١ / ٢٠٢ ، ١ / ١ ج . إذ نقل إليها سلطات قاضي التحقيق وغرفة الإنهام .

### نظام الحبس في ظل المادة ٢٠٨ مكررا ١ ج :

ولم يجعل المشرع هذا الحبس المنصوص عليه في المادة المستحدثة ، حبساً أبدياً بلا نهاية حتى يتم التحقيق أو يتم التصرف في الدعوى بإحالتها إلى المحكمة المختصة ، فتصبح هي صاحبة الولاية في الإبقاء على المتهم محبوساً أو إصدار الأمر بالإفراج عنه؛ أو بإصدار النيابة العامة الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فيتعين الإفراج عن المتهم المحبوس . بل كان المشرع منطقياً حكماً ، فجعل من حق المتهم المحبوس على هذا النحو ، أن يتظلم من أمر حبسه لرئيس محكمة الجنايات أو القاضي بمحكمة الجناح المختصة — على حسب الأحوال — إذا ما انقضى ثلاثون يوماً من يوم القبض عليه دون تقديمه إلى المحكمة . وفي غير أدوار انعقاد محكمة الجنايات يكون التظلم في مواد الجنايات لرئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه ، ويكون نظر التظلم والفصل فيه على الوجه المبين في المادة ١٤٤ ج . ١ . وما بعدها كما يتجدد حق المتهم في التظلم متى انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ آخر قرار صدر في هذا الشأن . هذا فضلاً عن أنه للمحكمة المختصة أثناء نظر الدعوى أن تصدر قراراً بالإفراج المؤقت عن المتهم (١) .

والذي يجب الإشارة إليه أولاً أن نطاق المادة ٢٠٨ مكررا ١ ج كان يعمل به في الأحوال العادية عندما لا تفرض الأحكام العرفية بمقتضى القانون ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ - الملغى - أن تعلن حالة الطوارئ بمقتضى القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٨ - المعمول به حالياً - كما أن المادة ٢٠٨ مكررا ١ ج نصت على جرائم معينة يتخذ حيالها : إجراءات استثنائية وأطلقت يد النيابة فيها ليست كلها من جرائم أمن الدولة مثل جرائم المفرقات - ، كما أن جرائم أمن الدولة تشمل عدداً آخر من الجرائم لم ينص عليها في هذه المادة ، وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب إبعاد هذه المادة الأحكام الواردة فيها عن نطاق قانون الطوارئ وعدم تطبيقها في الأحوال التي تعلن فيها حالة الطوارئ ، رغم أنها وردت في القانون العام للأجراءات الجنائية والذي نص المشرع في قانون الطوارئ على اتباع أحكامه فيما لم يرد به نص - إلا بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فيها والتي اعتبرها المشرع من جرائم أمن الدولة طبقاً للأوامر العسكرية ثم أوامر رئيس الجمهورية المشار إليها . فإذا كان المتهم بارتكاب إحدى هذه الجرائم محبوساً حبساً مطلقاً فإنه بالتطبيق لهذا النص ، من له أن يتظلم من أمر حبسه طبقاً للتقواعد والإجراءات سالفة الذكر - وكان على النيابة واجب عرض الأوراق في الحال على رئيس محكمة الجنايات أو قاض محكمة الجناح المختصة حسب الأحوال - أو رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو من يقوم مقامه في مواد

(١) م ٢٠٨ مكرر الفقرات ٢ و ٣ و ٤ ج .

الجنايات وفي غير أداء وانعقادها للنظر في هذا التظلم - بمراعاة المواعيد المنصوص عليها فيها ، كل هذا إذا كانت الدعوى مازالت في مرحلة التحقيق ولم تخرج من حوزة النيابة العامة إلى يد المحكمة المختصة .

أما بالنسبة لباقي جرائم أمن الدولة ، فإن نص المادة ٢٠٨ مكرراً ١ ج ، لا يحكمها وتخرج عن نطاق تطبيقه ، على تفصيل يقتضيه البحث فيه شيئاً من الإفاضة .

ويلاحظ قبل هذا التفصيل أن المادة ٢٠٨ مكرراً ١ ج جاءت مقننة للأحكام السابق تقريرها - تقريباً - بالأمر العسكري ٢٠ لسنة ١٩٥٧ . وقصد بها المشرع مواجهة الأحوال العادية عند ما لا تفرض الأحكام العرفية ؛ وإلا ما كان في حاجة إلى إضافة هذا النص في قانون الإجراءات الجنائية ، لأن في قانون الأحكام العرفية أو قانون الطوارئ ما يكفي لمواجهة هذه الأحوال في ظل أيهما (١) .

#### إلغاء المادة ٢٠٨ مكرراً ١ ج :

وقد رأى المشرع أخيراً وهو بصدد تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، أنه لا محل لما ورد من أحكام استثنائية بين نصوصه ، إذ أن قانون الإجراءات الجنائية ، إنما يتناول القواعد العامة ذات الصلة المستقرة ، ولهذا أصدر في ١٧ من يونية ١٩٦٢ القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ونص فيه على إلغاء المادة ٢٠٨ مكرراً ١ ، وتعديل المادة ٢١٤ بما يحقق هذا الاتجاه ، باعتبار أن كل استثناء محله قانون خاص (٢) .

ومن ثم وبعد إلغاء هذه المادة التي كانت تبين الحبس طبقاً للإجراءات الاستثنائية الواردة فيها ، لم يعد من حق النيابة العامة ، إصدار أوامر بالحبس المطلق - في الأحوال العادية . أما في ظل أحكام قانون الطوارئ وفي حالة إعلان حالة الطوارئ ، فإن حقها هذا مستمد من ذات القانون الاستثنائي بالنسبة لجرائم أمن الدولة . وبالتالي لم يعرض من حق المتهمين المحبوسين في جرائم أمن الدولة - الصادر بإحالتها إلى محاكم أمن الدولة أوامر جمهورية إذ تلك الجرائم الصادر بتعديدها أوامر من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه - الاستناد إلى نص المادة ٢٠٨ ٣ ج مكرراً في طلب الإفراج منهم أو التظلم من أمر حبسهم ، بل يبقى أمرهم متروكاً لما تقتضيه أحكام قانون الطوارئ وحده .

#### التظلم من أمر الحبس المطاوع :

سبق أن بينا أوضحنا الفرق بين القصص في الحال على المخالفين للأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية ، والجرائم المحددة فيها ، وبين سلطة النيابة عند مباشرتها التحقيق في جرائم أمن الدولة في إلغاء القبض على المتهمين ، حبسهم حبساً مطلقاً .

(١) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه التي أضاف المادة ٢٠٨ مكرراً إلى قانون الإجراءات الجنائية .

(٢) الجريدة الرسمية في ١٧ من يونية ١٩٦٢ العدد ١٣٦ - راجع المذكرة الإيضاحية لهذا القانون المعمول اعتباراً من ٢ من أغسطس ١٩٦٢ .



المحكمة الابتدائية المختصة - ومن ثم أراد للشرع - تمثيلاً مع منطقته في النص على إجراءات استثنائية في قوانين الطوارئ - أن يخرج هذه الجرائم من حدود هذه الإجازة وأن يمنع ويحظر التظلم من أمر الحبس فيها بنص خاص في قانون الطوارئ ، وسبق أن نص على ذلك في قانون الأحكام العرفية ، حتى لا يكون المقبوض عليهم أو المحبوسين في إحداها الحق في التمسك بنص هذه المادة ، خاصة وأنها كانت قد أضيفت إلى قانون الإجراءات الجنائية قبل صدور قانون الطوارئ الذي أراد مجابهة هذه الحالة .

أما بالنسبة للتظلم - في الحالات الجائز فيها - فإن الشرع لم يورد عليه قيد زمني أو ميعاد حتمي لتقديمه ، كما كان الحال في المادة ٢٠٨ مكرراً ١ ج ، وعلى العكس ما كان مقرراً في المادة السابقة من القانون ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية ( الملغى ) (١) .

فإذا أحييت الدعوى - بالنسبة لجرائم أمن الدولة من الطائفة الأولى - إلى المحكمة المختصة ، انتقل حق التظلم من أمر الحبس إلى هذه المحكمة متى اتصلت بها الدعوى laisi - وبلا قيد ودون تفرقة بين جريمة وأخرى من هذه الجرائم ، أى أن التظلم يقدم إليها أيا كانت الجريمة التي يحاكم من أجلها التهم إلا أنه إذا كانت الجريمة من جرائم أمن الدولة الداخلي أو الخارجي بالصورة المشار إليها ، أو من الجرائم التي حظر رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه التظلم فيها - فإن أمر الإفراج الذي تصدره المحكمة في هاتين الحالتين يكون خاضعاً لتصديق رئيس الجمهورية أو من يفوضه بذلك ؛ ومن ثم لا ينفذ أمر الإفراج الصادر من المحكمة - بالنسبة لهاتين الحالتين - إلا بعد التصديق عليه . أما فيما عداها فيتم تنفيذ قرار الإفراج للوقت بلا توقف على التصديق ؛ وكذلك الحال إذا كان الإفراج صادراً من المحكمة المختصة بناء على تظلم التهم من أمر حبسه أمامها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٦ في الحالات الجائز فيها التظلم ، على التفصيل السابق .

### التظلم من أمر الحبس في جرائم أمن الدولة المنصوص عليها في القانون العام :

رغم أن التظلم من أمر الحبس المطلق في جرائم أمن الدولة المنصوص عليها في القانون العام « جرائم الطائفة الثانية » ، غير جائز طبقاً لقانون الطوارئ ، - على النحو سالف الذكر ؛ فإن المادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية قبل إلغائها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كانت تخفف من شدة هذا الحظر والمنع ، إذا كانت الجريمة التهم بها من جرائم أمن الدولة ومنصوص عليها في ذات الوقت في تلك المادة : ومثلها جرائم الرشوة ؛ واختلاس الأموال الأميرية ، والتعذر . فكان يجوز

(١) كانت المادة ٧ من القانون ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية - تقضى بأن التظلم لا يقدم من المتهم إلا إذا انقضى ستون يوماً من يوم القبض عليه دون تقديمه للمحاكمة ، وأنه يتجدد حق المقبوض عليه في التظلم متى انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ آخر قرار صدر من رئيس المحكمة في هذا الشأن . . ويلاحظ أن التظلم كان في ظل القانون الملغى يقدم إلى رئيس المحكمة العسكرية المختصة ؛ بينما طبقاً للقانون الحالي يقدم لمحكمة أمن الدولة المختصة وليس لرئيسها وحده .

وقد أجاز الشرع في المادة ٢/٦ المقبوض عليهم أن يتظلموا من أمر الحبس المحكمة المختصة ، باستثناء من قبض عليه في جريمة من جرائم أمن الدولة الداخلي أو الخارجي ، أو جريمة من الجرائم التي يصدر بتعيينها أمر من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ويحظر التظلم من أمر الحبس فيها .

ويتضح من سياق الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٦ ، أن المقصود « بالمقبوض عليهم » الأشخاص المقبوض عليهم لمخالفتهم أوامر رئيس الجمهورية ، ومن ارتكب جريمة من الجرائم المحددة في هذه الأوامر ، وهي الجرائم المشار إليها في الطائفة الأولى من جرائم أمن الدولة . أما المقبوض عليهم ؛ في جريمة من جرائم الطائفة الثانية ، فليس لهم الحق في التظلم استناداً إلى المادة ٢/٦ من قانون الطوارئ . بدليل أن المشرع نص في الفقرة الأولى منها في أنه « يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر .. » ، ثم قال في الفقرة الثانية : « ويجوز المقبوض عليهم » ، مما يقطع بأن المقصودين في الفقرة الثانية هم المشار إليهم في الفقرة الأولى — كما أن إجازة هذا التظلم في المادة ٢/٦ أعقبتها النص في المادة ٩ وعلى باقي جرائم أمن الدولة ، التي يجوز لرئيس الجمهورية إحالتها إلى محاكم أمن الدولة ، أي أن هذه الجرائم جاءت تالية لتلك الجائز التظلم فيها ولا يشملها حكمها .

وعلى هذا ، فإن حق التظلم من أمر الحبس المطلق ، غير جائز في جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي ، وتلك التي يصدر بتعيينها أوامر من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ( م ٢/٦ ) ، وغير جائز أيضاً في باقي جرائم أمن الدولة المنصوص عليها في القانون العام : « جرائم الطائفة الثانية » (١) .

وقد يقال : إن استثناء الجرائم المضرة بأمن الدولة الداخلي والخارجي في المادة ٣/٦ — دليل على عكس هذا الرأي ، ويفصح على أن حق التظلم جائز في جميع الجرائم التي من اختصاص محاكم أمن الدولة ، فيما عدا هذا الاستثناء الوارد في المادة ٢/٦ إلا أن هذا القول مردود بما سبق بيانه في هذا الشأن ، وأنه ليس هناك مانع من أن تكون أوامر رئيس الجمهورية التي يصدرها طبقاً للمادة ٣ ، بالتدابير اللازمة لحالة الطوارئ — والتي يجوز فيها التظلم من أمر الحبس ، متضمنة جرائم تدخل بطبيعتها ضمن الجرائم المضرة بأمن الدولة الداخلي والخارجي غير تلك الواردة في قانون العقوبات ؛ وبالتالي يخرجها للشرع بنص خاص من نطاق إباحة التظلم من أمر الحبس الصادر ضد المتهمين بارتكابها .

ويضاف إلى ذلك أنه طبقاً للمادة ٣٠٨ مكرراً ١ ج — قبل إلغائها — كان يجوز التظلم من أمر الحبس الصادر في الجرائم المضرة بأمن الدولة الداخلي والخارجي إلى رئيس محكمة الجنايات ، ورئيس

للمتهم بارتكاب إحداها أو يتظلم من أمر حبسه إلى رئيس محكمة الجنايات أو قاض محكمة الجناح المختصة ، أو لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة - في مواد الجنايات وفي غير أدوار الانعقاد ، طبقاً للإجراءات المحددة في الفقرة الثانية منها .

أما وقد ألغيت هذه المادة ، اعتباراً من ٢ من أغسطس ١٩٦٢ ، فيعمل بأحكام قانون الطوارئ وحده ، وقد أعطى النيابة العامة سلطات قاض التحقيق وغرفة الاتهام « محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة طبقاً للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ » ، وبالتالي فلم يعد أمام المتهم المقبوض عليه المحبوس في إحدى هذه الجرائم إلا أن يتظلم من أمر حبسه إلى النيابة العامة وحدها ، باعتبارها قد حلت طبقاً للمادة ٢/١٠ من قانون الطوارئ ، محل قاضي التحقيق وغرفة المشورة ، في اختصاصهما بالنسبة لإجراءات التحقيق ومنها الأمر بالحبس وقد خات نصوص قانون الإجراءات الجنائية ، بإعتباره القانون الواجب التطبيق طبقاً للمادة ١/١٠ ق الطوارئ ، من نص يجيز للمتهم المحبوس أن يتظلم من أمر حبسه لجهة أخرى إذا كان أمر حبسه صادراً من غرفة الاتهام « غرفة المشورة » ، حتى يمكن القول بأنه مازال له الحق في التظلم ، إذ أن التظلم من أوامر الحبس في الأحوال العادية ، والجرائم الخارجة عن حدود جرائم أمن الدولة ، يكون - مادامت الدعوى في مرحلة التحقيق إلى غرفة المشورة بطلب يقدم إليها ، فإذا أحيلت الدعوى إلى المحكمة كان التظلم للمحكمة المختصة - فإذا كانت جنائية ، أحيلت إلى مستشار الإحالة طبقاً للمادة ٢١٤ ج المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، كان هو المختص بنظر التظلم ، وفي غير أدوار الانعقاد يكون نظر التظلم أمام غرفة المشورة أيضاً باعتبارها تحمل محل محكمة الجنايات ومستشار الإحالة في هذا الاختصاص في غير أدوار الانعقاد (أو المستشار الفرد في الحالات التي يختص فيها بنظر الجنايات والحكم فيها) . كل هذا طبقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية وبمقتضى نصوص واضحة فيه ، فلا يجوز القياس عليها أو استنتاج اختصاص لم ينص عليه القانون .

ويبدو أن من يقول بعكس هذا ، لم يلتفت إلى التفرقة المشار إليها بين طائفتي جرائم أمن الدولة ، ولم يفرق بين نظامي القبض بالنسبة لجرائم الطائفة الأولى ، والحبس في جرائم الطائفة الثانية ، أما إذا وضحت هذه التفرقة ، فليس ثمة خلاف يكون بيننا وبين أصحاب الرأي العكس (١) .

### سلطة الإحالة في جرائم أمن الدولة :

بعد صدور القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والعمل بالأحكام المعدلة الواردة فيه ، ومنها المادة ٢١٤ ج ، جعلت سلطة الإحالة - في مواد الجنايات - من اختصاص مستشار الإحالة الذي تحال إليه الدعوى بتكليف المهتم الحضور أمامه من قبل رئيس النيابة العامة ، والمستشار بعد ذلك إحالتها إلى محكمة الجنايات أو المستشار الفرد طبقاً للتعديلات والإجراءات الجديدة التي استحدثها القانون ١٠٧ لسنة

(١) قرار غرفة المشورة في ٢١ من أكتوبر ١٩٦٢ - محكمة الجناح المستأنفة الدائرة الرابعة بمحكمة الاسكندرية في الجنائية ٢٠٣ لسنة ١٩٦٣ الدخيلة .



١٩٦٢ ، والمادة ٢ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية — بالنسبة لبعض الجرائم المعينة .

غير أن سلطة إحالة جرائم أمن الدولة في مواد الجنايات ، تخرج عن نطاق اختصاص مستشار الإحالة : إذ بقيت هذه السلطة منوطة بالنيابة العامة « نيابة أمن الدولة » ، بمقتضى المادة الأولى من الأمر الجمهورى ٤١ لسنة ١٩٥٨ الصادر طبقاً للمادة ٩ من قانون الطوارئ ، ما دامت حالة الطوارئ معلنة . ومن ثم يتولى رئيس النيابة إحالة جنايات أمن الدولة إلى محاكم أمن الدولة العليا مباشرة بتشكيلات التهم الحضور أمامها ، وليس أمام مستشار الإحالة الذى يقتصر اختصاصه فيما يتعلق بالإحالة على ما عدا جرائم أمن الدولة (١) (٢) .

وقال البعض : « إن القول بأن للنيابة سلطة قاضى التحقيق فى الحبس الاحتياطى ، كما أن لها سلطة غرفة الاتهام بالنسبة له : قول غير مستساغ لم تقصده المادة ١٠ من قانون الطوارئ (٣) » .

غير أن الواضح أن هذا القول فيه إفتئات كبير على نص المادة ١٠ المشار إليها ، لأنها من الواضح بحيث لا تحتاج إلى تفسير أو محاولة لتفسير ؛ إذ نصت فى الفقرة الثانية منها على أنه : « ويكون للنيابة عند التحقيق » كما قيل بأن القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد ألغى نظام غرفة الاتهام وأحل محلها مستشار الإحالة ، والواقع أن هذا القانون المشار إليه ، قسم ما كان من اختصاص غرفة الاتهام بين جهتين ، فمناط سلطتها فى الإحالة بمستشار الإحالة ، على النحو السالف الذكر ؛ بينما جعل سلطة الحبس والإفراج فى الأحوال العادية ، من اختصاص محكمة الجنايات المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة . وعلى هذا تبقى سلطة الإحالة فى يد النيابة العامة بالنسبة لجرائم أمن الدولة ، كما كان الوضع قبل تعديل المادة ١٢١٤ ج ؛ لأن النيابة العامة — فى ظل هذه المادة قبل تعديلها ، لم تكن تستمد سلطتها فى إحالة جرائم أمن الدولة منها ، وإن تضمنت بعض الجرائم مما يمد من جرائم أمن الدولة ، إنما من الأمر ٤١ لسنة ١٩٥٨ فلم يحدث أى تغيير بالنسبة لهذا . أما بالنسبة للحبس وسلطة غرفة الاتهام بشأنه ، فقد انتقل هذا الحق إلى غرفة المشورة ، ونص القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على إدخال التعديل اللفظى على نصوص قانون الإجراءات الجنائية ، باستعمال عبارة « محكمة الجنايات المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة » بدلا من عبارة « غرفة الاتهام » بالنسبة للمواد المتعلقة بإجراءات الحبس وباقى ما رأى المشرع الإبقاء عليه من اختصاص غرفة المشورة ، ومن ثم بقي حقها فى الحبس ، وبقيت

(١) نص المادة الأولى من الأمر ٤١ لسنة ١٩٥٨ على أنه « يجوز للنيابة العامة أن تحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم الآتية ... » .

(٢) عكس هذا رأى قال به الأستاذ محمد كامل الهنساوى — فى بحثه حول موضوع : الحبس الاحتياطى والحبس الطاق ، مجلة المحاماة لسنة ٤٣ العدد الثانى . وذهب إلى أن مستشار الإحالة هو المختص وحده الآن بعد تعديل المادة ٢١٤ ج بإحالة الجنايات جميعها بلا تفرقة إلى المحاكم ومنها محاكم أمن الدولة ، وفاته أن النيابة أعلا تستمد سلطتها فى الإحالة من الأمر ٤١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

(٣) البحث السابق الإشارة إليه فى الهامش السابق .

سلطانها بالنسبة له قائمة ، ولم يدخل عليها أى تعديل أو إلغاء ، غير أن المشرع غفل عن إدخال مثل هذا التعديل اللغوى على قانون الطوارئ ، الأمر الذى لا يمكن أن يؤدى إلى القول بأن النصوص عليه فيه بشأن غرفة الاتهام قد زال ، بل يجب أن يفهم بعد هذا التعديل ، أن عبارة غرفة الاتهام الواردة فى المادة ١٠ منه ، المقصود بها غرفة المشورة .

### كلمة ختامية :

ولا يفوتنا قبل ختام هذا البحث ، أن نقرر أن الحرية الشخصية من أقدس الحقوق التى تعمل الدول والدساتير على صيانتها وحمايتها ، وقد أيد الميثاق — فى بلدنا — حق كل فرد فى حياة مطمئنة هادئة ، متمتعاً بحريته ، عاملاً لحير أمته . ومن ثم ، فإننا ندعو المشرع إلى تدارك النقص الذى تكشف عنه إلغاء المادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية ، وأن يجعل إلى جانب النيابة العامة — عند استعمالها حق الحبس المطلق ، سلطة أخرى تراقب هذا الاستعمال ويباح للمتهم المقبوض عليه أن يتظلم إليها من أمر حبسه ، فى الحالات التى لا يجوز له فيها ذلك طبقاً لقانون الطوارئ ، ولا شك أن فى مثل هذا الإجراء ضماناً للحريات واستقراراً للنفوس القلقة من خشية تسلط الجهة الواحدة وجمعها السلطات كافة فى يدها بلا رقيب من سلطة أخرى ، وهذا أدعى لحسن سير العدالة التى تسعى الدولة جاهدة لتحقيقها ، وتحاشى عن التطرف والإسراف فى استعمال حق الحبس المطلق .





## قضاء محكمة النقض الجزائية

٢٥١

٣ من ديسمبر ١٩٦٢

معارضة: محاكمة، لإجراءاتها، عذر مانع من حضورها.  
نقض، حالته.

### المبدأ القانوني:

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، قولا منه بأن المحامي الذي أبدى عذر موكله لم يقدم دليلا عليه، ومن ثم يكون تخلفه عن الحضور بدون عذر مقبول، وكان يبين من الشهادة الطبية المقدمة من الطاعن أنه كان مريضا في يوم جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، وأن مرضه استلزم إجراء جراحة سريعة له في ذلك اليوم بما كان يتعذر معه عليه حضور الجلسة؛ وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم تقديم الدليل على قيام العذر المانع من الحضور بالجلسة، رغم إبداء محامي الطاعن لهذا العذر، واستحالة تقديم الدليل عليه يوم حصوله؛ وكانت الشهادة الطبية المقدمة - التي تأخذ بها هذه المحكمة وتطمئن إلى صحتها - قد أثبتت قيام العذر المانع من حضور الجلسة؛ وإذ يجب نقض الحكم والإحالة.

( القضية رقم ١٩٧٨ سنة ٣٢ ن رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي، محمود حلمي خاطر، وعبد الحليم البيطاش، ومختار رضوان، وعبد صبري المستشارين )

٢٥٢

٣ من ديسمبر ١٩٦٢

أ - معارضة: حكم، بطلانه. نقض، طعن، أسبابه. مالا يقبل منها.  
ب - اختلاس. أشياء محجوزة: حارس، تبديد.

### المبادئ القانونية:

١ - إذا كان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، قد صدر باطلا لأن تخلف الطاعن عن الحضور في أولى جلسات المعارضة يرجع إلى عذر قهري هو المرض الذي تثبته الشهادة الطبية المرفقة بأسباب الطعن؛ وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يحضر بنفسه ولا بوكيل عنه ليبدى عذرا ما لتخلفه، وكانت المحكمة لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى صورة الشهادة الطبية: إذ أن تخلفه عن حضور جميع الجلسات أمام محكمة أولى وثاني درجة يلتقي شكاً كبيراً على الشهادة الطبية التي قدمها لتسويغ عدم حضوره في الجلسة الأخيرة أمام محكمة ثاني درجة. لما كان ذلك؛ فإن النعمى على الحكم في هذه الناحية يكون في غير محله.

٢ - لم يشترط القانون في اختلاس

الأشياء المحجوزة أن يبددها الحارس ، بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع ، أو الإرشاد عنها ؛ بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالذائن الحاسر . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرمة اختلاس أشياء محجوزة استناداً إلى ما خلاص له من أنه لم يقدم تلك الأشياء للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . فإنه لا يكون قد خالف القانون .

( القضية رقم ١٩٧٩ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وعادل بونس ، وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي المستشارين ) .

٢٥٣

٣ من ديسمبر ١٩٦٢

غرفة الاتهام : سرقة بإكراه عقوبات م ٢/٣١٤ ضرب ، عقوبات م ١/٢٤٢ . نقض ؛ طعن ، أسبابه . ما يقبل منها .

المبدأ القانوني :

إذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المطعون ضدهما بأنهما ارتكبا جريمة سرقة بإكراه ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٣١٤/٢ عقوبات فقررت الغرفة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين عن واقعة السرقة بإكراه لعدم كفاية الأدلة وبإحالة الدعوى بالنسبة للمتهم الأول والمطعون ضده الأول ، إلى محكمة الجناح المختصة لمحاكمتهم عن واقعة التعدي على المجنى عليها طبقاً للمادة ١/٢٤٢ عقوبات .

وقد استندت الغرفة في التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية إلى أن الدليل الوحيد على واقعة السرقة هو أقوال المجنى عليها ، وهي بذاتها قاصرة عن حشد الكفاية لترجيح إدانة المتهمين بهذه التهمة للأسباب التي أوردتها في قرارها . لما كان ذلك ، وكان فعل الاعتداء الذي وقع على المجنى عليها ، وإن كان يكون ركن الإكراه في جريمة السرقة بإكراه ، كما يكون في الوقت ذاته جنحة الضرب ؛ إلا أن كلا من الجريمتين مستقل بذاته عن الجريمة الأخرى فتى كانت الغرفة قد محصت الواقعة المطروحة أمامها والأدلة المقدمة فيها ، ثم انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى عدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين عن واقعة السرقة بإكراه لعدم كفاية الأدلة ، فإن ما انتهت إليه الغرفة من ذلك لا يترتب عليه عدم مساءلة المتهم الأول عن واقعة اعتدائه بالضرب على المجنى عليها التي رأت أن الدلائل كافية وترجحت لديها إدانته عنها . لما كان ما تقدم ، فإن قرار غرفة الاتهام يكون صحيحاً ولا يخالف فيه للقانون .

( القضية رقم ١٩٧٣ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

٢٥٤

٣ من ديسمبر ١٩٦٢

رابطة السببية : قصد احتمالي . ضرب أفضى إلى موت . نقض طعن ، أسبابه . ما يقبل منها .

## المبدأ القانوني :

علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية ، تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني ؛ وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً .

وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينهض قاضي الموضوع بتقديرها فتم فصل في شأنها إثباتاً أو نفيّاً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دال على أن اعتداء الطاعنين على المجنى عليه ، وإحداث إصابته برأسه ، قد ساهما في وفاته ، بأدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه ؛ فإنه لا يقبل من الطاعنين المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

( القضية رقم ٢٦٢٧ سنة ٣٢٢ بالهيئة السابقة ) .

٢٥٥

٣ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - أمر حفظ : شكوى إدارياً ، أمر بالأوجه ، تحقيق عودة إليه . إجراءات جنائية م م ١٩٧ و ٢٠٩ و ٢١٣ .

ب - شكوى : طالب ضمها ، استجابة المحكمة إلى هذا الطلب دفاع ، إخلال بحقه . حكم ، تسبيب ، عيب .

## المبادئ القانونية :

١ - الأصل أن الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إدارياً الذي لم يسبقه تحقيق

قضائي لا يكون ملزماً لها ، بل إن لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية ، كما أن المادة ٢١٣ إجراءات قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢٠٩ - أي بعد التحقيق - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧ ، وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية . كما أن قوام الدليل الجديد هو أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالأوجه لإقامتها .

٢ - إذا كان الثابت بمحاضر جلسات المحكمة أن المحكمة لم تدخر وسعاً في إجابة الطاعن إلى ما طلبه من ضم شكوى ، وتعذر عليها ذلك بسبب إرسال الشكوى المستغنى ، لمضى المدة القانونية عليها ، طبقاً للائحة الحفظ بالمحكمة .

وقد عرض الحكم إلى ما تغياه الطاعن من هذا الضم فقنده ؛ فإن ما يثيره الطاعن من نعي على المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع إذ لم تتبع هذه الشكوى لاعتقاده بأن الشكوى ترسل بعد التحقيق إلى الدفترخانه ، لحفظها ، نعي في غير محله . ذلك أن المعنى الواضح من إرسال الأوراق إلى المستغنى طبقاً للائحة محفوفات وزارة العدل هو إعدامها .

( القضية رقم ٢٦٧٤ سنة ٣٢٢ بالهيئة السابقة ) .



عليه بالقصور يكون على غير أساس .

( القضية رقم ١٩٨٧ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأسانذة محمد متولى عتلم ومحمود حامى خاطر  
وعبد الحليم البيطاش ومختار رضوان ومحمد صبرى  
المستشارين ) .

٢٥٨

١٠ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - تفتيش : مأمور ضبط قضائى ، شاهدان ،  
حضورهما ، إجراءات جنائية م م ٥١ و ٩٢ و ٩٩ و ٢٠٠  
ب - مواد مخدرة : قصد الاتجار ، نقض ، طعن ،  
أسبابه ، ما يقبل منها .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الثابت من الحكم المطعون  
فيه أن التفتيش تم بناء على إذن من النيابة  
العامة ، فإن ما يثيره الطاعن من وجوب  
حضور شاهدين فى أثناء التفتيش استناداً  
إلى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية  
لا محل له . ذلك بأن هذه المادة محلها دخول  
رجال الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى  
الأحوال التى أجاز لهم القانون ذلك فيها ؛  
أما التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبط  
القضائى بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق  
فإنه تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ الخاصة  
بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق التى تنص  
على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من  
ينبى عنه كلها أمكن ذلك ، والمادة ٩٩ الخاصة  
بالتحقيق بمعرفة النيابة والتى تحيل على  
الإجراءات التى يتبعها قاضى التحقيق ،  
والمادة ٢٠٠ التى تجيز للنيابة أن تكلف أى  
مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض  
الأعمال التى من خصائصها .

٢٥٦

٤ من ديسمبر ١٩٦٢

دعوى جنائية : انقضاؤها . محاكمة ، إجراءات .  
نقض . سلطة محكمة النقض ، إجراءات جنائية م ١٤ .

المبدأ القانونى :

إذا كان الحكم فى الطعن قد صدر بعد  
وفاة الطاعن ، التى لم تكن معلومة للمحكمة  
فى وقت صدوره ، فإنه يتعين العدول عن  
الحكم المذكور والقضاء بانقضاء الدعوى  
الجنائية ب وفاة المحكوم عليه ، إعمالاً لنص  
المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

( القضية رقم ١٧٧٦ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأسانذة محمد متولى عتلم وعادل يونس وتوفيق  
الحشيش وأديب نصر وأحمد وافي المستشارين ) .

٢٥٧

١٠ من ديسمبر ١٩٦٢

تحقيق : إجراءاته . حكم ، أسبابه . عيب . إثبات .  
دليل مستمد من الضبط ، تحرير ، إجراءاته . إجراءات  
جنائية م م ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ .

المبدأ القانونى :

إجراءات التحرير المنصوص عنها فى المواد  
٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ،  
إنما هى إجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على  
الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون  
على مخالفتها أى بطلان ؛ والمرجع فى ذلك إلى  
اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد  
من الضبط : فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ  
قضى برفض الدفع ببطلان إجراءات التحرير  
قد أوضح أن المحكمة مطمئنة تماماً إلى سلامة  
تحرير السلاح الناري المضبوط ؛ فإن النعى

لما كان ذلك . وكان من المقرر أن حصول هذا التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه بطلانه قانوناً لأنه ليس شرطاً جوهرياً لصحته ؛ فإن إجراءاته تكون صحيحة .

٢ - الاتجار في المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها . فإذا كان ما قاله الحكم في استخلاص هذا القصد سائماً ؛ فإنه لا محل لما يشير به الطاعن في هذا الوجه .

( القضية رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

٢٥٩

١١ من ديسمبر ١٩٦٢

سلاح : ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ١/١ وأسلحة وذخائر و٢١ و٢٦/١ - ٣ و٣٠ ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ق ٥٧ لسنة ١٩٥٨ . رد اعتبار . عقوبة . حكم أسبب . عيب . نقض ، طعن أسبابه . ما يقبل منها ؛ عقوبات م ١٧ ؛ إجراءات م ٥٢٢ و ٥٥٠ ق ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ .

المبدأ القانوني :

إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن لأنه حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن ، حالة كونه سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لضرب أفضى إلى موت ؛ وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ١/١ و ٧/ب و ٢٦/١ - ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به . وكان الحكم المطعون فيه

قد دان الطاعن بهذه المواد مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات ، وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة ، استناداً إلى أدلة الثبوت في الدعوى ، وإلى صحيفة حالة الطاعن الجنائية التي تفيد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في ١٩/١١/١٩٤٦ - وكان يتبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أنه لم يرفق بها ملف تنفيذ تلك العقوبة أو ما يفيد بدء تنفيذها وانتهاءه ، وكانت المادة ٥٥٠ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة اثنتي عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق .

ورببت المادة ٥٢٢ إجراءات على رد الاعتبار نحو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل ، وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية : وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافى مع هذه القاعدة العامة ، ويؤدي إلى اعتداد بالسابقة رغم سقوطها ، مما يوجب التحقق من عدم انتضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ إجراءات على تنفيذ العقوبة المصادرة على الطاعن في السابقة التي اتخذت أساساً للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦/٣ من قانون الأسلحة والذخائر .

٣٦٠

١١ من ديسمبر ١٩٦٢

قانون أصلح : تجنيد ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ م ٧١ ،  
ق ٥٤ لسنة ١٩٦٠ م ١ ، عقوبات م ٥ نقض ، طعن  
أسبابه ، ما يقبل منها .

## المبدأ القانوني :

تنص المادة الأولى من القانون ٥٤ لسنة  
١٩٦٠ على أنه يعفى من تطبيق أحكام المادة  
٧١ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، المتخلفون  
من مواليد ١٩٣١ إلى ١٩٣٨ الذين يتقدمون  
إلى مناطق التجنيد خلال ثلاثة أشهر من  
تاريخ العمل بهذا القانون .

فإذا كان المتهم من مواليد ١٩٣٧ وأنه  
تقدم لمنطقة التجنيد في ٨ من ديسمبر ١٩٥٩ ،  
فهو عند ما حلت فترة الإعفاء التي بدأت  
في ٨ من مارس ١٩٦٠ كان قد وضع نفسه  
تحت تصرف السلطات ذات الشأن . ومن  
ثم يصبح تخلفه بتاريخ ٧ من ديسمبر ١٩٥٨  
غير مؤثم عملاً بحكم المادة الخامسة من قانون  
العقوبات ، والمادة الأولى من القانون رقم ٥٤  
لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، الأمر الذي يتعين  
معه نقض الحكم المطعون فيه الذي قضى  
بالإدانة ، وبراءة المطعون ضده بما  
أسند إليه .

( القضية رقم ٢٠٠٠ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساندة السيد أحمد عفيفي ، وعادل يونس ،  
وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وأحمد موالى  
المستشارين ) .

وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه  
على توافر الظرف المشدد المستمد من سبق  
الحكم على الطاعن بالسجن ثلاث سنوات  
في جناية عاهة ، دون أن يتحقق من أن  
الآجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار  
الطاعن لما ينقض بعد ، وعلى الرغم مما يشير  
إليه تاريخ صدور الحكم وتاريخ ارتكاب  
الفعل من احتمال انقضاء اثني عشرة سنة على  
تنفيذ العقوبة ، وقبل صدور الحكم المطعون  
فيه فيكون الحكم إذ قضى بالعقوبة على أساس  
الظرف المشدد ، قد صدر من غير تمحيص  
سببه .

ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة  
بها ، وهي السجن لمدة ثلاث سنوات ، داخلية  
في العقوبة المقررة لجناية إحراز سلاح  
بجردة من الظرف المشدد ؛ إذ الواضح من  
الحكم أن المحكمة مع استعمال الرافعة عملاً  
بالمادة ١٧ عقوبات ، قد التزمت الحد الأدنى  
المقرر لجناية إحراز السلاح ، مع قيام  
الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما  
وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ،  
ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة  
بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت  
تنزل بالعقوبة عما حكمت به لو لا هذا القيد  
القانوني .

لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه  
يكون مشوباً بقصور يعيبه مما يتعين معه  
نقضه والإحالة .

( القضية رقم ١١٧٠ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .



المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية ،  
وعند اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فيها .  
( القضية رقم ٢٠٠٥ سنة ٣٢٢ ق بالهيئة السابقة ) .

٢٦٢

١٧ من ديسمبر ١٩٦٢

- ١ - شيك : بدون رصيد ، جريمة ، تمامها .  
قانون .
- ب - جريمة : مكانها .
- ج - شيك : اختلاف التاريخ المثبت عليه عن  
التاريخ الحقيقي لإصداره ، عقوبات م ٣٢٧ ، تقديم .
- د - قانون : سريانه من حيث المكان ؛ شيك :  
في بلد أجنبي ، مسجوباً على بنك في مصر . بدون رصيد  
إعطاؤه شرط سريان أحكام القانون المصري على الساحب  
المصري ومعاقبته . عن هذه الجريمة إذا عاد إلى مصر ،  
عقوبات م ٣ .
- هـ - قانون أجنبي تمسك بسريانه ، سريان قانون  
العقوبات المصري على واقعة تمت بالخارج .

#### المبادئ القانونية :

- ١ - من المقرر أن جريمة إعطاء شيك  
بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الشيك إلى  
المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له  
قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، إذ يتم  
بذلك طرح الشيك في التداول ، فتسقط  
عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على  
الشيك ، بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره  
أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات .
- ٢ - إذا كان مما أورده الحكم المطعون  
فيه أن إصدار الشيكين موضوع الجريمة  
وتسليمهما إلى المستفيد قد تم في « جدة » ،  
وقد عاصر ذلك علم الطاعن بعدم وجود

٢٦١

١١ من ديسمبر ١٩٦٢

دعوى مدنية : اختصاص - تبديد ؟ عقد بيع ،  
إخلال بتنفيذه . نقض طعن ، حالاته .

#### المبدأ القانوني :

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن  
أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون  
استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية ، متى كانت  
تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى  
به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة  
المرفوعة بها الدعوى الجنائية . فإذا لم يكن  
الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة ،  
سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص  
المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية : فإذا  
كان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم  
لما انكشف له بداهة من أن الواقعة المرفوعة  
بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية بحت ،  
تدور حول إخلال بتنفيذ عقد بيع ، وقد  
أبست ثوب جريمة التبديد على غير أساس  
من القانون ، فإن قضاءه بالبراءة اعتماداً على  
على هذا السبب يلزم عنه اعتبار المحكمة  
الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى  
المدنية .

أما وقد تعرض لها الحكم وفصل  
في موضوعها بالرفض ، فإنه يكون قد قضى  
في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية  
وحدها ، ولا شأن للمحاكم الجنائية به . لما  
كان ذلك ، وكان هذا الخطأ في القانون يتسع  
له وجه الطعن ، فإنه يجب نقض الحكم

رصيد له يغطي قيمة الشيكين في تاريخ السحب؛ فإن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد تكون قد توافرت في حقه بأركانها القانونية كافة في مكان حصول الإعطاء للمستفيد وهو «جدة»، ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مصر.

٣ — لا يغير من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايراً لتاريخ إصداره الحقيقي، طالما أنه لا يحمل إلا تاريخاً واحداً، إذ أن تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول، واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع.

فإصدار الشيك على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٣٧ عقوبات، مادام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ المثبت بالشيك؛ وبذلك يندرج ميعاد الإصدار في ميعاد الاستحقاق، وتنتقل ملكيته مقابل الوفاء إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه.

أما تقديم الشيك إلى البنك، فلا شأن له في توافر أركان الجريمة، بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك؛ وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد، إلا إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي،

سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها.

٤ — لما كان مؤدى نص المادة ٣ من قانون العقوبات أن شرط عقاب الطاعن لدى عودته إلى مصر، هو أن تكون جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي أقيمت عليه الدعوى الجنائية من أجلها والتي وقعت بالخارج «بجدة»، معافياً عليها طبقاً لقانون المملكة العربية السعودية؛ وإذا ما كان الطاعن يجحد العقاب على هذا الفعل في تلك الدولة، فإنه من المتعين على قاضي الموضوع، وهو بصدد إنزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه، أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه.

٥ — الأصل أن التمسك بتشريع أجنبي لا يعدو أن يكون مجرد واقعة تستدعي التدليل عليها، إلا أنه في خصوص سريان قانون العقوبات المصري خارج الإقليم المصري، عملاً بحكم المادة الثالثة من هذا القانون؛ فإنه يجب على قاضي الموضوع، وهو بصدد إنزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه، أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه.

(القضية رقم ٢٠١١ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة، وعادل يونس، وتوفيق الحشن، وأديب نصر، وحسين السركي المستشارين).

المأذون بضبطه في مسكنه حيث ، قام بضبطه وتفتيش شخصه دون مسكنه ؛ فلم يجاوز مأمور الضبط القضائي حدود الإذن الصادر إليه . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطالان التفتيش ، استناداً إلى أن الإذن لم يشمل منزل المتهم ؛ قد أخطأ في تطبيق القانون ويجب لذلك نقضه والإحالة .

( القضية رقم ٢٠١٣ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلمي خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صدى المستشارين ) .

٢٦٤

١٧ من ديسمبر ١٩٦٢

محكمة : إجراءاتها . دفاع . عاهة مستديعة . قدر متيقن . نقض ، طعن ، أسبابه ، ما يقبل منها ، دفاع إخلال بحقه .

المبدأ القانوني :

إذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات لأنه ارتكب جريمة عاهة وجنحة ضرب ضد مجنى عليه واحد ، وكانت محكمة الجنايات قد قررت الاكتفاء بنظر جريمة العاهة ، وفصلت جنحة الضرب عنها ، ثم دارت المرافعة حول تهمة الجناية ، وكانت المحكمة قد انتهت في حكمها إلى أن هذه التهمة شائعة بين المتهم والطاعن ، وآخرين ، ثم أخذته بالقدر المتيقن وعاقبته عن جنحة ضرب أحدث بالمجنى عليه إصابات تقرر علاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، فإن قضاء المحكمة على هذا النحو يعتبر قضاء في واقعة

٢٦٣

١٧ من ديسمبر ١٩٦٢

تفتيش : منزل دخوله ، حالة الضرورة ، إجراءات جنائية م ٤٥ ، مأمور ضبط قضائي ، حكم ، تسببه ، عيب .

المبدأ القانوني :

الأصل أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيقات يقصد به البحث عن الحقيقة في مستودع السر ؛ ولا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها ، إلا في الأحوال التي أباح فيها القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين ، والتي وردت على سبيل الحصر .

أما دخول المنازل لغير تفتيشها فلا يعد تفتيشاً ، بل هو مجرد عمل مادي قد تقتضيه حالة الضرورة . ودخول المنازل ، وإن كان محظوراً على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل ، وحالتى الغرق والحريق ، إلا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ إجراءات ، بل أضاف النص إليها ما شابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، بحيث يمكن أن يكون من بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر ضبطه وتفتيشه .

لما كان ما تقدم ، وكان الأمر قد صدر من سلطة التحقيق بضبط المتهم ، المطعون ضده ، وتفتيشه ، وقد اقتضت ضرورة تنفيذ هذا الأمر تعقب رجل الضبط القضائي



لم تحصل المرافعة على أساسها ، ويعتبر بالتالي فصلاً في واقعة جديدة ولم تلت المحكمة نظر المتهم إلى ذلك .

ولما كان أخذ الشخص بالقدر المتيقن ، موضوعه أن تكون الدعوى قد رفعت به ودارت المرافعة عليه ، وهو ما لم يتوافر في هذه الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع مما يجب معه نقضه .

( القضية رقم ٢٠٢٢ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد منول عتلم نائب رئيس المحكمة ، وعادل يونس ، وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وأحمد موالى المستشارين ) .

٢٦٥

١٧ من ديسمبر ١٩٦٢

دفاع : عن متهم بجنحة ، محام ، حضوره ، إجراءاتها ، حكم ، تسميته ، عيب . نقض طعن ، أسبابه . ما يقبل منها .

المبدأ القانوني :

الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه ، فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً ، فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تتعبد بسماعه ، ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهرى .

لما كان ذلك ، وكانت التهمة التي دين بها المتهم « الطاعن » هي جنحة إخفاء أشياء مسروقة ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن محامى الطاعن طلب في جلسة سابقة التأجيل للاستعداد فأجيب إلى طلبه ، وفي الجلسة

التالية طلب محام آخر التأجيل لحضور المحامى الأصلي ، ولم يذكر أن لدى المحامى الأصلي عذراً منه من الحضور . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة إذ التفتت عن هذا الطلب قد دلت على أنها قدرت ، في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى ، أن تخلف المحامى لم يكن لعذر قهرى يلزمها معه أن تمنحه مهلة أخرى للحضور ، وأفادت أنها لم تطعن إلى السبب الذى بنى عليه طلب التأجيل ، وكان الطاعن لم يدع أن المحكمة منعتة من إبداء دفاعه ؛ فإن نعيه على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله ويتعين رفض الطعن .

( القضية رقم ٢٧٤٧ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمود حلمى خاطر وعبد الحليم البيطاش ومختار رضوان ومحمد مسبرى المستشارين ) .

٢٦٦

١٨ من ديسمبر ١٩٦٢

تبيد : خيانة أمانة ؛ إثبات ، اعتراف في الحقيقة ، أوراق ، عقوبات م ٣٤١ .

المبدأ القانوني :

لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة ، إذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . والعبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب ، إنما هي بالواقع : بحيث لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على

اعترافه بلسانه أو بكتابتته ، متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة .

( القضية رقم ١٩٧١ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحد عفيفي ، محمود حلمي خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى المستشارين ) .

٣٦٧

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٢

إثبات : تزوير . دفاع ، إخلال بحقه ، نقض ، طعن أسبابه . ما يقبل منها .

المبدأ القانوني :

لم يحدد القانون الجنائي طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير ، فللقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقييد بدليل معين .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التزوير التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ؛ فإن النعي على الحكم بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع حين لم توجه إلى طلب عرض الأوراق المطعون فيها على الجهات الفنية لتبدي رأيها الفني فيها ، يكون في غير محله .

( القضية رقم ٢٠٥٥ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، ومحمود حلمي خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى المستشارين ) .

٣٦٨

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٢

إثبات ، شاهد . مواد مخدرة . قصد جنائي . حكم ، تسبب معيب .

١ - دفاع : طلب جوهرى ، طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى ومتعلقة بموضوعها . رفضه بمقولة إن هؤلاء الشهود لم يروا شيئاً . إخلال بحق الدفاع .

ب - مواد مخدرة : معاقبة المتهم عن جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار عملاً بنص المادة ١/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، قصد الاتجار .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت الواقعة التي طلب الطاعن سماع شهادة الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى وظاهرة تتعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازماً للفصل فيها ، فإن هذا الطلب يعد جوهرياً ، ويجب على المحكمة إجابته لإظهار وجه الحق في الدعوى .

ولا يقبل من المحكمة تعليل رفضه بقوله إن هؤلاء الشهود الذين كانوا يرافقون الضابط عند انتقاله لإجراء التفتيش ، لم يروا شيئاً لأنهم كانوا يقفون خارج البلدة ، لما ينطوى عليه هذا التعليل من معنى القضاء في أمر لم يعرض عليها . وهى بذلك تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

٢ - لما كانت المحكمة قد عاقبت الطاعن

بمقتضى المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكانت جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها في هذه المادة تستلزم استظهار توافر قصد خاص هو قصد الاتجار ، الأمر الذي فات الحكم المطعون

فيه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

( القضية رقم ٢٠٦٤ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساندة السيد أحمد عفيفي ، وعادل يونس ،  
وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي  
المستشارين ) .

٢٦٩

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٢

حكم : بإطلانه ، اسم الأمة ، دستور مؤقت م ٦٣  
نقض ، سلطة محكمة النقض ، ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
م ٣٥ م .

المبدأ القانوني :

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه  
خلافاً يفيد صدوره : « باسم الأمة » ، تنفيذاً  
المادة ٦٣ من الدستور المؤقت الصادر  
في ٥ من مارس ١٩٥٨ ، والتي نصت على  
صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة . ولما  
كانت المحاكم تؤدي وظائفها وفق أحكام  
الدستور ، فإن خلو الحكم من بيان صدوره  
باسم الأمة يمس ذاتيته ويفقده عنصراً  
جوهرياً من مقومات وجوده قانوناً ، ويجعله  
باطلاً بطلاناً أصلياً .

ولما كان هذا البطلان من النظام العام ،  
فإن المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها  
عملاً بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من قانون  
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ،  
فتنقض الحكم لهذا السبب ، ولو لم يثره  
الطاعن في طعنه .

( القضية رقم ٢٧٩٠ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساندة محمد متولى متلم رئيس المحكمة ، محمود  
حلمي خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ،  
ومحمد صبرى المستشارين ) .

٢٧٠

٢٥ من ديسمبر ١٩٦٢

مسئولية جنائية : تضامن فها ، توافق على ارتكاب  
جرعة ، حكم ، تسيب ، عيب . قتل عمد . نقض ، طعن ،  
أسبابه ، ما يقبل منها .

المبدأ القانوني :

إذا كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعنين  
الثالث والرابع والخامس بأنهم قتلوا عمداً  
أحمد المجنى عليهما في الدعوى ، كما اتهمت  
الطاعنين السادس والسابع والثامن بأنهم  
قتلوا عمداً المجنى عليه الآخر ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد دان هؤلاء الطاعنين جميعاً  
عن قتلهم المجنى عليهما ؛ وكان ما أورده  
الحكم في أسبابه وإن دل على التوافق بين  
المتهمين ، فهو لا يفيد اتفاقهم على ارتكاب  
هاتين الجريمتين ، كما لم يثبت في حق كل من  
الطاعنين أنه ساهم في إحداث الإصابات التي  
أدت إلى وفاة المجنى عليهما ، فإنه يكون قاصراً  
بما يعيبه ويستوجب نقضه . ذلك أن مجرد  
التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامناً  
بين المتهمين في المسؤولية الجنائية ، بل يجعل  
كلا منهم مسئولاً عن نتيجة فعله الذي  
ارتكبه .

( القضية رقم ١٠٩٤ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساندة السيد أحمد عفيفي ، عادل يونس ،  
وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي  
المستشارين ) .

٢٧١

٣١ من ديسمبر ١٩٦٢

عقوبة : مصادرة ، عقوبات م ٣٠ وقف تنفيذها .



حضورياً بتاريخ ٣٠ من ديسمبر ١٩٦١ ،  
إلا أن الطاعن لم يقرر بالطعن فيه بطريق  
النقض إلا بتاريخ ٢٢ من فبراير ١٩٦٢ ،  
وقدم الأسباب في يوم ٢٦ من هذا الشهر  
بعد انتهاء الميعاد المحدد ، معتذراً بشهادة  
طبية مؤرخة ٢٨ من يناير ١٩٦٢ ، تفيد أنه  
كان مريضاً وأن حالته المرضية استدعت  
الراحة التامة في الفراش مع العلاج لمدة  
أربعة أسابيع من ذلك التاريخ ، مما يؤيد  
صحة دفاعه من أنه كان مريضاً في تاريخ  
انتهاء المدة المقررة للطعن .

وقد بادر فور زوال المرض بالتقرير  
بالطعن على اعتبار أن ذلك الإجراء منه  
لا يعدو أن يكون عملاً مادياً يجب القيام به  
على إثر زوال المانع ، وكان إعداد أسباب  
الطعن وتقديمها يستدعي فسحة من الوقت ،  
قدرها القانون في ظل سريان أحكام المواد  
من ٤٢٠ إلى ٤٤٠ من قانون الإجراءات  
الجنائية ، الملغاة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ،  
بعشرة أيام تمضي على تاريخ العلم بإيداع  
الحكم قلم الكتاب والاطلاع على أسبابه  
أخذاً بحكم المادة ٤٢٦ .

وقد جرى قضاء محكمة النقض في ظل  
تلك الأحكام على قبول الأسباب التي تقدم  
في خلال هذه المدة محسوبة من تاريخ زوال  
المرض . وأنه وإن كان القانون ٥٧ لسنة  
١٩٥٩ لم يتضمن حكماً مماثلاً لنص المادة  
٤٢٦ إجراءات الملغاة ، إلا أنه وقد مد

سلح . حكم ، تهيب ، عيب . نقض ، سلطة محكمة  
النقض .

### المبدأ القانوني :

المصادرة عتوبة لا يقضى بها بحسب  
القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات  
إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه . ومتى كان  
ذلك مقررأ ، وكان القول بوقف تنفيذ  
المصادرة يقتضي حتماً القول برد الشيء  
المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم  
طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف  
التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ  
المصادرة فيه . وهذا مالا يمكن التسليم به أو  
تصور إجازته ؛ ومن ثم يكون القضاء بوقف  
تنفيذ عقوبة المصادرة قد جانب التطبيق  
السليم للقانون مما يجب معه نقض الحكم  
نقضاً جزئياً ، وتصحيحه بإلغاء وقف تنفيذ  
عقوبة المصادرة المقضى بها .

( القضية رقم ٢٠٨٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساتذة عادل بونس ، توفيق الحشن ، وأديب  
نصر ، وحسين السركي ؛ وأحمد وافي المستشارين ) .

٢٧٢

٣١ من ديسمبر ١٩٦٢

نقض : طعن ، إجراءاته ، ميعاد الطعن بالنقض في  
الأحكام الجنائية المحضورية ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٤ ،  
إجراءات جنائية م ٤٢٠ — ٤٤٠ م ٤٢٦ ، ٣١٢ م  
ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قيام عذر مقبول بحول دون  
الطعن بالنقض خلال هذا الأجل . امتداد ميعاد : تقديم  
أسباب الطعن .

### المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر

ذلك الحكم . ولما كان الطاعن . بعد أن علم بالحكم المطعون فيه قد قام به العذر المانع ، فحال دون الطعن عليه في الميعاد القانوني ، وبمجرد زواله بادر بالتقرير بالطعن فيه وقدم الأسباب خلال المهلة سائلة البيان ؛ فإن الطعن يكون مقبولا شكلا .

( القضية رقم ٢٥١٨ سنة ٢٠٢٢ ق بالهيئة السابقة ) .

٢٧٣

٣١ من ديسمبر ١٩٦٢

حكم : تاريخ صدوره ، بطلانه ، عقوبة ، لإعدام  
٥٧ لسنة ١٩٥٩ م م ٤٦ و ٣٠ و ٣٥ و ٣٩ ، نقض  
سلطة محكمة النقض .

المبدأ القانوني :

إذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضورياً بإعدام الطاعن ، وقد خلا من تاريخ صدوره ، فإنه يكون باطلا قانوناً ؛ ولا يشفع في هذا أن يحضر الجلسة قد استوفى هذا البيان .

لأنه إذا كان الأصل أن يحضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص البيانات الديباجية ، إلا أنه من المستقر عليه أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصراً من مقوماتها قانوناً .

وإذا ما كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم

في ميعاد الطعن بالنقض وجعله أربعين يوماً ، راعى في تحديد هذا الميعاد أن الحكم يبطل عملاً بالمادة ٣١٢ إجراءات المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه ، ما لم يكن صادراً بالبراءة فرأى إضافة عشرة أيام محسوبة من هذا الأجل للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب بعد الاستحصال من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول التوقيع في الميعاد المذكور .

وقد أكد الشارع هذه المهلة بالتعديل الذي أدخله على الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بمقتضى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، حين أكلها بهذه العبارة : « ومع ذلك إذا كان الحكم صادراً بالبراءة وحصل الطاعن على شهادة بعدم إيداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ، يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب ، ، مما يفصح عن اتجاه الشارع إلى منح هذه الرخصة عند ثبوت قيام الحائل دون الاطلاع على الحكم وأسبابه في الميعاد القانوني ، وقيامها بمجرد زوال ذلك المانع ، وهو . ما يعطف على العذر المانع لمباشرة إجراءات الطعن .

كل ذلك ما لم يثبت أن الطاعن لم يعلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه ، لوجود حائل منعه من ذلك ، ففي هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن إلا من يوم علمه رسمياً بصدور

## المبدأ القانوني :

تنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على أنه لا تسرى أحكام التشرد على المرأة ، إلا إذا اتخذت للتعيش وسيلة غير مشروعة .

وقد استقر قضاء محكمة النقض في تفسير هذا النص على أن مناط العقاب في تشرد المرأة ، يكون باتخاذها الجريمة دون غيرها مرتزقاً لها . فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة ، فلا تعتبر متشردة ، وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التي قارفتها ، ولما كانت الطاعة قد دافعت بأنها تتقاضى نفقة شرعية من مطلقها ، وعوناً من أهلها ، مما مؤداه أن لها وسيلة مشروعة للتعيش ، وهو دفاع جوهري كان لازماً على المحكمة أن تحققه : لأنه لو صح لا يمكن أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

أما وهي لم تفعل ، ولم تشر إليه في حكمها ، أو تبدى رأيها فيه ، فإن حكمها يكون قاصراً مستوجب النقض .

( القضية ٧٤٣ سنة ٣٣ ق ) .

## ٣٧٩

٢١ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - حكم : تسبيب ، عيب . محكمة موضوع ، إنبات ، شاهد ، أقواله ، اختلافاً .

ب - هتك عرض : عورة ، كشفها . فحش ، فعل مادي ، حياء ، خدشه .

ج - قصد جنائي : هتك عرض ، انتقام .

د - ركن : قوة وتهديد في جريمة هتك عرض . إكراه في جريمة اغتصاب سيدات وشروع فيها بالتهديد .

هـ - ارتباط : عقوبات م ٣٢ ، منامه .

ذاته ، لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه ، مثبت لأسبابه ومنطوقه .

لما كان ذلك ، وكانت النيابة قد عرضت الحكم المطعون فيه عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن على محكمة النقض أن تحكم طيقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ ، والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من هذا القانون . وكان البطلان الذي لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ ، التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ؛ فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .

( القضية ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٢٧٤

٣١ من ديسمبر ١٩٦٢

أشياء ضائعة : جريمة تملكها ، نية التملك ، توافرها .

## المبدأ القانوني :

من المقرر أنه لا يشترط في جريمة تملك الشيء الضائع ، أن تكون نية التملك قد وجدت عند المتهم حال عثوره على الشيء ؛ بل يكفي أن تكون قد توافرت لديه بعد ذلك الوقت .

( القضية ٢٧٩٥ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٢٧٥

٢١ من أكتوبر ١٩٦٣

تشرد : ق ٩٨ لسنة ١٩٤٥ م ٤٠ . حكم ، تسبيب عيب . دفاع ، إخلال بحقه .



## المبادئ القانونية :

١ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للرافعة حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ؛ مادام استخلاصها سائغاً ، مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ، ولها أصل في الأوراق .

ولها في سبيل ذلك أن تعول في قضائها على رواية للشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ، ولو خالفت قولاً آخر له ؛ إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به ، دون ما تعرض عنه .

ومن ثم فلا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم أخذه بإحدى روايات المجنى عليها ، التي لها مأخذها من شهادتها أمام المحكمة ، دون باقي روايتها في الأوراق ؛ أو اطرأه أقوال بعض الشهود الآخرين ؛ لما في هذا من مصادرة لحرية محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود ، وتكوين عقيدتها في الدعوى .

٢ — يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه ، يعد من العورات التي يحرم على صونها ، وحجبها عن الأنظار ؛ ولو لم يقرن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش ؛ لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه ، من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث

بجريتها ، والتي هي جزء داخل في خلقة كل إنسان وكيانه الفطري .

٣ — الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ؛ ولا عبره بما قد يكون قد دفع الجاني إلى فعلته ، أو بالغرض الذي توخاه منها ؛ فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه .

٤ — من المقرر أن ركن القوة والتهديد في جريمة هتك العرض ؛ وركن الإكراه في جريمة اغتصاب السيدات ، والشروع فيها بالتهديد ، يتحقق بكل صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه :

فمن يتم بكل وسيلة قوية تقع على الأشخاص ، بقصد تعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم ، تسميلاً لارتكاب الجريمة . وكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه ، فإنه يصح أيضاً أن يكون التهديد باستعمال السلاح .

٥ — مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة ، لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو من العقاب .

لأن تماسك الجريمة المرتبطة ، وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب ، لا يفقدها كيانها ولا يعنى المحكمة من التصدي لها والدليل على نسبتها

٣ - أساس المحاكمة الجنائية ، حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه ، والذي يديره ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة . ولا تعتبر التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة إلا تمهيداً لذلك التحقيق الشفوي ، وإنما بهذا الاعتبار لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضي ، يأخذ بها إذا إطمأن إليها ، ويطرحها إذا لم يصدقها .

٤ - وزن أقوال الشهود من شأن محكمة الموضوع ؛ ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لخلها على عدم الأخذ بها . ه - للمحكمة أن تأخذ من الأدلة ما تظن إليه ، وتطرح ما عداه ؛ ومن ثم فإن ما ينعمه الطاعن عليها أنها اطرحت أقوال شاهدهي الذي وأخذت بأدلة الثبوت في الدعوى ، يكون على غير أساس ولا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل في تقدير أدلة الدعوى ؛ بما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . ( القضية ٣٥ لسنة ٢٣ ق )

٢٧٨

٢١ من أكتوبر ١٩٦٣

- ١ - حكم : بياناته ، ديباجته ؛ تهمة وصفها ، مواد القانون المنطقية .  
ب - حكم : تدليل ، واقعة ، تاريخها .  
ج - قانون : أصلح للمتهم ، تهمة ، وصفها ، عقوبة ، مواد مخدرة ، ق ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ م ٣٣

إلى المتهم ، بحيث إذا لم تر إمكان هذه النسبة ، وجب عليها تبرئته منها .  
( القضية ٦٨٣ لسنة ٢٢ ق )

٢٧٧

٢١ من أكتوبر ١٩٦٣

- ١ - سب : طريق عام ، مكان عام . حكم ، تسبب ، عيب .  
ب - سب : ألفاظه ، تعريفها .  
ج - محاكمة : إجراءاتها ، تحقيق أولى سابق على المحاكمة ؛ حكم ، تسبب .  
د - شاهد : أقواله ، وزنها . محكمة موضوع ، أخذها بشهادة شاهد ، اطراح ماساته الدفاع ضدها .  
ه - دليل : محكمة ، أخذها به ، اطراحها ماعداه ، تقدير دليل ، إثارتها أمام النقض .

المبادئ القانونية :

- ١ - متى كان الحكم قد أثبت أن الطاعن سب المدعية بالحق المدني في الطريق العام : وهو مكان عمومي بطبيعته ، مما يتوافر به ركن العلانية قانوناً ، فإن نعى الطاعن على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .  
٢ - المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ النسب ، هو بما يظن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض .

فإذا خلاص الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن سب المدعية بالحق المدني علناً وتضمن سبه طعناً في عرضها وخدشاً لسمعتها ، مما ينطبق عليه حكم المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات ؛ فإن الحكم إذ عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة في هذه المادة ، يكون صحيحاً .

و ٢٤ : دفاع ، إخلال بحقه : ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ :  
عقوبات م . .

د — دفع : بتلقيق تهمة : حكم ، تسييبه ،  
عيب .

### المبادئ القانونية :

١ — إغفال الحكم بالإشارة في ديباجته  
إلى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها  
لا يبطله ، ما دام أمر الإحالة الذي أعلن  
به قد تضمن وصفاً للتهمة ومواد القانون  
المنطقية عليها ، وما دام الحكم قد اشتمل  
في أسبابه على مواد القانون التي عوقب  
الطاعن بموجبها .

٢ — خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة  
لا يعيبه ، طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم  
القانون على الواقعة ، وما دام الطاعن لم يدع  
أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة .

٣ — متى كانت الدعوى الجنائية قد  
أقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون  
٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جوهراً  
مخدراً ، في غير الأحوال المصرح بها  
قانوناً ؛ وكانت المادة ٣٣ من المرسوم بقانون  
سالف الذكر ، لم تكن تشترط لتوقيع  
العقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها ، وهي  
الاشغال الشاقة المؤبدة ، أن يثبت اتجار  
المتهم في الجواهر المخدرة ؛ وإنما يكفي  
لتوقيعها ثبوت حيازته أو إحرازه لها ،  
وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي  
نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم  
بقانون ، إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز

بقصد النعاطي ، أو الاستعمال الشخصي .

وإذا صدر القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في  
أثناء سير المحاكمة ، الذي تدرج في العقوبات  
تبعاً لخطورة الجاني ودرجة إثمه ومدى  
ترديه في هوة الإجرام ، وقدر لسكل حالة  
العقوبة التي تناسبها ؛ وكان هو الأصلح بما  
جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، فأعملته  
المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه  
أحرز تلك المخدرات « بقصد الاتجار » .  
وهي في هذا لم تتعد الواقعة التي أقيمت بها  
الدعوى ، وتناولها الدفاع في مرافعته ، فإن  
استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم  
لا يعد تغييراً للتهمة ، يقتضى لفت نظر  
المتهم أو المدافع عنه ؛ بل هو مجرد تطبيق  
للقانون الأصلح الواجب الانبعاث ، إعمالاً  
للمادة الخامسة من قانون العقوبات ، بما ينفي  
عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع .

٤ — الدفع بتلقيق التهمة من أوجه  
الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل  
من المحكمة ردأ صريحاً ، ما دام أن الرد  
مستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى  
أدلة الإثبات التي أوردتها المحكمة .

( القضية ٢٧٧٣ لسنة ٣٢ ق )

٢٧٩

٢٢ من أكتوبر ١٩٦٣

١ — إخفاء : أشياء مسروقة ، ركن العلم .  
لإثبات .

ب — محاكمة : إجراءاتها . إثبات . شاهد .  
محكمة استئنافية : دفاع ، إخلال بحقه .



أن الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

٤ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي ، بناء على الأدلة المطروحة عليه ، بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين فيها عدا الأحوال التي قيدها القانون فيها بذلك .

٥ - تنص المادة ١٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « يكون رد الأشياء المضبوطة إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها . وإذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها ، يكون ردها إلى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن لمن ضبطت معه حق في حبسها بمقتضى القانون » .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برد المضبوطات التي دين الطاعنان الأول والثاني بإخفائها ، بوصف كونها متحصلة من جريمة السرقة التي وقعت على المدعية بالحقوق المدنية ، إلى هذه الأخيرة ؛ فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

( القضية ٢٨ لسنة ٣٣ ق ) .

٢٨٠

٢٢ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - إثبات : اعتراف ؛ محكمة موضوع . حكم ، تسبيب ، عيب . قتل عمد ، سبق لإصرار .  
ب - عقاب : موافقه ، جنون ، عامة في العقل ؛ محكمة موضوع ، دفاع ، إخلال . مسؤولية جنائية .

ج - نقض : سلطة محكمة النقض . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٤ و ٤٦ ، نيابة ، رأيها ، إعدام .

ج - حكم : تسبيب ؛ عيب .

د - إثبات : محاكمة ، إجراءاتها . حكم ، تسبيب ، عيب ؛ دفاع ، إخلال .

ه - مضبوطات : ردها ؛ إخفاء أشياء مسروقة ، إجراءات جنائية م ١٠٢ .

المبادئ القانونية :

١ - ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة ، مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب ؛ بل للحكمة أن تتبينها من ظروف الدعوى .

٢ - محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ، أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه .

ولما كان الثابت ، من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ، أن محكمة أول درجة ، بعد أن سمعت شاهد الإثبات وشاهد نفي المتهم الأول ؛ ترفع المدافع عن الطاعن في موضوع الدعوى ، دون أن يطلب سماع شهود معينين ؛ كما أنه لم يضمن مذكرته ، المقدمة بالجلسة التي تمت فيها المرافعة ، طلباً بهذا المعنى ، مما يعد نزولاً منه عن هذا الإجراء ؛ فإن النعي على المحكمة الاستئنافية التفاتها عن إجابة الطاعن إلى سماع الشاهدين اللذين طلب إليهما سماعهما ، يكون على غير أساس ؛ ما دامت لم تر من جانبها حاجة إلى ذلك .

٣ - لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي المختلفة ، طالما

## المبادئ القانونية :

١ - الاعتراف في المواد الجنائية عنصر من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها القدلية على المعترف .

فلما أن تجزىء هذا الاعتراف ، وتأخذ منه ما تظن من إلى صدقه ، وتطرح سواه عما لا تنق به ؛ دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى اعتراف المتهم في تحقيق النيابة من توافر سبق الإصرار لديه على ارتكاب جريمته ، باستقرار نيته على قتل زوجته المجنى عليها منذ ثلاث سنوات سابقة ، وشرائه المطواة بقصد استعمالها في الحادث قبل وقوعه بثلاثة أيام ولم تأخذ بما زعمه في بعض المواضع من أن فكرة القتل لم تخطر له إلا على أثر وقوع المشادة بينه وبين زوجته بسبب إصرارها على الاستمرار في مسلكها الشائن ؛ فإن ذلك لا يعيب حكمها ، خاصة وقد أبدت المحكمة توافر هذا الظرف لدى الطاعن ، بوقائع أخرى أوردها الحكم .

ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور في التسبيب لا يكون سديداً .

٢ - من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية ، التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية ، أمر يتعلق بوقائع الدعوى ، يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب عليه ، طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة .

وإذا كان الدفاع قد أثار عرضاً في مرافعته ما يفيد أن المتهم كان بحالة غير طبيعية ، فاندفع في ارتكاب جريمته بسبب غيرته على شرفه ، الذي انتهكته زوجته المجنى عليها ؛ فإن ذلك لا يعتبر طلباً لعرض المتهم على إخصائي لفحص قواه العقلية ، وإنما يفيد ترك الأمر للمحكمة تقدره على نحو ما تراه . ولما كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة استخلصت أن المتهم قارف جريمته وهو حافظ لشعوره واختياره ، ورد على ما تمسك به الدفاع بشأن حالته العقلية ، ولم تأخذ المحكمة به ؛ بناء على ما تحققت من أن المتهم ارتكب الحادث بإحكام وتدبير وروية ؛ فإن في ذلك ما يكفي لسلامة الحكم . ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من الإخلال بحق الدفاع غير سليم .

٣ - تجاوز الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات الطعن أمام محكمة النقض وإجراءاته ، عند عرض النيابة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم ، عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون المذكور ؛ لا يترتب عليه عدم قبول العرض .

ذلك بأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية ، وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية ، والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال ، متى صدر

الحكم حضورياً . فضلاً عن أن هذه المحكمة تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفه الذكر ، وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها ، سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم ، وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

( القضية ٩٨٦ لسنة ٣٢ ق ) .

٢٨١

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - نقض : طعن ، حكم فيه ، أثره : عكسة ؛  
إحالة ، سلطتها .

ب - نشر : جرائمه ، قذف ، قصد جنائي .  
حكم ، مسبب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - نقض الحكم يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، وتجرى فيها المحاكمة على أساس ما هو ثابت بالأوراق .

فلا تنقيد المحكمة الاستئنافية بما ورد في حكمها الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ؛ ولا يقيدها حكم النقض في إعادة تقديرها .

إلا أنه لا يعيب الحكم أن أثبت في مدوناته الأسباب التي دعم بها حكم النقض قضاءه ؛ لأن ذلك يفيد أن المحكمة الاستئنافية قد أخذت بالرأى القانوني الذي قال به الحكم المذكور ، واستقر عليه قضاء النقض .

٢ - لما كان لمحكمة النقض تصحيح الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما هي ثابتة في الحكم ، فإن لها في جرائم النشر أن تستظهر مراعى العبارات لتبين إن كانت تكون جريمة أم لا .

وإذا استظهرت أن هذه العبارات شائنة بذاتها ، وأنها تمس شرف المقدوف في حقها ، وهو مورث المطعون ضدهما ، وأنها لو كانت صادقة لأوجبت عقابه أو احتقاره والخط من كرامته ؛ فقد أنزلت حكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى ، واعتبرت الفعل الذي ارتكبه الطاعن في حق المورث مؤثماً ، يستوجب مساءلته قانوناً .

وكان دفاع الطاعن في خصوص النقد المباح ، إنما هو في واقعه ، لا يخرج عن كونه دفاعاً منصفاً على انعدام القصد الجنائي لديه ؛ وقد تناولته محكمة النقض في حكمها الذي تبناه الحكم المطعون عليه الأخير . .

فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، وجاء خلواً من عيب القصور .

( القضية ١٩ لسنة ٣٣ ق ) .

٢٨٢

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - محاكمة : إجراءاتها ؛ ارتباط . دعوى جنائية .  
نيابة عامة . سلاح . قتل ، شروع ؛ سرقة ، شروع ،  
إجراءات جنائية م ٣/٢١٤ ، ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .  
عقوبات م ٣٢ . سلاح ، إحراز .



ب — حكم . تسبيب ، عيب .

ج — إنبات : شاهد . محكمة موضوع . حكم ، تسبيب ، عيب .

### المبادئ القانونية :

١ — أساس الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، المضافة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وإنما هو قيام الارتباط بين إحدى الجنايات المنصوص عليها في تلك الفقرة ، وبين الجرائم الأخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة طبقاً لما لما هو معرف به في المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

ولما كانت جريمة إحراز السلاح الناري وذخيرته ، بغير ترخيص ، هي من الجرائم التي تجوز فيها الإحالة مباشرة إلى محكمة الجنايات ، عملاً بنص الفقرة سالفه الذكر ؛ وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن ، للأسباب التي أوردها ، إلى أن الطاعن أحرز سلاحاً وذخيرة بغير ترخيص ، واستعملها في جريمة الشروع في القتل المقتترنة بجناية الشروع في السرقة . وكان لا يقدح في سلامة استخلاصه أن يكون السلاح المستعمل لم يضبط ، طالما أنه استقر في يقين المحكمة إحراز الطاعن إياه : فإن ما انتهى إليه الحكم من قيام الارتباط بين جريمة الشروع في القتل المقتترنة بجناية الشروع في السرقة ، وبين جريمة إحراز السلاح الناري وذخيرته ، يكون سديداً وسائغاً .

ويكون النحي عليه بانطوائه على بطلان في الإجراءات ، أثر فيه ؛ على غير أساس .  
٢ — البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو منه اقتناع القاضي دون الأجزاء الخارجة عن هذا السياق .  
ولما كان الحكم المطعون فيه ، وإن كان قد أورد التجربة التي أجرتها النيابة ، إلا أنه أفصح عن عدم تعويله عليها في تكوين معتقده في الدعوى .

وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء تجربة أخرى غير تلك التي أجرتها النيابة ؛ فإن النص على الحكم بالفساد في الاستدلال ، والتناقض في التسبيب ؛ لا يكون له محل .

٣ — من حق المحكمة التعويل على ما يقول الشاهد في حق المتهم ، وإطراح ما يشهد به ضد غيره من المتهمين ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها .

( القضية ٧٦٤ لسنة ٣٣ ق ) .

٢٨٣

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣

١ — سلاح : إحرازه بدون ترخيص ، جريمة ، قيامها في ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ٢ و ١٠ و ٣٧ ؛ قرار الداخلية ١٣ من سبتمبر ١٩٥٤ م ٨ .

ب — دفاع جوهرى : حق دفاع ، إخلال .

### المبادئ القانونية :

١ — مفاد نصوص المواد الثانية والعاشرة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة

٢٨٤

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣

- ١ - شاهد : أقوال شهود ، تطابقها .
- ب - دليل : تساند الأدلة في المواد الجنائية .
- ج - حكم : أجزاءه ، المعول عليه فيها .
- د - تفتيش : إذن ، إصداره . دفتر ، نقض ، طعن مصالحة فيه .
- هـ - تلبس : قبض ، مأمور ضبط قضائي ، تفتيش إذن ، تنفيذه .

## المبادئ القانونية :

١ - الأصل أنه لا يشترط أن تتطابق أقوال الشهود على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجريه المحكمة ، يتسلم به ما قاله كل منهم ، بالقدر الذي رواه الآخر .

٢ - لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم يذنب كل دليل منها ويقطع في كل جزء من جزئيات الدعوى : فالأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ، ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٣ - البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي

والذخائر . والمادة الثامنة من قرار وزير الداخلية في ١٣ من سبتمبر ١٩٥٤ نفاذاً للمادة ٣٧ من القانون المذكور :

أن جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص ، وعدم تجديده في الموعد المقرر ، ولو اتخذ المتهم بعد ذلك ، لدى جهة الإدارة ، الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

٢ - لما كان العذر الذي أبداه الطاعن بمرضه خلال الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر من السنة التي انتهى فيها مفعول الترخيص ؛ لا يعد دفاعاً جوهرياً يجب معه على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه ، بما يسوغ إطرأحه :

ذلك أنه بفرض ثبوته ، فإنه لا يدرأ عن الطاعن المسؤولية ، إذ أنه كان في ميسوره تقديم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل ، بخطاب موصى عليه : كما أشار إلى ذلك قرار وزير الداخلية في ١٣ من سبتمبر ١٩٥٤ ، نفاذاً للمادة ٣٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر .

ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع ، يكون على غير أساس ، متعين الرفض موضوعاً .

( القضية ٧٧٠ لسنة ٢٣ ق ) .

دون غيره من الأجزاء الخارجة عن هذا السياق .

ومن ثم فلا يؤثر في سلامة الحكم ما يعيبه عليه الطاعن من ترديه في الخطأ في خصوص موقف الشرطي السرى وقت إطلاقه الأفعورة النارية على سيارته ، إذ أن هذه الواقعة بفرض قيام الخطأ فيها ، لا تمس منطق الحكم ولا النتيجة التي خلص إليها .

٤ - تقدير جدية التحريات التي بني عليها إذن التفتيش ، موكول لسلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ؛ فتبي أن تلك السلطة على ما ارتأت في هذا الصدد ، فلا سبيل لمصادرتها في عقيدتها .

ولما كان موضوع الإذن قد انصب على تفتيش المأذون بضبطه وتفتيشه بالسيارة المعنية بذاتها ، وهي سيارة الطاعن ؛ فلا يقبل من هذا الأخير التحدث عن بطلان هذا الإذن بدعوى تعميم مداه وامتداده إلى كل سيارات الأجرة التي يوجد بها ذلك المأذون بضبطه وتفتيشه ، لانتفاء مصلحة الطاعن في هذا الدفع .

٥ - تنفيذ إذن التفتيش موكول إلى القائمين به ، يجرونه بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المقصود منه . فلما مور الضبط القضائي في سبيل تنفيذ مهمته المأذون له بها ، وأن يستعين بمروسيه على الوجه الذي يراه محققاً للغرض من التفتيش .

ومن ثم فإن إطلاق الشرطي السرى النار

على إطارات السيارة لإستيقتها ، تنفيذاً لأمر رئيسه الضابط ، عندما شاهدها تحاول الفرار بعد أن أطلق هذا الأخير النار على إطاراتها ؛ أمر لا غبار عليه قانوناً .

فإذا ما توقفت السيارة ، وانطلق منها الطاعن حاملاً لفافة محارلاً لإلقاءها في التربة المجاورة ؛ فإن تعرض الشرطي المذكور له للحيولة دون فراره والتخلص من جسم الجريمة وإكراهه على الوقوف حتى لحق به الضابط للكشف عن حقيقته بعد أن وضع نفسه موضع الشبهات والريب ، لا يكون باطلاً .

وإذا ما شهد الضابط كل ذلك ، وأدرك ما تدل عليه تلك الظروف التي تلي بذاتها عن صلة الطاعن بالجريمة فإن من حقه والجريمة تعد في حالة تلبس جاء كشفه عن طريق مشروع ، أن يقبض على الطاعن ، وأن يضبط المخدر الذي ألقى به .

( القضية ٧٧٤ لسنة ٣٣ ن ) .

٢٨٥

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - حكم : عقيدة المحكمة ، تكوينها ، الاقتضاء العقلي والمنطقي .

ب - تفتيش : إذن به ، خطأ في اسم المطلوب تفتيشه .

ج - تحريات : جديتها وكفايتها ، تقديرها .

المبادئ القانونية :

١ - المحكمة غير مقيدة بالألا تأخذ إلا



على تصرفها في هذا الشأن ؛ فلا معقب عليها في ذلك .

( القضية ٧٧٨ لسنة ٣٣ ق ) .

٢٨٦

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - قتل عمد : قصد جنائي ، عام ، خاص ؛  
نية قتل . حكم ، تسبب عيب .

ب - إبادة : أسبابها ، دفاع شرعي ، دفع به .  
حكم ، تسبب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - القصد الجنائي في جريمة القتل العمد  
أو الشروع فيه ، يتميز بعنصر خاص هن  
القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي  
على النفس : هو أن يقصد الجاني من ارتكابه  
الفعل إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر  
بطبيعته أمر داخلي في نفس الجاني .

ومن ثم فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة  
متهمم في هذه الجريمة ، أن تعني المحكمة  
بإيراد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها  
أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المستند  
إليه ، كان في الواقع يقصد إزهاق روح  
المجنى عليه .

ولما كان تصويب العيار في اتجاه مقابل  
لصدر المجنى عليه ، لا يصلح بذاته سنداً للقول  
بأن الطاعن قد استهدف من المجنى عليه مقتلاً ؛  
طالما كان رافعاً ذراعه وأصاب العيار يده ،  
وكان ما ذكره الحكم في نية القتل لا يوفر  
وحده الدليل على ثبوتها ، فإن الحكم المطعون

بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر ، بل  
لها أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها عن  
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، وترتيب  
الحقائق القانونية المتصلة بها ؛ إلى ما استخلصه  
من جماع العناصر المطروحة عليها ، بطريق  
الاستنتاج والاستقراء ، والممكنات العقلية  
كافة : ما دامت لا تخرج في ذلك عن الاقتضاء  
العقلي والمنطقي .

وإذا كان الحكم لم يؤسس قضاءه على  
القول بأن الطاعن أقر بوجود الضابط وقت  
الضبط والتفتيش ، كما زعم الطاعن في طعنه ؛  
بل أقامه على قوله إن الطاعن أقره في  
التحقيقات بما يستخلص منه صدق شهادة  
الضابط وسلامتها ؛ فإن النعي على الحكم  
بدعوى الخطأ في الإسناد ، يكون في  
غير محله .

٢ - الخطأ في إسم المطلوب تفتيشه  
لا يبطل التفتيش ؛ ما دام أن الحكم قد  
استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه ،  
هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش ؛  
ويكون النعي على الحكم بالقصور في التسبب ،  
على غير أساس .

٣ - تقرير جدية التحريات وكفايتها  
لإصدار أمر التفتيش ، هو من المسائل  
الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة  
التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .  
ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية  
الاستدلالات التي قام عليها أمر التفتيش  
وكفايتها لتسويغ إصداره ، وأقرت النيابة

الأدلة التي كونت منها المحكمة عقيدتها ،  
واطمانت منها إلى أن التفتيش قد أسفر عن  
العثور على المخدر المضبوط .

وإذا كان الطاعن لم يبد دفاعاً بطلان  
إجراءات التفتيش في أثناء المحاكمة ، وقد  
خلا الحكم المطعون فيه مما يدل على هذا  
البطلان ؛ فلا يجوز أن يثير ذلك أمام  
محكمة النقض .

٢ — لماوردى الضبطية القضائية إذا  
ما صدر إليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش ،  
أن يتخذوا ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض  
منه ، دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ،  
ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على  
القانون .

فلا تثريب على الضابط المتدرب للتفتيش  
فيما قام به لتنفيذ الإذن من طرق باب منزل  
الطاعن والإعلان عن شخصيته ، ثم النظر  
في داخل المنزل من خلال واجهة بابه  
الزجاجية ، ليتبين علة ما سمعه من هرج فيه ،  
بما أثار شكوكه في مسلك المتهم .

ولما كان الحكم لم يعول بصفة أصلية ،  
في القضاء بالإدانة على دليل مستمد من قيام  
حالة التلبس بالجريمة حال ارتكابها كما  
شاهدها الضابط ، بل على ما أسفر عنه  
التفتيش المأذون له بإجراءاته من ضبط المخدر  
في حيازة الطاعن ، فإن النعي على الحكم بالخطأ  
في تطبيق القانون ، وبالفساد في الاستدلال ،  
يكون في غير محله .

٣ — انقضاء الأجل المحدد للتفتيش ،

فيه يكون قد انطوى على قصور في البيان ، مما  
يعيبه ويستوجب نقضه .

٢ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي  
يعتبر من الدفوع الجوهرية التي يجب على  
المحكمة أن تناقشها في حكمها ، وترد عليها .  
ولما كان الحاضر عن الطاعن دفع بأن  
الطاعن كان في حالة دفاع شرعي عن النفس ،  
إذ أن المجنى عليه شمر في وجهه فأسه ، وجاء  
تقرير الطبيب الشرعي مؤيداً ذلك ، حين  
أثبت أن إصابة المجنى عليه حدثت وهو  
رافع يده إلى أعلى ، وكانت المحكمة قد قضت  
بإدانة الطاعن دون أن تعرض لهذا الدفع  
أو ترد عليه ، مما يجعل حكمها مشوباً بالقصور ،  
ويستوجب نقضه .

( القضية ٧٧٦ لسنة ٣٣ ق ) .

٢٨٧

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣

١ — دفع : موضوعي ، بطلان إجراءات تفتيش  
محكمة موضوع . مواد مخدرة ، حكم ، تسبيب ، عيب .

ب — تفتيش : إذنه ، تنفيذه ، منزل متهم ، مأمور  
ضبط قضائي . حكم تسببيه ، عيب . تلبس . مأمور ضبط  
قضائي .

ج — إذن تفتيش : أجل محدد ، انتهاءه ، تجديد  
مفعوله ، تحريات ، تقدير جديتها .

د — حكم : تسبيب ، عيب . إثبات ، معانة .

المبادئ القانونية :

١ — الدفع ببطلان إجراءات التفتيش  
دفع موضوعي ، أساسه المنازعة في سلامة

التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي في مجموعها إلى ما رتبته عليها ، فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن من إطراح الحكم بعض تفصيلات المعاينة .

( القضية ٩٨٩ لسنة ٣٣ ق ) .

٢٨٨

٢٧ من أكتوبر ١٩٦٣

نقض : طعن ، إجراءاته ، تقرير به ، بأسبابه ،  
مبعاده . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٤ .

المبدأ القانوني :

التقرير بالطعن بالنقض في الحكم ،  
هو مناط اتصال المحكمة به . وتقديم  
الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد  
الذي حدده القانون ، هو شرط لقبوله ،  
والتقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً  
وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام  
الآخر ، ولا يفنى عنه .

ولما كان الثابت أن الطاعن ، وإن قرر  
بالطعن في الحكم في الميعاد القانوني ؛ إلا أنه  
لم يقدم أسباب طعنه إلا بعد انتهاء الميعاد  
المحدد في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة  
١٩٥٩ بشأن حالات الطعن وإجراءاته أمام  
محكمة النقض : ومن ثم فإن الطعن يكون  
غير مقبول شكلاً .

( القضية ١٠٥٥ لسنة ٣٣ ق ) .

في الأمر الصادر به ، لا يترتب عليه البطلان .  
وإنما لا يصبح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن  
يحدد مفعوله ، والإحالة عليه أو على التحريات  
التي بني عليها بصدده تجديد مفعوله جائزة ،  
ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء  
الآجل المذكور .

وهي كانت النيابة ، حين أصدرت الإذن  
الأول بالتفتيش ، قد رأت أن التحريات  
كافية لتسويغ هذا الإجراء ، وأصدرت  
أمرها بالتجديد بناء على استقرار تلك  
التحريات ، التي لم يؤثر فيها انقضاء الآجل  
المذكور .

وإذ أثبت الحكم أن أمر التفتيش  
وتجديده ، قد صدر من النيابة تأسيساً  
على ما تحققته من تلك التحريات ، وكان  
تقدير كفاية التحريات وجديتها متروكاً  
لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ،  
وقد أقرتها على سلامة تقديرها ؛ فإنها تكون  
محقة في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش .

٤ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة  
يكمل بعضها بعضاً ، ومنها مجتمعة تتكون  
عقيدة القاضي : فلا ينظر إلى دليل بعينه  
لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ؛ بل يكفي  
أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة ، مؤدية  
إلى ما قصده الحكم منها ، ومنتجة في إثبات  
اقتناع القاضي واطمئنانه إلى ما انتهى إليه .

ولما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى ،  
بما تتوافر به كل العناصر القانونية للجريمة



٣٨٩

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣

- ١ — مواد مخدرة : أتعجار ، واقعة مادية ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقديرها .  
 ب — قصد جنائي : حكم ، تحدته عنه استقلالاً في جريمة إحراز مخدر .  
 ج — اعتراف : مواد جنائية ، محكمة موضوع ، تقديرها .

## المبادئ القانونية :

١ — الاتجار في المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية ، تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها ، طالما أنها تقيمها على ما يلتجئها .

ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه سائغاً ومردوداً إلى أصله في الأوراق ، ويتوافر به قصد الاتجار في الجواهر المخدرة كما هو معروف به في القانون ؛ فإنه لا يقبل من الطاعن بحجالة الحكم فيما خلص إليه في هذا الصدد .

٢ — لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر ؛ بل يكفي أن يكون فيها أورده من وقائع وظروف ، ما يكفي في الدلالة على قيامه .

ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على أي نحو تراه ؛ متى كان ما استخلصته لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .

٣ — الاعتراف في المواد الجنائية يخضع

لتقدير محكمة الموضوع ، شأنه في هذا شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها ؛ فلها أن تأخذ به بالسكامل ؛ كما أن لها أن تجزمه فتأخذ منه بما تظمن إليه دون أن تتقيد بالأخذ ببقية .

( القضية ١٠٥٦ لسنة ٣٣ ق ) .

٢٩٠

٢٩ من أكتوبر ١٩٦٣

- ١ — استئناف : تقرير به ، طريقته ، حكم ، تسبيب ، عيب ، دفاع ، إخلال بحقه . إجراءات جنائية م ٤٦٦ ملف تقارير الاستئناف ، ضمه .  
 ب — أمر تكليف مهندس قانون : تفسير ، نقض ، طعن ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون .  
 ق ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ م ١ — ٥ .  
 ق ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .  
 ج — قانون : عنوانه ؛ نصه .  
 د — محكمة نقض : سلطتها ، استئناف . معارضة . معارض ، نسوى . مركزه . مهندس . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢/٣٥ . ق ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ م ٦ .

## المبادئ القانونية :

١ — الطعن بطريق الاستئناف إن هو إلا عمل إجرائي ، لم يشترط القانون لرفعه إلا إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون ؛ وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، في خلال الأجل الذي حدده في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

فتمنى حضر طالب الاستئناف في قلم الكتاب وقرر شفاهاً أمام الكتاب المختص برغبته

بين المادتين الأولى والخامسة ، لاختلاف نطاق كل منهما عن الأخرى ، وتباين المصدر التشريعي لكل :

إذ أن المادة الأولى مقصورة على الخريجين الجدد في كليات الهندسة بالجامعات المصرية ؛ على حين أن المادة الخامسة تتناول المهندسين من الدرجة الخامسة فما دونها؛ العاملين فعلاً بالوزارات والهيئات والمؤسسات العامة .

والأمر في تحديدهم يرجع فيه إلى أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهنة الهندسية ، الذي يسبغ هذا اللقب ، ليس فقط على الحاصلين على درجة بكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية ؛ بل إنه يشمل الحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات ، أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة (قسم العمارة) ، أو على شهادة هندسية معادلة لأيهما ، معترف بها من وزارة المعارف العمومية . . والذين اعتبرهم القانون المذكور مهندسين مساعدين ، وصرح باعتبارهم مهندسين بشروط معينة نص عليها في الفقرة (ج) من المادة الثالثة منه .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن الطاعن ، وهو من خريجي مدرسة الفنون والصناعات ، حاصل على لقب مهندس ؛ وكان الطاعن لا ينازع في هذه الصفة ؛ فإنه إذ أدانته طبقاً للمادة الخامسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، يكون قد أنزل عليه صحيح القانون .

في رفعه ؛ وقام هذا الأخير بتدوين تلك الرغبة في التقرير المعد لهذا الغرض ، والتوقيع عليه منه هو : فإن الاستئناف يعد قائماً قانوناً ؛ بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر بالاستئناف ، أو عدم توقيعه .

ويترتب على هذا الإجراء ، دخول الطعن في حوزة المحكمة الاستئنافية ، واتصالها به .

ولما كان الحكم قد أثبت قيام الدليل على حصول الاستئناف من النيابة العامة ، بالأوضاع التي نص عليها القانون ؛ وأطرح ما قدمه الطاعن من أوراق مستمدة من جداول القضايا بنبابة المحكمة ، التي أصدرت الحكم المستأنف تأسيساً على أن هذه الجداول لا شأن لها بإثبات التقرير بالاستئناف على الوجه الذي حدده القانون .

وهو استخلاص سائع يحمل قضاء الحكم في هذا الشأن : فإنه لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم التفاته عن طلب ضم ملف تقارير الاستئناف ؛ طالما أن المحكمة قد واجهت أسانيد دفاعه ، واطمأنت إلى سلامة طعن النيابة بالاستئناف ، وحصوله في الميعاد القانوني .

٢ - مؤدى نصوص المواد من ١ إلى ٥ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية ، أنه لا وجهة للترابط.

٣ — عنوان القانون ، ليس له قوة نصه الصريح ، وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص .

٤ — لمحكمة النقض ، إعمالاً للرخصة المخولة إياها بمقتضى المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات الطعن بالنقض وإجراءاته ، أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن .

ولما كانت النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي الغيابي ، الذي قضى بتغريم الطاعن عشرة جنيئات ، على خلاف نص المادة السادسة من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ .

التي تقضى بعدم النزول بالغرامة عن خمسين جنيهاً ؛ وإنما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها الطاعن : فإنه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت إلى إدانة الطاعن ، أن تقضى عليه بما يجاوز حد الغرامة المحكوم عليه بها غيابياً : لأنها بذلك تكون قد سوات مركزه ، وهو ما لا يجوز ؛ إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها .

ومن ثم ترى المحكمة أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن ، نقضاً جزئياً ، وأن تصححه بتغريمه عشرة جنيئات .  
(القضية ١٩٤٣ لسنة ٣٢ ق) .



## قضاء محكمة النقض المدنية

٢٩١

٧ من مارس ١٩٦٣

١ - نقض ، مصلحة فيه ، زوالها بعد قيامها وقت صدور الحكم ، زوالها بعد ذلك .

ب - نقض : طعن ، حالته ، حكم سابق جائز لقوة الأمر المقضي ، حجبة . قوة الأمر المقضي . دعوى عدم جواز نظرها .

المبادئ القانونية :

١ - يكفي لتوافر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، ولا يحول دون قبول الطعن زوال هذه المصلحة بعد ذلك ، متى كان الطاعن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

٢ - إذا كان الحكم الصادر بصحة عقد بيع ونفاذه ، قد أقام قضاءه في أسبابه المرتبطة بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً على أساس أن المشتري قد أوفى ثمن المبيع ، وذلك رداً على دفاع البائع بأنه لم يوف الثمن ، فإن الحكم المطعون فيه الصادر في دعوى تالية بفسخ عقد البيع ذاته استناداً إلى أن الثمن لم يدفع ، يكون قد فصل في النزاع خلافاً لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم ، وحاز قوة الأمر المقضي : مما يستوجب نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

ولا عبرة باختلاف الطلبات في الدعويين

ما دام الأساس فيهما واحد ، وهو ما إذا كان المشتري قد أدى ثمن البيع أو لم يؤده . ذلك أن الحكم الصادر في الدعوى الأولى قد تضمن الفصل في السبب المشترك للدعويين ، ومن ثم يكون لهذا الحكم حجبة في هذا الخصوص .

( القضية ١٦ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساقفة المسيحي الموضي ومحمود نونيق اسماعيل وأميل جبران ومحمد ممتاز نصار وحافظ محمد بدوي المستشارين ) .

٢٩٢

١٤ من مارس ١٩٦٣

اختصاص : نوعي ؛ لإجارة أما كن ؛ صلح . نقض طعن ، أحوال ؛ أمر أداء ، صدوره من قاص جزئي بالاجرة الزائدة . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ م م ٤ و ٦ و ١٥ ؛ مرافعات م ٤٢٥ .

المبدأ القانوني :

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لانزاع بين الطرفين في أن الاجرة المطالب بها بموجب عقد الصلح المبرم بينهما تزيد على الحد الأقصى المقرر في قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإنما انحصر النزاع في مشروعية الاجرة الزائدة التي تضمنها عقد الصلح . وكان الحكم قد استند في تسويغ اختصاصه إلى تفسير المادة السادسة من القانون المذكور ، بأنه ينبغي التفرقة

بين قبول المستأجر الزيادة عند بدء الإيجار ، وقبوله لها في أثناء سريان العقد ، فإن الدعوى بهذه الصورة ، تعد منازعة إيجارية ناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وتستلزم تطبيق نصوصه ، وبالتالي تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية دون المحكمة الجزئية ، عملاً بالمادة ١٥ من القانون المذكور .

وإذ خالف الحكم ، وهو صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية ، هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف قواعد الاختصاص النوعي ، مما يستوجب نقضه في شأن الاختصاص ، وفقاً للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات ، والقضاء بعدم اختصاص قاضي محكمة المواد الجزئية بإصدار أمر الأداء بالمبالغ التي كانت محل النزاع في الدعوى .

( القضية ١٢٣ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين محمود القاضي ، ومحمد توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ) .

٢٩٣

١٤ من مارس ١٩٦٣

دعوى : صحة التعاقد والحكم فيها ، تسجيلها في غير بطلان بيع ملك الغير في نظام عام في عقد .  
ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ م ١٧٠٩ .

المبادئ القانونية :

مؤدى نص المادتين ١٧٠٩ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ، أن ملكية العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع ، أو بتسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد ، أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت . ويكون

للدعى في هذه الحالة الأخيرة أن يحتج بحقه على الغير ابتداء من اليوم الذي تم فيه تسجيل صحيفة الدعوى ، وينبني على ذلك أن تسجيل صحيفة الدعوى والحكم فيها بصحة التعاقد ، ولو كان نهائياً ، دون التأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل الصحيفة لا يترتب عليه نقل الملكية إلى المشتري بل تبقى هذه الملكية للبائع ، وبالتالي يعتبر تصرفه إلى مشتر آخر صادراً من مالك . ولا يحول دون الحكم الأخير بصحة ونفاذ عقده مجرد تسجيل صحيفة دعوى المشتري الأول وصدر حكم لمصلحته بصحة تعاقدته .

٢ — بطلان بيع ملك الغير مقرر لمصلحة المشتري ، ومن ثم يكون له دون غيره أن يطلب إبطال العقد . وما لم يثبت أن البائع غير مالك ويطلب البطلان صاحب الحق فيه ، فإن عقد البيع يبقى قائماً منتجاً لآثاره بحيث يكون للمشتري أن يطلب البائع بتنفيذ التزاماته ، ويعد هذا منه إجازة للعقد .

( القضية ٢٤٣ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي وبحضور السادة المستشارين محمود القاضي ، ولطفي علي ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي ) .

٢٩٤

١٤ من مارس ١٩٦٣

١ — قرار إداري : ماهيته . اختصاص ولائي . قاضي أمور مستعجلة . نقض .  
ب — اختصاص : ولائي ، أموال عامة ، ملكية .

المبادئ القانونية :

١ — متى كان الكتاب الدوري الذي

الدورى الموجه من مصلحة خفر السواحل إلى مدير إدارة السواحل الغربية ، تضمن قراراً إدارياً يمنع على المحاكم العادية النظر في أمر تأويله وإيقاف تنفيذه أو المطالبة أمامها بتعويض عن الضرر الناجم عنه .

وأضاف الحكم أن الأرض المقام عليها منزل الطاعن من المنافع العامة ، ولا يجوز تملكها بالتقادم ، كما لا يجوز وضع اليد عليها ، وللادارة حق إزالة التعدي الذي يقع عليها . ولما كان الكتاب الدورى الذى أشار إليه الحكم المطعون فيه ووصفه بأنه قرار إدارى قد وجه من مدير مصلحة خفر السواحل إلى مدير إدارة السواحل الغربية يطلب فيه ، التنبيه على الأقسام والوحدات بإزالة التعدي على أملاك المصلحة ، على أن تخطر المصلحة أولاً وقبل إخطار البوليس والنيابة ، وأن تكون الأقسام مسئولة عن عدم إزالة الاعتداء وعن عدم إخطار المصلحة به فى أول الأمر ، وما تضمنه الكتاب المذكور على الصورة المتقدمة لا يعدو أن يكون مجرد تعليمات صادرة إلى أقسام السواحل الغربية لما يجب عليها اتباعه فى حالة وقوع تعد على أملاك المصلحة فى إبلاغ السلطات الإدارية المختصة للعمل على إزالة التعدي ؛ فالكتاب بهذه المثابة لا يتمخض عن قرار إدارى فردى يتمتع بالحصانة القانونية أمام المحاكم العادية ، ويترتب على ذلك أن ما وقع من رجال المصلحة فى سبيل إزالة التعدي لا يستند إلى قرار إدارى .

وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، واعتبر التعليمات المشار إليها نقلاً قراراً إدارياً ، ورتب على ذلك عدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى ، يكون قد خالف القانون فى مسألة اختصاص متعلق بالولاية .

وجهه مدير مصلحة خفر السواحل إلى مرسوميه ، لا يعدو أن يكون مجرد تعليمات صادرة إلى أقسام المصلحة بما يجب عليها اتباعه فى حالة وقوع تعد على أملاكها من إبلاغ السلطات الإدارية المختصة للعمل على إزالة هذا التعدي ، فإن الكتاب بهذه المثابة لا يتمخض عن قرار إدارى فردى يتمتع بالحصانة القانونية أمام المحاكم العادية . وينبنى على ذلك أن ما يقع من رجال المصلحة فى سبيل إزالة التعدي لا يكون مستنداً إلى قرار إدارى .

وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر هذه التعليمات قراراً إدارياً ورتب على ذلك قضاءه بعدم اختصاص المحاكم العادية ( بما فيها القضاء المستعجل ) بنظر دعوى إثبات الحالة المترتبة على إزالة التعدي ، فإنه يكون قد خالف القانون فى مسألة اختصاص متعلق بالولاية .

٢ - تختص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بملكية الأملاك العامة ، بعد أن ألغى القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء ، النص الذى كان وارداً فى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الذى كان يحظر على المحاكم الحكم فى الدعاوى المتعلقة بملكية الأملاك العامة .

الحكم:

« . . . وحيث إن . . . الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بعدم الاختصاص على أن الكتاب



الموجه ابتداءً لخصم آخر ، بحيث يتمتع عليها النظر فيه .

ذلك أن الطلب الاحتياطي لم يوجه إلى المستأنف ولم يكن نتيجة مترتبة بطبيعتها على الفصل في الطلب الأصلي ، متى كان الاستئناف المرفوع عنه جائزاً نظره بغير اختصاص للخصم الموجه إليه الطلب الاحتياطي ، ولم يقض له بشيء على المستأنف . ولا محل للاستئناف في قبول المحكمة الاستئنافية الطلب الاحتياطي إلى حكم المادة ٤١٠ مرافعات ، إذ أن هذا الطلب لا يعتبر من وسائل الدفاع أو الدفوع المشار إليها في تلك المادة ؛ كما أنه لا محل لإعمال قاعدة أن استئناف الطلب الأصلي يطرح الطلب الاحتياطي ، لأن مجال إعمال هذه القاعدة أن يكون الطالبان موجهين إلى خصم واحد .

( القضية ٣٦٤ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة عود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ومحمود توفيق اسماعيل واطفي على ، وحافظ محمد بدوي ) .

٢٩٦

١٤ من مارس ١٩٦٣

١ - دعوى : إجراءات نظرها ، خصومة ، سقوط ، نزول عنه . نظام عام . استئناف .

ب - نقل أشياء : ناقل ، مسئولية ، التزام بتسليم بضاعة ، سند النقل لحامله ، إثبات ، بوليصة شحن .

ج - إثبات : عبء ، محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ - سقوط الخصومة لمضي أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو ما يتصل بمصلحة الخصم ، وله التنازل عنه

ولا يغير من هذا النظر ما قرره الحكم المطعون فيه من أن العين المدعى بوقوع التعدي عليها من الأملاك العامة ، ذلك أنه لم تعد ثمة شبهة في اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بملكية الأملاك العامة ، بعد أن ألغى القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ، النص الذي كان وارداً في لائحة ترتيب المحاكم الذي كان يحظر على المحاكم الحكم في الدعاوى المتعلقة بملكية الأملاك العامة . ويتعين لما سبق نقض الحكم المطعون فيه .

( القضية ٣١٨ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة الحسيني العوضي ، ومحمود القاضي وأميل جبران واطفي هلى ومحمد ممتاز نصار المستشارين ) .

٢٩٥

١٤ من مارس ١٩٦٣

استئناف : أثر ناقل ، طلب أصلي ، احتياطي ، مرافعات م ٤١٠ .

المبدأ القانوني :

لا ينقل الاستئناف الدعوى ، بالنسبة للطلب الأصلي فيها ، إلى محكمة الدرجة الثانية إلا بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، وفي حدود طلبات المستأنف ( مرافعات م ٤٠٩ ) فإذا كانت الدعوى أمام محكمة أول درجة قد تضمنت طلبين أحدهما أصلي ، والآخر احتياطي ، وجه كل منهما إلى خصم مستقل وأجابت المحكمة الابتدائية الطلب الأصلي دون أن تتعرض في حكمها للطلب الاحتياطي ، واستأنف المحكوم عليه في الطلب الأصلي ذلك الحكم ، فإن هذا الاستئناف ليس من شأنه أن يطرح على المحكمة الاستئنافية الطلب الاحتياطي

فإنها تكون محقة عند ما ألقت على الدائن عبء الإثبات في حكم الإحالة إلى التحقيق .

( القضية ٣٦٨ - سنة ٢٨ ق رياسة وعضوية السادة الأساتذة الحسبي الموضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل وأميل جبران واطفي على وحافظ محمد بدوي ) .

٢٩٧

٢٠ من مارس ١٩٦٣

أ - ضريبة : تقادم مسقط . وقف التقادم .  
ب - دفع موضوعي : بالتقادم . استئناف ، أثر ناقل ، نقض ، طعن ، حالاته ؛ بطلان إجراءات . تقادم ، مسقط .

ج - حكم : تسبيب ، ضريبة .

المبادئ القانونية :

١ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ أن يقف التقادم المسقط لحق الحكومة في المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، بصفة كونها ضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح والتجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية ، وذلك في المدة من ٤ من سبتمبر إلى ٣١ من ديسمبر ١٩٥٠ . ولعموم نص هذه المادة يلحق حكمها في وقف التقادم المبالغ كافة التي كانت مستحقة لمصلحة الضرائب بوصف كونها ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية ، وبدأ تقادمها ولم يكتمل ولا يغير من هذا النظر أن يكون الغرض من

صراحة أو ضمنا ؛ فإذا بدا من الخصم الذي شرع السقوط لمصاحته ما يدل على أنه قد نزل عن التمسك به فليس له بعد ذلك أن يعود إلى ما أسقط حقه فيه ، ومن ثم فإذا كان المستأنف عليه لم يتمسك بسقوط الخصومة في الجلسة التي حددت لنظر الاستئناف بعد تحضيره في قلم الكتاب ، بل أبدى طلبات في موضوع الاستئناف ، مما مفاده أنه اعتبر الخصومة قائمة ومنتجة لآثارها ؛ فلا يحق له بعد ذلك أن يعود ويتمسك بسقوط الخصومة .

٢ - متى كانت بوليصة النقل Lettre de voiture - التي دون بها اسم المرسل إليه - قد تضمنت أن لمصلحة السكة الحديد ( الناقل ) الحق في تسليم البضاعة لأي شخص يكون حاملا للبوليصة ، فإن هذا البيان يجعل البوليصة تأخذ حكم سند النقل لحامله ، بحيث لا يلتزم الناقل بتسليم البضاعة للمرسل إليه المعين بالإسم في البوليصة ، بل إن ذمته تبرأ بتسليمها لحامل البوليصة وعلى ذلك فإن مجرد تدوين اسم المرسل إليه بالبوليصة لا يدل بذاته على أنه قد تسلّم البضاعة .

٣ - لما كانت المادة ٣٨٩ من القانون المدني تقضي بأنه على الدائن إثبات الالتزام ، وكانت محكمة الموضوع قد اعتبرت - في حدود سلطتها التقديرية وللأسباب السائغة التي أوردتها - أن الأوراق المقدمة من الدائن لإثبات دعواه لا تفيد في هذا الإثبات

٢٩٨

٢٠ من مارس ١٩٦٣

حكم : تسليب ، عيب . وقف ، إشهاد . وصية ،  
انقضاءها . ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

## المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه ، إذا انتهى  
في قضائه إلى أن الورقة العرفية المتنازع عليها  
لا تعتبر : « إشهاداً بوقف ، ولا الأطيان  
المذكورة بهاموقوفة ، سواء أكان عدم  
صدور الإشهاد لأمر واقع من المتوفى  
أو من غيره ، قد قرر أن مورثة الطاعنين  
تتمسك في دفاعها بأن هذا المحرر إن لم يكن  
إشهاداً بوقف ، فهو وصية .

ورد على هذا الدفاع بأن : « المادة الثانية  
من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، تشترط  
في الوصية أن يصدر بها إشهاد رسمي أو  
يحرر بها عقد عرفي يصدق فيه على إمضاء  
الموصي بخطه ، وموقع عليها بإمضائه ؛ فإذا  
لم تتم الوصية على هذا الوجه كانت باطلة ،  
ولم يتحقق شيء من ذلك ولم تتقدم المدعية  
بما يدل على وجود وصية ، فإن الحكم  
يكون قد خالف ما نصت عليه الفقرة الأخيرة  
من المادة الثانية من قانون الوصية بقولها :  
« وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة  
ولأحدى عشرة الأفرنجية ، فلا تسمع فيها  
دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصي ، إلا إذا  
وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها  
بخط المتوفى وعليها إمضاؤه كذلك ، تدل  
على ما ذكر ؛ أو كانت ورقة الوصية أو

القانون هو مواجهة الحالات التي كان يخشى  
سقوط الحق في المطالبة بالضرية عنها قبل  
نهاية سنة ١٩٥٠ .

٢ — الدفع بالتقادم دفع موضوعي ،  
والحكم بقبوله قضاء في أصل الدعوى تستنفد  
به المحكمة ولايتها على النزاع ، وينبغي على  
استئنافه أن ينتقل النزاع برمته — دفعاً  
وموضوعاً — إلى محكمة الاستئناف ، لكي  
تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة  
ودفوع وأوجه دفاع جديدة ، وما كان قد  
قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . فإذا  
كان الحكم المطعون فيه قد قضى في الدفع  
والموضوع ، فإنه لا يكون قد أحل بحق  
الطاعنين في الدفاع ، أو شابه عيب يبطله ؛  
ذلك أنه ليس على محكمة الموضوع أن تنبه  
الخصوم إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .

٣ — بحسب الحكم المطعون فيه أن يؤيد  
قرار لجنة الطعن المودع ملف الدعوى ،  
ويحيل إلى أسبابه ليكون ما يحويه هذا القرار  
من وقائع وأسباب ورد على دفاع الطاعنين  
جزءاً متمماً له ، ولا يعيبه أنه لم يدون تلك  
الأسباب ويرصدها كلها أو بعضها ، مادامت  
قد أصبحت بهذه الإحالة ملحقاً به .

( القضية ٥٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة .  
وبحضور السادة المستشارين محمد زعفراني سالم ، وأحمد  
زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبدالحيد  
فراج ) .



الجديد ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت نسب الصغير (المولود سنة ١٩٥٠) إلى الطاعن ، يكون فضلاً عن قصوره ، قد خالف القانون إذ تكون المطعون عليها قد أتت به لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق .

( القضية ٣ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٠٠

٢١ من مارس ١٩٦٣

أ - نقض : طعن ، خصم ، تدخل انضمامي ، دائن يستخدم حق مدينه .

ب - وكالة : محام ، إنهاؤها . نقض ، طعن ، إجراءات نظره .

المبادئ القانونية :

١ - لا يجوز التدخل في الطعن بالنقض ، طبقاً للمادة ١٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تقابل المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات ، بالانضمام إلى المطعون عليهم المختصين فيه ، إلا لمن كان خصماً في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ؛ ومن ثم فلا يقبل طلب التدخل من دائن استعمالاً لحق مدينه المطعون عليه ، طبقاً للمادة ٢٣٥ من القانون المدني .

٢ - إذا كانت المطعون عليها قد أنهت توكيلها إلى محاميها ، فإنه لم تعد له صفة في تقديم مذكرة أو الحضور عنها في الطعن ، ولو ادعى بعدم جواز إنهاء الوكالة لصدورها لمصلحة الغير ، وذلك دون رضا منه استناداً للمادة ٧١٥ من القانون المدني ، متى كان

الرجوع عنها صدقاً على توقيع الموصى عليها ، وقد تحجب بهذه المخالفة عن مواجهة دفاع الطاعنين من أن المحرر المتنازع عليه مكتوب جميعه بخط المتوفى وعليه إمضاؤه وتحقيقه ؛ وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

( القضية ٣٩ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة ) .

٢٩٩

٢٠ من مارس ١٩٦٣

نسب : ثبوته ، طلاق ، رجعي ، طلاق بائن . حكم ، تسبيب ، عيب .

المبدأ القانوني :

متى كان الثابت في الدعوى أن الطلاق (الحاصل سنة ١٩٤٤) نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة ، فإنه يكون طلاقاً باتناً طبقاً للمادة الخامسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أن : لكل طلاق يقع رجعياً ، إلا المكمل للثلاث ، والطلاق قبل الدخول ، والطلاق على مال .

إذ كان ذلك وكانت دعوى المطعون عليها تقوم على ما تدعيه من حصول زواج جديد بينها وبين الطاعن بعد الطلاق المذكور بعقد ومهر جديدين ؛ ولم تقدم وثيقة زواج رسمية أو عرفية تدل على ذلك ، وكانت إقراراتها بمحضر تحقيق النيابة وأمام محكمة أول درجة وإعلانات الدعوى التي رفعتها على الطاعن تفيد عدم حصول هذا الزواج

المحامى لم يقدم الدليل على صحة هذا الادعاء .

( القضية ٢٣٨ سنة ٢٧ ق : رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران واطنى على ، وحافظ محمد بدوى ) .

٣٠١

٢١ من مارس ١٩٦٣

دهوى : خصومة ، حكم ، قطعى . حكم بالوقف ، حجبيته .

المبدأ القانونى :

تعليق أمر الفصل فى الدعوى على إجراء آخر ترى المحكمة ضرورة اتخاذ أو استيفائه ، والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب حتى يتخذ هذا الإجراء أو يتم ، يجعل حكم الموقوف حكماً قطعياً فيما تضمنه من عدم جواز الفصل فى موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه ، بحيث يتمتع على المحكمة معاودة النظر فى الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم .

فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد عدلت عن الحكم الصادر بوقف السير فى الاستئناف حتى يفصل فى مسألة أخرى ، وقضت فى موضوع الاستئناف رغم تمسك الخصم بحجية حكم الوقف ، دون أن يقوم لديها الدليل على البت فى تلك المسألة تنفيذاً لحكم الوقف السابق ؛ فإن هذا العدول يعد إهداراً لحجية حكم الوقف ، مما يعيب الحكم الاستئنافية

بمخالفة القانون ، ويستوجب نقضه .

( القضية ٧ سنة ٢٨ ق : رئاسة وعضوية السادة الأساتذة : الحسينى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضى ، ومحمود توفيق اسماعيل ، واطنى على ، وحافظ محمد بدوى .

٣٠٢

٢١ من مارس ١٩٦٣

١ - نقض : تقريره طعن ، بطلان .  
ب - أوراق محضرين : إعلانها . نقض ، طعن ، إعلانه .  
ج - دعوى : نظره إجراءات تلخيص تقرير ؛ استئناف . حكم ، بطلان .

المبادئ القانونية :

١ - يحصل الطعن بالنقض - طبقاً للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات - بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض ، يوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل عن الطاعن ، فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .

٢ - توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر إثبات بيان أن المخاطب معه يقيم مع المعلن إليه ، ذلك أن المساكنة فى هذه الحالة شرط لصحة الإعلان ، ومن ثم فإذا أغفل المحضر هذا البيان فى إعلان الطعن ، وكان إعلان الطعن إعلاناً صحيحاً فى الميعاد الذى حددته المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، من الإجراءات الجوهرية التى يترتب على

إغفالها البطلان ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

٣ - لما كانت المادة ١١٦ من قانون المرافعات توجب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير ، يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيدهم ودفعاتهم ودفاعهم ، وما أصدره من قرارات مع تلاوة هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة ، فإن محكمة الدرجة الأولى إذا أغفلت هذا الإجراء الواجب قانوناً ، كان حكمها باطلاً . وإذا كان الحكم الاستئنافى قد أحال في أسبابه فيما يتعلق ببيان وقائع الدعوى إلى ما هو وارد بشأنها في الحكم الابتدائى ، وأقر أسباب ذلك الحكم وأيده رغم بطلانه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أيد حكماً باطلاً وأحال إلى عدم ، مما يبطله .

( القضية ٢٥ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة ، محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضى ، وأميل جبران ، واطنى على ، وحافظ محمد بدوى ) .

٣٠٣

٢١ من مارس ١٩٦٣

- ١ - حوادث طارئة : نظريتها نطاقها . عقود تبادلية .  
ب - إرهاب : حوادث طارئة . تطبيق نظريتها .  
حكم ، تسبب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - لا يشترط - في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى ، أن

تكون الالتزامات المتبادلة متراخية التنفيذ على وجه التقابل إلى ما بعد الحادث الطارىء ، بل يكفي وجود التزام على أحد العاقدين متراخى التنفيذ إلى ما بعد الحادث الطارىء ، ثم صار مرهقاً للمدين ، دون ما اعتبار يكون الالتزام المقابل قد تم تنفيذه ، أو كان تنفيذه متراخياً كذلك .

٢ - لما كان نص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى يستلزم في الإرهاب الذى يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارىء ، أن يكون من شأنه تهديد المدين بخسارة فادحة ، فإن الخسارة المألوفة في التعامل لا يعتد بها .

فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتخفيض ثمن الأطنان المباعة ، لم يلق بالآ إلى ما دفع به الطاعن من أن هبوط أسعار الأطنان الزراعية موضوع الطعن لا يجعل التزام المدين مرهقاً ومهدداً بخسارة فادحة ، بل يعتبر من قبيل الخسارة المألوفة والتفاوت المعتاد في الأسعار ، فإنه يكون قد أغفل البحث في دفاع جوهرى لو ثبت لتغير به وجه الرأى في الدعوى ، ويكون الحكم قد عاره البطلان لقصور أسبابه بما يستوجب نقضه .

المحكمة

« ... ومن حيث إن الفقرة الثانية من المادة

١٤٧ من القانون المدنى تنص على أنه : « ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها ، وترتب على حدوثها أن تنفيذ



الالتزام التعاقدى ، وإن لم يصبح مستحيلاً ، صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ؛ جاز للقاضى تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك .

ويبين من هذا النص أن المشرع بإطلاقه التعبير بالالتزام التعاقدى لم يخص منه نوعاً بعينه ، بل أورد النص بصيغة مطلقة تنسج لتطبيق نظرية الظروف الطارئة على جميع العقود التى يفصل بين إبرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن ، يطرأ خلالها حادث استثنائى عام غير متوقع يؤدى إلى جعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين إرهاباً يجاوز حد السعة . ومن ثم فإن هذه النظرية تنطبق على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدورى ، كما تنطبق على العقود الفورية التى يتفق فيها على أجل لا حق لتنفيذ بعض التزامات العاقدين ، وذلك لتحقيق حكمة التشريع فى الحالتين ، وهى إصلاح ما اختل من التوازن الاقتصادى للعقد فى الفترة ما بين إبرامه وتنفيذه نتيجة للظروف الاستثنائية التى طرأت خلال هذه الفترة ، وذلك برفع العنت عن المدين تمكيناً له من تنفيذ التزامه دون إرهاب كبير .

وهذا الاختلال كما قد يحدث فى الالتزامات التى تنفذ بصفة دورية أو مستمرة ، فإنه يحدث أيضاً فى الالتزامات المؤجلة التنفيذ . ولا يقدر فى تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع المؤجل فيها الثمن كله أو بعضه ، أن إرجاء دفع الثمن قصد به تيسير التنفيذ على المشتري ، فلا ينبغى أن يضار به البائع ؛ ذلك أن الأجل أمر ملحوظ فى التعاقد على العفقة أصلاً ، لولاه

ما تمكن البائع من إبرام العقد بالثمن المتفق عليه فيه .

فلا يعتبر والحال كذلك تأجيل تنفيذ التزام المشتري بدفع الثمن تفضلاً من البائع ؛ كذلك فإن قانون الإصلاح الزراعى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يعتبر حادثاً استثنائياً عاماً فى مدلول الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى ، إذ ينظم جميع الشروط التى تتطلبها القانون فى الحادث الطارىء . فهو بحكم كونه قانوناً يعتبر حادثاً عاماً ، وهو يعد حادث استثنائى لم يكن فى الوسع توقعه ، ولا يمكناً دفعه .

أما استناد الطاعن إلى صدور القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ فلا يغير من الأمر شيئاً ، إذ أن النتيجة التى رتبها القانون المذكور على صدور قانون الإصلاح الزراعى لا يمكن تفسيرها إلا على أساس اعتبار القانون الأخير ظرفاً طارئاً ، وإذا كان القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ قد اقتصر على إعمال أثر نظرية الظروف الطارئة على خصوصية بعينها ، وهى حالة ما إذا استولت الحكومة طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى على أرض كان المستولى لديه قد اشتراها بعقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكان الأجل المعين لوفائه بالثمن كله أو بعضه محل أصلاً بعد هذا التاريخ ؛ إلا أن تدخل المشرع فى هذه الحالة لم يقصد به قصر إعمال النظرية على هذه الحالة وحدها ، وإنما قصد به تنظيم العلاقة فيها بين البائع والمشتري على وجه معين عن طريق تحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان المبيعة التى أخضعت للاستيلاء ، حتى لا تختلف معايير التقدير فى شأنها .

وقد حرص القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣

إعمال النص المذكور يجب التجاوز عن التفاوت المعتاد في الأسعار ، وأن هبوط سعر الفدان من الأطنان الزراعية على النحو السابق يعتبر من قبيل التفاوت المعتاد .

ولا كان نص المادة ١٤٧/٣ من القانون المدني تستلزم في الإرهاق ؛ الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ ؛ أن يكون من شأنه تهديد المدين بخسارة فادحة ؛ فالخسارة المألوفة في التعامل لا يقام لها وزن . ولا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتخفيض ثمن الأطنان المبعة ، لم يلق بالاً إلى ما دفع به الطاعن من أن هبوط أسعار الأطنان الزراعية موضوع الطعن لا يجعل تنفيذ التزام المدين مرهقاً ومهدداً بخسارة فادحة ، بل يعتبر من قبيل الخسارة المألوفة والتفاوت المعتاد في الأسعار ، فإنه يكون أغفل البحث في دفاع جوهرى لو ثبت لتغير به وجه الرأي في الدعوى . لما كان ذلك ، يكون الحكم قد راعى البطلان لقصور أسبابه بما يستوجب نقضه .

( القضية ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسينى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضى ، وأميل جبران ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى ) .

### ٣٠٤

٢١ من مارس ١٩٦٣

- ١ - اختصاص : مسائله . قانون مرافعات ، سريانه .
- ب - دعوى : شخصية ، عقارية . اختصاص ، محلى .
- ج - بيع : بائع ، التزاماته ، ضمان عدم التعرض ، انتقاله للورثة . تقادم ، دعوى صحة تعاقد .

المبادئ القانونية :

- ١ - تحديد اختصاص المحاكم من

على أن ينص في نهاية المادة الأولى التى أورد فيها هذا الحكم ، على أن ذلك الحكم لا يخل بحقوق الطرفين طبقاً لأحكام القانون المدنى بالنسبة إلى باقى الصفقة ، وبديهي أن من هذه الأحكام التى رأى المشرع أن يخضع لها باقى الصفقة الذى لم يشمله الاستيلاء ، حكم الظروف الطارئة الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ . ولو كان اتجاه المشرع إلى قصر تطبيق الحكم المذكور بالنسبة لعقود البيع المؤجل فيها الثمن على الخصوصية التى عالجها فى تلك المادة ، وإلى إنفاذ حكم العقد فيما عداها ؛ لقرر أن باقى الصفقة يخضع لحكم العقد ، أو لأغفل الإشارة كلية إلى ما يتبع فى شأنه . أما القول بأن الجزاء المترتب على تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ يقتضى وجود التزامات متبادلة متراخية التنفيذ ، حتى يمكن إعماله عند وقوع الظرف الطارئ ؛ فردود بأنه لا ضرورة لأن تكون الالتزامات المتبادلة متراخية التنفيذ على وجه التقابل إلى ما بعد الحادث الطارئ ؛ بل يكفي وجود التزام على أحد العاقدين متراخى التنفيذ إلى ما بعد الحادث الطارئ ، فصار مرهقاً للمدين دون ما اعتبار بكون الالتزام المقابل تم تنفيذه ، أو كان تنفيذه متراخياً . .

وحيث إن . . الطاعن تمسك أمام . . محكمة ( الاستئناف ) بأن الهبوط الذى طرأ على سعر الفدان من الأطنان الزراعية المبعة من ٢٣٥ جنيهاً إلى ١٥٠ جنيهاً بسبب صدور قانون الإصلاح الزراعى ، وما ترتب عليه من تحديد القيمة الإيجارية للأطنان الزراعية ؛ ليس من شأنه أن يجعل تنفيذ التزام المدين مرهقاً ومهدداً بخسارة فادحة ، كما تمسك أيضاً بأنه فى نطاق

المسائل التي يختص بها قانون المرافعات ، ومن ثم يجب الرجوع إلى أحكامه لتعيين الجهة المختصة ، وذلك فيما عدا الحالات التي وردت بشأنها نصوص في قوانين أخرى رأى الشارع أن يخص بها دعاوى معينة ، خرجاً على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات .

٢ - الدعاوى الشخصية العقارية ، هي :  
الدعاوى التي تستند إلى حق شخصي ، ويطلب بها تقرير حق عيني على عقار ، أو اكتساب هذا الحق ، ومن ذلك الدعوى التي يرفعها المشتري بعقد غير مسجل ، ويطلب بها الحكم على البائع بصحة التعاقد . وقد راعى الشارع هذا الازدواج في تكوين الدعوى ومآلها ، حينما جعل الاختصاص المحلي بنظر الدعاوى الشخصية العقارية وفقاً للمادة ٥٦ مرافعات ، معقوداً للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه . ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة ٨٣ من القانون المدني قد اقتضت في تقسيم الأموال والدعاوى المتعلقة بها على عقار ومنقول فقط ، إذ لم يرد فيها أو غيرها من نصوص القانون المدني أي قاعدة للاختصاص تغاير قاعدة المادة ٥٦ من قانون المرافعات ، في شأن الاختصاص بالدعاوى الشخصية العقارية .

٣ - يلتزم البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالبيع - أو منازعته فيه . وهذا الالتزام مؤبد يتولد عن عقد البيع ولولم يكن هذا العقد مشهراً ، وينتقل

من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله ، منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع ، إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المباعة المدة الطويلة المكسبة للملكية . وإذا كان الطاعنون ( ورثة البائع ) قد دفعوا دعوى ورثة المشتري بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لمورثهم من مورث الطاعنين ، بسقوطها بالتقادم لرفعها بعد أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ صدور هذا العقد ، فإن هذا الدفاع يعد من قبيل المنازعة الممتنعة قانوناً على الطاعنين بمقتضى إلزام مورثهم بالضمان ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٤ - متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت - من عبارات العقد أنه عقد بيع تام مستكمل لأركانه القانونية ، وكان هذا الاستخلاص سائغاً يتفق مع مدلولها الظاهر ، وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة النقص ما يدل على أن العقد الذي لم يقدم صورته بملف الطعن - يحوى عبارات أخرى غير التي أثبتتها الحكم المطعون فيه تخالف ما ذهبت إليه محكمة الموضوع في تكييفها للعقد ، فإن النعي عليها الخطأ في هذا التكييف يكون على غير أساس .

( القضية ٢٦٩ سنة ٢٨ في بالهيئة السابقة ) .



٣٠٥

٢ من مارس ١٩٦٣

١ - ضريبة: أرباح تجارية وصناعية، ربط إجراءاته،  
طعن في الربط، قانون سريانه من حيث الزمن .  
شركة مساهمة .

ب - ضريبة: على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة،  
على كسب العمل.

المبادئ القانونية:

١ - استحدث القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أوضاعاً جديدة لتحديد أرباح شركات المساهمة وربط الضريبة عليها وأدائها وإجراءات الطعن في هذا الربط والجهة المختصة بنظره، وهي واجبة التطبيق وتسرى بأثر فوري على جميع الحالات التي لم يكن قد تم ربط الضريبة فيها قبل تاريخ العمل به في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠. وإذا كان الثابت في الدعوى أنه حتى تاريخ العمل بالقانون المذكور لم تكن مصلحة الضرائب قد أعلنت الشركة بقيمة الضريبة المربوطة عليها، بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وبالتالي لم تكن إجراءات ربط الضريبة على الشركة قد تمت وفقاً للسادة ٤٥ من القانون لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها، وهو إجراء لازم لا يغني عنه إجراء آخر، وبغيره لا يفتح ميعاد الطعن، إذ كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الطعن، استناداً إلى إن إجراءات الربط لم تكن قد تمت قبل تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وكان واجباً على مصلحة الضرائب أن تحيل

النزاع القائم بينهما وبين الشركة على لجنة الطعن المختصة، إعمالاً لأحكام هذا القانون.

٢ - تسرى الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، وفقاً للسادة ١/٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩، : د على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة بصفتهم هذه، أو لمصلحة أي صاحب نصيب آخر وكذلك على كل ما يمنح إلى أعضاء مجالس الإدارة مقابل حضورهم الجلسات ومن المكافآت والانتعاب الأخرى على اختلافها، دون أن تسرى الضريبة على ما يستولي عليه أعضاء مجالس الإدارة المنتدبون أو المديرون فوق المبالغ التي يأخذها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون؛ وذلك في مقابل عملهم الإداري وبشرط أن لا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة أكثر من عضوين معينين بالإسم. ومؤدى ذلك أن الشارع قد أخضع ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة، لنوعين من الضريبة، هما: الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، والضريبة على كسب العمل؛ بحيث إذا رأت الشركة تعيين أحد موظفيها عضواً في مجلس إدارتها، فإن المرتب الذي كان يتقاضاه قبل تعيينه عضواً في مجلس الإدارة يخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها، بينما يخضع ما يمنح له فوق ذلك مقابل حضور

٣٠٧

٢٧ من مارس ١٩٦٣

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، ربط ضريبة  
وتحصيها . منشأة توقف .

المبدأ القانوني :

مناطق تطبيق حكم المادة ٥٨ من القانون  
١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تقضى بأنه : « إذا وقفت  
المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على  
أرباحه وقوفاً كلياً أو جزئياً ، تحصل الضريبة  
على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه  
العمل ، ، وهو وجوب التبليغ عن توقف  
المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة  
لتصفية الضريبة في ميعاد الستين يوماً من  
تاريخ التوقف ، صيانة لحقوق الخزانة العامة  
وحتى تتمكن مصلحة الضرائب من سرعة  
العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها  
في الوقت المناسب . وقد رتبته الفقرة الثانية  
من المادة المذكورة على التخلف عن التبليغ  
بذلك في الميعاد القانوني نوعاً من الجزاء  
المالي ، هو التزام الممول بدفع الضريبة عن  
سنة كاملة ، بصرف النظر عن أسباب التوقف  
ودواعيه وهي منقطعة الصلة بواقعة التبليغ .  
( القضية ٢٧٣ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٠٨

٢٨ من مارس ١٩٦٣

١ - تجزئة : أحوال عدم التجزئة ، مرافعات  
٢/٣٨٤م . حكم ، طعن .

ب - حكم : طعن خصم فيه ، أحوال عدم التجزئة .

الجلسات ومن المكافآت أو الأتعاب الأخرى  
على اختلاف أنواعها لضريبة القيمة المنقولة .  
ولا وجه لإخضاع المرتب ، أو ما هو في  
حكمه ، في مثل هذه الصبورة لضريبة القيمة  
المنقولة ، لجرد أن صاحبه أصبح يجمع بين  
وظيفته في الشركة وعضوية مجلس الإدارة ،  
إذ أن اختياره لعضوية مجلس الإدارة مع  
احتفاظه بوظيفته الأصلية وقيامه بأعبائها ،  
لا يسقط عنه صفته كموظف ، وبالتالي  
لا يصلح سلباً لإخضاع ما كان يتقاضاه  
كموظف للضريبة على إيرادات رؤوس  
الأموال المنقولة .

( القضية ٢٢٠ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية  
السادة الأساندة : محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ،  
ومحمد زغفراني سالم ، وأحمد زكي عماد ، وأحمد أحمد  
الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج المستشارين ) .

٣٠٩

٢٧ من مارس ١٩٦٣

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية . ربط ضريبة ،  
إجراءات ، نموذج ١٨ ضرائب ، بطلان .

المبدأ القانوني :

توجيه النموذج رقم ١٨ ضرائب في  
الحالات التي يجب أن يوجه فيها ، هو إجراء  
جوهرى يجب على مصلحة الضرائب التزامه ،  
تحقيقاً للحكمة التي توخاها الشارع من  
إيجابه ، ويترتب على إغفاله البطلان .

( القضية رقم ٢٤٢ سنة ٣٨ ق بالهيئة السابقة )

## المبادئ القانونية :

١ - عدم التجزئة الذى تعنيه المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات هو عدم التجزئة المطلق ، الذى يكون من شأنه أن الفصل فى النزاع لا يشمل غير حل واحد بعينه . وإذا كان النزاع الذى فصل الحكم فيه قابلاً للتجزئة فى شق منه ، وغير قابل لها فى شقه الآخر ، فإن الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم عن الشق القابل للتجزئة لا يفيد منه زملاؤه الذين فوتوا ميعاد الطعن أو قبلوا الحكم .

٢ - تشترط المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات لإفادة الخصم الذى فوت الميعاد أو قبل الحكم ، من الطعن المرفوع من زميله فى الميعاد فى حالة عدم التجزئة ، أن ينضم إلى هذا الزميل فى طلباته ؛ ومن ثم فلا يجوز له أن يطلب لنفسه طلبات مستقلة تغاير طلبات رافع الطعن أو تزيد عليها .

فإذا كان قضاء الحكم الابتدائى يبطلان التصرف ، لم يبن على تزوير عقد صادر من مورث ، وهو موضوع غير قابل للتجزئة ، وإنما بنى على أساس آخر قائم بذاته قابل للتجزئة ، فليس للمحكوم عليهم فى هذه الحالة الإفادة من الاستئناف المرفوع من أحدهم ، كما لا يفيدون منه ، ولو توافرت حالة التجزئة ؛ متى كانت طلباتهم تغاير طلبات المستأنف فى ما هيتهما وفى الأساس الذى تقوم عليه وإذا انتهى الحكم المطعون

فيه إلى عدم انطباق حكم المادة ٣٨٤ سالف الذكر لا يكون مخالفاً للقانون .

( القضية ٢٢٥ سنة ٢٧ فى رئاسة وعضوية السادة الأستاذة الحسينى العوضى ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى المستشارين .

٣٠٩

٢٨ من مارس ١٩٦٣

١ - حق عبي : « الأفتيوز » . قانون ، تنازع من حيث السكان .  
ب - نقض : طعن ، سبب جديد . نظام عام . دعوى انطاق .

## المبادئ القانونية :

١ - « الأفتيوز » ، عقد يقرر للمتفع بالأطيان حقاً عينياً . وإذا كانت الحقوق العينية تخضع لقانون موقع العقار ، فإن الحكم وقد أقام قضاءه بالنسبة للعقار الحكائن بالقطر المصرى على أن القانون المصرى لا يعرف هذا العقد ، لا يكون قد خالف القانون .

٢ - إذا كان المالك ( الطاعن ) لم ينازع أمام محكمة الموضوع فى حق الحائز فى بقاء الأطيان فى حيازته مدى حياته لاستثمارها ، مقابل جعل معين أو أجر ؛ وفى حق خلفائه فى ذلك حتى ينقرضوا ؛ وكان الحكم قد نفي عن اتفاق الطرفين على ذلك وصف ، الأفتيوز ، أو الحكم ، أقام قضاؤه فى ذلك على صحة هذا الاتفاق وعدم مخالفته للقانون أو النظام العام ؛ فإن النعى الطاعن



كما أن دعوى الاستحقاق التي تميمها لا يرد عليها التقادم المسقط ، وللمالك أن يرفعها ضد أي شخص لاسترداد ملكيته مهما يطل عهد انقطاع صلته بهذا الملك . وينبغي على ذلك أنه إذا طالب المشتري الذي انتقلت إليه ملكية المبيع ، البائع باسترداد المبيع ، فلا يجوز دفع هذه الدعوى بالتقادم لمضي أكثر من خمس عشرة سنة دون المطالبة بالملكية .

٢ - ليس لورثة البائع دفع دعوى المشتري بتثبيت ملكيته وتسليم المبيع ، بالتقادم استناداً إلى عدم تسجيل عقد البيع ، أو الحكم الصادر بصحته ، مدة تزيد على خمس عشرة سنة ، ذلك أن البائع يلتزم قانوناً بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه . وهذا الالتزام أبدي يتولد عن عقد البيع ولولم يشهر ، وينتقل من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب العقد ، إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم من تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة ، المدة الطويلة المكسبة للملكية .

٣ - متى كان الدفع بالتقادم المسقط ممتنعاً قانوناً ، فإن النعي على الحكم خطأ فيما اعتبره قاطعاً للتقادم ، يكون غير منتج . إذ لم يكن الحكم بحاجة إلى البحث في انقطاع التقادم ما دام الدفع بالتقادم لا تجوز إثارته أصلاً .

على الحكم بأن تأييد المنفعة الناشئة عن حيازة الأطيان أمر ياباه القانون مما يبطل ذلك العقد بطلاناً مطلقاً ؛ يعد منازعة جديدة لم يسبق إبدائها أمام محكمة الموضوع ، ولا يصح التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولو كانت هذه المنازعة متعلقة بالنظام العام ، ما دامت نطاق الدعوى ، وقد كان موضوعها مقصوراً على طلب تعديل الجعل دون طلب الإخلاء ، لم يكن يتسع لبحث هذه المنازعة .

( القضية ٣٤٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود عياد رئيس المحكمة ، ومحمود القاضي ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي المستشارين ) .

٣١٠

٢٨ من مارس ١٩٦٣

- أ - بيع : مبيع ، ملكية منه انتقلها . تسجيل . تقادم دعوى استحقاق .
- ب - ضمان عدم التعرض : بيع ، ملكية . تقادم ، مسقط ، مكسب .
- ج - نقض : طعن ، مصلحة ، تقادم .
- د - تقادم : مكسب ، سبب صحيح .
- هـ - إثبات : إجراءات ، خبرة . محكمة موضوع . نقض ، طعن ، أسبابه .
- و - وفاء : التزام ، انقضاؤه .

المبادئ القانونية :

- ١ - متى انتقلت الملكية من البائع إلى ورثة المشتري من تاريخ تسجيل الحكم الصادر لمصالحتهم بصحة عقد البيع ونفاذه ، فإن هذه الملكية لا تسقط أبداً عن المالك ،

٣١١

٢٨ من مارس ١٩٦٣

وقف: إثباته. دعوى. عدم سماعها. حكم، تسبيب، عيب.

## المبدأ القانوني :

لا تشترط الشريعة الإسلامية التوثيق لإنشاء الوقف ولا تمنع سماع الدعوى إذ لم يكن مكتوباً؛ ولذلك فقد كان من الجائز لإثبات الوقف بكل الأدلة المقبولة شرعاً؛ حتى صدرت لائحة المحاكم الشرعية التي منعت سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد إشهاد بالوقف ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعي بالقطر المصري أو مأذون من قبله، وبشرط أن يكون مقيداً بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية، ومن ثم فإثبات الوقف بغير إشهاد عليه لا يكون مقبولاً عند الإنكار ما لم يتبين إنه موجود من قبل العمل بلائحة المحاكم الشرعية.

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز إثبات الوقف رغم الإنكار بغير طريق الإشهاد الشرعي، استناداً إلى أنه أنشئ في تاريخ سابق على العمل باللائحة المذكورة، وكان الحكم قد خلا من بيان ما يدل على أن الوقف قد أنشئ في وقت سابق على العمل بهذه اللائحة، ولم يفصح عن المصدر الذي استقى منه هذه الواقعة، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه.

( القضية ٢٤ لسنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة ) .

٤ - يشترط في السبب الصحيح الذي يصلح سنداً للتملك بالتقادم المكسب الخمس، أن يكون تصرفاً قانونياً صادراً من شخص لا يملك الحق الذي يراد كسبه بالتقادم؛ فإذا كان المتصرف إليه قد تلقى الحق من المالك، فلا يجدي به التمسك بهذا السبب. وهذه القاعدة قررتها صراحة المادة ٩٦٩ من القانون المدني الحالي، وقررتها من قبل محكمة النقض في ظل القانون المدني القديم، رغم عدم النص عليها فيه صراحة.

٥ - تعيين الخبير في الدعوى رخصة من الرخص المخولة لقاضي الموضوع، فله وحده تقرير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك، متى كان رفض إجابة طلب تعيين الخبير قائماً على أسباب تسوغه. ومتى كان ما استند إليه الحكم في رفض طلب تعيين الخبير سائغاً، فلا سبيل للمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض.

٦ - إذا كان الثابت من بيانات الحكم أن هرّض المطعون عليهما باقي الثمن على الطاعنين حصل بعد رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى، وظلا متمسكين بهذا العرض في مواجعتهم رغم رفضهم قبوله، فإن ذلك يعد بمثابة عرض أبدى أمام المحكمة حال المرافعة، ولا يلزم لصحته اتخاذ إجراءات أخرى، كإعلان هذا العرض عملاً بالمادة ٧٩٢ مرافعات.

( القضية ٢٨ لسنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة ) .

٣١٢

٢٨ من مارس ١٩٦٣

- ١ — التزام : تنفيذه ، تنفيذ عيني ، تنفيذ بطريق التعويض . دعوى ، نظامها . استئناف ، طلب جديد .  
ب — فواتد ، استئناف ، طلب جديد .

## المبادئ القانونية :

١ — طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض قسيمان يتقاسمان تنفيذ التزام المدين ، ويتسكفان قدراً ، بحيث يجوز الجمع بينهما إذا تم التنفيذ العيني متأخراً . فإذا كانت الدعوى قد رفعت أمام محكمة أول درجة بطلب رد أسهم أو قيمتها ، فإن الطلب على هذه الصورة ينطوى على طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض ، ومن ثم فليس هناك ما يمنع المدعى حينما يتراخى التنفيذ العيني بحيث يصيبه بالضرر من أن يطلب تعويضاً عن هذا الضرر .

وعلى ذلك فلا يكون طلب هذا التعويض عن هبوط قيمة الأسهم طلباً جسيدياً في الاستئناف ، لاندراجه في عموم الطلبات التي كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة .

٢ — ما نصت عليه المادة ١١٤/٢ من القانون المدني من جواز إضافة الفواتد إلى الطلب الأصلي في الاستئناف ، مشروط بأن تكون هذه الفواتد قد طلبت أمام محكمة أول درجة ، وأن يكون ما يطلب منها أمام محكمة الدرجة الثانية هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى . فإن لم يكن قد طلبت ، فإن طلبها

أمام محكمة الدرجة الثانية لا يكون مقبولاً ، وعلى ذلك فطلب فواتد السكوبونات الخاصة بالأسهم المطالب بردها أمام محكمة الدرجة الأولى يعد طلباً جديداً لا يصح إبداءه أمام محكمة الاستئناف .

( القضية ١٠٦ لسنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة ) .

٣١٣

٢٨ من مارس ١٩٦٣

- ١ — دعوى : وكالة في الخصومة  
ب — دعوى : إجراءات نظرها . الخصومة ، بطلان ، نظام عام .  
ج — بيع : زيادة في المبيع . ثمن تقدير بيع جزائي ، بيع بالتقدير ، حكم ، تسبيب ، عيب .

## المبادئ القانونية :

١ — إذا كان يبين من حكم محكمة أول درجة أن الدعوى أقيمت من شخص بصفته ولياً على ولده ووكيلاً عن آخرين ، فإن الخصومة تكون قد انعقدت صحيحة بين المدعين والمدعى عليه ويكون التمسك بقاعدة : لا يجوز لأحد أن يخاصم بوكيل عنه ، في غير موضعه . ذلك أنه لا محل لإعمال هذه القاعدة عندما يفصح الوكيل عن صفته وعن اسم موكله .

٢ — بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة ، هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم ، حتى لا تتخذ هذه الإجراءات بغير



عليهم ، ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم .

٣ - إذا وجدت زيادة بالمبيع المعين بالذات أو المبين المقدار في عقد البيع ، ولم يكن هناك اتفاق خاص بين الطرفين بخصوصها ، أو عرف العين بشأنها ؛ فإن العبرة في معرفة أحقية المشتري في أخذ هذه الزيادة بلا مقابل أو عدم أحقيته في ذلك على مقتضى حكم المادة ٤٢٣ من القانون المدني ، هي بما إذا كان ثمن المبيع قدر جملة واحدة ، أم أنه قد حدد بحساب سعر الوحدة .

أما التمييز بين البيع الجزائي والبيع بالتقدير

فأمر يتعلق بتحديد الوقت الذي تنتقل فيه ملكية المبيع للمشتري في كل منهما ، وتعيين ما إذا كان البائع أو المشتري هو الذي يتحمل تبعه هلاك المبيع قبل التسليم .

وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه بأحقية المشتري في أخذ الزيادة التي ظهرت بالمبيع بلا مقابل عملاً بالمادة ٤٢٣ مدني ، على مجرد اعتباره إبيع جزائفاً ؛ مع أنه ليس من مؤدى ذلك حتماً إعمال حكم هذه المادة ، ومناطه أن يتفق على ثمن المبيع جملة لا بحساب سعر الوحدة ، فإن الحكم يكون قاصر البيان .

( القضية ١٢٤ لسنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة ) .

## قضاء المحكمة الإدارية العليا

٣١٤

٩ من فبراير ١٩٦٣

- ١ — محكمة إدارية عليا : طعن ، ميعاده ، بدء حسابه .
- ب — إعلانه : طعن في مقر عمل الموظف .
- ج — طعن : تقرير به ، بطلانه .
- د — مصلحة الميكانيكا والكهرباء : موظفوها الفنيون ، أقدميتهم ترقية .
- هـ — ترقية : بالاختيار ، موظفو مصلحة الميكانيكا والكهرباء ، وظيفة تلقائية .

### المبادئ القانونية :

- ١ — ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يستون يوماً من تاريخ صدور الحكم ، وفقاً لنص المادة ١٥ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ؛ ولا يحسب يوم صدور الحكم ، لأن ميعاد صدور الحكم هو الأمر المعتبر في نظر القانون مجزئاً للميعاد فلا يحسب منه يوم صدوره وفقاً لنص المادة ٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
- ٢ — يعتبر صحيحاً إعلان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في مقر عمل الموظف ، ما دام الإعلان قد تم وفقاً لنص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات ، بموطنه الأصلي الذي به مقر عمله وقت الإعلان .

- ٣ — التقرير بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، لا يبطله استناده إلى أسباب موضوعية غير صحيحة ؛ لأن مناقشة صحة

الأسباب مسألة موضوعية لا صلة لها بشكل الطعن .

٤ — الموظفون الفنيون بمصلحة الميكانيكا والكهرباء ، يخضعون لأحكام القانون ٩٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن ترتيب أقدميتهم ونظام الترقية بينهم ، وقد جعل أساس الترقية تاريخ شغل الوظيفة ، لا الدرجة المالية ، استثناء من قانون نظام موظفي الدولة . كما جعل معيار الاختيار أساساً للترقية من وظيفة لأخرى تعلوها في الأهمية ، وفي ذات الدرجة المالية .

ويجب الرجوع في تحديد مفهوم الاختيار إلى المعايير التي قررها قانون نظام موظفي الدولة ، لأن شغل الوظائف المبينة في الجدول المرافق للقانون ٩٣ لسنة ١٩٥٥ ، وباترتيب الرسوم لها فيه ، ليس مجرد تلقب بالوظائف بل هو ينطوي في حقيقته على ترقية بحسب المآل فيجب التزام القواعد المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة التي لم يستثنها القانون ٩٣ لسنة ١٩٥٥ .

ويجب إعمال القاعدة الأصولية بعدم التوسع في انتشاء ورد على خلاف الأصل العام ، وتكون سلطة الإدارة في الترقية بالاختيار لغاية الدرجة الثانية مقيدة بالتقارير

وليس متطلبة، سواء لوظائف في إطار درجة مالية واحدة، أو إلى درجات أعلى.

هـ - قضت المحكمة الإدارية العليا، بموجب اتباع معايير الترقية بالاختيار المقررة بقانون موظفي الدولة في شأن الموظفين الفنيين بمصلحة الميكانيكا والكهرباء، ولا يتنافى هذا المبدأ مع قضائها السابق بأن يكون التعيين في الوظائف التلقينية الحاصل قبل العمل بأحكام القانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٣، الخاص بالأقدمية والترقية بين الموظفين الفنيين بمصلحة الري والمباني لوزارة الأشغال العمومية، هو الأساس في الترقيات إلى ما يعلوها من وظائف مستقبلاً بالتطبيق لهذا القانون إقراراً لما جرى عليه العمل من قبل الوزارة.

ذلك بأن الوضع القانوني يختلف بين المنازعين إذ أن لجان شؤون الموظفين حين نظرت في الترقيات بالتطبيق للقانون ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ في مرحلته الأولى، اعتدت بالقرارات التلقينية السابقة، باعتبارها مستقرة ومفروغا منها، وأقرتها المحكمة العليا على ذلك.

في حين أن لجان شؤون الموظفين بمصلحة الميكانيكا والكهرباء في المنازعة الأخرى، لم يتم عملها على أساس أي قرارات تلقينية سابقة، بل تتمسك بالحكومة بعدم صدور أي قرارات في هذا الخصوص.

( القضية ١٣٧٢ لسنة ٦ ق ) .

٣١٥

١٦ من فبراير ١٩٦٣

تقرير سنوي : عرضه ، بطلانه .

المبدأ القانوني :

عرض التقرير السنوي على الرئيس المباشر للموظف، فالرئيس المحلي، ورئيس المصلحة، محله أن يكون الموظف خاضعاً بحسب التدرج الرأسي لهؤلاء الرؤساء جميعاً، واكتفاء رئيس المصلحة بتوقيع التقرير، باعتباره رئيساً للجنة شؤون الموظفين، لا يبطل التقرير.

( القضية ١٥٤٠ لسنة ٧ ق ) .

٣١٦

١٦ من فبراير ١٩٦٣

تأديب: مخالفة مالية، رئيس ديوان المحاسبة، لإخطاره بالمخالفة؛ الجهة المختصة بالإخطار؛ ميعاد القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨.

المبدأ القانوني :

القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية، نصت مادته الثالثة عشرة على وجوب إخطار رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية، ولرئيس الديوان أن يطالب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار بتقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية ويقع عبء هذا الإخطار على الجهة الإدارية التي أصدرت القرار؛ والإخطار الذي يعتد به في بدء ميعاد الخمسة عشر يوماً، هو الإخطار الصادر من الجهة الإدارية دون غيرها. ولا اعتداد في شأن هذا الميعاد بالإخطار الصادر إلى الديوان عن



طريق المحكمة التي أصدرت الحكم في الدعوى التأديبية .

ويبدأ سريان الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من تاريخ إخطار رئيس ديوان المحاسبة بالجزاء الموقع بالنسبة لهذه المخالفات ، ويعتبر توجيه الإخطار إلى المدير العام للمراقبة القضائية بديوان المحاسبة ، بمثابة إخطار لرئيس الديوان ، لأن المراقبة القضائية فرع من فروع الديوان يدخل في اختصاصها ، بحسب تكوينها ، تلقى مثل هذه الإخطارات نيابة عن رئيس الديوان .

( القضية ٩٨٣ لسنة ٦ ق ) .

٣١٧

١٦ من فبراير ١٩٦٣

تأديب : جزاء ، توفيق ، رقابة قضاء إداري .

المبدأ القانوني :

رقابة القضاء الإداري على القرار الإداري الصادر بتوقيع الجزاء التأديبي ، يستلزم أعمالها أن تكون التحقيقات التي بني عليها القرار تحت نظر المحكمة .

وفي حالة ضياع الأوراق الأصلية ، لا بد أن تكون للواقعة ، التي بني عليها توقيع الجزاء ، أصل ثابت في أوراق أخرى تظمن إليها المحكمة ، فإذا استطال أمد التقاضي دون أن تقدم الإدارة أوراق التحقيق

الأصلية ، أو تثبت قيام الواقعة بطرق الإثبات الأخرى ، فإن ذلك يجعل الجزاء قائماً على غير سبب ، أو على سبب عجزت الإدارة عن إثبات صحته .

( القضية ١١٥٤ لسنة ٨ ق ) .

٣١٨

٣ من مارس ١٩٦٣

إعانة غلاء معيشة : خصم ما يزيد من المراتب لتطبيق السكادر الجديد .

المبدأ القانوني :

إن مناط الخصم من إعانة غلاء المعيشة ، نتيجة لتطبيق السكادر الجديد ، أن تكون هناك زيادة أو تحسينات في ماهية الموظف من النقل ، أو زيادة فيها نتيجة الترقية أو منح علاوة ، وذلك تحقيقاً لسياسة الحكومة في ضغط المصروفات والتخفيف من أعباء الميزانية العامة ، ونتيجة لتنفيذ السكادر الجديد ، وذلك بتعريضها عن الزيادات المترتبة على تنفيذ السكادر الجديد ، بالخفض من بند آخر من بنود الميزانية ، وهو الخاص بإعانة غلاء المعيشة ، دون أن يترتب على ذلك إخلال بمبدأ المساواة الواجبة بين فئة واحدة من الموظفين في ظروف مماثلة . ولكن إذا لم يترتب على تنفيذ السكادر الجديد زيادة ماهية الموظف ، أو تحسين في حالته ، فقد انتفت المحكمة من إجراء الخصم .

فإذا ما رقي الموظف إلى درجة

الجديد ، مما يحصلون عليه من إعانة غلاء المعيشة ، إلى تغطية العجز المتوقع حدوثه بسبب تطبيق الكادر الجديد المرافق لقانون التوظيف ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، مع الإشارة الظاهرة فيه إلى أنه ان يترقب على إجراء هذا الخصم أن تتأثر حالة الموظفين ، مادام جملة الأجر والإعانة لم تتغير عما كانوا يتقاضونه طبقاً للكادر القديم .

والقرار على هذا النحو صريح في أن كلا الغرضين : مواجهة أعباء الميزانية ، وعدم الإضرار بالموظفين ، هما عماد القرار المذكور . ويقوم عليهما جنباً إلى جنب ، وترتيباً على ذلك ، فإن الموظف الذي لا تتغير حالته نتيجة تطبيق الكادر الجديد ، لا يكون محلاً لأي خصم من إعانة الغلاء المستحقة له . ذلك أن الميزانية لم تتحمل بزيادة ما ينتجه تطبيق الكادر الجديد عليه ؛ والأمور في هذا الشأن يستوى بالنسبة للموظفين الذين في الخدمة ، ولمن يعينوا بعد نفاذ أحكام قانون التوظيف ، أو بالنسبة لهؤلاء الذين يرقون إلى أي درجة أعلى .

والقول بغير ذلك يؤدي إلى أن يضار الموظف الذي لم يزد مربوط درجته عند الترقية طبقاً للكادر الجديد عن مربوطها في الكادر السابق ، بمقدار الخصم الذي صادف إعانة غلاء معيشته ، مع أنها مثبتة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر ١٩٥٠ . قبل صدور قانون التوظيف على نحو يضمن استقرارها .

أعلى ، تتحد في ماهيتها وعلاقتها مع الدرجة نفسها في الكادر القديم ، مما يكون من شأنه عدم إفادة الموظف في الكادر الجديد بأكثر مما هو مقرر في الكادر القديم ، فإن إعانة الغلاء تظل خالصة للموظف دون أي خصم منها ، لعدم وجود تحسين في الدرجة الجديدة عنها في الكادر القديم .

ومن ثم فإنه عندما رقى المدعى إلى الدرجة الخامسة ، المقرر لها مرتب ٢٥ جنيناً شهرياً بعلاوة ٢٤ جنيناً كل سنتين ؛ وهو نفس التقدير الوارد في الكادر القديم ؛ فإنه لم يستفد أي زيادة في الماهية المقررة للدرجة الجديدة ، عما كان مقرراً لها بالكادر القديم ، وبهذه المثابة فإنه يمنح إعانة غلاء المعيشة المقررة كاملة ، دون إجراء أي خصم ، حتى تتحقق المساواة في المعاملة الواجبة بين الموظفين الموجودين في مراكز قانونية واحدة ، تلك المساواة التي تقوم عليها القواعد التنظيمية العامة دون تفرقة بين من رقى للدرجة الخامسة قبل تنفيذ قانون الموظفين ومن رقى إليها في ظله .

كذلك فإن المستفاد من مذكرة اللجنة المالية من مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قسم ١٢ إعانة غلاء المعيشة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس ١٩٥٢ ، هو أن مجلس الوزراء قصد من أعمال القاعدة التي انطوى عليها ، والخاصة باستقطاع ما يوازي الزيادة التي سينتفع بها الموظفون في ما هيئاتهم عند نقلهم إلى الكادر

وليس من شك في أن القاعدة التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس ١٩٥٢ ، لم تتضمن أصلاً أى تخفيض لإعانة غلاء المعيشة ، كالتخفيض الذي قرره مجلس الوزراء في ٣٠ من يونيو ١٩٥٣ ؛ لأن هذا التخفيض دائم ، في حين أن استقطاع الزيادة المترتبة على تطبيق أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من إعانة غلاء المعيشة ، مؤقت ينقضى بانقضاء علته ، التي نتجصل على مقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس ١٩٥٢ و ٨ من أكتوبر ١٩٥٢ في حالة واحدة ، هي حصول الموظف على المزايا التي رتبها قانون التوظيف . وهي تعد متحققة في شأن الموظف الذي يرقى إلى الدرجة الخامسة استناداً إلى اتحاد مربوط هذه الدرجة في الكادرين ، والخصم المشار إليه يدور مع علته وجوداً وعدماً .

وعلى ذلك فالقاعدة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس ١٩٥٢ ، لم يقصد بها ، كما تذهب الحكومة في الطعن ، إلى استهلاك إعانة غلاء المعيشة تدريجاً ، نتيجة تطبيق الكادر الجديد . ذلك أن هذا الكادر قصد به تحسين المرتبات ، وغاية الأمر أن حالت دون ذلك اعتبارات مالية اقتضت خصم الزيادة المترتبة على تطبيق هذا الكادر ، من إعانة الغلاء . وهذا الإجراء مرهون بقيام شبيه ، وهو تحقق زيادة في مرتب الموظف ، نتيجة تطبيق أحكام الكادر الجديد عليه .

والدليل على أن قرار مجلس الوزراء المذكور لم يقصد به استهلاك إعانة غلاء المعيشة ، مما أسفر عنه الشارع نفسه حين صدر قرار رئيس الجمهورية ٢٣٧ في ٢٣ من أبريل ١٩٥٨ ، متضمناً النص على أن يرد إلى إعانة غلاء المعيشة التي تصرف للموظفين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة نصف ما تقرر خصمه منها بناء على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، مقابل الزيادة في بداية مربوط الدرجات ونهايتها ، الواردة بجدول المرتبات التي نفذت من أول يولييه ١٩٥٢ ، وهذا النص واضح الدلالة على أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس ١٩٥٢ لم يقصد به سوى سد العجز في الميزانية الذي ترتب على تنفيذ الكادر الجديد ، ولم يقصد به أصلاً إلى استهلاك إعانة غلاء المعيشة .

ومن ثم فإن ما تذهب إليه هيئة المفوضين في تقريرها المقدم في الطعن ، من أن الخصم المشار إليه الذي صادف علاوة غلاء المعيشة هو في حكم الساقط الذي لا يعود ، لا وجه للاستناد عليه في خصوص هذه الدعوى ، طالما أن صاحب الحق هو الذي يملك الإسقاط وغنى عن البيان ، أن الأمر في هذا الشأن يتعلق بالموظف دون غيره ، باعتباره الدائن بمقدار علاوة غلاء المعيشة المقررة .

( القضية ١٠٩٠ لسنة ٧ ق ) .



٣١٩

١١ من مايو ١٩٦٣

١ - تأديب : موظف ؛ وظيفة ، واجبتها ، رئيس  
إطاعته .

ب - رئيس : شكوى منه ، مهاترة ، تعريض ؛  
وظيفة عامة . إحترامها .

المبادئ القانونية :

١ - من أهم واجبات الوظيفة أن يطيع  
الموظف الأمر الصادر إليه من رئيسه ،  
ما دام متعلقاً بأعمال وظيفته ؛ وأن ينفذه  
فور إبلاغه به ، لا أن يناقشه أو يمتنع عن  
تنفيذه بحجة عجزه عن القيام به . فالرئيس  
هو الذى يقوم بحسب التدرج الإدارى  
بتوزيع الأعمال على موظفى الجهة الإدارية  
الواحدة ؛ وهو المسئول أولاً وأخيراً عن  
سير العمل فى الوحدة التى يرأسها .

ويكون ترك الأمر للموظف ، يختار  
ما يشاء من الأعمال ، ويقبل منها ما يرتاح  
إليه ويرفض ما يستصعب القيام به ، مما  
يؤدى إلى الإخلال بالنظام الوظيفى ، ويعرض  
المصلحة العامة للخطر .

٢ - حق الموظف فى الشكوى من  
رؤسائه مما يصادفه فى العمل ، يجب أن يكون  
فى الحدود التى لا تخل بالعمل ، ولا ينقلب  
الأمر فيها إلى المهاترة والخروج بها إلى  
التعريض بأحد من الرؤساء أو الزملاء ، مما  
يعد إخلالاً بالواجب الوظيفى .

فاذا رفض تظلم مكتوب قدمه الموظف ،

فلا يجوز له التعرض لرئيسه عند خروجه  
من مكتبه ، لى يعيد على مسامحة ما سبق  
أن سطره فى شكواه بطريقة غير مألوفة  
وبعيدة عن الأصول الإدارية الواجب  
مراعاتها فى مخاطبة الرؤساء ، احتراماً  
للوظيفية العامة .

( القضية ١٠٩٠ لسنة ٧ ق ) .

٣٢٠

١١ من مايو ١٩٦٣

١ - قرار إدارى : موظف ، موافقة لجنة شئون  
الموظفين . طلب ترك الخدمة ، ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ .  
ب - موظف : خدمة ، تركها ، ق ١٢٠  
لسنة ١٩٦٠ .

٣ - خدمة : تركها ، ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ،  
حكته .

المبادئ القانونية :

١ - عدم موافقة لجنة الموظفين على  
طلب ترك الخدمة ، طبقاً للقانون ١٢٠ لسنة  
١٩٦٠ ، لا يعدو أن يكون مجرد توصية . والبت  
فى هذا الطلب بصفة نهائية يكون بقرار  
من الوزير .

٢ - طلب ترك الخدمة طبقاً للقانون  
١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ، هو بمثابة استقالة ؛  
لذلك تنقيد الإدارة بحكم المادة ١١ من  
قانون الموظفين ، بوجوب الفصل فى الطلب  
فى خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تقديمه ؛ وإلا  
اعتبرت الاستقالة مقبولة بقوة القانون  
متى توافرت شروطها .

٣ - القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ، أجاز

لمن بلغ سن الخامسة والخمسين من الموظفين ، أو لمن يبلغها في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذه ؛ مع ضم سنتين لمدة الخدمة وحسابهما في المعاش ، ولو تجاوز بضمهما سن الستين ؛ ومنحه علاوتين من علاوات درجته على ألا يتجاوز بهما نهاية مربوط الدرجة . وقصد الشارع أساساً بسن هذا القانون ، هو معالجة مشكلة قدامى الموظفين المنسيين ، ووضع حد لتضخم الدرجات الشخصية والتخلص منها .

ولكن الشارع لم يقصر الاستفادة من هذا القانون على أصحاب الدرجات الشخصية ؛ بل أباح ترك الخدمة للموظفين كافة ، ممن تتوافر فيهم شروط الاستفادة من أحكامه .

ولا يجوز الحد من إطلاق المادة الأولى من هذا القانون بقاعدة تنظيمية أدنى من الأداة التشريعية التي صدر بها ؛ فإذا قيدت الإدارة قبول طلب ترك الخدمة ، بأن لا تقل المدة الباقية للموظف حتى أحالته إلى المعاش عن سنة ؛ فإن هذا القيد يعتبر حكماً جديداً لا تملكه الإدارة ، لانطوائه على مخالفته لقصد الشارع ، الذي يحدد سناً ، ما بين الخامسة والخمسين والستين ، لا تقبل ممن يبلغها الرغبة في اعتزال الخدمة .

ولا حجية في التذرع باحتمال اختلال سير العمل في الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية بسبب خروج كثير من الموظفين بالتطبيق لهذا القانون ؛ لأن إباحة الشارع

ترك الخدمة تقتض تقديره مقدماً ما يترتب على الإباحة من نتائج لم تسكن لتغيب عنه . وتكون التفرقة غير جائزة بين فريق وآخر من شاغلي الدرجات الشخصية ، مادام القانون لم يقصد إلينا ، ومادامت نصوصه لا تقرها . ( القضية ١٧٠٧ لسنة ٧ ق ) .

٣٣١

١١ من مايو ١٩٦٣

١ - طعن : صفة فيه ؛ مخالفة مالية ؛ صفة رئيس ديوان المحاسبة ، ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م . ٣٢ و ١٣ .  
ب - موظف : تأديب ، مخالفة مالية ، رئيس ديوان محاسبة ، حقه في الاعتراض .

المبادئ القانونية :

١ - الدفع بانعدام صفة رئيس ديوان المحاسبة في الطعن على حكم المحكمة التأديبية ، قولاً بأن ذلك من حق النيابة الإدارية وحدها ؛ مردود بما ورد صراحة في القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ؛ إذ نصت المادة ١٣ منه على صفة رئيس الديوان في طلب تقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية ، كما نصت المادة ٣٢ منه على أن رئيس ديوان المحاسبة من ذوى الشأن في الطعن على أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا .

٢ - لرئيس ديوان المحاسبة وفقاً لنص المادة ١٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ؛ حق الاعتراض على الجزاء الموقع على الموظف لارتكابه مخالفة مالية ، وذلك في خلال ١٥ يوماً من تاريخ إخطاره بالجزاء .

منحت للموظفين والمستخدمين من إحدى الهيئات التي ذكرتها مادته الأولى ، خلال المدة من ٨ من أكتوبر ١٩٤٤ إلى تاريخ العمل به .

كما نص المرسوم المذكور على إبطال القرارات الصادرة من هذه الهيئات بضم مدة الفصل في المعاش ، مع التجاوز عن دفع الاحتياطي عنها ، تأسيساً على أن الفصل كان سياسياً .

ويعتبر صحيحاً القرار الصادر من مجلس الوزراء تطبيقاً للمرسوم سالف الذكر بإبطال القرار السابق الصادر بضم مدد الانفصال السياسي إلى المعاش ، ويتحصن قرار الإبطال بانقضاء ميعاد الطعن فيه .

ولا يغير من هذا كون القانون ٨٦ لسنة ١٩٥١ بشأن المدد التي تحسب في المعاش ، المعمول به في ٣١ مايو ١٩٥١ ، قد اعتبر في حكم الصحيحة القرارات الصادرة من مجلس الوزراء في المدة من ٤ يولية ١٩٢٩ ، إلى تاريخ العمل به . وكذلك القرارات التي تضمنت حساب مدد المعاش ائتمناء من القوانين التي أشار إليها ، ومنها قرار مجلس الوزراء في ٨ من مايو ١٩٥٠ بحساب مدد الخلو السياسي في المعاش لمن أعيدوا للخدمة ابتداء من ١٥ من يناير ١٩٥٠ .

ذلك بأن القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٢ ، قد نسخ بأثر رجعي بالمرسوم بقانون ٣٦ وبالمرسوم بقانون ٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، اللذين

فإذا انقضى هذا الميعاد دون أن يطلب في خلاله استكمال ما ينقصه من أوراق وبيانات لازمة لتقدير ملاءمة الجزاء ، اعتبر ذلك قرينة على اكتماله بما وصل إليه منها ، ويفترض اكتماله بالجزاء الموقع ، الذي يصبح جزءاً نهائياً لا وجه معه لإقامة الدعوى التأديبية .

ولا ترتفع هذه القرينة إلا بعمل إيجابي يصدر من الديوان في خلال الميعاد ، بطلب ما يلزم من استيفاءات .

ويترتب على طلب الاستيفاء في الميعاد ، عدم حساب الميعاد إلا من تاريخ ورود كل ما طلبه من أوراق وبيانات .  
( القصة ٨٩٩ لسنة ٧ ق ) .

### ٣٢٢

١١ من مايو ١٩٦٣

- ١ - مرسوم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ : معاش ، مدة فصل ، حسابها ؛ قرار إداري ، طعن ؛ ميعاده ؛ ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ .
- ب - تعويض : موظف ؛ فصل في وقت غير لائق .
- ٨ - معاش : مرسوم بقانون ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ ، فرق مجدد ، استرداده ، طريقته : ق ١١١ لسنة ١٩٥١ .

### المبادئ القانونية :

- ١ - ينص المرسوم بقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن الترقيات والعلاوات والأقدميات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية المعمول به من أول أبريل ١٩٥٢ ، والمعدل بالمرسوم بقانون ٨٠ لسنة ١٩٥٢ : على إبطال الترقيات والعلاوات والأقدميات الاستثنائية التي



أبطال القرارات الصادرة بنظم مدد الخلو  
السياسي في المعاش .

وما دام المرسومان اللذان نسخا القانون  
٨٦ لسنة ١٩٥١ لاحقين لصدوره، وصادرين  
بأداة قانونية معادلة في قوتها لتلك التي صدر  
بها القانون الأخير ؛ فلا وجه للاحتجاج  
بعدم جواز إبطال ما سبق اعتباره صحيحاً  
من هذه القرارات بمقتضى القانون المنسوخ .

٢ — صدور الحكم بتعويض الموظف  
عن فصله في وقت غير لائق، لا يؤدي إلى القول  
بأن الحكم قد اعتبر مدة خدمة الموظف  
متصلة ؛ فالحكم ينصب على أساس عدم  
ملاءمة الوقت للفصل ، مع صحة القرار  
الصادر به ؛ ما دام لم يقيم الدليل على إساءة  
استعمال السلطة في إصداره .

وتعويض الموظف المفصول عن الأضرار  
التي لحقت به بسبب الفصل ، أو الإحالة إلى  
المعاش في وقت غير لائق ، توخياً لقواعد  
العدالة ، لا يتنى انقطاع رابطة التوظيف  
انقطاعاً لا يمنع من الحكم بهذا التعويض ،  
ولا يرتفع بهذا الحكم نتيجة لذلك .

٣ — نص المرسوم بقانون ٢٦ لسنة ١٩٥٢  
في شأن الترقيات والعلاوات والأقدميات  
والتعيينات والمعاشات الاستثنائية ، على  
إبطال كل زيادة تجاوز خمسة عشر جنهماً  
في الشهر ، في المعاشات التي ربطت لأصحابها  
أو المستحقين عنهم على أساس مرتب زيد

بسبب ترقية أو علاوات استثنائية أبطلت  
أو عدلت تطبيقاً لأحكامه .

وبسوى المعاش في هذه الحالة على أساس ؛  
إبطال الزيادة إلا إذا كان لصاحب المعاش  
أو المستحقين عنه مصلحة في تسويته على  
أساس المرتب الذي يستحقه بالتطبيق  
للأحكام المذكورة وحكمة إبقاء المرسوم  
بقانون ٢٦ لسنة ١٩٥٢ ، في مادته العاشرة ،  
على الجزء الزائد في المعاشات الاستثنائية  
أو القانونية ، وإخراجه من حكم الإبطال ،  
إذا كان مقدار المعاش أو الزيادة خمسة عشر  
جنهماً فأقل في الشهر ؛ هو الرحمة بأرباب  
المعاشات ، والرعاية لحالة الأرمال واليتامى .  
كما نص المرسوم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ على رد  
متجمد الفروق التي قبضها الموظفون الذين  
أبطلت ترقية أو علاواتهم أو تعييناتهم  
أو معاشاتهم الاستثنائية بالتطبيق للمرسوم  
بقانون ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بإلغاء الترقيات  
والعلاوات والتعيينات الاستثنائية التي  
منحوها في الفترة بين ٦ من فبراير ١٩٤٢  
إلى ٨ من أكتوبر ١٩٤٤ ؛ وتحصيل هذه  
الفروق باستقطاع ربع المرتب أو المعاش  
أو المكافأة ، أو ربع الباقي بعد الجزء الذي  
يحجز عليه ، وذلك استثناء من القانون ١١١  
لسنة ١٩٥١ .

( القضية ١٣٧١ لسنة ٦ ق ) .

٣٣٣

١١ من مايو ١٩٦٣

١ — دعوى : مصلحة .

أما مهلة ستة الأشهر ، فهي أجل للجهة الإدارية ، لها فيها سلطة تقديرية في تعيينهم ، دون إلزام عليها ؛ فإذا انتهت المهلة ، تأكد انقطاع صلتهم بالحكومة .  
( القضية ١٣٧٩ لسنة ٨ ق ) .

٣٣٤

١٧ من مايو ١٩٦٣

١ - طعن : حكم ، محكمة إدارية عليا ؛ ميعاد ، وفاة المحكوم عليه .  
ب - خصومة : انقطاعها ، أسبابه : مرافعات م ٢٩٤ فقد أهليتها ، ثبوته ، مرض عقلي ، مجلس مراقبة ، دليل ، موعد توافره .

المبادئ القانونية :

١ - وفاة المحكوم عليه فوقف سريان ميعاد الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا ، على الوجه المنصوص عليه في المادة ٣٨٢ مرافعات .  
٢ - فقد أهلية الخصومة من بين أسباب انقطاع الخصومة ، المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ مرافعات .  
ولا بد لقيام هذا السبب وتحقق أثره ، من ثبوته فعلا بحكم من القضاء . كتوقيع الحجر ؛ أو دليل قاطع من تقرير طبيب شرعي ، أو قومسيون طبي ، أو قرار من مجلس مراقبة الأمراض العقلية بوزارة الصحة ، وفقاً لأحكام القانون ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية .  
يثبت قيام حالة المرض العقلي المفقدة للأهلية ، بخصائصها المحددة لهذا الأثر

ب - نيابة إدارية : تعيين أعضائها ، ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيمها م ٤٨؛ قرار جمهوري ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ .

المبادئ القانونية :

١ - الدفع بعدم قبول دعوى إلغاء قرار بالإحالة إلى المعاش ، لانعدام المصلحة فيها يبلوغ المدعى سن التقاعد بعد رفعها ؛ بمقولة إنه لا جدوى من طلب إلغاء القرار ؛ مردود بأن المصلحة متوافرة في الفرق بين المرتب والمعاش طوال المدة السابقة لبلوغ سن التقاعد .

٢ - نصت المادة ٤٨ من القانون ١١٧

لسنة ١٩٥٨ : بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحركات التأديبية ؛ على إعادة تعيين أعضاء النيابة الإدارية بقرار جمهوري يصدر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بالقانون والاحتفاظ لمن لم يشملهم القرار المذكور بدرجاتهم ومرتباتهم بصفة شخصية لمدة ستة شهور ، يصدر في خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية .

ولا إلزام على الجهة الإدارية إزاء من لم يشملهم قرار إعادة التعيين في النيابة الإدارية ، بتعيينهم في الوظائف العامة ، لانقطاع صلتهم بوظائفهم الأصلية في النيابة الإدارية بعد صدور القرار الجمهوري ١١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإعادة تعيين أعضاء النيابة الإدارية ، وبشغل وظائفهم بغيرهم .

ويجب توافر هذا الدليل في حينه ؛ لاني تاريخ لاحق .

( القضية ١٥٩١ لسنة ٨ ق ) .

٣٢٥

٢٥ من مايو ١٩٦٣

١- عقد إداري: يميزاته: شركة السكر والتقطير المصرية ، علاقتها بالإدارة ؛ قضاء إداري ، ولايته .

المبدأ القانوني :

يتميز العقد الإداري بصدوره من الإدارة بوصف كونها سلطة عامة ، واعتمادها في إبرامه على أساليب القانون العام ، بتضمنه شروطاً استثنائية ، أو بمنح المتعاقد معها حقوقاً لا مقابل لها في روابط القانون الخاص .

والعلاقة بين الإدارة وشركة السكر والتقطير المصرية في ضوء المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين ، والقرارات الوزارية الصادرة استناداً إليه ، لا تتوافر فيها عناصر العقد . فالإدارة تستولي على إنتاج الشركة من السكر الخام أو المكرر ، وتصدر قرارات بتنظيم تصريف هذه الأصناف من وزارة التموين بإرادتها المنفردة ؛ دون تفاوض مع الشركة ، أو قبول صريح أو ضمني منها .

فإذا صرفت شركة السكر كميات من السكر لموظفيها وعملها ، دون التزام القيود المفروضة عليها من الوزارة في صرف السكر

وتوزيعه بمقتضى البطاقات ؛ فإنها تكون قد خالفت أحكام القرارات الوزارية الصادرة في هذا الخصوص ، مما يستتبع توقيع الجزاءات الواردة فيها ، وليست هذه مخالفة لعقد تستوجب المسؤولية العقدية .

لذلك تنحسر ولاية القضاء الإداري ، لخروج المنازعة عن نطاق العقود الإدارية ، ونطاق المنازعات الأخرى .

( القضية ١٠٥٩ لسنة ٧ ق ) .

٣٢٦

أول يونيه ١٩٦٣

١ - عقد توريد: متعهد ، التزامه توريد الأصناف المتعاقد عليها مع الإدارة على دفعات ، وفق مواعيد ، لإخلاله بالتزامه ، إلغاء العقد ، تسلم دفعة بعد الميعاد على سبيل الأمانة ، رفض التوريد به ، حق مد العقد .

٢ - عينة: إدارة ، تحليل صنف مورد ، الجهة الفنية التي تقوم به .

٣ - مواصفات: صنف مخالف لها ، قبوله ، إطلاقات إدارية .

٤ - محكمة قضاء إداري : اختصاص ؛ إدارة ، رفضها قبول توريد ، رفضها إعادة تحليل .

المبادئ القانونية :

١ - إذا التزم المتعهد توريد أصناف متعاقد عليها مع الإدارة ، على دفعات في المواعيد المعينة في العقد ، فإن قيامه بتوريد الباقي من هذه الدفعات بعد فوات الميعاد ، يجعله مخلاً بالتزاماته التعاقدية ، مما يحجز للإدارة إلغاء العقد بالتطبيق للشروط المتفق عليها . ولا يغير من الأمر شيئاً ، تسلم الإدارة هذه الدفعات ، وتحليل عينة عنها ، فإن ذلك



ما تضمنته نصوصه من شروط وأحكام .  
وبذلك تختص محكمة القضاء الإداري  
بالفصل في هذه المنازعة العقدية .  
( القضية ٨٣٨ لسنة ٧ ق ) .

٣٢٧

٨ من يونيو ١٩٦٣

تأديب : جزاء ، مشروعية ، جرم ، تناسبه مع  
الجزاء .  
المبدأ القانوني :  
مناط مشروعية الجزاء التأديبي هو  
وجوب تناسبه مع الجرم .

ذلك بأن تدرج الشارع في قائمة الجزاءات  
الخاصة بسرقة أموال الهيئة العامة للسكك  
الحديدية ، دليل على استهدافه تحقيق الملاءمة  
في إنزال العقاب بين الجرم والجزاء .

وبما أن الشدة المتناهية في الجزاء ، تجعل  
المفارقة ظاهرة بينه وبين الجريمة ؛ فإن  
الجزاء يكون في هذه الحالة مخالفاً لروح  
القانون ، مما يوجب تعديل الجزاء وإنزاله  
إلى الحد المتلائم مع الجرم الإداري الثابت  
في حق المتهم .

( القضية ٢٥ لسنة ٩ ق ) .

٣٢٨

٨ من يونيو ١٩٦٣

تأديب : موظف ؛ بريد ، تعليمات عمومية ، استعمال ،  
صندوق مخصوص ؛ شبك رقم ٥ .

لا يمكن أن يفترض معه نزول الإدارة عن  
حقها في التمسك برفض التوريد طبقاً لشروط  
العطاء ، لحصوله بعد الميعاد أو افتراض  
موافقتها ضمناً على مدد مدة العقد ؛ طالما أنها  
تسلمتها على سبيل الأمانة وتحت مسؤوليته ،  
وبعد أن أخطرت به بتقصيره في الوفاء  
بالتزاماته ، وأنذرت باتخاذ الإجراءات  
القانونية ضده ، لإخلاله بالتزامه .

٢ - قيام جهة الإدارة بتحليل الأصناف  
الموردة إليها ، في معاملها المنشأة خصيصاً  
لهذا الغرض ، يمنع من إلزامها بإجراء التحليل  
أمام جهة فنية أخرى ؛ ولو كانت جهة  
حكومية ، ما لم يلزمها العقد بذلك .

٣ - قبول الأصناف المخالفة للمواصفات  
واللعينة المعتمدة تبعاً لنتيجة التحليل ، هو  
من إطلاقات الإدارة ، ولا إلزام عليها  
في ذلك .

٤ - المنازعة بشأن رفض الإدارة  
قبول التوريد الحاصل بعد الميعاد ، والمخالف  
للمواصفات والاشتراطات المتفق عليها ،  
ورفضها إعادة التحليل بمعامل جهة أخرى ،  
هي منازعة متصلة بعقد التوريد برمته ، وما  
ينشأ عن تنفيذه ويتفرع عنه .

ولا أثر في هذا الشأن لتكليف الإجراء  
الذي يتم به هذا الرفض ، سواء أوصف بأنه  
مجرد إجراء ، أم تصرف قانوني ، أم قرار  
إداري ، ولا يمكن الفصل في المنازعة  
استقلالاً عن العقد ، بتجريدتها منه ، وإطراح

## المبدأ القانوني :

تنص المادة ٢٧٤ من : التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية ، على أن المراسلات المستعجلة التي لم يتسنى توزيعها في أول دورة ، تفقد صفة الاستعجال وتوزع بالطريق العادي .

ولا محل للتحدى بأن المادتين ٢٧٥ و ٢٧٦ من التعليمات المذكورة ، من توزيع المراسلات المستعجلة بمحلات الإقامة ، لأنه متى كان الخطاب المستعجل قد فقد صفة الاستعجال طبقاً للمادة ٢٧٤ ، فإنه يجب توزيع الخطاب في هذه الحالة بالطريق العادي المشار إليه في المواد ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٦ ، بوضعه في الصندوق المخصوص ما دام عليه رقم هذا الصندوق .

ويكون حفظ الخطاب بالشباك رقم ٥ تحت طلب المرسل إليه ، خطأ من الموظف يوجب المسؤولية الإدارية .

( القضية ١٤٣ لسنة ٧٧ ق ) .

٣٢٩

١٥ من يوفيه ١٩٦٣

١ - أملاك : خاصة مملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، والأوقاف الخيرية ، مدني م ٩٧٠ ؛ في ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ؛ ق ٣٩ لسنة ١٩٥٩ .

ب - مال عام : جبانة ، تخصيصها للنفقة العامة ، انتهازه ؛ مدني م ٨٨ .

ج - مال خاص : مملوك للدولة ، تعد عليه ، تأجيله دلالة .

د - تعد : مال خاص مملوك للدولة ، في ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، إزالته لإداري .

## المبادئ القانونية :

١ - الحكمة التشريعية من تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني ، بالقانونين رقمي ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، في شأن الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، وكذا أموال الأوقاف الخيرية ، هي تحقيق غايتين هما : حماية هذه الأموال من تملكها ، أو كسب حق عيني عليها بالتقادم عن طريق وضع اليد عليها ، وحمايتها من التعدي عليها بخطر ، وتخويل إزالته بالطريق الإداري ، تفادياً من دخول الإدارة مع واضعي اليد أو المختصين في دعاوى واشكالات ، إذا ما ترك أمر تقرير الإزالة لجهة القضاء .

٢ - ترك الدفن في إحدى الجبانات بقرية مازهاء عاماً ٥٥ ، ينهي تخصيصها للنفقة العامة بالفعل وفقاً لحكم المادة ٨٨ من القانون المدني ، ويفقدها صفتها كمال عام ، حتى ولو لم تنقل منها رفات الموتى ، وتصير بعد ذلك مالا خاصاً مملوكاً للدولة .

فإذا وقع عليها تعد ، خضع لأحكام القانون ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، وكان للجهة الحكومية صاحبة الشأن إزاله التعدي إدارياً ، دون الالتجاء إلى القضاء .

٣ - جرت العادة أن تقوم الحكومة بربط الأرض المختصة بالإيجار ، واقتضاء هذا المقابل بالفعل من المتعدي بقسيمة صادرة من مصلحة الأموال المقررة ، وذلك للحفاظ على حق الحكومة لقاء التعدي

ج - لجنة صحيحة: تشكيلها قرار إداري ، قرار وزاري ١١ مايو ١٨٩٥ ؛ ضابط بوليس ، تخلفه عن حضور اللجنة .

د - تحليل عينة : قرار إداري .

### المبادئ القانونية :

١ - لا يكون القرار الإداري باطلا بسبب عيب في الشكل : مثل إغفال إجراء ما ، إلا إذا نص القانون على البطلان في هذه الحالة ؛ أو كان الإجراء جوهرياً .

٢ - لا يحدث العيب في شكل القرار الإداري أثره ، إذا قامت الإدارة بتدارك ما فاتها من استيفاء الشكل ، دون أن يكون من شأن هذا التدارك التأثير بتغيير ما في مضمون القرار الإداري ، أو ملامته إصداره .

٣ - إذا أصدرت اللجنة الصحية بأحد المراكز بردم بترمقاة في أرض بعض الأفراد ، نظراً لخطورته على الصحة العامة ، وذلك طبقاً لأحكام القرار الوزاري الصادر في ١١ من مايو ١٨٩٥ ، ولم يكن ضابط البوليس قد اشترك في حضور اجتماع هذه اللجنة ؛ فإن تخلفه عن حضور الاجتماع لا يترتب عليه البطلان ، ما دام القرار الوزاري لم ينص على البطلان في هذه الحالة ؛ كما أن حضور الضابط ليس إجراءً أجوهرياً .

٤ - عيب مخالفة القرار الإداري نص المادة الخامسة من أحكام القرار الوزاري الصادر في أول مايو ١٨٩٥ بعدم أخذ عينة وتحليلها قبل إصدار قرار الردم ، من

على أرضها المغتصبة ، دون أن يكون فيه معنى الإقرار بالتعدي ، أو تصحيح الوضع القائم على الغصب ، بجعله عملاً مشروعاً ، أو إنشاء علاقة تأخير عقدية ممتدة أو مستمدة تحكمها نصوص اتفاق رضائي متبادل .

ذلك بأنه لا يمكن افتراض هذا الاتفاق افتراضاً ، من مجرد انتضاء مقابل الانتفاع بسبب بقاء التعدي إلى أن يزول إذ لا يسوغ أن تنقلب المحافظة على حق الحكومة في مجال الانتفاع الحاصل غصباً للملك ، سبباً لتسوية الاعتداء على هذا الملك ، أو لإسقاط حقها الأصلي في التخلص من هذا الاعتداء بإزالته إدارياً ، إعمالاً لحكم القانون ٣٩ لسنة ١٩٥٩ .

٤ - التعدي على مال خاص مملوك للدولة في تاريخ سابق على القانون ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، لا يحرم الجهة الإدارية مزاوله الرخصة التي قررها في إزالته التعدي إدارياً ؛ ما دام هذا التعدي لم يزايله طابع الغصب ، كما أنه واقعة مستمرة ومتجددة تحققت في ظل هذا القانون ذات عناصرها التي كانت قائمة قبل صدوره ، ويسرى عليها بأثره الحال المباشر .

( القضية ١٦٦٧ لسنة ٧ ، وقضية ١٥٤٧ لسنة ٨ ق ) .

٣٣٠

١٥ من يونيو ١٩٦٣

١ - قرار إداري : عيب في شكله ، بطلان .  
ب - شكل : قرار إداري ، عيب ؛ استيفاءه .



دون قيد ، إلا ما ينص عليه القانون  
صراحة :

وقد حظرت المادة ٩٥ من القانون ٢٦  
لسنة ١٩٥٤ ، بشأن الشركات ، الجمع بين  
الوظيفة والعمل في الشركات ولو بصفة  
عرضية ، أو على سبيل الاستشارة ؛ وسواء  
أكان ذلك بأجر ، أم بغير أجر .

فإذا قام الطبيب الحكومى المصرح  
بمزاولة المهنة خارج الوظيفة ، بعلاج عمال  
إحدى شركات المساهمة بعيادته الخارجية  
بأجر يتقاضاه من الشركة ، يعتبر من قبيل  
الاشتغال بالشركة ؛ ويعد اقترافاً لمخالفة  
واجبات الوظيفة ، وخروجاً على مقتضى  
الواجب في أعماله سابقاً لأحكام القانون  
٢١٠ لسنة ١٩٥٠ .

ويكون عزله من وظيفته واجباً ، إعمالاً  
للمادة ٩٥ من القانون سالف الذكر ، معدلة  
بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ؛ وليس للقضاء  
سلطة تقدير هذه العقوبة .

٢ - خطأ الموظف في فهم القانون ،  
أو في فهم الواقع ، ليس عذراً يدفع  
المسؤولية .

(القضية ١٢٠ لسنة ٩ ق) .

٣٣٣

٩ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - تعيين : تفويض بأجرائه ، تكليف بشغل  
الوظيفة ؛ استدعاء ، مدته ، حسابها .

ب - تكليف : ق ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ؛ استدعاء

العيوب التي يمكن أن تجيز إذا تداركتها  
الإدارة فيما بعد ؛ ما دامت نتيجة التحليل  
قد جاءت مؤيدة لقرار ردم البئر .

( القضية ٨٨١ لسنة ٧ ق ؛ وقضية ١٤٢٠  
لسنة ٧ ق ) .

٣٣١

٩ من نوفمبر ١٩٦٣

سلاح وذخيرة : ترخيص .

المبدأ القانوني :

سلطة الإدارة في الترخيص أو في عدم  
الترخيص بحمل السلاح ، وكذا سحبه أو  
عدم سحبه ، سلطة تقديرية لا يتقيد بها سوى  
وجوب التسيب في حالة رفض منح الترخيص  
أو سحبه أو إلغائه ؛ ولا معقب على سلطاتها  
في هذا الشأن ، مدامت مطابقة للقانون ،  
وخالية من إساءة استعمال السلطة .

( القضية ٥٢٤ لسنة ٧ ق ) .

٣٣٢

٩ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - موظف : ترخيصه بمباشرة مهنته خارج وظيفته  
في غير أوقات العمل ؛ مقتضاء .

ب - مسئولية : موظف ؛ قانون خطأ في فهمه ؛  
واقع ، خطأ في فهمه .

المبادئ القانونية :

١ - مقتضى الترخيص لموظف في مباشرة  
مهنته خارج نطاق وظيفته ، وفي غير أوقات  
العمل الرسمية ، أن يزاول الموظف المهنة

٣٣٤

٩ من نوفمبر ١٩٦٣

دعوى : تسوية ، رفعها . ميعاده ، ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ .

المبدأ القانوني :

المنازعة في القرار الصادر برفض طلب الموظف اعتزال الخدمة عملاً بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ، هي دعوى تسوية ، فلا تنقيد بميعاد رفع دعاوى الإلغاء .  
( القضية ١٥٢٤ لسنة ٧ ق ) .

٣٣٥

١٦ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - دعوى : صفة . وزير المواصلات ، تمثيله الهيئة العامة للسكك الحديدية ، ق ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ .

ب - موظف : فصل ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ١١٢ ، انقطاع ١٥ يوماً .

المبادئ القانونية :

١ - وزير المواصلات يمثل الهيئة العامة للسكك الحديدية في صلاتها بالهيئات والأشخاص الأخرى ، وأمام القضاء ، وذلك بمقتضى نص المادة الخامسة من القانون ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة للسكك الحديدية .

ويكون مردوداً الدفع بأن هذا القانون خاص بالمؤسسات ، العامة ، ولا يسرى على الهيئات ، العامة ، وبأن القانون الذي يسرى عليها هو القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ م ٩ وصدور القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن

بالقانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ ، مجال العمل بكل من القانونين .

ج - حكم : جنائي ، حجيتة ، مدني م ٤٠٦ ، حجيتة في تنفيذ القضاء الإداري بصدد مشروعية تجديد التكليف .

المبادئ القانونية :

١ - تفويض الوزير أحد وكلاء الوزارة في التعيين بإحد وظائف الكادر الفني العالي ، يشمل التفويض بشغل الوظيفة العامة بطريق التكليف : ذلك بأن التكليف والتعيين صنوان في خصوص الأمر القانوني بشغل الوظيفة العامة .

٢ - إذا كلف أحد الموظفين العمل مدرساً بإحدى مدارس وزارة التربية والتعليم طبقاً لأحكام القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، فاستدعاه في ذات الوقت للعمل بوزارة الحرية طبقاً لأحكام القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ لا يجب التكليف : لأن لكل من هذين القانونين مجاله المستقل عن الآخر ، ولهذا تظل مدد كل من الاستدعائين مستقلة في حسابها عن الأخرى .

٣ - يطبق حكم المادة ٤٠٦ من القانون المدني بالنسبة للحجبة أمام القاضي المدني ، بصدد الحكم الجنائي الصادر ببراءة أحد المسكفين ، تهمة الامتناع عن تنفيذ قرار صادر بتكليفه .

ولا يتعين القضاء الإداري بالحكم الجنائي الذي مس في أسبابه مشروعية تجديد التكليف ، إذ تفتقر حجيتة على الجريمة دون غيرها .

( القضية ١٣١١ ، وقضية ١٦٧٩ لسنة ٨ ق ) .

الهيئات العامة ، لا يؤثر في بقاء اختصاص الوزير بتمثيل الهيئة .

٢ — القرار الصادر بفصل الموظف لانقطاعه عن عمله بدون إذن خمسة عشر يوماً متتالية ، تطبيقاً للمادة ١١٢ من قانون الموظفين ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، هو قرار سليم ولو كان الانقطاع عقب إجازة مرخص له فيها ، ما دام لم يقدم أسباباً تسوغ انقطاعه ، أو هو قدم أسباباً لم يقبل ، لأن المجلس الطبي العام قرر بأن إصابته لا تعوقه عن تأدية عمله وتعتبر خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

( القضية ٢٠٤٧ لسنة ٦ ق ) .

٣٣٦

١٦ من نوفمبر ١٩٦٣

موظف : تأديب ، فصل ؟ جزاء ، ملامته ؟ قرار مفروعية .

المبدأ القانوني :

عدم الملاممة الظاهرة في الجرائم الصادر به القرار التأديبي ، تخرج القرار التأديبي عن حد المشروعية .

( القضية ١٠٧ لسنة ٩ ق ) .

٣٣٧

١٦ من نوفمبر ١٩٦٣

موظف : مؤقت ، فصل ، سوء سلوك شديد ، الاستناد إلى المادة ١١٢ .

المبدأ القانوني :

يخضع الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة

أو لأعمال مؤقتة ، للأحكام الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣١ من ديسمبر ١٩٥٢ . تنفيذاً للمادة ٢٦ من قانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . وتتضمن هذه الأحكام أن من حق الوزير أن يفصل الموظف في أي وقت في حالة سوء السلوك الشديد ، ويعتبر انقطاع أحد هؤلاء الموظفين عن العمل أكثر من خمسة عشر يوماً بغير إذن ، من حالات سوء السلوك الشديد المسوغ للفصل .

ولا يمنع من صحة قرار الوزير بالفصل عدم إسناده إسناداً قانونياً صحيحاً ، بالاستناد في ديباجته إلى المادة ١١٢ ، ما دام الإسناد القانوني الصحيح يكفل حمل القرار على الصحة .

( القضية ٨٧٥ لسنة ٨ ق ) .

٣٣٨

١٦ من نوفمبر ١٩٦٣

قرار إداري : موظف طلب اعتزال خدمة ، ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ١١٠ ؟ استقاله قبولها ، تاريخه .

المبدأ القانوني :

مضى ثلاثين يوماً على طلب الموظف اعتزال الخدمة ، وفقاً لأحكام القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ، دون إخطار الموظف برفضه ، ليس معناه اعتبار الاستقالة مقبولة . بل العبرة في ذلك بتاريخ قرار الفصل في الطلب في خلال الثلاثين يوماً المنصوص عليها في المادة ١١٠ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وليس بتاريخ تبليغ هذا القرار .

( القضية ١٣٩٢ لسنة ٧ ق ) .



هذه التسوية ، حتما وبقوة القانون ، نقله من الباب المعين فيه أصلا .

بل يجب صدور قرار بالنقل إلى الباب الأول ، ينشئ له المركز القانوني ، عندما تتوافر فيه شروط إنشائه ، لكي لا يتزاحم في الترقية إلى الدرجة الثامنة ، مع الموظف بالدرجة التاسعة الأصلية ، يعرف مرتبه من اعتمادات الباب الأول ، ولو كان هذا الموظف أحدث منه في أقدمية الدرجة التاسعة .

ولا يجوز ، في هذه الحالة ، الاحتجاج بعدم الفارق بين الدرجة الشخصية والدرجة الأصلية .

( القضية ٦١٥ لسنة ٧ ق ) .

٣٤١

٢٤ من نوفمبر ١٩٦٣

عامل : قناة ؛ مدة خدمة سابقة ، ضمها : ق ٩٦ هـ لسنة ١٩٥٥ ، أقدمية ، حسابها ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٣٢ و ٢٤ ، ق ١٧٣ لسنة ١٩٦١ ، قرار جمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

المبدأ القانوني :

يتخذ تاريخ تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ، مبدأ لحساب أقدميتهم ؛ وفقاً لأحكام القانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية مع عدم إفادتهم من أحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وبذلك يخضع ضم مدد خدمتهم السابقة على هذا التعيين للقانون ١٧٣ لسنة ١٩٦١ دون القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

( القضية ١١٤٧ لسنة ٨ ق ) .

٣٣٩

١٧ من نوفمبر ١٩٦٣

عامل : كادر ، « صبي » ، « صانع » .

المبدأ القانوني :

المقصود مهنة « صبي » ، المنصوص عليها في كادر العمال ، هو : « صبي الصانع » ، التي يرقى بعدها إلى مهنة « صانع » ، لا إلى إحدى مهن العمال العاديين .

فتعين عامل للعمل في أعمال المصارى بالجبل الأصغر بمهنة صبي ، ثم تعيينه في مهنة « عامل ترسيب » قبل نفاذ كادر العمال في أول مايو سنة ١٩٤٠ ، لا يعطيه حقاً في تسوية حالته باعتباره « صبياً » ، وفقاً لأحكام هذا السكادر .

( القضية ٢٠٥٧ لسنة ٦ ق ) .

٣٤٠

٢٤ من نوفمبر ١٩٦٣

موظف : عامل ، معادلة دراسية ، تسوية ، ترقية ، تراحم ، درجة شخصية ، درجة أصلية .

المبدأ القانوني :

عامل اليومية المؤقت : الذي يعرف أجره من بند الأجور بالباب الثاني ، والذي استحق الدرجة التاسعة نتيجة صدور حكم قضائي بتسوية حالته تطبيقاً لقانون المعادلات الدراسية ، والذي يصدر قرار تنفيذي بوضعه في وظيفة من الدرجة التاسعة الشخصية ، هل أن يصرف مرتبه من ربط وظيفته المؤقتة من بند الأجور بالباب الثاني ، لا يترتب على

٣٤٢

٢٤ من نوفمبر ١٩٦٣

- ١ - قرار إداري : نهائي ، تنفيذي ، لجنة شؤون موظفين ، قرار بالترقية معتمد من الوزير .
- ب - موظف : ترقية ، اختيار ، مفاضلة بين الممتازين من مرتبة واحدة ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٢/٤٠ .

المبادئ القانونية :

- ١ - قرار لجنة شؤون الموظفين بالترقية المعتمد من الوزير ، هو قرار إداري نهائي متبعث من سلطة تقديرية في إصداره . فإذا صدر هذا القرار إثر قرار سابق ، أشار مفوض الدولة بإلغائه إلغاء مجرداً ؛ فإن هذا لا يجعل منه قراراً تنفيذياً ؛ ويبقى هذا القرار صالحاً لأن يكون موضع طعن أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، طبقاً للمادة ٣/٨ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - للجنة شؤون الموظفين ، في ترقية

الموظفين بالاختيار ، أن تعمل سلطاتها التقديرية في المفاضلة بين الممتازين في المرتبة الواحدة ، دون قيد عليها من أقدمية ، وذلك طبقاً للمادة ٢/٤٠ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، المعدلة بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ؛ مع بيان العناصر التي تعتمد عليها اللجنة في تكوين قرارها بالترقية .

( القضية ٥٩٦ لسنة ٨ ق ) .

٣٤٣

أول ديسمبر ١٩٦٣

عامل : قرار تعيينه ، مركزه القانوني ، كادر ، أجره .

المبدأ القانوني :

المناط في تحديد المركز القانوني للعامل ، وفي تحديد أجره ، يكون بحسب العمل أو الحرفة المسندة إليه في القرار الصادر بتعيينه .

( القضية ٢٦٦١ لسنة ٦ ق ) .

## الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

٣٤٤

١٠ من أبريل ١٩٦٣

رسم قضائي : ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية  
م ٣/٣ ، خفضه إلى النصف .

الفتوى :

تخفيض إلى النصف الرسوم القضائية  
المستحقة على الطعن بالاستئناف في حكم  
صدر بعدم قبول الدعوى لانقضاء الميعاد  
طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة  
من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، الخاص بالرسوم  
القضائية والتوثيق في المواد المدنية .

ذلك بأن الطعن في هذا الحكم لا يطرح  
أمام محكمة الطعن سوى الشق مثار النزاع ،  
فلا يكون لها الفصل في موضوع الدعوى ؛  
وذلك بعكس الحكم الصادر في الدفع بعدم  
القبول ، لانعدام الصفة أو المصلحة أو لسبق  
الفصل في الدعوى ، فإن لمحكمة الطعن النظر  
في النزاع برهنه ، ولهذا لا يخفض الرسم  
في هذه الحالة الأخيرة ، ويقتصر الخفض  
على الصورة الأولى .

وقد أقرت محكمة النقض هذا المبدأ  
في حكم لها صدر بجلسة ٢٣ من أكتوبر  
١٩٥٨ .

٣٤٥

١٠ من أبريل ١٩٦٣

معاش : ق ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦  
م ٤٢ . منازعة فيه ، نسوبته .

الفتوى :

الموظف العائد إلى الخدمة بعد اعتزالها  
مع ضم سنتين إلى مدة خدمته بقرار فردي  
من مجلس الوزراء ؛ يسوى معاشه بعد خروجه  
من الخدمة مع ضم سنتين آخرين إلى مدة  
خدمته بقرار من رئيس الجمهورية ؛ هذا  
الموظف يطبق على معاشه القانون ٣٧ لسنة  
١٩٢٩ بالنسبة لفترتي خدمته كليهما ، طبقاً  
للمادة ٤٢ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ التي  
تنص على معاملة صاحب المعاش الذي يعاد  
ثانية إلى الخدمة في ظل القانون ، طبقاً  
للقانون الذي ربط المعاش على أساسه أصلاً .  
ويسوى المعاش بضم المعاش السابق  
ربطه عن الفترة الأولى ، إلى المعاش المستحق  
عن الفترة الثانية ، ويربط المعاش الجديد  
بما يعادل مجموع هذين .

ولا يجوز المنازعة في إضافة مدد  
المعاش التي تضاف استثنائياً طبقاً  
للسلطة المخولة لمجلس الوزراء ، وفقاً لنص  
المادة ٣٨ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ؛ أو  
في ربط المعاش على أساسها في مثل الصورة  
المشار إليها ، نظراً لمضي ميعاد المنازعة ،



ولأنها لا تعتبر مددخلو من الخدمة .

٣٤٦

١٠ من أبريل ١٩٦٣

رسم : مرور أو ملاحه ، بقناة السويس ، تكييفه  
ونيقة التزام ١٨٠٤ ، اتفاقية ٢٣ من أبريل ١٨٦٩ ،  
ق ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ ، ق ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ ،  
بالتأميم .

الفتوى :

المبالغ التي تحصلها هيئة قناة السويس  
عن المرور أو الملاحه في القناة ، لا تعتبر  
رسوما ، بل تعتبر ثمناً للخدمات التي تقدمها  
الهيئة ، صادرة عن الشروع ذي صبغة تجارية  
هادفة إلى الربح ، وذلك وفقاً للاستفاد من  
ونيقة الالتزام المؤرخة في ٣٠ من نوفمبر  
١٨٠٤ و ٢٣ من أبريل ١٨٦٩ وغيرهما ، ثم  
من قانوني التأميم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ و ١٤٦  
لسنة ١٩٥٧ .

٣٤٧

١٠ من أبريل ١٩٦٣

١ — مؤسسة : عامة ذات طابع اقتصادي ، شرطها  
تأثر طابعها بالتبعية المؤسسة رئيسية .  
ب — مصر الجديدة : مؤسسة ضاحيتها ، موظفوها  
وعمالها ، ق ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، قرار جمهوري ١٥٢٨  
لسنة ١٩٦١ وقرار ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ .

الفتوى :

١ — تكييف المؤسسة بأنها ذات طابع  
اقتصادي ، يتطلب شرطين : أن تمارس  
المؤسسة نشاطاً ذا طبيعة اقتصادية ، وأن

يصدر قراراً من رئيس الجمهورية باعتبار  
المؤسسة ذات طابع اقتصادي .

وليس ثمة تلازم بين المؤسسة المتبوعة  
والمؤسسة التابعة (الأم والفرع) ، فكل  
منهما وصفه وتكييفه بحسب نظامه .

فلا تعتبر مؤسسة ضاحية مصر الجديدة  
مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ، لعدم  
توافر الشرطين المشار إليهما بالنسبة إلى هذه  
المؤسسة ، وذلك رغم تبعيتها فترة ما لمؤسسة  
عامة ذات طابع اقتصادي ، هي المؤسسة  
العامة التعاونية للإسكان ، وذلك لاستقلال  
كل من المؤسستين عن الأخرى في الشخصية  
القانونية ، وفي الميزانية والتنظيم .

٢ — النظام الواجب التطبيق على موظفي  
مؤسسة ضاحية مصر الجديدة وعمالها ، هو  
النظام المنصوص عليه في القانون ٣٢ لسنة  
١٩٥٧ ومكملاته دون أحكام القرار الجمهوري  
١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار ١٠٨٠  
لسنة ١٩٦٢ : فهذان خاصان بالمؤسسات  
العامة ذات الطابع الاقتصادي ، دون غيرها .

٣٤٨

١٠ من أبريل ١٩٦٣

رسم : دمنه ، بنك مركزي مصري ، ق ١٤٥  
لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مرفق مياه القاهرة ، ق ٢٢٤  
لسنة ١٩٥١ م ١٢ .

الفتوى :

يستحق الرسم الدمغة التدريجي على ما يدفعه  
البنك المركزي المصري عن توريد المياه له

لإدارة مرفق مياه القاهرة ، لتوافر حالة التعامل بين الحكومة والغير ، مادام مرفق مياه القاهرة يعامل كالحكومة فى صدد رسم الترخية ، وذلك طبقاً لنصوص القانون ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هذا المرفق .

وعلى هذا ينتقل عبء الرسم إلى الغير الذى هو البنك ، طبقاً للمادة ١٢ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، التى تنص على أنه : « فى كل تعامل من الحكومة والغير ، يتحمل هؤلاء دائماً رسم الدمغة » .

٣٤٩

١٠ من أبريل ١٩٦٣

رسم : عقد قرض لمصلحة جمعية تعاونية ، شهره :  
ق ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ، ق ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ :

الفتوى :

تعنى بعض الجمعيات التعاونية من الرسوم المستحقة على شهر عقد القرض المبرم لمصلحة جمعية تعاونية ، والذى يصحبه رهن عقارى من الجمعية المقترضة لمصلحة الجهة المقرضة ، طبقاً لحكم المادة ٤٣ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية .

إذ لا تفرقة بين الحقوق التى ترتب لمصلحة هذه الجمعيات أو ضدها ، والإعفاء فى حال تحمل الجمعية بالرسم أولى .

وقد وردت نصوص القانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإعفاء الجمعيات التعاونية من

بعض الضرائب والرسوم مؤكدة لهذا المعنى .

٣٥٠

١٠ من أبريل ١٩٦٣

١ - شركة مساهمة : عضوية مجلس الإدارة ،  
انتهائها ، ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م ٣٣ .

ب - سن الستين : عضو مجلس إدارة شركة مساهمة ، رئيس الجمهورية ، سلطة ترخيص بقاء عضو ،  
ق ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ م ٧ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م ٣٣ ،  
ق ١٥٤ لسنة ١٩٦٣ م ١ .

ج - قرار جمهورى : تعيين عضو جاوز الستين ،  
قرار ترخيص بالبقاء .

الفتوى :

١ - تنتهى عضوية مجلس إدارة الشركات المساهمة بسبب بلوغ سن الستين ، طبقاً لحكم المادة ٣٣ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، بحيث لا يجوز بقاء العضو بعدئذ إلا بترخيص .  
ويسرى هذا الحكم على كل الشركات المساهمة ، سواء كانت منتمية للقطاع العام أو للقطاع الخاص ، نظراً لعموم النص ، وعدم وجود ما ينقضه بالنسبة لشركات القطاع العام ، بل إنه أولى بالتطبيق على هذه الأخيرة ، دعماً للرقابة عليها .

٢ - رئيس الجمهورية وحده هو المختص بإصدار قرار الترخيص ببقاء عضو مجلس إدارة شركة المساهمة فى العضوية بعد بلوغه سن الستين ، دون تفرقة بين شركات القطاع الخاص وشركات القطاع العام .

ولا حجاج بنص المادة السابقة من

القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، فيما كان يقضى به من اختصاص مجلس إدارة المؤسسة بإصدار الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣٣ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ذلك أن هذا الحكم قد ألغى بصور القانون ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون ١٥٤ لسنة ١٩٦٢ ، الذي نصت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى منه على أن يختص رئيس الجمهورية بتعيين أعضاء مجالس الإدارة في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، بناء على ترشيح رئيس مجلس إدارة الهيئة أو المؤسسة العامة أو الوزير المختص بالنسبة للشركات التي لا تتبع هيئات أو مؤسسات عامة .

٣ - لا حاجة بعد صدور قرار تعيين عضو مجلس إدارة شركة مساهمة جاوز الستين من عمره ، إلى إصدار قرار جديد بالتعيين للعضو بالبقاء في هذه العضوية بعد سن الستين ؛ لأن قرار التعيين ينطوي على الترخيص .

٣٥١

١٠ من أبريل ١٩٦٣

فصل : موظف ؛ تعيين ، مسوغاته ؛ في ٨ لسنة ١٩٦١ .

الفتوى :

لا يفصل الموظف لعدم استيفائه مسوغات التعيين خلال تسعة أشهر التالية لتعيينه ،

طبقاً لحكم المادة الأولى من القانون ٨ لسنة ١٩٦١ بوضع استثناء وقتي من بعض أحكام التوظيف ؛ إلا إذا كانت هذه المسوغات مما يرجع تقديمها لمحض إرادة الموظف .

أما المسوغات التي يتوقف الأمر في تقديمها على إرادته ، فإن الموظف لا يفصل إذا كان التأخير رغماً منه ولا دخل لإرادته فيه .

٣٥٢

١٠ من أبريل ١٩٦٢

تأديب : موظف المحاكم ، سلطة توقيع جزاء ، ق ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء م ٧٨ ، ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية م ٧١ .

الفتوى

السلطة التأديبية المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية على موظفي المحاكم في حالة غياب رئيس المحكمة التي يعملون بها ؛ هي مجلس التأديب أصلاً ؛ ولرؤساء المحاكم توقيع عقوبات الإنذار أو قطع المرتب لمدة غايتها خمسة عشر يوماً ، على الكتاب والمحضرين والمترجمين ، وذلك طبقاً للسلطة ٧٨ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء .

وبحل الأقدم من النواب وأعضاء المحكمة محل رئيس المحكمة عند غيابه ، أو قيام مانع لديه ، في ممارسة هذه الاختصاصات ، وهذا طبقاً لنص المادة ٧١ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية .



ولا تفرقة بين الاختصاصات الولائية ،  
والاختصاصات التأديبية في هذا الشأن .

٣٥٣

٢٤ من أبريل ١٩٦٣

١ — عامل : راتب ، علاوة دورية ، كادر  
عمال .

ب — إعانة غلاء : عامل يومية ، تثبيتها ، قرار  
مجلس الوزراء في ١١ من يونية ١٩٥٠ و ٢٤ من يونية  
سنة ١٩٥١ .

الفتوى :

١ — المستخدمون والصناع ، الذين  
سويت حالاتهم طبقاً لأحكام كادر العمال ،  
والتي يحل ميعادها طبقاً لأحكام هذا الكادر  
بعد أول مايو ١٩٤٥ ؛ لا يستحقون  
العلاوات الدورية الخاصة بهم ، إذا كانوا  
قد بلغوا نهاية مربوط درجة المستخدمين  
المعنيين عليها ، حتى لو كان مربوط الدرجة  
المحددة لنظيره بكادر العمال ، يسمح بمنحه  
علاوات دورية على مقتضى أحكام هذا  
النظر ، وما داموا لم ينقلوا إلى الدرجات  
ووظائف عمال اليومية أصالة .

ويستفاد هذا المبدأ من نص الفقرة  
الآخيرة من البند الثالث عشر من أحكام  
كادر العمال التي قضت بمنح المستخدم  
الدائم العلاوات المقررة بحسب أحكام  
كادر الموظفين ، ما لم تصل رواتبهم نهاية  
الدرجة الأصلية في أول مايو ١٩٤٥ .

كما أنه لا يتعارض مع أحكام المحكمة  
الإدارية العليا .

٢ — إعانة الغلاء الخاصة بعمال اليومية ،  
تثبت على الأجور المستحقة للعمال في ٣٠ من  
نوفمبر ١٩٥٠ ، ويقوم هذا التثبيت على  
أساس الأجر الذي يستحقه العامل قانوناً  
في ذلك التاريخ بغض النظر عن الراتب الفعلي  
الذي كان يتقاضاه فيه .

فإذا سويت حالات بعض العمال بأثر  
رجعي ، طبقاً لقواعد تنظيمية معينة ، كان  
آثارها التغيير في مقدار الرواتب المستحقة  
لهؤلاء ، فإن إعانة الغلاء تثبت على الراتب  
المستحق قانوناً بعد التسوية ، حتى لو تراخت  
الآثار المالية لهذه التسوية في نفاذها .

ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا حذف  
نسبة الـ ١٢ ٪ التي تقرر ردها بقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ١١ من يونية ١٩٥٠ ،  
المنفذ اعتباراً من ١٤ من فبراير ١٩٥١ ،  
تاريخ فتح الاعتماد ؛ من الأجر الذي تثبت  
عليه الإعانة ؛ وذلك إعمالاً لحكم قرار مجلس  
الوزراء الصادر في ٢٤ من يونية ١٩٥١ .

٥٥٤

٢٤ من أبريل ١٩٦٣

١ — إعاره : موظف ، راتبه ، الجهة التي تتجمله  
قرار جمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفي  
وعمال المؤسسات العامة مرتب ذات الطابع الاقتصادي  
م ٢ .

ب — منحة : مرتب .

الفتوى :

١ — موظف قسم قضايا بنك مصر المعاد

وتقول هذه الحصيلة لوزارة العدل  
دون مجالس المدن ؛ لأن ما يدخل في موارد  
مجالس المدن من حصائل المياني طبقاً لنص  
الفقرة (ح) من المادة ٤٤ من القانون ١٢٤  
لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية ، مقصور  
على ما يعتبر محصلاً من أملاك الدولة الخاصة  
دون أملاكها العامة .

٣٥٦

١١ من مايو ١٩٦٣

عمل إضافي : مكافأة حسابها . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
بشأن موظفي الدولة م ٤٥ ، قرار مجلس وزراء ق ١١ من  
أغسطس ١٩٥٢ ، و ٢٦ من مايو ١٩٥٥ ، قرار رئيس  
جمهورية ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

الفتوى :

تحتسب المكافأة الإضافية عن الأعمال  
الإضافية التي يضطلع بها الموظف في غير  
أوقات العمل الرسمية طبقاً لأحكام المادة  
٤٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والقرارين  
التنظيميين الصادرين من مجلس الوزراء  
في ١١ من أغسطس ١٩٥٨ و ٢٦ من مايو  
١٩٥٥ ، وقرار رئيس الجمهورية ١٥٦ لسنة  
١٩٥٩ .

وقد نص في هذه القرارات على حساب  
المكافآت بواقع الساعة من العمل الإضافي  
بساعة من العمل العادي على أساس ساعات  
العمل في اليوم الواحد ست ساعات .

وتحدد أيام الشهر التي تحسب ساعات  
العمل الأصل فيها كأساس لحساب المستحق

للعمل بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات  
الكيمياوية ، تتحمل راتبه المؤسسة المصرية  
العامة للصناعات الكيماوية ، وذلك طبقاً  
لنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية  
١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفي  
وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي  
٢ - تعتبر جزءاً من الراتب ، المنحة  
السبوية المعادلة لراتب ثلاثة أشهر ونصف  
شهر ، التي تصرف لموظفي قسم قضايا بنك  
مصر على وجه مستقر مطرد . بحيث تتحملة  
الجهة المستعيرة لأحد هؤلاء الموظفين .

٣٥٥

٢٤ من أبريل ١٩٦٣

١ - مال عام : مجتمع المحاكم ، مبنى ملحق بخص  
لسكنى القضاة ، وساطة قضائية ، قانونها .

ب - مرفق عام : مال عام ، حصيلة المبانى  
الملحقة بمجمعات المحاكم ، أبولتها ، ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠  
م ٤٤ (ج) .

الفتوى :

١ - المبانى الملحقة بمجمعات المحاكم ،  
والمخصصة لسكنى رجال القضاء ، تعتبر مالا  
عاماً ، نظراً لتخصيصها لنفع عام ، هو سكنى  
رجال القضاء ، تنفيذاً لأحكام قانون السلطة  
القضائية .

٢ - حصيلة المبانى الملحقة بمجمعات  
المحاكم والمخصصة لسكنى رجال القضاء ،  
تعتبر من حصائل الدومين العام ، وليست  
من حصائل أملاك الدولة الخاصة .

٢ - يعتبر رئيس ديوان المحاسبات هو الوزير المختص بالنسبة لموظفيه فى شأن مد إعارة موظفيه إلى الخارج طبقاً لأحكام المادة ١٥/د من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة ، التى تنص على أن تتم الإعارة فى غير الأحوال السابقة . بالاتفاق بين الوزير المختص ، ووزير الخزانة ، بعد أخذ رأى ديوان الموظفين .

ويبقى اختصاص وزير الخزانة كما هو دون تغيير ، لأن حكم المادتين ٢٦ و ٣٨ من قانون ديوان المحاسبات مقيد بما يرد فى القوانين الأخرى من أحكام خاصة .

### ٣٥٨

٢٢ من مايو ١٩٦٣

- ١ - عقد إدارى : مرفق كهرباء وغاز ، استغلاله ، إسقاطه ، ق ١٢٢ لسنة ١٩٦١ م ١٦ تقييمه .  
ب - حراسة : مرفق ، استغلاله ، إسقاطه ، آثاره .

#### الفتوى :

١ - تحديد وتقسيم التزامات شركة لبيون وشركاه بالاسكندرية التى تكون ناشئة عن استغلال مرفق الغاز والكهرباء بمدينة الاسكندرية ، وكذلك الحقوق التى قد تؤول بمقابل ، نتيجة لإسقاط التزام هذه الشركة بمقتضى أحكام القانون ١٢٢ لسنة ١٩٦١ ، مسند للجنة تشكل من : مستشار بمجلس الدولة رئيساً ، وعضو يختاره وزير الشؤون البلدية والقروية ، وعضو يختاره

عن ساعات العمل الإضافى ؛ وتدخل أيام الجمع والعطلات الرسمية فى نطاق أيام الشهر رغم عدم ممارسة عمل ما فيها .

ومقتضى هذا توزيع الراتب على أيام الشهر جميعها ، وليس على أيام العمل الفعلية ، لأن المرتب الشهرى للموظف يستحق عن أيام الشهر بكاملها ، بما فى ذلك أيام الجمع والعطلات الرسمية .

### ٣٥٧

١١ من مايو ١٩٦٣

- ١ - ديوان محاسبات : رئيسه ، اختصاص فى شؤون موظفيه ، ق ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ م ٢٦ و ٣٨ .

ب - إعارة : موظف ديوان محاسبات ، مدتها : ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة م ٥١/د .

#### الفتوى :

١ - لرئيس ديوان المحاسبات فى شؤون موظفى هذا الديوان ، طبقاً لأحكام المادتين ٢٦ و ٣٨ من أحكام القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ سلطة وزير الخزانة فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بميزانية الديوان ، وفى تنظيم الديوان وإدارة أعماله .

وتظل الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى القوانين واللوائح للجهات الإدارية ، مقرررة كما هى لديوان الموظفين ، أو وزير الخزانة أو غيرهما دون رئيس ديوان المحاسبات .



شركة ليون خلال خمسة عشر يوماً من طلب الوزير ذلك .

٣ — فرضت الحراسة على شركة ليون بمقتضى الأمر الجمهورى ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، الذى نصت مادته الأولى على أن تفرض الحراسة على حقوق وامتلاكات شركة ليون وشركاه ، والشركة المساعدة للصناعة والتجارة د كايك ، بالإقليم المصرى ، فيما عدا أموال وحقوق وموجودات الشركة الأولى ، التى آلت إلى مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية بمقتضى القانون ١٢٢ لسنة ١٩٦١ ، ويكون للحارس اختيار يمثل الشركة فى لجنة التقييم المشار إليها ، ويتمتع الحارس بأهلية اختيار هذا الذى يمثل الشركة ؛ ويجوز للحارس أن يكون هو ذاته ممثلاً للشركة ، أى أن يختار نفسه بنفسه .

ولا يتعارض هذا مع نص المادة ١٦ من القانون ١٢٢ لسنة ١٩٦١ .

ويترتب على إسقاط التزام استغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية عن شركة ليون وشركاه :

أولاً — بأيلولة جميع موجودات الشركة المتعلقة بمرفق توليد وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية والمرافق المرتبطة بها ، والمتمة أو المكملة لها إلى مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية بغير مقابل ، طبقاً لأحكام المادة ٣٣ من عقد

الالتزام . . لا اعتبار هذا الإسقاط بسبب خطأ الملتزم ، فهو ليس استرداداً للالتزام ، أو شراء له .

ثانياً — وفيما يتعلق بمنشآت الغاز المقامة بالطرق العامة ، فيطبق نص المادة ٣٥ من عقد الالتزام ، وذلك برفع هذه المنشآت أو تركها ، وشراؤها بواسطة المؤسسة بالسعر الذى تساويه وقت الإسقاط ، مقدراً بمعرفة خبير .

ثالثاً — وفيما يتعلق بأموال الشركة ونقودها السائلة ، وحقوقها التى تمثل ديوناً قبل الغير ناجمة عن استغلال المرفق ؛ فإن هذه تقول إلى مؤسسة الكهرباء والغاز بالاسكندرية ، مقابل قيمتها الحقيقية ، خصوصاً منها جميع التزامات الشركة الناشئة من الالتزام ؛ ويكون للشركة ، بعد الخصم إن وجد ، الحق فى الباقي .

٣٥٩

٢٢ من مايو ١٩٦٣

١ — أجر إضافي : بدل تمثيل ، قرار رئيس الجمهورية ٢٨ لسنة ١٩٦٢ ، ق ١١٧ و ق ١١٨ وق ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، ق ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، ٤٢ .

ب — مندوب مفوض : بدل تمثيل ، جم بين مكافأة وبدل تمثيل ، قرار جمهورى ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ .

الفتوى :

١ — يخضع بدل التمثيل ، الذى يصرف طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية ٣٨

لسنة ١٩٦٢ ، للمندوبين المفوضين، والمشرفين وضباط الاتصال ، وأعضاء لجان الجرد والتقويم في الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ؛ لأحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ :

فيخضع بدل التمثيل بالنسبة إليهم للقواعد الخاصة بالأجور الإضافية ، لأن هذا البديل لا يعتبر في الحقيقة مقابل نفقات فعلية ، بل يعتبر من قبيل المكافأة أو التعويض عن العمل الذي يؤديه المندوب أو المشرّف ، نظراً لكبر مقداره عن مستوى النفقة الفعلية .

كما أن المادة الرابعة من القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، لم تستثن من حساب مجموع الأجور والمرقات والمكافآت الإضافية بالنسبة للبدايات ، سوى بدلات طبيعة العمل ، وبدلات المهنة ، والبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية ، وليس بدل التمثيل لهذه الفئة متدرجاً تحت هؤلاء .

٢ - المندوب المفوض للبنك الأهلي التجاري السعودي ، لا يجوز له الجمع بين المكافأة الخاصة التي يتقاضاها وبين بدل التمثيل المقرر بمقتضى القرار الجمهوري ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ، لاعتبار بدل التمثيل المشار إليه من قبل الأجر أو المكافأة ، فلا يجوز الجمع بين أجرين عن عمل واحد . كما أنه محظور على عضو مجلس الإدارة الذي يعين مندوباً مفوضاً جمع بين أجرين عن عمل واحد .

كما أنه محظور على عضو مجلس الإدارة الذي يعين مندوباً مفوضاً ، الجمع بين مكافأة العضوية ، وبين بدل التمثيل المشار إليه ، طبقاً لحكم الفقرة الأخيرة من البند ( ١ ) من قواعد معاملة المندوبين المفوضين ، فيحظر هذا الجمع من باب أولى على من يشتغل مندوباً مفوضاً فقط .

٣٦٠

٢٢ من مايو ١٩٦٣

١ - تأمينات اجتماعية : ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية م ٨٣ و ٧٦ .

ب - تأمين : اشتراك ، تأخر ، تخلف .  
ج - شركة : قطاع عام ، اشتراك تأمين ، تأخر ، تخلف .

الفتوى :

١ - الغرامة المالية ، المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، توقع على المتخلف عن سداد اشتراكات التأمين بفائدة قدرها ٦ ٪ عن المدة من اليوم التالي لانتهااء الشهر الذي اقتطعت عنه هذه الاشتراكات حتى تاريخ أدائها .

ولا يلزم المتأخر ، في حكم هذه المادة بالغرامة المسالية ، فهي مقصورة على المتخلف ، وحده .

٢ - المتخلف ، في حكم المادة ٧٦ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ؛ هو من لم يشترك أصلاً في مؤسسة

التأمينات الاجتماعية أو الذي اشترك ويسدد الاشتراك رغم إعداده .

أما ، المتأخر ، فهو الذي اشترك في مؤسسة التأمينات طبقاً للقانون ، ولكنه تأخر عن دفع الاشتراك .

٣ - لا يعتبر تخلفاً ، تأخر إحدى شركات القطاع العام في سداد اشتراكات التأمين الخاص بموظفيها وعيالها بسبب نزاع بينها وبين المؤسسة العامة الاستهلاكية التي تتبعها ، على مقدار الاشتراكات الواجب سدادها على مؤسسة التأمينات الاجتماعية وإنما يعتبر مجرد تأخير ، لا تستحق عليه سوى الفائدة بنسبة ٦ ٪ .

٣٦١

٣٢ من مايو ١٩٦٣

١ - معاش : مرتب ، جمع بينهما ، ق ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ، كتاب المالية الدوري ق ٢٣٤ / ٢٧ في ٦ من يناير ١٩٤٢ ، قرار مجلس وزراء في أول ديسمبر ١٩٤١ م ، إعانة غلاء معيشة .

ب - مكافأة : معاش ، جمع بينهما ، عمل إضافي ، أجر .

٥ - أجر إضافي : حسابيه .

الفتوى :

١ - يستحق الموظف إعانة الغلاء على مرتبه الأصلي ، لأن استحقاق هذه الإعانة يدور مع استحقاق ذلك المرتب وجوداً وعدمياً ، وترتبط به وتتبعه زيادة ونقصاً ، وذلك طبقاً لكتاب المالية الدوري ف ٢٣٤ / ٢٧ في ٦ من يناير ١٩٤١ بشأن إعانة

غلاء المعيشة ، وبناء على التفويض المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذا القرار .

وقد نص في المادة السادسة من ذلك الكتاب على أن تتبع الإعانة الماهية ، فتصرف كاملة أو منقوصة أو لا تصرف .

٢ - القانون ٢٥ لسنة ١٩٥٧ قد ورد استثناء على قاعدة عدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب فقط ولم يحظر صرف أجر عن الأعمال الإضافية للموظف بالمعاش الذي يتقاضى مكافأة .

لذلك ترخص الجهة الإدارية في صرف أجر عن الأعمال الإضافية أو عدم صرفه ، وفقاً لما تراه ملائماً للصالح العامة ، شأن الموظف بالمعاش في هذه الصورة ، شأن سائر الموظفين ، لعدم وجود مانع من صرف الأجر في القانون ٢٥ لسنة ١٩٥٧ .

٣ - بحسب الأجر الإضافي في حالة الموظف بالمعاش ، على أساس المرتب الذي عين به الموظف ، دون مقدار المعاش الذي يجمع بينه وبين ذلك المرتب : وهذا طبقاً للشروط والقواعد المقررة قانوناً في هذا الشأن .

ذلك بأن المعاش الذي يتقاضاه الموظف ، هو إيراد عن مدة خدمة سابقة ، وليس أجراً عن أعمال الوظيفة التي أعيد تعيينه فيها .

٣٦٢

٢٢ من مايو ١٩٦٣

١ - مؤسسة عامة : ذات طابع اقتصادي ، ق ٢٦٥



لسنة ١٩٦٠ م ٢١ ، قرار جمهوري ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مجلس أعلى للمؤسسات العامة.

ب — ضريبة : إعفاء ، قرار جمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .

### الفتوى :

١ — يلزم صدور قرار جمهوري باعتبار مؤسسة ما ، مؤسسة ذات طابع اقتصادي في حكم القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، ولا يكفي لإضفاء هذا الوصف على مؤسسة ما ، أن يرد ذكرها في القرار الجمهوري ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ولا يكفي أن تباشر المؤسسة نشاطاً صناعياً أو تجارياً لإضفاء هذا الوصف عليها .

٢ — المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية ، وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، لا تعتبران من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي في تطبيق أحكام القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ .

لذلك لا تتمتعان بالإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون ولا تسرى على موظفي هاتين المؤسستين أو عمالهما ، لائحة موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .

٣٦٣

٢٢ من مايو ١٩٦٣

١ — تأديب : موظف ، اشتغال بشركة مساهمة دون ترخيص ، ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م ٩٥ ،

ق ١٢٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ، م م ٧٩ و ٨٠ و ٨٣ .

ب — فصل : موظف وجوبا لعماله بشركة مساهمة ، سلطة مختصة به ، قرار مجلس وزراء ٣١ من ديسمبر ١٩٥٢ ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٢٦ ؛ تسكييفه ، تأثيره على حسن السيرة ، سحبه .

### الفتوى :

١ — اشتغال الموظف بإحدى شركات المساهمة في غير أوقات العمل الرسمية دون ترخيص بذلك ، يعتبر مخالفة لواجبات الوظيفة طبقاً لحكم المادة ٩٥ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة ، وأحكام المواد ٧٩ و ٨٠ و ٨٣ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة .

وجزاء هذه المخالفة هو الفصل من الوظيفة وجوباً ، طبقاً للمادة ٩٥ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

٢ — وتختص بإصدار قرار الفصل في هذه الحالة ، الجهة الإدارية ، أو السلطة التأديبية بالنسبة للموظفين الدائمين ، وهي الوزير المختص بالنسبة للموظفين المعيّنين على وظائف مؤقتة ، أو لعميل مؤقت ، وذلك طبقاً لحكم قرار مجلس الوزراء في ٣١ من ديسمبر ١٩٥٢ ، تنفيذاً للمادة ٢٦ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولا اختصاص للمحكمة التأديبية في هذه الحالة .

والفصل في هذه الحالة ، يعتبر فصلاً تأديبياً . سواء حدث بقرار من الجهة الإدارية ، أم بقرار من السلطة التأديبية

المختصة ، ، لأنه يستند لمخالفة تأديبية نصاً .  
ولا يعتبر الفصل ماساً بالناحية الأخلاقية  
للموظف ، رغم اعتباره فصلاً تأديبياً ،  
فيجوز إعادة تعيين الموظف المفصول دون  
حاجة لاشتراط مضي ثمانى سنوات على إنهاء  
خدمته ، ما دام الفصل غير ماس بالأخلاق  
في هذه الحالة .

ويجوز للجهة الإدارية سحب قرار  
الفصل ، سواء أكان قرار الفصل صحيحاً  
أم غير صحيح ، لأن قرارات الفصل يجوز  
إعادة النظر فيها في أى وقت استثناء ،  
لاعتبارات تتعلق بالعدالة .

٣٦٤

٥ من يولييه ١٩٦٣

عهدة : موظف ، ضمانها ، قرار مجلس وزراء  
٨ من أبريل ١٩٥٠ بشأن إنشاء صندوق تأمين  
حكوى لضمان أرباب العهد م ٧ ، مسئولية  
الصندوق .

الفتوى :

تنص المادة السابعة من قرار مجلس الوزراء  
الصادر في ٨ من أبريل ١٩٥٠ بشأن إنشاء  
صندوق تأمين حكوى لضمان أرباب العهد ،  
على أن :

« يقوم الصندوق بسداد كل خسارة  
مادية تلحق عهدة الموظف المضمون من  
النقود أو أوراق الدمغة وكذلك كل عجز  
في عهدة المهمات والأدوات بما يزيد على  
خمسة جنيهات وذلك في حدود قيمة الضمان  
التي سدد عنها الرسم ، سواء أكانت الخسارة

ناجمة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف  
المضمون ، أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد  
أو اختلاس أو إهمال ؛ ويكون التعويض  
الذي يدفعه الصندوق عن كل حادث في حدود  
قيمة العهدة المشمولة بالضمان ، وهي التي  
سدد عنها رسم الاشتراك عن الستة أشهر  
التي وقع فيها الحادث ، على ألا يجاوز مبلغ  
التعويض عشرة آلاف جنيه .

ويكون مناط مسئولية صندوق التأمين  
في هذه الحالة ، هو تحقق سبب الضمان ،  
وهو العجز في العهدة ، دون حاجة لإثبات  
مسئولية الموظف جنائياً أو مدنياً .

ذلك أن التزام الصندوق بدفع قيمة  
التعويض وقد ورد بصيغة العموم ، غير  
مقترن بثبوت إهمال الموظف .

وتعداد الجرائم في المادة السابعة لم يرد  
على سبيل الحصر ، بل على سبيل المثال ؛ فلا  
يستفاد من سرده ضرورة توافر إهمال  
الموظف .

٣٦٥

٥ من يولييه ١٩٦٣

١ — مأذون : جيم بين وظيفتين ، ق ١٢٥  
لسنة ١٩٦١ ، فتوى الجمعية العمومية للقسم الإشتغاري  
٢٥٨ ق ١٤ من أكتوبر ١٩٦٢ .

ب — وظيفتان : جمع بينهما ، ميماد الاختيار ،  
ق ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ، بدء سريانه ، وظيفة  
أخرى . حكم الأشتغال بها في خلال الفترة السابقة  
على الاختيار .

## الفتوى :

١ - يجوز جمع المأذونين بين عملهم وبين وظائف التدريس ، أو بعض الوظائف الأخرى مثل قراءة القرآن الكريم أو البخارى أو القبانة العمومية .

ولا يجوز الجمع بين المأذونية وبين التدريس ، وذلك طبقاً لفتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري ٦٥٨ في ١٤ من أكتوبر لسنة ١٩٦٢ .

٢ - على المأذون أن يختار بين المأذونية والتدريس ، خلال شهر يبدأ اعتباراً من تاريخ علم المأذون بفتوى الجمعية العمومية المشار إليها ، وذلك وفقاً للسادة الثانية من القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

٣ - ويعتبر صحيحاً قانوناً ، اشتغالهم بالوظيفة الأخرى خلال الفترة السابقة على الاختيار ، تأسيساً على كونه في حكم الترخيص بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية بالنسبة لمن اختار التدريس ؛ وعلى كونه أجراً في مقابل عمل التدريس ، لمن اختار المأذونية .

٣٦٦

٥ من يونيو ١٩٦٣

سماد : رسم استيراد ، في ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ م ١٦٦ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة ، كتاب دوري وزارة المالية ١٦٨/٢/٣٤ في ١٠ من فبراير و ٦ من مارس ١٩٤١ بتنظيم عملية استيراد السماد وتوزيعها ، قرار وزير تموين ٨٦ لسنة ١٩٤٩ ، قرار اللجنة الاقتصادية المركزية في ٢٨ من أبريل ١٩٦٠ .

## الفتوى :

اقتضت ظروف الحرب العالمية الثانية استيلاء الحكومة على الأسمدة واحتكار استيرادها وتوريدها ، لضمان حسن توزيعها .

فلما صدر قرار وزير التموين ٨٦ لسنة ١٩٤٩ بإلغاء ، هذا الاستيلاء ، رجعت الحال إلى ما كانت عليه . في ظل كتابي وزارة المالية ١٦٨/٢/٣٤ في ١٠ من فبراير و ٦ من مارس ١٩٤١ بشأن تنظيم عملية استيراد السماد وتوزيعها وتحديد الربح للهيئات المستوردة .

وفي ٢٨ من أبريل ١٩٦٠ صدر قرار اللجنة الاقتصادية المركزية بقصر استيراد الأسمدة على شركة مصر للتجارة الخارجية ، والهيئة الزراعية ، وبترك التسليف الزراعي ، ونص فيه على اقتراح إنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة تؤدي إليه الهيئات المستوردة عمولة توزيع قدرها ٦٪ وصدر القانون ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة متيناً ذات الأسس المقررة بقرار اللجنة الاقتصادية المركزية المشار إليه .

وتكون الهيئة الزراعية المصرية ملزمة أن تؤدي إلى الصندوق عمولة توزيع قدرها ٦٪ طبقاً للمادة ٦ من ذلك القانون ؛ ولا يغير من هذا النظر ما تحتاج به الهيئة الزراعية من عدم قيامها بعمليات تجارية ، كالبنك أو الشركة المشار إليهما ، وذلك لعدم نص المادة ٦ من القانون ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ .



٣٦٧

٥ من يونيو ١٩٦٣

١ — علاوة : تأجيل ، حرمان ، موظف ، تأديب ،  
ضعف كفاية ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة  
م ٤٢ إلى ٤٤ .

ب — عقوبة : تأديبية ، هيئة تأديبية ، علاوة ،  
تأجيل . حرمان ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي  
الدولة م ٨٤ .

ج — محو : عقوبة تأديبية .

الفتوى :

١ — لا يعتبر من قبيل العقوبات التأديبية  
قرار تأجيل العلاوة الدورية أو الحرمان  
منها ، الذي تصدره لجنة شؤون الموظفين ،  
بسبب ضعف كفاية الموظف ، وفقاً للمواد  
٤٢ إلى ٤٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
بشأن موظفي الدولة : لانفصال مجال تقدير  
كفاية الموظف ، عن مجال التأديب .

٢ — يعتبر من قبيل العقوبات التأديبية  
قرار تأجيل العلاوة أو الحرمان منها ،  
الذي تصدره الهيئة التأديبية المختصة ، بسبب  
ذنب إداري أو مالي ارتكبه الموظف طبقاً  
للمادة ٨٤ وما يليها من القانون ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ بشأن موظفي الدولة .

وذلك بعكس القرار النظير الذي تصدره  
لجنة شؤون الموظفين ، لصدور القرار  
في مجال التأديب ، وطبقاً لأحكامه وقواعده .

٣ — قرار تأجيل العلاوة أو الحرمان  
منها ، يجوز طلب محوه إذا كان ذا طبيعة  
تأديبية .

أما إذا كان صادراً من لجنة شؤون  
الموظفين ، في مجالات تقدير الكفاية  
وآثارها ، فلا يجوز طلب محوه ، ولا يعتد  
به في أحكام المحو ، قبل تعدد الجزاءات .

٣٦٨

٥ من يونيو ١٩٦٣

١ — تأديب : موظف ، عقوبة إنذار ، ترقية ،  
ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة م ١٠٣  
و ١٠٦ .

ب — ترقية : تأجيلها ، مواعيده .

الفتوى :

١ — الموظف المحكوم عليه بعقوبة  
الإنذار ، طبقاً لحكم المادة ١٠٦ من القانون  
٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ،  
إذا كانت محاكمته قد استطلت لمدة تزيد على  
سنة من تاريخ استحقاق الموظف للترقية ،  
ففي هذه الحالة تسند الترقية إلى تاريخ  
صدورها .

أما إذا لم تستطل أكثر من سنة ، فإن  
الترقية تسند إلى تاريخ زوال المانع منها .  
أي من تاريخ انتهاء المحاكمة في حالة الإدانة  
بالإنذار ، ومن تاريخ انقضاء المدد المنصوص  
عليها في المادة ١٠٣ من القانون ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ ، إذا كانت العقوبة بالخصم ثلاثة أيام  
من المرتب أو أشد من ذلك .

٢ — تحسب مواعيد تأجيل ترقية الموظف  
المحكوم عليه بعقوبة الإنذار ، طبقاً للمادة  
١٠٦ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن

موظفي الدولة من تاريخ الحكم الابتدائي بالإندار : دون الحكم الاستثنائي : سواء أ كان الاستئناف حاصلاً من الموظف أم من جهة الإدارة وعدم وجود مواعيد للتأجيل في حالة العقوبة بالإندار ، تجعل استحقاق الترقية في صورة عدم الاستطالة ، وتوافر حيز الدرجة منوطاً بزال المانع ، الذي هو المحاكمة التأديبية ذاتها ، وذلك اعتباراً من تاريخ الحكم الابتدائي بعقوبة الإندار .

٣٦٩

٥ من يوفيه ١٩٦٣

١ - عقد إداري : سعر صرف رسمي ، سعر تعادل ، ق ١٨٥ لسنة ١٩٥١ ، قرار وزير مالية واقتصاد ٣٤ لسنة ١٩٥٦ ، متعاقدان ، نيتهما .

ب - إيجار : دفع قيمته بواقع السعر الرسمي للدولار .

ج - آلة حسابية : استئجارها ، قبول الشركة المالكه الدفع بالجنهيات المصرية ، دلالة .

الفتوى :

١ - سعر التعادل ، على أساس وزن الذهب الخالص في الجنيه المصري ، طبقاً لأحكام المادة الأولى من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥١ ؛ يحدد بقانون ؛ ولا يعدل إلا بقانون .

أما سعر صرف الجنيه المصري بالعملة الأجنبية ، فإنه يحدد طبقاً لأحكام قرار وزير المالية والاقتصاد ٣٤ لسنة ١٩٥٦ ،

بوساطة البنك المركزي المصري بالاشتراك مع وزارة المالية على أساس أسعار التعادل التي يعلنها صندوق النقد الدولي ، بحيث لا تجاوز ارتفاعاً أو هبوطاً ١ ٪ من سعر التعادل .

وعلى هذا يمكن وزير المالية والاقتصاد تعديل سعر الصرف بقرار منه ، بعكس سعر التعادل .

٢ - تفسير نصوص العقود الإدارية ، مناطه . عند غموض النص ، هو نية المتعاقدين مستخلصة من ظروف العقد وملابساته . إذا قبل المتعاقد مع الإدارة دفع قيمة الإيجار بواقع السعر الرسمي للدولار ٣٤ر٨٧٢ قرشاً وذلك منذ بداية التعاقد عام ١٩٥٣ ؛ ثم تغير هذا السعر بعد ذلك إلى ٩١٢٩ر٤٣ قرشاً للدولار بمقتضى نشرة البنك المركزي المصري الصادرة في ١٥ من مايو ١٩٦٣ ، فإن سعر الصرف الجديد يسرى اعتباراً من تاريخ العمل به ، على كل المعاملات الخارجية التي تباع فيها الدولة أو تشتري عملات أجنبية فيما عدا رسوم المرور بقناة السويس ؛ وعلى كل العقود التي تتعلق بمعاملات خارجية وذلك ما لم يتفق الطرفان على تثبيت القيمة بحيث لا تتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً بتغير سعر الصرف .

٣ - استئجار هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الآلات الحاسبة من إحدى الشركات الأمريكية ، وتقدير قيمة هذه

والتعليم العالي في شأن التلاميذ أو الموظفين .  
والقانون وحده هو الأداة التي تنظم  
موضوعات التأمين ؛ وليس القرار الوزاري  
أو اللائحة ، لأن هناك عرفاً دستورياً مقتضاه  
احتجاز الشارع لمسائل التأمين في نطاق  
التنظيم التشريعي بأداة هي القانون ، فضلاً  
عن عدم جواز إلزام الأفراد برسم ما ،  
إلا بناء على قانون .

٢ - قرار وزير التربية والتعليم ٤٠  
لسنة ١٩٦١ بإنشاء إدارة جديدة بالوزارة  
تسمى : « إدارة شؤون التأمينات » لتتولى  
شئون التأمين على الطلبة من الحوادث الناجمة  
عن النشاط المدرسي ، مع الإسهام في علاج  
المرضى المحتاجين منهم ، وذلك نظير رسم  
يحصل من كل منهم ، وتودع حصيلته في  
حساب خاص بأحد المصارف على ذمة  
التأمين . وقراره ٨١ لسنة ١٩٦٢ بشأن  
القواعد العامة للتأمين على الطلبة من  
الحوادث ؛ هذان القراران لا يجوز تطبيق  
أحكامهما إطلاقاً على طلبة المدارس الخاصة  
ذات المصروفات ، أو على المدرسين  
والموظفين المعارين إلى البلاد الشقيقة  
أو الصديقة ؛ لأن موضوعات التأمين أصلاً ،  
لا تنظم إلا بالقانون .

٣٧١

١٩ من يونية ١٩٦٣

ترقية : حنينة ، موظف ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
بشأن موظفي الدولة م ٤٠ مكرراً ، ضم مدة خدمة ،

الآلات إجمالاً وتفصيلاً بالجنبيات المصرية  
وقبول الشركة الدفع بالجنبيات المصرية ،  
يدل على ثبات قيمة العقد : فيظل سعر الصرف  
الرسمي الأول هو المطبق في هذه الحالة .

ولا يكفي لإدحاض هذه القرينة مجرد  
الإشارة في أحد بنود العقد إلى سعر الصرف  
الرسمي ، لأن المراد منها محصور في تبيان  
الأساس الذي يتم على مقتضاه تحول القيمة  
من دولارات إلى جنبيات ، ولم يكن الغرض  
هو أرجحة السعر ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً  
للسعر الرسمي .

٣٧٠

١٩ من يونية ١٩٦٣

١ - تأمين : تنظيم عملياته ، ق ١٩٥ لسنة ١٩٥٩  
بإصدار قانون هيئات التأمين م ٧ ، ق ١٥٦ لسنة  
١٩٦٠ ، تنظيم موضوعاته ، أدواتها ، صندوق إعانة .  
رسم ، قانون ، عرف دستوري .

ب - تربية وتعليم : وزير ، قرار ١٤٠ لسنة ١٩٦١  
بإنشاء إدارة شؤون التأمينات ، قرار ٨١ لسنة ١٩٦٢  
بشأن القواعد العامة للتأمين على الطلبة من الحوادث .  
مدرسة خاصة .

الفتوى :

١ - تنص المادة السابقة من القانون  
١٩٥ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون هيئات  
التأمين ، على استمرار العمل بأحكام الباب  
الثالث من قانون التأمين السابق ١٥٦ لسنة  
١٩٦٠ ، وهو الباب الخاص بصناديق  
الإعانات .

ولا تسري أحكام هذا القانون على  
التأمينات التي تضعها وزارتا التربية والتعليم ،



حسابه ، قرار رئيس الجمهورية ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ .  
بشأن تطبيق القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

الفتوى :

لا تجوز الترقية الحتمية ، بناء على المدد  
المدخلة في الضم بناء على قرار رئيس الجمهورية  
٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تطبيق القرار  
الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على من لم يتقدم  
بطلب ضم مدد العمل السابقة في الميعاد ضمن  
مدد الترقية المنصوص عليها في المادة ٤٠  
مكررة من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن  
موظفي الدولة ؛ قبل تاريخ نفاذ القرار ٩٤٢  
لسنة ١٩٦٢ ؛ ولو كانت شروط الترقية طبقاً  
لاحكام المادة ٤٠ مكرراً قد توافرت قبل  
هذا التاريخ ، ذلك بأن الحق في ضم مدد  
الخدمة ذاته قد نشأ بمقتضى القرار ٩٤٢  
لسنة ١٩٦٢ ، بعد أن كان قد سقط فعلاً ؛  
فاذا نشأ حق لذوى الشأن بهذا القرار في  
ضم المدد ، فلا يستفيدون منه في شأن الترقية  
الحتمية من تاريخ أسبق .

٣٧٢

٢٢ من يولية ١٩٦٣

حصانة دبلوماسية : محكمة عدل دولية ، نظامها  
م ١٩ ، هيئة أمم متحدة ، جمعية عمومية ، قرار ١١ من  
ديسمبر ١٩٤٦ ، جرك ، إعفاء ، لائحة جركية م ٧/٩  
ق ٥٥ لسنة ١٩٥١ . قرار مجلس وزراء ٤ من مارس  
سنة ١٩٥١ .

الفتوى :

أعضاء محكمة العدل الدولية ، لا يتمتعون  
بالمزايا والحصانات الدبلوماسية وفقاً لنص

المادة ١٩ من نظام المحكمة ، إلا إذا كانوا  
خارج أوطانهم ، لا في داخلها ، استناداً إلى  
قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة  
الصادر في ١١ من ديسمبر ١٩٤٦ ، الذي  
يوصى الدول الأعضاء بمعاملة قضاة المحكمة  
الذين يعملون في أى بلد خارج بلادهم معاملة  
المبعوثين الدبلوماسيين ، فلا يجوز منح أحد  
أعضاء هذه المحكمة إعفاءات جركية داخل  
بلده ، استناداً إلى النص المذكور .

الإعفاء الجركي المقرر لقاضي مصري  
بمحكمة العدل الدولية ، وفقاً وطبقاً لقرار  
مجلس الوزراء في ٣ من مارس ١٩٥١ ، وطبقاً  
للمادة ٧/٩ من اللائحة الجركية ، على سبيل  
المجاملة نظراً لمساكنته الدولية ؛ يعتبر منحه  
يجوز إلغاؤها أو تعديلها في أى وقت .

ونص القرار المشار إليه على معاملة  
القاضي المذكور فيما يتعلق بالمزايا والإعفاءات  
بما يعامل به الممثلون الدبلوماسيون مقتضاه  
وجوب الرجوع إلى القواعد والنظم التي  
يعامل بها هؤلاء ، لتعرف مدى الإعفاءات  
التي يتمتع بها ، ومن بينها القانون ٥٥  
لسنة ١٩٦١ بشأن الإعفاءات الجركية  
للدبلوماسيين .

وتحديد هذا القانون عدد السيارات التي  
يتناولها الإعفاء بسيارة واحدة للاستعمال  
الشخصي من تاريخ صدوره ، خلافاً لما كان  
متبعاً في ظل القوانين السابقة عليه ، لا يسرى  
على السيارات التي تم استيرادها للاستعمال

الشخصي لبعض الدبلوماسيين قبل العمل به .  
ويجوز الإعفاء الجركي على السيارة التي  
اشتراها القاضى المذكور بعد العمل بالقانون  
٥٥ لسنة ١٩٦١ ؛ دون احتجاج بأنه استورد  
سابقاً سيارتين أخريين لاستعمال الشخصى ،  
طالما كان ذلك قد تم قبل صدور القانون  
المذكور .

## ٣٧٣

٢٢ من يولية ١٩٦٣

أ - بدل : طبيعة عمل ، طبيب بالجامعة متفرغ ،  
استحقاقه ، ميعاده ، قرار رئيس الجمهورية ٣٤  
لسنة ١٩٦٠ ، أنر رجعى .

ب - رجعية : مبدأ عدم الرجعية ، الأسس التى يقوم  
عليها .

## الفتوى :

١ - القرار الجمهورى ٣٤ لسنة ١٩٦٠  
بشأن بدل طبيعة العمل للأطباء الذين يستدعى  
عملهم بالجامعات عدم مزاوتهم المهنة  
بالخارج ، يفرق بين الأطباء الذين يعينون  
اعتباراً من تاريخ العمل به ، وبين الأطباء  
الموجودين بالخدمة وقت صدوره ، وذلك  
بالنسبة لتحديد ميعاد استحقاق البدل .

فستحق الطائفة الأولى هذا البدل  
اعتباراً من تاريخ نفاذ القرار بأثر فوري ،  
أما الطائفة الثانية ، فتمنح البدل من تاريخ  
تسلم العمل وغلق العيادات فعلاً قبل العمل  
بالقرار المشار إليه ، وذلك لتضمن القرار  
أثراً رجعياً بالنسبة لهذه الطائفة .

٢ - مبدأ عدم الرجعية يقوم على  
أساس احترام المراكز الذاتية ، التى تكون  
قد تكونت وتكاملت عناصرها فى الماضى ؛  
واستقرار المعاملات ؛ واحترام قواعد  
الاختصاص من حيث الزمان .

وتخلف هذه الأسس بجعل الأثر الرجعى  
مشروعاً لانتفاء العلة التى من أجلها قرر  
هذا المبدأ .

ويعتبر مشروعاً الأثر الرجعى للقرار  
التنظيمى العام . ولو كان مرتباً لحقوق على  
الخزانة العامة ؛ ما دام قصد الشارع قد  
انصرف صراحة أو ضمناً إلى أن يكون  
تنفيذه من تاريخ أسبق من تاريخ صدوره .

## ٣٧٤

٢٢ من يولية ١٩٦٣

أ - تأميم : كامل ، شركة ، ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ ،  
أثره .

ب - شركة : تأميم ، مساهم ، نصيبه ، ق ٢٦  
لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات .

## الفتوى :

١ - تأميم الشركة تأمياً كاملاً ، طبقاً  
لأحكام القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، يترتب  
عليه أن تنتقل إلى الدولة جميع موجودات  
الشركة التى تمثل عناصر رأس مالها الخاضع  
للتأميم .

وتعتبر الشركة أو المنشأة المؤتممة هى  
المالكة لأموالها كافة ، إذا ما احتفظ لها

قانون التأميم بشخصيتها المعنوية المستقلة ، دون أن يخل بذلك كونها مملوكة بأكملها للدولة .

ويترتب على ذلك أن تستمر الشركة المؤممة في مزاولة نشاطها : تملك أصولها ، وتلتزم بمخصومها كما كان الحال قبل التأميم ؛ مع تملك الدولة جميع أسهم الشركة ، بما يستتبع تمثيلها المساهمين في حقوقهم قبل الشركة .

٢ - نصيب المساهمين بالزيادة في رأس مال الشركة ، يعتبر من الناحية القانونية ، أسهماً يتناولها التأميم ، طالما أن إصدارها والاكتتاب فيها قد تم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات .

ولا يقدح في ذلك عدم نشر هذه الزيادة في الجريدة الرسمية ، وعدم التداول فيها في البورصة تبعاً لذلك . ذلك أن النشر ليس إلا وسيلة لشهر التعديل الذي طرأ على نظام الشركة بهذه الزيادة ، ويترتب أثره من تاريخ قرار الجمعية غير العادية بالزيادة ؛ فضلاً عن أن عدم النشر لا يعتد به في العلاقة بين الشركة وبين مساهميها المكتتبين في أسهم زيادة رأس المال .

ويستحق المساهمون تعويضاً عما أدوه من قيمة أسهم الزيادة ، بعد تقويمها بحالتها التي كانت عليها وقت العمل بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ ؛ ما دامت لم تكن محلاً للتداول في البورصة .



## قضاء محاكم الاستئناف

٣٧٥

٢٥ يونيو ١٩٦٣

١ - طيران: اتفاقية «فارسوفيا» ، فنادها، هدفها، شروط مطبوعة ، إذعان .

ب - ناقل جوى : مسئولية ، عقدية ، مقده ، تقصيرية .

ج - قانون : واجب تطبيقه .

د - تعويض : شامل للمسؤوليتين العقدية والتقصيرية ، اتفاقية «فارسوفيا» م ٢٢ ، خطأ جسيم .

المبادئ القانونية :

١ - اتفاقية «فارسوفيا» الدولية للطيران صدر القانون ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ بانضمام الجمهورية العربية المتحدة إليها ، وأصبحت واجبة النفاذ اعتباراً من ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وفقاً لقرار وزير الخارجية الصادر بهذا الخصوص .

ونصوص الاتفاقية وأحكامها ، كأي قانون مفروض على الناس كافة العلم بها ، ولا يقبل من المسافرين الاعتذار بأن يجهلها ، ومن ثم فلا يجوز التحدى بأن المادة ٢٢ منها قد حوت شرطاً من شروط الإذعان ، لأن الاتفاقية مفروضة على المتعاقدين في هذا الخصوص .

٢ - وهي تهدف إلى إقامة التوازن بين مصلحة الناقل الجوى ومصلحة الركاب

أو الشاحن ، بأن جعلت مسئولية أمين النقل مفترضة ، وأباح له التخلص من المسئولية إذا ثبت أنه إنما اتخذ الاحتياطات كافة ، التي تكفل منع وقوع الضرر ، أو أنه كان من المستحيل عليه اتخاذها كما جعلت مسئولية مقيدة بحدود معينة .

ومعاهدة «فارسوفيا» لم تغير من طبيعة المسئولية العقدية التي برزت في غير نص من نصوصها ، فمسئولية الناقل الجوى وفقاً لها هي مسئولية عقدية ، نظمت المعاهدة أحكامها وعبء الإثبات فيها .

٣ - القانون المدني المصري هو الواجب التطبيق ، لأن المادة ٢/٢٤ من معاهدة «فارسوفيا» قد تركت أمر تحديد الأشخاص الذين لهم الحق في التعويض وحقوق كل منهم إلى القانون الوطنى . كما نصت المادة ١٩ من القانون المدني المصري على أن يكون القانون المصري هو الواجب التطبيق ، لأنه قانون الدولة التي يتم فيها العقد ، لاختلاف موطن المتعاقدين .

٢ - وإن كان يؤخذ على شركة الطيران السماح بالطيران لطائر أنها من نموذج الطائرة المتكوبة ، مع تكرار كسر جزء معين منها ، إلا أن هذا الخطأ لا يرقى إلى درجة الخطأ

الكفيلة بمنع وقوع الضرر ، وأنه كان من المستحيل عليه اتخاذها ، كما جعلت مسؤوليته مقيدة بحدود معينة ، وهي في ذلك تقدر أن تحميل الناقل مسؤولية غير محدودة يؤدي إلى إلحاق ضرر جسيم به ، قد يؤدي إلى إفساده وخروجه من ميدان العمل ، مما يضر بمصلحة الجماعة التي تقتضي استمرار مؤسسات النقل الجوي في نشاطها وقد أبحاث الاتفاقية للراكب أن يرجع على أمين النقل بالتعويض السكامل إذا أثبت أنه ارتكب خطأ يصل إلى درجة الغش أو معادلا له .

« ومن حيث إن الدفاع عن المضررين تمسك ببطان الشرط المحدد للتعويض الوارد في المادة ٢٢ من الاتفاقية ، قائلا أن تلك المادتان قدرت التعويض بمبلغ معين يستوى فيه كل راكب بغير نظر إلى نوع الضرر وقدره ، إنما هو تقدير تحكمي جائز يتنافى مع أبسط قواعد العدالة ، ذلك أن التعويض يجب أن يقام على الضرر ويتلائم مع قدره أما أن يقدر التعويض برقم معين في كل الحالات والظروف رغم عدم تماثلها فإن معنى ذلك أن يقطع ما بين قدر الضرر وقيمة التعويض وهذا إجراء يخالف القانون فضلا عن أنه جائز كل الجور .

« ومن حيث أن هذا الدفاع لا سند له من القانون ، ذلك أن انضمام الجمهورية العربية المتحدة لأحكام معاهدة « فارسوفيا » بمقتضى القانون رقم ٥٩٣ سنة ١٩٥٥ قد جعل لها قوة تشريعية ملزمة ، بمعنى أن نصوصها وأحكامها قد أصبحت واجبة الاحترام كأي قانون وطني مفروض على الناس كافة العلم به ، ومن ثم فلا يقبل من المسافرين أن يعتذر بالجمل بأحكامه ، كما أنه لا يجوز التحدى بأن هذا النص قد حوى شرطا من شروط الإذعان لأن أحكام الاتفاقية مفروضة على المتعاقدين ولا

الجسيم المشتبه بالعمد . ذلك أن الطائرات مصنوعة بالولايات المتحدة الأمريكية من الطراز المستخدم دولياً ، فضلا عن أنه أمكن في ثلاثين دقيقة إصلاح العطل في الثمان عشرة حالة التي حدثت فيها كسر مماثل .

وإذا كان المضرور لم يثبت الخطأ الجسيم من جانب شركة الطيران ، فإن هذه الشركة لم تستطع أن تثبت أنها اتخذت كل التدابير اللازمة لتفادي الضرر ، مما يقتضى الحكم بالتعويض المناسب في حدود المادة ٢٢ من اتفاقية « فارسوفيا » بحيث يكون التعويض شاملا لنوعى المسؤولية من عقدية وتقصيرية .

### المحكمة :

« .. ومن حيث أنه لا خلاف بين الخصوم .. في انطباق اتفاقية « فارسوفيا » الدولية للطيران المدني الموقع عليها بمدينة « فارسوفيا » في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ على واقعة الدعوى ، إذ صدر القانون رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ م بانضمام الجمهورية العربية المتحدة لهذه الاتفاقية ، وأصبحت واجبة النفاذ اعتباراً من ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ وفقا لقرار وزارة الخارجية الصادر في هذا الخصوص . .

« ومن حيث أنه واضح من نصوص هذه الاتفاقية أنها هدفت إلى إقامة التوازن بين المصالح المتعارضة في النقل الجوي ، فحققت حماية الراكب بأن جعلت مسؤولية أمين النقل مسؤولية مفترضة ، حتى لا يتحمل الراكب عبء الإثبات ، وراعت مصلحة الناقل بأن أبحاث له التخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه اتخذ من جانبه الاحتياطات كافة

هو فضلاً عن مخالفته للقانون ، فانه يتناقض والحكمة التي قصدت المعاهدة تحقيقها .

ومن حيث أنه قد ثار الجدل بين الخصوم في تكييف مسؤولية الناقل الجوي في ظل اتفاقية فرسوفيا ، فتمسك الحاضر عن شركة الطيران بأنها مسئولية تقصيرية ، وإن كانت المادة ١٧ من الاتفاقية قد جعلت مسؤولية الناقل مسئولية مفترضة وربت شركة الطيران على ذلك أن القانون الواجب التطبيق سواء فيما يتعلق بتحديد الأشخاص الذين لهم حق المطالبة بالتعويض ، أو فيما يتعلق بتحديد الضرر هو قانون البلد الذي يقع فيه الفعل المنشئ للالتزام ، وفقاً للمادة ٢١ من القانون المدني المصري وتبعاً لهذه القاعدة يكون القانون الهولندي هو الواجب التطبيق ، لأن الحادث قد وقع في طائرة هولندية في عرض المحيط .

وتمسك الدفاع عن الطرف الآخر بأن مسؤولية شركة الطيران هي مسئولية عقدية ، وإن كانت الاتفاقية قد أباحت للناقل التحمل من المسؤولية إذا أثبت أنه وتابعيه قد اتخذوا كل التدابير اللازمة لتفادي الضرر ، أو أنه كان من المستحيل عليهم اتخاذها وأنه طالما أن المسؤولية أساسها العقد ؟ فإن القانون المصري هو الواجب التطبيق باعتباره قانون الدول التي تم فيها العقد ؟ وفقاً للمادة ١٩ من القانون المدني .

ومن حيث إنه قبل انضمام الجمهورية العربية المتحدة لمعاهدة « فرسوفيا » لم يكن في القانون المصري قواعد خاصة بالنقل الجوي ، ولقد عرض القضاء لموضوع التزام السلامة وطبق على النقل الجوي حكم القواعد الخاصة به ؟ فقرر أن عقد النقل يولد في ذمة الناقل التزاماً بكفالة سلامة الراكب ، وأنه لا تفريق في ذلك بين أمين النقل بالبر أو بالجو ، لأنه أصبح مستقراً في الفقه

يتصور أن ينسب لمن يتمسك بها التسلط على من يتعاقد معه ، أو حمله على الاذعان لشروطه .

« ومن حيث أن . . تلك المسألة من أهم المسائل التي واجهتها معاهدة « فرسوفيا » وقامت بتنظيمها ، ألا وهي مسألة التوفيق بين مصلحة المسافرين والشاحنين من جهة ، ومصلحة الناقلين من جهة أخرى ، فمن المعلوم أن هاتين المصلحتين متعارضتان ، إذ يريد المسافر أو ورثته أو الشاحنون الحصول على تعويض كامل عند وقوع الحادث المؤدى إلى الوفاة أو الإصابة أو هلاك وتلف الامتعة والبضائع ، بينما يريد الناقل التنصل من المسؤولية أو على الأقل تخفيفها فيضيف إلى عقود النقل شروطاً تعفيه منها وتحددها ، ومن الواضح إن المغالاة في الميل إلى أحد الجانبين المتصارعين ، ينجم عنه ضرر يحقق للجانب الآخر ، فالقول بإبطال شروط الإعفاء من المسؤولية وشروط تحديدها والتزام الناقل بالتعويض كاملاً يؤدي إلى إرهاب المؤسسات القائمة على عمليات النقل الجوي وإلقاء العبء الباهظ عليها قد يقصدها عن مواصلة نشاطها .

« والاعتراف من ناحية أخرى بصحة شروط الإعفاء من المسؤولية على إطلاقها ، معناه إهدار حقوق المسافرين والشاحنين وفتح الباب على مصراعيه أمام شركات النقل للعبث والإهمال ، لذلك رأت المعاهدة أن تقف من هذا الصراع موقف المحايد المتزن ، فقررت بإبطال شروط الإعفاء من المسؤولية حماية للمسافرين والشاحنين ونزلت من ناحية أخرى تحديد المسؤولية بمبالغ معقولة لتحسّن الناقلين من مواصلة نشاطهم بغير إرهاب أو عنق ، ومن ثم فإن القول بأن المادة ٢٢ من المعاهدة قد حوت شرطاً من شروط الاذعان يتعين إبطاله



على الضرر أو ورثته إثبات أنه لم يبذل العناية اللازمة لمنع وقوع الضرر .

ومن الواضح أن النظريتين على طرفي تقيض ، وقد استطاعت أحكام معاهدة فارسوفيا التقريب بينهما ، بأن اعتبرت التزام الناقل التزاماً بوسيلة موضوعه بذل العناية الضرورية لسلامة المسافرين والبضائع ، ولكنها نقلت عبء الإثبات إلى عاتق الناقل ، فافترضت أنه لم يبذل القدر اللازم من العناية حتى يقيم الدليل على العكس .

ومن حيث إنه وقد خاضت المحكمة على الوجه السابق إلى أن مسؤولية الناقل الجوي إنما هي مسؤولية عقدية ، نظمت أحكامها وعبء الإثبات فيها معاهدة « فارسوفيا » التي سرت أحكامها بمقتضى القانون ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ ، فإن المادة ٢/٢٤ من تلك المعاهدة قد تركت أمر تحديد الأشخاص الذين لهم الحق في التعويض وحقوق كل منهم إلى القانون الوطني ، أو وفقاً للمادة ١٩ من القانون المدني المصري يكون القانون المصري هو الواجب التطبيق ، لأنه قانون الدولة التي يتم فيها العقد لاختلاف موطن المتعاقدين .

ومن حيث إن ما يقول به الدفاع عن شركة الطيران من أنه بفرض التسليم بأن مسؤولية الشركة إزاء المدعى هي مسؤولية عقدية ، فإن الشروط العامة للنقل التي تم التعاقد على أساسها مع المتوفى صريحة في تطبيق القانون الهولندي .

هذا القول من جانب الشركة لا ترى المحكمة الاعتداد به ، ذلك أن ما ورد في هذا الخصوص بالشروط العامة للنقل ، هو من الشروط المطبوعة التي قد لا يلتفت إليها المسافر وقت التعاقد ، ومن ثم فلا يمكن القطع بأن إرادته قد انصرفت إلى قبوله .

ومن حيث إنه وقد انتهت المحكمة بما تقدم

والقضاء أن المسؤولية التعاقدية بخصائصها تمتد إلى عقد النقل الجوي ؛ والتزام الناقل الجوي بكفالة سلامة الراكب هو التزام بتحقيق غاية ويتحقق الإخلال بهذا الالتزام بمجرد عدم تنفيذ ما التزم به الملتزم ، دون نظر إلى مسلكه ، أى في مجرد حدوث ضرر للراكب ، وعلى الناقل إذا أراد خلاصاً من مسؤوليته أن يثبت السبب الأجنبي .

ومن حيث إن معاهدة « فارسوفيا » لم تغير من طبيعة هذه المسؤولية العقدية التي برزت في أكثر من نص بها ، وكل ما استحدثته هو أنها وامت بين الاتجاهات التشريعية المختلفة في صدد أحكام المسؤولية فمن التشريعات — وهي الغالبية — ما يعتبر التزام الناقل بضمان سلامة المسافرين والبضائع التزاماً بنتيجة ، بحيث إذا أصيب المسافر وهلكت البضاعة أو تلفت ، فقد تخلف الناقل عن إحداث النتيجة التي التزم بها قبل طالب التعويض ولو ثبت أنه قد بذل غاية الجهد والعناية لمنع وقوع الحادث ، بمعنى أن المفروض أن الحادث وقع بخطاء الناقل . ولا يعفى عن المسؤولية إلا إذا أثبت السبب الأجنبي كالقوة القاهرة ، والحادث الجبري ، أو فعل الغير ، أو خطأ المدعى ، أو العيب في ذات البضاعة .

ومن التشريعات — ومن أمثلتها التشريع الإنجليزي — ما يعتبر التزام الناقل التزاماً بوسيلة فلا يضمن الناقل سلامة المسافرين أو البضائع ، وإنما يقتصر التزامه على بذل العناية المعقولة لبلوغ هذه النتيجة ، فإذا ثبت أنه قد بذل هذا القدر من العناية فلا مسؤولية عليه ، وإن لم تحدث النتيجة المذكورة بسبب وقوع الحادث الذي أدى إلى وفاة المسافر أو إصابته ، أو هلاك البضاعة أو تلفها ، والمفروض أن الناقل غير مسئول ويقع

تغيير السرعة إلى أكبر هذه لا بد وإنهاتمت حوالى الزمن الذى تحطمت فيه الطائرة .

وقد جاءت بقية هذه النتيجة فى التقرير المقدم من شركة الطيران ، إذ قال إن عدم انتظام حركة المروحة جاء نتيجة لوجود ذرات معدنية شلت عمل الاسطوانة والصمام ، وبذلك إتجهت المروحة إلى انحدار منخفض تعذر معه إمكان الترييش ، بحيث نتج عن هذه الحالة اضطراب فى الطيران تعذر معه التحكم فى الطائرة ، وكان يستدعى الأمر إجراء سريعاً باستعمال كل من أجهزة التحكم فى الجنيحات ودفة القيادة ، ولكن نظراً لسرعة تفاقم الأمور والحاجة إلى بعض الوقت للتعرف على مصدر الخطر ، فإنه لا يمكن تلافي تأخر الملاحين فى التدخل لاستعادة السيطرة على الطائرة .

وأضاف التقرير فى نهاية نتيجته أن المجلس إذ يبحث عن السبب المحتمل للكارثة ، لا يجد محلاً للافتراض فى حدوث الاضطراب يمكن نسبته إلى تقصير رجال الصيانة ، أو إلى تصرف غير سليم من قبل ملاحى الطائرة ، أو إلى إهمال من ناحيتهم فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحكم فى الطائرة بعد حدوث الخلل . ويشير المجلس بارتياح إلى ما قررته شركة الخطوط الهولندية بعد الحادث من تجهيز منظمات المراوح المماثلة والمستعملة فى طائرتها ، بجهاز يعمل على زيادة إمكان الاعتماد على الترييش .

وأوصى المجلس فى النهاية بفصل جهاز تزويد المروحة بالزيت عن جهاز تزويد المحرك بالزيت وذلك لتقليل احتمال العطب فى آليات المروحة عن طريق تلوث الزيت . .

« ومن حيث أن الدفاع عن المضرورين

إلى وجوب إعمال أحكام معاهدة « فرسوفيا » باعتبارها تشريعاً من تشريعات الدولة ، وإلى انطباق القانون المصرى فيما يتعلق بتحديد الأشخاص الذين لهم الحق فى التعويض ، وحقوق كل منهم ، فإنه يتعين تطبيق تلك الأحكام القانونية على وقائع الدعوى حسبما أوضحته أوراقها والمستندات والتقارير المقدمة فيها .

ومن حيث أن شركة الطيران تستند فى دفاعها فى هذا الاستئناف إلى نص المادة ١/١٠ عن اتفاقية فرسوفيا ، فتقول بانعدام مسئوليتها إذا اتخذت كل انتدائير اللازمة لتفادى الحوادث ، وذلك وفقاً لما أسهبت فيه فى مذكراتها ، بينما يقول الدفاع عن المضرورين بأن شركة الطيران قد أخطأت خطأ جسيماً أدى إلى وقوع الحادث ، وأن الشركة وفقاً للمادة ١/٢٥ من اتفاقية فرسوفيا تكون مسئولة مسئولية كاملة غير محدودة عن تعويض الأضرار التى نشأت عن الحادث .

ومن حيث أن عمساكل من الطرفين فى بيان الظروف التى وقع فيها الحادث والتحقيقات التى تمت بشأنه هو تقرير مجلس الحوادث الجوية الهولندى ، الخاص بحادث سقوط الطائرة « هيجود بحروت » فى ١/٨/١٩٥٨ . .

« ومن حيث إنه يبين من تقرير مجلس حوادث الطيران الهولندى . . وفقاً لما جاء بمذكرة الحاضر عن المضرور ، أن المجلس استناداً إلى البيانات التى تحت يده لا يستطيع أن يوضح سبب الحادث على وجه التأكد . . إلا أنه يعطى درجة احتمال كبيرة إلى صحة الفرض بأن هذا السبب قد يكون تجاوزاً فى سرعة إحدى المراوح الخارجية بسبب تلوث الزيت بعد حدوث كسر فى التروستى عند تغيير سرعة الشاحن الجبرى إلى سرعة أكبر فى المحرك العنى وعملية

الجسيم بالغش بالنسبة إلى بطلان شروط الإعفاء من المسؤولية ، ومن ثم يبين بجلاء أنه لكي يصح التمسك بأحكام المادة ١/٢٥ من الاتفاقية ، يتعين على الراكب أو ورثته أن يقيموا الدليل على أن الناقل قد ارتكب خطأ جسيماً يصل في درجته إلى الخطأ العمدى — بمعنى أن يكون خطأ فاحشاً غير معقري .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على تقرير مجلس حوادث الطيران الهولندي الذي استند إليه الدفاع عن الضرور في إثبات الخطأ الجسيم في جانب شركة الطيران ، أنه قد خلص إلى نتيجة مؤداها أنه لا يستطيع تبين سبب الحادث على وجه التأكيد ، إلا أنه يعطى درجة احتمال كبيرة إلى صحة الفرض بأن هذا السبب قد يكون تجاوز سرعة أحد المراوح الخارجية بسبب تلوث الزيت بعد كسر مسنبل عند تغيير سرعة الشاحن إلى سرعة أكبر وقد جاء بهذا التقرير أن كسر مسنبل قد حدث في طائرات شركة . ك . ل . م . ١٨٠ مرة في الفترة من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى ١٢ مايو سنة ١٩٥٩ وأنه في هذه المرات الثماني عشرة قد أصحح العطب في الطائرة في ثلاثين دقيقة — أما في هذا الحادث فمن الجائز أن يكون انسداد الصمام الضابط نتيجة وجود ذرات معدنية في الزيت إلى جانب انسداد صمام الروحة نتيجة كسر مسنبل مما سبب الحادث ولو أن هذا العطل المضعف لم يحصل إطلاقاً من قبل .

« . . ومن حيث أن المحكمة تبين من هذا التقرير أنه لم يبين سبب الحادث على وجه التأكيد ، وأن السبب الذي ذكره للحادث إنما كان مبنياً على مجرد الفرض والاحتمال ، الذي وجده مجلس التحقيق مقبولاً بالنسبة لظروف الحادث والتحقيقات التي تمت بشأنه .

نسب الخطأ الجسيم لشركة الطيران بناء على ما استخلصه من فقرات تقرير مجلس الحوادث الهولندي . . فقال إن شركة الطيران تعلم أنه حدث لديها ١٨ حالة كسرها مسنبل في ثمانية عشر شهراً متعاقبة ، فهي ليست حالة فردية أو حالات حدثت في أوقات متباعدة لا تلفت النظر ولا تسترعى الاهتمام ، بل حالات متعددة متعاقبة تدل على فساد الجهاز ووجوب المبادرة إلى استبداله بجهاز آخر يكفل الأمان ، والشركة تعلم أن إصلاح الحالة التي تنشأ عن كسر هذا المسنبل تستغرق نصف ساعة ، وهي مدة عبر عنها مجلس الحوادث بأنها طويلة جداً ، ذلك أن أمان الطائرة وهي تطير فوق المحيط لا يقاس بالساعات والدقائق فقد يكون الفاصل بين الحياة والموت ثوان معدودات ، وأن الشركة التي أغضت العين عن هذا الحال حتى وقعت الكارثة هي التي بادرت بتزويد طائرتها بجهاز يكفل لها السلامة في حالة كسر مسنبل نزولاً على توصية مجلس الحوادث .

ومن حيث أن المادة ١/٢٥ من اتفاقية « فارسوفيا » التي يتمسك بها أصحاب هذا النظر قد جرى نصها كما يأتي : « ليس للناقل أن يتمسك بأحكام هذه الاتفاقية التي تعفى من المسؤولية ، أو تحد منها ؛ إذا كان الضرر قد تولد من غشه ، أو من خطأ يراه قانون المحكمة المعروض عليها النزاع معادلاً للغش » .

ومن حيث أن مقتضى تطبيق هذا النص أن يكون الخطأ المنسوب إلى الناقل على درجة من الجسامة بحيث يكون معادلاً للغش وإذا اعتبرت المادة ٢٥ من الاتفاقية . . تحيل إلى قانون القاضي فيما يتعلق بماهية الخطأ المشبه بالعمد ، فإن المادة ٢١٧ فقرة ثانية من المجموعة المدنية المصرية ، تلحق الخطأ



« . . ومن حيث أنه يفرض أن مسن بل قد كسر أثناء رحلة الطائرة ، لم يكن ذلك وحده مؤدياً لحصول الكارثة إذ ثبت من التقرير أن هذا المسن قد كسر في ١٨ مرة سابقة في الطائرات التي تستعملها شركة ك. ل. م. وفي كل مرة من هذه المرات قد أصحح العطب في مدة لم تتجاوز الثلاثين دقيقة .

« . . ومن حيث إنه وإن كان يؤخذ على شركة الطيران الهولندية السماح لطائراتها من نموذج الطائرة المنكوبة بالطيران مع تكرار كسر مسن بل بها إلا أن هذا الخطأ منها لا يرقى إلى درجة الخطأ الجسيم المشبه بالعمد . . ذلك أن الطائرات التي تستعملها شركة ك. ل. م. من طراز الطائرة المنكوبة هي من نوع المصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية والمستعملة دولياً بواسطة كثير من شركات الطيران العالمية ، ومن ثم استعمالها بعد حصولها على شهادات الصلاحية اللازمة سواء من السلطات الهولندية أو السلطات الأمريكية المصدرة لها . . هذا فضلاً عن أن الحلل الحاصل من كسر مسن بل لم يكن يشكل أي خطر على الطائرة إذ ثبت من تقرير مجلس الحوادث الجوية أنه قد أمكن إصلاح العطل في الثماني عشرة حالة التي كسر فيها مسن بل في ثلاثين دقيقة تقريباً .

« . . ومن حيث أنه بالإضافة إلى ما تقدم فقد تمت قد شركة الطيران الهولندية شهادة من مصلحة الطيران الهولندية جاء بها ( أن شركة ك. ل. م. قد واجهت خلافاً في مسن بل في ثمانية عشر حالة في الفترة بين ١٠/١٠/١٩٥٧ و ١٣/٥/١٩٥٩ ، ولتقدير من هذا البيان وتقديراً سليماً يجب أن يلاحظ أنه في خلال تلك الفترة قطعت الطائرات المزودة بهذا الطراز من مسن

بل ٦٠٠٠٠٠ ساعة إدارة ومقتضى ذلك أن الحالات التي أصيب فيها مسن بل بالعطب لا تمثل إلا نسبة ثلاثة في المائة ألف من ساعات الإدارة وهذه النسبة . . . لا تمثل بدورها إلا جانباً من حالات عطل الآلات منسوبة إلى كل ألف ساعة طيران فبالنسبة لشركة ك. ل. م. لم تكن تتجاوز في المتوسط ٥٠. في كل ألف ساعة حالة وأن القدر المتسامح فيه هو ٨٠. في كل ألف ساعة . . . وعلى ضوء ما تقدم فإن في إختلال مسن بل في ثمانى عشرة حالة لا يؤثر في صلاحية الماكينات بشكل يذكر .

ومن حيث إنه وإن كانت المحكمة قد خلصت مما تقدم إلى أن الضرر لم يفلح في إثبات الخطأ الجسيم في جانب شركة الطيران الهولندية ، فإن هذه الشركة بدورها لم تستطع أن تثبت أنها قد اتخذت كل التدابير اللازمة لتفادي الضرر ، فالمنطوق به أنها رغم حدوث كسر مسن بل عدة مرات في طائراتها لم تقم بإدخال التعديل على هذا المسن المانع من كسره إلا بعد هذا الحادث ، وقد كان من المتعين عليها أن تعمل على تلافي هذا العيب منذ بدايته حتى يقال أنها اتخذت كل التدابير اللازمة لتفادي الضرر .

ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم جميعه فإنه يتعين القضاء للضرر بالتعويض المناسب في حدود المادة ٢٢ من اتفاقية « فارسوفيا » ولا جدال في أن تلك المادة قد حددت التعويض الوارد بها بحيث يكون شاملاً لنوعى المسؤولية من عقدية وتقديرية وإلا أصبح التحديد الوارد بها لغواً فاقداً لحكمته التشريعية .

ومن حيث إنه لا جدال أيضاً في أن المدعى وهو والد المتوفى قد أصابه ضرر مادي كبير بوفاة

ومن حيث إنه عن المصروفات فيتمين إلزام كل طرف بالمصروفات المناسبة لما خسره في دعواه وفقاً للمادتين ١٦٦ و ٣٥٩ مرافعات .

( استئنافان ٧٧٨ و ١١٦٥ سنة ٧٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود محمد عبد الطيف ومحمد صادق الرشيدى وصبرى أحمد فرحات المستشارين ) .

٣٧٦

محكمة استئناف أسيوط

٥ من يونيه ١٩٦٣

١ - إصلاح زراعى : لجنة قضائية ، اختصاصها ، دعوى وضع يد ، وقف تنفيذ .

ب - قرار الاستيلاء : من اللجنة العليا للإصلاح الزراعى ، طعن فيه ، إلغاء أو وقف التنفيذ .

المبادئ القانونية :

١ - حدد الشارع اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بأن تكون بالفصل فيما يعترض قرارات الاستيلاء من منازعات على ملكية الأطيان المستولى عليها طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى ؛ وفيما يتعلق بتحديد ما يجب الاستيلاء عليه طبقاً لأحكام هذا القانون ؛ والتحقق من البيانات والديون العقارية ؛ والفصل فى المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضى المستولى عليها .

فاختصاص اللجنة القضائية مقصور على الفصل فيما يعترض الاستيلاء من منازعات ، ولما كانت الدعوى التى طرحها المستأنفون على محكمة أول درجة هى دعوى وضع يد وكانت دعوى وضع اليد ليس فيها

إنبه على هذه الصورة ، إذ فقد سنداً له فى حياته وعائلته فى شيخوخته ، كذا أصابه ضرر أدى ببلغ إذ انقطع الوصل بينه وبين فائدة كبدته الذى كان أملاً له يرعى وقد كان بطلاً من أبطال المبارزة بالسلاح .

ومن حيث أن هذه الأضرار وإن كانت جسيمة إلا أن المحكمة وهى بسبيل تحديد التعويض عنها ترى أنها ملتزمة حدوداً قانونية معينة لا يصح لها تجاوزتها .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من اتفاقية «فارسوفيا» قد نصت على أنه فى حالة نقل الأشخاص يكون مسئولية الناقل قبل كل راكب محدودة ببلغ مقداره ( ١٠٠ ألف فرنك ) وجاء بالفقرة الرابعة من تلك المادة أن يكون تقدير المبالغ المبينة أعلاه بواقع الفرنك الفرنسى الذى يشتمل على ٦٥ مليجرام من الذهب عيار ٩٠٠ فى الألف ذهباً خالصاً وطبقاً لأسعار التعادل الرسمية المعلنة لصندوق النقد الدولى يحتوى الجنيه المصرى على ٢/٥٥١٨٧ جرام من الذهب الخالص وفقاً لثلاثون ٢٨٥ لسنة ١٩٥١ مما أصبح معه قيمة التعويض المنصوص عليه فى تلك المادة هو مبلغ ٢٨٨٧/٥٧٨ بالجنيه المصرى ، ولما كانت شركة الطيران قد قبلت التزامها أمام محكمة أول درجة فى حدود مبلغ ثلاثة آلاف جنيه فإن المحكمة ترى أخذها بهذا الالتزام والقضاء بالتعويض المطالب فى نطاق ذلك الحد الأخير .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المرحوم الدكتور محمد أحمد رشاد قد توفى عن والده الدكتور أحمد رشاد ووالدته السيدة وجيدة محمد بيومى ومن ثم يتمين القضاء لها بتعويض قدره ثلاثة آلاف جنيه وهو ما يتمين تعديل الحكم المستأنف إليه .

والديون العقارية ، ثم أضاف القانون ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ اختصاصاً آخر للجنة ، وهو الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولى عليها .

ومفاد نص المادة ١٣ مكررة وما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ ، وفي اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٣ ، أن اختصاص اللجنة القضائية مقصور على الفصل فيما يعترض الاستيلاء من منازعات ، سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولى عليهم بشأن البيانات الواردة في الإقرارات المقدمة منهم ، وصحة الاستيلاء على ما تقرر الاستيلاء عليه من أرضهم ، أو كانت المنازعة من جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعى ملكيته الأرض التي تقرر الاستيلاء عليها ، أو التي تكون عرضة للاستيلاء وفقاً للإقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي ، وذلك كله لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون . . .

واقضى منطق هذا النظام أن يكتفى به في حسم هذا النوع من المنازعات حسباً نهائياً ، مستهدفاً من ذلك أن اللجنة القضائية تفصل في هذه المنازعات بطريقة سريعة حاسمة ، حتى لا يطول التقاضي في شأنها ولا يتعطل تنفيذ قرارات الاستيلاء ، وبذلك تتحقق الفوائد المرجوة من الإصلاح الزراعي . دون مساس بحق الأفراد في الالتجاء إلى جهات اختصاص القضاء المضادة ، بالنسبة إلى منازعاتهم المتعلقة بالتعويض .

وبالنسبة إلى غير ذلك من المنازعات ، فإنه لا اختصاص للجنة القضائية بنظرها ، وإنما يكون الاختصاص للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل

ما يمس أصل ملكية الأطيان المستولى عليها ، فإن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي لا تختص بنظر دعوى اليد إنما يكون الاختصاص فيها للمحاكم صاحبة الولاية العامة للفصل في جميع المنازعات ، إلا ما استثنى بنص خاص .

٢ — لا جدال في أنه محظور على المحاكم المدنية كانت أو إدارية ، وقف قرارات الاستيلاء الصادرة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو إلغاؤها أو تأويلها ، ولكن يجب التعرف على موضوع قرار الاستيلاء ؛ ذلك بأن رفع دعوى الحيازة بصدد ملكية أرض استولى عليها الإصلاح الزراعي لدى الغير ، ليس معناه المطالبة بوقف تنفيذ قرار الاستيلاء ؛ إذ لا يقصد به إلاحماية وضع اليد في ذاته ، ولا يرمى إلى المساس بحق الملكية ولا بأي عنصر من عناصره ، ولا ما يتفرع عنه من الحقوق العينية الأخرى .

### المحكمة

« . . . ومن حيث إن . . . المادة ١٣ مكررة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، المضافة أصلاً بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ ، ومذكرته الإيضاحية ، أن الشارع قد حدد اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ، بأن تكون مهمتها : الفصل فيما يعترض قرارات الاستيلاء من منازعات على ملكية الأطيان المستولى عليها طبقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي ؛ وفيما يتعلق بتحديد ما يجب الاستيلاء عليه طبقاً لأحكام هذا القانون ؛ والتحقق من البيانات



في جميع المنازعات ، إلا ما استثنى بنص خاص . .  
ومن حيث أن الدعوى المستأنف حكمها  
رفعت باعتبار أنها دعوى وضع يد ، وأساسها  
الأصل الحيازة المادية للعين محل النزاع بشروطها  
القانونية ، ولا محل للتعرض فيها لبحث الملكية ،  
ولا يقصد فيها إلا حماية وضع اليد في ذاته ، بصرف  
النظر عن أصل الحق . والحكم فيها يجب أن  
ينبنى على اعتبارات متعلقة بالحيازة ولا يجوز أن  
يبني على أصل الحق إن ثبوتاً أو نقياً ، ونتيجة  
دعوى وضع اليد أن يضمن أن نجح فيها أن  
يكون مدعى عليه في دعوى الملكية التي يتنازعها  
الخصوم فيها بعد . ذلك أن هناك فارقاً بين الحيازة  
والملكية : فقد يكون الحائز له سلطة فعلية على  
الشيء أو الحق العيني ، وهو مع ذلك غير مالك  
له ، كما يصح أن يكون مالكاً لثبات الشيء أو  
الحق ، ولكنه غير حائز له ، ولا يمكن القول  
بأن الحيازة حق عيني ، لأن أساس الحقوق العينية  
الأصلية في القانون المدني ، هو حق الملكية ،  
وعنه تنفرع سائر الحقوق ، وليست الحيازة مشتقة  
من حق الملكية أو متفرعة عنه ، ولكنها مجرد  
قرينة قانونية على الملك ، يجوز نفيها : لأن القرينة  
ليست إلا دليلاً من الأدلة .

ومن حيث إنه لا ينال مما تقدم ما قد يقال  
أن الشارع المصري قد اعتنق في القانون المدني  
الجديد المذهب الشخصي ، وهو المبدأ الذي كان  
مقررًا من قبل في ظل القانون المدني الملغى ، وهو  
أن الحيازة التي يحميها القانون بدعوى الحيازة ،  
إنما هي الحيازة القانونية ، بمعنى أنه يشترط لكي  
يتمتع الحائز بالاحتماء بدعوى وضع اليد ، أن  
يكون واضعاً اليد بنية التملك ، ذلك بأن  
القاضي وهو يبحث هذا الشرط ، يقتصر على تبين

ماهية شروط دعوى اليد ، والنظر في توافر  
شروطها والوقوف على ما إذا كانت الحيازة  
المروضة عليه يحميها المشرع بدعوى منع التعرض  
فيكون لصاحبها أن يرفع هذه الدعوى إذا ما حصل  
له تعرض في حيازته القانونية ، أم أنها حيازة  
عرضية أو مادية فلا يجوز له رفع دعوى منع  
التعرض ، وذلك كله دون أن يتعرض إلى أصل  
الحق الذي يبقى بعدها كما كان : لأن التعرض من  
دعوى منع التعرض هو وقف التعرض الذي  
حصل ، على أن يترك للخصوم المنازعة في الملك  
فيها بعد .

.. ولما كانت الدعوى التي طرحها المستأنفون  
على محكمة أول درجة هي دعوى وضع يد . . كما  
كانت دعوى وضع اليد ليس فيها ما يمس أصل  
ملكية الأَطْيَان المستولى عليها طبقاً لأحكام قانون  
الإصلاح الزراعي من قريب أو بعيد ، يكون  
الحكم المستأنف قد أقيم على أساس غير صحيح  
في القانون : إذ لا اختصاص للجنة القضائية للإصلاح  
الزراعي بنظر دعوى اليد ، وإنما يكون  
الاختصاص فيها للمحاكم . .

» ومن حيث إن . . الإصلاح الزراعي  
ذهب . . إلى أن القانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣  
أضاف إلى المادة ١٣ مكررة من قانون الإصلاح  
الزراعي فقرة تقضى بأنه : استثناء من أحكام  
المادتين ٣ ، ١٠ من قانون مجلس الدولة ، لا يجوز  
الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء  
الصادرة من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ، كما  
ذهب إلى أن القضاء بمنع تعرض الإصلاح الزراعي  
للمستأنفين في العين محل النزاع ، وهي من الأَطْيَان  
المستولى عليها لدى . . بقرار الاستيلاء رقم ١٠  
الصادر بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، إنما

هو إيقاف لتنفيذ أمر الاستيلاء آنف الذكر ، وهو أمر خارج عن ولاية جهات القضاء المعتادة ، إذ من غير المقبول أن يمنع المشرع مجلس الدولة من التعرض لتلك القرارات بالإلغاء أو بوقف تنفيذها وهو المختص أصلاً بالفصل في كل المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية ويكون من اختصاص المحاكم التعرض لهذه القرارات بالإلغاء أو بوقف تنفيذها الأمر الذي أخرجته المادة ١٥ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ من ولاية المحاكم ، إذ تنقض هذه المادة بأنه : « ليس للمحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة » ولها أن تؤول الأمر الإداري أو توقف تنفيذه » .

« ومن حيث إن . . . المشرع منع المحاكم بأنواعها كافة من مدنية وإدارية من النظر في الطعن بالإلغاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء والتوزيع الصادرة من مجلس إدارة الهيئة العليا للإصلاح الزراعي ( م ١٣ مكررة من قانون الإصلاح الزراعي ) ، وجعل ذلك من اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي التي وردت فرعاً من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي — وهذه تصدر قرارات الاستيلاء ، وأما المنازعات التي تعترض هذه القرارات من منازعات على ملكية الأطيان المستولي عليها طبقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي ، وفيما يتعلق بتحديد الملكية وتوزيع الأراضي المستولى عليها ، والتحقق من البيانات والديون العقارية فهي من اختصاص اللجنة القضائية ، وتصدق اللجنة العليا للإصلاح الزراعي على أحكامها . يضاف إلى هذا أن إدارة الاستيلاء إنما هي إحدى الإدارات التابعة للجنة العليا للإصلاح الزراعي ، تغير اسمها فيما بعد بمقتضى قرار رئيس الجمهورية المؤرخ ١٠/٧/٥٧ سنة ١٩٥٧ إلى « الهيئة العامة للإصلاح الزراعي » والتي ناط بها المشرع تنفيذ أحكام القانون ١٧٨

لسنة ١٩٥٢ ، والقيام على عمليات الاستيلاء والتوزيع وكل ما يصدر من تلك الإدارة فيما يتعلق بمسائل الاستيلاء ، يعتبر صادراً من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ، اعتباراً بأن هذه اللجنة قد فوضت الإدارة المذكورة في إصدار كل ما يتعلق بالاستيلاء . .

ومن حيث إنه . . لا جدال في أنه محظور على المحاكم ، مدنية كانت أو إدارية ، وقف قرارات الاستيلاء الصادرة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، أو إلغاؤها أو تأويلها ، ولكن هنا يجب التعرف على موضوع قرارات الاستيلاء . . ومن حيث أنه بمجرد صدور قرار الاستيلاء الأول تصبح الحكومة مالكة للأرض المستولى عليها ، المحددة بقرار الاستيلاء النهائي ، ويصبح العقار خالصاً من جميع الحقوق العينية ( م ١٣ مكررة من قانون الإصلاح الزراعي ) وهذا النص الصريح لا يدع أي مجال للجدل في أن قرار الاستيلاء النهائي يعتبر سنداً بملكية الحكومة لما يستولي عليه من الأراضي ، تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي . لذلك يرى الدكتور محمد علي عرفه في كتابه شرح قانون الإصلاح الزراعي الطبعة الثانية ١٩٥٤ ص ١٠٤ ، وجوب تسجيل قرارات الاستيلاء إذ يترتب عليها انتقال ملكية الأراضي المستولى عليها إلى الحكومة ، وذلك طبقاً للمادة التاسعة من قانون الشهر العقاري .

والدعوى المستأنف حكمها إنما هي دعوى حيازة ، لا يقصد منها الإحماية وضع اليد في ذاته ، ولا ترمى إلى المساس بحق الملكية ، ولا بأي عنصر من عناصره ولا بما يتفرع عنه من الحقوق العينية الأخرى ذلك أن الحيازة ليست مشتقة من حق الملكية ، أو متفرعة عنه ، ولا يجوز أن تبني على أصل الحق إن ثبت أو نفي ولا تمطل دعوى

الحيازة انتقال ملكية الأتليان المستولى عليها إلى الحكومة وأيلولتها إليها بمجرد صدور قرارات الاستيلاء، إذ أن نتيجة دعوى وضع اليد أن تضمن لمن يجمع فيها أن يكون مدعى عليه في دعوى الملكية التي تبقى سليمة يتنازعها الطرفان فيما بعد . ومن ثم يكون غير صحيح القول بأن رفع دعوى الحيازة معناه المطالبة بوقف تنفيذ قرار الاستيلاء .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم المستأنف إذ قضى بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى قد خالف القانون ، ويتمين إلغاؤه ، وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها لأنها لم تقل كلمتها فيها ولم تستبعد ولايتها في موضوعها . .

( استئناف ٤٧٩ س ٣٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة راغب قلند وموسى حافظ فرهود وعبد الحميد الشرفاوى المستشارين ) .

## ٣٧٧

## محكمة استئناف المنصورة

٣ من مايو ١٩٦٢

١ - استئناف : حكم ، أسبابه ، فصله في مسألة موضوعية ، قانون مرافعات ، مرسوم بقانون ٨٧ لسنة ١٩٣١ . أحوال شخصية . طلاق ، إثباته بالبينة بعد وفاة الزوج . دعوى ، قرار عدم سماعها ، جواز استئنافه استقلالا .

ب - مرسوم ٧٨ لسنة ١٩٣١ : م ٩٩ ، سماع الدعوى ، التمس عنه ، امتداده إلى دعوى الطلاق .

ج - دعوى : مسوغ سماعها ، طلاق ، الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ ، مرسوم ٧٨ لسنة ١٩٣١ م ٩٩ فقرة ٣ .

## المبادئ القانونية :

١ - الاستئناف يخضع في إجراءاته

٢ - إذا كانت محكمة أول درجة إذ فسرت عبارة « ما ذكر كله » بالمادة ٩٩ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بأن النهي الوارد بها مقصور على دعوى الزوجية أو الإقرار بها ، واعتقدت أن هذا النهى لا يمتد إلى دعوى الطلاق ؛ فإنها تكون قد خالفت قواعد التفسير اللغوية الصحيحة ، وجازت حكم القانون وأراء الشراح .

٣ - يجب الحكم بعدم سماع دعوى الطلاق بشهادة الشهود أو القرائن ؛ مادام



الطلاق قد وقع في ظل الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ من المرسوم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التي تنص على أنه لا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله (دعوى الزوجية أو الطلاق أو الإقرار بهما بعد وفاة أحد الزوجين) من أحد الزوجين أو من غيره؛ في الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ الإفريقية، إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية، أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها إمضاءه، فإذا تخلف هذا المسوغ كان القاضي منياً عن سماع الدعوى.

المحكم

نصت المادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية، عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة لها، ولم تلغ المادة الثالثة عشرة من القانون المشار إليه ضمن ما ألغته المواد الخاصة بالاستئناف الواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من لائحة الترتيب، الصادر بها المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١، فيما عدا نص المادة ٣٢٨. ومن ثم فإن الاستئناف يخضع في إجراءاته للمواد [راجع المبادئ القانونية - ١ -].

وفي هذه الحالة لا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كانت الخصومة في الدعوى قد انتهت أو لم تنته، ما دام أن هذا الحكم قد حسم النزاع في المسألة الموضوعية التي فصل فيها، وغنى عن البيان أن هذا الفصل في المسألة الموضوعية قد لا يرد في منطوق الحكم الذي تضمن الفصل فيها، بل هناك

من الأسباب التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمنطوق الحكم تحدد معناه أو تكمله، بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب، فهي نتيجة لازمة له، وعلى ذلك فإن هذه الأسباب تكون لها الحجية التي لمنطوق الأحكام تماماً، ويرد عليها استقلالاً الطعن الذي يرد على منطوق الأحكام المنهية للخصومة. (الوسيط للسنهوري ج ٢ ص ٦٦٦؛ المرافعات للشهابي ج ٢ ص ٦٥٦) إذ قد تورد المحكمة في أسباب حكمها بعض ما تقضى به لاعتبارات تتصل بأسلوبها الخاص في تحرير الأحكام لذلك يعتبر القضاء الوارد في أسباب حكم قضاء قطعياً، ولو كان ذلك قد جاء في أسباب الحكم بطريقة غير صريحة، حق لو كان منطوق الحكم قد جرى قضاءه فقط بما هو قبل الفصل في الموضوع.

وبما أن . . الدعوى المرفوعة من المستأنفة بالوفاة والورثة مبناهما الزوجية الموجبة للارث شرعاً. وأن المستأنف ضدها الأولى قد دفعها بأنها بائنة قبل الوفاة، فلا تسمع دعواها في الإرث فقضاء الحكم المستأنف بجواز إثبات وقوع طلاق ثالثة بين طلقى مايو وسبتمبر سنة ١٩٤٦ بالبيئة الشرعية والقرائن، يعتبر قضاء موضوعياً في جواز سماع دعوى الطلاق بعد وفاة الزوج بالبيئة الشرعية، بعد أن نازعت المستأنفة في جواز سماعها إلا بمسوغ كتابي في نطاق ما تقرر بالمادة ٩٩ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١. فكان المستأنفة ادعت دعواها بالزوجية المثبتة للارث، فدفعت المستأنف ضدها الأولى تلك الدعوى بالطلاق البائن الذي يقطع عن المستأنفة اتصال أسباب الإرث، وطلبت إثباته بشهادة الشهود، فنازعت المستأنفة في جواز سماع مثل هذا الدفع إلا بمسوغ

قبول دفاع المستأنفة بعدم سماع مثل هذه الدعوى ،  
ومعه يحق القول بانطباق المادة ٣٠٥ من المرسوم  
بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ عليه ، وجاز استئنافه  
استقلالاً ، مهما يكن من أمر ما تضمنه منطوق  
ذلك القضاء من كونه قبل الفصل في الموضوع ،  
وبالتالى يكون الدفع . . من المستأنف ضدها  
الأولى ومن النيابة بعدم جواز الاستئناف ، حابط  
الأثر لمخالفاته صحيح حكم القانون .

وبما أنه في شأن تفسير المادة ٩٩ من المرسوم  
بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ فالملاحظ أن صدر المادة  
في فقرتها الأولى جرى بالألا تسمع — عند الإنكار  
دعوى الزوجية أو الطلاق أو الإفراز بها — بعد  
وفاة أحد الزوجين . . ويلاحظ أن الفقرة الثانية  
أجازت جواز سماع دعوى الزوجية أو الإفراز بها  
المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على  
سنة ١٨٩٧ فقط بشهادة الشهود ، بشرط أن تكون  
الزوجية معروفة بالشهرة العامة ، كما يلاحظ أن  
الفقرة الثالثة من نفس المادة نهت عن سماع دعوى  
ما ذكر كله من أحد الزوجين أو من غيره  
في الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ ، إلا إذا  
كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط  
التوفى ، وعليها إمضاءه كذلك . ومفاد هذه الفقرة  
الأخيرة بمقارنتها بصدر المادة التي نهت عن سماع  
الدعوى ، عند الإنكار ، بالزوجية أو بالطلاق  
أو بالإفراز بهما ، أن هذا النهى عن السماع فيما  
ذكر كله ، ( أى في ادعاء الزوجية أو الطلاق أو  
الإفراز بهما ) بالنسبة للحوادث الواقعة من سنة  
١٩١١ ، إلا إذا كانت هذه الادعاءات ثابتة  
بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط التوفى وعليها  
إمضاءه كذلك . فإن تخلفت هذه الأوراق عند  
الادعاء ، امتنع على القاضى سماعه . ( يراجع حكم

كتابى على ما تقدم شرحه . فكانها دفعت  
الدفع .

والقرر شرعاً أن الدفع دعوى من قبل  
المدعى عليه يقصد بها دفع الخصومة عنه ، وسماع  
الدعوى معناه أن القاضى يساير مدعيها في إجراءات  
إثباتها توصلها إلى الحكم في موضوعها بالقبول أو  
بالرفض ، ولا يشترط قرار السماع أو عدم السماع  
الفاظاً مخصوصة ، بل إن كل ما يدل على قبول  
السماع يكون سماعاً ، وكل ما يدل على رفض السماع  
يكون رفضاً للسماع . وإن لم يصرح به بلفظه .  
فقد جرى قضاء المحكمة العليا الشرعية واستقر  
على أن : قرار المحكمة الابتدائية بعدم الالتفات  
إلى ما قاله وكيل المدعى عليه به وسماله في الدعوى ،  
هو عبارة عن قرار بسماع الدعوى . ( حكم  
في ١٩٢٢/٣/٧ رقم ٤ ص ٩١٢ ) وعلى أن : طلب  
المحكمة من المدعى عليه الجواب عن الدعوى  
هو قرار بسماع الدعوى . ( حكم في ١٩١١/١٢/٢٩  
رقم ٥١ ص ٩١١ ) وعلى أن : تكليف المحكمة  
الابتدائية المدعى عليه الجواب عن دعوى المدعى  
( بعد دفع الأخير الدعوى بعدم السماع ) هو من  
القرارات التي يجوز استئنافها استقلالاً . ( حكم  
في ١٩١٢/٥/٢٧ رقم ٥٨ سنة ١٩١٢ ) . وعلى  
أن القرار بعدم التعويل على ما قاله وكيل المدعى  
عليه بعدم توجيه الدعوى على موكله ، معناه رفض  
الدفع بعدم السماع ، وهو قرار يجوز استئنافه  
استقلالاً . ( حكم في ١٩٢٤/٧/٧ رقم ١٥١  
سنة ٢٤/٢٣ ) .

فإذا ما كلفت محكمة أول درجة المستأنف  
ضدها الأولى إثبات وقوع طقة ثالثة بين طلق  
مايو وسبتمبر سنة ١٩٤٦ بسبل الإثبات كافة ،  
ومنها البيئة الشرعية ، فذلك في المعنى قرار بعدم



المحكمة العليا الشرعية في ١٩٤١/٣/٤ المجموعة الرسمية س ٤١ رقم ١٢ .

والبادي من عبارة بخط المتوفي وعليها إمضاءه كذلك ، أن تكون الدعوى مرفوعة بعد وفاة أحد الزوجين أو كليهما ؛ أما إذا كان الزوجان لا يزالان على قيد الحياة فإن الإثبات فيها لا يحتاج إلى أكثر من البينة الشرعية ، ولا يمتد إليه الحظر الوارد في هذه الفقرة .

وبما أن محكمة أول درجة قد أحيل عليها تفسير عبارة « ما ذكر كله » قصرت النهى عن السماع على دعوى الزوجية أو الإقرار بها . واعتقدت عن خطأ أن هذا النهى لا يمتد إلى دعوى الطلاق ، وهو مالا يتفق وقواعد التفسير اللغوية الصحيحة ، ولا يتفق مع صحيح حكم القانون أو آراء الشراح ، وحق تصويبه .

وبما أنه . . في ماهية مسوغ سماع ، الدعوى والفرق بينه وبين دليل إثباتها شرعاً :

فلما كانت المادة الملغية من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ قد عرفت الأدلة الشرعية بأنها : « ما يدل على الحق ويظهر من إقرار : وشهادة . ونكول عن الحلف وقرينة قاطعة . ولما كان القضاء يتخصص من ولى الأمر ( المشرع ) بالزمان والمكان والحادثة والرأى . بمعنى أنه يجوز لولى الأمر أن يخصص القاضى الذى يعينه بسماع قضايا مخصوصة فى أزمان معينة بين الأهالى ، أهالى جهة محددة ، فإذا ما تم ذلك فليس للقاضى أن يحكم فى غير ما خصه به ولى الأمر . ( حكم الدوائر المجتمعة لاستئناف مصر العليا فى ١٩١٩/٥/٤ . . منشور بمجلة المحاماة الأهلية س ٩ ص رقم ٥٢٣ ) ولما كان المشرع قد نهى القضاء عن عند سماع دعاوى بعينها عند إنكار الحق المدعى به فيها ،

إلا بقيود ، مستهدفاً التضييق فى سماع تلك الدعاوى ، وبعض تلك القيود زمنية وبعضها كتابية . فمن القيود الزمنية ما جرى به نص المادة ٢٧٥ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، بأن القضاء ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها ، وعدم العذر الشرعى له فى عدم إقامتها إلا فى الإرث والوقف ، فإنه لا يمنع من سماعها إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى ، وهذا كله مع الإنكار للحق فى تلك المدة . ومنها ما جرى به نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من أنه :

لا تسمع — عند الإنكار دعوى النسب — لولد زوجة أنت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ، ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أنت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة . وما جرى به نص المادة ٩٩ فقرة سادسة من اللائحة بشأن دعوى النفقة لأكثر من ثلاث سنوات . ومن القيود الكتابية — ما جرى به نص المادة ٩٨ من المرسوم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، من عدم سماع دعوى الوصية أو الإيضاء أو الرجوع عنها ؛ أو المتق ، أو الإقرار بواحد منها ، وكذا الإقرار بالنسب أو الشهادة على الإقرار به ، بعد موت الوصى ، أو المتق ، أو الميراث — فى الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ ، إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة النزع ، تدل على صحة الدعوى ، وذلك كله عند الإنكار .

وما جرى به نص المادة ١٣٧ من نفس المرسوم من أن يمنع ، عند الإنكار ، سماع دعوى الوقف أو الإقرار به أو استبداله أو الإدخال أو الإخراج وغير ذلك من الشروط التى تشترط ، إلا إذا وجد بذلك إشهاد بمن يملكه ، على يد حاكم



المشروع مستكملة ، سار القاضى فى طريق سماع الدعوى بعد ما اتضح له بابها بالمسوغ الرسوم . وغنى عن البيان أن هذا المسوغ لا يخرج عن كونه مبدأ على الأدلة الشرعية المعروفة لدى فقهاء الأحناف ، والتي أوردتها المادة الملغية فى باب الأدلة والتي كانت برقم ١٢٣ من اللائحة الشرعية . على أنه لا يفوت المحكمة أن تنوه بأن إشهاد طلاق ٢١ من سبتمبر ١٩٤٦ لا يجوز اعتباره ورقة رسمية أقر فيها المتوفى بمحصول طلاق سابقة على هذا التاريخ ، حتى يقال بصلاحيته هذا الإشهاد مسوغاً لسماع دعوى الطلاق الثالثة المدعى بها وذلك لسببين :

السبب الأول : إن وكيل المستأنف ضدها الأولى نفى ذلك حين سأله المحكمة عن الطلاق المدعى صدوره من المتوفى بين الطلقتين الرسميتين وهل هو ضمن الطلقات التي أخبر بها المتوفى فى إشهاد طلاق ٢١ من سبتمبر ١٩٤٦ أم لا ، وقال بأن الطلاق المدعى لا يشمل إشهاد الطلاق المذكور

والسبب الثانى : إنه ما كان لو كـل المستأنف ضدها الأولى أن يجيب بغير ما ذكر بعد أن قالت محكمة استئناف المنصورة العليا كلمها فى إشهادى الطلاق المتقدم ذكرها بحكمها الصادر فى الاستئناف المضموم . . من أن إشهاد سبتمبر مع إشهاد مايو سنة ١٩٤٦ ، لا يكونان سوى طلقتين رجعيتين . . أما وقد انتهت المحكمة رأياً إلى أن القاضى منهى عن سماع مثل هذه الدعوى بالطلاق من غير الطريق الذى رسمته الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ لائحة شرعية ، فلا محل لإثبات هذه الطلاق بشهادة الشهود ، وأما الوثيقة فأوراق الدعوى خالية منها ، والقول ببحرمان البحث عنها لا يتسم بطابع الجدية ، سيما إنه قد مضى على وفاة المورث قرابة الأربع

شرعى بالقطر المصرى ، أو مأذون من قبله كالمبين فى المادة ٣٦٤ من هذه اللائحة وكان مقيداً بدقت إحدى المحاكم الشرعية المصرية .

وما جرى به نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ من الرسوم ذاته ، بعد أن جاء صدر المادة فى شأن دعوى الزوجية أو الطلاق أو الإقرار بها بعد وفاة أحد الزوجين من أنه :

.. لا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين ، أو من غيره فى الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ الأفرنكية ، إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية ، أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك .

وبما أن البادى من استظهار فقرات هذه المادة ، أن المشروع تدرج فى الشدة بالنسبة للحوادث الحديثة وزاد من القيود المسوغة لسماع الدعوى ، سواء بالزوجية أو بالطلاق أو الإقرار بها ، عند الإنكار ، سبباً بعد وفاة أحد الزوجين ؛ فاشتراط مسوغات معينة كانت فى الحوادث القديمة بسيطة سهلة تتناسب وعمرها بما درج عليه الناس فى معاملتهم وأحوالهم الشخصية ، ثم تعينت فى الحوادث الحديثة حتى أضحت الدعوى : فى مثل حالة النزاع المائل ، غير مسموعة إلا بمسوغ مكتوب ، سواء أ كانت هذه الكتابة رسمية أو كتابية عرفية ، ولم يشأ المشروع أن تكون هذه الكتابة العرفية على إطلاق ، بل ضيق فيها الخناق على الأدعياء ، بأن اشترط أن تكون كلها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك .

وبما أنه لا يغرب عن البال ، إنه إذا تخلف هذا المسوغ كان القاضى منهيّاً عن سماع الدعوى ، فإن وجد المسوغ مستوفياً الأوضاع التى رسمها

سنوات دون أن يظهر لذلك الإشهاد أثر ، ومن ثم يتعين الانتفات عن هذا القون ، والقضاء بعدم سماع دعوى الطلاق المشار إليه بشهادة الشهود أو القرائن ؛ وقبول الاستئناف موضوعا وإلغاء الحكم المستأنف في شقه الخاص بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته بهذا الطريق من طرق الإثبات ، مع إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للسير فيها بالنسبة لإثبات الرجعة فقط ، وهو الشق الثاني من الحكم الذي لم يتناوله هذا الاستئناف . .

( استئناف ٧ سكي ١٩٦٢ « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد شوق الجرزاوي وسيد محمد عرفة والسيد محمد غراب المستشارين ) .

٣٧٨

## محكمة استئناف المنصورة

٣ من يناير ١٩٦٢

- ١ - حكم : باطل ، معدوم ، فرقهما .  
 ب - نظام عام : حجبة حكم ، سموها عليه .  
 ج - جنون : احتجاج ببطلان حكم .  
 د - إشهاد تحقيق وفاة : طرق الطعن فيه .

## المبادئ القانونية :

١ - مناط التفرقة بين الحكم الباطل والحكم المعدوم في حالة انعدام الأهلية ، تختلف تبعاً للوقت الذي انعقدت فيه الخصومة والخصومة تعد معدومة هي والاحكام التي تصدر فيها إذا لم يكن أحد طرفيها أهلاً للتقاضى رقت إعلان صحتها .

أما إذا فقد أحد الخصمين أهليته بعد انعقاد الخصومة ، وفي أثناء نظر الدعوى ، وصدر الحكم عليه دون أن يمثل في الخصومة

من يقوم مقامه ، ودون أن يعلن بقيام هذه الخصومة فإن الحكم يعد باطلا ، لا يعد معدوماً .

٢ - لا محل لرفع دعوى مبتدأة بالبطلان المتقدم ، بعد فوات مواعيد الطعن ، وذلك وتقاً للقاعدة التي درج عليها القضاء بأن حجبة الاحكام تسمو على النظام العام .

٣ - يشترط لانعدام الحكم الصادر على مجنون أن يكون جنونه قد شاع ، أما إذا كان المجنون قد باشر الدعوى بنفسه إلى صدور الحكم فيها ، ولم يكن جنونه ظاهراً ولا شائعاً لميته المحكمة التي تنظر الدعوى والخصومه فإن الحكم يكون باطلا .

٤ - حصول المستأنف على إشهاد وفاة وورثة لم يكن تحت بصر المحكمة عند التداعي في القضية لا يبيح العودة إلى طرح النزاع على القضاء من جديد .

## المحكمة

وبما أن البادى من استظهار دفاع المستأنف قوله إن حكم ٢٩ لسنة ١٩٤٩ هو حكم معدوم لا حجبة له ولا أثر . وبذلك يجوز رفع دعوى ببطلان مبتدأة بانعدامه . .

وبما أن مناط التفرقة بين الحكم الباطل والحكم المعدوم في حالة انعدام الأهلية — يختلف تبعاً للوقت الذي انعقدت فيه الخصومة ، والخصومة هي الحالة القانونية الناشئة عن مباشرة الدعوى أو الناشئة عن مجرد استعمال الحق في الانجاء إلى القضاء وحق تنعقد الخصومة يتعين أن تعلن صحتها إلى المدعى عايد ، وأن يكون كل من

طرفيها أهلا للتقاضى ، وإلا فإنها تعد معدومة هي وجميع الأحكام التي تصدر فيها ، ويدق الأمر في حالة ما إذا فقد المدعى أهليته قبل انعقاد الخصومة ، أى قبل إعلان صحيفة ، واستمرت وصدر الحكم فيها ، إذ تكون الخصومة في هذه الحالة معدومة ، ويعد معدوما كل حكم يصدر فيها على المدعى .

وغنى عن البيان أن الخصومة قد انعقدت بين المستأنف وخصومه في الدعوى بإعلان تاريخه ١٩٤٩/٢/١ ولم يدع المستأنف أن أهليته كانت مفقودة في هذا التاريخ ، فلو صار التسليم بأن أهلية المستأنف قد فقدت بعد انعقاد تلك الخصومة وأثناء نظر الدعوى وصدر الحكم عليه دون أن يمثل في الخصومة من يقوم مقامه ، ودون أن يعلن بقيام هذه الخصومة ، فإن هذا الحكم يعد باطلا ولا يعد معدوما . والبطالان المتقدم مقرر فقط لمصلحة من شرع انقطاع الخصومة لحمايته ، فلا يجوز للخصم الآخر طلب البطلان ، ولا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

وبما أن وقد انتهت المحكمة برأيها إلى أن الحكم الذي صدر ضد المستأنف في الدعوى غير معدوم ، فلا محل للتحدى بإمكان رفع دعوى مبتدأة ببطالانه وانعدامه ، بعد فوات مواعيد الطعن التي قررها القانون للطعن في الأحكام ، فإذا توافر سبيل الطعن وضيعة صاحب الشأن أو من يمثله قانوناً فلا يلزم من إلا نفسه ، ورائد المحكمة في هذا النظر القاعدة التي درج عليها قضاء المحاكم واستقر بأن حجية الأحكام تسمو على النظام العام .

وبما أن ما يسوقه المستأنف من أن تقرير مدير عام مصلحة الأمراض العقلية يتضمن بالوجه الثاني منه أنه كان مصاباً بالجنون في يوم ١٩٥٠/٤/١

أى قبل صدور الحكم في الدعوى ١٩٤٩ لسنة ١٩٤٩ ( مستند ٣ حافظة ٤ ملف المفردات ) وأنه لذلك كان يتعين القضاء بانقطاع سبيل الخصومة قبل صدور الحكم ضده في ١٩٥٠/١١/٢٨ ، وأن الحكم الذي صدر عليه وهو بهذه الصفة يعتبر معدوماً ويجوز له أن يرفع عنه دعوى بطلان أصلية ولو بعد فوات مواعيد الطعن المحددة قانوناً . هذا الذي يسوقه المستأنف مردود وغير صحيح في القانون إذ يشترط ابتداء لقيام حالة البطلان شيوع حالة الجنون وعلم الطرف الآخر بها ، وهو شرط لم يتوافر في صورة هذه الدعوى ، حيث ثبت أن المستأنف ظل يباشرها بنفسه حتى تاريخ صدور الحكم فيها بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٨ ولم يكن جنونه ظاهراً ولا شائعاً لأهلية المحكمة التي نظرت نظرت الدعوى ، ولا لخصومه .

وقد تأيد هذا النظر من واقع التقرير الطبي نفسه ، حيث أثبت أنه لاحظ أن المستأنف يتحدث بكلام مرتبط ببعضه ولكنه على شيء من التهجراف وأنه هادئ ونظيف ويتناول غذاؤه وينام بدرجة كافية .

وبما أنه لما تقدم لا محل لأن يوصف الحكم الصادر في الدعوى بالبطلان ولا يمكن أن يضار من صدر الحكم لمصلحته نتيجة توافر حالة في الخصم لا يعلمها ، وما كان يؤسف أن يعلمها فضلاً عن أن تصرفات المستأنف قبل تسجيل قرار الحجز عليه ، واستعماله حق التقاضى نوع من أنواع التصرف — تعتبر صحيحة طالما أن حالة الجنون ليست شائعة عند صدور التصرف أو كان الطرف الآخر على غير بينة منها آنذوا إذا انعقدت الخصومة وقت أن كان المستأنف في حاله الصحية وتتمام الأهلية فلا محل إلى القول ببطالان مطلق في إجراءات



التقاضى اللاحقة على بدء اصابة المستأنف بمثل الحالة التي عرضت له حتى ولو لم يحكم بانقطاع سير الخصومة ، بل هو بطلان نسبي يعالج فقط عن طريق من طرق الطعن على الأحكام الواردة في القانون ، وفي المواعيد المنصوص عليها فيه وبمعرفة من شرع البطلان لمصلحته هو أو من يمثله قانوناً . وما دام الحكم غير معدوم فليس من القبول قانوناً الطعن عليه بدعوى بطلان مبتدأة ، فإذا ما فانت مواعيد الطعن عليه قانوناً واكتسب قوة الأمر المقضى فيه كان لزاماً احترامه ، وامتنع العود إلى النظر فيما فصل فيه موضوعاً ، حتى تستقر الحقوق لدى أصحابها .

وبما أن استحصال المستأنف على إظهار وفاة ووراثته لم يكن تحت بصر المحكمة عند التداعى في القضية لا يبيح العودة إلى طرح النزاع على القضاء من جديد ، وبعد أن قضت تلك المحكمة في النزاع بناء على ما قدم لها من أدلة فحصتها ومحصنها ، فأست قضاءها على ما ارتأته كافياً لحكمها منها وطرح ما عداه . ومن ثم فطلب المستأنف الحكم ببطلان إظهار تحقيق الوفاة والوراثته المقدم من على عبدالله الطهرى ، غير جائز قانوناً بعد أن صدر الحكم في الدعوى . على ما اقتضاه وبعد أن صارت لهذا الحكم قوة الأمر المقضى فيه سواء في شأن ذلك الإظهار أو في شأن الاستحقاق في الوقف .

( استئناف ٥ لسنة ١٩٦١ على وقف بالمهينة السابقة ) .

٣٧٩

محكمة استئناف المنصورة

٣ من يناير سنة ١٩٦٢

١ وب - حكم : قيل الفصل في الموضوع ، طعن فيه مرافعات م ٣٧٨ . معدوم ، ماهيته .

ج - دعوى : تسكييفها .

د - حكم : حجته .

المبادئ القانونية :

١ - المادة ٣٧٨ مرافعات وضعت قاعدة عامة بمقتضاها أن الأحكام التي تصدر قبيل الفصل في الموضوع ، ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، سواء أ كانت تلك الأحكام قطعية أم كانت متعلقة بالإثبات أم متعلقة بسير الإجراءات ، ورائد المشرع في ذلك هو منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم .

الحكم الفاصل في موضوع الدعوى أو في شق منه ، يخرج عن نطاق التحريم الوارد في المادة ٣٧٨ مرافعات ، ومن ثم فلا محل للبحث فيما إذا كانت الخصومة في الدعوى قد انتهت أو لم تنته ما دام هذا الحكم قد حسم النزاع في المسألة الموضوعية التي فصل فيها ، ولو كان تمهيداً في شق آخر منه ، ولو كانت العبارات التي حسمت النزاع في المسألة الموضوعية واردة فقط في أسبابه ، إذ لا يمنع من اكتساب هذا القضاء قوة الشيء المحكوم فيه أن يكون وارداً في أسباب الحكم ، لأن من أسباب الأحكام ما يكون بعض المقضى به ، طالما أن القضاء القطعي الوارد في الأسباب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمنطوقه القاضي بنذب خير مثلاً أن تكون تلك الأسباب مع هذا المنطوق وحدة لا تقبل

وبما أن الحكم الموضوعى يمنع من رفع دعوى أخرى فى ذات الموضوع الذى فصل فيه ، ويجوز التمسك بعدم قبولها لسبق الفصل فيها ، وإذا لم يفصل الحكم الموضوعى فى كل الموضوع ، فإنه يمنع من رفع دعوى جديدة فى ذات الشق الموضوعى الذى فصلت فيه المحكمة .

وبما أنه يبين من نص المادة ٣٧٨ مرافعات أن مناط عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم محل الطعن صادرا قبل الفصل فى الموضوع ، ومن ثم إذا كان الحكم فاصلا فى موضوع الدعوى أو فى شق منه ، فإنه بذلك يخرج عن نطاق التحريم ، وفى هذه الحالة لا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كانت الخصومة فى الدعوى قد انتهت ، أو لم تنته ، مادام هذا الحكم قد حسم النزاع فى المسألة الموضوعية التى فصل فيها ولو كان تمهيدا فى شق آخر منه ، ولو كانت العبارات التى حسمت النزاع فى المسألة الموضوعية واردة فقط فى أسبابه ، إذ لا يمنع من اكتساب هذا القضاء قوة الشيء المحكوم فيه أن يكون واردا فى أسباب الحكم ، لأن من أسباب الأحكام ما يكون بعض المقتضى به ، طالما أن القضاء القطعى الوارد فى الأسباب مرتبط ارتباطا وثيقا بمنطوقه القاضى بنذب خير مثلا ، إذ تكون تلك الأسباب مع هذا المنطوق وحدة لا تقبل التجزئة ، لها حجيتها الملزمة كمنطوق الأحكام تماما .

وبما أنه يعتبر معدوماً ذلك الحكم الذى يصدر من محكمة فى مسألة داخلية فى الاختصاص الولائى لجهة قضاء أخرى ، وهو ما يعبر عنه فى نفسه للرافعات بالاختصاص الوظيفى ، كأن تحكم محكمة شرعية ( فى حال قيام تلك المحاكم ) فى مسألة هى من صميم اختصاص المحاكم المدنية ، أو العكس .

التجزئة ، لها حجيتها الملزمة كمنطوق الأحكام تماما .

٢ - ماهية الحكم المعدوم - هو الذى يصدر مثلا من محكمة فى مسألة داخلية فى الاختصاص الولائى لجهة قضاء أخرى - فهذا الحكم هو والعدم سواء ؛ لا يرتب أى أثر قانونى ، ولا يلزم الطعن فيه للتمسك بانعدامه ، وإنما يكفى إنكاره عند التمسك . بما اشتمل عليه من قضاء ، ويجوز رفع دعوى مبتدأة بطلب انعدامه .

٣ - تسكيف الدعوى من حق المحكمة وحدها دون أن تتقيد فى ذلك بتسكيف الخصوم لها .

٤ - حجية الأحكام تسمو على قواعد النظام العام .

#### المحكمة

الحكم معدوم فما أغنى المستأنف ضدهن استئنافه إذ هو والعدم سواء لا حجية له .

وبما أن القانون فى المادة ٣٧٨ مرافعات قد وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ، ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ، سواء أكانت تلك الأحكام قطعية - ( كالحكم فى مسألة فرعية ) أم كانت متعلقة بالإثبات ، ( كالحكم بنذب خير أم متعلقة بسير الإجراءات ، أما الحكم الذى تنتهى به الخصومة فيجوز الطعن فيه على استقلال - ورائد المشرع فى ذلك هو منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم . ( للذكرة التفسيرية ) .

أو أن تحكم محكمة إدارية في مسألة هي من اختصاص جهة القضاء العادي ، والحكم المبدوم هو والعدم سواء ، لا يرتب أي أثر قانوني ، ولا يلزم الطعن فيه للتمسك بانعدامه ، وإنما يكفي إنكاره عند التمسك بما اشتمل عليه من قضاء ، ويجوز رفع دعوى مبتدأة بطلب انعدامه ، ولا تزول حالة انعدامه بالرد عليه بما يفيد اعتباره صحيحا ، أو بالقيام بعمل أو إجراء باعتباره كذلك ، ولا يحتاج به أمام جهة قضاء أخرى .

وبما أن جوهر النزاع هو ملكية تلك الأطنان وقدر ما يخص كلا من طرفي النزاع في هذه الملكية ، ففي الوقت الذي يقول فيه المستأنف بأنه المالك للقدر جميعه ( فيما عدا ما يعادل نصيب الخيرات والمرتبات المشروطة في كتاب الوقف ) تصر المستأنف عليهن على أن ملكيته مقصورة على نصيبه الشرعي كوارث المتوفى ، ومن هذا الخلاف على القدر ، بنى الخلاف على جهة القضاء المختصة ، فبينما ترى المستأنف أنه مالك للأطنان وأن دعواه ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ مدني كلى المنصورة كانت بطلب ثبوت هذه الملكية ، وأن الحكم الصادر في ١٩٥٥/٤/٢٦ جاء كاشفا لحقه في التملك ، ترى المستأنف عليهن أن الدعوى في حقيقتها دعوى استحقاق في وقف من صميم اختصاص المحكمة الشرعية ، ودائرة الأحوال الشخصية من بعدها . وأن الحكم المحتج به صدر بذلك من جهة قضاء غير مختصة وظيفيا باصداره .

وبما أن الدعوى الماثلة قد أضفى عليها أفعوها سمات الدعاوى الداخلة في نطاق جهة القضاء الشرعي ، التي حلت محلها الآن دوائر أحوال الولاية على النفس والوقف ، بتصويراتها دعوى وفاة ووراثه ، مع أن هذا الشق في الدعوى ليس

محل خلاف أو منازعة ، ليصلوا من وراء ذلك إلى إعادة البحث من جديد في أمر ملكية الأطنان الذي فصل حكم ١٩٥٥/٤/٢٩ في أسبابه بأنها مملوكة للمستأنف .

وبما أن وافع الأمر أن الدعوى ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ مدني كلى المنصورة بمفهومها ، وفي نطاق وقائرها وطلبات الخصوم فيها ، لا تخرج عن كونها دعوى ملكية عادية تدخل في نطاق ولاية المحاكم المدنية ، ولا محل للشبهة في أن المحكمة وهي بسبيل الفصل في أمر الملكية محل النزاع — كان عليها أن تستظهر حكم القانون في سند تلك الملكية ، سواء أكان هذا السند إسهاد وقف أو عقد بيع ، أو أي سبب قانوني آخر يتداعى عليه الخصوم . ولا يقال في ذلك بأنه ما دام أن سند الملكية إسهاد وقف فليس من سبيل سوى الالتجاء للمحكمة الشرعية لتقول كلمتها فيه لا يقال هذا طالما أن الأمر بعيد عن أصل الوقف بعد أن صدر قانون إنهاء الوقف على غير الخيرات في حياة الواقف ، وصار الموقوف ملكا .

ومع ذلك فقد استقر القضاء على أنه لا يجوز إهدار حجة حكم نهائي من محكمة مدنية في الملكية بمقولة أن المحكمة قد خرجت في قضائها على ولايتها بقضائها في مسألة هي من مسائل أصل الوقف ، كما لا يجوز القول بأن من شأن حكم يصدر بعد ذلك من المحاكم الشرعية أن يجرد ذلك الحكم النهائي من حجتيه . وذلك كله إعمالا لقاعدة قضائية مؤدها أن قوة الشيء المحكوم فيه تسمو على كل قواعد النظام العام .

تفريعا على ما تقدم متى ثبت أن حقيقة محل النزاع هو في ملكية الأطنان المخلفة عن المورث بإسهاد الوقف المتقدم ذكره ، ومتى كان هذا



وحتى قبول الدفع وإلغاء الحكم المستأنف .  
( استئناف ٢٢ س ١٩٥٨ كلى وقف بالهيئة السابقة ) .

٣٨٠

## محكمة استئناف المنصورة

٨ من أبريل ١٩٦١

١ - استئناف مقابل : إجراءاته .

ب - ظروف طارئة . مدنى م ١٤٧ و ٦٠٨ .  
المبادئ القانونية :

الشارع خير الخصم فى الاستئناف  
المقابل ، بين أن يتبع الإجراءات المعتادة  
لرفع الاستئناف حسب نوع الدوى ، وبين  
أنه أن يرفعه بمذكرة . ( مرافقات م ١٣/٤ )

## الحكمة

« . ، وحيث أن المادة ١٣/٤ من قانون  
المرافعات قد نصت على أنه يجوز للمستأنف عليه  
إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافاً  
مقابلاً بالإجراءات المعتادة ، أو بمذكرة مشتملة  
على أسباب استئنافه ؛ ومؤدى هذا النص أن  
الشارع خير الخصم أن يتبع أحد طريقين فى رفع  
الاستئناف المقابل : أولاً باتباع الإجراءات  
المعتادة لرفع الاستئناف بحسب نوع الدوى التى  
ينصب الاستئناف على الحكم الصادر فيها ، والثانى  
أن يرفعه بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه  
قبل إقفال باب المرافعة .

« وحيث أن هيئة القنال المستأنف عليها قد  
اختارت الطريق الثانى ، وقدمت مذكرة معلنة  
فى ٢٥/٣/١٩٦١ أى قبل إقفال باب المرافعة  
ضمنتها استئنافها والأسباب التى بنته عليها ففى  
بذلك تكون قد اتبعت الإجراءات القانونية الصحيحة

الحل والسبب والخصوم على اتحاد فى كل من  
الدوى الماثلة والدوى المحتج بحكمها ، وكان  
الحكم الأخير قد قضت أسبابه . . قضاء قطعياً  
مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمنطوقه الصادر قبل الفصل  
فى الموضوع — أنهى الخصومة حول ملكية  
المستأنف للأعيان الخلفة عن والده ، ولا يقال هنا  
بأنه طالما لم يقض له بقدر موضح الحدود والعالم  
فإن الخصومة لم تنته ، لا يقال هذا مع وضوح العبارات  
الحاسمة المحددة الواردة فى أسباب ذلك الحكم  
من أن المستأنف قد غدا مالكامن وفاة المورث ،  
ومن أن دعواه صحيحة ، فيما عدا نصيب الخيرات  
والمرتبات ، ولا يقدح فى هذا النظر أنه لم يقض  
له بكل مطلوبه بل استبعد نصيب الخيرات والمرتبات  
وهو ما ندب فيه الحكم أهل الخبرة لتحديده ،  
وطالما أن هذا القضاء قد أنهى الخصومة فى جوهر  
النزاع ، فإنه لا يعتبر مستأنفاً بالحكم الموضوعى  
الصادر بعد ذلك فى ١٩/١/١٩٥٨ ، إلا إذا رفع  
عنه استئناف خاص فى اليعاد القانونى طبقاً للمادة  
٤٠٤ من قانون المرافعات .

وبما أنه لا خلاف بين الخصوم على أن حكم  
١٩٥٥/٤/٢٦ قد صار إعلاناً فى اللة من  
١٩٥٥/٦/١٥ ، حتى ١٩٥٥/٦/٢٩ وأنه لم  
يستأنف على استقلال قبل انقضاء مواعيد سقوط  
الحق فى الاستئناف الذى يجريها هذا الاعلان ،  
ومن ثم فقد أصبح هذا الحكم انتهائياً بعدم  
استئنافه ، حاز بذلك قوة الأمر المقضى فيه  
وصارت له حجيته ، فإذا ما تمسك المستأنف بهذه  
الحجية فى دفع الدوى الماثلة ، باعتبار أن حقيقة  
النزاع فيها قد سبق طرحه على القضاء فى الدوى  
المحتج بحكمها ، تعين اعتبار النزاع الجديد طائداً  
للنظر وهو ما لا يجوز قانوناً على التفصيل المتقدم

الذى أجازته المشرع لها في المادة ١٣٤ عرافعات .  
« وحيث أنه لا تقدم يكون الدفع في غير  
محله ويتعين رفضه وقبول الاستئناف المقابل  
المرفوع من هيئة قنال السويس .

وحيث إن الشارع لم يقتصر في تقنينه الجديد  
على إيراد نص عام يقرر فيه نظرية الظروف  
الطارئة ، بل أورد إلى جانب هذا النص نصوصاً  
أخرى استحدثتها هي تطبيقات صريحة لنفس  
النظرية التي أورد بشأنها النص العام ؛ من ذلك  
ما جاء في عقد الإيجار بالمادة ٦٠٨ وهذه الحالات  
الخاصة يجب أن تخضع للنصوص التشريعية التي  
وردت في شأنها حتى ولو خرجت هذه النصوص  
على القواعد المقررة في نظرية الظروف الطارئة .

أما القول بأن المحكمة كان لزاماً عليها أن ترد  
على الدفاع في حدود نص المادة ١٤٧ الذي بني  
المستأنفون دعواهم على أساسه ، فإنه قول غير  
مديد إذ أن تطبيق نصوص القانون الصريحة . .  
على النزاع المطروح عليها ، لا يوجب عليها أن  
تلتزم اتباع دفاع معين لا تراه منطبقاً على واقعة  
الدعوى .

( استئناف ٨ لسنة ٢ برئاسة وعضوية السادة  
الأساتذة أدبب نصر حنين ومحمد عزت السيد وكامل  
محمد بدوي المستشارين ) .

٣٨١

## محكمة استئناف المنصورة

٧ من يونيو ١٩٦١

١ - إعلان : أوراق محضرين ، اشتراك مجهول  
مع المحضر ، تحرير عبارة إذا استبعدت خلا الإعلان  
من بيان انتقال المحضر إلى محل إقامة المطلوب لإعلانه ،  
صفة من يتولى الإعلان .

ب - موظف : خلا الإعلان من انتقال المحضر  
إليه . إنبات عدم وجود المعلن بالموطن ؛ تسليم

الإعلان إلى الساكن مع المعلن ، إنبات أنه  
ساكن معه .

## المبادئ القانونية :

١ - إذا كان المحضر لم يحضر عنوان  
المعلم إليهم على ورقة الإعلان ، بل حررها  
شخص مجهول مشترك معه في إجراء الإعلان  
فإن استبعاد العنوان يجعل الإعلان خالياً من  
بيان انتقال المحضر إلى محل إقامة المطلوب  
إعلانه ، ويكون إعلانهم قد تم مباشرة في  
سراى المحكمة بالمخالفة للمادة ١١ عرافعات  
واشتراك مجهول في إجراء الإعلان يبطله ،  
ولو كانت صور الإعلان قد استوفت شكلها  
القانوني .

٢ - يبطل الإعلان إذا خلت صورته  
بما يفيد أن المحضر قد انتقل إلى محل المعلن  
إليه ، أو إذا خلت مما يفيد أن المطلوب إعلانته  
لم يكن موجوداً في موطنه ، حتى يكون للمحضر  
تسليم الإعلان لمن يكون ساكناً معه من  
أقاربه ، أو إذا سلم المحضر الإعلان إلى شقيق  
المعلن إليه بغير أن يثبت أنه ساكن معه .

## المحكمة

« . . وحيث إنه يخلص عن دفاع الطرفين

بشأن اشتراك مجهول مع المحضر في إجراء الإعلان  
أن عبارة « بالعمارة رقم ١٥ شارع ٢٣ يوليو  
بيور سعيد » لم تحضر بمعرفة المحضر الذى أجرى  
الإعلان ، وعلى هذا إذا استبعدت هذه العبارة  
فإن أصل الإعلان يكون خالياً من بيان انتقال  
المحضر إلى محل إقامة المطلوب إعلانهم . ولا يبقى  
إلا أن يكون إعلانهم قد تم مع المستأنف عليه  
الأول مباشرة في سراى المحكمة ، ودون اتخاذ

أو صوره لا تشفع له ، ولا تجيز هذه الإعلانات ذلك ؛ لأن القانون قد جعل الإعلانات موكولة للمحضرين وحدهم ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وفقاً للمادة ٧ مرافعات .

« وحيث إنه فضلاً عما قدمت المحكمة من أسباب كافية لبيان أن الإعلان قد أجرى على خلاف حكم المادتين ١١ و ٧ من قانون المرافعات ، فإن الثابت من صور الإعلانات المسلمة للمستأنف عليهما الثانية والثالثة في شخص المستأنف عليه الأول والمقدمة بماف الدعوى أن الصورة قد خلت من إثبات أن المحضر قد انتقل إلى موطنهما كما تقضى بذلك المادة ١١ من قانون المرافعات ، كما خلت الصورة المسلمة للمستأنف عليهما الثانية من بيان ما يفيد أن المطلوب إعلانها لم تكن موجودة في موطنها ، إذا كان قد انتقل إليه ، حتى يكون للمحضر في هذه الحالة تسليم الإعلان إلى من يكون ساكناً معها من أقاربها .

وأما بالنسبة لإعلان المستأنف عليهما الثالثة ففضلاً عن خلو الصورة من بيان انتقال المحضر إلى موطنها ، فإن المحضر وهو بعلمها مع أخيها . . لم يثبت في صورة الإعلان أن هذا الأخ يسكن معها حتى يكون له إعلانها في شخصه بالتطبيق على المادة ١٢ من قانون المرافعات .

وحيث أن خلاصة ما قدمته المحكمة .

أولاً : إن مجهولاً اشترك في إجراء الإعلان حسبما وضع من أصله مما يقع على خلاف حكم المادة ٧ من قانون المرافعات .

ثانياً : إن صور الإعلانات الخاصة بالمستأنف عليهما الثانية والثالثة خالية من بيان يفيد انتقال المحضر إلى محل إقامتهما .

هذه الخطوة التي تستلزمها المادة ١١ من قانون المرافعات بإيجابها تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه ، أو في موطنه ، مع إجازة تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون .

وبما لا شك فيه في خصوص الدعوى أنه لم يكن ثمة ما يجيز تسليم الإعلان لغير المطلوب إعلانهم شخصياً أو في موطنهم ، وترتيباً على ذلك يكون إعلان المستأنف عليهما الثانية والثالثة مع المستأنف عليه الأول في سرائ المحكمة ، حسبما تفصّل عن ذلك البيانات الواردة بأصل الإعلان ، قد وقع خلافاً لما يقضى به نص المادة ١١ من قانون المرافعات .

على أنه إذا كانت عبارة « بالعمارة رقم ١٥ شارع ٢٣ يوليو ببور سعيد » لم تصدر عن المحضر الذي أجرى الإعلان رغم ثبوتها في هذا الأصل ، فإنه يتعين للقول بأن مجهولاً اشترك مع المحضر في إجراء الإعلان . ولا يمكن أن يقبل دحضاً لما ثبت في أصل الإعلان مجرد القول بأن هذه العبارة لم تصدر عن المحضر فلا وجه لساءلته عنها .

وإذا كانت هذه العبارة قد وردت بأصل الإعلان فإن الأثر الذي يترتب عليها لا يزول بمجرد خلو الصور منها ، لأنها لا تتصل ببيان قد استكمل في الصورة ، وإنما تكشف عن مخالفة أعمق من ذلك وهي أن مجهولاً اشترك مع المحضر في إجراء الإعلان ، وهذا مما يبطل الإعلان ولو كانت صوره قد استوفت شكلها القانوني . لأن الأمر في هذه الحالة يتصل بصفة من يتولى الإعلانات ، فلو قام غير محضر بإجراء الإعلان فإن سلامة البيانات التي يوردها في أصل الإعلان



ثالثاً : إنه عند إعلان المستأنف عليها الثانية مع المستأنف عليه الأول لم يثبت المحضر غيابها عن موطنها حق يكون له تسليم الإعلان إلى المذكور .

رابعاً : إنه عند إعلان المستأنف عليها الثالثة ، فإنه فضلاً عن عدم ثبوت انتقال المحضر إلى موطنها في صورة الإعلان ، فإنه لم يثبت عند تسليمه صورة الإعلان الخاصة بها إلى أخيها المستأنف عليه الأول أنه يسكن معها حق يكون له إعلانها في شخصه .

« وحيث إن من مقتضى المادة ١٢ من قانون المرافعات أن المحضر لا يكون له أن يسلم الصورة إلى غير المطلوب إعلان ، إلا إذا لم يجده في موطنه ، وأنه إذا رأى تسليم الصورة إلى أحد أقربائه في حالة عدم وجوده فعليه أن يسلمها إلى من يكون ساكناً معه منهم بعد أن يثبت قرابته ومساكنته المطلوب إعلان ، بالالتفصيل في أصل الإعلان وصورة .

« وحيث إنه عن القول بأن ثمة ضرراً لم يحصل نتيجة نقص البيانات المشار إليها وأن القضاء بالبطلان مشروط بتحقيق الضرر فإن الذي يبين من نص المادة ٢٥ مرافعات أن الإجراء يكون باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شاب عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخضم وترتيباً

على ذلك تلتزم المحكمة القضاء بالبطلان حيث يجري النص على ذلك البطلان ولا تحمل نفسها من هذا القضاء إلا إذا أحلها القانون منه ، كما إذا نزل عنه من شرع لمصلحته أما إذا لم ترتب القانون البطلان على مخالفة إجراء ما فإن ذلك لا يمنع من القضاء بالبطلان إذا طلبه من له مصلحة فيه وكان العيب في الإجراء جوهرياً وبشرط أن يكون في مخالفته ما أضر بطالب البطلان وعلى هذا ليس أمام المحكمة أن تبحث وراء تحقق الضرر من وقوع المخالفة طالما قد رتب القانون البطلان على وقوعها .

« وحيث إنه عن القول بنزول المستأنف عليهم عن التمسك بالبطلان بتكلمهم في موضوع الاستئناف فإن المحكمة لا نجد في أوراق الدعوى ومذكرات المستأنف عليهم أو في مرافعات الشفوية بالجلسة ما يساند هذا القول .

« وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم وبالتطبيق على المواد ١١٧ ر ١١٧ ر ١٧ ، ٢٤ ، ٢٥ ، و ٤٠٦ مكرراً من قانون المرافعات يمين الحكم ببطلان الاستئناف لبطلان إعلانه .

( استئناف ٢٤ س ١ ق « تجاري » مأمورية بورسعيد برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أديب نصر حنين ومحمد عزت السيد وكامل محمد بدوي .

## قضاء المحاكم الجزئية

٣٨٢

محكمة منفلوط

٢٥ من يولية ١٩٦٣

١ - جمعية تعاونية زراعية : إجارة أطيان ، علاقة تأجيرية ، سلطة التحقق من قيامها ، تحرير عقدها وتوقيعه . نيابة الجمعية عن الطرف الممتنع عن توقيع العقد ، طبيعتها . عقد إيجار مبرم بعد ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٣ .

ب - عقد : إجارة أطيان ، مبرم قبل ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٣ .

ج - عقد شكلي : إيجار أراضي زراعية بالنقد ، م بى ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ م ٣٦ .

د - قانون : ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، سريانه .

هـ - نظام عام : قانون نظام عام متعلق بالمعاملات حماية مصلحة عامة ، حماية مصلحة خاصة .

## المبادئ القانونية :

١ - سلطة التحقق من استيفاء الشكل القانوني لعقد الإيجار ، على النحو الذى أراده الشارع فى ق ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، الممنوحة للجمعيات التعاونية ، إنما تكون بالنسبة للعقود المبرمة اعتباراً من تاريخ سريان هذا القانون فى ١٣ من فبراير ١٩٦٣ ؛ وذلك وفقاً لنص المادة ٣٦ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، المعدلة بالقانون المشار إليه ، التى أعطت الجمعية التعاونية الزراعية التى تقع بدائرتها الأطيان المؤجرة ، جال امتناع أحد طرفي العقد عن توقيع

المحركات الخاصة به سلطة التحقق من قيام العلاقة التأجيرية ، وتكليف الطرف الممتنع بتحرير العقد وتوقيعه .

فإن لم يذعن قامت الجمعية بكتابة العقد ، ويكون ملزماً للطرفين . والجمعية هنا نائبة عن الطرف الممتنع عن توقيع سند العقد فى استيفاء الشكل للقانونى للتصرف ، وليست نائبة عنه فى إبرام العقد ذاته .

٢ - عقد إجارة الأطيان المبرم قبل ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٣ يكون كغيره من العقود ، ولا تكون لمحركات الجمعيات بالنسبة له الحجية التى أرادها الشارع فى المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وإنما تكون كغيرها من الأدلة خاضعة لتقدير القاضى . بل لا قيمة لها فى الإثبات إذا انصرف إلى عقد مدعى به قيمته تزيد على عشرة جنيهات ، وتسمع الدعاوى بشأنها ولو لم تودع نسخة من العقد بمقر الجمعية التعاونية المختصة .

٣ - عقد إيجار الأراضى الزراعية بالنقد ، كما أراده الشارع فى المادة ٣٦ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، عقد شكلي ، رتب الشارع على تخلف الكتابة بل على عدم وجود نسخة من العقد يبدل كل من طرفيه ، بطلان العقد كإيجار عادى بالنقد ، وتحويله إلى مزارعة .

خاص بالقانون ، وهو من ضروب الإيجاب على التعاقد حال بطلان العقد الأصلي ويقتضى إثبات توافر الإيجاب والقبول عن إرادتين كل منهما حرة ، وأهلية التصرف ، وتعيين المحل ، وإلا كان باطلاً في صورة المزارعة التي أرادها الشارع بالتطبيق للقواعد العامة .

ويجوز هذا الإثبات بشق الطرق ومنها البينة . إذ التحول يقتضى انعدام الكتابة أصلاً ، فيبطل التعاقد في صورته التي رغبها طرفاه ، ولو شاء الشارع الكتابة للإثبات ، لما أوجب هذا التحول ترتيباً على البطلان ، إذا ما أقر الخصم بالعقد ، مثلما أجاز في م بق ٧٨ لسنة ١٩٣١ سماع الدعاوى بشأن عقود الزواج المبرمة اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٣١ ، ولولم تكن مفرغة في سندات رسمية ، وذلك لدى إقرار الخصم بها ؛ مما يكشف عن أن الكتابة الرسمية للإثبات لا للانقضاء ( السهوري في الوسيط ج ٦ مجلد ٢ بند ٧٣٣ ) . فإذا كان العقد المدعى به سابقاً على نفاذ م بق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، فإنه لا يستطاع كما قدمنا إثباته بالبينة إذا زادت قيمته على عشرة جنيهات متى ، دفع ذو الشأن بعدم جواز الإثبات بها طبقاً للقواعد العامة في التقنين المدني . فإذا ما ثبت باقرار ذي الشأن مثلاً في مجلس القضاء ، بقي صحيحاً باعتبار عقد إيجار نقدي ولا يكون باطلاً ويتحول إلى مزارعة ، لأن عقد إيجار الأراضي الزراعية كان كأي إيجار عقداً رضائياً في ظل التقنين العام فإذا جاء القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ وتزيد في الشكل بأن أوجب إيداع نسخة من العقد مقر الجمعية التعاونية الزراعية التي تقع بدائرتها الأطنان المؤجرة ، سواء كان العقد إيجاراً بالقدر أو مزارعة ؛ ولم يكتف بقرار البطلان

٤ — الشكل المرسوم في القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ ؛ لا يلزم توافره في العقود المبرمة قبل نفاذ أحكامه ، ومن ثم تسمع الدعاوى بشأنها ، ولو لم تودع نسخة من كل عقد مقر الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

٥ — قوانين النظام العام المتعلقة بمسائل المعاملات ، يفرق بين نصوصها التي يقصد بها حماية مصلحة عامة ، كالقانون الذي يعطي للأوراق المصرفية سعراً جبرياً ؛ والنصوص التي تحمي مصلحة خاصة ، كالقانون الذي يخفض الحد الأقصى لسعر الفائدة ، فهذه لا تؤثر في العقود التي تمت قبل صدورهما ، بل تظل خاضعة للقانون القديم .

المحكم

إن عقد إيجار الأراضي الزراعية بالقدر كما أراده الشارع في م ٣٦ من م بق المذكور ، عقد شكلي ، إذ جرى نص تلك المادة على النحو التالي : « يجب أن يكون عقد الإيجار ثابتاً بالكتابة مهما كانت قيمته ، ويكتب العقد من أصليين يبقى أحدهما مع المالك والآخر مع المستأجر ، فإذا لم يوجد عقد مكتوب كان الإيجار مزارعة لمدة ثلاث سنوات نصيب المالك فيها النصف بعد خصم جميع المصروفات » . أي أن الشارع رتب في صراحة على تخلف الكتابة بل وعدم وجود نسخين للعقد بيد كل من طرفيه نسخة ، بطلانه كإيجار عادي بالقدر ، وتحويله إلى مزارعة . أما عبارة : « مهما كانت قيمته » ، فقد وردت من قبيل التزيد أو الخطأ في الصياغة ، ولا تنال من جوهر ما هدف إليه الشارع . والتحول وقع هنا بحكم



على تخلف الشكل الذي رسمه ، بل قضى بأن  
الدعوى الناشئة عن العقود المفترقة لهذا الشكل  
لا تسمع ، أى يمتنع على القضاء حتى مجرد المصادقة  
على بطلانها ، وإن أعطى القانون للجمعيات  
التعاونية الزراعية سلطة تحقق قيام العقد واستيفاء  
الشكل ، وهو ما يكشف عن أن هذا الشكل كما  
أراد الشارع في القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ من  
المرونة بحيث يمكن استيفاؤه بعد قيام العقد (راجع  
الدكتور عبد الرزاق السنهوري : الوسيط الجزء  
الأول صفحة ٤٩٢ بند ٣٠١) .

إن الشكل المرسوم في هذا القانون لا يلزم  
توافره في العقود المبرمة قبل نفاذ أحكامه ، ومن  
ثم تسمع الدعوى بشأنها ولولم تودع نسخة من  
كل عقد مقر الجمعية التعاونية الزراعية المختصة ،  
وإلا كان القول بغير ذلك مؤدياً إلى ورود البطلان  
على عقود أبرمت صحيحة في ظل تشريع قائم .  
ومن المقرر أن البطلان لا يقتصر بالصحة ، إذ  
لا يجتمع وصفان متناقضان في عمل قانوني واحد ،  
ومن أجل هذا كان لا يتصور أن ينص في القانون  
١٧ لسنة ١٩٦٣ على سريان أحكامه على الماضي ،  
باعتبار أن قاعدة عدم سريان القانون على الماضي  
لا تلزم الشارع إلا في نطاق التقنيات الجزائية ..  
لذلك جاء القانون خلواً من نص تسرى بموجبه  
أحكامه على ما سبق نفاذه من تصرفات .

ولا ينال من هذا النظر كون عقد الإيجار من  
العقود الزمنية المستمرة ؛ فالأمر يتعلق بالشكل  
الذي يفرغ فيه العقد ووسيلة إثباته ، والأمر أن  
يتصلان بلحظة انعقاده وتكوينه ، فيسرى عليه  
بشأنهما القانون القائم وقتئذ . أما الآثار الدورية  
المتجددة للعقد ، فنخضع للتشريعات الصادرة  
متناولة إياها بالتعديل من تاريخ نفاذ تلك التشريعات

مثلنا فعل المشرع في م ٣٣ من م بق ١٧٨ لسنة  
١٩٥٢ برسمه حداً أقصى لأجرة الأطيان الزراعية ،  
أبطل بل وأثم مجاوزته . فيسرى هذا النص بالنسبة  
لأجرة المدة التالية لنفاذ حكمه . يؤكد هذا المعنى  
أن الفقرة الأخيرة من م ٣٦ من م بق المذكور ،  
المعدلة بق ١٠ لسنة ٦٣ ، قضت ببطلان كل شرط  
أو اتفاق يخالف أحكام تلك المادة بفقراتها جميعاً ،  
ومن بينها وجوب إفراغ العقد في سندات ثلاثة  
موقعة من طرفيه ، تودع نسخة منها مقر الجمعية  
التعاونية الزراعية المختصة ، ومنها أيضاً خضوع  
طرفي العقد للسلطتين الممنحتين للجمعيات التعاونية  
السالف بيانها ، وهو ما يكشف عن أن المقصود  
هو التعاقد الحاصل اعتباراً من تاريخ سريان أحكام  
هذا القانون . ذلك أن الأعمال القانونية السابقة  
على هذا التاريخ ، سبق أن جرى الاتفاق بشأنها  
وفرغ منه الطرفان .

« وحيث إن . . عقد الإيجار النقدي الذي  
أبرم شفويّاً قبل ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٣ ،  
والذي نص الشارع في م ٣٦ من م بق ١٧٨  
لسنة ١٩٥٢ قبل تعديلها ببطلانه وتحوله وجوباً  
إلى مزارعة ؛ هذا العقد من الممكن لو أجزنا  
للجمعية التعاونية الزراعية المختصة تحقيق وجوده  
ثم إفراغه في سند مكتوب تدفع بنسخة منه لأحد  
طرفيه ، ويلتزم بها الطرف الآخر ، أن يلجأ من  
تسلم النسخة إلى القضاء مؤمساً عليها طلباته  
باعتبار أن العقد المقدم لإيجار نقدي لا مزارعة  
هروباً من المشاركة فيما عسى أن يكون قد لحق  
الزراعة من خسارة وهي نتيجة لا تحقق غاية  
الشارع من المادة ٣٦ قبل تعديلها — وتخالف  
الأصول العامة في القانون ، وقاعدة مستقرة من  
قواعد تفسيره . .

وحيث إنه لا يستقيم القول بأن القانون ١٧

وقت انعقاده كما ساف القول . ولو كانت المطالبة استناداً إليه ، إنما بشأن أجرة مدة لاحقة لتنفيذ قانون جديد ، عدل في الشكل ووسائل الإثبات ؛ بحيث أتاح إثباته بسند تصدره الجمعية التعاونية الزراعية المختصة ؛ ولولم يكن موقعاً من الطرف الآخر في العقد — وجعل الكتابة وإيداع نسخة من العقد مقرر تلك الجمعية شرطاً لانعقاد وسماع الدعوى بشأنه .

وعقد الإيجار في هذا الخصوص كعقد الزواج ، فهذا الأخير يماثل في أنه عقد زمني ، يتحمل بموجبه الزوج نفقة زوجته بأنواعها نظير الاحتباس ، ويجري الاتفاق بصفة دورية . وقد أوجب الشارع في م بق ٧٨ لسنة ١٩٣١ إفراغ عقود الزواج المبرمة اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٣١ في سندات رسمية كي تسمع الدعوى بشأنها عند الإنكار ، أي جعل الكتابة الرسمية شرطاً لإثبات العقد . . . فإذا كان العقد المدعى به سابقاً على التاريخ المذكور ، فما لا شك فيه أنه تسمع دعوى المطالبة بالنفقة الزوجية استناداً إليه ، ولو لم يكن مفرغاً في ورقة رسمية وأنكره الخصم ، ولو انصرفت المطالبة إلى نفقة مدة لاحقة لأول أغسطس سنة ١٩٣١ .

« وحيث إنه لا ينال من النظر المتقدم كون الأحكام الواردة بق ١٧ لسنة ١٩٦٣ متعلقة بالنظام العام : ففوق الاعتبارات العملية التي أسلفناها ، فإن قوانين [ راجع المبادئ القانونية ] وظاهر أن القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ وإن تعلقت بنصوصه بالنظام العام ، إلا أن المقصود بها نفع طائفة معينة هي جمهور المتعاملين في تأجير واستئجار الأطنان الزراعية من مؤجرين ومستأجرين ، حماية وتنظيماً لحقوقهم المتبادلة . ( أصول القانون للدكتور عبد الرزاق السنهوري

لسنة ١٩٦٣ يجري أعمال أحكامه بالنسبة لدعوى المطالبة بأجرة المدة التالية لتاريخ نفاذه ، فيصح الاحتجاج بشأن طلب الأجرة المستحقة عن سنة ١٩٦٣ الزراعية بسند صادر من الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بعد تحقيق تجريه — ولولم يكن موقعاً من المستأجر . ولا تسمع دعوى المطالبة بأجرة المدد اللاحقة لتنفيذ القانون ، ما لم تودع نسخة من العقد مقرر الجمعية . هذا القول غير صحيح في القانون ، طالما أن العقد سابق في تاريخ انعقاده على نفاذ القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ذلك أن عقد المدة ومثله عقد الإيجار ، لا يتكون من جملة عقود يتتابع انعقادها ، وإنما هو عقد واحد يتكرر تنفيذه ( استئناف القاهرة في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٨ ، بالظمن رقم ٥٠٤ سنة ٧٤ ق منشور بالمجموعة الرسمية لسنة ١٩٥٨ ص ١٩ قاعدة رقم ١٤ .

ففكرة أن الإجارة عقود متفرقة يتعدد انعقادها بحسب ما يحدث من المنفعة كما قال فقهاء الحنفية بالشريعة الإسلامية : هذه الفكرة يذكروها الفقهاء المحدثون على أنها فكرة تصورية محض تجيء على سبيل تحليل طبيعة العقد المستمر أو الدوري التنفيذ ، وتقريب فكرته إلى الأذهان ؛ لا على أن هذه الفكرة هي الأساس القانوني للعقد الدوري .

ولقد أدرك قدامى فقهاء المذهب الحنفي هذا المعنى ، فقال ابن الهمام : « والمراد من انعقاد العلة ساعة فساعة في كلام مشايخنا على حسب حدوث المنافع ، هو عمل العلة ونفاذها في المحل ساعة فساعة ؛ لا ارتباط الإيجاب بالقبول كل ساعة ومتى كان ذلك ؟ فإن عقد الإيجار يحكمه ، من حيث الشكل ووسائل الإثبات القانون القائم



بند ١٧٤ ، وهامش صفحة ٣٣٦ ، ويشير فيه إلى رأى الأستاذ « رويه » ، ومضمونه : أن كل ما يتعلق بتشكوين التصرفات القانونية يظل خاصاً للقانون القديم ، ولو كان التشريع الجديد من النظام العام .

« وحيث إنه متى كانت الدعوى خلواً من سند موقع عليه من المدعى عليه مثبت للعقد سندها ، وكان العقد سابقاً في تاريخ انعقاده كما يبين من طلبى استصدار أمرى الحجز والأداء على نفاذ أحكام القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ في ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٣ ؛ وكان من الثابت في هذين الطلبين أن هذا العقد ممتد : ويبدو أن المقصود بالامتداد هو خضوعه لحكم م ٣٩ م / ١ من م بق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بم بق ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ والمستبدلة بالتشريعات المتلاحقة وآخرها القانون ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ ، فإن هذا العقد الأمر فيه لا يخرج عن أحد فرضين : إما أن يكون قد انعقد مكتوباً ، وضاع سنده من المدعى بسبب أجنبي لا يدل فيه كنص المادة ٣٠٤ م / ب مدني ، وهنا لا يكون التعاقد باطلاً فيتحول إلى مزارعة مدتها ثلاث سنوات . فالإبطال والتحول لا يكونان حال عدم القدرة على تقديم سند العقد أو فقده ، وإنما حال قيام العقد أساساً غير مكتوب ؛ وهذا الفرض لم يقل به المدعى .

وإما أن يكون العقد قد أبرم شفويًا ، فإن كان انعقاده في وقت سابق على نفاذ التقنين المدني الحالي ، فلا يلزم فيه شكل معين ولا حاجة إلى إثباته إذا كان قد بدىء في تنفيذه . ( م ٣٦٣ / ٤٤٦ مدني قديم ) . وليس المقصود بالبده في التنفيذ مجرد الحيازة المادية ، فقد تكون وليدة الغصب من جانب الحائز أو مقرونة بنية الملك عنده ؛

وإما أن يكون إبرامه في ظل القانون المدني الحالي ، وقبل نفاذ المرسوم بق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، فلا حاجة إلى توافر شكل معين له أيضاً . ويجوز إثباته بالبينة كنص م ٤٠٠ مدني لأن قيمته لا تزيد على عشرة جنيهات ؛ ليس بالنظر إلى إيجار سنة واحدة فحسب ، بل أيضاً بالنظر إلى إيجار ثلاث سنوات ، وهي الحد الأدنى للتأجير في التشريع الاستثنائي . وإما أن يكون قد انعقد في ظل م بق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فيستطاع إثباته بالبينة ، فإن أفلح ذو الشأن في ذلك كان هذا العقد الشفوي باعتباره إيجاراً بالنقد باطلاً ، وتحول إلى مزارعة كما تقدم .

« وحيث إن السند المقدم من المدعى لا يكفي لإقناع المحكمة في قيام العقد المدعى به ، سيما أنه لم يشر فيه إلى أن الجمعية قامت قبل تحريره بالخطوات التي نص عليها الشارع في القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ ؛ كما لا حجية له على النحو الذي شاءه المشرع بالتقنين المذكور بشأن التصرفات السابقة على نفاذ أحكامه كما سلف البيان . يضاف إلى ذلك أنه ذكر بالسند أن الأجرة يستحق سدادها كلها في أول فبراير سنة ١٩٦٣ ، عن السنة التي بدأت في أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، ولم تكشف الجمعية بالسند عن المصدر الذي استقت منه هذا الشرط في اتفاق الطرفين : ذلك أن ما جرى عليه العمل في ظل قانون الإصلاح الزراعي أن تلقى الإيجار يستحق عن المحصولات الشتوية في مايو ، وبقية الإيجار يستحق عن المحاصيل الصيفية في نهاية السنة الزراعية ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك ( دكتور محمد علي عرفه « شرح قانون الإصلاح الزراعي » الطبعة الثانية بند ٨٨ صفحة ١٥٠ ) .

لما كان ذلك فقد بات متعيناً على المحكمة



الطبعة الأولى صفحة ١٤٦ ، دون تأصيل للرأى الذى ذهب إليه .

وإنما أراد الشارع ترتيب جزاء معين متعلق بالنظام العام بشأن تخلف ركن الشكل فى العقود التى تبرم فى ظل أحكام هذا القانون ، وهو ركن يتصل بذاتية العقد لا بقواعد المرافعات . فهذا الجزاء لا يمس العقود التى أبرمت صحيحة والتى لا يجوز قانوناً أن يرد عليها البطلان ، بعد ما برزت صحيحة الى حين الوجود فى ظل تشريع قائم . ( راجع قضاء هذه المحكمة فى ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٣ بالقضية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٦٣ مدنى منفلوط ) . ولما كانت القاعدة المتقدمة متعلقة بالنظام العام ، فإنه يجوز لمن يدفع بها إثبات أن العقد أبرم فى ظل أحكام القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ بطرق الإثبات القانونية كافة ، بما فيها البينة ، ولو خالف الثابت بالكتابة ، لأنه يبنى إثبات واقعة مخالفة للنظام العام ؛ نقول شاء المدعى تسجيل عقده فسجبه من ملف الدعوى وقدمه للجمعية المختصة ، ولما أبت عليه تسجيله — ورغبت فى تحرير سند جديد عن السنة الزراعية ١٩٦٢/١٩٦٣ وافقها ، بينما امتنع المدعى عليه عن توقيع السند الجديد المقدم حالياً فى الدعوى . .

« وحيث إنه لا احتمال أن يكون العقد قد أبرم شفويّاً فى ظل أحكام م ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، فإنه يتعين الوقوف على ثمن حاصلات العين ومصرفات زراعتها لبيان ما إذا كان نصف الناتج يصل الى المبلغ المطالب به أم لا كنص المادة ٣٦/٢ من م بق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وحتى يأتى ميعاد التحقيق تكون سنة ١٩٦٣ قد أوشكت على الانتهاء ، وتحق المطالبة بالأجرة السنوية أو النصف فى حاصلات السنة ، بعد خصم تكاليف الزراعة . .

( القضية ٣٢٧ لسنة ١٩٦٣ مدنى برئاسة السيد الأستاذ خيرى أبو حسين ) .

إحالة الدعوى الى التحقيق فى نطاق المواد ١٥٦ و ١٩٠ و ١٩١ مرافعات ، لإثبات ونفى ما دون بالنطوق من عمل قانونى . وشفيع المحكمة فى ذلك ، أن العقد المدعى به محدد فى محله تحديداً كافياً نافياً لكل جهالة فى موقعه ومساحته وحدوده ، مما يعصمه .. من البطلان ( راجع الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي فى الإيجار صفحة ١٦ بند ٤٣ وما بعده بشأن محل العقد ) وهو ما يجعل إثبات وجوده بالبينة أمراً ميسوراً ومستساغاً ومتعلقاً بواقعة محتملة الوجود عملاً . ( دكتور عبد الرزاق السنهورى فى الوسيط ج ٢ بند ١٦ وما بعده بشأن سلطة القاضى التقديرية فى إتاحة فرصة الإثبات بالبينة حال جوازه ) . وذلك كله ينأى بهذا الحكم الفرعى عن الدفع ببطلانه بالتطبيق لنص المادة ١٩١ مرافعات ؛ لو أن العمل المراد إثباته ونفيه مجهول فى محله . . « وحيث إن المحكمة تدخل فى تقديرها احتمال وجود سند فى حيازة المدعى موقع من خصمه بشأن العقد المدعى به استصدر المدعى بموجبه أمر الحجز التحفظى ، ولما امتنع القاضى عن إصدار أمر بأداء المبلغ المطالب به وصحة الحجز ، شاء المدعى تسجيل عقده بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة تفادياً للدفع بعدم جماع دعواه ، وهو الدفع الذى لا يستقيم فى مثل العقد المقول بقيامه كما سلف القول .

فالشارع لم يقصد بما نظمته فى القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ من قواعد خلق قاعدة إجرائية بشأن المرافعات أمام الجهات الإدارية والقضائية المتنازع أمامها يتعين احترامها ، ما دامت الخصومة انعقدت فى ظلها وفاقاً لنص المادة ٢ مرافعات كما ذهب الدكتور أحمد أبو الوفا فى مؤلفه الاختصاص والإجراءات فى منازعات إيجار الأراضى الزراعية

٣٨٣

## محكمة شبرا الخيرية

٢٨ من ديسمبر ١٩٢٣

١ - اجتماعات عامة: القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣  
اجتماعات دينية .

ب - شعائر دينية : حرية إقامتها . الدستور  
والميثاق .

ج - وعظ وإرشاد ديني: اجتماعاتها ، إخطار عن  
إقامتها .

### المبادئ القانونية :

١ - قانون الاجتماعات ١٤ لسنة ١٩٢٣  
لا يستهدف إلا تنظيم الاجتماعات العامة دون  
الاجتماعات الدينية .

٢ - الدساتير المتعاقبة والميثاق تهمي  
حرية العقيدة وحرية إقامة الشعائر الدينية .

٣ - الاجتماعات الخاصة بالوعظ  
والإرشاد الديني وإقامة الشعائر الكنسية  
للطوائف الدينية لا تخضع لأحكام المادتين  
الثانية والثالثة من القانون ١٤ لسنة ١٩٢٣  
فلا يكون هناك داع للإخطار المنصوص عليه  
فيهما ، ولا يعاقب على عدم الإخطار عن  
إقامتها .

### الوقائع :

حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية  
ضد المتهم وطلبت عقابه بمقتضى المواد ٣ و ٢ و ١/١٢  
قانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ .

وحيث أن واقعات الدعوى تتحصل فيما أثبتته  
ضابط مباحث شبرا بمحضره . . أنه ورد اليه  
كتاب من وزارة الداخلية الى مصلحة الإدارة  
العامة على الشؤون الدينية ، بشأن الكنائس

الرسولية التي تقام وتبشر بها الشرائع الدينية  
بدون ترخيص ومن ضمن هذه الكنائس مكان  
يديره غزناً واتخذ القس . . مكاناً للاجتماعات  
الدينية وإقامة الشعائر الكنسية ، وأسماء كنيسة  
المسيح ، وأعدده ببعض المقاعد للرواد .

كما أن القس . اتخذ مسكنه بشارع . . مكاناً  
للاجتماعات العامة والشعائر الدينية، مما جعل المواطنين  
يتقدمون بشكاوى من إقلاق راحتهم وضمهم  
المواطن دانيال عبده يوسف .

كما أن القس . . يقيم الشعائر الدينية  
والاجتماعات بشقة في مسكنه ، وإنه علم من  
التجريات أن هؤلاء القساوسة اتخذوا هذا الفعل  
وسيلة للعيش . وحيث إنه بسؤال المتهم قرر أنه  
يقوم بعقد الاجتماعات الدينية ومباشرة الشؤون  
الكنسية ، وأنهم تابعون للمجلس الملى الانجيلي ،  
وأنه لا حاجة لهم لاستخراج تراخيص بهذه  
الاجتماعات إذ أن الغرض منها هو إقامة الشعائر  
الدينية .

### المحكمة

« . . وحيث إنه من المقرر قانوناً أن القانون  
١٤ لسنة ١٩٢٣ صدر لتقرير الأحكام الخاصة  
بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية،  
لأن حق الاجتماع العام لم تعترف به ولم تنظمه  
القوانين المصرية ، فنص في المادة الثانية على أنه  
يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يخطر  
بذلك المحافظة أو المديرية ، ويكون الإخطار قبل  
عقد الاجتماع بثلاثة أيام . ونص في المادة الثالثة  
على أنه « يجب أن يكون الإخطار شاملاً لبيان  
الزمان والمكان المحددين للاجتماع وبيان موضوعه،  
ويجب أن يبين به كذلك إذا كان الغرض منه  
الحاضرة أو المناقشة العامة ، أو إذا كان الاجتماع  
انتخابياً كما يجب أن يتضمن بيان تأليف اللجنة

المنصوص عليها في المادة السادسة وذلك استدراكاً للحالة التي ينتخب فيها المجتمعون لجنة ، ويجب أن يوقع على الإخطار من خمسة أو اثنين إذا كان الاجتماع انتخابياً من أهل المدينة أو الجهة التي سيمقد فيها الاجتماع ، المتوطنين فيها المعروفين بين أهلها بحسن السمعة المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية ، ويبين كل من هؤلاء الموقعين في الإخطار اسمه وصفته وصناعته ومحل توطنه .

« وحيث إنه يبين من استقراء النصوص السابقة ، أن الشارع لم يكن يقصد بصدور القانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ منع الاجتماعات الدينية ، ومنع إقامة الشعائر الكنسية ؛ لأن الحكمة التشريعية من صدور هذا القانون هو الاعتراف بحق الاجتماعات العامة وتقرير حدوده وأحكامه ، لكي يتسنى للأهلين الاشتراك في الحياة العامة للبلاد على وجه هادئ ومنظم . وليس أدل على ذلك من أن القانون أوجب تأليف لجنة لكل اجتماع ، وأن يوقع على الإخطار من المتوطنين المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية ، لأن المشرع لم يكن

يرمى إلى الحد من الاجتماعات الدينية خاصة ، وأن الدساتير المتعاقبة حرصت على النص على حرية الاعتقاد وحماية الدولة لحرية القيام بشعائر الأديان والعقائد .

وجاء الميثاق مؤيداً لما سبقته أن نصت عليه الدساتير من كفالة إقامة الشعائر الدينية ، وعدم تعطيلها ؛ لمنافاة ذلك لحرية العقيدة وحرية العبادة .

« وحيث إنه متى كان ذلك وكان الثابت أن الاجتماعات التي عقدها المتهم كانت اجتماعات خاصة بالوعظ والإرشاد الديني وإقامة الشعائر الكنسية ، وليست من الاجتماعات المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من القانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ ؛ فلا يكون هناك داع للإخطار وتكون الواقعة غير معاقبة عليها قانوناً ، وتجب براءة المتهم بلا مصاريف جنائية عملاً بالمادة ١/٣٠٤ ج .

( ق ٦١٠٠ لسنة ١٩٦٣ برئاسة السيد الأستاذ فوزي واصف القاضي وبحضور السيد الأستاذ أحمد عبداللطيف وكيل النيابة ، والسيد الشوريجي أمين السر ) .



## قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ١٥٢ لسنة ١٩٦٣ (١)

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢  
في شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض  
الشركات والمنشآت وتنظيم الأعمال المرتبطة بالنقل البحري

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي  
لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في  
بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الأعمال المرتبطة بالنقل البحري ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه النص التالي :  
« لا تجوز مزاولة أعمال النقل البحري والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن  
وإصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحري إلا لمن يقيد في  
سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .

وبحوز لوزير المواصلات إصدار تراخيص مؤقتة لبعض الشركات والمنشآت التي تقدمت بطلبات  
للقيد في هذا السجل بالاستمرار في عملها لمدة أقصاها سنة أخرى تبدأ من ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

وتصدر اللائحة المنظمة للقيد في هذا السجل وشروطه وإجراءاته بقرار من وزير المواصلات على  
أن تحدد اللائحة المهلة اللازمة لتنفيذ هذه المادة بشرط ألا تتجاوز مدة سنة من تاريخ العمل  
بهذا القانون .

ولا يجوز أن يقيد في السجل المشار إليه في الفقرة السابقة إلا المؤسسات العامة والشركات التي لا تقل حصة الدولة في رؤوس أموالها عن ٢٥ ٪ « .

مادة ٢ — تعدل أسماء الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه إلى الأسماء المبينة قرين كل منها بالجدول المرافق .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ؛

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بشأن تعيين خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن التعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٦١/١٩٦٢ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يعين خريجو الكليات النظرية بالجامعات والأزهر والمعاهد العليا النظرية الآتي بيانهم بوظائف الدرجة السادسة بالكادرين الفني العالي والإداري في الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمحافظات والبلديات المعادلة لها في المؤسسات العامة — وذلك في الوظائف الحالية حالياً أو التي تنشأ بقرار جمهوري :

( ١ ) الخريجون الذين حصلوا على مؤهلاتهم في المدة من أول يناير سنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

(١) : نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦١ الصادر في ١٤ نوفمبر من ١٩٦٣ .

( ٢ ) خريجو مدرسة الألسن العليا والمعاهد العليا للخدمة الاجتماعية الذين لم يشملهم حكم قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

( ٣ ) الخريجون الذين تقدموا بطلبات للتعيين وفقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية السالف ذكره ولم تتسع لهم الوظائف المنشأة بمقتضاه .

ويستبعد من الاختيار للتعيين وفقاً لحكم هذه المادة الخريجون الذين يشغلون وظائف بالوزارات أو المصالح أو المحافظات أو الهيئات و المؤسسات العامة أو بالشركات التابعة لها وعلى كل مرشح أن يقدم إقراراً بأنه لا يعمل في إحدى الوظائف المذكورة فإذا ثبت بعد ذلك عدم صحة إقراره فصل من الوظيفة التي عين فيها أخيراً .

مادة ٢ — الخريجون الذين يرشحون للتعيين وفقاً لحكم المادة السابقة يستثنون من شرط الامتحان المنصوص عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ أو قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليها على أن يتلقوا في الجهات التي يعينون بها التدريب اللازم .

وعليهم — خلال السنة التالية لتعيينهم — استيفاء مسوغات التعيين بما في ذلك شهادة التجديد وثبوت اللياقة الطبية أو الإعفاء منها طبقاً للقانون وإلا اعتبر الموظف مفصولاً من الخدمة بمجرد انتهاء هذه المهلة دون استيفاء المسوغات .

مادة ٣ — تتولى حصر الخريجين واختيارهم وتوزيعهم وتعيينهم بالجهات المناسبة لمؤهلاتهم لجنة تشكل برئاسة وزير العدل وعضوية كل من وزير العمل ونائب وزير التخطيط ومستشار رئيس الجمهورية .

ويتم الاختيار للتعيين وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من هذه اللجنة .

ويكون لها في سبيل مباشرة أعمالها الحق في طلب كافة المعلومات والبيانات والإحصاءات من الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة والجامعات والمحافظات كلها أن وتستعين في أداء مهمتها بديوان الموظفين أو بغيره من الجهات العامة .

واللجنة تفسر أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتُنشر في الجريدة الرسمية .

مادة ٤ — تسوى حالة خريجي الكليات النظرية بالجامعات والأزهر والمعاهد العليا النظرية بناء على طلبهم إذا كانوا موجودين حالياً في الخدمة بمكافآت أو على اعتمادات أو على درجات في كادر العمال أو درجات تاسعة أو ثامنة أو سابعة أو سادسة بالكادرين الكتابي أو الفني المتوسط أو ما يعادلها من وظائف المؤسسات العامة .

وتكون التسوية على الدرجات السادسة بالكادرين الفني العالي والإداري أو ما يعادلها سواء كانت خالية حالياً أو تنشأ لذلك بقرار جمهوري .



وإذا كان الموظف قبل التسوية يتقاضى مرتباً يزيد على أول مربوط الدرجة فيحتفظ له بذلك المرتب على ألا يجاوز نهاية مربوط الدرجة .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون ١٦٦ لسنة ١٩٦٣<sup>(١)</sup>

بشأن تنظيم الإنتاج الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دودة لوز القطن والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦ بتعميم زراعة تقاوى المنتقا من الحاصلات الزراعية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٣ بتعميم زراعة تقاوى القطن المنتقا ؛  
وعلى القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٧ بتعيين مناطق زراعة أصناف القطن ؛  
وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨ في شأن إنتاج بذرة تقاوى قطن الإكثار والحفاظ على نقاوتها ؛

على القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن بطاقات الحياة الزراعية والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يجوز لوزير الزراعة بقرار يصدره أن يحدد مناطق لزراعة حاصلات معينة وأن يحظر زراعة حاصلات في مناطق معينة .

مادة ٢ — يجوز لوزير الزراعة بقرار يصدره أن يحدد مناطق لزراعة أصناف معينة من الحاصلات

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧٦ الصادر في ٢ من ديسمبر ١٩٦٣ .

الزراعية ولا يجوز أن يزرع في هذه المناطق غير الصنف أو الأصناف التي يحددها هذا القرار وله أن يستثنى من ذلك مزارع وزارة الزراعة والحقول الأخرى التي تستعملها الوزارة للتجارب الفنية والإكثار الأولى للأصناف وكذلك مزارع الهيئات العلمية التي يصدر بتحديداتها قرار منه .

مادة ٣ — يجوز لوزير الزراعة تنظيم الدورة الزراعية على مستوى القرية وذلك من حيث نظام تعاقب الحاصلات في الدورة والنسبة المثوية التي يسمح بزراعتها من كل من الحاصلات من جملة الزمام المزروع بالقرية وكذلك عدد الدورات الزراعية في كل قرية .

مادة ٤ — يجوز لوزير الزراعة أن يحدد مواعيد بدء وانتهاء زراعة الحاصلات الزراعية وطرق زراعتها ومعدلات التقاوى والأسمدة لكل منها ومعاملاتها الزراعية من خدمة وري وتسميد ومكافحة آفات وخلافه وكذلك مواعيد الانتهاء من حصادها أو جنيهاً وإزالة متخلفاتها من الحقول وكيفية إعدادها وتعبئتها للسوق .

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام المادتين الأولى والثانية والقرارات المنفذة لهما يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ثلاثين جنيهاً عن كل فدان أو كسور الفدان .  
وكل مخالفة لأحكام المادة الثالثة والقرارات المنفذة لهما يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها خمسون جنيهاً عن كل فدان أو كسور الفدان ، وتحكم المحاكم في مخالفات هذه المادة على وجه الاستعجال ولا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة .

وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة والقرارات المنفذة لهما يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ثلاثين جنيهاً .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

## قرارات رئيس الجمهورية

قرار ٢٧٨٦ لسنة ١٩٦٣ (١)

بشأن الموافقة على القواعد الدولية لمنع التصادم في البحار التي  
أقرها مؤتمر سلامة الأرواح في البحار الذي عقد في لندن  
في المدة من ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ حتى ١٧ يونيو سنة ١٩٦٠

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر :

مادة وحيدة - ووفق على القواعد الدولية لمنع التصادم في البحار التي أقرها مؤتمر سلامة  
الأرواح في البحار الذي عقد في لندن في المدة من ١٧ مايو حتى ١٧ يونيو سنة ١٩٦٠ وفوض  
السيد السفير محمد حافظ اسماعيل وكيل وزارة الخارجية في توقيع وثيقة قبول الجمهورية العربية  
المتحدة لهذه القواعد نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رجب سنة ١٣٨٣ ( ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٣ )

### القواعد الدولية

#### لمنع التصادم في البحار لسنة ١٩٦٠

عقد بلندن في المدة من ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ حتى ١٧ يونيو سنة ١٩٦٠ مؤتمر دولي خاص  
بسلامة الأرواح في البحار .

وقد شمل جدول أعمال هذا المؤتمر أيضاً موضوع مراجعة القواعد الدولية لمنع التصادم في البحار  
التي كان قد أصدرها مؤتمر سلامة الأرواح في البحار الذي عقد بلندن سنة ١٩٤٨ والمنفذة حالياً .

وقد قام المؤتمر الحالي بمراجعة هذه القواعد ثم اعتمد إصدارها معدلة بالصيغة الآتية ذكرها —  
غير أنه رأى أن لا تلحق بمعاهدة سلامة الأرواح في البحار لسنة ١٩٦٠

ودعا المؤتمر الحالي المنظمة الاستشارية البحرية الدولية للحكومات أن ترسل هذه القواعد المعدلة  
إلى حكومات الدول التي كانت قد قبلت القواعد الحالية لمنع التصادم في البحار حتى إذا ما حازت

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧٩ الصادر في ٥ من ديسمبر ١٩٦٣ .



موافقة النصاب الضرورى من إجماع الآراء تقوم المنظمة بتحديد تاريخ البدء فى تنفيذها بمعرفة الحكومات التى تكون قد وافقت على قبولها . ثم تعلن المنظمة حكومات جميع الدول بهذا التاريخ قبل حلول ميعاده بمدة لا تقل عن سنة .

والقواعد الدولية لمنع التصادم فى البحار صدرت بعد مراجعتها ملحقه برقم (ب) بالقرار النهائى للمؤتمر الدولى لسلامة الأرواح فى البحار الذى وقع بلندن يوم ١٧ يونية سنة ١٩٣٠ وهى بعد مراجعتها أصبحت كالآتى :

## قواعد منع التصادم فى البحار

### القسم (١) تمهيد وتعريف

#### القاعدة (١)

(١) تسرى هذه القواعد على جميع السفن والطائرات المائية فى أعالي البحار وفى جميع المياه المتصلة بها الصالحة للملاحة سفن أعالي البحار ما عدا ما نصت عليه القاعدة (٣٠) وإذا تعذر تطبيق أحكام القواعد الخاصة بأنوار وعلامات الملاحة على الطائرات المائية تطبيقاً كاملاً نتيجة للطريقة الخاصة التى تبني بها فى هذه الحالة يجب مراعاة تطبيق هذه الأحكام بقدر ما تسمح به الظروف .

(ب) يجب اتباع القواعد الخاصة بالأنوار فى جميع الأحوال الجوية من وقت غروب الشمس إلى شروقها وفى خلال هذه المدة يجب عدم إظهار أنوار أخرى غير تلك التى قد لا يلتبس بأنها من الأنوار المقررة أو تلك التى لا تؤثر على رؤية الأنوار المقررة أو على مميزاتها الخاصة أو التى لا تحول دون القيام بالمراقبة الدقيقة . ويجوز أيضاً عرض الأنوار المنصوص عليها فى هذه الأحكام من شروق الشمس إلى غروبها فى حالة الرؤية المحدودة وكذا فى جميع الظروف الأخرى التى تدعو لضرورة عمل ذلك .

(ج) فى القواعد التالية — ما لم ينص على خلاف ذلك — يقصد الآتى .

(١) كلمة « سفينة » تشمل كل وحدة مائية مستعملة أو صالحة للاستعمال كوسيلة للنقل المائى فيما عدا الطائرة المائية التى تكون فى الماء .

(٢) كلمة « طائرة مائية » تشمل كل طائرة بحرية أو أية طائرة أخرى مصممة لتعوم فوق الماء .

(٣) يقصد بعبار « سفينة مسيرة آلياً » كل سفينة تسير بالآلات ميكانيكية .

(٤) كل سفينة مسيرة آلياً تسير بالشرع بدون استعمال الآلات يجب اعتبارها من السفن الشراعية . وكل سفينة تسير بالآلات سواء يوجد أو لا يوجد بها شرع تعتبر سفينة مسيرة آلياً .

(٥) تعتبر السفينة أو الطائرة المائية التى تكون فى الماء « متحركة » إذا لم تكن راسية على محطافها أو لم تكن مربوطة فى الشاطئ أو كانت شاحطة .

- (٦) يقصد بعبارة « إرتفاع فوق جسم السفينة » الارتفاع فوق أعلى كوبريته كاملة في السفينة .
- (٧) طول السفينة هو الطول الكلى (Overall) وعرضها هو أكبر عرض فيها .
- (٨) طول الطائرة المائية وانفراجها يعتبران أكبر طول وانفراج مبيينين في شهادة الصلاحية الخاصة بها . وفي حالة عدم وجود هذه الشهادة يجرى قياسهما .
- (٩) تعتبر السفينة في حدود الرؤية بالنسبة لسفينة أخرى إذا كان في إمكان كل منهما أن ترى الأخرى بالعين .
- (١٠) كلمة « ظاهر » المستعملة عند ذكر الأنوار تعنى « ظاهر في ليلة مظلمة جوها صاف » .
- (١١) عبارة « صفرة قصيرة » تعنى صفرة تستغرق حوالى ثانية واحدة .
- (١٢) عبارة « صفرة طويلة » تعنى صفرة تستغرق من أربع إلى ست ثوان .
- (١٣) كلمة « صفارة » يقصد بها أى جهاز يمكنه إطلاق الصفرات القصيرة والطويلة المشار إليها .
- (١٤) تعبير « مشغول بالصيد » يقصد منه الصيد بالشباك أو بالصنارة أو بشباك الجر ولكنه لا يشمل الصيد « بالتريش » .

## القسم (ب) أنوار وعلامات الملاحة

### القاعدة (٢)

- (١) كل سفينة مسيرة آلياً ومتحركة يجب أن تجهز بالآتى :
- (١) يجب أن تحمل فوق أو أمام سارية المقدمة أو في مقدمتها إذا لم تكن بمقدمها سارية — نوراً أبيض يوضع بحيث يظهر نوراً مستمراً حول قوس من الأفق زاويته قدرها ٢٢٥ درجة (٢٠ كرتة من البوصلة) ومثبتاً بحيث يظهر النور في مدى قدره ١١٢,٥ درجة (١٠ كرات) من كل من جانبي السفينة أى ابتداء من الأمام إلى ٢٢,٥ درجة (كرتين) خلف الكمر العرضى الرئيسى من الجانبين . ويكون ظاهراً على بعد خمسة أميال على الأقل .
- (٢) يجب أن تحمل أمام أو خلف النور الأبيض المبين في الفقرة الفرعية (١) نوراً ثانياً بمائله في صنعه وخاصيته وهذا النور الثانى ليس إجبارياً في السفن التى يقل طولها عن ١٥٠ قدماً (٤٥,٧ متراً) . وإن كان يمكنها أن تحمله .
- (٣) يجب أن يوضع هذان النوران الأبيضان على مستوى يقع فوق القرينة ويوازيها بحيث يكون أحدهما مرتفعاً عن الآخر بمقدار ١٥ قدماً (٤,٥٧ متراً) وبحيث يرى النور الأمامى دائماً أسفل النور الخلفى ويجب أن تكون المسافة الأفقية بين النورين الأبيضين ثلاثة أمثال المسافة الرأسية على الأقل كما يجب أن يوضع النور الأسفل من هذين النورين الأبيضين — إذا كان هناك نور واحد فقط فيوضع ذلك النور — على إرتفاع لا يقل عن ٢٠ قدماً (٦,١٠ متراً) ويجب ألا يقل الارتفاع فوق جسم السفينة عن هذا العرض على أن لا يزيد ارتفاع هذا النور بأى حال على ٤٠ قدماً (١٢,١٩ متراً) فوق جسم السفينة . وفي جميع الأحوال يجب أن يوضع النور أو الأنوار — على حسب ما تكون

الحالة — بحيث تكون بعيدة عنه وفوق مستوى جميع الأنوار الأخرى والمشيدات التي قد تعترض رؤيتها .

( ٤ ) يوضع على الجانب الأيمن نور أخضر بحيث يظهر نوراً مستمراً حول قوس من الأفق زاويته قدرها ١١٢,٥ درجة ( ١٠ كرات من البوصلة ) مثبت بحيث ينبعث منه النور ابتداء من الأمام إلى ٢٢,٥ درجة ( كرتين ) خلف الكمر العرضي الرئيسي من الجانب الأيمن ويكون ظاهراً على بعد ميلين على الأقل .

( ٥ ) يوضع على الجانب الأيسر نور أحمر بحيث يظهر نوراً مستمراً حول قوس من الأفق زاويته قدرها ١١٢,٥ درجة ( ١٠ كرات من البوصلة ) ومثبت بحيث ينبعث منه النور ابتداء من الأمام إلى ٢٢,٥ درجة ( كرتين ) خلف الكمر العرضي الرئيسي من الجانب الأيسر ويكون ظاهراً على بعد ميلين على الأقل .

( ٦ ) يجب أن يجهز كل من النورين الأخضر والأحمر المشار إليهما بحجاب من جهة السفينة يمتد إلى الأمام ابتداء من النور لمسافة لا تقل عن ثلاثة أقدام ( ٠,٩١ متراً ) وذلك لمنع رؤية هذين النورين عبر المقدمة .

### ( ب ) كل طائرة مائية متحركة فوق الماء يجب أن تجهز بالآتي :

( ١ ) يجب أن تحمل في منتصف الجزء الأمامي وفي أحسن مكان ظاهر فيها نوراً أبيض يوضع بحيث يظهر نوراً مستمراً حول قوس من الأفق زاويته قدرها ٢٢٠ درجة من البوصلة ومثبتاً بحيث ينبعث منه النور في مدى قدره ١١٠ درجات على كل من جانبي الطائرة أي ابتداء من الأمام إلى ٢٠ درجة خلف الكمر العرضي الرئيسي من الجانبين وأن يكون ظاهراً على مدى ثلاثة أميال على الأقل .

( ٢ ) يوضع على طرف الجناح الأيمن نور أخضر بحيث يظهر نوراً مستمراً حول قوس من الأفق زاويته قدرها ١١٠ درجات من البوصلة ومثبت بحيث ينبعث منه نور ابتداء من الأمام إلى ٢٠ درجة خلف الكمر العرضي الرئيسي من الجانب الأيمن وأن يكون ظاهراً على بعد ميلين على الأقل .

( ٣ ) يوضع على طرف الجناح الأيسر نور أحمر بحيث يظهر نوراً مستمراً حول قوس من الأفق زاويته قدرها ١١٠ درجات من البوصلة ومثبت بحيث ينبعث منه النور ابتداء من الأمام إلى ٢٠ درجة خلف الكمر العرضي الرئيسي من الجانب الأيسر وأن يكون ظاهراً على بعد ميلين على الأقل .

### القاعدة ( ٣ )

( ١ ) كل سفينة مسيرة آلياً تقطر أو تدفع سفينة أخرى أو طائرة مائية عليها أن تحمل علاوة على نوريهما الجانبيين نورين أبيضين موضوعين على خط رأسي أحدهما فوق الآخر ويبعدان عن بعضهما بمسافة لا تقل عن ستة أقدام ( ١,٨٣ متراً ) أثناء قيامها بعملية القطر . أما إذا جاوز طول



المسافة من مؤخرة السفينة القاطرة إلى مؤخرة آخر سفينة مقطورة ٦٠٠ قدم يجب أن تحمل ثلاثة أنوار بيضاء في وضع رأسى الواحد فوق الآخر بحيث تكون المسافتان الفاصلتان بينهما متساويتين ولا تقل كل منهما عن ستة أقدام . ويجب أن يكون كل من هذه الأنوار من صنع وخاصة واحدة وأن يوضع أحدهما في نفس مكان النور الأبيض الموضح في القاعدة ( ٢ — ١ — ١ ) ولا يجب أن يوضع أى من هذه الأنوار على ارتفاع يقل عن ١٤ قدما فوق جسم السفينة .

وإذا كانت للسفينة سارية واحدة فيجوز وضع هذه الأنوار على السارية .

( ب ) ويجب على السفينة القاطرة أن ترفع أيضاً إما نور المؤخرة المنصوص عنه في القاعدة ( ١٠ ) أو نوراً صغيراً أبيض بدلاً منه يوضع خلف المدخنة أو خلف سارية المؤخرة لكي تهتدى به السفن المقطورة ولكن يجب ألا يكون هذا النور ظاهراً للجهة الأمامية من الكمر العرضى الرئيسى .

( ج ) كل سفينة مسيرة آلياً قائمة بعملية قطر بين شروق الشمس وغروبها . إذا كان طول المسافة من مؤخرتها إلى مؤخرة آخر سفينة تقطرها يجاوز ٦٠٠ قدم . يجب أن تحمل في أظھر مكان فيها علامة سوداء على شكل مخروطين مشتركى القاعدة التي يجب ألا يقل قطرها عن قدمين .

( د ) يجب على كل طائرة مائية فوق الماء تفطر طائرة مائية أو سفينة أو أكثر أن تحمل الأنوار المنصوص عليها في القاعدة ( ٢ — ب — ١ ، ٢ ، ٣ ) وعلاوة على ذلك يجب أن تحمل نوراً ثانياً أبيض من صنع وخاصة النور الأبيض المبين في القاعدة ( ٢ — ب — ١ ) في وضع رأسى وعلى بعد لا يقل عن ستة أقدام فوق أو تحت ذلك النور الأخير .

#### القاعدة ( ٤ )

( ١ ) يجب على كل سفينة معطلة أن ترفع في أحسن مكان تسهل الرؤية فيه نورين أحمرين إذا كانت السفينة مسيرة آلياً فيجب أن ترفع هذين النورين الأحمرين بدلاً من النورين المقررين بمقتضى القاعدة ( ٢ — ١ — ١ ) ويوضع هذان النوران الأحمران على خط رأسى الواحد منهما فوق الآخر بحيث لا يقل البعد بينهما عن ستة أقدام ( ١٨٣ متراً ) ويكونان مرئيين من جميع جهات الأفق من بعد لا يقل عن ميلين . ويجب أن ترفع السفينة نهارة في أحسن مكان تسهل الرؤية فيه كرتين أو علامتين سوداوين قطر كل منهما لا يقل عن قدمين ( ٦١ متراً ) توضعان على خط رأسى إحداهما فوق الأخرى بحيث لا يقل البعد بينهما عن ستة أقدام ( ١٨٣ متراً ) .

( ب ) يجوز لكل طائرة مائية فوق الماء معطلة أن ترفع في أحسن مكان تسهل الرؤية فيه وبدلاً من الأنوار المنصوص عليها بالقاعدة ( ٢ — ب — ١ ) نورين أحمرين يوضعان عن خط رأسى الواحد منهما فوق الآخر بحيث لا يقل البعد بينهما عن ثلاثة أقدام ( ٩١ متراً ) ويكون نورهما ظاهراً في جميع جهات الأفق من بعد لا يقل عن ميلين ، ويجوز أن ترفع نهارة في أحسن مكان تسهل الرؤية فيه كرتين أو علامتين سوداوين لا يقل قطر كل منهما عن قدمين ( ٦١ متراً ) توضعان على خط رأسى إحداهما فوق الأخرى بحيث لا يقل البعد بينهما عن ثلاثة أقدام ( ٩١ متراً ) .

(ج) كل سفينة قائمة بوضع أو انتشار أسلاك تحت الماء أو علامات ملاحية أو كانت قائمة بالعمليات الساحية أو بعمليات تحت الماء أو كانت تقوم بعمليات التكوين في البحر أو بعملية تدويم أو تخليص طائرة ولا تستطيع بطبيعة عملها إخلاء الطريق للسفن القادمة يجب عليها أن ترفع بدلا من الأنوار المقررة بمقتضى القاعدة (٢ - ١ - ٢) أو المقررة بالقاعدة (٧ - ١ - ١) ثلاثة أنوار توضع فوق بعضها على خط رأسى بحيث يكون النور الأعلى والنور الأسفل على مسافة واحدة من النور الأوسط وعلى بعد لا يقل عن ستة أقدام فوقه أو تحته ويجب أن يكون لون النورين الأعلى والأسفل من هذه الأنوار أحمر ولون النور الأوسط أبيض وتكون هذه الأنوار ظاهرة من جميع جهات الأفق على بعد لا يقل عن ميلين . ويجب أن ترفع نهارا في أحسن مكان تسهل الرؤية فيه ثلاث علامات لا يقل قطر كل منها عن قدمين (٦١ ر. متراً) توضع على خط رأسى ولا يقل البعد بين كل منها عن ستة أقدام (١٨٣ ر. متراً) ويجب أن تكون العلامتان العليا والسفلى كرويتين ولونهما أحمر أما العلامة الوسطى فتكون على شكل معين ولونها أبيض .

(د) : (١) يجب على أية سفينة تقوم بعمليات كسح الألغام أن تحمل نوراً أخضر على تفاحة السارية الأمامية كما تحمل نوراً مشابهاً آخر أو أنواراً مشابة أخرى في طرف أو أطراف ذراع السارية من الجهة أو الجهتين حيث يوجد الخطر . ويجب وضع هذه الأنوار بالإضافة إلى النور المنصوص عليه بالقاعدة (٢ - ١ - ١) أو بالقاعدة (٧ - ١ - ١) حسب ما يناسب الحالة .

وتكون هذه الأنوار مرئية من جميع جهات الأفق من مسافة ميلين على الأقل . وعلى السفينة أن ترفع أثناء النهار كرات سوداء لا يقل قطرها عن قدمين في نفس موضع الأنوار الخضراء .

(٢) إظهار هذه الأنوار أو الكرات يدل على أنه من الخطر على السفن الأخرى الاقتراب إلى أقرب من ٣٠٠ قدم من مؤخرة كاسحة الألغام أو أقل من ١٥٠٠ قدم من الجانب أو الجوانب التي يوجد بها الخطر .

(هـ) يجب على السفن أو الطائرات المائية المشار إليها في هذه القاعدة عندما تكون غير متحركة في الماء ألا تظهر النورين الجانبيين اللونين ولا النور الخلفى ولكن يجب أن تظهرها عندما تكون متحركة في الماء .

(و) يجب على السفن أو الطائرات المائية الأخرى أن تعتبر الأنوار والعلامات المنصوص عليها في هذه القاعدة كأنها إشارات من السفينة أو الطائرة المائية التي تظهرها ، تدل على أنها معطلة وأنها لذلك لا تستطيع إخلاء الطريق .

(ز) هذه الإشارات ليست إشارات استغاثة لسفن في حاجة للمساعدة إذ أن إشارات الاستغاثة مبينة في القاعدة (٣١) .

## القاعدة (٥)

( ١ ) يجب على كل سفينة شراعية تكون متحركة وعلى كل سفينة أو طائفة مائية مقطورة أن تحمل نفس الأنوار المقررة في القاعدة ( ٢ ) الخاصة بسفينة مسيرة آليا تتحرك أو طائفة مائية متحركة ماعدا الأنوار البيضاء المبينة في تلك القاعدة والتي لا يجوز أن ترفعها مطلقاً . كما يجب أن تحمل أيضاً أنوار المؤخرة المبينة في القاعدة ( ١٠ ) ويلاحظ أن السفن المقطورة ماعدا الأخيرة منها يمكنها أن تحمل نوراً صغيراً أبيض بدلاً من نور المؤخرة المنصوص عنه في القاعدة ( ٣ -- ب ) .

( ب ) وعلاوة على الأنوار المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) يجوز للسفينة الشراعية أن تحمل على قمة سارياتها الأمامية نورين في خط رأسى الواحد فوق الآخر وبعيداً عنه بقدر كاف للتمييز بينهما بوضوح على أن يكون النور العلوى أحمر والسفلى أخضر . وهذان النوران يجب أن يكون تركيبهما ووضعهما وفقاً للنصوص عليه بالقاعدة ( ٢ -- ١ -- ١ ) وأن يكونا مرئيين من بعد ميلين على الأقل .

( ج ) يجب على كل سفينة مدفوعة إلى الأمام أن ترفع عند نهايتها الأمامية نوراً أخضراً في الجانب الأيمن ونوراً أحمر في الجانب الأيسر لهما نفس خاصية الأنوار المقررة في القاعدة ( ٢ -- ١ -- ٤ ، ٥ ) ويجب أن يعمل لهما الحجاب المقرر في القاعدة ( ٢ -- ١ -- ٦ ) على أن ترفع أية مجموعة من السفن المدفوعة إلى الأمام أنواراً كأنها سفينة واحدة .

( د ) على أية سفينة مقطورة بين شروق الشمس وغروبها — إذا تجاوز طول المسافة من مؤخرة السفينة القاطرة إلى مؤخرة السفينة المقطورة ٦٠٠ قدم — أن يحمل في أحسن مكان ظاهر بها معيلاً أسود لا يقل قطره عن قدمين .

## القاعدة ( ٦ )

( ١ ) إذا تعذر تثبيت النورين الجانبيين الأخضر والأحمر بسبب رداءة الطقس أو لآى سبب آخر مقبول ففي هذه الحالة يجب حفظ هذين النورين في متناول اليد مضاءين ومعدّين للاستعمال فوراً حتى إذا اقتربت السفينة من سفينة أخرى أو رأتها تقترب منها أمكن إظهارها كل في الجانب المخصص له في الوقت المناسب لمنع التصادم على أن يكونا ظاهرين جلياً وألا يرى النور الأخضر من الجهة اليسرى ولا النور الأحمر من الجهة اليمنى وبحيث لا يمكن رؤيتهما إلى أبعد من كرتين ( ٢٢٥ ) درجة ) خلف السكمر العرضى الرئيسى لسكل من الجانبين إذا كان هذا ممكناً عملياً .

( ب ) لإمكان استعمال هذين النورين المتقلبين بدقة ومهولة يلون كل من المصباحين من الخارج بلون النور الذى يحتوى عليه ويجب أن يجهز كل منهما بحجاب مناسب .

## القاعدة ( ٧ )

السفن المسيرة آلياً التى يقل طولها عن ٦٥ قدماً وكذا السفن التى تسير بالمجاديف أو بالأشرعة ويقل طولها عن ٤٠ قدماً وكذلك القوارب التى تسير بالمجاديف لا يطلب منها عندما تكون متحركة



أن ترفع الأنوار المقررة في القواعد ( ٢ و ٣ و ٥ ) ولكن يجب أن تزود بالأنوار الآتية إذا كانت لا تحملها :

( ١ ) مع مراعاة أحكام الفقرتين ( ب ، ج ) يجب على السفن المسيرة آلياً التي يقل طولها عن ٦٥ قدماً أن تحمل ما يأتي :

( ١ ) ترفع في مقدم السفينة وفي أحسن مكان تسهل فيه الرؤية وعلى ارتفاع لا يقل عن تسعة أقدام ( ٢٫٧٥ متراً ) فوق حافة السجاف ( الحاجز ) نوراً أبيض ساطعاً مركباً ومثبتاً بالكيفية المنصوص عليها في القاعدة ( ٢ - ١ - ١ ) وبحيث يكون ظاهراً على بعد لا يقل عن ثلاثة أميال .

( ٢ ) ترفع نورين جانبيين أحدهما أخضر والثاني أحمر مركبين ومثبتين بالكيفية المنصوص عليها في القاعدة ( ٢ - ١ - ٤ ، ٥ ) ومن خاصيتهما أن يكون نورهما ظاهرين على مسافة لا تقل عن ميل واحد أو أن ترفع مصباحاً مزدوجاً يظهر نوراً أخضر ونوراً أحمر ابتداء من الأمام إلى كرتين ( ٢٢٥ درجة ) خلف الكمر العرضي الرئيسي على كل من الجانبين ويجب أن يوضع هذا المصباح تحت النور الأبيض بمسافة لا تقل عن ثلاثة أقدام ( ٩١ سم ) .

( ب ) السفن المسيرة آلياً ويقل طولها عن ٦٥ قدماً وتقطر أو تدفع سفينة أخرى يجب أن تحمل ما يأتي :

( ١ ) بالإضافة إلى الأنوار الجانبية أو المصباح المزدوج المنصوص عليها في الفقرة الفرعية ( ٢ - ١ ) تحمل نورين أبيضين موضوعين رأسياً الواحد فوق الآخر ومنفصلاً بينهما بمسافة لا تقل عن أربعة أقدام وكل من هذه الأنوار يجب أن يكون من نفس التركيب والخواص التي للنور الأبيض المبينة في الفقرة ( ١ - ١ ) كما يجب أن يوضع أحدهما في نفس المكان وفي السفن التي لها سارية واحدة يجوز أن تحمل هذه الأنوار على السارية .

( ٢ ) تحمل إما النور الخلفي المبين بالقاعدة ( ١٠ ) أو بدلا منه نوراً أبيض صغيراً يوضع خلف المدخنة أو خلف السارية الخلفية لتسترشد به السفن المقطورة على ألا يكون هذا النور مرئياً من أمام الكمر العرضي .

( ج ) يجوز للسفن المسيرة آلياً ويقل طولها عن ٤٠ قدماً أن تحمل نوراً أبيض على ارتفاع لا يقل عن تسعة أقدام فوق حافة السجاف ولكن يجب وضعه على مسافة لا تقل عن ثلاثة أقدام فوق الأنوار الجانبية أو المصباح المزدوج المنصوص عليها بالفقرة ( ١ - ١ - ٢ ) .

( د ) السفن التي يقل طولها عن ٤٠ قدماً وتسير بالمجاديف أو الأشرعة ( ما عدا ما نصت عليه الفقرة « و » ) وكانت لا تحمل النورين الجانبيين يجب عليها أن ترفع في أحسن مكان تسهل فيه الرؤية مصباحاً ينبعث منه نور أخضر من أحد جانبيه ونور أحمر من الجانب الآخر مرئيين من مسافة لا تقل عن ميل واحد ويكون مثبتاً بحيث لا يمكن رؤية النور الأخضر من الجانب الأيسر ولا النور الأحمر من الجانب الأيمن وإذا تعذر تثبيت هذا المصباح فيجب أن يحتفظ به معداً للاستعمال فوراً

وإظهاره في الوقت المناسب لمنع التصادم على أن لا يرى النور الأخضر من الجهة اليسرى ولا النور الأحمر من الجهة اليمنى .

( هـ ) يجب على السفن المنصوص عليها بهذه القاعدة أن تحمل عندما تكون مقطورة الأنوار الجانبية أو المصباح المزدوج الموضح بالفقرتين ( ١ ، د ) من هذه القاعدة حسبما يكون مناسباً وكذا النور الخلفي المبين بالقاعدة ( ١٠ ) أو تحمل النور الأبيض الصغير المبين بالفقرة ( ب — ٢ ) وتستثنى من ذلك السفينة المقطورة الأخيرة ويجب أن تحمل هذه السفن في حالة دفعها إلى الأمام في نهايتها الامامية ما يناسب حالها من الأنوار الجانبية أو المصباح المزدوج المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) أو الفقرة ( د ) من هذه القاعدة بشرط أن يضاء أى عدد من السفن المشار إليها في هذه القاعدة عند دفعها إلى الأمام في مجموعة واحدة كأنها سفينة واحدة إلا إذا تجاوز الطول الكلى للمجموعة ٦٥ قدماً ففي هذه الحالة تطبق أحكام القاعدة ( ٥ — ج ) .

( و ) القوارب الصغيرة ذات المجاديف عندما تسير بواسطة المجاديف أو بالشرع يطلب منها فقط أن يكون بها في متناول اليد مصباح كهربائي ( بطارية ) أو مصباح مضيء يظهر نوراً أبيض ويجب إظهاره في الوقت المناسب لمنع التصادم .

( ز ) السفن والقوارب المشار إليها في هذه القاعدة لا يطلب منها أن تحمل الأنوار أو العلامات المقررة في القاعدة ( ٤ — ١ ) والقاعدة ( ١١ — هـ ) ويجوز أن يكون نجم الإشارات النهارية أصغر مما هو منصوص عليه بالقاعدة ( ٤ — ج ) والقاعدة ( ١١ — ج ) .

#### القاعدة ( ٨ )

( ١ ) سفن الإرشاد المسيرة آلياً عندما تكون في نوبة إرشاد ومتحركة يجب أن تقوم بما يأتي :  
( ١ ) تحمل نوراً أبيض على رأس السارية وعلى ارتفاع لا يقل عن ٢٠ قدماً فوق بدن السفينة يرى من جميع الجهات من بعد لا يقل عن ثلاثة أميال . ويوضع تحت هذا النور وعلى مسافة ثمانية أقدام منه نور أحمر مشابه في تركيبة وخواصه النور الأبيض . وإذا كان طول السفينة يقل عن ٦٥ قدماً فيجوز أن يحمل النور الأبيض على ارتفاع لا يقل عن تسعة أقدام أعلا حافة السجاف والنور الأحمر على بعد أربعة أقدام أسفل النور الأبيض .

( ٢ ) تحمل الأنوار الجانبية أو المصابيح المنصوص عليها في القاعدة ( ٢ — ١ — ٤ ، ٥ ) أو المنصوص عليها في القاعدة ( ٧ — ١ — ٢ ) أو ( ٧ — د ) حسب ما يناسب حالتها كما تحمل نور المؤخرة المنصوص عليه في القاعدة ( ١٠ )

( ٣ ) تظهر صارخاً ضوئياً أو أكثر على فترات لا تزيد على عشر دقائق . ويجوز الاستعاضة عن هذه الصواريخ بنور أبيض منقطع يرى من جميع جهات الافق .

( ب ) سفن الإرشاد الشراعية عندما تكون في نوبة إرشاد ومتحركة يجب أن تقوم بما يأتي :  
( ١ ) تحمل نوراً أبيض على رأس السارية يرى من جميع جهات الافق من بعد لا يقل عن ثلاثة أميال .

( ٢ ) تجهز بالانوار الجانبية أو الصباح ، المنصوص عليه في القاعدة ( ٥ - ١ ) أو المنصوص عليها في القاعدة ( ٧ - د ) حسب ما يناسب حالتها ويجب عند اقترابها من سفن أخرى أو اقتراب السفن الأخرى منها أن تكون هذه الأنوار جاهزة لاستعمالها فتظهرها على فترات متقاربة لتبين اتجاه سيرها . ولكن ينبغي ملاحظة أن النور الأخضر لا يجب أن يرى من الجانب الأيمن وكذلك لا يرى النور الأحمر من الجانب الأيسر ثم عليها أيضاً أن تحمل نور المؤخرة المنصوص عليه في القاعدة ( ١٠ ) .

( ٣ ) تظهر صاروخاً ضوئياً أو أكثر على فترات لا تزيد على عشر دقائق .

( ج ) سفن الإرشاد عندما تكون في نوبة إرشاد وليست متحركة يجب أن تحمل الأنوار وتظهر الصواريخ الضوئية المشار إليها في الفقرات ( ١ - ٣ ، ١ ) أو ( ب - ١ ، ٣ ) حسب ما يناسبها فإذا كانت راسية على مخطافها يجب عليها أن تحمل أيضاً أنوار المخطاف المنصوص عليها في القاعدة ( ١١ ) .

( د ) سفن الإرشاد حينما لا تكون في نوبة إرشاد يجب أن تظهر الأنوار أو الأشكال التي تلتزم بها السفن التي من نفس حجمها .

#### القاعدة ( ٩ )

( ١ ) يجب على سفن الصيد عندما تكون قائمة بعملية الصيد أن تظهر الأنوار أو الأشكال المقررة على السفن المماثلة لها في الطول .

( ب ) السفن القائمة بعملية الصيد عندما تكون متحركة أو راسية على المخطاف يجب عليها أن تظهر الأنوار والأشكال المبينة في هذه القاعدة فقط وهذه الأنوار والأشكال يجب أن ترى من بعد لا يقل عن ميلين .

( ج ) : ( ١ ) السفن القائمة بعملية الصيد بشباك الجر — ويقصد بذلك سحب الشباك أو أي جهاز آخر في الماء — يجب عليها أن تحمل نورين في وضع رأسى أحدهما فوق الآخر المسافة بينهما لا تقل عن أربعة أقدام ولا تزيد عن ١٢ قدماً . ويجب أن يكون النور العلوى أخضر والسفلى أبيض ويكون كل منهما ظاهراً من جميع جهات الأفق . ويجب أن يعطى النور السفلى الأنوار الجانبية بما لا يقل عن ضعف المسافة بين النورين الرأسين .

( ٢ ) وعلاوة على ذلك يجوز مثل هذه السفن أن تحمل نوراً أبيض مشابهاً في التركيب للنور الأبيض المبين في القاعدة ( ٢ - ١ - ١ ) إلا أن هذا النور يجب أن يوضع أسفل وخلف النورين الأخضر والأبيض الظاهرين من جميع جهات الأفق .

( د ) السفن القائمة بعملية الصيد — باستثناء السفن القائمة بعملية الصيد بشباك الجر — يجب أن تحمل الأنوار المقررة في الفقرة ( ج - ١ ) غير أن النور العلوى من النورين الرأسين يجب أن يكون أحمر . ويجوز مثل هذه السفن إذا كان طولها يقل عن ٤٠ قدماً أن تحمل النور الأحمر على ارتفاع لا يقل عن تسعة أقدام فوق مستوى حافة السجاف وأن تحمل النور الأبيض على مسافة لا تقل عن ٣ أقدام أسفل النور الأحمر .



( هـ ) السفن المشار إليها بالفقرتين ( ج ، د ) عندما تتحرك في الماء يجب أن تحمل الأنوار الجانبية أو المصايح المقررة في القاعدة ( ٢ — ١ — ٤ ، ٥ ) أو في القاعدة ( ٧ — ١ — ٢ ) أو ( د ) حسب ما يناسبها وكذا نور المؤخرة المقرر بالقاعدة ( ١٠ ) أما إذا لم تكن متحركة فيجب ألا تظهر الأنوار الجانبية ولا نور للمؤخرة .

( و ) السفن المشار إليها بالفقرة ( د ) إذا كانت أدوات الصيد الموجودة في البحر تمتد أفقياً أكثر من ٥٠٠ قدم يجب أن تحمل نوراً إضافياً أبيض يرى من جميع الجهات ويوضع في وضع أفقى على مسافة لا تقل عن ستة أقدام ولا تزيد على ٢٠ قدماً من الأنوار الرأسية وفي نفس الاتجاه الملقاة فيه أدوات الصيد .

وهذا النور الإضافي الأبيض يجب أن يوضع على ارتفاع لا يقلو مستوى ارتفاع النور الأبيض للنصوص عليه في الفقرة ( ج — ١ ) ولا ينخفض عن مستوى الأنوار الجانبية .

( ز ) بالإضافة إلى الأنوار المحتم على السفن حماتها بمقتضى هذه القاعدة يجوز للسفن القائمة بعملية الصيد إذا كان من الضروري أن تلفت نظر سفينة قادمة نحوها . أن تطلق صاروخاً مضيقاً أو أن توجه شعاع نور الكشف الموجود بها في اتجاه منطقة الخطر الذي يهدد سلامة السفينة القادمة على أن يتم ذلك دون أن يسبب ارتباكاً للسفن الأخرى . ويجوز لهذه السفن أيضاً أن تستعمل أنوار الشعل غير أنه على الصيادين أن يضعوا في اعتبارهم أن أنوار الشعل إذا كانت براقية أو إذا لم تكن محبوبة بقدر كاف فإنها قد تتعارض مع رؤية وتمييز الأنوار المنصوص عليها في هذه القاعدة .

( ح ) وعلى السفن القائمة بعملية الصيد بهاراً أن تبين مهنتها بأن تظهر في أحسن مكان يمكن رؤيته فيه شكلاً أسود يتكون من مخروطين لا يقل قطر كل منهما عن قدمين وأن يوضع أحدهما فوق الآخر وأن يكونا متقابلين الرأسين . وإذا قل طول مثل هذه السفن عن ٦٥ قدماً فيجوز لها أن تستعاض عن هذا الشكل بسلة . وإذا كانت أدوات الصيد للقاء في البحر تمتد في اتجاه أفقى لأكثر من ٥٠٠ قدم فيجب على السفن القائمة بعملية الصيد أن تظهر بالإضافة إلى ما ذكر شكلاً مخروطياً أسود رأسه إلى أعلى ويوضع في الاتجاه الملقاة فيه أدوات الصيد .

ملاحظة :

السفن التي تصيد بالعملية المعروفة باسم التريش لا تدخل في حكم السفن ( القائمة بعملية الصيد ) طبقاً لما جاء بالقاعدة ( ١ — ج — ١٤ ) .

#### القاعدة ( ١٠ )

( ١ ) السفينة المتحركة يجب عليها — ما لم ينص في هذه القواعد على غير ذلك — أن ترفع في مؤخرتها نوراً أبيض مصنوعاً بحيث يظهر ضوءاً غير متقطع حول قوس من الأفق زاويته قدرها ١٣٥ درجة ( ١٢ كارتة من البوصلة ) ومثبتاً بحيث ينبعث منه النور ابتداءً من المؤخرة إلى ٦٧٥ درجة ( ٦ كارتات ) في كل من جانبي السفينة ويجب أن يرى من بعد لا يقل عن ميلين .

(ب) في السفن الصغيرة إذا تمذر تثبيت هذا النور بسبب رداءة الطقس أو لأي سبب وجيه آخر فيجب أن يحتفظ في السفينة وفي متناول اليد بمشعال كهربائي (بطارية) أو بمصباح مضاء يظهر نوراً أبيض معد للاستعمال . ويجب عند اقتراب سفينة لاحقة إظهار هذا النور في وقت يكفي لمنع وقوع التصادم .

(ج) يجب على الطائرة المائية المتحركة أن تحمل على ذيلها نوراً أبيض مصنوعاً بحيث يظهر ضوءاً غير منقطع حول قوس من الأفق زاوائه ١٤٠ درجة من البوصلة ومثبتاً بحيث ينبعث منه النور ابتداء من المؤخرة إلى ٧٠ درجة في كل من جانبي الطائرة ويجب أن يكون ظاهراً على بعد لا يقل عن ميلين .

### القاعدة (١١)

(١) يجب على السفينة التي يقل طولها عن ١٥٠ قدماً عندما تكون راسية على مخطافها أن ترفع في الجزء الأمامي منها وفي أحسن مكان تسهل فيه الرؤية نوراً أبيض يرى من جميع جهات الأفق من بعد لا يقل عن ميلين . ويجوز لمثل هذه السفينة إذا شاءت أن تحمل أيضاً نوراً ثانياً أبيض في المكان المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه القاعدة . فإذا ما حمل النور الأبيض الثاني فيجب أن يرى من مسافة لا تقل عن ميلين وأن يوضع أبعد ما يمكن عن النور الأبيض وأن يرى بقدر الإمكان من جميع جهات الأفق .

(ب) وإذا كانت السفينة الراسية على مخطافها يبلغ طولها ١٥٠ قدماً فأكثر يجب أن ترفع قريباً من مقدمتها وعلى ارتفاع لا يقل عن ٢٠ قدماً فوق بدن السفينة نوراً مائلاً للنور السالف ذكره وترفع في مؤخرتها أو بالقرب من المؤخرة نوراً آخر مائلاً على مسافة لا تقل عن ١٥ قدماً أسفل مستوى نور المقدمة . وكلا النورين يجب أن يكون ظاهراً على قدر الإمكان من جميع جهات الأفق من بعد لا يقل عن ثلاثة أميال .

(ج) يجب على السفينة الراسية على مخطافها أن ترفع بين شروق الشمس وغروبها في الجزء الأمامي منها وفي أحسن مكان تسهل الرؤية فيه كرة سوداء قطرها قدما ن على الأقل .

(د) السفينة الراسية على مخطافها القائمة بوضع أو التقاط أسلاك بحرية تحت المساء (كابلات بحرية) أو علامة إرشاد بحرية وكذا السفينة القائمة بأعمال مساحة بحرية أو بعمليات تحت سطح الماء يجب أن ترفع الأنوار والأشكال المنصوص عليها في القاعدة (٤ - ج) بالإضافة إلى العلامات والأشكال السابق ذكرها في فقرات هذه القاعدة وتناسب مع حالتها .

(هـ) السفينة الشاحطة يجب أن ترفع النور أو الأنوار المقررة في الفقرة (١) أو الفقرة (ب) مع النورين الأحمرين المنصوص عليهما في القاعدة (٤ - أ) أما بالنهار فيجب أن ترفع في أحسن مكان تسهل فيه الرؤية ثلاث كرات سوداء لا يقل قطر كل منها عن قدمين موضوعة في خط رأسى الواحدة فوق الأخرى وتبعد كل منها عن تاليتها بمسافة لا تقل عن ستة أقدام .

( و ) الطائرة المائية الراسية فوق الماء يجب أن ترفع في أحسن مكان تسهل فيه الرؤية نوراً أبيض من جميع جهات الأفق من بعد لا يقل عن ميلين .

( ز ) يجب على كل طائرة مائية راسية فوق الماء طولها ١٥٠ قدماً فأكثر أن ترفع في أحسن مكان تسهل فيه الرؤية نوراً أبيض في المقدمة ونوراً آخر أبيض في المؤخرة يريان من جميع جهات الأفق من بعد لا يقل عن ثلاثة أميال وإذا زاد انقراج ذراعى الطائرة على ١٥٠ قدماً فيجب أن ترفع علاوة على ما تقدم نوراً أبيض في كل جانب للدلالة على أقصى انقراجها يكونان ظاهرين بقدر المستطاع عملياً لجميع جهات الأفق حتى بعد لا يقل عن ميل واحد .

( ح ) يجب على الطائرة المائية الشاحطة أن ترفع نوراً أو أنوار المخطاف المنصوص عليها في الفقرتين ( و ، ز ) وعلاوة على ذلك يجوز لها أن تعمل نورين أحمرين في وضع رأسى لا يقل البعد بينهما عن ثلاثة أقدام وموضوعين بحيث يريان من جميع جهات الأفق

#### القاعدة ( ١٢ )

كل سفينة أو طائرة مائية تكون فوق الماء إذا رأت أنه من الضروري لفت الأنظار إليها يجوز لها بالإضافة إلى الأنوار التي تفرضها عليها هذه القواعد أن تظهر صاروخاً مضئاً أو أن تستعمل إشارة صوتية مفرقة أو أية إشارة صوتية أخرى فعالة بشرط أن لا تكون هذه الإشارة موضع لبس مع أى من الإشارات المصرح بها في أقسام أخرى من هذه القواعد .

#### القاعدة ( ١٣ )

( أ ) ليس في هذه القواعد ما يتعارض مع تطبيق أية قواعد أخرى وضعتها حكومة أية أمة بخصوص الأنوار الإضافية للمحطات والإشارات على ظهر السفن الحربية أو في سفن القوافل أو في سفن الصيد القائمة بعمليات صيد جماعية ( أسطول صيد ) أو الطائرات البحرية فوق الماء .

( ب ) في جميع الأحوال التي تقرر فيها الحكومة المختصة أنه لا يمكن تطبيق كافة أحكام أية قاعدة من هذه القواعد فيما يتعلق بالعدد أو الموقع أو المدى أو زاوية قوس رؤية الأنوار أو العلامات الملاحية على سفينة حربية بحرية أو سفينة حربية أخرى أو طائرة مائية فوق الماء مبنية بشكل خاص أو لغرض معين دون أن يتعارض هذا مع العمل الحربي الذي تقوم به السفينة أو الطائرة ففي هذه الحالة يجب أن تطبق عليها اشتراطات أخرى خاصة بالعدد أو الموقع أو المدى أو زاوية قوس رؤية الأنوار أو العلامات الملاحية تقرر حكوماتها أنها أقرب ما تكون مطابقة لهذه القواعد بالنسبة لتلك السفينة أو الطائرة .

#### القاعدة ( ١٤ )

يجب على السفينة السائرة بالشرع وبقوة الآلات في نفس الوقت أن ترفع أثناء النهار في الجزء الأمامي منها في أحسن مكان تسهل الرؤية فيه شكلاً مخروطياً أسود رأسه إلى أسفل ولا يقل قطر قاعدته عن قدمين .



## القسم (ج) الإشارات الصوتية والمناورات

## أثناء الرؤية المحدودة

## تمهيد

(١) إن الحصول على معلومات عن طريق الرادار لا تعفى أية سفينة من التزامها باتباع هذه القواعد بدقة وبصفة خاصة الالتزامات الواردة في القاعدتين (١٥ ، ١٦) .

(٢) ملحق هذه القواعد يحتوي على توصيات وضعت بقصد المساعدة في تجنب حدوث تصادم أثناء الرؤية المحدودة باستعمال الرادار .

## القاعدة (١٥)

(١) السفينة المسيرة آلياً التي يبلغ طولها ٤٠ قدماً فأكثر يجب أن تزود بصفارة جيد يطلق صوتها بواسطة البخار . أو بوسيلة أخرى بدلا من البخار . توضع بحيث لا يعميق صوتها عائق كما يجب أن تزود أيضاً بنفير ضباب قوى يطلق صوته بوسيلة ميكانيكية كما تزود السفينة أيضاً بجرس قوى . أما السفينة الشراعية التي طولها يبلغ ٤٠ قدماً فأكثر فتزود بنفير للضباب وجرس مماثلين لما ذكر .

(ب) جميع الإشارات المقررة في هذه القاعدة للسفن المتحركة يجب أن تعمل كالاتي :

(١) في السفن المسيرة آلياً تعطى الإشارة بواسطة الصفارة .

(٢) وفي السفن الشراعية بواسطة نفير الضباب .

(٣) وفي السفن المقطورة بواسطة الصفارة أو نفير الضباب .

(ج) في وقت حدوث الضباب أو الغمام أو تساقط الثلج أو العواصف القوية للطيرة أو في الحالات الأخرى التي تسوء فيها الرؤية . نهراً أو ليلاً . يجب استعمال الإشارات المقررة في هذه القاعدة بالكيفية الآتية :

(١) السفينة المسيرة آلياً المتحركة تطلق صفرة طويلة على فترات لا تتجاوز الدقيقتين .

(٢) السفينة المسيرة آلياً إذا وقفت تطلق على فترات لا تتجاوز كل منها الدقيقتين صفرتين طويلتين بينهما فترة تستغرق حوالي ثانية واحدة .

(٣) السفينة الشراعية المتحركة يجب أن تطلق على فترات لا تتجاوز كل منها الدقيقة الواحدة صفرة واحدة إذا كانت الريح آتية من جانبها الأيمن وصفرتين متتاليتين إذا كانت الريح آتية من جانبها الأيسر وثلاث صفرات متتالية إذا كانت الريح تأتيها من وراء كرها العرضي الرئيسي .

(٤) السفينة الراسية على مخطافها يجب أن تدق الجرس بحركة سريعة مدة خمس ثوان على فترات لا تتجاوز كل منها الدقيقة الواحدة . فإذا زاد طول السفينة على ٣٥٠ قدماً يجب أن يدق الجرس في الجزء الأمامي من السفينة وعلاوة على ذلك يدق الجزء الخلفي من السفينة على طبلة نحاس أو خشب

بحرف أو أية أداة أخرى لمدة خمس ثوان تقريباً على فترات لا تتجاوز كل منها الدقيقة الواحدة وتحدث نغماً وصوتاً لا يكون موضع لبس مع صوت الجرس . ويجوز لكل سفينة راسية على مخطافها أن تطلق علاوة على ذلك ثلاث صفرات متتالية طبقاً للقاعدة ( ١٢ ) أولاها قصيرة والثانية طويلة والثالثة قصيرة لتنبيه عن موقعها ولتحذر من احتمال حدوث تصادم مع سفينة تقترب منها .

(٥) السفينة القائمة بعملية قطر وكذا السفينة القائمة بوضع أو التقاط أسلاك بحرية (كابلات) أو علامة ملاحية والسفن المتحركة التي لا يمكنها خلاء الطريق لسفينة تقترب منها بسبب فقد سيطرتها على وسائل قيادتها أو بسبب أنها لا يمكنها القيام بالمناورة التي تتطلبها هذه القواعد . هذه السفن يجب أن تطلق بدلا من الإشارات المقررة في الفقرات الفرعية ( ١ ، ٢ ، ٣ ) ثلاث صفرات متتابة أولاها طويلة والثانية والثالثة قصيرتان وعلى فترات لا تتجاوز كل منها الدقيقة الواحدة .

(٦) السفينة المقطورة أو السفينة الأخيرة من السفن المقطورة إذا كان هناك أكثر من سفينة المقطورة يجب عليها إذا كان بها طاقم أن تطلق أربع صفرات متتابة أولاها طويلة والثلاث الباقية قصيرة وعلى فترات لا تتجاوز كل منها الدقيقة الواحدة ويجب أن تعطى هذه الإشارة عقب الإشارة التي تعطيها السفينة القاطرة مباشرة متى كان هذا ممكناً عملياً .

(٧) السفينة الشاحطة تعطى إشارة الجرس وإذا لزم الأمر إشارة الطبلية المنصوص عنها في الفقرة الفرعية (٤) . وعلاوة على ذلك يجب أن تدق الجرس ثلاث دقات واضحة ومنفصلة مباشرة قبل وبعد الدقات السريعة على الجرس .

(٨) السفينة القائمة بعملية الصيد سواء كانت متحركة أو راسية على مخطافها عليها أن تطلق الإشارة الصوتية المنصوص عليها بالفقرة الفرعية ( ٥ ) على فترات لا تتجاوز كل منها الدقيقة الواحدة والسفينة القائمة بعملية الصيد بطريقة التريش إذا كانت متحركة يجب أن تطلق الإشارات المنصوص عليها في الفقرات الفرعية ( ١ ، ٢ ، ٣ ) حسب ما يناسب حالتها .

(٩) السفينة التي يقل طولها عن ٤٠ قدماً وكذا القارب ذو المجاديف والطائرة المائية على سطح الماء لا يتحتم عليها إعطاء الإشارات المبينة بعاليه . غير أنها إذا لم تقم بإعطائها يجب أن تصدر أية إشارة صوتية أخرى واضحة على فترات لا تتجاوز كل منها الدقيقة الواحدة .

( ١٠ ) سفينة الارشاد المسيرة آلياً حينما تكون في نوبة إرشاد يجب أن تصدر إشارة صوتية مميزة مكونة من أربع صفرات قصيرة بالإضافة إلى الإشارات المنصوص عليها في الفقرات الفرعية ١ ، ٢ ، ٣ .

### القاعدة ( ١٦ )

( ١ ) على كل سفينة أو طائرة مائية منزلقة فوق سطح الماء أثناء الضباب أو الغمام أو سقوط الثلج أو العواصف الشديدة المطيرة أو أية حالة أخرى مماثلة تجب من الرؤية يجب أن تخفض من سرعتها وأن تكون على حذر وبينه مما يحيط بها من ظروف .

(ب) السفينة الآلية عند مماعها إشارة ضباب يبدو لها أنها آتية من أمام كمرها العرضى الرئيسى من سفينة موضعها غير مؤكد يجب عليها أن توقف آلاتها بقدر ما تسمح به ظروف الحال ثم تسير بحذر وانتباه حتى يزول خطر المصادمة .

(ج) السفينة المسيرة آلياً التى تكشف وجود سفينة أخرى فى المنطقة أمام كمرها العرضى قبل مماعها إشارة الضباب أو قبل رؤيتها بالعين يجوز لها أن تتخذ الخطوات السريعة الفعالة لتجنب الوقوع فى مأزق ولكن إذا لم يكن هذا ممكناً فعليها بقدر ما تسمح به ظروف الحالة أن توقف آلاتها فى الوقت المناسب لتجنب الاصطدام ثم تتحرك بعد ذلك بحذر حتى يزول خطر التصادم .

### القسم (د) قواعد استعمال الدقة (الدومان)

#### والسير فى البحر

#### تهمسد

( ١ ) كل إجراء يتخذ تنفيذاً وتطبيقاً لهذه القواعد يجب أن يعمل دون تردد وفى وقته المناسب مع مراعاة الأصول الملاحية السليمة .

( ١ ) يمكن إذا سمحت الظروف التحقق من خطر التصادم إذا ما لوحظ بواسطة البوصلة وحدد تحديداً دقيقاً موقع سفينة تقترب . فإذا لم يتغير هذا الموقع تغيراً محسوساً فى هذه الحالة يجب اعتبار أن خطر التصادم ما زال قائماً .

( ٣ ) يجب على الملاحين أن يضعوا نصب أعينهم أن الطائرات المائية أثناء هبوطها إلى الماء أو صعودها منها أو إدارتها فى حالات طقس غير مواتية ربما يتعذر عليها فى آخر لحظة تغيير المناورة التى كانت تنوى عملها .

( ٤ ) تطبق القواعد من ( ١٧ ) - حتى ( ٢٤ ) فقط على السفن التى تكون على مرأى من بعضها البعض .

#### القاعدة ( ١٧ )

( ١ ) عندما تقترب سفينتان شراعتان من بعضهما لدرجة التعرض لخطر المصادمة يجب أن تفسح إحداها الطريق للأخرى بالكيفية الآتية :

( ١ ) إذا كانت الريح تأتيهما من جانب مختلف فعلى السفينة التى تأتيتها الريح من جانبها الأيسر أن تخلى الطريق للأخرى .

( ٢ ) إذا كانت الريح تأتى لكل من السفينتين من نفس الجانب فعلى السفينة التى تسير مع ربح واسع ( فوق الريح ) أن تخلى الطريق للسفينة التى تسير مع ربح ضيق ( تحت الريح ) .

(ب) ولتطبيق هذه القاعدة يعتبر الجانب ( فوق الريح ) هو الجانب المضاد للجانب الموضوع فيه



(المنتقل إليه بفعل الرياح) الشراع الأساسي . وفي السفينة ذات الشراع المربع يكون هو الجانب الموضوع فيه (المنتقل إليه بفعل الريح) أكبر شراع مثلث .

#### القاعدة ( ١٨ )

( ١ ) عندما تتقابل سفينتان آليا على خط واحد وجها لوجه أو ما يقرب من ذلك لدرجة التعرض لخطر المصادمة يجب على كل منهما الاتجاه إلى الجهة اليمنى بحيث يمكن أن تمر كل منهما على يسار الأخرى وتطبق هذه القاعدة فقط في الحالات التي تتقابل فيها سفينتان على خط واحد وجها لوجه ، أو ما يقرب من ذلك لدرجة احتمال وقوع خطر المصادمة . . ولا تطبق على السفينتين اللتين إذا حافظتا على خطى سيرهما تمران بعيدتين عن بعضهما .

والحالات الوحيدة التي تطبق فيها هذه القاعدة هي عندما تتقابل سفينة مع أخرى على خط واحد وجها لوجه أو ما يقرب من ذلك . وبعبارة أخرى في الحالة التي ترى فيها إحدى السفينتين نهاراً ساريات السفينة الأخرى على خط واحد مع سارياتها هي نفسها أو ما يقرب من ذلك . أما ليلا فني الحالات التي تكون فيها السفينة في موضع ترى منه نوري جانبي السفينة الأخرى ولا تطبق هذه القاعدة نهاراً في الحالات التي ترى فيها إحدى السفينتين السفينة الأخرى أمامها قاطعة خط سيرها ( خط سير السفينة الأولى ) ولا ليلا في الحالات التي يكون النور الأحمر في إحداها مواجهها للنور الأحمر في الأخرى أو النور الأخضر مواجهها النور الأخضر أو عندما يرى من الأمام النور الأحمر دون النور الأخضر أو النور الأخضر دون النور الأحمر أو عندما يرى النوران الأخضر والأحمر معاً من أية جهة ما عدا الأمام .

(ب) لتطبيق أحكام هذه القاعدة والقواعد من ١٩ إلى ٢٩ — ماعدا القاعدة ٢٠ ج ، والقاعدة ٢٨ تعتبر الطائفة المائية وهي فوق الماء كأنها سفينة . ويفسر تعبير ( سفينة مسيرة آليا ) تبعاً لذلك .

#### القاعدة ( ١٩ )

عندما تقطع سفينة مسيرة آليا خط سير سفينة مسيرة آليا أخرى لدرجة احتمال التعرض لخطر المصادمة . يجب على السفينة التي ترى الأخرى على جانبها الأيمن أن تخلي الطريق لها .

#### القاعدة ( ٢٠ )

( ١ ) إذا كانت اتجاهات سير سفينتين إحداها مسيرة آليا والأخرى شراعية تعرضهما لخطر المصادمة فيجب فيما عدا ما هو منصوص عليه بالقاعدتين ( ٢٤ ) ، ( ٢٦ ) — على السفينة المسيرة آليا أن تخلي الطريق للسفينة الشراعية .

(ب) لا تعطى هذه القاعدة للسفينة الشراعية الحق في أن تعرقل في ممر مائي ضيق المرور الأمين لسفينة مسيرة آليا لا يمكنها أن تسير إلى داخل هذا الممر .

( ج ) يجب على الطائفة المائية وهي فوق الماء أن تخلي الطريق بصفة عامة لجميع السفن وتتحاشي عرقلة ملاحتها ومع كل فني حالة وجود خطر التصادم يجب عليها تطبيق هذه القواعد .

## القاعدة (٢١)

عندما تنص أية قاعدة من هذه القواعد على أنه يتحتم على سفينة إخلاء الطريق لسفينة أخرى فعلى هذه السفينة الأخرى أن تلتزم خط سيرها وسرعتها فإذا وجدت هذه السفينة الأخرى نفسها — لسبب من الأسباب — قريبة جداً للدرجة أن مجرد قيام السفينة الملزمة بإخلاء الطريق بالمناورة وحدها لا يمكن من تفادي التصادم فعليها هي أيضاً في هذه الحالة أن تتخذ أحسن الإجراءات التي تساعد على تجنب المصادمة (أنظر القاعدتين ٢٧ ، ٢٩) .

## القاعدة (٢٢)

يجب على كل سفينة تحتم عليها هذه القواعد إخلاء الطريق لسفينة أخرى أن تتخذ بقدر الإمكان إجراءات سريعة إيجابية للوفاء بهذا الالتزام وأن تتجنب قطع خط سير السفينة الأخرى من الأمام إذ سمحت ظروف الحالة بذلك .

## القاعدة (٢٣)

كل سفينة مسيرة آلياً تحتم عليها هذه القواعد إخلاء الطريق لسفينة أخرى يجب عليها عند اقترابها من تلك السفينة أن تهدىء من سرعتها أو أن تقف أو ترجع إلى الخلف إذا لزم الأمر .

## القاعدة (٢٤)

( أ ) مع عدم التعارض لما حوته هذه القواعد يجب على كل سفينة تلاحق أخرى أن تهجد عن طريق السفينة الملاحقة .

( ب ) كل سفينة مقبلة مع أخرى من أى اتجاه يزيد على ٢٢,٥ درجة (كارتين) خلف كمرها العرضي الرئيسى . ( أى بمعنى أن يكون وضعها بالنسبة للسفينة التي تلاحقها بحيث يجعلها عاجزة عن أن ترى ليلاً أحد النورين الجانبيين لتلك السفينة ) يجب أن تعتبر في حكم سفينة لاحقة . ومهما تغير الاتجاه بين السفينتين فإن ذلك لا يبرر اعتبار السفينة اللاحقة قاطعة لخط سير السفينة الملاحقة بالمعنى المقصود في هذه القواعد . كما أنه لا يعفيها من واجب إخلاء الطريق للسفينة الملاحقة إلى أن تمر بسلام .

( ج ) إذا كانت السفينة اللاحقة لا تستطيع التأكد مما إذا كانت أمام أو خلف هذا الوضع بالنسبة للسفينة الأخرى فيجب عليها أن تعتبر نفسها سفينة لاحقة وتخلي الطريق للأخرى .

## القاعدة (٢٥)

( أ ) في الممر الضيق يجب على كل سفينة مسيرة آلياً عندما تقبل على مجرى الممر أن تسير في الجانب الصالح للملاحة أو في منتصف الممر في الجهة الواقعة على يمينها كلما كان هذا مأموناً عملياً .

( ب ) عندما تقترب سفينة مسيرة آلياً من منعطف في ممر في الوقت الذي تكون فيه سفينة قادمة من الجهة الأخرى لا يمكن رؤيتها ، فعلى مثل هذه السفينة مسيرة آلياً عندما تصل إلى ما يقرب

من حدود نصف ميل من المنحنى أن تطلق صفرة طويلة من صفارتها يحجب عليها بصفرة طويلة بمائلة من أية سفينة مسيرة آليا قد تكون على مسمع منها في حنايا هذا المنحنى . وبصرف النظر عما إذا سمع أم لم يسمع رد الإشارة من سفينة قادمة من الطرف الآخر من المنحنى فإنه يجب أن يتم الدوران في المنحنى بانتباه وحذر .

( ح ) في الممر الضيق يجب على السفينة مسيرة آليا التي يقل طولها عن ٦٥ قدما أن لا تكون عقبة في سبيل سلامة مرور سفينة أخرى لا يمكنها أن تسير إلا داخل هذا المجرى .

#### القاعدة ( ٢٦ )

جميع السفن التي لا تعمل في الصيد — باستثناء السفن التي ينطبق عليها حكم القاعدة ( ٤ ) يجب عليها حينما تكون متحركة أن تفسح الطريق للسفن القائمة بعملية الصيد . ويلاحظ أن هذه القاعدة لا تجز لأية سفينة قائمة بعملية الصيد أن تشغل طريقاً ملاحياً تطرقه غير سفن الصيد .

#### القاعدة ( ٢٧ )

عند تنفيذ وتفسير هذه القواعد يجب ملاحظة العناية الكافية في تقرير كل أخطار الملاحة والتصادم وكذا أية ظروف خاصة بما في ذلك احتمال وجود سفن أو طائرات مائية تضطرها الحالة إلى الخروج عن هذه القواعد لتفادي خطر مباشر .

#### القسم ( هـ ) الإشارات الصوتية

لسفن على مرأى من بعضها البعض

#### القاعدة ( ٢٨ )

( أ ) عندما ترى السفن بعضها بعضاً يجب على كل سفينة مسيرة آلياً تسير في أى طريق تجيزه أو تقرره هذه القواعد أن توضع طريقها بإشارات بواسطة صفارتها كما يأتي :

صفرة قصيرة معناها « إني أغير خط سيرى إلى جهة اليمين » .

صفرتان قصيرتان معناها « إني أغير خط سيرى إلى جهة اليسار » .

ثلاث صفرات قصار معناها « إني أسير إلى الخلف بمحركاتي الميكانيكية »

( ب ) عندما تنص هذه القواعد على أنه يتحتم على سفينة مسيرة آليا أن تحافظ على خط سيرها وسرعتها وتكون هذه السفينة على مرأى من سفينة أخرى وفي شك عما إذا كانت السفينة الأخرى قائمة باتخاذ الإجراءات الكافية لتجنب التصادم فيجوز للسفينة الأولى أن تبين هذا الشك بواسطة إطلاق خمس صفرات قصيرة وسريعة بصفارتها ويلاحظ أن إعطاء مثل هذه الاشارات لا يعفى السفينة من التزاماتها التي تنص عليها القاعدتان ( ٢٧ ) ، ( ٢٩ ) أو أية قاعدة أخرى كما لا يعفيها من واجبها بخصوص إيضاح أى إجراء تتخذه طبقاً لهذه القواعد خاصة بإعطاء الاشارات الصوتية المناسبة المقررة في هذه القاعدة .

( ج ) أية إشارة بالصفارة نص عليها في هذه القاعدة يمكن إعطاؤها أيضاً بواسطة شارة مرئية



تشكون من نور أبيض يرى من جميع جهات الأفق من بعد لا يقل عن خمسة أميال وتكون متصلة بالتركيب الميكانيكي لإشارة الصفارة بحيث تعمل معها في نفس الوقت وتظل منيرة ومرئية طوال نفس مدة الإشارة الصوتية .

( د ) لا دخل لهذه القواعد فيما تقرره حكومة أية دولة من قواعد أخرى خاصة باستعمال إشارات إضافية بالصفارة بين سفن حربية أو بين سفن تسير في قوافل .

### القسم ( و ) متنوعات

#### القاعدة ( ٢٩ )

ليس في هذه القواعد ما يعنى أية سفينة أو مراكب أو ربان أو طاقم من تبعة أى إهمال في حمل الأنوار أو الإشارات أو في المراقبة الدقيقة أو في اتخاذ أى احتياطات قد تستدعى الخبرة البحرية العادية الالتجاء إليه أو قد تملية الظروف الاستثنائية للحالة .

#### القاعدة ( ٣٠ )

ليس في هذه القواعد ما يتعارض مع أية قاعدة خاصة وضممتها السلطة المحلية لتنظيم الملاحة في أى ميناء أو نهر أو بحيرة أو مياه داخلية بما في ذلك أية مساحة مخصصة للطائرات المائية .

#### القاعدة ( ٣١ )

#### إشارات الاستغاثة

( ١ ) عندما تكون سفينة أو طائرة مائية فوق الماء في حالة خطرة وفي حاجة إلى مساعدة من سفينة أخرى أو من الشاطئ فيجب عليها استعمال الإشارات الآتية إما جملة أو كل على حدة كالآتي :

- ( ١ ) إطلاق مدفع أو إشارة أخرى متفجرة على فترات كل منها دقيقة تقريباً .
- ( ٢ ) إطلاق صوت مستمر بواسطة أى جهاز لإشارة الضباب
- ( ٣ ) إطلاق صواريخ أو فئابل تقذف نجوماً حمراء كل واحدة على حدة وعلى فترات قصيرة .
- ( ٤ ) إرسال إشارة بواسطة التلغراف اللاسلكي أو بأية وسيلة أخرى مكونة من المجموعة ( . . . - . . . ) الموجودة في مصطلحات مورس .

( ٥ ) إرسال إشارة بواسطة الليفون اللاسلكي مكونة من الكلمة ( May day ) .

( ٦ ) إشارة الخطر المصطلح عليها في قواعد الإشارة الدولية وهي N.C

( ٧ ) إشارة مكونة من علم مربع فوقه أو تحته كرة أو ما يشبه الكرة .

( ٨ ) إشعال نار على السفينة ( مثل إشمال برميل قطران أو برميل زيت أو غير ذلك ) .

( ٩ ) إطلاق صاروخ ضوئي أحمر باليد أو معلقاً بالهواء .

( ١٠ ) إشارة عبارة عن دخان يرتفع إلى اللون .

( ١١ ) تكرار رفع وخفض ذراعين ممتدين على الجانبين ببطء .

## ملاحظة :

يمكن للسفن التي في خطر أن تستخدم إشارة التنبيه للتغراف اللاسلكي أو للتليفون اللاسلكي لتلفت النظر إلى نداءات ورسائل الاستغاثة وإشارة التنبيه للتغراف اللاسلكي التي أعدت لتوجيه المنبهات الأوتوماتيكية في السفن المجهزة بها وتتكون من مجموعات من اثنتي عشرة شرطة ترسل في دقيقة واحدة وتستغرق كل شرطة أربع ثوان والفترة بين كل شرطين متتابعين ثمانية واحدة .

أما إشارة التنبيه للتليفون اللاسلكي فتتكون من نعمتين ترسلان بالتبادل على فترات تستغرق من ٣٠ ثانية إلى دقيقة .

(ب) ممنوع استعمال أى من الإشارات سالمة الذكر إلا للدلالة على وجود سفينة أو طائرة بحرية في خطر . كذلك ممنوع استعمال أية إشارات تلتبس مع أى من الإشارات أعلاه .

## ملحق

## لقواعد منع التصادم في البحار

توصيات بشأن استخدام المعلومات التي يحصل عليها بواسطة الرادار

كوسيلة للمعاونة في تجنب المصادمات في البحر

- (١) الاستنتاجات المبينة على المعلومات غير الوافية قد تكون خطيرة ويجب تجنبها .
- (٢) السفينة التي تسير في حالة رؤية محدودة بمساعدة الرادار يجب عليها بحكم القاعدة (٢٦) أن تسير بسرعة مخففة وتكون المعلومات المستقاة من استخدام الرادار إحدى الحالات التي توضع في الاعتبار عند تحديد هذه السرعة المخففة .

ويلاحظ في هذا الصدد أن السفن الصغيرة وكذا جبال الثلج الصغيرة وما شابه ذلك من الأشياء الطافية قد لا تظهر في الرادار هذا وقد يكون فيما يدل عليه الرادار من وجود سفينة أو أكثر في الجوار . معنى آخر لعبارة ( سرعة مخففة ) يدل على تخفيض في السرعة يقل عن ما يراه ملاح لا يستخدم الرادار .

- (٣) أثناء الملاحة في الرؤية المحدودة يكون ما يحدده الرادار لموقع وبعد سفينة أخرى غير كاف لتحقيق التأكد من صحة هذا الموقع ولذا لا يعنى السفينة — تطبيقاً لأحكام القاعدة (١٦ ب) من وجوب إيقاف آلاتها وسيرها بحذر حين سماعها إشارة ضباب آتية من الجهة الأمامية للسفينة الرئيسة للسفينة .

- (٤) إذا اتخذ أى إجراء تنفيذاً للقاعدة (١٦ ج) لتجنب الوقوع في مأزق . فإنه من الضروري التأكد من أن لهذا الإجراء النتيجة المطلوبة . هذا ، أما تغيير خط السير أو السرعة أو كليهما فهذه مواضع يجب على الملاح أن يسترشد في شأنها بظروف الحالة .

- (٥) قد يكون تغيير خط السير وحده هو الاجراء الحازم لتجنب المأزق بشرط :

- (١) أن يكون المجال بارحاً .

- (ب) أن يتم في وقت مناسب .
- (ج) أن يكون الاجراء لا زماً . ويلاحظ تجنب عمل تغيرات طفيفة متابعة في خط السير .
- (د) أن لا يترتب على ذلك وجود السفينة في مأزق مع سفن أخرى .
- (٦) أن اتجاء تغيير خط السير أمر يجب على الملاح الاسترشاد في شأنه بظروف الحالة .  
هذا وتغيير خط السير إلى الجانب الأيمن خصوصاً في حالة تقابل السفن وجهاً لوجه أو قريبة من هذا الموضع . مفصل بصفة عامة على الاتجاه إلى اليسار .
- (٧) وتغيير السرعة وحدها أو مع تغيير خط السير يجب أن يكون أمراً ضرورياً ولكن يجب تجنب عمل عدة تغيرات طفيفة في السرعة .
- (٨) إذا كان الوقوع في المأزق وشيك الحدوث فالتصرف الحكيم هو إيقاف حركة السفينة إيقافاً تاماً .



## قرارات وزارية

وزارة الخزانة :

قرار ٦٢ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتعديل بعض أحكام لقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بعدم خضوع  
بعض الطلبات والعرائض لرسم الدمغة على اتساع الورق

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بعدم خضوع بعض الطلبات والعرائض لرسم الدمغة على اتساع  
الورق والقرارات المعدلة له ؛  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يضاف إلى المادة ( ١ ) من القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه البند الآتي :  
« ١٤ — الطلبات التي تقدم من الأفراد للإدارة العامة للضمان الاجتماعي والإعانة بوزارة الشؤون  
الاجتماعية لتقرير معاش لهم أو مساعدة اجتماعية ( الاستمارة رقم ١ ضمان اجتماعي ) » .  
مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
تحريراً في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ ( ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣ )

قرار وزاري ٦٣ لسنة ١٩٦٣ (٢)

بشأن إجراءات وقواعد وقف العمل بالاستبدال

وزير الخزانة والتخطيط

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها  
وعمالها المدنيين ؛

وعلى ما ارتآه مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ؛  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

## قصر :

- مادة ١ — تحدد المبالغ الواجب ردها لوقف العمل بالاستبدال لدى الحياة طبقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار (١) وفقاً لسن المستبدل في تاريخ وقف العمل بالاستبدال .
- مادة ٢ — تحدد المبالغ الواجب ردها لوقف العمل بالاستبدال المحدد المدة طبقاً للجدول رقم (٢) المرافق لهذا القرار (٢) وفقاً لسن المستبدل في تاريخ وقف العمل بالاستبدال والمدة المتبقية لانتهاء العمل بالاستبدال .
- مادة ٣ — يقف العمل بالاستبدال اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ أداء المبالغ الواجب ردها وفقاً للمادتين السابقتين .
- مادة ٤ — يصدر مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التعليمات المفصلة لأحكام هذا القرار .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- تحريراً في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ ( ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ )

## قرار ٦٤ لسنة ١٩٦٣ (٣)

- في شأن استمرار انتفاع العاملين بالمؤسسات العامة بأحكام قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣
- بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ؛
- وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار لائحة العاملين بالمؤسسات العامة ؛
- وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

## قرر

- مادة ١ — يستمر انتفاع العاملين بالمؤسسات العامة الذين أفادوا من أحكام قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والمشار إليهم في البند « ب » من المادة الأولى من هذا القانون وذلك بعد معادلة وظائفهم بالوظائف الواردة بجدول الوظائف المرافق للائحة الشركات والسارية في شأنهم بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣

(٢٤١) أنظر بالوقائع المصرية العدد ٩١ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ .

(٣) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ الصادر في ٢١ نوفمبر ١٩٦٣ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
تحريراً في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ ( ١٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ )

وزارة العدل :

قرار (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩  
وعلى القوانين المعدلة ؛  
وبناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف طنطا ؛

قرر :

مادة ١ — تنتقل الدائرة الثانية بمحكمة استئناف طنطا إلى مقر محكمة بنها الابتدائية لنظر جميع  
الاستئنافات التي ترفع عن الأحكام التي تصدرها محكمة بنها الابتدائية في القضايا المدنية والتجارية  
والعالية والضرائب والأحوال الشخصية والوقف ومواد المساعدة القضائية وقضايا التحكيم في منازعات  
العمل واستئنافات أحكام المحاكم الجزئية في دعاوى الحيازة بدائرة هذه المحكمة .  
ويكون انعقادها بمدينة بنها كل شهر في يومى الأربعاء والخميس من الأسبوع الثالث ، وفي أيام  
السبت والأربعاء والخميس من الأسبوع الرابع .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار ويعمل به اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٦٤ ،  
تحريراً في ٢ رجب سنة ١٣٨٣ ( ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ )

قرار (٢)

بتحويل بعض موظفي وزارة الزراعة صفة مأمورى الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ بنظام بطاقات الحيازة الزراعية المعدل  
بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى موافقة وزير الزراعة بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ؛  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد الأول الصادر في ٢ يناير ١٩٦٤ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٧ الصادر في ٧ نوفمبر ١٩٦٣ .



## قرار :

مادة ١ — يخول صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٣ بنظام بطاقات الحياة الزراعية المشار إليه موظفو وزارة الزراعة كورون بعد كل فى دائرة اختصاصه :

( ١ ) مديرو المناطق الزراعية والمديرون المساعدون .

( ٢ ) مفتشو الزراعة ووكلاؤهم .

( ٣ ) مهندسو الزراعة والمهندسون المساعدون .

( ٤ ) المشرفون الزراعيون للجمعيات التعاونية .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .  
تحريراً فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ ( ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣ )

## قرار (١)

بتحويل بعض موظفى المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية  
صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له ؛ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن صيد الأسماك ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للثروة المائية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن إدخال بعض التعديلات على قرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بشئون الثروة المائية ؛

وعلى قرار وزير الحربية رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٦١ فى شأن صيد الأسماك وعلى موافقه وزير

التموين بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٣ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

## قرار :

مادة ١ — يخول مدير ومفتشو إدارة التفتيش الفنى والإدارى بالمؤسسة المصرية العامة للثروة المائية صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المادة ( ١٨ ) فقرة ثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ والمادة ( ٣٩ ) من قرار وزير الحربية رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما ؛

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣ ( ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣ )

## مجلس الدولة

قرار رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣

رئيس مجلس الدولة

بعد الاطلاع على المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية في الإقليم المصري ؛

وعلى المادتين ٥ و ٥ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛ وعلى القرار الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ بتعيين عدد المحاكم التأديبية ودائرة اختصاص كل منها ؛

وعلى القرار الصادر في ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٠ بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة الإسكندرية ؛

وعلى القرار رقم ٧٣ الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٦١ ؛

وبعد أخذ رأى مدير النيابة الادارية ؛

### قرر :

مادة ١ — يضاف إلى اختصاص المحكمة التأديبية لموظفي الدرجة الأولى فما فوقها نظر القضايا التأديبية الخاصة بموظفي المؤسسات والهيئات العامة المنصوص عليها في المادة ( ١ ) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه إذا تجاوزت مرتباتهم ثمانين جنهاً شهرياً .

مادة ٢ — يضاف إلى اختصاص كل محكمة من محاكم تأديب موظفي الدرجة الثانية فما دونها نظر قضايا موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات التابعة لها المنصوص عليها في المادة ( ١ ) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، ويكون الاختصاص معقوداً في نظر تلك القضايا للمحكمة التي تنظر قضايا موظفي الوزارة التي تتبعها أو تخضع لإشرافها تلك المؤسسات والهيئات العامة والشركات التابعة لها .

مادة ٣ — استثناء من حكم المادة ( ٢ ) تختص المحكمة التأديبية بمدينة الإسكندرية بنظر القضايا التأديبية الخاصة بموظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات التابعة لها المنصوص عليها في المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

كما تختص بنظر القضايا التأديبية لموظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية .

## قوانين وقرارات

وينعقد الاختصاص فى الحالين مق كانت تلك الجهات تقع فى دائرة اختصاص المحكمة المذكورة .  
مادة ٤ — تختص المحكمة التأديبية لرياسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والعدل  
بنظر قضايا موظفى الجمعيات والهيئات الخاصة المنصوص عليها فى المادة ( ١ ) من القانون رقم ١٩  
لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٥ — جميع القضايا التى أصبحت من اختصاص أى من المحاكم المشار إليها وتكون منظورة  
أمام محكمة أخرى ، تحال بحالتها إلى المحكمة المختصة بقرار من رئيس المحكمة التأديبية المنظورة  
أمامها الدعوى ما لم تكن مهتأة للفصل فيها ، ويبلغ ذوو الشأن جميعاً بقرار الاحالة .

مادة ٦ — يلغى القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .





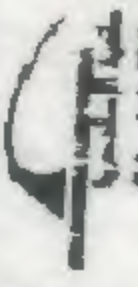




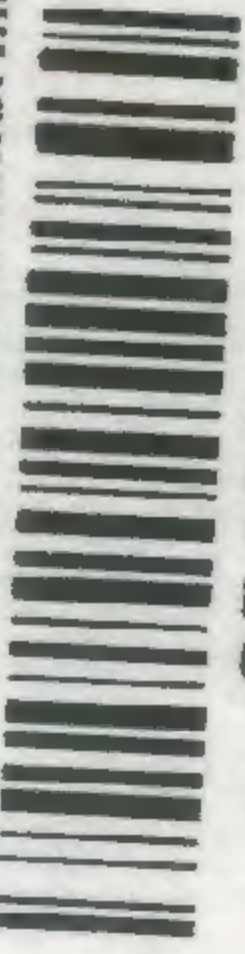








Bibliotheca Alexandrina



0542579